

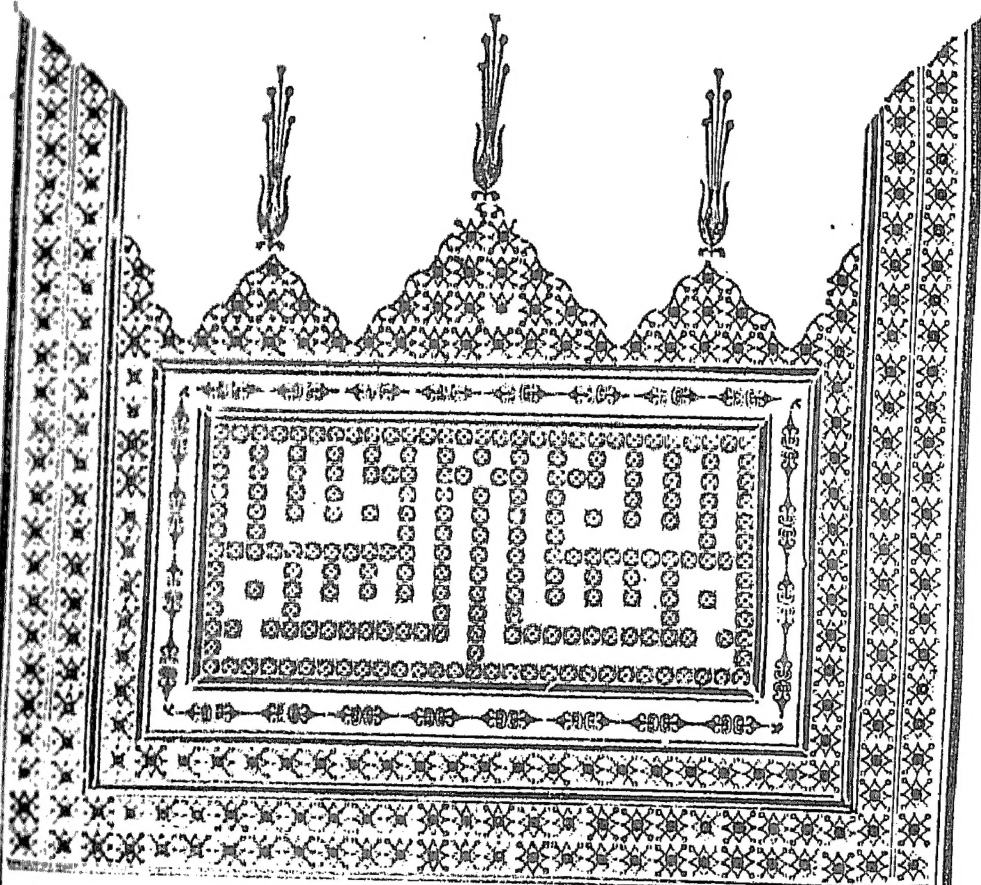
(الجزء الرابع)

من فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي
عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري شيخ الاسلام
قاضي القضاة الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن
علي بن محمد بن محمد بن نجر المسقلاني
الشافعي زيل القاهرة المحروسة
فقنا الله

بعلومه

آمين

(وجه امسه متن الجامع الصحيح للامام البخاري)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (أبواب المحصر وجزء الصيد) *

ثبت البسملة للجميع وذكر أبو ذر أبواب بلفظ الجمع والباقي باب بالافراد (قوله) وقول الله تعالى
 (فان أحصرتم) أي وتفسير المراد من قوله فان أحصرتم وأما قوله ولا تحلقوا رؤسكم فبأن في
 الباب الذي يليه وفي اقتصاره على تفسير عطاء إشارة إلى أنه اختار القول بتعميم الأحصار وهي
 مسئلة اختلاف بين الصحابة وغيرهم فقال كثير منهم الأحصار من كل باب حبس الحاج من
 عدو ومرض وغير ذلك حتى أفتى ابن سعود رجلاً دغ بأنه محصر أخرجه ابن جرير بأسناد صحيح
 عنه وقال النخعي والكوفيون الحصر الكسر والمرض والخوف واحتجوا بشديث جابر بن عمرو
 الذي سئل كره في آخر الباب وأثر عطاء المشار إليه وصله عبد بن حميد عن أبي نعيم عن الثوري
 عن ابن جريح عنه قال في قوله تعالى فان أحصرتم فما استيسر من الهدى قال الأحصار من كل
 شيء يحبس وكذا روينا في تفسير الثوري رواية أبي حذيفة عنه وروى ابن المنذر من طريق علي
 ابن أبي طلحة عن ابن عباس شئوه ولنظفه فان أحصرتم قال من أحرم ببيع أو عمرة ثم حبس عن
 البيت بمرض يجهد أو وعد ويحبسه فعليه ذبح ما استيسر من الهدى فان كانت حجة الاسلام
 فعليه قضاءها وان كانت حجة بعد القرية فلا قضاء عليه وقال آخرون لا حصر إلا بالعدو وضع
 ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الزاق عن معمر وأخرجه الشافعي عن ابن عيينة كلاهما عن
 ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال لا حصر إلا من حبه عدو فيجمل بعمرة وليس عليه حج ولا

بسم الله الرحمن الرحيم
 * (أبواب المحصر وجزء
 الصيد) * وقول الله تعالى
 فان أحصرتم فما استيسر من
 الهدى ولا تحلقوا رؤسكم
 حتى يبلغ الهدى محله وقال
 عطاء الأحصار من كل شيء

بحسبه

١ ٢٢ / ٣

خ

٦ ٤٠٥

عمرة وروى مالك في الموطأ والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال من حبس دون البيت بالمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت وروى مالك عن أيوب عن رجل من أهل البصرة قال خرجت إلى مكة حتى إذا كنت بالطريق كسرت نخذي فإرسلت إلى مكة وبها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس فلم يرخص لي أحد في أن أحل فالتفت على ذلك الماء تسعة أشهر ثم حلت بعمرة وأخرج ابن جرير عن طريق وسعي الرجل يزيد بن عبد الله بن الشخير وبه قال مالك والشافعي وأحمد قال الشافعي جعل الله على الناس إتمام الحج والعمرة وجعل التحلل للمحصر رخصة وكانت الآية في شأن منع العدو فلم تعد بالرخصة موضعها وفي المسئلة قول ثالث حكاه ابن جرير وغيره وهو أنه لا حصر بعد النبي صلى الله عليه وسلم وروى مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه المحرم لا يحل حتى يطوف. أخرجه في باب ما يفعل من أحصر بغير عدو وأخرج ابن جرير عن عائشة بأسناد صحيح قالت لأعلم المحرم يحل بشئ دون البيت وعن ابن عباس بأسناد ضعيف قال لا إحصار اليوم وروى ذلك عن عبد الله بن الزبير والسبب في اختلافهم في ذلك اختلافهم في تفسير الإحصار فالشهور عن أكثر أهل اللغة منهم الإحصار والكسائي والفراء وأبو عبيدة وأبو عبيد وابن السكيت وتعلب وابن قتيبة وغيرهم أن الإحصار إنما يكون بالمرض وأما بالعدو فهو الحصر وبهذا قطع النحاس وأثبت بعضهم أن أحصر وحصر بمعنى واحد يقال في جميع ما يمنع الإنسان من التصرف قال تعالى للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض وإنما كانوا لا يستطيعون من منع العدو وأياهم وأما الشافعي وممن تابعه فحجبتهم في أن لا إحصار إلا بالعدو واتفاق أهل النقل على أن الآيات نزلت في قصة الخديجة حين صد النبي صلى الله عليه وسلم عن البيت فسمى الله صد العدو وإحصاراً ووجه الآخر أن التمسك بعموم قوله تعالى فإن أحصرتم (قوله قال أبو عبد الله حصور الأيات النساء) هكذا ثبت هذا التفسير هنا في رواية المستقلى خاصة ونقله الطبري عن سعيد بن جبيرة وعطاء ومجاهد وقد حكاه أبو عبيدة في المجاز وقال إن له معاني أخرى فذكرها وهو معنى محصور لانه منع مما يكون من الرجال وقد ورد فعول بمعنى مقعول كثيراً وكان البخاري أراد بذلك هذه الآية الإشارة إلى أن المادة واحدة والجامع بين معانيها المنع والله أعلم (قوله) إذا أحصر المعتمر قيل غرض المصنف بهذه الترجمة الرد على من قال التحلل بالإحصار خاص بالحاج بخلاف المعتمر فلا يتحلل بذلك بل يستمر على إحرامه حتى يطوف بالبيت لأن السنة كلها وقت للعمرة فلا يخشى فواتها بخلاف الحج وهو محكي عن مالك واحتج له اسمعيل القاضي بما أخرجه بأسناد صحيح عن أبي قلابة قال خرجت معتمر افوقعت عن راحلي فأنكسرت فأرسلت إلى ابن عباس وابن عمر فقالا ليس لها وقت كالحج يكون على إحرامه حتى يصل إلى البيت (قوله) إن عبد الله بن عمر حين خرج إلى مكة معتمر في الفتنة هذا السياق يشعر بأنه عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة لكن رواية جويرية التي بعده تفتضي أن نافعاً جعل ذلك عن سالم وعبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيهما حيث قال فيها عن جويرية عن نافع أن عبيد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله أخبراهما أنهما كلما عبد الله بن عمر فذكر القصة والحديث هكذا قال البخاري عن عبد الله بن محمد بن أسماء وواقفه الحسن بن سفيان وأبو يعلى كلاهما عن عبد الله أخرجه الاسماعيلي عنهما وتابعهم

قال أبو عبد الله حصوراً
لايات النساء * (باب إذا
أحصر المعتمر) * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن نافع أن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما خرج
إلى مكة

معاذ بن المنذر عن عبد الله بن محمد بن أسماء أخرجه البيهقي لكن في رواية موسى بن اسمعيل عن
 جويرية عن نافع ان بعض بني عبد الله بن عمر قال له قد كرا الحديث ونظيره انه لنافع عن ابن عمر
 بغير واسطة وقد عقب البخاري رواية عبد الله بن موسى بن لخبه على الاختلاف في ذلك
 واقتصر في رواية موسى هذا على الاسناد وساقه في المنازى بتمامه وقد رواه يحيى القطان عن
 عبد الله بن عمر عن نافع كذلك ولنظيره ان عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 فذكر الحديث أخرجه مسلم وقد أخرجه البخاري في المنازى عن مسدد عن يحيى مختصرا قال
 فيه عن نافع عن ابن عمر انه اهل فذكر بعض الحديث وفي قوله عن نافع عن ابن عمر دلالة على انه
 لا واسطة بين نافع وابن عمر فيه كما هو ظاهر سياق مسلم وأخرجه البخاري كما ساق به عياض بن
 طريق عمر بن محمد عن نافع مثل ساق يحيى عن عبد الله بن سواد وأخرجه في المنازى من طريق فليح
 وفيما مضى من الحج من طريق أيوب والليث كلاهما عن نافع وأرض مسلم عن تخريج طريق
 جويرية ووافق على تخريج طريق الليث وأيوب عن عبد الله بن عمر وكذا أخرجه النسائي من
 طريق أيوب بن موسى واسمعيل بن أمية كلاهما عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة والذي يترجح في
 نقدي ان ابن عبد الله أخبرنا قبا عن كتابه اياهما وأشار عليه به من التاخير ذلك العام وأما بقية
 القصة فشاهدنا نافع وسمعنا من ابن عمر للازمة اياه فالمتصور من الحديث موصول وعلى تقدير
 ان يكون نافع لم يسمع شيئا من ذلك من ابن عمر فقد عرف الواسطة بينهما وهي ولد عبد الله بن عمر
 سالم وعبد الله وهما ثقتان لا مطعن فيهما ولم أر من به على ذلك من شراح البخاري ووقع في رواية
 جويرية المذكورة عبد الله بن عبد الله بالتصغير وفي رواية يحيى القطان المذكورة عبد الله
 بالتكبير وكذا في رواية عمر بن محمد عن نافع قال البيهقي عبد الله يعني مكبرا أصح قلت وإس
 بمسبغ أن يكون كل منهما كام آياه في ذلك ولعل نافعنا حضر كلام عبد الله المنبر مع أخيه
 سالم ولم يحضر كلام عبد الله المنبر مع أخيه سالم أيضا بل أخبرنا بذلك قد نص عن كل ما انتهى
 اليه عمله (قوله معمر) في المواطن من هذا الوجه نرجح الى مكبر يد الحج فقال ان صدقت فذكره
 ولا اختلاف فانه خرج أولاير بد الحج فلما ذكروا له أمر الفتنة أحرم بالعمرة ثم قال ما شأنهما الا
 واحدا فاضاف اليها الحج فصار قارنا (قوله في الفتنة) بينه في رواية جويرية فقال ليلى نزل
 الجيش بابن الزبير وقد مضى في باب طواف القارن من طريق الليث عن نافع بلنظ حين نزل الحاج
 بابن الزبير ولمسلم في رواية يحيى القطان المذكورة حين نزل الحاج فقال ابن الزبير وقد تقدم في
 باب من اشترى هدية من الطريق من رواية موسى بن عقبة عن نافع أراد ابن عمر الحج عام حج
 الحرورية وتقدم طريق الجمع بينه وبين رواية الباب (قوله ان صدقت عن البيت) هذا الكلام
 قاله جوابا لقول من قال له انما تخاف أن يحال بينك وبين البيت كما وضعت الرواية التي بعده
 (قوله) كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية موسى بن عقبة فقال لند كان لكم في
 رسول الله أسوة حسنة اذن اصنع كما صنع زاذ في رواية الليث عن نافع في باب طواف القارن كما
 صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوه في رواية أيوب عن نافع في باب طواف القارن (قوله
 قاهل) يعني ابن عمر والمراد انه رفع صوته بالاهلال والتلبية زاذ في رواية جويرية التي بعده
 فقال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حال كفار قريش دون البيت فصر النبي صلى الله عليه

معمر في الفتنة قال ان
 صدقت عن البيت صنعت
 كما صنعنا مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قاهل بعمرة

٩٨٠٦

م

٨٢٧٤ تحفة

قوله ما شأنهما الا واحدا
 كذا في جميع النسخ بنصب
 واحدا وعلى تقدير صحتها
 فلهذا خبر يكون محذوفة
 وحرر اه

وسلم هديه وحلق رأسه (قوله من أجل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أهل بعمره عام الحديبية)
قال النووي معناه أنه أراد أن صدقت عن البيت وأحصرت تحملت من العمرة كما تجال النبي صلى
الله عليه وسلم من العبرة وقال عياض يحتمل أن المراد أهل بعمره كما أهل النبي صلى الله عليه
وسلم بعمره ويحتمل أنه أراد الأمرين أي من الإهلال والاحلال وهو الاظهر وتعقبه النووي
وليس هو بمردود (قوله بعمره) زاد في رواية جويرية من ذي الحليفة وفي رواية أيوب الماضية
فأهل بالعمرة من الدار والمراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة ويحتمل أن يحمل على الدار
التي بالمدينة ويصحح بأنه أهل بالعمرة من داخل بيته ثم أعلن بها وأظهرها بعد أن استقر بذي
الحليفة (قوله عام الحديبية) سيأتي بيان ذلك وشرحه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى وأورده
المصنف بعد بابين عن اسمعيل وهو ابن أبي أويس عن مالك فزاد فيه ثم أن عبد الله بن عمر نظري
أمره فقال ما أمرهما الا واحد أي الحج والعمرة فيما يتعلق بالاحصار والاحلال فانتفت إلى
أصحها فذكر القصة وبين في رواية جويرية أن ذلك وقع بعد أن سار ساعة وهو يؤيد الإحتمال
الأول الماضي في أن المراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة ووقع في رواية الليث أشهدكم أنني قد
أوجبت عمرة ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البيداء قال ما شأن الحج والعمرة الا واحد ولو كان
ايحياها العمرة من داره التي بالمدينة لكان ما بينهما وبين ظاهر البيداء أكثر من ساعة (قوله في
رواية جويرية فلم يحل منهما حتى دخل يوم النحر) زاد في رواية الليث فحرق وحلق ورأى أن قد
قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول وهذا ظاهره أنه كفى بطواف القدم عن طواف
الافاضة وهو مشكل ووقع في رواية اسمعيل المذكورة ثم طاف لهما طوافا واحدا ورأى أن ذلك
محزى عنه وقد تقدم البحث في ذلك في آخر باب طواف القارن (قوله في رواية جويرية أشهدكم
أنني قد أوجبت) أي أزلت نفسي ذلك وكأنه أراد تعليم من يريد الاقتداء به والافتلظ ليس
بشرط (قوله وان حبل بيني وبينه) أي البيت أي منعت من الوصول إليه لا طواف تحلت بعمل
العمرة وهذا بين أن المراد بقوله ما أمرهما الا واحد يعني الحج والعمرة في جواز التحلل منهما
بالاحصار أو في إمكان الاحصار عن كل منهما ويؤيد الثاني قوله في رواية يحيى القطان المذكورة
بعد قوله ما أمرهما الا واحد أن حبل بيني وبين العمرة حبل بيني وبين الحج فكأنه رأى أولا
أن الاحصار عن الحج أشد من الاحصار عن العمرة لطول زمن الحج وكثرة أعماله فاختر الإهلال
بالعمرة ثم رأى أن الاحصار بالحج يفيد التحلل عنه بعمل العمرة فقال ما أمرهما الا واحد وفيه
أن الصابة كانوا يستعملون القياس ويحتجون به في هذا الحديث من القوائد أن من احصر
بالعدو بان منعه عن المضى في نسكه حجا كانت أوعرة جازله التحال بأن ينوي ذلك ويحرق هديه ويحلق
رأسه أو يقصر منه وفيه جواز ادخال الحج على العمرة وهو قول الجمهور ولكن شرطه عند الأكثر
أن يكون قبل الشروع في طواف العمرة وقيل أن كان قبل مضى أربعة أشواط صح وهو قول
الخفيفة وقيل بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر أن يأنور شذفح ادخال
الحج على العمرة قياسا على منع ادخال العمرة على الحج وفيه أن القارن يقتصر على طواف
واحد وقبل تقدم البحث فيه في باب وفيه أن القارن يهدي وشذابن حرم فقال لا هدى على القارن
وفي شذابن جواز الخروج إلى النسك في الطريق المظنون خوفه إذا ربح السلامة قاله ابن عبد البر

من أجل أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان أهل
بعمره عام الحديبية * حدثنا
عبد الله بن محمد بن اسماء
حدثنا جويرية عن نافع أن
عبد الله بن عبد الله وسام
ابن عبد الله أخبراه أنهما
كلما عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما إلى نزل الجيش
باب الزبير فقال لا يضرك
أن لا تحج والعام أنا نخاف أن
يحال بينك وبين البيت فقال
خرجنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم خال كفار
قريش دون البيت فحصر
النبي صلى الله عليه وسلم
هديه وحلق رأسه وأشهدكم
أنني قد أوجبت عمرة إن
شاء الله أطلق فان خلى
بينى وبين البيت طفت
وان حبل بينى وبينه فعلت
كما فعل النبي صلى الله عليه
وسلم وأما مع فاهل بالعمرة
من ذي الحليفة ثم سار
ساعة ثم قال إنما شأنهما
واحد أشهدكم أنني قد أوجبت
حجة مع عمرتي فلم يحل منهما
حتى دخل يوم النحر وأهدى
وكان يقول لا يحل حتى
يطوف طوافا واحدا يوم
يدخل مكة .

(قوله في رواية موسى بن اسمعيل ان بعض بني عبد الله) قد تقدم اسمهم في الرواية التي قبلها والله
 سالم بن عبد الله وأخوه عبيد الله أو عبد الله ولم يظهر لي من الذي يولي مخاطبته منهم (تنبيه) *
 وقع في رواية الثعلبي عن مالك في أول أحاديث الباب في آخر قصة ابن عمر زيادة وهي وأهدى
 شاة قال ابن عبد البر هي زيادة غير محفوظة لأن ابن عمر كان يفسر ما استيسر من الهدي بأنه بدنة
 دون بدنة أو بقرة دون بقرة فكيف يهدي شاة (قوله في حديث ابن عباس في آخر الباب حدثنا
 محمد) كذا في جميع الروايات غير منسوب بخزم الحاكم بأنه محمد بن يحيى الذهلي وأبو مسعود بأنه محمد
 ابن مسلم بن واره وذكر الكلاباذي عن ابن أبي سعيد أنه أبو هاشم محمد بن إدريس الرازي وقد كره
 رآه في أصل عتيق ويؤيده أن الحديث وجد من حديثه عن يحيى بن صالح المذکور كذلك
 أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق أبي حاتم ورواية البخاري عنه في باب
 الذبح فانه روى عنه البخاري (قلت) ويحتمل أن يكون هو محمد بن إسحق النخعي فنهو حديث
 الحديث من روايته عن يحيى بن صالح كما ساذكره (قوله عن كرمة قال فقال ابن عباس) هكذا
 رأيت في جميع النسخ وهو يقتضي سبق كلامه بعبقبة قوله فقال ابن عباس ولم ينسبه عليه أحد من
 شراح هذا الكتاب ولا ابنه الاسماعيلي ولا أبو نعيم لأنهما اقتصرنا من الحديث على ما أخرجه
 البخاري وقد بحث عنه إلى أن يسر الله بالوقوف عليه فقرأت في كتاب الصحابة لابن السكن قال
 حدثني هرون بن عيسى حدثنا الصغاني هو محمد بن إسحق أحد شيوخ مسلم حدثنا يحيى بن صالح
 حدثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير قال سألت عكرمة فقال قال عبد الله بن رافع مولى
 أم سلمة أنها سألت الحجاج بن عمرو الأنصاري عن حميس وهو محرم فقال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من عرج أو كسر أو حبس فليجزئ مثلها وهو في حل قال حدثت به بأهيرة فقال
 صدق وحدثت ابن عباس فقال قد أحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم خلقاً ونحوه هديه وجامع
 نسائه حتى اعترعاً ما قابلا فعرف بهذا السياق القدر الذي حذفه البخاري من هذا الحديث
 والسبب في حذفه أن الزائد ليس على شرطه لأنه قد اختلف في حديث الحجاج بن عمرو وعلي يحيى
 ابن أبي كثير عن عكرمة مع كون عبد الله بن رافع ليس من شرط البخاري فأخرجه أصحاب
 السنن وابن خزيمة والدارقطني والحاكم من طرق عن الحجاج الصواف عن يحيى عن عكرمة عن
 الحجاج به وقال في آخره قال عكرمة فسألت بأهيرة ابن عباس فقال لا صدق ووقع في رواية يحيى
 القطان وغيره في سباقه سمعت الحجاج وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق معمر عن يحيى
 عن عكرمة عن عبد الله بن رافع عن الحجاج قال الترمذي ونايع معمر على زيادة عبد الله بن
 رافع معاوية بن سلام وسمعت محمد بن يحيى البخاري يقول رواية معمر ومعاوية أصح انتهى
 فاقصر البخاري على ما هو من شرط كتابه مع أن الذي حذفه ليس بعبد من الصحة فإنه كان
 عكرمة سمعه من الحجاج بن عمرو فذاك والأفلا واسطة بينهما وهو عبد الله بن رافع ثقة وإن كان
 البخاري لم يخرج له وهذا الحديث احتج من قال لافرق بين الإحصار بالعدو وبغيره كما تقدمت
 الإشارة إليه واستدل به على أن من تحلل بالإحصار وجب عليه قضاء ما تحلل منه وهو ظاهر
 الحديث وقال الجمهور لا يجب فيه قال الحنفية وعن أحمد روايتان وسيأتي البصير فيه بعد
 بابين إن شاء الله تعالى (قوله باب الإحصار في الحج) قال ابن المنبر في الحاشية أشار

١٨٠٨

نسخة

٧٦٤٠

* حدثني موسى بن اسمعيل
 حدثنا جويرية عن نافع
 أن بعض بني عبد الله قال
 له لو أقت بهذا * حدثنا
 محمد حدثنا يحيى بن صالح
 حدثنا معاوية بن سلام
 حدثنا يحيى بن أبي كثير
 عن عكرمة قال فقال
 ابن عباس رضي الله عنهما
 قد أحضر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم خلقاً رأسه
 وجامع نسائه ونحوه هديه
 حتى اعترعاً ما قابلا * (باب
 الإحصار في الحج) * حدثنا
 أحمد بن محمد

١٨٠٩

نسخة

٧٦٤١

البخاري الى أن الاحصار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم انما وقع في العمرة فقياس العلماء الحج على ذلك وهو من اللاحاق بنبي الفارق وهو من أقوى الاقيسة (قلت) وهذا ينبغي على أن مراد ابن عمر بقوله سنة نبيكم قياس من يحصل له الاحصار وهو حاج على من يحصل له في الاعتبار لان الذي وقع للنبي صلى الله عليه وسلم هو الاحصار عن العمرة ويحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله سنة نبيكم وبما بينه بعد ذلك شأنا سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم في حق من لم يحصل له ذلك وهو حاج والله أعلم (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن زيد وقد عقب المصنف هذا الحديث بأن قال وعن عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري نحوه وهو معطوف على الاسناد الاول فكان ابن المبارك كان يحدث به تارة عن يونس وتارة عن معمر وليس هو بعلق كما ادعاه بعضهم وقد أخرجه الترمذي عن أبي كريب عن ابن المبارك عن معمر ولفظه انه كان ينكر الاشتراط ويقول أليس حسبكم سنة نبيكم وهكذا أخرجه الدارقطني من طريق الحسن بن عرفة والاسماعيلي من طريقه ومن طريق أحمد بن منيع وغيره كلهم عن ابن المبارك وكذا أخرجه عبد الرزاق وأحمد عنه عن معمر مقتصر على هذا القدر وأخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن عبد الرزاق بتمامه وكذا أخرجه النسائي وأما انكار ابن عمر الاشتراط فنثبت في رواية يونس أيضا الآتية حذف في رواية البخاري هذه فاخرجه البيهقي من طريق السراج عن أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس وأخرجه النسائي والاسماعيلي من طريق ابن وهب عن يونس وأشار ابن عمر بانكار الاشتراط الى ما كان يفتي به ابن عباس قال البيهقي لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة في الاشتراط لقال به وقد أخرجه الشافعي عن ابن عسيرة عن هشام بن عروة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بضباعة بنت الزبير فقال أما تريدن الحج فقالت اني شاكية فقال لها حجّي واشترطي ان تحلي حيث حبستني قال الشافعي لو ثبت حديث عروة لم أعده الى غيره لانه لا يحل عندى خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيهقي قد ثبت هذا الحديث من أوجه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ساقه من طريق عبد الجبار بن العلاء عن ابن عسيرة موصولا بذكر عائشة فيه وقال وقد وصله عبد الجبار وهو ثقة قال وقد وصله أبو أسامة ومعمر كلاهما عن هشام ثم ساقه من طريق أبي أسامة وقال أخرجه الشيخان من طريق أبي أسامة (قلت) وطريق أبي أسامة أخرجه البخاري في كتاب النكاح ولم يخرجها في الحج بل حذف منه ذكر الاشتراط أصلا اثباتا كما في حديث عائشة ونفيا كما في حديث ابن عمر وأما رواية معمر التي أشار اليها البيهقي فاخرجهما أحمد عن عبد الرزاق ومسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن هشام والزهري فرقهما كلاهما عن عروة عن عائشة ولقصة ضباعة شواهد منها حديث ابن عباس ان ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأة ثقيلة أي في الضعف واني اريد الحج فأتأمرني قال أهلي بالحج واشترطي ان تحلي حيث تحبسن قال فادركت أخرجه مسلم وأصحاب السنن والبيهقي من طرق عن ابن عباس قال الترمذي وفي الباب عن جابر وأسماء بنت أبي بكر (قلت) وعن ضباعة نفسها وعن سعد بن عوف وأسانيدها كلها قوية وصح القول بالاشتراط عن عمر وعثمان وعلي وعمار وابن مسعود وعائشة وأم سلمة وغيرهم من الصحابة ولا يسمي انكاره عن

قوله في حق من لم يحصل الحج
كذا بالنسخ التي بايد يتاول
الاولى حذف لم تأمل اه

مصححه

١٨١٠

س

٦٩٩٧ تحفة

أخبرنا عبد الله أخبرنا
يونس عن الزهري قال
أخبرني سالم قال كان ابن
عمر رضي الله عنهما يقول

أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر وواقعه جماعة من التابعين ومن بعدهم من الحنفية والمالكية
وحكي عياض عن الأصملي قال لا يثبت في الاشتراط اسناد صحيح قال عياض وقد قال النسائي
لا أعلم اسنده عن الزهري غير معمر وثقة النووي بأن الذي قاله غلط فأحش لان الحديث
مشهور صحيح من طرق متعددة انتهى وقول النسائي لا يلزم منه تضعيف طريق الزهري التي
تفرد بها معمر فضلا عن بقية الطرق لان معمر ثقة حافظ فلا يضره التفرد كيف وقد وجدنا
رواه شواهد كثيرة (قوله أليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حبس أحدكم عن
الحج طاف) قال عياض ضبطناه سنة بالنصب على الاختصاص أو على انحصار فعل أي تسكروا
وشبهه وخبر حسبكم في قوله طاف بالبيت ويصح الرفع على ان سنة خبر حسبكم أو الناعل بمعنى
الفعل فيه ويكون ما بعدها تفسير للسنة وقال السهيلي من نصب سنة فإنه باضمار الامر كأنه قال
الزموا سنة بكم وقد قدمت البحث فيه (قوله طاف بالبيت) أي اذا أمكنه ذلك وقد وقع في
رواية عبد الرزاق ان حبس أحدكم عن البيت فاذا وصل اليه طاف به الحديث
والذي تحصل من الاشتراط في الحج والعمرة أقوال أحدها مشروعية ثم اختلف من قال به
فقبل واجب لظاهر الامر وهو قول الظاهرية وقيل مستحب وهو قول أحد وغلط من حكى عنه
انكاره وقيل جائز وهو المشهور وعند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد والحق ان الشافعي نص
عليه في القديم وعلق القول بعمته في الجسد فنصار العجم عنه القول به وبذلك جزم الترمذي
عنه وهو أحد المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث وقد جزمنا في كتاب من ردع الكلام
على تلك الاحاديث والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة بأجوبة منها
انه خاص بضباعة حكاه الخطابي ثم الروائي من الشافعية قال النووي وهو تأويل باطل وقيل
معناه محلي حيث حبس الموت اذا أدركتني الوفاة تقطع احرأى حكاه امام الحرمين وأنكره
النووي وقال انه ظاهر الفساد وقيل ان الشرط خاص بالتعمل من العمرة لا من الحج حكاه المحب
الطبري وقصة ضباعة ترد كما تقدم من سياق مسلم وقد أظن ابن حزم في التعقب على من أنكروا
الاشتراط بما لا هن يدعيه وسيأتي الكلام على بقية حديث ضباعة في الاشتراط حيث
ذكره المصنف في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى (قوله يا س) التعريف للحلق في
الحصر) ذكر فيه حديث السور ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فخر قبل أن يخلق وأمر
أصحابه بذلك وهذا طرف من الحديث الطويل الذي أخرجه المصنف في الشروط من الوجه
الذكر وهذا لفظه في أواخر الحديث فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا صحابة قوموا فافتحوا ثم اخلقوا فذكر بقية الحديث وفيه قول أم سلمة للنبي صلى الله عليه
وسلم اخرج ثم لا تكلم أحد منهم كلمة حتى تنزع منك ثيابك فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
بهذا ان المصنف أورد القدر المذكور هنا بالمعنى وأشار بقوله في الترجمة في الحصر الى أن
هذا الترتيب يختص بمجال من أخصر وقد تقدم انه لا يجب في حال الاختيار في باب اذا رجي بعد
ما امنى أو خلق قبل ان يذبح ولم يتعرض المصنف لما يجب على من خلق قبل أن يفخر وقد روى
ابن أبي شيبة من طريق الأعمش عن ابراهيم عن علقمة قال عليه دم قال ابراهيم وحديث سعيد بن
جبير عن ابن عباس مثله ثم أورد المصنف حديث ابن عمر الماضي قبل ما يتحضر وفيه فخر

أليس حسبكم سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان
حبس أحدكم عن الحج طاف
بالبيت وبالصفاء والمروة ثم
حل من كل شيء حتى يحج
قطعا ما فابلا فيهدى أو يصوم
ان لم يجد هديا * وعن
عبد الله قال أخبرنا معمر
عن الزهري قال حدثني سالم
عن ابن عمر نحوه * (باب
التحريق للحلق في الحصر) *
حدثنا محمود حدثنا
عبد الرزاق أخبرنا معمر
عن الزهري عن عروة عن
السور رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فخر قبل أن يخلق وأمر
أصحابه بذلك * حدثني محمد
ابن عبد الرحيم أخبرنا أبو
بدر شجاع بن الوليد عن عمر
ابن محمد العمري قال وحدث
نافع أن عبد الله وسالما
كلما عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما فقال خرجنا مع
النبي صلى الله عليه وسلم
معتمرين فقال كفار قريش
دون البيت فخر رسول الله
صلى الله عليه وسلم يديه
وحلق رأسه

* (باب من قال ليس على

المحصر بدل) * وقال روح عن

شبل عن ابن أبي نجيح عن

مجاهد عن ابن عباس رضي

الله عنهم ما أتى البديل على

من نقص حجه بالتلذذ فما

من حبسه عذراً أو غير ذلك

فانه يحل ولا يرجع وإذا

كان معه هدى وهو محصر

نحره ان كان يستطيع أن

يبحث وان استطاع أن يبحث

به لم يحل حتى يبلغ الهدى محله

وقال مالك وغيره ينحر هديه

ويحلق في أي موضع كان

ولا قضاء عليه لان النبي صلى

الله عليه وسلم وأصحابه

بالحديبية نحرُوا وحلقوا

وحلوا من كل شيء قبل

الطواف وقبل أن يصل

الهدى الى البيت ثم لم يذكروا

أن النبي صلى الله عليه وسلم

أمر أحداً أن يقضوا شيئاً

ولا يعودوا له والحديبية

خارج من الحرم * حدثنا

اسماعيل حدثني مالك عن

نافع أن عبد الله بن عمر رضي

الله عنهم ما قال حين خرج

الى مكة معتمراً في القبة ان

صددت عن البيت صنعنا

كما صنعنا مع رسول الله صلى

الله عليه وسلم فاهل بعمره

من أجل أن النبي صلى الله

عليه وسلم كان أهل بعمره

عام الحديبية ثم ان عبد الله

بنه وحلق رأسه وقد أوردته البيهقي من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد وهو الذي أخرجه البخاري
من طريقه بإسناده المذكور ولفظه ان عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلما عبد الله بن عمر
ليالي نزل الحاج بابن الزبير وقال لا يضره أن لا تنحج العام اننا نخاف أن يحال بينك وبين البيت
فقال خرجنا فذكر مثل سياق البخاري وزاد في آخره ثم رجع وكذا ساقه الاسماعيلي من طريق
أبي بدر الا أنه لم يذكر القصة التي في أوله وساقه من طريق أخرى عن أبي بدر أيضاً فقال فيها عن ابن
عمر أنه قال ان حبل بيني وبين البيت فعلت كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه فاهل
بالعمره الحديث قال ابن التيمي ذهب مالك الى أنه لا هدى على المحصر والحجة عليه هذا الحديث
لأنه نقل فيه حكم وسبب فالسبب المحصر والحكم النحر فاقضى الظاهر تعلق الحكم بذلك
السبب والله أعلم * (قوله) باب من قال ليس على المحصر بدل) بفتح الموحدة والمهملة
أي قضاء المحصر فيه من الحج أو عمره وهذا هو قول الجمهور كما تقدم قريباً (قوله وقال روح)
يعني ابن عبادة وهذا التعليق وصله اسحق بن راهويه في تفسيره عن روح بهذا الاسناد وهو
موقوف على ابن عباس وهو مراده بالتلذذ وهو بمجتنبين الجماع وقوله حبسه عذراً كذا لاكثر
يضم المهملة وسكون المعجمة بعدها راء ولا يذرحبسه عذراً بفتح أوله وفي آخره واو وقوله أو غير
ذلك أي من مرض أو نفاذ نفقة وقد ورد عن ابن عباس نحوه هذا بإسناد آخر أخرجه ابن جرير
من طريق علي بن أبي طلحة عنه وفيه فان كانت الحجية الاسلام فعليه قضاءؤها وان كانت غير القرينة
فلا قضاء عليه وقوله وان استطاع أن يبحث به لم يحل حتى يبلغ الهدى محله هذه مسئلة اختلاف
بين الصحابة ومن بعدهم فقال الجمهور يذبح المحصر الهدى حيث يحل سواء كان في الحل أو في
الحرم وقال أبو حنيفة لا يذبحه الا في الحرم وفصل آخر ون كما قاله ابن عباس هنا وهو المعتمد
وسبب اختلافهم في ذلك هل نحر النبي صلى الله عليه وسلم الهدى بالحديبية في الحل أو في الحرم
وكان عطاء يقول لم ينحر يوم الحديبية الا في الحرم ووافقه ابن اسحق وقال غيره من أهل المغازي
انما نحر في الحل وروى يعقوب بن سفيان من طريق مجمع بن يعقوب عن أبيه قال لما حبس رسول
الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه نحرُوا بالحديبية وحلقوا وبعث الله ريحاً فحملت شعورهم فألقتهما
في الحرم قال ابن عبد البر في الاستبصار فلهذا يدل على أنهم حلقوا في الحل (قلت) ولا يخفى ما فيه
فانه لا يلزم من كونهم ما حلقوا في الحرم لم يتعمه من دخوله أن لا يكونوا أرسلوا الهدى مع
من نحره في الحرم وقد ورد ذلك في حديث ناجية بن جذب الاسلمي قلت يا رسول الله ابعث معي
بالهدى حتى أشتره في الحرم ففعل أخرجه النسائي من طريق اسرائيل عن مجزأة بن زاهر عن
ناجية وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن اسرائيل لا يمكن أن قال عن ناجية عن أبيه لكن
لا يلزم من وقوع هذا وجوبه بل ظاهر القصة أن أكثرهم نحر في مكانه وكانوا في الحل وذلك دال
على الجواز والله أعلم (قوله وقال مالك وغيره) هو مذكور في الموطأ ولفظه أنه بلغه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم حل هو وأصحابه بالحديبية فنحروا الهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل
شيء قبل أن يطوفوا بالبيت وقبل أن يصل اليه الهدى ثم لم نعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمر أحداً من أصحابه ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئاً ولأن يعودوا شيئاً وسئل مالك عن
أحصر بعد وفقال يحل من كل شيء وينحر هديه ويحلق رأسه حيث حبس وليس عليه قضاء أو ما

قول البخاري وغيره فالذي يظهر لي أنه عني به الشافعي لأن قوله في آخره والحديبية خارج الحرم هو من كلام الشافعي في الأم وعنه أن بعضها في الحل وبعضها في الحرم لكن إنما يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحل استدلالاً بقوله تعالى وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ محله قال ومحل الهدى عند أهل العلم الحرم وقد أخبر الله تعالى أنهم صدوهم عن ذلك قال فثبت ما أحصره قبح وحل ولا قضاء عليه من قبل أن الله تعالى لم يذكر قضاءه والذي أعقله في أخبار أهل المغازي شبه بما ذكرنا لا نعلم من شواطيئ الحديث أنهم أنه كان معه عام الحديبية رجال معروفون ثم اعترعوا القضية فختلف بعضهم بالمدينة من غير ضرورة في قضى ولا مال ولولمهم القضاء لا مريضهم بأن لا يتلفوا عنه وقال في موضع آخر إنما حبت حجرة النساء والقضية للقضاة التي وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش لا على أنهم وجب عليهم قضاء تلك العمرة انتهى وقد روى الواقدي في المغازي من طريق الزهري ومن طريق أبي مسعود وغيرهما قالوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبره أن يعمرها فلم يتلف منهم الأمن قتل بجند وأومات ونزح معه جماعة محترمين ممن لم يشهد الحديبية وكانت عدتهم ألفين ويمكن الجمع بين هذين مع وبين الذي قبله بأن الأمر كان على طريق الإيهام لأن الشافعي جازم بأن جماعة مختلفوا بغير عذر وقد روى الواقدي أيضاً من حديث ابن عمر قال لم تكن هذه العمرة قضاء ولكن كانت شرطاً على قريش أن يعمر المسلمون من قابل في الشهر الذي صدوهم المتمركون فيه (قوله ثم طاف لهما) أي السبع والعمرة وهذا يحال القول الكوفيين أنه يجب لهما طوافان (قوله ورأى أن ذلك يحجز عنه) كذا لا يذروا غيره بالرفع على أنه خبران ووقع في رواية كريمة بحرف ياء فليس هو على أنه من ينصب بيان المبدأ والخبر أو هي خبر كان انشده في الحديث عندي أنه من خطب الكاتب فإن أصحاب الموطأ اتفقوا على روايته بالرفع على الصواب (قوله) **باب** قول الله تعالى من كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك وهو خير فاما الصوم فثلاثة أيام) أي باب تنبيه قوله تعالى كذا وقوله بخير من كلام المصنف استنباده من أو المكررة وقد أشار إلى ذلك في أول باب كفارات الأيمان فقال وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم كعب بن الأشدية وبذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القرآن أو فصار حجة بالخبار وسيأتي ذكر من وصل هذه الآثار هناك وأقرب ما وثقت عليه من طرق حديث الباب إلى التصريح ما أخرجه أبو داود من طريق الشعبي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن جحزة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له إن شئت فانسك نسكاً وإن شئت ففهم ثلاثة أيام وإن شئت فاطعم الحديبية وفي رواية ما للث في الموطأ عن عبد الكريم بن مسعود في آخر الحديث أي ذلك فعلت أجزاً وسأني البعث في ذلك إن شاء الله تعالى وقوله فاما الصوم في رواية الكشي في الصيام والصلوات المطلق في الآية مقيد بما ثبت في الحديث بالثلاث قال ابن التين وغيره جعل الشارع هنا صوم يوم معاد لا يصاع وفي التطهر من رمضان عدل منه وكذا في الظهار والجماع في رمضان وفي كفارة العين ثلاثة أيام داد وثبت في ذلك أقوى دليل على أن التماس لا يدخل في الحسد ودوالتشديدات وقسم قوله فاما الصوم محذوف تقديره وأما الصدقة فهي اطعام ستة مساكين وقد أقر بذلك بترجمة (قوله من جدي بن قيس) في رواية أشهب عن مالك أن جدي بن قيس حدثه أنه أخرجهما الدار فطلى في

ابن عمر نظري أمره فقال ما أمرهما الا واحد فالتفت الى أصحابه فقال ما أمرهما الا واحد أشهدكم أني قد أوجبت الجمع مع العمرة ثم طاف لهما طوافاً واحداً ورأى أن ذلك يحجز عنه وأهدى * (باب قول الله تعالى من كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) وهو خير فاما الصوم فثلاثة أيام * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن جدي بن قيس

الموطآت (قوله مجاهد عن عبد الرحمن) صرح سيف عن مجاهد بسماعه عن عبد الرحمن وابن
 كعب حدث عبد الرحمن كما في الباب الذي يليه قال ابن عبد البر في رواية جيد بن قيس هذه كذا
 رواه الاكثر عن مالك ورواه ابن وهب وابن القاسم وابن عفير عن مالك بن اسقاط عبد الرحمن بين
 مجاهد وكعب بن عجرة (قلت) ومالك فيه اسنادان آخران في الموطأ أحدهما عن عبد الكريم
 الجزري عن مجاهد وفي سيقاه ما ليس في سياق جيد بن قيس وقد اختلف فيه على مالك أيضا على
 العكس مما اختلف فيه على طريق جيد بن قيس قال الدارقطني رواه أصحاب الموطأ عن مالك
 عن عبد الكريم عن عبد الرحمن لم يذكر مجاهد حتى قال الشافعي ان مالك لا يرويه فيه وأجاب
 ابن عبد البر بان ابن القاسم وابن وهب في الموطأ وتابعهما جماعة عن مالك خارج الموطأ منهم
 بشر بن عمر الزهراني وعبد الرحمن بن مهدي وبرايم بن طهمان والوليد بن مسلم أثبتوا مجاهدا
 بينهم وهذا الجواب لا يرد على الشافعي وطريق ابن القاسم المشار اليها عند النسائي وطريق ابن
 وهب عند الطبري وطريق عبد الرحمن بن مهدي عند أحمد وسائر هاهنا عند الدارقطني في الغرائب
 والاسناد الثالث لما لك فيه عن عطاء الخراساني عن رجل من أهل الكوفة عن كعب بن عجرة
 قال ابن عبد البر يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن أبي ليلى أو عبد الله بن معقل ونقل ابن عبد البر عن
 أحمد بن صالح المصري قال حديث كعب بن عجرة في القديسة سنة معقول بهالم يروها من الصحابة
 غيره ولا رواها عنه الا ابن أبي ليلى وابن معقل قال وهي سنة أخذها أهل المدينة عن أهل
 الكوفة قال الزهراني سالت عنها علماءنا كلهم حتى سعيد بن المسيب فلم يبينوا كم عدد المساكين
 (قلت) فيما أطلقه ابن صالح نظر فقد جاءت هذه السنة من رواية جماعة من الصحابة غير كعب
 منهم عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبري والطبراني وأبو هريرة عن سعيد بن منصور وابن عمر
 عند الطبري وفضالة الانصاري عنهم لا يتهم من قومه عند الطبري أيضا ورواه عن كعب بن عجرة
 غير المذكورين أبو وائل عند النسائي ومحمد بن كعب القرظي عند ابن ماجه ويحيى بن جعدة عند
 أحمد وعطاء عند الطبري وجاء عن أبي قلابة والسجعي أيضا عن كعب ورواهما عند أحمد لكن
 الصواب أن بينهما واسطة وهو ابن أبي ليلى على الصحيح وقد أورد البخاري حديث كعب هذا في
 أربعة أبواب متواليه وأورد في المغازي والطب وكفارات الأيمان من طرق أخرى مدار
 الجميع على ابن أبي ليلى وابن معقل فيقيد اطلاق أحمد بن صالح بالهجة فان بقيت الطرق التي
 ذكرتها لا تخلو عن مقال الا طريق أبي وائل وساذكر ما في هذه الطرق من فائدة زائدة ان شاء الله
 تعالى (قوله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لعلاء) في رواية أشهب المتقدم ذكرها أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له وفي رواية عبد الكريم أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وهو يحرم فاداه القمل وفي رواية سيف في الباب الذي يليه وقف على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالحديبية ورأسه يتهاقت فلا فقال أيؤذيكم هو أم لا قلت نعم قال فاحلق رأسك الحديث
 وفيه قال في ترأت هذه الآية فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه زاد في رواية أبي الزبير عن
 مجاهد عند الطبراني أنه أهل في ذي القعدة وفي رواية مخيرة عن مجاهد عند الطبري أنه لقى وهو
 عند الشجرة وهو محرم وفي رواية أيوب عن مجاهد في المغازي أتى على النبي صلى الله عليه وسلم
 وأنا وأوقعت برمة والقمل يتسارع على رأسي زاد في رواية ابن عون عن مجاهد في الكفارات

قوله الزهراني في بعض
 النسخ الزهراني اه

عن مجاهد عن عبد الرحمن
 ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة
 رضى الله عنه عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أنه
 قال لعلاء

قوله عند الطبري في بعض
 النسخ عند الطبراني اه

فقال ادن فدوت فقال أيؤذيك وفي رواية ابن بشر عن مجاهد فيه قال كذا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية ونحن محرمون وقد حصرنا المشركون وكانت لي وفرة فقلت الهوام تساقط علي وجهي فقال أيؤذيك هوام رأسك قلت نعم فانزلت هذه الآية وفي رواية أبي وائل عن كعب أحرمت فكثير قل رأسي فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأتاني وأنا أطيع قدر الإحسان وفي رواية ابن أبي نجيج عن مجاهد بعد ما بين رآه وأنه لم يسقط القمل على وجهه فقال أيؤذيك هوامك قال نعم فامرته أن يحلق وهم بالحديبية ولم يبين لهم أنهم يحلون وعلم على طبع أن يدخلوا مكة فانزل الله الفدية وأخرج الطبراني من طريق عبد الله بن كثير عن مجاهد بهذه الزيادة ولا يجد سعيد ابن منصور في رواية أبي قلابة قلت حتى ظننت أن كل شعرة من رأسي فيها التسمل من أصلها إلى فرعها زاد سعيد وكنت حسن الشعر وأتول رواية عبد الله بن معقل بعد ما بين جلست إلى كعب بن عجرة فسأله عن الفدية فقال نزلت في خاصة وهي لكم عامة جلست إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل يتناثر على وجهي فقال ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى زاد مسلم من هذا الوجه فسأله عن هذه الآية فقديته من صيام الآية ولا جد من وجه آخر في هذه الطريق وقع القمل في رأسي ولحيتي حتى حاجبي وشاربي فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فامرسل إلى قدامة فلما رأي قال لقد أصابك بلاء ونحن لا نشعر ادع إلى أطعام علقني ولا بد داود من طريق الحكم بن عيينة عن ابن أبي ليلى عن كعب أصابني هوام حتى تخوفت على بصري وفي رواية أبي وائل عن كعب عند الطبري فحلق رأسي بأصبعه فأتته ثم منه القمل زاد الطبري من طريق الحكم أن هذا لا تذي قلت شديد يا رسول الله والجمع بين هذا الاختلاف في قول ابن أبي ليلى عن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به فرأه وفي قول عبد الله بن معقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل إليه فرأه أن يقال مر به أولا فرأه على تلك الصورة فاستدعى به إليه فطأ به وحلق رأسه فمخضته فنقل كل واحد منهم ما لم ينقله الآخر ويوضحه قوله في رواية ابن عون السابقة حيث قال فيها فقال ادن فدوت فالتظاهر أن هذا الاستدناء كان عقب رؤيته إياه أذمر به وهو يوم قد تحت القدر (قوله لعلك أذاك هوامك) قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي يترب عليها الحكم فلما أخبره بالمشقة التي نالته خفف عنه والهوام تشديد المجمع هامة وهي ما يذهب من الإخشاخ والمراد بها ما يلزم جسد الإنسان غالبا إذا طال عهده بالتطيف وقد عني في كثير من الروايات أنها القمل واستدل به على أن الفدية مرتبة على قتل القمل وتبعه بكرا الحلق فالتظاهر أن الفدية مرتبة عليه وهما وجهان عند الشافعية يظهر أثر الخلاف فيما لو حلق ولم يقتل قلا (قوله احلق رأسك وصم) قال ابن قدامة لا نعلم خلافا في الحلق إلا الزالة بالطلق سواء كان عوسى أو مقص أو فورة أو غير ذلك وأغرب ابن حزم فخرج التنق عن ذلك فقال يلحق جميع الأزال بالخلق إلا التنق (قوله أو أطعم) ليس في هذه الرواية بيان قدر الإطعام وسبب أي البحث فيه بعد ما بين وهو ظاهر في التحير بين الصوم والإطعام وكذا قوله أو أنسك بشاة ووقع في رواية الكشميني شاة بغير موحدة والاول تقديره تقرب بشاة ولذلك عدم ما بالباء والثاني تقديره أذبح شاة والتسك يطلق على العبادة وعلى الذبح الخصوص وسبق رواية الباب موافق الآية وقد تقدم أن كعبا قال أنها نزلت بهذا السبب وقد قدمت في أول الباب أن رواية

أذاك هوامك قال نعم
يا رسول الله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم احلق
رأسك وصم ثلاثة أيام أو أطعم
سنة مساكين أو أنسك بشاة

١٨١٤

ت س

حجة ١١١١

عبد الكريم صريحة في التخيير حيث قال أي ذلك فعلت أجزأ وكذا رواية أبي داود التي فيها
 ان شئت وان شئت ووافقه رواية عبد الوارث عن ابن أبي نجيح أخرجهما مسند في مسنده ومن
 طريقه الطبراني لكن رواية عبد الله بن معقل الآتية بعد باب تشتت أن التخيير انما هو بين
 الاطعام والصيام لمن لم يجد التسك ولفظه قال أتجد شاة قال لا قال فصم أو أطم ولا يداود
 في رواية أخرى أمك دم قال لا قال فان شئت فصم ونحوه للطبراني من طريق عطاء عن كعب
 ووافقه أبو الزبير عن مجاهد عند الطبراني وزاد بعد قوله ما أجدها قال فاطم قال ما أجدها قال
 صم ولهذا قال أبو عوانة في صحيحه فيه دليل على أن من وجد تسكا لا يصوم يعني ولا يطعم لكن
 لا أعرف من قال بذلك من العلماء الا ما رواه الطبري وغيره عن سعيد بن جبيرة قال التسك شاة فان
 لم يجد قومت الشاة دراههم والدراهم طعاما تصدق به أو صام لكل نصف صاع يوما أخرجه من
 طريق الاعمش عنه قال فذكرته لابراهيم فقال سمعت علقمة مثله فينتد محتاج الى الجمع بين
 الروايتين وقد جمع بينهما باوجه منها ما قال ابن عبد البر ان فيه الاشارة الى ترجيح الترتيب
 لا لا يجابه ومنها ما قال النووي ليس المراد أن الصيام أو الاطعام لا يجزئ الا لفاقد الهدى بل المراد
 أنه استخبره هل معه هدى أو لا فان كان واجده أعلم أنه مخير بينه وبين الصيام والاطعام وان لم
 يجده أعلم أنه مخير بينهما ومحصله أنه لا يلزم من سؤاله عن وجدان الذبح تعيينه لاحتمال أنه لو
 أعلم أنه يجده لا تخيره بالتخيير بينه وبين الاطعام والصوم ومنها ما قال غيرهما بمحتمل أن يكون
 النبي صلى الله عليه وسلم لما أذن له في حلق رأسه بسبب الاذى أقامه بان يكفر بالذبح على سبيل
 الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم أو بوجه غير متلوقم أعلم أنه لا يجزئ الاية بالتخيير بين
 الذبح والاطعام والصيام فخير حينئذ بين الصيام والاطعام لعلمه بأنه لا ذبح معه فصام لكونه لم
 يكن معه ما يطعمه ويوضح ذلك رواية مسلم في حديث عبد الله بن معقل المذكور حيث قال
 أتجد شاة قلت لا فنزلت هذه الاية ففقدية من صيام أو صدقه أو تسك فقال صم ثلاثة أيام أو
 أطم وفي رواية عطاء الخراساني قال صم ثلاثة أيام أو أطم ستة مساكين قال وكان قد علم أنه ليس
 عندي ما تسك به ونحوه في رواية محمد بن كعب القرظي عن كعب وسياق الاية يشعر بتقديم
 الصيام على غيره وليس ذلك لكونه أفضل في هذا المقام من غيره بل السرفية أن العناية الذين
 خوطبوا شفاها بذلك كان أكثرهم يقدر على الصيام أكثر مما يقدر على الذبح والاطعام وعرف
 من رواية أبي الزبير أن كعبا اقتدى بالصيام ووقع في رواية ابن اسحق ما يشعر بأنه اقتدى بالذبح لان
 لفظه صم أو أطم أو تسك شاة قال فخلقت رأسي ونسكت وروى الطبراني من طريق ضعيفة عن
 عطاء عن كعب في آخر هذا الحديث فقلت يا رسول الله خذني قال أطم ستة مساكين وسياق
 الحديث في الباب الاخير وفيه بقية مباحث هذا الحديث ان شاء الله تعالى (قوله)
 يا رسول الله عز وجل أو صدقة وهي اطعام ستة مساكين) يشير بهذا الى أن الصدقة في
 الاية مهمة فسرهم السنة وهذا قال جمهور العلماء وروى سعيد بن منصور باسناد صحيح عن
 الحسن قال الصوم عشرة أيام والصدقة على عشرة مساكين وروى الطبري عن عكرمة ونافع
 نحوه قال ابن عبد البر لم يقل بذلك أحد من فقهاء الامصار (قوله) حديثنا سيف هو ابن سليمان أو
 ابن أبي سليمان (قوله) يتهافت (بالقاء أي يتساقط شيئا فشيئا) (قوله) فاحلق رأسك أو احلق) (يخذف

* باب قول الله تعالى أو
 صدقة * وهي اطعام ستة
 مساكين * حديثنا أبو نعيم
 حديثنا سيف قال حدثني
 مجاهد قال سمعت عبد الرحمن
 ابن أبي ليلى أن كعب بن عجرة
 حدثه قال وقف على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 بالحديبية ورأسه يتهافت
 قلا فقال يؤذيك هوامك
 قلت نعم قال فاحلق رأسك
 أو احلق قال في نزلت
 هذه الاية فن كان منكم
 مريضا أو به أذى من رأسه
 الى آخرها فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم صم ثلاثة أيام

١٨١٥

م ه ت س

تحفة

١١١١٤

المفعول وهو شك من الراوى (قوله بفرق) بفتح الفاء والراء وقد تسكن قاله ابن فارس وقال
الازهرى كلام العرب بالفتح والمحدثون قد يسكنونه وآخره قاف ميكال معروف بالمدية وهو ستة
عشر رطلا ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن أبي نعيم عند أحمد وغيره والفرق ثلاثة أصع ولمسلم
من طريق أبي قلابة عن ابن أبي ليلى أو أطمع ثلاثة أصع من عمر على ستة مساكين وإذا ثبت أن
الفرق ثلاثة أصع اقتضى أن الصاع خمسة أرطال وثلاث أخلا فالن قال ان الصاع ثمانية أرطال
(قوله أو نسك عما تيسر) كذا لا يذروا الاكثر وفي رواية كريمة أو نسك بما تيسر بصيغة الاسم
وبالموحدة وهي المناسبة لما قبلها وتقدير الاول أو نسك بنسك والمراعية الذبح (قوله)
باب الاطعام في الفدية نصف صاع) أى لكل مسكين من كل شيء يشرب ذلك الى الرد
على من فرق في ذلك بين القمح وغيره قال ابن عبد البر قال أبو حنيفة والكوفيون نصف صاع من
قمح وصاع من تمر وغيره وعن أحمد رواية تضاهاى قولهم قال عياض وهذا الحديث يرد عليهم (قوله
عن عبد الرحمن بن الاصبهاني) هو ابن عبد الله حر في الجنازة وأنه كوفي ثقة ولشعبة في هذا
الحديث اسناد آخر أخرجه الطبراني من طريق حفص بن عمر عنه عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن
أبي ليلى عن كعب (قوله عن عبد الله بن مهقل) في رواية أحمد سمعت عبد الله بن مهقل أخرجه
عن عفان وعن يهزرقهم ما عن شعبة حدثنا عبد الرحمن وهو يفتح الميم وسكون المهمله وكسر
القاف هو ابن مقرن بالقاف وزن ثعلب لكن بكسر الراء لانه محبة وهو من ثقات التابعين
بالكوفة وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر عن عدي بن حاتم مات سنة ثمان وثمانين
من الهجرة يلبس بعبد الله ابن مهقل بالفتن المجبة وزن مجذوب بفتح الحاء في أن كلا منهما حر في
لكن يفتقران بان الراوى عن كعب تابعي والاخرجه عن وفي التابعين من انفق مع الراوى
عن كعب في اسمه واسم أبيه ثلاثة أحدهم يروى عن عائشة وهو بخاري والاخر يروى عن
أنس في المسح على الشمامسة وحديثه عند أبي داود والثالث أشهر منهما أخرجه ابن ماجه
(قوله جلست الى كعب بن عجرة) زاد مسلم في روايته من طريق غندر عن شعبة وهو في المسجد
ولاحد عن يهزرقهم حدثت الى كعب بن عجرة في هذا المسجد زاد في رواية سليمان بن قرم عن ابن
الاصبهاني يعني مسجد الكوفة وفيه الجلوس في المسجد ومذاكرة العلم والاعتناء بسبب النزول
لما يترتب عليه من معرفة الحكم وتفسير الترات (قوله ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى) في
رواية المستقلى والجوى يبلغ بك وأرى الاول يضم الهمزة أى أظن وأرى الثانية بفتح الهمزة من
الرؤية وكذا في قوله أو ما كنت أرى الجهد بلغ بك وهو شك من الراوى هل قال الوجع أو
الجهد والجهد بالفتح المشقة قال النووي والضم لغة في المشقة أيضا وكذا حكاها عياض عن ابن
دريد وقال صاحب العين بالضم الطائفة بالفتح المشقة فيفتح هنا بخلاف لفظ الجهد
الماضي في حديث بدء الوحى حيث قال حتى بلغ مني الجهد فانه محتمل للمعنيين (قوله فقلت لا)
زاد مسلم وأحد فقرات هذه الآية قندينه من صيام أو صدقة أو نسك قال جرير ثلاثة أيام الحديث
(قوله لكل مسكين نصف صاع) كرهه مرتين ٢ ولطبراني عن أحمد بن محمد الخزازى عن أبي الوليد
شيخ البخارى فيه لكل مسكين نصف صاع تمر ولا جد عن يهزرقهم عن شعبة نصف صاع طعام ولبشر بن
عمر عن شعبة نصف صاع حنطة ورواية الحكم عن ابن أبي ليلى تقتضى أنه نصف صاع من زبيب

أو تصدق بفرق بين ستة أو
نسك عما تيسر * (باب
الاطعام في الفدية نصف
صاع) * حدثنا أبو الوليد
حدثنا شعبة عن عبد
الرحمن بن الاصبهاني عن
عبد الله بن مهقل قال
جلست الى كعب بن عجرة
رضي الله عنه فسأله عن
الفدية فقال نزلت في
خاصة وهي لكم عامة جلست
الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم والقمل يتناثر
على وجهي فقال ما كنت
أرى الوجع بلغ بك ما أرى
أو ما كنت أرى الجهد بلغ
بك ما أرى تجدد شاة فقلت
لا قال فهم ثلاثة أيام أو
أطعم ستة مساكين لكل
مسكين نصف صاع

م ت ق م

٢ قوله كرهه مرتين كذا في
نسخ الشرح التي بأيدينا
وليس في نسخ البخارى التي
وقفنا عليها كرهه مرتين
القسطاني ما نصه زاد مسلم
نصف صاع كرهه مرتين

اه صححه

٩٩٩٩٩

فانه قال يطعم فرقا من زبيب بين ستة مساكين قال ابن حزم لا بد من ترجيح احدى هذه الروايات لانها قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد (قلت) المحفوظ عن شعبة انه قال في الحديث نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه ثمرا او حنطة لعله من تصرف الرواة واما الزبيب فلم يره الا في رواية الحكم وقد أخرجهما أبو داود وفي اسنادها ابن اسحق وهو حجة في المغازي لافي الاحكام اذا خالف والمحفوظ رواية الترمذي وقد وقع الجزم بها عند مسلم من طريق أبي قلابة كما تقدم ولم يختلف فيه على أبي قلابة وكذا أخرجه الطبري من طريق الشعبي عن كعب وأحمد من طريق سليمان بن قرم عن ابن الاصهاني ومن طريق أشعث وداود عن الشعبي عن كعب وكذا في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين التمر والحنطة وأن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع ومسلم عن ابن أبي عمير عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح وغيره عن مجاهد في هذا الحديث وأطعم فرقا بين ستة مساكين والفرق ثلاثة أصع وأخرجه الطبري من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة فقال فيه قال سفيان والفرق ثلاثة أصع فاشعر بان تفسير الفرق مدرج لكنه مقتضى الروايات الاخر ففي رواية سليمان بن قرم عن ابن الاصهاني عند أحمد لكل مسكين نصف صاع وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد أيضا وأطعم ستة مساكين مدين مدين وأما ما وقع في بعض النسخ عند مسلم من رواية ذكرها عن ابن الاصهاني أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع فهو تحريف عن دون مسلم والصواب ما في النسخ الصحيحة لكل مسكينين بالتثنية وكذا أخرجه مسدد في مسنده عن أبي عوانة عن ابن الاصهاني على الصواب **(قوله) باب النسك شاة** أي النسك المذكور في الآية حيث قال أو نسك وروى الطبري من طريق مغيرة عن مجاهد في آخر هذا الحديث فانزل الله فقديته من صيام أو صدقة أو نسك والنسك شاة ومن طريق محمد بن كعب القرظي عن كعب أمرني أن أخلق وأقتدي بشاة قال عياض ومن تبعه تبعه لا يبي عمر كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسرا فانما ذكروا شاة وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء (قلت) يعكر عليه ما أخرجه أبو داود من طريق نافع عن رجل من الانصار عن كعب بن عجرة أنه أذى خلق فاهمه النبي صلى الله عليه وسلم أن يهدي بقرة وللطبراني من طريق عبد الوهاب بن نخت عن نافع عن ابن عمر قال خلق كعب بن عجرة رأسه فاهمه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتدي فافقدي بقرة ولعبد بن جهم من طريق أبي معشر عن نافع عن ابن عمر قال اقتدي كعب من أذى كان برأسه خلقه بقرة فلد بها وأشعرها ولعبد بن منصور من طريق ابن أبي ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار قيل لابن كعب بن عجرة ما صنع أبو له حين أصابه الأذى في رأسه قال ذبح بقرة فهذه الطرق كلها تدور على نافع وقد اختلف عليه في الوسطة الذي بينه وبين كعب وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب وفعله في النسك انما هو شاة وروى سعيد بن منصور وعبد بن جهم من طريق المقبري عن أبي هريرة أن كعب بن عجرة ذبح شاة لأذى كان أصابه وهذا أصوب من الذي قبله واعتمد ابن بطلال على رواية نافع عن سليمان بن يسار فقال أخذ كعب برفع الكفارات ولم يخالف النبي صلى الله عليه وسلم فيما أمر به من ذبح الشاة بل وافق وزاد فقيهه أن من أفتى بإسراء الأشياء فله أن يأخذ برفعها كما فعل كعب (قلت) هو فرع ثبوت الحديث ولم يثبت لما قدمته والله أعلم **(قوله) حديثنا**

*(باب النسك شاة) حديثنا

اسحق) هو ابن ابراهيم المعروف بابن راهويه كما جزم به أبو نعيم وروح هو ابن عبادة وشبل هو ابن عباد المكي (قوله رآه وأنه يسقط) كذا لاكثر ولا ينسكن وأبى ذر يسقط بزيادة لام والفاعل محذوف والمراد القمل وثبت كذلك في بعض الروايات ورواه ابن خزيمة عن محمد بن سعد بن روح بلغظ رآه وقوله يسقط على وجهه وللإسماعيلي من طريق أبي حذيفة عن شبل رأى قلبه يتساقط على وجهه (قوله فامرهم أن يخلق وهو بالحديبية ولم يتبين لهم أنهم يحلون الخ) هذه الزيادة ذكرها الراوي لبيان أن الخلق كان استباحة محظورة بسبب الأذى لا لقصد التحلل بالخصر وهو واضح قال ابن المنذر يؤخذ منه أن من كان على رجاء من الوصول إلى البيت أن عليه أن يتيم حتى يماس من الوصول فيعمل واتفقوا على أن من شئ من الوصول وجاز له أن يحصل فتمادي على إحرامه ثم أمكنه أن يصل أن عليه أن يحض إلى البيت ليمسكه وقال المهلب وغيره ما مضاه يستند من قوله ولم يتبين لهم أنهم يحلون أن المرأة التي تعرف أو أن حبسها والمرضى الذي يعرف أو أن جاء بالعادة فيهما إذا أفطر في رمضان مثلاً في أول النهار ثم ينكشف الأمر بالحض والحج في ذلك النهار أن عليهم قضاء ذلك اليوم لأن الذي كان في علم الله أنهم يحلون بالحديبية لم يسقط عن كعب الكفارة التي وجبت عليه بالخلق قبل أن ينكشف الأمر لهم وذلك لأنه يجوز أن يخلف ما عرفاه بالعادة فيجب القضاء عليهما لذلك (قوله فأنزل الله النذية) قال عياض ظاهره أن النزول بعد الحكم وفي رواية عبد الله بن معقل أن النزول قبل الحكم قال فيحتمل أن يكون - كم عليه بالكفارة يوحى لا يتلى ثم نزل القرآن ببيان ذلك (قلت) وهو يؤيد الجمع المتقدم (قوله) وعن محمد بن يوسف (الظاهر أنه عطف على حدثنا روح فيكون - حق قدره ورواه عن روح بإسناده وعن محمد بن يوسف وهو الثريابي بإسناده وكذا هو في تفسيره - حق ويحتمل أن تكون - العنة للتعاري فيكون أورده عن شيخه الثريابي بالنعنة كما يروى تارة بالتحديث وبلفظ قال وغير ذلك وعلى هذا فيكون شديداً بالتحليل وقد أورده الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق هاشم بن سفيان عن محمد بن يوسف الثريابي ولفظه مثل سياق روح في أكثره وكذا هو في تفسير الثريابي بهذا الاسناد وفي حديث كعب بن عجرة من الفوائد غير ما تقدم أن السنة مبينة لمحل الخطاب لا إطلاق النذية في القرآن وتقييدها بالسنة وتحريم حلق الرأس على المحرم والرخصة له في حلقها إذا أذاه القمل أو غيره من الأوجاع وفيه لطف الكبير بإحبابه وعنايته بأحوالهم وتنشده لهم وإذا رأى بعض أتباعه ضرراً سال عنه وأرشده إلى المخرج منه واستنبط منه بعض المالكية إيجاب النذية على من تعمّد حلق رأسه بغير عذر فإن إيجابها على المعذور من التنبيه بالأذى على الأعلى لكن لا يلزم من ذلك التسوية بين المعذور وغيره ومن ثم قال الشافعي والجمهور لا يتخير العامد بل يلزمه الدم وخالف في ذلك أكثر المالكية واحتج لهم القرطبي بقوله في حديث كعب أو أذبح نكاحاً قال فهذا يدل على أنه ليس بهدي قال فعلى هذا يجوز أن يذبحها حيث شاء (قلت) لا دلالة فيه ألا يلزم من تسميتها نكاحاً ونسكاً أن لا تسمى هدياً ولا تعطى حكم الهدى وقد وقع تسميتها هدياً في الباب الآخر حيث قال أو تهدي شاه وفي رواية مسلم وأهدياً وفي رواية الطبري هل لك هدي قلت لا أجد قطهر أن ذلك من تصرف الرواة يؤيده قوله في رواية مسلم أو أذبح شاه واستدل به على أن النذية لا يتعين لها مكان وبه قال أكثر التابعين وقال الحسن تعين مكة وقال مجاهد النسك بمكة

اسحق حدثنا روح حدثنا شبل عن ابن أبي نجيع عن مجاهد قال حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب ابن عجرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه وأنه يسقط على وجهه فقال أيؤذيك هو أمك قال نعم فامرهم أن يخلق وهو بالحديبية ولم يتبين لهم أنهم يحلون بها وهم على طمع أن يدخلوا مكة فأنزل الله النذية فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطعم فرقاين ستة أو يهدي شاه أو يصوم ثلاثة أيام وعن محمد بن يوسف حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيع عن مجاهد قال حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه وقوله يسقط على وجهه مثله

١٨١٧

١٨١٨

و ت و

تحفة

٩٩٩٩

ومنى والاطعام بمكة والصيام حيث شاء وقرب منه قول الشافعي وأبي حنيفة الدم والاطعام
 لاهل الحرم والصيام حيث شاء اذ لا منفعة فيه لاهل الحرم وألحق بعض أصحاب أبي حنيفة وأبو
 بكر ابن الجهم من المالكية الاطعام بالصيام واستدل به على ان الحج على التراخي لان حديث
 كعب دل على أن نزول قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله كان بالحديبة وهي في سنة ست وفيه
 بحث والله أعلم **(قوله يا)** قول الله عز وجل فلا ريث (ذكر فيه حديث أبي هريرة من
 حج البيت فلم يرفث وأوردته من طريق شعبة عن منصور عن أبي حازم عنه ثم قال باب قول الله عز وجل
 ولا فسوق ولا جسدال في الحج وذكر الحديث بعينه لكن من طريق سفيان وهو الثوري عن
 منصور بهذا السند وليس بين السياقين اختلاف الا في قوله في رواية شعبة كما ولدته أمه وفي رواية
 سفيان كيوم ولدته أمه وأبو حازم المذکور في الموضعين هو سلمان مولى عزة الاشجعية وصرح
 منصور بسماعه له من أبي حازم في رواية شعبة فالتقى بذلك تعميل من أعلاه بالاختلاف على منصور
 لان البيهقي أوردته من طريق ابراهيم بن طهمان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي حازم زاد
 فيه رجلا فان كان ابراهيم حفظه فله على حمله منصور عن هلال ثم لقي أبا حازم فسمعه منه فحدث
 به على الوجهين وصرح أبو حازم بسماعه له من أبي هريرة كما تقدم في أوائل الحج من طريق شعبة
 أيضا عن يسار عن أبي حازم وقوله كما ولدته أمه أي عاريا من الذنوب ولتبرئ من طريق ابن
 عيينة عن منصور عن غفر له ما تقدم من ذنبه ولمسلم من رواية جرير عن منصور من أتى هذا البيت
 وهو أعم من قوله في بقية الروايات من حج ويجوز رجل فقط حج على ما هو أعم من الحج والعمرة
 فتساوى رواية من أتى من حيث ان الغالب ان آياته انما هو للحج أو للعمرة وقد تقدمت بقية
 مباحثه في باب فضل الحج المبرور وفي أوائل كتاب الحج وتقدم تفسير الرث وما ذكره في آخر
 حديث ابن عباس المذکور في باب قول الله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
(قوله يا) جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد كذا في رواية أبي ذر
 وأثبت قيل ذلك البسلة وغيره باب قول الله تعالى الى آخره بمحذف ما قبله قيل السبب في نزول هذه
 الآية ان أبا اليسر بفتح التحتانية والمهمله قتل جارا وحش وهو محرم في عمرة الحديبة فنزلت
 حكاه مقاتل في تفسيره ولم يذكر المصنف في رواية أبي ذر في هذه الترجمة حديثنا ولهذا أشار الى انه لم
 يثبت على شرطه في جزاء الصيد حديث مرفوع قال ابن بطال اتفق أئمة القسوى من أهل
 الحجاز والعراق وغيرهم على ان الحرم اذا قتل الصيد عدا أو خطأ فعليه الجزاء وخالف أهل الظاهر
 وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية في الخطا وتسكوا بقوله تعالى متعمدا فان مفهومه ان المخطئ
 بخلافه وهو احدى الروايتين عن أحمد وعكس الحسن ومجاهد فقالا يجب الجزاء في الخطادون
 التعمد فيختص الجزاء بالخطا والنقمة بالعمد وعنهم ما يجب الجزاء على العامد أول مرة فان عاد
 كان أعظم لانه وعليه النقمة لا الجزاء قال الموفق في المعنى لاننا نعلم أحدنا خالف في وجوب الجزاء
 على العامد غيرهما واختلوا في الكفارة فقال الاكثر هو مخير كما هو ظاهر الآية وقال الثوري
 يقدم المثل فان لم يجد أطم فان لم يجد صام وقال سعيد بن جبيرة انما الطعام والصيام فيما لا يبلغ ثمن
 الصيد واتفق الاكثر على تحريم أكل ما صاده المحرم وقال الحسن والثوري وأبو ثور وطائفة
 يجوزون أكله وهو كذبيحة السارق وهو وجه الشافعية وقال الاكثر أيضا ان الحكم في ذلك

* (باب قول الله عز وجل فلا
 ريث) * حدثنا سليمان بن
 حرب حدثنا شعبة عن
 منصور عن أبي حازم عن
 أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من حج هذا البيت
 فلم يرفث ولم يفسق رجع كما
 ولدته أمه * (باب قول
 الله عز وجل ولا فسوق ولا
 جدال في الحج) * حدثنا
 محمد بن يوسف حدثنا سفيان
 بن منصور عن أبي حازم عن
 أبي هريرة رضي الله عنه قال
 قال النبي صلى الله عليه
 وسلم من حج هذا البيت فلم
 يرفث ولم يفسق رجع كيوم
 ولدته أمه
 بسم الله الرحمن الرحيم
 * (باب جزاء الصيد ونحوه
 وقول الله تعالى لا تقتلوا
 الصيد وأنتم حرم ومن قتله
 منكم متعمدا جزاء مثل

ما حكم به السلف لا يتجاوز ذلك وما لم يحكمه وافيه يستوفيه الحكم وما اختلفوا فيه يجتهد فيه
وقال النوري الاختصار في ذلك للحكمين في كل زمن وقال مالك يستوفى الحكم والخيار إلى
الحكوم عليه وله ان يقول للعكس من لا يحكم على الا بالأطعام وقال الاكثر واجب في الجزاء
نظير الصيد من النعم وقال أبو حنيفة الواجب القيمة ويجوز سرقة النمل وقال الاكثر في
الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي الصحيح صحيح وفي الكسبر كسبر وخالف مالك فقال في الكبير
والصغير كبير وفي الصحيح والمعيب صحيح وانفقوا على ان المراد بالصيد ما يجوز اكله للحلال من
الحيوان الوحشي وان لا شيء فيما يجوز قتله واختلفوا في المتولد فالحق الاكثر بالما كقول ومسائل
هذا الباب وفروعه كثيرة جدا فلنقتصر على هذا القدر هنا **(قوله باب اذا صاد**

قوله كذا ثبت لا يذرا الخ
الذي في القسط لا يمتددا
عبارة ابن جرير هذه ان لفظ
باب فقط هو الذي سقط من
رواية أبي ذر حيث قال فيها
واذا صاد الحلال الخ بواو
العطف وانظر اه معجمه

الحلال فاهدى المحرم الصيد كله) كذا ثبت لا يذرو سقط الباقي فجعلوا من هذه الباب الذي
قبله (قوله) ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح باسا وهو في غير الصيد فهو الابل والغنم والبقر والدجاج
والخيل) المراد بالذبح ما يذبحه المحرم والامر ظاهر العموم لكن المصنف خصه بما ذكر تفقها
فان الصحيح ان حكم ما يذبحه المحرم من الصيد حكم الميتة قيل به مع الحرمة حتى يجوز لغير
المحرم اكله وفيه قال الحسن البصري وأثر ابن عباس وصحده عبد الرزاق من طريق عكرمة ان ابن
عباس أمره أن يذبح جزورا وهو محرم وأما أنس فوصله ابن أبي شيبة من طريق الصباح
الجليل سألت أنس بن مالك عن المحرم يذبح قال نعم وقوله وهو أي المذبوح الخ من كلام المصنف
قوله تنفقها هو متفق عليه فيما عد الخيل فانه مخصوص من يذبحها **(قوله) يقال عدل مثل**
فاذا كسرت عدل فهو رتبة ذلك) أما نفس بران عدل بالخ المثل وانكسر رتبة فهو قول أبي عبيدة
في المجاز وغيره وقال الطبري العدل في كلام العرب بالخ هو قدر الذي من غير جنسه والعدل
بالكسر قدره من جنسه قال وذهب بعض أهل العلم بكلام العرب إلى أن العدل مصدر من قول
القائل عدلت هذا بهذا وقال بعضهم العدل هو القسم في الحق والعدل بالكسر المثل انتهى وقد
تقدمت في هذا في الزكاة **(قوله) فيما قواما** هو قول أبي عبيدة أيضا وقال الطبري أصله الواو
فحوت عين الفعل ياء كما قالوا في الصوم صمت صياما وأصله صوما قال الشاعر

ما قتل من النعم إلى قوله

واقفوا الله الذي إليه

تخشرون **(باب) اذا صاد**

الحلال فاهدى المحرم

الصيد أكله ولم ير ابن

عباس وأنس بالذبح باسا

وهو في غير الصيد فهو الابل

والغنم والبقر والدجاج

والخيل يقال عدل مثل

فاذا كسرت عدل فهو رتبة

ذلك قياما قواما يصلون

يصلون له عدلا **(حديث) ما عاذ**

ابن فضالة حديثا هشام عن

يحيى عن عبد الله بن أبي

قتادة قال انطلق إلى عام

الحديبية فاحرم أصحابه ولم

يحرم

(قوله) قياما قواما دين فرده إلى أصله قال الطبري فالقوام المعنى جعل الله الكعبة بمنزلة الرئيس الذي
يقوم به أمر أتباعه يقال فلان قيام البيت وقوامه الذي يتبعه شأنهم **(قوله) يصلون**
عدلا هو متفق عليه بين أهل التفسير ومناسبة ما مراده هذا من لفظ العدل في قوله أو عدل ذلك
صياما وفي قوله يصلون فاشارة إلى أنهم من مادة واحدة وقوله يصلون له عدلا أي مثلا تعالى الله
عن قولهم **(قوله) حديثا هشام** هو الدستواني ويحيى هو ابن أبي كثير **(قوله) عن عبد الله بن أبي**
قتادة في رواية معاوية بن سلام عن يحيى عن مسلم أخبرني عبد الله بن أبي قتادة **(قوله) انطلق إلى**
عام الحديبية هكذا ساقه مرسلًا وكذا أخرجه مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه وأخرجه
أحمد عن ابن علية عن هشام لكن أخرجه أبو داود والطيالسي عن هشام عن يحيى فقال عن
عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه انه انطلق مع النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية علي بن المبارك عن
يحيى المذكورة في الباب الذي يليه ان أباه حدثه وقوله بالحديبية أصح من رواية الواقدي من
وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة ان ذلك كان في عمرة التلبية **(قوله) فاحرم أصحابه ولم يحرم**

الضمير لابي قتادة ينسبه مسلم أحرم أصحابي ولم أحرمْ وفي رواية علي بن المبارك وأبنا بعد وبغية فتوجهنا نحوهم وفي هذا السياق حذف ينسبه رواية عثمان بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة وهي بعد يابن بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حاجا فخرجوا معه فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة فقال خذوا ساحل البحر حتى نلتقي فاخذوا ساحل البحر فلما انصرفوا أحرّموا كلهم إلا أبا قتادة وسياق الجمع هناك بين قوله في هذه الرواية خرج حاجا وبين قوله في حديث الباب عام الحديث ان شاء الله تعالى وبين المطالب عن أبي قتادة عن سعيد بن منصور ومكان صرفهم ولفظه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا بلغنا الروحاء (قوله وحديث) بضم أوله على البناء للجهول وقوله بغية أي في غيقة وهو بفتح الغين المجبة بعد هايا ساكنة ثم قاف مقسوحة ثم هاء قال السكوني هو ماء لابي غفار بين مكة والمدينة وقال يعقوب هو قليب لابي ثعلبة يصب فيه ماء من ضوى ويصب هو في البحر وحاصل القصة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج في عمرة الحديبية فبلغ الروحاء وهي من ذى الحليفة على أربعة وثلاثين ميلا اخبروه بان عدوا من المشركين بوادي غيقة يخشونهم ان يقصدوا غزته فجهز طائفة من أصحابه فيهم أبو قتادة الى جهتهم ليأمن شرهم فلما آمنوا ذلك لحق أبو قتادة وأصحابه بالنبي صلى الله عليه وسلم فاحرموا الا هو فاستمر هو حلالا لانه اما لم يجاوز الميقات واما لم يقصد العمرة وبهذا يرتفع الاشكال الذي ذكره أبو بكر الاثرم قال كنت أسمع أصحابنا يتعجبون من هذا الحديث ويقولون كيف جاز لابي قتادة ان يجاوز الميقات وهو غير محرم ولا يدرون ما وجهه قال حتى وجدته في رواية من حديث أبي سعيد فيها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحرمنا فلما كنا مكان كذا اذا نحن بابي قتادة وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في وجهه الحديث قال فاذا أبو قتادة انما جاز له ذلك لانه لم يخرج يريد مكة (قلت) وهذه الرواية التي أشار اليها تقتضي ان أبا قتادة لم يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة وليس كذلك لما بيناه ثم وجدت في صحيح ابن حبان والبراز من طريق عياض بن عبد الله عن أبي سعيد قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا قتادة على الصدقة وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهم محرمون حتى نزلوا بعثان فهذا سبب آخر ويحتمل وجههما والذي يظهر ان أبا قتادة انما أخر الاحرام لانه لم يتحقق انه يدخل مكة فساغ له التأخير وقد استدل بقصة أبي قتادة على جواز دخول الحرم بغير احرام لمن لم يرد حج ولا عمرة وقيل كانت هذه القصة قبل ان يوقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت وأما قول عياض ومن تبعه ان أبا قتادة لم يكن خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة وانما بعثه أهل المدينة الى النبي صلى الله عليه وسلم يعلمونه ان بعض العرب قصدوا الاغارة على المدينة فهو ضعيف مخالف لما ثبت في هذه الطريق الصحيحة طريق عثمان بن موهب الآية بعد بابين كما أشرت اليها قبل (قوله فيينا أي مع أصحابه يضحك بعضهم الى بعض) في رواية علي بن المبارك فبصر أصحابي بجمار وحش فجعل بعضهم يضحك الى بعض زاد في رواية أبي حازم وأحبوا أني ابصره هكذا في جميع الطرق والروايات ووقع في رواية الهذلي في مسلم فجعل بعضهم يضحك الى قسددت اليامن الى قال عياض وهو خطأ وتصحف وانما سقط عليه لفظة بعض ثم احتجاضها بانهم لو ضحكوا اليه لكانت أكبر اشارة وقد قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم

وحدث النبي صلى الله عليه وسلم أن عدوا يغزوه بغيقة فانطلق النبي صلى الله عليه وسلم فيينا أي مع أصحابه يضحك بعضهم الى بعض

١٨٢١

من ق
نقطة
١٢١٠٩

وسلم هل منكم أحدهم أو أشار إليه قالوا لا وإذا دل المحرم الحلال على الصيد لم يأكل منه اتفاقا
 وإنما اختلفوا في جوب الجزاء انتهى وتعقبه النووي بأنه لا يمكن رده هذه الرواية لصحتها وصحة
 الرواية الأخرى وليس في واحدة منهما دلالة ولا إشارة فإن مجرد الفخل ليس فيه إشارة قال
 بعض العلماء وإنما ضحكوا وتعجبوا من عروض الصيد لهم ولا قدرتهم عليه (قلت) قوله فإن مجرد
 الفخل ليس فيه إشارة صحيح ولكن لا يكفي في رد دعوى القاضى فإن قوله بفخل بعضهم إلى
 بعض هو مجرد ضحك وقوله بفخل بعضهم إلى فيه مزيدا على مجرد الفخل والفرق بين
 الموضوعين أنهم اشتروا في رؤيته فاستروا في فخل بعضهم إلى بعض وأبو قتادة لم يكن رآه
 فيكون فخل بعضهم إليه بغير سبب باعتناله على التفتن إلى رؤيته ويؤيد ما قال القاضى ما وقع
 في رواية أبي النضر عن مولى أبي قتادة كما ساق في الصيد بالنظر إذا رأيت الناس مقتوفين لشي
 فذهبت أنظر فإذا هو حمار وحش فقلت ما هذا فقالوا لا ندري فقلت هو حمار وحش فقالوا هو
 ما رأيت ووقع في حديث أبي سعيد عند البزار والطحاوى وابن حبان في هذه القصة وجاء أبو
 قتادة وهو حل فكسوا رؤسهم كراهية أن يحدوا أبصارهم له فيقطن فيراه اهـ فكيف يظن بهم
 مع ذلك أنهم ضحكوا إليه فتبين أن الصواب ما قال القاضى وفي قول الشيخ قد صحت الرواية نظرا
 لأن الاختلاف في إثبات هذه اللفظة وحذفها لم يقع في طريقين مختلفين وإنما وقع في سياق اسناد
 واحد مما عند مسلم فكان مع من أثبت فقط بعض زيادة علم سالمة من الاشكال انتهى مقدمة وبين
 محمد بن جعفر في روايته عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كما ساق في الهبة ان قصة صميدة
 للعمار كانت بعد ان اجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه نزولوا في بعض المنازل ولقظه
 كنت يوم ما جالس مع رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم نازل أمامنا والقوم يحرمون وأنا غير محرم وبين في هذه الرواية السبب الموجب
 لرؤيتهم إياه دون أبي قتادة بقوله فابصر وأحمارا وحشيا وأنا متقول أخذت نعلي فلم يؤذوني به
 وأحبوا لوائي أن يصبرته والنفت فابصرته ووقع في حديث أبي سعيد المذكور أن ذلك وقع وهم
 بعثمان وفيه تطرأ الصحيح ما ساق في عذاب من طريق صالح بن كيسان عن أبي محمد مولى أبي قتادة
 عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالفاحة ومنها الحرم وغير الحرم فرأيت أصحابي يترأون
 شيئا فنظرت فإذا حمار وحش الحديث والفاحة بقية فوه هـ خفيفة بعد الألف موضع
 قريب من السبق كما ساق (قوله فنظرت) هذا فيه التفتان فإن الساق الماضي يقتضى أن
 يقول فنظرت لقوله فينا أبي مع أصحابه فالتقدير قال أبي فنظرت وهذا يؤيد الرواية الموصولة
 (قوله فإذا أنا بحمار وحش) قد تقدم أن رؤيته كانت متأخرة عن رؤيته أصحابه وصرح بذلك
 فضيل بن سليمان في روايته عن أبي حازم كما ساق في الجهاد ولقظه فرأوا حمارا وحشيا قبل أن يراه
 أبو قتادة فلما رآه تركوه حتى رآه فركب (قوله فحملت عليه) في رواية محمد بن جعفر فحملت إلى
 الفرس فأمر جنته ثم ركب ونسيت السوط والريح فقلت لهم ناولوني السوط والريح فقالوا لا
 والله لأنك عليه بشي فغضبت فقلت فآخذتها ثم ركب وفي رواية فضيل بن سليمان فركب
 فرس له يقال له الجراد فسألهم أن يناولوه سوطا فناولوه وفي رواية أبي النضر وكنت نسيب
 سوطي فقلت لهم ناولوني سوطي فقالوا لا نسيبك عليه فقلت فآخذته ووقع هذا الساق من

فنظرت فإذا أنا بحمار وحش
 حملت عليه

طريق شعبة عن عثمان بن موهب وعند ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن ربيع وأخرج مسلم اسنادهما كلاهما عن أبي قتادة فاختلف من بعضهم سوطا والرواية الاولى أقوى ويمكن أن يجمع بينهما بأنه رأى في سوط نفسه تقصيرا فاخذ سوط غيره واحتاج الى اختلاسه لانه لو طابه منه اختيار الامتنع (قوله قطعته فأبنته) بالثلثة ثم الموحدة ثم المثناة أى جعلته ثابتا في مكانه لآخر الية وفي رواية أبي حازم فشددت على الحار فعقرته ثم جثت به وقدمات وفي رواية أبي النضر حتى عقرته فأبنت اليهم فقلت لهم قوموا فاحتملوا فقالوا لانفسه حملته حتى جثتهم به (قوله فاكلنا من لحمه) في رواية فضيل عن أبي حازم فاكلوا فاندما وفي رواية محمد بن جعفر عن أبي حازم فوقعوا يا كونه منه ثم انهم شكوا في أكلهم اياه وهم حرم فرحنا وخبأت العضد معي وفي رواية مالك عن أبي النضر فاكل منه بعضهم وأبي بعضهم وفي حديث أبي سعيد فجعلوا يشوون منه وفي رواية المطلب عن أبي قتادة عن سعيد بن منصور فظللنا كل منة ماشتنا طمينا وشواء ثم تزودنا منه (قوله وخشينا ان نقتطع) أى نصير مقطوعين عن النبي صلى الله عليه وسلم منفصلين عنه لكونه سبقهم وكذا قوله بعد هذا وخشوا ان يقطعوادونك وبين ذلك رواية علي ابن المبارك عن يحيى عند أبي عوانة بلفظ وخشينا ان يقطعننا العدو وفيها عند المصنف وانهم خشوا ان يقطعنهم العدو ودونك وهذا يشعر بان سبب اسراع أبي قتادة لادراك النبي صلى الله عليه وسلم خشية على أصحابه ان ينالهم بعض أعدائهم وفي رواية أبي النضر الاتية في الصيد فأبى بعضهم ان ياكل فقلت أنا أستوقف لكم النبي صلى الله عليه وسلم فادركته فحدثته الحديث ففي هذا ان سبب ادراكه ان يستقيه عن قصة أكل الحار ويمكن الجمع بان يكون ذلك بسبب الاخرين (قوله أرفع) بالتخفيف والتشديد أى أكله السير وشأوا بالشين المعجمة بعدها همزة ساكنة أى تارة والمراد انه يركض تارة ويسير بسهولة أخرى (قوله فلقبت رجلا من بني غفار) لم أقف على اسمه (قوله تركته بتعهن وهو قائل السقيا) السقيا بضم المهملة واسكان القاف بعدها تخمانية مقصورة قرية جامعة بين مكة والمدينة وتعهن بكسر المثناة وفتحها بعدها عين مهملة ساكنة ثم هاء مكسورة ثم نون ورواية الاكثر بالكسر وبه قيدها البكري في معجم البلاد ووقع عند الكشقي بن بكسر أوله وثالثه وفتحهم بفتحهما وحكى أبو ذر الهروي انه سمعها من العرب بذلك المكان بفتح الهاء ومنهم من يضم التاء فيفتح العين ويكسر الهاء فيل وهو من تغييراتهم والصواب الاول وأغرب أبو موسى المديني فضبطه بضم أوله وثانيه وفتح الهاء قال ومنهم من يكسر التاء وأصحاب الحديث يسكنون العين ووقع في رواية الاسماعيلي بدعهن بالبدال المهملة بدل المثناة وقوله قائل قال النووي روى بوجهين أحدهما واشهرهما همزة بين الالف واللام من القبلولة أى تركته في الليل بتعهن وعزمه ان يقبل بالسقيا فعنى قوله وهو قائل أى سيقيل والوجه الثاني انه قابل بالياء الموحدة وهو غريب وكأنه تخفيف فان صح فعناء ان تعهن موضع مقابل للسقيا فعلى الاول الضمير في قوله وهو النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الثاني الضمير للموضع وهو تعهن ولا شك ان الاول أصوب وأكثر فائدة وأغرب القرطبي فقال قوله وهو قائل اسم فاعل من القول أو من القائله والاول هو المراد هنا والسقيا مفعول بفعل مضمر وكأنه كان بتعهن وهو يقول لأصحابه اقصوا السقيا ووقع عند الاسماعيلي من طريق ابن

قطعته فأبنته واستعنت
بهم فأبوا أن يمينوني فأكلنا
من لحمه وخشينا أن نقتطع
فطلبت النبي صلى الله عليه
وسلم أرفع فرسى شأوا وأسير
شأوا فلقبت رجلا من بني
غفار في جوف الليل قلت
أين تركت النبي صلى الله
عليه وسلم قال تركته
بتعهن وهو قائل السقيا

فقلت يا رسول الله ان اهلك يقرؤن عليك السلام (٢٢) ورجة الله انهم قد خشوا ان يقطعوا دونك فأنظرهم قلت يا رسول

الله أصبت جبار وحش
وعندي منه فاضله فقال
للقوم كلوا وهم محرمون
(باب) اذا رأى المحرمون
صيدا ففخكوا ففطن الحلال
حدثنا سعيد بن الربيع حدثنا
علي بن المبارك عن يحيى عن
عبد الله بن أبي قتادة أن أباه
حدثه قال انطلقنا مع النبي
صلى الله عليه وسلم عام
الحديبية فأحرم أصحابه ولم
أحرم فأنبأ بعد وبعقة
فتوجهنا فنحوهم فبصر
أصحابي بجمار وحش فجعل
بعضهم يفضلك الى بعض
فنظرت فرأيتهم يخطون
عليه الفرس فطعنته فأنبأه
فاستعنتهم فأبوا أن يعيوني
فأكلنا منه ثم لحقت برسول
الله صلى الله عليه وسلم
وخشينا أن نقطع أرفع
فربى شأوا وأسبر عليه شأوا
فلقيت رجلا من بني غنار
في جوف الليل فقلت أين
تركت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال تركته
بتعن وهو قاتل السقيا
فلحقت برسول الله صلى الله
عليه وسلم حتى أتته فقلت
يا رسول الله ان أصحابك
أرسلوا يقرؤن عليك السلام

عليه عن هشام وهو قائم بالسقيا فابدل اللام في قاتل ميم وزاد الباء في السقيا قول الامام علي
الصحيح قاتل باللام (قلت) وزيادة الباء توهي الاحتمال الاخير المذكور (قوله فقلت) في السياق
حذف تقديره فسرت فأدر كنهه فقلت وبوضعه رواية علي بن المبارك في الباب الذي يابسه بالفظ
فلحقت برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتته فقلت يا رسول الله (قوله ان اهلك يقرؤن عليك
السلام) المراد بالاهل هنا الاصحاب بدليل رواية مسلم واحد وغيرهما من هذا الوجه بالفظ ان
اصحابك (قوله فأنظرهم) بصيغة فعل الامر من الانتظار زاد مسلم من هذا الوجه فأنظرهم
بصيغة الفعل الماضي منه ومثله لأحمد عن ابن عليه وفي رواية علي بن المبارك فأنظرهم ففطن
(قوله أصبت جبار وحش) وعندى منه فاضله كذا لاكثر بضاد مبهمة أي فضله قال الخطابي
قطعة فضلت منه فهي فاضله أي باقية (قوله ففطن الحلال) ساقى الكلام عليه وعلى ما في
الحديث من الفوائد بعد ما بين (قوله يا) اذا رأى المحرمون صيدا ففخكوا ففطن
الحلال) أي لا يكون ذلك منهم إشارة الى الصيد فيجوز لهم كل الصيد ويجوز كسر الطاء من
فطن وفخها (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير (قوله وأنبأ) بضم أوله أي أخبرنا (قوله فبصر)
يفتح الموحدة وضم المهملة وفي رواية الكشميهني فنظرون وظاء مثالة وعلى هذا فدخل
الباء في قوله بجمار وحش مشكل الا ان يقال ضمن نظره في بصر أو الباء بمعنى الى على مذهب
من يقول انها تنابوب (قوله انا صدينا) بتشديد المهملة والدال لاكثر بالادغام وأصله اصطدنا
فأبدلت الطاء استثناة ثم ادغمت ولبعضهم تخفيف الصاد وسكون الدال أي أثرنا من الاصاد وهو
الانارة ولبعضهم صدينا بغير الف (قوله يا) لايعين المحرم الحلال في قتل الصيد
أي يفعل ولا قول قيل أراد بهذه الترجمة الرد على من فرق من أهل الرأي بين الاعانة التي لا يتم
الصيد الا بها فحرم وبين الاعانة التي يتم الصيد بدونها فلا تحرم (قوله حدثنا عبد الله) هو ابن
محمد الجعفي المسندي وسفيان هو ابن عيينة (قوله عن صالح) في رواية كريمة وغيرهما حدثنا
صالح (قوله بالقاحه) بالقاف والمهملة وادعى نحو ميل من السقيا الى جهة المدينة ويقال لراعيها
واذي العباديد وقد بين المصنف في الطريق الاولى انها من المدينة على ثلاث أي ثلاث مراحل
قال عياض رواه الناس بالناسف الا القابسي فضبطوه عنه بالناسف وهو تصحيف (قلت) ووقع
عند الجوزقي من طريق عبد الرحمن بن بشر عن سفيان بالصناح بدل القاحه والصناح بكسر
المهملة بعد هاء واخره مهملة وهو تصحيف فان الصناح موضع بالرواح وبين الرواح وبين
السقيا مسافة طويلة وقد تقدم ان الرواح هو المكان الذي ذهب أبو قتادة وأصحابه منه الى جهة
البحر ثم التقوا بالقاحه وبعثوا فيه الصيد المذكور وكانه تأخر هو ورفقه للراحه أو غيرها
وقدمهم النبي صلى الله عليه وسلم الى السقيا حتى لحقوه (قوله وحدثنا علي بن عبد الله)
هو ابن المديني هكذا حول المصنف الاسناد الى رواية علي للتصريح فيه عن سفيان بقوله حدثنا
صالح بن كيسان وقد اعتبرته فوجدته ساق المتن على لفظ علي خاصة وهذه عادة المصنف غالبا

ورجوة الله وانهم قد خشوا ان يقطعهم العدو دونك فأنظرهم ففطن الحلال
وان عندنا منه فاضله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه كلوا وهم محرمون *(باب)* لايعين المحرم الحلال في قتل الصيد
حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان حدثنا صالح بن كيسان عن أبي محمد سمع أبا قتادة قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالقاحه من المدينة على ثلاث ح وحدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا صالح بن كيسان

اذا تحول الى اسناد ساق المتن على لفظ الثاني (قوله عن أبي محمد) هو نافع مولى أبي قتادة الذي روى عنه أبو النضر وسيأتي في كتاب الصيد من طريق مالك وغيره عنه ووقع عند مسلم عن ابن عمر عن سفيان عن صالح سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة وكذا وقع هنا في رواية كريمة ولا جد من طريق سعيد بن إبراهيم سمعت رجلاً كان يقال له مولى أبي قتادة ولم يكن مولى أي لأبي قتادة وفي رواية ابن اسحق عن عبد الله بن أبي سلمة أن نافع مولى بني غفار فحصل من ذلك أنه لم يكن مولى لأبي قتادة حقيقة وقد صرح بذلك ابن حبان فقال هو مولى عقيلة بنت طلحة الغفارية وكان يقال له مولى أبي قتادة نسب اليه ولم يكن مولاه (قلت) فيحتمل أنه نسب اليه لكونه كان زوج مولاته أو لزمه أياماً أو نحو ذلك كما وقع لمقسم مولى ابن عباس وغيره والله أعلم (قوله يترأون يتفاعلون من الروية) (قوله فاذا جاز وحش يعني وقع سوطه فقالوا لا نعينك) كذا وقع هنا والشك فيه من البخاري فقد رواه أبو عوانة عن أبي داود الجرائني عن علي بن المديني بلفظ فاذا جاز وحش فركبت فرسي وأخذت الرح والسوط فسقط مني السوط فقلت ناولوني فقالوا ليس نعينك عليه بشئ أنا محرمون وفي قولهم أنا محرمون دلالة على أنهم كانوا قد علموا أنه يحرم على المحرم الاعانة على قتل الصيد (قوله فتناولته) (٣) زاد أبو عوانة بشئ وهذا يندفع اشكال من قال ذكر التناول بعد الاخذ تكراراً ومعناه تكلفت الاخذ فاخذته (قوله من وراء مكة) بفتحات هي التل من حجر واحد وقد تقدم ذكرها في الاستسقاء (قوله فقال بعضهم كلوا) قد تقدم من عدة أوجه أنهم أكلوا والظاهر أنهم أكلوا أول ما تأمروهم به ثم طرأ عليهم الشك كما في لفظ عثمان بن موهب في الباب الذي يليه فاكلنا من لحما ثم قلنا أنا كل من لحم صيد ونحن محرمون وأصرح من ذلك رواية أبي حازم في الهبة بلفظ ثم جئت به فوقعوا فيه يأكلون ثم أنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم وفي حديث أبي سعيد فجعلوا يشبكون منه ثم قالوا رسول الله بين أظهرنا وكان تقدمهم فلحقوه فسألوه (قوله وهو آمننا) بفتح أوله (قوله فقال كلوه حلال) كذا وقع بمحذف المبتدأ وبين ذلك أبو عوانة فقال كلوه فهو حلال وفي رواية مسلم فقال هو حلال فسكوه (قوله قال لنا عمرو) أي ابن دينار وصرح به أبو عوانة في روايته والقائل سفيان والغرض بذلك تأكيد ضبطه له وسماعه له من صالح وهو ابن كيسان وقوله ههنا يعني مكة والحاصل أن صالح بن كيسان كان مديناً فقدم مكة فدل عمرو بن دينار أصحابه عليه ليسمعوا منه وقرأت بخط بعض من تكلم على هذا الحديث ما نصه في قول سفيان قال لنا عمرو إلى آخره اشكال فإن سفيان روى ذلك عن صالح فكيف يقول له عمرو وإن معه ذهبوا إلى صالح فيحتمل أنه قال ذلك تأكيداً في تجديد سماع سفيان ذلك منه مرة بعد أخرى وبؤخذ منه أن سفيان حدث بذلك عن صالح في حال حياته انتهى وهو احتمال بعيد جداً وزعم أن عمرو بن دينار قال لهم ذلك حين قدم عليهم الكوفة قال وكانه سمع سفيان يتحدث به عن صالح فصدقه وأكده بما قال وقوله ذهبوا إليه أي إلى صالح بالمدينة اه وهذا أبعد من الأول وما سمعه سفيان من صالح إلا بمكة ولم يقدم عمرو الكوفة وإنما قال ذلك لسفيان وهما بمكة وما حدث به سفيان لحي الأبعد موت صالح وعمرو بمكة طويلاً وأزاد بقوله قال لنا عمرو ذهبوا إلى آخره كيفية تحمله له من صالح وأنه بدلالة عمرو والله أعلم (قوله) **باب** لا يشتر المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال) أشار المصنف إلى تحريم ذلك ولم

(٣) قوله زاد أبو عوانة في

نسخة زاد أبو داود اه

مصححه

١٨٢٢

١٨٢٢

١٨٢٢

عن أبي محمد عن أبي قتادة

رضي الله عنه قال كأمع

التي صلى الله عليه وسلم

بالقاحة ومننا المحرم ومننا

غير المحرم فرأيت أصحابي

يترأون شيئاً فنظرت فإذا جاز

وحش يعني وقع سوطه

فقالوا لا نعينك عليه بشئ أنا

محرمون فتناولته فأخذته

ثم أتيت الجار من وراء مكة

فبقرته فأثبت به أصحابي

فقال بعضهم كلوا

وقال بعضهم لا تأكلوا

فأثبت النبي صلى الله عليه

وسلم وهو آمننا فسألته

فقال كلوه حلال قال لنا

عمرو ذهبوا إلى صالح فسألوه

عن هذا وغيره وقدم عابنا

ههنا (باب) لا يشتر المحرم

إلى الصيد لكي يصطاده

الحلال * حدثنا موسى بن

إسماعيل حدثنا أبو عوانة

يتعرض لوجوب الجزاء في ذلك وهي مسئلة خلاف فاتفقوا كما تقدم على تحريم الإشارة إلى
 الصيد بصطاد وعلى سائر وجوه الدلالات على المحرم لكن قيده أبو حنيفة بما إذا لم يكن الاصطيد
 بدونهما واختلفوا في وجوب الجزاء على المحرم إذا دل الحلال على الصيد بإشارة أو غيرها أو أعان
 عليه فقال الكوفيون واحدوا سمح بضمن المحرم ذلك وقال مالك والشافعي لاضمان عليه كالأ
 دل الحلال خلا لا على قتل صيد في الحرم قالوا ولا حجة في حديث الباب لأن السؤال عن الأعانة
 والإشارة إنما وقع ليسين لهم هل يحل لهم أكله أولا ولم يتعرض لذلك الجزاء واحتج الموفق بأنه قول
 علي وابن عباس ولا نعلم لهما مخالفا من الصحابة واجيب بأنه اختلاف فيه على ابن عباس وفي
 ثبوته عن علي نظر ولأن القتال انشرد بقتله باختياره مع انفصال الدال عنه فصار كمن دل محرما
 أو صاعدا على امرأته فوطئها فإنه يأثم بالدلالة ولا يلزمه كفارة ولا يفطر بذلك (قوله حديث عثمان
 هو ابن موهب) يفتح الهمزة وموهب جده وهو عثمان بن عبد الله التيمي مدني تابعي ثقة روى هنا
 عن تابعي أكبر منه قليلا (قوله خرج حاجا) قال الأصمعي هذا غلط فإن القصة كانت في عمرة
 وأما الخروج إلى الحج فكان في خلق كثير وكان كلهم على الجادة لا على ساحل البحر وله من الراوي
 أراد خرج محرما فعبّر عن الإحرام بالحج فلذا (قلت) لا غلط في ذلك بل هو من الجاز الساتع
 وأيضا فالحج في الأصل قصد البيت فكأنه قال خرج قاصدا للبيت ولهذا يقال للعمرة الحج الأصغر
 ثم وجدت الحديث من رواية محمد بن أبي بكر المتدي عن أبي عوانة بلفظ خرج حاجا أو معتمرا
 أخرجه البيهقي فتبين أن السند فيه من أبي عوانة وقد جزم يحيى بن أبي كثير بأن ذلك كان في عمرة
 المدينة وهذا هو المعتمد (قوله الأبقادة) كذا النسخة في تفسيره الأبقادة بالرفع ووقع
 بالنصب عنده مسلم وغيره من هذا الوجه قال ابن مالك في التوضيح حق المستثنى بالأمن كلام تام
 موجب أن ينصب مفردا كان أو كملا معناه بما بعده فالمفردة وقوله تعالى الاختلاء يومئذ
 بعضهم لبعض عدوا إلا المتقين والمكمل نحووا للمجرههم أجمعين الأمر أنه قد رنا منهم المن
 الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب وقد أغفلوا وروده
 من فروعنا لا يتبداء مع ثبوت الخبر ومع حذفه فنأمله النصب الخبر قول أبي قتادة أحرما
 كلهم إلا أبقادة لم يحرم فالأصح أن لا يكون وأبو قتادة ميتة أو لم يحرم خبره وتطيره من كتاب الله
 تعالى ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأته أنه مصيها ما أصابهم فإنه لا يصح أن يجعل امرأته
 بدلا من أحد لأنهم لم يسموهم فيضمنها ضمير المخاطبين وتكاف بعضهم بأنه وإن لم يسربها
 لكنها شمرت بالهذاب فبعتهم ثم التقت فهلكت قال وهذا على تقدير محبة لا واجب دخولها
 في المخاطبين ومن أمثلة المحذوف الخبر قوله صلى الله عليه وسلم كل أمي مع أمي إلا المجاهرون
 أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعاقبون ومنه من كتاب الله تعالى قوله تعالى قسر بوا منه إلا
 قليل منهم أي لكن قليل منهم لم يشر بوا قال وللكوفي في هذا الثاني مذهب آخر وهو أن
 يجعلوا الأحراف عطف وما بعده ما عطوف على ما قبلها اه وفي نسبة الكلام المذكور لابن
 أبي قتادة دون أبي قتادة نظر فان سياق الحديث ظاهر في أن قوله قول أبي قتادة حيث قال إن أباه
 أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حاجا فخرجوا معه فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة
 إلى أن قال أخرجوا كلهم إلا أبقادة وقول أبي قتادة فيهم أبو قتادة من باب التجريد وكذا قوله

حديث عثمان هو ابن موهب
 قال أخبرني عبد الله بن أبي
 قتادة أن أباه أخبره أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم خرج
 حاجا فخرجوا معه فصرف
 طائفة منهم فيهم أبو قتادة
 فقال أخذوا ساحل البحر
 حتى تلتقي فآخذوا ساحل
 البحر فلما انصرفوا أحرما
 كلهم إلا أبقادة لم يحرم
 فيمنعهم يسرون أذروا
 خروجهم

الأبوقتادة ولا حاجة إلى جعله من قول ابنه لأنه يستلزم أن يكون الحديث مرسلًا ومن توجيه
 الرواية المذكورة وهي قوله الأبوقتادة أن يكون على مذهب من يقول على بن أبوطالب (قوله)
 خمل أبوقتادة على الجرف فمقر منها أتانا في هذا السياق زيادة على جميع الروايات لأنها متفقة على
 أفراد الجار بالرؤية وأفادت هذه الرواية أنه من جملة الجرو أن المقتول كان أتانا أي أتى فعلى
 هذا في إطلاق الجار عليها تجوز (قوله خملنا ما بقي من لحم الأتان) في رواية أبي حازم الآتية
 للمصنف في الهبة فرحنا وخبأت العضد معي وفيه معكم منه شيء فناولته العضد فاكلها حتى
 تعرقها وله في الجهاد قال معنار جلد فاخذها فاكلها وفي رواية المطلب قدر فعنالك الذراع فاكل
 منها (قوله قال أم منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها قالوا لا) وفي رواية مسلم هل منكم
 أحد أمره أو أشار إليه بشيء وله من طريق شعبة عن عثمان بن عفان أو عثم أو اصطدم ولا ي
 عونته من هذا الوجه أشترم أو اصطدم أو قتلتم (قوله قال فكلوا ما بقي من لحمها) صيغة الآخر
 هنا للإباحة لا للوجوب لأنها وقعت جوابا عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب فوقع
 الصيغة على مقتضى السؤال ولم يذكروا في هذه الرواية أنه صلى الله عليه وسلم أكل من لحمها وذكره
 في رواية أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كما ذكره ولم يذكروا ذلك أحد من الرواة عن عبد الله بن
 أبي قتادة غيره ووافقه صالح بن حسان عند أحمد وأبي داود والطحاوي وأبي عوانة ونفذه فقال
 كلوا وأطعموني وكذا لم يذكروا أحد من الرواة عن أبي قتادة نفسه إلا المطلب عن سعيد بن
 منصور ووقع لنا من رواية أبي محمد وعطاء بن يسار وأبي صالح كما سيأتي في الصيد ومن رواية أبي
 سامة بن عبد الرحمن عند اسحق ومن رواية عباد بن تميم وسعيد بن إبراهيم عند أحمد وتفرده معمر
 عن يحيى بن أبي كثير بن بريدة مصادرة لرواية أبي حازم كما أخرجه اسحق وابن خزيمة والدارقطني من
 طريقه وقال في آخره فذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت انما اصطدته لك فأمر
 أصحابه فاكلوه ولم ياكل منه حين أخبرته أني اصطدته له قال ابن خزيمة وأبو بكر النيسابوري
 والدارقطني والجوزقي تفردهم بهذه الزيادة معمر قال ابن خزيمة أن كانت هذه الزيادة محفوظة
 احتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم أكل من لحم ذلك الجار قبل أن يعلم أبوقتادة أنه اصطاده من
 أجله فلما أعلمه امتنع اه وفيه نظر لأنه لو كان حراما ما أقر النبي صلى الله عليه وسلم على الأكل
 منه إلى أن أعلمه أبوقتادة بأنه صاده لأجله ويحتمل أن يكون ذلك ليان الجواز فإن الذي يحرم على
 المحرم انما هو الذي يعلم أنه صيد من أجله وأما إذا أتى بلحم لا يدرى لحم صيد أو لا فحمله على
 أصل الإباحة فاكل منه لم يكن ذلك حراما على الأكل وعندى بعد ذلك فيه وقفة فإن الروايات
 المتقدمة ظاهرة في أن الذي تأخر هو العضد وأنه صلى الله عليه وسلم أكلها حتى تعرقها أي لم يبق
 منها إلا العظم ووقع عند البخاري في الهبة حتى نفدها أي فرغها فأى شيء يبق منها حينئذ حتى
 يأمر أصحابه بأكله لكن رواية أبي محمد الآتية في الصيد أتى معكم شيء منه قلت نعم قال كلوا
 فهو طعمة أطعمكموها الله فأشعر بأنه بقي منها غير العضد والله أعلم وسيأتي البحث في حكم
 ما يصيده الحلال بالنسبة إلى المحرم في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى وفي حديث أبي قتادة من
 الفوائد أن غنى المحرم أن يقع من الحلال الصيد ليأكل كل المحرم منه لا يقصد في إحرامه وإن
 الحلال إذا صاد لنفسه جاز للمحرم الأكل من صيده وهذا يقوى من حمل الصيد في قوله تعالى

خمل أبوقتادة على الجرف
 فمقر منها أتانا فزولوا فأكلوا
 من لحمها وقالوا أتانا كل لحم
 صيد ونحن محرمون فحملنا
 ما بقي من لحم الأتان فلما
 أتوا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قالوا يا رسول الله
 أنا كنا أحرمانا وقد كان أبو
 قتادة لم يحرم فرأى ساجد
 وحش فحمل عليها أبوقتادة
 فمقر منها أتانا فزولوا فأكلنا
 من لحمها ثم قلنا أتانا كل لحم
 صيد ونحن محرمون فحملنا
 ما بقي من لحمها قال أم منكم
 أحد أمره أن يحمل عليها
 وأشار إليها قالوا لا قال
 فكلوا ما بقي من لحمها

١٨٢٤

م

١٢١٠٢

وحرم عليكم صيد البر على الاصطياد وفيه الاستيهاب من الاصداق وقبول الهدية من الصديق
وقال عياض عندي أن النبي صلى الله عليه وسلم طاب من أبي قتادة ذلك تطيبا القاب من أكل
منه يبا للجواريا القول والفعل لازالة الشبهة التي حصلت لهم وفيه تسمية الفرس وألقوا المصنف
به الجار فترجم له في الجهاد وقال ابن العربي قالوا تجوز التسمية لما لا يعقل وإن كان لا يتفطن له ولا
يجيب إذا نودي مع ان بعض الحيوانات ربما أدمن على ذلك بحيث يصير يزا اسمه إذا دعي به وفيه
امسالة نصيب الرفيق الغائب عن يمين احترامه أو تركه أو توقع منه ظهوره بكم ذلك
المسألة بخصوصها وفيه تفريق الامام أصحابه للمصلحة واستعمال الطليعة في الغزو وتبليغ
السلام عن قرب وعن بعد وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام عن بلغة لانه يحتمل ان يكون
وقع وليس في الخبر ما ينفيه وفيه ان عقر الصيد كانه وجوز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ابن العربي هو اجتهاد بالقرب من النبي صلى الله عليه وسلم لا في حضرة وفيه العمل
بما أدى اليه الاجتهاد ولو تضاد المجتهدان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله فلم يبع ذلك علينا
وكان الاكل تمسدا ياصل الاباحة والتمتع نظر الى الامر الطاري وفيه الرجوع الى النص عند
تعارض الأدلة وركض الفرس في الاصطياد والصيد في الاماكن الوعرة والاستعانة بالدارس
وحمل الزاد في السفر والرفق بالاصحاب والرفقاء في السير واستعمال الكذبة في الفعل كما تسمى
في القول لانهم استعملوا الضحك في موضع الاشارة لما اعتقدوه من أن الاشارة لا تحل وفيه جواز
سوق الفرس للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله وأسير شأوا وزول المسافر وقت القائل وفيه ذكر
الحكم مع الحكمة في قوله انما هي طعمة أطعمكموها الله (تكملة) لا يجوز للمحرم قتل الصيد الا
ان صال عليه فتشله دفعا فيجوز ولا ضمان عليه والله اعلم **(قوله ما إذا أهدي)** أي
الحلال (للمحرم جارا وحشيا لم يقبل) كذا قيده في الترجمة بكونه حيا وفيه اشارة الى أن
الرواية التي تدل على انه كان مذبوحا وهمة وسأين ما في ذلك ان شاء الله تعالى **(قوله عن ابن شهاب)**
الخ لم يختلف على مالك في سياقه معننا وانه من مسند الذهب الاما وقع في موطن ابن وهب
فانه قال في روايته عن ابن عباس ان الصعب بن جثامة أهدي فجعله من مسند ابن عباس به
على ذلك الدارقطني في الموطأ وكذلك أخرجه مسلم من طريق سفيان بن جبير عن ابن عباس
قال أهدي الصعب والمخزومي حديث مالك الاول وسياق الامم صنف في الهبة من طريق
شعيب عن الزهري قال أخبرني عميد الله ان ابن عباس أخبره انه مع الصعب وكان من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم يخبر أنه أهدي والصعب يقع الصاد وسكون العين المهملة في سدها
موحدة وأبوه جثامة يقع الجيم وتثقل المائنة وهو من بني لحيان بكر بن عبد مناة بن كنانة وكان
ابن أخت أبي سفيان بن حرب أمه زيب بنت حرب بن أمية وكان النبي صلى الله عليه وسلم أخى
بينه وبين عوف بن مالك **(قوله جارا وحشيا)** لم يختلف الرواة عن مالك في ذلك وتابعه عامة
الرواة عن الزهري وخالفهم ابن عيينة عن الزهري فقال لم جارا وحشا أخرجه مسلم لكن بين
الحديث صاحب سفيان انه كان يقول في هذا الحديث جارا وحشا ثم صار يقول لحم جارا
وحشا فدل على اضطرابه فيه وقد تبع على قوله لحم جارا وحشا من أوجه فيها مقال منها
ما أخرجه الطبراني من طريق عمرو بن دينار عن الزهري لكن اسناده ضعيف وقال اسحق في

* (باب إذا أهدي للمحرم
جارا وحشيا حيا لم يقبل)
حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
ابن مسعود عن عبد الله بن
عباس عن الصعب بن جثامة
الليثي أنه أهدي لرسول الله
صلى الله عليه وسلم جارا
وحشيا

مسندنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو بن علقمة عن الزهري فقال لحم جار وقد خالفه
 حاله الواسطي عن محمد بن عمرو فقال جار وحش كالاكثر وأخرجه الطبراني من طريق ابن
 اسحق عن الزهري فقال رجل جار وحش وابن اسحق حسن الحديث الا انه لا يحتج به اذا خولف
 ويدل على وهم من قال فيه عن الزهري ذلك ابن جرير قال قلت للزهري الجار عقير قال لا أدري
 أخرجه ابن خزيمة وابن عوانة في صحيحهما وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر ان الذي أهده
 الصعب لحم جار فاخرجه مسلم من طريق الحاكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال أهدي
 الصعب الى النبي صلى الله عليه وسلم رجل جار وفي رواية عنده عجز جار وحش يقتردهما
 وأخرجه أيضا من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد فقال تارة جار وحش وتارة شق جار
 ويقوى ذلك ما أخرجه مسلم أيضا من طريق طاووس عن ابن عباس قال قدم زيد بن أرقم فقال له
 عبد الله بن عباس يستدركه كيف أخبرني عن لحم صيد أهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو حرام قال أهدي له عضو من لحم صيد فرده وقال أنا لا نأكله أنا حرم وأخرجه أبو داود وابن
 خبان من طريق عطاء عن ابن عباس انه قال يا زيد بن أرقم هل علت ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فذكره واتفقت الروايات كلها على انه رده عليه الامارواه ابن وهب والبيهقي من طريقه
 باسناد حسن من طريق عمرو بن أمية ان الصعب أهدي للنبي صلى الله عليه وسلم عجز جار وحش
 وهو بالخفة فاكل منه وأكل القوم قال البيهقي ان كان هذا محفوظا فلعلمه رد الحى وقبل اللحم
 قلت وفي هذا الجمع نظريما ينسب فان كانت الطرق كلها محفوظة فلعلمه رده حيا لكونه صيد
 لاجله ورد اللحم تارة لذلك وقبلة تارة أخرى حيث علم انه لم يصد لاجله وقد قال الشافعي في الام
 ان كان الصعب أهدي له جار حيا فليس للمعمر ان يذبح جار وحش حتى وان كان أهدي له الحيا
 فقد يحتمل ان يكون علم انه صيده ونقل الترمذي عن الشافعي انه رده لظنه انه صيد من أجله
 فتركه على وجه التزوي ويحتمل ان يحتمل القبول المذکور في حديث عمرو بن أمية على وقت آخر
 وهو حال رجوعه صلى الله عليه وسلم من مكة ويؤيده أنه جازم فيه بوقوع ذلك بالخفة وفي غيرها
 من الروايات بالابواء وأبو دنان وقال القرطبي يحتمل ان يكون الصعب أحضر الجار مذبحا ثم
 قطع منه عضوا بخضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقدمه له فن قال أهدي جاراً أراد بتمامه
 مذبحاً لحياء ومن قال لحم جار أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وسلم قال ويحتمل ان يكون من
 قال جاراً أطلق وأراد بعضه مجازاً قال ويحتمل انه أهده له حيا فلما رده عليه ذكاه وأناه بعضو
 منه ظاناً انه انما رده عليه لمعنى يختص بحملته فأعلمه بامتناعه ان يحكم الجز من الصديق حكم
 الكل قال والجمع مهما أمكن أولى من توهم بعض الروايات وقال النووي ترجيح البخاري يكون
 الجار حيا وليس في سياق الحديث تصريح بذلك وكذا نقلوا هذا التأويل عن مالك وهو باطل
 لان الروايات التي ذكرها مسلم صريحة في انه مذبح انتهى واذا تأملت ما تقدم لم يحسن اطلاقه
 بطلان التأويل المذکور ولا سيما في رواية الزهري التي هي عمدة هذا الباب وقد قال الشافعي
 في الام حديث مالك ان الصعب أهدي جاراً أثبت من حديث من روى انه أهدي لحم جار
 وقال الترمذي روى بعض أصحاب الزهري في حديث الصعب لحم جار وحش وهو غير محفوظ
 (قوله بالابواء) بفتح الهمزة وسكون الواو بالمد جبل من عمل القرع بضم الفاء والراء بعدها

وهو بالابواء

مهملة قبل سمي الابواب لو يائه على القلب وقيل لان السيول تتبوءه أي تحله (قوله أبو بردان)
 شك من الراوى وهو بفتح الواو وتشديد الدال وآخرها نون موضع بقرب الخفة وقد سبق في
 حديث عمرو بن أمية أنه كان بالخفة وودان أقرب الى الخفة من الابواب فان من الابواب الى الخفة
 للآتى من المدينة ثلاثة وعشرين ميلا ومن ودان الى الخفة ثمانية أميال وبالشك جزم أكثر
 الرواة وجزم ابن اسحق وصالح بن كيسان عن الزهري بودان وجزم معمر وعبد الرحمن بن اسحق
 وعجدة بن عمرو بالابواب والذي يظهر لي ان الشك فيه من ابن عباس لان الطبراني أخرجه الحديث
 من طريق عطاء عنه على الشك أيضا (قوله فلما رأى ما في وجهه) في رواية شعيب فلما عرف في
 وجهه ردة هديتي وفي رواية الليث عن الزهري عند الترمذي فلما رأى ما في وجهه من
 الكراهية وكذا ابن خزيمة من طريق ابن جريج المذكورة (قوله ان لم يرد) عليك في رواية
 شعيب وابن جريج ليس بنار عليك وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عند الطبراني
 ان لم يرد عليك كراهية له ولكن احرم قال عياض ضبطنا في الروايات لم يرد بفتح الدال وأي ذلك
 المحققون من أهل العربية وقالوا الصواب انه يضم الدال لان المضاعف من انجز ومراعى فيه
 الواو التي توجه اليه ضمة الهاء بعدها قال وليس الفتح بفلطيل ذكره ثعلب في الفتح مع ثم تبوءه
 عليه بانه ضعيف وأوهم صنعه انه فصيح وأجازوا أيضا الكسر وهو اضعف الوجه (قلت) ووقع
 في رواية الكشميهني بفتح الادغام لم يردده بضم الاولى وسكون الثانية ولا اشكال فيه (قوله
 الا ان احرم) زاد صالح بن كيسان عند النسائي لانا كل الصيد وفي رواية سعيد عن ابن عباس لولا
 ان احرمون لقبيلنا هذلك واستدل بهذا الحديث على تحريم الاكل من لحم الصيد على المحرم
 مطلقا لانه اقتصر في التعليل على كونه محرما فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو قول على
 وابن عباس وابن عمر والليث والنوري واسحق لحديث الصعب هذا ولما أخرجه أبو داود وغيره
 من حديث على انه قال لناس من أشجع أتعلون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدي له رجل
 حمار وحش وهو محرم فابى ان يأكله قالوا نعم لكن يعارض هذا الظاهر ما أخرجه مسلم أيضا من
 حديث طلحة انه أهدي له لحم طير وهو محرم فوقف من أكله وقال أكلناه مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وحديث أبي قتادة الذي ذكر في الباب قبله وحديث عمار بن سلمة ان الهزلي أهدي
 للنبي صلى الله عليه وسلم ظبي وهو محرم فأمر أبا بكر ان يقتله بين الرفاق أخرجه مالك وأصحاب
 السنن وصححه ابن خزيمة وغيره وبالحوازم طابا قال الكوفيون وطائفة من السلف وجع
 الجمهور بين ما اختلف من ذلك بان أحاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي
 منه للمحرم واحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لاجل المحرم قالوا والسبب في الاقتصار
 على الاحرام عند الاعتذار للصعب ان الصيد لا يحرم على المرء اذا صيده الا اذا كان محرما في
 الشرط الاصلى وسكت عما عده فلم يدل على نفيه وقد بينه في الاحاديث الاخرى يؤيد هذا الجمع
 حديث جابر بن عمر عاصدا البراءكم حلال ما لم تصيدوا أو يصاد لكم أخرجه الترمذي والنسائي
 وابن خزيمة (قلت) وقد تقدم ان عند النسائي من رواية صالح بن كيسان ان احرم لانا كل الصيد
 قبيل العليين جميعا وجاء عن مالك تفصيل آخر بين ما صيد للمحرم قبل احرامه ويجوز له الاكل منه
 أو بعد احرامه فلا عن عثمان التفصيل بين ما يصاد لاجله من المحرمين فيمنع عليه ولا يمنع على

أبو بردان فرده عليه فلما
 رأى ما في وجهه قال ان لم
 يرد الا ان احرم

١٨٢٥

١٨٢٥

١٨٢٥

محرم آخر وقال ابن المنير في الحاشية حديث الصعب يشكل على مالك لأنه يقول ما صيد من أجل المحرم يحرم على المحرم وعلى غير المحرم فيمكن أن يقال قوله فرده عليه لا يستلزم أنه أباح له أكله بل يجوز أن يكون أمره بإرساله أن كان حيًا وطرحه أن كان مذبوحًا فإن السكوت عن الحكم لا يدل على الحكم بضده وتعبق بانه وقت البيان فلو لم يجزله الانتفاع به لم يرده عليه أصلاً إذ لا اختصاص له به وفي حديث الصعب الحكم بالعلامة لتولاه فلما رأى ما في وجهي وفيه جواز رد الهدية لعله وترجم له المصنف من رد الهدية لعله وفيه الاعتذار عن رد الهدية تطييباً للقلب المهدي وإن الهبة لا تدخل في الملك إلا بالقبول وإن قدرته على علكها لا تصير مالاً كالكالها وإن على المحرم أن يرسل ما في يده من الصيد الممنوع عليه اصطفاً له **(قوله يا ما يقتل المحرم من الدواب)** أي مما لا يجب عليه فيه الجزاء وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث الأول منها اختلف فيه على ابن عمر فساقه المصنف على الاختلاف كما سألني **(قوله)** خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلها جناح **(كذا أورده مختصراً)** وأحال به على طريق سالم وهو في الموطأ وتعامه الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور **(قوله وعن عبد الله بن دينار)** هو معطوف على الطريق الأولى وهو في الموطأ كذلك عن نافع عن ابن عمر وعن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقد أورده المصنف في بدء الخلق عن القعبي عن مالك وساق لفظة مثله سواء وكذا أخرجه مسلم من طريق اسمعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار وأخرجه أحمد من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار فقال الحية بدل العقرب **(قوله عن زيد بن جبير)** هو الطائي الكوفي ليس له في الصحيح رواية عن غير ابن عمر ولا له فيه إلا هذا الحديث وآخر تقدم في المواقيت وقد خالف نافعاً وعبد الله بن دينار في إدخال الواسطة بين ابن عمر وبين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ووافق سالم إلا أن زيدا أبهمها وسالم أسماها **(قوله)** حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل المحرم كذا ساق منه هذا القدر وأحال به على الطريق التي بعده وفيه إشارة منه إلى تفسير المبهمة فيه بأنها المسماة في الرواية الأخرى فقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي خليفة عن مسدد بإسناد البخاري وبقيته كرواية حفصة إلا أن فيه تقدماً وتأخيراً في بعض الأسماء وأخرجه مسلم عن شيبان عن أبي عوانة فزاد فيه أشياء ولفظه سأل رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم فقال حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحدأة والغراب والحية قال وفي الصلاة أيضاً فم يقتل في أوله نجس وأزاد الحية وزاد في آخره ذكر الصلاة لينبه بذلك على جواز قتل المذكورات في جميع الأحوال وسأذكر البحث في ذلك ولم أرهذه الزيادة في غير هذه الطريق فقد أخرجه مسلم من طريق زهير بن معاوية والاسماعيلي من طريق إسرائيل كلاهما عن زيد بن جبير دونها **(قوله عن يونس)** هو ابن يزيد **(قوله عن سالم)** في رواية مسلم أخبرني سالم أخرجه عن حملة عن ابن وهب **(قوله قال عبد الله)** في رواية مسلم قال لي عبد الله وفي رواية الاسماعيلي عن سالم عن أبيه أخرجه من طريق إبراهيم بن المنذر عن ابن وهب **(قوله قالت حفصة)** في رواية الاسماعيلي عن حفصة وهذا والذي قبله قد يوهن أن عبد الله بن عمر ما سمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم ولكن وقع في بعض طرق نافع عنه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم

* (باب ما يقتل المحرم من

الدواب) * حدثنا عبد الله

ابن يوسف أخبرنا مالك عن

نافع عن عبد الله بن عمر

رضي الله عنهما أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

خمس من الدواب ليس على

المحرم في قتلها جناح

* وعن عبد الله بن دينار عن

عبد الله بن عمر أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم (٣) قال

حدثنا مسدد حدثنا أبو

عوانة عن زيد بن جبير قال

سمعت ابن عمر رضي الله

عنهما يقول حدثتني إحدى

نسوة النبي صلى الله عليه

وسلم عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال يقتل المحرم * حدثنا

أصبغ بن الفرج قال أخبرني

عبد الله بن وهب عن يونس

عن ابن شهاب عن سالم قال

قال عبد الله بن عمر رضي

الله عنهما قالت حفصة قال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم خمس من الدواب

لا حرج على من قتلها

الغراب والحدأة والفأرة

والعقرب والكلب العقور

٣ قوله بالهامش ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

مقوله محذوف وهو في مسلم

واظهر القسطلاني ٨١

أخرجه مسلم من طريق ابن جريج قال أخبرني نافع وقال مسلم بعده لم يقل أحد عن نافع عن ابن
 عمر سمعت الأبا بن جريج وتابعه محمد بن اسحق ثم ساقه من طريق ابن اسحق عن نافع كذلك
 فالظاهر أن ابن عمر سمعه من أخته حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم وسمعه أيضا من النبي صلى
 الله عليه وسلم يحدث به حين سئل عنه فقد وقع عند أحد من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال
 نادى رجل ولابي عوانة في المستخرج من هذا الوجه أن أعرابيا نادى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ما تقتل من الدواب إذا أحرمتها والظاهر أن المسموعة في رواية يزيد بن جبير هي حفصة ويقتل
 أن تكون عائشة وقدر رواه ابن عيينة عن ابن شهاب فاسقط حفصة من الاسناد والصواب اتباعها
 في رواية سالم والله أعلم الحديث الثاني حديث عائشة في المعنى (قوله أخبرني يونس) هو ابن يزيد
 أيضا وظهر بهذا أن لابن وهب عنه عن الزهري فيه اسنادين سالم عن أبيه عن حفصة وعروة عن
 عائشة وقد كان ابن عيينة يكثر طريق الزهري عن عروة قال الحميدي عن سفيان حدثنا والله
 الزهري عن سالم عن أبيه فقيل له إن معمر بن أيوب عن الزهري عن عروة عن عائشة فقال حدثنا
 والله الزهري لم يذكر عروة (قلت) وطريق معمر المشار إليها وأوردها المصنف في بدء الخلق من طريق
 يزيد بن زريع عنه ورواها النسائي من طريق عبد الرزاق قال عبد الرزاق ذكر بعض أصحابنا أن
 معمر كان يذكر عروة عن الزهري عن سالم عن أبيه وعن عروة عن عائشة وطريق الزهري عن عروة
 رواها أيضا سعيد بن أبي جزة عند أحمد وأبان بن صالح عند النسائي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ
 وقد تابع الزهري عن عروة هشام بن عروة أخرجه مسلم أيضا (قوله خس) انتقيد بالخس وإن
 كان مفهومه اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوم عدد وليس بحجة عند الأكثر وعلى
 تقدير اعتباره فيجتمعا أن يكون قاله صلى الله عليه وسلم أولا ثم بين بذلك أن غير الخس يشترط
 معها في الحكم فقد ورد في بعض طرق عائشة بالنظر أربع وفي بعض طرقها بالنظر ست فأما
 طريق أربع فأخرجها مسلم من طريق القاسم عنها فاسقط القاسم وأما طريق ست فأخرجها
 أبو عوانة في المستخرج من طريق الحارث بن هشام عن أبيه عنها فإتباعها وأوراد الحجة وبشهادها
 طريق شيان التي تقدمت من عندهم ولم وإن كانت خالية عن العدد وأغرب عياض فقال وفي غير
 كتاب مسلم ذكر الألفي فصارت سبعة وتذهب بأن الألفي داخل في معنى الحجة والحديث الذي
 ذكرت فيه أخرجه أبو عوانة في المستخرج من طريق ابن عوف عن نافع في آخر حديث الباب
 قال قلت لنافع قال لا في قال ومن يشك في الألفي اه وقد وقع في حديث أبي سعيد عند أبي
 داود ونحو رواية شيان وزاد السبع الهادي فصارت سبعا وفي حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة
 وابن المنذر زيادة ذكر الذئب والتمر على الخس المشهورة قصير بهذا الاعتبار تسع لكن أقاد ابن
 خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب والتمر من تفسير الراوي للكتاب العقور ووقع ذكر الذئب في
 حديث هرسل أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل المحرم الحية والذئب ورجاله ثقات وأخرج أحمد من طريق
 حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال أحر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل الذئب للمحرم
 وحجاج ضعيف وخالفه مسهر عن وبرة فرواه موقوفا أخرجه ابن أبي شيبة فهذا جميع ما وقعت
 عليه في الأحاديث المرفوعة زيادة على الخس المشهورة ولا يخفى من ذلك من مقال والله أعلم

* حدثنا يحيى بن سلمان قال
 حدثني ابن وهب قال أخبرني
 يونس عن ابن شهاب عن
 عروة عن عائشة رضي الله
 عنها أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال خس

١٨٢٩

١٦٦٩٩

قوله رواها أيضا سعيد بن
 أبي جزة في نسخة شعيب بن
 أبي جزة اه معجمه

(قوله من الدواب) بتشديد الموحدة جمع دابة وهو ما دب من الحيوان وقد أخرج بعضهم منها
الطير لقوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه الا به وهذا الحديث يرد عليه
فانه ذكر في الدواب الخس والغراب والحداة ويدل على دخول الطير أيضا عموم قوله تعالى وما من
دابة في الأرض الا على الله رزقها وقوله تعالى وكأين من دابة لا تحمل رزقها الا به وفي حديث
أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود في صفة بدء الخلق وخلق الدواب يوم الخميس ولم يفرد الطير بكرو وقد تصرف
أهل العرف في الدابة فتمهم من يخصها بالجار ومنهم من يخصها بالفرس وفائدة ذلك تظهر في الخلاف
(قوله كلهن فاسق يقتلن) قيل فاسق صفة لكل وفي يقتلن ضمير راجع الى معنى كل ووقع في
رواية مسلم من هذا الوجه كلها فواسق وفي رواية معمر التي في بدء الخلق خس فواسق قال
النووي هو باضافة خس لا يتنوي منه وجوز ابن دقيق العيد الوجهين وأشار الى ترجيح الثاني فانه
قال رواية الاضافة تشعر بالتخصيص فيجاء فيها غيرها في الحكم من طريق المفهوم ورواية
التنوين تقتضي وصف الخس بالفسق من جهة المعنى فيشعر بان الحكم المرتب على ذلك وهو
القتل معمل بما جعل وصفه وهو الفسق فيدخل فيه كل فاسق من الدواب ويؤيده رواية يونس
التي في حديث الباب قال النووي وغيره تسمية هذه الخس فواسق تسمية صحيحة جارية على
وفق اللغة فان أصل الفسق لغة الخروج ومنه فسقت الرطبة اذا خرجت عن قشرها وقوله
تعالى ففسق عن أمر ربه أي خرج وسمى الرجل فاسقا لخروجه عن طاعة ربه فهو خروج
مخصوص وزعم ابن الاعراب انه لا يعرف في كلام الجاهلية ولا شعرهم فاسق يعني بالمعنى الشرعي
وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالفسق فببطلان خروجها عن حكم غيرها من الحيوان في
تحريم قتلها وقيل في حل آكله لقوله تعالى أو فسقا أهل لغير الله به وقوله ولا تأكلوا مما يذكر اسم
الله عليه وانه لفسق وقيل لخروجها عن حكم غيرها بالايذاء والافساد وعدم الانتفاع ومن ثم
اختلف أهل الفتوى فمن قال بالاول ألحق بالخس كل ما جاز قتله للحلال في الحرم وفي الحل ومن
قال بالثاني ألحق ما لا يؤكل الا ما نهى عن قتله وهذا قد يجامع الاول ومن قال بالثالث يخص
اللاحق بما يحصل منه الافساد ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن ماجه قيل له لم قيل للفأرة
فويسقة فقال لان النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ لها وقد أخذت القنبلة لتعرق بها البيت
فهذا يؤي الى ان سبب تسمية الخس بذلك ليكون فعلها يشبه فعل الفساق وهو يروج القول
الاجير والله أعلم (قوله يقتلن في الحرم) تقدم في رواية تافع بلفظ ليس على الحرم في قتلن جناح
وعرف بذلك ان لا اثم في قتلها على الحرم ولا في الحرم ويؤخذ منه جواز ذلك للحلال وفي الحل
من باب الاولى وقد وقع ذكر الحل صريحا عند مسلم من طريق معمر عن الزهري عن عروة بلفظ
يقتلن في الحل والحرم ويعرف حكم الحلال بكونه لم يقم به مانع وهو الاحرام فهو بالجواز أولى
ثم انه ليس في نقي الجناح وكذا الخرج في طريق سالم دلالة على أرجحية الفعل على الترك لكن
ورد في طريق يزيد بن جبير عند مسلم بلفظ أمر وكذا في طريق معمر ولا في عوانة من طريق ابن
غير عن هشام عن أبيه بلفظ لقتل المحرم وظاهر الامر الوجوب ويحمل التنب والاباحة وروى
البراز من طريق أبي رافع قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاته اذ ضرب شيئا فاذا هو
عقرب فقتلها وأمر بقتل العقرب والحية والذئابة والحداة المحرم لكن هذا الامر ورد بعد

من الدواب كلهن فاسق
يقتلن في الحرم

الخطر لعموم نهي المحرم عن القتل فلا يكون للوجوب ولا للندب ويؤيد ذلك رواية الليث عن
 نافع بلفظ آذن أخرجه مسلم والنسائي عن قتيبة عنه لكن لم يسق مسلم لفظه وفي حديث أبي
 هريرة عند أبي داود وغيره خمس قللمن حلال للمحرم (قوله الغراب) زدت رواية سعيد بن
 المسيب عن عائشة عند مسلم إلا يقع وهو الذي في ظهره أو بطنه يباح وأخذ من هذا التقييد من
 أصحاب الحديث كما حكاه ابن المنذر وغيره ثم وجدت ابن خزيمة قد صرح باختياره وهو قتيبة حل
 المطلق على المقيد وأجاب ابن بطال بأن هذه الزيادة لا تصح لأنهم من رواية قتيبة عن سعيد وهو
 مدلس وقد ثبت ذلك وقال ابن عبد البر لا ثبت هذه الزيادة وقال ابن ندامة الرويات المطابقة أصح
 وفي جميع هذا التعليل نظر أما دعوى التذليل فمردودة بانه شعبة لا يروى عن شيخينه المدلسين
 إلا ما هو مسوع لهم وهذا من رواية شعبة بل صرح النسائي في روايته من طريق النضر بن
 شميل عن شعبة بسماع قتادة وأما في الثبوت فردود بإخراج مسلم وأما الترجيح فليس من شرط
 قبول الزيادة بل الزيادة مقبولة من الثقة الحافظ وهو كذلك هنا ثم قال ابن قدامة يلحق بالأب يقع
 ما شاركه في الأيداء وتحريم الأكل وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب
 من ذلك ويقال له غراب الزرع ويقال له الراغ وأفتوا بجواز أكله فبقى ما عداه من الغربان
 ملحقة بما لا يقع ومنها الغداف على الصحيح في الروضة بخلاف تصحيح الزاهي وهي ابن قدامة
 الغداف غراب البين والمعروف عند أهل اللغة أنه لا يقع قيل سمي غراب البين لأنه كان عن نوح
 لما أرسله من السفينة ليكشف خبر الأرض فلحق جيفة فوق علبها ولم يرجع إلى نوح وكان أهل
 الجاهلية يتشبهون به فكانوا إذا نهب مرتين قالوا آذن بشئ وإذا نهب ثلاثاً قالوا آذن بخير
 فأبطل الإسلام ذلك وكان ابن عباس إذا سمع الغراب قال اللهم لا طير إلا بورك ولا خير إلا خيرك
 ولا اله غيرك وقال صاحب الهداية المراد بالغراب في الحديث الغداف والأب يقع لأنه ما كان
 الجيف وأما غراب الزرع فلا وكذا استثناء ابن قدامة وما أظن فيه مخالفاً وعليه جعل ما جاء
 في حديث أبي سعيد عند أبي داود أن سمع حيث قال فيه ويرعى الغراب ولا يبقه ولو روى ابن المنذر
 وغيره فمخوم عن علي ومجاهد قال ابن المنذر أباح كثر من يحنف عنه العلم قتل الغراب في الأحرار
 إلا ما جاء عن عطاء قال في شرم كسر قرن غراب فقال إن أدماء فعله الجزاء وقال الخطابي لم يتابع
 أحد عطاء على هذا انتهى ويحتمل أن يكون مراده غراب الزرع وعند المالكية اختلاف آخر
 في الغراب والحدأة هل يتقدم جواز قتلها ما بال يتدأ بالآذي وهل يخص ذلك بكبارها والمثهور
 عنهم كما قال ابن شاس لا فرق وفاقاً للجمهور ومن أنواع الغربان الأعصم وهو الذي في رجله أوفى
 جناحيه أو بطنه يباح أو جرة وله ذكر في قصة حفر عبد المطلب لزمزم وحكمه حكم الأب يقع
 ومنها التعق وهو قدر الحمامة على شكل الغراب قيل سمي بذلك لأنه يقع فراخه فيتر كها بال
 طم وهذا يظهر أنه نوع من الغربان والعرب تشاءم به أيضاً ووقع في فتاوى قاض حنان الخنفي
 من خرج لسفر فسمع صوت التعق فرجع كثر وحكمه حكم الأب يقع على الصحيح وقيل حكم
 غراب الزرع وقال أحمدان أكل الجيف والأفلا بأس به (قوله والحدأة) بكسر أوله وفتح ثانيه
 بعدها همزة يغير مدحكي صاحب المحكم المدفيه بنور ووقع في رواية الكشميهني في حديث
 عائشة الحدأة بن زيادة بلفظ الواحد وليست للتأنيث بل هي كالهاء في القرة وحكي الأزهرى

الغراب والحدأة

فيها حدوة يواو بدل الهمزة وسين في بدء الخلق من حديثها بلقظ الحديا بضم أوله وتشديد
 التثنية مقصور ومثله لمسلم في رواية هشام بن عروة عن أبيه قال قال قاسم بن ثابت الوجه فيه
 الهمزة وكأنه سهل ثم أدغم وقيل هي لغة حجازية وغيرهم يقول حدية وقد تقدم ذكرها
 في الكلام على الغراب ومن خواص الحداة أنها تقف في الطيران ويقال إنها لا تحتطف إلا من
 جهة اليمن وقد مضى لها ذكر في الصلاة في قصة صاحبة الوشاح * (تنبيه) * يلتبس بالحداة الحداة
 بفتح أوله فأس لـ رأسان (قوله والعقرب) هذا اللفظ للذكر والأنثى وقد يقال عقربة وعقرباء
 وليس منها العقربان بل هي دويصة طويلة كثيرة القوائم قاله صاحب المحكم ويقال إن عينها
 في ظهرها وإنما لا تضر ميتا ولا نائمًا حتى يتحرك ويقال لدغته العقرب بالغين المعجمة ولسعته
 بالمهملتين وقد تقدم اختلاف الرواة في ذكر الحية بدلها في حديث الباب ومن جمعها ما والذي
 يظهر لي أنه صلى الله عليه وسلم به باحداهما على الأخرى عند الاقتضار وبين حكمهما
 معا حيث جمع قال ابن المنذر لا تعلمهم اختلفوا في جواز قتل العقرب وقال نافع لما قيل له
 فالحية قال لا يختلف فيها وفي رواية ومن يشك فيها وتعقبه ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شيبة
 من طريق شعبة أنه سأل الحكم وحادافقا لا يقتل المحرم الحية ولا العقرب قال ومن حجتها
 أنهما من هوام الأرض فيلزم من أباح قتلها مثل ذلك في سائر الهوام وهذا اعتلال لا معنى
 له نعم عند المالكية خلاف في قتل صغير الحية والعقرب التي لا تمكن من الأذى (قوله والفار)
 بهمزة ساكنة ويجوز فيها التسهيل ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للمحرم إلا ما حكى عن إبراهيم
 النخعي فإنه قال فيها جزاء إذا قتلها المحرم أخرجه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف
 قول جميع أهل العلم وروى البيهقي بإسناد صحيح عن جاد بن زيد قال لما ذكره هذا القول
 ما كان بالكوفة أخفش رد اللات من إبراهيم النخعي لقلة ما سمع منها ولا أحسن اتباعا لها من
 الشعبي لكثرة ما سمع ونقل ابن شاس عن المالكية خلافا في جواز قتل الصغير منها الذي لا يمكن
 من الأذى والفار أنواع منها الجرذ بالجيم وزن عمرو والحد بضم المعجمة وسكون اللام وفارة الأبل
 وفارة المسك وفارة الغيط وحكمها في تحريم الأكل وجواز القتل سواء وسأقي في الأدب إطلاق
 الفويسقة عليها من حديث جابر وقد تقدم سبب تسميتها بذلك من حديث أبي سعيد وقيل إنما
 سميت بذلك لأنها قطعت جبال سفينة نوح والله أعلم (قوله والكلب العقور) الكلب معروف
 والأنثى كلبه والجمع أكلب وكلاب وكلب بالفتح كأعبد وعباد وعبيد وفي الكلب بهيمة وسبعية
 كأنه مركب وفيه منافع للحراسة والصيد كما سيأتي في بابيه وفيه من اقتفاء الأثر وشم الرائحة
 والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم ما ليس لغيره وقيل إن أول من اتخذ الحراسة
 نوح عليه السلام وقد سبق البحث في نجاسته في كتاب الطهارة ويأتي في بدء الخلق حله من خصاله
 واختلف العلماء في المراد به هنا وهل لوصفه بكونه عقورا مفهوم أو لا فروى سعيد بن منصور
 بإسناد حسن عن أبي هريرة قال قال الكلب العقور الأسد وعن سفيان عن زيد بن أسلم أنهم سألوه
 عن الكلب العقور فقال وأي كلب أعقر من الحية وقال زفر المراد بالكلب العقور هنا الذئب
 خاصة وقال مالك في الموطأ كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والثور والقهد
 والذئب هو العقور وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور وقال أبو حنيفة المراد

والعقرب والفارة والكلب
 العقور * حدثنا عمر بن
 حفص بن غياث حدثنا
 أبي حدثنا الأعمش

١٨٣٠

٤

١٦٦ تحفة

بالكلب هنا الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب واحتج أبو عبيد الجهمور بقوله صلى الله عليه وسلم اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فقتله الأسد وهو حديث حسن أخرجه الحاكم من طريق أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه واحتج بقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكيلين فاشتقها من اسم الكلب فلهذا قيل لكل جارح عقور واحتج الطحاوي بالحقيقة بأن العلماء اتفقوا على تحريم قتل البازي والصقور وهما من سباع الدبر فدل ذلك على اختصاص التحريم بالغراب والحدأة وكذلك يختص التحريم بالكلب وما شاركه في صفته وهو الذئب وتذهب برد الاتفاق فإن محالفهم أجازوا قتل كل ما عداوا قترس فيدخل فيه العنبر وغيره بل معظمهم قال يلتحق بالخمس كل ما نهى عن أكله إلا ما نهى عن قتله واختلاف العلماء في غير العقور مما يؤمن باقتنائه فصرح بتحريم قتله القاضيان حسين والمار ردي وغيرهما ووقع في الأم للشافعي الجواز واختلف كلام النووي فقال في البيع من شرح المذهب لا خلاف بين أصحابنا في أنه يحترم لا يجوز قتله وقال في التيمم والغصب أنه غير محترم وقال في الحج يكره قتله كراهة تنزيه وهذا اختلاف شديد وعلى كراهة قتله اقتصر الرافعي وتبعه في الروضة وزاد أنها كراهة تنزيه والله أعلم وذهب الجمهور كما تقدم إلى الحاق غير الخمس بها في هذا الحكم إلا أنهم اختلفوا في المعنى فقيل لكونها مؤذية فيجوز قتل كل مؤذ وهذا قضية مذهب مالك وقيل لكونها مما لا يؤكل فعلى هذا كل ما يجوز قتله لأفدية على المحرم فيه وهذا قضية مذهب الشافعي وقد قسم هو وأصحابه الحيوان بالنسبة للمحرم إلى ثلاثة أقسام قسم يستحب كالحمس وما في معناها مما يؤذى وقسم يجوز كسائر ما لا يؤكل لحمه وهو قسمان ما يحصل منه نفع وشرف فباح لما فيه من منفعة الاصطيد ولا يكره لما فيه من العدوان وقسم ليس فيه نفع ولا شرف فيكره قتله ولا يحرم والقسم الثالث ما أبيع أكله أو نهى عن قتله فلا يجوز قتله الجزاء إذا قتله المحرم وبأنه الحنفية فاقصروا على الخمس إلا أنهم ألقوا بها الحية لثبوت الخبر والذئب لما شاركته في الكمية وألحقوا بذلك من ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها وتعقب بظهور المعنى في الخمس وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب والمعنى إذا ظهر في المنصوص عليه فمدى الحكم إلى كل ما وجد فيه ذلك المعنى كما وافقوا عليه في مسائل الربا قال ابن دقيق العيد والتعدي به معنى الأذى إلى كل مؤذ قوي بالإضافة إلى تصرف أهل القياس فإنه ظاهر من جهة الإيماء بالتعليل بالنسق وهو الخروج عن الحد وأما التعليل بحرمة الأكل ففيه إشكال لما دل عليه إساءة النص من التعليل بالنسق انتهى وقال غيره هو راجع إلى تفسير النسق فمن فسره بأنه الخروج عن بشية الحيوان بالأذى علل به ومن قال يجوز القتل وتحريم الأكل علل به وقال من علل بالأذى أنواع الأذى مختلفة وكان نهيه بالعقرب على ما شاركه في الأذى بالبيع ونحوه من ذوات السموم كالحية والزنبور والقارعة على ما شاركه في الأذى بالنقب والقرص كإن عرس والغراب والحدأة على ما شاركه بالاختطاف كالصقور والكلب العنبر على ما شاركه في الأذى بالعدوان والعنبر كالأسد والفهد وقال من علل بتحريم الأكل وجواز القتل إنما اقتصر على الخمس لكثرة ملايستها للناس بحيث يعم آذاها والتخصيص بالغلبة لا منهوم له (تكملة) نقل الرافعي عن الإمام أن هذه النواسق لا ملكت فيها إلا الحد ولا اختصاص ولا يجب ردها على صاحبها ولم يذكر

مثل ذلك في غير الخمس مما يلحق بها في المعنى فليست آمل واستدل به على جواز قتل من لجأ إلى الحرم
 ممن وجب عليه القتل لان اباحة قتل هذه الاشياء معلل بالفسق والقاتل فاسق فيقتل بل هو أولى
 لان فسق المذكور انطبع وطبعه والمكلف اذا ارتكب الفسق هاتك حرمة نفسه فهو أولى باقامة
 مقتضى الفسق عليه وأشار ابن دقيق العيد الى انه بحث قابل للتزاع وسيأتي بسط القول فيه في
 الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى (الحديث الثالث) حديث ابن مسعود (قوله حديث ابراهيم)
 هو ابن زيد النخعي والاسود هو النخعي خاله وعبد الله هو ابن مسعود وقد اختلف على الاعمش في
 اسناد هذا الحديث كما سيأتي بيانه في بدء الخلق (قوله في غار بني) وقع عند اسماعيل من طريق
 ابن نمير عن حفص بن غياث ان ذلك كان ليلة عرفة وبذلك يتم الاحتجاج به على مقصود الباب من
 جواز قتل الحية للمحرم كدال قوله يعني على أن ذلك كان في الحرم وعرف بذلك الرد على من قال
 ليس في حديث عبد الله ما يدل على أنه أمر بقتل الحية في حال الاحرام لاحتمال أن يكون ذلك بعد
 طواف الاقضية وقدر رواه مسلم وابن خزيمة واللفظه عن أبي كريب عن حفص بن غياث محتضرا
 ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بمحرم ما يقتل حية في الحرم يعني ووقع في روايته أي الوقت
 عقب حديث الباب قال أبو عبد الله وهو المصنف انما أردنا بهذا أن منى من الحرم وأنهم لم يروا
 بقتل الحية يعني فيه بأسا ووقع هذا الكلام عند أبي ذر في آخر الباب ومحله عقب حديث ابن
 مسعود (قوله رطبة) أي لم يحفر ريقه بها (قوله كما وقيت شرها) بالنصب لانه مفعول ثان وكذلك
 قوله وقيت شركم أي ان الله سلمها منكم كما سلمكم منها وهو من مجاز المقابلة قال ابن المنذر أجمع من
 يحفظ عنه من أهل العلم على أن المحرم قتل الحية وتعتب بما تقدم عن الحكم وحادو بما عند
 المالكية من استثناء ما صغر منها بحيث لا يتمكن من الأذى * الحديث الرابع (قوله حدثنا
 اسمعيل) هو ابن أبي أويس (قوله قال للوزع فويسق) اللام بمعنى عن والمعنى انه سمعه فويسقا
 وهو تصغير تحقير مبالغة في الذم (قوله ولم أسمعه أمر بقتله) هو مقول عائشة والضمير للنبي صلى
 الله عليه وسلم وقضية تسميته اياه فويسقا أن يكون قتله مباحا وكوئم التسميه لا يدل على منع
 ذلك فقد سمعه غيرها كما سيأتي في بدء الخلق عن سعد بن أبي وقاص وغيره ونقل ابن عبد البر
 الاتفاق على جواز قتله في الخل والحرم لكن نقل ابن عبد الحكم وغيره عن مالك لا يقتل المحرم
 الوزع زاد ابن القاسم وان قتله يتصدق لانه ليس من الخمس المأمور بقتلها وروى ابن أبي شيبة ان
 عطاء سئل عن قتل الوزع في الحرم فقال اذا آذاك فلا بأس بقتله وهذا يفهم توقف قتله على آذائه
 (قوله يا) لا يعضد شجر الحرم بضم أوله وفتح الضاد المعجمة أي لا يقطع (قوله وقال
 ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعضد شوكه) سيأتي موصولا بعد باب ويأتي البحث فيه
 هناك (قوله عن سعيد) في رواية عبد الله بن يوسف عن الليث حدثني سعيد كما تقدم في العلم (قوله
 عن أبي شريح العدوي) كذا وقع هنا وفيه نظر لانه خراحي من بني كعب بن ربيعة بن الحنظلة
 بطن من خزاعة ولهذا يقال له الكعبي أيضا وليس هو من بني عدى لاعدى قريش ولا عدى
 مضرفعله كان خليفا لبني عدى بن كعب من قريش وقيل في خزاعة بطن يقال لهم نعوعدى
 وقد وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد سمعت أبا شريح أخرجه أجدوا اختلف في اسمه فالشهور
 انه خويلد بن عمرو وقيل ابن صخر وقيل هاني بن عمرو وقيل عبد الرحمن وقيل كعب وقيل عمرو بن

حدثني ابراهيم عن الاسود
 عن عبد الله رضى الله عنه
 قال بينما نحن مع النبي صلى
 الله عليه وسلم في غار بني اذ
 نزل عليه والمرسلات وانه
 ليتلوها واني لا تلقاها من
 قيسه وان فاهل رطب بها اذ
 وثبت علينا حية فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم اقتلوها
 فابتدرواها فذهبت فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وقيت شركم كما وقيت شرها
 * حدثنا اسمعيل قال
 حدثني مالك عن ابن شهاب
 عن عروة بن الزبير عن
 عائشة رضى الله عنها زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال للوزع
 فويسق ولم أسمعه أمر بقتله
 قال أبو عبد الله انما أردنا
 بهذا أن منى من الحرم
 وأنهم لم يروا بقتل الحية
 بأسا * (باب) لا يعضد
 شجر الحرم وقال ابن عباس
 رضى الله عنهما عن النبي
 صلى الله عليه وسلم لا يعضد
 شوكه * حدثنا قتيبة حدثنا
 الليث عن سعيد بن أبي
 سعيد المقبري عن أبي
 شريح العدوي أنه قال

خويلد وقيل مطرا سلم قبل الفتح وحل بعض ألوية قومه وسكن المدينة ومات بها سنة ثمان
وستين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديثين آخرين (قوله عمرو بن سعيد) أي
ابن أبي العاص بن سعيد بن العاص بن أمية المعروف بالاشدق وقد تقدم ذلك مع شرح بعض
الحديث في باب تبليغ العلم من كتاب العلم ووقع عند أحمد من طريق ابن اسحق عن سعيد المقبري
زيادة في أوله توضيح المقصود وهي لما بعث عمرو بن سعيد إلى مكة بعثته لغزو بن الزبير أنما أبو شريح
فكلمه وأخبره بما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خرج إلى نادى قومه فجلس فيه
فقمت إليه فجلست معه فحدث قومه قال قلت له يا هذا أنا كأم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
حين افتتح مكة فلما كان الغد من يوم الفتح عدت خراعة على رجل من هذيل فقتلوه وهو مشرك
فقام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيبا فذكر الحديث وأخرج أحمد أيضا من طريق
الزهري عن مسلم بن يزيد الليثي عن أبي شريح الخزاعي أنه سمعه يقول أذن لنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوم الفتح في قتال بني بكر حتى أصابنا منهم ثارنا وهو بمكة ثم أمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم بوضع السيف فلقى الغدر هط منارجل من هذيل في الحرم يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقد كان وترهم في الجاهلية وكانوا يطلونه فقتلوه فلما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم غضب
غضبا شديدا ما رأيت غضبا أشد منه فلما صلى قام فأثنى على الله بما شأه وأهله ثم قال أما بعد
فإن الله هو حرم مكة انتهى وقد ذكر أبو هريرة في حديثه هذه القصة مختصرة وتقدم الكلام
عليها في باب كتابة العلم من كتاب العلم وذكرنا أن عمرو بن سعيد كان أميرا على المدينة من قبل يزيد بن
معاوية وأنه جهز إلى مكة جيشا لغزو عبد الله بن الزبير بمكة وقد ذكر الطبري القصة عن مشايخه
فقالوا كان قدوم عمرو بن سعيد واليا على المدينة من قبل يزيد بن معاوية في ذي القعدة سنة ستين
وقبل قدمها في رمضان منها وهي السنة التي ولي فيها يزيد الخلافة فامتنع ابن الزبير من بيعته
وأقام بمكة فجهز إليه عمرو بن سعيد جيشا وأمر عليهم عمرو بن الزبير وكان معاذا ل أخيه عبد الله
وكان عمرو بن سعيد قد ولاه مشرطته ثم أرسله إلى قتال أخيه فاجتمع مروان إلى عمرو بن سعيد فهاه
فامتنع وجاء أبو شريح فذكر القصة فلما نزل الجيش ذاطوى خرج إليهم جماعة من أهل مكة
فهزمهم وأسروا عمرو بن الزبير فحبسه أخوه بسجن عارم وكان عمرو بن الزبير قد ضرب جماعة
من أهل المدينة ممن اتهم بالميل إلى أخيه فأقادهم عبد الله منه حتى مات عمرو من ذلك المضرب
* (تنبيه) * وقع في السيرة لابن اسحق ومغازي الواقدي أن المراجعة المذكورة وقعت بين أبي
شريح وبين عمرو بن الزبير فإن كان محفوظا احتمل أن يكون أبو شريح راجع الباعث والمبعوث
والله أعلم (قوله وهو يبعث البعوث) هي جمع بعث بمعنى مبعوث وهو من تسمية المفعول بالمصدر
والمراد به الجيش المجهز للقتال (قوله أئذن) أصله أئذن بهم مرتين فقلبت الثانية لاسكونها
وانكسار ما قبلها (قوله أيها الأمير) الأصل فيه يا أيها الأمير فحذف حرف النداء وبستفاد
منه حسن التلطف في مخاطبة السلطان ليكون ادعى لقبولهم النصيحة وإن السلطان لا يخاطب
الابعد استئذانه ولا سيما إذا كان في أمر يعترض به عليه فترك ذلك والغلبة له قد يكون
سببا لاثارة نفسه ومجانبة من يخاطبه وسيأتي في الحدود قول والد العسيف وأئذن لي (قوله قام
به) صفة للقول والمقول هو جد الله تعالى إلى آخره وقوله القدي بالنصب أي ثاني يوم الفتح وقد

لعمر بن سعيد وهو يبعث
البعوث إلى مكة أئذن لي
أيها الأمير أئذنك قولاً قام
به رسول الله صلى الله عليه
وسلم الغد من يوم الفتح

تقدم بيانه (قوله سمعته أذنأى الخ) فيه اشارة الى بيان حفظه له من جميع الوجوه فقوله سمعته أى جلته عنه بغير واسطة وذكر الأذنين للتأكيد وقوله ووعاه قلبى بتحقيق لفهمه وتثبت وقوله وأبصرته عينأى زيادة فى تحقيق ذلك وان سماعه منه ليس اعتمادا على الصوت فقط بل مع المشاهدة وقوله حين تكلم به أى بالقول المذكور ويؤخذ من قوله ووعاه قلبى ان العقل محله القلب (قوله أنه جد الله) هو بيان لقوله تكلم ويؤخذ منه استحباب الشنا بين يدي تعلم العلم وتبيين الاحكام والخطبة فى الامور المهمة وقد تقدم من رواية ابن اسحق انه قال فيها أما بعد (قوله ان الله حرم مكة) أى حكم بتحريمها وقضاه وظاهره ان حكم الله تعالى فى مكة ان لا يقاتل أهلها ويؤمن من استجارهم ولا يتعرض له وهو أحد أقوال المفسرين فى قوله تعالى ومن دخله كان آمنا وقوله أولم يروا انا جعلنا حراما آمنا وسيا فى بعد باب فى حديث ابن عباس بلفظ هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والارض ولا معارضة بين هذا وبين قوله الا فى الجهاد وغيره من حديث أنس ان ابراهيم حرم مكة لأن المعنى ان ابراهيم حرم مكة بأمر الله تعالى لا باجتهاده أو أن الله قضى يوم خلق السموات والارض أن ابراهيم سيحرم مكة والمعنى ان ابراهيم أول من أظهر وتحريمها بين الناس وكانت قبل ذلك عند الله حراما أو أول من أظهره بعد الطوفان وقال القرطبي معناه ان الله حرم مكة ابتداء من غير سبب ينسب لاحد ولا أحد فيه مدخل قال ولاجل هذا كذا المعنى بقوله ولم يحرمها الناس والمراد بقوله ولم يحرمها الناس ان تحريمها ثابت بالشرع لا مدخل للعقل فيه أو المراد انهم من محرمات الله فيجب امتثال ذلك وليس من محرمات الناس يعنى فى الجاهلية كما حرموا أشياء من عند أنفسهم فلا يسوغ الاجتهاد فى تركه وقيل معناه ان حرمها مستقرة من أول الخلق وليس مما اخصت به شريعة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فلا يحل الخ) فيه تنبيه على الامتثال لان من آمن بالله لزمته طاعته ومن آمن باليوم الآخر لزمه امتثال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه خوفا الحساب عليه وقد تعلق به من قال ان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة والصحيح عند الاكثر خلافه وجوابهم بان المؤمن هو الذى يتقاد للاحكام وينزجر عن المحرمات فيحصل الكلام معه وليس فيه نفي ذلك عن غيره وقال ابن دقيق العيد الذى أراه انه من خطاب التهيب نحو قوله تعالى وعلى الله فتوكوا وان كنتم مؤمنين فالمعنى ان استحلال هذا المنهى عنه لا يليق بمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل ينفيه فهذا هو المقتضى لذكر هذا الوصف ولو قيل لا يحل لاحد مطلقا لم يحصل منه هذا الغرض وان أفاد التحريم (قوله ان يسفك بهادما) تقدم ضبطه فى العلم واستدل به على تحريم القتل والقتال بمكة وسيا فى البحث فيه بعد باب فى الكلام على حديث ابن عباس (قوله ولا يعضد بها شجرة) أى لا يقطع قال ابن الجوزى أصحاب الحديث يقولون يعضد بضم الضاد وقال لنا ابن الحساب هو بكسر هاء المعضد بكسر أوله الألة التى يقطع بها قال الخليل المعضد الممن من السيوف فى قطع الشجر وقال الطبرى أصله من عضد الرجل اذا أصابه بسوء فى عضده ووقع فى رواية لعمر بن شبة بلفظ لا يعضد بالخاء المعجمة بدل العين المهملة وهو راجع الى معناه فان أصل الخضد الكسر ويستعمل فى القطع قال القرطبي خص الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما نبته الله تعالى من غير صنع آدمى فاما ما ثبت بمعالجة آدمى فاختلف فيه والجمهور على الجواز وقال الشافعى

فسمعته أذنأى ووعاه قلبى
وأبصرته عينأى حين تكلم
به أنه جد الله وأثنى عليه
ثم قال ان مكة حرمها الله
ولم يحرمها الناس فلا يحل
لامرئى يؤمن بالله واليوم
الآخر أن يسفك بهادما
ولا يعضد بها شجرة

في الجميع الجزاء ورجحه ابن قدامة واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك لا جزاء فيه بل ياتم وقال عطاء يستغفر وقال أبو حنيفة يؤخذ بقيمة هدى وقال الشافعي في العظيمة بقرة وفيما دونها شاة واحتج الطبري بالقياس على جزاء الصيد وثقه ابن القصار بأنه كان يلزمه ان يجعل الجزاء على الحرم اذا قطع شيئا من شجر الحل ولا قائل به وقال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا أن الشافعي أجاز قطع السوال من فروع الشجرة كذا نقله أبو ثور عنه وأجاز أيضا أخذ الورق والتمر اذا كان لا يضرها ولا يملكها وبهذا قال عطاء وشاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤذي بطبعه فاشبهه الفواسق ورواه الجمهور كما سيأتي في حديث ابن عباس بعد باب بلقظ ولا يعضد شوكه وحججه المتولي من الشافعية وأجابوا بان القياس المذكور في مقابلة النص فلا يعتبر به حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك امكن في تحريم قطع الشجر دليل على تحريم قطع الشوك لان غالب شجر الحرم كذلك ولشيام الفارق أيضا فان الفواسق المذكورة تنص بالاذى بخلاف الشجر قال ابن قدامة ولا بأس بالانقطاع عما انكسر من الاغصان وانقطع من الشجر بغير صنع آدمي ولا بما يستقط من الورق نقص عليه أجد ولا نعلم فيه خلافا (قوله فان أخذ) هو فاعل بفعل مضارع يفسره ما بعده وقوله ترخص مستق من الرخصة وفي رواية ابن أبي ذئب عند أحمد فان ترخص مترخص فقال أحلت رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الله أحلها لي ولم يحلها للناس وفي هرسل عطاء من يريد عند سيده من ماله فلا يستنبي أحد فيقول قتل فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وانما أذن لي) بفتح أوله والقاعل الله ويرى بضمه على البناء للمفعول (قوله ساعة من نهار) تقدم في العلم ان مقدارها ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر وانظروا الحديث عند أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لما فتحت مكة قال كفوا السلاح الاخر اعدت عن بني بكر فاذا نالهم حتى صلى العصر ثم قال كفوا السلاح فلقى رجل من خزاعة رجلا من بني بكر من غداة ذلك فقتله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام خطيبا فقال ورأيتم منذ اظهروا الى الكعبة فذكر الحديث ويستفاد منه ان قتل من أذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتلهم كان خطئا وقع في الوقت الذي أبيع للنبي صلى الله عليه وسلم فيه القتال خلافا لرجل قوله ساعة من النهار على ظاهره فاحتاج الى الجواب عن قصة ابن خطئ (قوله وقد عادت حرمتها) أي الحكم الذي في مقابله بالاحتاجة القتال المستفادة من لفظ الاذن وقوله اليوم المراد به الزمن الحاضر وقد بين غاية في رواية ابن أبي ذئب المذكورة بقوله ثم هي حرام الى يوم القيامة وكذا في حديث ابن عباس الآتي بعد باب بقوله فهي حرام بحرمة الله الى يوم القيامة (قوله فليبلغ الشاهد الغائب) قال ابن جرير فيه دليل على جواز قبول خبر الواحد لانه تعاقب ان كل من شهد الخطبة قد رآه الا بلاغ والله لم ياهرهم بلاغ الغائب عنهم الا وهو لا يزم له فرض الغيب بما أبلغه كالذي لزم السامع سواء والا لم يكن للأمر بالتبليغ فائدة (قوله فقيل لابن شريح) لم أعرف اسم القاتل وظاهر رواية ابن اسحق انه بعض قومه من خزاعة (قوله لا يعضد) بالذال المعجمة أي لا يجير ولا يعضم (قوله ولا فارا) بالقاف وتقبل الراي أي هاربا والمراد من وجب عليه حدة القتل فهرب الى مكة متحيرا بالحرم وهي مستحالة خلافا بين العلماء وأغرب عمرو بن شعيب في سياقه الحكم مساق الدليل

فان أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا ان الله أذن لرسوله صلى الله عليه وسلم ولم يأذن لكم وانما أذن لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس وليبلغ الشاهد الغائب فقيل لا يشرع ما قال لك عمرو قال أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح ان الحرم لا يعضد عاصيا ولا فارا بدم ولا فارا

بخرية خربة بلية

وفي تخصصه العموم بلا مستند (قوله بخربة) تقدم تفسيره في العلم وأشار ابن العربي الى ضبطه بكسر أوله وبالزاي بدل الراء والتخمينية بدل الموحدة جعله من الخزي والمعنى صحيح لكن لا تساعد عليه الرواية وأغرب الكرماني لما حكى هذا الوجه فابدل الخاء المجهمة جميعا جعله من الجزية وذكرا الجزية وكذا الدم بعد ذكر العصيان من الخصاص بعد العام (قوله خربة بلية) هو تفسير من الراوي والظاهر انه المصنف فقد وقع في المغازي في آخره قال أبو عبد الله الخربة البلية وسبق في العلم في آخره يعني السرقة وهي أحد ما قيل في تأويلها وأصلها سرقة الأبل ثم استعملت في كل سرقة وعن الخليل الخربة الفساد في الأبل وقيل العيب وقيل بضم أوله العورة وقيل الفساد وفتح الفعل الواحدة من الخربة وهي السرقة وقد وهم من عد كلام عمرو بن سعيد هذا حديثا واحتج بما تضمنه كلامه قال ابن حزم لا كرامة للطيم الشيطان ان يكون لعلم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأغرب ابن بطلال فزعم ان سكوت ابن شريح عن جواب عمرو بن سعيد دل على انه رجع اليه في التفصيل المذكور ويعكر عليه ما وقع في روايته أحده قال في آخره قال أبو شريح فقلت لعمرو قد كنت شاهدا وكنت غائبا وقد أمرنا ان يبلغ شاهدنا غائبا وقد بلغت فهدايشعربانه لم يوافقه وانما ترك مشاققته لعجزه عنه لما كان فيه من قوة الشوكة وقال ابن بطلال أيضا ليس قول عمرو جوابا لابي شريح لانه لم يختلف معه في ان من أصاب حدا في غير الحرم ثم لجأ اليه انه يجوز إقامة الحد عليه في الحرم فان أباشر يح أنكر بعث عمرو والجيش الى مكة ونصب الحرب عليه فاحسن في استدلاله بالحديث وحاد عمرو عن جوابه وأجابه عن غير سؤاله وتعقبه الطيبي بانه لم يحد في جوابه وانما أجاب بما يقتضى القول بالموجب كانه قال له صح سمعك وحفظك لكن المعنى المراد من الحديث الذي ذكرته خلاف ما فهمته منه فان ذلك الترخص كان بسبب الفتح وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجار بالحرم والذي أنافيه من القبيل الثاني (قلت) لكنهم ادعوى من عمرو بغير دليل لان ابن الزبير لم يجب عليه حد فعاد بالحرم قرار منه حتى يصح جواب عمرو نعم كان عمرو يرى وجوب طاعة يزيد الذي استنابه وكان يزيد أمر ابن الزبير أن يسابع له بالخلافة ويحضر اليه في جامعة يعني مغالاة فاستنح ابن الزبير وعاد بالحرم فكان يقال له بذلك عائذ الله وكان عمرو يعتقد أنه عاص بامتناعه من امتثال أمر يزيد ولهذا صدد كلامه بقوله ان الحرم لا يعبد عاصيا ثم ذكر بقرينة ما ذكر استطراد افهذه شبهة عمرو وهي واهية وهذه المسئلة التي وقع فيها الاختلاف بين أبي شريح وعمرو فيها اختلاف بين العلماء أيضا كما سيأتي بعد باب في الكلام على حديث ابن عباس وفي حديث أبي شريح من الفوائد غير ما تقدم جواز اخبار المرء عن نفسه بما يقتضى ثقته وضبطه لما سمعه ونحو ذلك وانكار العالم على الحاكم ما يغيره من أمر الدين والموعظة بلطف وتدرج والاقصاف في الانكار على اللسان اذا لم يستطع باليد ووقوع التأكيدي في الكلام البليغ وجواز المجادلة في الامور الدينية وجواز النسخ وأن مسائل الاجتهاد لا يكون فيها مجتهد حجة على مجتهد وفيه الخروج عن عهدة التبليغ والصبر على المكاره لمن لا يستطيع بد من ذلك وتسلط به من قال ان مكة فتحت عنوة قال النووي تأول من قال فتحت صلحان القتال كان جائزا له لو فعله لكن لم يحج اليه وتعقب بأنه خلاف الواقع وسيأتي

البحث فيه في المغازي وقد تقدمت تسمية القتال والمنقول في قصة أبي شريح في الكلام على
حديث أبي هريرة **(قوله باب)** لا ينقر صيد الحرم **(باب)** لا ينقر صيد الحرم
قيل هو كناية عن الاصطيد وقيل هو على ذاهره كإسأقي قال النووي يحرم التنصير وهو الأزعاج
عن موضعه فإن نقره عصى سواء تلف أو لاقان تلف في نفاذه قبل سكونه ضمن والأفلا قال العلماء
يستفاد من النهي عن التنصير تحريم الاتلاف بالأولى **(قوله)** حدثنا عبد الوهاب **(قوله)** هو النقي
وخالد هو الخذاء **(قوله)** أن الله حرم مكة فلم يحل لأحد بعدى في رواية الكشميهني فلا يحل
وهو أليق بقصد الأمر الآتي وقد ذكره في الباب الذي بعده بلنظ وإن لم يحل القتال فيه لأحد
قبلي وهو عند المصنف في أوائل البيع من طريقه لدا الطحاean عن خالد الخذاء بلنظ فلم يحل لأحد
قبلي ولا يحل لأحد بعدى ومثله لأحد من طريق وهيب عن خالد قال ابن بطال المراد بقوله ولا
يحل لأحد بعدى الأخبار عن الحكم في ذلك لا الأخبار بما سبق لوقوع خلاف ذلك في الشاهد
كما وقع من الجراح وغيره انتهى ومحصله أنه خبر به عن أبي النسي بخلاف قوله فلم يحل لأحد قبلي فإنه
خبر محض أو معنى قوله ولا يحل لأحد بعدى أي لا يحلها الله بعدى لأن الفسخ ينتفع بعده
لكونه حاتم التميمي **(قوله)** وعن خالد هو بالاسناد المذكور وسيأتي في أوائل أبيهوع يا وضعهما
هنا **(قوله)** هل تدري ما لا ينقر صيدها **(الح)** قيل به عكرمة بذلك على المنع من الاتلاف وسائر
أنواع الأذى تنبيهها لادنى على الأعلى وقد خالف عكرمة عطاء ومجاهد فقال لا بأس بطرده ما لم
يقض إلى قتله أخرجه ابن أبي شيبة وروى ابن أبي شيبة أيضا من طريق الحكم عن شيخ من أهل
مكة أن جاما كان على البيت فذرق على يد عمر فأنشأ عمر يسيده فطار فوقه على بعض جوت مكة
فخافت حية فاكلته فحكم عمر على نفسه بشاة وروى من طريق أخرى عن عثمان بن عوف **(قوله)**
باب لا يحل القتال بمكة هكذا ترجم بلنظ القتال وهو الواقع في حديث الباب ووقع
عند مسلم في رواية كذلك وفي أخرى بلنظ القتل بدل القتال وللعلماء في كل منهم اختلاف
سند كره **(قوله)** وقال أبو شريح إلى آخره تقدم موصولا قبل باب ووجه الاستدلال به التحريم
القتال من جهة أن القتال يقضى إلى القتل فتدور تحريم سبب الدم بهاء الله المكرة في سياق
النقي فيم **(قوله)** عن مجاهد عن طاوس كذا رواه منصور وموصولا وشاة الله الأعشى فرواه عن
مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عنه
وأخرجه أيضا عن سفيان عن داود بن شاذان عن مجاهد مرسل ومنصور ثقة حافظ فالحكم
لوصلة **(قوله)** يوم افتتح مكة هو ظرف للقول المذكور **(قوله)** لا هجرة أي بعد النسخ وأقصر بذلك
في رواية علي بن المديني عن جرير في كتاب الجهاد **(قوله)** ولكن جهاد ونيسة المعنى أن وجوب
الهجرة من مكة أنقطع بفتحها إذ صارت دارا لسلام ولا يمكن بقاء وجوب الجهاد على حاله عند
الاحتياج إليه وفسره بقوله فإذا استنقرتم فأنشروا أي إذا دعيت إلى الغزو فاجيبوا قال الطيبي
قوله ولكن جهاد عطف على مدخول لا هجرة أي الهجرة إما قرارا من الكفار وإما إلى الجهاد
وأما إلى نحو طلب العلم وقد انقطعت الأولى فاعتنوا بالآخرتين وتضمن الحديث بشارة من النبي
صلى الله عليه وسلم بأن مكة تستمر دارا لسلام وسيأتي البحث في ذلك مستوفى في كتاب الجهاد إن شاء
الله تعالى **(قوله)** فإن هذا بلد حرم **(قوله)** الفاء جواب شرط محذوف تقديره إذا علمت ذلك فاعلموا أن

(باب) لا ينقر صيد الحرم
حدثنا محمد بن المنثري حدثنا
عبد الوهاب حدثنا خالد عن
عكرمة عن ابن عباس رضي
الله عنهما أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إن الله حرم
مكة فلم يحل لأحد قبلي
ولا يحل لأحد بعدى وإنما
أحلت لي ساعة من نهار
لا يحل لي خلالها ولا يعصد
شجرها ولا ينقر صيدها
ولا تلتقط لقطتها إلا لمعرف
وقال العباس يا رسول الله
إلا الأذخر لصاغتوا قبورنا
قال إلا الأذخر وعن خالد
عن عكرمة قال هل تدري
ما لا ينقر صيدها هو أن
ينحيه من الظل ينزل مكانه
(باب) لا يحل القتال بمكة
وقال أبو شريح رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم لا يسلق بها دما حدثنا
عثمان بن أبي شيبة حدثنا
جرير عن منصور عن مجاهد
عن طاوس عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم يوم افتتح
مكة لا هجرة ولكن جهاد
ونيسة وإذا استنقرتم فأنشروا
فإن هذا بلد حرم

٥٧٩٨

٥٧٩٨

٥٧٩٨

هذا بلد حرام وكان وجه المناسبة انه لما كان نصب القتال عليه حراما كان التنفير يقع منه لا اليه
ولما روى مسلم هذا الحديث عن اسحق عن جابر عن جابر عن جابر عن جابر عن جابر عن جابر عن جابر
الفتح ان الله حرم الى آخره فجعله حديثا آخر مستقلا وهو مقتضى صنيع من اقتصر على الكلام
الاول كعلي بن المديني عن جابر بن كيسان في الجهاد (قوله حرمه الله) سبق مشروحا في حديث أبي
شريح ووقع في رواية غير الكشي عن جابر بن كيسان (قوله وهو حرام بجملة الله) أي
بتحريمه وقيل الحرمة الحق أي حرام بالحق المانع من تحليله واستدل به على تحريم القتل
والقتال بالحرم فأما القتل فقل بعضهم الاتفاق على جواز إقامة حد القتل فيها على من أوقعه فيها
وخص الخلاف بمن قتل في الحل ثم لجأ الى الحرم وعن نقل الاجماع على ذلك ابن الجوزي واحتج
بعضهم بقتل ابن خطل بها ولا حجة فيه لان ذلك كان في الوقت الذي أحلت فيه للنبي صلى الله عليه
وسلم كما تقدم وزعم ابن حزم أن مقتضى قول ابن عمر وابن عباس وغيرهما أنه لا يجوز القتل فيها
مطلقا ونقل التفاصيل عن مجاهد وعطاء وقال أبو حنيفة لا يقتل في الحرم حتى يخرج الى الحل
باختياره لكن لا يجالس ولا يكلم ويوعظ ويذكر حتى يخرج وقال أبو يوسف يخرج مضطرا الى
الحل وفعله ابن الزبير وروى ابن أبي شبة من طريق طاوس عن ابن عباس من أصاب حدا ثم
دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع وعن مالك والشافعي يجوز إقامة الحد مطلقا فيها لان العاصي
هتك حرمة نفسه فأبطل ما جعل الله من الامن وأما القتال فقال الماوردي من خصائص
مكة أن لا يحارب أهلها فلو بغوا على أهل العدل فإن أمكن ردهم بغير قتال لم يجوز ان لم يمكن الا
بالقتال فقال الجمهور يقاتلون لان قتال البغاة من حقوق الله تعالى فلا يجوز اضعافها وقال
آخرون لا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم الى أن يرجعوا الى الطاعة قال النووي والاول نص
عليه الشافعي وأجاب أصحابه عن الحديث بحمله على تحريم نصب القتال بما يعي أذاه كالمجنين
بمخلاف ما لو تحصن الكفار في بلد فانه يجوز قتالهم على كل وجهه وعن الشافعي قول آخر بالتحريم
اختاره القفال وجرم به في شرح التلخيص وقال به جماعة من علماء الشافعية والمالكية قال
الطبري من أتى حدا في الحل واستجار بالحرم فلا امام الجأؤه الى الخروج منه وليس للامام أن
ينصب عليه الحرب بل يحاصره ويضيق عليه حتى يذعن للطاعة لقوله صلى الله عليه وسلم وانما
أحلت لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس فعلم أنها لا تحل لاحد بعده بالمعنى
الذي حلت له به وهو محاربة أهلها والقتل فيها ومال ابن العربي الى هذا وقال ابن المنير قد أكد
النبي التحريم بقوله حرمه الله ثم قال فهو حرام بجملة الله ثم قال ولم تحل لي الساعة من نهار
وكان اذا أراد التأكد ذكر الشيء ثلاثا قال فهذا نص لا يحتمل التأويل وقال القرطبي ظاهر
الحديث يقتضي تخصيصه صلى الله عليه وسلم بالقتال لا اعتذاره عما أبيع له من ذلك مع أن أهل
مكة كانوا اذ ذاك مستحقين للقتال والقتل اصدتهم عن المسجد الحرام واخراجهم أهلهم منه
وكفرهم وهذا الذي فهمه أبو شريح كما تقدم وقال به غير واحد من أهل العلم وقال ابن دقيق العيد
تيا كذا القول بالتحريم بأن الحديث دال على ان المأذون للنبي صلى الله عليه وسلم فيه لم يؤذن لغيره
فيه والذي وقع له انما هو مطلق القتال لا القتال الخاص بما يعي كالمجنين فكيف يسوغ التأويل
المذكور وأيضا فسياق الحديث يدل على أن التحريم لاظهار حرمة البقعة بتحريم سفك الدماء

لله يوم خلق السموات
والارض وهو حرام بجملة
الله الى يوم القيامة

ففيها وذلك لا يختص بما يستأصل. واستدل به على اشتراط الاحرام على من دخل الحرم قال
القرطبي معنى قوله حرمه الله أي يحرم على غير المحرم دخوله حتى يحرم ويجرى هذا مجرى قوله
تعالى حرمت عليكم أمهاتكم أي وطوئن وحرمت عليكم الميتة أي أكلها فعرف الاستعمال
يدل على تعيين المحذوف قال وقد دل على صحة هذا المعنى اعتذاره عن دخوله مكة غير محرم
مقتلا بقوله لم يحل لي الاساعة من نهار الحديث قال وبهذا أخذ مالك والشافعي في أحد
قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا لا يجوز لأحد أن يدخل مكة الا محرما الا اذا كان ممن يكثر
التكرار (قلت) وسأني بسط القول في ذلك بعد سبعة أبواب (قوله) وأنه لا يحل القتال
الهاء في أنه ضرب الشأن ووقع في رواية الكشي مني لم يحل بلفظ لم بدل لا وهي أشبه لقوله قبل
(قوله) لا يعرضوه (تقدم البحث فيه في حديث أبي شريح) (قوله) ولا يلتقط لقطته الا من
عرفها) سأتني البحث فيه في كتاب اللقطة ان شاء الله تعالى (قوله) ولا يحتل خلاها) بالخاء المعجمة
والخاء المقصورة و ذكر ابن التين أنه وقع في رواية القاسمي بالذوهو الرطب من النبات واختلاؤه
قطعه واحتشاشه واستدل به على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش وبه قال مالك
والكوفيون واختاره الطبري وقال الشافعي لا بأس بالرعي لمصلحة البهائم وهو عمل الناس
بخلاف الاحتشاش فإنه المنهي عنه فلا يتعدى ذلك الى غيره وفي تخصيص التحريم بالرطب
إشارة الى جواز رعي اليابس واختلافه وهو أصح الوجهين للشافعية لان النبات اليابس
كالصيد الميت قال ابن قدامة لكن في استثناء الأذخر إشارة الى تحريم اليابس من الحشيش
ويدل عليه ان في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يحتش حشيشها قال وأجمعوا على إباحة
أخذ ما استنبته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم فلا بأس برعيه واختلافه (قوله) فقال
العباس) أي ابن عبد المطلب كما وقع مينا في المغازي من وجه آخر (قوله) الا الأذخر) يجوز رعيه
الرفع والنصب أما الرفع فعلى البندل مما قبله وأما النصب فلكونه استثناء واقعا بعد النفي
وقال ابن مالك المختار النصب لكون الاستثناء وقع متراخيا عن المستثنى منه فبعدت المشاكلة
بالبديهة ولكون الاستثناء أيضا عرض في آخر الكلام ولم يكن مقصودا والأذخر ثبت معروف
عند أهل مكة طيب الریح له أصل مندق وقضبان دقاق ثبت في السهل والحزن وبالمغرب
صنف منه فيما قاله ابن البيطار قال والذي بمكة أجوده وأهل مكة يستقنون به البيوت بين
الحشب ويستنون به الخمل بين اللبانات في القبور ويستعملونه بدلا من الخلفاء في الوقود ولهذا
قال العباس فإنه لقينهم وهو يفتح القاف وسكون التختانية بعد هاتون أي الحداد وقال الطبري
القين عند العرب كل ذي صناعة يعالجها بنفسه ووقع في رواية المغازي فإنه لا بد منه للقين
والبيوت وفي الرواية التي في الباب قبله فإنه لصاغتنا وبقورنا ووقع في مرسل مجاهد عند عمر بن
شبة الجمع بين الثلاثة ووقع عنده أيضا فقال العباس يا رسول الله ان أهل مكة لا صبر لهم عن
الأذخر لقينهم وبيوتهم وهذا يدل على أن الاستثناء في حديث الباب لم يرد به أن يستثنى هو وإنما
أراد به أن يلحق النبي صلى الله عليه وسلم بالاستثناء وقوله صلى الله عليه وسلم في جوابه الا الأذخر
هو استثناء بعض من كل لدخول الأذخر في عموم ما يحتل واستدل به على جواز النسخ قبل الفعل
وليس بواضح وعلى جواز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه ومذهب الجمهور اشتراط الاتصال

وأنه لا يحل القتال فيه لأحد
قبلي ولم يحل لي الاساعة من
نهار فهو حرام بحرمه الله الى
يوم القيامة لا يعرضوه ولا
يتفرصونه ولا يلتقط لقطته
الا من عرفها ولا يحتل
خلاها قال العباس يا رسول
الله الا الأذخر فإنه لقينهم
ولبيوتهم قال الا الأذخر

أما لنظاوما حكم الجواز الفصل بالتسفس مثلاً وقد اشتهر عن ابن عباس الجواز مطلقاً ويمكن أن
يحتج به بظاهر هذه القصة وأجابوا عن ذلك بأن هذا الاستثناء في حكم المتصل لا احتمال أن يكون
صلى الله عليه وسلم أراد أن يقول إلا الأذخر فشغله العباس بكلامه فوصل كلامه بكلام
نفسه فقال إلا الأذخر وقد قال ابن مالك يجوز الفصل مع اضممار الاستثناء متصلاً بالمستثنى منه
واختلفوا هل كان قوله صلى الله عليه وسلم إلا الأذخر باجتهاد أو وحي وقيل كان الله فوض له
الحكم في هذه المسئلة مطلقاً وقيل أوحى إليه قبل ذلك أنه ان طلب أحد استثناء شيء من ذلك
فأجب سؤاله وقال الطبري ساغ للعباس أن يستثنى الأذخر لأنه احتمال عنده أن يكون المراد
بتحريم مكة تحريم القتال دون ما ذكر من تحريم الاختلاف فإنه من تحريم الرسول باجتهاده فساغ
له أن يسأله استثناء الأذخر وهذا مبني على أن الرسول كان له أن يجتهد في الأحكام وليس ما قاله
بلازم بل في تقريره صلى الله عليه وسلم للعباس على ذلك دليل على جواز تخصيص العام وحكي ابن
بطل عن المهلب أن الاستثناء هنا للضرورة كتحليل أكل الميتة عند الضرورة وقد بين العباس
ذلك بأن الأذخر لا غنى لأهل مكة عنه وتعقبه ابن المنبر بأن الذي يباح للضرورة يشترط حصولها
فيه فلو كان الأذخر مثل الميتة لامتنع استعماله إلا فيمن تحقق ضرورته اليسه والاجاع على أنه
مباح مطلقاً بغیر قيد الضرورة انتهى ويحتمل أن يكون مراد المهلب بأن أصل إباحته كانت
للضرورة وسببها لأنه يريد أنه مقيد بها قال ابن المنبر والحق أن سؤال العباس كان على معنى
الضراعة وترخيص النبي صلى الله عليه وسلم كان تبليغاً عن الله أما بطريق الإلهام أو بطريق
الوحي ومن ادعى أن نزول الوحي يحتاج إلى أمد متسع فقد وههم وفي الحديث بيان خصوصية
النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر في الحديث ويجوز من اجعة العالم في المصالح الشرعية
والمبادرة إلى ذلك في الجامع والمشاهد وعظيم منزلة العباس عند النبي صلى الله عليه وسلم وعنايته
بأمر مكة لكونه كان بها أصله ومنشؤه وفيه رفع وجوب الهجرة عن مكة إلى المدينة وبقاء
حكمها من بلاد الكفر إلى يوم القيامة وأن الجهاد يشترط أن يقصد به الإخلاص ووجوب
التفريع مع الأئمة (قوله) **باب** الجحامة للمحرم أي هل يمنع منها أو يباح له مطلقاً أو
للضرورة والمراد في ذلك كله المنحوم لا الخاجم (قوله) وكوي ابن عمر ابنه وهو محرم) هذا الابن
اسمه واقد وصل ذلك سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال أصاب واقد بن عبد الله بن عمر رسام
في الطريق وهو متوجه إلى مكة فكواه ابن عمر فأبان أن ذلك كان للضرورة (قوله) ويتداوى ما لم
يكن فيه طيب) هذا من تمة الترجمة وليس في أثر ابن عمر كثرى وأما قول الكرماني فاعل يتداوى
أما المحرم وأما ابن عمر فكلام من لم يقف على أثر ابن عمر وقد سبق في أوائل الحج في باب الطيب عند
الأحرام قول ابن عباس ويتداوى بما ياك كل وهو موافق لهذا والجامع بين هذا وبين الجحامة
عموم التداوي وروى الطبري من طريق الحسن قال ان أصاب المحرم شحة فلا بأس بأن يأخذ
ما حولها من الشعر ثم يداويها بما ليس فيه طيب (قوله) قال لنا عمرو وأول شيء) أي أول مرة في
رواية الحميدي عن سفيان حدثنا عمرو وهو ابن دينار أخرجه أبو نعيم وأبو عوانة من طريقه (قوله)
ثم سمعته) هو مقول سفيان والضمير لعمرو وكذا قوله فقلت لعله سمعه وقد بين ذلك الحميدي عن
سفيان فقال حدثنا بهذا الحديث عمرو ثم ينفذ كره لكن قال فلا أدري أسمعته منهما أو كانت

* (باب الجحامة للمحرم)

وكوي ابن عمر ابنه وهو

محرم ويتداوى ما لم يكن

فيه طيب * حدثنا علي بن عبد

الله حدثنا سفيان قال قال

لنا عمرو وأول شيء سمعت عطاء

يقول سمعت ابن عباس

رضي الله عنهم يقول

احتجهم رسول الله صلى الله

عليه وسلم وهو محرم ثم

سمعته يقول حدثني

طاوس عن ابن عباس

فقلت لعله سمعه منهما

١٨٢٥

م د ت ص

تحفة

٥٧٢٧

٥٩٢٩

أحدى الروايتين وهما زاد أبو عوانة قال سفيان ذكر لي أنه سمعه منهم جميعاً وآخرجه ابن خزيمة
عن عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة شحور رواية علي بن عبد الله وقال في آخره فظننت أنه رواه
عنهم جميعاً وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق سليمان بن أيوب عن سفيان قال عن عمرو عن عطاء
فذكره قال ثم حدثنا عمرو عن طاوس به فقلت لعمرو أنما كنت حدثتنا عن عطاء قال اسكت يا صبي
لم أغلط كلاهما حدثني (قلت) فإن كان هذا محفوظاً فلعلى سفيان تردد في كون عمرو سمعه منهما
لما خشى من كون ذلك صدر منه حالة الغضب على أنه قد حدث به لجمعهما قال أجد في مسنده
حدثنا سفيان قال قال عمرو وأولاً لحفظناه قال طاوس عن ابن عباس فذكره فقال أجد وقد حدثنا
به سفيان فقال قال عمرو عن عطاء وطاوس عن ابن عباس (قلت) وكذا جمعهما عن سفيان
مسدد عند المصنف في الطب وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو خيثمة واسحق بن راهويه عند مسلم وقتيبة
عند الترمذي والنسائي وتابع سفيان علي روايته له عن عمرو ولكن عن طاوس وحده زكريا ابن
اسحق أخرجه أجد وأبو عوانة وابن خزيمة والحاكم وله أصل عن عطاء أيضاً أخرجه أجد والنسائي
من طريق الليث عن أبي الزبير ومن طريق ابن جريج كلاهما عنه (تنبيه) زعم الكرماني أن
مراد البخاري بالسياق المذكور أن عمر أحدث به سفيان أولاً عن عطاء عن ابن عباس بغير واسطة
ثم حدث به ثانياً عن عطاء بواسطة طاوس (قلت) وهو كلام من لم يقف على طريق مسدد التي في
الكتاب الذي شرح فيه فضلاً عن بقية الطرق التي ذكرناها ولا تعرف مع ذلك لعطاء عن طاوس
رواية أصلاً والله المستعان (قوله وهو محرم) زاد ابن جريج عن عطاء صائماً (بلجي جل) وزاد زكريا
على رأسه وسأني رواية عكرمة في الصوم وهذه الزيادات موافقة لحديث ابن بريدة ثاني حديثي
الباب دون ذكر الصيام (قوله عن علقمة بن أبي علقمة) في رواية النسائي من طريق محمد بن خالد
عن سليمان أخبرني علقمة واسم أبي علقمة بلال وهو مدني تابعي صغير سمع أنسا وهو علقمة بن أم
علقمة واسمها امر جانة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث (قوله عن عبد الرحمن الأعرج
عن ابن بريدة) في رواية المصنف في الطب عن اسمعيل وهو ابن أبي أويس عن سليمان عن
علقمة أنه سمع عبد الرحمن الأعرج أنه سمع عبد الله بن بريدة (قوله بلجي جل) بفتح اللام وحكى
كسرها وسكون المهملة وفتح الجيم والميم موضع بطريق مكة وقد وقع مبيدنا في رواية اسمعيل
المذكورة بلجي جل من طريق مكة ذكر المبكر في معجمه في رسم العقيق قال هي بئر جل التي ورد
ذكرها في حديث أبي جهنم يعني الماضي في التيمم وقال غيره هي عقبة الخففة على سبعة أميال من
السقياء ووقع في رواية أبي ذر بلجي جل بصيغة التثنية ولغيره بالافراد ووههم من ظنه فكي الجمل
الحيوان المعروف وأنه كان آله الخجج وجرم الحارثي وغيره بأن ذلك كان في حجة الوداع وسأني
البحث في أنه هل كان صائماً في كتاب الصيام (قوله في وسط) بفتح المهملة أي متوسطة وهو ما فوق
البيافوخ فيما بين أعلى القرنين قال الليث كانت هذه الحجامة في فاس الرأس وأما التي في أعلاه
فلأنها ريماء أعمت وسأني تحقيق ذلك في كتاب الطب إن شاء الله تعالى قال النووي إذا أراد
المحرم الحجامة لغير حاجة فإن تضمنت قطع شعر فهي حرام لقطع الشعر وإن لم تتضمنه جازت عند
الجمهور وكرهها مالك وعن الحسن في القدية وإن لم يقطع شعره وإن كان لضرورة جاز قطع الشعر
وتجيب القدية وخص أهل الظاهر القدية بشعر الرأس وقال الداودي إذا أمكن مسك المحاجم

حدثنا خالد بن مخلد حدثنا
سليمان بن بلال عن علقمة
ابن أبي علقمة عن عبد
الرحمن الأعرج عن ابن
بريدة رضي الله عنه قال
احتجبت النبي صلى الله عليه
وسلم وهو محرم بلجي جل
في وسط رأسه

١٨٣٦

م م ق

٩١٥٦

بغير خلق لم يجز الخلق واستدل بهذا الحديث على جواز الفصد وبط الجرح والدمل وقطع العرق
 وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التداوي إذا لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى عنه المحرم من
 تناول الطيب وقطع الشعر ولا فدية عليه في شيء من ذلك والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب**
 تزويج المحرم) أورد فيه حديث ابن عباس في تزويج ميمونة وظاهر صنيعة أنه لم يثبت عنده النهي
 عن ذلك ولا أن ذلك من الخصائص وقد ترجم في النكاح باب نكاح المحرم ولم يزد على إيراد هذا
 الحديث ومراعاة بالنكاح التزويج للإجماع على إفساد الحج والعمرة بالجماع وقد اختلف في
 تزويج ميمونة فالمشهور عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم وصح نحوه
 عن عائشة وأبي هريرة وجاء عن ميمونة نفسها أنه كان حلالاً وعن أبي رافع مثله وأنه كان الرسول
 اليها وسيأتى الكلام على ذلك مستوفى في باب عمرة القضاء من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى
 واختلف العلماء في هذه المسئلة فالجمهور على المنع لحديث عثمان لا ينكح المحرم ولا ينكح أخرجه
 مسلم وأجابوا عن حديث ميمونة بأنه اختلف في الواقعة كيف كانت ولا تقوم بها الحجة ولا أنها
 تحتل الخصوصة فكان الحديث في النهي عن ذلك أولى بأن يؤخذ به وقال عطاء وعكرمة
 وأهل الكوفة يجوز للمحرم أن يتزوج كما يجوز له أن يشتري الجارية للوطء وتعقب بأنه قياس في
 معارضة السنة فلا يعتبر به وأما تأويلهم حديث عثمان بأن المراد به الوطء فتعقب بالتصريح
 فيه بقوله ولا ينكح بضم أوله وبقوله فيه ولا يخطب ﴿قوله﴾ **باب** ما نهى) أي عنه
 (من الطيب للمحرم والمحرمه) أي أنهم ما في ذلك سواء ولم يختلف العلماء في ذلك وإنما اختلفوا
 في أشياء هل تعد طيباً أولاً والحكمة في منع المحرم من الطيب أنه من دواعي الجماع ومقدماته
 التي تفسد الاحرام وبأنه ينافي حال المحرم فإن المحرم أشعث أغبر ﴿قوله﴾ وقالت عائشة لا تلبس
 المحرمه ثوباً بؤرس أو زعفران) وصله البيهقي من طريق معاذة عن عائشة قالت المحرمه تلبس من
 الثياب ما شاءت إلا ثوباً مسه ورس أو زعفران ولا تبرقع ولا تلثم وتسدل الثوب على وجهها إن
 شاءت وقد تقدم في أوائل الباب أن المرأة كالرجل في صنع الطيب إجماعاً وروى أحمد وأبو داود
 والحاكم أصل حديث الباب من طريق ابن اسحق حديث نافع عن ابن عمر باللفظ سمع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى النساء في أحرامهن عن القفازين والنقاب وما من الورس والزعفران
 من الثياب وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قام رجل
 فقال يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس الحديث وقد تقدم في أوائل الحج مع سائر مباحاته في
 باب ما يلبس المحرم من الثياب وزاد فيه هنا ولا تنقب المرأة المحرمه ولا تلبس القفازين وذكر
 الاختلاف في رفع هذه الزيادة ووقفها وسأين ما في ذلك إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ تابعه موسى بن
 عقبة) وصله النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عنه عن نافع في آخر الزيادة المذكورة قبل
 ﴿قوله﴾ واسماعيل بن إبراهيم) أي ابن عقبة وهو ابن أخي موسى المذكور قبله وقد رويناه من
 طريقه موصولاً في فوائد علي بن محمد المصري من رواية السلفي عن الثقي عن ابن بشران عنه
 عن يوسف بن يزيد عن يعقوب بن أبي عباد عن اسمعيل بن نافع به ﴿قوله﴾ وجوزية) أي ابن أسماء
 وصله أبو يعلى عن عبد الله بن محمد بن أسماء عنه عن نافع وفيه الزيادة ﴿قوله﴾ وابن اسحق) وصله
 أحمد وغيره كما تقدم في أول الباب ﴿قوله﴾ في النقاب والقفازين) أي في ذكرهما في الحديث

*(باب تزويج المحرم) * حدثنا

أبو المغيرة عبيد القدوس

ابن الحجاج حدثنا الأوزاعي

حدثني عطاء بن أبي رباح

عن ابن عباس رضي الله

عنهما أن النبي صلى الله

عليه وسلم تزوج ميمونة

وهو محرم) (باب ما نهى من

الطيب للمحرم والمحرمه) *

وقالت عائشة رضي الله

عنها لا تلبس المحرمه ثوباً

بؤرس أو زعفران * حدثنا

عبد الله بن يزيد حدثنا الليث

حدثنا نافع عن عبد الله بن

عمر رضي الله عنهما قال

قام رجل فقال يا رسول الله

ماذا تأمرنا أن نلبس من

الثياب في الأحرام فقال

النبي صلى الله عليه وسلم

لا تلبسوا القمص ولا

السراويلات ولا العمام

ولا السرايس إلا أن يكون

أحد لست له نعلان فليلبس

الخفين وليقطع أسفل من

الكعبين ولا تلبسوا شيئاً

مسه زعفران ولا الورس

ولا تنقب المحرمه ولا تلبس

القفازين * تابعه موسى بن

عقبة واسماعيل بن إبراهيم

ابن عقبة وجوزية وابن

اسحق في النقاب والقفازين

المرفوع والقفا زبضم القاف وتشديد القاف وبعد الالف زاي ما تلبسه المرأة في يدها فيغطي
أصابعها وكفيها عند معاناة الشيء كغزل ونحوه وهو اليد كالخف للرجل والنقاب الخمار الذي
يشد على الأنف أو تحت الحاجر وظاهره اختصاص ذلك بالمرأة ولكن الرجل في القفا ز مثلاً
لكونه في معنى الخف فإن كلامهما محيط بجزء من البدن وأما النقاب فلا يحرم على الرجل من
جهة الاحرام لانه لا يحرم عليه تغطية وجهه على الراجح كما سيأتي الكلام عليه في حديث ابن
عباس في هذا الباب (قوله وقال عبيد الله) يعني ابن عمر العمري (ولا ورس) وكان يقول لا تنقب
المحرم ولا تلبس القفا زين يعني ان عبيد الله المذكور خالف المذكورين قبل في رواية هذا
الحديث عن نافع فوافقهم على رفعه الى قوله زعفران ولا ورس وفصل بقية الحديث فجعل من
قول ابن عمر وهذا التعليق عن عبيد الله وصله اسحق بن راهويه في مسنده عن محمد بن بشر
وجاد بن مسعدة وابن خزيمة من طريق بشر بن المفضل ثلاثهم عن عبيد الله بن عمر عن نافع
فساق الحديث الى قوله ولا ورس قال وكان عبيد الله يعني ابن عمر يقول ولا تنقب المحرم ولا
تلبس القفا زين ورواه يحيى القطان عند النسائي وحقق بن غياث عند الادارقطني كلاهما
عن عبيد الله فاقصر على المتفق على رفعه (قوله وقال مالك الخ) هو في الموطأ كما قال
والغرض ان مالك اقتصر على الموقوف فقط وفي ذلك تقوية لرواية عبيد الله وظاهر الادراج في
رواية غيره وقد استشكل ابن دقيق العيد الحكم بالادراج في هذا الحديث لورود النهي عن
النقاب والقفا ز مفردا من فروعاً ولا ابتداء بالنهي عنهما في رواية ابن اسحق المرفوعة المقدم
ذكرها وقال في الاقتراح دعوى الادراج في أول المتن ضعيفة وأجيب بان الثقات اذا اختلفوا
وكان مع أحدهم زيادة قدمت ولا سيما ان كان حافظاً ولا سيما ان كان أحفظ والاخر هنا كذلك
فان عبيد الله بن عمر في نافع أحفظ من جميع من خالفه وقد فصل المرفوع من الموقوف وأما
الذي اقتصر على الموقوف فرفعه فقد شد بذلك وهو ضعيف وأما الذي ابتدأ في المرفوع
بالموقوف فانه من التصرف في الرواية بالمعنى وكأنه رأى اشياء متعاطفة فقدم وأخر بلجوا ذلك
عنده ومع الذي فصل زيادة علم فهو أولى اشارة الى ذلك شيخنا في شرح الترمذي وقال الكرماني
فان قلت فلم قال بلفظ قال وثانياً بلفظ كان يقول قلت لعله قال ذلك مرة وهذا كان يقوله دائماً
مكرراً والفرق بين المروي بين امان من جهة حذف المرأة وامان من جهة ان الاول بلفظ لا تنقب من
التفعل والثاني من الافعال وامان من جهة ان الثاني بضم الباء على سبيل النفي لا غير والاول
بالضم والكسر فنيا ونهياً انتهى كلامه ولا يخفى تكلفه (قوله وتابعه ليث بن أبي سليم) أي
تابع مالك الكافي وقفه وكذا أخرجه ابن أبي شينة من طريق فضيل بن غزوان عن نافع موقفاً على
ابن عمر ومعنى قوله ولا تنقب أي لا تستر وجهها كما تقدم واختلاف العلماء في ذلك فنفه الجمهور
واجازة الحنفية وهو رواية عند الشافعية ومالك الكعبة ولم يختلفوا في منعها من ستر وجهها
وصكفها عما سوى النقاب والقفا زين (قوله ومسه ورس الخ) مفهومه جنوا ما ليس فيه
ورس ولا زعفران لكن ألحق العلماء بذلك أنواع الطيب للاشتراك في الحكم واختلفوا في
المصبوغ بغير الزعفران والورس وقد تقدم ذلك والورس نبات يالين قاله جماعة وحرم بذلك ابن
العربي وغيره وقال ابن البيطار في مفرداته الورس يؤتى به من اليمن والهند والصين وليس

وقال عبيد الله ولا ورس
وكان يقول لا تنقب المحرم
ولا تلبس القفا زين وقال
مالك عن نافع عن ابن عمر
لا تنقب المحرم * وتابعه
ليث بن أبي سليم * حدثنا
تتمة حديثنا جري

قوله وثانياً بلفظ يقول تأمل
ما المراد بالاول والثاني وما
الذي بصيغة التفعل والذي
بصيغة الافعال والذي في
نسخ المتن الذي يابدين وعليها
شرح القسطلاني بصيغة
التفعل في الموضعين فحرر
الرواية اهـ تصححه

نبات بل يشبه زهر العصفور ونبته شئ يشبه البفسج و يقال ان الكرم عروقه (قوله عن منصور) هو ابن المعتمر والحكم هو ابن عتيبة (قوله وقصت) بفتح القاف والصاد المهملة تقدم تفسيره في باب كفن المحرم ويأتي في باب المحرم يوت بعرفة بيان اختلاف في هذه اللفظة والمراد هنا قوله ولا تقربوه طيبا وهي بتشديد الراء وسياق قريبا بلفظ ولا تحنطوه وهو من الحنوط بالمهملة والنون وهو الطيب الذي يصنع للميت وقوله يعث ملبيا أي على هيئته التي مات عليها واستدل بذلك على بقاء احرامه خلافا للماكية والحنفية وقد عثوا من هذا الحديث بلفظة اختلاف في ثبوتها وهي قوله ولا تحنطوا وجهه فقالوا لا يجوز للمحرم تعطيه وجهه مع أنهم لا يقولون بظاهر هذا الحديث فيمن مات محرما أو أماً الجهور فآخذوا بظاهر الحديث وقالوا ان في ثبوت ذكر الوجه مقالا وتردد ابن المنذر في صحته وقال البيهقي ذكر الوجه غريب وهو وهم من بعض رواته وفي كل ذلك نظر فان الحديث ظاهره الصحة ولفظه عند مسلم من طريق اسرايل عن منصور وأبي الزبير كلاهما عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فذكر الحديث قال منصور ولا تغطوا وجهه وقال أبو الزبير ولا تكشفوا وجهه وأخرجه النسائي من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير بلفظ ولا تحنطوا وجهه ولا رأسه وأخرجه مسلم أيضا من حديث شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير بلفظ ولا يمس طيبا خارج رأسه قال شعبة ثم حدثني به بعد ذلك فقال خارج رأسه ووجهه انتهى وهذه الرواية تتعلق بالطيب لا بالكشف والتغطية وشعبة أحفظ من كل من روى هذا الحديث فعمل بعض رواته انتقل ذهنه من التطيب الى التغطية وقال أهل الظاهر يجوز للمحرم الحى تغطية وجهه ولا يجوز للمحرم الذى يموت عملا بالظاهر في الموضعين وقال آخرون هي واقعة عين لا عموم فيها لانه علل ذلك بقوله لانه يعث يوم القيامة ملبيا وهذا الامر لا يتحقق وجوده في غيره فيكون خاصا بذلك الرجل ولو استمر بقاؤه على احرامه لآثر بقضاء مناسكه وسياق ترجمة المصنف يبنى ذلك وقال أبو الحسن بن القصار لو أريد تعميم هذا الحكم في كل محرم لقال فان المحرم كما جاء ان الشهيد يعث وجرحه يشعب دما وأجيب بان الحديث ظاهر في ان العلة في الامر المذكور كونه كان في الذنك وهي عامة في كل محرم والاصل ان كل ما يثب لواحد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت لغيره حتى يتضح التخصيص واختلاف في الصائم يموت هل يبطل صومه بالموت حتى يجب قضاء صوم ذلك اليوم عنه أولا يبطل وقال النووي يتأول هذا الحديث على ان النهي عن تغطية وجهه ليس لكون المحرم لا يجوز تغطية وجهه بل هو صيانة للرأس فانهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطي رأسه اه وروى سعيد بن منصور من طريق عطاء قال يغطي المحرم من وجهه مادون الحاجبين أي من أعلى وفي رواية مادون عينيه وكأنه أراد مريد الاحتياط لكشف الرأس والله أعلم * (تكملة) * كان وقوع المحرم المذكور عند الصخرات من عرفة وفي الحديث اطلاق الواقف على الراكب واستحباب دوام القلبية في الاحرام وانما لا تنقطع بالتوجه لعرفة وجواز غسل المحرم بالسدر ونحوه مما لا يعد طيبا وحكى المزي عن الشافعي انه استدل على جواز قطع سدر المحرم بهذا الحديث لقوله فيه واغسلوه بما وسدر والله أعلم * (تنبيه) * لم أفق في شئ من طرق هذا الحديث على تسمية المحرم المذكور وقد وهم بعض المتأخرين فزعم ان اسمه واقد بن عبد الله وعزاه لابن قتيبة في ترجمة عمر من كتاب المغازي

قوله وقوله يعث ملبيا ليس في نسخ البخاري التي بأيدينا لفظة ملبيا كما ترى ولم يثبه عليها هذا رواية لا أحد يورد اه مصححه

عن منصور عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال وقصت برجل محرم ياقته فقتلته فأتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اغسلوه وكفوه ولا تغطوا رأسه ولا تقربوه طيبا فانه يعث

بهم

١٨٢٩

د س

٥٤٩٧

(٣) قوله وليشدد هكذا في
النسخ التي يابدين بالشين
المجعة وتحرر الرواية والمعنى
اه معجزة

* (باب الاغتسال للمحرم)

وقال ابن عباس رضي الله
عنهما يدخل المحرم الحمام
ولم ير ابن عمر وعائشة بالحك
باسا * حدثنا عبد الله بن
يوسف أخبرنا مالك عن زيد
ابن أسلم عن ابراهيم بن
عبد الله بن حنين عن أبيه
أن عبد الله بن العباس
والمسور بن محرز اختلعا
بالأبواء فقال عبد الله بن
عباس يغسل المحرم رأسه
وقال المسور لا يغسل المحرم
رأسه فأرسلني عبد الله بن
العباس الى أبي أيوب
الانصاري فوجدته يغتسل
بين القرنين وهو يستبرئ
فسلمت عليه فقال من هذا
فقلت أنا عبد الله بن حنين
أرسلني إليك عبد الله بن
العباس يسألك كيف كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يغسل رأسه وهو محرم
فوضع أبو أيوب يده على
الثوب

١٨٤

م د هـ

نصفه ٣ ٤ ٥ ٦ ٧

وسب الوهم ان ابن قتيبة لما ذكر ترجمة عمر ذكر أولاده ومنهم عبد الله بن عمر ثم ذكر أولاد عبد الله
ابن عمر فذكر فيهم واقد بن عبد الله بن عمر فقال وقع عن بعيره وهو محرم فهلك فظن هذا المتأخر أن
لواقد بن عبد الله بن عمر صحبة وأنه صاحب القصة التي وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
وليس كما ظن فان واقد المذكور لا صحبة له فان أمه صفية بنت أبي عبيدة انما تزوجها أبو بكر خلافة
أبيه عمر واختلف في صحبته ما ذكرها العجلي وغيره في التابعين ووجدت في الصحابة واقد بن عبد الله
آخر لكن لم أرفى شيء من الاخبار انه وقع عن بعيره فهلك بل ذكر غير واحد منهم ان سعداً له مات في
خلافة عمر فبطل تفسير المبهمة بانه واقد بن عبد الله من كل وجه (قوله يا) **باب الاغتسال**
للمحرم) أي ترفها وتنظفها وتطهرها من الجنابة قال ابن المنذر اجمعوا على أن للمحرم ان يغتسل
من الجنابة واختلفوا فيما بعد ذلك وكان المصنف أشار الى ما روى عن مالك أنه كره للمحرم ان
يغسل رأسه في الماء وروى في الموطأ عن نافع ان ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم الا من
احتلام (قوله وقال ابن عباس يدخل المحرم الحمام) وصله الدارقطني والبيهقي من طريق أيوب
عن عكرمة عنه قال المحرم يدخل الحمام ويتزعزعه واذ انكسر ظفيره طرحه ويقول
أميطوا عنكم الاذى فان الله لا يصنع باذا كشيأ وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن عباس انه
دخل حماما بالحنفة وهو محرم وقال ان الله لا يعذبنا بؤسنا ولا ينجسنا بؤسنا وروى ابن أبي شيبه كراهة ذلك
عن الحسن وعطاء (قوله ولم ير ابن عمر وعائشة بالحك باسا) أما أثر ابن عمر فوصله البيهقي من
طريق أبي مجاز قال رأيت ابن عمر يحك رأسه وهو محرم ففطنت له فاذا هو يحك باطراف أمانه
وأما أثر عائشة فوصله مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه واسمها امر جانة سمعت عائشة
تسأل عن المحرم أيحك جسده قال نعم وليشدد (٣) وقالت عائشة لو ربطت يداي ولم أجد إلا أن
أحل برجلي لحككت اه ومناسبة اثر ابن عمر وعائشة لترجمة يجمع ما بين الغسل
والحك من إزالة الاذى (قوله عن زيد بن أسلم عن ابراهيم) كذا في جميع الموطآت واغرب يحيى
ابن يحيى الاندلسي فادخل بين زيد وابراهيم نافعاً قال ابن عبد البر وذلك مهـود من خطئه
(قوله عن ابراهيم) في رواية ابن عينة عن زيد أخبرني ابراهيم أخرجه أحمد واسحق والبيهقي
في مسانيدهم عنه وفي رواية ابن جريح عند أحمد عن زيد بن أسلم أن ابراهيم بن عبد الله بن حنين
مولى ابن عباس أخبره كذا قال مولى ابن عباس وقد اختلف في ذلك والمشهور ان حنينا كان
مولى للعباس وهبه له النبي صلى الله عليه وسلم فأولاده موال له (قوله ان ابن عباس) في رواية ابن
جريح عند أبي عوانة كنت مع ابن عباس والمسور (قوله بالأبواء) أي وهما نازلان بها وفي
رواية ابن عينة بالعرج وهو بفتح أوله واسكان ثانيه قرية جامعة قريبة من الأبواء (قوله الى
أبي أيوب) زاد ابن جريح فقال قل له يقرأ عليك السلام ابن أخيك عبد الله بن عباس ويسألك
(قوله بين القرنين) أي قرني البئر وكذا هو لبعض رواة الموطأ وكذا في رواية ابن عينة وهما
الغردان أي العمودان المتصبان لاجل عود البكرة (قوله أرسلني إليك ابن عباس يسألك
كيف كان الحج) قال ابن عبد البر الظاهر ان ابن عباس كان عنده في ذلك نص عن النبي صلى
الله عليه وسلم أخذه عن أبي أيوب أو غيره ولهذا قال عبد الله بن حنين لا يـأـيـوب يسألك كيف
كان يغسل رأسه ولم يقل هل كان يغسل رأسه أولاً على حسب ما وقع فيه اختلاف بين المسور

وابن عباس (قلت) ويحتمل ان يكون عبد الله بن حنين تصرف في السؤال لفطنته كما أنه قال له سله هل يغتسل المحرم أولا بفاء فوجده يغتسل فهم من ذلك انه يغتسل فاحب أن لا يرجع الا بفائدة فسأله عن كيفية الغسل وكأنه خص الرأس بالسؤال لانهم اوضحوا الاشكال في هذه المسئلة لانها محل الشعر الذي يحشى انتافه بخلاف بقية البدن غالبا (قوله فطاطاه) أي ازاله عن رأسه وفي رواية ابن عيينة جمع ثيابه الى صدره حتى نظرت اليه وفي رواية ابن جريج حتى رأيت رأسه ووجهه (قوله لانسان) لم أقف على اسمه ثم قال أي أبو أيوب هكذا رأيت أي النبي صلى الله عليه وسلم يفعل زاد ابن عيينة فرجعت اليه ما فآخبرتهما فقال المسور لابن عباس لأماريك أبدا أي لا أجادل وأصل المرء استخراج ما عند الانسان يقال أمر افلان فلانا اذا استخرج ما عنده قاله ابن البارى وأطلق ذلك في المجادلة لان كلام المتجادلين يستخرج ما عند الآخر من الحجة وفي هذا الحديث من القوائد مناظرة الصحابة في الاحكام ورجوعهم الى النصوص وقبولهم لخبر الواحد ولو كان تابعيا وان قول بعضهم ليس بحجة على بعض قال ابن عبد البر لو كان معنى الاقتداء في قوله صلى الله عليه وسلم أصحائي كالنجوم يراد به الفتوى لما احتاج ابن عباس الى اقامة المسئلة على دعواه بل كان يقول للمسور أنا نجم وأنت نجم فبأينا اقتدى من بعدنا كفاه ولكن معناه كما قال المزني وغيره من أهل النظر انه في النقل لان جميعهم عدول وفيه اعتراف للفاضل بفضله وانصاف الصحابة بعضهم بعضا وفيه استتار الغاسل عند الغسل والاستعانة في الطهارة وجواز الكلام والسلام حالة الطهارة وجواز غسل المحرم وتشريبه شعره بالماء وذلك يسهل اذا أمن تناثره واستدل به القرطبي على وجوب الدلك في الغسل قال لان الغسل لو كان يتم بدونه لكان المحرم أحق بأن يجوز له تركه ولا يفتي ما فيه واستدل به على أن تحليل شعر اللحية في الوضوء على استحبابه خلافا لمن قال يكرهه المتولي من الشافعية خشية انتاف الشعر لان في الحديث ثم حرك رأسه بيده ولا فرق بين شعر الرأس واللحية الا أن يقال ان شعر الرأس أصلب والتحقيق انه خلاف الاولى في حق بعض دون بعض قاله السبكي الكبير والله أعلم (قوله باب

لبس الخفين للمحرم اذا لم يجد النعلين) أي هل يشترط قطعهما أولا وأورد فيه حديث ابن عمر في ذلك وحديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في باب ما لا يلبس المحرم من الثياب ووقع في رواية أبي زيد المرزوقي عن سالم بن عبد الله بن عمر سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجاني الصواب مارواه ابن السكن وغيره فقالوا عن سالم عن ابن عمر قلت تعصفت عن فصارت ابن وقوله في حديث ابن عباس ومن لم يجد ازارا فليلبس السراويل للمحرم أي هذا الحكم للمحرم لا للحلال فلا يتوقف جواز لبسه السراويل على فقد الأزار قال القرطبي أخذ بنظر هذا الحديث أحمد فاجاز لبس الخف والسراويل للمحرم الذي لا يجد النعلين والأزار على حالهما واشترط الجمهور قطع الخف وفتح السراويل فلو لبس شيئا منهما على حاله لم يمتنع الفدية والدليل لهم قوله في حديث ابن عمر وليقطعها حتى يكونا أسفل من الكعبين فيحمل المطلق على المقيد ويلحق التفسير بالنظر لاستواءهما في الحكم وقال ابن قدامة الاولى قطعهما عما بالحدث الصحيح وخروج من الخلاف انتهى والاصح عند الشافعية والاكثر جواز لبس السراويل بغير فتح كقول أحمد واشترط الفتح محمد بن الحسن وامام الحرمين وطائفة وعن أبي حنيفة منع

فطاطاه حتى بدالى رأسه
ثم قال لانسان يصب عليه
اصيب فصب على رأسه
ثم حرك رأسه بيده فأقبل
بهما وأدبر وقال هكذا رأيت
صلى الله عليه وسلم يفعل
*(باب لبس الخفين للمحرم
اذا لم يجد النعلين)* حدثنا
أبو الوليد حدثنا شعبة قال
أخبرني عمرو بن دينار سمعت
جابر بن زيد سمعت ابن عباس
رضي الله عنهما قال سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم
يخطب بعرفات من لم يجد
النعلين فليلبس الخفين ومن
لم يجد ازارا فليلبس السراويل
للمحرم * حدثنا أحمد بن
يونس حدثنا ابراهيم بن
سعد حدثنا ابن شهاب عن
سالم عن أبيه عبد الله رضي
الله عنه سئل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما يلبس
المحرم من الثياب فقال
لا يلبس القميص ولا العمامة
ولا السراويلات ولا البرنس
ولا ثوبامسه زعفران ولا
ورس وان لم يجد نعلين
فليلبس الخفين وليقطعهما
حتى يكونا أسفل من الكعبين

السراويل المحرم مطلقا ومثله عن مالك وكان حديث ابن عباس لم يبلغه في الموطأ انه سئل عنه فقال لم أسمع بهذا الحديث وقال الرازي من الخفية يجوز لبسه وعليه القدية كما قاله أصحابهم في الخفين ومن أجاز لبس السراويل على حاله قيده بأن لا يكون في حالة لوقتفه لكان أزارا لانه في تلك الحالة يكون واجدا لآزار **(قوله يا)** اذا لم يجد الازار فلبس السراويل) أو ردفه حديث ابن عباس وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله وحزم المصنف بالحكم في هذه المسئلة دون التي قبلها القوة دليلها وتصريح المخالف بأن الحديث لم يبلغه فيتعين على من بلغه العمل به **(قوله يا لبس السلاح للمحرم)** أي اذا احتاج الى ذلك **(قوله وقال عكرمة اذا خشى العدو لبس السلاح وافتدى)** أي وجبت عليه القدية ولم أقف على أثر عكرمة هذا موصولا وقوله ولم يتابع عليه في القدية يقتضي أنه تابع على جواز لبس السلاح عند الخشية وخولف في وجوب القدية وقد نقل ابن المنذر عن الحسن انه كره ان يتقلد المحرم السيف وقد تقدم في العيدين قول ابن عمر العجاج أنت أمرت بحمل السلاح في الحرم وقوله له وأدخلت السلاح في الحرم ولم يكن السلاح يدخل فيه وفي رواية أمرت بحمل السلاح في يوم لا يحمل فيه حمله وتقدم الكلام على ذلك مستوفي في باب من كرم حمل السلاح في العيود كمن روى ذلك مرفوعا ثم أورد المصنف في الباب حديث البراء في عمرة القضاء مختصرا وسأني بقامه في كتاب الصلح عن عبيد الله بن موسى بإسناده هذا ورواه المزني في الاطراف فزعم ان البخاري أخرجه في الحج بطوله وليس كذلك **(قوله يا)** دخول الحرم ومكة بغير احرام) هو من عطف الخاص على العام لان المراد بمكة هذا البلد فيكون الحرم أعم **(قوله ودخل ابن عمر)** وصله مالك في الموطأ عن نافع قال أقبل عبيد الله بن عمر من مكة حتى اذا كان بقديديعني بضم القاف جاءه خبر عن الفتنة فرجع فدخل مكة بغير احرام **(قوله وانما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاهلال لمن أراد الحج والعمرة ولم يذكر الخطابين وغيرهم)** هو من كلام المصنف وحاصله انه خص الاحرام بمن أراد الحج والعمرة واستدل بمفهوم قوله في حديث ابن عباس ممن أراد الحج والعمرة ففهموه ان المتردد الى مكة لتغير قصد الحج والعمرة لا يلزمه الاحرام وقد اختلف العلماء في هذا فالمشهور ومن مذهب الشافعي عدم الوجوب مطلقا وفي قول يجب مطلقا وفيمن يتكرر دخوله خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب والمشهور عن الأئمة الثلاثة الوجوب وفي رواية عن كل منهم لا يجب وهو قول ابن عمر والزهرى والحسن وأهل الظاهر وحزم الختلافه باستثناء ذوى الحاجات المتكررة واستثنى الخنفة من كان داخل الميقات وزعم ابن عبد البر أن أكثر الصحابة والتابعين على القول بالوجوب ثم أورد المصنف في الباب حديثين أحدهما حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت الثاني حديث أنس في المغفر وقد اشتهر عن الزهري عنه ووقع لي من رواية يزيد الرقاشي عن أنس في فوائد أبي الحسن الفراء الموصلي وفي الاسناد الى يزيد مع ضعفه ضعف وقيل ان مالكاً تفرد به عن الزهري ومن حزم بذلك ابن الصلاح في علوم الحديث له في الكلام على الشاذ وتعبه شيخنا الحافظ أبو الفضل العراقي بأنه ورد من طريق ابن أخي الزهري وأبي أويس ومعمرو والاوزاعي وقال ان رواية ابن أخي الزهري عند البرار ورواية أبي أويس عند ابن سعد وابن عدي وان رواية معمرو ذكرها ابن عدي وان

(باب) * اذا لم يجد الازار فلبس السراويل حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات فقال من لم يجد الازار فلبس السراويل ومن لم يجد النعلين فلبس الخفين **(باب لبس السلاح للمحرم)** * وقال عكرمة اذا خشى العدو لبس السلاح وافتدى ولم يتابع عليه في القدية * حدثنا عبيد الله عن اسراييل عن أبي اسحق عن البراء رضي الله عنه اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذى القعدة فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى قاضاهم لا يدخل مكة سلاحا الا في القرب **(باب دخول الحرم ومكة بغير احرام)** * ودخل ابن عمر وانما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاهلال لمن أراد الحج والعمرة ولم يذكر الخطابين وغيرهم * حدثنا مسلم

رواية الاوزاعي ذكرها المزني ولم يذكر شيخنا من أخرجه روايته ما وجدته رواية معمر في فوائده
 ابن المقرئ ورواية الاوزاعي في فوائده عام ثم نقل شيخنا عن ابن مسدي أن ابن العربي قال حين
 قيل له لم يروه الا مالك قد رويته من ثلاثة عشر طريقا غير طريق مالك وانه وعد باخراج ذلك ولم
 يخرج شيئا واطال ابن مسدي في هذه القصة وأنشد فيها شعرا وحاصلها أنهم اتهموا ابن العربي
 في ذلك ونسبوه الى المجازفة ثم شرع ابن مسدي يقدح في أصل القصة ولم يصب في ذلك فراوى
 القصة عدل متقن والذين اتهموا ابن العربي في ذلك هم الذين اخطؤوا القلة اطلاعهم وكأنه بجمل
 عليهم باخراج ذلك لما ظهر له من انكارهم وتغتهم وقد تتبع طرقه حتى وقفت على أكثر من
 العدد الذي ذكره ابن العربي والله الجدة فوجدته من رواية اثني عشر نفسا غير الاربعة التي ذكرها
 شيخنا وهم عقيل في معجم ابن جبيع ويونس بن يزيد في الارشاد للخليل وابن ابي حفص في الرواة
 عن مالك الخطيب وابن عيينة في مسند أبي يعلى واسامة بن زيد في تاريخ نيسابور وابن أبي ذئب في
 الحلية ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي الموالي في افراد الدارقطني وعبد الرحمن ومحمد بن عبد العزيز
 الانصاريان في فوائده عبد الله بن اسحق الخراساني وابن اسحق في مسند مالك لابن عدى وبحر
 السقاء ذكره جعفر الاندلسي في تخرجه الجيزي بالحيمة والزاي وصالح بن أبي الاخضر ذكره أبو ذر
 الهروي عقب حديث يحيى بن قزعة عن مالك والنخرج عند البخاري في المغازي قبيلين بذلك أن
 اطلاق ابن الصلاح متعقب وان قول ابن العربي صحيح وان كلام من اتهمه مردود ولكن ليس في
 طرقه شيء على شرط الصحيح الا طريق مالك وأقربها رواية ابن أخي الزهري فقد أخرجهما النسائي
 في مسند مالك وأبو عوانة في صحيحه وتليها رواية أبي أويس أخرجهما أبو عوانة أيضا وقالوا انه
 كان رفيق مالك في السماع عن الزهري فيحمل قول من قال انفرديه مالك أي بشرط الصحة وقول
 من قال توبع أي في الجملة وعبارة الترمذي سالمة من الاعتراض فانه قال بعد تخرجه حسن
 صحيح غريب لا يعرف كثيرا أحد رواه غير مالك عن الزهري فقوله كثير يشير الى أنه توبع في الجملة
 (قوله عن أنس) في رواية أبي أويس عند ابن سعد ان أنس بن مالك حدثه (قوله عام الفتح وعلى
 رأسه المغفر) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس وقيل
 هو رفرق البضة قاله في المحكم وفي المشارق هو ما يجعل من فضل دروع الحديد على الرأس مثل
 القلنسوة وفي رواية يزيد بن الحبيب عن مالك يوم الفتح وعليه مغفر من حديد أخرجه الدارقطني
 في الغرائب والحاكم في الاكلیل وكذا هو في رواية أبي أويس (قوله فلما نزع جاءه رجل) لم أقف
 على اسمه الا انه يحتمل أن يكون هو الذي باشر قتله وقد جزم الفاكهي في شرح العمدة بأن الذي
 جاء بذلك هو أبو برزة الاسلمي وكأنه لما رجع عنده أنه هو الذي قتله رأى أنه هو الذي جاء بخبره
 بقصته ويوشحه قوله في رواية يحيى بن قزعة في المغازي فقال قتله بصيغة الافراد على انه اختلف
 في اسم فانه في حديث سعيد بن يربوع عند الدارقطني والحاكم انه صلى الله عليه وسلم قال أربعة
 لاؤ منهم لا في حل ولا حرم الخويزث بن تميم بالانون والقاف مصغر وهلال بن خطل ومقيس
 ابن صبابه وعبد الله بن أبي سرح قال فأما هلال بن خطل فقتله الزبير الحديث وفي حديث سعد
 ابن أبي وقاص عند البزار والحاكم والبيهقي في الدلائل نحوه ولكن قال أربعة نفر واهم اثنين فقال
 اقبلوهم وان وجدتموهم متعلقين باستار الكعبة فذكروهم لكن قال عبد الله بن خطل بدل هلال

حدثنا وهيب حدثنا ابن

طاوس عن أبيه عن ابن

عباس رضي الله عنهما أن

النبي صلى الله عليه وسلم

وقت لاهل المدينة ذا الخليفة

ولا همل نجد قرن المنازل

ولا همل اليمن يلمهن لهن

ولكل آت أتى عليهن من

غيرهم ممن أراد الحج والعمرة

فمن كان دون ذلك فمن حث

أنشأ حتى أهل مكة من مكة

* حدثنا عبد الله بن يوسف

أخبرنا مالك عن ابن شهاب

عن أنس بن مالك رضي الله

عنه أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم دخل عام الفتح

وعلى رأسه المغفر فلما نزع

جاءه رجل فقال ان ابن خطل

متعلق باستار الكعبة فقال

اقتلوه

١٨٤٦

ع

١٥٢٧

وقال عكرمة بدل الحويرث ولم يسم المرأتين وقال فاما عبد الله بن خطل فادرك وهو متعلق
 باستار الكعبة فاستبق اليه سعيد بن حريث وعمار بن ياسر فسبق سعيد عمارا وكان أشب الزجلين
 فقتله الحديث وفي زيادات يونس بن بكير في المغازي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
 نحوه وروى ابن أبي شيبه والبيهقي في اللآلئ من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس يوم فتح مكة إلا أربعة من الناس عبد العزى بن خطل
 ومقيس بن صبابه الكاظمي وعبد الله بن أبي سرح وأم سارة فاما عبد العزى بن خطل فقتل وهو
 متعلق باستار الكعبة وروى ابن أبي شيبه من طريق أبي عثمان النهدي أن أبا برزة الأسلمي قتل
 ابن خطل وهو متعلق باستار الكعبة واسناده صحيح مع إرساله وله شاهد عند ابن المبارك في
 البر والصله من حديث أبي برزة نفسه ورواه أحمد من وجه آخر وهو أصح ما ورد في تعيين قاتله
 وبه جزم البلاذري وغيره من أهل العلم بالأخبار وتحمل بقية الروايات على أنهم استدروا
 قتله فكان المباشرة منهم أبو برزة ويحتمل أن يكون غيره شاركه فيه فقد جزم ابن هشام في السيرة
 بأن سعيد بن حريث وأبا برزة الأسلمي اشتركا في قتله ومنهم من سبى قاتله سعيد بن ذؤيب وحكي
 المحب الطبري أن الزبير بن العوام هو الذي قتل ابن خطل وروى الحاكم من طريق أبي معشر
 عن يوسف بن يعقوب عن السائب بن يزيد قال فأخذ عبد الله بن خطل من تحت استار الكعبة
 فقتل بين المقام وزحزم وقد جع الواقدى عن شيوخه أسماء من لم يؤمن يوم الفتح وأمر بقتله
 عشرة أنفس ستة رجال وأربع نسوة والسبب في قتل ابن خطل وعدم دخوله في قوله من
 دخل المسجد فهو آمن ما روى ابن اسحق في المغازي حدثني عبد الله بن أبي بكر وغيره أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة قال لا يقتل أحدا من قاتل الأنذر اسماءهم فقال
 اقتلوهم وإن وجدتموهم تحت استار الكعبة منهم عبد الله بن خطل وعبد الله بن سعد وأما أمر
 بقتل ابن خطل لانه كان مسلما فبعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مصداقا وبعث معه رجلا من
 الأنصار وكان معه مولى يخدمه وكان مسلما فنزل منزلا فأمر المولى أن يذبح تيسا ويصنع له طعاما
 فنام واستيقظ ولم يصنع له شيئا فعدى عليه فقتله ثم ارتد مشركا وكانت له قنيتان تغنيان بهجاء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الفاكهي من طريق ابن جريج قال قال مولى ابن عباس
 بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من الأنصار ورجلا من هزينة وابن خطل وقال أطعنا
 الأنصارى حتى ترجعنا فقتل ابن خطل الأنصارى وهرب المزني وكان ممن أهدر النبي صلى الله عليه
 وسلم دمه يوم الفتح ومن النهر الذين كان أهدر دمهم النبي صلى الله عليه وسلم قبل الفتح غير من
 تقدم ذكرهم هبار بن الأسود وعكرمة بن أبي جهل وكعب بن زهير ووحشي بن حرب وأسيد بن ياس
 ابن أبي زعيم وقينتا ابن خطل وهند بنت عتبة والجمع بين ما اختلف فيه من اسمه أنه كان يسمى
 عند العزى فلما أسلم سمي عبد الله وأما من قال هلال فالتبس عليه بأخيه اسمه هلال بين ذلك
 الكاظمي في النسب وقيل هو عبد الله بن هلال بن خطل وقيل غالب بن عبد الله بن خطل واسم
 خطل عبد مناف من بني تميم بن فهر بن غالب وهذا الحديث ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل
 مكة يوم الفتح لم يكن محرما وقد صرح بذلك مالك راوى الحديث كما ذكره المصنف في المغازي عن
 يحيى بن قزعة عن مالك عقب هذا الحديث قال مالك ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى

والله أعلم يومئذ محرما اه و قول مالك هذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك جازما به
 أخرجه الدارقطني في الغرائب ووقع في الموطأ من رواية أبي مصعب وغيره قال مالك قال ابن
 شهاب ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ محرما وهذا مرسل ويشهد له ما رواه مسلم من
 حديث جابر بلفظ دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام وروى ابن أبي شينة بإسناد
 صحيح عن طاوس قال لم يدخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة الا محرما الا يوم فتح مكة وزعم
 الحاكم في الاكمال ان بين حديث أنس في المغفرو وبين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة
 وتعميمه باحتمال ان يكون ~~ل~~ دخله كان على رأسه المغفر ثم أزاله وليس العمامة بعد ذلك
 فذكر كل منهما ما رآه ويؤيده ان في حديث عمرو بن حريث انه خطب الناس وعليه عمامة
 سوداء أخرجه مسلم أيضا وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول وهذا الجمع
 لعياض وقال غيره يجمع بان العمامة السوداء كانت ملفوفة فوق المغفر أو كانت تحت المغفر
 وقاية لرأسه من صيدا الحديد فأراد أنس يذكر المغفر كونه دخل متمثلا للعرب وأراد جابر يذكر
 العمامة كونه دخل غير محرم وبهذا سند دفع اشكال من قال لادلالة في الحديث على جواز دخول
 مكة بغير احرام لاحتمال ان يكون صلى الله عليه وسلم كان محرما وليس كنه غطى رأسه لهدر فقد
 ندفع ذلك بتصریح جابر بأنه لم يكن محرما لكن فيه اشكال من وجه آخر لانه صلى الله عليه وسلم
 كان متأهبا للقتال ومن كان كذلك جازله الدخول بغير احرام عند الشافعية وان كان عياض نقل
 الاتفاق على مقابله وأما من قال من الشافعية كابن القاص دخول مكة بغير احرام من خصائص
 النبي صلى الله عليه وسلم فقيه نظرا لان الخصوصية لا تثبت الا بدليل لكن زعم الطحاوي ان دليل
 ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي شريح وغيره انه لم يحل له الاساعة من نهار وأن المراد
 بذلك جواز دخوله اليها بغير احرام لا تحريم القتل والقتال فيها لانهم أجمعوا على أن المشركين لو
 غلبوا والعياذ بالله تعالى على مكة حل للمسلمين قتالهم وقتلهم فيها وقد عكس استدلاله النووي
 فقال في الحديث دلالة على ان مكة تبقى دارا سلام الى يوم القيامة فبطل ما صوره الطحاوي وفي
 دعواه الاجماع نظرقان الخلاف ثابت كما تقدم وقد حكاه القفال والماوردي وغيرهما واستدل
 بحديث الباب على انه صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة وأجاب النووي بانه صلى الله عليه وسلم
 كان صالحهم لكن لما لم يأمن غدرهم دخل متأهبا وهذا جواب قوى الا ان الشأن في ثبوت كونه
 صالحهم فانه لا يعرف في شيء من الاخبار صريح كما سيأتي ايضا حقه في الكلام على فتح مكة من
 المغازي ان شاء الله تعالى واستدل بقصة ابن خطل على جواز اقامة الحدود والقصاص في حرم
 مكة قال ابن عبد البر كان قتل ابن خطل قودا من قتله المسلم وقال السهيلي فيه ان الكعبة لا تعبد
 غاصبا ولا تمنع من اقامة حد واجب وقال النووي تأول من قال لا يقتل فيها على انه صلى الله
 عليه وسلم قتله في الساعة التي أبحث له وأجاب عنه أصحابنا بانها إنما أبحث له ساعة الدخول حتى
 استولى عليها وأذن عن أهلها وانما قتل ابن خطل بعد ذلك انتهى وتعميمه بما تقدم في الكلام على
 حديث أبي شريح ان المراد بالساعة التي أحلت له ما بين أول النهار ودخول وقت العصر وقتل
 ابن خطل كان قبل ذلك قطعاً لانه قيد في الحديث بانه كان عند نزع المغفر وذلك عند استقراره
 بمكة وقد قال ابن خزيمة المراد بقوله في حديث ابن عباس ما أحل الله لاحد فيه القتل غيري أي

* (باب اذا احرم جاهلا

وعليه قميص) * وقال
عطاء اذا تطيب أو لبس
جاهلا أو ناسيا فلا كفارة
عليه * حدثنا أبو الوليد
حدثنا همام حدثنا عطاء
قال حدثني صفوان بن يعلى
ابن أمية عن أبيه قال كنت
مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأتاه رجل عليه جبة
فيه أثر صفرة أو نحوه كان عمر
يقول لي تحب اذا نزل عليه
الوحى أن تراه فنزل عليه ثم
سرى عنه فقال عليه الصلاة
والسلام اصنع في عورتك
ما تصنع في جبتك وعض
رجل يد رجل يعنى فانتزع
ثيابه فأبطله النبي صلى الله
عليه وسلم * (باب المحرم
يعوت بغرفة ولم يأمر النبي
صلى الله عليه وسلم أن
يؤدى عنه بقية الحج) *
* حدثنا سليمان بن حرب
حدثنا جاد بن زيد عن عمرو
ابن دينار عن سعيد بن جبير
عن ابن عباس رضى الله
عنهما قال يئس رجل واقف
مع النبي صلى الله عليه وسلم
بغرفة أذوقه عن راحلته
فوقصته أو قال فأقصته
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم اغسلوه بجماء وسدر
وكفروه في ثوبين أو قال
ثوبيه ولا تخمروا رأسه ولا
تخنطوه فان الله يجتبه يوم
القيامة يلي

قتل النفر الذين قبلوا يومئذ ابن خطل ومن ذكر معه قال وكان الله قد أباح له القتال والقتل معافى
قلك الساعة وقتل ابن خطل وغيره بعد تقضى القتال واستدل به على جواز قتل الذمى اذا سب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه نظر كما قاله ابن عبد البر لان ابن خطل كان حريا ولم يدخله
رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمانه لاهل مكة بل استثناه مع من استثنى وخرج أمره بقتله مع
أمانه لغيره فخرجوا واحد افلا دلالة فيه لما ذكرنا من أن يتمكن ان يتمسك به في جواز قتل من فعل
ذلك بغير استتابة من غير تقييد بكونه ذميا لكن ابن خطل عمل بموجبات القتل فلم يتحتم ان سبب
قتله السب واستدل به على جواز قتل الاسير صبرا لان القدرة على الخطي صيرته كالاسير في يد
الامام وهو مخير فيه بين القتل وغيره لكن قال الخطابي انه صلى الله عليه وسلم قتله بما جناه في
الاسلام وقال ابن عبد البر قتله قودا من دم المسلم الذى غدربه وقتله ثم ارتد كما تقدم واستدل به
على جواز قتل الاسير من غير ان يعرض عليه الاسلام ترجم بذلك أبو داود وفيه مشر وعية لبس
المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو وأنه لا ينافى التوكل وقد تقدم في باب
متى يحل للمعتمر من أبواب العمرة من حديث عبد الله بن أبي أوفى اعتمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلما دخل مكة طاف وطقنا معه ومعه من يستتره من أهل مكة ان يرميه أحد الحديث وانما
احتاج الى ذلك لانه كان حينئذ محرما فخشى العداية ان يرميه بعض سفهاء المشركين بشئ يؤذيه
فكانوا حوله يسترون رأسه ويحفظونه من ذلك وفيه جواز رفع أخبار أهل الفساد الى ولاية
الامر ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النميمية (قوله) **باب** اذا احرم جاهلا
وعليه قميص) أى هل يلزمه قديه أولا وانما لم يجزم بالحكم لان حديث الباب لا تصرح فيه
باسقاط القديه ومن ثم استظهر المصنف للراجح بقول عطاء راوى الحديث كأنه يشير الى انه
لو كانت القديه واجبة لما خفيت عن عطاء وهو راوى الحديث قال ابن بطال وغيره وجه الدلالة
منه انه لو لم يسه القديه ليلينها صلى الله عليه وسلم لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وقرئ
مالك فممن تطيب أو لبس ناسيا بين من باذر فترع وغسل وبين من تمادى والشافعى أشد موافقة
للحديث لان السائل في حديث الباب كان غسيرا عارفا بالحكم وقد تمادى ومع ذلك لم يؤمر
بالقديه وقول مالك فيه احتياط وأما قول الكوفيين والمزنى يخالف هذا الحديث وأجاب ابن
المنير فى الحاشية بان الوقت الذى أحرم فيه الرجل فى الجبة كان قبل نزول الحكم ولهذا التظن
النبي صلى الله عليه وسلم الوحى قال ولا خلاف ان التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول
الحكم فلهذا لم يؤمر الرجل بقديه عما مضى بخلاف من لبس الا جاهلا فانه جهل حكمه استقر
وقصر في علم ما كان عليه ان يتعلم لكونه مكلفا به وقد تمكن من تعلمه (قوله) وقال عطاء الخ ذكره
ابن المنذر فى الاوسط ووصله الطبرانى فى الكبير وأما حديث يعلى فقد تقدم الكلام عليه مستوفى
فى باب غسل الخلو فى أوائل الحج (قوله) فى الاسناد صفوان بن يعلى بن أمية قال كنت مع النبي
صلى الله عليه وسلم هكذا وقع فى رواية أبي ذر وهو ضعيف والصواب ما ثبت فى رواية غير صفوان
ابن يعلى عن أبيه فتصحفت عن قصارت ابن وأبيه فصارت أمية أو سقط من السند عن أبيه
ولمست اصفوان صحة ولا رواية (قوله) وعض رجل يد رجل هذا حديث آخر سيأتى مبسوطا
مع الكلام عليه فى أبواب الدية ان شاء الله تعالى (قوله) **باب** المحرم يعوت بغرفة

* حدثنا سليمان بن حرب

حدثنا جاد عن أيوب عن

سعيد بن جبيرة عن ابن

عباس رضي الله عنهما قال

بينما رجل واقف مع النبي

صلى الله عليه وسلم بعرة

اذ وقع عن راحلته فوققته

أو قال فأوققته فقال النبي

صلى الله عليه وسلم اغسلوه

بماء وسدر وكثفوه في ثوبين

ولا تسوه طيبا ولا تخمروا

رأسه ولا تخطو قدان الله

يبعثه يوم القيامة طيبا

* (باب سنة المحرم اذا مات)

* حدثنا يعقوب بن ابراهيم

حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر

عن سعيد بن جبيرة عن ابن

عباس رضي الله عنهما أن

رجلا كان مع النبي صلى الله

عليه وسلم فوققته فاقته وهو

محرم فأت فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم اغسلوه

بماء وسدر وكثفوه في ثوبين

ولا تسوه طيبا ولا تخمروا

رأسه فأنه يبعث يوم القيامة

طيبا * (باب الحج والندور

عن الميت والرجل يحج عن

المرأة) * حدثنا موسى بن

اسماعيل حدثنا أبو عوانة عن

أبي بشر عن سعيد بن جبيرة

عن ابن عباس رضي الله

عنهما أن امرأة من جهينة

جاءت إلى النبي صلى الله عليه

وسلم فقالت ان أمي نذرت أن

يحج فلم يحج حتى ماتت أفأج

عنها

ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يؤدى عنه بقية الحج) يعني لم ينقل ذلك وذكر
فيه حديث ابن عباس في الرجل المحرم الذي وقع عن بعيره بعرة فأت وقد تقدم التنبيه عليه في
باب ما ينهي عن الطيب للمحرم وأورده المصنف من حديث جاد بن زيد عن عمرو بن دينار عن
أيوب فرقهما كلاهما عن سعيد بن جبيرة ووقع في رواية عمر ووقعته أو قال فاقعته وفي رواية
أيوب فوققته أو قال فأوققته وكلاهما يعني وزاد في رواية أيوب ولا تسوه طيبا والباقي سواء وقد
وقع عند مسلم من رواية اسمعيل بن علية في هذا الحديث عن أيوب قال نبئت عن سعيد بن جبيرة
فأنه أعلم **(قوله ما)** سنة المحرم اذا مات (ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور من وجه
آخر عن سعيد بن جبيرة وقد سبق **(قوله ما)** الحج والندور عن الميت) كذا ثبت للاكثر
بلفظ الجمع وفي رواية التسنن النذر بالافراد **(قوله والرجل يحج عن المرأة)** يعني ان حديث الباب
يستدل به على الحكمين وفيه على الحكم الثاني نظر لان لفظ الحديث ان امرأة سألت عن نذر
كان على أبيها فكان حق الترجة ان يقول والمرأة تحج عن الرجل وأجاب ابن بطال بان النبي صلى
الله عليه وسلم خاطب المرأة بخطاب دخل فيه الرجال والنساء وهو قوله اقضوا الله قال ولا خلاف
في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل ولم يخالف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن
الرجل الا الحسن بن صالح انتهى والذي يظهر لي ان البخاري أشار بالترجمة الى رواية شعبة
عن أبي بشر في هذا الحديث فأنه قال فيها أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان أختي نذرت
أن تحج الحديث وفيه فاقض الله فهو أحق بالقضاء أخرجه المصنف في كتاب النذور وكذا
أخرجه أحمد والنسائي من طريق شعبة **(قوله ان امرأة من جهينة)** لم أقف على اسمها ولا على
اسم أبيها **(كن)** روى ابن وهب عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه ان غاشية أو غائية
أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان أمي ماتت وعليها نذران تمشي الى الكعبة فقال اقض
عنها أخرجه ابن مندة في حرف الغين المجع من الصحايات وتردد هل هي بتقديم المثناة التختانية
على المثناة أو بالعكس وحزم ابن طاهر في المبهمات بأنه اسم الجهينة المذكورة في حديث
الباب وقد روى النسائي وابن خزيمة وأحمد من طريق موسى بن سلمة الهذلي عن ابن عباس قال
أمرت امرأة سنان بن عبد الله الجهني أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمها توفيت
ولم تحج الحديث لفظ أجدو وقع عند النسائي سنان بن سلمة والاول أصح وهذا لا يفسر به المبهمة
في حديث الباب ان المرأة سألت بنفسها وفي هذا ان زوجها سأل لها ويمكن الجمع بان يكون
نسبة السؤال اليها مجازية وانما الذي تولى لها السؤال زوجها وغايتها انه في هذه الرواية لم
يصرح بان الحجبة المسؤول عنها كانت نذرا وأما ما روى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه
عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهني ان عمته حدثته انها أتت النبي صلى الله عليه وسلم
فقالت ان أمي توفيت وعليها تمشي الى الكعبة نذرا الحديث فان كان محفوظا جل على واقعيتين
بان تكون امرأة سألت على لسانه عن حجة أمها المفروضة وبان تكون عمته سألت بنفسها عن
حجة أمها المذكورة ويقسم من في حديث الباب بانها عمته سنان واسمها غاشية كما تقدم ولم تسم
المرأة ولا العمه ولا أم واحدة منهما **(قوله ان أمي نذرت ان تحج)** كذا رواه أبو بشر عن سعيد بن
جبيرة عن ابن عباس من رواية أبي عوانة عنه وسياقي في النذور من طريق شعبة عن أبي بشر

بلفظ أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ان أختي نذرت ان تحج وانها ماتت فان كان
محفوظا احتمل ان يكون كل من الاخ سأل عن أخته والبت سأل عن أمها وسألت في الصيام
من طريق أخرى عن سعيد بن جبيرة بلفظ قالت امرأه ان أمي ماتت وعليها صوم شهر وسألتني
بسط القول فيه هناك وزعم بعض المخالفين انه اضطراب يعمل به الحديث وليس كما قال فانه
محمول على ان المرأة سألت عن كل من الصوم والحج ويدل عليه ما رواه مسلم عن بريدة ان امرأة
قالت يا رسول الله اني تصدقت على أمي بجارية وانها ماتت قال وجب أجرها ورد لها عليها
الميراث قالت انه كان عليها صوم شهرا فأصوم عنها قال صومي عنها قالت اني لم تحج أفأحج عنها قال
حج عنها والسؤال عن قصة الحج من حديث ابن عباس أصلي آخر أخرجه النسائي من طريق
سليمان بن يسار عنه وله شاهد من حديث أنس عند البزار والطبراني والله ارقطني واستدل به
على صحة نذر الحج عن لم يحج فاذا حج أجزأه عن حجة الاسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النذر
وقيل يجوز عن النذر ثم يحج حجة الاسلام وقيل يجوز عنهما (قوله قال نعم حج عنهما) في رواية
موسى بن سلمة أفينزي عنهما أن أحج عنها قال نعم (قوله أرايت الحج) فيه مشروعية القياس
وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب الى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف
فيه وأشكل بما اتفق عليه وفيه انه يستحب للمفتي التنبه على وجه الدليل اذا ترتبت على ذلك
مصلحة وهو أطيب انفس المستفتي وأدعى لادعائه وفيه ان وفاة الدين المألى عن الميت كان
معلوما عندهم مقرر اوله هذا حسن الاتفاق به وفيه اجزاء الحج عن الميت وفيه اختلاف فروى
سعيد بن منصور وغيره عن ابن عمر باسناد صحيح لا يحج أحد عن أحد ونحوه عن مالك والبيهقي
وعن مالك أيضا ان أوصى بذلك فليحج عنه والا فلا وسألت الحنف في ذلك في الباب الذي يليه
(قوله أ كنت قاضية) كذا لا أكثر بضمير يعود على الدين ولا كتمهيني قاضية بوزن فاعلة على
حذف المفعول وفيه ان من مات وعليه حج وجب على ولده ان يجزه من يحج عنه من رأس ماله كما
أن عليه قضاء دينه فقد أجمعوا على ان دين الادعي من رأس المال فكذلك ما شربه في القضاء
ويلتحق بالحج كل حق ثبت في ذمته من كفارة أو نذر أو زكاة وغير ذلك وفي قوله قال الله أحق بالوفاء
دليل على انه مقدم على دين الادعي وهو أحد أقوال الشافعي وقيل بالعكس وقيل هما سواء قال
الطبري في الحديث اشعار بان المسؤل عنه خلف مالا فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم أن حق الله
مقدم على حق العباد وأوجب عليه الحج عنه والجامع على المسالبة (قلت) ولم يحج في الجواب
الذكر وان يكون خلف مالا كما زعم لان قوله أ كنت قاضية أعظم من أن يكون المراد مما خلفه
أو تبرعا (قوله ما) الحج عن لا يستطيع الثبوت على الراحلة) أي من الاحياء
خلاف المالك في ذلك ولن قال لا يحج أحد عن أحد مطلقا كابن عمر ونقل ابن المنذر وغيره
الاجماع على انه لا يجوز ان يستنيب من يقدر عن الحج بنفسه في الحج الواجب وأما النفل فيجوز
عند أبي حنيفة خلافا للشافعي وعن أحمد روايتان (قوله عن ابن شهاب عن سليمان) في رواية
الترمذي من طريق روح عن ابن جريج أخبرني ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار (قوله عن
ابن عباس) في رواية شعيب الآتية في الاستئذان عن ابن شهاب أخبرني سليمان أخبرني عبد الله
ابن عباس (قوله عن الفضل بن عباس) كذا قال ابن جريج وتابعه معمر وخالفهما مالك وأكثر

قال نعم حج عنها أرايت
لو كان على أمك دين أ كنت
قاضية اقضوا الله فالله أحق
بالوفاء * (باب الحج عن
لا يستطيع الثبوت على
الراحلة) * حدثنا أبو عاصم
عن ابن جريج عن ابن شهاب
عن سليمان بن يسار عن ابن
عباس عن الفضل بن عباس
رضي الله عنه أن امرأة
حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا عبد العزيز بن أبي
سلمة عن ابن شهاب عن
سليمان بن يسار عن الفضل
ابن عباس رضي الله عنهما
قال جاءت امرأة من خثعم

الرواة عن الزهري فلم يقولوا فيه عن الفضل وروى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه
عن ابن عباس أخبرني حصين بن عوف الخثعمي قال قلت يا رسول الله ان أئبى أدركه الحج ولا
يستطيع أن يحج الحديث قال الترمذي سألت محمدا يعني البخاري عن هذا فقال أصح شيء فيه
ما روى ابن عباس عن الفضل قال فيجتمل ان يكون ابن عباس سمعه من الفضل ومن غيره ثم رواه
بغير واسطة اهـ وانما رجع البخاري الرواية عن الفضل لانه كان ردق النبي صلى الله عليه وسلم
حينئذ وكان ابن عباس قد تقدم من مزدلفة الى منى مع الضعفة كما سيأتي بعد باب وقد سبق
في باب التلبية والتكبير من طريق عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم أورد الفضل
فاخبر الفضل انه لم يزل يلبي حتى رعى الجرة فكان الفضل حدث أخاه بما شاهد في تلك الحالة
ويحتمل ان يكون سؤال الخثعمية وقع بعد رمي جرة العقبة فحضره ابن عباس فنقله تارة عن
أخيه لكونه صاحب القصة وتارة عما شاهدته ويؤيد ذلك ما وقع عند الترمذي وأحمد وابنه
عبد الله والطبري من حديث علي بن محمد بن علي ان السؤال المذكور وقع عند المنحر بعد الفواغ
من الرمي وان العباس كان شاهداً ولفظ أحمد عندهم من طريق عبيد الله بن أبي رافع عن علي
قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فقال هذه عرفة وهو الموقف فذكر الحديث وفيه ثم
أتى الجرة فرماها ثم أتى المنحر فقال هذا المنحر وكل منى منحر واستفتته وفي رواية عبد الله ثم
جاءته جارية شابة من خثعم فقالت ان أبي شيخ كبير قد أدركته فريضة الله في الحج أفيجزئني ان أحج
عنه قال جئني عن أبيك قال ولوى عن الفضل فقال العباس يا رسول الله لويت عنق ابن عمك قال
رأيت شابا وشابة فلم آمن عليهما الشيطان وظاهر هذا ان العباس كان حاضر ذلك فلا مانع ان
يكون ابنه عبد الله أيضا كان معه (تنبيه) لم يسبق المصنف لفظ رواية ابن جريج بل تحول
الى اسناد عبد العزيز بن أبي سلمة وساق الحديث على لفظه كعادته وبقية حديث ابن جريج ان
امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان أئبى أدركه الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع ان
يركب البعير فأحج عنه قال جئني عنه أخرجه أبو مسلم الكجي عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه
والطبراني عن أبي مسلم كذلك وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج فقال ان امرأة من
خثعم قالت يا رسول الله ان أبي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج الحديث (قوله عام حجة الوداع)
في رواية شعيب الآتية في الاستئذان يوم النحر وللنسائي من طريق ابن عينة عن ابن شهاب
عند جمع وسبأ في بقية الكلام عليه في الباب الذي بعده (قوله) **باب حج المرأة عن**
الرجل (تقدم نقل الخلاف فيه قبل باب (قوله) كان الفضل) يعني ابن عباس وهو أخو عبد الله
وكان أكبر ولد العباس وبه كان يكنى (قوله) رديف (زاد شعيب على عجز راحلته) (قوله) جاءته
امرأة من خثعم (بفتح المعجمة وسكون المثلثة قبيلة مشهورة) (قوله) جعل الفضل ينظر اليها) في
رواية شعيب وكان الفضل رجلا وضيا أي جيلا وأقبلت امرأة من خثعم وضيفة فطفق الفضل
ينظر اليها وأعجبه حسنهما (قوله) يصرف وجه الفضل في رواية شعيب فالتفت النبي صلى الله
عليه وسلم الفضل ينظر اليها فأخلف يده فأخذ ينقن الفضل فذفع وجهه عن النظر اليها وهذا
هو المراد بقوله في حديث علي قال لوى عن الفضل ووقع في رواية الطبري في حديث علي وكان
الفضل غلاما جليلا فاذا جاءت الجارية من هذا الشق صرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه

عام حجة الوداع قالت
يا رسول الله ان فريضة الله
علي عباد في الحج أدركت
أئبى شيخا كبيرا لا يستطيع
أن يستوى على الرحلة
فهل يقضى عنه أن أحج عنه
قال نعم (باب حج المرأة عن
الرجل) * حدثنا عبد الله
ابن مسلمة عن مالك عن ابن
شهاب عن سليمان بن يسار
عن عبد الله بن عباس
رضي الله عنهما قال كان
الفضل رديف النبي صلى
الله عليه وسلم فجاءت امرأة
من خثعم فجعل الفضل ينظر
اليها وتنظر اليه جعل النبي
صلى الله عليه وسلم يصرف
وجه الفضل الى الشق
الآخر فقالت

١٨٥٥
م و س
٥٦٧٠
تحفة

ان فريضة الله أدركت أبي

الفضل الى الشق الآخر فاذا جاءت الى الشق الآخر صرف وجهه عنه وقال في آخره رأيت غلاما
 حدثا وجارية حديثة تخشيت أن يدخل بينهما الشيطان (قوله ان فريضة الله أدركت أبي شيئا
 كبيرا) في رواية عبد العزيز وشعيب ان فريضة الله على عباده في الحج وفي رواية النسائي من
 طريق يحيى بن أبي اسحق عن سليمان بن يسار ان أبي أدركه الحج وانفقت الروايات كلها عن ابن
 شهاب على ان السائل كان امرأة وانها سألت عن أبيها وخالفه يحيى بن أبي اسحق عن سليمان
 فانفق الرواية عنه على ان السائل رجل ثم اختلفوا عليه في اسناده ومنه أما اسناده فقال هشيم
 عنه عن سليمان عن عبد الله بن عباس وقال محمد بن سيرين عنه عن سليمان عن الفضل أخرجهما
 النسائي وقال ابن عليه عنه عن سليمان حدثني أحمد بن العباس اما الفضل واما عبد الله أخرجه
 أحمد وأما المتن فقال هشيم ان رجلا سأل فقال ان أبي مات وقال ابن سيرين فجاء رجل فقال ان
 أبي عجوز كبيرة وقال ابن علية فجاء رجل فقال ان أبي أعمى وخالف الجميع معهم عن يحيى بن أبي
 اسحق فقال في روايته ان امرأة سألت عن أمها وهذا الاختلاف كله عن سليمان بن يسار
 فاحببنا ان ننظر في سياق غيره فاذا كريب قد رواه عن ابن عباس عن حصين بن عوف الخثعمي
 قال قلت يا رسول الله ان أبي أدركه الحج واذا عطاء الخراساني قد روى عن أبي الغوث بن حصين
 الخثعمي أنه استفتى النبي صلى الله عليه وسلم عن حجة كانت على أبيه أخرجهما ابن ماجه
 والرواية الاولى أقوى اسنادا وهذا يوافق رواية هشيم في ان السائل عن ذلك رجل سأل عن أبيه
 ووافقه ما روى الطبراني من طريق عبد الله بن شداد عن الفضل بن عباس ان رجلا قال
 يا رسول الله ان أبي شيخ كبير ووافقهما امرسل الحسن عند ابن خزيمة فإنه أخرجه من طريق
 عوف عن الحسن قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجع فقال ان أبي شيخ كبير
 أدرك الاسلام لم يبعج الحديث ثم ساقه من طريق عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال مثله
 الا أنه قال ان السائل سأل عن أمه (قلت) وهذا يوافق رواية ابن سيرين أيضا عن يحيى بن أبي
 اسحق كما تقدم والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق ان السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت
 أيضا والمسؤل عنه أبو الرجل وأمهم جميعا ويقترب ذلك ما رواه أبو يعلى باسناد قوى من طريق
 سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم
 واعرابي معه بنت له حسناء فجعل الاعرابي يعرضها لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجاء ان
 يتزوجها وجعلت ألتفت اليها وياخذ النبي صلى الله عليه وسلم برأس فيلويه فكان يلي حتى
 رمى جرة العقبة فعلى هذا فقول الشابة ان أبي لعلمها ارادته بجد هالان اياها كان معها وكانه
 امرها ان تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليسمع كلامها ويراه رجاء ان يتزوجها فلما لم يرضها
 سأل أبوها عن أبيه ولا مانع ان يسأل أيضا عن أمه وتحصل من هذه الروايات ان اسم الرجل
 حصين بن عوف الخثعمي وأما ما وقع في الرواية الاخرى انه أبو الغوث بن حصين فان اسنادها
 ضعيف ولعله كان فيه عن أبي الغوث حصين فزيد في الرواية ابن أو أن أبا الغوث أيضا كان مع
 أبيه حصين فسأل كما سأل أبوه وأخته والله أعلم ووقع السؤال عن هذه المسئلة من شخص آخر
 وهو أبو رزين يفتح الرء وكسر الزاى العقيلي بالتصغير واسمه لقيط بن عامر في السنن وصحيح ابن
 خزيمة وغيرهما من حديثه انه قال يا رسول الله ان أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة قال حج

عن أبيك واعتمرو هذه قصة أخرى ومن وحديثها وبين حديث الخثعمي فقد أبعد وتكلف
 (قوله شيخنا كبير لا يثبت على الرحلة) قال الطيبي شيخنا حال ولا يثبت صفة له ويحتمل أن يكون
 حالا أيضا ويكون من الأحوال المتداخلة والمعنى أنه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو بهذه الصفة
 وقوله لا يثبت وقع في رواية عبد العزيز وشعيب لا يستطيع أن يستوى وفي رواية ابن عينة
 لا يثبت على الرحل وفي رواية يعقوب بن أبي اسحق من الزيادة وإن شددته خشيت أن يموت
 وكذا في مرسل الحسن وحديث أبي هريرة عند ابن خزيمة بلفظ وإن شددته بالجل على الرحلة
 خشيت أن أقتله وهذا يذهبهم منه أن من قدر على غير هذين الأمرين من الثبوت على الرحلة
 أو الأمان عليه من الأذى لوربط لم يخصص له في الحج عنه كمن يقدر على حمل موطأ كالحنفية (قوله
 أفأج عنه) أي أيجوز لي أن أتوب عنه فأج عنه لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها الهزمة معطوف
 على مقدر وفي رواية عبد العزيز وشعيب فهل يقضى عنه وفي حديث علي هل يجزئ عنه
 (قوله قال نعم) في حديث أبي هريرة فقال أحجج عن أبيك وفي هذا الحديث من الفوائد جواز
 الحج عن الغير واستدل الكوفيون به مومه على جواز صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره وخالفهم
 الجمهور فخصوه بحج عن نفسه واستدلوا بما في السنن وصحيح ابن خزيمة وغيره من حديث ابن
 عباس أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يلبي عن شربة فقال أحججت عن نفسك
 فقال لا قال هذه عن نفسك ثم أحجج عن شربة واستدل به على أن الاستطاعة تكون بالغير
 كما تكون بالنفس وعكس بعض المالكية فقال من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب وأجابوا
 عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على جهة التبرع وليس في شيء من طرقه تصريح
 بالوجوب وبأنها عبادة بدنية فلا تصح النيابة فيها كالصلاة وقد نقل الطبري وغيره الإجماع على
 أن النيابة لا تدخل في الصلاة قالوا ولأن العبادات فرضت على جهة الابتلاء وهو لا يوجد في
 العبادات البدنية إلا بتعب البدن فيه يظهر الانقياد والنفور بخلاف الزكاة فإن الابتلاء
 فيها ينقص المال وهو حاصل بالنفس والغير وأجيب بأن قياس الحج على الصلاة لا يصح لأن
 عبادة الحج مالية بدنية معاف لا يترجح إلحاقها بالصلاة على إلحاقها بالزكاة ولهذا قال المازري من
 غلب حكم البدن في الحج ألحقه بالصلاة ومن غلب حكم المال ألحقه بالصدقة وقد
 أجاز المالكية الحج عن الغير إذا أوصى به ولم يجز واذل في الصلاة وبأن حصر الابتلاء في
 المباشرة ممنوع لأنه يوجد في الأمر من بدله المال في الأجرة وقال عياض لأحجة للخالف
 في حديث الباب لأن قوله أن فريضة الله على عباده الخ معناه أن الزام الله عباده بالحج الذي
 وقع بشرط الاستطاعة صادف أبي بصفة من لا يستطيع فهل أحج عنه أي هل يجوز لي ذلك
 أو هل فيه أجر ومنفعة فقال نعم وتعقب بأن في بعض طرقه التصريح بالسؤال عن الإجزاء فيتم
 الاستدلال وتقدم في بعض طرق مسلم أن أبي عليه فريضة الله في الحج ولا جد في رواية والحج
 مكتوب عليه وادعى بعضهم أن هذه القصة مختصة بالخشعية كما اختص سالم مولى أبي حذيفة
 بجوارز رضاع الكبير حكاه ابن عبد البر وتعقب بأن الأصل عدم الخصوصية واحتج بعضهم
 لذلك بما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الواضحة بإسنادين مرسلين فزاد في الحديث حج عنه
 وليس لأحديعه ولا حجة فيه لضعف الإسنادين مع إرسالهما وقد عارضه قوله في حديث

شيخنا كبير لا يثبت على
 الرحلة أفأج عنه قال نعم
 وذلك في حجة الوداع

الجهنية الماضي في الباب اقضوا الله فآله أحق بالوفاء وادعى آخرون منهم ان ذلك خاص بالابن
يحيى عن أبيه ولا يخفى انه جود وقال القرطبي رأى مالك ان ظاهر حديث الخثعمية مخالف
لظاهر القرآن فرجح ظاهر القرآن ولا شك في ترجيحه من جهة تواتره ومن جهة ان القول
المدكور قول امرأة ظنت ظنا قال ولا يقال قد أجابها النبي صلى الله عليه وسلم على سؤالها ولو
كان ظنها غلط لينه لها لا نأقول انما أجابها عن قولها فأجاب عنه قال يحيى عنه لما رأى من
حرصها على اتصال الخير والثواب لا يهاهم وتعقب بان في تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها على
ذلك حجة ظاهرة وأما ما رواه عبد الرزاق من حديث ابن عباس فزاد في الحديث حج عن أبيك فان لم
يزده خيرا لم يزده شرا فقد جزم الحقاطينها رواه شاذة وعلى تقدير صحتها فلا حجة فيها للمخالف
ومن فروع المسئلة ان لافرق بين من استقر الوجوب في ذمته قبل العصب أو طرأ عليه خلافا
للحنفية والجمهور وظاهر قصة الخثعمية وان من حج عن غيره وقع الحج عن المستنيب خلافا لمحمد
ابن الحسن فقال يقع عن المباشر وللصحوح عنه آخر النفقة واختلفوا فيما اذا عوفي المعصوب
فقال الجمهور لا يجزئه لانه تين انه لم يكن مؤنسا منه وقال أحمد واسحق لا تلزمه الإعادة لثلاث
يقضى الى ايجاب حجتين واتفق من أجاز النياية في الحج على انها لا تجزئ في الفرض الا عن موت
أو عصب فلا يدخل المريض لانه يرجى برؤه ولا الجنون لانه يرجى افاقته ولا المحبوس لانه يرجى
خلاصه ولا الفقير لانه يمكن استغناؤه والله أعلم وفي الحديث من الفوائد أيضا جواز الارتداف
وسأئى مبسوطا قبل كتاب الادب وارتداف المرأة مع الرجل وتواضع النبي صلى الله عليه وسلم
ومنزلة الفضل بن عباس منه وبين ما ركب في الادبي من الشهوة وحيلت طباعه عليه من النظر
الى الصور الحسنة وفيه منع النظر الى الاجنبيات وغض البصر قال عياض وزعم بعضهم انه
غير واجب الاعتد خشية الفتنة قال وعندى ان فعله صلى الله عليه وسلم ادغى وجه الفضل
ابلغ من القول ثم قال لعل الفضل لم ينظر نظرا يتكبر بل خشى عليه ان يؤل الى ذلك أو كان قبل نزول
الامر بادناء الخلايب ويؤخذ منه التقريب بين الرجال والنساء خشية الفتنة وجواز كلام المرأة
وسماع صوتها الا جانب الضرورة كالاستفتاء عن العلم والترافع في الحكم والمعاملة وفيه ان
احرام المرأة في وجهها فيجوز لها كشفه في الاحرام وروى أحمد وابن خزيمة من وجه آخر عن
ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للفضل حين غطي وجهه يوم عرفة هذا يوم من ملأ
فيه سمعه وبصره ولسانه غفر له وفي هذا الحديث أيضا النياية في السؤال عن العلم حتى حن المرأة
عن الرجل وان المرأة تحج بغير محرم وان المحرم ليس من السبيل المستعطف في الحج لكن الذي تقدم
من انها كانت مع أبيها قد يرد على ذلك وفيه بر الوالدين والاعتناء بهما والقيام بعصا لجهنهما من
قضاء دين وخدمة ونفقة وغير ذلك من أمور الدين والدنيا واستدل به على ان العمرة غير واجبة
لكون الخثعمية لم تذكرها ولا حجة فيه لان مجرد ترك السؤال لا يدل على عدم الوجوب لاستفادة
ذلك من حكم الحج ولا احتمال ان يكون أبوها قد اعتمر قبل الحج على ان السؤال عن الحج والعمرة
قد وقع في حديث أبي رزين كما تقدم وقال ابن العربي حديث الخثعمية أصل متفق على صحته في
الحج خارج عن القاعدة المستقرة في الشريعة من أن ليس للانسان الامساك رفقاً من الله في
استدراك ما فطر عليه المبرء من ماله وتعقب بأنه يمكن ان يدخل في عموم السعي وبان عموم السعي

* (باب حج الصبيان) * حدثنا ابو النعمان حدثنا جابر بن زيد عن عبيد الله بن ابي يزيد ٦١ قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما

يقول بعثني أوقدمني النبي صلى الله عليه وسلم في الثقل من جمع بلبيل * حدثنا اسحق أخبرنا يعقوب بن ابراهيم حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عمه أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال أقبلت وقد ناهزت الحلم أسير على أتان لي ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يصلي يعني حتى سرت بين يدي بعض الصف الاول ثم نزلت عنها فارتعت فصفت مع الناس وراء

رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقال يونس عن ابن شهاب

يعني في حجة الوداع * حدثنا

عبد الرحمن بن يونس حدثنا

حاتم بن اسماعيل عن محمد بن

يوسف عن السائب بن يزيد

قال حج مع رسول الله صلى

الله عليه وسلم وأنا ابن سبع

سنين * حدثنا عمرو بن زرارة

أخبرنا القاسم بن مالك عن

الجعيد بن عبد الرحمن قال

سمعت عمر بن عبد العزيز

يقول للسائب بن يزيد وكان

السائب قد حج به في ثقل النبي

صلى الله عليه وسلم * (باب

حج النساء) * وقال لي أحمد بن

محمد حدثنا ابراهيم عن أبيه

عن جده أذن عمر رضي الله

عنه لا زواج النبي صلى

في الآية مخصوص اتفاقا (قوله يا حج الصبيان) أي مشروعيته وكان الحديث الصريح فيه ليس على شرط المصنف وهو ما رواه مسلم من طريق كريب عن ابن عباس قال رفعت امرأه صبيها لها فقالت يا رسول الله ألهذا حج قال نعم ولك أجر قال ابن بطال أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ إلا أنه إذا حج به كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء يفعل شيء من محظورات الإحرام وإنما يحج به على جهة التدريب وشذبعضهم فقال إذا حج الصبي أجره ذلك عن حجة الاسلام لظاهر قوله نعم في جواب ألهذا حج وقال الطحاوي لا حجة فيه لذلك بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له لأن ابن عباس راوى الحديث قال إمام غلام حج به أهله ثم بلغ فعله حجة أخرى ثم ساقه بإسناد صحيح ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث (أحدها) حديث ابن عباس قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم في الثقل بفتح المثناة والقاف ويجوز أن تكون أي الأئمة وقد تقدم الكلام عليه في باب من قدم ضعفة أهله ووجه الدلالة منه هنا أن ابن عباس كان دون البلوغ وله هذه التسمية المصنف بجديته الآخر المصرح فيه بأنه كان حينئذ قد قارب الاحتلام ثم بين بالطريق المعلقة أن ذلك وقع في حجة الوداع وقد تقدم الكلام عليه في باب متى يصح سماع الصغير من كتاب العلم وفي باب ستره المصلي من كتاب الصلاة وقوله فيه حدثنا اسحق بن عيسى بن السائب بن يونس عن جده اسحق بن راهويه في مسنده عن يعقوب أيضا ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج لكن يرجح كونه ابن منصور أن ابن راهويه لا يعبر عن مذهبه إلا بصيغة أخبرنا ورواية يونس المعلقة وصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه ولفظه أنه أقبل يسير على حمار ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يعني في حجة الوداع الحديث وهو الثاني * الحديث الثالث (قوله عن محمد بن يوسف) في رواية الاسماعيل حدثنا محمد بن يوسف وهو الكندي حفيد شيخه السائب وقيل سبطه وقيل ابن أخيه عبيد الله بن يزيد والسائب بن يزيد أي ابن سعيد بن عثمان بن الاسود الكندي حليف بني عبد شمس ويعرف بابن أخت النروان القرطبي حضرني (قوله حج بي) كذا لا كثر بضم أوله على البناء لمالم يسم فاعله وقال ابن سعد عن الواقدي عن حاتم بن حاتم عن أبيه عن محمد بن يوسف عن السائب حج بي أي ويجمع بينهما بأنه كان مع أبيه يزيد الترمذي عن قتيبة عن حاتم في حجة الوداع (قوله عن الجعيد) بالجيم مصغر والقاسم بن مالك هو المزي (قوله سمعت عمر بن عبد العزيز يقول للسائب بن يزيد وكان السائب قد حج به في ثقل النبي صلى الله عليه وسلم) لم يذكر مقول عمرو ولا جواب السائب وكله كان قد سأل عن قدر المذنبين في الكفارات عن عثمان ابن أبي شيبة عن القاسم بن مالك هذا الإسناد كان الصاع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدا أو ثلثا فزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز زاد الاسماعيل من هذا الوجه قال السائب وقد حج بي في ثقل النبي صلى الله عليه وسلم وأنا غلام وقال الكرماني اللام في قوله للسائب للتعليل أي سمعت عمر يقول لأجل السائب والقول وكان السائب الخ كذا قال ولا يخفى بعده وسيأتي للسائب ترجمة في الكلام على خاتم النبوة إن شاء الله تعالى (قوله يا حج النساء) أي هل يشترط فيه قدر زاد على حج الرجال أولا ثم أورد المصنف فيه عدة أحاديث * الاول (قوله وقال لي أحمد بن محمد حدثنا ابراهيم عن أبيه عن جده قال أذن عمر) أي ابن الخطاب

الله عليه وسلم في آخر حجة جهافعت معهن عثمان بن عفان

١٨٥٨ ٢٧٩٥ نسخة ١٨٥٩

١٨٥٧

٢٨٠٣

٥٨٢٤

١٨٥٦

٥٨٦٤ نسخة

(لازواج النبي صلى الله عليه وسلم في آخر حجة حجها فبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن) كذا أورده مختصرا ولم يستخرج الاسماعيل ولا أبو نعيم ونقل الحميدي عن البرقاني ان ابراهيم هو ابن عبد الرحمن بن عوف قال الحميدي وفيه نظر ولم يذكره أبو مسعود انتهى والحديث معروف وقد ساقه ابن سعد والبيهقي مطولا وجعل مغلطاي تنظير الحميدي راجعا الى نسبة ابراهيم فقال مراد البرقاني بابراهيم جدا ابراهيم المبهم في رواية البخاري فظن الحميدي انه عين ابراهيم الاول وليس كذلك بل هو جده لانه ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وقوله وقال لي أحمد بن محمد أي ابن الوليد الأزرق وقوله اذن عمر ظاهره انه من رواية ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن عمرو من ذكره وادراكه لذلك ممكن لان عمره اذ ذاك كان أكثر من عشرين سنة وقد أثبت سماعه من عمر يعقوب بن أبي شيبه وغيره لكن روى ابن سعد هذا الحديث عن الواقدي عن ابراهيم بن سعد عن أبيه عن جده عن عبد الرحمن بن عوف قال أرسلني عمر لكن الواقدي لا ينجح به فقد رواه البيهقي من طريق عبدان وابن سعد أيضا عن الوليد بن عطاء بن الاغر المكي كلاهما عن ابراهيم بن سعد مثل ما قال الأزرق ويحتمل ان يكون ابراهيم حفظ أصل القصة وحمل تفاصيلها عن أبيه فلا تتخالف الروايات ولعل هذا هو النكتة في اقتصار البخاري على أصل القصة دون بقية (قوله وعبد الرحمن) زاد عبدان عبد الرحمن بن عوف وكان عثمان ينادى ألا لا يدنو أحد منهن ولا ينظر اليهن وهن في الهوادج على الابل فاذا نزلن أنزلهن بصدر الشعب فلم يصعد اليهن أحد ونزل عبد الرحمن وعثمان بذنب الشعب وفي رواية لابن سعد فكان عثمان يسيرا مامهن وعبد الرحمن خلفهن وفي رواية له وعلى هو أوجه الطائفة الخضر في اسناده الواقدي وروى ابن سعد أيضا باسناد صحيح من طريق أبي اسحق السبيعي قال رأيت نساء النبي صلى الله عليه وسلم حججن في هوداج عليهما الطائفة من المغيرة أي ابن شعبة والظاهر أنه اراد بذلك زمن ولاية المغيرة على الكوفة لمعاوية وكان ذلك سنة خمسين أو قبلها ولا بن سعد أيضا من حديث أم عبد الخزاعية قالت رأيت عثمان وعبد الرحمن في خلافة عمر حجا بنساء النبي صلى الله عليه وسلم فنزلن بقدي فدخلت عليهن وهن ثمان وله من حديث عائشة انهن استأذن عثمان في الحج فقال أنا أأج بكن فخرج بنا جميعا الأزدي كانت مائة والاسودة فأنه لم يخرج من بيتها بعد النبي صلى الله عليه وسلم وروى أبو داود وأحمد بن طريق واقد بن أبي واقد الليثي عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لنساء في حجة الوداع هذه ثم ظهور الحصر زاد ابن سعد من حديث أبي هريرة فنكح نساء النبي صلى الله عليه وسلم يحججن الاسودة وزينب فقالا لا تحركا دابة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم واسناد حديث أبي واقد صحيح وأغرب المهلب فزعم انه من وضع الرافضة لقصد مذم أم المؤمنين عائشة في خروجها الى العراق للاصلاح بين الناس في قصة وقعة الجمل وهو اقدم منه على رد الاحاديث الصحيحة بغير دليل والاعذر عن عائشة انها تأتت الحديث المذكور كما تأتت غيره من صواحبها على أن المراد بذلك انه لا يجب عليهن غير تلك الحجة وتأيد ذلك عندها بقوله صلى الله عليه وسلم لكن أفضل الجهاد الحج والعمرة ومن ثم عقبه المصنف بهذا الحديث في هذا الباب وكان عمر رضي الله عنه كان متوقفا في ذلك ثم ظهر له الجواز فاذن لهن وتبعه على ذلك من ذكر من الصحابة ومن في عصره من غير تكثير وروى ابن سعد من مرسل أبي جعفر الباقر قال منع

وعبد الرحمن * حدثنا مسدد

١٨٦٠

خت

صفحة ١٠٢٨١

(قوله فقالا لا تحركا الخ كذا) هو في النسخ التي بأيدينا وفي شرح القسطاني بضمير التثنية للمذكر فان صحته الرواية فعلى ارادة الشخصين أو نحوهم اهـ مصححه

عمر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم الحج والعمرة ومن طريق أم درة عن عائشة قالت منعنا عمر الحج والعمرة حتى إذا كان آخر عام فاذن لنا وهو موافق لحديث الباب وفيه زيادة على ما في حرس أبي جعفر وهو محمول على ما ذكرناه واستدل به على جواز حج المرأة بغير محرم وسيأتي البحث فيه في الكلام على الحديث الثالث * (تكملة) * روى عمر بن شبة هذا الحديث عن سليمان بن داود الهاشمي عن إبراهيم بن سعد بإسناد آخر فقال عن الزهري عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن أم كلثوم بنت أبي بكر عن عائشة أن عمر أذن لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم لحججن في آخر حجة عمر فلما ارتحل عمر من الحصة من آخر الليل أقبل رجل فلم يقل وقال ابن كان أمير المؤمنين ينزل فقال له قائل وأنا أسمع هذا كان منزله فأنشأ في منزل عمر ثم رفع عقيرته يتغنى عليك سلام من أمير وباركت * يد الله في ذلك الأديم الممزق

الآيات قالت عائشة فقلت لهم أعلموا إلى علم هذا الرجل فذهبوا فلم يروا أحدا فكانت عائشة تقول اني لأحسبه من الجن * الحديث الثاني (قوله حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد (قوله) عن عائشة في رواية زائدة عن حبيب عند الاسماعيلي حدثني عائشة (قوله) ألا تغزوا أو نجاهد) هذا شك من الراوي وهو مسدد شيخ البخاري وقدره أبو كامل عن أبي عوانة شيخ مسدد بلفظ ألا تغزوا معكم أخرجه الاسماعيلي وأغريب الكرماني فقال ليس الغزوا والجهاد بمعنى واحد فان الغزوا القصد إلى القتال والجهاد بذل النفس في القتال قال أورد كذا الثاني تأكيده الأول اهـ وكأنه ظن ان الالف تتعلق بغزوا وفسر ح على ان الجهاد معطوف على الغزوا بالواو أو جعل أو بمعنى الواو وقد أخرجه الترمذي من طريق جرير عن حبيب بلفظ ألا تخرج فجاهد معك ولا بن خزيمة من طريق زائدة عن حبيب مثله وزاد فأنجد الجهاد أفضل الاعمال وللإسماعيلي من طريق أبي بكر بن عباس عن حبيب لوجهنا معك قال لاجهاد ولكن حج مبرور وقد تقدم في أوائل الحج من طريق خالد عن حبيب بلفظ نرى الجهاد أفضل العمل فظهر أن التباين بين اللفظين من الرواية فيقوى ان أول الشك (قوله) لكن أحسن الجهاد تقدم نقل الخلاف في توجيهه في أوائل الحج وهل هو بلفظ الاستثناء أو بلفظ خطاب النسوة (قوله) الحج حج مبرور في رواية جرير حج البيت حج مبرور وسيأتي في الجهاد من وجه آخر عن عائشة بنت طلحة بلفظ استأذنه تساو في الجهاد فقال يكفيكن الحج ولا بن ماجه من طريق محمد بن فضيل عن حبيب قلت يا رسول الله على التساوي جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة قال ابن بطال زعم بعض من ينقص عائشة في قصة الجمل ان قوله تعالى وقرن في ميوتكن يقتضى تحريم السفر عليهن قال وهذا الحديث يرد عليهم لانه قال لكن أفضل الجهاد فدل على ان لهن جهادا غير الحج والحج أفضل منه اهـ ويحتمل ان يكون المراد بقوله لا في جواب قولهن ألا تخرج فجاهد معك أي ليس ذلك واجبا عليكن كما وجب على الرجال ولم يرد بذلك تحريمه عليهن فقد ثبت في حديث أم عطية انهن كن يخرجن قيداوين الجرحى وفهمت عائشة ومن وافقها من هذا الترغيب في الحج اباحة تكرير لهن كما أبيح للرجال تكرير الجهاد وخص به عموم قوله هذه ثم ظهور الحصر وقوله تعالى وقرن في ميوتكن وكان عمر كان متوقفا في ذلك ثم ظهر له قوة دليلها فاذن لهن في آخر خلافته ثم كان عثمان بعده يحج بهن في خلافته أيضا وقد وقف بعضهم عند ظاهر النهي كما تقدم وقال البيهقي في حديث عائشة هذا دليل على ان المراد بحديث أبي واقد وجوب الحج مرة واحدة

١٨٦١

ص ق

تحفة ١٧٨٧١

حدثنا عبد الواحد حدثنا
حبيب بن أبي عمرة قال
حدثتنا عائشة بنت أبي
طلحة عن عائشة أم المؤمنين
رضي الله عنها قالت قلت
يا رسول الله ألا تغزوا أو نجاهد
معكم فقال لكن أحسن
الجهاد وأجله الحج حج
مبرور فقالت عائشة فلا
أدع الحج بعد إذ سمعت هذا
من رسول الله صلى الله
عليه وسلم * حدثنا أبو
النعمان حدثنا حماد بن زيد

١٨٦٢

م

تحفة ٦٥١٤

كالرجال لا المنع من الزيادة وفيه دليل على ان الامر بالقرار في البيوت ليس على سبيل الوجوب
 واستدل بحديث عائشة هذا على جواز رج المرأة مع من تنق به ولو لم يكن زوجها ولا محرما كما سياتى
 البحث فيه في الذي يليه الحديث الثالث (قوله عن عمرو) هو ابن دينار (قوله عن أبي معبد)
 كذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج وابن عيينة كلاهما عن عمرو عن أبي معبد ولعمرو بهذا
 الاسناد حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره عن ابن عيينة عنه عن عكرمة قال جاء رجل الى
 المدينة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أين نزلت قال على فلانة قال اغلقت عليها بابك
 مرتين لا تحجن امرأة الا ومعها ذو محرم ورواه عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج عن عمرو
 أخبرني عكرمة أو أبو معبد عن ابن عباس (قلت) والمخفوظ في هذا امر سل عكرمة وفي
 الآخر رواية أبي معبد عن ابن عباس (قوله لا تسافر المرأة) كذا اطلق السفر وقيده
 في حديث أبي سعيد الا في الباب فقال مسيرة يومين ومضى في الصلاة حديث أبي هريرة
 مقيد بمسيرة يوم وليلة وعنه روايات أخرى وحديث ابن عمر فيه مقيد بثلاثة أيام وعنه روايات
 أخرى أيضا وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقييدات وقال
 النووي ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة منهية عنه الا بالحرم وانما وقع
 التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه وقال ابن المنير وقع الاختلاف في مواطن بحسب
 السائلين وقال المنذرى يحتمل أن يقال ان اليوم المفرد والليلة المفردة بمعنى اليوم والليلة يعني فن
 أطلق يوما أراد بليته أو ليلة أراد بيومها وأن يكون عندهما أشار الى مدة الذهاب والرجوع
 وعند افرادهما أشار الى قدر ما تقضى فيه الحاجة قال ويحتمل أن يكون هذا كله تشللا وائل
 الاعداد فالיום أول العدد والاشان أول التكثير والثلاث أول الجمع وكأنه أشار الى أن مثل هذا
 في قلة الزمن لا يحل فيه السفر فكيف بما زاد ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها
 فيؤخذ باقل ما ورد في ذلك وأقله الآية التي فيها ذكر البريد فعلى هذا يتناول السفر طول السير
 وقصره ولا يتوقف امتناع سير المرأة على مسافة القصر خلافا للحنفية وجمهور ان المنع المقيد
 بالثلاث متحقق وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالتيسر ونوقض بان الآية المطلقة شاملة لكل
 سفر فينبغي الاخذ بها وطرح ما عداها فانه مشكوك فيه ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام
 على الخاص وترك حمل المطلق على المقيد وقد خالفوا ذلك هنا والاختلاف انما وقع في الأحاديث
 التي وقع فيها التقييد بخلاف حديث الباب فانه لم يختلف على ابن عباس فيه وقرق سفيان
 الثوري بين المسافة البعيدة فمنها دون القرية وتسل أحد بهوم الحديث فقال اذا لم يجد
 زوجها أو محرما لا يجب عليها الحج هذا هو المشهور عنه وعنه رواية أخرى كقول مالك وهو
 تخصيص الحديث بغير سفر القرية قالوا وهو مخصوص بالاجماع قال البغوي لم يختلفوا في أنه
 ليس للمرأة السفر في غير الغرض الامع زوج أو محرما الا كافر أو أسلت في دار الحرب أو أسيرة
 تخلصت وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرفقة فوجدت رجلا مأمونا فإنه يجوز له ان يصحبها
 حتى يبلغها الرفقة قالوا واذا كان عمومه مخصوصا بالاتفاق فلينخص منه حجة القرية وأجاب
 صاحب المعنى بأنه يقرر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار ولأنها تدفع ضررا متيقنا فيحمل
 ضرر متقوهم ولا كذلك السفر للحج وقدرى الدارقطني وصححه أبو عوانة حديث الباب من

عن عمرو عن أبي معبد
 ابن عباس عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لا تسافر المرأة

طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار بلفظ لا تحب أن امرأة الا ومعها ذو محرم فنص في نفس الحديث على منع الحج فكيف يخص من بقية الاسفار والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو التسوية الثقات وفي قول تكتي امرأة واحدة ثقة وفي قول نقله الكرابسي وصححه في المذهب تسافر وحدها اذا كان الطريق آمنا وهذا كله في الواجب من حج أو عمرة وأغرب الفقهاء فطرده في الاسفار كلها واستحسنه الزواني قال الا أنه خلاف النص قلت وهو يعكز على نفي الاختلاف الذي نقله البغوي آنفا واختلفوا هل المحرم وما ذكر معه شرط في وجوب الحج عليها أو شرط في التمكن فلا يمنع الوجوب والاستقرار في الذمة وعبرة أبي الطيب الطبري منهم الشرائط التي يجب بها الحج على الرجل يجب بها على المرأة فاذا أرادت ان تؤديه فلا يجوز لهم الا مع محرم أو زوج أو نسوة ثقات ومن الأدلة على جواز سفر المرأة مع النسوة الثقات اذا أمن الطريق أول أحاديث الباب لا تصاق عمرو عثمان وعبد الرحمن بن عوف ونساء النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وعدم تكبر غيرهم من الصحابة عليهن في ذلك ومن أبي ذلك من أمهات المؤمنين فأنما آياه من جهة خاصة كما تقدم لا من جهة توقف السفر على المحرم ولعل هذا هو النكسة في اراد البخاري الحديثين أحدهما عقب الآخر ولم يحتلفوا ان النساء كلهن في ذلك سواء الا ما نقل عن أبي الوليد الباجي انه خصه بغير العجوز التي لا تشتهى وكأنه نقله من الخلاف المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة قال ابن دقيق العيد الذي قاله الباجي تخصيص للعموم بالنظر الى المعنى يعني مع مراعاة الامر الاغلب وتعقبوه بان لكل ساقطة لا قطة والمتعقب راعى الامر النادر وهو الاحتياط قال والمتعقب على الباجي يرى جواز سفر المرأة في الامن وحدها فقد نظرا أيضا الى المعنى يعني فليس له ان ينكر على الباجي وأشار بذلك الى الوجه المتقدم والاصح خلافه وقد احتج له بحديث عدي بن حاتم مر فوعا يوشك أن تخرج الطعينة من الحيرة تؤم البيت لا زوج معها الحديث وهو في البخاري وتعقب بأنه يدل على وجود ذلك لا على جوازه وأجيب بأنه خبر في سياق المدح ورفع منار الاسلام فيحمل على الجواز ومن المستظرف ان المشهور من مذهب من لم يشترط المحرم أن الحج على التراخي ومن مذهب من يشترطه انه حج على الفور وكان المناسب لهذا قول هذا وبالعكس وأما ما قال النووي في شرح حديث جبريل في بيان الايمان والاسلام عند قوله ان تلتد الا مقربته فليس فيه دلالة على اباحة بيع أمهات الاولاد ولا منع بيعهن خلافا لمن استدلل به في كل منهما لانه ليس في كل شيء أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنه سيقع يكون محرما ولا جائزا انتهى وهو كما قال لكن القرينة المذكورة تقوى الاستدلال به على الجواز قال ابن دقيق العيد هذه المسئلة تتعلق بالعامين اذا تعارضافان قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا عام في الرجال والنساء فقتضاه ان الاستطاعة على السفر اذا وجدت وجب الحج على الجميع وقوله صلى الله عليه وسلم لا تسافر المرأة الا مع محرم عام في كل سفر فيدخل فيه الحج فمن أخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فيحتاج الى الترجيح من خارج وقد رجح المذهب الثاني بعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا اماء الله مساجد الله وليس ذلك بجيد لكونه عاما في المساجد فيخرج عنه المسجد الذي يحتاج الى السفر بحديث النهي (قوله الامع ذى محرم) أى فيحمل ولم يصرح بذكر الزوج وسأقضى في

الامع ذى محرم

ولا يدخل عليها رجل الا
ومعها محرم فقال رجل
يا رسول الله اني اريد ان
اخرج في جيش كذا وكذا
وامرأتى تريد الحج فقال
اخرج معها* حدثنا عبدان

١٨٦٢

م

نسخة ٥٨٨٧

حديث أبي سعيد في هذا الباب بلفظ ليس معها زوجها وأذن محرم منها وضابط المحرم عند
العلماء من حرم عليه نكاحها على التأنيد بسبب مباح حرمتها بالخروج بالتأنيد أخت الزوجة
وعمتها وبالمباح أم الموطوءة بشبهة وبناتها وبجربتها الملاءنة واستثنى أحمد من حرمت على
التأنيد مسلمة لها أب كافي فقال لا يكون محرماً لها لأنه لا يؤمن ان يفترسها عن دينها اذا خلاها
ومن قال ان عبد المرأة محرم لها يحتاج ان يزيد في هذا الضابط ما يدخله وقد روى سعيد بن منصور
من حديث ابن عمر في سفر المرأة مع عبد لها ضيقة لكن في اسناده ضعف وقد اخرج به
أحمد وغيره وينبغي لمن أجاز ذلك أن يقيد بما اذا كان في قافله بخلاف ما اذا كانا وحدهما
فلا هذا الحديث وفي آخر حديث ابن عباس هذا ما يشعرون الزوج يدخل في مسمى المحرم
فانهما استثنى المحرم فقال القائل ان امرأتى حاجة فكأنه فهم حال الزوج في المحرم ولم يرد عليه
ما فهمه بل قيل له اخرج معها واستثنى بعض العلماء ابن الزوج فكره السفر معه لغلبة الفساد
في الناس قال ابن دقيق العيد هذه الكراهية عن مالك فان كانت للتحريم فقيه بعد مخالفة
الحديث وان كانت للتزنيه فيوقف على ان لفظ لا يحل هل يتناول المكروه الكراهية التزنيهية
(قوله ولا يدخل عليها رجل الا ومعها محرم) فيه منع الخلوة بالاجنية وهو اجماع لكن اختلفوا
هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا كالنساء الثقات والصحيح الجواز لضعف التهمة به وقال القفال
لا بد من المحرم وكذا في النسوة الثقات في سفر الحج لا بد من ان يكون مع احدها من محرم ويؤيده
نص الشافعي انه لا يجوز للرجل ان يصلي بسماء مفردة الا ان تكون احدها من محرماته (قوله)
فقال رجل يا رسول الله اني اريد ان اخرج في جيش كذا وكذا لم أقف على اسم الرجل ولا
امرأته ولا على تعيين الغزوة المذكورة وسيأتي في الجهاد بلفظ اني اكتب في غزوة كذا اني
كتب نفسي في اسماء من عين تلك الغزاة قال ابن المنير الظاهر ان ذلك كان في حجة الوداع
فيؤخذ منه ان الحج على التراخي اذ لو كان على الفور لما تأخر الرجل مع رفقة الذين عينوا في
تلك الغزاة كذا قال وليس ما ذكره بلان لم لا احتمال أن يكونوا قد جؤا قبل ذلك مع من حج في سنة
تسع مع أبي بكر الصديق أو ان الجهاد قد تعين على المذكورين بتعيين الامام كما لو نزل عدو بقوم
فانه يتعين عليهم الجهاد ويتأخر الحج اتفاقاً (قوله اخرج معها) أخذ بنظره بعض أهل العلم
فاوجب على الزوج السفر مع امرأته اذا لم يكن لها غيره وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية
والمشهور انه لا يلزمه كالولي في الحج عن المريض فلما امتنع الابا جرت له من سبيلها انفصال
في حقها كالموتة واستدل به على انه ليس للزوج منع امرأته من حج الفرض وبه قال أحمد
وهو وجه للشافعية والاصح عندهم ان له منعها الصكون الحج على التراخي واما ما رواه
الدارقطني من طريق ابراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر في سفر المرأة لها زوج ولها مال
ولا ياذن لها في الحج فليس لها ان تنطلق الا باذن زوجها فاجيب عنه بأنه محمول على حج التطوع
عمل بالحديثين ونقل ابن المنذر الاجماع على ان للرجل منع زوجته من الخروج في السفر
كلها وانما اختلفوا فيما كان واجبا واستتبط منه ابن حزم جواز سفر المرأة بغير زوج
ولا محرم لتكونه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بردها ولا عاب سفرها وتعقب بأنه لو لم يكن ذلك شرطاً
لما أمر زوجها بالسفر معها تركه الغزو والذي كتب فيه ولا سيما وقد روى سعيد بن منصور عن

حدثنا حبيب المعلم عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما رجع النبي صلى (٦٧) الله عليه وسلم من حجة قال لا تمسنان

الانصارية ما منعك من

الحج قالت أبو فلان تعني

زوجها حج على أحدهما

والآخر يسقى أرضنا قال

فان عمرة في رمضان تقضى

حجة أو حجة معي رواه ابن جريج

عن عطاء سمعت ابن عباس

عن النبي صلى الله عليه

وسلم وقال عبيد الله عن

عبد الكريم عن عطاء عن

جابر عن النبي صلى الله عليه

وسلم * حدثنا سليمان بن

حرب حدثنا شعبة عن

عبد الملك بن عمير عن قزعة

مولى زياد قال سمعت أبا سعيد

وقد غزا مع النبي صلى الله

عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة

قال أربع سمعتهم من رسول

الله صلى الله عليه وسلم

أوقال يحدثهم عن النبي

صلى الله عليه وسلم فأعجبني

وأقنني أن لا تسافر امرأة

مسيرة يومين ليس معها

زوجها أو ذو محرم ولا صوم

يومين الفطر والاضحى

ولا صلاة بعد صلاتين بعد

العصر حتى تقرب الشمس

وبعد الصبح حتى تطلع

الشمس ولا تشد الرحال الا

الى ثلاثة مساجد مسجد

الحرام ومسجدى ومسجد

الاقصى * (باب من نذر المشى

الى الكعبة) * حدثنا محمد بن

سلام أخبرنا الفزاري عن

حميد الطويل قال حدثني ثابت عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم

حماد بن زيد بافظ فقال رجل يا رسول الله انى نذرت ان أخرج في جيش كذا وكذا فلو لم يكن شرطا
ما رخص له في ترك النذر قال النوروى وفي الحديث تقديم الأهم فالأهم من الامور المتعارضة فانه
لما عرض له الغزو والحج رجع الحج لان امرأته لا يقوم غيره مقامه في السفر معها بخلاف الغزو
والله أعلم * الحديث الرابع وله طريقان موصول ومعلق وآخر معلق (قوله حدثنا حبيب المعلم)
هو ابن أبي قريبة بقاء وموحدة واسم أبي قريبة زيد وقيل زائدة وهو غير حبيب ابن أبي عمرة
المذكور في ثانی أحاديث الباب (قوله قالت أبو فلان تعني زوجها) وقد تقدم انه أبو سنان
وقدم الحديث مشروحا في باب عمرة في رمضان (قوله رواه ابن جريج عن عطاء الخ) أراد تقوية
طريق حبيب بمتابعة ابن جريج له عن عطاء واستفيد منه تصريح عطاء بإسماعله من ابن
عباس وقد تقدمت طريق ابن جريج موصولة في الباب المشار اليه (قوله وقال عبيد الله)
بالتصغير وهو ابن عمرو الرقي عن عبد الكريم وهو ابن مالك الجزري عن عطاء عن جابر وأراد
البخارى بهذا بيان الاختلاف فيه على عطاء وقد تقدم في باب عمرة في رمضان ان ابن أبي ليلى
وبه يقوب بن عطاء وافقا حبيباً وابن جريج فتبين شذوذ رواية عبد الكريم وشذو معلق الجزري
أيضا فقال عن عطاء عن أم سليم وصنيع البخارى يقتضى ترجيح رواية ابن جريج ويؤتى الى
أن رواية عبد الكريم ليست مطروحة لاحتمال أن يكون لعطاء فيه شيخان ويؤيد ذلك ان
رواية عبد الكريم خالية عن القصة مقتصرة على المتن وهو قوله عمرة في رمضان تعدل حجة
كذلك وصله أحدوا بن ماجه من طريق عبيد الله بن عمرو والله أعلم * الحديث الخامس حديث
أبي سعيد تقدم الكلام عليه في باب الصلاة في مسجد مكة والمدينة وانه مشتق على أربعة أحكام
أحدها سفر المرأة وقد تقدم البحث فيه في هذا الباب ثانياً يمنع صوم الفطر والاضحى وسيأتى
في الصيام ثالثاً يمنع الصلاة بعد الصبح والعصر وقد تقدم في أواخر الصلاة رابعاً يمنع شد
الرحل الى غير المساجد الثلاثة وقد تقدم في أواخر الصلاة أيضا (قوله أوقال يحدثهم) وقع
عند الكشميهنى بلفظ أوقال أخذتهم بالشاء والذال المعجمين أى حملتهم عنه (قوله وآتقننى)
بفتح النونين وسكون القاف بوزن أعجبني ومعناه أى الكلمات يقال آتقنى الشئ بالمداى أعجبني
وذكر الاعجاب بعده من التأكيد (قوله أو ذو محرم) كذلك كثروا في بعض النسخ عن أبي ذر
أو ذو محرم محرم الاول بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه والثاني بوزن محمد أى عليها (قوله)
ما من نذر المشى الى الكعبة أى وغيرها من الاماكن المعظمة هل يجب عليه الوفاء
بذلك أو لا واذا وجب فتركه قادراً أو عاجزاً ماذا يلزمه وفي كل ذلك اختلاف بين أهل العلم سيأتى
ايضاحه في كتاب النذر ان شاء الله تعالى (قوله أخبرنا الفزاري) هو مروان بن معاوية كما جزم
به أصحاب الاطراف والمتحرجات وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمير عن مروان هذا بهذا
الاسناد وقال ابن حزم هو أبو اسحق الفزاري او مروان (قوله حدثني ثابت) هكذا قال
أكثر الرواة عن حميد وهذا الحديث مما صرح حميد فيه بالواسطة بينه وبين أنس وقد حذفه
في وقت آخر فاخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد الانصارى والترمذى من طريق ابن
أبي عدى كلاهما عن حميد عن أنس وكذا أخرجه أحمد عن ابن أبي عدى وي زيد بن هرون جميعا
عن حميد بلا واسطة ويقال ان غالب رواية حميد عن أنس بواسطة لكن قد أخرج البخارى من

١٨٦٥

م د هـ

تحفة ٢٩٧

رأى شيخا يهادى بين ابنيه
قال ما بال هذا قالوا نذر أن
يمشى قال ان الله عن تعذيب
هذا نفسه لغنى أمره أن
يركب * حديثنا ابراهيم بن
يحيى أخبرنا هشام بن
يوسف أن ابن جريج أخبرهم
قال أخبرني سعيد بن أبي
أوب أن يزيد بن أبي حبيب
أخبره أن أبا الخير حدثه
عن عتبة بن عامر قال نذرت
أختي أن تمشى الى بيت الله
وأمرتني أن أستفتي لها
النبي صلى الله عليه وسلم
فاستفتيت النبي صلى الله
عليه وسلم فقال صلى الله
عليه وسلم لتمش ولتركب

١٨٦٦

م د هـ

تحفة ٢٩٨

حديث حميد عن أنس اشياء كثيرة بغير واسطة مع الاعتناء ببيان سماعه لها من أنس وقد وافق
عمران القطان عن حميد الجماعة على ادخال ثابت بينه وبين أنس لكن خالفهم في المتن أخرجه
الترمذي من طريقه بلفظ نذرت امرأه أن تمشى الى بيت الله فستلني الله صلى الله عليه وسلم عن
ذلك فقال ان الله لغنى عن مشيها وهو ما فلتركب (قوله رأى شيخا يهادى) بضم أوله من المهادة
وهو أن يمشى معقدا على غيره ولترمذي من طريق خالد بن الحرث عن حميد يهادى بفتح أوله ثم
مثناة (قوله بين ابنيه) لم أقف على اسم هذا الشيخ ولا على اسم ابنيه وقرأت بخط مغلطاي الرجل
الذي يهادى قال الخطيب هو أبو اسراييل كذا قال وتبعه ابن الملقن وليس ذلك في كتاب
الخطيب وإنما ورد من حديث مالك عن حميد بن قيس وثورأتهما أخبراه ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم رأى رجلا قائما في الشمس فقال ما بال هذا قالوا نذر أن لا يستظل ولا يتكلم ويصوم
الحديث قال الخطيب هذا الرجل هو أبو اسراييل ثم ساق حديث عكرمة عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة قرأ رجل يقول له أبو اسراييل فقال ما باله قالوا نذر أن
يصوم ويقوم في الشمس ولا يتكلم الحديث وهذا الحديث سبأ في الايمان والنذور من
حديث ابن عباس والمغيرة بينه وبين حديث أنس ظاهرة من عدة أوجه فيحتاج من وحدين
القصة الى مستند والله المستعان (قوله قال ما بال هذا قالوا نذر أن يمشى) في حديث أبي هريرة
عند مسلم ان الذي أجاب النبي صلى الله عليه وسلم عن سؤاله ولدا الرجل ولقظه فقال ما شأن هذا
الرجل قال ابناه يا رسول الله كان عليه نذر (قوله أمره) في رواية الكشميهني وأمره من يادة وأبو
(قوله ان يركب) زاد أحمد عن الانصاري عن حميد فركب وانما يأمره بالوفاء بالنذر اما لان الحج
راكبا أفضل من الحلي ماشيا فنذر المشي يقتضي التزام ترك الأفضل فلا يجب الوفاء به أو لكونه غير
عن الوفاء بنذره وهذا هو الاظهر (قوله عن عتبة بن عامر) هو الجهني كذا وقع عند أحمد ومسلم
وغيرهما في هذا الحديث من هذا الوجه (قوله نذرت أختي) قال المنذري وابن القسطلاني
والقطب الحلبي ومن تبعهم هي أم حبان بنت عامر وهي بكسر المهملة وتشديد الموحدة ونسبوا
ذلك لابن ما كولا فهو هو ما فان ابن ما كولا انما نقله عن ابن سعد وابن سعد انما ذكر في طبقات
النساء أم حبان بنت عامر بن نابت بنون وموحدة ابن يزيد بن حرام بمهملة من الانصارية قال وهي
أخت عتبة بن عامر بن نابت بنون وموحدة ابن يزيد بن حرام بمهملة من الانصارية قال وهي
نابت الانصاري وانه شهد بدرا ولا رواية له وهذا كله مغاير للجهني فان له رواية كثيرة ولم يشهد بدرا
وليس انصاريا فعلى هذا لم يعرف اسم أخت عتبة بن عامر الجهني وقد كنت تبحث في المقدمة
من ذكرت ثم رجعت الا أن عن ذلك وبالله التوفيق (قوله ان تمشى الى بيت الله) زاد مسلم من
طريق عبد الله بن عباس بالياء التحتية والمجعية عن يزيد حافية ولا جد وأصحاب النبي من
طريق عبد الله بن مالك عن عتبة بن عامر الجهني ان أخته نذرت ان تمشى حافية غير مختبر
وزاد الطبري من طريق ابي حنيفة عن سالم عن عتبة بن عامر وهي امرأة ثقييلة والمشي يشق عليها
ولا يداود من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ان عتبة بن عامر سأل النبي صلى الله عليه
وسلم فقال ان أخته نذرت ان تمشى الى البيت وشكا اليه ضعفها (قوله فقال صلى الله عليه وسلم
لتمش ولتركب) في رواية عبد الله بن مالك هي ها فتختم ولتركب ولتصم ثلاثة أيام وروى مسلم

عقب هذا الحديث حديث عبد الرحمن بن شماس وهو يكسر المجمة وتخفيف الميم بعدها مهمله
عن أبي الخير عن عقبة بن عامر رفعه كفارة النذر كفارة اليمين ولعله مختصر من هذا الحديث فإن
الامر بصيام ثلاثة أيام هو أحد أوجه كفارة اليمين لكن وقع في رواية عكرمة المذكورة قال
فلتركب ولته بدنة وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النذر إن شاء الله تعالى (قوله) قال وكان أبو الخير
لا يفارق عقبة) هو مقول يزيد بن أبي حبيب الراوي عن أبي الخير والمراد بذلك بيان سماع أبي
الخيرة من عقبة (قوله) قال أبو عبد الله) هو المصنف (قوله) عن ابن جريج عن يحيى بن أيوب
كذا رواه أبو عاصم ووافقه روح بن عباد عند مسلم والاسماعيلي جعل شيخ ابن جريج في هذا
الحديث هو يحيى بن أيوب وخالفهما هشام بن يوسف فجعل شيخ ابن جريج فيه سعيد بن أبي أيوب
ورجح الأول الاسماعيلي لاتفاق أبي عاصم وروح على خلاف ما قال هشام لكن يعكر عليه ان
عبد الرزاق ووافقه هشام وهو عند أحمد ومسلم ووافقهما محمد بن بكر عن ابن جريج ووجاج بن
محمد عند النسائي فهو لأربعة حفاظ روه عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب فان كان
الترجيح هنا بالكثرية قروا يسم أولي والذي ظهر لي من منيع صاحب الصحيح ان لابن جريج
فيه شخني وقد عبر مغطاي وتبعه الشيخ سراج الدين عن كلام الاسماعيلي ما لا يفهم منه المراد
والله أعلم * (خاتمة) * اشتملت أبواب المحصر وجزاء الصيد وما مع ذلك الى هنا على أحد وستين
حديثا المعلق منها ثلاثة عشر حديثا والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية
وثلاثون حديثا والخالص ثلاثة وعشرون ووافقه مسلم على تحريجهما سوى حديث ابن عمر في
النقاب والقفاز موقوف ومر فوعا وحديث ابن عباس احتجهم وهو محرم وحديثه في التي نذرت ان
تخرج عن امها وحديث السائب بن يزيد انه حج به وحديث جابر عمرة في رمضان وفيه من الآثار عن
الصحاب والتابعين اثنا عشر أثرا والله المستعان * (قوله) بسم الله الرحمن الرحيم فضائل المدينة
باب حرم المدينة) كذا في الاي ذر عن الجوى وسقط للباقي سوى قوله باب حرم المدينة
وفي رواية أبي علي الشبوي باب ما جاء في حرم المدينة والمدينة علم على البلدة المعروفة التي هاجر
اليها النبي صلى الله عليه وسلم ودفن بها قال الله تعالى يقولون لنرجعنا الى المدينة فاذا اطلقت
تبادر الى الفهم أنها المراد واذا اريد غيرها بلفظ المدينة فلا بد من قيد فهي كالنجم للثريا وكان
اسمها قبل ذلك يثرب قال الله تعالى واذا قالت طائفة منهم يا أهل يثرب وثرب اسم لموضع منها
سميت كلها قبيل سميت يثرب بن قانية من ولد ارم بن سام بن نوح لانه أول من نزلها حكماء
أبو عبيد البكري وقيل غير ذلك ثم سماها النبي صلى الله عليه وسلم طيبة وطابة كما سيأتي في باب
مفردو كان سكانها النعمانيق ثم نزلها طائفة من بني اسرائيل قيل أرسلهم موسى عليه السلام
كما أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف ثم نزلها الاوس والخزرج لما تفرق
أهل سباسب سبل العرم وسيأتي ايضا ذلك في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى ثم ذكر المصنف
هنا أربعة أحاديث * الأول حديث أنس (قوله) عن أنس) في رواية عبد الواحد عن عاصم قلت
لأنس وسيأتي في الاعتصام وليزيد بن هرون عن عاصم سألت أنسا أخرجه مسلم (قوله) المدينة
حرم من كذا الى كذا) هكذا جاء في ما وسيأتي في حديث علي رابع أحاديث الباب ما بين عاشر الى
كذا فعين الأول وهو مهمله وزن فاعلى وذكره في الجزية وغيرها بلفظ غير يسكون التحتية

قال وكان أبو الخير لا يفارق
عقبة قال أبو عبد الله
* حدثنا أبو عاصم عن ابن
جرير عن يحيى بن أيوب
عن يزيد عن أبي الخير عن
عقبة فذكر الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم
فضائل المدينة * (باب حرم
المدينة) * حدثنا أبو النعمان
حدثنا ثابت بن يزيد حدثنا
عاصم أبو عبد الرحمن الاحول
عن أنس رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
المدينة حرم من كذا الى كذا

١٨٦٧

م

تحفة ٩٢٢

وهو جبل بالمدينة كما سنوضحه واتنقت روايات البخاري كلها على إجماع الثاني ووقع عند مسلم
 إلى ثور فقبل أن البخاري أبهمه عند المواقف عنده أنه وهم وقال صاحب المشارق والمطالع
 أكثر رواة البخاري ذكروا غير أو ما ثور فنههم من كنى عنه بكذا ومنهم تركه مكانه بياضاً والاصل في
 هذا التوقف قول مصعب الزبيري ليس بالمدينة غير ولا ثور وأثبت غيره غير أو وافقه على انكار
 ثور قال أبو عبيد قوله ما بين غير إلى ثور هذه رواية أهل العراق وأما أهل المدينة فلا يعرفون
 جبلاً عندهم يقال له ثور وإنما ثور بمكة ونرى أن أصل الحديث ما بين غير إلى أحد (قلت) وقد وقع
 ذلك في حديث عبد الله بن سلام عند أحمد والطبراني وقال عياض لا معنى لانكار غير بالمدينة
 فإنه معروف وقد جاء ذكره في أشعارهم وأنشد أبو عبيد البكري في ذلك عدة شواهد منها قول
 الأحرص المدني الشاعر المشهور

فقلت لعمر وتلك يا عمر ونازه * تشب قفا غير فهل أنت ناظر

وقال ابن السيد في المثلث غير اسم جبل بقرب المدينة معزوف وروى الزبيري في أخبار المدينة
 عن عيسى بن موسى قال قال سعيد بن عمرو لبشر بن السائب أتدري لم سكا العقمة قال لا قال
 لأنا قتلنا منكم قبلاً في الجاهلية فأخرجنا إليها فقال وددت لو أنكم قتلتم منا آخر وسكنتم وراء غير
 يعني جبلاً كذا في نفس الخبر وقد سلك العلماء في انكار مصعب الزبيري لغير وثور مسالك منها
 ما تقدم ومنها قول ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين غير وثور لأنهم ما بعينهما في
 المدينة أو سمى النبي صلى الله عليه وسلم الجبلين اللذين بطرفي المدينة غيراً وثوراً ارتباطاً وحكى
 ابن الأثير كلام أبي عبيد مختصراً ثم قال وقيل أن غيراً جبل بمكة فيكون المراد آخر من المدينة
 مقدار ما بين غير وثور بمكة على حذف المضاف ووصف المصدر المحذوف وقال النووي يحتمل
 أن يكون ثور كان اسم جبل هناك أما أحد وما غيره وقال الحب الطبري في الأحكام بعد حكاية
 كلام أبي عبيد ومن تبعه قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن حذاء أحد عن
 يساره جانحاً إلى ورائه جبل صغير يقال له ثور وأخبر أنه تكرر رسوؤه عنه لطوائف من العرب
 العارفين بتلك الأرض وما فيها من الجبال فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور وروايدوا على ذلك
 قال فعلنا أن ذكر ثور في الحديث صحيح وإن عدم علم أكابر العلماء لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه
 قال وهذه فائدة جلية انتهت وقرأت بخط شيخ شيوخنا القطب الحلبي في شرحه حكى لنا شيخنا
 الإمام أبو محمد عبد السلام بن مزروع البصري أنه خرج رسولاً إلى العراق فلما رجع إلى
 المدينة كان معه دليل وكان يذكر له الأماكن والجبال قال فلما وصلنا إلى أحد أذبقر به جبل صغير
 فسألته عنه فقال هذا يسمى ثوراً قال فعلت صحة الرواية (قلت) وكان هذا كان مبدأ أسواله عن
 ذلك وذكر شيخنا أبو بكر بن حسين المرائي نزيل المدينة في مختصره لأخبار المدينة أن خلف أهل
 المدينة يتناولون عن سلفهم أن خلف أحد من جهة الشمال جبلاً صغيراً إلى الحرة بتدوير يسمى
 ثوراً قال وقد تحققته بالمشاهدة وأما قول ابن التين أن البخاري أبهم اسم الجبل عند الانه غلط
 فهو غلط منه بل إجماعه من بعض رواه فقد أخرجه في الجزية قسمناه والله أعلم ومما يدل على
 أن المراد بقوله في حديث أنس من كذا إلى كذا جبلان ما وقع عند مسلم من طريق اسمعيل بن
 جعفر عن عمرو بن أبي عمر عن أنس هرفوعاً اللهم أني أحترم ما بين جبليها لكن عند المصنف في

الجهاد وغيره من طريق محمد بن جعفر ويعقوب بن عبد الرحمن ومالك كلهم عن عمرو وبلقظ
 ما بين لايتها وكذا في حديث أبي هريرة ثالث أحاديث الباب وسيأتي بعد أبواب من وجه آخر
 وكذا في حديث رافع بن خديج وأبي سعيد وسعد وجابر وكلها عند مسلم وكذا رواه أحمد من
 حديث عبادة الزرقى والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف والطبراني من حديث أبي اليسر
 وأبي حسين وكعب بن مالك كلهم بلفظ ما بين لايتها واللابتان جمع لابة بتخفيف الموحدة وهي
 الحرة وهي الحجرة السوداء وقد تكررت ذكرها في الحديث ووقع في حديث جابر عند أحمد وأنا حرم
 المدينة ما بين حرتها فادعى بعض الحنفية أن الحديث مضطرب لأنه وقع في رواية ما بين جبلها
 وفي رواية ما بين لايتها وفي رواية ما زعمها وتعقب بأن الجمع بينهما واضح وبمثل هذا لا ترد
 الأحاديث الصحيحة فإن الجمع لو تعذر أمكن الترجيح ولا شك أن رواية ما بين لايتها أرجح لتوارد
 الرواة عليها ورواية جبلها لا تنافي فيها فيكون عند كل لابة جبل أو لايتها من جهة الجنوب
 والشمال وجبلها من جهة الشرق والغرب وتسمية الجبلين في رواية أخرى لا تضرب وأما رواية
 ما زعمها فهي في بعض طرق حديث أبي سعيد والمأزم بكسر الزاي المضيق بين الجبلين وقد يطلق
 على الجبل نفسه واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عمير ما فعل النخيل قال لو كان صيدها
 حراما ما جاز حبس الطير وأجيب بما قل أن يكون من صيد الخيل قال أحمد من صادم من الحل
 ثم ادخله المدينة لم يلزمه إرساله لحديث أبي عمير وهذا قول الجمهور لكن لا يرد ذلك على الحنفية
 لأن صيد الحل عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم ويحتمل أن تكون قصة أبي عمير كانت
 قبل التحريم واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخيل لبناء المسجد ولو كان قطع شجرها
 حراما ما فعله صلى الله عليه وسلم وتعقب بأن ذلك كان في أول الهجرة كما سيأتي واضحاً في أول
 المغازي وحديث تحريم المدينة كان بعد رجوعه صلى الله عليه وسلم من خيبر كما سيأتي في
 حديث عمرو بن أبي عمرو عن أنس في الجهاد وفي غزوة أحد من المغازي واضحاً وقال الطحاوي
 يحتمل أن يكون سبب النهي عن صيد المدينة وقطع شجرها كون الهجرة كانت إليها فكان بقاء
 الصيد والشجر مما يربى في زيتها ويدعو إلى ألفتها كما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 عن هدم أطام المدينة فأنهم من زينة المدينة فلما انقطعت الهجرة زال ذلك وما قاله ليس بواضح
 لأن النسخ لا يثبت إلا بدليل وقد ثبت على القنوي بخرجهما سعد وزيد بن ثابت وأبو سعيد
 وغيرهم كما أخرجهم مسلم وقال ابن قدامة يحرم صيد المدينة وقطع شجرها وبه قال مالك
 والشافعي وأكثر أهل العلم وقال أبو حنيفة لا يحرم ثم من فعل مما حرم عليه فيه شيئاً ثم ولا جزاء
 عليه في رواية لا جد وهو قول مالك والشافعي في الجديد وأكثر أهل العلم وفي رواية لا جد وهو
 قول الشافعي في القديم وابن أبي ذئب واختاره ابن المنذر وابن نافع من أصحاب مالك وقال
 القاضي عبد الوهاب أنه لا قيس واختاره جماعة بعدهم فيه الجزاء وهو كما في حرم مكة وقيل
 الجزاء في حرم المدينة أخذ السلب لحديث صححه مسلم عن سعد بن أبي وقاص وفي رواية لابن
 داود من وجد أحداً يصيد في حرم المدينة فليس له عليه الجزاء في حرم مكة وقيل
 إلا الشافعي في القديم (قلت) واختاره جماعة معه وبعده لصحة الخبر فيه ولمن قال به اختلاف
 في كيفيته ومصرفه والذي دل عليه صريح سعد عند مسلم وغيره أنه كسلب القليل وأنه

للسالب لكنه لا يخمس وأغرب بعض الحنفية فادعى الاجماع على ترك الاخذ بحديث السلب
ثم استدل بذلك على نسخ أحاديث تحريم المدينة ودعوى الاجماع مردودة فبطل ما ترتب عليها
قال ابن عبد البر لوضح حديث سعد لم يكن في نسخ أخذ السلب ما يسقط الأحاديث الصحيحة
ويجوز أخذ العلف لحديث أبي سعيد في مسلم ولا يحبط فيها شجرة الالعلف ولا يداود من طريق
أبي حسان عن علي بن خنوة وقال المهلب في حديث أنس دلالة على ان المنهى عنه في الحديث
الماضي مقصور على القطع الذي يحصل به الفساد فاما من يقصد الاصلاح كمن يغرس بسننا
مثلا فلا يمنع عليه قطع ما كان تلك الارض من شجر يضرب بقاؤه قال وقيل بل فيه دلالة على ان
النهي انما يتوجه الى ما أنبته الله من الشجر مما لا صنع للإنسان فيه كما حل عليه النهي عن قطع
شجر مكة وعلى هذا يحمل قطعه صلى الله عليه وسلم النخل وجعله قبله المسجد ولا يلزم منه النسخ
المذكور (قوله لا يقطع شجرها) في رواية يزيد بن هرون لا يحتل خلاها وفي حديث جابر عند
مسلم لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها ونحوه عنده عن سعد (قوله من أحدث فيها حدثا)
زاد شعبة وجاد بن سلمة عن عاصم عن أبي عوانة أو أي محمد ناوهذه الزيادة صحيحة الآن عاصم
لم يسمها من أنس كما سيأتي بيان ذلك في كتاب الاعتصام (قوله فعليه لعنة الله) فيه جواز ان
أهل المعاصي والفساد لكن لادلالة فيه على لعن الفاسق المعين وفيه ان المحدث والمؤوى
للمحدث في الاثم سواء والمراد بالحدث والظلم والظالم على ما قيل أو ما هو أعم من ذلك قال
عباس واستدل بهذا على أن الحديث في المدينة من الكبار والمراد بعنة الملائكة والناس
المباغية في الابعاد عن رحمة الله قال والمراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول
الامر وليس هو كلعن الكافر الحديث الثانی حديث أنس في بناء المسجد أو رده منه طرفا وقد
مضى في الصلاة وسيأتي تمامه في أول المغازی ان شاء الله تعالى وقد بينت المراد بابراده هنا في
الكلام على الحديث الأول وهو أن ذلك كان قبل التحريم والله أعلم الحديث الثالث (قوله
حدثنا اسمعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أويس واخوه اسمه عبد الحميد وسليمان هو ابن بلال وقد
سمع اسمعيل منه وروى كثير عن أخيه عنه والاسناد كله مدينون (قوله عن سعيد المقبري عن
أبي هريرة) قال الاسماعيلي رواه جماعة عن عبيد الله هكذا وقال عبدة بن سليمان عن عبيد الله
عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة زاد فيه عن أبيه (قوله حرم ما بين لابتى المدينة) كذا لاكثر
بضم أول حرم على البناء لما ليسم فاعله وفي رواية المسقطي حرم بفتحين على أنه خبر مقدم وما
بين لابتى المدينة المبتدأ ويؤيد الأول ما رواه أحمد عن محمد بن عبيد عن عبيد الله بن عمر في هذا
الحديث بلفظ ان الله عز وجل حرم على لسان ما بين لابتى المدينة ونحوه للاسماعيلي من طريق
أنس بن عياض عن عبيد الله وقد تقدم القول في اللابتين في الحديث الاول وزاد مسلم في
بعض طرقه وجعل اثني عشر ميلا حول المدينة حتى وروى أبو داود من حديث عدي بن زيد
قال حتى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة يريد ابدا لا يخط شجرة ولا
يعصد الا ما يساق به الجمل (قوله وأتى النبي صلى الله عليه وسلم بنى حارثة) في رواية الاسماعيلي
ثم جاء بنى حارثة وهم في سندان الحرة أي في الجانب المرتفع منها وبنوا حارثة بجمع حمله وسئل بطن
مشهور من الاوس وهو حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الاوس وكان

لا يقطع شجرها ولا
يحدث فيها حدث من
أحدث فيها حدثا فعليه
لعنة الله والملائكة والناس

أجمعين * حدثنا أبو عمر

حدثنا عبد الوارث عن أبي

التياح عن أنس رضي الله

عنه قال قدم النبي صلى الله

عليه وسلم المدينة فأمر

ببناء المسجد فقال يا بني

النجار ثامنوني فقالوا

لا نطلب ثمنه الا الى الله

فأمر بقبور المشركين

فنبشت ثم بالحرب فسويت

وبالنخل فقطع فصفوا

النخل قبله المسجد حدثنا

اسمعيل بن عبد الله قال

حدثني أخي عن سليمان

عن عبيد الله بن عمر عن سعيد

المقبري عن أبي هريرة

رضي الله عنه أن النبي صلى

الله عليه وسلم قال حرم

ما بين لابتى المدينة على

لساني قال وأتى النبي صلى

الله عليه وسلم بنى حارثة

فقال أراكم يا بني حارثة قد

خرجتم من الحرم ثم التفت

١٨٦٩

١٢٩٩١

بنو حارثة في الجاهلية وبنو عبد الأشهل في دار واحدة ثم وقعت بينهم الحرب فانهزمت بنو حارثة إلى خيبر فسكنوها ثم اضطلحوها فرجع بنو حارثة فلم ينزلوا في دار بني عبد الأشهل وسكنوا في دارهم هذه وهي غربي مشهد حجرة (قوله بل أنتم فيه) زاد الاسماعيلي بل أنتم فيه أعادها تأكيذا وفي هذا الحديث جواز الجزم بما يغلب على الظن وإذا تبين أن اليقين على خلافه رجع عنه الحديث الرابع (قوله حدثنا عبد الرحمن) هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري (قوله عن أبيه) هو يزيد بن شريك بن طارق التيمي وفي الاسناد ثلاثة من التابعين كوفيون في نسق وهذه رواية أكثر أصحاب الأعمش عنه وخالفهم شعبة فرواه عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن علي آخرجه أحدوا للنسائي قال الدارقطني في العلل والصواب رواية الثوري ومن تبعه (قوله ما عندنا شيء) أي مكتوب والافكان عندهم أشياء من السنة سوى الكتاب أو المنقوشة اختصوا به عن الناس وسبب قول علي هذا يظهر مما أخرجه أحمد من طريق قتادة عن أبي حسان الأعرج أن عليا كان يأمر بالامر فيقال له قد فعلناه فيقول صدق الله ورسوله فقال له الاشترا الذي تقول أهو شيء عهدك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما عهد إلى شيء خاصة دون الناس الأشياء سمعته منه فهو في صحيفة في قراب سيفي فلم يزالوا به حتى أخرج الصحيفة فاذا فيها فذكر الحديث وزاد فيه المؤمنون تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم ألا لا يقتل مؤمن بكافرا ولا دعو عهد في عهدته وقال فيه إن إبراهيم حرم مكة وإني أحرم ما بين حرتيها وجماعها كله لا يختلي خلاها ولا ينفر صيدها ولا تلتقط لقطتها ولا يقطع منها شجرة إلا أن يعلف رجل بغيره ولا يحمل فيها السلاح لقتال والباقي نحوه وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن قتادة عن أبي حسان عن الأشرع عن علي ولا يجدوا أي داود والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن قيس ابن عباد قال انطلقت أنا والاشترالي علي فقلنا هل عهد اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا لم يعهده إلى الناس عامة قال لا إلا ما في كتابي هذا قال وكنا في قراب سيفه فاذا فيه المؤمنون تكافأ دماؤهم فذكر مثل ما تقدم إلى قوله في عهدته من أحدث حدثا إلى قوله أجمعين ولم يذكر بقية الحديث ولمسلم من طريق أبي الطفيل كنت عند علي فأتانا رجل فقال ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يسر إليك فغضب ثم قال ما كان يسر إلى شيء يكرهه عن الناس غير أنه حدثني بكلمات أربع وفي رواية له ما خصنا بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيفي هذا فأخرج صحيفة مكتوب فيها لعن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من سرق منار الأرض ولعن الله من لعن والده ولعن الله من أوى محمدا وقد تقدم في كتاب العلم من طريق أبي جحيفة قلت لعلي هل عندكم كتاب قال لا إلا كتاب الله أو فهم أعطيهم رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة قال قلت وما في هذه الصحيفة قال العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر والجمع بين هذه الأخبار أن الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجموع ما ذكره من كل راو بعضها وأعمها سيبا فاطريق أبي حسان كما ترى والله أعلم (قوله المدينة حرم) كذا أورده مختصرا وسيأتي في الجزية بزيادة في أوله قال فيها الجراحات واسنان الابل (قوله من أحدث فيها حدثا) يقيد به مطلق ما تقدم في رواية قيس بن عباد وإن ذلك يختص بالمدينة لفضلها وشرفها (قوله لا يقبل منه صرف

فقال بل أنتم فيه حدثنا
محمد بن بشار حدثنا
عبد الرحمن حدثنا سفيان
عن الأعمش عن إبراهيم
التيمي عن أبيه عن علي
رضي الله عنه قال ما عندنا
شيء إلا كتاب الله وهذه
الصحيفة عن النبي صلى الله
عليه وسلم المدينة حرم ما بين
عائرا إلى كذا من أحدث
فيها حدثا أو أوى محمدا
فعلبه لعنة الله والملائكة
والناس أجمعين لا يقبل
منه صرف

١٨٧٠

م د ت س

١٠٣١٧ تحفة

ولا عدل) بفتح أولهما واختلف في تفسيرهما فعند الجمهور الصرف القريضة والعدل النافلة
ورواه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن الثوري وعن الحسن البصري بالعكس وعن الأصمعي
الصرف التوبة والعدل القدية وعن يونس مثله لكن قال الصرف الاكتساب وعن أبي عبيدة
مثله لكن قال العدل الحيلة وقيل المثل وقيل الصرف الدية والعدل الزيادة عليها وقيل
بالعكس وحكي صاحب المحكم الصرف الوزن والعدل الكيل وقيل الصرف القيمة والعدل
الاستقامة وقيل الصرف الدية والعدل البديل وقيل الصرف الشفاعة والعدل القدية
لأنها تعادل الدية وبهذا الأخير جزم البيضاوي وقيل الصرف الرشوة والعدل الكفيل قاله
أبان بن ثعلب وأنشد * لا تقبل الصرف وها توأعدا * فحصلنا على أكثر من عشرة أقوال وقد
وقع في آخر الحديث في روايته المستطلى قال أبو عبد الله عدل فداء وهوذا موافق لتفسير الأصمعي
والله أعلم قال عياض معناه لا يقبل قبول رضا وان قبل قبول جزاء وقيل يكون القبول هنا بمعنى
تكفير الذنب به مما وقد يكون معنى القدية أنه لا يجدي يوم القيمة فدى يقتدى به بخلاف غيره من
المذنبين بأن يفديه من النار يهودى أو نصرانى كما رواه مسلم من حديث أبي موسى الأشعري
وفي الحديث رد لما تدعيه الشيعة بأنه كان عند علي وآل بيته من النبي صلى الله عليه وسلم أمور
كثيرة أعلم بها سائر أشقلى على كثير من قواعد الدين وأمور الامارة وفيه جواز كتابة العلم (قوله
ذمة المسلمين واحدة) أى أمانهم صحيح فإذا آمن الكافر واحد منهم حرم على غيره التعرض له
وللأمان شروط معروفة وقال البيضاوي الذمة العهد سمي بها لأنه يذم متعاطيها على إضاعتها
وقوله يسعى بها أى يتولاها ويذهب ويحجب والمعنى ان ذمة المسلمين سواء صدرت من واحد
أو أكثر شريف أو وضيع فإذا آمن أحد من المسلمين كافرا أو أعطاه ذمة لم يكن لاحد نقضه
فيستوى في ذلك الرجل والمرأة والحر والعبد لان المسلمين كنفس واحدة وسيأتى البحث في ذلك
في كتاب الجزية والموادعة وقوله فن أخفر بالخاء المعجمة والقاء أى نقض العهد يقال خفرت به بغير
ألف أمسته وأخفرت به نقضت عهده (قوله ومن تولى قوما بغير إذن مواليه) لم يجعل الاذن شرطا
لجواز الادعاء وانما هو لتأكد التحريم لانه اذا استأذنهم في ذلك منعوه وحالوا بينه وبين ذلك
قاله الخطابي وغيره ويحتمل أن يكون كنى بذلك عن بيعه فاذا وقع بيعه جاز له الاتقاء الى مولاه
الثاني وهو غير مولاه الاول والمراد موالاته الحلف فاذا أراد الانتقال عنه لا يتنقل الا باذن وقال
البيضاوي الظاهر أنه أراد به ولاء العتق لعطفه على قوله من ادعى الى غير أبيه والجمع بينهما
بالوعد فان العتق من حيث انه لجة كلمة النسب فاذا نسب الى غير من هو له كان كالذى الذى
تبرأ عن هومنه وألحق نفسه بغيره فيستحق به الدعاء عليه بالظرد والابعاد عن الرحمة ثم أجاب عن
الاذن بنحو ما تقدم وقال ليس هو للتقييد وانما هو للتنبه على ما هو المباح وهو ابطال حق
مواليه فاورد الكلام على ما هو الغالب وسيأتى البحث في ذلك في كتاب الفرائض ان شاء الله
تعالى * (تنبيه) * رتب المصنف أحاديث الباب ترتيبا حسنا في حديث أنس التصريح بكون
المدينة حرما وفي حديثه الثاني تخصيص النهى عن قطع الشجر بما لا ينبته الا دميون وفي
حديث أبي هريرة بيان ما أجل من حذرهما في حديث أنس حيث قال كذا وكذا فبين في
هذا انه ما بين الحرتين وفي حديث على زيادة تأكيد التحريم وبيان حرم أيضا * (قوله)

ولا عدل وقال ذمة المسلمين
واحدة فن أخفر مسلما
فعليه لعنة الله والملائكة
والناس أجمعين لا يقبل
منه صرف ولا عدل
ومن تولى قوما بغير إذن
مواليه فعليه لعنة الله
والملائكة والناس أجمعين
لا يقبل منه صرف ولا
عدل * قال أبو عبد الله عدل
فداء

قوله وقوله يسعى بها الخ
لعله وقعت له نسخة نصها
ذمة المسلمين واحدة يسعى
بها أذناهم فن أخفر الخ أو
نقل عبارة البيضاوي على
حديث فيه هذه الزيادة اه
مصححه

باب فضل المدينة وانها تنقي الناس أي الشرار منهم وراعى في الترجمة لفظ الحديث
 وقرينة ارادة الشرار من الناس ظاهرة من التشبيه الواقع في الحديث والمراد بالنقي الاخراج
 ولو كانت الرواية تنقي بالقاف لجل لفظ الناس على عمومته وقد ترجم المصنف بعد أبواب المدينة
 تنقي الخبث (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري وشيخه أبو الجباب بضم المهملة
 وبالموحدين الاولى خفيفة والاسناد كله مدينون الا شيخ البخاري قال ابن عبد البر اتفق
 الرواة عن مالك على اسناده الاسحق بن عيسى الطباع فقال عن مالك عن يحيى عن سعيد بن
 المسيب بدل سعيد بن يسار وهو خطأ (قلت) وتابعه أحمد بن عمر عن خالد السلمي عن مالك وأخرجه
 الدارقطني في غرائب مالك وقال هذا وهم والصواب عن يحيى عن سعيد بن يسار (قوله
 أمرت بقرية) أي أمرني ربي بالهجرة اليها أو سكناها فالاول محمول على أنه قاله بمكة والثاني على أنه
 قاله بالمدينة (قوله تأكل القرى) أي تغلبهم وكنى بالاكل عن الغلبة لان الاكل غالب على
 المأكول ووقع في موطن ابن وهب قلت لما لك ما تأكل القرى قال تفتح القرى وبسطه ابن
 بطال فقال معناه يفتح أهلها القرى فأي كونه أموالهم ويسبون ذرارهم قال وهذا من قصص
 الكلام تقول العرب أكلنا بلد كذا اذا ظهرنا عليها وسبقه الخطابي الى معنى ذلك أيضا
 وقال النووي ذكره في معناه وجهين أحدهما هذا والاخر أن أكلها وميرتها من القرى
 المفتحة واليهما ساق غنائمها وقال ابن المنير في الحاشية يحتمل أن يكون المراد بأكلها القرى
 غلبة فضلها على فضل غيرها ومعناه أن الفضائل تضمحل في جنب عظيم فضلها حتى تكاد تكون
 عدما (قلت) والذي ذكره احتمالا ذكره القاضي عبد الوهاب فقال لا معنى لقوله تأكل القرى
 الارجوح فضلها عليها وزادتها على غيرها كذا قال ودعوى الحصر مردودة لما مضى ثم قال
 ابن المنير وقد سميت مكة أم القرى قال والمذكور للمدينة أبلغ منه لان الامومة لا تنمى اذا
 وجدت ما هي له أم لكن يكون حق الام أظهر وفضلها أكثر (قوله يقولون يثرب وهي المدينة)
 أي ان بعض المنافقين يسميها يثرب واسمها الذي يليق بها المدينة وفهم بعض العلماء من هذا
 كراهة تسمية المدينة يثرب وقالوا ما وقع في القرآن انما هو حكاية عن قول غير المؤمنين وروى
 أحمد من حديث البراء بن عازب رفعه من سمى المدينة يثرب فليس تغفر الله هي طابة هي طابة
 وروى عمر بن شبة من حديث أبي أيوب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقال للمدينة
 يثرب ولهذا قال عيسى بن دينار من المسالك من سمى المدينة يثرب كتب عليه خطبة قال
 وسبب هذه الكراهة لان يثرب امامن التثريب الذي هو التوبيخ والملامة أو من التثرب وهو
 الفساد وكلاهما مستقيح وكان صلى الله عليه وسلم يحب الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح
 وذكر أبو اسحق الزجاج في مختصره وأبو عبيد البكري في معجم ما استججم أنها سميت يثرب باسم
 يثرب بن قانية بن مهلايل بن عيل بن عيص بن ارم بن سام بن نوح لانه أول من سكنها بعد العرب
 ونزل أخوه خبيور خبير فسميت به وسقط بعض الاسماء من كلام البكري (قوله تنقي الناس)
 قال عياض وكان هذا مختص بمنه لانه لم يكن يصبر على الهجرة والمقام معها الامن ثبت
 ايمانها وقال النووي ليس هذا بظاهر لان عند مسلم لا تقوم الساعة حتى تنقي المدينة شرارها كما
 ينقي الكبر خبث الحديد وهذا والله أعلم زمن الدجال انتهى ويحتمل أن يكون المراد كلاما من

* (باب فضل المدينة وانها تنقي الناس) * حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا
 مالك عن يحيى بن سعيد
 قال سمعت أبا الجباب
 سعيد بن يسار يقول سمعت
 أبا هريرة رضي الله عنه
 يقول قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أمرت بقرية
 تأكل القرى يقولون يثرب
 وهي المدينة تنقي الناس

١٨٧١

٤٥

١٢٢٨٥ تحفة

الزمنين وكان الاصر في حياته صلى الله عليه وسلم كذلك للسبب المذكور ويؤيده قصة الاعراب
 الآتية بعد أبواب فانه صلى الله عليه وسلم ذكر هذا الحديث مع لاديه خروج الاعراب وسؤاله
 الاقالة عن البيعة ثم يكون ذلك أيضا في آخر الزمان عند ما ينزل بها الدجال فترحف باهلها فلا
 يبقى منافق ولا كافر الاخرج اليه كما سيأتي بعد أبواب أيضا وأما ما بين ذلك فلا (قوله كما ينبغي
 الكبير) بكسر الكاف وسكون التاء الثانية وفيه لغة أخرى كوربضم الكاف والمشهور بين
 الناس انه الرق الذي ينفخ فيه لكن أكثر أهل اللغة على أن المراد بالـ كير حافوت الخداد
 والصائح قال ابن التين وقيل الكبير هو الرق والحافوت هو الكور وقال صاحب المحكم الكبير
 الرق الذي ينفخ فيه الخداد ويؤيد الاول مارواه عمر بن شبة في أخبار المدينة باسناده إلى أبي
 مودود قال رأى عمر بن الخطاب كير حاد في السوق فصر به برجله حتى هدمه والخبث ينفخ
 المعجعة والموحدة بعد هامة مثلثة أي وسخه الذي تخرجه النار والمراد أنها لا تترك فيها من في قلبه
 دغل بل تخرجه عن القلوب الصادقة وتخرجه كما يميز الخداد ردى الخديد من جيده ونسبة التميز
 للكبر لكونه السبب الأكبر في اشتعال النار التي يقع التمييز بها واستدل بهذا الحديث على أن
 المدينة أفضل البلاد قال المهلب لان المدينة هي التي أدخلت مكة وغيرها من القرى في
 الاسلام فصار الجميع في صحائف أهلها ولا نها تنفي الخبث وأجيب عن الاول بأن أهل المدينة
 الذين فتحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للنسريين ولا يلزم من ذلك تفضيل إحدى
 البقتين وعن الثاني بأن ذلك إنما هو في خاص من الناس ومن الزمان بدليل قوله تعالى ومن
 أهل المدينة مردوا على النفاق والمناق خبيث بلا شك وقد خرج من المدينة بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ثم على وطلمة والزبير وعمار وآخرون وهم من
 أطيب الخلق فدل على أن المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت قال ابن حزم
 لو فتح بلد من بلد فثبت بذلك الفضل للاولى للزم أن تكون البصرة أفضل من خراسان
 وسجستان وغيرهما مما فتح من جهة البصرة وليس كذلك وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الاعتصام
 (قوله) **باب** المدينة طابة أي من أسمائها ان ليس في الحديث انها لا تسمى بغير ذلك
 وذكر فيه طرفا من حديث أبي جعد الساعدي وقدم مضى مطولا في أواخر الزكاة ووقع في بعض
 طرق طابة وفي بعضها طيبة وروى مسلم من حديث جابر بن سمرة مرفوعا ان الله سمى المدينة
 طابة ورواه أبو داود والطائسي في مسنده عن شعبة عن سمك بن قيس كاتوا يسمون المدينة
 يثرب فسمها النبي صلى الله عليه وسلم طابة وأخرجه أبو عوانة والطاب والطيب لغتان بمعنى
 واشتقاقهما من الشيء الطيب وقيل لطهارة تربتها وقيل لطيبها الساكنها وقيل من طيب العيش
 بها وقال بعض أهل العلم وفي طيب ترابها وهو أنها دليل شاهد على صحة هذه التسمية لان من أقام
 بها يجد من تربتها وحيطاتها رائحة طيبة لا تكاد توجد في غيرها وقرأت بخط أبي علي الصدفي في
 هامش نسخته من صحيح البخاري بخطه قال الحافظ أهر المدينة في طيب ترابها وهو أنها جيدة
 من أقام بها ويجد لطيبها أقوى رائحة ويتضاعف طيبها فيها عن غيرها من البلاد وكذلك العود
 وسائر أنواع الطيب وللمدينة أسماء غير ما ذكر منها مارواه عمر بن شبة في أخبار المدينة من
 رواية زيد بن أسلم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم للمدينة عشرة أسماء هي المدينة وطابة

كما ينبغي في الكبير خبث
 الحديد * (باب المدينة
 طابة) * حدثنا خالد
 ابن مخلد حدثنا سليمان قال
 حدثني عمرو بن يحيى عن
 عباس بن سهل بن سعد عن
 أبي حميد رضي الله عنه قال
 أقبلت مع النبي صلى الله
 عليه وسلم من تبوك حتى
 أشرفنا على المدينة فقال
 هذه طابة

١٨٧٢

م د

تحفة ٩٩٨٩٩

* (باب لابي المدينة) * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن
سعيد بن المسيب عن أبي
هريرة رضي الله عنه أنه
كان يقول لورأت
الظباء بالمدينة ترتفع
ماذعرتها قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما بين
لايتها حرام * (باب من
رغب عن المدينة) * حدثنا
أبو اليمان أخبرنا شعيب
عن الزهري قال أخبرني
سعيد بن المسيب أن أبا
هريرة رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول تتركون
المدينة على خير ما كانت
لا يشأها إلا العواف يريد
عواف السباع والطيور

وطيبة والمطية والمسكنة والدار وجابرة ومجبورة ومنيرة ويثرب ومن طريق محمد بن أبي يحيى
قال لم أزل أسمع أن للمدينة عشرة أسماء هي المدينة وطيبة وطيبة وطيبة والمسكنة والمسكنة والمدري
والجارية والمجبورة والمحبوبة ورواه الزبير في أخبار المدينة من طريق ابن أبي يحيى مثله
وزادوا القاصعة ومن طريق أبي سهل بن مالك عن كعب الأحبار قال نجد في كتاب الله الذي أنزل
على موسى أن الله قال للمدينة طيبة وطيبة وطيبة والمسكنة لا تقبل الكنوز أرفع أجابيرك على
القرى وروى الزبير في أخبار المدينة من حديث عبد الله بن جعفر قال سعى الله المدينة الدار
والإيمان ومن طريق عبد العزيز الدراوردي قال بلغني أن لها أربعين اسما * (قوله
باب لابي المدينة) ذكر فيه حديث أبي هريرة لورأت الظباء ترتفع أي تسعى أو ترى
بالمدينة ماذعرتها أي ما قصدت أخذها فاختفتها بذلك وكفى بذلك عن عدم صيدها واستدل
أبو هريرة بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين لايتها أي المدينة حرام لأن المراد بذلك المدينة لأنها
بين لايتين شرعية وغربية ولها لابنان أيضا من الجانبين الآخرين إلا أنهم يرجعون إلى الأولين
لأن اتصالهما بهما والحاصل أن جميع دورها كلها داخل ذلك وقد تقدم شرح الحديث في الباب
الأول وقوله ترتفع أي ترى وقيل تنبسط وفي قول أبي هريرة هذا إشارة إلى قوله في الحديث
الماضي لا يتفر صيدها ونقل ابن خزيمة الاتفاق على أن الأجزاء في صيد المدينة بخلاف صيد
مكة * (قوله باب من رغب عن المدينة) أي فهو مذموم أو ياب حكيم من رغب
عنها * (قوله تتركون المدينة) كذا لا كترتها الخطاب والمراد بذلك غير المخاطبين لكنهم من
أهل البلاد أو من نسل المخاطبين أو من نوعهم وروى يترككون بتحتانية ورجحه القرطبي
(قوله على خير ما كانت) أي على أحسن حال كانت عليه من قبل قال القرطبي تعالى عياض وقد
وجد ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومقصود الناس ومحلأهم وحلت إليها خيرات الأرض
وصارت من أعمر البلاد فلما انتقلت الخلافة عنها إلى الشام ثم إلى العراق وتغلبت عليها الأعراب
تعاورتها الفتن وخلصت من أهلها فقصدهم أعواف الطير والسباع والعواف جمع عافية وهي التي
تطلب أقواتها ويقال للذئب كرعاف قال ابن الجوزي اجتمع في العواف شيان أحدهما أنها طالبة
لأقواتها من قولك عفوت فلانا أعفوه فأنعاف والجمع عفاة أي أتيت أطلب معروفه والثاني من
العفاء وهو الموضع الخالي الذي لا أنيس به فإن الطير والوحش تقصده لأنها على نفسها فيه
وقال النووي المختار أن هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ويؤيده قصة الراعيين
فقد وقع عند مسلم بلفظ ثم يحشر راعيان وفي البخاري أنهما آخر من يحشر (قلت) ويؤيده
ما روى مالك عن ابن جاسس به ملتين وتخفيف عن عمه عن أبي هريرة رفعه لترك كن المدينة على
أحسن ما كانت حتى يدخل الذئب فيعوى على بعض سواري المسجد أو على المنبر قالوا فلن
تكون غارها قال للعواف الطير والسباع أخرجه معن بن عيسى في الموطأ عن مالك ورواه
جماعة من الثقات خارج الموطأ ويشهد له أيضا ما روى أحمد والحاكم وغيرهما من حديث
محب بن الأدرع الأسدي قال بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم لحاجة ثم لقيني وأنا خارج من بعض
طرق المدينة فأخذ بيدي حتى أتينا أحدا ثم أقبل على المدينة فقال ويل لها قرية يوم يدعها
أهلها كما ينح ما يكون قلت يا رسول الله من يأكل غيرها قال عافية الطير والسباع وروى عمر بن

شبهه بأسناد صحيح عن عوف بن مالك قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد ثم نظر إلينا فقال أما والله ليدعنها أهلها منذ الله أربعين عاماً للعوا في أتدرون ما العوا في الطير والسباع (قلت) وهذا لم يقع قطعا وقال المهلب في هذا الحديث ان المدينة تسكن الى يوم القيامة وان خلت في بعض الاوقات لقصد الراعين بغنمهما الى المدينة (قوله) وآخر من يحشر راعيان من مزينة هذا يحتمل ان يكون حديثا آخر مستقلا لا تعلق له بالذي قبله ويحتمل أن يكون من تمة الحديث الذي قبله وعلى هذين الاحتمالين يترقب الاختلاف الذي حكيت عن القرطبي والنووي والثاني أظهر كما قال النووي (قوله) ينشقان بكسر الميم بعد هاء قاف النعيق زجر الغنم يقال نعق ينشق بكسر العين وفتحها نعيقا ونعاقا ونعقا نادا اذا صاح بالغنم وأغرب الداودي فقال معناه يطلب الكلاء وكأنه فسر بالمقصود من الزجر لانه يزجرها عن المرعى الويسل الى المرعى الوسيم (قوله) فيجدانها وحوشا أي يجدانها ذات وحش أو يجدان أهلها قد صاروا وحوشا وهذا على ان الرواية بفتح الواو أي يجدانها خالية وفي رواية مسلم فيجدانها وحشا أي خالية ليس بها أحد والوحش من الارض الخلاء أو كثيرة الوحش لما خلت من سكانها قال النووي الصحيح ان معناه يجدانها ذات وحش قال وقد يكون وحشا بمعنى وحوش وأصل الوحش كل شيء من وحش من الحيوان وجمعه وحوش وقد يعبر بواحدة عن جمعه وحشي عن ابن المربوط ان معناه ان غنم الراعين المذكورين تصير وحوشا ما بأن تنقلب ذاتها واما أن توحش وتنفر منهما وعلى هذا فالضمير في يجدانها يعود على الغنم والظاهر خلافه قال النووي الصواب الاول وقال القرطبي القدرة صالحة لذلك انتهى ويؤيده أن في بقية الحديث أنهم ما يجتران على وجوههم ما اذا وصلوا الى ثنية الوداع وذلك قبل دخولهما المدينة بلا شك فيدل على أنهم ما وجدوا التوحش المذكور قبل دخول المدينة فيقوى ان الضمير يعود على غنمهما وكان ذلك من علامات قيام الساعة ويوضح هذا رواية عمرو بن شبة في اخبار المدينة من طريق عطاء بن السائب عن رجل من أشجع عن أبي هريرة موقوفا قال آخر من يحشر رجلان رجل من مزينة وآخر من جهينة فيقولان أين الناس فيأتيان المدينة فلا يريان الا الثعالب فينزل اليهما ما كان فيسحبا نهما على وجوههما حتى يلحقاهما بالناس (قوله) وآخر من يحشر في رواية مسلم من طريق عقيل عن الزهري ثم يخرج راعيان من مزينة يريدان المدينة لم يذكر في الحديث حشرهما وانما ذكر مقدمته لان الحشر انما يقع بعد الموت فذكر سبب موتهمما والحشر بعقبه وقوله على هذا خرا على وجوههما أي سقطا صيتين أو المراد بقوله خرا على وجوههما أي سقطا عن أسقطهما وهو الملك كما تقدم في رواية عمرو بن شبة وفي رواية للعقيلي انهما كانا ينزلان بجبل ورفان وله من حديث حديثه بن أسيد أنهم ما يفقدان الناس فيقولان نطلق الى بني فلان فيأتيانهم فلا يجدان أحدا فيقولان نطلق الى المدينة فينطلقان فلا يجدان بها أحدا فينطلقان الى البقيع فلا يريان الا السباع والثعالب وهذا أوضح أحد الاحتمالات المتقدمة وقد روى ابن حبان من طريق عروة عن أبي هريرة رفعه آخر قرية في الاسلام خرابا المدينة وهو يناسب كون آخر من يحشر يكون منها* (تنبيه)* أنكر ابن عمر على أبي هريرة تسميته في هذا الحديث بقوله خير ما كانت وقال ان الصواب أعمر ما كانت أخرج ذلك عن عمرو بن شبة في أخبار المدينة من طريق مساحق بن عمرو أنه

وآخر من يحشر راعيان
من مزينة يريدان المدينة
ينشقان بغنمهما فيجدانها
وحوشا حتى اذا بلغا ثنية
الوداع خرا على وجوههما
* حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن هشام

١٨٢٥

م س

تحفة ٤٧٧

كان جالساً عند ابن عمر جاء أبو هريرة فقال له لم ترد علي حديثي فوالله لقد كنت أنا وأنت في بيت
حين قال النبي صلى الله عليه وسلم يخرج منها أهلها خيراً ما كانت فقال ابن عمر أجل ولكن لم يقل
خيراً ما كانت إنما قال أعمر ما كانت ولو قال خيراً ما كانت لكان ذلك وهو حي وأصحابه فقال أبو
هريرة صدقت والذي نفسي بيده وروى مسلم من حديث حذيفة أنه لما سأل النبي صلى الله
عليه وسلم عن يخرج أهل المدينة من المدينة ولعمري من شبهة من حديث أبي هريرة قيل يا أبا هريرة
من يخرجهم قال أمراء السوء الحديث الثاني (قوله عن أبيه) هو عروة بن الزبير وعبد الله بن
الزبير أخوه وفي الأسناد صحابي عن صحابي وتابعي عن تابعي لأن هشاماً قد لقي بعض الصحابة
(قوله عن سفيان بن أبي زهير) كذا لا أكثر ورواه حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه كذلك وقال في
آخره قال عروة ثم لقيت سفيان بن أبي زهير عنده فذكر لي هذا الحديث وذكر علي بن المديني أنه
اختلف فيه على هشام اختلافاً آخر فقال وهيب وجاعة كما قال مالك وقال ابن عينة عن هشام
بسند عن سفيان بن العوف وقال أبو معاوية عن هشام بسند عن سفيان بن عبد الله الثقفي
قلت قد رواه الحميدي عن سفيان بن عيينة عن جرير قال سفيان بن أبي
قلاية كانه عرف خطا جرير فكتفي عنه واسم أبي زهير القردي بفتح القاف وكسر الراء بعدها مهملة
وقيل غير هو الشنوثي من أزد شنوءة بفتح المعجمة وضم النون وبعد الواو همزة مفتوحة وفي النسب
كذلك وقيل بفتح النون بعدها همزة مكسورة بلا واو وشنوءة هو عبد الله بن كعب بن مالك بن
نضر بن الأزد وسمى شنوءة لشنآن كان بينه وبين قومه (قوله تفتح اليمن) قال ابن عبد البر وغيره
افتتحت اليمن في أيام النبي صلى الله عليه وسلم وفي أيام أبي بكر وافتتحت الشام بعدها والعراق
بعدها وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة فقد وقع على وفق ما أخبر به النبي صلى الله عليه
وسلم وعلى ترتيبه ووقع تفرق الناس في البلاد لما فيها من السعة والرخاء ولو صبروا على الإقامة
بالمدينة لكان خيراً لهم وفي هذا الحديث فضل المدينة على البلاد المذكورة وهو أمر مجمع عليه
وفيه دليل على أن بعض البقاع أفضل من بعض ولم يختلف العلماء في أن للمدينة فضلاً على
غيرها وإنما اختلفوا في الأفضلية بينها وبين مكة (قوله يسون) بفتح أوله وضم الموحدة
وبكسر هاء من يس قال ابن عبد البر في رواية يحيى بن يحيى بكسر الموحدة وقيل إن ابن
القاسم رواه بعضهم قال أبو عبيد معناه يسوقون دوابهم والبس سوق الأبل تقول بس بس عند
السوق وإرادة السرعة وقال الداودي معناه يزحرون دوابهم فيسون ما يطؤونه من الأرض
من شدة السير فيصير غباراً قال تعالى وبست الجبال بساً أي سالت سبلاً وقيل معناه سارت سراً
وقال ابن القاسم البس المبالغة في الفت ومنه قيل للدقيق المصنوع بالدهن بسيس وأنكر ذلك
النووي وقال أنه ضعيف أو باطل قال ابن عبد البر وقيل معنى يسون يسألون عن البلاد
ويستقرون أخبارها ليسروا إليها قال وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة وقيل معناه يزيتون لاهلهم
البلاد التي تفتح ويدعونهم إلى سكناها فيتحملون بسبب ذلك من المدينة راحلين إليها ويشهد
لهذا حديث أبي هريرة عند مسلم يأتي على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقرينه هلم إلى الرخاء
والمدينة خيراً لهم لو كانوا يعلمون وعلى هذا فالذين يتحملون غير الذين يسون كأن الذي حضر
الفتح أعجبه حسن البلد ورخاؤه فادعاه إليه إلى الجحى إليها ذلك فيتحمل المدعو بإهله وأتباعه

ابن عروة عن أبيه عن عبد الله
ابن الزبير عن سفيان بن أبي
زهير رضي الله عنه أنه قال
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول تفتح اليمن
فأتى قوم يسون فيتحملون
بأهلهم ومن أطاعهم
والمدينة خيراً لهم لو كانوا
يعلمون وتفتح الشام فأتى
قوم يسون فيتحملون
بأهلهم ومن أطاعهم

قال ابن عبد البر وروى يسون بضم أوله وكسر ثانيه من الرباعي من أبس ابساسا ومعناه يزنون
 لاهلهم البلد التي يقصدونها وأصل الابساس التي تحلب حتى تدر باللبن وهو أن يجري يده على
 وجهها وصفحة عنقها كأنه يزني لها ذلك ويحسنه لها والى هذا ذهب ابن وهب وكذا رواه ابن
 حبيب عن مطرف عن مالك يسون من الرباعي وفسره بنحو ما ذكرنا وأنكر الأول غاية الإنكار
 وقال النووي الصواب أن معناه الأخبار عن خرج من المدينة محملا بأهله بأسا في سيره مسرعا
 إلى الرخاء والامصار المفتحة (قلت) ويؤيده رواية ابن خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام
 عن عروة في هذا الحديث بلفظ تفتح الشام فيخرج الناس من المدينة إليها يسون والمدينة خير
 لهم لو كانوا يعلمون ويوضح ذلك ما روى أحمد من حديث جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول ليا تين علي أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها إلى الأرياف يلتمسون الرخاء فيجدون
 رخاء ثم يأتون فيتحملون بأهلهم إلى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وفي أسناده ابن لهيعة
 ولا يأس به في المتابعات وهو يوضح ما قلناه والله أعلم وروى أحمد في أول حديث سفيان هذا قصة
 أخرجهما من طريق بشر بن سعيد أنه سمع في مجلس الثمينين يذكر أن سفيان بن أبي زهير
 أخبرهم أن فرسه أعيت بالعقيق وهو في بعث بعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع إليه
 يستحمله فخرج معه يتبعه به غير فلم يجده الا عند أبي جهنم بن حذيفة العدو فسامه له فقال
 له أوجههم لأيعكها يا رسول الله ولكن خذه فاحمل عليه من شئت ثم خرج حتى إذا بلغ بئر اهاب
 قال يوشك البنيان أن يأتي هذا المكان ويوشك الشام أن يفتح فيأتيه رجال من أهل هذا البلد
 فيجهم ريعه ورخاؤه والمدينة خير لهم الحديث (قوله لو كانوا يعلمون) أي بقضيلها من الصلاة
 في المسجد النبوي وثواب الإقامة فيها وغير ذلك ويحتمل أن تكون لو بمعنى لست فلا يحتاج إلى
 تقدير وعلى الوجهين فقهه تجهيل لمن فارقه أو أرغرها قالوا والمراد به الخارجون من المدينة
 رغبة عنها كرهين لها وأما من خرج لحاجة أو تجارة أو جهاداً ونحو ذلك فليس بداخل في معنى
 الحديث قال الطبري الذي يقتضيه هذا المقام أن ينزل ما لا يعلمون منزلة اللازم لتتقى عنهم المعرفة
 بالكلية ولو ذهب مع ذلك إلى التي لكان أبلغ لأن التي طلب ما لا يمكن حصوله أي ليتهم كانوا من
 أهل العلم تغليظا وتشديدا وقال البيضاوي المعنى أنه يفتح العين فيجب قومها بلادها وعيش أهلها
 فيحملهم ذلك على المهاجرة إليها بأنفسهم وأهلهم حتى يخرجوا من المدينة والحال أن الإقامة في
 المدينة خير لهم لأنها حرم الرسول وجواره ومهبط الوحي ومنزل البركات لو كانوا يعلمون ما في
 الإقامة بها من القوائد الدينية بالعوائد الأخرى التي يستحقرونها ما يجدونه من الخطوط
 القانية العاجلة بسبب الإقامة في غيرها وقوام الطبري لتذكير قوم ووصفهم بكونهم يسون ثم
 نو كيد به بقوله لو كانوا يعلمون لأنه يشعر بأنهم ممن ركن إلى الخطوط البهيمية والخطام القاني
 وأعرضوا عن الإقامة في جوار الرسول ولذلك كرر قوما ووصفه في كل قرينه بقوله يسون
 استحضار تلك الهيئة القبيحة والله أعلم (قوله يا — الإيمان يأرز) بفتح أوله
 وسكون الهمزة وكسر الراء وقد تضيء بعد هاراي وحكي ابن التين عن بعضهم فتح الراء وقال أن
 الكسر هو الصواب وحكي أبو الحسن بن سراج ضم الراء وحكي القاسبي الفتح ومعناه ينضم
 ويجمع (قوله حدثني عبيد الله) هو ابن عمر العمري (قوله عن خبيب) بالمعجمة مصغرا كذا

والمدينة خير لهم لو كانوا
 يعلمون وتفتح العراق فيأتي
 قوم يسون فيتحملون
 بأهلهم ومن أطاعهم
 والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون
 * (باب) * الإيمان يأرز إلى
 المدينة * حدثنا ابراهيم بن
 المنذر حدثنا أنس بن عياض
 قال حدثني عبيد الله عن
 خبيب بن عبد الرحمن

١٨٢٦

م ق

تحفة ٢٢٦٦

رواه أكثر أصحاب عبيد الله وخيب هو خال عبيد الله المذكور وقد روى عنه بهذا الاسناد
 عدة أحاديث وفي رواية يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أخرجه ابن حبان
 والبرار وقال البرار ان يحيى بن سليم أخطأ فيه وهو كما قال وهو ضعيف في عبيد الله بن عمر
 (قوله عن حفص بن عاصم) أي ابن عمر بن الخطاب (قوله كما تارز الحجة الى جحرها) أي انها
 كما تتشرب من جحرها في طلب ما تعيش به فاذا راعها شيء رجعت الى جحرها كذلك الايمان اتشرب
 في المدينة وكل مؤمن له من نفسه سائق الى المدينة لتحبته في النبي صلى الله عليه وسلم فيشمل ذلك
 جميع الأزمنة لانه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم للتعليم منه وفي زمن الصحابة والتابعين
 وتابعهم للاقتداء بهم ومن بعد ذلك لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم والصلاة في مسجده
 والتبرك بمشاهدته آثاره وآثار أصحابه وقال الداودي كان هذا في حياة النبي صلى الله عليه
 وسلم والقرن الذي كان منهم والذين يلونهم والذين يلونهم خاصة وقال القرطبي فيه تنبيه على صحة
 مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وان عملهم حجة كما رواه مالك اه وهذا ان سلم اختص
 بعصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين وأما بعد ظهور الفتن وانتشار الصحابة في
 البلاد ولا سيما في أواخر المائة الثانية وهلم جرا فهو بالمشاهدة بخلاف ذلك (قوله يا
 اثم من كاد أهل المدينة) أي أراد باهلها سوءاً والكيد المكر والحيلة في المساءة (قوله
 أخبرنا الفضل) هو ابن موسى والجعيد هو ابن عبد الرحمن وعائشة بنت سعد أي ابن أبي وقاص
 (قالت سمعت سعدا) تعني أباه (قوله الانماع) أي ذاب وفي رواية مسلم من طريق أبي عبد الله
 القراط عن أبي هريرة وسعد جيعا فذ كرحد يثاقبه من أراد أهلها بسوء آذاه الله كما يذوب
 الملح في الماء وفي هذه الطريق تعقب على القطب الحلبي حيث زعم أن هذا الحديث من أفراد
 البحاري نعم في أفراد مسلم من طريق عامر بن سعد عن أبيه في أثناء حديث ولا يريد أحد أهل
 المدينة بسوء إلا آذاه الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء قال عباس هذه الزيادة
 تدفع اشكال الاحاديث الأخر وتوضح أن هذا حكمه في الآخرة ويحتمل أن يكون المراد من
 أرادها في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بسوء اضطلع أمره كما يضمحل الرصاص في النار فيكون
 في اللفظ تقديم وتأخير ويؤيد قوله وذوب الملح في الماء ويحتمل أن يكون المراد من أرادها في
 الدنيا بسوء وأنه لا يهمل بل يذهب سلطانه عن قرب كما وقع لمسلم بن عقبة وغيره فانه عو حل عن قرب
 وكذلك الذي أرسله قال ويحتمل أن يكون المراد من كادها اعتيالا وطلبا لغرتها في غفلة فلا يتم
 له أمر بخلاف من أتى ذلك جهارا كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره وروى النسائي من حديث
 السائب بن خالد رفعه من أخاف أهل المدينة ظالمهم أخافه الله وكانت عليه لعنة الله
 الحديث ولابن حبان نحوه من حديث جابر (قوله يا أطام المدينة) بالمدمج
 أطام بضمين وهي الحصون التي تبنى بالحجارة وقيل هو كل بيت مربع مسطح والأطام جمع قلة
 وجمع الكثرة أطوم والواحدة أطمة كما ذكرنا في بكار في أخبار المدينة ما كان بها
 من الأطام قبل حلول الاوس والخزرج بها ثم ما كان بها بعد حلولهم وأطال في ذلك (قوله
 أشرف) أي نظرت من مكان مرتفع (قوله مواقع) أي مواضع السقوط وخلال أي نواحيها شبه
 سقوط الفتن وكثرتها بالمدينة بسقوط القطر في الكثرة والعموم وهذا من علامات النبوة

عن حفص بن عاصم عن أبي
 هريرة رضي الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ان الايمان ليأرز
 الى المدينة كما تارز الحجة الى
 جحرها * (باب اثم من كاد
 أهل المدينة) * حدثنا
 حسين بن حريث أخبرنا
 الفضل عن جعيد عن
 عائشة قالت سمعت سعدا
 رضي الله عنه قال سمعت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول لا يكيد أهل المدينة
 أحد الا انماع كما ينماع
 الملح في الماء * (باب أطام
 المدينة) * حدثنا علي بن
 عبيد الله حدثنا سفيان
 حدثنا ابن شهاب قال
 أخبرني عروة قال سمعت
 أسامة رضي الله عنه قال
 أشرف النبي صلى الله عليه
 وسلم على أطام من أطام
 المدينة فقال هل ترون
 ما أرى اني لأرى مواقع
 الفتن خلال بيوتكم
 كواقع القطر

١٨٧٨

م

١٠٦ تحفة

* تابعه معمر وسليمان بن كثير عن الزهري (٨٢) * (باب) * لا يدخل الدجال المدينة حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني

ابراهيم بن سعد عن أبيه عن
جده عن أبي بكره رضى
الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يدخل
المدينة رعب المسيح الدجال
لهابومئذ سبعة أبواب
على كل باب ملكان * حدثنا
اسماعيل قال حدثني مالك
عن نعيم بن عبد الله المجر
عن أبي هريرة رضى الله عنه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم على انقاب
المدينة ملائكة
لا يدخلها الطاعون ولا
الدجال * حدثنا ابراهيم بن
المنذر حدثنا الوليد حدثنا
أبو عمرو حدثنا اسحق حدثني
أنس بن مالك رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ليس من بلد
تحفة الاسيوطه الدجال الامكة
والمدينة ليس له من نقابها
نقب الاعلى الملائكة
صافين يحرسونها ثم ترجف
المدينة بأهلها ثلاث رجفات
فيخرج الله كل كافر
ومنافق * حدثنا يحيى بن بكير
حدثنا الليث عن عقيل

لاخباره بما سيكون وقد ظهر مصداق ذلك من قتل عثمان وهلم جرا ولا سيما يوم الحرة والرؤية
المذكورة يحتمل أن تكون بمعنى العلم أو رؤية العين بأن تكون الفتن منبت له حتى رآها كما منبت
له الجنة والنار في القبلة حتى رآها وهو يصلى (قوله) تابعه معمر وسليمان بن كثير (أما رواية
معمر فوصلها المؤلف في الفتن وأما متابعة سليمان بن كثير فوصلها المؤلف في بر الوالد بن له
خارج الصحيح وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن) (قوله) ما
لا يدخل الدجال المدينة (أو ردفه أربعة أحاديث * الأول حديث أبي بكره وسياقى الكلام
عليه مستوفى في كتاب الفتن (قوله) عن جده) هو ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (قوله) على
كل باب) في رواية الكشميهني لكل باب * الثاني حديث أبي هريرة (قوله) على أنقاب المدينة
جمع نقب بفتح النون وانقاف بعدها موحدة ووقع في حديث أنس وأبي سعيد اللذين بعده على
نقابهم اجمع نقب بالسكون وهما بمعنى قال ابن وهب المراد بها المداخل وقيل الابواب وأصل
النقب الطريق بين الجبلين وقيل الانقاف الطرق التي يسلكها الناس ومنه قوله تعالى فنقبوا
في البلاد (قوله) لا يدخلها الطاعون ولا الدجال (سيأتى في الطب بيان من زاد في هذا الحديث
مكة * الثالث حديث أنس (قوله) حدثنا أبو عمرو) هو الاوزاعي واسحق هو ابن عبد الله بن
أبي طلحة (قوله) ليس من بلد الاسيوطه الدجال) هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور وشذ
ابن حزم فقال المراد لا يدخله بعثه وحنوده وكأنه استبعد إمكان دخول الدجال جميع البلاد
لقصر مدته وغفل عما ثبت في صحيح مسلم أن بعض أيامه يكون قدرا السنة (قوله) ثم ترجف
المدينة) أي يحصل لها زلزلة بعد أخرى ثم ثالثة حتى يخرج منها من ليس مخلصا في إيمانه ويبقى
بها المؤمن الخالص فلا يسلط عليه الدجال ولا يعارض هذا ما في حديث أبي بكره الماضي أنه
لا يدخل المدينة رعب الدجال لأن المراد بالرعب ما يحدث من الفرع من ذكره والخوف من عتوه
لا الرجفة التي تقع بالزلزلة لاخراج من ليس بمخلص وحل بعض العلماء الحديث الذي فيه أنها
تتق الخبث على هذه الحالة دون غيرهما وقد تقدم أن الصحيح في معناه أنه خاص بناس ويزمان فلا
مانع أن يكون هذا الزمان هو المراد ولا يلزم من كونه مراد أنقى غيره * الحديث الرابع حديث
أبي سعيد (قوله) بعض السباح) بكسر الميم وبالموحدة الخفيفة وآخره معجمة وسياقى الكلام
عليه أيضا في الفتن وحاصل ما في هذه الأحاديث اعلامه صلى الله عليه وسلم أن الدجال لا يدخل
المدينة ولا الرعب منه كما مضى (قوله) ما (بالتنوين) المدينة تتق الخبث
أي باخراجه واطهاره (قوله) حدثنا عمرو بن عباس) بالموحدة والمهملة وعبد الرحمن هو ابن
مهدى وسفيان هو الثوري (قوله) عن جابر) وقع في الأحكام من وجه آخر عن ابن المنكر

قال

عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا سعيد الخدري رضى الله عنه قال

حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا طويلا عن الدجال فكان فيما حدثنا به أن قال يأتي الدجال وهو محترم عليه
أن يدخل نقاب المدينة ينزل بعض السباح التي بالمدينة فيخرج اليه يومئذ رجل هو خير الناس أو من خير الناس فيقول
أشهد أنك الدجال الذي حدثنا عنك رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه فيقول الدجال أرايت أن قتلت هذا ثم أحييته
هل تشكون في الأمر فيقولون لا فيقتله ثم يحياه فيقول حين يحياه والله ما كنت قط أشد بصيرة مني اليوم فيقول الدجال
اقتله فلا يسلط عليه * (باب) * المدينة تتق الخبث * حدثنا عمرو بن عباس حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن محمد بن
المنكر عن جابر رضى الله عنه

(٣) قوله ويقال معا كذا
في النسخ التي بأيدينا وفي
القسطاني (ثلاث مرار)
تنازع الفعلان قبله وهما
قوله فقال وقوله فأبى وهي
الظاهره مصححه

قال جاء أعرابي الى النبي
صلى الله عليه وسلم فبايعه
على الاسلام فجاء من
الغدحمو فقتل أقلنى
فأبى ثلاث مرار فقال
المدينة كالكير تنفي خبثها
وتنصع طيها * حدثنا
سليمان بن حرب حدثنا

شعبة عن عدي بن ثابت عن
عبد الله بن يزيد قال سمعت
زيد بن ثابت رضي الله عنه
يقول لما خرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى أحد
رجع ناس من أصحابه فقالت
فرقة تقتلهم وقالت فرقة
لا تقتلهم فقلت فما لكم في تحفة
المنافقين فبينما قال النبي
صلى الله عليه وسلم انها تنفي
الرجال كما تنفي النار خبت
الحديد * (باب) * حدثني
عبد الله بن محمد حدثنا
وهب بن جرير حدثنا أبي
سمعت يونس عن ابن شهاب
عن أنس رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال اللهم اجعل بالمدينة
ضعفي ما جعلت بمكة من

قال سمعت جابرا (قوله جاء أعرابي) لم أقف على اسمه إلا أن الزمخشري ذكر في ربيع الإبرار أنه
قيس بن أبي حازم وهو مشهور صرحوا بأنه هاجر فوجد النبي صلى الله
عليه وسلم قد مات فان كان محفوظا فلعله آخر وافق اسمه واسم أبيه وفي الذيل لابي موسى
في الصحابة قيس بن أبي حازم المنقري فيجمل أن يكون هو هذا (قوله فبايعه على الاسلام
فجاء من الغدحمو فقتل أقلنى) ظاهره أنه سأل الأقالمة من الاسلام وبه حزم عياض وقال غيره
انما استقاله من الهجرة والالكان قتله على الردة وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في
كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى (قوله ثلاث مرار) يتعلق بأقلنى ويقال معا ٣ (قوله تنفي خبثها)
تقدم الكلام عليه في أول فضل المدينة (قوله وتنصع) يفتح أوله وسكون النون وبالمهملتين من
التصوع وهو الخلوص والمعنى انها اذا نفت الخبث تميز الطيب واستقر فيها وأما قوله طيها فاضبطه
الأكثر بالنصب على المفعولية وفي رواية الكشميهني بالتحنيئة أوله ورفع طيها على الفاعلية
وطيها الجميع بالتشديد وضبطه القزاز بكسر أوله والتخفيف ثم استشكله فقال لم أر للنصوع
في الطيب ذكرا وإنما الكلام يتصوع بالضاد المعجمة وزياة الواو الثقيلة قال ويروى وتنصع بمعجمتين
وأغرب الزمخشري في القاييق فضبطه بموحدة وضاد معجمة وعين وقال هو من أبضعه بضاعة اذا
دفعها اليه يعني ان المدينة تعطى طيها لمن سكنها وتعقبه الصغاني بأنه خالف جميع الرواة في ذلك
وقال ابن الأثير المشهور بالنون والصاد المهملة (قوله عن عبد الله بن يزيد) هو الخطمي وفي
الاسناد صحابيان انصار يان في نسق واحد (قوله رجع ناس من أصحابه) هم عبد الله بن أبي ومن
تبعه وسيأتي الكلام عليه في تفسير سورة النساء والغرض منه هنا بيان ابتداء قوله تنفي الرجال
وأنه كان في أحد (قوله الرجال) كذلك لا كقول الكشميهني الدجال بالدال وتشديد الجيم وهو
تخفيف ووقع في غزوة أحدثني الذنوب وفي تفسير النساء تنفي الخبث وأخرجه في هذه المواضع
كلها من طريق شعبة وقد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق غندر عن شعبة باللفظ
الذي أخرجه في التفسير من طريق غندر وغندرا ثبت الناس في شعبة وروايته توافق رواية
حديث جابر الذي قبله حيث قال فيه تنفي خبثها وكذا أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ
تخرج الخبث ومضى في أول فضائل المدينة من وجه آخر عن أبي هريرة تنفي الناس والرواية
التي هنا بلفظ تنفي الرجال لا تنفي الرواية بلفظ الخبث بل هي مقسرة للرواية المشهورة بخلاف
تنفي الذنوب ويحتمل أن يكون فيه حذف تقديره أهل الذنوب فليتم مع باقي الروايات (قوله
باب) كذلك لا كتر بلا ترجمة وسقط من روايته أبي ذر فاشكل وعلى تقدير ثبوته فلا بد له
من تعلق بالذي قبله لأنه بمنزلة الفصل من الباب وقد أورد فيه حديثين لانس ووجه تعلق الأول
منهما بترجمة تنفي الخبث ان قضية الدعاء تضعيف البركة وتكثيرها تقليل ما يصادها فيناسب
ذلك تنفي الخبث ووجه تعلق الثاني ان قضية حب الرسول للمدينة ان تكون بالغفة في طيب
ذاتها وأهلها فيناسب ذلك أيضا وقد تقدم الكلام على الثاني في أواخر أبواب العمرة وأما الأول
فقوله فيه حدثنا أبي هو جرير بن حازم ويونس هو ابن يزيد (قوله اجعل بالمدينة ضعفي ما جعلت
بمكة من البركة) أي من بركة الدنيا بقرينة قوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا
ويحتمل ان يريد ما هو أعم من ذلك لكن يستثنى من ذلك ما خرج بدليل كتضعيف الصلاة بمكة

على المدينة واستدل به عن تفضيل المدينة على مكة وهو ظاهر من هذه الجهة لكن لا يلزم من حصول أفضلية المفضل في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية له على الإطلاق وأما من ناقض ذلك بانه يلزم أن يكون الشام واليمن أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في شامنا وأعادهائنا فقد تعقب بان التأكيد لا يستلزم التكثير المصريح به في حديث الباب وقال ابن حزم لا حجة في حديث الباب لهم لأن تكثير البركة بها لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة ورده عياض بان البركة أعم من أن تكون في أمور الدين أو الدنيا لأنها بمعنى النماء والزيادة فإما في الأمور الدينية فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكاة والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الصاع والمد وقال النووي الظاهر ان البركة حصلت في نفس المكيل بحيث يكفي المد فيها من لا يكفيه في غيرها وهذا امر محسوس عند من سكنها وقال القرطبي اذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت اجابة الدعوة ولا يستلزم دوامها في كل حين ولكل شخص والله أعلم (قوله تابعه عثمان بن عمر عن يونس) حديث يونس بن عيسى عن يونس بن يزيد عن الزهري عثمان بن عمر بن فارس فرواده عن يونس بن يزيد ورواية عثمان بن عمر موصولة في كتاب عل حديث الزهري جع محمد بن يحيى الذهلي كذا وجدته بخط بعض المصنفين ولم أقف عليه في كتاب الذهلي وقد ضاع مخبره على الاسماعيلي فآخذه من طريق عبد الله بن وهب ومن طريق شبيب بن سعيد وعلقمة من طريق عنبسة بن خالد كلهم عن يونس بن يزيد وساق رواية وهب بن جرير فقال حدثنا أبو يعلى حدثنا زهير أبو خيثمة وقاسم بن أبي شيبه كلاهما عن وهب بن جرير وصرح في رواية زهير عن وهب بسماع جرير له من يونس ثم قال قاسم بن أبي شيبه ليس من شرط هذا الكتاب ونقل مغلطى كلام الاسماعيلي هذا وتبعه شيخنا ابن الملقن وقال في آخره قال الاسماعيلي أبو شيبه ليس من شرط هذا الكتاب وهو سهو كأنه أراد أن يكتب قاسم بن أبي شيبه فقال وأبو شيبه ثم قال مغلطى وقال الاسماعيلي قال الحسن عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره وقال يعني المدينة اه وهذا انظر من لم يطلع على حقيقة الحال فيه اذا الاسماعيلي ذكر رواية الحسن عن أنس لهذا الحديث متابعه لرواية يونس عن الزهري عن أنس كما ذكر رواية ابن وهب وشبيب بن سعيد متابعه لجرير بن حازم عن يونس وليس كذلك وانما ورد الاسماعيلي طريق شبيب بن سعيد فقال أخبرني الحسن يعني ابن سفيان حدثنا ابراهيم بن سعيد حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد حدثنا أبي عن يونس عن الزهري ثم تحول الاسماعيلي الى طريق ابن وهب قال ابن وهب حدثنا يونس عن ابن شهاب حدثني أنس وساق الحديث على لفظه ثم قال بعد فراغه وقال الحسن عن أنس وهو اده ان رواية ابن وهب فيها تصريح ابن شهاب وهو الزهري أن انس احذته بخلاف رواية شبيب بن سعيد التي أخرجهما من طريق الحسن بن سفيان فانه قال فيها عن أنس (قوله يا كراهية النبي صلى الله عليه وسلم ان تعرى المدينة) ذكر فيه حديث أنس في قصة بني سلمة وقد تقدم الكلام عليه في باب احتساب الآثار في أوائل صلاة الجماعة (تنبيه) ترجم البخاري بالتعليق ترجم في الصلاة باحتساب الآثار لقوله صلى الله عليه وسلم مكانكم تكتب لكم آثاركم وترجم هنا بما ترى لقول الراوي فكره النبي صلى الله عليه وسلم ان تعرى المدينة فكأنه صلى الله عليه

٩٣٥/٢

* تابعه عثمان بن عمر عن يونس * حدثنا قتيبة حدثنا اسمعيل بن جعفر عن جده عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قدم من سفر فنظر الى جدران المدينة أو وضع راحلته وان كان على دابة حركها من جهتها * (باب كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن تعرى المدينة) * حدثني ابن سلام أخبرنا الفزاري عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال أراد بنو سلمة أن يحولوا الى قرب المسجد ففكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعرى المدينة

١٨٨٧

٧٦٥

وقال يا بني سلمة ألا تحسبون

آثاركم فأقاموا * (باب)

حدثنا مسدد عن يحيى

عن عبيد الله بن عمر قال

حدثني خبيب بن عبد

الرحمن عن حفص بن عاصم

عن أبي هريرة رضي الله

عنه عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال ما بين بيتي

ومنبري روضة من رياض

الجنة ومنبري على حوضي

* حدثنا عبيد بن اسمعيل

حدثنا أبو أسامة عن

هشام عن أبيه عن عائشة

رضي الله عنها قالت لما قدم

رسول الله صلى الله عليه

وسلم المدينة وعك أبو بكر

وبلال فكان أبو بكر إذا

أخذته الحصى يقول

كل امرئ مصعب في أهله

والموت أدنى من شره فله

وكان بلال إذا ألقه عنه

الحصى يرفع عقيرته يقول

ألا ليت شعري هل أيتن ليلة

يوادحولي أذخر وجيليل

وهل أردن يوم أمياه مجنة

وهل سيدون لي شامة وطفيل

قال اللهم العن شيبه بن

ربيعه وعقبه بن ربيعة

وأمية بن خلف كما أخرجونا

من أرضنا إلى أرض الوباء

ثم قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم اللهم حبب لنا

المدينة كحبنا مكة أو أشد

اللهم بارك لنا في صاعنا وفي

مدنا وصححنا لنا وانقل

حجنا إلى الجنة قالت

وسلم اقتصر في مخاطبتهم على التعليل المتعلق بهم لكونه أدعى لهم إلى الموافقة (قوله فيه
ألا تحسبون) كذلك في رواية ألا تحسبوا وحذفون الرفع في مثل هذه اللغة مشهورة
بقوله (باب) كذا في جميع النسخ بلا ترجعة وهو مشتق على حديثين وأثر لكل منهما
تعلق بالترجمة التي قبله حديث ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة فيه إشارة إلى الترخيب
في سكني المدينة وحديث عائشة في قصة وعك أبي بكر وبلال فيه دعاؤه صلى الله عليه وسلم
للمدينة بقوله اللهم صححها وفي ذلك إشارة إلى الترخيب في سكنها أيضاً وأثر عمر في دعائه بأن
تكون وفاته بها ظاهر في ذلك وفي كل ذلك مناسبة لكرامته صلى الله عليه وسلم أن تعري المدينة
أي تصبح خالية فأما الحديث الأول في المنبر فقوله ما بين بيتي ومنبري كذلك في رواية
ابن عساكر وحده قبرى بدل بيتي وهو خطأ فقد تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة قبيل الجنائز
بهذا الاسناد بلفظ بيتي وكذلك هو في مسند مسدد شيخ البخاري فيه نعم وقع في حديث سعد بن
أبي وقاص عند البرار بسند رجاله ثقات وعند الطبراني من حديث ابن عمر بلفظ القبر فعلى هذا
المراد بالبيت في قوله بيتي أحدينيته لا كلها وهو بيت عائشة الذي صار فيه قبره وقد ورد الحديث
بلفظ ما بين المنبر وبيت عائشة روضة من رياض الجنة أخرجه الطبراني في الأوسط (قوله روضة
من رياض الجنة) أي كروضة من رياض الجنة في نزول الرحمة وحصول السعادة بما يحصل من
ملازمة خلق الذكرا لاسماني عهده صلى الله عليه وسلم فيكون تشبيهاً بغير أداة أو المعنى أن
العبادة فيها تؤدي إلى الجنة فيكون مجازاً أو هو على ظاهره وأن المراد أنه روضة حقيقة بأن
يتنقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة إلى الجنة هذا حصل ما أوله العلماء في هذا الحديث وهي
على ترتيبها هذا في القوة وأما قوله ومنبري على حوضي أي ينقل يوم القيامة فينصب على
الحوض وقال الأكثر المراد بمنبره بعينه الذي قال هذه المقالة وهو فوقه وقيل المراد بالمنبر الذي
يوضع له يوم القيامة والأول أظهر ويؤيده حديث أبي سعيد المتقدم وقد رواه الطبراني في
الكبير من حديث أبي واقد الليثي رفعه أن قوائم منبري رواتب في الجنة وقيل معناه أن قصد
منبره والحضور عند ملازمة الأعمال الصالحة يورد صاحبها إلى الحوض ويقتضى شربه منه
والله أعلم وتقل ابن زبالة أن ذراع ما بين المنبر والبيت الذي فيه القبر الآن ثلاث وخسون ذراعاً
وقيل أربع وخسون وسدس وقيل خسون الأثلاث ذراع وهو الآن كذلك فكانت نقص لما
أدخل من الحجر في الجدار واستدل به على أن المدينة أفضل من مكة لأنه أثبت أن الأرض التي
بين البيت والمنبر من الجنة وقد قال في الحديث الآخر لقاب قوس أحدكم في الجنة خير من الدنيا
وما فيها وتعبه ابن حزم بأن قوله أنهم من الجنة مجازاً إذ لو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله
الجنة أن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وإنما المراد أن الصلاة فيها تؤدي إلى الجنة كما يقال في
اليوم الطيب هذا من أيام الجنة وكما قال صلى الله عليه وسلم الجنة تحت ظلال السيوف قال ثم
لوثبت أنه على الحقيقة لما كان الفضل الأتلك البقعة خاصة فإن قيل إن ما قرب منها أفضل عما
بعد منهم أن يقولوا إن الحقة أفضل من مكة ولا فائده وأما حديث عائشة فقوله وعك يضم
أوله أي أصابه الوعك وهو الحصى وقيل مغث الحصى وسيأتي شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب
المغازي أول الهجرة أن شاء الله تعالى (قوله قالت) يعني عائشة والقائل عروة فهو متصل (قوله

وهي أوبا) بالهمز وزن أفعل من الوباء والوباء مقصور بهمزو وبغير همز هو المرض العام ولا تعارض قدومهم عليها وهي بهذه الصفة فيه صلى الله عليه وسلم عن القدوم على الطاعون لأن ذلك كان قبل النهي أو أن النهي يختص بالطاعون ونحوه من الموت الذريع لا المروض لوعم (قوله قالت فكان بطحان) يعني وادي المدينة وقولها (يجري نبحا تعني ماء أجنا) هو من تفسير الراوي عنها وغرضها بذلك بيان السبب في كثرة الوباء بالمدينة لأن الماء الذي هذه صفته يحدث عنده المرض وقيل النجل التزبون وزاى يقال استنجل الوادي إذا ظهر نزوره ونجلا بفتح النون وسكون الجيم وقد تفتح حكاها ابن التين وقال ابن فارس النجل بفتح النون سعة العين وليس هو المراد هنا وقال ابن السكيت النجل العين حين تظهور وينبع عين الماء وقال الحربي نجل أى واسع ومنه عين نجل أى واسعة وقيل هو القدير الذي لا يزال فيه الماء (قوله تعني ماء أجنا) بفتح الهمزة وكسر الجيم بعدها نون أى متغيرا قال عياض هو خطأ عن فسر فليس المراد هنا الماء المتغير (قلت) وليس كما قال فان عائشة قالت ذلك في مقام التعليل لكون المدينة كانت وبيئة ولا شك ان النجل إذا فسر بكونه الماء الحاصل من النز فهو بصد أن يتغير وإذا تغير كان استعماله مما يحدث الوباء في العادة وأما أثر عمر فذكر ابن سعد سبب دعائه بذلك وهو ما أخرجه بإسناد صحيح عن عوف بن مالك أنه رأى رؤيا فيها ان عمر شهيد مستشهد فقال لما قصها عليه أتى بالشهادة وأنا بين ظهراني جزيرة العرب لست أغزو والناس حولي ثم قال بلى يأتي بها الله أن شاء (قوله وقال ابن زريع عن روح بن القاسم) وصله الاسماعيلي عن ابراهيم بن هاشم عن أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع به ولقطه عن حفصة قالت سمعت عمر يقول اللهم قتلا في سبيلك و وفاة بيلد نيك قالت فقلت وأنى يكون هذا قال يأتي به الله إذا شاء (قوله وقال هشام) بن سعد (عن زيد عن أبيه) أسلم وصله ابن سعد عن محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عنه ولقطه عن حفصة أنها سمعت أباها يقول فذكر مثله وفي آخره ان الله يأتي بامر هان شاء وأراد البخاري بهذين التعليقين بيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم فاتفق هشام بن سعد وسعيد بن أبي هلال على انه عن زيد عن أبيه أسلم عن عمر وقد تابعهما حفص بن ميسرة عن زيد عند عمر بن شبة وانفرد روح بن القاسم عن زيد بقوله عن أمه وقدرواه ابن سعد عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم ان عمر فذكره مرسل والحديث طريق أخرى أخرجه البخاري في تاريخه من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله القاري عن جده عن أبيه محمد عن أبيه عبد الله انه سمع عمر يقول ذلك وطريق أخرى أخرجه عمر بن شبة من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر استأذنها صحيح ومن وجه آخر منقطع وزاد فكان الناس يتعجبون من ذلك ولا يدرون ما وجهه حتى طعن أبو لؤلؤة عمر رضي الله عنه (تبسبه) تقدم ما يتعلق بفضل الصلاة في المسجد النبوي ومسجد قباء والمسجد الأقصى في أبواب في أواخر كتاب الصلاة (خاتمة) أشمل ذكر المدينة على ستة وعشرين حديثا المعلق منها أربعة والمكرر منها فيه وفيما مضى تسعة والخالص سبعة عشر وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في ذكر بني حارثة وحديث أبي بكر في ذكر الدجال وفيه من الآثار ما أثر واحد وهو أثر عمر الذي ختم به فأخرجه موصولا ومعلقا وفيه إشارة الى حسن الختام فتسأل الله تعالى أن يختم لنا بالحسن وأن يعين على ختم هذا الشرح ويرفعنا به الى المحل الأسنى

وقد منا المدينة وهي أوبا
أرض الله قالت فكان
بطحان يجري نبحا تعني ماء
أجنا حدثنا يحيى بن بكير
حدثنا الليث عن خالد بن يزيد
عن سعد بن أبي هلال عن
زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر
رضي الله عنه قال اللهم
ارزقني شهادة في سبيلك
واجعل موتى في بلد رسولك
صلى الله عليه وسلم وقال ابن
زريع عن روح بن القاسم
عن زيد بن أسلم عن أمه
عن حفصة بنت عمر رضي
الله عنهما قالت سمعت عمر
يقول فهو وقال هشام عن
زيد عن أبيه عن حفصة
سمعت عمر رضي الله عنه

١٢٥ / ٣

١٠٦٧٥

* (بسم الله الرحمن الرحيم) * * (كتاب الصوم) * (٨٧) * (باب وجوب صوم رمضان) * وقل الله تعالى يا ايها

الذين آمنوا كتب عليكم
الصيام كما كتب على الذين
من قبلكم لعلكم تتقون
* حديث شافعية بن سعيد

حدثنا اسمعيل بن جعفر عن
أبي سهل عن أبيه عن طلحة
ابن عبيد الله أن أعرابيا جاء
الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم نأثر الرأس فقال
يا رسول الله أخبرني ماذا
فرض الله على من الصلاة
فقال الصلوات الخمس الا
أن تطوع شيئا فقال أخبرني
بما فرض الله على من الصيام
فقال شهر رمضان الا أن
تطوع شيئا فقال أخبرني
بما فرض الله على من الزكاة
قال فأخبره رسول الله

صلى الله عليه وسلم بشرائع
الاسلام قال والذي أكرمك
لا أتطوع شيئا ولا أنقص
بما فرض الله على شيئا فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أفلم أن صدق أو أدخل
الجنة أن صدق * حدثنا

مسدد حدثنا اسمعيل عن
أيوب عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال صام
النبي صلى الله عليه وسلم
عاشورا وأمر بصيامه فلما
فرض رمضان تركه وكان
عبد الله لا يصومه الا أن

يوافق صومه * حديث شافعية بن سعيد حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب أن عزال بن مالك حدثه أن عروة أخبره عن عائشة
رضي الله عنها أن قريشا كانت تصوم يوم عاشورا في الجاهلية ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيامه حتى فرض رمضان
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء فليصم ومن شاء أفطره * (باب فضل الصوم) * حديث شافعية بن سعيد عن مالك

انه على كل شيء قدير ﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾

* (كتاب الصوم) *

كذلك لا كثر وفي رواية النسفي كتاب الصيام وثبتت البسملة للجميع والصوم والصيام في اللغة
الامساك وفي الشرع امساك مخصوص في زمن مخصوص عن شيء مخصوص بشرائط مخصوصة
وقال صاحب المحكم الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام يقال صام صوما وصياما
ورجل صائم وصوم وقال الراغب الصوم في الاصل الامساك عن الفعل ولذلك قيل للفرس
الممسك عن السير صائم وفي الشرع امساك المكلف بالنية عن تناول المظم والمشرب والاستمنا
والاستقاء من الفجر الى المغرب ﴿قوله﴾ وجوب صوم رمضان كذا لا كثر والنسفي
باب وجوب رمضان وفضله وقد ذكر أبو الخيرات القاني في كتابه خطا القديس لرمضان ستين
اسما وذكر بعض الصوفية ان آدم عليه السلام لم يأكل من الشجرة ثم تاب تأخر قبول توبته
مما بقي في جسده من تلك الاكلة ثلاثين يوما فلما صفا جسده منها تاب عليه ففرض على ذريته صيام
ثلاثين يوما وهذا يحتاج الى ثبوت السند فيه الى من يقبل قوله في ذلك وهييات وجدان ذلك
(قوله) وقول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام الاية أشار بذلك الى مبداء فرض
الصيام وكأنه لم يثبت عنده على شرطه فيه شيء فأورد ما يشير الى المراد فانه ذكر فيه ثلاثة أحاديث
حديث طلحة الدال على انه لا يفرض الا رمضان وحديث ابن عمر وعائشة المتضمن الامر بصيام
عاشوراء وكأن المصنف أشار الى أن الامر في روايتهما محمول على التنبه بدليل حصر الفرض
في رمضان وهو ظاهر الآية لانه تعالى قال كتب عليكم الصيام ثم بينه فقال شهر رمضان وقد
اختلف السلف هل فرض على الناس صيام قبل رمضان أولا فالجمهور وهو المشهور عند الشافعية
انه لم يجب قط صوم قبل صوم رمضان وفي وجه وهو قول الحنفية أول ما فرض صيام عاشوراء فلما
نزل رمضان نسخ من أدلة الشافعية حديث معاوية مرفوعا لم يكتب الله عليكم صيامه وسيأتي
في أواخر الصيام ومن أدلة الحنفية ظاهر حديثي ابن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب
بلفظ الامر وحديث الربيع بنت معوذلة التي وهو أيضا عند مسلم من أصبح صائما فليصم صومه
فالت فلم يزل نصومه ونصوم صبياتها وهم صغار الحديث وحديث مسلمة مرفوعا من أكل فليصم
بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم الحديث وبنو علي هذا الخلاف هل يشترط في صحة الصوم
الواجب نية من الدليل أولا وسيأتي البحث فيه بعد عشرين بابا وقد تقدم الكلام على حديث طلحة
في كتاب الايمان وقوله فيه عن أبيه هو مالك بن أبي عامر جده مالك بن أنس الامام وقوله عن طلحة
قال الديلمي في سماعه من طلحة نظر وتعقب بأنه ثبت سماعه من عمر فكيف يكون في سماعه
من طلحة نظر وقد تقدم في كتاب الايمان في هذا الحديث ما يدل على انه سمع منهما جميعا وسيأتي
الكلام على حديثي ابن عمر وعائشة في أواخر الصيام ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾

فضل الصوم ذكر فيه حديث أبي هريرة من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عنه وهو

مشتمل على حديثين أفردهما مالك في الموطأ فمن أوله إلى قوله الصيام جنة حديث ومن ثم إلى آخره حديث وجعها عنه هكذا القعني وعنه رواه البخاري هنا ووقع عن غير القعني من رواية الموطأ زيادة في آخر الثاني وهي بعد قوله وأنا أجرى به والحسنة بعشر أمثالها زادوا إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام فهو لي وأنا أجرى به وقد أخرج البخاري هذا الحديث بعد أبواب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة وبين في أوله أنه من قول الله عز وجل كما سأبنيه (قوله الصيام جنة) زاد سعيد بن منصور عن مقبرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد جنة من النار وللنساء من حديث عائشة مثله وله من حديث عثمان بن أبي العاص الصيام جنة كجنة أحدكم من القتال ولا جنة من طريق أبي يونس عن أبي هريرة جنة وحسن حصين من النار وله من حديث أبي عبيدة بن الجراح الصيام جنة ما لم يخرقها زاد الدارمي بالغيبة وبذلك ترجم له هو وأبو داود والجنة بضم الجيم الوقاية والستر وقد بين بهذه الروايات متعلق هذا الستر وأنه من النار وبهذا جزم ابن عبد البر وأما صاحب النهاية فقال معنى كونه جنة أي بقي صاحبه ما يؤذيه من الشهوات وقال القرطبي جنة أي ستره يعني بحسب مشروعيته فينبغي للصائم أن يصونه عما يفسده وينقص ثوابه واليه الإشارة بقوله فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث إلى آخره ويصح أن يراد أنه ستره بحسب قائله وهو واضعاف شهوات النفس واليه الإشارة بقوله يدع شهوته إلى آخره ويصح أن يراد أنه ستره بحسب ما يحصل من الثواب وتضعيف الحسنات وقال عياض في الأكمال معناه ستره من الآثام أو من النار أو من جميع ذلك وبالأخير حرم النووي وقال ابن العربي إنما كان الصوم جنة من النار لأنه امتسك عن الشهوات والنار مخوفة بالشهوات فالخاصل أنه إذا كف نفسه عن الشهوات في الدنيا كان ذلك ساترا له من النار في الآخرة وفي زيادة أبي عبيدة بن الجراح إشارة إلى أن الغيبة تضر بالصيام وقد حكى عن عائشة أنه قال الأوزاعي أن الغيبة تقطر الصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم وأخرط ابن حزم فقال يطله كل معصية من متعمدا لها إذا كرمه سواء كانت فعلا أو قولاً لعدم قوله فلا يرفث ولا يجهل ولقوله في الحديث الآتي بعد أبواب من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه والجمهور وإن جملوا النهي على التحريم لأنهم خصوا القطر بالاكل والشرب والجماع وأشار ابن عبد البر إلى ترجيح الصيام على غيره من العبادات فقال حسبك يكون الصيام جنة من النار فضلا وروى النسائي بسند صحيح عن أبي امامة قال قلت يا رسول الله مرني بأمر آخذني عنك قال عليك بالصوم فإنه لا مثل له وفي رواية لا عدل له والمشهور عند الجمهور ترجيح الصلاة (قوله فلا يرفث) أي الصائم كذا وقع مختصرا وفي الموطأ الصيام جنة فإذا كان أحدكم صائما فلا يرفث الخ ويرفث بالضم والكسر ويجوز في ماضيه التثنية والمراد بالرفث هنا وهو يفتح الراء والفاء ثم المثلثة الكلام القاحش وهو يطلق على هذا وعلى الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكره مع النساء أو مطلقا ويحتمل أن يكون لما هو أعم منها (قوله ولا يجهل) أي لا يفعل شيئا من أفعال أهل الجهل كالصباح والسقم ونحو ذلك ولسعيد بن منصور من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه فلا يرفث ولا يجادل قال القرطبي لا يفهم من هذا أن غير يوم الصوم يباح فيه ما ذكره وإنما المراد أن المخرج من ذلك يتأكد بالصوم (قوله وإن امرؤ) تحقيق النون (قوله أو شامته) وفي رواية

عن أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة رضى
الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الصيام
جنة فلا يرفث ولا يجهل وإن
امرؤ فأنله أو شامته فليقل

١٨٩٤

١٨٩٤

تحفة ١٨٩٤

صالح فان سابه أحد أو قاتله ولا في قرّة من طريق سهيل عن أبيه وان شتمه انسان فلا يكلمه
ونحوه في رواية هشام عن أبي هريرة عند أجدول سعيد بن منصور عن طريق سهيل فان سابه
أحد أو ماراه أي جادله ولا بن خزيمة من طريق عجلان مولى المشعل عن أبي هريرة فان سابه أحد
فقل اني صائم وان كنت قائما فاجلس ولا جدو الترمذي من طريق ابن المسيب عن أبي هريرة
فان جهل على أحدكم جاهل وهو صائم وللنسائي من حديث عائشة وان امرؤ جهل عليه فلا
يشتمه ولا يسبه وافق الروايات كلها على أنه يقول اني صائم ففهم من ذكرها مرتين ومنهم من
اقتصر على واحدة وقد استشهد كل ظاهره بان المفاعلة تقتضي وقوع الفعل من الجانبين
والصائم لا تصدر منه الافعال التي رتب عليها الجواب خصوصا المفاعلة والجواب عن ذلك ان
المراد بالمفاعلة التهيؤ لها أي ان تهيأ أحد لمقاتلته أو مشاتمته فليقل اني صائم فانه اذا قال ذلك
أمكن ان يكف عنه فان أصرد فعه بالاخف فالأخف كالمصائل هذا فيمن يروم مقاتلته حقيقة
فان كان المراد بقوله قاتله شامة لان القتل يطلق على اللعن واللعن من جبهه السب ويؤيده
ما ذكر من الالفاظ المختلفة فان حاصلها يرجع الى الشتم فالمراد من الحديث أنه لا يعامله بمثل
عمله بل يقتصر على قوله اني صائم واختلف في المراد بقوله فليقل اني صائم هل يخاطب به الذي
يكلمه بذلك أو يقولها في نفسه وبالثاني جزم المتولى وتقله الرافي عن الأئمة ورجح النووي الاول
في الاذكار وقال في شرح المذهب كل منهما حسن والقول باللسان أقوى ولو جمعهم ما كان
حسنا ولهذا التردد في البخاري في ترجمته كما سيأتي بعد أبواب بالاستغناء فقال باب هل يقول اني
صائم اذا شتم وقال الزواني ان كان رمضان فليقل بلسانه وان كان غيره فليقله في نفسه وادعى
ابن العربي أن موضع الخلاف في التطوع وأما في الفرض في قوله بلسانه قطعاً وأما تكرير
قوله اني صائم فليسا كذا لان جازمته أو بمن يخاطبه بذلك وتقل الزركشي أن المراد بقوله فليقل
اني صائم مرتين بقوله مرة بقلبه ومرة بلسانه فيستفيد بقوله بقلبه كف لسانه عن خصمه
ويقوله بلسانه كف خصمه عنه وتعقب بان القول حقيقة باللسان وأجيب بانه لا يمنع الجواز
وقوله قاتله يمكن حمله على ظاهره ويمكن أن يراد بالقتل لعن يرجع الى معنى الشتم ولا يمكن حمل
قاتله وشاتمته على المفاعلة لان الصائم مأثور بان يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك منه وانما
المعنى اذا جمعه متعرضا لمقاتلته أو مشاتمته كأن يدهم بقتل أو شتم اقتضت العادة أن يكافئه عليه
فالمراد بالمفاعلة ارادة غير الصائم ذلك من الصائم وقد تطلق المفاعلة على التهيؤ لها ولو وقع الفعل
من واحد وقد تقع المفاعلة بفعل الواحد كما يقال لواحد عالج الامر وعافاه الله وأبعد من حله
على ظاهره فقال المراد اذا بدرت من الصائم بمقابله الشتم بشتم على مقتضى الطبع فلينزجر عن
ذلك ويقول اني صائم وبما يعمده قوله في الرواية الماضية فان شتمه والله أعلم وفائدة قوله اني صائم
أنه يمكن ان يكف عنه بذلك فان أصرد فعه بالاخف فالأخف كالمصائل هذا فيمن يروم مقاتلته
حقيقة فان كان المراد بقوله قاتله شامة فالمراد من الحديث أنه لا يعامله بمثل عمله بل يقتصر على
قوله اني صائم (قوله والذي نفسي بيده) أقسم على ذلك تأكيداً (قوله خلوف) بضم المعجمة
واللام وسكون الواو بعد هاء قال عباس هذه الرواية الصحيحة وبعض الشيوخ يقولون بفتح
الخاء قال الخطابي وهو خطأ وحكى القاسمي الوجهين وبالغ النووي في شرح المذهب فقال

اني صائم مرتين والذي
نفسى بيده خلوف

لا يجوز فتح الخلاء واحتج غيره لذلك بان المصادر التي جاءت على فقول بفتح أوله قليلة ذكرها سيبويه وغيره وليس هذا منها واتفقوا على ان المراد به تغيير رائحة فم الصائم بسبب الصيام (قوله فم الصائم) فيه رد على من قال لا تثبت الميم في الفم عند الاضافة الا في ضرورة الشعر ثبتت في هذا الحديث الصحيح وغيره (قوله أطيب عند الله من ريح المسك) اختلف في كون الخلوفاً أطيب عند الله من ريح المسك مع أنه سبحانه وتعالى منزّه عن استعطاب الروائح اذ ذلك من صفات الحيوان ومع أنه يعلم الشيء على ما هو عليه على أوجه قال المازري هو مجاز لانه جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة منا فاستعير ذلك للصوم لتقريبه من الله فالمعنى أنه أطيب عند الله من ريح المسك عندكم أي يقرب اليه أكثر من تقريب المسك اليكم وإلى ذلك أشار ابن عبد البر وقيل المراد أن ذلك في حق الملائكة وانهم يستطيعون ريح الخلوفاً أكثر ما يستطيعون ريح المسك وقيل المعنى أن حكم الخلوفاً والمسك عند الله على ضدهما هو عندكم وهو قريب من الاول وقيل المراد ان الله تعالى يجزيه في الآخرة فتكون نكته أطيب من ريح المسك كما يأتي المكوم وريح جرحه تفوح مسكاً وقيل المراد أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك لاسيما بالاضافة الى الخلوفاً حكاهما عياض وقال الداودي وبجاعة المعنى أن الخلوفاً أكثر ثواباً من المسك المندوب اليه في الجمع ومجالس الذكر وريح النووى هذا الاخير وحاصله حمل معنى الطيب على القبول والرضا فخلصنا على ستة أوجه وقد نقل القاضي حسين في تعليقه أن للطاعات يوم القيامة ريحاً تفوح قال فرائحة الصيام فيها بين العبادات كالمسك ويؤيد الثلاثة الأخيرة قوله في رواية مسلم وأحد والنسائي من طريق عطاء عن أبي صالح أطيب عند الله يوم القيامة وأخرج أحمد هذه الزيادة من حديث بشير بن الخصاصية وقد ترجم ابن حبان بذلك في صحيحه ثم قال ذكر البيان بان ذلك قد يكون في الدنيا ثم أخرج الرواية التي فيها فم الصائم حين يخاف من الطعام وهي عنده وعند أحمد من طريق الأعمش عن أبي صالح ويمكن أن يحمل قوله حين يخلف على أنه ظرف لوجود الخلوفاً المشهود له بالطيب فيكون سبباً للطيب في الحال الثاني فيوافق الرواية الاولى وهي قوله يوم القيامة لكن يؤيد ظاهره وان المراد به في الدنيا ما روى الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر في أثناء حديث مرفوع في فضل هذه الامة في رمضان وأما الثانية فإن خلوفاً أفواهم حين يسون أطيب عند الله من ريح المسك قال المنذرى اسناده مقارب وهذه المسئلة إحدى المسائل التي تنازع فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح فذهب ابن عبد السلام الى أن ذلك في الآخرة كما في دم الشهيد واستدل بالرواية التي فيها يوم القيامة وذهب ابن الصلاح الى أن ذلك في الدنيا واستدل بما تقدم وان جمهور العلماء ذهبوا الى ذلك فقال الخطابي طيبه عند الله رضاه به وثناؤه عليه وقال ابن عبد البر أركى عند الله وأقرب اليه وقال البغوي معناه الثناء على الصائم والرضا بفعله ونحو ذلك قال القدوري من الحنفية والداودي وابن العربي من المالكية وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر بن السمعاني وغيرهم من الشافعية جزموا كلهم بأنه عبارة عن الرضا والقبول وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلا نه يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلوفاً في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلباً لرضا الله تعالى حيث يؤمر باحتسابه بافسيده بيوم القيامة في روايته وأطلق

فم الصائم أطيب عند الله
من ريح المسك

في باقي الروايات نظر الى ان اصل افضليته ثابت في الدارين وهو كقوله ان ربهم بهم يومئذ
 خبير وهو خيرهم في كل يوم انتهى ويترب على هذا الخلاف المشهور في كراهة ازالة هذا
 الخلاف بالسؤال وسياق البحث فيه بعد بضعة وعشرين بابا حيث ترجم له المصنف ان شاء الله
 تعالى ويؤخذ من قوله اطيب من ريح المسك ان الخلاف اعظم من دم الشهادة لان دم الشهيد
 شبه ريح المسك والخلاف وصف بانه اطيب ولا يلزم من ذلك ان يكون الصيام افضل
 من الشهادة كما لا يخفى ولعل سبب ذلك النظر الى اصل كل منهما فان اصل الخلاف ظاهر واصل
 الدم بخلافه فكان ما اصله طاهر اطيب ريحا (قوله يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي)
 هكذا وقع هنا وقع في الموطا وانما يذكر شهوته الى آخره ولم يصرح بنسبته الى الله لا يعلم به وعدم
 الاشكال فيه وقد روى أحمد هذا الحديث عن اسحق بن الطباع عن مالك فقال بعد قوله من
 ريح المسك يقول الله عز وجل وانما يذكر شهوته الى آخره وكذلك رواه سعيد بن منصور وعن مغيرة
 ابن عبد الرحمن عن ابي الزناد فقال في أول الحديث يقول الله عز وجل كل عمل ابن آدم هو له الا
 الصيام فهو لي وانا اجزي به وانما يذكر ابن آدم شهوته وطعامه من أجلي الحديث وسياق قريبا
 من طريق عطاء عن ابي صالح بلفظ قال الله عز وجل كل عمل ابن آدم له الحديث ويأتي في
 التوحيد من طريق الاعمش عن ابي صالح بلفظ يقول الله عز وجل الصوم لي وانا اجزي به
 الحديث وقد يفهم من الايمان بصيغة الحصر في قوله انما يذكر شهوته والتبسيه على الجهة التي بها
 يستحق الصائم ذلك وهو الاخلاص الخاص به حتى لو كان تركه المذكورات لغرض آخر كالخيمة
 لا يحصل للصائم الفضل المذكور لكن المدار في هذه الاشياء على الداعي القوي الذي يدور معه
 الفعل وجودا وعدمه ولا شك ان من لم يعرض في خاطره شهوة شئ من الاشياء طول نهاره الى ان
 أفطر ليس هو في الفضل كن عرض له ذلك فجاهد نفسه في تركه والمراد بالشهوة في الحديث شهوة
 الجماع لعطفها على الطعام والشراب ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص ووقع في رواية
 الموطا بتقديم الشهوة عليها فيكون من الخاص بعد العام ومثله حديث ابي صالح في التوحيد
 وكذا جمهور الرواة عن ابي هريرة وفي رواية ابن خزيمة من طريق سهيل عن ابي صالح عن ابيه
 يدع الطعام والشراب من أجلي ويدع لذته من أجلي وفي رواية ابي قرة من هذا الوجه يدع
 امرأته وشهوته وطعامه وشرابه من أجلي وأصرح من ذلك ما وقع عند الحافظ سمويه في
 قوائمه من طريق المسيب بن رافع عن ابي صالح يترك شهوته من الطعام والشراب والجماع من
 أجلي (قوله الصيام لي وانا اجزي به) كذا وقع بغير اداة عطف ولا غيرها وفي الموطا قال الصيام
 بزيادة القاء وهي للسياسة أي سبب كونه لي أنه يترك شهوته لأجلي ووقع في رواية مغيرة عن ابي
 الزناد عند سعيد بن منصور كل عمل ابن آدم له الا الصيام فانه لي وانا اجزي به ومثله في رواية عطاء
 عن ابي صالح الا تبتة وقد اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى الصيام لي وانا اجزي به مع ان
 الاعمال كلها له وهو الذي يجزي بها على أقوال أحدها ان الصوم لا يقع فيه الرياء كما يقع في غيره
 حكماء المازري ونقله عياض عن ابي عبيدولفظ ابي عبيد في غيره قد علمنا ان أعمال البر كلها لله
 وهو الذي يجزي بها فري والله أعلم انه انما خص الصيام لانه ليس يظهر من ابن آدم بفعله وانما
 هو شئ في القلب ويؤيد هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم ليس في الصيام رياء حدثني شبابة

يترك طعامه وشرابه وشهوته
 من أجلي الصيام لي وانا
 اجزي به

عن عقيل عن الزهري فذكره يعني من سلا قال وذلك لان الاعمال لا تكون الا بالحركات
 الا الصوم فانما هو بالنية التي تخفى عن الناس هذا وجه الحديث عندى انتهى وقد روى الحديث
 المذكور البيهقي في الشعب من طريق عقيل وأورده من وجه آخر عن الزهري موصولا عن
 أبي سلمة عن أبي هريرة واسناده ضعيف ولفظه الصيام لا رياء فيه قال الله عز وجل هو لي وأنا
 أجرى به وهذا الوجه لكان قاطعا للنزاع وقال القرطبي لما كانت الاعمال يدخلها الرياء والصوم
 لا يطلع عليه بمجرد فعله الا الله فاضافه الله الى نفسه ولهذا قال في الحديث يدع شهوته من أجل
 وقال ابن الجوزي جميع العبادات تظهر بشغلها وقل أن يسلم ما يظهر من شوب بخلاف الصوم
 وارضى هذا الجواب المازري وقرره القرطبي بأن أعمال بني آدم لما كانت يمكن دخول الرياء
 فيها أضيفت اليهم بخلاف الصوم فان حال الممسك شيئا مماثل حال الممسك تقربا يعني في الصورة
 الظاهرة قلت معنى النقي في قوله لا رياء في الصوم أنه لا يدخله الرياء بفعله وان كان قد دخله الرياء
 بالقول كمن يصوم ثم يخبر بأنه صائم فقد دخله الرياء من هذه الحثيثة فقد دخل الرياء في الصوم
 انما يقع من جهة الاخبار بخلاف بقية الاعمال فان الرياء قد يدخلها بمجرد فعلها وقد حاول بعض
 الأئمة الخاقشي من العبادات البدنية بالصوم فقال ان الذكر بلا اله الا الله يمكن أن لا يدخله
 الرياء لانه بحركة اللسان خاصة دون غيره من اعضاء الجسم فيمكن الذكر أن يقولها بحضرة الناس
 ولا يشعر ومنه بذلك ثانيا أن المراد بقوله وأنا أجرى به اني أنشر دبعلم مقداره ثوابه وتضعيف
 حسنة وأما غيره من العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس قال القرطبي معناه أن الاعمال
 قد كشفت مقادير ثوابها للناس وانما تضاعف من عشرة الى سبعمائة الى ما شاء الله الا الصيام
 فان الله يثيب عليه بغير تقدير ويشهد لهذا السياق الرواية الأخرى يعني رواية الموطأ وكذلك
 رواية الأعمش عن أبي صالح حيث قال كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها الى
 سبعمائة ضعف الى ما شاء الله قال الله الا الصوم فانه لي وأنا أجرى به أي أجازي عليه جزاء كثيرا
 من غير تعيين لمقداره وهذا كقوله تعالى انما يوفي الصابرون أجرهم بغير حساب انتهى
 والصابرون الصائمون في أكثر الأقوال (قلت) وسبق الى هذا أبو عبيد في غريبه فقال بلغني عن
 ابن عينة أنه قال ذلك واستدل به بان الصوم هو الصبر لان الصائم يصبر نفسه عن الشهوات وقد
 قال الله تعالى انما يوفي الصابرون أجرهم بغير حساب انتهى ويشهد له رواية المسيب بن رافع عن
 أبي صالح عند سمويه الى سبعمائة ضعف الا الصوم فانه لا يدرى أحد ما فيه ويشهد له ايضا ما رواه
 ابن وهب في جامعه عن عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن جده زيد بن سلام واصله الطبراني
 والبيهقي في الشعب من طريق أخرى عن عمر بن محمد عن عبد الله بن ميمار عن ابن عمر عن قوعا
 الاعمال عند الله سبع الحديث وفيه وعمل لا يعلم ثواب عامله الا الله ثم قال وأما العمل الذي لا يعلم
 ثواب عامله الا الله فالصيام ثم قال القرطبي هذا القول ظاهر الحسن قال غير أنه تقدم وياتي في
 غير ما حديث أن صوم اليوم بعشرة أيام وهي نص في اظهار التضعيف فبعد هذا الجواب بل بطل
 (قلت) لا يلزم من الذي ذكر بطلانه بل المراد بما أورده أن صيام اليوم الواحد يكتب بعشرة أيام
 وأما مقدار ثواب ذلك فلا يعلمه الا الله تعالى ويؤيده أيضا العرف المستفاد من قوله وأنا أجرى به
 لا التكريم اذا قال أنا تولى الاعطاء بنفسى كان في ذلك إشارة الى تعظيم ذلك العطاء وتفضيحه

* ثالثها معنى قوله الصوم الى اى أنه أحب العبادات الىّ والمقدم عندي وقد تقدم قول ابن عبد البر كفى بقوله الصوم الى فضلا للصيام على سائر العبادات وروى النسائي وغيره من حديث أنى امامة من فوعا عليكم بالصوم فانه لا مثل له لكن يعكر على هذا الحديث الصحيح واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة * رابعها الاضافة اضافة تشريف وتعظيم كما يقال بيت الله وان كانت البيوت كلها لله قال الزين بن المنير التخصيص في موضع التعميم في مثل هذا السياق لا يفهم منه الا التعظيم والتشريف * خامسها ان الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله فلما تقرب الصائم اليه بما وافق صفاته اضافه اليه وقال القرطبي معناه ان أعمال العباد مناسبة لآحوالهم الا الصيام فانه مناسب لصفة من صفات الحق كما أنه يقول ان الصائم يتقرب الى بامر هو متعلق بصفة من صفاتي * سادسها ان المعنى كذلك لكن بالنسبة الى الملائكة لان ذلك من صفاتهم * سابعها انه خالص لله وليس للعبد فيه حظ قاله الخطابي هكذا نقله عياض وغيره فان أرادوا لفظ ما يحصل من الشاء عليه لاجل العبادة رجع الى المعنى الاول وقد أفصح بذلك ابن الجوزي فقال المعنى ليس لنفس الصائم فيه حظ بخلاف غيره فان له فيه حظا لثناء الناس عليه لعبادته * ثامنها سبب الاضافة الى الله ان الصيام لم يعبد به غير الله بخلاف الصلاة والصدقة والطواف ونحو ذلك واعترض على هذا بما يقع من عباد النجوم وأصحاب الهياكل والاستخدامات قائم بتعبدها بالصيام وأجيب بانهم لا يعتقدون الهية الكواكب وانما يعتقدون انها فعالة بانفسها وهذا الجواب عندي ليس بطائل لانهم طائفتان احدهما كانت تعتقد الهية الكواكب وهم من كان قبل ظهور الاسلام واستقر منهم من استمر على كفره والاخرى من دخل منهم في الاسلام واستقر على تعظيم الكواكب وهم الذين أشير اليهم * تاسعها ان جميع العبادات توفى منها مظالم العباد الا الصيام روى ذلك البيهقي من طريق اسحق بن أيوب بن حسان الواسطي عن أبيه عن ابن عيينة قال اذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده ويؤدى ما عليه من المظالم من عمله حتى لا يبقى له الا الصوم فيتحمل الله ما بقي عليه من المظالم ويدخلها الصوم الجنة قال القرطبي قد كنت استحسنيت هذا الجواب الى ان فكرت في حديث المقاصة فوجدت فيه ذكر الصوم في جملة الاعمال حيث قال المفسر الذي يأتي يوم القيامة بصلاة وصدقة وصيام ويأتي وقد شتم هذا وضرب هذا وأكل مال هذا الحديث وفيه فيؤخذ لهذا من حسنة ولهذا من حسنة فاذا فنت حسنة قبل ان يقضى ما عليه أخذ من سيئاتهم فطرح عليه ثم طرح في النار فظاهره ان الصيام مشترك مع بقية الاعمال في ذلك (قلت) ان ثبت قول ابن عيينة أمكن تخصيص الصيام من ذلك فقد يستدل به بما رواه أحمد من طريق جاد بن سلمة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رفعه كل العمل كفارة الا الصوم الصوم لي وأنا أجرى به وكذا رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن محمد بن زياد ولفظه قال ربكم تبارك وتعالى كل العمل كفارة الا الصوم ورواه قاسم بن أصبغ من طريق أخرى عن شعبة بلفظ كل ما يعمل ابن آدم كفارة الا الصوم وقد أخرجه المصنف في التوحيد عن آدم عن شعبة بلفظ غيره عن ربكم قال لكل عمل كفارة والصوم لي وأنا أجرى به فحذف الاستثناء وكذا رواه أحمد عن غندر عن شعبة لكن قال كل العمل كفارة وهذا يخالف رواية آدم لان معناها ان لكل

عمل من المعاصي كفارة من الطاعات ومعنى رواية غندر كل عمل من الطاعات كفارة للمعاصي
وقد بين الاسماعيلى الاختلاف فيه في ذلك على شعبة وأخرجه من طريق غندر بذكر الاستثناء
فاختلف فيه أيضا على غندر والاستثناء المذكور يشهد لما ذهب اليه ابن عيينة لكنه وان كان
صحيح السند فإنه يعارضه حديث حذيفة قتنة الرجل في أهله وماله وولده يكفرها الصلاة
والصيام والصدقة ولعل هذا هو السر في تعقيب البخارى لحديث الباب ببيان الصوم كفارة
وأورد فيه حديث حذيفة وسأذكر وجه الجمع بينهما في الكلام على الباب الذى يليه ان شاء
الله تعالى * عاشرها ان الصوم لا يظهر فتكبيه الحقة كما تكتب سائر الاعمال واستند قائله
الى حديث واحد أو رده ابن العربى في المسلسلات ولقظه قال الله الاخلاص سر من سرى
استودعته قلب من أحب لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ويكفى في رده هذا القول
الحديث الصحيح في كتابة الحسنه لمن هم بها وان لم يعملها فهذا ما وقفت عليه من الاجوبة وقد
بلغنى ان بعض العلماء بلغها الى أكثر من هذا وهو الطالقانى في خطا القدر له ولم أقف عليه
واتفقوا على ان المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولاً وفعلاً ونقل ابن العربى
عن بعض الزهاد انه مخصوص بصيام خواص الخواص فقال ان الصوم على أربعة أنواع صيام
العوام وهو الصوم عن الاكل والشرب والجماع وصيام خواص العوام وهو هذا مع اجتناب
المحرمات من قول أو فعل وصيام الخواص وهو الصوم عن غير ذلك كراته وعبادته وصيام خواص
الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا فطر لهم الى يوم القيامة وهذا مقام عال لكن في حصر المراد
من الحديث في هذا النوع نظر لا يخفى وأقرب الاجوبة التي ذكرتها الى الصواب الاول والثاني
ويقرب منهما الثامن والتاسع وقال البيضاوى في الكلام على رواية الامش عن ابي صالح التي
ينتمى قبل لما أراد بالعمل الحسنات وضع الحسنات في الخبر موضع الضميرراجع الى المبتدا وقوله
الا الصيام مستثنى من كلام غير محكى دل عليه ما قبله والمعنى ان الحسنات يضاعف جزاؤها من
عشر أمثالها الى سبعمائة ضعف الا الصوم فلا يضاعف الى هذا القدر بل ثوابه لا يقدر قدره ولا
يحصى الا الله تعالى ولذلك يتولى الله جزاءه بنفسه ولا يكله الى غيره قال والسبب في اختصاص
الصوم بهذه المزية أمران أحدهما ان سائر العبادات مما يطلع العباد عليه والصوم سر بين
العبد وبين الله تعالى يفعله خالصاً ويعامله به طاب بالرضاه والى ذلك الاشارة بقوله فإنه الى
والآخر ان سائر الحسنات راجعة الى صرف المال أو استعمال البدن والصوم يتضمن كسر
النفس وتغريض البدن للنقصان وفيه الصبر على مضى الجوع والعطش وترك الشهوات
والى ذلك اشار بقوله يدع شهوته من أجل قال الطيبي وبيان هذا ان قوله يدع شهوته الى آخره
جملة مستأنفة وقعت موقع البيان لموجب الحكم المذكور وأما قول البيضاوى ان الاستثناء
من كلام غير محكى ففيه نظر فقد يقال هو مستثنى من كل عمل وهو مروى عن الله لقوله في أثناء
الحديث قال الله تعالى ولم يذكركم في صدر الكلام أو رده في أثناءه بياناً وفائدة تفهيم شأن
الكلام وأنه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى (قوله والحسنة بعشر أمثالها) كذا وقع
مختصراً عند البخارى وقد قدمت البيان بأنه وقع في الموطأ تماماً وقدرناه أبو نعيم في المستخرج من
طريق القعنبي شيخ البخارى فيه فقال بعد قوله وأنا أجرى به كل حسنة يعملها ابن آدم بعشر

والحسنة بعشر أمثالها

أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام فإنه لي وأنا أجرى به فاعاد قوله وأنا أجرى به في آخر الكلام
 فأكد وفيه إشارة إلى الوجه الثاني ووقع في روايته أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث
 للصائم فرحان يفرحهما الحديث وسياق الكلام عليه بعد ستة أبواب إن شاء الله تعالى
 ﴿قوله﴾ (باب الصوم كفارة) كذا لا يذروا الجمهور يتوبون باب أي الصوم يقع كفارة
 للذنوب ورأيت هنا بخط القطب في شرحه باب كفارة الصوم أي باب تكفير الصوم للذنوب وقد
 تقدم في أثناء الصلاة باب الصلاة كفارة وللمستقلى باب تكفير الصلاة وأورد فيه حديث الباب
 بعينه من وجه آخر عن أبي وائل وقد تقدم طرف من الكلام على الحديث وبأني شرحه مستوفى
 في علامات النبوة إن شاء الله تعالى وفيه ما ترجم له لكن أطلق في الترجمة والخبر مقيد بفتنة المال
 وما ذكره فقد يقال لا يعارض الحديث السابق في الباب قبله وهو كون الأعمال كفارة إلا
 الصوم لأنه يحمل في الإثبات على كفارة شيء مخصوص وفي النبي على كفارة شيء آخر وقد جله
 المصنف في موضع آخر على تكفير مطلق الخطيئة فقال في الزكاة باب الصدقة تكفر الخطيئة ثم
 أورد هذا الحديث بعينه ويؤيد الإطلاق ما ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة أيضا مرفوعا
 الصلوات الخمس ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنب الكبائر وقد تقدم البحث
 فيه في الصلاة ولابن جبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعا من صام رمضان وعرف
 حدوده كفر ما قبله ولمسلم من حديث أبي قتادة أن صيام عرفة يكفر سنتين وصيام عاشوراء يكفر
 سنة وعلى هذا فقول كل العمل كفارة إلا الصيام يحتمل أن يكون المراد إلا الصيام فإنه كفارة وزيادة
 ثواب على الكفارة ويكون المراد بالصيام الذي هذا شأنه ما وقع خالصا للمسلم من الرياء والشوائب
 كما تقدم شرحه والله أعلم ﴿قوله﴾ (باب التنوين) (الريان) بفتح الراء وتشديد التاني
 وزن فعلان من الري اسم علم على باب من أبواب الجنة يختص بدخول الصائمين منه وهو عما
 وقعت المناسبة فيه بين لفظه ومعناه لأنه مشتق من الري وهو مناسب لحال الصائمين وسياق أن
 من دخله لم ينظمأ قال القرطبي اكتفى بذكر الري عن الشيع لأنه يدل عليه من حيث أنه يستلزمه
 (قلت) أولئك من أشق على الصائم من الجوع ﴿قوله﴾ (حديث أبي حازم) هو ابن دينار وسهل هو ابن
 سعد الساعدي ﴿قوله﴾ (ان في الجنة بابا) قال الزين بن المنير إنما قال في الجنة لم يقل الجنة ليشعر
 بأن في الباب المذكور من النعيم والراحة في الجنة فيكون أبلغ في التشويق إليه (قلت) وقد جاء
 الحديث من وجه آخر بلفظ ان الجنة ثمانية أبواب منها باب يسمى الريان لا يدخله إلا الصائمون
 أخرجه هكذا الجوزي من طريق أبي غسان عن أبي حازم وهو البخاري من هذا الوجه في بدء
 الخلق لكن قال في الجنة ثمانية أبواب ﴿قوله﴾ (فإذا دخلوا أغلق فلم يدخل منه أحد) كررني
 دخول غيرهم منه فأكد وأما قوله فلم يدخل فهو معطوف على أغلق أي لم يدخل منه غير من
 دخل ووقع عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن خالد بن محمد شيخ البخاري فيه فإذا دخل آخرهم
 أغلق هكذا في بعض النسخ من مسلم وفي الكثير منها فإذا دخل أولهم أغلق قال عياض وغيره
 هو وهم والصواب آخرهم (قلت) وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده وأبو نعيم في مستخرجيه
 معاً من طريقه وكذا أخرجه الاسماعيلي والجوزي من طريق عن خالد بن محمد وكذا أخرجه
 النسائي وابن خزيمة من طريق سعيد بن عبد الرحمن وغيره وزاد فيه من دخل شرب ومن شرب

* (باب الصوم كفارة) *

حدثنا علي بن عبد الله

حدثنا سفيان حدثنا جامع

عن أبي وائل عن حذيفة

قال قال عمر رضي الله عنه

من يحفظ حديثنا عن النبي

صلى الله عليه وسلم في الفتنة

قال حذيفة أنا سمعته يقول

فتنة الرجل في أهله وماله

وجاره تكفرها الصلاة

والصيام والصدقة قال ليس

أسأل عن ذمة إنما أسأل عن

التي تخرج كما يوجب البحر

قال حذيفة وإن دون ذلك

بابا مغلقا قال فيفتح أو يكسر

قال يكسر قال ذاك أجدر

أن لا يعلق إلى يوم القيامة

فقلنا لمسروق سله أكان

عمر يعلم من الباب فسأله

فقال نعم كما يعلم أن دون غد

الليلة * (باب الريان للصائمين) *

حدثنا خالد بن محمد

حدثنا سليمان بن بلال قال

حدثني أبو حازم عن سهل

رضي الله عنه عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال إن

في الجنة بابا يقال له الريان

يدخل منه الصائمون يوم

القيامة لا يدخل منه أحد

غيرهم يقال أين الصائمون

فيقومون لا يدخل منه

أحد غيرهم فإذا دخلوا

أغلق فلم يدخل منه أحد

١٨٩١

٤٦٩٥

نحلة

* حدثنا ابراهيم بن المنذر

قال حدثني معن قال
حدثني مالك عن ابن
شهاب عن جريد بن عبد
الرحمن عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من أففق
زوجين في سبيل الله نودي
من أبواب الجنة يا عبد الله
هذا خير من كان من أهل
الصلاة دعى من باب الصلاة
ومن كان من أهل الجهاد
دعى من باب الجهاد ومن
كان من أهل الصيام دعى
من باب الريان ومن كان من
أهل الصدقة دعى من باب
الصدقة فقال أبو بكر رضي
الله عنه بأني أتت وأخي
يا رسول الله ما على من دعى
من تلك الأبواب من ضرورة
فهل يدعى أحد من تلك
الأبواب كلها قال نعم وأرجو
أن تكون منهم * (باب
هل يقال رمضان أو شهر
رمضان ومن رأى كله
واسعا) * وقال النبي صلى الله
عليه وسلم من صام رمضان
وقال لا تقدموا رمضان
* حدثنا قتيبة حدثنا اسمعيل
ابن جعفر عن أبي سهيل عن
أيبة عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم

٣ قوله ومن رأى كله واسعا

نسخة القسطلاني ومن

رأى ذلك كله فتصل ثلاث روايات اهـ مصححه

لا يظما أبدا والترمذي من طريق هشام بن سعد عن أبي حازم نحوه وزاد ومن دخله لم يظما أبدا
ونحوه للنسائي والاسماعيلي من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أيبة لكنه وقفه وهو
مرفوع قطعاً لأن مثله لا مجال للرأي فيه (قوله عن جريد بن عبد الرحمن) في رواية شعيب
عن الزهري الآتية في فضل أبي بكر أخبرني جريد بن عبد الرحمن بن عوف (قوله عن أبي هريرة)
قال ابن عبد البر اتفق الرواة عن مالك على وصلة الأبيحي بن بكير وعبد الله بن يوسف فأنهما
أرسلا ولم يقع عند القعني أصلاً (قلت) هذا أخرجه الدارقطني في الموطأ من طريق يحيى
ابن بكير موصوفاً لعله اختلف عليه فيه وأخرجه أيضاً من طريق القعني فلهذا حدث به خارج
الموطأ (قوله من أففق زوجين في سبيل الله) زاد اسمعيل القاضي عن أبي مصعب عن مالك من
ماله واختلف في المراد بقوله في سبيل الله فقيل أراد الجهاد وقيل ما هو أعم منه والمراد بالزوجين
اتفاق شيئين من أي صنف من أصناف المال من نوع واحد كإسائي أيضاً وقوله هذا خير
ليس اسم التفصيل بل المعنى هذا خير من الخيرات والتوئين فيه للتعظيم وبه تطهر الفائدة
(قوله ومن كان من أهل الصيام دعى من باب الريان) في رواية محمد بن عمرو عن الزهري عند أحمد
لكل أهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل فلا هل الصيام باب يدعون منه يقال له الريان وهذا
صريح في مقصود الترجمة وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في فضائل أبي بكر إن شاء
الله تعالى (قوله يا) هل يقال) كذلك على البناء للمجهول وللسرخصي
والمستمل هل يقول أي الإنسان (قوله ٣ ومن رأى كله واسعا) أي جائزاً لا إضافة ولا ضم
وللشمسي ومن رآه بزيادة الضمير وأشار البخاري بهذه الترجمة إلى حديث ضعيف رواه أبو
معشر بن نجيم المدني عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً لا تقولوا رمضان فإن رمضان اسم من
أسماء الله ولكن قولوا شهر رمضان أخرجه ابن عدي في الكامل وضعفه بإبي معشر قال البيهقي
قد روى عن أبي معشر عن محمد بن كعب وهو أشبهه وروى عن مجاهد والحسن من طريقين
ضعيفين وقد احتج البخاري لجواز ذلك بعدة أحاديث انتهى وقد ترجم النسائي لذلك أيضاً فقال
باب الرخصة في أن يقال لشهر رمضان رمضان ثم أورد حديث أبي بكر مرفوعاً لا يقولن أحدكم
صمت رمضان ولا قلته كله وحديث ابن عباس عمرة في رمضان تعدل حجة وقد تمسك للتقييد
بالشهر لو روي القرآن به حيث قال شهر رمضان مع احتمال أن يكون حذف لفظ شهر من
الاحاديث من تصرف الرواة وكان هذا هو السر في عدم جزم المصنف بالحكم ونقل عن أصحاب
مالك الكراهية وعن ابن الباقلاني منهم وكثير من الشافعية أن كان هناك قرينة تصرفه إلى
الشهر فلا يكره والجمهور على الجواز واختلف في تسمية هذا الشهر رمضان فقيل لأنه ترمض
فيه الذنوب أي تحرق لأن الرضاء شدة الحرق وقيل وافق ابتداء الصوم فيه زمناً حاراً والله أعلم
(قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم من صام رمضان وقال لا تقدموا رمضان) أما الحديث
الاول فوصله في الباب الذي يليه وفيه تمامه وأما الثاني فوصله بعد ذلك من طريق هشام عن
يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ لا يتقدم من أحدكم وأخرجه مسلم من طريق علي بن المبارك
عن يحيى بلفظ لا تقدموا رمضان (قوله عن أبي سهيل) هو نافع بن مالك بن أبي عاصم بن عمرو بن
الحارث بن أبي غيمان بالغين المعجمة والتخانية الأصححي عم مالك بن أنس بن مالك وأبوه تابعي كبير

أدرك عمر (قوله) إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة) كذا أخرجه مختصرا وقد أخرجه مسلم والنسائي من هذا الوجه بتمامه مثل رواية الزهري الثانية وانفاها أن البخاري جمع المتن إسنادين وذكر موضع المغيرة وهو أبواب الجنة في رواية اسمعيل بن جعفر وأبواب السماء في رواية الزهري (قوله) حدثني ابن أبي أنس) هو أبو سهيل نافع بن أبي أنس مالك بن أبي عامر شيخ اسمعيل بن جعفر وهو من صغار شيوخ الزهري بحيث أدركه تلامذة الزهري وهو أصغر منهم كما سمع اسمعيل ابن جعفر وهذا الإسناد يعد من رواية الأثران وقد تأخر أبو سهيل في الوفاة عن الزهري وقد بين النسائي أن مراد الزهري بابن أبي أنس نافع هذا أخرجه من جهة آخر عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني أبو سهيل عن أبيه وأخرجه من طريق صالح عن ابن شهاب فقال أخبرني نافع بن أبي أنس وروى هذا الحديث معمر عن الزهري فإرساله حذف من بينه وبين أبي هريرة ورواه ابن اسحق عن الزهري عن أويس بن أبي أويس عبد بن تميم عن أنس قال النسائي وهو خطأ (قوله) مولى التميمين) أي مولى بني تميم والمراد منهم آل طلحة بن عبيد الله أحد العشرة وكان أبو عامر والد مالك قد قدم مكة فقطعها وحالف عثمان بن عبيد الله أخا طلحة فذهب اليه وكن مالك النقيب يقول لئن لم أوالى آل تميم لفانحن عرب من أصبح ولكن جدى حالفهم (قوله) وسلسلت الشياطين) قال الحليمي يحتمل أن يكون المراد أن الشياطين مسترقوا السمع منهم وإن تسلسلهم يقع في أيام رمضان دون أيامه لأنهم كانوا منعوا في زمن نزول القرآن من استراق السمع فزيدوا التسلسل مبالغة في الحفظ ويحتمل أن يكون المراد أن الشياطين لا يخلصون من اقتتان المسلمين إلى ما يخلصون إليه في غيره لا شغلهم بالصيام الذي فيه تقع الشهوات وبقرأة القرآن والذي ذكره وقال غيره المراد بالشياطين بعضهم وهم المردة منهم وترجم لذلك ابن خزيمة في صحيحه وأورد ما أخرجه هو والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ إذا كان أول ليلة من شهر رمضان صفدت الشياطين ومردة الجن وأخرجه النسائي من طريق أبي قلابه عن أبي هريرة بلفظ وتغل فيه مردة الشياطين زاد أبو صالح في روايته وتغلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب وفتحت أبواب الجنة فلم يغل منها باب ونادى مناديا يا بني الخير أقبل ويا بني الشر أقصر ولله عتقاء من النار وذلك كل ليلة لفظ ابن خزيمة وقوله صفدت بالمهمل المضمومة بعدها فاء ثقيلة مكسورة أي شددت بالأصفا وهي الاغلال وهو جمع سلسلت ونحوه للسبيح من حديث ابن مسعود وقال فيه فتحت أبواب الجنة فلم يغل منها باب الشهر كله قال عياض يحتمل أنه على ظاهره وحقيقته وأن ذلك كله علامة للملائكة لدخول الشهر وتعظيم حرمة ولتبع الشياطين من أدى المؤمنين ويحتمل أن يكون إشارة إلى كثرة الثواب والعفو وأن الشياطين يقل اغواءهم فيصبرون كالمصدقين قال ويؤيد هذا الاحتمال الثاني قوله في رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم فتحت أبواب الرحمة قال ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة عبارة عما يفتح الله لعباده من الطاعات وذلك أسباب لدخول الجنة وغلقت أبواب النار عبارة عن صرف الله عن المعاصي الآية باحجامها إلى النار وتصفيد الشياطين عبارة عن تعجزهم عن الاغواء وتزيين الشهوات قال الزين بن المنير والاول أوجه ولا ضرورة تدعو إلى صرف اللفظ عن ظاهره وأما الرواية التي فيها أبواب الرحمة وأبواب السماء فن تصريف الرواة والاصل أبواب الجنة بدليل

قال إذا جاء رمضان فتحت
أبواب الجنة * وحدثني
يحيى بن بكير حدثني الليث
عن عقيل عن ابن شهاب
قال حدثني ابن أبي أنس
مولى التميمين أن أباه
حدثه أنه سمع أبا هريرة
رضي الله عنه يقول قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا دخل رمضان
فتحت أبواب السماء وغلقت
أبواب جهنم وسلسلت
الشياطين * حدثنا يحيى
ابن بكير قال حدثني الليث
عن عقيل عن ابن شهاب

قوله ومردة في نسخة
مردة بدون واو على البدلية
وكتب عليه بالهامش مانصه
كذا عند ابن خزيمة مردة
الجن بلا واو وعند الباقرين
ومردة بالواو فتدل على
العموم فيه عليه المنذرى
في الترغيب انتهى كتبه

مصححه

ما يقابل به وهو غلق أبواب النار واستبدال به على أن الجنة في السماء لا قامة هذا مقام هذه في
 الرواية وفيه نظر وجزم التور بشق شارح المصايح بالاحتمال الأخير وعبارته فتح أبواب السماء
 كناية عن تنزل الرحمة وإزالة الغلق عن مصاعد أعمال العباد تارة بيد التوفيق وأخرى بحسن
 القبول وعلق أبواب جهنم كناية عن تنزه أنفس الصوام عن رجس الفواحش والتخلص من
 البواعث عن المعاصي بجمع الشهوات وقال الطيبي فائدة فتح أبواب السماء توقيف الملائكة
 على استحسان فعل الصائمين وأنه من الله بمنزلة عظيمة وفيه إذا علم المكلف ذلك بأخباره اداق
 ما يزيد في نشاطه ويتلقاه بأرخبية وقال القرطبي بعد أن رجح حمله على ظاهره فإن قيل كيف ترى
 الشرور والمعاصي واقعة في رمضان كثيرًا فلو صدقت الشياطين لم يقع ذلك فالجواب أنها انما
 تقل عن الصائمين الصوم الذي حوفظ على شروعه وروعت آدابه أو المصنف بعض الشياطين
 وهم المردة لا كلهم كما تقدم في بعض الروايات أو المقصود تقليل الشر وفيه وهذا أمر محسوس
 فإن وقوع ذلك فيه أقل من غيره إذ لا يلزم من تصفد جميعهم أن لا يقع شر ولا معصية لأن ذلك
 انسابا غير الشياطين كالنفوس الخبيثة والعادات القبيحة والشياطين الانسية وقال غيره في
 تصفد الشياطين في رمضان إشارة إلى رفع عذر المكلف كأنه يقال له قد كثرت الشياطين عنك
 فلا تعمل بهم في ترك الطاعة ولا فعل المعصية (قوله إذا رأيتهم) أي الهلال وسيأتي التصريح
 بذلك بعد خمسة أبواب مع الكلام على الحكم وكذا هو مصرح به كراهللال فيه في الرواية
 المتعلقة وانما أراد المصنف بإرادته في هذا الباب ثبوت ذكره رمضان بغير لفظ شهر ولم يقع ذلك في
 الرواية الموصولة وانما وقع في الرواية العلقية (قوله وقال غيره عن الليث الخ) المراد بالغير
 المذكور أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث كذلك أخرجه الاسماعيلي من طريقه قال
 حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب فذكره بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول لهلال رمضان إذا رأيتهم فصوموا الحديث ووقع مثله في غير رواية الزهري قال عبد
 الرزاق أنبأنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهلال
 رمضان إذا رأيتهم فصوموا الحديث وسيأتي بيان اختلاف ألفاظ هذا الحديث حيث ذكرته
 أن شاء الله تعالى (قوله ما) من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا (قوله) قال الزين بن المنير
 حذف الجواب إيجازًا واعتمادًا على ما في الحديث وعطف قوله نية على قوله احتسابًا لأن الصوم
 انما يكون لأجل التقرب إلى الله والنية شرط في وقوعه قرية قال والاولى أن يكون منصوبًا على
 الحال وقال غيره انتصب على أنه مفعول أو تمييزًا وحال بأن يكون المصنف في معنى اسم الفاعل
 أي مؤمنًا محتسبًا والمراد بالايان الاعتقاد بحق فرضية صومه وبالاحتساب طلب الثواب من
 الله تعالى وقال الخطابي احتسابًا أي عزيمته وهو ان يصومه على معنى الرغبة في ثوابه طيبة نفسه
 بذلك غير مستثقل لصيامه ولا مستطيل لايامه (قوله وقالت عائشة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم يبعثون على نياتهم) هذا طرف من حديث وصله المصنف في أوائل البيوع من طريق نافع
 ابن جبير عنهما وأوله يغزو جيش الكعبة حتى إذا كانوا ببيداء من الأرض خفف بهم ثم يبعثون
 على نياتهم يعني يوم القيامة ووجه الاستدلال منه هنا أن النية تأثر في العمل لا قضاء الخبر أن
 في الجيش المذكور المذكور المختار فاتهم إذا بعثوا على نياتهم وقعت المأخذة على المختار دون

١٩٠٠

نسخة ٦٨٨٨

تغ ١٢٨/٣

ختم من

نسخة

٦٩٨٣

قال أخبرني سالم بن عبد الله

ابن عمر أن ابن عمر رضي الله

عنهما قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم

يقول إذا رأيتهم فصوموا

وإذا رأيتهم فافطروا فإن

تغ غم عليكم فافطروا له وقال

غيره عن الليث حدثني

عقيل ويونس الهلال

رمضان (باب من صام

رمضان إيمانًا واحتسابًا

ونية) وقالت عائشة

رضي الله عنها عن النبي

صلى الله عليه وسلم يبعثون

على نياتهم حدثنا مسلم

ابن إبراهيم حدثنا هشام

١٩٠١

م

نسخة ١٥٤٢٤

حدثنا يحيى عن أبي سلمة عن

أبي هريرة رضي الله عنه

عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال من قام ليلة القدر

إيماناً واحتساباً غفر له

ما تقدم من ذنبه ومن صام

رمضان إيماناً واحتساباً

غفر له ما تقدم من ذنبه

*(باب أجود ما كان

النبي صلى الله عليه وسلم

يكون في رمضان) حدثنا

موسى بن اسمعيل حدثنا

إبراهيم بن سعد أخبرنا ابن

شهاب عن عبيد الله بن

عبد الله بن عتبة أن ابن

عباس رضي الله عنهم قال

كان النبي صلى الله عليه

وسلم أجود الناس بالخير

وكان أجود ما يكون في

رمضان حين يلقاه جبريل

وكان جبريل عليه السلام

يلقاه كل ليلة في رمضان

حتى ينسخ يعرض عليه

النبي صلى الله عليه وسلم

القرآن فإذا لقاه جبريل

عليه السلام كان أجود

بالخير من الریح المرسلة

*(باب من لم يدع قول

الزور والعمل به في الصوم)

حدثنا آدم بن أبي إياس

حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا

سعيد المقبري عن أبيه عن

أبي هريرة رضي الله عنه

قال قال النبي صلى الله

عليه وسلم من لم يدع قول

الزور والعمل به

المكروه (قوله حدثنا يحيى) هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن ووقع في رواية
معاذ بن هشام عن أبيه عن مسلم حدثني أبو سلمة ونحوه في رواية شيبان عن يحيى عند أحمد (قوله)
من قام ليلة القدر (بأبي الكلام عليه في الباب المعقود لها في أواخر الصيام (قوله) ومن صام
رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) زاد أحمد من طريق جادين سلمة عن محمد بن عمرو
عن أبي سلمة وما تأخر وقد رواه أحمد أيضاً عن يزيد بن هرون عن محمد بن عمرو وبدون هذه الزيادة
ومن طريق يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بنونهم أيضاً وقعت هذه الزيادة أيضاً في رواية الزهري
عن أبي سلمة أخرجهما النسائي عن قتيبة عن سفيان عنه وتابعه حامد بن يحيى عن سفيان أخرجه
ابن عبد البر في التمهيد واستنكره وليس بمنكر فقد تابعه قتيبة كما ترى وهشام بن عمار وهو في
الجزء الثاني عشر من فوائده والحسين بن الحسن المروزي أخرجه في كتاب الصيام له ويوسف
ابن يعقوب النجاشي أخرجه أبو بكر بن المقرئ في فوائده كلهم عن سفيان والمشهور عن الزهري
بدونهم وقد وقعت هذه الزيادة أيضاً في حديث عبادة بن الصامت عند الإمام أحمد من وجهين
واسناده حسن وقد استوعبت الكلام على طريقه في كتاب الخصال المكفرة للذنوب المقدمة
والمؤخرة وهذا محصله وقوله من ذنبه اسم جنس مضاف فيتمناول جميع الذنوب إلا أنه مخصوص
عند الجمهور وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الموضوع في أوائل كتاب المواقيت قال الكرماني
وكلمة من أمانتة بقوله غفر أي غفر من ذنبه ما تقدم فهو منصوب المحل أو هي مبنية لما تقدم
وهو مفعول للمام بسم فاعله فيكون مرفوع المحل (قوله) بأبي أجود ما كان النبي
صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان) أو ردفه حديث ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم
أجود الناس بالخير وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بدء الوحي قال الزين بن المنير وجه التشبيه
بين أجودته صلى الله عليه وسلم بالخير وبين أجودية الریح المرسلة أن المراد بالريح ريح الرحمة
التي يرسلها الله تعالى لأنزال الغيث العام الذي يكون سبباً لاصابة الأرض بالميتة وغير الميتة أي
فيمن خيرهم بره من هو بصفة الفقر والحاجة ومن هو بصفة الغنى والكفاية أكثر مما يعم الغيث
الناسئة عن الریح المرسلة صلى الله عليه وسلم (قوله) بأبي من لم يدع (أي يترك) قول
الزور والعمل به) زاد في نسخة الصغاني في الصوم قال الزين بن المنير حذف الجواب لأنه لو نوص
على ما في الخبر لطالب الترجمة ولو عبر عنه بحكم معين لوقع في عهده فكان الإيجاز ما صنع (قوله)
حدثنا سعيد المقبري عن أبيه) كذا في أكثر الروايات عن ابن أبي ذئب وقد رواه ابن وهب عن ابن
أبي ذئب فأختلف عليه رواه الربيع عنه مثل الجماعة ورواه ابن السراج عنه فلم يقل عن أبيه
أخرجهما النسائي وأخرجه الاسماعيلي من طريق حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب بإسقاطه أيضاً
واختلف فيه على ابن المبارك فأخرجه ابن حبان من طريقه بالإسقاط وأخرجه النسائي وابن
ماجه وابن خزيمة بإثباته وذكر الدارقطني أن يزيد بن هرون وبنون بن يحيى رواه عن ابن أبي ذئب
بالإسقاط أيضاً وقد أخرجه أحمد عن يزيد فقال فيه عن أبيه والذي يظهر أن ابن أبي ذئب كان
تارة لا يقول عن أبيه وفي أكثر الأحوال يقولها وقد رواه أبو قتادة الحراني عن ابن أبي ذئب
باسناده آخر فقال عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة عن أبي هريرة وهو شاهد والمحمول الأول
(قوله قول الزور والعمل به) زاد المصنف في الأدب عن أحمد بن يونس عن ابن أبي ذئب والجهل

وكذا لا جد عن حجاج وزيد بن هرون كلاهما عن ابن أبي ذئب وفي رواية ابن وهب والجهل في الصوم ولا بن ماجه من طريق ابن المبارك من لم يدع قول الزور والجهل والعمل به جعل الضمير في به يعود على الجهل والاول جعله يعود على قول الزور والمعنى متقارب ولما روى الترمذي حديث أبي هريرة هذا قال وفي الباب عن أنس (قلت) وحديث أنس أخرجه الطبراني في الاوسط بلفظ من لم يدع الخنا والكذب ورجاله ثقات والمراد بقول الزور الكذب والجهل السقفة والعمل به أي بمقتضاه كما تقدم (قوله فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه) قال ابن بطال ليس معناه ان يؤمر بان يدع صيامه وانما معناه التحذير من قول الزور وما ذكر معه وهو مثل قوله من باع الخمر فليس قص الخنازير أي يذبحها ولم يأمر بذببحها ولكنه على التحذير والتعظيم لا ثم باع الخمر وأما قوله فليس لله حاجة فلا مفهوم له فإن الله لا يحتاج الى شيء وانما معناه فليس لله ارادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الارادة وقد سبق أبو عمر بن عبد البر الى شيء من ذلك قال ابن المنير في الحاشية بل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد عليه شئاً طلبه منه فلم يقم به لا حاجة لي بكذا قال المراد بالصوم المتلبس بالزور وقبول الصوم السالم منه وقريب من هذا قوله تعالى ان ينال الله لحومها ولادماؤها ولكن يناله التقوى منكم فان معناه ان يصيب رضاه الذي ينشأ عنه القبول وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث ان من فعل ما ذكر لا يثاب على صيامه ومعناه أن ثواب الصيام لا يقوم في الموازنة باثم الزور وما ذكر معه وقال البيضاوي ليس المقصود من شرعية الصوم نفس الجوع والعطش بل ما يتبعه من كسر الشهوات وتطويع النفس الامارة للنفس المطمئنة فهذا لا يحصل ذلك لا ينظر الله اليه نظر القبول فقوله ليس لله حاجة مجاز عن عدم القبول فتقضي السبب وأراد المسبب والله أعلم واستدل به على ان هذه الافعال تنقص الصوم وتعقب بانها صغائر تكفر باجتناب الكبائر وأجاب السبكي الكبير بان في حديث الباب والذي مضى في أول الصوم دلالة قوية للأول لان الرفث والصحب وقول الزور والعمل به مما علم النهي عنه مطلقا والصوم مأثور به مطلقا فلو كانت هذه الامور اذا حصلت فيه لم يأتريها لم يكن لذكرها فيه مشروطة فيه معنى يفهمه فلماذا كرت في هذين الحديثين نهيتا على أمرين أحدهما زيادة قبحها في الصوم على غيرها والثاني البحث على سلامة الصوم عنها وان سلامته منها صفة كمال فيه وقوة الكلام تقتضي ان يقع ذلك لاجل الصوم فمقتضى ذلك ان الصوم يكمل بالسلامة عنها قال فاذا لم يسلم عنها نقص ثم قال ولا شأن ان التكليف قد ترد بأشياء ونهيهما على أخرى بطريق الإشارة وليس المقصود من الصوم العدم المحض كما في المنهيات لانه يشترط له النية بالاجتماع ولعل القصد به في الاصل الامسالك عن جميع المخالفات لكن لما كان ذلك يشق خفف الله وأمر بالامسالك عن المفطرات ونهى الغافل بذلك على الامسالك عن المخالفات وأرشد الى ذلك ما تضمنته أحاديث المبين عن الله عز وجل فيكون اجتناب المفطرات واجبا واجتناب ما عداها من المخالفات من المكملات والله أعلم وقال شيخنا في شرح الترمذي لما أخرج الترمذي هذا الحديث ترجمه ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم وهو مشكل لان الغيبة ليست قول الزور ولا العمل به لانها لا يذكر غيرهما بذكره وقول الزور هو الكذب وقد وافق الترمذي بقية أصحاب السنن فترجموا بالغيبة وذكرنا هذا الحديث وكانهم فهموا من ذكر قول الزور

تحفة ٤٣٩

فليس لله حاجة في أن يدع
طعامه وشرابه

* (باب هل يقول اني صائم)

اذا شئت * حدثنا ابراهيم
ابن موسى أخبرنا هشام
ابن يوسف عن ابن جريج
قال أخبرني عطاء عن أبي
صالح الزيات أنه سمع أبا
هريرة رضي الله عنه يقول
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الله كل عمل
ابن آدم له الا الصيام فإنه
لي وأنا أجرى به والصيام
جنة وإذا كان يوم صوم
أحدكم فلا يرفث ولا يعجب
فإن سابه أحد أو قاتله فليقل
اني امرؤ صائم والذي نفس
محمد بيده لخوف فم الصائم
اطيب عند الله من ريح
المسك للصائم فرحان
يفرحهما إذا أفطر فرح
وإذا لقي ربه فرح بصومه
* (باب الصوم لمن خاف
على نفسه العزبة) * حدثنا
عبدان عن أبي حمزة عن
الاعمش عن ابراهيم عن
علقمة قال يينا أنا أمشي
مع عبد الله رضي الله عنه
فقال كأمع النبي صلى الله
عليه وسلم فقال من استطاع
الباءة فليترق فإنه أغض
للبصر وأحصن للفرج ومن
لم يستطع فعليه بالصوم فإنه
له وجاء * (باب قول النبي
صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم
الهلال فصوموا وإذا
رأيتموه فأفطروا) *

والعمل به الأمر بحفظ النطق ويمكن ان يكون فيه اشارة الى الزيادة التي وردت في بعض طرقه
وهي الجهل فإنه يصح اطلاقه على جميع المعاصي وأما قوله والعمل به فيعود على الزور ويحتمل
ان يعود أيضا على الجهل أي والعمل بكل منهما * (تنبيه) * قوله فليس لله وقع عند السبق
في الشعب من طريق يزيد بن هرون عن ابن أبي ذئب فليس به بموحدة وهاء ضمير فان لم يكن
تحريرا فالضمير للصائم * (قوله) * هل يقول اني صائم اذا شئت * أو ردفه حديث أبي
هريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل ستة أبواب (قوله فيه ولا يعجب) كذا لا كثيرا لهمله
السائلة بعد ما جاء معجزة وليعظمهم بالسبيل بدل الصاد وهو معناه والجنب الخصام والاصباح
وقد تقدم ان المراد بالتهبي عن ذلك تأكيده حالة الصوم والافغير الصائم منه عن ذلك أيضا
(قوله لخوف) كذا لا كثيرا لهمله للسبيل تخلف بخذف الواو كأنها صيغة جمع ويروي في غير
البخاري بلفظ خلفه على الوحدة كتمرة وتمر (قوله للصائم فرحان) يفرحهما إذا أفطر فرح
زاد مسلم بقطره وقوله يفرحهما أصله يفرح بهما مخذف الجار ووصل الضمير بقوله صام
رمضان أي فيه قال القرطبي دعاه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث أبيع له الفطر وهذا
الفرح طبيعي وهو السابق للفهم وقيل ان فرحه بقطره انما هو من حيث انه تمام صومه وخاصة
عبادته وتخفيف من ربه ومعوونة على مستقبل صومه (قلت) ولا مانع من الخلل على ما هو أعم مما
ذكر فرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فمنهم من يكون فرحه مباهوا وهو
الطبيعي ومنهم من يكون مستحبا وهو من يكون سببه شيء مما ذكره (قوله وإذا لقي ربه فرح
بصومه) أي يجزيه وثوابه وقيل الفرح الذي عند لقاء ربه أما السرور به ربه أو ثواب ربه على
الاحتمالين (قلت) والثاني أظهر اذ لا ينحصر الاول في الصوم بل يفرح حينئذ بقبول صومه
وترتب الجزاء الوافر عليه * (قوله) * الصوم لمن خاف على نفسه العزبة) بضم
المهملة وسكون الزاي بعدها موحدة كذا لا في ذروا غيره العزوبة زيادة واو والمراد بالخوف من
العزوبة ما ينشأ عنهم من ارادة الوقوع في العنت ثم أورد المصنف فيه حديث ابن مسعود
المشهور وسأني الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى والمراد منه هنا قوله
فيه ومن لم يستطع أي لم يجد أهبة النكاح (قوله فعليه بالصوم فإنه له وجاء) يكسر الواو ويحجم
ومذو هو رضى الخصيتين وقيل رضى عروقهما ومن يفعل به ذلك تنقطع شهوته ومقتضاه ان
الصوم قانع لشهوة النكاح واستشكل بأن الصوم يزيد في تيج الحرارة وذلك مما يثير الشهوة
لكن ذلك انما يقع في مبدا الأمر فاذا اتمادى عليه واعتاده سكن ذلك والله أعلم * (قوله)
* قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم الهلال فصوموا (هذه الترجمة لفظ مسلم
من رواية ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سبيد عن أبي هريرة وقد سبق للمصنف في أول
الصيام من طريق ابن شهاب عن سالم عن أبيه بلفظ إذا رأيتموه وذكر البخاري في الباب أحاديث
تدل على نفي صوم يوم الشك ترتيبا حسنًا فصدرها بحديث عمار المصريح بعصيان من صامه
ثم بحديث ابن عمر من وجهين أحدهما بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له والآخر بلفظ فأكلوا
العدة ثلاثين وقصد بذلك بيان المراد من قوله فاقدروا له ثم استظهر بحديث ابن عمر أيضا الشهر
هكذا وهو كذا وحسب الاجتهاد في الثالثة ثم ذكر شاهدان من حديث أبي هريرة لحديث ابن عمر

مصر حبان عدة ثلاثين المأمور بها تكون من شعبان ثم ذكر شاهد الحديث ابن عمر في كون
 ان شهر تسعا وعشرين من حديث أم سلمة مصر حاقبه بأن الشهر تسع وعشرون ومن حديث
 أنس كذلك وساتكم علمنا حديثنا ان شاء الله تعالى (قوله وقال صله عن عمار الى آخره)
 أما صله فهو بكسر الميملة وتخفيف اللام المفتوحة ابن زفر بن ابي وفاء وزن عمر كوفي عيسى
 بن جعدة ومهملة من كبار التابعين وفضلهم ورواه ابن حزم فزعم انه صله بن أشيم والمعروف انه
 ابن زفر وكذا وقع مصر حاقبه عند جمع من وصل هذا الحديث وقد وصله أبو داود والترمذي
 والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن قيس عن أبي اسحق عنه ولفظه
 عندهم كما عند عمار بن ياسر فأني بشاة مصلية فقال كواقتحي بعض التوم فقال اني صائم فقال
 عمار من صام يوم الشك وفي رواية ابن خزيمة وغيره من صام اليوم الذي يشك فيه وله متابيع
 باسناد حسن أخرجه ابن أبي شيبة من طريق منصور عن ربي ان عمارا ونا سمعه أئوهم
 يسألونهم في اليوم الذي يشك فيه فاعتزلهم رجل فقال له عمار تعال فكل فقال اني صائم فقال له
 عمار ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فتعال وكل ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن
 منصور عن ربي عن رجل عن عمار وله شاهد من وجه آخر أخرجه اسحق بن راهويه من رواية
 نهالك عن عكرمة ومنهم من وصله بكر ابن عباس فيه (قوله فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه
 وسلم) استدله على بحرم صوم يوم الشك لان الصحابي لا يقول ذلك من قبل رآيه فيكون من
 قبيل المرفوع قال ابن عبد البر هو من عندهم لا يحتلفون في ذلك وخالتهم الجوهري المالكي
 فقال هو موقوف والجواب انه موقوف لظاهر فروع حكما قال الطيبي انما أتى بالموصول ولم يقل
 يوم الشك مبالغة في أن صوم يوم فيه أدنى شك سبب لعصيان صاحب الشرع فكيف بمن صام
 يوما الشك فيه قائم ثابت ونحوه قوله تعالى ولا تركنوا الى الذين ظلموا أي الذين أؤنس منهم أدنى
 ظلم فكيف بالظلم المستمر عليه (قلت) وقد علمت انه وقع في كثير من الطرق بلفظ يوم الشك وقوله أبا
 القاسم قيل فائدة تخصص ذكر هذه الكنية الاشارة الى أنه هو الذي يقسم بين عباد الله أحكامه
 زمانا ومكانا وغير ذلك وأما حديث ابن عمر فاتفق الرواة عن مالك عن نافع فيه على قوله فاقدروا الله
 وجاه من وجه آخر عن نافع بلفظ فاقدروا ثلاثين كذلك أخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن
 نافع وهكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال عبد الرزاق وأخبرنا عبد العزيز
 بن أبي رواد عن نافع به وقال فعند ثلاثين واتفق الرواة عن مالك عن عبد الله بن دينار أيضا فيه
 على قوله فاقدروا الله وكذلك الرواة عن غيره عن الشافعي وكذا رواه اسحق الجرجي وغيره في
 الموطأ عن القعني وأخرجه الربيع بن سليمان والمزني عن الشافعي فقال فيه كما قاله البخاري هنا
 عن القعني فان غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين قال البيهقي في المعرفة ان كانت رواية الشافعي
 والقعني من هذين الوجهين محفوظة فيكون مالك قد رواه على الوجهين (قلت) ومع غلبة
 هذا اللفظ من هذا الوجه فله متابيع منها رواه الشافعي أيضا من طريق سالم عن ابن عمر
 بنعمين الثلاثين ومنها ما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر بلفظ
 فان غم عليكم فكموا ثلاثين وله شاهد من حديث حذيفة عند ابن خزيمة وابن هريرة وابن
 عباس عند أبي داود والنسائي وغيرهما وعن أبي بكرة وطلق بن علي عند البيهقي وأخرجه من

١٢٩ / ٢
 ر. م. م.

تحفة ١٠٣٥

وقال صله عن عمار من صام

يوم الشك فقد عصى أبا

القاسم صلى الله عليه وسلم

* حدثنا عبد الله بن مسلمة

عن مالك عن نافع عن

عبيد الله بن عمر رضى الله

عنهم أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم ذكر رمضان

١٩٠٦

م م

تحفة ٨٣٦

طرق أخرى عنهم وعن غيرهم (قوله لا تصوموا حتى تروا الهلال) ظاهره إيجاب الصوم حين
 تروا الهلال ووجدت ليلاً أو نهاراً لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل وبعض العلماء يفرق بين
 ما قبل الزوال وبعده وخالف الشيعة الاجماع فأوجبوه مطلقاً وهو ظاهر في النهي عن ابتداء
 صوم رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيره ولو وقع الاقتصار على هذه الجملة
 لكان ذلك لمن نسبته لكن الثقات لا يروون كثيراً من الروايات وأوقع للمخالف شبهة وهو قوله فان غم
 عليكم فاقصروا له فاحتمل ان يكون المراد التفرقة بين حكم الصوم والغيم فيكون التعليق على
 الرؤية متعلقاً بالصوم والغيم فله حكم آخر ويحتمل أن لا تفرقة ويكون الثاني مؤكداً للاول
 والاول ذهب أكثر الخبايا إلى الثاني ذهب الجمهور فقالوا المراد بقوله فاقصروا له أي انظروا
 في أول شهره واحسبوا تمام الثلاثين ويرجح هذا التأويل الروايات الاخر المصروفة بالمراد
 وهي ما تقدم من قوله فأكملوا العدة ثلاثين ونحوها واولى ما فسر الحديث بالحديث وقد وقع
 الاختلاف في حديث أبي هريرة في هذه الزيادة أيضاً فرواها البخاري كما ترى بلفظ فأكملوا العدة
 شعبان ثلاثين وهذا أصح ما ورد في ذلك وقد قيل ان آدم شيخه انقرب ذلك فان أكثر الروايات عن
 شعبة قالوا فيه عدوا ثلاثين أشار إلى ذلك الاسماعيلي وهو عنده مسلم وغيره قال فيجوز أن
 يكون آدم وأورد على ما وقع عنده من تفسير الخبر (قلت) الذي ظنه الاسماعيلي صحيح فقد رواه
 النبي من طريق إبراهيم بن يزيد عن آدم بلفظ فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً يعني عدوا
 شعبان ثلاثين فوق للبخاري ادراج التفسير في نفس الخبر ويؤيده رواية أبي سلمة عن أبي هريرة
 بلفظ لا تسدوا رمضان بصوم يوم ولا يومين فإنه يشعر بان المأمور بعدده هو شعبان وقد رواه
 مسلم من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد بلفظ فأكملوا العدة وهو يتناول كل شهر فدخل
 فيه شعبان وروى الدارقطني وصححه وابن خزيمة في صحيحه من حديث عائشة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان فان غم عليه
 عيد ثلاثين يوماً ثم صام وأخرجه أبو داود وغيره أيضاً وروى أبو داود والنسائي وابن خزيمة من
 طريق ربيعة عن حذيفة مرفوعاً لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا
 حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة وقيل الصواب فيه عن ربيعة عن رجل من الصحابة مبهم ولا
 يتقدح ذلك في صحته قال ابن الجوزي في التحقيق لا جد في هذه المسألة وهي ما إذا حال دون مطاع
 الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثة أقوال أحدها يجب صومه على أنه من رمضان
 تأخيرها لا يجوز قرضاً ولا نقلاً مطلقاً بل قضاء وكفارة ونذر أو نقلاً بوافق عادة وبه قال الشافعي
 وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ثلثها المرجع إلى
 رأي الإمام في الصوم والفطر واحتج الاول بأنه موافق لرأي الصحابي راوي الحديث قال أحمد
 حدثنا اسمعيل حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث بلفظ فاقصروا له قال نافع فكان
 ابن عمر إذا مضى من شعبان تسع وعشرون يبعث من ينظر فان رأى ذلك وإن لم يرو ولم يحل دون
 منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطراً وإن حال أصبح صائماً وأما ما روى الثوري في جامعه عن
 عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول لو صمت السنة كلها لا فطرت اليوم الذي يشك فيه
 فأجمع بينهما أنه في الضرورة التي أوجب فيها الصوم لا يسمى يوماً مثلاً وهذا هو المشهور عن أحمد

فقال لا تصوموا حتى تروا
 الهلال ولا تفطروا حتى
 تروه فان غم عليكم

انه خص يوم السبت بما اذا تقاعد الناس عن رؤية الهلال أو شهد برؤيته من لا يقبل الحاكم
شهاده فاما اذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شكوا واختار كثير من المحققين من أصحابه الثاني
قال ابن عبد الهادي في تنقيح الذي دلت عليه الاحاديث وهو مقتضى القواعد انه أي شهر غم
أكمل ثلاثين سوا في ذلك شعبان ورمضان وغيرهما فعلى هذا فقولهم فأكملوا العدة يرجع الى
الجلتين وهو قوله صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا العدة أي غم عليكم في
صومكم أو فطركم وبقية الاحاديث تدل عليه فاللام في قوله فأكملوا العدة للشهر أي عدة الشهر
ولم يخص صلى الله عليه وسلم شهر اداءه الا كمال لبيته فلا تكون رواية من روى فأكملوا عدة شعبان
اذ لو كان شعبان غير هذا الا كمال لبيته فلا تكون رواية من روى فأكملوا عدة شعبان
مخالفة لمن قال فأكملوا العدة بل مبينة لها ويؤيد ذلك قوله في الرواية الاخرى فان حال بينكم
وبينه صحاب فأكملوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا آخرجه أجدوا صحاب السنين
وابن خزيمة وابو يعلى من حديث ابن عباس هكذا ورواه الطيالسي من هذا الوجه بلفظ ولا
تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان وروى النسائي من طريق محمد بن حنين عن ابن عباس
بلفظ فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين (قوله فاقدر والله) تقدم ان العلماء فيه تأويلين وذهب
آخرون الى تأويل ثالث قالوا معناه فاقدره بحساب المنازل قاله أبو العباس بن سريج من
الشافعية ومطرف بن عبد الله من التابعين وابن قتيبة من المحدثين قال ابن عبد البر لا يصح عن
مطرف وأما ابن قتيبة فليس هو ممن يرجع عليه في مثل هذا قال ونقل ابن خويرمندا عن
الشافعي مسئلة ابن سريج والمغروف عن الشافعي ما عليه الجمهور ونقل ابن العربي عن ابن
سريج ان قوله فاقدر والله خطاب لمن خصه الله بهذا العلم وان قوله فأكملوا العدة خطاب للامة
قال ابن العربي فصار وجوب رمضان عنده مختلف الحال يجب على قوم بحساب الشمس والقمر
وعلى آخرين بحساب العدد قال وهذا بعيد عن النبلاء وقال ابن الصلاح معرفة منازل القمر هي
معرفة سير الالهة وأما معرفة الحساب فاحمد دقيق يختص بمعرفة الآحاد قال فمعرفة منازل القمر
تدرك بأمر محسوس يدركه من يراقب النجوم وهذا هو الذي اراده ابن سريج وقال به في حق
العارفين في خاصة نفسه ونقل الرواي عنه انه لم يقل بوجوب ذلك عليه وانما قال يجوز
وهو اختيار الفقهاء وأبي الطيب وأما أبو اسحق في المهذب فنقل عن ابن سريج لزوم الصوم في
هذه الصورة فتعدد الآراء في هذه المسئلة بالنسبة الى خصوص النظر في الحساب والمنازل
أخذها الجواز ولا يجزئ عن الفرض ثانیها يجوز ويجزئ ثالثها يجوز للحاسب ويجزئ لاللمحسب
رابعها يجوز لهما وغيرهما تقليد الحاسب دون المحسب خامسها يجوز لهما وغيرهما مطلقا وقال
ابن الصباغ أما بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا (قلت) ونقل ابن المنذر قبله الإجماع
على ذلك فقال في الاشراف صوم يوم الثلاثين من شعبان اذا لم ير الهلال مع العكس لا يجب باجماع
الامة وقد صح عن أكثر الصحابة والتابعين كراهته هكذا أطلق ولم يفصل بين حاسب وغيره فمفرق
بينهم كان محجوبا بالاجماع قبله وسياتي بقية البحث في ذلك بعد باب (قوله الشهر تسع وعشرون)
ظاهره حصر الشهر في تسع وعشرين مع انه لا ينحصر فيه بل قد يكون ثلاثين والحواس ان المعنى
ان الشهر يكون تسعة وعشرين أو اللام للعهد والمراد شهر بعينه أو هو محمول على الاكثر

فاقدر والله * حدثنا عبد الله
ابن مسلمة حدثنا مالك عن
عبد الله بن دينار عن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الشهر تسع
وعشرون ليلة *

١٩٠٢

نقطة ٧٢٤٩

الاغلب لقول ابن مسعود ما صمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم تسعا وعشرين أكثر مما صمنا
ثلاثين أخرجه أبو داود والترمذي ومثله عن عائشة عند أحمد بإسناد جيد ويؤيد الأول قوله في
حديث أم سلمة في الباب ان الشهر يكون تسعة وعشرين يوما وقال ابن العربي قوله الشهر تسع
وعشرون فلا تصوموا الخ معناه حصره من جهة احد طرفيه أى انه يكون تسعا وعشرين وهو
أقله ويكون ثلاثين وهو أكثره فلا تأخذوا انفسكم بصوم الاكثر احتياطا ولا تقتصرواعلى
الاقل تخفيفا ولكن اجعلوا عندكم من تسعة استءاء وانتهاء باسمه لاله (قوله فلا تصوموا حتى
تروه) ليس المراد تعليق الصوم بالرؤية في حق كل أحد بل المراد بذلك رؤية بعضهم وهو من ثبت
به ذلك اما واحد على رأى الجمهور أو اثنان على رأى آخرين ووافق الخفية على الاول الا أنهم
خصوصا ذلك بما اذا كان في السماء عمل من غيم وغيره والامتنى كان محمول يقبل الامن جمع كثير يقع
العلم بخبرهم وقد عسك تعليق الصوم بالرؤية من ذهب الى الزام أهل البلد برؤية أهل بلد غيرها
ومن لم يذهب الى ذلك قال لان قوله حتى تروه خطاب لا تناس مخصوصين فلا يلزم غيرهم ولكنه
مصرف عن ظاهره فلا يتوقف الحال على رؤية كل واحد فلا يتقيد بالبلد وقد اختلف العلماء
في ذلك على مذاهب أحدها لاهل كل بلد رؤيتهم وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له
وحكاة ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم واسحق وحكاة الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه
وحكاة الماوردي وجه الشافعية ثانيا مقابلة اذا رؤى يبلدة لزم أهل البلاد كلها وهو المشهور
عند المالكية لكن حكى ابن عبد البر الاجماع على خلافه وقال أجمعوا على انه لا تراعى الرؤية
فما بعد من البلاد كخراسان والاندلس قال القرطبي قد قال شيوخنا اذا كانت رؤية الهلال
ظاهرة فاطعة بموضع ثم نقل الى غيرهم بشهادة اثنين لزمهم الصوم وقال ابن الماجشون لا يلزمهم
بالشهادة الا لاهل البلد الذى ثبتت فيه الشهادة الا أن ثبت عند الامام الاعظم فيلزم الناس
كلهم لان البلاد في حقه كالبلد الواحد ان حكمه نافذ في الجميع وقال بعض الشافعية ان
تقارب البلاد كان الحكم واحدا وان تباعدت فوجهان لا يجب عند الاكثر واختار أبو
الطيب وطائفة الوجوب وحكاة البغوى عن الشافعي وفي ضبط البعد أوجه أحدها اختلاف
المطالع قطع به العراقيون والصيد لاني وصححه النووي في الروضة وشرح المذهب ثانيا
مسافة القصر قطع به الامام والبغوى وصححه الرافعي في الصغير والنزوى في شرح مسلم
ثالثا اختلاف الاقاليم رابعها حكاة السرخسي فقال يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا
عارض دون غيرهم خامسها قول ابن الماجشون المتقدم واستدل به على وجوب الصوم
والفطر على من رأى الهلال وحده وان لم يثبت بقوله وهو قول الأئمة الاربعة في الصوم
واختلفوا في الفطر فقال الشافعي يفطر ويحقيقه وقال الاكثر صامعا احتياطا (قوله فان
غم عليكم) بضم المعجمة وتشديد الميم أى حال ينكم وبينه غيم يقال غمت الشيء اذا غطته
ووقع في حديث أبي هريرة من طريق المستمل فان غم ومن طريق الكشميني أغنى ومن رواية
السرخسي غني بفتح الغين المعجمة وتخفيف الموحدة وأغنى وغم وغنى بتشديد الميم وتخفيفها فهو
مغموم الكل بمعنى وأما غنى فأخوذ من الغياوة وهي عدم القطعة وهي استعارة لخفاء الهلال
ونقل ابن العربي انه روى عنى بالعين المهملة من العمى قال وهو بمعناه لانه ذهاب البصر عن

فلا تصوموا حتى تروه فان
غم عليكم فاكلا العدة
ثلاثين * حدثنا أبو الوليد
حدثنا شعبة عن جيلة بن
سحيم

١٩٠٨
م
نسخة ٦٦٦٨

قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما (١٠٦) يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وخمس الابهام في الثالثة

حدثنا آدم حدثنا شعبة

حدثنا محمد بن زياد قال

سمعت ابا هريرة رضي الله

عنه يقول قال النبي صلى

الله عليه وسلم او قال قال ابو

القاسم صلى الله عليه وسلم

صوموا رؤيته واأفطروا

لرؤيته فان غي عليكم

فأكملوا عدة شعبان ثلاثين

* حدثنا ابو عاصم عن ابن

جريح عن يحيى بن عبد الله

ابن صبيح عن عكرمة بن

عبد الرحمن عن أم سلمة

رضي الله عنها أن النبي صلى

الله عليه وسلم أتى من

نسائه شهر اقل ما مضى تسعة

وعشرون يوما غدا أرواح

فقبيل له أنك خلقت أن

لا تدخل شهرا فقال ان

الشهر يكون تسعة وعشرين

يوما * حدثنا عبد العزيز بن

عبد الله حدثنا سليمان بن

بلال عن جريد عن أنس

رضي الله عنه قال أتى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم من نسائه وكانت

اتفكت رجله فأقام في

مشرية تسعا وعشرين

ليلة ثم نزل فقالوا يا رسول

الله آليت شهرا فقال ان

الشهر يكون تسعا وعشرين

* (باب شهر اعيد لا ينقصان)

قال ابو عبد الله قال اسحق وان كان ناقصا فهو تام وقال محمد لا يجتمعان كلاهما ناقص * حدثنا مسدد

حدثنا معتمر قال سمعت اسحق يعني ابن سويد عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ح وحدثني

مسدد قال حدثنا معتمر عن خالد الخذاء قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

المشاهدات أو ذهاب البصيرة عن العقولات * قوله في طريق ابن عمر الثالثة (الشهر هكذا وهكذا وخمس الابهام في الثالثة) كذا اللالكثري بالهجمة والنون أي قبض والاختصاص الاتقياض قاله الخطابي وفي رواية الكشميري وحبس بالحاء المهملة ثم الموحدة أي منع (قوله عن يحيى بن عبد الله بن صبيح) بجهلة وفاء وزن زيدى وهو اسم بلفظ النسبة ووقع في رواية جراح عن ابن جريح أخبرني يحيى أخرجه مسلم وكذا صرح بالخبر في بقية الاسناد وسياق الكلام على حديث أم سلمة هذا مستوفى في كتاب الطلاق (قوله عن جريد عن أنس) سياق في الطلاق من وجه آخر عن سليمان عن جريده سمع أنسا (قوله تسعا وعشرين) كذا اللالكثري والحموي والمستنقبي تسعة وعشرين وسياق بقية الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى (قوله باب شهر اعيد لا ينقصان) هكذا ترجم بعض لفظ الحديث وهذا القدر لفظ طريق لحديث الباب عند الترمذي من رواية بشر بن المفضل عن خالد الخذاء (قوله حدثنا مسدد حدثنا معتمر) فساق الاسناد ثم قال وحديث مسدد قال حدثنا معتمر فساقه باسناد آخر لمسدد وساق المتن على لفظ الرواية الثانية وكأن النكتة في كونه لم يجمع الاسنادين معامع انهما لم يتغيرا الا في شيخ معتمر أن مسددا حدثه به مرة ومعه غيره عن معتمر عن اسحق وحدثه به مرة أخرى اما وهو وحده واما بقراءته عليه عن معتمر عن خالد لمسدد فشيخ آخر أخرجه أبو داود عنه عن يزيد بن زريع عن خالد وهو محفوظ عن خالد الخذاء من طرق وأما قول قاسم في الدلائل سمعت موسى بن هرون يحدث بهذا الحديث عن العباس بن الوليد عن يزيد بن زريع عن فروعا قال موسى وأنا أهاب رفعه فان لم يحمل على ان يزيد بن زريع كان ربما وقفه والا فليست لها به رفعه معنى وأما لفظ اسحق العدوي فأخرجه أبو نعيم في مستخرجيه من طريق أبي خليفة وأبي مسلم الكجي جميعا عن مسدد بهذا الاسناد بلفظ لا ينقص رمضان ولا ينقص ذوالحجة وأشار الاسماعيلي أيضا الى أن هذا اللفظ لا يحق العدوي لكن أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن محمد بن يحيى عن مسدد بلفظ شهر اعيد لا ينقصان كما هو لفظ الترجمة وكأن هذا هو السرفي اقتصار البخاري على سياق المتن على لفظ خالد دون اسحق لكونه لم يختلف في سياقه عليه وقد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث فمنهم من جعله على ظاهره فقال لا يكون رمضان ولا ذوالحجة أبدا الا ثلاثين وهذا قول مردود معاناه للموجود المشاهد ويكنى في رده قوله صلى الله عليه وسلم صوموا رؤيته وأفطروا رؤيته فان غم عليكم فأكملوا العدة فانه لو كان رمضان أبدا ثلاثين لم يخرج الى هذا ومنهم من تأول له معنى لا تقا وقال ابو الحسن كان اسحق بن راهويه يقول لا ينقصان في الفضيلة ان كانتا تسعة وعشرين أو ثلاثين انتمى وقيل لا ينقصان معان جاء أحدهما تسعا وعشرين جاء الآخر ثلاثين ولا بد وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فيهما وهذا القولان مشهوران عن السلف وقد ثبتا من قولين في أكثر الروايات في البخاري وسقط ذلك في رواية أبي ذر وفي رواية النسفي وغيره عقب الترجمة قبل سياق الحديث قال اسحق وان كان ناقصا فهو تام وقال محمد لا يجتمعان كلاهما ناقص واسحق هذا هو ابن راهويه ومحمد هو البخاري المصنف ووقع عند الترمذي نقل القولين عن

اسحق

حدثنا مسدد

حدثنا معتمر قال سمعت اسحق يعني ابن سويد عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ح وحدثني مسدد قال حدثنا معتمر عن خالد الخذاء قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

١٩١٢

م د ن

قطة ١١٦٧٧

اسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل وكان البخاري اختار مقالة أحمد بن حنبل وأبو داود اعلمها قال
الترمذي قال أحمد معناه لا ينقصان معاني سنة واحدة انتهى ثم وجدت في نسخة الصغاني
ما نصه عقب الحديث قال أبو عبد الله قال اسحق تسعة وعشرون يوما تام وقال أحمد بن حنبل
ان نقص رمضان ثم ذوا الحجة وان نقص ذوا الحجة ثم رمضان وقال اسحق معناه وان كان تسعا
وعشرين فهو تمام غير نقصان قال وعلى مذهب اسحق يجوز ان ينقصا معاني سنة واحدة وروى
الحاكم في تاريخه باسناد صحيح ان اسحق بن ابراهيم سئل عن ذلك فقال انكم ترون العدد ثلاثين
فاذا كان تسعا وعشرين ترونه نقصا ناوليس ذلك بنقصان ووافق أحمد على اختياره أبو بكر أحمد
ابن عمرو البزار فأوهم مغلطى انه مراد الترمذي بقوله وقال أحمد وليس كذلك وانما ذكره قاسم
في الدلائل عن البزار فقال سمعت البزار يقول معناه لا ينقصان جميعا في سنة واحدة قال ويدل
عليه رواية يزيد بن عتبة عن سمرة بن جندب عن فروع اشهر اعيد لا يكونان ثمانية وخمسين يوما
وادعى مغلطى ايضا ان المراد باسحق اسحق بن سويد العدوي راوى الحديث ولم يأت على ذلك
بشيء وذكر ابن حبان لهذا الحديث معنيين أحدهما ما قاله اسحق والاخر ان المراد انهما في
الفضل سواء لقوله في الحديث الاخر ما من أيام العمل فيها أفضل من عشر ذي الحجة وذكر
القرطبي ان فيه خمسة أقوال فذكر نحو ما تقدم وزاد أن معناه لا ينقصان في عام بعينه وهو
العام الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم تلك المقالة وهذا حكاه ابن بركة ومن قبله أبو الوليد بن رشد
ونقله المحب الطبري عن أبي بكر بن فورك وقيل المعنى لا ينقصان في الاحكام وبهذا جزم البيهقي
وقبله الطحاوي فقال معنى لا ينقصان أن الاحكام فيهما وان كانت تسعة وعشرين متكاملة غير
ناقصة عن حكمهما اذا كانتا ثلاثين وقيل معناه لا ينقصان في نفس الامر لكن ربما حال دون
روية الهلال مانع وهذا أشار اليه ابن حبان أيضا ولا يخفى بعده وقيل معناه لا ينقصان معاني
سنة واحدة على طريق الاكثار الغلب وان ندروا وقوع ذلك وهذا أعدل مما تقدم لانه ربما وجد
وقوعهما ووقوع كل منهما تسعة وعشرين قال الطحاوي الاخذ بظاهره أو حمله على نقص
أحدهما يدفعه العيان لا نأخذ بوجدهما ينقصان معاني أعوام وقال الزين بن المنير لا يخلو شيء
من هذه الاقوال عن الاعتراض وأقربها ان المراد ان النقص الحسي باعتبار العدد ينبغي أن كلا
منهما شهر عظيم فلا ينبغي وصفهما بالنقصان بخلاف غيرهما من الشهور وحاصله يرجع الى
تأييد قول اسحق وقال البيهقي في المعرفة انما خصهما بالذكر لتعلق حكم الصوم والحج بهما وبه حرم
النورى وقال انه الصواب المعتمد والمعنى ان كل ما ورد عنهما من الفضائل والاحكام حاصل سواء
كان رمضان ثلاثين أو تسعا وعشرين سواء صادف الوقوف اليوم التاسع أو غيره ولا يخفى ان
محل ذلك ما اذا لم يحصل تقصير في ابتغاء الهلال ففائدة الحديث رفع ما يقع في القلوب من شك لمن
صام تسعا وعشرين أو وقف في غير يوم عرفة وقد استشكل بعض العلماء امكان الوقوف في
الثامن اجتهاد اوليس مشكلا لانه ربما ثبت الرؤية بشاهدين ان اول ذى الحجة الخميس مثلا
فوقفوا يوم الجمعة ثم تبين انهما شهدا زورا وقال الطيبي ظاهرا سياق الحديث بيان اختصاص
الشهرين بمزية ليست في غيرهما من الشهور وليس المراد ان ثواب الطاعة في غيرهما ينقص وانما
المراد رفع الحرج عما عسى ان يقع فيه خطأ في الحكم لاختصاصهما بالعبدين وجواز احتمال

وقوع الخطا فيها ومن ثم قال شهر اعيد بعد قوله شهر ان لا ينقصان ولم يقتصر على قوله رمضان
 وذى الحجة انتهى وفي الحديث حجة لمن قال ان الثواب ليس مرتباً على وجود المشقة دائماً بل لله
 ان يفضل بالحق الناقص بالتام في الثواب واستدل به بعضهم لما لا في اكتفاء رمضان بنية
 واحدة قال لانه جعل الشهر بمجملة عبادة واحدة فاكفى له بالنية وهذا الحديث يقتضي انه
 التسوية في الثواب بين الشهر الذي يكون تسعة وعشرين وبين الشهر الذي يكون ثلاثين انما
 هو بالنظر الى جعل الثواب متعلقاً بالشهر من حيث الجملة لا من حيث تفضيل الايام وأما ما ذكره
 البزار من رواية يزيد بن عتبة عن سمرة بن جندب فاستدل به بضعف وقد أخرجه الدارقطني
 في الافراد والطبراني في هذا الوجه بلفظ لا يتم شهران تسعين يوماً وقال أبو الوليد بن رشد ان ثبت
 فعناه لا يكونان ثمانية وخمسين في الاجر والثواب وروى الطبراني حديث الباب من طريق
 هشيم عن خالد الخذاء بسنده هذا بلفظ كل شهر حرام لا ينقص ثلاثون يوماً وثلاثون ليلة وهذا
 بهذا اللفظ شاذ والمحموط عن خالد ما تقدم وهو الذي توارده الحفاظ من أصحابه كشعبة وحماد
 ابن زيد ويزيد بن زريع وبشر بن الفضل وغيرهم وقد ذكر الطحاوي ان عبد الرحمن بن اسحق
 روى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي بكره بهذا اللفظ قال الطحاوي وعبد الرحمن بن اسحق
 لا يقاوم خالد الخذاء في الحفظ (قلت) فعلى هذا فقد دخل له شيم حديث في حديث لان اللفظ
 الذي أورده عن خالد هو لفظ عبد الرحمن وقال ابن رشد ان صح فعناه أيضاً في الاجر والثواب
 (قوله رمضان وذى الحجة) أطلق على رمضان انه شهر عيده لقربه من العيد أوله يكون هلال العيد
 ربحاً في اليوم الاخير من رمضان قاله الاثرم والأول أولى وتطيره قوله صلى الله عليه وسلم
 المغرب وتر النهار أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر وصلاة المغرب ليلية جهرية وأطلق كونها
 وتر النهار اقربها منه وفيه اشارة الى أن وقتها يقع أول ما تغرب الشمس * (تنبيه) * ليس لاسحق بن
 سويد وهو ابن هبيرة البصري العدوي عدى مضر وهو تابعي صغير روى هماً عن تابعي كبير
 في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وقد أخرجه مقرراً في هذا الحديث ائمة وقد روى بالنصب وذكره
 ابن العربي في الضعفاء بهذا السبب **(قوله)** **باب** قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تكتب
 ولا تحسب بالنون فيهما والمراد أهل الاسلام الذين يحضرون عند تلك المقالة وهو محمول على
 أكثرهم أو المراد نفسه صلى الله عليه وسلم **(قوله)** الاسود بن قيس هو الكوفي تابعي صغير وشيخه
 سعيد بن عمرو أي ابن سعيد بن العاص مدني سكن دمشق ثم الكوفة تابعي شهير سمع عائشة
 وأبا هريرة وجماعة من الصحابة ففي الاسناد تابعي عن تابعي كالذي قبله **(قوله)** أنا أي العرب وقيل
 أراد نفسه وقوله أمة بلفظ النسب الى الام فقبل أراد أمة العرب لانها لا تكتب أو منسوب
 الى الامهات أي انهم على أصل ولادة أمهم أو منسوب الى الام لان المرأة هذه صفتها غالباً وقيل
 منسوبون الى أم القرى وقوله لا تكتب ولا تحسب تفسير لكونهم كذلك وقيل للعرب أميون
 لان الكتابة كانت فيهم عزيرة قال الله تعالى هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم ولا يرد على ذلك
 انه كان فيهم من يكتب ويحسب لان الكتابة كانت فيهم قليلة تاذرة والمراد بالحساب هنا حساب
 النجوم وتسييرها ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضاً الا التزوير السير فحاق الحكم بالصوم وغيره
 بالروية لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير واستقر الحكم في الصوم ولو حدث بعدهم من

قال شهران لا ينقصان شهراً
 عيد رمضان وذو الحجة
 * (باب) قول النبي صلى
 الله عليه وسلم لا تكتب
 ولا تحسب * حدثنا آدم
 حدثنا شعبة حدثنا الاسود
 ابن قيس حدثنا سعيد بن
 عمرو أنه سمع ابن عمر رضي
 الله عنهما عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قال أنا
 أمة أمة لا تكتب ولا
 تحسب

١٩١٢
 م د ص
 ٧٠٧٥

يعرف ذلك بل ظاهر السباق يشغرنى تعليق الحكم بالحساب أصلاً ويوضحه قوله فى الحديث
 الماضى فان غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين ولم يقل فلبوا أهل الحساب والحكمة فيه كون
 العدد عند الانغماس يتوسى فيه المكلفون فيرتفع الاختلاف والتزاع عنهم وقد ذهب قوم الى
 الرجوع الى أهل التيسير فى ذلك وهم الروافض ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم قال الباجي
 واجماع السلف الصالح حجة عليهم وقال ابن بزيّة وهو مذهب باطل فقد نبت الشريعة عن
 الخوض فى علم النجوم لانها حدىس وتخمين ليس فيها قطع ولا ظن غالب مع انه لو ارتبط الامر بها
 لضاق اذ لا يعرفها الا القليل (قوله الشهر هكذا وهكذا يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين)
 هكذا ذكره آدم شيخ البخارى مختصراً وفيه اختصار عمار واه غندر عن شعبة أخرجه مسلم عن
 ابن المنى وغيره عنه بلفظ الشهر هكذا وهكذا وعقد الابهام فى الثالثة والشهر هكذا وهكذا
 وهكذا يعنى تمام الثلاثين أى أشار أولاً باصابع يديه العشر جميعاً مرتين وقبض الابهام فى المرة
 الثالثة وهذا المعبر عنه بقوله تسع وعشرون وأشار مرة أخرى بماتلات مرات وهو المعبر
 عنه بقوله ثلاثون وفى رواية جبهة بن سحيم عن ابن عمر فى الباب الماضى الشهر هكذا وهكذا
 وخمس الابهام فى الثالثة ووقع من هذا الوجه عند مسلم بلفظ الشهر هكذا وهكذا وصدق يديه
 مرتين بكل اصابعه وقبض فى الصفقة الثالثة ابهام اليمنى أو اليسرى وروى أحمد وابن أبي
 شيبة واللفظ له من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن ابن عمر رفعه الشهر تسع وعشرون
 ثم طبق بين كفيه مرتين وطبق الثالثة فقبض الابهام قال فقالت عائشة يغفر الله لابي
 عبد الرحمن انما هجر النبي صلى الله عليه وسلم نساء شهر افتزل تسع وعشرين فقبل له فقال ان
 الشهر يكون تسعاً وعشرين وشهر ثلاثون قال ابن بطال فى الحديث رفع لمرعاة النجوم
 بقوانين التعديل وانما العول رؤية الاعلّة وقد نهي عن التكلف ولا شك ان فى مراعاة
 ما غرض حتى لا يدرك الا بالظنون غاية التكلف وفى الحديث مستند لمن رأى الحكم بالاشارة قلت
 وسيأتى فى كتاب الطلاق (قوله باب لا يتقدم) بضم أوله وفتح ثانيه ويجوز فتحهما
 أى المكلف (قوله لا يتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين) أى لا يتقدم رمضان بصوم يوم بعد منه
 بقصد الاحتياط له فان صومه مرتبط بالرؤية فلا حاجة الى التكلف واكتفى فى الترجمة عن ذلك
 لتصریح الخبر به (قوله هشام) هو الدستوائى (قوله عن أبى سلمة عن أبى هريرة) فى رواية خالد بن
 الحرث عن هشام عند الاسماعيلى حدثنى أبى سلمة حدثنى أبو هريرة ونحوه لابي عوانة من طريق
 معاوية بن سلام عن يحيى (قوله لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم) فى رواية أبى داود عن مسلم بن
 ابراهيم شيخ البخارى فيه لا تقدموا صوم رمضان بصوم وفى رواية خالد بن الحرث المذكورة
 لا تقدموا بين يدي رمضان بصوم ولا جد عن روح عن هشام لا تقدموا قبل رمضان بصوم
 ولترمذى من طريق علي بن المبارك عن يحيى لا تقدموا شهر رمضان بصيام قبله (قوله الآن
 يكون رجل) كان تامّة أى الان يوجد رجل (قوله يصوم صوماً) وفى رواية الكشميهنى صومه
 فليصم ذلك اليوم وفى رواية معمر عن يحيى عند أحمد الارجل كان يصوم صياماً فبأبى ذلك على
 صيامه ونحوه لابي عوانة من طريق أيوب عن يحيى وفى رواية أحمد عن روح الارجل كان يصوم
 صياماً فليصم به ولترمذى وأحمد من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلمة الآن يوافق ذلك صوماً

الشهر هكذا وهكذا يعنى
 مرة تسعة وعشرين ومرة
 ثلاثين * (باب) * لا يتقدم
 رمضان بصوم يوم ولا يومين
 * حدثنا مسلم بن ابراهيم
 حدثنا هشام حدثنا يحيى بن
 أبى كثير عن أبى سلمة عن
 أبى هريرة رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 قال لا يتقدم من أحدكم
 رمضان بصوم يوم أو يومين
 الا أن يكون رجل كان
 يصوم صوماً فليصم ذلك
 اليوم

١٩١٤

م د

١٥٤٢٢

كان يصومه أحدكم قال العلماء معنى الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط
 لرمضان قال الترمذي لما أخرجه العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يتجمل الرجل بصيام
 قبل دخول رمضان لمعنى رمضان ٥١ والحكمة فيه التقوى بالفطر لرمضان ليدخل فيه بقوة
 ونشاط وهذا فيه نظر لأن مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصيام ثلاثة أيام أو أربعة جاز وسنذكر
 ما فيه قريبا وقيل الحكمة فيه خشية اختلاط النفل بالقرض وفيه نظر أيضا لأنه يجوز لمن له
 عادة كما في الحديث وقيل لأن الحكم علق بالرؤية فمن تقدمه يوم أو يومين فقد حاول الطعن في
 ذلك الحكم وهذا هو المعتمد ومعنى الاستثناء أن من كان له ورده فقد أذن له فيه لأنه اعتاده وألفه
 وترك المؤلف شديد وليس ذلك من استقبال رمضان في شيء ولا يتحقق بذلك القضاء والنذر
 لوجوبهما قال بعض العلماء يستثنى القضاء والنذر بالدلالة القطعية على وجوب الوفاء بهما فلا
 يبطل القطعي بالظن وفي الحديث رد على من يرى بتقديم الصوم على الرؤية كالأرفضه ورد على
 من قال يجوز الصوم النفل المطلق وأبعد من قال المراد بالنهي التقديم بنية رمضان واستدل بلفظ
 التقديم لأن التقديم على الشيء بالشيء إنما يتحقق إذا كان من جنسه فعلى هذا يجوز الصيام بنية
 النفل المطلق لكن السياق يابى هذا التأويل ويدفعه وفيه بيان لمعنى قوله في الحديث الماضي
 صوموا الرؤية فان اللام فيه للتأقبت لا للتعليل قال ابن دقيق العيد ومع كونها محمولة على
 التأقبت فلا بد من ارتكاب مجاز لأن وقت الرؤية وهو الليل لا يكون محل الصوم وتعقبه
 المفاتكي بأن المراد بقوله صوموا النوافل والصيام والليل كاه ظرف للنية (قلت) فوقع في المجاز الذي
 فرسه لأن النافى ليس صائغا حقيقة بدليل أنه يجوز له الأكل والشرب بعد النية التي أن يطعم
 الفجر وفيه منع إنشاء الصوم قبل رمضان إذا كان لاجل الاحتياط فان زاد على ذلك فقهومه
 الجواز وقيل يمتد المنع لما قبل ذلك وبه قطع كثير من الشافعية واجابوا عن الحديث بأن المراد منه
 التقديم بالصوم حيث وجد منع وإنما اقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب ممن يقصد ذلك وقالوا
 آمد المنع من أول السادس عشر من شعبان لحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة
 مرفوعا إذا انصف شعبان فلا تصوموا أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال
 الروياني من الشافعية يحرم التقديم يوم أو يومين لحديث الباب ويكره التقديم من نصف
 شعبان للحديث الآخر وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعا بعد النصف من شعبان
 وضعفوا الحديث الوارد فيه وقال أحمد وابن معين أنه منكر وقد استدل البيهقي بحديث
 الباب على ضعفه فقال الرخصة في ذلك بما هو أصح من حديث العلاء وكذا صنع قبله الطحاوي
 واستظهر بحديث ثابت عن أنس مرفوعا أفضل الصيام بعد رمضان شعبان لكن استناده
 ضعيف واستظهر أيضا بحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل
 هل صمت من سر شعبان شيئا قال لا قال فإذا أفطرت من رمضان فصم يومين ثم جمع بين الحديثين
 بأن حديث العلاء محمول على من يضعفه الصوم وحديث الباب مخصوص بمن يحتاط برغمه
 لرمضان وهو جمع حسن والله أعلم **(قوله ما)** قول الله عز وجل أحل لكم ليلة
 الصيام الرفث إلى نسائكم إلى قوله ما كتب الله لكم) كذا في رواية أبي ذر وساق غيره
 الآية كلها والمراد بهذه الترجمة بيان ما كان الحال عليه قبل نزول هذه الآية ولما كانت هذه

* (باب قول الله جل ذكره
 أحل لكم ليلة الصيام
 الرفث إلى نسائكم هن لباس
 لكم وأنتم لباس لهن علم
 الله أنكم كنتم تختانون
 أنفسكم فتاب عليكم وعفا
 عنكم فالآن باثروهن
 وابتغوا ما كتب الله لكم)*

١٩١٥

د ت

نقطة ٩٨٠٩

* حدثنا عبيد الله بن موسى
عن اسرائيل عن أبي اسحق
عن البراء رضي الله عنه قال
كان أصحاب محمد صلى الله
عليه وسلم اذا كان الرجل
صائما خضر الافطار فقام
قبل أن ينظر لم يأكل ليلته
ولا يومه حتى يمسي وان قيس
ابن صرمة الانصاري كان
صائما فلما حضر الافطار
أتى امرأته

الاية منزلة على أسباب تتعلق بالصيام يحل بها المصنف وقد تعرض لها في التفسير أيضا كما سيأتي
ويؤخذ من حاصل ما استقر عليه الحال من سبب نزولها ابتداء مشروعية السحور وهو
المقصود في هذا المكان لانه جعل هذه الترجمة مقدمة لآبواب السحور (قوله عن أبي اسحق)
هو السبيعي واسرائيل هو ابن يونس بن أبي اسحق المذكور وقد رواه الاسماعيلي من طريق
يوسف بن موسى وغيره عن عبيد الله بن موسى شيخ البخاري فيه عن اسرائيل وزهير هو ابن
معاوية كلاهما عن أبي اسحق عن البراء زاد فيه ذكر زهير وساقه على لفظ اسرائيل وقد رواه
الدارمي وعبيد بن حميد في مسندهما عن عبيد الله بن موسى فلم يذكر زهير وقد أخرجه
النسائي من وجه آخر عن زهير به (قوله كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم) أي في أول
اقتراض الصيام وبين ذلك ابن جرير في روايته من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى (قوله)
فقام قبل أن يفطر الخ) في رواية زهير كان اذا نام قبل أن يتعشى لم يحل له أن يأكل شيئا ولا
يشرب ليلته ويومه حتى تغرب الشمس ولا يبي الشئ من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي اسحق
كان المسلمون اذا أفطروا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا فاذا ناموا لم يفعلوا
شيئا من ذلك الى مثلها فاتفقت الروايات في حديث البراء على ان المنع من ذلك كان مقيدا
بالنوم وهذا هو المشهور في حديث غيره وقيد المنع من ذلك في حديث ابن عباس بصلاة
العقبة أخرجه أبو داود ولفظ كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلوا العقبة
حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وصاموا الى القابلة ونحوه في حديث أبي هريرة كما سأذكره
قريبا وهذا يخص من حديث البراء من وجه آخر ويحتمل ان يكون ذكر صلاة العشاء لكون
ما بعدهما من النوم غالباً والتقيد في الحقيقة انما هو بالنوم كما في سائر الاحاديث وبين السدي
 وغيره ان ذلك الحكم كان على وفق ما كتب على أهل الكتاب كما أخرجه ابن جرير من طريق
السدي ولفظه كتب على انصارى الصيام وكتب عليهم ان لا يأكلوا ولا يشربوا ولا ينكحوا
بعد النوم وكتب على المسلمين أن لا مثل ذلك حتى أقبل رجل من الانصار فذكر القصة ومن طريق
ابراهيم التيمي كان المسلمون في أول الاسلام يفعلون كما يفعل أهل الكتاب اذا نام أحدهم لم يطعم
حتى القابلة ويؤيدها ما أخرجه مسلم من حديث عمرو بن العاص حر فوعا فصل ما بين صيامنا
وصيام أهل الكتاب أكلة السحر (قوله وان قيس بن صرمة) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء
هكذا هي في هذه الرواية ولم يختلف على اسرائيل فيه الا في رواية أبي أحمد الزبيري عنه فانه قال
صرمة بن قيس أخرجه أبو داود ولا ينعيم في المعرفة من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن
عباس مثله قال وكذا رواه أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس ووقع عند أحمد والنسائي
من طريق زهير عن أبي اسحق أنه أبو قيس بن عمرو وفي حديث السدي المذكور حتى أقبل رجل
من الانصار يقال له أبو قيس بن صرمة ولا بن جرير من طريق ابن اسحق عن محمد بن يحيى بن
حبان بفتح المهملة وبالموحدة الثقيلة هر سلا صرمة بن أنس وغير ابن جرير من هذا الوجه
صرمة بن قيس كما قال أبو أحمد الزبيري وللذهلي في الزهريات من هر سلا القاسم بن محمد صرمة
ابن أنس ولا بن جرير من هر سلا عبد الرحمن بن أبي ليلى صرمة بن مالك والجمع بين هذه الروايات
أنه أبو قيس صرمة بن أنس قيس بن مالك بن عدى بن عاصم بن غنم بن عدى بن النجار كذا نسبته

ابن عبد البر وغيره من قال قيس بن صرمة قلبه كما جزم الداودي والسهيلي وغيرهما بأنه وقع
مقبولاً في رواية حديث الباب ومن قال صرمة بن مالك نسبته إلى جده ومن قال صرمة بن أنس
حذف أداة الكنية من أبيه ومن قال أبو قيس بن عمرو وأصاب كنيته وأخطأ في اسم أبيه وكذا من
قال أبو قيس بن صرمة وكأنه أراد أن يقول أبو قيس صرمة فزاد فيه ابن وقد صحفه بعضهم فروياه
في جزء إبراهيم بن أبي ثابت من طريق عطاء عن أبي هريرة قال كان المسلمون إذا صلوا العشاء عزم
عليهم الطعام والشراب والنساء وان صرمة بن أنس الانصاري غلبته عينه الحديث وقد استدركه
ابن الأثير في الصحابة صرمة بن أنس في حرف الضاد المجهمة على من تقدمه وهو تصحيف وتحريف
ولم يتبناه والصواب صرمة بن أبي أنس كما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وصرمة بن
أبي أنس مشهور في الصحابة يكنى أبا قيس قال ابن اسحق فيما أخرجه السراج في تاريخه من
طريقه بإسناده إلى عويم بن ساعدة قال قال صرمة بن أبي أنس وهو يذكرك النبي صلى الله
عليه وسلم

فقال لها عندك طعام
قالت لا ولكن أنطلق
فأطلب لك وكان يومه يعمل
فغلبته عيناه فجاءته امرأته
فلما رآته قالت خيبة لك
فلما اتصف النهار غشي
عليه فذكر ذلك للنبي صلى
الله عليه وسلم فنزلت هذه
الآية أحل لكم ليلة الصيام
الرفث إلى نسائكم ففرحوا
بما فرحوا به فزيدوا نزلت
وكلوا واشربوا حتى يتبين
لكم الخيط الأبيض من
الخيط الأسود

نوى في قریش بضع عشرة حجة * يذكر لو يلقى صديقاً مؤتاتياً

الآيات قال ابن اسحق وصرمة هذا هو الذي نزل فيه وكلوا واشربوا الآية قال وحديث محمد
ابن جعفر بن الزبير قال كان أبو قيس من فارق الأوثان في الجاهلية فلما قدم النبي صلى الله عليه
وسلم المدينة أسلم وهو شيخ كبير وهو القاتل

يقول أبو قيس وأصبح غادياً * ألا ما استطعتم من وصائي فافعلوا

الآيات (قوله فقال لها عندك) بكسر الكاف (طعام قالت لا ولكن أنطلق أطلب لك) ظاهره
أنه لم يجيء معه شيء لكن في مرسل السدي أنه أتاهم بقر فقال استبدلني به طحيناً واجعله سخيناً
فان التمر أحرق جوف وفيه لعل آكله سخناً وانما استبدلته له وصنعتة وفي مرسل ابن أبي ليلى
فقال لا هله أطمعوني فقالت حتى أجعل لك شيئاً سخيناً ووصله أبو داود من طريق ابن أبي ليلى فقال
حدثنا أصحاب محمد فذكره مختصراً (قوله وكان يومه) بالنصب (يعمل) أي في أرضه وصرح بها أبو
داود في روايته وفي مرسل السدي كان يعمل في حيطان المدينة بالجرة فعلى هذا فقوله في أرضه
إضافة اختصاص (قوله فغلبته عيناه) أي نام وللكشمي عن عبيد بالافراد (قوله فقالت خيبة
لك) بالنصب وهو مفعول مطلق محذوف العامل وقيل إذا كان بغير لام يجب نصبه والابزار
والخيبة الحرمان يقال خاب يخيب إذا لم يل ما طلب (قوله فلما اتصف النهار غشي عليه) في
رواية أحمد فاصبح صائماً فلما اتصف النهار وفي رواية أبي داود فلم ينتصف النهار حتى غشي عليه
فيحمل الأول على أن الغشي وقع في آخر النصف الأول من النهار وفي رواية زهير عن أبي اسحق فلم
يطعم شيئاً وبات حتى أصبح صائماً حتى اتصف النهار فغشي عليه وفي مرسل السدي فابقظته
فكره أن يعصى الله وأبى أن يأكل وفي مرسل محمد بن يحيى فقالت له كل فقال اني قد غت فقالت
لم تتم فأبى فاصبح جائعاً مجهوداً (قوله فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية زكريا عند
أبي الشيخ وأبي عمرا أنه وقد نامت فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله فنزلت هذه الآية
أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ففرحوا بما فرحوا به فزيدوا نزلت وكلوا واشربوا) كذا
في هذه الرواية وشرح الكرماني على ظاهرها فقال لما صار الرفث وهو الجماع هنا حلالاً بعد أن كان

حراما كان الاكل والشرب بطريق الاولى فلذلك فرحوا بنزولها وفهموا منها الرخصة هذا وجه مطابق ذلك لقصة أبي قيس قال ثم لما كان حلهما بطريق المنهوم نزل بعد ذلك وكلاهما واشربوا ليعلم بالمنطوق تسهيل الامر عليهم صريحا ثم قال أو المراد من الآية هي بتمامها (قلت) وهذا هو المعتمد وبه جزم السهيلي وقال ان الآية بتمامها نزلت في الاخرين معا وقدم ما يتعلق بعمر لفضله (قلت) وقد وقع في رواية أبي داود فنزلت أحل لكم ليلة الصيام الى قوله من الفجر فهذا يبين ان محل قوله ففرحوا بها بعد قوله الخط الاسود ووقع ذلك صريحا في رواية زكريا بن أبي زائدة ولفظه فنزلت أحل لكم الى قوله من الفجر ففرح المسلمون بذلك وسيأتي بيان قصة عمر في تفسير سورة البقرة مع بقية تفسير الآية المذكورة ان شاء الله تعالى **(قوله)** **يا** قول الله عز وجل وكلاهما واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر ثم آمنوا بالصيام الى الليل * فيه البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا حجاج ابن منهال حدثنا هشيم قال أخبرني حصين بن عبد الرحمن عن الشعبي عن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال لما نزلت حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود عمدت الى عقالي أسود والى عقالي أبيض فجعلتهما تحت وسادتي فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي فغدت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال انما ذلك سواد الليل وبياض النهار

(قوله) **يا** قول الله عز وجل وكلاهما واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر ثم آمنوا بالصيام الى الليل * فيه البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا حجاج ابن منهال حدثنا هشيم قال أخبرني حصين بن عبد الرحمن عن الشعبي عن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال لما نزلت حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود عمدت الى عقالي أسود والى عقالي أبيض فجعلتهما تحت وسادتي فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي فغدت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال انما ذلك سواد الليل وبياض النهار

* (باب قول الله تعالى وكلاهما واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر ثم آمنوا بالصيام الى الليل) * فيه البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا حجاج ابن منهال حدثنا هشيم قال أخبرني حصين بن عبد الرحمن عن الشعبي عن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال لما نزلت حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود عمدت الى عقالي أسود والى عقالي أبيض فجعلتهما تحت وسادتي فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي فغدت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال انما ذلك سواد الليل وبياض النهار

١٩١٦

م د ت

٩٨٥٦

مسلم ان وسادك لعريض طويل وللمصنف في التفسير من طريق جري عن مطرف عن
 الشعبي انك لعريض القفا ولا ي عوانة من طريق ابراهيم بن طهمان عن مطرف فصح وقال
 لا يا عريض القفا قال الخطابي في المعاني في قوله ان وسادك لعريض قولان أحدهما يريد أن
 نومك لكثير وكفى بالوسادة عن النوم لان النائم يتوسد أو أراد ان ليالك لطويل اذا كنت
 لاتمسك عن الاكل حتى تبين لك العقال والقول الاخر انه كفى بالوسادة عن الموضع الذي
 يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة اذا نام والعرب تقول فلان عريض القفا اذا كان فيه
 غباوة وغفلة وقدروى في هذا الحديث من طريق أخرى انك عريض انقفا وجرم الرخصى
 بالتأويل الثاني فقال انما عرض النبي صلى الله عليه وسلم قفاعدى لانه غفل عن البيان وعرض
 القفا عما يستدل به على قلة الفطنة وانشد في ذلك شعرا وقد أنكر ذلك كثير منهم القرطبي فقال
 حمله بعض الناس على الذم له على ذلك الفهم وكأنهم فهموا انه نسب الى الجهل والجفاء وعدم
 الفقه وعصده وذلك بقوله انك عريض القفا وليس الامر على ما قالوه لان من حمل اللفظ على
 حقيقته اللسانية التي هي الاصل ان لم تبين له دليل التجوز لم يستحق ذما ولا ينسب الى جهل وانما
 عني والله أعلم ان وسادك ان كان يغطي الخطين الذين أراد الله فهو اذا عريض واسع ولهذا
 قال في اثر ذلك انما ذلك سواد الليل وياض النهار فكأنه قال فكيف يدخلان تحت وسادتك
 وقوله انك لعريض القفا أي ان الوساد الذي يغطي الليل والنهار لا يرقد عليه الا قفعا عريض
 للمناسبة (قلت) وترجم عليه ابن جبان ذكر البيان بان العرب تتفاوت لغاتها وأشار بذلك الى أن
 عديا لم يكن يعرف في لغته ان سواد الليل وياض النهار يعبر عنهما بالخط الاسود والخط
 الابيض وساق هذا الحديث قال ابن المنير في الحاشية في حديث عدى جواز التوبخ بالكلام
 النادر الذي يسير فيصير مثلا بشرط صحة القصد وجود الشرط عند من الغلو في ذلك فانه منزلة
 القدم الامن عصمه الله تعالى الحديث الثاني (قوله (٣) حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا عبد
 العزيز بن أبي حازم عن أبيه وحدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا أبو غسان حدثني أبو حازم) كذا
 أخرجه البخاري عن سعيد بن شيخه له واعاده في التفسير عن سعيد بن أبي غسان وحده وظهر
 من سياقه ان اللفظ هنا لا ي غسان وقد أخرجه ابن خزيمة عن الذهلي عن سعيد بن شيخه وبين
 أبو نعيم في المستخرج ان لفظهما واحد وقد أخرجه مسلم وابن أبي حاتم وأبو عوانة والطحاوي في
 آخرين من طريق سعيد بن أبي غسان وحده (قوله فكان رجال) لم أقف على تسمية احد منهم
 ولا يحسن ان يفسر بعضهم بعدى بن حاتم لان قصة عدى متأخرة عن ذلك كما سبق ويأتي (قوله
 ربط أحدهم في رجليه) في رواية فضيل بن سليمان عن أبي حازم عند مسلم لما نزلت هذه الآية
 جعل الرجل يأخذ خيطا أبيض وخيطا أسود فيضعهما تحت وسادته فينظر متى يتبينهما ولا
 منافاة بينهما لاحتمال أن يكون بعضهم فعل هذا وبعضهم فعل هذا أو يكونوا يجعلونهما تحت
 الوسادة الى السحر فيربطونهما حينئذ في أرجلهم ليشاهدوهما (قوله حتى يتبين) كذا لاكثر
 بالتشديد والكسمة حتى يتبين بفتح أوله وسكون المهملة والتخفيف (قوله رؤيتهما) كذا
 لا يدر وفي رواية النسفي ربهما بكسر أوله وسكون الهمزة وضم التثنية ولمسلم من هذا الوجه
 ربهما بكسر الزاي وتشديد التثنية قال صاحب المطالع ضبطت هذه اللفظة على ثلاثة

١٩١٧

م
 ص
 نسخة
 ٤٧٢٤
 ٤٧٥٠

* حدثنا سعيد بن أبي مريم
 حدثنا ابن أبي حازم عن
 أبيه عن سهل بن سعد ح
 وحدثني سعيد بن أبي مريم
 حدثنا أبو غسان محمد بن
 مطرف قال حدثني أبو حازم
 عن سهل بن سعد قال أنزلت
 كوا واشربوا حتى يتبين
 لكم الخط الابيض من
 الخط الاسود ولم ينزل من
 الفجر فكان رجال اذا
 أرادوا الصوم ربط أحدهم
 في رجليه الخط الابيض
 والخط الاسود ولا يزال
 يأكل حتى يتبين له رؤيتهما

(٣) قوله حدثنا عبد العزيز
 ابن أبي حازم الخ اختلفت
 نسخة الشارح والنسخة
 التي كتب عليها القسطلاني
 في متن الحديث وعولنا على
 نسخة القسطلاني بهامشنا
 هذا في هذا المجلد اه معناه

أوجه ثالثا بفتح الراء وقد تكسر بعدها همزة مكسورة ثم تحتانية مشددة قال عياض ولا وجه له الا بضرب من التأويل وكأثره ترى بمعنى مرئي والمعروف ان الرئي التابع من الجن فيحصل أن يكون من هذا الاصل لتراعيه لمن معه من الانس (قوله فانزل الله بعد من الفجر) قال القرطبي حديث عدى يقتضي ان قوله من الفجر نزل متصلا بقوله من الخيط الاسود بخلاف حديث سهل فانه ظاهر في ان قوله من الفجر نزل بعد ذلك لرفع ما وقع لهم من الاشكال قال وقد قيل انه كان بين نزولهما عام كامل قال فاما عدى فحمل الخيط على حقيقة وفهم من قوله من الفجر من أجل الفجر ففعل ما فعل قال والجمع بينهما أن حديث عدى متأخر عن حديث سهل فكان عدى لم يبلغه ما جرى في حديث سهل وانما سمع الآية مجردة ففهمها على ما وقع لفين له النبي صلى الله عليه وسلم ان المراد بقوله من الفجر أن ينفصل أحدا الخيطين عن الآخر وان قوله من الفجر متعلق بقوله شين قال ويحتمل أن تكون القصتان في حالة واحدة وان بعض الرواية يعني في قصة عدى تلا الآية تامة كما ثبت في القرآن وان كان حال النزول انما ترات مفرقة كما ثبت في حديث سهل (قلت) وهذا الثاني ضعيف لان قصة عدى متأخرة لتأخر اسلامه كما قدمته وقد روى ابن أبي حاتم من طريق أبي أسامة عن مجالد في حديث عدى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما أخبره بما صنع يا ابن حاتم ألم أقل لك من الفجر والطبراني من وجه آخر عن مجالد وغيره فقال عدى يا رسول الله كل شيء أوصيتني قد حفظته غير الخيط الابيض من الخيط الاسود اني بت البارحة معي خيطان أنظر الى هذا والى هذا قال انما هو الذي في السماء فبين ان قصة عدى مغايرة لقصة سهل فاما من ذكر في حديث سهل حملوا الخيط على ظاهره فلما نزل من الفجر علموا المراد فلذلك قال سهل في حديثه فعملوا انما يعني الليل والنهار وأما عدى فكانه لم يكن في لغة قومه استعارة الخيط للصبح وحمل قوله من الفجر على السبيبة فظن ان الغاية تنتهي الى ان يظهر تميز أحد الخيطين من الآخر بضيء الفجر أو نسي قوله من الفجر حتى ذكره بها النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الاستعارة معروفة عند بعض العرب قال الشاعر

ولما تبنت لنا سدفه * ولا ح من الصبح خيط أنارا

(قوله فعملوا انما يعني الليل والنهار) في رواية الكشميهني فعملوا انه يعني وقد وقع في حديث عدى سواد الليل وبياض النهار ومعنى الآية حتى يظهر بياض النهار من سواد الليل وهذا البيان يحصل بطاوع الفجر الصادق ففيه دلالة على ان ما بعد الفجر من النهار وقال أبو عبيد المراد بالخيط الاسود الليل وبان الخيط الابيض الفجر الصادق والخيط اللون وقيل المراد بالايض أول ما يبدو من الفجر المعترض في الافق كالخيط الممدود وبالاسود ما يندمعه من غيش الليل شيئا بالخيط فانه الرمح شري قال وقوله من الفجر بيان للخيط الابيض واكتفى به عن بيان الخيط الاسود لان بيان أحدهما بيان للآخر قال ويجوز ان تكون من التبعض لانه بعض الفجر وقد أخرجه قوله من الفجر من الاستعارة الى التشبيه كما ان قولهم رأيت أسدا مجاز فاذا زدت فيه من فلان رجع تشبيها ثم قال كيف جاز تأخير البيان وهو يشبه الغيب لانه قبل نزول من الفجر لا يفهم منه الا الحقيقة وهي غير مرادة ثم أجاب بان من لا يجوز فهم أكثر الفقهاء والمتكلمين لم يصح عندهم حديث سهل وأما من يجوز فيقول ليس يعيب لان المخاطب يستفيد منه وجوب

فانزل الله بعد من الفجر
فعملوا انه انما يعني الليل
والنهار

الخطاب ويعزم على فعله اذا استوضح المراد به انتهى ونقله في التجويز عن الاكثر فيه نظراً
سبأني وجوابه عنهم بعدم صحة الحديث مردود ولم يقل به أحد من الفريقين لانه مما اتفق
الشيخان على صحته وتلقته الامة بالقبول ومسئلة تأخير البيان مشهورة في كتب الاصول وفيها
خلاف بين العلماء من المتكلمين وغيرهم وقد حكى ابن السمعاني في أصل المسئلة عن الشافعية
أربعة اوجه الجواز مطلقاً عن ابن سريج والاصطخري وابن أبي هريرة وابن خيران والمنع مطلقاً
عن أبي اسحق المروزي والقاضي أبي حامد والصيرفي ثالثها جواز تأخير بيان المجل دون العلم
رابعها عكسه وكلاهما عن بعض الشافعية وقال ابن الحاجب تأخير البيان عن وقت الحاجة
ممتنع الا عند مجوز تكليف ما لا يطاق يعني وهم الاشاعرة فيجوزونه وأكثرهم يقولون لم يقع قال
شارحه والخطاب المحتاج الى البيان ضربان أحدهما ماله ظاهر وقد استعمل في خلافه والثاني
مالا ظاهره فقال طائفة من الحنفية والمالكية وأكثر الشافعية يجوز تأخير عن وقت
الخطاب واختاره الفخر الرازي وابن الحاجب وغيرهم ومال بعض الحنفية والحنابلة كلهم الى
امتناعه وقال الكرخي يمتنع في غير المجل واذا تقر ذلك فقد قال النووي تعال عياض وانما عمل
الخطيب الايض والاسود على ظاهرهما بعض من لافقه عنده من الاعراب كالرجال الذين حكى
عنهم سهل وبعض من لم يكن في لغته استعمال الخطيب في الصبح كعدي وادعي الطحاوي
والداودي انه من باب النسخ وان الحكم كان أولاً على ظاهره المفهوم من الخطيبين واستدل
على ذلك بما نقل عن حذيفة وغيره من جواز الاكل الى الاسفار قلل ثم نسخ بعد ذلك بقوله تعالى
من الفجر (قلت) ويؤيد ما قاله مارواه عبد الرزاق باسناد رجاله ثقات ان بلالاً أتى النبي صلى الله
عليه وسلم وهو يتسحر فقال الصلاة يا رسول الله قد والله أصبحت فقال يرحم الله بلالاً لولا بلال
لرجونا أن يرخص لنا حتى تطلع الشمس ويستفاد من هذا الحديث كما قال عياض وجوب
التوقف عن الالفاظ المشتركة وطلب بيان المراد منها وأنها لا تحمل على أظهر وجوهها وأكثر
استعمالها الا عند عدم البيان وقال ابن بزيرة في شرح الاحكام ليس هذا من باب تأخير
بيان الجملات لان الصحابة عملوا أولاً على ما سبق الى أفهامهم بعقضي اللسان فعلى هذا فهو من
باب تأخير ماله ظاهر أريد به خلاف ظاهره (قلت) وكلامه يقتضي ان جميع الصحابة فعلوا ما نقله
سهل بن سعد وفيه نظر واستدل بالآية والحديث على أن غاية الاكل والشرب طلوع الفجر فلا
طلع الفجر وهو يأكل أو يشرب فنزع تم صومه وفيه اختلاف بين العلماء ولو أكل طائفة من
الفجر لم يطلع لم يفسد صومه عند الجمهور لان الآية دللت على الاباحة الى أن يحصل التبين وقد
روى عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابن عباس قال أحل الله لك الاكل والشرب ما شككت
ولابن أبي شيبة عن أبي بكر وعمر نحوه وروى ابن أبي شيبة عن طريق أبي الضحى قال سأل رجل ابن
عباس عن السحور فقال له رجل من جلسائه كل حتى لا تشك فقال ابن عباس ان هذا لا يقول
شيأ كل ما شككت حتى لا تشك قال ابن المنذر والى هذا القول صار أكثر العلماء وقال مالك
يقضي وقال ابن بزيرة في شرح الاحكام اختلفوا هل يحرم الاكل بطلوع الفجر أو بتبينه عند
الناظر ~~تسب~~ كما بظاهر الآية واختلفوا هل يجب امساك جزء قبل طلوع الفجر أم لا بناء على
الاختلاف المشهور في مقدمة الواجب وسند كريمة هذا البحث في الباب الذي يليه ان شاء الله

تعالى ﴿قوله﴾ **باب** قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يمنعكم كذا لاكثر
 ولكنكم ينبغي لا يمنعكم يسكون العين بغير تأكيد قال ابن بطال لم يصح عند البخاري لفظ الترجمة
 فاستخرج معناه من حديث عائشة وقدروى لفظ الترجمة وكيع من حديث سمرة مرفوعا
 لا يمنعكم من سحوركم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق وقال
 الترمذي هو حديث حسن اه وحديث سمرة عند مسلم أيضا لكن لم يتعين في مراد البخاري
 فانه قد صح أيضا على شرطه حديث ابن مسعود بلفظ لا يمنع أحدكم اذان بلال من سحوره فانه
 يؤذن بليل ليرجع فائتكم الحديث وقد تقدم في أبواب الاذان في باب الاذان قبل الفجر
 وأخرج عنه حديث عبيد الله بن عمر عن شيخه القاسم ونافع كما أخرجه هنا فالظاهر انه مراده
 بما ذكره في هذه الترجمة وقد تقدم الكلام على حديث عبيد الله بن عمر هناك وفي حديث سمرة
 الذي أخرجه مسلم بيان لما أتهم في حديث ابن مسعود وذلك ان في حديث ابن مسعود وليس
 الفجر أن يقول ورفع باصبعه الى فوق وطأ طأ الى أسفل حتى يقول هكذا وفي حديث سمرة عند
 مسلم لا يقرنكم من سحوركم اذان بلال ولا يياض الافق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا
 يعني معترضا وفي رواية ولا هذا البياض حتى يستطير وقد تقدم لفظ رواية الترمذي وله
 من حديث طلق بن علي كلوا واشربوا ولا يهيدنكم الساطع المصعدو كلوا واشربوا حتى يعترض
 لكم الأحمر وقوله يهيدنكم بكسر الهاء أي يربحنكم فتمنعوا به عن السحور فانه الفجر الكاذب
 يقال هديه أهديه اذا أربحته وأصل الهيد بالكسر الحركة ولا ين أي شبيهة عن ثوبان مرفوعا
 الفجر فجران فاما الذي كانه ذنب السرحان فانه لا يحل شيأ ولا يحرمه ولكن المستطير أي هو الذي
 يحرم الطعام ويحل الصلاة وهذا موافق للآية الماضية في الباب قبله وذهب جماعة من الصحابة
 وقال به الأعمش من التابعين وصاحبه أبو بكر بن عباس الى جواز السحور الى أن يتضح الفجر
 فروى سعيد بن منصور عن أبي الاحوص عن عاصم عن زر عن حذيفة قال تسحرنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هو والله النهار غير أن الشمس لم تطلع وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن
 عاصم نحوه وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ذلك عن حذيفة من طرق صحيحة وروى سعيد بن
 منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر من طرق عن أبي بكر أنه أمر بغلق الباب حتى لا يرى الفجر
 وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن علي انه صلى الصبح ثم قال الآن حين تين الخط الأبيض من
 الخط الأسود قال ابن المنذر وذهب بعضهم الى أن المراد بتين بياض النهار من سواد الليل أن
 يتشرب البياض في الطرق والسكك والبيوت ثم حكى ما تقدم عن أبي بكر وغيره وروى بإسناد
 صحيح عن سالم بن عبيد الأشجعي وله صحبة ان أبا بكر قال له اخرج فانظر هل طلع الفجر قال فنظرت
 ثم أتيت فقلت قد أبيض وسطع ثم قال اخرج فانظر هل طلع فنظرت فقلت قد اعترض فقال
 الآن أبلغني شراي وروى من طريق وكيع عن الأعمش انه قال لولا الشهوة لصليت الغداة ثم
 تسحرت قال اسحق هو لا رأوا جواز الأكل والصلاة بعد طلوع الفجر المعترض حتى يتبين بياض
 النهار من سواد الليل قال اسحق وبالقول الاول أقول لكن لا أظن على من تأول الرخصة
 كالقول الثاني ولا أرى عليه قضاء ولا كفارة (قلت) وفي هذا تعقب على الموفق وغيره حيث نقلوا
 الإجماع على خلاف ما ذهب اليه الأعمش والله أعلم (قوله عن بن عمر والقاسم ابن محمد) بالجر عطفًا

* (باب) * قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يمنعكم من

سحوركم اذان بلال * حدثنا

عبيد بن اسمعيل عن أبي

أسامة عن عبيد الله عن نافع

عن ابن عمر والقاسم بن محمد

عن عائشة رضي الله عنها

أن بلالا كان يؤذن بليل

فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم كلوا واشربوا

حتى يؤذن ابن أم مكتوم

فانه لا يؤذن حتى يطلع

الفجر قال القاسم ولم يكن

بين أذانها الآن يرقى ذا

وينزل ذا

١٩١٨

١٩١٩

٨٨

٨٨

٧٨٣١

١٧٥٢٥

قال قدر خمسين آية) أي متوسطة لا طويلة ولا قصيرة لا سريعة ولا بطيئة وقدر بالرفع على أنه خبر
المبتدأ ويجوز النصب على أنه خبر كان المقدرة في جواب زيد لا في سؤال أنس لئلا تصير كان واسمها
من قائل والخبر من آخر قال المهلب وغيره فيه تقدير الاوقات بأعمال البدن وكانت العرب تقدر
الاقوات بالأعمال كقولهم قدر حلب ساعة وقدر نحر جزو وقدر لزيد بن ثابت عن ذلك إلى التقدير
بالقراءة إشارة إلى أن ذلك الوقت كان وقت العبادة بالتلاوة ولو كانوا يقدرون بغير العمل لقال
مثلاً قدر درجة أو ثلث خمس ساعة وقال ابن أبي جرة فيه إشارة إلى أن أوقاتهم كانت مستغرقة
بالعبادة وفيه تأخير السحور لكونه أبلغ في المقصود قال ابن أبي جرة كان صلى الله عليه وسلم ينظر
ما هو الأرقى بامتة فيفعله لأنه لو لم يتسحر لا تبعود فيشقى على بعضهم ولو تسحروا في خوف الليل لشق
أيضاً على بعضهم من يغلب عليه النوم فقد يفيض إلى ترك الصبح أو يحتاج إلى المجاهدة بالسهر
وقال فيه أيضاً تقوية على الصيام لعموم الاحتياج إلى الطعام ولو ترك لشق على بعضهم ولا سيما من
كان صغيراً أو باقة قد يغشى عليه فيفضي إلى الإفطار في رمضان قال وفي الحديث تأتيس القاضل
أصحابه بالموأكلة وجواز المشي بالليل للحاجة لأن زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي صلى الله عليه
وسلم وفيه الاجتماع على السحور وفيه حسن الأدب في العبارة لقوله تسحر نأمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولم يقل نحن ورسول الله صلى الله عليه وسلم لما يشعر لفظ المعية بالتبعية وقال
القرطبي فيه دلالة على أن الفراغ من السحور كان قبل طلوع الفجر فهو معارض لقول حذيفة
هو النهار الآن الشمس لم تطلع انتهى والجواب أن لامعارضه بل يحمل على اختلاف الحال
فليس في رواية واحد منهما ما يشعر بالمواطبة فتكون قصة حذيفة سابقة وقد تقدم الكلام على
ما يتعلق بأسناد هذا الحديث في المواقيت وكونه من مسند زيد بن ثابت أو من مسند أنس
﴿قوله ما﴾ بركة السحور من غير إيجاب لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه واصلوا
ولم يذكروا السحور بضم يذ كرم على البناء للمجهول والكشميني والتسقي ولم يذكروا السحور قال الزين
ابن المنبر الاستدلال على الحكم إنما يقتدر إليه إذا ثبت الاختلاف أو كان متوقفاً والسحور
انما هو أكل للشهوة وحفظ القوة لكن لما جاء الأمر به احتج أن يبين أنه ليس على ظاهرة من
الإيجاب وكذا انتهى عن الوصال يستلزم الأمر بالاكل قبل طلوع الفجر انتهى ونعقب بأن
النهى عن الوصال انما هو أمر بالفصل بين الصوم والقطر فهو أعم من الأكل آخر الليل فلا
يتعين السحور وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ندية السحور وقال ابن بطال في هذه الترجمة غفلة
من البخاري لأنه قد أخرج بعد هذا حديث أبي سعيد أيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر
فجعل غاية الوصال السحر وهو وقت السحور قال والمفسر يقضى على الجمل انتهى وقد تلقاه
جماعة بعده بالتسليم وتعقبه ابن المنبر في الحاشية بأن البخاري لم يترجم على عدم مشروعية
السحور وانما ترجم على عدم إيجابه وأخذ من الوصال أن السحور ليس بواجب وحيث نهاهم
النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال لم يكن على سبيل تحريم الوصال وانما هو نهى إرشاد
لتعليه أياماً بالاشفاق عليهم وليس في ذلك إيجاب للسحور ولما ثبت أن النهى عن الوصال للكرامة
فنهى الكراهة الاستحباب فثبت استحباب السحور كذا قال ومثله الوصال مختلف فيها
والراجح عند الشافعية التحريم والذي يظهر لي أن البخاري أراد بقوله لأن النبي صلى الله عليه

قال قدر خمسين آية
* (باب) بركة السحور من
غير إيجاب لأن النبي صلى
الله عليه وسلم وأصحابه
واصلوا ولم يذكروا السحور
* حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا جويرية عن نافع
عن عبد الله رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه وسلم
واصل فواصل الناس فشق
عليهم فنهاهم قالوا إنك
واصل قال لست كهبتكم

١٩٢٢

خطة ٧٦٢٠

١٩٢٣

نحلة ١٠٢٨

اني اُظِلُّ اطعم وأسقي * حدثنا
 آدم بن أبي اياس حدثنا
 شعبة حدثنا عبد العزيز
 ابن صهيب قال سمعت أنس
 ابن مالك رضى الله عنه قال
 قال النبي صلى الله عليه وسلم
 تسكروا فان في السحور
 بركة * (باب) * اذا نوى
 بالنهار صوما وقالت أم
 الدرداء كان أبو الدرداء يقول
 عندكم طعام فان قلنا لا قال
 فاني صائم يومى هذا وفعله
 أبو طلحة وأبو هريرة وابن
 عباس وحذيفة رضى الله

عنهم

٩٤٤ / ٣
 تن ٩٤٥ / ٣

وسلم وأصحابه واصلوا الخ الاشارة الى حديث أبي هريرة الا في بعد خمسة وعشرين بابا ففيه
 بعد النهى عن الوصال انه واصل بهم يوما ثم رأوا الهلاك فقال لو تأخر لذتكم فذل ذلك
 على أن السحور ليس بحتم اذلو كان حتما ما واصل بهم فان الوصال يستلزم ترك السحور سواء
 قلنا الوصال حرام أولا وسيأتى الكلام على اختلاف العلماء في حكم الوصال وعلى حديث ابن
 عمر أيضا في الباب المشار اليه ان شاء الله تعالى وقوله اُظِلُّ بفتح الهمزة والطاء القاعة المعجمة مضارع
 ظلت اذا غابت بالنهار وسيأتى هناك بلفظ آيت وهو دال على أن استعمال اُظِلُّ هنا ليس مقيدا
 بالنهار * قوله في حديث أنس (تسكروا فان في السحور بركة) هو بفتح السين وبضمها لان المراد
 بالبركة الاجر والثواب فيناسب الضم لانه مصدر بمعنى التسحر أو البركة لكونه يتقوى على
 الصوم وينشطه ويخفف المشقة فيه فيناسب الفتح لانه ما يتسحر به وقيل البركة ما يتضمن من
 الاستيقاظ والدعاء في السحر والاولى ان البركة في السحور تحصل بجهات متعددة وهى اتباع
 السنة ومخالفة أهل الكتاب والتقوى به على العبادة والزيادة في النشاط ومدافعة سوء الخلق
 الذى يشهه الجوع والتسبب بالصدقة على من يسأل اذ ذاك أو يجتمع معه على الاكل والتسبب
 للذكر والدعاء وقت مظنة الاجابة وتدارك نية الصوم لمن أغفلها قبل أن ينام قال ابن دقيق العيد
 هذه البركة يجوز أن تعود الى الامور الاخرى وقان اقامة السنة يوجب الاجور يادته ويحتمل أن
 تعود الى الامور الدنيوية كقوة البدن على الصوم وتيسير من غير اضرار بالصائم قال ومما يعال
 به استحباب السحور مخالفة لاهل الكتاب لانه ممنوع عندهم وهذا أحد الوجوه المقتضية للزيادة
 في الاجور الاخرى وقال أيضا وقع المتصوفة في مسئلة السحور كلام من جهة اعتبار حكمة
 الصوم وهى كسر شهوة البطن والفرج والسحور قديما ين ذلك قال والصواب أن يقال ما زاد في
 المقدار حتى تنعدم هذه الحكمة بالكيفية فليس بمستحب كالذى يصنعه المترفون من التأني في
 المأكول وكثرة الاستعداد لها وما عدا ذلك تختلف مراتبه * (تكميل) * يحصل السحور بأقل
 ما يتناول المرء من مأكول ومشروب وقد أخرج هذا الحديث أحمد من حديث أبي سعيد
 الخدرى بلفظ السحور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء فان الله وملائكته
 يصلون على المتسحرين ولسعيد بن منصور من طريق أخرى من سلة تسحر واولو بلقمة * (قوله)
 يا اذا نوى بالنهار صوما أى هل يصح مطلقا أولا والعلماء في ذلك اختلاف فقههم من
 فرق بين الفرض والنفل ومنهم من خص جواز النفل بما قبل الزوال وسيأتى بيان ذلك (قوله)
 وقالت أم الدرداء كان أبو الدرداء يقول عندكم طعام فان قلنا لا قال فاني صائم يومى هذا وصله ابن
 أبي شيبه من طريق أبي قلابة عن أم الدرداء قالت كان أبو الدرداء يغدونا احيانا نأخى فيسأل
 الغداء فربما لم يوافقنا فيقول اذا أنا صائم وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن
 أبي ادريس وعن أيوب عن أبي قلابة عن أم الدرداء وعن معمر عن قتادة أن أبا الدرداء كان اذا
 أصبح سأل أهله الغداء فان لم يكن قال أنا صائم وعن ابن جريج عن عطاء عن أم الدرداء عن أبي
 الدرداء أنه كان يأتى أهله حين يتصف النهار فذكر نحوه ومن طريق شهر بن حوشب عن أم
 الدرداء عن أبي الدرداء انه كان ربما دعا بالغداء فلا يجده فيفرض عليه الصوم ذلك اليوم (قوله)
 وفعله أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة) أما اثر أبي طلحة فوصله عبد الرزاق من طريق

قتادة وابن أبي شيبه من طريق جيد كلاهما عن أنس ولفظ قتادة ان أباطلحة كان يأتي أهله
فدقوا له من غداء فان قالوا الأصام يومه ذلك قال قتادة وكان معاذ بن جبل يفعلها ولفظ جيد
فخوه وزادوا ان كان عندهم أفطروا ولم يذكروا قصة معاذ وأما أثر أبي هريرة فوصله البيهقي من طريق
ابن أبي ذئب (٣) عن جزمة عن يحيى عن سعيد بن المسيب قال رأيت أبا هريرة يطوف بالسوق ثم
يأتي أهله فيقول عندكم شيء فان قالوا لا قال فاناصأتم ورواه عبد الرزاق بسند آخر فيه انقطاع
ان أبا هريرة وأباطلحة قد كرمعنا دواً ما أثر ابن عباس فوصله الطحاوي من طريق عمرو بن أبي عمرو
عن عكرمة عن ابن عباس انه كان يصبح حتى يظهر ثم يقول والله لقد أصبحت وما أريد الصوم وما
أكلت من طعام ولا شراب منذ اليوم ولا صوم من يومى هذا وأما أثر حذيفة فوصله عبد الرزاق
وابن أبي شيبه من طريق سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي قال قال حذيفة من بداله
الصيام بعد ما تزل الشمس فليصم وفي رواية ابن أبي شيبه ان حذيفة بداله في الصوم بعد
ما زالت الشمس فصام وقد جاء نحوه ما ذكرنا عن أبي الدرداء من فوعا من حديث عائشة أخرجه
مسلم وأصحاب السنن من طريق طلحة بن يحيى بن طلحة عن عمتها عائشة بنت طلحة وفي رواية له
حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذات يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فأتى إذا صأتم الحديث ورواه النسائي والطحاوي من
طريق سماعة عن عكرمة عن عائشة نحوه ولم يسم النسائي عكرمة قال النووي في هذا الحديث
دليل الجمهور في أن صوم النافلة يجوز بنية في النهار قبل زوال الشمس وتأوله الآخرون على
أن سؤاله هل عندكم شيء لكونه كان نوى الصوم من الليل ثم ضعف عنه وأراد الفطر لذلك قال
وهو تأويل فاسد وتكلف بعيد وقال ابن المنذر اختلفوا فيمن أصبح يريد الإفطار ثم بداله أن
يصوم تطوعاً فقالت طائفة أنه أن يصوم متى بداله فذكر عن تقدم وزاد ابن مسعود وأبا أيوب
وغيرهما وساق ذلك بأسانيدهم قال وبه قال الشافعي وأحمد قال وقال ابن عمر لا يصوم تطوعاً
حتى يجمع من الليل أو يتسحر وقال مالك في النافلة لا يصوم إلا أن يبيت إلا ان كان يسرد
الصوم فلا يحتاج الى التبيت وقال أهل الرأي من أصبح مفطراً ثم بداله أن يصوم قبل منتصف
النهار أجزأه وان بداله ذلك بعد الزوال لم يجزه (قلت) وهذا هو الأصح عند الشافعية والذي نقله
ابن المنذر عن الشافعي من الجواز مطلقاً سواء كان قبل الزوال أو بعده هو أحد القولين
للشافعي والذي نص عليه في معظم كتبه التفرقة والمعروف عن مالك والليث وابن أبي ذئب انه
لا يصح صيام التطوع إلا بنية من الليل (قوله عن سلمة بن الأكوع) في رواية يحيى وهو القطان
عن يزيد بن أبي عبيد حدثنا سلمة بن الأكوع كما سيأتى في خبر الواحد (قوله أن النبي صلى الله
عليه وسلم بعث رجلاً ينادى في الناس) في رواية يحيى قال لرجل من أسلم أذن في قومك واسم هذا
الرجل هند بن اسما من حارثة الاسلمي له ولاية ولعمه هند بن حارثة صحبة أخرج حديثه أحمد
وابن أبي شيبة من طريق ابن اسحق حدثني عبد الله بن أبي بكر عن حبيب بن هند بن اسماء
الاسلمي عن أبيه قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم الى قومي من أسلم فقال مر قومك أن
يصوموا هذا اليوم يوم عاشوراء فمن وجدته منهم قدأكل في أول يومه فليصم آخره وروى أحمد
أيضاً من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن يحيى بن هند قال وكان هند من أصحاب الحديث

(٣) قوله عن جزمة في نسخة
عن عمر بن يحيى وفي أخرى
عن عثمان بن يحيى اه

* حدثنا أبو عاصم عن يزيد
ابن أبي عبيدة عن سلمة بن
الأكوع رضى الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وسلم
بعث رجلاً ينادى في الناس
يوم عاشوراء ان من أكل
فليصم أو فليصم ومن لم يأكل
فلا يأكل

١٩٣٤

م م

٤٥٣٨

وأخوه الذي بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرون قومه بالصيام يوم عاشوراء قال سعد بن
يحيى بن هند عن اسماء بن حارثة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه فقال من قومك بصيام
هذا اليوم قال أرايت ان وجدتكم قد طعموا قال فليتموا آخر يومهم (قلت) فيحتمل أن يكون
كل من أسماء وولده هند أرسل بذلك ويحتمل أن يكون أطلق في الرواية الاولى على الجدا سم
الاب فيكون الحديث من رواية حبيب بن هند عن جده أسماء فتحد الروايتان والله أعلم
واستدل بحديث سلمة هذا على صحة الصيام لمن لم ينو من الليل سواء كان رمضان أو غيره لانه
صلى الله عليه وسلم أمر بالصوم في أثناء النهار فدل على أن النية لا تشترط من الليل وأجيب بان
ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجبا والذي يترجح من أقوال العلماء انه لم يكن فرضا
وعلى تقدير أنه كان فرضا فقد نسخ بلار يب ففسخ حكمه وشرائطه بدليل قوله ومن أكل فليتم
ومن لا يشترط النية من الليل لا يجوز صيام من أكل من النهار وصرح ابن حبيب من المالكية
بان ترك التبيت لصوم عاشوراء من خصائص عاشوراء وعلى تقدير ان حكمه باق فالأمر
بالامسالك لا يستلزم الاجزاء فيحتمل أن يكون أمر بالامسالك لحرمه الوقت كما يؤمر من قدم من
سفر في رمضان نهرا وكما يؤمر من أفطر يوم الشك ثم رأى الهلال وكل ذلك لا ينافي أمرهم
بالقضاء بل ورد ذلك صريحا في حديث أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الرحمن
ابن سلمة عن عمه ان أسلم أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صمتم يومكم هذا قالوا لا قال فأتوا
بقية يومكم واقضوه وعلى تقدير أن لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يتعين ترك القضاء
لان من لم يدرك اليوم بكامله لا يلزمه القضاء كمن بلغ أو أسلم في أثناء النهار واحتج الجمهور لا بشرط
النية في الصوم من الليل بما أخرجه أصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له لفظ النسائي ولابي داود
والترمذي من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له واختلف في رفعه ووقفه ورجح الترمذي
والنسائي الموقوف بعد ان أطب النسائي في تخريج طريقه وحكي الترمذي في العلل عن البخاري
ترجيح وقفه وعمل بظاهر الاسناد جماعة من الأئمة فصح الحديث المدكور منهم ابن خزيمة وابن
حبان والحاكم وابن حزم وروى له الدارقطني طريقا آخر وقال رجالها ثقات وأبعد من خصه من
الحنفية بصيام القضاء والنذر وأبعد من ذلك تفرقة الطحاوي بين صوم الفرض اذا كان في يوم
بعينه كعاشوراء فجزئ النية في النهار أو لافي يوم بعينه كرمضان فلا يجزئ الا بنية من الليل وبين
صوم التطوع فيجزئ في الليل وفي النهار وقد تعقبه امام الحرمين بأنه كلام غث لأصل له وقال
ابن قدامة تعتبر النية في رمضان لكل يوم في قول الجمهور وعن أحمد انه يجزئ نية واحدة لجميع
الشهر وهو كقول مالك واسحق (٢) وقال زفر يصح صوم رمضان في حق المقيم الصحيح بغير نية وبه
قال عطاء ومجاهد واحتج زفر بأنه لا يصح فيه غير صوم رمضان لتعنيه فلا يفتقر الى نية لان الزمن
معياره فلا يتصور في يوم واحد الا صوم واحد وقال أبو بكر الرازي يلزم قائل هذا أن يصح صوم
المفسم عليه في رمضان اذ لم يأكل ولم يشرب لوجود الامسالك بغير نية قال فان التزمه كان
مستشعرا وقال غيره يلزمه أن من أخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها الا قدرها فاصلي حيثما تطوعا
أه يجزئه عن الفرض واستدل ابن حزم بحديث سلمة على ان من ثبت له هلال رمضان بالنهار

(٣) قوله وقال زفر الخ بهامش
بعض النسخ والذي قاله
الكرخي كما في شرح الهداية
خلافه فانه نقل أن مذهب
زفر مثل مالك اه

جاءه استدراك النسبة حينئذ ويجزئه وبناء على ان عاشورا كان فرضا أولا وقد أمر وأن يمكوا
 في أثناء النهار قال وحكم الفرض لا يتغير ولا يخفى ما يرد عليه مما قدمناه وألحق بذلك من نسي
 أن ينوي من الليل لاستواء حكم الجاهل والناسي **(قوله باب الصائم يصبح جنباً)**
 أي هل يصح صومه أولا وهل يفرق بين العاقد والناسي أو بين الفرض والتطوع وفي كل ذلك
 خلاف السلف والجمهور على الجواز مطلقا والله أعلم **(قوله كنت أنا وأبي حتى دخلنا على عائشة**
وأم سلمة) كذا أورده البخاري من رواية مالك مختصرا وعقبه بطريق الزهري عن أبي بكر بن
 عبد الرحمن فأوهم أن ساقا هما واحد لكنه ساق لفظ مالك بعد ما بين وليس فيه ذكر مروان ولا
 قصة أبي هريرة ثم قد أخرج ماله في الموطأ عن سمي مطولا ومالك فيه شيخ آخر أخرجه في الموطأ
 عن عبد ربه بن سعيد عن أبي بكر بن عبد الرحمن مختصرا وأخرجه مسلم من هذا الوجه أيضا
 وأخرجه مسلم أيضا من رواية ابن جريج عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه أم
 منه وله طرق أخرى كثيرة أطلب النساء في تخريجها وفي بيان اختلاف نقلها وسأذكر
 محصل قوائدها إن شاء الله تعالى **(قوله في رواية شعيب أن أبا عبد الرحمن أخبر مروان)** أي
 ابن الحكم وأخبار عبد الرحمن بما ذكر مروان كان بعد أن أرسله مروان إلى عائشة وأم سلمة بين
 ذلك في الموطأ وهو عند مسلم أيضا من طريقه ولفظه كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم
 فقال مروان أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبين إلى أبي المؤمنين عائشة وأم سلمة فلتسألنهما
 عن ذلك قال أبو بكر فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة فساق القصة وبين
 النساء في رواية له ان عبد الرحمن بن الحارث انما سمعه من ذلك من مولى عائشة عنها ومن
 نافع مولى أم سلمة عنها فأخرج من طريق عبد ربه بن سعيد عن أبي عياض عن عبد الرحمن بن
 الحارث قال أرسلني مروان إلى عائشة فأنتم اقلقيت غلامها ذلك فأنزلته اليها فسألها عن
 ذلك فقالت فذكر الحديث مرفوعا قال فأثبت مروان حديثه بذلك فأرسلني إلى أم سلمة فأتيتها
 فقلبت غلامها فأنفعا فأنزلته اليها فسألها عن ذلك فذكر حديثه وفي أسناده نظر لأن أبا عياض
 مجهول فإن كان محفوظا فيجمع بان كلام الغلامين كان واسطة بين عبد الرحمن وبين كل
 منهما في السؤال كما في هذه الرواية وسمع عبد الرحمن وابنه أبو بكر كلاهما من وراء الحجاب
 كما في رواية المصنف وغيره وسأذكر من رواية أبي حازم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن
 عن أبيه عند النساء ففيه ان عبد الرحمن جاء إلى عائشة فسلم على الباب فقالت عائشة
 يا عبد الرحمن الحديث **(قوله كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم)** في رواية
 مالك المشار إليها كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام وفي رواية يونس عن ابن شهاب عن عروة
 وأبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة كان يدركه الفجر في رمضان جنباً من غير حلم وسأقي بعد ما بين
 والنسائي من طريق عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عنهما كان يصبح جنباً من غير
 احتلام ثم يصوم ذلك اليوم وله من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال قال مروان لعبد
 الرحمن بن الحارث اذهب إلى أم سلمة فسألها فقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً
 متى فيصوم ويأمرني بالصيام قال القرطبي في هذا فائدة ان احداهما أنه كان يجامع في رمضان
 ويؤخر الغسل إلى بعد طلوع الفجر يأتى الجواز والثاني ان ذلك كان من جماع لا من احتلام

* (باب الصائم يصبح جنباً) *
 حدثنا عبد الله بن مسلمة عن
 مالك عن سمي مولى أبي بكر
 ابن عبد الرحمن بن الحارث بن
 هشام بن المغيرة أنه سمع أبا
 بكر بن عبد الرحمن قال
 كنت أنا وأبي حتى دخلنا
 على عائشة وأم سلمة ح
 وحدثنا أبو اليان أخبرنا
 شعيب عن الزهري قال
 أخبرني أبو بكر بن عبد
 الرحمن بن الحارث بن هشام
 أن أبا عبد الرحمن أخبر
 مروان أن عائشة وأم سلمة
 أخبرتا أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يدركه
 الفجر وهو جنب من أهله
 ثم يغتسل ويصوم

١٩٢٥

١٩٢٦

م د م

نحلة

١١٠٦٠

١٧٦٩٦

١٨٢٢٨

لأنه كان لا يحتمل إذا احتلام من الشيطان وهو معصوم منه وقال غيره في قولها من غير احتلام
إشارة إلى جواز الاحتلام عليه والامكان للاستثناء معنى وردبان الاحتلام من الشيطان وهو
معصوم منه وأجيب بأن الاحتلام يطلق على الانزال وقد وقع الانزال بغير رؤية شيء في المنام
وأرادت بالتقييد بالجماع المبالغ في الرد على من زعم أن فاعل ذلك عمدا يفطروا إذا كان فاعل ذلك
عمدا لا يفطروا الذي ينسب الاغتسال أو ينام عنه أولى بذلك قال ابن دقيق العيد لما كان الاحتلام
يأتي للسرا على غير اختياره فقد تمسك به من يرخص لغير المتعمد الجماع فين في هذا الحديث
أن ذلك كان من جماع لازالة هذا الاحتمال (قوله) وقال مروان لعبد الرحمن بن الحارث أقسم
بالله في رواية النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن فقال مروان
لعبد الرحمن القأباهرة فحدثه بهذا فقال انه لجاري وأنه لا كره أن أستقبله بما يكره فقال أعزم
عليك لتلقيه ومن طريق عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه فقال لعبد الرحمن لمروان غفر
الله لك انه لي صديق ولا أحب أن أرد عليه قوله وبين ابن جريج في روايته عن عبد الملك بن أبي بكر
ابن عبد الرحمن عن أبيه سبب ذلك ففيه عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال سمعت أبا هريرة يقول في
قصصه ومن أدركه الفجر جنباً فلا يصم قال فذكرته لعبد الرحمن فأنطلق وأنطلقت معه حتى
دخلنا على مروان فذكر القصة أخرجه عبد الرزاق عنه ومن طريقه مسلم والنسائي وغيرهما
وفي رواية مالك عن سمى عن أبي بكر أن أبا هريرة قال من أصبح جنباً فطهر ذلك اليوم والنسائي
من طريق المقبري كان أبو هريرة يفتي الناس أنه من أصبح جنباً فلا يصوم ذلك اليوم وله من
طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع أبا هريرة يقول من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم
أدركه الفجر ولم يغتسل فلا يصم ومن طريق أبي قلابة عن عبد الرحمن بن الحارث أن أبا هريرة
كان يقول من أصبح جنباً فليطهر فاتفقت هذه الروايات على أنه كان يفتي بذلك وسيأتي بيان من
روى ذلك عنه مرفوعاً في آخر الكلام على هذا الحديث (قوله) لتفرعن) كذا لاكثر البقاء
والزاي من الفرع وهو الخوف أي لتخيفه بهذه القصة التي تخالف فتواه والكشميني لتفرعن
بفتح فقا وراء مفتوحة أي تفرع بهذه القصة سمعه يقال قرعت بكذا سمع فلان إذا أعلمته به
اعلاماً صريحاً (قوله) ومروان يومئذ على المدينة) أي أمير من جهة معاوية (قوله) فكره ذلك
عبد الرحمن) قد يناسب كراهته قبل ويحتمل أن يكون كرهه أيضاً أن يخالف مروان لكونه كان
أميراً واجب الطاعة في المعروف وبين أبو حازم عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه سبب تشديد
مروان في ذلك فعند النسائي من هذا الوجه قال كنت عند مروان مع عبد الرحمن فذكروا
قول أبي هريرة فقال اذهب فاسأل أرواح النبي صلى الله عليه وسلم قال فذهبنا إلى عائشة فقالت
يا عبد الرحمن أما لكم في رسول الله أسوة حسنة فذكرت الحديث ثم أتينا أم سلمة كذلك ثم أتينا
مروان فاستد عليه اختلافهم تخوفاً أن يكون أبو هريرة يحدث بذلك عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال مروان لعبد الرحمن عزمت عليك لما أتيتك فحدثته (قوله) ثم قدرنا أن نجتمع
بنى الخليفة) أي المكان المعروف وهو ميقات أهل المدينة وقوله وكان لأبي هريرة هنالك
أرض فيه رفيع نوبهم من يظن أنهما اجتماع في سفرو ظاهره انهما اجتماع من غير قصد لكن في رواية
مالك المذكورة فقال مروان لعبد الرحمن أقسمت عليك لتركن دابتي قائماً بالباب فلنذهبن إلى

وقال مروان لعبد الرحمن
ابن الحارث أقسم بالله
لتفرعن بها أبا هريرة ومروان
يومئذ على المدينة فقال أبو
بكر فكره ذلك عبد الرحمن
ثم قدرنا أن نجتمع بنى
الخليفة وكانت لأبي هريرة
هنالك أرض

أبي هريرة فانه بارضه بالعقيق فلتخبرنه قال فركب عبد الرحمن وركبت معه فهدا ظاهري انه قصد
 أباهريه لذلك فيحمل قوله ثم قدرلنا أن نجتمع معه على المعنى الاعم من التقدير لاعلى معنى
 الاتفاق ولا تخالف بين قوله بنى الخليفة وبين قوله بارضه بالعقيق لاحتمال أن يكون قصده الى
 العقيق فلم يجده ثم وجداه بنى الخليفة وكان له أيضا بها أرض ووقع في رواية معمر عن الزهري
 عن أبي بكر فقال مروان عزمت عليكم الماذهبتما الى أبي هريرة قال فلقينا أباهريه عند
 باب المسجد والظاهر أن المراد بالمسجد هنا مسجد أبي هريرة بالعقيق لا المسجد النبوي جعابن
 الرواتين أو يجمع بينهما التقيابا بالعقيق فذكره عبد الرحمن القصة بحجته أولم يذكرها بل شرع
 فيها ثم يتيأله ذكر تفصيلها وسماع جواب أبي هريرة الابدان رجعا الى المدينة وأراد دخول
 المسجد النبوي (قوله اني ذا كرك) في رواية الكشميهني اني أذكر بصيغة المضارعة (قوله لم
 أذكره لك) في رواية الكشميهني لم أذكره لك وفيه حسن الادب مع الاكبر وتقديم الاعتذار قبل
 تبليغ ما يظن المبلغ أن المبلغ يكرهه (قوله فذكر قول عائشة وأم سلمة فقال كذلك حدثني
 الفضل) ظاهرة أن الذي حدث به الفضل مثل الذي ذكره له عبد الرحمن عن عائشة وأم سلمة
 وليس كذلك لما قدمناه من مخالفة قول أبي هريرة لقول عائشة وأم سلمة والسبب في هذا الابهام
 ان رواية شعيب في حديث الباب لم يذكر في أولها كلام أبي هريرة كما قدمناه فلذلك أشكل أمر
 الإشارة بقوله كذلك ووقع كلام أبي هريرة في رواية معمر وفي رواية ابن جريج كما قدمناه
 فلذلك قال في آخره سمعت ذلك أي القول الذي كنت أقوله من الفضل وفي رواية مالك عن سمي
 فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك وفي رواية معمر عن ابن شهاب قتلون وجه أبي هريرة ثم قال هكذا
 حدثني الفضل (قوله وهو أعلم) أي بما روى والعهدة عليه في ذلك لاعلى ووقع في رواية النسفي
 عن البخاري وهن أعلم أي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكذا في رواية معمر وفي رواية ابن
 جريج فقال أبو هريرة أهما قالتاه قال نعم قال هما أعلم وهذا يرجح رواية النسفي والنسائي من
 طريق عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه هي أي عائشة أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم
 منا وزاد ابن جريج في روايته فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك وكذلك وقع في رواية محمد
 ابن عبد الرحمن بن ثوبان عند النسائي انه رجع وروى ابن أبي شيبه من طريق قتادة عن سعيد
 ابن المسيب ان أباهريه رجع عن فتياه من أصبح جنبا فلا صوم له والنسائي من طريق عكرمة
 ابن خالدو يعلى بن عقبة وعمر الدين مالك كلهم عن أبي بكر بن عبد الرحمن ان أباهريه أحال بذلك
 على الفضل بن عباس لكن عنده من طريق عمر بن أبي بكر عن أبيه أن أباهريه قال في هذه القصة
 انما كان اسامة بن زيد حدثني فيحمل على انه كان عنده عن كل منهما ويؤيده رواية أخرى
 عند النسائي من طريق أخرى عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه قال فيها انما حدثني فلان
 وفلان وفي رواية مالك المذكورة أخبرني به خبير والظاهر أن هذا من تصرف الرواة منهم من
 أبهم الرجلين ومنهم من اقتصر على أحدهما تارة مبهما وتارة مفسرا ومنهم من لم يذكر عن أبي
 هريرة أحدا وهو عند النسائي أيضا من طريق أبي قلابة عن عبد الرحمن بن الحارث في آخره
 فقال أبو هريرة هكذا كنت أحسب (قوله وقال همام وابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالفطر والاول أسند) اما رواية همام فوصلها أحمد وابن حبان

فقال عبد الرحمن لابي هريرة
 اني ذا كرك امر اولولا
 مروان أقسم على قبه لم
 اذكره لك فذكر قول عائشة
 وأم سلمة فقال كذلك حدثني
 الفضل بن عباس وهو أعلم
 وقال همام وابن عبد الله
 ابن عمر عن أبي هريرة كان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يأمر بالفطر والاول أسند

من طريق معمر عنه بلفظ قال صلى الله عليه وسلم اذ نودي للصلاة صلاة الصبح وأحدكم جنب فلا يصح حينئذ وأما رواية ابن عبد الله بن عمر فوصلها عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن ابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة به وقد اختلف على الزهري في اسمه فقال شعيب عنه أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمر قال لي أبو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالفطر إذا أصبح الرجل جنباً أخرجه النسائي والطبراني في مسند الشاميين وقال عقيل عنه عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر به فاختلف على الزهري هل هو عبد الله مكبراً أو عبد الله مصغراً وأما قول المصنف والاول أسنداً فاستشكله ابن التين قال لان اسناد الخبر رفعه فكانه قال ان الطريق الاولى أوضح رفعا قال لكن الشيخ أبو الحسن قال معناه ان الاول أظهر اتصالاً (قلت) والذي يظهر لي ان مراد البخاري ان الرواية الاولى أقوى اسناداً وهي من حيث الرجحان كذلك لان حديث عائشة وأم سلمة في ذلك جاء عنهما من طرق كثيرة جداً يعني واحد حتى قال ابن عبد البر انه صحيح وثابت وأما أبو هريرة فاكثر الروايات عنه انه كان يفتي به وجاء عنه من طريق هذين انه كان يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك وقع في رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كره أخرجه عبد الرزاق والنسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال بلغ مر وان أبا هريرة يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كرهه من طريق المقبري قال بعثت عائشة الى أبي هريرة لا تحدث بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جدم من طريق عبد الله بن عمرو القاري سمعت أبا هريرة يقول ورب هذا البيت ما أنا قلت من أدرك الصبح وهو جنب فلا يصح محمد ورب الكعبة قاله لكن بين أبو هريرة كما مضى انه لم يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم وانما سمعه بواسطة الفضل وأسامة وكأنه كان لشدة وثوقه بخبرهما يحلف على ذلك وأما ما أخرجه ابن عبد البر من رواية عطاء بن ميناء عن أبي هريرة انه قال كنت أحدثكم من أصبح جنباً فقد أفطروا ان ذلك من كيس أبي هريرة فلا يصح ذلك عن أبي هريرة لانه من رواية عمر بن قيس وهو متروك نعم قد رجح أبو هريرة عن القنوي بذلك اما الرجحان رواية أم المؤمنين في جواز ذلك صريحاً على رواية غيرهما مع ما في رواية غيرهما من الاحتمال اذ يمكن أن يحمل الامر بذلك على الاستحباب في غير الفرض وكذا النهي عن صوم ذلك اليوم واما الاعتقاد انه يكون خبراً أم المؤمنين ناسخاً لخبر غيرهما وقد بقي على مقاله أبي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذي ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر الاجماع على خلافه كما جزم به النووي وأما ابن دقيق العيد فقال صار ذلك اجماعاً أو كالأجماع لكن من الآخذين بحديث أبي هريرة من فرق بين من تعمداً الجنب وبين من احتلم كما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه وكذا احكامه ابن المنذر عن طاوس أيضاً قال ابن بطال وهو أحد قولي أبي هريرة (قلت) ولم يصح عنه فقد أخرج ذلك ابن المنذر من طريق أبي المهزم وهو ضعيف عن أبي هريرة ومنهم من قال يتم صومه ذلك اليوم ويقضيه حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري وسالم بن عبد الله بن عمر (قلت) وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج انه سأل عطاء عن ذلك فقال اختلف أبو هريرة وعائشة فأرى ان يتم صومه ويقضى اهـ وكأنه لم يثبت عنده رجوع أبي هريرة عن ذلك وليس ما ذكره صريحاً في

إيجاب القضاء ونقل بعض المتأخرين عن الحسن بن صالح بن حي إيجاب القضاء أيضا والذي نقله
 الطحاوي عنه استحبابه ونقل ابن عبد البر عنه وعن النخعي إيجاب القضاء في القرض والاجزاء
 في التطوع ووقع لابن بطلان وابن التين والنووي والقاضي كهي وغير واحد في نقل هذه المذاهب
 مغايرات في نسبتها للقائلها والمعتد ما حرته ونقل الماوردي ان هذا الاختلاف كله انما هو في
 حق الجنب وأما المحتم فأجمعوا على انه يجوز به وهذا النقل معترض بما رواه النسائي بإسناد صحيح
 عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر انه احتلم ليل في رمضان فاستيقظ قبل ان يطلع التجرد ثم نام قبل
 أن يغتسل فلم يستيقظ حتى أصبح قال فاستقيت أباهريزة فقال أقطر وله من طريق محمد بن
 عبد الرحمن بن ثوبان انه سمع أباهريزة يقول من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم أدركه التجرد ولم
 يغتسل فلا يصم وهذا صريح في عدم التفرقة وجل القائلون بفساد صيام الجنب حديث
 عائشة على انه من الخصائص النبوية أشار الى ذلك الطحاوي بقوله وقال آخرون يكون حكم
 النبي صلى الله عليه وسلم على ما ذكرت عائشة وحكم الناس على ما حكى أبوهريرة وأجاب الجمهور
 بان الخصائص لا تثبت الا بدليل وبانه قد ورد صريح ما يدل على عدمها وترجم بذلك ابن حبان
 في صحيحه حيث قال ذكر البيان بان هذا الفعل لم يكن المصطفى مخصوصا به ثم أورد ما أخرجه هو
 ومسلم والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من طريق أبي يونس مولى عائشة عن عائشة ان رجلا جاء
 الى النبي صلى الله عليه وسلم يستقيبه وهي تسمع من وراء الباب فقال يا رسول الله تدركني الصلاة
 أي صلاة الصبح وأنا جنب أفأصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب
 فأصوم فقال لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله اني
 لأرجو ان أكون اخشاكم لله وأعلمكم بما اتقى وذكر ابن خزيمة ان بعض العلماء توهم ان أباهريزة غلط في هذا الحديث ثم رد عليه بانه لم يغلط بل أحال على رواية صادق الا أن الخبر منسوخ
 لان الله تعالى عند ابتداء قرض الصيام كان منع في ليل الصوم من الاكل والشرب والجماع بعد
 النوم قال فيحتمل ان يكون خبر الفضل كان حينئذ ثم أباح الله ذلك كله الى طلوع الفجر فكان
 للجماع أن يستمر الى طلوعه فيلزم أن يقع اغتساله بعد طلوع الفجر فدل على أن حديث عائشة
 ناسخ لحديث الفضل ولم يبلغ الفضل ولا أباهريزة الناسخ فاستمر أبوهريرة على الفتية ثم رجع
 عنه بعد ذلك لما بلغه (قلت) ويقويه ان في حديث عائشة هذا الاخير ما يشعر بان ذلك كان بعد
 الحديث لقوله فيها قد غفر الله لك ما تقدم وما تأخر وأشار الى آية الفتح وهي انما نزلت عام
 الحديبية سنة ست وابتداء قرض الصيام كان في السنة الثانية والى دعوى النسخ فيه ذهب ابن
 المنذر والخطابي وغير واحد وقرره ابن دقيق العيد بقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفق
 الى نسائكم يقتضي اباحة الوطء في ليلة الصوم ومن جلتها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيلزم
 اباحة الجماع فيه ومن ضرورته أن يصح فاعل ذلك جنب ولا يفسد صومه فان اباحة التسبب
 للشيء اباحة لذلك الشيء (قلت) وهذا أولى من سلوك الترجيح بين الخبرين كما تقدم من قول
 البخاري والاول أسند وكذا قال بعضهم ان حديث عائشة أرجح لموافقة أم سلمة لها على ذلك
 ورواية اثنين تقدم على رواية واحد ولا سيما وهما زوجتان وهما أعلم بذلك من الرجال ولان
 روايتهما توافق المنقول وهو ما تقدم من مدلول الآية والمعقول وهو ان الغسل شيء واجب

بالانزال وليس في فعله شيء يحرم على صائم فقد يحتمل بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يحرم عليه بل
يتم صومه اجماعا فكذلك اذا احتلم ليلا بل هو من باب الاولى وانما يمنع الصائم من تعمده الجماع
نهارا وهو شبهه بمن يمنع من التطيب وهو محرم لكن لو تطيب وهو حلال ثم أحرم فبقى عليه لونه
أو ريحه لم يحرم ذلك عليه وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الأمر في حديث أبي هريرة أمر ارشاد
الى الأفضل فان الأفضل ان يغتسل قبل الفجر فلو خالف جاز ويحمل حديث عائشة على بيان
الجواز وقتل النووي هذا عن أصحاب الشافعي وفيه نظر فان الذي نقله البيهقي وغيره عن نص
الشافعي سلوك الترجيح وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ ويعكس على جملة على الارشاد
التصريح في كثير من طرق حديث أبي هريرة بالأمر بالفطر والنهي عن الصيام فكيف يصح
الجل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان وقيل هو محمول على من ادركه الفجر مجامعا فاستدام بعد
طلوعه عالميا بذلك ويعكس عليه ما رواه النسائي من طريق أبي حازم عن عبد الملك بن أبي بكر بن
عبد الرحمن عن أبيه ان أباه ريرة كان يقول من احتلم وعلم باحتلامه ولم يغتسل حتى أصبح فلا
يصوم وحكي ابن التين عن بعضهم انه سقط لامن حديث الفضل وكان في الاصل من أصبح جنبا
في رمضان فلا يفطر فلما سقط لاصار فدا ففطر وهذا بعيد بل باطل لانه يستلزم عدم الوثوق بكثير
من الاحاديث وانما يطرقها مثل هذا الاحتمال وكان فائده ما وقف على شيء من طرق هذا
الحديث الاعلى اللفظ المذكور وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم دخول العلماء على
الامراء وهذا كرتهم اياهم بالعلم وفيه فضيلة لمرwan بن الحكم لما يدل عليه الحديث من
اهتمامه بالعلم ومسائل الدين وفيه الاستنبات في النقل والرجوع في المعاني الى العلم فان الشيء
اذا نوزع فيه رد الى من عنده علمه وترجع حروى النساء فيما الهن عليه الاطلاع دون الرجال على
مروى الرجال كعكسه وان المباشرة للامر أعلم به من المخبر عنه والاتساء بالنبي صلى الله عليه
وسلم في افعاله ما لم يقم دليل الخصوصية وان للمفضول اذا سمع من الأفضل خلاف ما عنده من
العلم أن يبحث عنه حتى يقف على وجهه وان الحجة عند الاختلاف في المصير الى الكتاب والسنة
وفيه الحجة بخبر الواحد وان المرأة فيه كالرجل وفيه فضيلة لابي هريرة لاعتراقه بالحق ورجوعه
اليه وفيه استعمال السلف من العناية والتابعين الارسال عن العدول من غير تكبير بينهم لان
أباه ريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم مع انه كان يمكنه ان يرويه
عنه بلا واسطة وانما يبينها لما وقع من الاختلاف وفيه الادب مع العلماء والمبادرة لامتنال أمر
ذي الامر اذا كان طاعة ولو كان فيه مشقة على المأمور (تكميل) في معنى الجنب الخائض
والنساء اذا انقطع دمها ليلا ثم طلع الفجر قبل اغتسالها قال النووي في شرح مسلم مذهب
العلماء كافة صحة صومها الا ما حكى عن بعض السلف مما لا يعلم صح عنه أو لا وكانه أشار بذلك الى
ما حكاه في شرح المذهب عن الاوزاعي لكن حكاه ابن عبد البر عن الحسن بن صالح أيضا وحكي ابن
دقيق العيدان في المسئلة في مذهب مالك قولين وحكاه القرطبي عن محمد بن مسلمة من أصحابهم
ووصف قوله بالشذوذ وحكي ابن عبد البر عن عبد الملك بن الماجشون انها اذا أخرت غسلها حتى
طلع الفجر قومها يوم فطر لانها في بعضه غير طاهرة قال وليس كالتى يصبح جنبا لان الاحتلام
لا ينقض الصوم والخيض ينقضه **قوله** **باب** المباشرة للصائم أي بيان حكمها

* (باب) * المباشرة للصائم

وأصل المباشرة التقاء البشريتين ويستعمل في الجماع سواء أوج أو لم يوج وليس الجماع مراداً
 بهذه الترجمة (قوله) وقالت عائشة رضي الله عنها يحرم عليه فرجها) وصله الطحاوي من طريق
 أبي هريرة مولى عقيل عن حكيم بن عقال قال سألت عائشة ما يحرم على من امرأتى وأنا صائم قالت
 فرجها اسناده إلى حكيم صحيح ويؤدى معناه أيضاً ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن مسروق
 سألت عائشة ما يحل للرجل من امرأته صائماً قالت كل شيء إلا الجماع (قوله) حدثنا سليمان بن
 حرب عن شعبة) كذا لاكثر وقوع للكشمين عن سعيد بن مسعدة وآخره دال وهو غلط فالحديث
 فليس في شيوخ سليمان بن حرب أحد اسمه سعيد حدثه عن الحكم والحكم المذكور هو ابن
 عتيبة وأبراهيم هو النخعي وقد وقع عند الاسماعيلي عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب عن
 شعبة على الصواب لكن وقع عنده عن إبراهيم أن علقمة وشريح بن أرتاة رجلان من النخع كانا
 عند عائشة فقال أحدهما لصاحبه سلها عن القبلة للصائم قال ما كنت لأرقت عند أم المؤمنين
 فقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ويأشرو وهو صائم وكان أملككم لأربه
 قال الاسماعيلي رواه عن درويش أبي عدي وغير واحد عن شعبة فقالوا عن علقمة وحدث به
 البخاري عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال عن الأسود وفيه نظر وصرح أبو اسحق بن حرة
 فيما ذكره أبو نعيم في المستخرج عنه بأنه خطأ (قلت) وليس ذلك من البخاري فقد أخرجه البيهقي
 من طريق محمد بن عبد الله بن معبد عن سليمان بن حرب كما قال البخاري وكان سليمان بن حرب
 حدث به على الوجهين فإن كان حفظه عن شعبة فعل شعبة حدث به على الوجهين والأفاكثر
 أصحاب شعبة لم يقولوا فيه من هذا الوجه عن الأسود وإنما اختلفوا فيهم من قال كرواية يوسف
 المتقدمة وصورتها الإرسال وكذا أخرجه النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة
 ومنهم من قال عن إبراهيم عن علقمة وشريح وقد ترجم النسائي في سننه الاختلاف فيه على
 إبراهيم والاختلاف على الحكم وعلى الأعشى وعلى منصور وعلى عبد الله بن عون كلهم عن
 إبراهيم وأورده من طريق إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال خرج نفر من النخع
 فيهم رجل يدعى شريحاً فحدث أن عائشة قالت فذكر الحديث قال فقال له رجل لقد هممت
 أن أضرب رأسك بالقوس فقال قولوا له فليكشف عني حتى تأتي أم المؤمنين فلما أتوها قالوا العلقمة
 سلها فقال ما كنت لأرقت عندها اليوم فسمعت فقالت فذكر الحديث ثم ساقه من طريق عبيدة
 عن منصور فجعل شريحاً هو المنكر وأبهم الذي حدث بذلك عن عائشة ثم استوعب النسائي
 طريقه وعرف منها أن الحديث كان عند إبراهيم عن علقمة والأسود ومسروق جميعاً فله كان
 يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا وتارة يجمع وتارة يفرق وقد قال الدارقطني بعد ذكر
 الاختلاف فيه على إبراهيم كلها صحيح وعرف من طريق إسرائيل سبب تحديث عائشة بذلك
 واستدراكها على من حدث عنها على الإطلاق بقولها ولكنه كان أملككم لأربه فأشارت
 بذلك إلى أن الإباحة لمن يكون مالك لنفسه دون من لا يأمن من الوقوع فيما يحرم وفي رواية حماد
 عند النسائي قال الأسود قلت لعائشة أيأشرو الصائم قالت لا قلت أليس كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يأشرو وهو صائم قالت أنه كان أملككم لأربه وظاهر هذا أنها اعتقدت خصوصية
 النبي صلى الله عليه وسلم بذلك قاله القرطبي قال وهو اجتهاد منها وقول أم سلمة يعني الاتي ذكره

ن ١٢٩ / ١٤

وقالت عائشة رضي الله
 عنها يحرم عليه فرجها
 * حدثنا سليمان بن حرب
 عن شعبة عن الحكم عن
 إبراهيم عن الأسود عن
 عائشة رضي الله عنها

١٩٢٧

نحلة

١٥٩٢٢

أولى أن يؤخذ به لأنه نص في الواقعة (قلت) قد ثبت عن عائشة صريحاً بإباحة ذلك كما تقدم
 فيجمع بين هذا وبين قولها المتقدم أنه يحل له كل شيء إلا الجماع يحمل النهي هنا على كراهة
 التبريز فأنها لا تنافي إلا بإباحة وقدر وإنه في كتاب الصيام ليسف القاضي من طريق جاد بن سلمة
 عن جاد بلقظ سألت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها وكان هذا هو السر في تصدير البخاري
 بالآثار الأولى عنها لأنه يفسر مرادها بالنفي المذكور في طريق جاد وغيره والله أعلم ويدل على أنها
 لا تنهى بحرهما ولا يكونان من الخصائص ما رواه مالك في الموطأ عن أبي النضر أن عائشة بنت
 طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة فدخل عليها زوجها وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر
 فقالت له عائشة ما يمنعك أن تدنو من أهلك فتلاعبها وتقبلها قال أقبلها وأنا صائم قالت نعم (قوله)
 كان يقبل ويياشرو وهو صائم التقبيل أخص من المباشرة فهو من ذكر العام بعد الخاص وقد
 رواه عمرو بن ميمون عن عائشة بلقظ كان يقبل في شهر الصوم أخرجه مسلم والنسائي وفي رواية
 لمسلم يقبل في رمضان وهو صائم فأشارت بذلك إلى عدم التفرقة بين صوم الفرض والنفل وقد
 اختلف في القبلة والمباشرة للصائم فكرهها قوم مطلقاً وهو مشهور عند المالكية وروى ابن أبي
 شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم
 بحرهما واحتجوا بقوله تعالى فالآن يا بشروهن الآية فخرج من المباشرة في هذه الآية نهياً
 والجواب عن ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم هو المبين عن الله تعالى وقد أباح المباشرة نهياً
 فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا ما دونه من قبلة ونحوها والله أعلم وعن أبي أيوب
 من قبل وهو صائم عبد الله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة ونقله الطحاوي عن قوم لم يسمهم والزم
 ابن حزم أهل القياس أن يلحقوا الصيام بالحج في منع المباشرة ومقدمات النكاح للاتفاق على
 إبطالهما بالجماع وإباحة القبلة قوم مطلقاً وهو المنقول صحيحاً عن أبي هريرة وبه قال سعيد وسعد
 ابن أبي وقاص وطائفة بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستحبها وفرق آخرون بين الشاب والشيخ
 فكرهها للشاب وإباحها للشيخ وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد بن منصور
 وغيرهما وجاء فيه حديثان من فروعهم فيه ما ضعف أخرجهما أبو داود ومن حديث
 أبي هريرة والآخر أحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفرق آخرون بين من يملك
 نفسه ومن لا يملك كما أشارت إليه عائشة وما تقدم ذلك في مباشرة الحائض في كتاب الحيض وقال
 الترمذي ورأى بعض أهل العلم أن للصائم إذا ملك نفسه أن يقبل والأفلا ليس له صومه وهو
 قول سفيان والشافعي ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق عمر بن أبي سلمة وهو ربيب النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيقبل الصائم فقال سل هذه لام سلمة فأخبرته
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك
 وما تأخر فقال أما والله أني لأتقاكم لله وأخشاكم له فدل ذلك على أن الشاب والشيخ سواء إلا أن
 عمر حينئذ كان شاباً وله له كان أول ما بلغ وفيه دلالة على أنه ليس من الخصائص وروى
 عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الأنصار أنه قبل امرأته وهو صائم فأمر
 امرأته أن تسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فسألته فقال أني أفعل ذلك فقال زوجها
 يرض الله لنبيه فيما يشاء فرجعت فقال أنا أعلمكم بمحدود الله واتقاكم وأخرجه مالك لكنه

قالت كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يقبل ويياشرو هو
 صائم وكان أملاً لكم

لاربه وقال قال ابن عباس
ما رب حاجة قال طاوس غير
أولى الاربعة الا حتى لا حاجة
له في النساء وقال جابر بن
زيدان نظر فامنى يتم صومه
* (باب) * القبلة للصائم
* حدثنا محمد بن المنثري حدثني

يحيى عن هشام قال أخبرني
أبي عن عائشة عن النبي صلى
الله عليه وسلم ح وحدثنا
عبد الله بن مسleme عن مالك
عن هشام عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها قالت
ان كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليقبل بعض
أزواجه وهو صائم ثم ضحك
* حدثنا مسدد حدثنا يحيى
عن هشام بن أبي عبد الله
حدثنا يحيى بن أبي كثير عن
أبي سلمة عن زينب ابنة أم
سلمة عن أم هانئ رضي الله عنها
قالت بينما أنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في الجملة
اذ حضرت فأنسلت فأخذت
ثيابي حتى فقال مالك
أنفست قلت نعم فدخلت
معه في الجملة وكانت هي
ورسول الله صلى الله عليه
وسلم يغتسلان من انا واحد
وكان يقبلها وهو صائم

١٩٢٩

م من ق

نظرة

١٨٢٧٢ - ١٨٢٧١ - ١٨٢٧٥

أرسله قال عن عطاء ان رجلا فذكر نحوه مطولا واختلف فيما اذا باشر او قبل أو نظر فانزل أو
أمدى فقال الكوفيون والشافعي يقضى اذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الامضاء وقال مالك
واسحق يقضى في كل ذلك ويكفر الا في الامضاء فيقضى فقط واحتج له بان الانزال أقصى ما يطلب
بالجماع من الالتذاذ في كل ذلك وتعقب بان الاحكام علق بالجماع ولو لم يكن انزال فافترقا وروى
عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك وجوب القضاء فيمن باشر او قبل فأنظر ولم يمد ولا أنزل
وأفكره غيره عن مالك وأبلغ من ذلك ما روى عبد الرزاق عن حذيفة من تأمل خلق امرأته وهو
صائم بطل صومه لكن اسناده ضعيف وقال ابن قدامة ان قبل فانزل افطر بلا خلاف كذا قال
وفيه نظر فقد حكى ابن حزم انه لا يفطر ولو أنزل وقوى ذلك وذهب اليه وسأذكر في الباب الذي
يليه زيادة في هذه المسئلة ان شاء الله تعالى (قوله لاربه) بفتح الهمزة والراء وبالموحدة أى حاجته
ويروى بكسر الهمزة وسكون الراء أى عضوه والاول أشهر والى ترجيحه أشار البخارى بما
أورده من التفسير (قوله وقال ابن عباس ما رب حاجة) ما رب بسكون الهمزة وفتح الراء وهذا
وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ولى فيها ما رب أخرى قال
حاجة أخرى كذا فيه وهو تفسير الجمع بالواحد فاعله كان فيها حاجات أو حوائج فقد أخرجه أيضا
من طريق عكرمة عنه بلفظ ما رب أخرى قال حوائج أخرى (قوله وقال طاوس غير أولى
الاربعة الا حتى لا حاجة له في النساء) وصلى عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن ابن طاوس عن
أبيه في قوله غير أولى الاربعة قال هو الا حتى الذي ليس له في النساء حاجة وقد وقع لنا هذا الاثر بعلو
في جزء محمد بن يحيى الذهلي المروى من طريق السلفي وقد تقدم في الحيز بيان الاختلاف في
قوله لاربه ورأيت بخط مغلطاي في شرحه هنا قال وقال ابن عباس أى في تفسير أولى الاربعة
المقعد وقال ابن جبير المعتوه وقال عكرمة العنين ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخارى وانما أوقعه
في ذلك ان القطب لما أخرج أثر طاوس قال بعده وعن ابن عباس المقعد الى آخره ولم يرد
القطب ان البخارى ذكر ذلك وانما أورده القطب من قبل نفسه من كلام أهل التفسير (قوله
وقال جابر بن زيدان نظر فامنى يتم صومه) وصلى ابن أبي شيبه من طريق عمرو بن هرم سئل جابر
ابن زيد عن رجل نظر الى امرأته في رمضان فامنى من شهواتها هل يفطر قال لا ويتم صومه وقد
تقدم نقل الخلاف فيه قريبا * (تبسبه) * وقع هذا الاثر في رواية أبي ذر وحده هنا ووقع في رواية
الباقين في أول الباب الذي بعده وذكره ابن بطلان في البابين معا ومناسبتة البابين من جهة التفرقة
بين من يقع منه الانزال باختياره وبين من يقع منه بغیر اختياره كما سيأتى بسط القول فيه ان
شاء الله تعالى (قوله * القبلة للصائم) أى بيان حكمها (قوله حدثني يحيى) هو
القطان وهشام هو ابن عروة وقد أحال المصنف بالمتن على طريق مالك عن هشام وليس بين
لفظهما مخالفة فقد أخرجه النسائي من طريق يحيى القطان بلفظ كان يقبل بعض أزواجه
وهو صائم وزاد الاسماعيلى من طريق عمرو بن علي بن يحيى قال هشام قال انى لم أر القبلة تدعو
الى خير ورواه سعيد بن منصور عن يعقوب بن عبد الرحمن عن هشام بلفظ كان يقبل بعض
أزواجه وهو صائم ثم ضحكت فقال عروة لم أر القبلة تدعو الى خير وكذا ذكره مالك في الموطا
عن هشام عقب الحديث لكن لم يقل فيه ثم ضحكت وقوله ثم ضحكت يحتل ضحكها التعجب عن

خالف في هذا وقيل تعجبت من نفسها اذ تحدث بمثل هذا مما يستحي من ذكر النساء مثله للرجال
ولكنها ألجأتها الضرورة في تليغ العلم الى ذلك وقد يكون الضحك بخلا لاخبارها عن
نفسها بذلك أو تنبيهها على انها صاحبة القصة ليكون أبلغ في الثقة بها أو سرورا بما كان من النبي
صلى الله عليه وسلم وبخبرها عنه ومحبتة لها وقد روى ابن أبي شيبة عن شريك عن هشام في هذا
الحديث ففتحكت فظننا انها هي وروى النسائي من طريق طلحة بن عبد الله التيمي عن عائشة
قالت أهوى الى النبي صلى الله عليه وسلم ليقبلني فقلت اني صائمة فقال وأنا صائم فقبلني وهذا
يؤيد ما قدمناه ان النظر في ذلك لمن لا يتأثر بالمباشرة والتقبيل لا لا تفرقة بين الشاب والشبيبة
لان عائشة كانت شابة نعم لما كان الشاب مظنة لهيجان الشهوة فرق من فرق وقال المازري
ينبغي ان يعتبر حال المقبل فان آثار من القبلة الانزال حرمت عليه لان الانزال يمنع منه الصائم
فكذلك ما أدى اليه وان كان عنها المذي فن رأى القضاء منه قال يحرم في حقه ومن رأى ان
لا قضاء قال يكره وان لم تؤد القبلة الى شيء فلا معنى للمنع منها الا على القول بسد الذريعة قال ومن
يدعي ما روى في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للسائل عنها أرايت لو تفضضت فإشار الى فقهه يدعي
وذلك ان المضغ لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومفتاحه كما أن القبلة من دواعي الجماع
ومفتاحه والشرب يفسد الصوم كما يفسد الجماع وكما ثبت عندهم ان أوائل الشرب لا يفسد
الصيام فكذلك أوائل الجماع اهـ والحديث الذي أشار اليه أخرجه أبو داود والنسائي من
حديث عمر قال النسائي منكر وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقد سبق الكلام على
حديث أم سلمة في كتاب الحيض والغرض منه هنا قولها وكان يقبلها وهو صائم وقد ذكرنا شاهد
من رواية عمر بن أبي سلمة في الباب الذي قبله وقال النووي القبلة في الصوم ليست محرمة على من
لم تحرك شهوته لكن الأولى له تركها وأما من حركت شهوته فهي حرام في حقه على الأصح وقيل
مكروهة وروى ابن وهب عن مالك ابا حنيفة في النفل دون الغرض قال النووي ولا خلاف انها
لا تبطل الصوم الا ان أنزل بها * (تنبيه) * روى أبو داود ورواه من طريق مصدع بن يحيى عن
عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها ويص لسانها واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول
على من لم يتلغ ريقه الذي خاطر ريقها والله أعلم ﴿ قوله يا ﴾ اغتسال الصائم ﴾
أي بيان جوازه قال الزين بن المنير أطلق الاغتسال ليشمل الاغتسال المسنونة والواجبة والمباحة
وكأنه يشير الى ضعف ما روى عن علي من النهي عن دخول الصائم الحمام أخرجه عبد الرزاق وفي
اسناده ضعف واعتمده الحنفية فذكره الاغتسال للصائم ﴾ (قوله وبل ابن عمر ثوبا قال في عليه وهو
صائم) في رواية الكشميني قالاه وهذا وصله المصنف في التاريخ وابن أبي شيبة من طريق
عبد الله بن أبي عثمان انه رأى ابن عمر يفعل ذلك ومناسبتة الترجمة من جهة ان بل الثوب اذا
طالت اقامته على الجسد حتى جف ينزل ذلك منزلة الدلك بالماء وأراد البخاري بإثر ابن عمر هذا
معارضة ما جاء عن ابراهيم التيمي بأقوى منه فان وكيعا روى عن الحسن بن صالح عن مغيرة عنه
انه كان يكره للصائم بل الثياب ﴾ (قوله ودخل الشعبي الحمام وهو صائم) وصله ابن أبي شيبة عن أبي
الاحوص عن أبي اسحق قال رأيت الشعبي يدخل الحمام وهو صائم ومناسبتة للترجمة ظاهرة
(قوله وقال ابن عباس لا بأس ان يتطعم القدر) بكسر القاف أي طعام القدر والشئ وصله ابن

* (باب اغتسال الصائم) *

وبل ابن عمر رضي الله عنهما
ثوبا قال في عليه وهو صائم
ودخل الشعبي الحمام وهو
صائم وقال ابن عباس لا بأس
أن يتطعم القدر أو الشئ

نفع

١٥٠ / ٣

١٥١ / ٣

أبي شيبة من طريق عكرمة عنه بلفظ لا بأس أن يتطاعم القدرور ويتاه في الجعديات من هذا الوجه بلفظ لا بأس أن يتطاعم الصائم بالشئ يعني المرققة ونحوها ومناسبتة للترجة من طريق الفعوى لأنه إذا لم يناف الصوم ادخال الطعام في القم وتطعمه وتقريبه من الازدراد لم ينافه ايصاله الماء الى بشرة الجسد من باب الاولى (قوله وقال الحسن لا بأس بالمضمضة والتبريد للصائم) وصلة عبد الرزاق بعنه ووقع بعضه في حديث مرفوع أخرجه مالك وأبو داود ومن طريق أبي بكر ابن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بالعرج يصب الماء على رأسه وهو صائم من العطش أو من الحر ومناسبتة للترجة ظاهرة وسيأتي الكلام على ما يتعلق بالمضمضة في الباب الذي بعده (قوله وقال ابن مسعود إذا كان يوم صوم أحدكم فليصبح دهينا مترجلا) قال الزين بن المنير مناسبتة للترجة من جهة أن الادهان من الليل يقتضى استحباب أثره في النهار وهو مما يربط الدماغ ويقوى النفس فهو أبلغ من الاستعانة بيزد الاغتسال لحظة من النهار ثم يذهب أثره (قلت) وله مناسبة أخرى وذلك ان المانع من الاغتسال لعله سلك به مسلك استحباب التقشف في الصيام كما ورد مثله في الحج والادهان والترجل في مخالفة التقشف كالاغتسال وقال ابن المنير الكبير أراد البخاري الرد على من كره الاغتسال للصائم لانه ان كرهه خشية وصول الماء لحلقه فالحلة باطلا بالمضمضة والسؤال ويدوق القدرور ونحو ذلك وان كرهه للرأفة فقد استحباب السلف الصائم الترفه والتجمل بالترجل والادهان والكل ونحو ذلك فلذلك ساق هذه الآثار في هذه الترجمة (قوله وقال أنس ان لي أبرن أنقعهم فيه وأنا صائم) الأبرن بفتح الهمزة وسكون الموحدة وفتح الزاي بعدها نون حجر منقور شبه الخوض وهي كلمة فارسية ولذلك لم يصرفه وأنقعهم فيه أي أدخل وهذا الاثر وصله قاسم بن ثابت في غريب الحديث له من طريق عيسى بن طهمان سمعت أنس بن مالك يقول ان لي أبرن اذا وجدت الحر تقحمت فيه وأنا صائم وكان الأبرن كان ملائع فكان أنس اذا وجد الحر دخل فيه تبرد بذلك (قوله وقال ابن عمر يستاك أول النهار وآخره) وصلة ابن أبي شيبة عنه بعنه ولفظه كان ابن عمر يستاك اذا أراد ان يروح الى الظهر وهو صائم ومناسبتة للترجة قريبة مما تقدم في أثر ابن عباس في تطعم القدرور ووقع في نسخة الصفاي بعد قوله وآخره ولا يلح ريقه (قوله وقال ابن سيرين لا بأس بالسؤال الرطب قبل له طعم قال والماء له طعم وأنت تغمض به) وصلة ابن أبي شيبة من طريق أبي حنيفة المازني قال أتى ابن سيرين رجلا فقال ما ترى في السؤال للصائم قال لا بأس به قال انه جرد له طعم قال فذكر مثله (قوله ولم ير أنس والحسن وابراهيم بالكل للصائم بأسا) أما أنس فروى أبو داود في السنن من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس انه كان يكحل وهو صائم ورواه الترمذي من طريق أبي عاتكة عن أنس مرفوعا وضعفه وأما الحسن فوصله عبد الرزاق باسناد صحيح عنه قال لا بأس بالكل للصائم وأما ابراهيم فاختلف عنه فروى سعيد بن منصور عن جرير عن القعقاع بن يزيد سالت ابراهيم أي يكحل الصائم قال نعم قلت أجد طعم الصبر في حلق قال ليس بشئ وروى أبو داود من طريق يحيى بن عيسى عن الاعمش قال ما رأيت أحدا من أصحابنا يكره الكحل للصائم وكان ابراهيم يرخص ان يكحل الصائم بالصبر وروى ابن أبي شيبة عن حفص عن الاعمش عن ابراهيم قال لا بأس بالكل للصائم ما لم يجد

وقال الحسن لا بأس بالمضمضة والتبريد للصائم وقال ابن مسعود اذا كان يوم صوم أحدكم فليصبح دهينا مترجلا وقال أنس ان لي أبرن أنقعهم فيه وأنا صائم ويدكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استاك وهو صائم وقال ابن عمر يستاك أول النهار وآخره وقال عطاء ان ازدرد ريقه لأقول يطرور قال ابن سيرين لا بأس بالسؤال الرطب قبل له طعم قال والماء له طعم وأنت تغمض به ولم ير أنس والحسن وابراهيم بالكل للصائم بأسا * حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب حدثنا يونس عن ابن شهاب عن عروة وأبي بكر قالت عائشة رضى الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يتركه الفجر خنبا في رمضان من غير حلم فيغتسل ويصوم * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن سمي مولى أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحرث ابن هشام بن المغيرة انه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن كنت أنا وأبي فذهبت معه حتى دخلنا على عائشة رضى الله عنها قالت أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن

طعمه ثم أورد المصنف حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بعد الفجر ويصوم
وأورده أيضا من حديثها وحديث أم سلمة وهو مطابق لما ترجم له وقد تقدم الكلام عليه
مستوفي قبل بابين بحمد الله تعالى **(قوله يا صائم إذا أكل أو شرب ناسيا)** أي
هل يجب عليه القضاء أو لا وهي مسألة خلاف مشهورة فذهب الجمهور إلى عدم الوجوب وعن
مالك يبتل صومه ويجب عليه القضاء قال عياض هذا هو المشهور عنه وهو قول شيخه ربيع
وجميع أصحاب مالك لكن فرقا بين القرض والتفل وقال الداودي لعل مالك الكالم يبلغه الحديث
أو أوله على رفع الائم **(قوله وقال عطاء أن استنثر فدخل الماء في حلقة لا بأس أن لم يملك)** أي دفع
الماء بان غلبه فان ملك دفع الماء فلم يدفعه حتى دخل حلقة أفطر ووقع في رواية أبي ذر والنسفي
لا بأس لم يملك باسقاط ان وهي على هذا اجلة مستأنفة كالتعليل لقوله لا بأس وهذا الاثر واصله
عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء انسان يستنثر فدخل الماء في حلقة قال لا بأس بذلك قال
عبد الرزاق وقاله معمر عن قتادة وقال ابن أبي شيبة حدثنا محمد بن عبد الله عن ابن جريج ان انسا نا قال
لعطاء أممض فيدخل الماء في حلقة قال لا بأس لم يملك وهذا يقوى رواية أبي ذر والنسفي **(قوله)**
وقال الحسن ان دخل الذباب في حلقة فلا شيء عليه (وصله ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي
نجيح عن مجاهد عن ابن عباس في الرجل يدخل في حلقة الذباب وهو صائم قال لا يفطر وعن
وكيع عن الربيع عن الحسن قال لا يفطر ونسابة هذين الاثرين للترجمة من جهة ان المغلوب
يدخل الماء حلقة أو الذباب لا اختياره في ذلك كالناسي قال ابن المنبر في الحاشية ادخل
المغلوب في ترجمة الناسي لاجتماعهما في ترك العمد وسلب الاختيار وتقبل ابن المنذر الاتفاق
على ان من دخل في حلقة الذباب وهو صائم ان لا شيء عليه لكن نقل غيره عن أشهب انه قال
أحب الى أن يقضى حكم ابن التين وقال الزين بن المنير دخول الذباب أقعد بالغلبة وعدم
الاختيار من دخول الماء لان الذباب يدخل بنفسه بخلاف الاستنشاق والمضمضة فانما تنشأ عن
تسببه وفرق ابراهيم بين من كان ذا كرا لصومه حال المضمضة فالوجوب عليه القضاء دون الناسي
وعن الشعبي ان كان لصلاة فلا قضاء ولا اقضى **(قوله وقال الحسن ومجاهدان جامع ناسيا فلا)**
شيء عليه هذان الاثران وصلهما عبد الرزاق قال اخبرنا ابن جريج عن ابن أبي نجيح عن مجاهد
قال لو وطئ رجل امرأته وهو صائم ناسيا في رمضان لم يكن عليه فيه شيء وعن الثوري عن رجل
عن الحسن قال هو بمنزلة من أكل أو شرب ناسيا وظهر باثر الحسن هذا مناسبة ذكر هذا الاثر
لترجمة وروى أيضا عن ابن جريج انه سأل عطاء عن رجل أصاب امرأته ناسيا في رمضان قال
لا ينسى هذا كله عليه القضاء وتابع عطاء على ذلك الاوزاعي والليث ومالك وأحمد وهو أحد
الوجهين للشافعية وفرق هؤلاء كلهم بين الاكل والجماع وعن أحمد في المشهور عنه يجب عليه
الكفارة أيضا وحجتهم قصور حالة المجمع ناسيا عن حالة الاكل والحق به بعض الشافعية من
أكل كثيرا لندور نسيان ذلك قال ابن دقيق العيد ذهب مالك الى ايجاب القضاء على من أكل
أو شرب ناسيا وهو القياس فان الصوم قد فات ركبه وهو من باب المأمورات والقاعدة ان
النسيان لا يؤثر في المأمورات قال وعدة من لم يوجب القضاء حديث أبي هريرة لانه أمر بالانعام
وسمي النبي يتم صوما وظاهره جملة على الحقيقة الشرعية فيتمسك به حتى يدل دليل على أن

١٩٣١

١٩٣٢

م و ت س

نخلة

١٧٦٩٦

١٨٢٢٨

كان ليصبح جنباً من جناع

غير احتلام ثم يصومه ثم

دخلنا على أم سلمة فقالت

مثل ذلك * (باب) * الصائم

إذا أكل أو شرب ناسيا وقال

عطاء ان استنثر فدخل الماء

في حلقة لا بأس به ان لم يملك

وقال الحسن ان دخل حلقة

الذباب فلا شيء عليه وقال

الحسن ومجاهدان جامع

ناسيا فلا شيء عليه * حدثنا

عبدان أخبرنا يزيد بن زريع

قوله قوله وقال الحسن الخ

كذا بالنسخ التي بأيدينا

ولعلها رواية أو كتابة بالمعنى

والانفسح المتن التي بأيدينا

ماترى بالهامش اه مصححه

المراد بالصوم هنا حقيقة اللغوية وكأنه يشير بهذا القول إلى قول ابن القصار أن معنى قوله فليتم صومه أي الذي كان دخل فيه وليس فيه نفي القضاء قال وقوله فأنما أطعمه الله وسقاه مما يستدل به على صحة الصوم لأشعاره بأن الفعل الصادر منه مسلوب الإضافة إليه فلو كان أفطر لأضيف الحكم إليه قال وتعليق الحكم بالاكل والشرب للغالب لأن نسيان الجماع نادر بالنسبة إليهما وذكر الغالب لا يقتضي مفهوما وقد اختلف فيه القائلون بأن أكل الناس لا يوجب قضاء واختلف القائلون بالافساد هل يوجب مع القضاء الكفارة أو لا مع اتفاقهم على أن أكل الناس لا يوجب ما ذكر كل ذلك على قصور حالة المجامع ناسيا عن حالة الاكل ومن أراد الحاق الجماع بالتصوم عليه فأنما طريقه القياس والقياس مع وجود الفارق متعذرا إلا أن بين القائلين أن الوصف الفارق ملغى اهـ وأجاب بعض الشافعية بأن عدم وجوب القضاء عن المجامع مأخوذ من عموم قوله في بعض طرق الحديث من أفطر في شهر رمضان لأن الفطر أعم من أن يكون بالاكل أو شرب أو جماع وأنما خص الاكل والشرب بالذكر في الطريق الأخرى لكونهما أغلب وقوعا ولعدم الاستغناء عنهما غالبا (قوله هشام) هو الدستوائي (قوله إذا نسي فأكل) في رواية مسلم من طريق اسمعيل عن هشام من نسي وهو صائم فأكل ولم يصنف في التذمر من طريق عوف عن ابن سيرين من أكل ناسيا وهو صائم ولا يبي داود من طريق حبيب بن الشهيد وأيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة جاعرجل فقال يا رسول الله اني أكلت وشربت ناسيا وأنا صائم وهذا الرجل هو أبو هريرة راوى الحديث أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف (قوله فليتم صومه) في رواية الترمذي من طريق قتادة عن ابن سيرين فلا يفطر (قوله فأنما أطعمه الله وسقاه) في رواية الترمذي فأنما هو رزق رزقه الله وللدارقطني من طريق ابن علية عن هشام فأنما هو رزق ساقه الله تعالى إليه قال ابن العربي تملك جميع فقهاء الامصار بظاهر هذا الحديث وتطلع مالك إلى المسئلة من طريقها فاشرف عليه لأن الفطر ضد الصوم والامساك ركن الصوم فاشبهه ما لو نسي ركعة من الصلاة قال وقد روى الدارقطني فيه لا قضاء عليك فتأوله علما وناعلى أن معناه لا قضاء عليك الآن وهذا تعسف وإنما أقول لئنه صح فتبعه ونقول به الأعلى أصل مالك في أن خير الواحدة إذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به فلما جاء الحديث الأول الموافق للقاعدة في رفع الأثم علمنا به وأما الثاني فلا يوافقه فلم نعمل به وقال القرطبي أحجج به من أسقط القضاء وأجيب بأنه لم يتعرض فيه للقضاء فيحمل على سقوط المؤاخذه لأن المطلوب صيام يوم لا خرم فيه لكن روى الدارقطني فيه سقوط القضاء وهو نص لا يقبل الاحتمال لكن الشأن في صحته فإن صح وجب الأخذ به وسقط القضاء اهـ وأجاب بعض المالكية بحمل الحديث على صوم التطوع كما حكاه ابن التين عن ابن شعبان وكذا قال ابن القصار واعتل بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان فيحمل على التطوع وقال المهلب وغيره لم يذكروا في الحديث إثبات القضاء فيحمل على سقوط الكفارة عنه وإثبات عذره ورفع الأثم عنه وبقاء نيته التي بينها اهـ والجواب عن ذلك كله بما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ من أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة فعين رمضان وصرح بإسقاط القضاء قال الدارقطني تفرد به محمد بن مرزوق عن

حدثنا هشام حدثنا ابن
سيرين عن أبي هريرة رضي
الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إذا نسي فأكل
وشرب فليتم صومه فأنما
أطعمه الله وسقاه

١٩٣٣

نقطة

١٤٥٥٢

الانصاري وتعقب بان ابن خزيمة أخرجه أيضا عن ابراهيم بن محمد الباهلي وبان الحارثي أخرجه
 من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الانصاري فهو المنفرد به كما قال البيهقي وهو ثقة والمراد انه
 انفرد به كراسقاط القضاء فقط لا بتعين رمضان فان النسائي أخرجه الحديث من طريق علي بن
 بكار عن محمد بن عمرو ولقطه في الرجل يأكل في شهر رمضان ناسيا فقال الله أطعمه وسقاه وقد ورد
 اسقاط القضاء من وجه آخر عن أبي هريرة أخرجه الدارقطني من رواية محمد بن عيسى بن الطباع
 عن ابن عليه عن هشام عن ابن سيرين ولقطه فانما هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه وقال بعد
 تخريجه هذا اسناد صحيح وكلهم ثقات (قلت) لكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن عليه
 وليس فيه هذه الزيادة وروى الدارقطني أيضا اسقاط القضاء من رواية أبي رافع وأبي سعيد
 المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة وأخرج أيضا من حديث أبي
 سعيد رفعه من أكل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه واسنادهم وان كان ضعيفا لكنه صالح
 للمتابعة فاقول درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسنا فيصالح للاحتجاج به وقد وقع
 الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ويعتضد أيضا بأنه قد أفتى به جماعة من
 الصحابة من غير مخالفة لهم منهم كما قاله ابن المنذر وابن حزم وغيرهما على بن أبي طالب وزيد بن
 ثابت وأبو هريرة وابن عمر ثم هو موافق لقوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم
 فالنسيان ليس من كسب القلب وموافق للقياس في ابطال الصلاة بعدم الكل لا بنسيانه
 فكذلك الصيام وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل وورده الحديث
 مع صحته بكونه خبر واحد خالف القاعدة ليس مسلم لانه قاعدة مستقلة بالصيام فنعارضه
 بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ولو فتح باب رد الاحاديث الصحيحة بمثل هذا الما بقي من
 الحديث الا القليل وفي الحديث لطف الله بعباده والتيسير عليهم ورفع المشقة والخرج عنهم وقد
 روى أحمد لهذا الحديث سببا فأخرج من طريق أم حكيم بنت دينار عن مولاتها أم اسحق انها
 كانت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بقصعة من ثريد فأكلت معه ثم ذكرت انها كانت صائمة
 فقال لها ذو اليمين الا ن بعد ما شبع فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم أتممي صومك فانما هو
 رزق ساقه الله اليك وفي هذا رد على من فرق بين قليل الاكل وكثيره ومن المستظرفات ما رواه
 عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار ان انساجا الى أبي هريرة فقال أصبحت صائما
 فنسيت فطعمت قال لا بأس قال ثم دخلت على انسان فنسيت وطعمت وشربت قال لا بأس الله
 أطعمك وسقاك ثم قال دخلت على آخر فنسيت فطعمت فقال أبو هريرة أنت انسان لم تعود
 الصيام ❦ (قوله) يا — سؤال الرطب واليابس للصائم كذا لا كثرة وهو كقولهم
 مسجد الجامع ووقع في رواية الكشميني باب السؤال الرطب واليابس وأشار به هذه الترجمة الى
 الرد على من كره للصائم الاستيلاء بالسؤال الرطب كالمالكية والشعبي وقد تقدم قبل باب قيام
 ابن سيرين السؤال الرطب على الماء الذي يتضمض به ومنه تظهر التكة في ايراد حديث عثمان
 في صفة الوضوء في هذا الباب فان فيه انه يتضمض واستنشق وقال فيه من توضأ وضوءي هذا ولم
 يفرق بين صائم ومفطر ويتأيد ذلك بما ذكر في حديث أبي هريرة في الباب (قوله) ويذكر عن عامر
 ابن ربيعة قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يستأله وهو صائم ما لا أحصى أو أعد (قوله) وأعد

* (باب) * سؤال الرطب
 واليابس للصائم ويذكر عن
 عامر بن ربيعة قال رأيت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يستأله وهو صائم ما لا أحصى
 أو أعد

١٥٧ / ٣

وأبو داود الترمذي من طريق عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه وأخرجه
 ابن خزيمة في صحيحه وقال كنت لأخرج حديث عاصم ثم تظرت فإذا شعبة والثوري قد روي عنه
 وروى يحيى وعبد الرحمن عن الثوري عنه وروى مالك عنه خبراً في غير الموطأ (قلت) وضعفه ابن
 معين والذهلي والبخاري وغير واحد ومناسبة للترجمة أشعاره بملزمة السوال ولم يخص رطباً من
 يابس وهذا على طريقة المصنف في أن المطلق يسلك به مسلك العموم أو أن العام في الأشخاص
 عام في الأحوال وقد أشار إلى ذلك بقوله في آخر الترجمة المذكورة لم يخص صائغاً من غيره أي
 ولم يخص أياً من رطباً من يابس وبهذا التقرير يظهر مناسبة جميع ما أورده في هذا الباب للترجمة
 والجامع لذلك كله قوله في حديث أبي هريرة لا مرتهم بالسوال عند كل وضوء فإنه يقتضي إباحته
 في كل وقت وعلى كل حال قال ابن المنبر في الحاشية أخذ البخاري شرعية السوال للصائم بالدليل
 الخاص ثم انتزع من الأدلة العامة التي تناولت أحوال مشاغل السوال وأحوال ما يستأنس
 به ثم انتزع ذلك من أعم من السوال وهو المضمضة أدهى أبلغ من السوال الرطب (قوله) وقالت
 عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم السوال مطهرة للهم من ضاة للرب وصله أجد والنسائي
 وابن خزيمة وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن
 أبي بكر الصديق عن أبيه عنهما رواه عن عبد الرحمن هذا يزيد بن زريع والدارقطني وسليمان
 ابن بلال وغير واحد وخالفهم جاد بن سلة فرواه عن عبد الرحمن بن أبي عتيق عن أبيه عن أبي
 بكر الصديق أخرجه أبو يعلى والسراج في مسندهما عن عبد الأعلى بن جاد عن جاد بن سلة
 قال أبو يعلى في روايته قال عبد الأعلى هذا خطأ أنما هو عن عائشة (قوله) وقال عطاء وقتادة
 يتلغ ريقه) كذا لا كثر وللمستعمل يلغ بغير منثاة وللحموى يتلغ بتقديم المنثاة بعدها موحدة
 ثم مشددة فاما قول عطاء فوصله سعيد بن منصور وسبأ في الباب الذي بعده وأما ترققادة
 فوصله عبد بن حميد في التفسير عن عبد الرزاق عن معمر عنه نحوه ومناسبة للترجمة من جهة
 أن أقصى ما يخشى من السوال الرطب أن يحلل منه في القمى وذلك الشيء كماء المضمضة فإذا
 قذفه من فيه لا يضره بعد ذلك أن يتلغ ريقه (قوله) وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسوال عند كل وضوء وصله النسائي من طريق بشر بن عمر عن
 مالك عن ابن شهاب عن حميد عن أبي هريرة بهذا اللفظ ووقع لنا في جرّ الذهلي وأخرجه ابن
 خزيمة من طريق يقرّ روح بن عباد عن مالك بلفظ لا مرتهم بالسوال مع كل وضوء والحديث في
 الصحيحين بغير هذا اللفظ من غير هذا الوجه وقد أخرجه النسائي أيضاً من طريق عبد الرحمن
 السراج عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ لولا أن أشق على أمتي لقرضت عليهم السوال مع
 كل وضوء (قوله) وروى نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم) أما حديث
 جابر فوصله أبو نعيم في كتاب السوال من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عنه بلفظ مع كل صلاة
 سوال وعبد الله مختلف فيه ووصله ابن عدي من وجه آخر عن جابر بلفظ جعلت السوال عليهم
 عزيمة واسناد ضعيف وأما حديث زيد بن خالد فوصله أصحاب السنن وأحمد من طريق محمد بن
 اسحق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عن أبي هريرة ورواه محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن
 أنه سأله عن رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ورواه محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن

وقال أبو هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم لولا أن
 أشق على أمتي لأمرتهم
 بالسوال عند كل وضوء
 وروى نحوه عن جابر وزيد
 ابن خالد عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ولم يخص الصائم
 من غيره وقالت عائشة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 السوال مطهرة للهم من ضاة
 للرب وقال عطاء وقتادة
 ريقه حدثنا عبد الله بن
 عبد الله أخبرنا معمر قال
 حدثنا الزهري عن عطاء بن
 يزيد عن جران قال رأيت
 عثمان رضي الله عنه توشاً
 فأفرغ على يديه ثلاثاً ثم
 مضض واستتر ثم غسل
 وجهه ثلاثاً ثم غسل يده
 اليمنى إلى المرفق ثلاثاً ثم
 غسل يده اليسرى إلى المرفق
 ثلاثاً ثم مسح برأسه ثم غسل
 رجله اليمنى ثلاثاً ثم اليسرى
 ثلاثاً ثم قال رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم توشاً
 نحوه وضوءي هذا ثم قال من
 توشأ نحوه وضوءي هذا ثم
 يصلي ركعتين لا يحدث
 نفسه فيهما بشيء عقره
 ما تقدم من ذنبه

١٩٢٤

ص د م

٩٧٩٤

زيد بن خالد قال رواية محمد بن ابراهيم أصح قال الترمذي كلا الحديثين صحيح عندي (قلت) ربح
 البخاري طريق محمد بن ابراهيم لأميرين أحدهما ان فيه قصة وهي قول أبي سلمة فكان زيد بن
 خالد يضع السؤال منه موضع القلم من أذن الكاتب فكلما قام إلى الصلاة استاك ثانياً ثم ما نه
 توبيع فأخرج الامام أحمد من طريق يحيى بن أبي كثير حديثاً أن أوسمة عن زيد بن خالد قد كره نحوه
 * (تنبيه) * وقع في رواية غير أبي ذر في سياق هذه الآثار والاحاديث تقديم وتأخير والخطب
 فيه يسير ثم أورد المصنف في الباب حديث عثمان في صفة الوضوء وقد قدم الكلام عليه
 مستوفى في كتاب الوضوء في أوائل الصلاة وذكر ما يتعلق بمناسبتها للترجمة قبل **(قوله)**
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا توضأ فليستشق بخمره الماء (هذا الحديث بهذا
 اللفظ من الاصول التي لم يوصلها البخاري وقد أخرجه مسلم من طريق همام عن أبي هريرة
 ورويناه في مصنف عبد الرزاق وفي نسخة همام من طريق الطبراني عن اسحق عنه عن معمر
 عن همام زلفظه إذا توضأ أحدكم فليستشق بخمره الماء ثم ليستشق وقول المصنف ولم يميز
 الصائم من غيره قاله تفقهها وهو كذلك في أصل الاستسقاء لكن ورد تمييز الصائم من غيره في
 المباعدة في ذلك كما رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق عاصم بن لقيط بن صبرة
 عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له بالغ في الاستسقاء الا ان تكون صائماً وكان المصنف
 أشار بإيراد أثر الحسن عقبه الى هذا التفصيل **(قوله)** وقال الحسن لا بأس بالسعوط للصائم ان لم
 يصل الماء الى حلقه وصله ابن أبي شيبة نحوه وقال الكوفيون والاوزاعي واسحق يجب القضاء
 على من استعط وقال مالك والشافعي لا يجب الا ان وصل الماء الى حلقه وقوله ويكحل هو من
 قول الحسن أيضاً وقد تقدم ذكره قبل بابين **(قوله)** وقال عطاء الخ (وصله سعيد بن منصور عن
 ابن المبارك عن ابن جريج قلت لعطاء الصائم يغمض ثم يزدريقه وهو صائم قال لا يضره
 وماذا بقي في فيه وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ووقع في أصل البخاري وما بقي في فيه
 قال ابن بطلال ظاهره اباحة الازدراء لما بقي في الفم من ماء المضمضة وليس كذلك لان
 عبد الرزاق رواه بلفظ وماذا بقي في فيه وكان ذا سقطت من رواية البخاري انتهى وما على ظاهر
 ما أورده البخاري موصولة وعلى ما وقع من رواية ابن جريج استقهامية وكأنه قال وأى شيء يبقى
 في فيه بعد ان يمسح الماء الا أثر الماء فإذا بلغ ريقه لا يضره وقوله في الأصل لا يضره وقع في رواية
 المستملى لا يضره بزيادة تحتانية والمعنى واحد **(قوله)** ولا يعض العلك الخ في رواية المستملى
 ويمضغ العلك والاول أولى فكذلك أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء يعض الصائم
 العلك قال لا قلت انه يمسح ريق العلك ولا يزدريقه ولا يعضه قال وقلت له أيتسوك الصائم قال نعم
 قلت له أيزدريقه قال لا قلت ففعل أضره قال لا ولا يعضه قال نعم عن ذلك وقد تقدم
 الخلاف في المضمضة في باب من أكل ناسياً قال ابن المنذر أجمعوا على أنه لا شيء على الصائم فيما
 يتلعه مما يجري مع الريق مما بين اسنانه مما لا يقدر على اخراجه وكان أبو حنيفة يقول اذا كان
 بين اسنانه لحم فأكله متعمداً فلا قضاء عليه وخالفه الجمهور لانه معدود من الاكل وخص في
 مضغ العلك أكثر العلماء ان كان لا يتحلب منه شيء فان تحلب منه شيء فإزدرده فالجمهور على أنه
 يفطر انتهى والعلك بكسر الميم له وسكون اللام بعدها كاف كل ما يعض ويبتقي في الفم

(باب قول النبي صلى الله عليه وسلم)
 عليه وسلم إذا توضأ فليستشق
 بخمره الماء ولم يميز بين الصائم
 وغيره وقال الحسن لا بأس
 بالسعوط للصائم ان لم يصل
 الى حلقه ويكحل وقال عطاء
 ان تغمض ثم أفرغ ما في
 فيه من الماء لا يضره ان لم
 يزدريقه وماذا بقي في فيه
 ولا يعض العلك فان ازدرد
 ريق العلك لا أقول انه يفطر
 ولكن ينهي عنه فان
 استشر فدخل الماء حلقه
 لا بأس لانه لم يمسح

فغ

٩٦٦/٣

٩٦٧/٣

قوله ولا يعضه قال وقلت الخ
 هكذا في النسخ التي بأيدينا
 ولعل فيه تحريفاً والاصل
 ولا يعضه قال لا قلت الخ تأمل
 وحرر اه صححه

كالصطكي واللبان فان كان يتحلب منه شيء في الفم فيدخل الجوف فهو مفطر والافهوجحف
ومعطش فيكره من هذه الحنية **(قوله)** يا **(باب)** اذا جامع في رمضان (أي عامدا عالما
وجبت عليه الكفارة **(قوله)** ويذكر عن أبي هريرة رفعه من أفطروا من رمضان من غير عذر
ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وان صامه) وصله أصحاب السنن الأربعة وصححه ابن خزيمة من
طريق سفيان الثوري وشعبة كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت عن عمار بن عمير عن أبي المطوس
عن أبيه عن أبي هريرة نحوه وفي رواية شعبة في غير رخصة رخصها الله تعالى له لم يقض عنه وان
صام الدهر كله قال الترمذي سألت محمدا يعني البخاري عن هذا الحديث فقال أبو المطوس اسمه
يزيد بن المطوس لا أعرف له غير هذا الحديث وقال البخاري في التاريخ أيضا تفرد أبو المطوس
بهذا الحديث ولا أدري سمع أبوه من أبي هريرة أم لا (قلت) واختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت
اختلافا كثيرا فصلت فيه ثلاث علل الاضطراب والجهل بحال أبي المطوس والشك في سماع
أبيه من أبي هريرة وهذه الثالثة تختص بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء وذكر ابن حزم من
طريق العلا عن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مثله موقوفا قال ابن بطل أشار بهذا الحديث
الى إيجاب الكفارة على من أفطربا كل أو شرب قياسا على الجماع والجامع بينهما انتهاك حرمة
الشهر بما يقصد الصوم عدا وقرر ذلك الزين بن المنير بأنه ترجم بالجامع لانه الذي ورد فيه
الحديث المسند وانما ذكر آثارا لافطار ليفهم ان الافطار بالا كل والجامع بمعنى واحد انتهى
والذي يظهر لي ان البخاري أشار بالآثار التي ذكرها الى أن إيجاب القضاء يختلف فيه بين السلف
وان الفطر بالجامع لا بد فيه من الكفارة وأشار بحديث أبي هريرة الى أنه لا يصح لكونه لم يجزم به
عنه وعلى تقدير صحته فظاهره يعقو قول من ذهب الى عدم القضاء في الفطر بالا كل بل يبقى
ذلك في ذمته زيادة في عقوبته لان مشروعية القضاء تقتضي رفع الائم لكن لا يلزم من عدم
القضاء عدم الكفارة فيما ورد فيه الا ضربها وهو الجامع والفرق بين الانتهاك بالجامع والا كل
ظاهر فلا يصح القياس المذكور قال ابن المنير في الحاشية ما محصله ان معنى قوله في الحديث لم
يقض عنه صيام الدهر أي لا سبيل الى استدراكه كمال فضيلة الاداء بالقضاء أي في وصفه الخاص
وان كان يقضى عنه في وصفه العام فلا يلزم من ذلك اهدار القضاء بالكلية انتهى ولا يخفى
تكلفه وسياق أثر ابن مسعود الا أن يرد هذا التأويل وقد سوى بينهما البخاري **(قوله)** وبه قال
ابن مسعود أي بما دل عليه حديث أبي هريرة وأثر ابن مسعود واصله البيهقي وروياته عاليا في
جزء هلال الحفار من طريق منصور عن واصل عن المغيرة بن عبد الله الشكري قال حدثت ان
عبد الله بن مسعود قال من أفطروا من رمضان من غير علة لم يجزه صيام الدهر حتى يلقي الله
فان شاء غفر له وان شاء عذبه واصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة من وجه آخر عن واصل عن المغيرة
عن فلان بن الحرث عن ابن مسعود واصله الطبراني والبيهقي أيضا من وجه آخر عن عرجة قال
قال عبد الله بن مسعود من أفطروا من رمضان متعمدا من غير علة ثم قضى طول الدهر لم يقبل
منه وهذا الاسناد عن علي مثله وذكر ابن حزم من طريق ابن المبارك بإسناده فيه انقطاع ان أبا
بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب فيما أوصاه به من صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام
الدهر أجمع **(قوله)** وقال سعيد بن المسيب والشعبي وسعيد بن جبيرة وبرايم النخعي وقادة وجماد

* (باب) اذا جامع في رمضان
ويذكر عن أبي هريرة رفعه
من أفطروا من رمضان
من غير علة ولا مرض لم
يقضه صيام الدهر وان صامه
وبه قال ابن مسعود وقال
سعيد بن المسيب والشعبي
وسعيد بن جبيرة وبرايم
وقادة وجماد

ن

١٦٩ / ٢

يقضي يومامكانه) أما سعيد بن المسيب فوصله مسدد وغيره عنه في قصة الجامع قال يقضي يوما مكانه ويستغفر الله ولم أر عنه التصريح بذلك في الفطر بالكل بل روى ابن أبي شيبة من طريق عاصم قال كتب أبو قلابة إلى سعيد بن المسيب يسأله عن رجل أفطر يوما من رمضان متعمدا قال يصوم شهرا قلت فيومين قال صيام شهر قال فعددت أياما قال صيام شهر قال ابن عبد البر كأنه ذهب إلى وجوب التتابع في رمضان فإذا انحله فطر يوم عمدا بطل التتابع ووجب استئناف صيام شهر كن لزمه صوم شهر متتابع بنذرا وغيره وقال غيره يحتمل أنه أراد عن كل يوم شهر ف قوله فيومين قال صيام شهر أي عن كل يوم والاول أظهر وروى البزار والدارقطني مقتضى هذا الاحتمال حر فوعا عن أنس واسناده ضعيف وأما الشعبي فقال سعيد بن منصور رحدثنا هشيم حدثنا اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي في رجل أفطر يوما في رمضان عامدا قال يصوم يومامكانه ويستغفر الله عز وجل وأما سعيد بن جبير فوصله ابن أبي شيبة من طريق يعلى بن حكيم عنه فذكر مثله وأما إبراهيم النخعي فقال سعيد بن منصور رحدثنا هشيم وقال ابن أبي شيبة حدثنا شريك كلاهما عن مغيرة عن إبراهيم فذكر مثله وأما قتادة فذكره عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وقتادة في قصة الجامع في رمضان وأما جاد وهو ابن أبي سليمان فذكره عبد الرزاق عن أبي حنيفة عنه (قوله حديثي) هو ابن سعيد الانصاري وفي اسناده هذا أربعة من التابعين في نسق كلهم من أهل المدينة يحيى وعبد الرحمن بن ثابتان صغيران من طبقة واحدة وفوقهما قليلا محمد بن جعفر وأما ابن عمه عباد بن أوساط التابعين (قوله أن رجلا) قيل هو سلمة بن صخر البياضي ولا يصح ذلك كما سيأتي (قوله أنه احترق) سيأتي في حديث أبي هريرة أنه عبر بقوله هلكت ورواية الاحتراق تفسر رواية الهلاك وكأنه لما اعتقد أن هر تكب الاثم يعذب بالنار أطلق على نفسه أنه احترق لذلك وقد أثبت النبي صلى الله عليه وسلم له هذا الوصف فقال أين احترق إشارة إلى أنه لو أصر على ذلك لاستحق ذلك وفيه دلالة على أنه كان عامدا كما سيأتي (قوله تصدق بهذا) هكذا وقع مختصرا وأوردته مسلم وأبو داود من طريق عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه قال أصبت أهلي قال تصدق قال والله مالي شيء قال اجلس فجلس فاقبل رجل يسوق جارا عليه طعام فقال أين احترق أنفا فقام الرجل فقال تصدق بهذا فقال أعلى غيرنا فوالله أنا لحياء قال كلوه وقد استدلل به مالك حيث جزم في كفارة الجامع في رمضان بالاطعام دون غيره من الصيام والعتق ولا حجة فيه لان القصة واحدة وقد حفظها أبو هريرة وقصها على وجهها وأوردتها عائشة مختصرة أشار إلى هذا الجواب الطحاوي والظاهر ان الاختصار من بعض الرواة فقد رواه عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر بن الزبير بهذا الاسناد مفسرا ولفظه كان النبي صلى الله عليه وسلم جالسا في ظل فارع يعني بالقاء والمهمله جفاء رجل من بني بياضة فقال احترقت وقعت باعرا في رمضان قال أعتق رقبة قال لا أجدها قال أطعم ستين مسكينا قال ليس عندي فذكر الحديث أخرجه أبو داود ولم يسق لفظه وساقه ابن خزيمة في صحيحه والبخاري في تاريخه ومن طريقه البيهقي ولم يقع في هذه الرواية أيضا ذكر صيام شهرين ومن حفظ حجة على من لم يحفظ * (تنبيه) * اختلفت الرواية عن مالك في ذلك فالشهور ما تقدم وعنه يكفر في الاكل بالتخير وفي الجامع بالاطعام فقط وعنه التخيير مطلقا وقيل يراعى زمان

يقضي يومامكانه* حدثنا
عبد الله بن منير سمع يزيد
ابن هرون حدثنا يحيى أن
عبد الرحمن بن القاسم أخبره
عن محمد بن جعفر بن الزبير
ابن العوام بن خويلد عن
عباد بن عبد الله بن الزبير
أخبره أنه سمع عائشة رضي
الله عنها تقول ان رجلا أتى
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال انه احترق قال مالك
قال أصبت أهلي في رمضان
فأتى النبي صلى الله عليه
وسلم بمكمل يدعى العرق
فقال أين احترق قال أنا قال
تصدق بهذا

١٩٣٥

م د س

نحلة

١٦١٢٦

زمان الخصب والجذب وقيل يعتبر حالة المكفر وقيل غير ذلك **(قوله ما)** اذا جامع
 في رمضان) أى عامدا عالما (ولم يكن له شئ) يعتق أو يطعم ولا يستطيع الصيام (فتصدق عليه)
 أى بقدر ما يجزيه (فليكفر) أى به لانه صار واجدا وفيه اشارة الى ان الاعسار لا يسقط الكفارة
 عن الذمة **(قوله)** أخبرني حميد بن عبد الرحمن) أى ابن عوف هكذا ابوار وعليه أصحاب الزهري
 وقد جعت منهم في جزء مفرد لطرق هذا الحديث أكثر من أربعين نفسا منهم ابن عينة واللائث
 ومعمور ومنصور عند الشيخين والاوزاعي وشعيب وابراهيم بن سعد عند البخاري ومالك وابن
 جريج عند مسلم ويحيى بن سعيد وعمران بن مالك عند النسائي وعبد الجبار بن عمر عند أبي عوانة
 والجوزقي وعبد الرحمن بن مسافر عند الطحاوي وعقيل عند ابن خزيمة وابن أبي حفصة عند
 أحمد بن حنبل وبنو جرير وأبو داود وصالح بن أبي الأخضر عند الدارقطني ومحمد بن أسحق عند البزار
 وسأد كرماء عند كل منهم من زيادة فائدة ان شاء الله تعالى وخالفهم هشام بن سعد فرواه عن
 الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أخرجه أبو داود وغيره قال البزار وابن خزيمة وأبو عوانة
 اخطأ فيه هشام بن سعد (قلت) وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن أبي حفصة فرواه عن
 الزهري أخرجه الدارقطني في العلل والمخفوط عن ابن أبي حفصة كالجاعة كذلك أخرجه أحمد
 وغيره من طريق روح بن عباد عنه ويحتمل ان يكون الحديث عند الزهري عنهما فقد جمعهما
 عنه صالح بن أبي الأخضر أخرجه الدارقطني في العلل من طريقه وسياق في الباب الذي بعده
 حكاية خلاف آخر فيه على منصور وكذلك في الكفارات حكاية خلاف فيه على سفيان بن عيينة
 ان شاء الله تعالى **(قوله ان أباهريه)** قال في رواية ابن جريج عند مسلم وعقيل عند ابن خزيمة
 وابن أبي أويس عند الدارقطني التصريح بالحديث بين حميد وأبي هريرة **(قوله)** بينما نحن جلوس
 أصلها بين وقد ترد بغير ما فتشع الفتحه ومن خاصة بينها تسليق باء ذوباذا حيث تحيى المفاجأة
 بخلاف بينها فلا تتلقى بواحدة منهما وقد ورد في هذا الحديث كذلك **(قوله)** عند النبي صلى الله
 عليه وسلم) فيه حسن الادب في التعبير لما تشعر العندية بالتعظيم بخلاف ما لو قال مع لكن في
 رواية الكشميني مع النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** اذ جاءه رجل) لم أقف على تسميته الا ان
 عبد الغني في المهمات وتبعه بن بشكو ال بحر ما يانه سليمان أو سلمة بن صخر البياضي واستند الى
 ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طريق سليمان بن يسار عن سلمة بن صخر أنه ظاهرا من امر أنه في
 رمضان وأنه وطئها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم حر رقيقة قلت ما أمك رقيقة غيرها وضرب
 صفعة رقيقته قال فصم شهرين متتابعين قال وهل أصبت الذي أصبت الا من الصيام قال فاطم
 مستين مسكينا قال والذي بعثك بالحق ما لنا طعام قال فانطلق الى صاحب صدقة بن زريق
 فليدفعها اليك والظاهر انهما واقعتان فان في قصة المجامع في حديث الباب انه كان صائما كما
 سيأتي وفي قصة سلمة بن صخر أن ذلك كان ليلافا فترقا ولا يلزم من اجتماعهما في كونهما من بني
 ياضة وفي قصة الكفارة وكونها مرتبة وفي كون كل منهما كان لا يقدر على شئ من خصالها
 اتحاد القصتين وسند كرايضا ما يؤيد المغايرة بينهما وأخرج ابن عبد البر في ترجمة عطاء الخراساني
 من التمهيد من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن الرجل الذي وقع على
 امرأته في رمضان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم هو سليمان بن صخر قال ابن عبد البر أظن هذا

(باب) * اذا جامع في رمضان
 ولم يكن له شئ فتصدق عليه
 فليكفر * حدثنا أبو الميمون
 أخبرنا شعيب عن الزهري قال
 أخبرني حميد بن عبد الرحمن
 أن أباهريه رضي الله عنه
 قال بينما نحن جلوس عند
 النبي صلى الله عليه وسلم
 اذ جاءه رجل

١٩٢٦

ع

تحفة

١٢٢٧٥

وهما لان المحفوظ انه ظاهر من امر أنه وقع عليهم في الليل لان ذلك كان منه بالنهار ام ويحتمل
 أن يكون قوله في الرواية المذكورة وقع على امر أنه في رمضان أي لئلا بعد أن ظاهر فلا يكون
 وهما ولا يلزم الاتحاد ووقع في مباحث العام من شرح ابن الحاجب ما يوهم ان هذا الرجل هو أبو
 بردة بن يسار وهو وهم يظهر من تأمل بقية كلامه (قوله فقال يا رسول الله) زاد عبد الجبار بن عمر
 عن الزهري جاء رجل وهو تنف شعره ويدق صدره ويقول هلك الأبعد والمجد بن أبي حفصة يلطم
 وجهه والحاج بن أرطاة يدعوه ويهوى في مرسل ابن المسيب عند الدارقطني ويحشى على رأسه التراب
 واستدل بهذا على جواز هذا الفعل والقول ممن وقعت له معصية ويفرق بذلك بين معصية الدين
 والدنيا فيجوز في معصية الدين لما يشعر به الحال من شدة الندم وصحة الافلاح ويحتمل أن تكون
 هذه الواقعة قبل النهي عن لطم الخدود وخلق الشعر عند المعصية (قوله فقال هلك) في رواية
 منصور في الباب الذي يليه فقال ان الآخر هلك والآخر بهمزمة مفتوحة وخامسة مكسورة
 بغير مد هو الأبعد وقيل الغائب وقيل الارذل (قوله هلك) في حديث عائشة كما تقدم
 احترقت وفي رواية ابن أبي حفصة ما أراني الا قد هلكت واستدل به على انه كان عامدا لان
 الهلاك والاحترق مجاز عن العصيان المؤدى الى ذلك فكأنه جعل المتوقع كالواقع وبالغ فيه
 عنه بلفظ الماضي واذا قرر ذلك فليس فيه حجة على وجوب الكفارة على الناس وهو مشهور
 قول مالك والجمهور وعن أحمد وبعض المالكية يجب على الناس وتيسر ان يترك استفساره عن
 جماعة هل كان عن عمد أو نسيان وترك الاستفصال في الفعل ينزل منزلة العموم في القول كما اشتهر
 والجواب أنه قد تبين حاله بقوله هلك واحترقت فدل على أنه كان عامدا عارفا بالتحریم وأيضاً
 فدخل النسيان في الجامع في نهار رمضان في غاية البعد واستدل بهذا على أن من ارتكب معصية
 لاحد فيها و جاء مستقياً أنه لا يعز رلان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية
 وقد ترجم لذلك البخاري في الحدود وأشار الى هذه القصة وتوجيهه أن مجئ مستقياً يقتضي
 الندم والتوبة والتعزير انما جعل للاستصلاح ولا استعمال مع الصلاح وأيضاً لو عوقب
 المستقئ لكان سبباً لترك الاستقناء وهي مفسدة فاقضى ذلك ان لا يعاقب هكذا اقرره الشيخ
 تقي الدين لكن وقع في شرح السنة للنفوي أن من جامع متعمداً في رمضان فسد صومه وعليه
 القضاء والكفارة ويعز على سوء صفيعه وهو محمول على من لم يقع منه ما وقع من صاحب هذه
 القصة من الندم والتوبة وبناء بعض المالكية على الخلاف في تعزير شاهد الزور (قوله قال
 مالك) بفتح اللام استفهام عن حاله وفي رواية عقيل ويحك ما شأنك ولا بن أبي حفصة وما الذي
 أهلكك ولعمرو ماذا في رواية الاوزاعي ويحك ما صنعت أخرجه المصنف في الادب وترجم باب
 ما جاء في قول الرجل ويلك ويحك ثم قال عقبه تابعه يونس عن الزهري يعني في قوله ويحك وقال
 عبد الرحمن بن خالد عن الزهري ويلك (قلت) وسأذكر من وصله ثم اهنالك ان شاء الله تعالى وقد تابع
 ابن خالد في قوله ويلك صالح بن أبي الأخضر وتابع الاوزاعي في قوله ويحك عقيل وابن اسحق
 وحجاج بن أرطاة فهو أربع وهو اللاتق بالمقام فان ويحك كلمة رجسة وويل كلمة عذاب والمقام
 يقتضي الاول (قوله وقعت على امرأتى) وفي رواية ابن اسحق أصبت أهلي وفي حديث عائشة
 وطئت امرأتى ووقع في رواية مالك وابن جريح وغيرهما كما سيأتي بيانه بعد قليل في الكلام على
 الترتيب والخبر في أول الحديث أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم

فقال يا رسول الله هلك
 قال مالك قال وقعت على
 امرأتى

الحديث واستدل به على إيجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقاً بأي شيء كان وهو قول
 المالكية وقد تقدم نقل الخلاف فيه والجمهور جأوا قوله أفطرهنا على المقيّد في الرواية
 الأخرى وهو قوله وقعت على أهلي وكأنه قال أفطر بجماع وهو أولى من دعوى القرطبي وغيره
 بعدد القصة واحتج من أوجب الكفارة مطلقاً بقياس الكل على الجماع بجماع ما بينهما من
 انتهاك حرمة الصوم وبأن من أكره على الأكل فسد صومه كما يفسد صوم من أكره على الجماع
 بجماع ما بينهما وسأني بيان الترجيح بين الروايتين في الكلام على الترتيب وقد وقع في حديث
 عائشة تفسير ما وقع في حديث أبي هريرة فنعظم الروايات فيها وطئت ونحو ذلك وفي رواية ساق مسلم
 أسندها وساق أبو عوانة في مستخرجهم أنها قال أفطرت في رمضان والقصة واحدة ومخرجها
 متحد فيحمل على أنه أراد أفطرت في رمضان بجماع وقد وقع في مرسل ابن المسيب عند سعيد بن
 منصور أصبت امرأتى ظهراني في رمضان وتعين رمضان معه وللعرق في وجوب كفارة
 الجماع في الصوم بين رمضان وغيره من الواجبات كالندروني كلام أبي عوانة في صحيحه إشارة
 إلى وجوب ذلك على من وقع منه في رمضان نهاراً سواء كان الصوم واجباً عليه أو غير واجب
 (قوله وأنا صائم) جلة حاله من قوله وقعت فيؤخذ منه أنه لا يسترط في إطلاق اسم المشتق بقائه
 المعنى المشتق منه حقيقة لاستحالة كونه صائماً بجماع في حالة واحدة فعلى هذا قوله وطئت أي
 شرعت في الوطء أو أرا دجامعت بعد إذا أنا صائم ووقع في رواية عبد الجبار بن عمر وقعت على أهلي
 اليوم وذلك في رمضان (قوله هل تجد رقبة تعتقها) في رواية منصور أن تجد ما تحرر رقبة وفي
 رواية ابن أبي حفصة أن تستطيع أن تعتق رقبة وفي رواية إبراهيم بن سعد والأوزاعي فقال
 اعتق رقبة وزاد في رواية مجاهد عن أبي هريرة فقال بئس ما صنعت اعتق رقبة (قوله قال لا) في
 رواية ابن مسافر فقال لا والله يا رسول الله وفي رواية ابن اسحق ليس عندي وفي حديث ابن عمر
 فقال والذي بعثك بالحق ما ملكت رقبة قط واستدل بإطلاق الرقبة على جواز إخراج الرقبة
 الكافرة كقول الحنفية وهو يبنى على أن السبب إذا اختلف واتحد الحكم هل يقيد المطلق
 أو لا وهل تقيده بالقياس أو لا ولا الأقرب أنه بالقياس ويؤيده التقييد في مواضع أخرى (قوله
 قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا) وفي رواية إبراهيم بن سعد قال فصم شهرين
 متتابعين وفي حديث سعد قال لا أقدر وفي رواية ابن اسحق وهل لقيت ما لقيت إلا من الصيام
 قال ابن دقيق العيد لا اشكال في الانتقال عن الصوم إلى الأطعام لكن رواية ابن اسحق هذه
 اقتضت أن عدم استطاعته لشدة شيقه وعدم صبره عن الوقاع فنشأ للشافعية نظره هل يكون ذلك
 عذراً أي شدة الشيق حتى يعد صاحبه غير مستطيع للصوم أو لا والصحيح عندهم اعتبار ذلك
 ويلحق به من يجد رقبة لا غنى به عنها فإنه يسوغ له الانتقال إلى الصوم مع وجوده حال كونه في حكم
 غير الواجد أو ما رواه الدارقطني من طريق شريك عن إبراهيم بن عاصم عن سعيد بن المسيب في
 هذه القصة مرسل أنه قال في جواب قوله هل تستطيع أن تصوم أني لا أدع الطعام ساعة فما
 أطبق ذلك ففي أسنده مقال وعلى تقدير صحته فاعلمه اعتل بالامر بن (قوله فهل تجد أطعام ستين
 مسكينا قال لا) زاد ابن مسافر يا رسول الله ووقع في رواية سفيان فهل نستطيع أطعام وفي
 رواية إبراهيم بن سعد وعمر بن مالك فتطمع ستين مسكينا قال لا وجدوني رواية ابن أبي حفصة

وأنا صائم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هل تجد
 رقبة تعتقها قال لا قال فهل
 تستطيع أن تصوم شهرين
 متتابعين قال لا قال فهل
 تجد أطعام ستين مسكينا
 قال لا

أفتستطيع أن تطعم ستين مسكينا قال لا وذكرا الحاجة وفي حديث ابن عمر قال والذي بعثك بالحق ما أشبع أهلي قال ابن دقيق العيد أضاف الاطعام الذي هو مصدر أطعم الى ستين فلا يكون ذلك موجودا في حق من أطعم ستة مساكين عشرة أيام مثلا ومن أجاز ذلك فكأنه استنبط من النص معنى يعود عليه بالابطال والمشهور وعن الحنفية الاجزاء حتى لو أطعم الجميع مسكينا واحدا في ستين يوما كفى والمراد بالاطعام الاعطاء لا اشتراط حقيقة الاطعام من وضع الطعام في القمبل يكفي الوضع بين يديه بخلاف وفي اطلاق الاطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الاطعام من غير اشتراط معاولة بخلاف زكاة الفرض فان فيها النص على الاتيء وصدقة الفطر فان فيها النص على الاداء وفي ذكر الاطعام ما يدل على وجود طاعمين فيخرج الطفل الذي لم يطعم كقول الحنفية ونظر الشافعي الى النوع فقال يسلم لوليه وذكر الستين ليفهم أنه لا يجب ما زاد عليها ومن لم يقل بالمفهوم تسلك بالاجماع على ذلك وذكر في حكمة هذه الخصال من المناسبة ان من انتهك حرمة الصوم بالجوع فقد أهلك نفسه بالمعصية فناسب أن يعتق رقبة فيقضى نفسه وقد صح ان من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار وأما الصيام فناسبه ظاهرة لانه كالمقاصة بجنس الجنابة واما كونه شهرين فلانه لما أمر بمصايرة النفس في حفظ كل يوم من شهر رمضان على الولاء فلما أفسد منه يوما كان كمن أفسد الشهر كله من حيث انه عبادة واحدة بالنوع فكلف بشهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لتقيض قصده وأما الاطعام فناسبه ظاهرة لانه مقابلة كل يوم باطعام مسكين ثم ان هذه الخصال جامعة لاشتمالها على حق الله وهو الصوم وحق الاررار بالاطعام وحق الارقاء بالاعتاق وحق الجنابي بشواب الامتثال وفيه دليل على ايجاب الكفارة بالجماع خلافا لمن شذفقال لا يجب مستند الى أنه لو كان واجبا لما سقط بالاعسار وتعقب بمنع الاسقاط كما سيأتي البحث فيه وقد تقدم في آخ باب الصائم يصح جنباً نقل الخلاف في ايجاب الكفارة بالقبلة والنظر والمباشرة والانعاظ واختلفوا أيضا هل يلحق الوطء في الدبر بالوطء في القبل وهل يشترك في ايجاب الكفارة كل وطء في أي فرج كان وفيه دليل على جريان الخصال الثلاث المذكورة في الكفارة ووقع في المدونة ولا يعرف مالك غير الاطعام ولا يأخذ بعق ولا صيام قال ابن دقيق العيد وهي معضلة لا يهتدى الى توجيهها مع مصادمة الحديث الثابت غير أن بعض المحققين من أصحابه جعل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب في تقديم الطعام على غيره من الخصال ووجهه اتر جميع الطعام على غيره بأن الله ذكره في القرآن رخصة للصدقات ثم نسخ هذا الحكم ولا يلزم منه نسخ الفضيلة فيترجح الاطعام أيضا لا اختيار الله له في حق المقطر بالعتق وكذا أخبر بأنه في حق من آخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر ولمناسبة ايجاب الاطعام لجبر فوات الصيام الذي هو امسالك عن الطعام ولشمول نفعه للمساكين وكل هذه الوجوه لا تقاوم ما ورد في الحديث من تقديم العتق على الصيام ثم الاطعام سواء قلنا الكفارة على الترتيب أو التخيير فان هذه البداءة ان لم تقتض وجوب الترتيب فلا أقل من أن تقتضي استحبابه واحتجوا أيضا بأن حديث عائشة لم يقع فيه سوى الاطعام وقد تقدم الجواب عن ذلك قبل وأنه ورد فيه من وجه آخر ذكر العتق أيضا ومن المالكية من وافق على هذا الاستحباب ومنهم من قال ان الكفارة تختلف باختلاف الاوقات ففي وقت الشدة يكون

بالطعام وفي غيرها يكون بالعق أو الصوم ونقاؤه عن محقق المتأخرين ومنهم من قال الإفطار
 بالجماع يكفر بالخصال الثلاث وبغيره لا يكفر إلا بالطعام وهو قول أبي مصعب وقال ابن جرير
 الطبري هو مخير بين العق والصوم ولا يطعم إلا عند العجز عنهما وفي الحديث أنه لا مدخل لغير
 هذه الخصال الثلاث في الكفارة وجاء عن بعض المتقدمين إهداء البدنة عند تهذير الرقبة وربما
 أيده بعضهم بالحاق إفساد الصيام بإفساد الحج وورد ذكر البدنة في مرسل سعيد بن المسيب عند
 مالك في الموطأ عن عطاء الخراساني عنه وهو مع إرساله قدرته سعيد بن المسيب وكذب من نقله
 عنه كما روى سعيد بن منصور عن ابن عليه عن خالد الحذاء عن القاسم بن عاصم قلت لسعيد بن
 المسيب ما حديث حدثناه عطاء الخراساني عنك في الذي وقع علي أمر أنه في رمضان أنه يعتق
 رقبة أو يهدي بدنة فقال كذب فذكر الحديث وهكذا رواه الليث عن عمرو بن الحرث عن
 أيوب عن القاسم بن عاصم وتابعه همام عن قتادة عن سعيد وذكر أن عبد البر أن عطاء لم ينفرد
 بذلك فقد ورد من طريق مجاهد عن أبي هريرة موصولا ثم ساقه بإسناده لكنه من رواية ليث بن
 أبي سليم عن مجاهد وليث ضعيف وقد اضطرب في روايته سنداً ومتناً فلا حاجة فيه وفي الحديث
 أيضاً أن الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب المذكور قال ابن العربي لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم نقله من أمر به بعد عدمه لأمر آخر وليس هذا شأن التخيير ونأزع عياض في ظهور دلالة
 الترتيب في السؤال عن ذلك فقال إن مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير وقرره
 ابن المنبر في الحاشية بأن شخصاً لو حث فاستفتى فقال له المفتي اعتق رقبة فقال لا أحد فقال صم
 ثلاثة أيام إلى آخره لم يكن مخالفاً لحقيقة التخيير بل يحمل على أن إرشاده إلى العق لكونه أقرب
 لتخيير الكفارة وقال البيضاوي ترتيب الثاني بالتأخر على فقد الأول ثم الثالث بالفاء على فقد
 الثاني يدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة الشرط
 للحكم وسلك الجمهور في ذلك مسلك الترجيح بأن الذين رَوَوْا الترتيب عن الزهري أكثر ممن رَوَوْا
 التخيير وتعبه ابن التين بأن الذين رَوَوْا الترتيب ابن عيينة ومعمروا والأوزاعي والذين رَوَوْا التخيير
 مالك وابن جريج وقلج بن سليمان وعمرو بن عثمان الخزومي وهو كما قال في الثاني دون الأول فالذين
 رَوَوْا الترتيب في البخاري الذي نحن في شرحه أيضاً إبراهيم بن سعد والليث بن سعد وشعيب بن أبي
 حمزة ومنصور ورواية هذين في هذا الباب الذي نشرحه وفي الذي يليه فكيف غفل ابن التين عن
 ذلك وهو ينظر فيه بل روى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفساً أو يزيد ورجح الترتيب
 أيضاً ابن راويه حكى لفظ القصة على وجهها فعه زيادة علم من صورة الواقعة وراوى التخيير حكى
 لفظ راوى الحديث فدل على أنه من تصرف بعض الرواة أما المقصد الاختصاص وأول غير ذلك
 ويزجج الترتيب أيضاً لأنه أحوط لأن الأخذ به مجزئ سواء قلنا بالتخيير أو لا بخلاف العكس
 وجمع بعضهم بين الروايتين كلمه بالقرطبي بالجل على التعدد وهو بعيد لأن القصة واحدة
 والمخرج متحد والأصل عدم التعدد وبعضهم جعل الترتيب على الأولوية والتخيير على الجواز
 وعكسه بعضهم فقال أوفي الرواية الأخرى ليست التخيير وإنما هي للتفسير والتقدير أمر رجلا
 أن يعتق رقبة أو يصوم أو يعجز عن العق أو يطعم أن يعجز عنهما وذكرا الطحاوي أن سبب إتيان
 بعض الرواة بالتخيير أن الزهري راوى الحديث قال في آخر حديثه فصارت الكفارة إلى عق

رقبة أو صيام شهرين أو الاطعام قال فرواه بعضهم مختصرا مقتصرا على ما ذكر الزهري أنه آل
 إليه الأمر قال وقد قص عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري القصة على وجهها ثم ساقه من
 طريقه مثل حديث الباب إلى قوله أطعمه أهلك قال فصارت الكفارة إلى عتق رقبة أو صيام
 شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكينا (قلت) وكذلك رواه الدارقطني في العلل من طريق
 صالح بن أبي الأخضر عن الزهري وقال في آخره فصارت سنة عتق رقبة أو صيام شهرين أو اطعام
 ستين مسكينا (قوله فكث عند النبي صلى الله عليه وسلم) كذا هنا بالميم والكاف المفتوحة
 ويجوز ضمها والهاء المثناة وفي رواية أبي نعيم في المستخرج من وجهين عن أبي اليمان فسكت
 بالمهملة والكاف المفتوحة والمنناة وكذا في رواية ابن مسافر وابن أبي الأخضر وفي رواية ابن
 عينة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اجلس فإس (قوله فيينا نحن على ذلك) في رواية ابن
 عينة فيينا هو جالس كذلك قال بعضهم يحتمل أن يكون سبب أمره بالجلوس أنظار ما يوحى
 إليه في حقه ويحتمل أنه كان عرف أنه سيوتى بشيء بعينه به ويحتمل أن يكون أسقط عنه الكفارة
 بالعجز وهذا الثالث ليس بقوى لأنه الوسقط ما عادت عليه حيث أمر به بعد إعطائه إياه
 المكمل (قوله أتى النبي صلى الله عليه وسلم) كذا لاكثر بعضهم أوله على البناء للمجهول وهو جواب
 بينا في هذه الرواية وأما رواية ابن عينة المشار إليها فقال فيها إذا أتى لأنه قال فيها فيينا هو جالس
 وقد تقدم تقرير ذلك والآتي المذكور لم يسم لكن وقع في رواية معمر بن كاسي في الكفارات
 فجاء رجل من الأنصار وعند الدارقطني من طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب مرسل
 فأتى رجل من ثقيف فأن لم يحمل على أنه كان خليقا للأنصار أو إطلاق الأنصار بالمعنى العام
 والافرواية الصحيح أصح ووقع في رواية ابن اسحق فجاء رجل بصدقة يحملها وفي مرسل الحسن
 عند سعيد بن منصور بقر من ثمر الصدقة (قوله بعرق) بفتح المهملة والراء بعدها فاف قال ابن
 التين كذا لاكثر الرواة وفي رواية أبي الحسن يعني القابسي بالسكان الراء قال عياض والصواب
 الفتح وقال ابن التين أنكر بعضهم الأسكان لأن الذي بالأسكان هو العظم الذي عليه اللحم (قلت)
 أن كان الانكار من جهة الاشتراك مع العظم فليست كالفتح لأنه يشترك مع الماء الذي يتحلب من
 الجسد ثم الراجح من حيث الرواية الفتح ومن حيث اللغة أيضا لأن الأسكان ليس بمنكر بل
 أثبت بعض أهل اللغة كالفقاز (قوله والعرق المكمل) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح المثناة
 بعدها لام زاد ابن عينة عند الاسماعيلي وابن خزيمة المكمل الضخم قال الأخفش سمى المكمل
 عرقا لأنه يضر عرق عرقه فالعرق جمع عرقه كعلق وعلقة والعرق الضفيرة من الخوص وقوله
 والعرق المكمل تفسير من أحدر وانه وظاهر هذه الرواية أنه الصحابي لكن في رواية ابن عينة
 ما يشعر بأنه الزهري وفي رواية منصور في الباب الذي يلي هذا فأتى بعرق فيه ترو وهو الزيل وفي
 رواية ابن أبي حفصة فأتى بزيل وهو المكمل والزيل بفتح الزاي وتخفيف الموحدة بعدها
 تخمينه ساكنة ثم لام بوزن رغيث هو المكمل قال ابن دريد يسمى زيبلا لجل الزيل فيه وفيه
 لغة أخرى زيبيل بكسر الزاي أوله وزيادة نون ساكنة وقد تدغم النون فتشدد الباء مع بقاء
 وزنه وجعه على اللغات الثلاث زابيل ووقع في بعض طرق عائشة عند مسلم فجاء عرقان
 والمشهور في غيرها عرق ووجه البهق وجمع غيره بينهما ما بعدد الواقعة وهو جمع لارضاء لاتحاد

قال فكث عند النبي صلى
 الله عليه وسلم فيينا نحن على
 ذلك أتى النبي صلى الله عليه
 وسلم بعرق فيها ترو والعرق
 المكمل

فخرج الحديث والاصل عدم التعدد والذي يظهر أن التمر كان قدر عرق لكنه كان في عرقين في حال التحميل على الدابة ليكون أسهل في الحمل فيحتمل أن الآتي به لما وصل أفرغ أحدهما في الآخر فن قال عرفان أراد ابتداء الحال ومن قال عرق أراد ما آل اليه والله أعلم (قوله أين السائل) زاد ابن مسافر آتفاً أطلق عليه ذلك لأن كلامه متضمن للسؤال فإن مراده هلكت فما ينبغي وما يخلصني مثلاً وفي حديث عائشة أين المحترق آتفاً وقد تقدم توجيهه ولم يعين في هذه الرواية مقدار ما في المكتل من التمر بل ولا في شيء من طرق الصحيحين في حديث أبي هريرة ووقع في رواية ابن أبي حفصة فيه خمسة عشر صاعاً وفي رواية مؤمل عن سفيان فيه خمسة عشر ونحو ذلك وفي رواية مهران بن أبي عمر عن الثوري عند ابن خزيمة فيه خمسة عشر أو عشرون وكذا هو عند مالك وعبد الرزاق في مرسل سعيد بن المسيب وفي هرسله عند الدارقطني الجزم بعشرين صاعاً ووقع في حديث عائشة عند ابن خزيمة فأتي بهرق فيه عشرون صاعاً قال البيهقي قوله عشرون صاعاً بلاغ بلغ محمد بن جعفر يعني بعض رواة وقد بين ذلك محمد بن اسحق عنه فذكر الحديث وقال في آخره قال محمد بن جعفر حدثت بعد أنه كان عشرين صاعاً من تمر (قلت) ووقع في مرسل عطاء بن أبي رباح وغيره عند مسدد فأمر له ببعضه وهذا يجمع الروايات في قال أنه كان عشرين أراد أصل ما كان فيه ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به الكفارة ويبين ذلك حديث علي عند الدارقطني طعم ستين مسكينا لكل مسكين مد وفيه فأتي بخمسة عشر صاعاً فقال اطعمه ستين مسكينا وكذا في رواية حجاج عن الزهري عند الدارقطني في حديث أبي هريرة وفيه رد على الكوفيين في قولهم إن واجبه من القمح ثلاثون صاعاً ومن غيره ستون صاعاً ولقول عطاء إن أظطر بالاكل أظعم عشرين صاعاً وعلى أشهب في قوله لو غداهم أو عشاهم كفي تصدق الاطعام ولقول الحسن يطعم أربعين مسكينا عشرين صاعاً أو بالجماع اطعم خمسة عشر وفيه رد على الجوهري حيث قال في الصحاح المكتل يشبه الزبيل يسع خمسة عشر صاعاً لأنه لا حصر في ذلك وروى عن مالك أنه قال يسع خمسة عشر أو عشرين ولعله قال ذلك في هذه القصة الخاصة فيوافق رواية مهران والافانظا هراً أنه لا حصر في ذلك والله أعلم وأما ما وقع في رواية عطاء ومجاهد عن أبي هريرة عند الطبراني في الاوسط أنه أتى بمكتل فيه عشرون صاعاً فقال تصدق بهذا وقال قبل ذلك تصدق بعشرين صاعاً أو تسع عشرة أو باحدى وعشرين فلا حجة فيه لما فيه من الشك ولأنه من رواية ثيب بن أبي سليم وهو ضعيف وقد اضطرب فيه وفي الاسناد اليه مع ذلك من لا يحتج به ووقع في بعض طرق حديث عائشة عند مسلم فجاء عرفان فيه ما طعم ووجهه ان كان محفوظاً ما تقدم قرياً والله أعلم (قوله خذ هذا فتصدق به) كذا لاكثر ومنهم من ذكره بمعناه وزاد ابن اسحق فتصدق به عن نفسك ويؤيده رواية منصور في الباب الذي يليه بلفظ أظعم هذا عنك ونحوه في هرسل سعيد بن المسيب من رواية داود بن أبي هند عنه عند الدارقطني وعنده من طريق ثيب عن مجاهد عن أبي هريرة فحين تصدق به عنك واستدل بافراده بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة وكذا قوله في المراجعة هل تستطيع وهل تجدد وغير ذلك وهو الاصح من قول الشافعية وبه قال الاوزاعي وقال الجمهور أبو ثور وابن المنذر يجب الكفارة على المرأة أيضاً على اختلاف وتفاصيل لهم في الحررة والامة والمطاوعة والمكرهه وهل هي عليها

قال أين السائل فقال أنا
قال خذ هذا فتصدق به

أوعلى الرجل عنها واستدل الشافعية بسكونه عليه الصلاة والسلام عن اعلام المرأة بوجوب
الكفارة مع الحاجة وأجيب بمنع وجود الحاجة اذ ذلك لانهم لم تعترف ولم تسأل واعتراف الزوج
عليها لا يوجب عليها حكما لم تعترف وبأنهم اقصية حال قال السكوت عنها لا يدل على الحكم لاحتمال
أن تكون المرأة لم تكن صائمة لعذر من الاعذار ثم ان بيان الحكم للرجل بيان في حقها
لا شترأ كهما في تحريم الفطروا انتهاك حرمة الصوم كالم يامر به الغسل والتنصيص على الحكم في
حق بعض المكلفين كاف عن ذكره في حق الباقيين ويحتمل أن يكون سبب السكوت عن حكم
المرأة ما عرفه من كلام زوجها بانها لا قدرة لها على شيء وقال القرطبي اختلفوا في الكفارة هل هي
على الرجل وحده على نفسه فقط أو عليه وعليها أو عليه كفارتان عنه وعنهما أو عليه عن نفسه
وعليها عنها وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لانه ساكت عن المرأة فيؤخذ حكمها من
دليل آخر مع احتمال أن يكون سبب السكوت انها كانت غير صائمة واستدل بعضهم بقوله في
بعض طرق هذا الحديث هلكت وأهلكت وهي زيادة فيها مقال فقال ابن الجوزي في قوله
وأهلكت تنبيه على أنه أكرهها ولو لا ذلك لم يكن مهلكا لها (قلت) ولا يلزم من ذلك تعدد الكفارة
بل لا يلزم من قوله وأهلكت ايجاب الكفارة عليها بل يحتمل ان يريد بقوله هلكت أتمت وأهلك
أي كنت سببا في تأنيب من طاوعتني فواقعها اذ لا ريب في حصول الاثم على المطاوعة ولا يلزم من
ذلك اثبات الكفارة ولا تنفيها أو المعنى هلكت أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارته
وأهلكت أي نفسي يفعل الذي جرت على الاثم وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة وقد ذكر
البيهقي أن للحاكم في بطلانها ثلاثة أجزاء وهي حصول القول فيها انها اوردت من طريق الاوراعي ومن
طريق ابن عينة أما الاوراعي فتقردها محمد بن المسيب عن عبد السلام بن عبد الحميد عن عمر بن
عبد الواحد والوليد بن مسلم وعن محمد بن عقيب عن علقمة عن أبيه ثلاثتهم عن الاوراعي قال
البيهقي رواه جميع أصحاب الاوراعي بدونها وكذلك جميع الرواة عن الوليد وعقبه وعمر ومحمد
ابن المسيب كان حافظا كثيرا الا أنه كان في آخر أمره عي قلعل هذه الغفلة ادخلت عليه وقد رواه
أبو علي النيسابوري عنه بدونها ويدل على بطلانها ما رواه العباس بن الوليد عن أبيه قال سئل
الاوراعي عن رجل جامع امرأته في رمضان قال عليها صك كفارة واحدة الا الصيام قيل له فان
استكرهها قال عليه الصيام وحده وأما ابن عينة فتقردها أبو ثور عن معلى بن منصور عنه قال
الخطابي الملقب ليس بذلك الحافظ وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يعرف أحدا طعن في المعلى وعقل عن
قول الامام أحمد أنه كان يخطئ كل يوم في حديثين أو ثلاثة فلعله حدث من حفظه بهذا فوههم
وقد قال الخطابي لم يوقف على كتاب الصيام للمعلى بخط موثق به وليس هذه اللفظة فيه وزعم ابن
الجوزي ان الدارقطني أخرجه من طريق عقيل أيضا وهو غلط منه فان الدارقطني لم يخرج
طريق عقيل في السنن وقد شاقه في العلل بالاسناد الذي ذكره عنه ابن الجوزي بدونها * (تنبيه)
القاتل بوجوب كفارة واحدة على الزوج عنه وعن موطأ أنه يقول يعتبر حالهما فان كانا من أهل
للمعق اخرجت رقة وان كانا من أهل الاطعام أطعم ما سبق وان كانا من أهل الصيام صام ما جعلا
فان اختلف حالهما ففيه تفرع محله كتب القروع (قوله فقال الرجل على أفقر مني) أي أتصدق
به على شخص أفقر مني وهذا يشعر بأنه فهم الاذن له في التصديق على من يتصف بالفقر وقديين ابن

فقال الرجل على أفقر مني
يا رسول الله

عمر في حديثه ذلك فزاد فيه الى من أدفعه قال الى أفقر من تعلم أخرجه الزاروا الطبراني في الاوسط
وفى رواية ابراهيم بن سعد أعلى أفقر من أهلى ولا بن مسافر أعلى أهل بيت أفقر منى وللاوزاعى
أعلى غير أهلى ولنصور أعلى أحوج منا ولا بن اسحق وهل الصدقة الا الى وعلى (قوله فوالله ما بين
لابتيا) تنبيه لآية وقد تقدم شرحها فى أوخر كتاب الحج والضمير للمدينة وقوله يريد الحرتين
من كلام بعض رواة زاد فى رواية ابن عيينة ومعمروا الذى بعثك بالحق ووقع فى حديث ابن عمر
المذكور ما بين حرتيها وفى رواية الاوزاعى الآية فى الادب والذى نقضى يده ما بين طنبى
المدينة تنبيه طنب وهو بضم الطاء المهملة بعدها نون والطنب أحد أطباء الخيمة فاستعاره
الطرف (قوله أهل بيت أفقر من أهل بيتي) زاد بنون منى ومن أهل بيتي وفى رواية ابراهيم بن
سعد أفقر منا وأفقر بالنصب على انها خبر ما الناقصة ويجوز الرفع على لغة تميم وفى رواية عقيل
ما أحد أحق به من أهلى ما أحد أحوج اليه منى وفى أحق وأحوج ما فى أفقر وفى هرسل سعيد
من رواية داود عنه والله ما لى من طعام وفى حديث عائشة عند ابن خزيمة ما لتاعشاء ليلة
(قوله فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه) فى رواية ابن اسحق حتى بدت نواجذه
ولا بن قرة فى السنن عن ابن جريج حتى بدت أنيابه ولعلها تصحيف من أنيابه فان الشياطين بالتبسم
غالبوا ظاهر السياق ارادة الزيادة على التبسم ويحمل ما ورد فى صفته صلى الله عليه وسلم ان ضحكه
كان يسماعلى غالب أحواله وقيل كان لا يضحك الا فى أمر يتعلق بالآخرة فان كان فى أمر الدنيا لم
يرد على التبسم قيل وهذه القضية تعكر عليه وليس كذلك فقد قيل ان سبب ضحكه صلى الله عليه
وسلم كان من تبان حال الرجل حيث جاء خاتفا على نفسه راغباً فى قدامهم ما أمكنه فلما وجد
الرخصة طمع فى أن يأكل ما أعطيه من الكفارة وقيل ضحك من حال الرجل فى مقاطع كلامه
وحسن تأنيبه وتلطفه فى الخطاب وحسن توسله فى توصله الى مقصوده (قوله ثم قال أطعمه أهلك)
تابعه معمروا بن أبي حفصة وفى رواية لابن عيينة فى الكفارات أطعمه عيالاً ولا ابراهيم بن سعد
فانهم اذا وقدم على ذلك ذكر الضحك ولا بن قرة عن ابن جريج ثم قال كله ونحوه ليحيى بن سعيد
وعمر بن زبيرة وجميع بينهم ما بن اسحق ولفظه خذها واكلها وأنفقها على عيالاً ونحوه فى رواية
عبد الجبار وجاج وهشام بن سعد كلهم عن الزهري ولا بن خزيمة فى حديث عائشة عديها عليك
وعلى أهلك وقال ابن دقيق العيد تباينت فى هذه القصة المذاهب فقيل انه دل على سقوط
الكفارة بالاعسار المقارن لوجوبه لان الكفارة لا تصرف الى النفس ولا الى العيال ولم يبين النبي
صلى الله عليه وسلم استقرارها فى ذمته الى حين يساره وهو أخلف على الشافعية وجزم به عيسى
ابن دينار من المالكية وقال الاوزاعى يستغفر الله ولا يعود ويأيد ذلك بصدقة القطر حيث
تسقط بالاعسار المقارن لسبب وجوبها وهو هلال القطر لكن الفرق بينهما ان صدقة القطر
لها أمد تنتهى اليه وكفارة الجماع لا أمل لها فتستقر فى الذمة وليس فى الخبر ما يدل على اسقاطها
بل فيه مليل على استمرارها على العاجز وقال الجمهور لا تسقط الكفارة بالاعسار والذى
أذن له فى التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة ثم اختلفوا فقال الزهري هو خاص بهذا
الرجل والى هذا فقها امام الحرمين ورد بان الاصل عدم الخصوصية وقال بعضهم هو منسوخ
ولم يبين قائله ناسخه وقيل المراد بالاهل الذين امر بصرفها اليهم من لا تلزمه نفقته من أقاربه وهو

فوالله ما بين لابتيا يريد
الحرتين أهل بيت أفقر من
أهل بيتي فضحك النبي صلى
الله عليه وسلم حتى بدت
أنيابه ثم قال أطعمه أهلك

قول بعض الشافعية وضعف الرواية الاخرى التي فيها عيالك وبالرواية المصرحة بالاذن له
في الاكل من ذلك وقيل لما كان عاجزا عن نفقة أهله جاز له أن يصرف الكفارة لهم وهذا
هو ظاهر الحديث وهو الذي حمل أصحاب الاقوال الماضية على ما قالوه لان المرء لا يأكل من
كفارة نفسه قال الشيخ تقي الدين وأقوى من ذلك أن يجعل الاعطاء لا على جهة الكفارة بل
على جهة الصدق عليه وعلى أهله تلك الصدقة لما ظهر من حاجتهم وأما الكفارة فلم تسقط بذلك
ولكن ليس استقرارها في ذمته مأخوذاً من هذا الحديث وأما ما اعتلوا به من تأخير البيان
فلا دلالة فيه لان العلم بالوجوب قد تقدم ولم يرد في الحديث ما يدل على الاسقاط لانه لما أخبره
بمجهزه ثم أمره بإخراج العرق دل على ان لا يسقط عن العاجز ولعله أخر البيان الى وقت الحاجة
وهو القدرة أه وقد ورد ما يدل على اسقاط الكفارة أو على اجرائها عنه بانفاقه اياها على
عياله وهو قوله في حديث عليّ وكه أنت وعيالك فقد كفر الله عنك ولكنه حديث ضعيف
لا يحتاج بما انفرد به والحق انه لما قال له صلى الله عليه وسلم خذ هذا فتصدق به لم يقبضه بل اعتذر
بانه أخرج اليه من غيره فاذن له حيث شق في أكله فلو كان قبضه للمكمل كما مشروط بصفة وهو
أخراجه عنه في كفارته فينبغي على الخلاف المشهور في التقليد المقيد بشرط لكنه لما لم يقبضه
لم يملكه فلما أذن له صلى الله عليه وسلم في اطعامه لاهله وأكله منه كان تملكاً مطلقاً بالنسبة اليه
والى أهله وأخذهم اياه بصفة الفقر المشروحة وقد تقدم انه كان من مال الصدقة وتصرف النبي
صلى الله عليه وسلم فيه تصرف الامام في اخراج مال الصدقة واحتمل انه كان تملكاً بالشرط الاول
ومن ثم نشأ الاشكال والاول أظهر فلا يكون فيه اسقاط ولا أكل المرء من كفارة نفسه ولا
انفاقه على من تلزمه نفقتهم من كفارة نفسه وأما ترجمة البخاري الباب الذي يليه باب الجامع في
رمضان هل يطعم أهله من الكفارة اذا كانوا محاييم فليس فيه تصريح بما تضمنه حكم الترجمة
وانما أشار الى الاحتمالين المذكورين باتيان بصفة الاستقهاام والله أعلم واستدل به على جواز
اعطاء الصدقة جميعها في صنف واحد وفيه نظر لانه لم يتعين ان ذلك القدر هو جميع ما يجب على
ذلك الرجل الذي احضر القرو على سقوط قضاء اليوم الذي أفسده الجامع اكتفاء بالكفارة اذ لم
يقع التصريح في الصحيحين بقضائه وهو محكي في مذهب الشافعي وعن الاوزاعي يقضى ان كفور
بغير الصوم وهو وجه للشافعية أيضاً قال ابن العربي اسقاط القضاء لا يشبه منصب الشافعي اذ لا
كلام في القضاء لكونه افسد العبادة وأما الكفارة فانما هي لما اقترف من الاثم قال وأما كلام
الاوزاعي فليس بشيء (قلت) وقد ورد الامر بالقضاء في هذا الحديث في رواية أبي أويس
وعبد الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري وأخرجه البيهقي من طريق ابراهيم بن سعد عن
الليث عن الزهري وحديث ابراهيم بن سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة وحديث
الليث عن الزهري في الصحيحين بدونها ووقعت الزيادة أيضاً في مرسل سعيد بن المسيب ونافع بن
جابر والحسن ومحمد بن كعب ومجموع هذه الطرق تعرف ان لهذه الزيادة أصلاً ويؤخذ من
قوله صم يوماً عدم اشتراط الفورية للتكفير في قوله يوماً وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم
السؤال عن حكم ما يفعله المرء مخالفاً للشرع والتحدث بذلك لمصلحة معرفة الحكم واستعمال
الكفاية فيها يستقيم ظهوره بصرح لفظه لقوله واقعت أو أصبت على أنه قد ورد في بعض طرقه كما

تقدم وطئت والذي يظهر انه من تصرف الرواة وفيه الرفق بالمعلم والتلطف في التعليم والتألف على الدين والندم على المعصية واستشعار الخوف وفيه الجلوس في المسجد لغير الصلاة من المصالح الدينية ككسر العلم وفيه جواز الضحك عند وجود سببه واخبار الرجل بما يقع منه مع أهله الحاجة وفيه الحلف لتأكيد الكلام وقبول قول المكلف مما لا يطالع عليه الا من قبله لقوله في جواب قوله أفتر منّا أطعمه أهلك ويحتمل أن يكون هناك قرينة لصدقه وفيه التعاون على العبادة والسعي في اخلاص المسلم واعطاء الواحد فوق حاجته الراحة واعطاء الكفارة أهل بيت واحد وان المضطر الى ما يبده لا يجب عليه أن يعطيه أو يعضه لمضطر آخر ﴿قوله﴾ **باب** الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة اذا كانوا محايي (يعني أم لا ولا منافاة بين هذه الترجمة والتي قبلها لان التي قبلها آذنت بان الاعسار بالكفارة لا يسقطها عن الذمة لقوله فيها اذا جامع ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر والثانية تردت هل المأذون له بالتصرف فيه نفس الكفارة أم لا وعلى هذا يتزل لنظ الترجمة (قوله عن منصور) هو ابن المغيرة (قوله عن الزهري عن حميد) كذا لا أكثر من أصحاب منصور عنه وكذا رواه مؤمل بن اسمعيل عن الثوري عن منصور وخالفه مهران بن أبي عمر فرواه عن الثوري بهذا الاسناد فقال عن سعيد بن المسيب بدل حميد بن عبد الرحمن أخرجه ابن خزيمة وهو قول شاذ والحفوظ الاول (قوله ان الآخر) بهمة غير معدودة بعدها ما معجمة مكسورة تقدم في أوائل الباب الذي قبله وحكى ابن القوطية فيه مداهمة (قوله) أتجد ما تحرق رقية) بالنصب على البديل من لفظ ما وهي مفعول تجد ومثله قوله أتجد ما تطعم ستم مسكيناً وقد تقدم باقي الكلام عليه مستوفى في الذي قبله وقد اعتمدت به بعض المتأخرين ممن أدركه شيء بخلافه كالم عليه في مجلدين جمع فيهما ألف فائدة وفائدة وحصله ان شاء الله تعالى فيما لحصته مع زيادات كثيرة عليه فقلته الحمد على ما أنتم ﴿قوله﴾ **باب** الحجامة والتي للصائم) أي هل يفسدان هما أو أحدهما الصوم أولاً قال الزين بن المنير جمع بين التي والحجامة مع تغايرهما وعادته تقرير التراجيح اذا نظمتها خبر واحد فضلاً عن خبرين وانما صنع ذلك لاتحاد ما أخذهما لانهما الخارج والاخراج لا يقتضي الافطار وقد أورد ابن عباس الى ذلك كما سيأتي البحث فيه ولم يذكر المصنف حكم ذلك ولكن ايراده للامتنان المذكورة يشعريانه يرى عدم الافطار بهما ولذلك عقب حديث افطر الحاجم والمحجوم بحديث انه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم وقد اختلف السلف في المسألتين أما التي فذهب الجمهور الى التفرقة بين من سبقه فلا يفطر وبين من تعمد فليفطر ونقل ابن المنذر الاجماع على بطلان الصوم بهما التي لكن نقل ابن بطل عن ابن عباس وابن مسعود لا يفطر مطلقاً وهي احدى الروايتين عن مالك واستدل الابهري باسقاط القضاء عن تقياً عمداً به لا كفارة عليه على الاصح عندهم قال فلو وجب القضاء لوجب الكفارة وعكس بعضهم فقال هذا يدل على اختصاص الكفارة بالجماع دون غيره من المفطرات وارتكب عطاء والاوزاعي وأبو ثور فقالوا يقضى ويكفر ونقل ابن المنذر أيضاً الاجماع على ترك القضاء على من ذرعه التي ولم يعمده الا في احدى الروايتين عن الحسن وأما الحجامة فالجمهور أيضاً على عدم الفطر بها مطلقاً وعن علي وعطاء والاوزاعي واحد وانحى وأبو ثور يفطر الحاجم والمحجوم وأوجبوا عليهم القضاء وشذ عطاء فأوجب الكفارة

1975

8

五

أيضا وقال يقول أحمد من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد النيسابوري وابن حبان
ونقل الترمذي عن الزعفراني أن الشافعي علق القول على صحة الحديث وبذلك قال الدارمي
من المالكية وحجة الفريقين قد ذكرها المصنف في هذا الباب وسند ذكر البحث في ذلك في آخر
الباب إن شاء الله تعالى (قوله وقال لي يحيى بن صالح) هكذا وقع في جميع النسخ من الصحيح وعادة
البخاري الاتيان بهذه الضعفة في الموقوفات إذا أسندها وقوله في الأسناد حدثنا يحيى هو ابن
أبي كثير (قوله إذا قاء فلا يفطر إنما يخرج ولا يوجب) كذا للأكبر ولا كشبههني أنه يخرج
ولا يوجب قال ابن المنير في الحاشية يؤخذ من هذا الحديث أن الصحابة كانوا يؤثرون الظاهر
بالأقيسة من حيث الجملة ونقض غيره هذا الحصر بالمثني فإنه إنما يخرج وهو موجب للقضاء
والكفارة (قوله ويذكر عن أبي هريرة أنه يفطر والاول أصح) كأنه يشير بذلك إلى ما رواه
هو في التاريخ الكبير قال قال لي مسدد عن عيسى بن يونس حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن
سير بن عن أبي هريرة رفعه قال من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه القضاء وإن استقاء فليقض
قال البخاري لم يصح وأما يروى عن عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة وعبد الله
ضعيف جدا ورواه الدارمي من طريق عيسى بن يونس ونقل عن عيسى أنه قال زعم أهل البصرة
أن هشام ما واهم فيه وقال أبو داود وسنعت أحمد يقول ليس من ذاتي ورواه أصحاب السنن
الأربعة والخاتم من طريق عيسى بن يونس به وقال الترمذي غريب لا نعرفه إلا من رواية
عيسى بن يونس عن هشام وسألت محمدًا عنه فقال لا أراه محفوظًا انتهى وقد أخرجه ابن ماجه
والخاتم من طريق حفص بن غياث أيضا عن هشام قال وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة ولا
يصح أسنده ولكن العمل عليه عند أهل العلم (قلت) ويمكن الجمع بين قول أبي هريرة إذا قاء
لا يفطر وبين قوله أنه يفطر مما فصل في حديثه هذا المرفوع فيجتمه قوله قاء أنه تعمد التي
واستدعى به وهذا أيضا تأول قوله في حديث أبي الدرداء الذي أخرجه أصحاب السنن مضجعا أن
التي صلى الله عليه وسلم قاء فافطر أي استقاء عمدا وهو أولى من تأويل من أوله بأن المعنى قاء
فضعف فافطر والله أعلم حكاه الترمذي عن بعض أهل العلم وقال الطحاوي ليس في الحديث أن
التي فطره وإنما فيه أنه قاء فافطر بعد ذلك وتعبه ابن المنير بأن الحكم إذا عقب بالقاء دل على
أنه العلة كقولهم سها فسجد (قوله وقال ابن عباس وعكرمة الصوم مما دخل وليس مما خرج)
أما قول ابن عباس فوصله ابن أبي شيبه عن وكيع عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس في
الحجامة للصائم قال الفطر مما دخل وليس مما خرج والوضوء مما خرج وليس مما دخل وروى
من طريق إبراهيم النخعي أنه سئل عن ذلك فقال قال عبد الله يعني ابن مسعود فذكر مثله
وابراهيم لم يلق ابن مسعود وإنما أخذ عن كبار أصحابه وأما قول عكرمة فوصله ابن أبي شيبه عن
هشيم عن حصين عن عكرمة مثله (قوله وكان ابن عمر يحتجهم وهو صائم ثم تركه فكان يحتجهم بالليل)
وصله مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه احتجهم وهو صائم ثم تركه ذلك وكان إذا صام لم يحتجهم
حتى يفطروا وروى في نسخة أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس عن الزهري كان ابن عمر يحتجهم
وهو صائم في رمضان وغيره ثم تركه لأجل الضعف هكذا وجدته منقطعا وصله عبد الرزاق عن
معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه وكان ابن عمر كثيرا لا حياط فكانه ترك الحجامة ثم أزال ذلك

فت

تحفة ١٤٢٦٥

وقال لي يحيى بن صالح حدثنا
معاوية بن سلام حدثنا
يحيى عن عمر بن الحكم بن
ثوبان سمع أبا هريرة رضي
الله عنه إذا قاء فلا يفطر
إنما يخرج ولا يوجب * ويذكر
عن أبي هريرة أنه يفطر
والاول أصح * وقال ابن
عباس وعكرمة الصوم مما
دخل وليس مما خرج وكان
ابن عمر رضي الله عنهما يحتجهم
وهو صائم ثم تركه فكان
يحتجهم بالليل

نغ

١٧٥/٢

١٧٦/٣

(قوله واحتجهم أبو موسى ليلا) وصله ابن أبي شيبة من طريق حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي العباس قال دخلت على أبي موسى وهو أمير البصرة ممسكاً سيفاً فوجدته يأكل تمرًا وكأنا وقد احتجهم فقلت له لا تحتجهم نهرا قال أنا مرنى أن أهرق دمي وأنا صائم ورواه النسائي والحاكم من طريق مطر الوراق عن بكر بن أبي رافع قال دخلت على أبي موسى وهو يحتجهم ليلا فقلت ألا كان هذا نهرا فقال أنا مرنى أن أهرق دمي وأنا صائم وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أفطر الحاجم والمحجوم قال الحاكم سمعت أبا علي النيسابوري يقول قلت لعبدان الأهوازي يصح في أفطر الحاجم والمحجوم شيء قال سمعت عباسا العنبري يقول سمعت علي بن المديني يقول قد صح حديث أبي رافع عن أبي موسى (قلت) إلا أن مطرا خولف في رفعه فأنه أعلم (قوله ويذكر عن سعد وزيد بن أرقم وأم سلمة أنهم احتجوا أصابا) هكذا أخرجه بصيغة التثنية والسبب في ذلك يظهر بالتخريج فأما أثر سعد وهو ابن أبي وقاص فوصله مالك في الموطأ عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر كانا يحتجان وهما صائمان وهذا منقطع عن سعد لكن ذكره ابن عبد البر من وجه آخر عن عامر بن سعد عن أبيه وأما أثر زيد بن أرقم فوصله عبد الرزاق عن الثوري عن يونس بن عبد الله الحرثي عن دينار قال جئت زيد بن أرقم وهو صائم ودينار هو الحجام مولى جرم يفتح الجسيم لا يعرف إلا في هذا الاثر وقال أبو التفتح الأزدي لا يصح حديثه وأما أثر أم سلمة فوصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري أيضا عن فرات عن مولى أم سلمة أنه رأى أم سلمة تحتجهم وهي صائمة وفرات هو ابن عبد الرحمن ثقة لكن مولى أم سلمة مجهول الحال قال ابن المنذر وعمن رخص في الحجامة للنصائم أنس وأبو سعيد والحسين بن علي وغيرهم من الصحابة والتابعين ثم ساق ذلك بأسانيدهم (قوله وقال بكير عن أم علقمة كانت تحتجهم عند عائشة فلا تنهي) أما بكير فهو ابن عبد الله بن الأشج وأما أم علقمة فاسمها امرأة جارة وقد وصله البخاري في تاريخه من طريق محرم بن بكير عن أبيه عن أم علقمة قالت كانت تحتجهم عند عائشة ونحن صائمون بنوا أخي عائشة فلا تنهاهم (قوله ويروى عن الحسن عن غيره واحد من فروعنا أفطر الحاجم والمحجوم) وصله النسائي من طرق عن أبي حرة عن الحسن به وقال علي بن المديني روى يونس عن الحسن حديث أفطر الحاجم والمحجوم عن أبي هريرة ورواه قتادة عن الحسن عن ثوبان ورواه عطاء بن السائب عن الحسن عن معقل بن يسار ورواه مطر عن الحسن عن علي ورواه أشعث عن الحسن عن أسامة زاد الدارقطني في العلل أنه اختلف على عطاء بن السائب في الصحابي فقبل معقل بن يسار المزني وقبل معقل بن سنان الأشجعي وروى عن عاصم عن الحسن عن معقل بن يسار أيضا وقبل عن مطر عن الحسن عن معاذ واختلف على قتادة عن الحسن في الصحابي فقبل أيضا على وقبل أبو هريرة (قلت) واختلف على يونس أيضا كما ساذكره قال أبو حرة عن الحسن عن غيره واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فإن كان حفظه صحت الأقوال كلها (قلت) لم ينفر دبه أبو حرة كما سألني (قوله وقال لي عباس) بتخانية ومهجة وعبد الله الأعلى هو ابن عبد الله الأعلى (قوله حدثنا يونس) هو ابن عبيد (عن الحسن) مثله أي أفطر الحاجم والمحجوم (قوله قيل له عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم ثم قال الله أعلم) وهذا متابع لابي حرة عن الحسن وقد أخرجه البخاري في تاريخه والبيهقي أيضا من طريقه قال حدثني عباس فذكره ورواه عن ابن

واحتجهم أبو موسى ليلا ويذكر
عن سعد وزيد بن أرقم وأم
سلمة أنهم احتجوا أصابا
وقال بكير عن أم علقمة كانت
تحتجهم عند عائشة فلا تنهي
ويروى عن الحسن عن غيره
واحد من فروعنا أفطر الحاجم
والمحجوم * وقال لي عباس
حدثنا عبد الله الأعلى حدثنا
يونس عن الحسن مثله قيل له
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال نعم ثم قال الله أعلم

هـ

تحفة

١٥٥٤٨

١٨٥٦١

المديني في العلل واليهيقي أيضاً من طريقه قال حدثنا المعتمر هو ابن سليمان التيمي عن أبيه عن
 الحسن عن غير واحد به ورواية يونس عن الحسن عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود عن طريق
 عبد الوهاب الثقفي عن يونس وأخرجه من طريق بشر بن المفضل عن يونس عن الحسن قوله
 وذكره الدارقطني من طريق عبيد الله بن عامر عن يونس عن الحسن عن أسامة والاختلاف على
 الحسن في هذا الحديث واضح لكن نقل الترمذي في العلل الكبير عن البخاري أنه قال يحتمل
 أن يكون سمعه عن غير واحد وكذا قال الدارقطني في العلل أن كان قول الحسن عن غير واحد
 من الصحابة محفوظاً صحت الأقوال كلها (قلت) يريد بذلك انتفاء الاضطراب والإفاح الحسن
 لم يسمع من أكثر المذكورين ثم الظاهر من السياق أن الحسن كان يشك في رفعه وكأنه حصل له
 بعد الجزم تردد وجعل الكرماني جزمه على وثوقه بخبر من أخبره به وتردده لكونه خبر واحد فلا
 يقيد اليقين وهو محل في غاية البعد ونقل الترمذي أيضاً عن البخاري أنه قال ليس في هذا الباب
 أصح من حديث شداد وثوبان قلت فكيف بما فهم من الاختلاف يعني عن أبي قلابه قال
 كلاهما عندي صحيح لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابه عن أبي أسامة عن ثوبان وعن أبي
 قلابه عن أبي الأشعث عن شداد وروى الحديثين جميعاً يعني فاستفي الاضطراب وتعين الجمع بذلك
 وكذا قال عثمان الدارمي صحيح حديث أفطر الحاجم والمحجوم من طريق ثوبان وشداد قال
 وسمعت أجديداً كذلك وقال المروزي قلت لأجدان يحيى بن معين قال ليس فيه شيء ثبت فقال
 هذا مجازفة وقال ابن خزيمة صحيح الحديثان جميعاً وكذا قال ابن حبان والحاكم وأطرب النسائي في
 تخريج طرق هذا المتن وبيان الاختلاف فيه فاجادوا فأدوا قال أجدأ صحيح شيء في باب أفطر الحاجم
 والمحجوم حديث رافع بن خديج (قلت) يريد ما أخرجه هو والترمذي والنسائي وابن حبان
 والحاكم من طريق معمر بن يحيى ابن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن
 يزيد عن رافع لكن عارض أجد يحيى بن معين في هذا فقال حديث رافع أضعفها وقال البخاري
 هو غير محفوظ وقال ابن أبي حاتم عن أبيه هو عندي باطل وقال الترمذي سألت اسحق بن منصور
 عنه فأبى أن يحدثني به عن عبد الرزاق وقال هو غلط قلت ما علمته قال روى هشام الدستوائي عن
 يحيى بن أبي كثير بهذا الاسناد حديث مهران بن يحيى خبيث وروى عن يحيى بن أبي قلابه أن أباً أسامة
 حدثه أن ثوبان أخبره بهذا هو المحفوظ عن يحيى فكانه دخل لمعمر حديث في حديث والله أعلم
 وقال الشافعي في اختلاف الحديث بعد أن أخرج حديث شداد ولقطه كأمع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في زمان الفتح فرأى رجلاً يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو آخذ
 بيدي أفطر الحاجم والمحجوم ثم ساق حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم
 قال وحديث ابن عباس أمثلهما اسناداً فإن توفي أحداً الحجامة كان أحب إلى احتياطاً والقياس
 مع حديث ابن عباس والذي أحفظ عن الصحابة والتابعين وعامة أهل العلم أنه لا يفطر أحد
 بالحجامة (قلت) وكأن هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث ابن عباس عقب حديث أفطر
 الحاجم والمحجوم وحكي الترمذي عن الزعفراني أن الشافعي علق القول بأن الحجامة تقطر على
 صحة الحديث قال الترمذي كان الشافعي يقول ذلك ليغداداً وما يصرف إلى الرخصة والله
 أعلم وأول بعضهم حديث أفطر الحاجم والمحجوم أن المراد به أنهم ما سيفطران كقوله تعالى أني

١٩٣٨

د ن س

تحفة

٥٩٨٩

* حدثنا علي بن أسد
حدثنا وهيب عن أيوب عن
عكرمة عن ابن عباس رضي
الله عنهما أن النبي صلى
الله عليه وسلم احتجم وهو
محرم واحتجم وهو صائم
* حدثنا أبو معمر حدثنا
عبد الوارث حدثنا أيوب
عن عكرمة عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال احتجم
النبي صلى الله عليه وسلم
وهو صائم * حدثنا آدم بن
أياب حدثنا شعبة

١٩٣٩

د ن س

تحفة

٥٩٨٩

١٩٤٠

تحفة

٤٤٨

أراني أعصر جرائي ما يؤل إليه ولا يخفى تكلف هذا التأويل ويقربه ما قال النخعي في شرح
السنة معنى قوله أفطر الحاجم والمحجوم أي تعرضا للأفطار أما الحاجم فلأنه لا يأمن وصول شيء
من الدم إلى جوفه عند المص وأما المحجوم فلأنه لا يأمن ضعف قوته بخروج الدم فيؤل أمره إلى
أن يفطر وقيل معنى أفطر أفعلا مكرها وهو الحجامه فصارا كأنهم ما غير متلبسين بالعبادة وسأذكر
بقية كلامهم في الحديث الذي يليه (قوله) أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم
وهو صائم هكذا أخرجه من طريق وهيب عن عكرمة عن ابن عباس وتابعه عبد الوارث
عن أيوب موصولا كما سيأتي في الطب ورواه ابن علية ومعمّر عن أيوب عن عكرمة مرسلا
واختلف على حماد بن زيد في وصله وارساله وقد بين ذلك النسائي وقال مهنا سألت أجدع عن هذا
الحديث فقال ليس فيه صائم إنما هو وهو محرم ثم ساقه من طرق عن ابن عباس لكن ليس فيها
طريق أيوب هذه والحديث صحيح لا مريه فيه قال ابن عبد البر وغيره فيه دليل على أن حديث
أفطر الحاجم والمحجوم منسوخ لأنه جاء في بعض طرقه أن ذلك كان في حجة الوداع وسبق إلى ذلك
الشافعي واعترض ابن خزيمة بأن في هذا الحديث أنه كان صائما محرما قال ولم يكن قط محرما
مقما بلده إنما كان محرما وهو مسافر والمسافر إن كان نائيا للصوم فضى عليه بعض النهار وهو
صائم أبيع له الاكل والشرب على الصحيح فإذا جازله ذلك جازله أن يحتجم وهو مسافر قال فليس
في خبر ابن عباس ما يدل على إفطار المحجوم فضلا عن الحاجم اه وتعب بان الحديث ما ورد
هكذا إلا لفائدة فالظاهر أنه وجدت منه الحجامه وهو صائم لم يتحلل من صومه واستقر وقال ابن
خزيمة أيضا جاء بعضهم بأعجوبة فزعم أنه صلى الله عليه وسلم إنما قال أفطر الحاجم والمحجوم
لأنهما كانا يغتبان قال فاذا قيل له فالغيبه تفطر الصائم قال لا قال فلي هذا لا يخرج من مخالفة
الحديث بالاشبهه انتهى وقد أخرج الحديث المشار إليه الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في
المعرفة وغيرهم من طريق يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الأشعث عن ثوبان ومنهم من أرسله ويزيد بن
ربيعة متروك وحكم على بن المديني بأنه حديث باطل وقال ابن حزم صح حديث أفطر الحاجم
والمحجوم بلاريب لكن وجدنا من حديث أبي سعيد أرخص النبي صلى الله عليه وسلم في
الحجامه للصائم وأسناده صحيح فوجب الأخذ به لأن الرخصة إنما تكون بعد العزيمة فدل على
نسخ الفطر بالحجامه سواء كان حاجما أو محجوما انتهى والحديث المذكور أخرجه النسائي
وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ولكن اختلف في رفعه ووقفه وله شاهد من حديث أنس
أخرجه الدارقطني ولفظه أول ما كرهت الحجامه للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم
فربه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أفطر هذا ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد
في الحجامه للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائم ورواه كلهم من رجال البخاري إلا أن في المتن
ما ينكر لأن فيه أن ذلك كان في الفتح وجعفر كان قبل ذلك ومن أحسن ما ورد في ذلك ما رواه
عبد الرزاق وأبو داود ومن طريق عبد الرحمن بن عباس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجامه للصائم
وعن المواصله ولم يحرمهما ابتداء على أصحابه أسناده صحيح والجهالة بالصحابي لا تضر وقوله
ابتداء على أصحابه يتعلق بقوله نهى وقد رواه ابن أبي شيبه عن وكيع عن الثوري بأسناده هذا

قال سمعت ثابثا البنانى قال
سئل أنس بن مالك رضى الله
عنه أكنتم تكرهون الحمامة
للصائم قال لا الا من أجل
الضعف وزاد شبابة حدثنا
شعبة على عهد النبي صلى الله
عليه وسلم (باب الصوم في
السفر والافطار) * حدثنا
علي بن عبد الله حدثنا سفيان
عن أبي اسحق الشيباني سمع
ابن أبي أوفى رضى الله عنه
قال كما مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم في سفر فقال
لرجل انزل فاجدح لى قال
يا رسول الله الشمس قال
انزل فاجدح لى قال يا رسول
الله الشمس قال انزل فاجدح
لى فنزل فجدح له فشرب
ثم رمى يده ههنا ثم قال اذا
رأيت الليل أقبل من ههنا
فقد أفطر الصائم * تابعه
جرير وأبو بكر بن عياش
عن الشيباني عن ابن أبي
أوفى قال كنت مع النبي
صلى الله عليه وسلم في سفر
* حدثنا مسدد حدثنا
يحيى عن هشام قال حدثني
أبي عن عائشة أن حزة بن
عمر والاسلى قال يا رسول
الله انى أسرد الصوم

خطة ١٧٢١٩

ولفظه عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الحمامة
للصائم وكرهها للضعيف أى لثلاث بضعف (قوله سمعت ثابثا البنانى قال سئل أنس بن مالك) كذا
في أكثر أصول البخارى سئل بضم أوله على البناء للجھول وفي رواية أى الوقت سال أنا
وهذا غلط فان شعبة ما حضر سؤال ثابت لأنس وقد سقط منه رجل بين شعبة وثابت فرواه
الاسماعيلي وابو نعيم والبيهقي من طريق جعفر بن محمد القلانسي وأبي قرصافة محمد بن عبد
الوهاب وابراهيم بن الحسين بن دريد كلهم عن آدم بن أبي اياس شيخ البخارى فيه فقال عن شعبة
عن جريد قال سمعت ثابثا وهو يسأل أنس بن مالك فذكر الحديث وأشار الاسماعيلي والبيهقي
الى ان الرواية التي وقعت للبخارى خطأ وانه سقط منه جريد قال الاسماعيلي وكذلك رواه على
ابن سهل عن أبي النضر عن شعبة عن جريد (قوله وزاد شبابة حدثنا شعبة على عهد النبي صلى الله
عليه وسلم) هذا يشعر بان رواية شبابة موافقة لرواية آدم في الاسناد والمتن الا أن شبابة زاد فيه
ما يؤكده وقداً خرج ابن منده في غرائب شعبة طريق شعبة فقال حدثنا محمد بن أحمد بن حاتم
حدثنا عبد الله بن روح حدثنا شبابة حدثنا شعبة عن قتادة عن أبي المتوكل عن أبي سعيد وبه عن
شبابة عن شعبة عن جريد عن أنس نحوه وهذا يؤكده صحة ما اعترض به الاسماعيلي ومن تبعه
ويشعر بان الخلل فيه من غير البخارى اذ لو كان اسناد شبابة عنده مخالفا لاسناد آدم لينه وهو
واضح لا خفاء به والله أعلم بالصواب (قوله باب الصوم في السفر والافطار) أى اباحة
ذلك وتخفيف المكلف فيه سواء كان رمضان أو غيره وسأذكر بيان الاختلاف في ذلك بعد باب وذكر
المؤلف في الباب حديث عبد الله بن أبي أوفى وسأبقى الكلام عليه بعد أبواب وموضع الدلالة منه
ما يشعر به سياقه من مراجعة الرجل له بكون الشمس لم تغرب في جواب طلبه لما يشير به فهو
ظاهر في أنه كان صلى الله عليه وسلم صائما وقد ذكره في باب متى يحل فطر الصائم وفي غيره بلفظ
صريح في ذلك حيث قال كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم (قوله الشمس يا رسول
الله) بالرفع ويجوز النصب ووجه ما ظاهر (قوله تابعه جرير وأبو بكر بن عياش عن الشيباني)
يعنى تابعه سفيان وهو ابن عيينة والشيباني هو أبو اسحق شيخهم فيه ومتابعة جرير وصلها المؤلف
في الطلاق ومتابعة أبي بكر بن عياش في موصولة بعد قليل في باب تعجيل الافطار وتابعهم غير من ذكر كما
سأبقى ولفظهم متقارب والمراد المتابعة في أصل الحديث (قوله حدثنا يحيى) هو القطان وهشام
هو ابن عروة (قوله أن حزة بن عمر والاسلى) هكذا رواه الحفاظ عن هشام وقال عبد الرحيم بن
سليمان عند النسائي والداراوردى عند الطبراني ويحيى بن عبد الله بن سالم عند الدارقطني ثلاثهم
عن هشام عن أبيه عن عائشة عن حزة بن عمر وجعلوه من مسند حزة والحفوظ انه من مسند
عائشة ويحتمل ان يكون هؤلاء لم يقصدوا بقولهم عن حزة الرواية عنه وانما أرادوا الاخبار عن
حكايته فالتقدير عن عائشة عن قصة حزة أنه سأل لكن قد صحح يحيى الحديث من رواية حزة
فاخرجه مسلم من طريق أبي الاسود عن عروة عن أبي هريرة عن حزة وكذلك رواه محمد بن
ابراهيم التيمي عن عروة لكنه أسقط أبا هريرة والصواب اثباته وهو محمول على ان لعروة فيه
طريقين سمعه من عائشة وسمعه من أبي هريرة عن حزة (قوله أسرد الصوم) أى أتابعه واستدل
به على ان لا كراهية في صيام الدهر ولا دلالة فيه لان التتابع يصدق بدون صوم الدهر فان ثبت

١٩٤٢

تحفة

١٧١٦٧

حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن هشام بن
عروة عن أبيه عن عائشة
رضي الله عنهما زوج النبي
صلى الله عليه وسلم أن جزءة
ابن عمر والاسلمي قال للنبي
صلى الله عليه وسلم أصوم
في السفر وكان كثير الصيام
فقال ان شئت فصم وان
شئت فافطر* (باب اذا صام
أياماً من رمضان ثم سافر)*
حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن عبيد الله بن عبد الله
ابن عتبة عن ابن عباس
رضي الله عنهما أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم خرج
إلى مكة في رمضان فصام
فلما بلغ الكديد أفطر فأفطر
الناس قال أبو عبد الله
والكديد ما بين عسفان
وقديد

١٩٤٤

م

تحفة

٥٨٤٢

النهى عن صوم الدهر لم يعارضه هذا الاذن بالسرد بل الجمع بينهما واضح (قوله أصوم في السفر
إلى آخره) قال ابن دقيق العيد ليس فيه تصريح بأنه صوم رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع
صيام رمضان في السفر (قلت) وهو كما قال بالنسبة إلى سياق حديث الباب لكن في رواية أبي
مرواح التي ذكرتها عند مسلم أنه قال يا رسول الله أجديني قوة على الصيام في السفر فهل على
جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن
يصوم فلا جناح عليه وهذا يشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة وذلك أن الرخصة إنما تطلق في
مقابلة ما هو واجب وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم من طريق محمد بن حمزة بن عمرو
عن أبيه أنه قال يا رسول الله اني صاحب ظهر أعالج له أسافر عليه وأكرهه وانه ربما صادفني هذا
الشهر يعني رمضان وأنا أجد القوة وأجدني ان أصوم أهون علي من أن أؤخره فيكون ديني
علي فقال أي ذلك شئت يا حمزة (قوله يا) اذا صام أياماً من رمضان ثم سافر) أي
هل يباح له الفطر في السفر أو لا وكانه أشار إلى تضعف ما روى عن علي وإلى رد ما روى عن غيره في
ذلك قال ابن المنذر روى عن علي بإسناد ضعيف وقال به عبيدة بن عمرو وأبو مجلز وغيرهما ونقله
النووي عن أبي مجلز وحده ووقع في بعض الشرع أبو عبيدة وهو وهم قالوا ان من استهل عليه
رمضان في الحضر ثم سافر بعد ذلك فليس له أن يفطر لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
قال وقال أكثر أهل العلم لا فرق بينه وبين من استهل رمضان في السفر ثم ساق ابن المنذر بإسناد
صحيح عن ابن عمر قال قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه نسخها قوله ومن كان مريضاً أو
على سفر الآية ثم احتج الجمهور بحديث ابن عباس المذكور في هذا الباب (قوله خرج إلى مكة)
كان ذلك في غزوة الفتح كما سيأتي (قوله فلما بلغ الكديد) بفتح الكاف وكسر الدال المهملة مكان
معروف وقع تفسيره في نفس الحديث بأنه بين عسفان وقديد يعني بضم القاف على التصغير ووقع
في رواية المسنن وحده نسبة هذا التفسير للجاري لكن سيأتي في المغازي موصولاً من وجه آخر
في نفس الحديث وسيأتي قريباً عن ابن عباس من وجه آخر حتى بلغ عسفان بدل الكديد وفيه
مجاز القرب لأن الكديد أقرب إلى المدينة من عسفان وبين الكديد ومكة مرحلتان قال
البكري هو بين أجي بفتحين وجيم وعسفان وهو ماء عليه فخل كثير ووقع عند مسلم في حديث جابر
فلما بلغ كراع الغميم هو بضم الكاف والغميم بفتح الميم وهو اسم واداً أمام عسفان قال عباس
اختلفت الروايات في الموضع الذي أفطر صلى الله عليه وسلم فيه والكل في قصة واحدة وكلها
متقاربة والجمع من عمل عسفان اه وسيأتي في المغازي من طريق معمر عن الزهري سياق
هذا الحديث أوضح من رواية مالك ولفظ رواية معمر خرج النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان
من المدينة ومنعه عشرة آلاف من المسلمين وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة
فساروا من معه من المسلمين يصومون ويصومون حتى بلغ الكديد فأفطروا وأفطروا قال الزهري وإنما
يؤخذ بالآخر فالآخر من أمره صلى الله عليه وسلم وهذه الزيادة التي في آخره من قول الزهري
وقعت مدرجة عند مسلم من طريق الليث عن الزهري ولفظه حتى بلغ الكديد أفطر قال وكان
صحابه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره وأخرجه من طريق
سفيان عن الزهري قال مثله قال سفيان لا أدري من قول من هو ثم أخرجه من طريق معمر ومن

طريق يونس كلاهما عن الزهري ويثبتانه من قول الزهري وبذلك جزم البخاري في الجهاد وظاهره ان الزهري ذهب الى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك كما سيأتي قريباً وأخرج البخاري في المغازي أيضاً من طريق خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان والناس صائمون فطروا فلما استوى على راحلته دعا ياناباً من لبن أو ماء فوضعه على راحلته ثم نظر الناس زاد في روايته أخرى من طريق طاوس عن ابن عباس ثم دعا ياناباً فشرّب نهار البراء الناس وأخرجه الطحاوي من طريق أبي الاسود عن عكرمة أوضح من سياق خالد ولفظه فلما بلغ الكديد بلغه ان الناس يشق عليهم الصيام فدعا بقدر من لبن فأمسكه بيده حتى رآه الناس وهو على راحلته ثم شرب فأفطر فناولوه رجلاً الى جنبه فشرّب ولم يلم من طريق الدراوردي عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر في هذا الحديث فقيل له ان الناس قد شق عليهم الصيام وإنما يتظرون فيما فعلت فدعا بقدر من ماء بعد العصر وله من وجه آخر عن جعفر ثم شرب فقيل له بعد ذلك ان بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة واستدل بهذا الحديث على تحتم الفطر في السفر ولا دلالة فيه كما سيأتي واستدل به على ان للمسافر أن يفطر في أثناء النهار ولو استهل رمضان في الحضر والحديث نص في الجواز اذا خلاخاف انه صلى الله عليه وسلم استهل رمضان في عام غزوة الفتح وهو بالمدينة ثم سافر في أثناءه ووقع في روايته ابن اسحق في المغازي عن الزهري في حديث الباب انه خرج لعشر مضين من رمضان ووقع في مسلم من حديث أبي سعيد اختلاف من الرواية في ضبط ذلك والذي اتفق عليه أهل السير انه خرج في عاشر رمضان ودخل مكة لتسع عشرة ليلة خلت منه واستدل به على ان للمرأة أن يفطر ولو نوى الصيام من الليل وأصبح صائماً فله ان يفطر في أثناء النهار وهو قول الجمهور وقطع به أكثر الشافعية وفي وجه ليس له أن يفطر وكان مستنداً فائله ما وقع في البويطي من تعليق القول به على صحة حديث ابن عباس هذا وهذا كله فيما لو نوى الصوم في السفر فأما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فهل له أن يفطر في ذلك النهار منعه الجمهور وقال أحمد واسحق بالجواز واختاره المزني محتجاً بهذا الحديث فقيل له قال كذلك ظننا منه انه صلى الله عليه وسلم أفطر في اليوم الذي خرج فيه من المدينة وليس كذلك فان بين المدينة والكديد عدة أيام وقد وقع في البويطي مثل ما وقع عند المزني فسلم المزني وأبلغ من ذلك ما رواه ابن أبي شيبة والبيهقي عن أنس انه كان اذا أراد السفر يفطر في الحضر قبل أن يركب ثم لافرق عند المخيزن في الفطر بكل مفطر و فرق أحمد في المشهور عنه بين الفطر بالجماع وغيره فمنعه في الجماع قال فلو جامع فعليه الكفارة الا ان أفطر بغير الجماع قبل الجماع واعترض بعض الماتعين في أصل المسئلة فقال ليس في الحديث دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم نوى الصيام في ليلة اليوم الذي أفطر فيه فيحتمل أن يكون نوى أن يصبح مفطراً ثم أظهر الافطار ليفطر الناس لكن سياق الاحاديث ظاهر في انه كان أصبح صائماً ثم أفطر وقد روى ابن خزيمة وغيره من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم بمر الظهران فأتى بطعام فقال لا يبي بكر وعمر ادنوا فكلوا فقالا انا صائمان فقال اعمأوا صاحبكم أرحلوا اصاحبكم ادنوا فكلوا قال ابن خزيمة فيه دليل على أن للصائم في السفر الفطر بعد مضى بعض النهار (تنبيه) قال القاسمي هذا الحديث من مراسلات الصحابة لان ابن عباس كان في هذه

١٩٤٥

٥٧٤

تحت

١٠٩٧٨

* (باب) * حدثنا عبد الله
ابن يوسف حدثنا يحيى بن
حزرة عن عبد الرحمن بن
يزيد بن جابر ان اسمعيل بن
عبيد الله حدثه عن أم
الدرداء عن أبي الدرداء رضى
الله عنه قال خرجنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم
في بعض أسفاره في يوم حار
حتى يضع الرجل يده على
رأسه من شدة الحر وما فينا
صائم الا ما كان من النبي
صلى الله عليه وسلم وابن
رواحه * (باب قول النبي
صلى الله عليه وسلم لمن ظلل
عليه واشتد الحر ليس من
البر الصيام في السفر) *

السفرة مقيم مع أبيه بمكة فلم يشاهد هذه القصة فكانه سمعها من غيره من الصحابة **(قوله)**
كذلك لا كثير غير ترجمة وسقط من رواية النسفي وعلى الحالين لا بد أن يكون
لحديث أبي الدرداء المذكور فيه تعلق بالترجمة ووجهه ما وقع من افطار أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم في رمضان في السفر بمحض منعه ولم يسكر عليهم فدل على الجواز وعلى رد قول من قال
من سافر في شهر رمضان امتنع عليه الفطر **(قوله عن أم الدرداء)** في رواية أبي داود من طريق
سعيد بن عبد العزيز عن اسمعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر الدمشقي حدثني أم الدرداء
والاسناد كله شاميون سوى شيخ البخاري وقد دخل الشام وأم الدرداء هي الصغرى التابعة
(قوله) خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره في رواية مسلم من طريق سعيد بن
عبد العزيز أيضا خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حر شديد الحديث
وهذه الزيادة يتم المراد من الاستدلال ويتوجه الرد بها على أبي محمد بن حزم في زعمه ان حديث
أبي الدرداء هذا لا محالة لا احتمال أن يكون ذلك الصوم تطوعا وقد كنت ظننت ان هذه السفرة
غزوة الفتح لما رأيت في الموطأ من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل من الصحابة قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج في الحرو وهو يصب على رأسه الماء وهو صائم من العطش
ومن الحر فلما بلغ الكديد أفطر فانه يدل على أن غزوة الفتح كانت في أيام شدة الحر وقد اتفقت
الروايتان على ان كلا من السفرتين كان في رمضان لكنني رجعت عن ذلك وعرفت انه ليس
بصواب لان عبد الله بن رواحة استشهد بموتة قبل غزوة الفتح بخلاف وان كانتا جميعا في سنة
واحدة وقد استثناء أبو الدرداء في هذه السفرة مع النبي صلى الله عليه وسلم فصح انها كانت سفرة
أخرى وأيضا فان في سياق أحاديث غزوة الفتح ان الذين استقروا من الصحابة صياما كانوا اجاعة
وفي هذا انه عبد الله بن رواحة وحده وأخرج الترمذي من حديث عمر غزونا مع النبي صلى الله
عليه وسلم في رمضان يوم بدر ويوم الفتح الحديث ولا يصح حمله أيضا على بدر لان أبي الدرداء لم يكن
حينئذ أسلم وفي الحديث دليل على أن لا كراهية في الصوم في السفر لمن قوى عليه ولم يصبه منه
مشقة شديدة **(قوله)** **(باب)** قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه واشتد الحر ليس
من البر الصيام في السفر) أشار بهذه الترجمة الى ان سبب قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر
الصيام في السفر ما ذكر من المشقة وان من روى الحديث مجردا فقد اختصر القصة وعملا أشار اليه
من اعتبار شدة المشقة يجمع بين حديث الباب والذي قبله فالخاصل أن الصوم لمن قوى عليه
أفضل من الفطر والفطر لمن شق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة أفضل من الصوم وان
من لم يتحقق المشقة بخير بين الصوم والفطر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقالت طائفة
لا يجوز الصوم في السفر عن الفرض بل من صام في السفر وجب عليه قضاءه في الحضر لظاهر
قوله تعالى فعدة من أيام أخر وقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ومقابلة البر
الائم واذا كان آتما بصومه لم يجزئه وهذا قول بعض أهل الظاهر وحكى عن عمرو بن عمرو أبي هريرة
والزهري وابراهيم النخعي وغيرهم واجتبا بقوله تعالى فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من
أيام أخر قالوا ظاهره فعليه عدة أو قالوا واجب عدة وتأوله الجمهور بان التقدير فاقطر فعدة ومقابل
هذا القول قول من قال ان الصوم في السفر لا يجوز الا لمن خاف على نفسه الهلاك أو المشقة

الشديدة حكماء الطبري عن قوم وذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن
 الصوم أفضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم الفطر أفضل عملاً بالرخصة وهو قول
 الأوزاعي وأحمد واسحق وقال آخرون هو مخير مطلقاً وقال آخرون أفضلهما أيسرهما لقوله تعالى
 يريد الله بكم اليسر فإن كان الفطر أيسر عليه فهو أفضل في حقه وإن كان الصيام أيسر كن يسهل
 عليه حينئذ يشق عليه قضاءه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وهو قول عمر بن عبد العزيز
 واختاره ابن المنذر والذي يترجح قول الجمهور ولكن قد يكون الفطر أفضل لمن اشتد عليه الصوم
 ونضربه وكذلك من ظن به الاعراض عن قبول الرخصة كما تقدم نظيره في المسح على الخفين
 وسياق نظيره في تعجيل الإفطار وقد روي أحمد من طريق أبي طعمة قال قال رجل لابن عمر إنني
 أقوى على الصوم في السفر فقال له ابن عمر من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الأثم مثل جبال
 عرفة وهذا محمول على من رغب عن الرخصة لقوله صلى الله عليه وسلم من رغب عن سنتي فليس
 مني وكذلك من خاف على نفسه العجز أو الرباء إذا صام في السفر فقد يكون الفطر أفضل له وقد
 أشار إلى ذلك ابن عمر فروى الطبري من طريق مجاهد قال إذا سافرت فلا تصم فإنك إن تصم قال
 أصحابك اكفوا الصائم ارفعوا الصائم وقاموا بأمرك وقالوا فلا نزال كذلك حتى
 يذهب أجرك ومن طريق مجاهد أيضاً عن جندب بن أمية عن أبي ذر نحو ذلك وسياق في الجهاد من
 طريق مورق عن أنس نحو هذا مر فوعا حيث قال صلى الله عليه وسلم للمفطر من حيث خدعوا
 الصيام ذهب المفطرون اليوم بالاجر واحتج من منع الصوم أيضاً بما وقع في الحديث الماضي أن
 ذلك كان آخر الأمرين وإن الصحابة كانوا يأخذون بالآخر فلا يتركون فعله وزعموا أن صومه
 صلى الله عليه وسلم في السفر منسوخ وتعقب أولاً بما تقدم من أن هذه الزيادة مدرجة من قول
 الزهري وبأنه استند إلى ظاهر الخبر من أنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد أن صام ونسب من صام
 إلى العصيان ولا حجة في شيء من ذلك لأن مسلماً أخرج من حديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم
 صام بعد هذه القصة في السفر ولفظه سافر نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة ونحن صيام
 فتر لنا من لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم انكم قد بدوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم فأفطروا
 فكانت رخصة فمن صام ومن صام ومن صام ومن صام ومن صام ومن صام ومن صام ومن صام ومن صام
 مصبحو أعدوكم فأفطروا أقوى لكم فأفطروا فكانت عزيمة فأفطروا ثم لقد رأيتنا صوم مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في السفر وهذا الحديث نص في المسئلة ومنه يؤخذ الجواب عن
 نسبه صلى الله عليه وسلم الصائمين إلى العصيان لأنه عزم عليهم فخالفوا وهو شاهد لما قلناه من أن
 الفطر أفضل لمن شق عليه الصوم ويتأكد ذلك إذا كان يحتاج إلى الفطر للتقوى به على لقاء
 العدو وروى الطبري في تهذيبه من طريق خزيمة سألت أنس بن مالك عن الصوم في السفر فقال
 لقد أمرت غلامي أن يصوم قال فقلت له فأين هذه الآية فعدة من أيام أخر فقال إنما نزلت ونحن
 نرتحل جياعاً ونزل على غير شبع وأما اليوم فترتحل شباعاً ونزل على شبع فأشار أنس إلى الصفة
 التي يكون فيها الفطر أفضل من الصوم وأما الحديث المشهور بالصائم في السفر كالمفطر في الحضر
 فقد أخرجه ابن ماجه مر فوعا من حديث ابن عمر بسند ضعيف وأخرجه الطبري من طريق أبي
 سلمة عن عائشة مر فوعا أيضاً وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف ورواه الأثرم من طريق أبي سلمة عن

أبيه من فوعا والمحفوظ عن أبي سلمة عن أبيه موقوفا كذلك أخرجه النسائي وابن المنذر ومع
وقته فهو منقطع لأن أبا سلمة لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحته فهو محمول على ما تقدم أو لا حيث
يكون الفطر أولى من الصوم والله أعلم وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر
الصيام في السفر فسلك الجيزون فيه طرفا فقال بعضهم قد خرج على سبب فقصر عليه وعلى من
كان في مثل حاله وإلى هذا جئنا البخاري في ترجمته ولذا قال الطبري بعد أن ساق في حديث
الباب من روايته كعب بن عاصم الأشعري ولفظه سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن
في حر شديد فاذا رجل من القوم قد دخل تحت ظل شجرة وهو مضطجع كخبيجة الوجد فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صاحبكم أي وجع به فقالوا ليس به وجع ولكنه صائم وقد اشتد
عليه الحر فقال النبي صلى الله عليه وسلم حيثئذ ليس البر أن تصوموا في السفر عليكم برخصة
الله التي رخص لكم فكان قوله صلى الله عليه وسلم ذلك لمن كان في مثل ذلك الحال وقال ابن
دقيق العيد أخذ من هذه القصة أن كراهة الصوم في السفر مختصة بمن هو في مثل هذه الحالة ممن
يجهد الصوم ويشق عليه أو يؤدي به إلى ترك ما هو أولى من الصوم من وجوه القرب فينزل
قوله ليس من البر الصوم في السفر على مثل هذه الحالة قال والمانعون في السفر يقولون إن
اللفظ عام والعبارة بعمومه لا بخصوص السبب قال وينبغي أن يتنبه للفرق بين دلالة السبب
والسياق والقرائن على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم وبين مجرد ورود العام على سبب فإن
بين العامين قرقا واضحا ومن أجزاها مجرى واحد لم يصب فإن مجرد ورود العام على سبب
لا يقتضي التخصيص به كزول آية السرقة في قصة سرقة رداء صفوان وأما السياق والقرائن
التي على مراد المتكلم فهي المرشدة لبيان الجملة وتعيين المحتملات كما في حديث الباب
وقال ابن المنبر في الحاشية هذه القصة تشعر بأن من اتفق له مثل ما اتفق لذلك الرجل أنه يساويه
في الحكم وأما من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على أصله والله أعلم وحل الشافعي في
البر المذكور في الحديث على من أبي قبول الرخصة فقال معنى قوله ليس من البر أن يبلغ رجل
هذا نفسه في فريضة صوم ولا نافله وقد أَرخص الله تعالى له أن يفطر وهو صحيح قال ويحتمل أن
يكون معناه ليس من البر المفروض الذي من خالفه ثم وجرم ابن خزيمة وغيره بالمعنى الأول وقال
الطحاوي المراد بالبر هنا البر الكامل الذي هو أعلى مراتب البر وليس المراد به إخراج الصوم في
السفر عن أن يكون بر إلا أن الإفطار قد يكون أبر من الصوم إذا كان للتقوى على لقاء العدو
مثلا قال وهو ظن قوله صلى الله عليه وسلم ليس المسكين بالطواف الحديث فإنه لم يرد إخراجهم من
أسباب المسكن كلها وإنما أراد أن المسكين الكامل المسكن الذي لا يجد غنى يغنيه ويستحي أن
يسأل ولا يفتن له (قوله حدثنا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري) عند مسلم من طريق غندر عن
شعبة عن محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد ولا يابى داود عن أبي الوليد عن شعبة عن محمد بن عبد
الرحمن يعني ابن سعد بن زرارة (قوله سمعت محمد بن عمرو الخ) أدخل محمد بن عبد الرحمن بن
سعد بن عمرو بن جابر محمد بن عمرو بن الحسن في رواية شعبة عنه واختلف في حديثه على يحيى بن
أبي كثير فأخرجه النسائي من طريق شعيب بن اسحق عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن
عبد الرحمن حدثني جابر بن عبد الله فذكره قال النسائي هذا خطأ ثم ساقه من طريق القريابي عن

حدثنا آدم حدثنا شعبة
حدثنا محمد بن عبد الرحمن
الأنصاري قال سمعت محمد
ابن عمرو بن الحسن بن علي
عن جابر بن عبد الله رضي
الله عنهم

١٩٤٦

م د س

ن ح ه

٧٩٤٥

الاوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني من سمع جابر او من طريق علي بن المبارك عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن رجل عن جابر ثم قال ذكر تسمية هذا الرجل المبهمة فساق طريق شعبة ثم قال هذا هو الصحيح يعني ادخال رجل بين محمد بن عبد الرحمن وجابر وتعقبه المزني فقال ظن النسائي ان محمد بن عبد الرحمن شيخ شعبة في هذا الحديث هو محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى بن أبي كثير فيه وليس كذلك لان شيخ يحيى هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وشيخ شعبة هو ابن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة انتهى والذي يترجح في نظري ان الصواب مع النسائي لان مسلما لما روى الحديث من طريق أبي داود عن شعبة قال في آخره قال شعبة كان بلغني هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير انه كان يزني في هذا الاسناد في هذا الحديث عليكم برخصة الله التي رخص لكم فلما سأله لم يحفظه انتهى والضمير في سألت يرجع الى محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى لان شعبة لم يلق يحيى فدل على ان شعبة أخبره انه كان يبلغه عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو عن جابر في هذا الحديث زيادة ولانه لما لقي محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى سأله عنها فلم يحفظها وأما ما وقع في رواية الاوزاعي عن يحيى انه نسب محمد بن عبد الرحمن فقال فيه ابن ثوبان فهو الذي اعتمدته المزني لكن جزم أبو حاتم كما نقله عنه ابنه في العلل بأن من قال فيه عن محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان فقد دوههم وانما هو ابن عبد الرحمن بن سعد انتهى وقد اختلف فيه مع ذلك على الاوزاعي وجل الرواة عن يحيى بن أبي كثير لم يزدوا على محمد بن عبد الرحمن لا يذكرون جده ولا جده جده والله أعلم (قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر) تبين من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر انها غزوة الفتح ولا بن خزيمه من طريق جابر بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر سافرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان فذكر نحوه (قوله ورجلا قد ظلل عليه) في رواية جابر المذكرة كورة فشق على رجل الصوم فجعلت راحلته تهيم به تحت الشجر فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فأمره أن يفسطر الحديث ولم أقف على اسم هذا الرجل ولولا ما قدمته من أن عبد الله بن رواحة استشهد قبل غزوة الفتح لانه يمكن أن يفسر به لقول أبي الدرداء انه لم يكن من الصحابة في تلك السفرة صاعداً غيره وزعم مغلطاي انه أبو اسرائيل وعز ذلك لمهمات الخطيب ولم يقل الخطيب ذلك في هذه القصة وانما ورد حديث مالك عن جابر بن قيس وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قائما في الشمس فقالوا انذرا أن لا يستظل ولا يتكلم ولا يجلس ويصوم الحديث ثم قال هذا الرجل هو أبو اسرائيل القرشي العامري ثم ساق باسناذه الى أيوب عن عكرمة عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فظفر الى رجل من قريش يقال له أبو اسرائيل فقالوا انذرا أن يصوم ويقوم في الشمس الحديث فلم يزد الخطيب على هذا وبين القصتين مغايرات ظاهرة أظهرها انه كان في الحضرة في المسجد وصاحب القصة في حديث جابر كان في السفر تحت ظلال الشجر والله أعلم وفي الحديث استحباب التسك بالرخصة عند الحاجة انها وكراهة تركها على وجه التشديد والتشطع * (تنبيه) * أو هم كلام صاحب العمدة ان قوله صلى الله عليه وسلم عليكم برخصة الله التي رخص لكم مما أخرجه مسلم بشرطه وليس كذلك وانما هي بقية في الحديث لم يوصل اسنادها كما تقدم بيانه ثم وقعت عند النسائي موصولة في حديث يحيى بن أبي كثير بسنده وعند الطبراني من حديث كعب بن عاصم الاشعري كما تقدم

قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلا ورجلا قد ظلل عليه فقال ما هذا فقالوا صائم فقال ليس من البر الصوم في السفر

١٩٤٧

تحفة ٧٢٧

* (باب لم يعجب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم بعضا في الصوم والافطار)
 صلى الله عليه وسلم بعضهم بعضا في الصوم والافطار)*
 حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال كان أنسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعجب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم* (باب من افطر في السفر ليراه الناس)*
 حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا أبو عوانة عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة فصام حتى بلغ عسفان ثم دعا بأمه فرفعه الى يده ليراه الناس فأفطر حتى قدم مكة وذلك في رمضان وكان ابن عباس يقول قد صام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفطر فن شاء صام ومن شاء أفطر* (باب وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عمر وسليمان بن الأكوع نسختها شهر رمضان الذي أنزل فيه الى قوله على ما هذا كم ولعلكم تشكرون)*

٩٨٤ / ٣

(قوله ما) لم يعجب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعضهم بعضا في الصوم والافطار أي في الاسفار وأشار به هذا الى تأكيد ما اعتمد من تأويل الحديث الذي قبله وأنه محمول على من بلغ حالة يجهد بها وان من لم يبلغ ذلك لا يعاب عليه الصيام ولا الفطر (قوله عن أنس) في رواية أبي خالد عن مسلم عن حميد التصريح بالخباريين حميد وأنس ولفظه عن حميد خرجت فصمت فقالوا لي أعد فقلت ان أنسا أخبرني ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يسافرون فلا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم قال حميد فقلت ابن أبي مليكة فأخبرني عن عائشة مثله (قوله كان أنسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم) في حديث أبي سعيد عن مسلم كان يفرز مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون ان من وجد قوة فصام فان ذلك حسن ومن وجد ضعفه فافطر ان ذلك حسن وهذا التفصيل هو المعتمد وهو نص رافع للنزاع كما تقدم والله أعلم (تنبيه) نقل ابن عبد البر عن محمد بن وضاح ان مالكا تفرد بسباق هذا الحديث على هذا اللفظ وتعبه بأن أبا اسحق الفزاري وأبا حمزة وعبد الوهاب النخعي وغيرهم رووه عن حميد مثل مالك* (قوله ما) من أفطر في السفر ليراه الناس أي اذا كان ممن يقتدى به وأشار بذلك الى أن أفضلية الفطر لا تختص بمن أجهده الصوم أو خشي العجب والرياء أو ظن به الرغبة عن الرخصة بل يلحق بذلك من يقتدى به لاتباعه من وقع له شيء من الامور الثلاثة ويكون الفطر في حقه في تلك الحالة أفضل لفضيلة البيان (قوله عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس) كذا عنده من طريق أبي عوانة عن منصور عن مجاهد وكذا أخرجه من طريق جرير عن منصور في المغازي وأخرجه النسائي من طريق شعبة عن منصور فلم يذكر طاوسا في الاسناد وكذا أخرجه من طريق الحكم عن مجاهد عن ابن عباس فيحتمل أن يكون مجاهد أخذ عن طاوس عن ابن عباس ثم لقي ابن عباس فحمله عنه أو سمعه من ابن عباس وثبت فيه طاوس وقد تقدم تظير ذلك في حديث ابن عباس في قصة الجريدتين على القبرين في الطهارة (قوله فرفعه الى يده) كذا في الاصول التي وقفت عليها من البخاري وهو مشكل لان الرفع انما يكون باليد واجاب الكرماني بأن المعنى محتمل أن يكون رفعه الى أقصى طول يده أي انتهى الرفع الى أقصى غايتها (قلت) وقد وقع عند أبي داود عن مسدد عن أبي عوانة بالاسناد المذكور في البخاري فرفعه الى فيه وهذا أوضح ولعل الكلمة تحذف وقد تقدم ما يؤيد ذلك في سياق اللفاظ الرواة لهذا الحديث عن ابن عباس وغيره مع بقية مباحث المتن (قوله ليراه الناس) كذا لاكثر الناس بالرفع على الفاعلية وفي رواية المسقلى ليريه بضم أوله وكسر الراء وفتح التحتانية والناس بالنصب على المفعولية ويحتمل أن يكون الناسخ كتب ليراه الناس بالياء فلا يكون بين الروايتين اختلاف (قوله فكان ابن عباس يقول الخ) فهم ابن عباس من فعله صلى الله عليه وسلم ذلك أنه لبيان الجواز لا لاولوية وقد تقدم في حديث أبي سعيد وجابر عن مسلم ما يوضح المراد والله أعلم

*(قوله ما) قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عمر وسليمان بن الأكوع نسختها شهر رمضان الذي أنزل فيه الى قوله على ما هذا كم ولعلكم تشكرون) أما حديث ابن عمر فوصله في آخر الباب عن عباس وهو بتحسينه ومجته وقد أخرجه عنه أيضا في التفسير وزاد أنه ابن الوليد وهو الرقام وشيخه عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصري السامي

تغ ١٨٤ / ٣

نحلة

١٥٦٢٤

قال ابن نمير حدثنا الاعش
حدثنا عمرو بن مرة حدثنا
ابن أبي ليلى حدثنا أصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم نزل
رمضان فشق عليهم فكان
من أطلع كل يوم مسكينا ترك
الصوم عن يطيقه ورخص
لهم في ذلك فتسختها وأن
تصوموا خير لكم فأمروا
بالصوم * حدثنا غياث حدثنا
عبد الأعلى حدثنا عبيد الله
عن نافع عن ابن عمر رضي
الله عنهما قرا فدية طعام
مسكين قال هي منسوخة
* (باب متى يقضى قضاء
رمضان) * وقال ابن عباس
لا بأس أن يفرق لقول الله
تعالى فعدة من أيام آخر

تغ ١٨٤ / ٣

بالمهمة ولكن لم يعين الناسخ وقد أخرجه الطبري من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله
ابن عمر بلفظ نسخت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه التي بعدها فنشهد منكم الشهر فليصمه
وعلى هذا فقوله في الترجمة وفي حديث سلمة نسختها شهر رمضان أي الآية التي أولها شهر رمضان
لا شتمها على موضع النسخ وهو قوله تعالى فنشهد منكم الشهر فليصمه وأما حديث سلمة
فوصله في تفسير البقرة بلفظ لما نزلت وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين كان من أراد أن
يفطر أظفر واقتدى حتى نزلت الآية التي بعدها فليصمها (قوله وقال ابن نمير الخ) وصله أبو نعيم
في المستخرج والبيهقي من طريقه ولفظ البيهقي قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولا عهد لهم
بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل شهر رمضان فاستكثروا ذلك وشق عليهم
فكان من أطلع مسكينا كل يوم ترك الصيام عن يطيقه ورخص لهم في ذلك ثم نسخته وأن
تصوموا خير لكم فأمر وبالصيام وهذا الحديث أخرجه أبو داود ومن طريق شعبة والمسعودي
عن الأعمش مطولا في الأذان والقبلة والصيام واختلف في أسناده اختلافا كثيرا وطريق ابن
نمير هذه أرجحها وإذا تقررا أن الإفطار والاطعام كان رخصة ثم نسخ لزم أن يصير الصيام حتما واجبا
فكيف يلتم مع قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والخيرية لا تدل على الوجوب بل المشاركة في
أصل الخير أجاب الكرمانى بأن المعنى فالصوم خير من التطوع بالفدية والتطوع بها كان سنة
والخير من السنة لا يكون الا واجبا أي لا يكون شيئا من خير من السنة الا الواجب كذا قال ولا
يخفى بعده وتكلفه ودعوى الوجوب في خصوص الصيام في هذه الآية ليست بظاهرة بل هو
واجب بخير من شاء صام ومن شاء أفطر وأطعم فنصت الآية على أن الصوم أفضل وكون بعض
الواجب الخير أفضل من بعض لا اشكال فيه واتفقت هذه الاخبار على أن قوله وعلى الذين
يطيقونه فدية منسوخة وخالف في ذلك ابن عباس فذهب الى أنها محكمة لكنها مخصوصة بالشيخ
الكبير ونحوه وسيأتي بيان ذلك والبحث فيه في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى حيث ذكره
المصنف من تفسير البقرة (قوله) متى يقضى قضاء رمضان أي متى تصام الايام
التي تقضى عن فوات رمضان وليس المراد قضاء القضاء على ما هو ظاهر اللفظ وهو إذا استفهام
هل يتعين قضاؤه متتابعا ويجوز متفرقا وهل يتعين على الفور أو يجوز على التراخي قال الزين بن
المنير جعل المصنف الترجمة استفهاما لتعارض الأدلة لأن ظاهر قوله تعالى فعدة من أيام آخر
يقتضى التفريق لصدق أيام آخر سواء كانت متتابعة أو متفرقة والقياس يقتضى التتابع الخافا
لصفة القضاء بصفة الاداء وظاهر صنيع عائشة يقتضى إثارة المبادرة الى القضاء ولا مانعها من
التغلب فيشعر بأن من كان بخير عذرا لا ينبغي له التأخير (قلت) ظاهر صنيع البخاري يقتضى
جواز التراخي والتفريق لما أودعه في الترجمة من الآثار كعادته وهو قول الجمهور ونقل ابن
المنذر وغيره عن علي وعائشة وجوب التتابع وهو قول بعض أهل الظاهر وروى عبد الرزاق
بسند عن ابن عمر قال يقضيه متابعا وعن عائشة نزلت فعدة من أيام آخر متتابعات فسقطت
متتابعات وفي الموطأ أنها قراة أبي بن كعب وهذا ان صح يشعر بعدم وجوب التتابع
فكانه كان أولا واجبا ثم نسخ ولا يختلف المحيرون للتفريق أن التتابع أولى (قوله وقال ابن
عباس لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى فعدة من أيام آخر) وصله مالك عن الزهري أن ابن عباس

وأباهرية اختلاف في قضاء رمضان فقال أحدهما يفرق وقال الآخر لا يفرق هكذا أخرجه
منقطعاً عنهم ما وصله عبد الرزاق معينا عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن
عباس فيمن عليه قضاء من رمضان قال يقضيه مفراً قال الله تعالى فعدة من أيام أخر وأخرجه
الدارقطني من وجه آخر عن معمر بسنده قال صممه كيف شئت ورويناه في فوائد أجد بن شبيب
من روايته عن أبيه عن يونس عن الزهري بلفظ لا يضره كيف قضيتها انما هي عدة من أيام أخر
فأحصه وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس وأباهرية قالوا لفرقه إذا أحصيته
وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي هريرة فيقول ابن عمر وكأنه اختلف فيه عن أبي
هريرة. وروى ابن أبي شيبة أيضاً من طريق معاذ بن جبل إذا أحصى العدة فليصم كيف شاء
ومن طريق أبي عبيدة بن الجراح ورافع بن خديج نحوه وروى سعيد بن منصور عن أنس نحوه
(قوله وقال سعيد بن المسيب في صوم العشر لا يصلح حتى يبدأ رمضان) وصله ابن أبي شيبة عنه
نحوه ولفظه لا بأس أن يقضى رمضان في العشر وظاهر قوله جواز التطوع بالصوم لمن عليه دين
من رمضان إلا أن الأولى له أن يصوم الدين أولاً لقوله لا يصلح فانه ظاهر في الارشاد إلى البداية
بالاهم والاكد وقد روى عبد الرزاق عن أبي هريرة أن رجلاً قال له ان علياً ما من رمضان
أفأصوم العشر تطوعاً قال لا بد أبجق الله ثم تطوع ما شئت وعن عائشة نحوه وروى ابن المنذر
عن علي أنه نهى عن قضاء رمضان في عشرين الحجة واسناده ضعيف قال وروى بإسناد صحيح نحوه
عن الحسن والزهري وليس مع أحد منهم حجة على ذلك وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمر
أنه كان يستحب ذلك (قوله وقال إبراهيم) أي النخعي إذا فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما
ولم ير عليه اطعاماً) وقع في رواية الكشميني حتى جازى بى بدل الهمزة من الجواز وفي نسخة حان
بهملة وثون من الحين وصله سعيد بن منصور من طريق يونس عن الحسن ومن طريق الحرث
العكلى عن إبراهيم قال إذا تابع عليه رمضان صامهما فان صم بينهما فلم يقض الاوّل فبئسما
صنع فليستغفر الله وليصم (قوله ويذكر عن أبي هريرة مراسلا عن ابن عباس انه يطعم) أما
أثر أبي هريرة فوجدته عنه من طرق موصولة فأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء
عن أبي هريرة قال أي انسان مرض في رمضان ثم صح فلم يقضه حتى أدركه رمضان آخر فليصم
الذي حدث ثم يقض الآخر ويطعم مع كل يوم مسكينا قلت لعطاء كم يبلغل يطعم قال مداً عموا
وأخرجه عبد الرزاق أيضاً عن معمر عن أبي اسحق عن مجاهد عن أبي هريرة نحوه وقال فيه
وأطعم عن كل يوم نصف صاع من قمح وأخرجه الدارقطني من طريق مطرف عن أبي اسحق نحوه
ومن طريق ربيعة وهو ابن مصقلة قال زعم عطاء انه سمع أباهرية يقول في المريض يمرض ولا
يصوم رمضان ثم يتركه حتى يدركه رمضان آخر قال يصوم الذي حضره ثم يصوم الآخر ويطعم
لكل يوم مسكينا ومن طريق ابن جريج وقيس بن سعد عن عطاء نحوه وأما قول ابن عباس
فوصله سعيد بن منصور عن هشيم والدارقطني من طريق ابن عينة كلاهما عن يونس عن أبي
اسحق عن مجاهد عن ابن عباس قال من فرط في صيام رمضان حتى أدركه رمضان آخر فليصم هذا
الذي أدركه ثم ليصم ما فاته ويطعم مع كل يوم مسكينا وأخرجه عبد الرزاق من طريق جعفر بن
برقان وسعيد بن منصور من طريق حجاج والبيهقي من طريق شعبه عن الحكم كلهم عن ميمون بن

وقال سعيد بن المسيب في
صوم العشر لا يصلح حتى
يبدأ رمضان وقال إبراهيم
إذا فرط حتى جاء رمضان
آخر يصومهما ولم ير عليه
اطعاماً ويذكر عن أبي هريرة
مراسلاً عن ابن عباس أنه
يطعم

مهران عن ابن عباس نحوه (قوله) ولم يذكر الله تعالى الاطعام انما قال فعدة من أيام آخر هذا من كلام المصنف قاله تفقها وظن الزين بن المنيرة بقية كلام ابراهيم النخعي وليس كما ظن فانه مفصول من كلامه باثر أبي هريرة وابن عباس لكن انما يقوى ما احتج به اذا لم يصح في السنة دليل الاطعام اذا يلزم من عدم ذكره في الكتاب أن لا يثبت بالسنة ولم يثبت فيه شيء مرفوع وانما جاء فيه عن جماعة من الصحابة منهم من ذكر ومنهم عمر عند عبد الرزاق ونقل الطحاوي عن يحيى ابن اكرم قال وجدته عن ستة من الصحابة لا أعلم لهم فيه مخالفا انتهى وهو قول الجمهور وخالف في ذلك ابراهيم النخعي وأبو حنيفة وأصحابه ومال الطحاوي الى قول الجمهور في ذلك ومن قال بالاطعام ابن عمر لكنه بالغ في ذلك فقال يطعم ولا يصوم فروى عبد الرزاق وابن المنذر وغيرهما من طرق صحيحة عن نافع عن ابن عمر قال من تابعه رمضان وهو صائم لم يصح منه ما قضى الاخر منه بصيام وقضى الاول منها باطعام مدم من خنطة كل يوم ولم يصح لفظ عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال الطحاوي نفرد ابن عمر بذلك (قلت) لكن عند عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد قال بلغني مثل ذلك عن عمر لكن المشهور عن عمر خلافه فروى عبد الرزاق أيضا من طريق عوف بن مالك سمعت عمر يقول من صام يوما من غير رمضان وأطعم مسكينا فانه ما يعد لان يوما من رمضان ونقله ابن المنذر عن ابن عباس وعن قتادة وانفرد ابن وهب بقوله من أفطر يوما في قضاء رمضان وجب عليه لكل يوم صوم يومين (قوله) حدثنا زهير هو ابن معاوية الجعفي أبو خزيمة (قوله) عن يحيى هو ابن سعيد الانصاري وهو الكرماني تبع لابن التين فقال هو يحيى بن أبي كثير وغفل عما أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه فقال في نفس السند عن يحيى بن سعيد ويحيى بن سعيد هذا هو الانصاري وذهل مغلطاي فنقل عن الحافظ الضياء أنه القطان وليس كما قال فان الضياء حكى قول من قال انه يحيى بن أبي كثير ثم رده وجرم بأنه يحيى بن سعيد ولم يقل القطان ولا جاء ان يكون القطان لانه لم يدرك أنا سلمة وليست زهير بن معاوية عنه رواية وانما هو يروي عن زهير (قوله) عن أبي سلمة في رواية الاسماعيلي من طريق أبي خالد عن يحيى بن سعيد سمعت أنا سلمة (قوله) فمأستطيع ان أقضيه الا في شعبان استدل به على ان عائشة كانت لا تطوع بشيء من الصيام الا في عشر ذي الحجة ولا في عاشوراء ولا غير ذلك وهو مبني على أنها كانت لا ترى جواز صيام التطوع لمن عليه دين من رمضان ومن أين لقائله ذلك (قوله) قال يحيى أي الراوي المذکور بالسند المذکور اليه فهو موصول (قوله) الشغل من النبي أو بالنبي صلى الله عليه وسلم هو خبر مبتدأ محذوف تقديره الشغل هو المانع لها وفي قوله قال يحيى هذا تفصيل لكلام عائشة من كلام غيرها ووقع في رواية مسلم المذکور مدرجا لم يقل فيه قال يحيى فصار كأنه من كلام عائشة أو من روى عنها وكذا أخرجه أبو عوانة من وجه آخر عن زهير وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى مدرجا أيضا ولفظه وذلك لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرجه من طريق ابن جريج عن يحيى فيمن ادراجه ولفظه فظننت ان ذلك لما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيى يقوله وأخرجه أبو داود من طريق مالك والنسائي من طريق يحيى القطان وسعيد بن منصور عن ابن شهاب وشفيان والاسماعيلي من طريق أبي

ولم يذكر الله تعالى الاطعام
انما قال فعدة من أيام آخر
* حدثنا أحمد بن يونس
حدثنا زهير عن يحيى عن
أبي سلمة قال سمعت عائشة
رضي الله عنها تقول كان
يكون على الصوم من
رمضان فمأستطيع أن
أقضيه الا في شعبان * قال
يحيى الشغل من النبي أو
بالنبي صلى الله عليه وسلم

١٩٥٠
د س ق
تحفة
١٧٧٧٧

خالدهم عن يحيى بدون الزيادة وآخر جه مسلم من طريق محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة بدون الزيادة لكن فيه ما يشعر بها فانه قال فيه ما معناه فاستطيع قضاءها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون المراد بالمعية الزمان أى ان ذلك كان خاصاً بزمانه وللمزمذى وابن خزيمة من طريق عبد الله اليه عن عائشة ما قضيت شيئاً مما يكون على من رمضان الا فى شعبان حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ومما يدل على ضعف الزيادة انه صلى الله عليه وسلم كان يقسم لنسائه فيعدل وكان يدنو من المرأة في غير نوبتها فيقبل ويلبس من غير جاع فليس في شغلها بشئ من ذلك ما يمنع الصوم اللهم الا أن يقال انها كانت لا تصوم الا باذنه ولم يكن يأذن لاحتمال احتياجه اليها فاذا ضاق الوقت اذن لها وكان هو صلى الله عليه وسلم يكثر الصوم في شعبان كما سمي بعد أبواب فلذلك كانت لا يتهأ لها القضاء الا في شعبان وفي الحديث دلالة على جواز تأخير قضاء رمضان مطلقاً سواء كان لعذر أو لغير عذر لان الزيادة كما بيناه مدرجة فلم تكن مرفوعة لكان الجواز مقيد بالضرورة لان الحديث حكم الرفع لان الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك مع توفر دواعي اذواجه على السؤال منه عن أمر الشرع فلو لا ان ذلك كان جائزاً لم تواطى عائشة عليه ويؤخذ من حرصها على ذلك في شعبان أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان آخر وأما الاطعام فليس فيه ما يشبه ولا يتقبه وقد تقدم البحث فيه **قوله** باب الحائض تترك الصوم والصلاة قال الزين بن المنير ما حصله ان الترجمة لم تضمن حكم القضاء لطابق حديث الباب فانه ليس فيه تعرض لذلك قال وأما تعبيره بالترك فللاشارة الى أنه يمكن حسا وانما تتركها اختياراً لمنع الشرع لها من مباشرته **قوله** وقال أبو الزناد الخ قال الزين بن المنير نظراً أبو الزناد الى الحيض فوجده ما نعامها من هاتين العبادتين وماسبب الاهلية استحالة ان يتوجه به خطاب الاقضاء وما يمنع صحة الفعل يمنع الوجوب فلذلك استبعد الفرق بين الصلاة والصوم فاحال بذلك على اتباع السنة والتعبد المحض وقد تقدم في كتاب الحيض سؤال معاذة من عائشة عن الفرق المذكور وانكرت عليها عائشة السؤال وخشيت عليها ان تكون تلفسته من الخوارج الذين جرت عاداتهم باعتراض السنن بآرائهم ولم تزد على الخوالة على النص وكأنها قالت لها دعى السؤال عن العلة الى ما هو اهم من معرفتها وهو الانقياد الى الشارع وقد تكلم بعض الفقهاء في الفرق المذكور واعتقد كثير منهم على أن الحكمة فيه ان الصلاة تتكرر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم الذي لا يقع في السنة الا مرة واختار امام الحرمين ان المتبع في ذلك هو النص وان كل شئ ذكره من الفرق ضعيف والله أعلم وزعم المهلب ان السبب في منع الحائض من الصوم ان خروج الدم يحدث ضعفاً في النفس غالباً فاستعمل هذا الغالب في جميع الاحوال فلما كان الضعف يبيح القطر ويوجب القضاء كان كذلك الحيض ولا يخفى ضعف هذا المأخذ فان المريض لو تحامل فصام صح صومه بخلاف الحائض وان المستحاضة في نزف الدم أشد من الحائض وقد أوجب لها الصوم وقول أبي الزناد ان السنن لتأتى كثيرا على خلاف الرأى كأنه يشير الى قول علي لو كان الدين بالرأى لكان باطن الخف أحق بالسمع من أعلاه أخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني ورجال اسناده ثقات ونظائر ذلك في الشرعيات كثير ومما يفرق فيه بين الصوم والصلاة في حق الحائض أنها لو طهرت قبل الفجر

تغ

٩٨٩ / ٢

* (باب الحائض تترك الصوم والصلاة) وقال أبو الزناد ان السنن ووجوه الحق لتأتى كثيرا على خلاف الرأى فما يجحد المسلمون بدان اتباعها من ذلك أن الحائض تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة حدثنا ابن أبي مريم حدثنا محمد بن جعفر قال حدثني زيد عن عياض عن أبي سعيد رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم فذلك من نقصان دينها

١٩٥١

م س ق

نحلة

٤٧٧١

وفوت صح صومها في قول الجمهور ولا يتوقف على الغسل بخلاف الصلاة ثم أورد المصنف طرفاً
 من حديث أبي سعيد الماضي في كتاب الحيض مقتصر على قوله أليس إذا خاضت لم تصل ولم تقم
 وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ تمكث اللبالي ما تصلي وتطفر في رمضان فهذا نقصان
 الدين الحديث **(قوله باب من مات وعليه صوم)** أي هل يشرع قضاءه عنه أم لا
 وإذا شرع هل يختص بصيام دون صيام أو يعم كل صيام وهل يتعين الصوم أو يجوز الإطعام وهل
 يختص الولي بذلك أو يصح منه ومن غيره والخلاف في ذلك مشهور للعلماء كما سنبينه **(قوله وقال)**
 الحسن أن صام عنه ثلاثون رجلاً يوماً واحداً جاز في رواية الكشي من في يوم واحد والمراد من
 مات وعليه صيام شهر وهذا لا يرويه الدارقطني في كتاب الذبح من طريق عبد الله بن المبارك
 عن سعيد بن عامر وهو الضبي عن أشعث عن الحسن فيمن مات وعليه صوم ثلاثين يوماً فجمع له
 ثلاثون رجلاً فصاموا عنه يوماً واحداً أخرجه عنه قال النووي في شرح المذهب هذه المسئلة لم أر
 فيها نقلاً في المذهب وقياس المذهب الأجزاء (قلت) لكن الجواز مقيد بصوم لم يجب فيه التابع
 لغيره التابع في الصورة المذكورة **(قوله حدثنا محمد بن خالد)** أي ابن خلي عجمه وزن على كما جزم
 به أبو نعيم في المستخرج وحزم الجوزي بأنه الذهلي فإنه أخرجه عن أبي حامد بن الشري عن وعن
 أخرجه البخاري عن محمد بن يحيى وبذلك جزم الكلابي وصنيع المزني يوافقه وهو الراجح وعلى
 هذا فقد نسب البخاري هنا إلى جده لأنه لم يحدثن يحيى بن عبد الله بن خالد وشيخه محمد بن موسى
 ابن أعين أدركه البخاري لكنه لم يرو عنه إلا بواسطة وكأنه لم يلقه وعمر بن الحرث هو المصري
(قوله من مات) عام في المكلفين لقرينة وعليه صيام وقوله صام عنه وليه خبر يعنى الأمر بتقديره
 فليصم عنه وليه وليس هذا الأمر للوجوب عند الجمهور وبالغ إمام الحرمين ومن تبعه فادعوا
 الإجماع على ذلك وفيه نظر لأن بعض أهل الظاهر أرجبه فقلعه لم يعتد بخلافهم على قاعده
 وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فأجاز الصيام عن الميت أصحاب الحديث وعلق الشافعي في
 القديم القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقي في المعرفة وهو قول أبي ثور وجماعة من محدثي
 الشافعية وقال البيهقي في الخلافات هذه المسئلة ثابتة لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في صحتها
 فوجب العمل بها ثم ساق بسنده إلى الشافعي قال كل ما قلت وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم
 خلافه فخذوا بالحديث ولا تقادوني وقال الشافعي في الجديد ومالك وأبو حنيفة لا يصام عن
 الميت وقال الليث وأحمد وإسحق وأبو عبيد لا يصام عنه إلا النذر جلالاً للعموم الذي في حديث
 عائشة على المقيد في حديث ابن عباس وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما حديث ابن عباس
 صورة مستقلة سأل عنها من وقعت له وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد وقعت
 الإشارة في حديث ابن عباس إلى فحوى هذا العموم حيث قيل في آخره فدين الله أحق أن يقضى
 وأما رمضان فيطعم عنه فأما المالكية فاجابوا عن حديث الباب بدعوى عمل أهل المدينة
 كعادتهم وادعى القرطبي بغير العياض أن الحديث مضطرب وهذا لا يتأتى إلا في حديث ابن
 عباس ثاني حديثي الباب وليس الاضطراب فيه مسلماً كما سيأتي وأما حديث عائشة فلا
 اضطراب فيه واحتج القرطبي بزيادة ابن لهيعة المذكورة لأنها تدل على عدم الوجوب وتعقب
 بأن معظم المجيزين لم يوجبوه كما تقدم وإنما قالوا يتخير الولي بين الصيام والإطعام وأجاب

نق

٩٨٩/٢

* (باب من مات وعليه صوم)
 وقال الحسن أن صام عنه
 ثلاثون رجلاً يوماً واحداً جاز
 * حدثنا محمد بن خالد حدثنا
 محمد بن موسى بن أعين حدثنا
 أبي عن عمرو بن الحرث
 عن عبيد الله بن أبي جعفر
 أن محمد بن جعفر حدثه عن
 عروة عن عائشة رضي الله
 عنها أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال من مات
 وعليه صيام صام عنه وليه

١٩٥٢

م د س

تحفة

١٦٢٨٢

الماوردي عن الجديد بان المراد بقوله صام عنه وليه أي فعل عنه وليه ما يقوم مقام الصوم وهو
الاطعام قال وهو نظير قوله التراب وضوء المسلم اذ لم يجد الماء قال فسمى البذل باسم المبدل
فكذلك هنا وتعقب بأنه صرف اللفظ عن ظاهره بغير دليل وأما الخفية فاعتلوا لعدم القول
بهذين الحديثين بما روى عن عائشة انها سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم قالت يطعم عنها
وعن عائشة قالت لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم أخرجه البيهقي وباري عن ابن عباس
قال في رجل مات وعليه رمضان قال يطعم عنه ثلاثون مسكينا أخرجه عبد الرزاق وروى النسائي
عن ابن عباس قال لا يصوم أحد عن أحد قالوا فما أفقئ ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه
ذل ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه وهذه قاعدة لهم معروفة الآن الآثار المذكورة عن
عائشة وعن ابن عباس فيها مقال وليس فيها ما يمنع الصيام الا الاثر الذي عن عائشة وهو ضعيف
جدا والراجح أن الاعتبار بما رواه لا ما رآه لاحتمال أن يخالف ذلك لاجتماع ادومستند فيه لم يتحقق
ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عنده واذا تحققت صحة الحديث لم يترك المحقق للمظنون
والمسئلة مشهورة في الاصول واختلف المجيزون في المراد بقوله وليه فقيل كل قريب وقيل
الوارث خاصة وقيل عصبة والاول أرجح والثاني قريب ويرد الثالث قصة المرأة التي سألت عن
تدائها واختلفوا أيضا هل يختص ذلك بالولي لان الاصل عدم النيابة في العبادة البدنية ولا في
عبادة لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك في الموت الا ما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه
ويبقى الباقي على الاصل وهذا هو الأرجح وقيل يختص بالولي قالوا من اجنبيا بأن يصوم عنه أجزأ
كافي الحج وقيل يصح استقلال الاجنبي بذلك وذكر الولي لكونه الغالب وظاهر صنيع البخاري
اختيار هذا الاخير وبه جزم أبو الطيب الطبري وقواه بتشبيهه صلى الله عليه وسلم ذلك بالدين
والدين لا يختص بال قريب (قوله تابعه ابن وهب عن عمرو) يعني ابن الحرث المذكور بسنده
وهذه المتابعة وصلها مسلم وأبو داود وغيرهما بلفظه (قوله ورواه يحيى بن أيوب) يعني المصري
عن عبيد الله بن أبي جعفر بسنده المذكور وروايته هذه عند أبي عوانة والدارقطني من طريق
عمرو بن الربيع وابن خزيمة من طريق سعيد بن أبي حريم كلاهما عن يحيى بن أيوب والفاظهم
متوافقة ورواه البراء بن طريق ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر فزاد في آخر المتن ان شاء
(قوله حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف بصاعقة ومعاوية بن عمرو وهو الازدي
ويعرف بابن الكرماني من قدماء شيوخ البخاري حدث عنه بغير واسطة في آخر كتاب الجمعة
وحدث عنه هنا وفي الجهاد وفي الصلاة بواسطة وكان طلب معاوية المذكور للحديث وهو كبير
والافلو كان طلبه وهو على قدر سنه لكان من أعلى شيوخ البخاري وزائدة شيخه هو ابن قدامة
الثقفي مشهور قد لقي البخاري جماعة من أصحابه (قوله عن مسلم البطين) بفتح الموحدة وكسر
المهملة ثم تحتانية ساكنة ثم نون وسأني أن الحديث جاء من رواية شعبة عن الاعمش عن مسلم
المذكور وشعبة لا يحدث عن شيوخه الذين ربما دلسوا الا بما تحقق انهم سمعوه (قوله جاء
رجل) في رواية غير زائدة جاءت امرأة وقد تقدم القول في تسميتها في كتاب الحج (قوله جاء رجل)
لم أقف على اسمه واتفق من عدا زائدة وعيثر بن القاسم على أن السائل امرأة وزاد أبو حريز في
روايته انها خنعمية (قوله ان أي) خالف أبو حامد جميع من رواه فقال ان أختي واختلف على

نع

٩٩٠ / ٢

* تابعه ابن وهب عن عمرو
ورواه يحيى بن أيوب عن ابن
أبي جعفر * حدثنا محمد بن
عبد الرحيم حدثنا معاوية
بن عمرو حدثنا زائدة عن
الاعمش عن مسلم البطين
عن سعيد بن جبيرة عن ابن
عباس رضي الله عنهما قال
جاء رجل الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول
الله ان أي مات

١٩٥٣

ع

٥٦١٢

أبي بشر عن سعيد بن جبيرة قال هشم عنه ذات قرابة لها وقال شعبة عنه ان أختها أخرجهما
أحمد وقال جاد عنه ذات قرابة لها ما أختها واما بنتها وهذا يشعر بان التردد فيه من سعيد بن
جبيرة (قوله وعليها صوم شهر) هكذا في أكثر الروايات وفي رواية أبي حريز خمسة عشر يوما
وفي رواية أبي خالد شهرين متتابعين وروايته تقتضي أن لا يكون الذي عليها صوم شهر رمضان
بخلاف رواية غيره فانها محتملة ألا رواية زيد بن أبي أنيسة فقال ان عليها صوم نذر وهذا واضح
في أنه غير رمضان وبين أبو بشر في روايته سبب النذر فروى أحمد من طريق شعبة عن أبي بشر
أن امرأة ركبت البحر فنذرت أن تصوم شهر فأتت قبل أن تصوم فأنت أختها النبي صلى الله
عليه وسلم الحديث ورواه أيضا عن هشم عن أبي بشر نحوه وأخرجه البيهقي من حديث حماد
ابن سلمة وقد ادعى بعضهم ان هذا الحديث اضطرب فيه الرواية عن سعيد بن جبيرة فنهى من قال
ان السائل امرأة ومنهم من قال رجل ومنهم من قال ان السؤال وقع عن نذر فنهى من فسره
بالصوم ومنهم من فسره بالحج لما تقدم في أواخر الحج والذي يظهر انه ما قصه ان يؤيده ان
السائل في نذر الصوم خشعية كما في رواية أبي حريز المعلقة والسائل عن نذر الحج جهنية كما تقدم
في موضعه وقد قدمنا في أواخر الحج ان مسلما روى من حديث بريدة ان امرأة سألت عن الحج
وعن الصوم معا وأما الاختلاف في كون السائل رجلا أو امرأة والمسؤل عنه اختا أو أمًا فلا
يقدر في موضع الاستدلال من الحديث لان الغرض منه مشروعية الصوم أو الحج عن الميت
ولا اضطراب في ذلك وقد تقدمت الإشارة الى كيفية الجمع بين مختلف الروايات فيه عن الأعمش
وغيره والله أعلم (قوله فدين الله أحق أن يقضى) تقدمت مباحثه في أواخر الحج قبيل فصل
المدنية مستوفى (قوله قال سليمان) هو الأعمش يعني بالاسناد المذكور وألا اليه (قوله فقال
الحكم) أي ابن عتيبة وسأله أي ابن كهيل والحاصل ان الأعمش سمع هذا الحديث من ثلاثة
أنفس في مجلس واحد من مسلم البطين أو لا عن سعيد بن جبيرة من الحكم وسأله عن مجاهد
وقد خالف زائدة في ذلك أبو خالد الأحمر كما سيأتي (قوله ويذكر عن أبي خالد حدثنا الأعمش الخ)
محصله ان أبا خالد جمع بين شيوخ الأعمش الثلاثة فحدث به عنه عنهم عن شيوخ ثلاثة وظاهره
انه عند كل منهم عن كل منهم ويحتمل ان يكون أراد به ألف والنشر بغير ترتيب فيكون شيخ
الحكم عطاء وشيخ البطين سعيد بن جبيرة وشيخ سلمة مجاهد أو يؤيده ان النسائي أخرجه من
طريق عبد الرحمن بن مغراء عن الأعمش مفصلا هكذا وهو مما يهوى رواية أبي خالد وقد وصلها
مسلم لكن لم يستقم المنبل بل أحال به على رواية زائدة وهو معترض لان بينهما مخالفة سيأتي بيانها
ووصلها أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني من طريق أبي خالد (قوله
وقال يحيى) أي ابن سعيد (وأبو معاوية عن الأعمش الخ) وافقا زائدة على أن شيخ مسلم البطين
فيه سعيد بن جبيرة وكذلك رواه شعبة وعبد الله بن غير وعبد بن القاسم وعبيدة بن جبير
وآخرون عن الأعمش وطرقهم عند النسائي وأحمد وغيرهما (قوله وقال عبيد الله بن عمرو) أي
الرق (عن زيد بن أبي أنيسة الخ) هذا بخلاف رواية عبد الرحمن بن مغراء من حيث ان شيخ
الحكم فيها عطاء وفي هذه شيخه سعيد ويحتمل أن يكون سمعه من كل منهما وطريق عبيد الله هذه
وصلها مسلم أيضا (قوله وقال أبو حريز) بالمهمله والراء والزاوي وهو عبد الله بن الحسين قاضي

وعليها صوم شهر فاقضيه
عنها قال نعم فدين الله
أحق أن يقضى * قال
سليمان فقال الحكم وسأله
وتحن جميعا جالوس حين
حدث مسلم بهذا الحديث
قالا سمعنا مجاهدا يذكر هذا
عن ابن عباس ويذكر عن
أبي خالد حدثنا الأعمش عن
الحكم ومسلم البطين وسأله
ابن كهيل عن سعيد بن جبيرة
وعطاء ومجاهد عن ابن
عباس قالت امرأة للنبي
صلى الله عليه وسلم ان اختي
ماتت * وقال يحيى وابو
معاوية عن الأعمش عن
مسلم بن سعيد عن ابن عباس
قالت امرأة للنبي صلى الله
عليه وسلم ان أمي ماتت
* وقال عبيد الله بن عمرو
عن زيد بن أبي أنيسة عن
الحكم عن سعيد بن ابن
عباس قالت امرأة للنبي
صلى الله عليه وسلم ان
أمي ماتت وعليها صوم نذر
* وقال أبو حريز حدثنا
عكرمة عن ابن عباس قالت
امرأة للنبي صلى الله عليه
وسلم ماتت أمي وعليها
صوم خمسة عشر يوما

٥٨٩٣-٥٦١٢

٥٨٩٥-٥٩٦١

٦٢٨٥-٦٢٩٦

٦٤٢٢

ع تحفة ٥٦١٢/٥٦١٢ ق ق

٩٩٢/٩٩٢

٦١٤٢

سجستان وطريقه هذه وصلها ابن خزيمة والحسن بن سفيان ومن جهته البيهقي **(قوله)**
باب متى يحل فطر الصائم غرض هذه الترجمة الإشارة الى أنه هل يجب امسالك جزء من
 الليل لتحقق مضي النهار أم لا وظاهر صنيعه يقتضي ترجيح الثاني لذكره لأثر أبي سعيد في الترجمة
 لكن محله اذا ما حصل لتحقق غروب الشمس **(قوله)** وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص
 الشمس) وصله سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عبد الواحد بن أيمن عن أبيه قال
 دخلنا على أبي سعيد فأفطروا ونحن نرى ان الشمس لم تغرب ووجه الدلالة منه ان أبا سعيد لما تحقق
 غروب الشمس لم يطلب مزيدا على ذلك ولا التفت الى موافقة من عنده على ذلك فلو كان يجب
 عنده امسالك جزء من الليل لا اشتترك الجميع في معرفة ذلك والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب
 حديثين * أحدهما حديث عمر **(قوله)** حدثنا سفيان) هو ابن عيينة والاسناد كله حجازيون
 الجبدي وسفيان مكيان والباقيون مديون وفيه رواية الأبناء عن الآباء ورواية تابعي صغير عن
 تابعي كبير هشام عن أبيه وصحابي صغير عن صحابي كبير عاصم عن أبيه وكان مولد عاصم في عهد
 النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم يسمع منه شيئا **(قوله)** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية
 ابن خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام قال لي **(قوله)** اذا أقبل الليل من ههنا) أي من جهة
 المشرق كما في الحديث الذي يليه والمراد به وجود الظلمة حسا وذكري في هذا الحديث ثلاثة أمور
 لانها وان كانت متلازمة في الأصل لكنها قد تكون في الظاهر غير متلازمة فقد يظن اقبال الليل
 من جهة المشرق ولا يكون اقباله حقيقة بل لوجود أمر يعطى ضوء الشمس وكذلك ادبار النهار
 فن ثم قيد بقوله وغربت الشمس اشارة الى اشتراط تحقق الاقبال والادبار وانما بواسطة غروب
 الشمس لاسبب آخر ولم يذكر ذلك في الحديث الثاني فيحتمل أن ينزل على حالين أما حيث ذكرها
 ففي حال الغيم مثلا وأما حيث لم يذكرها ففي حال الصحو ويحتمل أن يكونا في حالة واحدة وحفظ
 أحد الراويين ما لم يحفظ الآخر وانما ذكر الاقبال والادبار معا لا مكان وجود أحدهما مع عدم
 تحقق الغروب قاله القاضي عياض وقال شيخنا في شرح الترمذي الظاهر الاكتفاء بأحد
 الثلاثة لانه يعرف انقضاء النهار بأحدهما ويريد الاقتصار في رواية ابن أبي أوفى على اقبال الليل
(قوله) فقد أفطر الصائم) أي دخل في وقت الفطر كما يقال أنجد اذا أقام بنجد وأتهم اذا أقام بتهامة
 ويحتمل أن يكون معناه فقد صار مفطرا في الحكم لكون الليل ليس ظرفا للصيام الشرعي وقدر
 ابن خزيمة هذا الاحتمال وأما الى ترجيح الاول فقال قوله فقد أفطر الصائم لفظ خبر ومعناه
 الامر أي فلفطر الصائم ولو كان المراد فقد صار مفطرا كان فطر جميع الصوماء واحدا ولم يكن
 للترغيب في تحصيل الإفطار معنى اه وقد يجاب بان المراد فعل الإفطار حسا ليوافق الامر
 الشرعي ولا شك ان الاول أرجح ولو كان الثاني معتمدا لكان من حلف أن لا يفطر فصام قد دخل
 الليل حيث بمجرد دخوله ولو لم يتناول شيئا ويمكن الانفصال عن ذلك بان الايمان مبنية على
 العرف وبذلك أفتى الشيخ أبو اسحق الشيرازي في مثل هذه الواقعة بعينها ومثل هذا الوفا ان
 افطرت فانت طالق فصادف يوم العيد لم تطلق حتى يتناول ما يفطر به وقد ارتكب بعضهم
 الشط فقال يحتمل ويرجح الاول ايضا رواية شعبة ايضا بلفظ فقد حل "نظار وكذا الخزيمة ابو
 عوانة من طريق الثوري عن الشيباني وسيأتي لذلك مزيد بيان في باب الوصال بعد ثلاثة ابواب

فغ

١٩٤١٢

* **باب متى يحل فطر الصائم** * وأفطر أبو سعيد
 الخدري حين غاب قرص
 الشمس * حدثنا الجبدي
 حدثنا سفيان حدثنا هشام
 ابن عروة قال سمعت أبي
 يقول سمعت عاصم بن عمر بن
 الخطاب عن أبيه رضي الله
 عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا أقبل
 الليل من ههنا وأدبر النهار
 من ههنا وغربت الشمس
 فقد أفطر الصائم * حدثنا
 اسحق الواسطي

١٩٥٥

م دس

تحفة ٥١٦٢

حدثنا خالد بن الشيباني
عن عبد الله بن أبي أوفى
رضي الله عنه قال كنا
مع النبي صلى الله عليه
وسلم في سفر وهو صائم فلما
غابت الشمس قال لبعض
القوم يا فلان قم فاجد لنا
فقال يا رسول الله لو أمسيت
قال انزل فاجد لنا قال
يا رسول الله فلو أمسيت
قال انزل فاجد لنا قال
ان عليك نهرا قال انزل
فاجد لنا فنزل فجد لهم
فشرب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم قال اذا رأيتم
الليل قد أقبل من ههنا فقد
أفطر الصائم * (باب يفطر
بما يسر من الماء أو غيره) *
* حدثنا مسدد حدثنا عبد
الواحد حدثنا الشيباني
سليمان قال سمعت عبد الله بن
أبي أوفى رضي الله عنه قال سرتنا
مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو صائم فلما غربت
الشمس قال انزل فاجد
لنا قال يا رسول الله لو أمسيت
قال انزل فاجد لنا قال
يا رسول الله ان عليك نهرا
قال انزل فاجد لنا فنزل
فجد ثم قال اذا رأيتم الليل
أقبل من ههنا فقد أفطر
الصائم وأشار بإصبعه قبل
المشرق

١٩٥٦

م من نطة ٥١٩٣

* الحديث الثاني حديث ابن أبي أوفى (قوله حدثنا خالد) هو ابن عبد الله الواسطي والشيباني
هو أبو اسحق (قوله عن عبد الله بن أبي أوفى) شيباني في الباب الذي يليه من وجه آخر عن أبي
اسحق سمعت ابن أبي أوفى (قوله كما مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر) هذا السفر يشبه ان
يكون سفر غزوة الفتح ويؤيده رواية هشيم عن الشيباني عند مسلم بلفظ كما مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في سفر في شهر رمضان وقد تقدم ان سفره في رمضان منحصر في غزوة بدر وغزوة الفتح
فان ثبت فلم يشهد ابن أبي أوفى بدرا فتعينت غزوة الفتح (قوله فلما غابت الشمس) في رواية الباب
الذي يليه فلما غربت الشمس وهي تقيده معنى أزيد من معنى غابت (قوله قال لبعض القوم
يا فلان) في رواية شعبة عن الشيباني عند أحمد فدعا صاحب شرا به شراب فقال لو أمسيت
وسأذرك من سماء في الباب الذي يليه (قوله فاجد) بالجيم ثم الحاء المهملة والجدح تحريك
السويق ونحوه بالماء يعود يقال له الجدح بنحج الرأس وزعم الداودي ان معنى قوله اجدح لي اي
احلب وغلطوه في ذلك (قوله ان عليك نهرا) يحتمل ان يكون المذكور كان يرى كثرة الضوء من
شدة العصف فيظن ان الشمس لم تغرب ويقول اعطها غطاء شي من جبل ونحوه او كان هناك غيم
فلم يتحقق غروب الشمس واما قول الراوي وغربت الشمس فاخبار منه بما في نفس الامر والا
فلو تحقق الصحابي ان الشمس غربت ما توقف لانه حينئذ يكون معاندا وانما توقف احتياطا
واستكشافا عن حكم المسئلة قال الزين بن المنير يؤخذ من هذا جواز الاستفسار عن الظواهر
لاحتمال ان لا يكون المراد امر اراها على ظاهرها وكونها كذلك من تقريره صلى الله عليه
وسلم الصحابي على ترك المبادرة الى الامتنال وفي الحديث ايضا استحباب تعجيل الفطر وانه
لا يجب امساك جرم من الليل مطلقا بل متى تحقق غروب الشمس حل الفطر وفيه تذكرة العالم
بما يخشى ان يكون نسيه وترك المراجعة بعد ثلاث وقد اختلفت الروايات عن الشيباني في
ذلك فأكثر ما وقع فيها ان المراجعة وقعت ثلاثا وفي بعضها مرتين وفي بعضها مرة واحدة وهو
محمول على ان بعض الرواة اختصر القصة ورواية خالد المذكورة في هذا الباب اتهم سياتا وهو
حافظ فزيادته مقبولة وقد جاء انه صلى الله عليه وسلم كان لا يرجع بعد ثلاث وهو عند احمد من
حديث عبد الله بن أبي جدر في حديث اوله كان ليهودي عليه دين وفيه ايماء الى الرجوع متابعة اهل
الفوائد بيان وقت الصوم وان الغروب متى تحقق كفى وفيه ايماء الى الرجوع عن متابعة اهل
الكتاب فانهم يؤخرون الفطر عن الغروب وفيه ان الامر الشرعي ابلغ من الحسبي وان العقل
لا يقضي على الشرع وفيه البيان بذكر اللازم والملزوم جميعا لزيادة الايضاح * (قوله
باب يفطر بما يسر من الماء أو غيره) اي سواء كان وحده او مخلوطا وفي رواية ابي ذر عن
غير الكشميني بالماء وذكر فيه حديث ابن أبي أوفى وهو ظاهر فيما ترجم له ولعله اشار الى ان الامر
في قوله من وجد غرا فليفطر عليه ومن لا فليفطر على الماء ليس على الوجوب وهو حديث اخرجه
الحاكم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن انس مر فوعا وصححه الترمذي وابن حبان من
حديث سلمان بن عامر وقد شد ابن حزم فأوجب الفطر على التروا لا فلي الماء (قوله سرتنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم فلما غربت الشمس قال انزل فاجد لنا) لم يسم
الأمور بذلك وقد اخرجه ابوداود عن مسدد شيخ البخاري فيه قسما ولفظه فقال يا بلال

١٩٥٧

تحفة

٤٧٤٦

* (باب تعجيل الافطار)

حدثنا عبد الله بن يوسف

أخبرنا مالك عن أبي حازم

عن سهل بن سعد أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال لا يزال الناس بخير

ما عملوا الفطر * حدثنا أحمد

ابن يونس حدثنا أبو بكر عن

سليمان عن ابن أبي أوفى

رضي الله عنه قال كنت

مع النبي صلى الله عليه وسلم

في سفر فصام حتى أمسى

قال لرجل انزل فاجدح لي

قال لو انتظرت حتى غسى

قال انزل فاجدح لي اذا

رأيت الليل قد أقبل من

ههنا فقد أفطر الصائم

* (باب اذا أفطر في

رمضان ثم طلعت الشمس) *

حدثني عبد الله بن أبي شبة

١٩٥٩

دق

١٥٧٤٩ تحفة

أنزل الخ وأخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن عبد الواحد وهو ابن زياد شيخ مسدد فيه
فاتفت رواياتهم على قوله يا فلان فلعلها تعجفت ولعل هذا هو السر في حذف البخاري لها وقد
سبق الحديث في الباب الذي قبله من رواية خالد عن الشيباني بلفظ يا فلان وذكرنا أن في حديث
عمر عند ابن خزيمة قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم اذا أقبل الليل الخ فيحتمل أن يكون
المخاطب بذلك عمر فان الحديث واحد فلما كان عمر هو المقول له اذا أقبل الليل الخ احتمل أن
يكون هو المقول له أو لا جدح لكن يؤيد كونه بلا لا قوله في رواية شعبة المذكورة قبل قدعا
صاحب شرا به فان بلا لا هو المعروف بخدمة النبي صلى الله عليه وسلم ﴿قوله﴾ **باب**
تعجيل الافطار قال ابن عبد البر أحاديث تعجيل الافطار وتأخير السحور صحاح متواترة وعند
عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الاودي قال كان أصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم أسرع الناس افطارا وابطأهم سحورا ﴿قوله﴾ عن أبي حازم (هو ابن دينار) ﴿قوله﴾ لا يزال
الناس بخير في حديث أبي هريرة لا يزال الدين ظاهرا وظهور الدين مستلزم لدوام الخير ﴿قوله﴾
ما عملوا الفطر زاد أبو ذر في حديثه وأخروا السحور أخرجه أحمد وما ظرفية أبي مة فعلهم
ذلك امتثالاً للسنة واقعين عند حدها غير مستطعين بقولهم ما يغير قواعدها زاد أبو هريرة
في حديثه لان اليهود والنصارى يؤخرون أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما وتأخير أهل
الكتاب له أمد وهو ظهور النجم وقد روى ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضاً بلفظ
لا تزال أمتي على سبقي ما لم تنتظر بفطرها النجوم وفيه بيان العلة في ذلك قال المهلب والحكمة
في ذلك ان لا يزال في النهار من الليل ولانه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة واتفق العلماء
على ان محل ذلك اذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو بأخبار عدلين وكذا عدل واحد في
الارجح قال ابن دقيق العيد في هذا الحديث رد على الشيعة في تأخيرهم الفطر الى ظهور
النجوم ولعل هذا هو السبب في وجود الخبر بتعجيل الفطر لان الذي يؤخره يدخل في فعل خلاف
السنة اه وما تقدم من الزيادة عند أبي داود أولى بان يكون سبب هذا الحديث فان الشيعة
لم يكونوا موجودين عند تحديده صلى الله عليه وسلم بذلك قال الشافعي في الام بتعجيل الفطر
مستحب ولا يكره تأخيرها الا لمن تعمد ورأى الفضل فيه ومقتضاه أن التأخير لا يكره مطلقاً
وهو كذلك اذا يلزم من كون الشيء مستحباً أن يكون تفضيه مكرهاً مطلقاً واستدل به بعض
المالكية على عدم استحباب سنة شوال لثلاثين الجاهل انها ملحقه برمضان وهو ضعيف
ولا يخفى الفرق * (تنبيه) * من البدع المنكرة ما أحدث في هذا الزمان من ايقاع الاذان
الثاني قبل النجوى نحو ثلاث ساعة في رمضان وأطفاء المصابيح التي جعلت علامة لتحريم الاكل
والشرب على من يريد الصيام زعمائهم أحدثه انه للاحتياط في العبادة ولا يعلم بذلك الا آحاد
الناس وقد جرحهم ذلك الى ان صاروا لا يؤذون الا بعد الغروب بدرجة لتمكين الوقت زعموا
فأخروا الفطر وعجلوا السحور وخالفوا السنة فلذلك قل عنهم الخير وكثر فيهم الشر والله
المستعان ﴿قوله﴾ حدثنا أبو بكر (هو ابن عباس عن سليمان هو أبو اسحق الشيباني وقد تقدم
الكلام على حديث ابن أبي أوفى قريبا) ﴿قوله﴾ **باب** اذا أفطر في رمضان (أي ظانا
غروب الشمس ثم طلعت الشمس) أي هل يجب عليه قضاء ذلك اليوم أو لا وهي مسألة خلافية

واختلف قول عمر فيها كما ساقى والمراد بالطاوع الظهور وكأنه رأى لفظ الخبر في ذلك وأيضاً فإنه
 يشعر بأن قرص الشمس كله ظهر من تفعأ ولو عبر بظهور لم يفد ذلك (قوله عن هشام بن عروة)
 في رواية أبي داود من وجه آخر عن أبي أسامة حدثنا هشام بن عروة (قوله عن فاطمة) زاد
 أبو داود بنت المنذر وهي ابنة عم هشام وزوجته واسمها جدتهم جميعاً (قوله يوم غيم) كذا
 للزكرياء بنصب يوم على الظرفية وفي رواية أبي داود وابن خزيمة في يوم غيم (قوله قبل لهشام)
 في رواية أبي داود قال أبو أسامة قلت لهشام وكذا أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه وأحمد في
 مسنده عن أبي أسامة (قوله بدمن قضاء) هو استفهام انكار محذوف الأداة والمعنى لا بدمن قضاء
 ووقع في رواية أبي ذر لا بدمن القضاء (قوله وقال معمر سمعت هشاماً يقول لأدري أقضوا أم لا)
 هذا التعليق وصله عبد بن جند قال أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر سمعت هشام بن عروة فذكر
 الحديث وفي آخره فقال إنسان لهشام أقضوا أم لا فقال لأدري وظاهر هذه الرواية تعارض
 التي قبلها لكن يجمع بأن حرمه بالقضاء فمحول على أنه استند فيه إلى دليل آخر وأما حديث أسماء
 فلا يحفظ فيه اثبات القضاء ولا فيه وقد اختلف في هذه المسئلة فذهب الجمهور إلى إيجاب
 القضاء واختلف عن عمر فروى ابن أبي شيبه وغيره من طريق يزيد بن وهب عنه ترك القضاء ولفظ
 معمر عن الأعشى عن زيد فقال عمر لم نقض والله ما يجانقنا الاثم وروى مالك من وجه آخر عن عمر
 أنه قال لما أفطر ثم طلعت الشمس الخطب يسير وقد اجتمعنا وزاد عبد الرزاق في روايته من هذا
 الوجه نقض يوم ما وله من طريق علي بن حنظلة عن أبيه فحواه ورواه سعيد بن منصور وفيه فقال
 من أفطر منكم فليصم يوماً مكانه وروى سعيد بن منصور من طريق أخرى عن عمر نحوه وجاء
 ترك القضاء عن مجاهد والحسن وبه قال إسحاق وأحمد في رواية واختاره ابن خزيمة فقال قول
 هشام لا بدمن القضاء لم يستدوه ولم يبين عندي أن عليهم قضاء ويرجح الأول أنه لو غم هلال رمضان
 فأصبحوا مفطرين ثم تبين أن ذلك اليوم من رمضان فالقضاء واجب بالاتفاق فكذلك هذا وقال
 ابن التين لم يوجب مالك القضاء إذا كان في صوم نذر قال ابن التين في الحاشية في هذا الحديث أن
 المكلفين إنما خوطبوا بالظاهر فإذا اجتمعوا فخطوا فلا حرج عليهم في ذلك (قوله
 صوم الصبيان) أي هل يشرع أم لا والجمهور على أنه لا يجب على من دون البلوغ
 واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقال به الشافعي أنهم يؤمرون به للتبرين
 عليه إذا أطاقوه وحده أصحاه بالسبع والعشر كالصلاة وحده اسحق بإثني عشرة سنة وأجد
 في رواية بغير سنين وقال الأوزاعي إذا أطاق صوم ثلاثة أيام تبعاً لا يضعف فيه من حمل على
 الصوم والاول قول الجمهور والمشهور عن المالكية أنه لا يشرع في حق الصبيان ولقد تطفف
 المصنف في التعقب عليهم بإيراد عمر في صدر الترجمة لأن أقصى ما يعتد به في معارضة
 الأحاديث دعوى عمل أهل المدينة على خلافها ولا عمل يستند إليه أقوى من العمل في عهد عمر
 مع شدة تحريمه ووفور الصحابة في زمانه وقد قال للذي أفطر في رمضان مؤبجالة كيف تفطر
 وصبياننا صيام وأعرب ابن الماجشون عن المالكية فقال إذا أطاق الصبيان الصيام ألزموه فإن
 أفطروا فعند رفقهم القضاء (قوله وقال عمر لنشوان الخ) أي لا إنسان نشوان وهو بنوخ
 النون وسكون المجهة كسكران وزنا ومعنى وجهه تشاوى كسكرارى قال ابن خالويه سكر الرجل

حدثنا أبو أسامة عن هشام
 ابن عروة عن فاطمة عن
 أسماء بنت أبي بكر رضي
 الله عنهما قالت أفطرنا على
 عهد النبي صلى الله عليه
 وسلم يوم غيم ثم طلعت
 الشمس قبل لهشام فأمرنا
 بالقضاء قال بدمن قضاء وقال
 معمر سمعت هشاماً يقول
 لأدري أقضوا أم لا (باب
 صوم الصبيان) وقال عمر
 رضي الله عنه لنشوان في
 رمضان ويملك وصبياننا صيام
 فضره * حدثنا مسدد
 حدثنا بشر بن المفضل

١٩٦٠

١٥٨٢٢

واتشى وثل ونزف بمعنى وقال صاحب المحكم نشى الرجل واتشى وتشى كله سكر ووقع عند ابن التين النشوان السكران سكر أخفقا وهذا الاثر واصله سعيد بن منصور وروى البغوى في الجعليات من طريق عبد الله بن أبي الهذيل أن عمر بن الخطاب أتى برجل شرب الخمر في رمضان فلما دنا منه جعل يقول للمخمر بن القم وفي رواية البغوى فلما رفع اليه عثر فقال عمر على وجهك ويحك وصيبتا صيام ثم أمر به فضرب ثمانين سوطا ثم سيره الى الشام وفي رواية البغوى فضربه الحد وكان اذا غضب على انسان سيره الى الشام فسيره الى الشام (قوله عن خالد بن ذكوان) هو أبو الحسين المدني زبيل البصرة وهو تابعي صغير وليس له من الصحابة سماع من سوى الربيع بنت معوذ وهي من صغار الصحابة ولم يخرج البخارى من حديثه عن غيرها (قوله عن الربيع) في رواية مسلم من وجه آخر عن خالد سألت الربيع وهي بتشديد الياء مصغرا أو أبوها بكسر الواو والتشديد بوزن معلم وهو ابن عوف ويعرف بابن عفرأى باذى ذكره في وقعة بدر من المغازى إن شاء الله تعالى (قوله أرسل النبي صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء الى قرى الانصار) زاد مسلم التي حول المدينة وقد تقدم تسمية الرسول بذلك في باب اذا نوى بالنهار صوما (قوله صيائنا) زاد مسلم الصغار ونذهب بهم الى المسجد (قوله من العهن) أى الصوف وقد فسره المصنف في رواية المستقلى في آخر الحديث وقيل العهن الصوف المصبوغ (قوله أعطيناها ذلك حتى يكون عند الافطار) هكذا رواه ابن خزيمة وابن حبان ووقع في رواية مسلم أعطيناها اياه عند الافطار وهو منكر ورواية البخارى توضح أنه سقط منه شيء وقد رواه مسلم من وجه آخر عن خالد بن ذكوان فقال فيه فاذ أسألونا الطعام أعطيناهاهم اللعبة قلهم حتى يتقوا صومهم وهو بوضع صحة رواية البخارى ووقع لمسلم شك في تقييده الصبيان بالصغار وهو ثابت في صحيح ابن خزيمة وغيره وتقييده بالصغار لا يخرج الكبار بل يدخلهم من باب الاولى وأبلغ من ذلك ما جاء في حديث رزينة بفتح الراء وكسر الزاى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر امرأته في عاشوراء ورضعها فاطمة فيقتل في أفواههم ويأمر أمهاتهم أن لا يرضعن الى الليل أخرجه ابن خزيمة وتوقف في صحته واستاده لا بأس به واستدل بهذا الحديث على أن عاشوراء كان فرضا قبل أن يفرض رمضان وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في أول كتاب الصيام وسيأتى الكلام على صيام عاشوراء بعد عشرين بابا وفي الحديث حجة على مشروعية تمرين الصبيان على الصيام كما تقدم لأن من كان في مثل السن الذى ذكر في هذا الحديث فهو غير مكلف وانما صنع لهم ذلك للتمرين وأغرب القرطبي فقال لعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم بذلك ويعد أن يكون أمر بذلك لانه تعذيب صغير بعبادة شاقة غير متكررة في السنة وما قدمناه من حديث رزينة يرده عليه مع أن الصحيح عند أهل الحديث وأهل الأصول أن الصحابي اذا قال فعلنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حكمه الرفع لان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريرهم عليه مع توفر دواعهم على سؤالهم اياه عن الاحكام مع ان هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه فافعلوه لا بتوقيف والله أعلم (قوله بالوصال) هو الترك في ليالى الصيام لما ينظر بالنهار القصد فيخرج من أسك اتفاقا ويدخل من أسك جميع الليل أو بعضه ولم يجزم المصنف بحكمه لشبهة الاختلاف فيه (قوله ومن قال ليس في الليل صيام لقوله عز وجل ثم أعوا الصيام الى الليل)

عن خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ قالت أرسل النبي صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء الى قرى الانصار من أصح مبطرا فليتم بقية يومه ومن أصبح صائما فليصم قالت فكانا نصومه بعد ونصوم صيائنا ونجعل لهم اللعبة من العهن فاذا بكي أحدهم على الطعام أعطيناها ذلك حتى يكون عند الافطار (باب الوصال ومن قال ليس في الليل صيام) لقوله عز وجل ثم أعوا الصيام الى الليل

كأنه يشير إلى حديث أبي سعيد الخدري وهو حديث ذكره الترمذي في الجامع ووصله في الغل
المفرد وأخرجه ابن السكن وغيره في الصحابة والدولابي وغيره في الكنى كلهم من طريق أبي فروة
الرهاوي عن معقل الكندي عن عباد بن نسي عنه ولفظ المتن ضرفوا أن الله لم يكتب الصيام
بالليل فمن صام فقد نعى ولا أجر له قال ابن منده غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وقال الترمذي
سالت البخاري عنه فقال ما أرى عبادة مع من أبي سعيد الخدري وفي المعنى حديث بشير بن
الخصاصية وقد أخرجه أحمد والطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن جسد وابن أبي حاتم في
تفسيريهما بإسناد صحيح إلى أبي لهي أمة بشير بن الخصاصية قالت أردت أن أصوم يومين مؤصلة
فنعني بشير وقال إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا وقال يفعل ذلك النصارى ولكن
صوموا كما أمركم الله تعالى أتموا الصيام إلى الليل فإذا كان الليل فافطروا فقط ابن أبي حاتم
وروى هو وابن أبي شيبة من طريق أبي العالبة التابعي أنه سئل عن الوصال في الصيام فقال قال
الله تعالى ثم أتموا الصيام إلى الليل فإذا جاء الليل فهو مفطر وروى الطبراني في الأوسط من طريق
علي بن أبي طلحة عن عبد الملك عن أبي ذر رفعه قال لا صيام بعد الليل أي بعد دخول الليل ذكره
في أثناء حديث وعبد الملك ما عرفه فلا يصح وإن كان ببقية رجاله ثقات ومعارضه أصبح منه كما
سأذكره ولو صححت هذه الأحاديث لم يكن للوصال معنى أصلا ولا كان في فعله قرينة وهذا خلاف
ما تقتضيه الأحاديث الصحيحة من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان الراجح أنه من خصائصه
(قوله ونهى النبي صلى الله عليه وسلم) أي أحكامه (عنه) أي عن الوصال (رحمة لهم وإبقاء عليهم)
وهذا الحديث قد وصله المصنف في آخر الباب من حديث عائشة يلفظ نهى النبي صلى الله عليه
وسلم عن الوصال رحمة لهم وأما قوله وإبقاء عليهم فكأنه أشار إلى ما أخرجه أبو داود وغيره من
طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
الحجامة والمواصلة ولم يحرمهما إبقاء على أصحابه وإسناده صحيح كما تقدم التنبيه عليه في باب
الحجامة للصائم وهو يعارض حديث أبي ذر المذكور قبل (قوله وما يكره من التعمق) وهذا من
كلام المصنف معطوف على قوله الوصال أي باب ذكر الوصال وذكر ما يكره من التعمق والتعمق
المبالغة في تكلف ما لم يكلفه وعنى الوادي فقره كأنه يشير إلى ما أخرجه في كتاب التمني من
طريق ثابت عن أنس في قصة الوصال فقال صلى الله عليه وسلم لو مت في الشهر لوصلت وصالا
يدع المتعمقون تعمقهم وسأقي في الباب الذي بعده في آخر حديث أبي هريرة كلفوا من العمل
ما يطيقون ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث أحدها حديث أنس من طريق قتادة عنه
ويحيى المذكور في الإسناد هو القطان (قوله لا تواصلوا) في رواية ابن خزيمة من طريق أبي سعيد
مولي بن هاشم عن شعبة بهذا الإسناد أيكم والوصال ولا جدم من طريق همام عن قتادة نهى
النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال (قوله قالوا لا تواصل) كذا في أكثر الأحاديث وفي رواية
أبي هريرة الآتية في أول الباب الذي يليه فقال رجل من المسلمين وكأن القائل واحدا ونسب
القول إلى الجميع لرضاهم به ولم أقف على تسمية القائل في شيء من الطرق (قوله لست كأحد
منكم) في رواية الكشي من طريق كذا في حديث ابن عمر لست مثلكم وفي حديث أبي سعيد
لست كهيئتكم وفي حديث أبي زرعة عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود لستم في ذلك مثلي وشعوه

ونهى النبي صلى الله عليه
وسلم عنه رحمة لهم وإبقاء
عليهم وما يكره من التعمق
* حدثنا مسدد قال حدثني
يحيى عن شعبة قال حدثني
قتادة عن أنس رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا تواصلوا قالوا
إنك تواصل قال لست كأحد
منكم

١٩٦١

نحوه

٢٧٨

قوله ما يجانفتا قال في النهاية
في شرح هذا الحديث
ما يجانفتا الاثم أي لم تغل فيه
لارتكاب الاثم ٥ من
هاشم الأصل

اني أظلم وأسقي أواني أبيت

أظلم وأسقي * حدثنا عبد الله بن
ابن يوسف أخبرنا مالك بن
عن نافع عن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما قال
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الوصال قالوا انك
تواصل قال اني لست مثلكم
اني أظلم وأسقي * حدثنا
عبد الله بن يوسف حدثنا
الليث حدثني ابن الهادي عن
عبد الله بن خباب عن أبي
سعيد رضي الله عنه أنه سمع
النبي صلى الله عليه وسلم
يقول لا تواصلوا فأياكم
أراد أن تواصل فليواصل
حتى السحر قالوا فانك تواصل
يا رسول الله قال اني لست
كهيتكم اني أبيت لي مطعم
يطعمني وساق يسقيني (٢)
* حدثنا عثمان بن أبي شيبة
ومحمد قال أخبرنا عبدة عن
هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها قالت
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الوصال رجة لهم **قوله**
فقالوا انك تواصل قال اني
لست كهيتكم اني يطعمني
ربي ويسقيني قال أبو عبد الله
لم يذكر عثمان رجة لهم

(٢) قوله يسقيني بمحذف الباء

في القرع كالمخف العثماني

في الشعراء وفي بعض الاصول

يسقيني بإبائها كقراءة

يعقوب الحضرمي في الآية وكذا فيما سياتي انظر القسطلاني اه معجمه

في مرسل الحسن بن سعيد بن منصور وفي حديث أبي هريرة في الباب بعده وأياكم مثل وهذا
الاستفهام يفيد التوبيخ المشعر بالاستبعاد وقوله مثلي أي على صفتي أو منزلي من ربي **قوله**
اني أظلم وأسقي أواني أبيت أظلم وأسقي) هذا الشك من شعبة وقدره أنه أجده عن بهز عنه بالفظ
اني أظلم أو قال اني أبيت وقدره أنه سجد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ ان ربي يطعمني ويسقيني
أخرجه الترمذي وقدره أنه ثابت عن أنس كما سياتي في باب التخي بلفظ اني أظلم يطعمني ربي
ويسقيني وبين في روايته سبب الحديث وهو أنه صلى الله عليه وسلم واصل في آخر الشهر
فواصل ناس من أصحابه قبله ذلك وسيأتي نحوه في الكلام على حديث ابن عمر * ثاني الاحاديث
حديث ابن عمر أخرجه من طريق مالك عن نافع عنه **قوله** نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الوصال) تقدم في باب بركة السحور من غير إيجاب من طريق جويرية عن نافع ذكر السبب
أيضا ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم واصل فواصل الناس فشق عليهم فنهاهم وكذا رواه
أبو قرة عن موسى بن عقبة عن نافع وأخرجه مسلم من طريق ابن عمر عن عبد الله بن عمر عن
نافع مثله وزاد في رمضان لكن لم يقل فشق عليهم **قوله** اني أظلم وأسقي في رواية جويرية
المذكورة اني أظلم وأسقي * ثالثها حديث أبي سعيد وسيأتي بعد باب وفيه فايكم أراد أن
يواصل فليواصل حتى السحر * رابعها حديث عائشة **قوله** فيه عبدة هو ابن سليمان **قوله**
رجة لهم فيه إشارة الى بيان السبب أيضا ويؤيد ذلك ذكر المشقة في الرواية التي قبلها **قوله**
قال أبو عبد الله هو المصنف (لم يذكر عثمان) أي ابن أبي شيبة شيخه في الحديث المذكور **قوله**
(رجة لهم) فدل على انها من رواية محمد بن سلام وحده وقد أخرجه مسلم عن اسحق بن راهويه
وعثمان بن أبي شيبة جميعا وفيه رجة لهم ولم يبين أنها ليست في رواية عثمان وقد أخرجه أبو يعلى
والحسن بن سفيان في مستنديهما عن عثمان وليس فيه رجة لهم وأخرجه الاسماعيلي عنهما
كذلك وأخرجه الجوزي من طريق محمد بن خاتم عن عثمان وفيه رجة لهم فيحتمل أن يكون
عثمان كان تارة يذكرها وتارة يحذفها وقدرها الاسماعيلي عن جعفر القريابي عن عثمان
فجعل ذلك من قول النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه قالوا انك تواصل قال انما هي رجة رجكم
الله اني لست كهيتكم الحديث واستدل بمجموع هذه الاحاديث على أن الوصال من
خصائصه صلى الله عليه وسلم وعلى أن غيره ممنوع منه الا ما وقع فيه الترخيص من الاذن فيه الى
السحر ثم اختلف في المنع المذكور فقيل على سبيل التحريم وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم
على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه وقد اختلف السلف في ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله
ابن الزبير وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عنه أنه كان يواصل خمسة عشر يوما وذهب اليه من
الصحابه أيضا أخت أبي سعيد ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي نعم وعامر بن عبد الله بن الزبير
وابراهيم بن زيد التيمي وأبو الجوزاء كما نقله أبو نعيم في ترجمته في الجلية وغيرهم رواه الطبري وغيره
ومن جتهم ما سياتي في الباب الذي بعده أنه صلى الله عليه وسلم واصل بأصحابه بعد النهي فلو كان
النهي التحريم لما أقرهم على فعله فعلم أنه أراد بالنهي الرجة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به
عائشة في حديثها وهذا مثل ما نهى عن قيام الليل خشية أن يضر عليهم ولم ينكر على من
بلغه أنه فعله عن لم يشق عليه وسيأتي تظهير ذلك في صيام الدهر فن لم يشق عليه ولم يقصد موافقة

أهل الكتاب ولا رغب عن السنة في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال وذهب الاكثرون الى تحريم الوصال وعن الشافعية في ذلك وجهان التحريم والكراهة هكذا اقتصر عليه النووي وقد نص الشافعي في الام على انه محظور وأغرب القرطبي فنقل التحريم عن بعض أهل الظاهر على شك منه في ذلك ولا معنى لشكك فقد صرح ابن حزم بتحريمه وصححه ابن العربي من المالكية وذهب أحمد واسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السحر لحديث أبي سعيد المذكور وهذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره الا انه في الحقيقة بمنزلة عشائه الا أنه يؤخره لان الصائم له في اليوم واللييلة أكلة فاذا أكلها في السحر كان قد نفقها من أول الليل الى آخره وكان أخف لجسمه في قيام الليل ولا يخفى أن محل ذلك ما لم يشق على الصائم والا فلا يكون قربة وانفصل أكثر الشافعية عن ذلك بأن الامسالة الى السحر ليس وصلا بل الوصال أن يمسك في الليل جميعه كما يمسك في النهار وانما أطلق على الامسالة الى السحر وصلا للمشاكلة الوصال في الصورة ويحتاج الى ثبوت الدعوى بأن الوصال انما هو حقيقة في امسالك جميع الليل وقد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يواصل من سحر الى سحر أخرجه أحمد وعبد الرزاق من حديث علي والطبراني من حديث جابر وأخرجه سعيد بن منصور مرسل من طريق ابن أبي نجيج عن أبيه ومن طريق أبي قلابة وأخرجه عبد الرزاق من طريق عطاء واحتجوا بالتحريم بقوله في الحديث المتقدم اذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أفطر الصائم اذ لم يجعل الليل محلا لسوى الفطر فالصوم فيه مخالفة لوضعه كيوم الفطر وأجابوا أيضا بأن قوله رجة لهم لا يمنع التحريم فان من رجته لهم أن حرمة عليهم وأما مواصلته بهم بعد نهيهم فلم يكن تقريراً بل تقريراً يعاوتسكلاً فاحتمل منهم ذلك لاجل مصلحة النهي في تأكيد زجرهم لانهم اذا باشروا ظهرت لهم حكمة النهي وكان ذلك ادعى الى قلوبهم لما يترتب عليهم من المأل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك والجوع الشديد ينافي ذلك وقد صرح بأن الوصال يختص به لقوله لست في ذلك مثلكم وقوله لست كهيتكم هذا مع ما انضم الى ذلك من استحباب تعجيل الفطر كما تقدم في باب (قلت) ويدل على أنه ليس بمحرم حديث أبي داود الذي قدمت التنبية عليه في أوائل الباب فان الصحابي صرح فيه بأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرم الوصال وروى الترمذي والطبراني من حديث سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال وليس بالعزيمة وأما ما رواه الطبراني في الاوسط من حديث أبي ذر ان جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان الله قد قبل وصالك ولا يحل لاحد بعدك فليس اسناده بصحيح فلا حجة فيه ومن أدلة الجواز اقسام الصحابة على الوصال بعد النهي فدل على أنهم فهموا أن النهي للتنزيه لا للتحريم والا لما أقدموا عليه ويؤيد أنه ليس بمحرم أيضا انه صلى الله عليه وسلم في حديث بشير بن الخصاصية الذي ذكرته في أول الباب سوى في علة النهي بين الوصال وبين تأخير الفطر حيث قال في كل منهما انه فعل أهل الكتاب ولم يقل أحد بتحريم تأخير الفطر سوى بعض من لا يعتد به من أهل الظاهر ومن حيث المعنى ما فيه من فطم النفس ونهوها واقمعها عن ملذوذاتها فهذا المستقر على القول بجوازه مطلقاً ومقيداً من تقدم ذكره والله أعلم وفي أحاديث الباب من القوائد استواء المكلفين في الاحكام وان كل حكم ثبت في

حق النبي صلى الله عليه وسلم ثبت في حق أمته الاما استثنى بدليل وفيه جواز معارضة المفتي فيما
أفتى به اذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتي بسر المخالفة وفيه الاستكشاف عن حكمة النهي
وفيه ثبوت خصائصه صلى الله عليه وسلم وان عموم قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة
حسنة مخصوص وفيه أن الصحابة كانوا يرجعون الى فعله المعلوم صفة ويأدرون الى الاتساع
به لا فيما نهاهم عنه وفيه ان خصائصه لا يتأسي به في جميعها وقد توقف في ذلك امام الحرمين
وقال أبو شامة ليس لاحد التشبه به في المباح كالزيادة على اربع نسوة ويستحب التنزه عن المحرم
عليه والتشبه به في الواجب عليه كالزحى واما المستحب فلم يتعرض له والوصال منه فيحتمل ان
يقال ان لم ينه عنه لم يمنع الاتساع به فيه والله اعلم وفيه بيان قدرة الله تعالى على ايجاد المسببات
العاديات من غير سبب ظاهر كما سيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده ﴿قوله﴾ **باب**
التنكيل لمن أكثر الوصال التقيد بالاكثر قد يفهم منه ان من قلل منه لا تكال عليه
لان التقليل منه مظنة لعدم المشقة لكن لا يلزم من عدم التنكيل ثبوت الجواز (قوله) رواه
أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم واصله في كتاب التقي من طريق جيد عن ثابت عنه كما
تقدمت الاشارة اليه في الباب الذي قبله (قوله) أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن هكذا رواه
شعيب عن الزهري وتابعه عقيل عن الزهري كما سيأتي في باب التعزيز ومعه كما سيأتي في كتاب
التقي ويونس عند مسلم وآخرون وخالفهم عبد الرحمن بن خالد بن مسافر رواه عن الزهري عن
سعيد بن المسيب عن أبي هريرة علقه المصنف في المحار بين وفي التقي وليس اختلافا ضارا
فقد أخرجه الدارقطني في العلل من طريق عبد الرحمن بن خالد هذا عن الزهري عنهما جميعا
وكذلك رواه عبد الرحمن بن عمر عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة جميعا عن أبي هريرة وأخرجه
الاسماعيلي وكذا ذكر الدارقطني ان الزيد بن ثابت بن نير على الجمع بينهما (قوله) فقال له رجل
كذلك أكثر وفي رواية عقيل المذكورة فقال له رجال (قوله) عن الوصال في رواية الكشميني
من الوصال (قوله) واصله بهم يوم ما ثم رأوا الهلال ظاهرا ان قدر المواصلة بهم كانت
يومين وقد صرح بذلك في رواية معمر المشار اليها (قوله) لو تأخر أي الشهر (لزدتكم)
استدل به على جواز قول لو وحل النهي الوارد في ذلك على ما لا يتعلق بالامور الشرعية كما
سيأتي بيانه في كتاب التقي في أواخر الكتاب ان شاء الله تعالى والمراد بقوله لو تأخر لزدتكم أي
في الوصال الى ان تعجزوا عنه فتسألوا التخفيف عنكم بتركوه هذا كما أشار عليهم ان يرجعوا
من حصار الطائف فلم يعجبهم فامرهم بما كره القتل من الغد فأصابهم جراح وشدة وأحبوا
الرجوع فأصبحوا جميعا بهم فأعجبهم ذلك وسيأتي ذكره موضعا في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى
(قوله) كالتنكيل لهم في رواية معمر كالمنكسر لهم ووقع فيه عند المستنكر بالراء وسكون
النون من الانكار والحموى كالمنكي بجمانية ساكنة قبلها كاف مكسورة خفيفة من النكابة
والاول هو الذي تطاقت به الروايات خارج هذا الكتاب والتنكيل المعاقبة (قوله) حدثنا
يحيى كذا لاكثر غير منسوب ولا يدرى حديث يحيى بن موسى (قوله) اياكم والوصال مرتين
في رواية أحمد عن عبد الرزاق بهذا الاسناد اياكم والوصال اياكم والوصال فدل على ان
قوله مرتين اختصار من البخاري أو شيخه وأخرجه مالك عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي

نعم
١٩٧١
* (باب التنكيل لمن أكثر
الوصال) * رواه أنس
عن النبي صلى الله عليه
وسلم * حدثنا أبو اليمان
أخبرنا شعيب عن الزهري
قال أخبرني أبو سلمة بن عبد
الرحمن ان أبا هريرة رضي
الله عنه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن
الوصال في الصوم فقال له
رجل من المسلمين انك
تواصل يا رسول الله قال
وأبيكم مثلي اني أبت
يطعمني ربي ويسقين فلما
أبوا أن ينتهوا عن الوصال
واصل بهم يوما ثم يوما ثم
رأوا الهلال فقال لو تأخر
لزدتكم كالتنكيل لهم حين
أبوا أن ينتهوا * حدثنا يحيى
حدثنا عبد الرزاق عن معمر
عن همام أنه سمع أبا هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
اياكم والوصال مرتين قيل
انك تواصل

١٩٦٦

تحفة

١٩٧٢٥

قال اني آيت يطعمني ربي
ويسقني

هريرة كما قال أحد رواه ابن أبي شيبة عن طريق أبي زرعة عن أبي هريرة بلفظ اياكم والواصل
ثلاث مرات واسناده صحيح وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه بدون قوله ثلاث مرات
(قوله اني آيت يطعمني ربي ويسقني) كذا في الطريقين عن أبي هريرة في هذا الباب وقد
تقدم في الباب الذي قبله من رواية في حديث أنس بلفظ أظلم وكذا في حديث عائشة
عند الاسماعيلي وهي محمولة على مطلق الكون لا على حقيقة اللفظ لان المتحدث عنه هو
الامساك ليلالانهارا وأكثر الروايات انما هي آيت وكان بعض الرواة عبر عنها باظلم نظر الى
اشتراكهما في مطلق الكون يقولون كثيرا أظلم فلان كذا مثلا ولا يريدون تخصيص ذلك
بوقت الضحى ومنه قوله تعالى واذا بشر أحدكم بالانشي ظلم وجهه مسودا فان المراد به مطلق
الوقت ولا اختصاص لذلك بنهار دون ليل وقد رواه أحمد وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة كلهم
عن ابي معاوية عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ اني أظلم عند ربي فيطعمني
ويسقني وكذلك رواه أحمد أيضا عن ابن عمر وابو نعيم في المستخرج من طريق ابراهيم بن سعيد
عن ابن عمر عن الاعمش وأخرجه ابو عوانة عن علي بن حرب عن ابي معاوية كذلك وأخرجه
هو وابن خزيمة من طريق عبيدة بن جندب عن الاعمش كذلك ووقع لمسلم فيه شيء غريب فانه
أخرجه عن ابن عمر عن أبيه فقال بمثل حديث عمارة عن أبي زرعة ولفظ عمارة المذكور
عنده اني آيت يطعمني ربي ويسقني وقد عرفت ان رواية ابن عمر عند احمد فيها عند ربي وليس
ذلك في شيء من الطرق عن ابي هريرة الا في رواية ابي صالح ولم يفردها الاعمش فقد أخرجهما
احد ايضا من طريق عاصم بن ابي النجود عن أبي صالح ووقعت في حديث غير أبي هريرة
وأخرجهما الاسماعيلي في حديث عائشة أيضا عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة
بسنده الماضي في الباب الذي قبل هذا بلفظ أظلم عند الله يطعمني ويسقني وعن عمران بن
موسى عن عثمان بلفظ عند ربي ووقعت أيضا كذلك عند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة عن
هرسل الحسن بلفظ اني آيت عند ربي واختلف في معنى قوله يطعمني ويسقني فقل هو على
حقيقته وانه صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ليالي صيامه
وتعقبه ابن بطال ومن تبعه بانه لو كان كذلك لم يكن مواصلا وبأن قوله يظلم يدل على وقوع
ذلك بالنهار فلو كان الاكل والشرب حقيقة لم يكن صائما وأجيب بان الراجح من الروايات لفظ
آيت دون أظلم وعلى تقدير الثبوت فليس حمل الطعام والشراب على المجاز باولى له من حمل
لفظ أظلم على المجاز وعلى التبرل فلا يضر شيء من ذلك لان ما يؤتي به الرسول على سبيل الكرامة
من طعام الجنة وشرابها لا يجري عليه احكام المكلفين فيه كما غسل صدره صلى الله عليه وسلم
في طست الذهب مع ان استعمال أواني الذهب والفضة حرام وقال ابن المنير في الحاشية
الذي يقطر شرعا انما هو الطعام المعتاد واما الخارق للعادة كالحضر من الجنة فعلى غير هذا
المعنى وليس تعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب كاكل اهل الجنة في الجنة
والكرامة لا تطل العبادة وقال غيره لا مانع من حمل الطعام والشراب على حقيقةهما ولا يلزم
شيء مما تقدم ذكره بل الرواية الصحيحة آيت وأكله وشربه في الليل مما يؤتي به من الجنة لا يقطع
وصاله خصوصية له بذلك فكأنه قال لما قيل له انك تواصل فقال اني لست في ذلك كهيتكم

أى على صفتكم فى ان من أكل منكم أو شرب أو قطع وصاله بل انما يطعمنى ربى ويسقنى
ولا تنقطع بذلك مواصلة فطعمى وشربى على غير طعامكم وشرايكم صورة ومعنى وقال الزين
ابن المنير هو محمول على أن أكله وشربه فى تلك الحالة كحال النائم الذى يحصل له الشبع والرى
بالأكل والشرب ويستمر له ذلك حتى يستيقظ ولا يطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص
أجره وحاصله انه يحمل ذلك على حالة استغراقه صلى الله عليه وسلم فى احواله الشريفة حتى
لا يؤثر فيه حينئذ شئ من الاحوال البشرية وقال الجمهور قوله يطعمنى ويسقنى مجاز عن
لازم الطعام والشراب وهو القوة فكأنه قال يعطينى قوة الأكل والشرب ويقض على
ما يسد مسد الطعام والشراب ويقوى على أنواع الطاعة من غير ضعف فى القوة ولا كلال
فى الاحساس أو المعنى ان الله يخلق فيه من الشبع والرى ما يغنيه عن الطعام والشراب فلا
يجوع ولا عطش والفرق بينه وبين الاول انه على الاول يعطى القوة من غير شبع ولا رى
مع الجوع والظما وعلى الثانى يعطى القوة مع الشبع والرى ورجح الاول بان الثانى ينافى حال
الصائم ويقوت المقصود من الصيام والواصل لان الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها قال
القرطبي ويعده أيضا النظر الى حاله صلى الله عليه وسلم فانه كان يجوع أكثر مما يشبع ويربط
على بطنه الحجارة من الجوع (قلت) وتمسك ابن حبان بظاهر الحال فاستدل بهذا الحديث على
تضعيف الاحاديث الواردة بانه صلى الله عليه وسلم كان يجوع ويشد الحجر على بطنه من الجوع
قال لان الله تعالى كان يطعم رسوله ويسقيه اذا واصل فكيف يتركه جائعا حتى يحتاج الى شد الحجر
على بطنه ثم قال وماذا يغنى الجوع من الجوع ثم ادعى ان ذلك تحفيف عن رواه وانما هى الجز
بالراى جمع حجة وقد أكثر الناس من الرد عليه فى جميع ذلك وأبلغ ما ردد عليه به أنه أخرج فى
صحيحه من حديث ابن عباس قال خرج النبى صلى الله عليه وسلم بالهجرة فرأى أبا بكر وعمر
فقال ما أخرجكما قالاما أخرجنا الى الجوع فقال وانا الذى نفسى بيده ما أخرجنى الى الجوع
الحديث فهذا الحديث يرد ما تمسك به وأما قوله وما يغنى الجوع من الجوع بجوابه انه يقيم الصلب
لان البطن اذا خلا رجا ضعف صاحبه عن القيام لا تناء بطنه عليه فاذا ربط عليه الحجر اشتد
وقوى صاحبه على القيام حتى قال بعض من وقع له ذلك كنت أظن الرجلين يحملان البطن فاذا
البطن يحمل الرجلين ويحتمل ان يكون المراد بقوله يطعمنى ويسقنى أى يشغلنى بالتفكير فى
عظمته والتأمل بمشاهدته والتغذى بمعارفه وقررة العين بحجته والاستغراق فى مناجاته والاقبال
عليه عن الطعام والشراب والى هذا جنى ابن القيم وقال قد يكون هذا الغذاء اعظم من غذاء
الاجساد ومن له ادنى ذوق وتجربة يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء
الجسمانى ولا سيما الفرح السرور ويطول به الذى قربت عينه بمحبوبه (قوله اكلوا) بسكون
الكاف وضم اللام أى اكلوا المشقة فى ذلك يقال كلفت بكذا اذا ولعت به وحكى عباس ان
بعضهم قاله بهمزة قطع وكسر اللام قال ولا يصح لغة (قوله بما تطيقون) فى رواية أحد عمالكم
به طائفة وكذا المسلم من طريق أبى الزناد عن الاعرج (قوله يا اوصال الى البحر)
أى جوازهم وقد تقدم انه قول أحد وطائفة من أصحاب الحديث وتقدم توجيهه وان من
الشافعية من قال انه ليس بواصل حقيقة (قوله حدثني ابن أبي حازم) هو عبد العزيز وشيخه يزيد

فأكلوا من العمل
ما تطيقون * (باب الوصال
الى البحر) * حدثنا ابراهيم
ابن حجة حدثني ابن أبي حازم
عن يزيد عن عبد الله بن
خبيب عن أبي سعيد
الخدري رضى الله عنه أنه
سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول لا تواصلوا
فأياكم أراد أن يواصل
فليواصل حتى البحر قالوا
فأنك تواصل يا رسول الله
قال است كهيئتكم انى
أيتلى مطعم يطعمنى وساق
يسقنى

١٩٦٧ هـ

تحفة

٤٠٩٥

قوله وضم اللام هكذا
فى النسخ التى بأيدينا وفى
القسطلانى انه يفتح اللام
من باب علم فليحذر

هو ابن عبد الله بن الهادي شيخ البيت في الباب الذي قبله في هذا الحديث بعينه وعبد الله بن خباب
 بحجة وموحدتين الأولى مثقلة مدني من موالي الانصار لم أره رواية الا عن أبي سعيد الخدري
 وقد أخرج له المصنف سبعة أحاديث هذا ثانيا وتوقف الجوزقي في معرفة حاله ووثقه أبو
 حاتم الرازي وغيره وقد وافقه على رواية حديث الوصال عن أبي سعيد بن بشر بن حرب أخرجه
 عبد الرزاق من طريقه * (تنبيه) * وقع عند ابن خزيمة في حديث أبي صالح عن أبي هريرة من
 طريق عبيدة بن جريد عن الأعمش عنه تقييد وصال النبي صلى الله عليه وسلم بأنه إلى السحر ولفظه
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يواصل إلى السحر ففعل بعض أصحابه ذلك فنهاه فقال يا رسول
 الله انك تفعل ذلك الحديث وظاهره يعارض حديث أبي سعيد هذا فان مقتضى حديث أبي
 صالح النهي عن الوصال إلى السحر وصرح حديث أبي سعيد الاذن بالوصال إلى السحر
 والمحفوظ في حديث أبي صالح اطلاق النهي عن الوصال بغير تقييد بالسحر ولذلك اتفق عليه
 جميع الرواة عن أبي هريرة فرواية عبيدة بن جريد هذه شاذة وقد خالفه أبو معاوية وهو أصح
 أصحاب الأعمش فلم يذكر ذلك أخرجه أحمد وغيره عن أبي معاوية وتابعه عبد الله بن عمر عن
 الأعمش كما تقدم وعلى تقدير ان تكون رواية عبيدة بن جريد محفوظة فقد أشار ابن خزيمة إلى
 الجمع بينهما بأنه يحتمل أن يكون نهى صلى الله عليه وسلم عن الوصال أولا مطلقا سواء جميع الليل
 أو بعضه وعلى هذا يحمل حديث أبي صالح ثم خص النهي بجميع الليل فاباح الوصال إلى السحر
 وعلى هذا يحمل حديث أبي سعيد ويحمل النهي في حديث أبي صالح على كراهة التنزيه والنهي
 في حديث أبي سعيد على ما فوق السحر على كراهة التحريم والله أعلم * (قوله ما
 من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ولم ير عليه قضاء اذا كان أوفقه) ذكر فيه حديث ابن أبي
 جحيفة في قصة أبي الدرداء وسلمان فاما ذكر القسم فلم يقع في الطريق التي ساقها كما سأبينه وأما
 القضاء فلم أقف عليه في شيء من طرقه الا ان الاصل عدمه وقد اقره الشارع ولو كان القضاء واجبا
 لبيته له مع حاجته إلى البيان وكأني به يشير إلى حديث أبي سعيد قال صنعت للنبي صلى الله عليه
 وسلم طعاما فلما وضع قال رجل أنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاك أخوك وتكلف
 لك أفطروا صم مكانه ان شئت رواه اسمعيل بن أبي أويس عن أبيه عن ابن المنكر عنه واستاده
 حسن أخرجه البيهقي وهو دال على عدم الإيجاب وقوله اذا كان أوفقه له قد يفهم انه يرى ان
 الجواز وعدم القضاء لمن كان معذورا بفطره لا من تعمد بغير سبب * (تنبيه) * قوله أوفقه
 يروى بالواو الساكنة وبالراء بدل الواو والمعنى صحيح فيهما (قوله حدثنا أبو العيمس) مهملتين
 مصغرا سمة عتبة ولم أر هذا الحديث الا من روايته عن عون بن أبي جحيفة ولا رأيت له روايته
 الا جعفر بن عون والى نفردهما بذلك أشار الزائر (قوله أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان
 وأبي الدرداء) ذكر أصحاب المغازي ان المواخاة بين الصحابة وقعت مرتين الأولى قبل الهجرة بين
 المهاجرين خاصة على المواساة والمناصرة فكان من ذلك أخوة زيد بن حارثة وحزرة بن عبد المطلب
 ثم أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار بعد ان هاجر وذلك بعد قدومه المدينة
 وسيأتي في أول كتاب البسح حديث عبد الرحمن بن عوف لما قدمنا المدينة أخى النبي صلى الله
 عليه وسلم بني وبين سعد بن الربيع وذكر الواقدي ان ذلك كان بعد قدومه صلى الله عليه وسلم

* (باب من أقسم على أخيه
 ليفطر في التطوع ولم ير عليه
 قضاء اذا كان أوفقه) *
 حدثنا محمد بن يسار حدثنا
 جعفر بن عون حدثنا أبو
 العيمس عن عون بن أبي
 جحيفة عن أبيه قال أخى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بين سلمان وأبي الدرداء

١٩٦٨

ت

١١٨١٥ تحفة

بشمسة أشهر والمسجد يني وقد سمي ابن اسحق منهم جماعة منهم أبو ذر والمندرين عمر وفا بن ذر
 مهاجرى والمندران نصارى وانكره الواقدي لأن أباهما كان قدما المدينة بعد وانما قدمها بعد
 سنة ثلاث وذكر ابن اسحق أيضا الاخوة بين سلمان وأبي الدرداء كالذي هنا وتعبه الواقدي أيضا
 فيما حكاه ابن سعدان سلمان انما اسلم بعد وقعة أحد وأول مشاهدته الخندق والجواب عن ذلك
 كله ان التاريخ المذكور للهجرة الثانية هو ابتداء الاخوة ثم كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يواخي بين من يأتي بعد ذلك وهم يجر وليس باللازم ان تكون المواخاة وقعت دفعة واحدة
 حتى يردها التعقب فصح ما قاله ابن اسحق وأيده هذا الخبر الذي في الصحيح وارتفع الاشكال
 بهذا التقرير والله المجد واعترض الواقدي من جهة أخرى فروى عن الزهري انه كان ينكر كل
 مواخاة وقعت بعد بدر ويقول قطعت بدر الموارث (قلت) وهذا لا يدفع المواخاة من أصلها وانما
 يدفع المواخاة المخصوصة التي كانت عقدت بينهم ليتوارثوا بها فلا يلزم من نسخ التوارث المذكور
 أن لا تقع المواخاة بعد ذلك على المواساة ونحو ذلك وقد جاء ذكر المواخاة بين سلمان وأبي الدرداء
 من طرق صحيحة غير هذه وذكر البغوي في معجم الصحابة من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن
 أنس قال قال أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين أبي الدرداء وسلمان فذكر قصة لهما غير المذكورة
 هنا وروى ابن سعد من طريق جيسد بن هلال قال أخى بين سلمان وأبي الدرداء فنزل سلمان
 الكوفة ونزل أبو الدرداء الشام ورجاله ثقات (قوله فزار سلمان أبا الدرداء) يعني في عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم فوجد أبا الدرداء غائبا (قوله متبذلة) بفتح المشاة والموحدة وتشديد الذا
 المجبة المكسورة أى لابسة ثياب البذلة بكسر الموحدة وسكون الذا وهى المهنة وزنا ومعنى
 والمراد انها تاركة للثياب الزينة وللكشميين مبتذلة بتقديم الموحدة والتخفيف وزن
 مفتعلة والمعنى واحد وفي ترجمة سلمان من الخلية لابي نعيم باسناد آخر الى أم الدرداء عن أبي
 الدرداء ان سلمان دخل عليه فرأى امرأته رثة الهيئة فذكر القصة مختصرة وأم الدرداء هذه هى
 خيرة بفتح المجبة وسكون التحتية بنت ألى حدردا الاسمية صحابية بنت صحابي وحديثها عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في مسند أحمد وغيره وماتت أم الدرداء هذه قبل أبي الدرداء ولأبي الدرداء
 أيضا امرأة أخرى يقال لها أم الدرداء تابعية اسمها هجيمة عاشت بعده دهرًا وروت عنه وقد
 تقدم ذكرها في كتاب الصلاة (قوله فقال لهما ما شأنك) زاد الترمذي في روايته عن محمد بن بشار
 شيخ البخارى فيه يا أم الدرداء أم متبذلة (قوله ليس له حاجة في الدنيا) في رواية الدارقطني من
 وجه آخر عن جعفر بن عون في نساء الدنيا وزاد فيه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى عن جعفر بن
 عون يصوم النهار ويقوم الليل (قوله فإفاء أبو الدرداء فضنع له) زاد الترمذي فرحب بسلمان
 وقرب اليه طعاما (قوله فقال له كل قال فاني صائم) كذا في رواية أبي ذر والقائل كل هو سلمان
 والمقول له أبو الدرداء وهو المجيب باني صائم وفي رواية الترمذي فقال كل فاني صائم وعلى هذا
 فالقائل أبو الدرداء والمقول له سلمان وكلاهما محتمل والحاصل ان سلمان وهو الضيف أى ان
 يأكل من طعام أبي الدرداء حتى يأكل معه وغرضه ان يصرفه عن رأيه فيما يصنعه من جهد
 نفسه في العبادة وغير ذلك مما شكته اليه امرأته (قوله قال ما أنا بأكُل حتى تأكل) في رواية
 البزار عن محمد بن بشار شيخ البخارى فيه فقال أقمت عليك لتفطرن وكذا رواه ابن خزيمة عن

فزار سلمان أبا الدرداء فرأى
 أم الدرداء متبذلة فقال لها
 ما شأنك قالت أخوك أبو
 الدرداء ليس له حاجة في
 الدنيا فإفاء أبو الدرداء فضنع
 له طعاما فقال له كل قال
 فاني صائم قال ما أنا بأكُل
 حتى تأكل قال فأكُل

يوسف بن موسى والدارقطني من طريق علي بن مسلم وغيره والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان
 أبي أي شيبه والعباس بن عبد العظيم وابن حبان من طريق أبي خيثمة كلهم عن جعفر بن عون
 به فكان محمد بن بشار لم يذكر هذه الجملة لما حدث به البخاري وبلغ البخاري ذلك من غيره فاستعمل
 هذه الزيادة في الترجمة مشيراً إلى صحتها وإن لم تقع في روايته وقد أعاده البخاري في كتاب الأدب
 عن محمد بن بشار بهذا الإسناد ولم يذكرها أيضاً وأغنى بذلك عن قول بعض الشراح كابن المنير
 أن القسم في هذا السياق مقدر قبل لفظ ما أتانا به كل كما قدر في قوله تعالى وإن منكم إلا وإرثها
 وترجم المصنف في الأدب باب صنع الطعام والتكلف للضيف وأشار بذلك إلى حديث يروي
 عن سلمان في النهي عن التكلف للضيف أخرجه أحمد وغيره بسندين والجمع بينهما أنه يقترب
 لضيفه ما عنده ولا يتكلف ما ليس عنده فإن لم يكن عنده شيء فليسوغ حينئذ التكلف بالطبخ
 ونحوه (قوله فلما كان الليل) أي في أوله وفي رواية ابن خزيمة وغيره ثم بات عنده (قوله يقوم
 فقال) في رواية الترمذي وغيره فقال له سلمان ثم زاد ابن سعد من وجه آخر مرسل فقال له أبو
 الدرداء أمتنعني أن أصوم لربي وأصلي لربي (قوله فلما كان من آخر الليل) أي عند السحر وكذا
 هو في رواية ابن خزيمة وعند الترمذي فلما كان عند الصبح والدارقطني فلما كان في وجه الصبح
 (قوله فصلى) في رواية الطبراني فقام فوضأ ثم ركعاً ثم خرج إلى الصلاة (قوله ولا هلك عليك
 حقاً) زاد الترمذي وابن خزيمة وضيفك عليك حقاً زاد الدارقطني فصم وأقصر وصل ونم وأنت
 أهلك (قوله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية الترمذي فأتيا بالتنبيه وفي رواية الدارقطني
 ثم خرجا إلى الصلاة فدنا أبو الدرداء ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم بالذي قال له سلمان فقال له أتانا
 الدرداء أن لجسدك عليك حقاً مثل ما قال سلمان في هذه الرواية أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أشار إليهما بأنه علم بطريق الوحي ما دار بينهما وليس ذلك في رواية محمد بن بشار فيجتمعا الجمع بين
 الأمرين أنه كاشفهما بذلك أولاً ثم أطلعه أبو الدرداء على صورة الحال فقال له صدق سلمان
 وروى هذا الحديث الطبراني من وجه آخر عن محمد بن سيرين عن سلاف بن عبد الله التي بات سلمان
 فيها عند أبي الدرداء ولفظه قال كان أبو الدرداء يحجي ليلة الجمعة ويصوم يومها فاتاه سلمان
 فذكر القصة مختصرة وزاد في آخرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم عويعر سلمان أفقه منك
 انتهى وعويعر اسم أبي الدرداء وفي رواية أبي نعيم المذكورة نقلاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 لقد أوتي سلمان من العلم وفي رواية ابن سعد المذكورة لقد أشبع سلمان علماً وفي هذا الحديث
 من القوائد مشروعية المؤاخاة في الله وزيارة الإخوان والمبيت عندهم وجواز مخاطبة الأجنبية
 والحاجة السؤال عما يترتب عليه المصلحة وإن كان في الظاهر لا يتعلق بالسائل وفيه النصح للمسلم
 وتنبه من أغفل وفيه فضل قيام آخر الليل وفيه مشروعية تزويج المرأة زوجها وثبوت حق
 المرأة على الزوج في حسن العشرة وقد يؤخذ منه ثبوت حقها في الوطء لقوله ولا هلك عليك حقاً
 ثم قال وأنت أهلك وقرره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وفيه جواز النهي عن المستحبات إذا
 خشى أن ذلك يقضي إلى السامة والملل وتقويت الحقوق المطلوبة الواجبة أو المندوبة الراجح
 فعلها على فعل المستحب المذكور وإن الوعيد الوارد على من نهى مصلحاً عن الصلاة مخصوص
 بمن نهى ظاهراً عنه وأما وفيه كراهية الجل على النفس في العبادة وسيأتي مزيد بيان لذلك في

فلما كان الليل ذهب
 أبو الدرداء يقوم قال ثم فنام
 ثم ذهب يقوم فقال ثم فلما
 كان من آخر الليل قال سلمان
 قم الآن فصلياً فقال له سلمان
 إن لربك عليك حقاً ولنفسك
 عليك حقاً ولا هلك عليك
 حقاً فاعط كل ذي حق حقه
 فأتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فذكر ذلك له فقال له النبي
 صلى الله عليه وسلم صدق
 سلمان

الكلام على حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفيه جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجم له المصنف وهو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه قضاء الا انه يستحب له ذلك وروى عبد الرزاق عن ابن عباس انه ضرب لذلك مثلاً كن ذهب بمال ليتصدق به ثم رجع ولم يتصدق به أو تصدق ببعضه وأمسك بعضه ومن حجتهم حديث أم هانئ أنها دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهي صائمة فدعا شرب فشرب ثم ناولها فشربت ثم سأله عن ذلك فقال أ كنت تقضين يوماً من رمضان قالت لا قال فلا بأس وفي رواية أن كان من قضاء فصومي مكانه وإن كان تطوعاً فإن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وله شاهد من حديث أبي سعيد تقدم ذكره في أول الباب وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعذر والمنع وإثبات القضاء بغير عذر وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقاً ذكره الطحاوي وغيره وشبهه عن أفسد حج التطوع فإن عليه قضاءه اتفاقاً وتعقب بأن الحج امتاز بأحكام لا يقاس غيره عليه فيها فن ذلك أن الحج يوم مفسده بالمضي في فاسده والصيام لا يوم مفسده بالمضي فيه فافترقا ولانه قياس في مقايله النص فلا يعتبر به وأعرب ابن عبد البر فنقل الاجماع على عدم وجوب القضاء عن أفسد صومه بعذر واحتج من أوجب القضاء بما روى الترمذي والنسائي من طريق جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كنت أنا وحفصة صائمتين فعرض لنا طعام اشتيناه فأكلنا منه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرني اليه حفصة وكانت بيت أبيها فقال يا رسول الله فذكرت ذلك فقال اقضيا يوماً آخر مكانه قال الترمذي رواه ابن أبي حفصة وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري مثل هذا ورواه مالك ومعمروزياد بن سعد وابن عينة وغيرهم من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسل وهو أصح لأن ابن جريج ذكر انه سأل الزهري عنه فقال لم أسمع من عروة في هذا شيئاً ولكن سمعت من ناس عن بعض من سأل عائشة فذكره ثم أسنده كذلك وقال النسائي هذا خطأ وقال ابن عينة في روايته سئل الزهري عنه أهو عن عروة فقال لا وقال الخلال اتفق الثقات على إرساله وشذ من وصله وتوارد الحفاظ على الحكم بضعف حديث عائشة هذا وقدرناه من لا يوثق به عن مالك موصولاً ذكره الدارقطني في غرائب مالك وبين مالك في روايته فقال ان صيامهما كان تطوعاً وله من طريق أخرى عند أبي داود من طريق زميل عن عروة عن عائشة وضعفه أحمد والبخاري والنسائي بجهالة حال زميل وعلى تقدير ان يكون محفوظاً فقد صح عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يفطر من صوم التطوع كما تقدمت الإشارة اليه في باب من نوى بالنهار صوماً وزاد فيه بعضهم فأكل ثم قال لكن أصوم يوماً مكانه وقد ضعف النسائي هذه الزيادة وحكم بخطها وعلى تقدير الصحة فيجمع بينهما بحمل الأمر بالقضاء على التنبه وأما قول القرطبي بحجاب عن حديث أبي حنيفة بان افطار أبي الدرداء كان لقسم سلمان ولعذر الضيافة فتوقف على ان هذا العذر من الأعذار التي تبيح الافطار وقد نقل ابن التين عن مذهب مالك انه لا يفطر لضيف نزل به ولا لمن حلف عليه بالطلاق والعناق وكذا لو حلف هو بالله ليفطرن كفرو لا يفطرون شيئاً بعد أبواب من حديث أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما زار أم سليم لم يفطروا وكان صائماً تطوعاً وقد أنصف ابن المنبر في الحاشية فقال ليس في تحريم الأكل في صورة النقل من غير عذر الا الادلة العامة كقوله تعالى ولا تطولوا أعمالكم الا أن الخاص يقدم على العام كحديث سلمان

وقول المهاب ان أبا الدرداء أفطر متأولاً ومجتهداً فيكون معذوراً فلا قضاء عليه لا ينطبق على
مذهب مالك فلو أفطر أحد بمثل عذر أبي الدرداء عنده لوجب عليه القضاء ثم ان النبي صلى الله
عليه وسلم صوب فعل أبي الدرداء فترقى عن مذهب الصحابي الى نص الرسول صلى الله عليه وسلم
وقد قال ابن عميد البر من احتج في هذا بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فهو جاهل باقوال أهل
العلم فان أكثر على ان المراد بذلك النهي عن الرياء كانه قال لا تبطلوا أعمالكم بالرياء بل
أخلصوها لله وقال آخرون لا تبطلوا أعمالكم بارتكاب الكبائر ولو كان المراد بذلك النهي عن
إبطال ما لم يفرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه بذرو غيره لا تمتنع عليه الإفطار إلا بما يبيع
الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك والله اعلم * (تنبيه) * هذه الترجمة التي فرغنا
منها إلا أن أول أبواب التطوع بدأ المصنف منها بحكم صوم التطوع هل يلزم تمامه بالدخول فيه
أم لا ثم أورد بقية أبوابه على ما اختاره من الترتيب * (قوله) **باب** صوم شعبان أي
استحبابه وكانه لم يصرح بذلك لما في عمومته من التخصيص وفي مطلقة من التقيد كما سألني سيادة
وسمى شعبان لشعبهم في طلب المياه أو في الغارات بعد أن يخرج شهر رجب الحرام وهذا أول من
الذي قبله وقيل فيه غير ذلك (قوله عن أبي النضر) هو سالم المدني زاد مسلم مولى عمر بن عبيد الله
وفي رواية ابن وهب عند النسائي والدارقطني في الغرائب عن مالك عن أبي النضر أنه حدثهم
(قوله عن عائشة) في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن عائشة حدثته وهو في ثاني حديثي
الباب وقوله فيه عن يحيى بن أبي سلمة في رواية مسلم عن يحيى بن أبي كثير واتفق أبو النضر
ويحيى ووافقهما محمد بن إبراهيم وزيد بن أبي عتاب عند النسائي ومحمد بن عمر وعند الترمذي
على روايتهم إياه عن أبي سلمة عن عائشة وخالفهم يحيى بن سعيد وسالم بن أبي الجعد فرواه عن أبي
سلمة عن أم سلمة أخرجهما النسائي وقال الترمذي عقب طريق سالم بن أبي الجعد هذا اسناد صحيح
ويحتمل ان يكون أبو سلمة رواه عن كل من عائشة وأم سلمة (قلت) ويؤيده ان محمد بن إبراهيم
اليماني رواه عن أبي سلمة عن عائشة تارة وعن أم سلمة تارة أخرى أخرجهما النسائي (قوله أكثر
صياماً) كذا لاكثر الرواة بالنصب وحكى السهيلي انه روى بالخفض وهو وهم ولعل بعضهم كتب
صياماً بغير الف على رأى من يقف على المنصب بغير ألف فتوهّم مخفوضاً أو ان بعض الرواة ظن
أنه مضاف لان صيغة أفعل تضاف كثيراً وتوهّم مضافة وذلك لا يصح هنا قطعاً وقوله أكثر
بالنصب وهو ثاني دفعولي رأيت وقوله في شعبان يتعلق بصياماً والمعنى كان يصوم في شعبان
وغيره وكان صيامه في شعبان تطوعاً أكثر من صيامه فيما سواه (قوله من شعبان) زاد في حديث
يحيى بن أبي كثير فانه كان يصوم شعبان كله زاد ابن أبي ليبد عن أبي سلمة عن عائشة عن مسلم كان
يصوم شعبان الا قليلاً ورواه الشافعي من هذا الوجه بلفظ بل كان يصوم الى آخره وهذا بين ان
المراد بقوله في حديث أم سلمة عند أبي داود وغيره أنه كان لا يصوم من السنة شهراً تاماً الا شعبان
يصله برمضان أي كان يصوم معظمه ونقل الترمذي عن ابن المبارك انه قال جأتر في كلام العرب
إذا صام أكثر الشهر أن يقول صام الشهر كله ويقال قام فلان ليلته أجمع ولعله قد نسي واشتغل
بعض أمره قال الترمذي كأن ابن المبارك جمع بين الحديثين بذلك وحاصله ان الرواية الاولى
مفسرة للثانية فخصه لها وان المراد بالكل الاكثر وهو محجاز قليل الاستعمال واستبعده الطيبي

١٩٦٩
م
نسخة

١٧٧١٠

* (باب صوم شعبان) *
حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن أبي النضر
عن أبي سلمة عن عائشة رضي
الله عنها قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يصوم حتى تقول لا يفطر
ويفطر حتى تقول لا يصوم
وما رأيت النبي صلى الله
عليه وسلم استكمل صيام
شهر الا رمضان وما رأيت
أكثر صياماً منه في شعبان
* حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا
هشام عن يحيى عن أبي سلمة
أن عائشة رضي الله عنها
حدثته قالت لم يكن النبي
صلى الله عليه وسلم يصوم شهراً
أكثر من شعبان وكان يقول
خذوا من العمل ما تطيقون
فان الله لا يعمل حتى تملوا
وأحب الصلاة الى النبي
صلى الله عليه وسلم ما دووم
عليه وان قلت وكان اذا صلى
صلاة داوم عليها

١٩٧٠

م
نسخة

١٧٧٨٠

قال لان الكل قاكيد لارادة الشمول ودفع التجوز فتفسيره ببعض مناف له قال فيحمل على انه
كان يصوم شعبان كله تارة ويصوم معظمه اخرى ثلاثا توهم انه واجب كله كرمضان وقيل المراد
بقولها كله انه كان يصوم من اوله تارة ومن آخره اخرى ومن اثنا عشر طورا فلا يخفى شيئا منه من
صيام ولا يخص ببعضه بصيام دون بعض وقال الزين بن المنير اما ان يحمل قول عائشة على
المبالغة والمراد الاكثر واما ان يجمع بان قولها الثاني متأخر عن قولها الاول فاخبرت عن أول
أمره انه كان يصوم أكثر شعبان وأخبرت ثانيا عن آخر أمره انه كان يصومه كله اه ولا يخفى
تكلفه والاول هو الصواب ويؤيده رواية عبد الله بن شقيق عن عائشة عند مسلم وسعد بن هشام
عنها عند النسائي ولفظه ولا صام شهرا كاملا قط منذ قدم المدينة غير رمضان وهو مثل حديث
ابن عباس المذكور في الباب الذي بعده هذا واختلف في الحكمة في أكثره صلى الله عليه وسلم
من صوم شعبان فقل كان يشتغل عن صوم الثلاثة أيام من كل شهر لسفر أو غيره فقتلها
في شعبان أشار الى ذلك ابن بطال وفيه حديث ضعيف أخرجه الطبراني في الاوسط من طريق
ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة
أيام من كل شهر فربما أخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان وابن أبي ليلى ضعيف
وحديث الباب والذي بعده دال على ضعف ما رواه وقيل كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان وورد
فيه حديث آخر أخرجه الترمذي من طريق صدقة بن موسى عن ثابت عن أنس قال سئل النبي
صلى الله عليه وسلم أي الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم رمضان قال الترمذي
حديث غريب وصدقة عندهم ليس بذلك القوى (قلت) ويعارضه ما رواه مسلم من حديث أبي
هريرة مرفوعا أفضل الصوم بعد رمضان صوم الحرم وقيل الحكمة في أكثره من الصيام في
شعبان دون غيره ان نساءه كن يقضين ما عليهن من رمضان في شعبان وهذا عكس ما تقدم في
الحكمة في كونهن كن يؤخرن قضاء رمضان الى شعبان لانه ورد فيه ان ذلك لكونهن كن يشتغلن
معه صلى الله عليه وسلم عن الصوم وقيل الحكمة في ذلك انه يعقبه رمضان وصومه مفترض وكان
يكثر من الصوم في شعبان قدر ما يصوم في شهرين غير ما يفوته من التطوع بذلك في أيام رمضان
والاولى في ذلك ما جاء في حديث أصح مما مضى أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة
أسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لم أر لك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال
ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الاعمال الى رب العالمين
فأحب ان يرفع علي وأنا صائم ونحوه من حديث عائشة عند أبي يعلى لكن قال فيه ان الله يكتب
كل نفس مئة تلك السنة فأحب ان يأتي أجلي وأنا صائم ولا تعارض بين هذا وبين ما تقدم من
الاحاديث في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين وكذا ما جاء من النهي عن صوم نصف
شعبان الثاني فان الجمع بينهما ظاهر بان يحمل النهي على من لم يدخل تلك الايام في صيام اعتاده
وفي الحديث دليل على فضل الصوم في شعبان وأجاب النووي عن كونه لم يكثر من الصوم في الحرم
مع قوله ان أفضل الصيام ما يقع فيه بانه يحتمل أن يكون ما علم ذلك الا في آخر عمره فلم يتمكن من
كثرة الصوم في الحرم أو اتفق له فيه من الاعذار بالسفر والمرض مثلا ما منعه من كثرة الصوم
فيه وقد تقدم الكلام على قوله لا يغفل الله حتى تلوا وعلى بقية الحديث في باب أحب الدين الى

* (باب ما يذكر من صوم النبي

صلى الله عليه وسلم وافتارته) *

حدثنا موسى بن اسمعيل

حدثنا أبو عوانة عن أبي

بشر عن سعيد بن جبير عن

ابن عباس قال ما صام النبي

صلى الله عليه وسلم شهرا

كاملا قط غير رمضان

ويصوم حتى يقول القائل

لا والله لا يفطر ويفطر حتى

يقول القائل لا والله لا يصوم

* حدثني عبد العزيز بن

عبد الله قال حدثني محمد

ابن جعفر عن جده أنه سمع

أنس رضي الله عنه يقول

كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم يفطر من الشهر

حتى نطن أن لا يصوم منه

ويصوم حتى نطن أن لا يفطر

منه شيئا وكان لا تشاء تراه

من الليل مصليا لأرأيت

ولانا نأتمنا لأرأيت وقال

سليمان عن جده أنه سأل

أنس في الصوم * حدثني

محمد أخبرنا أبو خالد الأجر

أخبرنا جده قال سألت

أنس رضي الله عنه عن صيام

النبي صلى الله عليه وسلم

فقال ما كنت أحب أن أراه

من الشهر صائما لأرأيت

ولا مفطرا لأرأيت ولا من

الليل قائما لأرأيت ولا نائما

لأرأيت ولا مسترخية

ولا حرة ألين من كف

رسول الله صلى الله عليه وسلم

الله أدومه وهو في آخر كتاب الإيمان ومناسبة ذلك الحديث الإشارة إلى أن صيامه صلى الله عليه وسلم لا ينبغي أن يتأسي به فيه إلا من أطاق ما كان ينطبق وإن من أجهد نفسه في شيء من العبادة خشى عليه أن يعل فيفضي إلى تركه والمداومة على العبادة وإن قلت أولى من جهد النفس في كثرتها إذا انقطعت فالقليل الدائم أفضل من الكثير المنتقطع غالبا وقد تقدم الكلام على مداومته صلى الله عليه وسلم على صلاة التطوع في بابها (قوله) باب ما يذكر من صوم النبي صلى الله عليه وسلم أي التطوع (وافطاره) أي في خلل صيامه قال الزين بن الميزلم يصف المصنف الترجمة التي قبل هذه النبي صلى الله عليه وسلم وأطلقها ليفهم الترغيب للامة في الاقتداء به في كثار الصوم في شعبان وقصد به شرح حال النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ثم ذكر البخاري في الباب حديثين * الاول حديث ابن عباس (قوله عن أبي بشر) هو جعفر بن أبي وحشية (قوله عن سعيد بن جبير) في رواية شعبة عن أبي بشر حدثني سعيد بن جبير أخرجه أبو داود والطحاوي في مسنده عنه ولمسلم من طريق عثمان بن حكيم سألت سعيد بن جبير عن صيام رجب فقال سمعت ابن عباس (قوله) ما صام النبي صلى الله عليه وسلم شهرا كاملا قط غير رمضان في رواية شعبة عنده مسلم ما صام شهرا متتابعا وفي رواية أبي داود الطحاوي شهرات متتابعة منذ قدم المدينة غير رمضان (قوله ويصوم) في رواية مسلم من الطريق التي أخرجه البخاري وكان يصوم (قوله حتى يقول القائل لا والله لا يفطر) في رواية شعبة حتى يقولوا ما يريدان يفطر * الحديث الثاني حديث أنس (قوله حدثني محمد بن جعفر) أي ابن أبي كثير المديني وحيد هو الطويل (قوله حتى نطن) بنون الجمع وبالتخانية على البناء للمجهول ويجوز بالمشنة على المخاطبة ويؤيده قوله بعد ذلك لأرأيت فانه روى بالضم والفتح معا (قوله أن لا يصوم) بفتح الهمزة ويجوز في يصوم النصب والرفع (قوله حدثني محمد) كذلك كثرة ولا يذره هو ابن سلام (قوله) وقال سليمان عن جده أنه سأل أنس في الصوم كنت أظن أن سليمان هذا هو ابن بلال سكن لم أراه بعد التبع التام من حديثه فظهر لي أنه سليمان بن حبان أبو خالد الأجر وقد وصل المصنف حديثه عقب هذا وفيه سألت أنس عن صيام النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر الحديث أتم من طريق محمد بن جعفر لكن تقدم بعض هذا الحديث في الصلاة وقال فيه تابعه سليمان وأبو خالد الأجر فهذا يدل على التعدد ويحتمل أن تكون الواو مزيدة كما تقدمت الإشارة إليه (قوله) ما كنت أحب أن أراه من الشهر صائما لأرأيت يعني أن حاله في التطوع بالصيام والقيام كان يختلف فكان تارة يقوم من أول الليل وتارة في وسطه وتارة من آخره كما كان يصوم تارة من أول الشهر وتارة من وسطه وتارة من آخره فكان من أراد أن يراه في وقت من أوقات الليل قائما أو في وقت من أوقات الشهر صائما فراقبه المرة بعد المرة فلا بد أن يصادفه قام أو صام على وفق ما أراد أن يراه هذا معنى الخبر وليس المراد أنه كان يسرد الصوم ولأنه كان يستوعب الليل قياما ولا يشك كل على هذا قول عائشة في الباب قبله وكان إذا صلى صلاة داوم عليها وقوله في الرواية الأخرى الآية بعد أبواب كان عمله ذميا لأن المراد بذلك ما اتخذ راتبه لا مطلق النافلة فهذا وجه الجمع بين الحديثين والافطار ههما التعارض والله أعلم (قوله ولا مست) بكسر المهملة الأولى على الأفصح وكذا شمت بكسر الميم الأولى وقبحها لغة حكاهما الفراء ويقال في مضارعه اسمها وأسما بالفتح فيهما على الأفصح وبالضم على

اللقمة المذكورة (قوله من رائحة) كذا لا كثر والكشميني من ربيع رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان على أكمل الصفات خلقا وخلقافه هو كل الكمال وجل الجلال وجله الجلال عليه أفضل الصلاة والسلام وسيأتي شرح ما تضمنه هذا الحديث في باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم في أوائل السيرة النبوية إن شاء الله تعالى مستوفى وفي حديثي الباب استحباب التغفل بالصوم في كل شهر وإن صوم النفل المطلق لا يختص بزمان إلا ما نهى عنه وإنه صلى الله عليه وسلم لم يصم الدهر ولا قام الليل كله وكان ترك ذلك لئلا يقتدي به فيشق على الأمة وإن كان قد أعطى من القوة ما لو التزم ذلك لا اقتدر عليه لكنه سلك من العبادة الطريقة الوسطى فصام وأفطر وقام ونام أشار إلى ذلك المهلب وفي حديث ابن عباس الخلف على الشيء وإن لم يكن هنالك من ينكره مبالغة في تأكيد كيدته في نفس السامع (قوله باب حق الصيف في الصوم) قال الزبير بن المنير لو قال حق الصيف في الفطر لكان أوضح لكنه كان لا يفهم منه تعيين الصوم فيحتاج أن يقول من الصوم وكأن ما ترجم به أخصر وأوجز (قوله حدثنا اسحق) قال أبو علي الجاني لم ينسب اسحق هذا عند أحد منهم (قلت) لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن راهويه لأنه أخرجه من مسنده ثم قال أخرجه البخاري عن اسحق ويؤيده أن ابن راهويه لا يقول في الرواية عن شيوخه الأصيغة الاخبار وكذلك هو هنا وهرون ابن اسمعيل شيخه هو الخزاز كان تاجرا صديقا ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في الاعتكاف كلاهما من روايته عن علي بن المبارك وقد أخرج كلاهما الحديثين من غير طريقه ويحيى هو ابن أبي كثير (قوله دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث) هكذا أورده مختصرا وفسر البخاري المراد منه بقوله يعني أن لزورك عليك حقا إلى آخر ما ذكر من الحديث وهو على طريقة البخاري في جواز اختصار الحديث وقد أورده في الباب الذي يليه من طريق الأوزاعي وأورده في الأدب من طريق حسين المعلم كلاهما عن يحيى بن أبي كثير وأورده قريسا من طريق الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب ومن طريق أبي العباس الأعمى من وجهين ومن طريق مجاهد وأبي المليلج كلهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص بالحديث مطولا ومختصرا وأورده جماعة من الكوفيين والبصريين والساميين عن عبد الله بن عمرو مطولا ومختصرا فتنهم من اقتصر على قصة الصلاة ومنهم من اقتصر على قصة الصيام ومنهم من ساق القصة كلها ولم أر من رواية أحد من المصريين عنه مع كثرة روايتهم عنه وسأذكر الكلام عليه في الباب الذي يليه وأنبه على ما في رواية كل منهم من فائدة زائدة سوى ما تقدم شرحه في أبواب التهجد وسيأتي ما يتعلق بحق الصيف في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى وهو المستعان (قوله باب حق الجسم في الصوم) أي على المتطوع والمراد بالحق هنا المطلوب أهم من أن يكون واجبا ومندوبا فاما الواجب فيختص بما إذا خاف التلف وليس مرادها (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله ألم أخبرناك تصوم النهار وتقوم الليل) زاد مسلم من رواية عكرمة بن عمار عن يحيى فقلت بلى يأتي الله ولم أر ذلك إلا خيروني الباب الذي يليه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أي أقول والله لا صوم من النهار ولا قوم من الليل ما عشت والنسائي من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة قال قال لي عبد الله بن عمرو يا ابن

ولا شمت مسكة ولا عبيرة
أطيب رائحة من رائحة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم (باب حق الصيف في
الصوم) * حدثنا اسحق
أخبرنا هرون بن اسمعيل حدثنا
علي حدثنا يحيى قال حدثني
أبو سلمة قال حدثني عبد الله
ابن عمرو بن العاص رضي الله
عنهما قال دخل على رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فذكر الحديث يعني أن
لزورك عليك حقا وإن
لزورك عليك حقا فقلت
وما صوم داود قال نصف
الدهر (باب حق الجسم في
الصوم) * حدثنا ابن مقاتل
أخبرنا عبد الله أخبرنا
الأوزاعي قال حدثني يحيى
ابن أبي كثير قال حدثني أبو
سلمة بن عبد الرحمن قال
حدثني عبد الله بن عمرو بن
العاص رضي الله عنهما قال
لي رسول الله صلى الله عليه
وسلم يا عبد الله ألم أخبر أنك
تصوم النهار وتقوم الليل
فقلت بلى يا رسول الله قال

١٩٧٥

٤٥

نصفه

٨٩٦٥

أخى انى قد كنت أجمعت على ان أجهت ما جداد أشيد احتى قلت لاصوم من الدهر ولا قرآن القرآن
 فى كل ليلة ويأتى فى فضائل القرآن من طريق مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال أنكحنى أبى امرأة
 ذات حسب وكان يتعاهد بها فأسألهما عن بعلمها فقالت نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشا ولم يفتش
 لنا كنفا منذ أتيناها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لى القنى فلقيته بعد فذكر الحديث
 زاد النسائى وابن خزيمة وسعيد بن منصور من طريق أخرى عن مجاهد فوقع على أبى فقال
 زوجتك امرأة فعضلتها وفعلت وفعلت وفعلت قال فلم ألتفت الى ذلك لما كانت لى من القوة
 فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال القنى به فأتيته معه ولا جدم من هذا الوجه ثم انطلق الى
 النبي صلى الله عليه وسلم فشكا لى وسألتى بعد ابواب من طريق ابى الملعج عن عبد الله بن عمرو قال
 ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم صومى فدخل على قال قيت له وسادة ويأتى بعد باب من طريق أبى
 العباس عن عبد الله بن عمرو بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أبى أسرد الصوم وأصلى الليل فاما أرسل
 لى واما لقيته ويجمع بينهما بان يكون عمر وتوجه بانه الى النبي صلى الله عليه وسلم فكلمه من غير
 ان يستوعب ما يريد من ذلك ثم أتاه الى يته زيادة فى التأكيذ (قوله فلا تفعل) زاد بعد بابين فانك
 اذا فعلت ذلك هجمت له العين الحديث وقد تقدم تفسيره فى كتاب التهجذ وزاد فى رواية ابن
 خزيمة من طريق حصين عن مجاهد ان لكل عامل شرة وهو يكسر المعجزة وتشديد الرأى ولكل
 شرة فترة فن كانت فترة الى سنق فقد اهدى وبن كانت فترة الى غير ذلك فقد هلك (قوله وان
 لعينك عليك حقا) فى رواية الكشميهنى لعينك بالافراد (قوله وان لزورك) بفتح الزاى وسكون
 الواو أى لضيفك والزور مصدر وضع موضع الاسم كصوم فى موضع صائم ونوم فى موضع نائم
 ويقال للواحد والجمع والذكر والانثى زور قال ابن التين ويحتمل ان يكون زور جمع زائر كركب
 جمع راكب وتجرجع تاجر زاد مسلم من طريق حسين المعلم عن يحيى وان لولدك عليك حقوا زاد
 النسائى من طريق أبى اسمعيل عن يحيى وانه عسى ان يطول بك عمر وفيه اشارة الى ما وقع
 لعبد الله بن عمرو بعد ذلك من الكبر والضعف كما سأتى (قوله وان بحسبك) باسكان السين
 المهملة أى كافيك والباء زائدة ويأتى فى الادب من طريق حسين المعلم عن يحيى بلفظ وان من
 بحسبك (قوله ان تصوم من كل شهر) فى رواية الكشميهنى فى كل شهر (قوله فاذن ذلك) هو
 بتنوين اذن وهى التى يجاب بها ان وكذا الوصر يحا أو تقدير او ان هنامقدرة كانه قال ان صمتها
 فاذن ذلك صوم الدهر وروى بغير تنوين وهى للمفاجأة وفى توجيهها هنا تكلف (قوله انى أجد
 قوة قال فصم صيام نبي الله داود) فى هذه الرواية اختصار فان فى رواية حسين المذكورة فصم من
 كل جمعة ثلاثة أيام ويأتى فى الباب بعده فصم يوما وأفطر يومين وفى رواية أبى الملعج يكفيك من
 كل شهر ثلاثة أيام قلت يارسول الله قال نعم قلت يارسول الله قال سبعا قلت يارسول الله قال
 تسعا قلت يارسول الله قال احدى عشرة واستدل به عياض على تقديم الورع على جميع الامور
 وفيه نظرا فى رواية مسلم من طريق أبى عياض عن عبد الله بن عمرو صوم يوما يعنى من كل عشرة
 أيام ولك أجر ما بقى قال انى أطيق أكثر من ذلك قال صم يومين ولك أجر ما بقى قال انى أطيق
 أكثر من ذلك قال صم ثلاثة أيام ولك أجر ما بقى قال انى أطيق أكثر من ذلك قال صم أربعة أيام
 ولك أجر ما بقى قال انى أطيق أكثر من ذلك قال صم صوم داود وهذا يقتضى انه لا امر بصيام

فلا تفعل صم وأفطر وقم ونم
 فان لجسدك عليك حقا
 وان لعينك عليك حقا وان
 لزوجك عليك حقا وان
 لزورك عليك حقا وان
 بحسبك أن تصوم من كل
 شهر ثلاثة أيام فان لك بكل
 حصة عشر أمثالها فاذن
 ذلك صيام الدهر كله فشددت
 فشدد على قلت يارسول الله
 انى أجد قوة قال فصم صيام
 نبي الله داود عليه السلام

ثلاثة أيام من كل شهر ثم بستة ثم تسعة ثم باثني عشر ثم بخمسة عشر فالظاهر أنه أمره بالاقصاء
على ثلاثة أيام من كل شهر فلما قال أنه يطبق أكثر من ذلك زاده بالتدريج إلى أن وصله إلى خمسة
عشر يوماً فذكر بعض الرواة عنه ما يذكروه الآخر ويدل على ذلك رواية عطاء بن السائب عن
أبيه عن عبد الله بن عمر وعند أبي داود فلم يزل يناقضي وناقضه ووقع للنسائي في رواية محمد بن
ابراهيم عن أبي سلمة صم الاثني والخميس من كل جمعة وهو فرد من افراد ما تقدم ذكره وقد
استشكل قوله صم من كل عشرة أيام يوماً ولك أجر ما بقي مع قوله صم من كل عشرة أيام
يومين ولك أجر ما بقي الخ لانه يقتضي الزيادة في العمل والتقصر من الاجر وبذلك ترجم له النسائي
وأجيب بان المراد لك أجر ما بقي بالنسبة إلى التضعيف قال عياض قال بعضهم معنى صم يوماً ولك
أجر ما بقي أي من العشرة وقوله صم يومين ولك أجر ما بقي أي من العشرين وفي الثلاثة ما بقي
من الشهر وجهه على ذلك استبعاد كثرة العمل وقلة الاجر وتعبه عياض بان الاجر انما تحذف
كل ذلك لانه كان نيته ان يصوم جميع الشهر فلما منع صلى الله عليه وسلم من ذلك ابقاء
عليه لما ذكرني أجر نيته على حاله سواء صام منه قليلاً أو كثيراً كما تأولوه في حديث نية المؤمن
خير من عمله أي ان أجره في نيته أكثر من أجر عمله لامتداد نيته بما لا يقدر على عمله انتهى
والحديث المذكور ضعيف وهو في مسند الشهاب والتأويل المذكور لا بأس به ويحتمل أيضاً
اجراء الحديث على ظاهره والسبب فيه انه كلما ازداد من الصوم ازداد من المشقة الحاصلة بسببه
المقتضية لتفويت بعض الاجر الحاصل من العبادات التي قد يفوتها مشقة الصوم فيقتصر
الاجر باعتبار ذلك على ان قوله في نفس الخبر صم أربعة أيام ولك أجر ما بقي يراد بالاول فانه
يلزم منه على سياق التأويل المذكور ان يكون التقدير ولك أجر أربعين وقد قيده في نفس
الحديث بالشهر والشهر لا يكون أربعين وكذلك قوله في رواية أخرى للنسائي من طريق ابن
أبي ربيعة عن عبد الله بن عمر ولفظ صم من كل عشرة أيام يوماً ولك أجر تلك التسعة ثم قال فيه
من كل تسعة أيام يوماً ولك أجر تلك الثمانية ثم قال من كل ثمانية أيام يوماً ولك أجر السبعة قال
فلم يزل حتى قال صم يوماً وأفطر يوماً وله من طريق شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو عن جده
بلفظ صم يوماً ولك أجر عشرة قلت زدني قال صم يومين وثلاث أجر تسعة قلت زدني قال صم ثلاثة
ولك أجر ثمانية فهذا يدفع في صدر ذلك التأويل الاول والله أعلم (قوله ولا تزدد عليه) أي على
صوم داود زاد أحد وغيره من رواية مجاهد قلت قد قبلت (قوله وكان عبد الله بن عمرو) يقول
بعدهما كبريائيتي قلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النووي معناه انه كبر وعجز
عن المحافظة على ما التزمه ووظفه على نفسه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فشق عليه فعله
لعجزه ولم يجبه أن يعركه لالتزامه له فتقن ان لو قبل الرخصة فاخذ بالاختفاء قلت ومع عجزه وتعبه
الاختبار الرخصة لم يترك العمل بما التزمه بل صار يعاطى فيه نوع تخفيف كما في رواية حصين
المذكورة وكان عبد الله حين ضعف وكبر يصوم تلك الايام كذلك يصل بعضها إلى بعض ثم يقطر
بعدها تلك الايام فيقوى بذلك وكان يقول لان تكون قبات الرخصة أحب الي مما عدل به
لكنني فارقه على أمرأ كره أن أخالفه إلى غيره (قوله يا) صوم الدهر أي هل
يشرع أو لا قال الزين بن المنير لم ينص على الحكم لتعارض الأدلة واحتمال أن يكون عبد الله

ولا تزدد عليه قلت وما كان
صيام نبي الله داود عليه
السلام قال نصف الدهر
وكان عبد الله يقول بعد
ما كبريائيتي قلت رخصة
النبي صلى الله عليه وسلم
(باب صوم الدهر)
حدثنا أبو اليمان أخبرنا
شعيب عن الزهري قال
أخبرني سعيد بن المسيب
وأبو سلمة بن عبد الرحمن ان
عبد الله بن عمرو قال أخبر
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أني أقول والله لا صوم من
النهار ولا قوم من الليل
ما عشت فقلت له قد قلت له
ياي أنت وأمتي

١٩٢٦

م د هـ
تحفة

٨٩٦٥

٨٦٤٥

قال فانك لا تستطيع ذلك

فصم وأفطرو قم و قم وصم من الشهر ثلاثة أيام فان الحسنة بعشر أمثالها وذلك مثل صيام الدهر قلت اني أطيع أفضل من ذلك قال فصم يوما وأفطرو يوما قلت اني أطيع أفضل من ذلك قال فصم يوما وأفطرو يوما فذلك صيام داود عليه السلام وهو أفضل الصيام فقلت اني أطيع أفضل من ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا أفضل من ذلك (باب حق الاهل في الصوم) **رواه أبو جحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم** **حدثنا عمرو بن علي أخبرنا أبو عاصم عن ابن جريج سمعت عطاء أن أبا العباس الشاعر أخبره أنه سمع عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يقول بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أني أسرد الصوم وأصلي الليل فاما أرسل الى واما لقيته فقال ألم أخبر أنك تصوم ولا تفطر وتصلي فصم وأفطرو قم و قم فان لعنك عليك حظا وان لعنك وأهلك عليك حظا قال اني لأقوى لك قال فصم صيام داود عليه السلام قال وكيف قال كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفرد الاقي قال من لي بهذا يا بني الله**

ابن عمر وخص بالمنع لما اطاع النبي صلى الله عليه وسلم عليه من مستقبل حاله فيلتحق به من في معناه من يتضرر بسرد الصوم ويبيح غيره على حكم الجواز لعموم الترغيب في مطلق الصوم كما سيأتي في الجهاد من حديث أبي سعيد مر فوعا من صام يوما في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار (قوله فانك لا تستطيع ذلك) يحتمل أن يريد به الحالة الراهنة لما علمه النبي صلى الله عليه وسلم من أنه يتكاف ذلك ويدخل به على نفسه المشقة ويقوت به ما هو أهم من ذلك ويحتمل أن يريد به ما سيأتي بعد اذا كبر وعجز كما اتفق له سواء وكره أن يوظف على نفسه شيئا من العبادة ثم يعجز عنه فيتركه لما تقرر من ذم من فعل ذلك (قوله وصم من الشهر ثلاثة أيام) بعد قوله فصم وأفطرو بيان لما أجمل من ذلك وتقريره على ظاهره اذا اطلاق يقتضي المساواة (قوله مثل صيام الدهر) يقتضي ان المثلية لا تستلزم التساوي من كل جهة لان المراد بها هنا أصل التضعيف دون التضعيف الحاصل من الفعل ولكن يصدق على فاعل ذلك أنه صام الدهر مجازا (قوله بعد ذكر صيام داود لا أفضل من ذلك) ليس فيه نفي المساواة صريحا لكن قوله في الرواية الماضية في قيام الليل من طريق عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو وأجب الصيام الى الله صيام داود يقتضي ثبوت الأفضلية مطلقا ورواه الترمذي من وجه آخر عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو ولفظ أفضل الصيام صيام داود وكذلك رواه مسلم من طريق أبي عبيد الله عن عبد الله ومقتضاه أن تكون الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة وسأذكر بسط ذلك في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى **(قوله يا بني الله)** **حدثنا عمرو بن علي أخبرنا أبو جحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم** يعني حديث أبي جحيفة في قصة سلمان وأبي الدرداء التي تقدمت قبل خمسة أبواب وفيها قول سلمان لابي الدرداء وان لاهلك عليك حقا وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وقد تقدم الكلام عليه قبل **(قوله حدثنا عمرو بن علي)** هو الفلاس وأبو عاصم هو الضحاك بن مخلد النبيل وهو من شيوخ البخاري الذين أكثر عنهم وروى عنهما بواحدة ما فاته منه كما في هذا الموضع وكأنه اختار النزول من طريقه هذه لوقوع التصريح فيها باسمع ابن جريج له من عطاء وهو ابن أبي رباح وأبو العباس يأتي القول فيه بعد **باب (قوله بلغ النبي صلى الله عليه وسلم أني أسرد الصوم)** سبقت تسمية الذي بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وأنه عمرو بن العاص والد عبد الله **(قوله وتصل)** في رواية مسلم من وجه آخر عن ابن جريج وتصل الليل فلا تفعل **(قوله فان لعنك)** في رواية السرخسي والكشيري لعنك بالافراد **(قوله عليك حظا)** كذا فيه في الموضعين بالنطاء المعجمة وكذا المسلم وعند الاسماعيلي حقا بالثقاف وعندهم وعند مسلم من الزيادة وصم من كل عشرة أيام يوما ولك أجر التسعة **(قوله اني لأقوى لك)** أي لسرد الصيام دائما وفي رواية مسلم اني اجدني أقوى من ذلك يا بني الله **(قوله قال وكيف)** في رواية مسلم وكيف كان داود يصوم يا بني الله **(قوله ولا يفرد الاقي)** زاد النسائي من طريق محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة واذا وعد لم يخلف ولم أرهما من غير هذا الوجه ولها مناسبة بالمقام وإشارة الى ان سبب النهي خشية ان يعجز عن الذي يلزمه فيكون كمن وعد فآخلف كما كان في قوله ولا يفرد الاقي إشارة الى حكمة صوم يوم وأفطار يوم قال الخطابي محصل قصة عبد الله بن عمرو أن الله تعالى لم يعبد عبده بالصوم خاصة بل تعبد به بأنواع من العبادات فلو

استقر غ جهده لقصر في غيره فالاولى الاقتصاد فيه ليستبقى بعض القوة لغيره وقد أشير الى ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام في داود عليه السلام وكان لا يفراذ الاق لأنه كان يتقوى بالفطر لاجل الجهاد (قوله قال عطاء) أي بالاسناد المذكور (قوله لا أدري كيف ذكر صيام الابد الخ) أي ان عطاء لم يحفظ كيف جاء ذكر صيام الابد في هذه القصة الا انه حفظ ان فيها أنه صلى الله عليه وسلم قال لا صام من صام الابد وقد روى أحد والنسائي هذه الجملة وحدها من طريق عطاء وسيأتي بعد باب بلقظ لا صام من صام الدهر (قوله لا صام من صام الابد مرتين) في رواية مسلم قال عطاء فلا أدري كيف ذكر صيام الابد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صام من صام الابد لا صام من صام الابد واستدل بهذا على كراهية صوم الدهر قال ابن التين استدلى على كراهته من هذه القصة من أوجه نهيه صلى الله عليه وسلم عن الزيادة وأمره بان يصوم ويفطر وقوله لأفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الابد وقيل معنى قوله لا صام النفي أي ما صام كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى وقوله في حديث أبي قتادة عند مسلم وقد سئل عن صوم الدهر لا صام ولا أفطر أو ما صام وما أفطر وفي رواية الترمذي لم يصم ولم يفطر وهو شك من أحد رواه ومقتضاه أنهما بمعنى واحد والمعنى بالنفي أنه لم يحصل أجر الصوم لخالفته ولم يفطر لانه أمسك والى كراهية صوم الدهر مطلقا ذهب اسحق وأهل الظاهر وهي رواية عن أحد وشاذ ابن حزم فقال يحرم وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن ابن عمر والشيباني قال باع عمر أن رجلا يصوم الدهر فأتاه فعلاه بالذرة وجعل يقول كل يادهرى ومن طريق أبي اسحق ان عبد الرحمن بن أبي نعيم كان يصوم الدهر فقال عمرو بن ميمون لو رأى هذا أصحاب محمد لرجوه واحتجوا أيضا بحديث أبي موسى رفعه من صام الدهر ضيقت عليه جهنم وعقديده أخرجه أحد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وظاهره انها تضيق عليه حصر الهيم التشديد على نفسه وحله عليها ورغبته عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم واعاد قتاده ان غير سنته أفضل منها وهذا يقتضى الوعيد الشديد فيكون حراما والى الكراهية مطلقا ذهب ابن العربي من المالكية فقال قوله لا صام من صام الابد ان كان معناه الدعاء فيأويح من أصابه دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وان كان معناه الخبر فيأويح من أخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يصم واذا لم يصم سرعالم يكتب له الثواب لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وسلم لانه نفي عنه الصوم وقد نفي عنه الفضل كما تقدم فكيف يطلب الفضل فيما تنهاه النبي صلى الله عليه وسلم وذهب آخرون الى جواز صيام الدهر وحجوا أخبار النهي على من صامه حقيقة فانه يدخل فيه ما حرم صومه كالعبدن وهذا اختيار ابن المنذر وطائفة وروى عن عائشة نحوه وفيه نظر لانه صلى الله عليه وسلم قد قال جوابا لمن سأل عن صوم الدهر لا صام ولا أفطر وهو يؤذن بانها ما أجز ولا أثم ومن صام الايام المحرمة لا يقال فيه ذلك لانه عند من أجاز صوم الدهر الا الايام المحرمة يكون قد فعل مستحبا وحراما وأيضا فان أيام التحريم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم شرعا فهي بمنزلة الليل وأيام الحيض فلم تدخل في السؤال عند من علم تحريمها ولا يصلح الجواب بقوله لا صام ولا أفطر لمن لم يعلم تحريمها وذهب آخرون الى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يفوت فيه حقا والى ذلك ذهب الجمهور قال السبكي أطلق أصحابنا كراهية صوم الدهر لمن فوت حقا ولم يوضحوا هل المراد الحق الواجب أو المنسوب ويتجه أن يقال ان علم أنه

قال عطاء لا أدري كيف
ذكر صيام الابد قال النبي
صلى الله عليه وسلم لا صام
من صام الابد مرتين

فتح ١٩٨

يفوت حقها واجبا حرم وان علم أنه يفوت حقها مندوبا أولى من الصيام كره وان كان يقوم مقامه
 فلا والى ذلك أشار ابن خزيمة فترجم ذكر العلة التي بها جاز النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم
 الدهر وساق الحديث الذي فيه إذا فعلت ذلك هجمت عينك ونفقت نفسك ومن حجته حديث
 جزي بن عمر والذي مضى فان في بعض طرقه عند مسلم أنه قال يا رسول الله اني أسرد الصوم فخلوا
 قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمر ولا أفضل من ذلك أي في حقك فيلتحق به من في معناه
 عن يدخل فيه على نفسه مشقة أو يفوت حقها وذلك لم يسهل جزي بن عمرو عن السرد فلو كان السرد
 متمعا لبيته له لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز قاله النووي وتعقب بأن سؤال جزي
 انما كان عن الصوم في السفر لا عن صوم الدهر ولا يلزم من سرد الصيام صوم الدهر فقد قال
 أسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسرد الصوم فيقال لا يفطر أخرجه أحمد ومن
 المعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصوم الدهر فلا يلزم من ذكر السرد صيام الدهر
 وأجابوا عن حديث أبي موسى المقدم ذكره بأن معناه ضيق عليه فلا يدخلها فعلي هذا تكون
 على بمعنى عن أي ضيق عنه وهذا التأويل حكاه الأثرم عن مسدد وحكي رده عن أحمد وقال
 ابن خزيمة سألت المزني عن هذا الحديث فقال يشبه أن يكون معناه ضيق عنه فلا يدخلها ولا
 يشبه أن يكون على ظاهره لان من ازداد الله عملا وطاعة ازداد عند الله رفعة وعلمته كرامة وريح
 هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فقالوا له المناسبة من جهة ان الصائم لما ضيق على نفسه مسائل
 الشهوات بالصوم ضيق الله عليه النار فلا يبقى له فيها مكان لانه ضيق طرقها بالعبادة وتعقب بأنه
 ليس كل عمل صالح اذا ازداد العبد منه ازداد من الله تقربا بل رب عمل صالح اذا ازداد منه ازداد
 بعدا كالمصلاة في الاوقات المكروهة والاولى اجراء الحديث على ظاهره وحمله على من فوت حقها
 واجبا بذلك فانه يتوجه اليه الوعيد ولا يخالف القاعدة التي أشار اليها المزني ومن حجته أيضا
 قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق حديث الباب كما تقدم في الطريقين الماضيتين فان الحسنة
 بعشرة أمثالها وذلك مثل صيام الدهر وقوله فيما رواه مسلم من صام رمضان وأتبعه ستا من
 شوال فكما تم صام الدهر قالوا فدل ذلك على أن صوم الدهر أفضل مما شبه به وانه أمر مطلوب
 وتعقب بأن التشبيه في الامر المقدر لا يقتضي جوازه فضلا عن استحبابه وانما المراد حصول
 الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلثمائة وستين يوما ومن المعلوم ان المكلف لا يجوز له صيام
 جميع السنة فلا يدل التشبيه على أفضلية المشبه به من كل وجه واختلف المجيزون لصوم الدهر
 بالشرط المتقدم هل هو أفضل أو صيام يوم وافتار يوم أفضل فصرح جماعة من العلماء بأن صوم
 الدهر أفضل لانه أكثر لا فيكون أكثر أجرا وما كان أكثر أجرا كان أكثر ثوابا وبذلك جزم
 الغزالي وأولوقيد بشرط أن لا يصوم الايام المنهية عنها وان لا يرغب عن السنة بأن يجعل الصوم
 حجرا على نفسه فاذا أمن من ذلك فالصوم من أفضل الاعمال فالاستكثار منه زيادة في الفضل
 وتعقبه ابن دقيق العيد بأن الاعمال متعارضة المصالح والمفاسد ومقدار كل منها في الحث
 والمنع غير متحقق فزيادة الاجر بزيادة العمل في شيء يعارضه اقتضاء العادة التقصير في حقوق
 أخرى يعارضها العمل المذكور ومقدار الفائت من ذلك مع مقدار الحاصل غير متحقق فالاولى
 التفويض الى حكم الشارع ولما دل عليه ظاهر قوله لا أفضل من ذلك وقوله انه أحب الصيام

الى الله تعالى وذهب جماعة منهم المتولي من الشافعية الى أن صيام داود أفضل وهو ظاهر الحديث بل صريحه ويترجح من حيث المعنى أيضا بأن صيام الدهر قد يفوت بعض الحقوق كما تقدم وبأن من اعتاده فإنه لا يكاد يشق عليه بل تضعف شهوته عن الأكل وتقل حاجته الى الطعام والشراب تنهار أو يألف تناوله في الليل بحيث يتجدد له طبع زائد بخلاف من يصوم يوما ويفطر يوما فإنه ينتقل من فطر الى صوم ومن صوم الى فطر وقد نقل الترمذي عن بعض أهل العلم أنه أشق الصيام ويأمن مع ذلك غالباً من تقويت الحقوق كما تقدمت الإشارة اليه فيما تقدم قريباً في حق داود وعليه السلام ولا يفرض إذا لاقى لان من أسباب الفرائض ضعف الجسد ولا شك ان سرد الصوم ينهكه وعلى ذلك يحمل قول ابن مسعود فيمار واه مسعدين منصوراً بأسناد صحيح عنه أنه قيل له انك لتقل الصيام فقال اني أخاف أن يضعفني عن القراءة والقراءة أحب الي من الصيام نعم ان فرض ان شخصاً لا يفوته شيء من الاعمال الصالحة بالصيام أصلاً ولا يفوت حقاً من الحقوق التي خوطب بها لم يعد أن يكون في حقه أرجح والى ذلك أشار ابن خزيمة فترجم الدليل على أن صيام داود انما كان عدل الصيام وأحبه الى الله لان فاعله يؤدي حق نفسه وأهله وزايله أيام فطره بخلاف من يتابع الصوم وهذا يشعر بأن من لا يتضرر في نفسه ولا يفوت حقاً أن يكون أرجح وعلى هذا فيختلف ذلك باختلاف الأشخاص والاحوال فمن يقتضى حاله الاكثر من الصوم أكثر منه ومن يقتضى حاله الاكثر من الافطار أكثر منه ومن يقتضى حاله المزج فعله حتى ان الشخص الواحد قد يختلف عليه الاحوال في ذلك والى ذلك أشار الغزالي أخيراً والله أعلم بالصواب **(قوله يا صوم يوم واطفار يوم)** ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو عن طريق شعبة عن مغيرة عن مجاهد عنده مختصراً وقد أخرجه في فضائل القرآن من طريق أبي عوانة عن مغيرة مطولاً وسيأتي الكلام عليه فيما يتعلق بقراءة القرآن هناك وقد تقدم الكلام على فوائد الزيادة المتعلقة بالصيام قريباً **(قوله يا صوم داود عليه السلام)** أو رده فيه حديث عبد الله بن عمرو من وجهين وقد قدمت محصل فوائدهما المتعلقة بالصيام قال الزين بن المنير أوردت ترجمة صوم يوم واطفار يوم بالذکر للتبسيه على أفضلية وأفرد صيام داود عليه السلام بالذکر للإشارة الى الاقتداء به في ذلك **(قوله في الطريق الأولى وكان شاعراً وكان لا يهتم في حديثه)** فيه إشارة الى أن الشاعر يصعد أن يهتم في حديثه لما تقتضيه صناعته من سلوك المبالغة في الاطراء وغيره فاخبر الراوى عنه أنه مع كونه شاعراً كان غير يهتم في حديثه وقوله في حديثه يحتمل صوابه من الحديث النبوي ويحتمل فيما هو أعم من ذلك والثاني أليق والالكان مرغوباً عنه والواقع انه حجة عند كل من أخرج الصحيح وأقصم بتوثيقه احمد وابن معين وآخرون وليس له مع ذلك في البخاري سوى هذا الحديث وحديثين احدهما في الجهاد والاخر في المغازي واعادهما معاً في الادب وقد تقدم حديث الباب في التهجد من وجه آخر **(قوله ونهت)** بكسر الفاء أي تعبت وكنت ووقع في رواية النسفي نبت بالثلثة بدل الفاء وقد استغرمها ابن التين فقال لا اعرف معناها **(قلت)** وكأنها ابدلت من الفاء فانها تبدل منها كثيراً وفي رواية الكشميني بدلها ونهت أي هزلت وضعفت **(قوله صوم ثلاثة أيام)** أي من كل شهر **(صوم الدهر كله)** أي بالتضعيف كما تقدم صريحاً **(قوله في الطريق**

* (باب صوم يوم واطفار يوم) * حدثنا محمد بن بشار
حدثنا عندنا حديث شعبة
عن مغيرة قال سمعت مجاهداً
عن عبد الله بن عمرو رضى
الله عنهما عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال صم من
الشهر ثلاثة أيام قال أطيع
أكثر من ذلك فزال حتى
قال صم يوماً واقطر يوماً
فقال اقرأ القرآن في كل
شهر قال اني أطيع أكثر فزا
زال حتى قال في ثلاث
* (باب صوم داود عليه
السلام) * حدثنا آدم حدثنا
شعبة حدثنا حبيب بن أبي
ثابت قال سمعت أبا العباس
المكي وكان شاعراً وكان
لا يهتم في حديثه قال سمعت
عبد الله بن عمرو بن العاصي
رضي الله عنهما قال قال
لي النبي صلى الله عليه
وسلم انك تصوم الدهر
وتقوم الليل فقلت نعم قال
انك اذا فعلت ذلك هجمت
له العين ونهت له النفس
لا صام من صام الدهر صوم
ثلاثة أيام صوم الدهر كله
قلت فاني أطيع أكثر من
ذلك قال فصم صوم داود
عليه السلام كان يصوم يوماً
وفطر يوماً ولا يفرض إذا لاقى

قوله فاما ارسل الى واما

لقية الخ هذه الجملة ليست
بالمثل الذي يديننا في هذا
الباب بل في رواية ابى
العباس الشاعر عن عبد
الله ابن عمرو في باب حق
الاهل في الصوم فيحمل ان
في ترتيب الشارح تقدما
وتأخيرا ويحمل انها رواية
وقعت للشارح في هذا
الباب فتأمل وحرر الرواية
اه صح

* حدثنا اسحق بن شاهين
الواسطي حدثنا خالد بن
عبد الله عن خالد الجذاء
عن أبي قلابة قال أخبرني
أبو المليلج قال دخلت مع أبيك
علي عبد الله بن عمرو فحدثنا
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ذكر له صومى فدخل
علي فألقبت له وسادة من
أدم حشوها ليف فجلس على
الأرض وصارت الوسادة
بيني وبينه فقال أما يكفيك
من كل شهر ثلاثة أيام قال
قلت يا رسول الله قال خسا
قلت يا رسول الله قال سبعا
قلت يا رسول الله قال تسعا
قلت يا رسول الله قال إحدى
عشرة ثم قال النبي صلى الله
عليه وسلم لا صوم فوق صوم
داود عليه السلام شطر
الدهر صم يوما وأفطر يوما
* (باب صيام البيض ثلاث
عشرة وأربع عشرة فوخس
عشرة)

الثانية أخبرني أبو المليلج (هو عامر وقيل زيد وقيل زياد بن أسامة بن عمير الهذلي لا يسه صحبة وليس
لابى المليلج في البخارى سوى هذا الحديث واعاده في الاستئذان وآخر تقدم في المواقيت في
موضعين من روايته عن بريدة (قوله دخلت مع أبيك) وقع في الاستئذان مع أبيك زيد وهو والد
أبي قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو وقيل عامر الجرمي (قوله فاما أرسل الى واما القية) شك من
بعض روايته وغلط من قال انه شك من عبد الله بن عمرو لما تقدم من أنه صلى الله عليه وسلم قصد
الى بيته فدل على ان لقاءه اياه كان عن قصد منه اليه (قوله فجلس على الأرض وصارت الوسادة
بيني وبينه) فيه بيان ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع وترك الاستئثار على
جليسه وفي كون الوسادة من أدم حشوها ليف بيان ما كان عليه الصحابة في غلب أحوالهم في
عهده صلى الله عليه وسلم من الضيق اذ لو كان عنده أشرف منها لا كرم بها بنبيه صلى الله عليه وسلم
(قوله خسا) في رواية الكشميهني خسة وكذا في البواقى فن قال خسة أراد الايام ومن قال خسا
أراد اللبالي وفيه تجوز (قوله قال إحدى عشرة) زاد في رواية عمرو بن عون قلت يا رسول الله
(قوله شطر الدهر) بالرفع على القطع ويجوز النصب على اضمار فعل والجزم على البدل من صوم
داود (قوله صم يوما وأفطر يوما) في رواية عمرو بن عون صيام يوم وأفطر يوم ويجوز فيه
الحركات أيضا وفي قصة عبد الله بن عمرو وهذه من القوائد غير ما تقدم هنا وفي أبواب التهجد بيان
رفق رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمنته وشفقته عليهم وارشاده اياهم الى ما يصلحهم وحنه اياهم
على ما يطعون الدوام عليه ونهيمهم عن التعمق في العبادة لما يخشى من افضائه الى الملل المفضي
الى التملك أو ترك البعض وقد ذم الله تعالى قوما لازمو العبادة ثم فرطوا فيها وفيه التنبه الى
الدوام على ما وظيفة الانسان على نفسه من العبادة وفيه جواز الاخبار عن الاعمال الصالحة
والايراد ومحاسن الاعمال ولا يخفى ان محل ذلك عندنا من الرياء وفيه جواز القسم على التزام
العبادة وفائدة الاستعانة باليمين على النشاط لها وان ذلك لا يحمل بحجة التوبة والاحلاص فيها وان
اليمين على ذلك لا يلحقها بالذم الذي يجب الوفاء به وفيه جواز الحلف من غير استحلاف وان
النفل المطلق لا ينبغي تحديده بل يختلف الحال باختلاف الاشخاص والاقوات والاحوال وفيه
جواز التقدير بالاب والام وفيه الاشارة الى الاقضاء بالانبياء عليهم الصلاة والسلام في أنواع
العبادات وفيه ان طاعة الوالد لا تجب في ترك العبادة ولهذا احتج عمر والى شكوى ولله
عبد الله ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ترك طاعته لانيه وفيه زيارة الفاضل المفضل
في بيته واكرام الضيف بالقاء الفرش وتحوها تحته وتواضع الزائر بجلوسه دون ما يفرش له وان
لا حرج عليه في ذلك اذا كان على سبيل التواضع والاكرام للمزور (قوله يا صيام
البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة) كذلك اكثر وللكشميهني صيام أيام البيض
ثلاث عشرة الخ قيل المراد بالبيض اللبالي وهي التي يكون فيها القمر من أول الليل الى آخره حتى
قال الجواليقي من قال الايام البيض فجعل البيض صفة الايام فقد أخطأ وفيه نظر لان اليوم
الكامل هو النهار بليته وليس في الشهر يوم ابيض كله الا هذه الايام لان ليلها ابيض ونهارها
أبيض فصح قول الايام البيض على الوصف وحكى ابن زبيرة في تسميته اياها ايضا أقوالا أخر مستندة
الى أقوال واهية قال الاسماعيلي وابن بطلال وغيرهما ليس في الحديث الذي أورده البخارى في
هذا الباب ما يطابق الترجمة لان الحديث مطلق في ثلاثة أيام من كل شهر والبيض مقبلة بما ذكر

وأجيب بأن البخاري جرى على عادته في الإيتماء إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وهو ما رواه
أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة قال جاء أعرابي إلى النبي
صلى الله عليه وسلم يارب قد شربوا خافاً هم أن يأكلوا وأمسك الأعرابي فقال ما منعك أن
تأكل فقال لي أصوم ثلاثة أيام من كل شهر قال ان كنت صائماً فصم الغرأى البيض وهذا
الحديث اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافاً كثيراً بينه الدارقطني وفي بعض طرقه عند
النسائي ان كنت صائماً فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وجاء تقييدها
أيضاً في حديث قتادة بن ملحان ويقال ابن منهال عند أصحاب السنن بلفظ كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال هي
كهيفة الدهر وللنسائي من حديث جرير مرفوعاً صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر أيام
البيض صبيحة ثلاث عشرة الحديث واسناده صحيح وكان البخاري أشار بالترجمة إلى أن وصية
أبي هريرة بذلك لا تختص به وأما ما رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر وما روى أبو داود والنسائي
من حديث حفصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين
والجيس والإثنين من الجمعة الأخرى فقد جمع بينهما ما قبلهما البيهقي بما أخرجه مسلم من
حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ما يالي من
أي الشهر صام قال فكل من رآه فعل فوعاذه كرهه وعائشة رأت جميع ذلك وغيره فأطلقت والذي
يظهر أن الذي أمر به وحث عليه ووصى به أولى من غيره وأما هو فقله كان يعرض له ما يشغله عن
مراعات ذلك أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز وكل ذلك في حقه أفضل وتترجح البيض بكونها
وسط الشهر ووسط الشيء أعده ولأن الكسوف غالباً يقع فيها وقد ورد الأمر بمنزلة العبادة إذا
وقع فإذا اتفق الكسوف صادق الذي يعتاد صيام البيض صائماً فيتمها أنه أن يجمع بين أنواع
العبادات من الصيام والصلاة والصدقة بخلاف من لم يصمها فله لا يتأق له استدراك صيامها
ولا عند من يجوز صيام التطوع بخير من الليل إلا ان صادق الكسوف من أول النهار ورجح
بعضهم صيام الثلاثة في أول الشهر لأن المرأ لا يدري ما يعرض له من الموانع وقال بعضهم يصوم
من أول كل عشرة أيام وما وله وجه في النظر ونقل ذلك عن أبي الدرداء وهو يوافق ما تقدم في
رواية النسائي في حديث عبد الله بن عمرو صم من كل عشرة أيام يوم ما روى الترمذي من طريق
خزيمة عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن
الأخر الثلاثة والاربعاء والخميس وروى موقوفاً وهو أشبهه وكان الخضر به ان يستوعب
غالب أيام الأسبوع بالصيام واختار ابراهيم النخعي ان يصومها آخر الشهر ليكون كفاراً لما
مضى وسبأني ما يؤيده في الكلام على حديث عمران بن حصين في الأمر بصيام سائر الشهر
وقال الروائي صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب فان اتفقت أيام البيض كان أحب وفي
كلام غير واحد من العلماء أيضاً ان استحباب صيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من
كل شهر (قوله حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو والاسناد كله بصريون وأبو عثمان
هو النهدي وقد روى عن أبي هريرة جماعة كل منهم أبو عثمان لكن لم يقع في البخاري حديث

* حدثنا أبو معمر حدثنا
عبد الوارث حدثنا أبو السباح
قال حدثني أبو عثمان عن
أبي هريرة رضي الله عنه قال
أوصاني خليلي صلى الله عليه
وسلم بثلاث صيام ثلاثة
أيام من كل شهر وركعتي
النخعي وأن أو تر قبل أن أنام

١٩٨١

١٩٨١

١٩٨١

١٩٨١

موصول من رواية أبي عثمان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث في أبواب التطوع من طريق أخرى عن أبي عثمان
 أبو عثمان النهدي وقد تقدم الكلام هناك على بقية فوائده ومما لم يتقدم منها ما نبه عليه أبو محمد بن أبي
 جرة في قول أبي هريرة أو صاني خليلي قال في إفراجه بهذه الوصية إشارة إلى أن القدر الموصى به
 هو اللاتق بحاله وفي قوله خليلي إشارة إلى موافقته له في إثبات الاشتغال بالعبادة على الاشتغال
 بالدين لأن أبا هريرة صبر على الجوع في ملازمة النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي في أوائل
 السور من حديثه حيث قال أما أخواني فكان يشغلهم الصق بالأسواق وكنت أكرم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فشابه حال النبي صلى الله عليه وسلم في إثباته الفقر على الغنى والعبودية
 على الملك قال ويؤخذ منه الافتخار بصحبة الأكرام إذا كان ذلك على معنى التحدث بالنعمة
 والشكر لله لا على وجه المباهاة والله أعلم وقال شيخنا في شرح الترمذي حاصل الخلاف
 في تعيين البيض تسعة أقوال أحدها لا تعين بل يكره تعيينها وهذا عن مالك الثاني أول
 ثلاثة من الشهر قاله الحسن البصري الثالث أولها الثاني عشر الرابع أولها الثالث عشر
 الخامس أولها أول سبت من أول الشهر ثم من أول الثلاثاء من الشهر الذي يليه وهكذا وهو
 عن عائشة السادسة أول جيس ثم اثنين ثم جيس السابع أول اثنين ثم جيس ثم اثنين
 الثامن أول يوم والعاشر والعشرون عن أبي الدرداء التاسع أول كل عشر عن ابن شعبان
 المالكي (قلت) بقي قول آخر وهو آخر ثلاثة من الشهر عن النخعي فتمت عشرة ﴿قوله﴾
 من زار قوما فلم يفطر عندهم) أي في التطوع هذه الترجمة تقابل الترجمة الماضية
 وهي من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع وموقعها أن لا يظن أن فطر المرء من صيام التطوع
 لتطيب خاطر أخيه حتم عليه بل المرجع في ذلك إلى من علم من حاله من كل منهما أنه يشق عليه
 الصيام فتي عرف أن ذلك لا يشق عليه كان الأولى أن يستمر على صومه ﴿قوله﴾ حدثني خالد بن
 الحرث) كذا في الأصل ويان اسم أبيه من المصنف كأن شيخه قال حدثنا خالد فقط فإراد
 بالبيان رفع الإبهام لا شتر الممن يسمى خالدا في الرواية عن حميد عن محمد بن المنذر أن يروى
 عنه ولم يطر للمصنف هذا فإنه كثيرا ما يقع له ولشايخه مثل هذا الإبهام ولا يعنى ببيان وجهه
 اسناد هذا الحديث كما هم بصريون ﴿قوله﴾ دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أم سليم) هي والدة
 أنس المذكور ووقع لأحد من طريق حماد عن ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم
 دخل على أم حرام وهي خالة أنس لكن في بقية الحديث ما يدل على أنهم جميعا كانوا مجتمعين
 ﴿قوله﴾ فأتته بتروسين) أي على سبيل الضيافة وفي قوله أعيدوا سمنكم في سقائه ما يشهر
 بأنه كان ذابا وليس بالآزم ﴿قوله﴾ ثم قام إلى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة) في رواية أحمد
 عن ابن أبي عدي عن حميد فصلى ركعتين وصلينامعه وكان هذه القصة غير القصة الماضية في
 أبواب الصلاة التي صلى فيها على الحصر وأقام أنسا خلفه وأم سليم من وراءه لكن وقع عند أحمد
 في رواية ثابت المذكورة وهو مسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت نحوه ثم صلى ركعتين
 تطوعا فقام أم حرام وأم سليم خلفا وأقامني عن عيينة ومحمّد التعداد لأن القصة الماضية لا ذكر

* (باب من زار قوما فلم يفطر
 عندهم) * حدثنا محمد
 ابن المنذر قال حدثني خالد
 هو ابن الحرث حدثنا حميد
 عن أنس رضي الله عنه
 دخل النبي صلى الله عليه
 وسلم على أم سليم فأتته بتر
 وسمن قال أعيدوا سمنكم
 في سقائه وتكرمت في وعائه فأتني
 صائم ثم قام إلى ناحية من
 البيت فصلى غير المكتوبة
 فدعا لام سليم وأهل بيته

١٩٨٢

تحفة

٦٢٧

فيها لا م حرام ويدل على التعدد أيضا أنه ههنا لم يأكل وهناك أكل (قوله ان لي خويصة)
بتسديد الصادق تخفيفها تصغير خاصة وهو مما اغتفر فيه التقاء الساكنين وقوله خادمك
أنس هو عطف بيان أو يدل والخبر محذوف تقديره أطلب منك الدعاء له ووقع في رواية ثابت
المذكورة عند أحمد ان لي خويصة خويديك أنس ادع الله له (قوله خيرا آخره) أي
خيرا من خيرات الآخرة (قوله الادعاء به اللهم ارزقه مالا) كذا في الاصل وعند أحمد من
رواية عبيدة بن جريد عن جده الادعاء به وكان من قوله اللهم الى آخره (قوله وبارك له) في
رواية الكشميني وبارك له فيه وقوله فيه بالافراد تنظر الى اللفظ ولا حذوهم تنظر الى المعنى
ويأتي في الدعوات من طريق قتادة عن أنس وبارك له فيما أعطيته وفي رواية ثابت عند مسلم
فدعا على بكل خير وكان آخر ما دعا على ان قال اللهم أكثر ماله وولده وبارك له فيه ولم يقع في هذه
الرواية التصريح بمدعائه من خير الآخرة لان المال والولد من خير الدنيا وكان بعض الرواة
اختصروا موقع مسلم في رواية الجعيد عن أنس فدعا على بثلاث دعوات قدرأيت منها اثنتين في الدنيا
وأنا أرى جواز الثالثة في الآخرة لم يبينها وهي المغفرة كما بينها سنان بن ربيعة بزيادة ذلك فيما رواه
ابن سعد باسناد صحيح عنه عن أنس قال اللهم أكثر ماله وولده وأطل عمره واغفر ذنبه (قوله فاني
لمن أكثر الانصار مالا) زاد أحمد في رواية ابن أبي عدي وذكر أنه لا يملك ذهباً ولا فضة غير خاتمه
يعني ان ماله كان من غير النقدين وفي رواية ثابت عند أحمد قال أنس وما أصبح رجلاً من الانصار
أكثر مني مالا قال يا ثابت وما أملاك صفراء ولا بيضاء الا خاتمي ولترمذي من طريق أبي خلدة قال
أبو العالية كان لأنس بستان يحمل في السنة مرقين وكان فيه ربحان يجي منه ربح المسك
ولابي نعيم في الحلية من طريق حفصة بنت سيرين عن أنس قال وان أرضي لثمر في السنة مرقين
وما في البلد شي يثمر مرقين غيرها (قوله وحدثني ابنتي أمينة) بالنون تصغير أمينة (أنه دفن
اصلبي) أي من ولده دون أسباطه وأحفاده (قوله مقدم الحجاج البصرة) بالنصب على نزاع
الخافض أي من أول مامات لي من الاولاد الى أن قدمها الحجاج ووقع ذلك صريحاً في رواية ابن
أبي عدي المذكورة ولفظه وذكر أن ابنته الكبرى أمينة أخبرت أنه دفن اصلبه الى مقدم الحجاج
وكان قدوم الحجاج البصرة سنة خمس ومبعين وعمر أنس حينئذ ثيف وثمانون سنة وقد عاش أنس
بعد ذلك الى سنة ثلاث ويقال اثنين ويقال احدى وتسعين وقد قارب المائة (قوله بضع
وعشرون ومائة) في رواية ابن أبي عدي ثيف على عشرين ومائة وفي رواية الانصاري عن جده
عند البيهقي في الدلائل تسع وعشرون ومائة وهو عند الخطيب في رواية الأبا عن الابناء من هذا
الوجه بلفظ ثلاث وعشرون ومائة وفي رواية حفصة بنت سيرين ولقد دفنت من صابي سوى ولد
ولدي خمسة وعشرين ومائة وفي الحلية أيضاً من طريق عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال دفنت
مائة لاسقطا ولا ولداً ولعل هذا الاختلاف سبب العدول الى البضع والثيف وفي ذكر هذا
دلالة على كثرة ما جاء من الولدان هذا القدر هو الذي مات منهم وأما الذين بقوا ففي رواية اسحق
ابن أبي طلحة عن أنس عند مسلم وان ولدي وولدي وليستعادون على نحو المائة وفي هذا الحديث
من القوائد غير ما تقدم جواز التصغير على معنى التلطف لا التحقير وتخفيف الزائر بما حضر بغير
تكلف وجواز رد الهدية اذا لم يشق ذلك على المهدى وان أخذ من رد عليه ذلك له ليس من العود

فقال أم سليم يا رسول الله
ان لي خويصة قال ما هي
قالت خادمك أنس فخارتك
خيرا آخره ولادنيا الادعاء
به اللهم ارزقه مالا وولداً
وبارك له فاني لمن أكثر
الانصار مالا وحدثني ابنتي
أمينة انه دفن اصلبي مقدم
الحجاج البصرة بضع وعشرون
ومائة

في الهبة وفيه حفظ الطعام وتركه التفريط فيه وجبر خاطر المزور اذا لم يؤكل عنده بالدعاء له
ومشروعية الدعاء عقب الصلاة وتقديم الصلاة امام طلب الحاجة والدعاء بخير الدنيا والآخرة
والدعاء بكثرة المال والولد وان ذلك لا ينافي الخير الاخرى وان فضل التقليل من الدنيا يختلف
باختلاف الاشخاص وفيه زيارة الامام بعرض رعيته ودخول بيت الرجل في غيبته لانه لم يقل في
طرق هذه القصة ان ابا طلحة كان حاضرا وفيه اشارة الولد على النفس وحسن التلطف في السؤال
وان كثرة الموت في الاولاد لا ينافي اجابة الدعاء بطالب كثرهم ولا طلب البركة فيهم لما يحصل من
المصيبة بموتهم والصبر على ذلك من الثواب وفيه التحدث بنعم الله تعالى وبمعجزات النبي صلى الله
عليه وسلم لما في اجابة دعوته من الامر النادر وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد وكون بستان
المدعوه صار يثمر مرتين في السنة دون غيره وفيه التاريخ بالامر الشهير ولا يتوقف ذلك على
صلاح المؤرخ به وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد على عقد العشر خلافا لمن قصره على ما قبل
العشرين (قوله قال ابن أبي مريم) هو سعيد وفائدة ذكر هذه الطريق بيان سماع جيد لهذا
الحديث من أنس لما اشتهر من أن جيدا كان رعبا دلس عن أنس ووقع في رواية كريمة
والاصلي في هذا الموضوع حديثنا بن أبي مريم فيكون موصولا (قوله باب الصوم
من آخر الشهر) قال الزين بن المنير أطلق الشهر وان كان الذي يتحرر من الحديث ان المراد به
شهر مقيد وهو شعبان اشارت منه الى أن ذلك لا يختص بشعبان بل يؤخذ من الحديث التنب
الى صيام أو آخر كل شهر ليكون عادة للمكلف فلا يعارضه النهي عن تقديم رمضان يوم
أو يومين لقوله فيه الرجل كان يصوم صوما فليصمه (قوله حديثنا الصلت بن محمد) بفتح الصاد
المهملة وسكون اللام بعدها مائة بصرى مشهور وأضاف اليه رواية أبي النعمان وهو عارم
لما وقع فيها من تصريح مهدي بالتحدث من غيلان والاسناد كله بصريون (قوله عن مطرف)
هو ابن عبد الله بن الشيخير (قوله انه سأله أو سأله رجلان وعمران يسمع) هذا شك من مطرف فان
ثابت رواه عنه بنحوه على الشك أيضا أخرجه مسلم وأخرجه من وجهين آخرين عن مطرف بدون
شك على الابهام انه قال لرجل زاد أبو عوانة في مستخرجه من أصحابه ورواه أحمد من طريق
سليمان التيمي به قال لعمران بن عيسى (قوله يا فلان) كذا لا كثرة في نسخة من رواية أبي ذر
يا أبا فلان بأداة الكنية (قوله أما صحت سر) هذا الشهر في رواية سلم عن شيان عن مهدي
سره بضم المهملة وتشديد الراء بعدها هاء قال النووي تبعا لابن قرقول كذا هو في جميع النسخ
انتهى والذي رأيته في رواية أبي بكر بن ياسر الجبائي ومن خطه نقلت سر هذا الشهر كافي
الروايات وفي رواية ثابت المذكورة أصحت من سر شعبان شيئا قال لا (قوله قال أظنه قال
يعني رمضان) هذا الظن من أبي النعمان لتصريح البخاري في آخره بان ذلك لم يقع في رواية أبي
الصلت وكان ذلك وقع من أبي النعمان لما حدث به البخاري والافتقار رواه الجوزي من طريق
أحمد بن يوسف السلمي عن أبي النعمان بدون ذلك وهو الصواب ونقل الحميدي عن البخاري انه
قال ان شعبان أصح وقيل ان ذلك ثابت في بعض الروايات في الصحيح وقال الخطابي ذكر رمضان
هنا وهم لان رمضان يتعين صوم جميعه وكذا قال الداودي وابن الجوزي ورواه مسلم أيضا من
طريق ابن أخي مطرف عن مطرف بلفظ هل صمت من سر هذا الشهر شيئا يعني شعبان ولم يقع

١٩٨٢

تحت
تحفة ١٩٢

تغ ١٩٩/٣

* قال ابن أبي مريم أخبرنا
يحيى بن أيوب قال حدثني
جيد سمع أنس رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم (باب الصوم من آخر
الشهر) حديثنا الصلت بن
محمد حديثنا مهدي عن
غيلان ح وحديثنا أبو
النعمان حديثنا مهدي بن
ميمون حديثنا غيلان بن
بكر عن مطرف عن عمران
ابن حصين رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه سأله أو سأله رجلان
وعمران يسمع فقال يا فلان
أما صحت سر هذا الشهر
قال أظنه قال يعني رمضان
قال الرجل لا يا رسول الله
قال فإذا أفطرت فصم يومين
لم يقل الصلت أظنه يعني
رمضان

١٩٨٢

تحفة

١٠٨٤٩

ذلك في رواية هدية ولا عبد الله بن محمد بن أسماء ولا قطرب بن جاد ولا عفان ولا عبد الصمد ولا غيرهم
عند أحمد ومسلم والاسماعيلي وغيرهم ولا في باقي الروايات عند مسلم ويحتمل أن يكون قوله رمضان
في قوله يعني رمضان نظراً للقول الصادر منه صلى الله عليه وسلم للصيام المخاطب بذلك فيوافق
رواية الجري عن مطرف فإن فيها عند مسلم فقال له فإذا افطرت من رمضان فصم يومين مكانه
(قوله وقال ثابت الخ) وصله أحمد ومسلم من طريق حماد بن سلمة عنه كذلك ووقع في نسخة
الصغاني من الزيادة هنا قال أبو عبد الله وشعبان أصبح والسرر بفتح السين المهملة ويجوز كسرهما
وضمهما جمع سرة ويقال أيضاً سرار بفتح أوله وكسره ورجح الفراء القمع وهو من الاستسرار قال
أبو عبيد والجهور المراد بالسرر هذا آخر الشهر سميت بذلك لاستسرار القمر فيها وهي ليلة ثمان
وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين ونقل أبو داود عن الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز أن سرره
أوله ونقل الخطابي عن الأوزاعي كالجهور وروى في السرر وسط الشهر حكاه أبو داود أيضاً ورجحه
بعضهم ووجهه بأن السرر جمع سرة وسرة الشيء وسطه ويؤيده النذب إلى صيام البيض وهي
وسط الشهر وأنه لم يرد في صيام آخر الشهر نذب بل ورد فيه نهى خاص وهو آخر شعبان لمن
صامه لاجل رمضان ورجحه النوراني بأن مسلماً أقرد الرواية التي فيها سرة هذا الشهر عن بقية
الروايات وأردف بها الروايات التي فيها الحضر على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم
لكن لم أر في جميع طرق الحديث باللفظ الذي ذكره وهو سرة بل هو عند أحمد من وجهين بلفظ
سرار وآخر جسد من طرق عن سليمان التيمي في بعضها سرر وفي بعضها سرار وهذا يدل على أن
المراد آخر الشهر قال الخطابي قال بعض أهل العلم سؤاله صلى الله عليه وسلم عن ذلك سؤال زجر
وانكار لانه قد نهى أن يستقبل الشهر بيوم أو يومين وتعب بانتهوا أنكر ذلك لم يأمره بقضاء
ذلك وأجاب الخطابي باحتمال أن يكون الرجل أو جها على نفسه فذلك أمره بالوفاء وأن يقضى
ذلك في شوال انتهى وقال ابن المنير في الحاشية قوله سؤال انكار فيه تكلف ويدفع في صدره
قول المسؤل لا بأمر رسول الله فلو كان سؤال انكار لكان صلى الله عليه وسلم قد أنكر عليه أنه
صام والقرض أن الرجل لم يصم فكيف ينكر عليه فعل ما لم يفعله ويحتمل أن يكون الرجل
كانت له عادة بصيام آخر الشهر فلما سمع نهيه صلى الله عليه وسلم أن يتقدم أحد رمضان بصوم
يوم أو يومين ولم يبلغه الاستثناء ترك صيام ما كان اعتاده من ذلك فأمره بقضائه لتسمر محافظته
على ما وظف على نفسه من العبادة لأن أحب العمل إلى الله تعالى ما دام عليه صاحبه كما تقدم
وقال ابن النين يحتمل أن يكون هذا كلاماً جرى من النبي صلى الله عليه وسلم جواباً للكلام لم ينقل
السنا اه ولا ينبغي ضعف هذا المأخذ وقال آخرون فيه دليل على أن النهي عن تقدم رمضان
يوم أو يومين إنما هو لمن يقصده التحري لاجل رمضان وأما من لم يتصد ذلك فلا يتناوله النهي
ولو لم يكن اعتاده وهو خلاف ظاهر حديث النهي لانه لم يستثن منه الا من كانت له عادة وأشار
القرطبي إلى أن الحامل لمن حمل سرار الشهر على غير ظاهره وهو آخر الشهر الفرار من المعارضة
لنهيه صلى الله عليه وسلم عن تقدم رمضان بيوم أو يومين وقال الجمع بين الحديثين ممكن بحمل
النهي على من ليست له عادة بذلك وحمل الأمر على من له عادة جلا للمخاطب بذلك على ملازمة
عادة الخير حتى لا يتطعم قال وفيه إشارة إلى فضيلة الصوم في شعبان وإن صوم يوم منه يعدل صوم

قال أبو عبد الله وقال ثابت
عن مطرف عن عمران عن
النبي صلى الله عليه وسلم من
سرر شعبان

تخ ٢٠٠/١٢

خت م د ط

نخبة ١٠٨٤٤

يومين في غيره أخذ من قوله في الحديث فصم يومين مكانه يعني مكان اليوم الذي فوته من صيام شعبان (قلت) وهذا لا يتم الا ان كانت عادة المخاطب بذلك أن يصوم من شعبان يوماً واحداً والافقوله هل صمت من سرر هذا الشهر شيئاً أعم من أن يكون عادته صيام يوم منه أو أكثر نعم وقع في سنن أبي مسلم الكجي فصم مكان ذلك اليوم يومين وفي الحديث مشر وعية قضاء التطوع وقد يؤخذ منه قضاء الفرض بطريق الأولى خلافاً لمن منع ذلك (قوله) **باب** صوم يوم الجمعة وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فعليه أن يفطر) كذا في أكثر الروايات ووقع في رواية أبي ذر وأبي الوقت زيادة هنا وهي يعني إذا لم يصم قبله ولا يريد أن يصوم بعده وهذه الزيادة تشبهه أن تكون من الفريرى أو من دونه فانهم لم تقع في رواية النسفي عن البخارى ويعبدان يعبر البخارى عما يقوله بلفظ يعني ولو كان ذلك من كلامه لقال أعني بل كان يستغنى عنها أصلاً ورأساً وهذا التفسير لا بد من حمل إطلاق الترجمة عليه لانه مستقادم حديث جويرية آخر أحاديث الباب اذ في الباب ثلاثة أحاديث: أولها حديث جابر وهو مطلق والتقيد فيه تفسير من أحد رواه كاسنييه وثانيها حديث أبي هريرة وهو ظاهر في التقيد وثالثها حديث جويرية وهو أظهرها في ذلك (قوله) عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شيبه (أي ابن عثمان بن أبي طلحة الحجي في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الحميد آخرجه أحد عنه ومسلم من طريقه وكذا أخرجه أبو قرة في السنن عن ابن جريج والنسائي من طريق حجاج بن محمد عنه وكان ابن جريج رابعاً رواه عن محمد بن عباد نفسه ولم يذكر عبد الحميد كذلك رواه يحيى بن سعيد القطان وحفص بن غياث أخرجه النسائي من طريقه كما وكذا الاسماعيلي وزاد فضيل بن سليمان وأخرجه النسائي أيضاً من طريق النضر بن شميل كلهم عن ابن جريج وأما الاسماعيلي الى ان في رواية البخارى عن أبي عاصم نظر افاته قال رواه البخارى عن أبي عاصم فذكر اسناده قال وقد رويناه من طريق أبي عاصم كما قال يحيى ثم ساقه كذلك قال وقد رواه أبو سعد الصغاني عن ابن جريج كما ساقه البخارى عن أبي عاصم وأبو سعد ليس كهؤلاء يعني القطان ومن تابعه (قلت) ولم يصب الاسماعيلي في ذلك فان رواية البخارى مستقيمة وقد رافقه على الزيادة الدارمي في مسنده وأبو مسلم الكجي في سننه فأخرجه عن أبي عاصم كما قال البخارى وكذلك رواه أبو موسى كما أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الصيام له عنه عن أبي عاصم وكذلك أخرجه الجوزقي من طريق محمد بن عقيل بن خويلد عن أبي عاصم كذلك وابن جريج كان رابعاً دلس ولهذا قال البيهقي ان يحيى بن سعيد قصر في اسناده لكن وقع عند النسائي من طريق يحيى ابن سعيد عن ابن جريج أخبرني محمد بن عباد فيحمل على انه سمعه من عبد الحميد عن محمد بن محمد فافهمه منه أو سمع من محمد واستثبت فيه من عبد الحميد فكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ولعل السر في ذلك انه كان عندا أحدهما في المتن ما ليس عند الآخر كما سنوضحه ان شاء الله تعالى ولم يتفرد أبو سعد بمتابعة أبي عاصم على ذكر عبد الحميد كما يوهمه كلام الاسماعيلي بل تابعهما عبد الرزاق وأبو قرة وحجاج بن محمد كما قد ستذكره وعبد الحميد أكثر عددًا ممن رواه عنه بإسقاطه وعبد الحميد المذكور تابعي صغير روى عن عمته صفية بنت شيبه وهي من صغار الصحابة وثقة ابن معين وغيره وليس له في البخارى سوى ثلاثة أحاديث هذا وأخر في بدء الخلق

* (باب صوم يوم الجمعة وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فعليه أن يفطر) * حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن عبد الحميد ابن جبير بن شيبه

١٩٨٤

م س ن

تجدة

٢٥٨٦

وآخر في الادب (قوله عن محمد بن عباد) في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الحميد
 ان محمد بن عباد أخبره ورجال هذا الاسناد مكيون الاشج البخاري فهو بصري والصحابي فهو
 مدني وقد تأما بمكة زمانا (قوله سألت جابرا) في رواية عبد الرزاق المذكورة وكذا في رواية
 ابن عينة عن عبد الحميد عن مسلم وأحمد وغيرهما سألت جابر بن عبد الله وهو يطوف بالبيت
 وزادوا ايضا في آخره قال نعم ورب هذا البيت وفي رواية النسائي ورب الكعبة وعزاه صاحب
 العمدة لمسلم فوهم وفيه جواز الحلف من غير استحلاف لتأكيده الامر وادفاعة الرواية الى
 الخلفاء العظماء تنويها بتعظيمها وفيه الاكتفاء في الجواب نعم من غير ذكر الامر بالمفسر بها
 (قوله زاد غير أبي عاصم يعني ان يتفرد بصومه) وفي رواية الكشميهني ان يتفرد بصوم والغير
 المشار اليه جزم البيهقي بأنه يحيى بن سعيد القطان وهو كما قال لكن لم يتعين فقد اخرج النسائي
 بالزيادة من طريقه ومن طريق النضر بن شميل وحفص بن غياث ولفظ يحيى سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ينهى ان يتفرد يوم الجمعة بصوم قال اي ورب الكعبة ولفظ حفص يحيى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة مفردا ولفظ النضر ان جابرا سئل عن صوم يوم
 الجمعة فقال يحيى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفرد (قوله في حديث أبي هريرة لا يصوم
 أحدكم) كذا لاكثر وهو بلفظ النبي والمراد به النهي وفي رواية الكشميهني لا يصوم من بلفظ
 النهي المؤكد (قوله الا يوم قبله أو بعده) تقديره الا أن يصوم يوما قبله لان يوما لا يصح استثنائه
 من يوم الجمعة وقال الكرماني يجوز أن يكون منصوبا بنزع الخافض تقديره الا يوم قبله
 وتكون الباء للمصاحبة وفي رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن اشكاب عن عمر بن حفص
 شيخ البخاري فيه الا أن تصوموا قبله أو بعده ولمسلم من طريق أبي معاوية عن الاعمش لا يصم
 أحدكم يوم الجمعة الا أن يصوم يوما قبله أو يصوم بعده والنسائي من هذا الوجه الا أن يصوم
 قبله يوما أو يصوم بعده يوما ولمسلم من طريق هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة لا تحضوا ليلة
 الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تحضوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا أن يكون في صوم
 يصومه أحدكم ورواه أحمد من طريق عوف عن ابن سيرين بلفظ يحيى ان يتفرد يوم الجمعة بصوم
 وله من طريق أبي الاوريزاد الحارثي ان رجلا قال لابي هريرة أنت الذي تنهى الناس عن
 صوم يوم الجمعة قال هاروب الكعبة ثلاثا لقد سمعت محمد صلى الله عليه وسلم يقول لا يصوم
 أحدكم يوم الجمعة وحده الا في أيام معه وله من طريق ليلى امرأة بشير بن الخصاصية ان سأل النبي
 صلى الله عليه وسلم لم فقال لا تصوم يوم الجمعة الا في أيام هو أحدوها وهذه الاحاديث تقيد النهي
 المطلق في حديث جابر وتؤيد الزيادة التي تقدمت من تقييد الاطلاق بالافراد ويؤخذ من
 الاستثناء جواز من صام قبله أو بعده أو اتفق وقوعه في أيام له عادة بصومها كن يصوم أيام
 البيض أو من له عادة بصوم يوم معين كيوم عرفة فوافق يوم الجمعة ويؤخذ منه جواز صومه لمن
 نذر يوم قدوم زيد مثلا أو يوم شفاء فلان الحديث الثالث (قوله وحدثني محمد بن عثمان غندر)
 لم ينسب محمد المذكور في شيء من الطرق والذي يظهر أنه بشير بن محمد بن بشير وبنو الجرم
 أبو نعيم في المستخرج بعد ان أخرجه من طريقه ومن طريق محمد بن المنثري جميعا عن غندر (قوله
 عن أبي أيوب) في رواية يوسف القاضي في الصيام له من طريق خالد بن الحرث عن شعبة عن

عن محمد بن عباد قال سألت

جابر رضى الله عنه أنه

النبي صلى الله عليه وسلم

عن صوم يوم الجمعة قال نعم

زاد غير أبي عاصم يعني أن

يتفرد بصومه حدثنا عمر بن

حفص بن غياث حدثنا أبي

حدثنا الاعمش حدثنا

أبو صالح عن أبي هريرة رضى

الله عنه قال سمعت النبي صلى

الله عليه وسلم يقول لا يصوم

أحدكم يوم الجمعة الا يوم قبله

أو بعده حدثنا مسدد

حدثنا يحيى عن شعبة ح

وحدثني محمد بن عثمان غندر

حدثنا شعبة عن قتادة عن

أبي أيوب عن جويرية بنت

الحرث رضى الله عنها أن

النبي صلى الله عليه وسلم

دخل عليها يوم الجمعة وهي

صائمة فقال أصمت أمس

فالت لا قال تريدان أن تصومي

غدا قالت لا

١٩٨٦

ن

١٥٧٨٩

ن

قنادة سمعت أبا أيوب ووافقه همام عن قنادة أخرجه أبو داود وقال في روايته عن أبي أيوب
العنكي وهو يفتح المهمة والمنشأة نسبة إلى بطن من الازدو يقال له أيضا المراني يفتح الميم والراء
ثم بالغين المعجمة ورواه الطحاوي من طريق شعبة وهمام وجماد بن سلمة جميعا عن قنادة وليس
لجويرية زوج النبي صلى الله عليه وسلم في البخاري من روايته أسوى هذا الحديث وله شاهد
من حديث جنادة بن أبي أمية عند النسائي بإسناد صحيح بمعنى حديث جويرية واتفق شعبة
وهمام عن قنادة على هذا الاسناد وخالفهما سعيد بن أبي عروبة فقال عن قنادة عن سعيد بن
المسيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على جويرية
فذكره أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والراجح طريق شعبة لتابعه همام وجماد بن سلمة
وكذا جماد بن الجعد كما سيأتي ويحتمل أن يكون طريق سعيد محفوظا أيضا فان معمرار وامن
قنادة عن سعيد بن المسيب أيضا لكن أرسله (قوله فافطري) زاد أبو نعيم في روايته اذا (قوله)
وقال جماد بن الجعد الخ) واصله أبو القاسم البغوي في جمع حديث هدي بن خالد قال حدثنا هدي
حدثنا جماد بن الجعد سئل قنادة عن صيام النبي صلى الله عليه وسلم فقال حدثني أبو أيوب فذكره
وقال في آخره فافطري وجماد بن الجعد فيه لين وليس له في البخاري سوى هذا الموضع
واستدل بإحاديث الباب على منع افراد يوم الجمعة بالصيام ونقله أبو الطيب الطبري عن أحمد وابن
المنذر وبعض الشافعية وكأنه أخذ من قول ابن المنذر ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة كما ثبت
عن صوم يوم العيد زاد يوم الجمعة الا حرم يفطر من أراد افراده بالصوم فهذا قد يشهر بأنه يرى
بحريمه وقال أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة بأن الاجماع منع على تحريم صوم يوم
العيد ولو صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة فالاجماع منع على جواز صومه لمن صام قبله
أو بعده ونقل ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن علي وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر قال ابن حزم
لا نعلم لهم مخالفا من الصحابة وذهب الجمهور إلى أن النهي فيه للتنزيه وعن مالك وأبي حنيفة
لا يكره قال مالك لم أسمع أحدا ممن يقتدى به ينهى عنه قال الداودي لعل النهي ما بلغ مالكا
وزعم عياض أن كلام مالك يؤخذ منه النهي عن افراده لأنه كرهه أن يخص يوم من الايام
بالعبادة فيكون له في المسئلة روايتان وعاب ابن العربي قول عبد الوهاب منهم يوم لا يكره صومه
مع غيره فلا يكره وحده لكونه قياسا مع وجود النص واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وقلنا كان يفطر يوم الجمعة
حسنه الترمذي وليس فيه حجة لأنه يحتمل أن يريد كان لا يعتمد فطره اذا وقع في الايام التي كان
يصومها ولا يضاد ذلك كراهة افراده بالصوم جمعا بين الحديثين ومنهم من عده من الخصائص
وليس بجيد لانهم لا تثبت بالاحتمال والمشهور عند الشافعية وجهان أحدهما ونقله المنزني عن
الشافعي أنه لا يكره الا لمن أضعفه صومه عن العبادة التي تقع فيه من الصلاة والدعاء والذكر
والثاني وهو الذي صححه المتأخرون كقول الجمهور واختلف في سبب النهي عن افراده على
أقوال أحدها لكونه يوم عيد والعيد لا يصام واستشكل ذلك مع الاذن بصيامه مع غيره
وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهة العيد لا يستلزم استواءه معه من كل جهة ومن صام معه غيره
اتفقت عنه صورة التحريم بالصوم ثانيا لا يضعف عن العبادة وهذا اختاره النووي وتعقب

قال فافطري وقال جماد
ابن الجعد مع قنادة حدثني
أبو أيوب أن جويرية حدثته
فأمرها فافطرت

نخ ٢٠٢/٢

بقاء المعنى المذكور مع صومه غير معه وأجاب بأنه يحصل بفضيلة اليوم الذي قبله أو بعده
 جبر ما يحصل يوم صومه من قنورا أو تقصير وفيه نظر فإن الجبر أن لا ينصرف الصوم بل يحصل
 بجميع أفعال الخير فيلزم منه جواز أفراد لمن عمل فيه خيرا كثيرا يقوم مقام صيام يوم قبله
 أو بعده مكن أعتق فيه رقبة مثلا ولا قائل بذلك وأيضا فكأن أنه يمتنع عن يخشى عليه
 الضعف لأن يتحقق القوة ويمكن الجواب عن هذا بأن المظنة أقيمت مقام المثنة كما في جواز
 الفطر في السفر لمن لم يشق عليه ثالثا خوفا المبالغة في تعظيمه فيقتن به كما أفتن اليهود بالسبب
 وهو منتقض بثبوت تعظيمه بغير الصيام وأيضا فاليهود لا يعظمون السبب بالصيام فلو كان
 المحفوظ ترك موافقتهم لتحتم صومه لأنهم لا يصومونه وقد روى أبو داود والنسائي وصححه ابن
 حبان من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم من الأيام السبب والآخر
 وكان يقول انهم ما يؤمنا عيدا لله شركين فأحب أن أخالهم رابعها خوفا اعتقاد وجوبه وهو
 منتقض بصوم الاثنين والخميس وسأقي ذكر ما ورد في الباب الذي يليه خامسها خشية أن
 يفرض عليهم كما خشى صلى الله عليه وسلم من قيامهم الليل ذلك قال المهلب وهو منتقض بإجازة
 صومه مع غيره وبأنه لو كان كذلك لجاز بعده صلى الله عليه وسلم لارتناع السبب لكن المهلب
 جله على ذلك اعتقاده عدم الكراهة على ظاهر مذهبه سادسها مخالفة النصارى لأنه يجب
 عليهم صومه ونحن مأمورون بمخالفتهم نقله القمولى وهو ضعف وأقوى الأقوال وأولها
 بالصواب أولها وورد فيه صريح حديثان أحدهما رواه الحاكم وغيره من طريق عامر بن
 لذين عن أبي هريرة عن فروع يوم الجمعة يوم عيد فلا تجبهوا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا
 قبله أو بعده والثاني رواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي وقال من كان منكم
 متطوعا من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر **(قوله)**
ما هل يخص بفتح أوله أى المكلف (شيا من الأيام) وفي رواية النسفي يخص
 شئ بضم أول يخص على البناء المجعول شئ من الأيام قال الزين بن المنير وغيره لم يحزم بالحكم
 لأن ظاهر الحديث إدامته صلى الله عليه وسلم العبادة ومواظبته على وظائفها ويعارضه
 ما صح عن عائشة نفسها مما يقتضى نفي المداومة وهو ما أخرجه مسلم من طريق أبي سلمة ومن
 طريق عبد الله بن شقيق جميعا عن عائشة أنها سألت عن صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقالت كان يصوم حتى نقول قد صام ويفطر حتى نقول قد أفطر وتقدم نحوه قريش بن
 البخاري من حديث ابن عباس وغيره فابقي الترجمة على الاستفهام لترجيح أحد الخبرين أو يتبين
 الجمع بينهما ويمكن الجمع بينهما بقولها كان عملة ديمية معناه أن اختلاف حاله في الأكنار
 من الصوم ثم من الفطر كان مستداما مستمرا وبأنه صلى الله عليه وسلم كان يوظف على نفسه
 العبادة فربما شغله عن بعضها شاغل فيقضها على التوالى فيشبه الحال على من يرى ذلك فنقول
 عائشة كان عملة ديمية منزل على التوظيف وقولها كان لاتشاء أن تراه صائما إلا رأته منزلا على
 الحال الثاني وقد تقدم نحوه في باب ما يدكر من صوم النبي صلى الله عليه وسلم وقيل معناه أنه
 كان لا يقصد نفلا ابتداء في يوم بعينه فيصومه بل إذا صام يوما بعينه كان الخميس مثلا داوم
 على صومه **(قوله حديثنا يحيى)** هو القطان وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المعتمر

* (باب هل يخص شيامن
 الأيام) * حدثنا مسدد
 حدثنا يحيى عن سفيان
 عن منصور عن إبراهيم عن
 علقمة قلت لعائشة رضي
 الله تعالى عنها

١٩٨٧

م د م

تحت ١٧٤٠٦

وابراهيم هو النخعي وعلقة خاله وهذا الاسناد مما يعده من أصح الاسانيد (قوله هل كان يختص من الايام شيئاً قالت لا) قال ابن التين استدله بعضهم على كراهة تحري صيام يوم من الاسبوع وأجاب الزين بن المنير بان السائل في حديث عائشة انما سأل عن تخصيص يوم من الايام من حيث كونها أياماً أو أمماً أو رد تخصيصه من الايام بالصيام فانما خصص لاهل لا يشاركه فيه بقية الايام كيوم عرفة ويوم عاشوراء وأيام البيض وجميع ما عين له من خاص وانما سأل عن تخصيص يوم لكونه مثلاً يوم السبت ويشكل على هذا الجواب صوم الاثنين والخميس فقد وردت فيهما أحاديث وكأنها لم تصح على شرط البخاري فلهذا أبقى الترجمة على الاستفهام فان ثبت فيهما ما يقتضي تخصيصهما استدثني من عموم قول عائشة لا (قلت) ورد في صيام يوم الاثنين والخميس عدة أحاديث صحيحة منها حديث عائشة أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان من طريق ربيعة الجرشي عنها ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صيام الاثنين والخميس وحديث أسامة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم الاثنين والخميس فسألته فقال ان الاعمال تعرض يوم الاثنين والخميس فأحب ان يرفع عني وأنا صائم أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة فعلى هذا فالجواب عن الاشكال أن يقال لعل المراد بالايام المسئول عنها الايام الثلاثة من كل شهر فكان السائل لما سمع انه صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام ورغب في أنها تكون أيام البيض سأل عائشة هل كان يخصها بالبيض فقالت لا كان عملاً ديمية تعني لو جعلها البيض لتعبدت وداوم عليها لانه كان يحب ان يكون عمله دائماً لكن أراد التوسعة بعدم تعيينها فكان لا ياتي من أي الشهر صامها كما تقدمت الإشارة اليه في باب صيام البيض وان مسلماً روى من حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وما ياتي من أي الشهر صام وقد ورد ابن حبان حديث الباب وحديث عائشة في صيام الاثنين والخميس وحديثها كان يصوم حتى نقول لا يفطر وأشار الى أن بينهما تعارضاً ولم يفصح عن كيفية الجمع بينهما وقد فتح الله بذلك بفضل (قوله يختص) في رواية جرير عن منصور في الرقاق يخصر بغير مشناة (قوله ديمية) بكسر أوله وسكون اتحانية أي دائماً قال أهل اللغة الديمية مطر يدوم أياماً ثم أطلقت على كل شيء يستمر (قوله وأبكم يطيق) في رواية جرير يستطيع في الموضوعين والمعنى متقارب (قوله باب صوم يوم عرفة) أي ما حكمه وكأنه لم تثبت الأحاديث الواردة في الترغيب في صومه على شرطه وأصحها حديث أبي قتادة انه يكفر سنة آتية وسنة ماضية أخرجه مسلم وغيره والجمع بينه وبين حديثي الباب ان يحمل على غير الحاج أو على من لم يضعفه صيامه عن الذكروا الدعاء المطلوب للحاج كما سألت تفصيل ذلك (قوله حديثي سالم) هو أبو النضر المذکور في الطريق الثانية وهو بكتيته أشهر ورعا جاء باسمه وكتيته معا فيقال حديثي سالم أبو النضر وانما سأل البخاري الطريق الأولى مع نزولها لما فيها من التصريح بالتحديث في المواضع التي وقعت بالغمغمة في الطريق الثانية مع علوها وما أكثر ما يحصر البخاري على ذلك في هذا الكتاب (قوله عمير مولى أم الفضل) هو عمير مولى ابن عباس فن قال مولى أم الفضل فباعته بأصله ومن قال مولى ابن عباس فباعته بما آل اليه حاله لان أم الفضل هي والدته ابن عباس وقد انتقل الى ابن عباس ولا عموا الى أمه وليس له غير في البخاري سوى هذا

هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يختص من الايام شيئاً قالت لا كان عملاً ديمية وأبكم يطيق ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيق * (باب صوم يوم عرفة) * حديثي سالم حديثي سالم عن مالك قال حديثي سالم قال حديثي عمير مولى أم الفضل أن أم الفضل حدثته ح وحديثي سالم عن أبي يوسف أخبرنا مالك عن أبي التضر مولى عمر بن عبد الله عن عمير مولى عبد الله بن عباس عن أم الفضل بنت الحرث

١٩٨٨

م و

الحديث

الحديث وقد أخرجه أيضا في الحج في موضعين وفي الأشربة في ثلاثة مواضع وحديث آخر تقدم في التيمم (قوله أن ناسا تاروا) أي اختلفوا ووقع عند الدارقطني في الموطآت من طريق أبي نوح عن مالك اختلف ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله في صوم النبي صلى الله عليه وسلم) هذا يشعر بأن صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم معتمدا لهم في الحضر وكان من جزم بأنه صائم استند إلى ما ألفه من العبادة ومن جزم بأنه غير صائم قامت عنده قرينة كونه مسافرا وقد عرف فيه عن صوم الفرض في السفر فضلا عن التفل (قوله فأرسلت) سيأتي في الحديث الذي يليه أن ميمونة بنت الحارث هي التي أرسلت فيحتمل التعدد ويحتمل أنه سماها أرسلنا فنسب ذلك إلى كل منهما لأنهما كاتبا أختين فتكون ميمونة أرسلت بسؤال أم الفضل لها في ذلك لكشف الحال في ذلك ويحتمل العكس وسيأتي الإشارة إلى تعيين كون ميمونة هي التي باشرت الإرسال ولم يسم الرسول في طرق حديث أم الفضل لكن روى النسائي من طريق سعد بن جبير عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك ويقوى ذلك أنه كان ممن جاء عنه أنه أرسل أمه وأما خالته (قوله وهو واقف على بهيره) زاد أبو نعيم في المستخرج من طريق يحيى بن سعيد عن مالك وهو يخطب الناس بعرفة ولله صنف في الأشربة من طريق عبد العزيز ابن أبي سلمة عن أبي النضر وهو واقف عشية عرفة ولا جد والنسائي من طريق عبد الله بن عباس عن أمه أم الفضل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أظفر بعرفة (قوله فشربه) زاد في حديث ميمونة والناس ينظرون (قوله في حديث ميمونة أخبرني عمرو) هو ابن الحارث وبكير هو ابن عبد الله بن الأشج وقصفاً أسنده الأول مصريون والآخر مدنيون وقوله بجلاب بكسر المهملة هو الأنا الذي يجعل فيه اللبن وقيل الجلاب اللبن المحلوب وقد يطلق على الأنا ولولم يكن فيه لبن (نبيه) روى الأساعلي حديث ابن وهب بثلاثة أسانيد أحدها عنه عن مالك بأسناده والثاني عنه عن عمرو بن الحارث عن سالم أبي النضر شيخ مالك فيه والثالث عن عمرو عن بكير به واقتصر البخاري على أحد أسانيد الكفاية وإياه غيره كما سبق واستدل بهذين الحديثين على استحباب الفطر يوم عرفة بعرفة وفيه نظر لأن فعله المجرى لا يدل على نفي الاستحباب إذ قد ترك الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه أفضل لمصلحة التبليغ نعم روى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من طريق عكرمة أن أبا هريرة حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة وأخذوا أهله ببعض السلف فجاء عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال يجب فطر يوم عرفة للحاج وعن ابن الزبير وإسامة بن زيد وعائشة أنهم كانوا يصومونه وكان ذلك يعجب الحسن ويحكيه عن عثمان وعن قتادة مذهب آخر قال لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء ونقله البيهقي في المعرفة عن الشافعي في القديم واختاره الخطابي والمتولي من الشافعية وقال الجمهور يستحب فطره حتى قال عطاء من أظفره ليستقوى به على الذكر كان له مثل اجر الصائم وقال الطبري إنما أظفر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة ليدل على الاختيار للحاج بمكة لكي لا يضعف عن الدعاء والذكر المطلوب يوم عرفة وقيل إنما أظفره لواقفته يوم الجمعة وقد نهى عن إفراذه بالصوم ويعد سباقاً أول الحديث وقيل إنما كره صوم يوم عرفة لأنه يوم عيد لاهل الموقف لاجتماعهم فيه ويؤيده ما رواه أصحاب السنن عن عقبة بن عامر مر فوعا يوم عرفة

أن ناسا تاروا عندها يوم عرفة في صوم النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فأرسلت إليه بقده لبن وهو واقف على بهيره فشربه * حدثنا يحيى بن سليمان أخبرني ابن وهب أو قرئ عليه قال أخبرني عمرو عن بكير عن كريب عن ميمونة رضى الله عنها أن الناس شكوا في صيام النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فأرسلت إليه بجلاب وهو واقف في الموقف فشرب منه والناس ينظرون

١٩٨٩

م

نصفه ٧٩٠ ٧٩

ويوم النحر وايام منى عيدنا أهل الاسلام وفي الحديث من الفوائد ان العيان أقطع للحجة وانه فوق الخبر وان الأكل والشرب في المحافل مباح ولا كراهة فيه للضرورة وفيه قبول الهدية من المرأة من غير استئصال منها هل هو من مالي زوجها أولا وأعل ذلك من القدر الذي لا يقع فيه المشاحة قال المهلب وفيه نظر لما تقدم من احتمال أنه من بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وفيه تأني الناصر بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم وفيه البحث والاجتهاد في حياته صلى الله عليه وسلم والمناظرة في العلم بين الرجال والنساء والتحصيل على الاطلاع على الحكم بغير سؤال وفيه قطة أم الفضل لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة اللاتقة بالحال لان ذلك كان في يوم حري بعد الظهيرة قال ابن المنير في الحاشية لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم تناول فضله أحد فلعله علم انها خصته به فيؤخذ منه مسئلة التليك المقيد انتمى ولا يخفى بعده ٥٨ وقد وقع في حديث ميمونة فشرب منه وهو مشعر بأنه لم يستوف شربه وقال الزين بن المنير لعل استبقاءه لما في القدح كان قصدا لاطالة زمن الشرب حتى يتم نظر الناس اليه ليكون أبلغ في البيان وفيه الركوب في حال الوقوف وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحج وترجم له في كتاب الأشرية في الشرب في القدح وشرب الواقف على البعير **(قوله باب صوم يوم الفطر)** أي ما حكمه قال الزين بن المنير لعله أشار الى الخلاف فيمن نذر صوم يوم فوافق يوم العيد هل ينعقد نذره أم لا وسأذكر ما قيل في ذلك ان شاء الله تعالى **(قوله مولانا ابن أزهر)** في رواية الكشميني مولانا ابن أزهر وكذا في رواية مسلم وسيأتي ذكره في آخر الكلام على الحديث **(قوله)** شهدت العيد زاد يونس عن الزهري في روايته الآتية في الاضاحي يوم الاضحي **(قوله هذان)** فيه التغليب وذلك ان الحاضر يشار اليه بهذا والغائب يشار اليه بذلك ان جمعهما اللفظ قال هذان تغليبا للحاضر على الغائب **(قوله يوم فطرتم)** برفع يوم اما على انه خبر مبتدأ محذوف تشديده أحدهما أو على البدل من قوله يومان وفي رواية يونس المذكورة أما أحدهما فيوم فطرتم قيل وقائدة وصف اليومين الاشارة الى العلة في وجوب فطرهما وهو الفصل من الصوم واظهار تمامه وحده بفطر ما بعده والاخر لاجل التسك المتقرب بذبحه ليترك منه ولو شرع صومه لم يكن لمشرعية الذبح فيه معنى فعبّر عن علة التحريم بالاكل من التسك لانه يستلزم النحر ويند فائدة التنبيه على التعليل والمراد بالتسك هنا الذبيحة المتقرب بها لقطعها قيل ويستنبط من هذه العلة تعيين السلام للفصل من الصلاة وفي الحديث تحريم صوم يومى العيد سواء النذر والكفارة والتطوع والقضاء والتمتع وهو بالاجماع واختلافوا فيمن قدم فصام يوم عيد فعن أبي حنيفة ينعقدون خالفه الجمهور فلو نذر صوم يوم قدوم زيد فقدم يوم العيد فلا أكثر لا ينعقد النذر وعن الحنفية ينعقد ويلزمه القضاء في رواية يلزمه الاطعام وعن الاوزاعي يقتضى الا ان نوى استثناء العيد وعن مالك في رواية يقتضى ان نوى القضاء والا فلا وسيأتي في الباب الذي يليه عن ابن عمر انه توقف في الجواب عن هذه المسئلة وأصل الخلاف في هذه المسئلة ان النهي هل يقتضى صحة المنهي عنه قال الأكثر لا وعن محمد بن الحسن نعم واحتج بأنه لا يقال للدعى لا يصير لانه تحصيل الحاصل فدل على ان صوم يوم العيد ممكن واذا أمكن ثبت الصحة واجب بان الامكان المذكور عقلي والتزاع في الشرعي والمنهي عنه شرعا غير ممكن فعليه شرعا

* (باب صوم يوم الفطر)

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال شهدت العيد مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال هذان يومان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم فطرتم من صيامكم واليوم الآخر تاكون فيه من نسككم

١٩٩٠

ع

نصف ٦٦٢

ومن حج المائتين ان التفل المطلق اذا نهى عن فعله لم ينعقد لان المنهى مطلوب الترك سواء كان
 التحريم أو التزيه والنفل مطلوب الفعل فلا يجتمع الضدان والفرق بينهما وبين الامر ذي الوجهين
 كالصلاة في الدار المقصورة أن النهى عن الإقامة في المقصود ليست لذات الصلاة بل للإقامة
 وطلب الفعل لذات العبادة بخلاف صوم يوم النحر مثلا فان النهى فيه لذات الصوم فافترقا والله
 أعلم (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف قال ابن عينة من قال مولى ابن أزهر فقد أصاب ومن
 قال مولى عبد الرحمن بن عوف فقد أصاب) انتهى وكلام ابن عينة هذا حكاه عنه علي بن المديني
 في العلل وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده عن ابن عينة عن الزهري فقال عن أبي عبيد مولى
 ابن أزهر وأخرجه الحميدي في مسنده عن ابن عينة حدثني الزهري سمعت أبا عبيد قد ذكر
 الحديث ولم يصفه بشيء ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري فقال عن أبي عبيد
 مولى عبد الرحمن بن عوف وكذا قال جويرية وسعيد الزبيري ومكي بن إبراهيم عن مالك حكاه
 أبو عمرو ذكر أن ابن عينة أيضا كان يقول فيه كذلك وقال ابن التين وجه كون القولين صوابا
 ما روى انهما اشتركا في ولائه وقيل يحمل أحدهما على الحقيقة والآخر على المجاز وسبب المجاز
 اما بانه كان يكثر ملازمة أحدهما اما لخدمته أو لالاخذ عنه أو لانتقاله من ملك أحدهما الى ملك
 الآخر وحزم الزبير بن بكارة كان مولى عبد الرحمن بن عوف فعلى هذا فذهب الى ابن أزهر في
 المجازية واعلم بالسبب انقطاعه اليه بعد موت عبد الرحمن بن عوف واسم ابن أزهر أيضا
 عبد الرحمن وهو ابن عم عبد الرحمن بن عوف وقيل ابن أخيه وقد تقدم له ذكر في الصلاة في
 حديث كريب عن أم سلمة وبأبي في آخر المغازي (قوله عن عمرو بن يحيى) هو المازني (قوله وعن
 الصماء) بفتح المهملة وتشديد الميم والمد (قوله وان يحتج الرجل في الثوب الواحد) زاد الاسماعيلي
 من طريق خالد الطحان عن عمرو بن يحيى لا يورى فرجه بشيء ومن طريق عبد العزيز بن المختار
 عن عمرو بن عيسى بن فرجه وبين السماءني وقد سبق الكلام عليه في باب ما يستمر من العورة في أوائل
 الصلاة وسبق الكلام على بقية الحديث في المواقيت (قوله يا) صوم يوم النحر في
 رواية الكشميني باب الصوم والقول فيه كالقول في الذي قبله (قوله أخبرنا هشام) هو ابن يوسف
 (قوله ينهى) كذا هنا بضم أوله على البناء للمجهول ووقع هذا الحديث هنا مختصرا وسأقي
 الكلام على تفسير الملامسة والمناذبة في البيوع ان شاء الله تعالى (قوله حدثنا معاذ) هو ابن
 معاذ العبدي وابن عون هو عبد الله والاسناد بصريون وزيد بن جبير بالجيم والموحدة مصغرا
 أي ابن حبان المهملة والتحتانية الثقيلة (قوله جاء رجل الى ابن عمر) لم أقف على اسمه ووقع عند
 أحد عن هشيم عن يونس بن عبيد عن زيد بن جبير رأيت رجلا جاء الى ابن عمر فدكره وأخرج ابن
 حبان من طريق كريمة بنت سيرين انها سألت ابن عمر فقالت جعلت على نفسي ان أصوم كل يوم
 أربعة واليوم يوم الأربعاء وهو يوم النحر فقال أمر الله بوفاء النذر الحديث وله عن اسمعيل عن
 يونس بن عبيد عن رجل ابن عمر وهو عيسى بن (قوله أظنه قال الاثنين) ولم لم من طريق وكيع
 عن ابن عون فندرت ان أصوم يوما ولم يعينه وعند الاسماعيلي من طريق النضر بن شميل عن ابن
 عون فندرت ان يصوم كل اثنين أو خيس ومثله لأبي عوانة من طريق شعبة عن يونس بن عبيد عن
 زيد بن جبير لم يقل أو خيس وفي رواية يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عند المصنف في التذران

قال أبو عبد الله قال ابن
 عينة من قال مولى ابن أزهر
 فقد أصاب ومن قال مولى
 عبد الرحمن بن عوف فقد
 أصاب * حدثنا موسى بن
 اسمعيل حدثنا وهيب عن
 عمرو بن يحيى عن أبيه عن
 أبي سعيد رضي الله عنه
 قال نهى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن صوم يوم
 القدر والنحر وعن الصماء
 وأن يحتج الرجل في الثوب
 الواحد وعن صلاة بعد
 الصبح والعصر * (باب
 صوم يوم النحر) * حدثنا
 إبراهيم بن موسى أخبرنا
 هشام عن ابن جريج قال
 أخبرني عمرو بن دينار عن
 عطاء بن ميناء قال سمعته
 يحدث عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال نهى عن
 صيامين ويعتني القدر
 والنحر واللامسة والمناذبة
 * حدثنا محمد بن المثني حدثنا
 معاذ أخبرنا ابن عون عن
 زيد بن جبير قال جاء رجل
 الى ابن عمر رضي الله عنهما
 فقال رجل نذرت ان يصوم يوما
 قال أظنه قال الاثنين

١٩٩٤

٢٠٩

تحفة

١٩٩١-١٩٩٢ (٢٧) - ح فتح الباري

تحفة ٤٤٠٤

أصوم كل ثلاثاء وأربعاء ومثله للدارقطني من رواية هشيم المذكورة لكن لم يذكر الثلاثاء والجوزقي
 من طريق أبي قتيبة عن شعبة عن يونس انه نذر أن يصوم كل جمعة ونحوه لابي داود الطيالسي في
 مسنده عن شعبة (قوله فوافق ذلك يوم عيد) لم يفسر العيد في هذه الرواية ومقتضى ادخاله هذا
 الحديث في ترجمة صوم يوم النحر أن يكون المسؤل عنه يوم النحر وهو مصحح به في رواية يزيد بن
 زريع المذكورة ولفظه فوافق يوم النحر ومثله في رواية أحمد عن اسمعيل بن علقمة عن يونس
 وفي رواية وكيع فوافق يوم أضحي أو فطر والمصنف في النذور من طريق حكيم عن أبي حرة عن
 ابن عمر مثله وهو محتمل أن يكون للشك أو للتقسيم (قوله أمر الله بوفاء النذر إلى آخره) قال
 الخطابي تورع ابن عمر عن قطع القيا فيه وأما فقهاء الامصار فاختلقوا (قلت) وقد تقدم شرح
 اختلافهم قبل وتقدم عن ابن عمر قريب من هذا في كتاب الحج في باب متى يحل المعتمر وأمره في
 التورع عن بت الحكم ولا سيما عند تعارض الأدلة مشهور وقال الزين بن المنير يحتمل أن يكون
 ابن عمر أراد أن كلام الدليلين يعمل به فيصوم يوما كان يوم النذر ويترك صوم يوم العيد
 فيكون فيه سلف لمن قال بوجوب القضاء وزعم أخوه ابن المنير في الحاشية أن ابن عمر نهي على
 أن الوفاء بالنذر عام والمنع من صوم يوم العيد خاص فكأنه أفهمه انه يقضى بالخاص على العام
 وتعبه أخوه بأن النهي عن صوم يوم العيد أيضا عموم للمخاطبين ولكل عيد فلا يكون من حل
 الخاص على العام ويحتمل أن يكون ابن عمر أشار إلى قاعدة أخرى وهي أن الأمر والنهي إذا
 التقي في محل واحد أي ما يقدم والراجح يقدم النهي فكأنه قال لاتصم وقال أبو عبد الملك توقف
 ابن عمر يشعر بأن النهي عن صيامه ليس لعينه وقال الداودي المفهوم من كلام ابن عمر تقديم
 النهي لانه قدرى أمر من نذر أن يعيش في الحج بالركوب فلو كان يجب الوفاء به يأمر بالركوب
 (قوله سمعت قزعة) بفتح القاف والراي هو ابن يحيى وقد تقدم الكلام على حديث أبي سعيد
 مفرقا أما سفر المرأة في الحج وأما الصلاة بعد الصبح والعصر في المواقيت وأما شد الرحال في
 أواخر الصلاة وأما الصوم وهو الغرض من إيراد هذا الحديث هنا فقد تقدم حكمه واستدل به
 على جواز صيام أيام التشريق للاقتصار فيه على ذكر يومى الفطر والنحر خاصة وسياق البحث
 في ذلك في الباب الذي يليه (قوله يا **صيام أيام التشريق**) أي الأيام التي بعد يوم
 النحر وقد اختلف في كونها يومين أو ثلاثة وسميت أيام التشريق لان لحوم الاضاحي تشرق فيها
 أي تشرق الشمس وقيل لان الهدى لا ينحر حتى تشرق الشمس وقيل لان صلاة العيد تقع
 عند شروق الشمس وقيل التشريق التكبير بركل صلاة وهل تلتحق بيوم النحر في ترك الصيام
 كما تلتحق به في النحر وغيره من أعمال الحج أو يجوز صيامها مطلقا والمتمتع خاصة أو له ولين هو في
 معناه وفي كل ذلك اختلاف للعلماء والراجح عند البخاري جوازها للمتمتع فانه ذكر في الباب
 حديث عائشة وابن عمر في جواز ذلك ولم يورد غيره وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام
 وأبي طلحة من الصحابة الجواز مطلقا وعن علي وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقا وهو
 المشهور عن الشافعي وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عير في آخرين منعه الا للمتمتع الذي لا يجد
 الهدى وهو قول مالك والشافعي في القديم وعن الاوزاعي وغيره يصومها أيضا المحصر والقارن
 وحجة من منع حديث نبيشة الهدى عند مسلم من فوج أيام التشريق أياما كل وشرب وله من

فوافق ذلك يوم عيد فقال ابن
 عمر أمر الله بوفاء النذر ونهى
 النبي صلى الله عليه وسلم عن
 صوم هذا اليوم * حدثنا
 حجاج بن منهال حدثنا شعبة
 حدثنا عبد الملك بن عمير قال
 سمعت قزعة قال سمعت أبا
 سعيد الخدري رضى الله
 عنه وكان غرامع النبي صلى
 الله عليه وسلم ثنتي عشرة
 غزوة قال سمعت أربعا عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فأجبني قال لا تسافر المرأة
 مسيرة يومين الا ومعها
 زوجها أو ذو محرم ولا صوم
 في يومين الفطر والاضحي
 ولا صلاة بعد الصبح حتى
 تطلع الشمس ولا بعد
 العصر حتى تغرب ولا شد
 الرحال الا إلى ثلاثة مساجد
 مسجد الحرام ومسجد
 الأقصى ومسجدى هذا
 * (باب صيام أيام التشريق)
 قال أبو عبد الله

١٩٩٥

م س ق

٤٢٧٩

حديث كعب بن مالك أيام منى أيام أكل وشرب ومنها حديث عمرو بن العاص أنه قال لابنه
عبد الله في أيام التشريق أنها الأيام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومهم
وأمرهم بفطرهم أخرجه أبو داود وابن المنذر وصححه ابن خزيمة والحاكم (قوله قال لي محمد بن
المنني) كآته لم يصرح فيه بالحديث لكونه موقوفا على عائشة كما عرف من عادته بالاستقراء
ويحيى المنكر وفي الأسناد هو القطان وهشام هو ابن عروة (قوله أيام منى) في رواية
المستقلة أيام التشريق يعني (قوله وكان أبوه يصومها) هو كلام القطان والضمير لهشام بن
عروة وقاعل يصومها هو عروة والضمير فيه لأيام التشريق ووقع في روايته كريمة وكان أبوها
وعلى هذا فالضمير لعائشة وقاعل يصومها هو أبو بكر الصديق (قوله سمعت عبد الله بن عيسى)
زاد في رواية الكشميني ابن أبي ليلى وأبو ليلى جده فهو عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى وهو ابن أخي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه المشهور وكان عبد الله
أسن من عمه محمد وكان يقال أنه أفضل من عمه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في
أحاديث الأنبياء من روايته عن جده عبد الرحمن عن كعب بن عجرة (قوله عن الزهري) في رواية
الدارقطني من طريق النضر بن شميل عن شعبة عن عبد الله بن عيسى سمعت الزهري (قوله
وعن سالم) هو من رواية الزهري عن سالم فهو موصول (قوله قال لم يرخص) كذا رواه الحفاظ
من أصحاب شعبة بضم أوله على البناء لغير معين ووقع في روايته يحيى بن سلام عن شعبة عند
الدارقطني واللفظ له والطحاوي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتعم إذا لم يجد الهدى
أن يصوم أيام التشريق وقال إن يحيى بن سلام ليس بالقوي ولم يذ كر طريق عائشة وأخرجه
من وجه آخر ضعيف عن الزهري عن عروة عن عائشة وإذا لم تصح هذه الطرق المصروفة
بالرفع بقي الأمر على الاحتمال وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي أمرنا بكذا ونهينا عن
كذا هل له حكم الرفع على أقوال ثالثها أن أضافه إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم فله حكم
الرفع والأقلا واختلف الترجيح فيما إذا لم يصفه ويلحق به رخص لساني كذا وعزم علينا أن
لا تفعل كذا كل في الحكم سواء فمن يقول إن له حكم الرفع فغاية ما وقع في رواية يحيى بن سلام
أنه روى بالمعنى لكن قال الطحاوي إن قول ابن عمر وعائشة لم يرخص أخذاه من عموم قوله تعالى
فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج لأن قوله في الحج يعم ما قبل يوم النحر وما بعده فدخل أيام
التشريق فعلى هذا فليس بمرفوع بل هو بطريق الاستنباط منهما عماتهما من عموم الآية وقد
ثبت نهيه صلى الله عليه وسلم عن صوم أيام التشريق وهو عام في حق المتعم وغيره وعلى هذا فقد
تعارض عموم الآية المشعر بالأذن وعموم الحديث المشعر بالنهي وفي تخصيص عموم المتواتر
بعموم الأحاد نظر لو كان الحديث مرفوعا فكيف وفي كونه مرفوعا نظر فعلى هذا يترجح القول
بالجواز وإلى هذا أجاب البخاري والله أعلم (قوله في طريق عبد الله بن عيسى) لا لم يجد الهدى
في رواية أبي عوانة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوي والمتعم أو محصر (قوله في رواية مالك
فان لم يجد) في رواية الجوى فمن لم يجد وكذا هو في الموطأ (قوله وتابعه إبراهيم بن سعد عن
ابن شهاب) واصله الشافعي قال أخبرني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة في
المتعم إذا لم يجد هديا لم يصم قبل عرفة فليصم أيام منى وعن سالم عن أبيه مثله واصله الطحاوي
من وجه آخر عن ابن شهاب بالأسنادين بلفظ أنهما كانا يرخسان للمتعم فذكر مثله

قال لي محمد بن المنني حدثنا
يحيى عن هشام قال أخبرني
أبي كانت عائشة رضى الله

عنها تصوم أيام منى وكان
أبوه يصومها * حدثنا محمد

ابن بشار حدثنا محمد بن
شعبة سمعت عبد الله بن

عيسى عن الزهري عن عروة
عن عائشة وعن سالم عن

ابن عمر رضى الله عنهم قال لم
يرخص في أيام التشريق

أن يصم إلا لمن لم يجد
الهدى * حدثنا عبد الله

ابن يوسف أخبرنا مالك عن
ابن شهاب عن سالم بن

عبد الله بن عمر عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال الصيام

لم ينع بالعمره إلى الحج إلى
يوم عرفة فان لم يجد هديا ولم

يصم أيام منى * وعن
ابن شهاب عن عروة عن

عائشة مثله وتابعه إبراهيم
ابن سعد عن ابن شهاب

لكن قال أيام التشريق وهذا يرجح كونه موقوفاً لنسبة الترخيص اليهما فإنه يقوى أحد
الاحتمالين في رواية عبد الله بن عيسى حيث قال فيها لم يرخص وأنهم القاعل فاحتمل أن يكون
مرادهم من له الشرع فيكون مرفوعاً ومن له مقام القنوى في الجملة فيحتمل الوقف وقد
صرح يحيى بن سلام بنسبة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإبراهيم بن سعد بنسبة ذلك إلى ابن
عمر وعائشة ويحيى ضعيف وإبراهيم بن الحفاز فكانت روايته أرجح ويقوى به رواية مالك وهو من
حفاظ أصحاب الزهري فإنه مجزوم عنه بكونه موقوفاً والله أعلم واستدل بهذا الحديث على أن
أيام التشريق ثلاثة غير يوم عيد الأضحية لأن يوم العيد لا يصام بالاتفاق وصيام أيام التشريق هي
المتخلف في جوازها والمستدل بالجواز أخذ من عموم الآية كما تقدم فاقضى ذلك أنها ثلاثة
لأنه القدر الذي تضمنته الآية والله أعلم **(قوله يا صيام يوم عاشوراء)** أي ما حكمه
وعاشوراء بالمد على المشهور وحكى فيه القصر وزعم ابن دريد أنه اسم إسلامي وأنه لا يعرف في
الجاهلية ورد ذلك عليه ابن دحية بن ابن الأعرابي حكى أنه سمع في كلامهم خابوراء يقول
عائشة إن أهل الجاهلية كانوا يصومونه انتهى وهذا الأخير لا دلالة فيه على رد ما قال ابن دريد
واختلف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر قال القرطبي عاشوراء معدول عن
عاشرة للمبالغة والتعظيم وهو في الأصل صفة لليلة العاشرة لأنه مأخوذ من العشر الذي هو اسم
العقد واليوم مضاف إليها فاذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشرة إلا أنهم لم يعدلوا به
عن الصفة غلبت عليه التسمية فاستغنوا عن الموصوف فحذفوا الليلة فصار هذا اللفظ علماً على
اليوم العاشر وذكر أبو منصور الجواليقي أنه لم يسمع فاعولاء الأهداؤ صاروراء وساروراء ودالولاء
من الضار والساو والدال وعلى هذا فيوم عاشوراء هو العاشر وهذا قول الخليل وغيره وقال
الزبيدي بن المنير لا أكثر على أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق
والسمية وقيل هو اليوم التاسع فعلى الأول فاليوم مضاف لليلة الماضية وعلى الثاني هو
مضاف لليلة الآتية وقيل انما سمي يوم التاسع عاشوراء أخذاً من أوراد الأبل كانوا إذا رعو
الأبل ثمانية أيام ثم أوردوها في التاسع فالواورد ناعشر أبكسر العين وكذلك إلى الثلاثة وروى
مسلم من طريق الحكم بن الأعرج أنه أتته إلى ابن عباس وهو متوسد رداءه فقلت أخبرني عن
يوم عاشوراء قال إذا رأيت هلال المحرم فاعدوا أصبح يوم التاسع صائماً قلت أهكذا كان النبي
صلى الله عليه وسلم يصومه قال نعم وهذا ظاهره أن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع لكن قال الزبيدي بن
المنير قوله إذا أصبحت من تاسعه فأصبح يشعر بأنه أراد العاشر لأنه لا يصح صائماً بعد أن أصبح من
تاسعه إلا إذا نوى الصوم من الليلة المقبلة وهو الليلة العاشرة (قلت) ويقوى هذا الاحتمال
ما رواه مسلم أيضاً من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لئن بقيت إلى قابل
لاصوم من التاسع فأت قبل ذلك فإنه ظاهر في أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم العاشر وهم يصوم
التاسع فأت قبل ذلك ثم ما هم به من صوم التاسع يحتمل معناه أنه لا يقتصر عليه بل يضيفه إلى
اليوم العاشر أما احتياطاً له وأما مخالفة لليهود والنصارى وهو الأرجح وبه يشعر بعض روايات
مسلم ولا جد من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا
يوم ما قبله أو يوم ما بعده وهذا كان في آخر الأمر وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة

(باب صوم يوم عاشوراء)

حدثنا أبو عاصم عن عمر
ابن محمد عن سالم عن أبيه
رضي الله عنه

٩٧٨٣

أهل الكتاب قيام يومهم فيه بشيئ ولا سيما إذا كان فيما يخالف فيه أهل الأوثان فلما فتحت مكة واشتهر أمر الإسلام أحب مخالفة أهل الكتاب أيضا كما ثبت في الصحيح فهذا من ذلك فوافقهم أولا وقال نحن أحق عروسي منكم ثم أحب مخالفتهم فأمر بأن يضاف إليه يوم قبله ويوم بعده خلافا لهم ويؤيده رواية الترمذي من طريق أخرى بلفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيام عاشوراء يوم العاشر وقال بعض أهل العلم قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع يحتمل أمرين أحدهما أنه أراد نقل العاشر إلى التاسع والثاني أراد أن يضيفه إليه في الصوم فلما توفي صلى الله عليه وسلم قبل بيان ذلك كان الاحتياط صوم اليومين وعلى هذا فصام عاشوراء على ثلاث مراتب إذا ما أن يصام وحده ووقوفه أن يصام التاسع معه ووقوفه أن يصام التاسع والحادي عشر والله أعلم ثم بدأ المصنف بالأخبار الدالة على أنه ليس بواجب ثم بالأخبار الدالة على الترغيب في صيامه الحديث الأول حديث ابن عمر وأرويه من رواية عمر بن محمد أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن عثمان التوفلي عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه وصرح بالتحديث في جميع النسخ من البخاري مختصرا وعند ابن خزيمة في صحيحه عن أبي موسى عن أبي عاصم بلفظ أن اليوم يوم عاشوراء فمن شاء فليصمه ومن شاء فليفطره وعند الاسماعيلي قال يوم عاشوراء من شاء صامه ومن شاء أفطره وفي رواية مسلم ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء فقال كان يوم يصومه أهل الجاهلية فمن شاء صامه ومن شاء تركه وقد تقدم في أول كتاب الصيام من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر بلفظ صام النبي صلى الله عليه وسلم عاشوراء وأمر بصيامه فلما فرض رمضان تركه فحمل حديث سالم على ثلثي الحال التي أشار إليها نافع في روايته ويجمع بين الحديثين بذلك الحديث الثاني حديث عائشة من طريقين الأولى طريق الزهري قال أخبرني عروة وهو موافق لرواية نافع المذكورة والثانية من رواية هشام عن أبيه مثله وفيها زيادة أن أهل الجاهلية كانوا يصومونه وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصومه في الجاهلية أي قبل أن يهاجر إلى المدينة وأما ذلك تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وقد كان أول قدومه المدينة قولاً شديداً قدومه كان في ربيع الأول فثبت أن كان الأمر بذلك في أول السنة الثانية وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فعلى هذا لم يقع الأمر بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة ثم فوض الأمر في صومه إلى رأي المتطوع فعلى تقدير صحة قول من يدعي أنه كان قد فرض فقد نسخ فرضه بهذه الأحاديث الصحيحة وتقل عياض أن بعض السلف كان يرى بها فرضية عاشوراء لكن انقرض القائلون بذلك وتقل ابن عبد البر الإجماع على أنه لا شيء بفرض والإجماع على أنه مستحب وكان ابن عمر يكره قصده بالصوم ثم انقرض القول بذلك وأما صيام قریش لعاشوراء فقلعاهم تلقوه من الشرع السالف ولهذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه وغير ذلك ثم رأيت في المجلس الثالث من مجالس الباغندي الكبير عن عكرمة أنه سئل عن ذلك فقال أذنت قریش ذنبا في الجاهلية فعظم في صدورهم فقبل لهم صوموا عاشوراء يكره ذلك هذا أو معناه الحديث الثالث حديث معاوية من طريق ابن شهاب

قال قال النبي صلى الله عليه

وسلم يوم عاشوراء إن شاء صام

* حدثنا أبو اليان أخبرنا

شعيب عن الزهري قال

أخبرني عروة بن الزبير أن

عائشة رضي الله عنها قالت

كان رسول الله صلى الله عليه

وسلم أمر بصيام يوم عاشوراء

فلما فرض رمضان كان من

شاء صام ومن شاء أفطر

* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن

مالك عن هشام بن عروة عن

أبيه عن عائشة رضي الله

عنها قالت كان يوم عاشوراء

تصومه قریش في الجاهلية

وكان رسول الله صلى الله عليه

وسلم يصومه في الجاهلية

فلما قدم المدينة صامه وأمر

بصيامه فلما فرض رمضان

ترك يوم عاشوراء فمن شاء

صامه ومن شاء تركه * حدثنا

عبد الله بن مسلمة عن مالك

عن ابن شهاب عن جابر بن

عبد الرحمن أنه سمع معاوية

ابن أبي سفيان رضي الله

عنهما يوم عاشوراء

عن جدي بن عبد الرحمن أي ابن عوف عنه هكذا رواه مالك وتابعه يونس وصالح بن كيسان وابن
عينة وغيرهم وقال الاوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وقال النعمان بن راشد
عن الزهري عن السائب بن يزيد كلاهما عن معاوية والمحفوظ رواية الزهري عن جدي بن
عبد الرحمن قاله النسائي وغيره ووقع عند مسلم في رواية يونس عن الزهري أخبرني جدي بن
عبد الرحمن أنه سمع معاوية (قوله عام حج على المنبر) زاد يونس بالمدينة وقال في روايته في
قدمة قدمها وكأنه تأخر بمكة أو المدينة في حجة إلى يوم عاشوراء وذكر أبو جعفر الطبري
أن أول حجة جهام معاوية بعد أن استخلف كانت في سنة أربع وأربعين وأخر حجة جهام سنة
سبع وخمسين والذي يظهر أن المراد بها في هذا الحديث الحجة الأخيرة (قوله أين علمواكم) في
سياق هذه القصة اشعار بأن معاوية لم ير لهم اهتماما بصيام عاشوراء فذلك سأل عن علمائهم
أو بلغه عن يكره صيامه أو يوجب (قوله ولم يكتب الله عليكم صيامه إلى آخره) هو كله من
كلام النبي صلى الله عليه وسلم كما بينه النسائي في روايته وقد استدلل به على أنه لم يكن فرضا قط
ولادلالة فيه لاحتمال أن يريدوا يكتب الله عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان وعائته أنه
عام خص بالادلة الدالة على تقدم وجوبه أو المراد أنه لم يدخل في قوله تعالى كتب عليكم الصيام
كما كتب على الذين من قبلكم ثم فسره بأنه شهر رمضان ولا يناقض هذا الأمر السابق بصيامه
الذي صار منسوخا ويؤيد ذلك أن معاوية إنما يحب النبي صلى الله عليه وسلم من سنة الفتح
والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والنداء بذلك شهوده في السنة الأولى أوائل العام الثاني
ويؤخذ من مجموع الأحاديث أنه كان واجبا للثبوت الأمر بصومه ثم تأكد الأمر بذلك ثم زيادة
التأكيد بالنداء العام ثم زيادته بأمر من أكل بالامسالك ثم زيادته بأمر الامهات أن لا يرضعن
فيه الأطفال ويقول ابن معبود الثابت في مسلم لما قرأ رمضان ترك عاشوراء مع العلم بأنه
مات ترك استحبابه بل هو باق فدل على أن المتروك وجوبه وأما قول بعضهم المتروك تأكد
استحبابه والباقي دلت على استحبابه فلا يخفى ضعفه بل تأكد استحبابه باق ولا سيما مع استمرار
الاهتمام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وسلم حيث يقول لئن عشت لأصوم من التاسع
والعاشر ولترغبه في صومه وأنه يكفر سنة وأى تأكيد بلغ من هذا الحديث الرابع حديث
ابن عباس في سبب صيام عاشوراء (قوله عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه) وقع
في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن أيوب عن سعيد بن جبير والمحفوظ أنه عن أيوب بواسطة
وكذلك أخرجه مسلم (قوله قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فرأى اليهود تصوم) في رواية
مسلم فوجد اليهود صياما (قوله فقال ما هذا) في رواية مسلم فقال لهم ما هذا والمصنف في
تفسيره من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير فسألهم (قوله هذا يوم صالح هذا يوم نجى الله
بنى إسرائيل من عدوهم) في رواية مسلم هذا يوم عظيم أنجى الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون
وقومه (قوله فصامه موسى) زاد مسلم في روايته شكر الله تعالى فحن نصومه والمصنف في
الهجرة في رواية أبي بشر وحن نصومه تعظيما ولا جرم من طريق شيبان عن عوف عن أبي هريرة
نحوه وزاد فيه وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شيكره وأوقد
استشكل ظاهر الخبر لاقتضائه أنه صلى الله عليه وسلم حين قدمه المدينة وجد اليهود صياما يوم

عام حج على المنبر يقول يا أهل
المدينة أين علمواكم سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول هذا يوم عاشوراء ولم
يكتب الله عليكم صيامه
وأنصأتم من شاء فليصم ومن
شاء فليفطر حدثنا أبو معمر
حدثنا عبد الوارث عن
أيوب عن عبد الله بن
سعيد بن جبير عن أبيه عن
ابن عباس رضي الله عنهما
قال قدم النبي صلى الله عليه
وسلم المدينة فرأى اليهود
تصوم يوم عاشوراء فقال
ما هذا قالوا هذا يوم صالح
هذا يوم نجى الله بنى إسرائيل
من عدوهم فصامه موسى
قال فأنأحق بموسى منكم
فصامه

٢٠٠٤

م

٥٥٢٨

عاشوراء وانما قدم المدينة في ربيع الاول والجواب عن ذلك أن المراد أن أول علمه بذلك وسؤاله عنه كان بعد أن قدم المدينة لأنه قبل أن يقدمها علم ذلك وغايته أن في الكلام حداً تقديره قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فأقام إلى يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياماً ويحتمل أن يكون أولئك اليهود كانوا يحسبون يوم عاشوراء بحساب السنين الشمسية فصادف يوم عاشوراء بحسابهم اليوم الذي قدم فيه صلى الله عليه وسلم المدينة وهذا التأويل مما يترجح به أولوية المسلمين وأحققتهم بموسى عليه الصلاة والسلام لاضلالهم اليوم المذكور وهداية الله للمسلمين له ولكن سياق الحديث تدفع هذا التأويل والاعتماد على التأويل الاول ثم وجدت في المعجم الكبير للطبراني ما يؤيد الاحتمال المذكور أولاً وهو ما أخرجه في ترجمة زيد بن ثابت من طريق أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال ليس يوم عاشوراء اليوم الذي يقوله الناس انما كان يوم تشرفيه الكعبة وكان يدور في السنة وكانوا يأتون فلاناً اليهودي يعني لحسب لهم فلما مات أتوا زيد بن ثابت فسألوهم وسنده حسن قال شيخنا الهيثمي في زوائد المسند لأدري مامعني هذا (قلت) ظفرت بعنما في كتاب الآثار القديمة لأبي الريحان البيروني فذكر ما حاصله ان جهلة اليهود يعتمدون في صيامهم وأعيادهم حساب النجوم فالسنة عندهم شمسية لاهلالية (قلت) فمن ثم احتاجوا إلى من يعرف الحساب ليعتمدوا عليه في ذلك (قوله وأمر بصيامه) للمصنف في تفسير يونس من طريق أبي بشر أيضاً فقال لأصحابه أنتم أحق بموسى منهم فصوموا واستشكل رجوعه اليهم في ذلك وأجاب المازري باحتمال أن يكون أرحى إليه بصدقهم أو تواتر عنده الخبر بذلك زاد عياض أو أخبره به من أسلم منهم كان سلاماً ثم قال ليس في الخبر أنه ابتداء الأمر بصيامه بل في حديث عائشة التصريح بعبادته كان يصومه قبل ذلك فغاية ما في القصة أنه لم يحدث له بقول اليهود تجديد حكم وانما هي صفة حال وجواب سؤال ولم تختلف الروايات عن ابن عباس في ذلك ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة ان أهل الجاهلية كانوا يصومونه كما تقدم اذ لا مانع من تواتر الفريقين على صيامه مع اختلاف السبب في ذلك قال القرطبي لعل قريشاً كانوا يستندون في صومه إلى شرع من مضى كإبراهيم وصوم رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يكون بحكم الموافقة لهم كما في الحج أو أن الله في صيامه على أنه فعل خير قبلها جبر ووجد اليهود يصومونه وسألهم وصامهم وأمر بصيامه احتمل ذلك ان يكون ذلك استتلاًفاً لليهود كما استألفهم باستقبال قبلتهم ويحتمل غير ذلك وعلى كل حال فليصمه اقتداء بهم فإنه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يجب فيه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه وقد أخرج مسلم من طريق أبي عطفان بن فتح المعجزة ثم المهملة بعدها فاء ابن طريف بحملة وزن عظيم سمعت ابن عباس يقول صام رسول الله صلى الله عليه وسلم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا أنه يوم تعظمه اليهود والتصارى الحديث واستشكل بان التعليل بنجاة موسى وغرق فرعون يخص بموسى واليهود وأجيب باحتمال ان يكون عيسى كان يصومه وهو عالم بنسخ من شريعة موسى لان كثير منها ما نسخ بشريعة عيسى لقوله تعالى ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم ويقال ان أكثر الاحكام القرعية انما تلقاها التصارى من التوراة وقد أخرج أحمد من وجه آخر عن ابن عباس زيادة في سبب صيام اليهود له وحاصلها أن السفينة استوت على الجودي فيه فصامه

٢٠٠٥

م

تحفة ٢٠٠٩

وأمر بصيامه حدثنا علي
ابن عبد الله حدثنا أبو أسامة
عن أبي عمير عن قيس بن
مسلم عن طارق بن شهاب
عن أبي موسى رضي الله عنه
قال كان يوم عاشوراء تعده
اليهود عيداً قال النبي صلى
الله عليه وسلم فصوموه أتم
حدثنا عبيد الله بن موسى
عن ابن عبيدة عن عبيد الله
ابن أبي يزيد عن ابن عباس
رضي الله عنهما

٢٠٠٦

م

نخلة ٥٨٦٦

نوح وموسى شكرًا وقد قدمت الإشارة لذلك قريبًا وكان ذكر موسى دون غيره هنا لما شاركته نوح
 في النجاة وغرق أعدائهم في الخديث الخامس حديث أبي موسى وهو الأشعري قال كان يوم
 عاشوراء تعبد اليهود عيدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم فصوموه أنتم وفي رواية مسلم كان يوم
 عاشوراء تعظمه اليهود فتخذه عيدا فظاهره ان الباعث على الامر بصومه محبة مخالفة اليهود حتى
 يصام ما يفطرون فيه لان يوم العيد لا يصام. وحديث ابن عباس يدل على ان الباعث على صيامه
 موافقتهم على السب وهو شكر الله تعالى على نجاة موسى لكن لا يلزم من تعظيمهم له واعتقادهم
 بأنه عيد أنهم كانوا لا يصومونه فلعلهم كان من جملة تعظيمهم في شرعهم أن يصوموه وقد ورد ذلك
 صريحا في حديث أبي موسى هذا فيما أخرجه المصنف في الهجرة بلفظ واذا أناس من اليهود
 يعظمون عاشوراء ويصومونه ولمسلم من وجه آخر عن قيس بن مسلم باسناده قال كان أهل خيبر
 يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيدا ويلبسون نسائهم فيه حللهم وشارتهم وهو بالشين المعجمة
 أى هيئتهم الحسنة وقوله هذا يوم الإشارة الى نوع اليوم لا الى شخصه ومثله قوله تعالى ولا تقر يا
 هذه الشجرة فيما ذكره الخرازى في تفسيره الحديث السادس حديث ابن عباس أيضا من
 طريق ابن عينة عن عبيد الله بن أبي يزيد وقد رواه أحمد عن ابن عينة قال أخبرني عبيد الله بن
 أبي يزيد منذ سبعين سنة (قوله ما رأيت الخ) هذا يقتضى أن يوم عاشوراء أفضل الايام للصائم
 بعد رمضان لكن ابن عباس أسند ذلك الى علة فليس فيه ما يرد علم غيره. وقد روى مسلم من
 حديث أبي قتادة مرفوعا ان صوم عاشوراء يكفر سنة وان صيام يوم عرفة يكفر سنتين وظاهره ان
 صيام يوم عرفة أفضل من صيام يوم عاشوراء وقد قيل في الحكمة في ذلك ان يوم عاشوراء منسوب
 الى موسى عليه السلام ويوم عرفة منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك كان أفضل (قوله
 يتحرى) أى يقصد (قوله وهذا الشهر يعنى شهر رمضان) كذا ثبت في جميع الروايات وكذا هو
 عند مسلم وغيره وكان ابن عباس اقتصر على قوله وهذا الشهر وأشار بذلك الى شيء من كونه
 تقدم ذكر رمضان وذكر عاشوراء وكانت المقالة في أحد الزمانين وذكر الآخر فلهذا قال الراوى
 عنه يعنى رمضان أو أخذ الراوى من جهة المحصر في أن لا شهر يصام الا رمضان لما تقدم له عن
 ابن عباس أنه كان يقول لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كاملا الا رمضان وانما جمع
 ابن عباس بين عاشوراء ورمضان وان كان أحدهما واجبا والاخر مندوبا لاشتراكهما في
 حصول الثواب لان معنى يتحرى أى يقصد صومه لتحصيل ثوابه والرغبة فيه الحديث السابع
 حديث سلمة بن الأكوع في الامر بصوم عاشوراء وقد تقدم في أثناء الصيام في باب اذا نوى بالنهار
 صوما وأخرجه عاليا أيضا ثلاثيا. وقد تقدم الكلام عليه هناك واستدل به على اجراء الصوم بغير
 نيّة من طرأ عليه العلم بوجوب صوم ذلك اليوم كن ثبت عنده في أثناء النهار أنه من رمضان فانه
 يتم صومه ويجزئه وقد تقدم البحث في ذلك والرد على من ذهب اليه وأن عند أبي داود وغيره أمر
 من كان أن كل بقضاء ذلك اليوم مع الامر بما سلكه والله أعلم (خاتمة) اشتغل كتاب الصيام من
 أوله الى هنا على مائة وسبعة وخسين حديثا المعلق منها ستة وثلاثون حديثا والبقية موصولة
 والمكبر منها ثمانية وفيها مضي غانية وستون حديثا والخالص تسعة وعشرون حديثا وافقه
 مسلم على فتحها سوى حديث أبي هريرة يعنى لم يدع قول الزور وحديث عمار في صوم يوم السبت

قال ما رأيت النبي صلى الله
 عليه وسلم يتحرى صيام
 يوم فضله على غيره الا هذا
 اليوم يوم عاشوراء وهذا
 الشهر يعنى شهر رمضان
 * حديث المكي بن ابراهيم
 حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن
 سلمة بن الأكوع رضى الله
 عنه قال أمر النبي صلى الله
 عليه وسلم جلالتهم أن
 آذن في الناس أن من كان
 أكل فليصم بقية يومه ومن
 لم يكن أكل فليصم
 فان اليوم يوم عاشوراء

٢٠٠٧

م

نخبة ٤٥٢٨

وحديث أنس ألقى من لسانه وحديث أبي هريرة في الأمر بفطر الخبز وحديث عامر بن ربيعة في السؤال وحديث عائشة السؤال مطهرة للقم وحديث أبي هريرة قولاً أن أشق على أمي لأمرتهم بالسؤال عند كل وضوء قالذي خرجهم مسلم بلفظ عند كل صلاة وحديث جابر فيه وحديث زيد بن خالد فيه وحديث أبي هريرة من أفطر في رمضان وحديث الحسن عن غير واحد أفطر الحاجم والمحجوم وجميع ذلك سوى الأول معلقات وحديث ابن عباس احتجبه وهو صائم وحديث أنس في كراهة الخجاسة للصائم وحديث ابن عمر في نسخ وعلى الذين يطبقونه وحديث سلمة بن الأكوع في ذلك وحديث ابن أبي ليلى عن الصحابي في تحويل الصيام وحديث أبي هريرة في التفريط وحديث النهي عن الوصال إبقاء عليهم وهذه الثلاثة معلقات وحديث أبي سعيد في النهي عن الوصال وحديث أبي جحيفة في قصة سلمان وأبي الدرداء وحديث أنس في الدخول على أم سليم وحديث جويرية في صوم يوم الجمعة وحديث ابن عمر في نذر صوم يوم العيد وحديثه في صيام أيام التشريق وحديث عائشة في ذلك على شدة في رفعهما وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستون أثراً كثيراً معلق واليسير منها موصول والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم) (قوله كتاب صلاة التراويح)

كذا في رواية المسنن وحده موصوف وهو البسلة من رواية غيره والتراويح جمع ترويحة وهي المروءة الواحدة من الراحة كتسليمه من السلام سميت الصلاة في الجماعة في ليالي رمضان التراويح لأنهم أول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليتين وقد عتد محمد بن نصر في قيام الليل بابين لمن استحب التطوع لنفسه بين كل ترويحتين وإن كره ذلك وحكي فيه عن يحيى بن بكير عن الليث أنهم كانوا يستريحون قدر ما يصلى الرجل كذا كذا ركعة (قوله باب فضل من قام رمضان) أي قام لياليه مصلياً والمراد من قيام الليل ما يحصل به مطلق القيام كما قدمناه في التهجسوا وذكروا أن النوروى أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح يعني أنه يحصل بها المطلوب من القيام لأن قيام رمضان لا يكون إلا بها وأغرب الكرماني فقال اتفقوا على أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح (قوله عن ابن شهاب) في رواية ابن القاسم عند النسائي عن مالك حديث ابن شهاب (قوله أخبرني أبو سلمة) كذا رواه عقيل وتابعه يونس وشعيب وابن أبي ذئب ومعه وغيرهم وخالفه مالك فقال عن ابن شهاب عن جندب بن عبد الرحمن بدل أبي سلمة وقد صح الطريقان عند البخاري فأخرجهما على الولا وقد أخرجه النسائي من طريق جويرية بن أسماء عن مالك عن الزهري عنهم جميعاً وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه وصحح الطريقين وحكي أن أبا همام روى عن ابن عيينة عن الزهري خالف الجماعة فقال عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وخالفه أصحاب سفيان فقالوا عن أبي سلمة وقد رواه النسائي من طريق سعيد بن أبي حلال عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسل (قوله يقول رمضان) أي لفضل رمضان أو لأجل رمضان ويحتمل أن تكون اللام بمعنى عن أي يقول عن رمضان (قوله إيماناً) أي تصديقاً بوعد الله بالثواب عليه واحتساباً أي طلباً للاجر لا لقصده آخر من رياء أو نحوه (قوله غفرله) ظاهره يتناول الصغائر والكبائر وبه حرم ابن المنذرو وقال النوروى المعروف أنه يختص بالصغائر

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب صلاة التراويح)

(باب فضل من قام رمضان)

(حديث يحيى بن بكير)

(حديث ثناء الليث عن عقيل)

(عن ابن شهاب قال أخبرني)

(أبو سلمة أن أبا هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول)

(لرمضان من قامه إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه)

(حديث ثناء عبد الله بن يوسف)

(أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جندب بن عبد الرحمن)

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له)

٢٠٠٩

٢٠٠٩

تحفة

١٢٢٧٧

وبه جزم امام الحرمين وعزاه عياض لاهل السنة قال بعضهم ويجوز أن يخفف من الكبار إذا لم
يصادف صغيرة (قوله ما تقدم من ذنبه) زاد قتيبة عن سفيان عند النسائي وما تأخر وكذا رواه
حامد بن يحيى عند قاسم بن أصبغ والحسين بن الحسن المروزي في كتاب الصيام له وهشام بن عمار
في الجزء الثاني عشر من فوائده و يوسف بن يعقوب النخاعي في فوائده كلهم عن ابن عينة
ووردت هذه الزيادة من طريق أبي سلمة من وجه آخر أخرجه أحمد من طريق جاد بن سلمة عن
محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعن ثابت عن الحسن كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
ووقعت هذه الزيادة من رواية مالك نفسه أخرجه أبو عبد الله الجرجاني في أماليه من طريق بحر
ابن نصر عن ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري ولم يتابع بحر بن نصر على ذلك أحد من
أصحاب ابن وهب ولا من أصحاب مالك ولا يونس سوى ما قد مر وقد ورد في غير ما تقدم وما
تأخر من الذنوب عدة أحاديث جمعها في كتاب مفرد وقد استشكلت هذه الزيادة من حيث أن
المغفرة تستدعي سبق شيء يغفر والتأخر من الذنوب لم يأت فكيف يغفر والجواب عن ذلك يأتي
في قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله عز وجل أنه قال في أهل بدر أعمالوا مشتم فقد غفرت لكم
وحصل الجواب أنه قيل أنه كناية عن حفظهم من الكبار فلا تقع منهم كبيرة بعد ذلك وقيل إن
معناه أن ذنوبهم تقع مغفورة وبهذا أجاب جماعة منهم الماوردي في الكلام على حديث صيام
عرفه وأنه يكفر سنتين سنة ماضية وسنة آتية (قوله قال ابن شهاب قوتي رسول الله صلى الله
عليه وسلم والناس) في رواية الكشميهني والامر على ذلك أي على ترك الجماعة في التراخي ولا جد
من رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في هذا الحديث ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع
الناس على القيام وقد أدرج بعضهم قول ابن شهاب في نفس الخبر أخرجه الترمذي من طريق
معمر عن ابن شهاب وأما ما رواه ابن وهب عن أبي هريرة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا
الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال ما هذا فقيل ناس يصلون بهم أي بن كعب فقال
أصباوا ونم ما صنعوا ذكره ابن عبد البر وفيه مسلم بن خالد وهو ضعيف والخفوف أن عمر هو الذي
جمع الناس على أبي بن كعب (قوله وعن ابن شهاب) هو موصول بالاسناد المذكور أيضا وهو في
الموطأ بالاسنادين لكن فرقهما حديثين وقد أدرج بعض الرواة قصة عمر في الاسناد الأول
أخرجه اسحق في مسنده عن عبد الله بن الحرث الخزومي عن يونس عن الزهري فزاد بعد قوله
وصدرا من خلافة عمر حتى جمعهم عمر على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان فكان ذلك أول
اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان وجزم الذهلي في علي حديث الزهري بأنه وهم من
عبد الله بن الحرث والخفوف رواية مالك ومن تابعه وإن قصة عمر عبد ابن شهاب عن عروة عن
عبد الرحمن بن عبد وهو بغير إضافة لأبي سلمة (قوله أو زاع) يسكون الواو بعدها زاي أي
جماعة متفرقون وقوله في الرواية متفرقون تأكيد لفظي وقوله يصل الرجل لنفسه بيان لما
أجل أولا وحاصله أن بعضهم كان يصل منفردا وبعضهم يصل جماعة قيل يؤخذ منه جواز
الانتماء بالصلى وإن لم ينو الإمامة (قوله أمثل) قال ابن التين وغيره استبطن عز ذلك من تقرير
النبي صلى الله عليه وسلم من صلى معه في تلك الليالي وإن كان كره ذلك لهم فأنما كرهه خشية أن
يفرض عليهم وكان هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث عائشة عقب حديث عمر فلما مات

ما تقدم من ذنبه قال ابن
شهاب قوتي رسول الله
صلى الله عليه وسلم والناس
على ذلك ثم كان الامر على
ذلك في خلافة أبي بكر
وصدرا من خلافة عمر رضي
الله عنهما وعن ابن شهاب
عن عروة بن الزبير عن عبد
الرحمن بن عبد القاري
أنه قال خرجت مع عمر بن
الخطاب رضي الله عنه ليلة
في رمضان الى المسجد فإذا
الناس أوزاع متفرقون
يصل الرجل لنفسه ويصل
الرجل فصلي بصلاته الرهط
فقال عمر اني أرى لو جمع
هؤلاء على قارئ واحد
لكان أمثل ثم عزم

٢٠١٠

تحفة

٩٠٥٩٤

التي صلى الله عليه وسلم حصل الأمن من ذلك ورجح عند عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة ولان الاجتماع على واحد أنشط لكثير من المصلين والى قول عمر خلع الجمهور وعن مالك في إحدى الروايتين وأني وصف وبعض الشافعية الصلاة في البيوت أفضل عملا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وبالنسبة للطحاوي فقال ان صلاة التراويح في الجماعة واجبة على الكفاية وقال ابن بطال قيام رمضان سنة لان عمر انما أخذه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانما تركه النبي صلى الله عليه وسلم خشية الاقتراض وعند الشافعية في أصل المسئلة ثلاثة أوجه ثالثها من كان يحفظ القرآن ولا يخاف من الكسل ولا يحتل الجماعة في المسجد يتخلفه فصلاته في الجماعة والبيت سواء فمن فقد بعض ذلك فصلاته في الجماعة أفضل (قوله يجمعهم على أبي بن كعب) أي جعله لهم اماما وكافة اختاره عملا بقوله صلى الله عليه وسلم يؤمهم أقرؤهم لكتاب الله وسياق في تفسير البقرة قول عمر أقرؤنا أبي وروى سعيد بن منصور عن طريق عروة ان عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بالرجال وكان تميم الداري يصلي بالنساء ورواه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل له من هذا الوجه فقال سليمان بن أبي حنيفة بدل تميم الداري ولعل ذلك كان في وقتين (قوله فخرج ليلة والناس يصلون بصلاة قارئهم) (٣) أي امامهم المذكور وفيه اشعار بان عمر كان لا يواظب على الصلاة معهم وكأنه كان يرى ان الصلاة في بيته ولا سيما في آخر الليل أفضل وقد روى محمد بن نصر في قيام الليل من طريق طاووس عن ابن عباس قال كنت عند عمر في المسجد فسمع هبة الناس فقال ما هذا قيل خرجوا من المسجد وذلك في رمضان فقال ما بقي من الليل أحب الي مما مضى ومن طريق عكرمة عن ابن عباس نحوه من قوله (قوله قال عمر نعم البدعة) في بعض الروايات نعمت البدعة بزيادة تاء والبدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق وتطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة والتحقيق انها ان كانت مما تدرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وان كانت مما تدرج تحت مستقيم في الشرع فهي مستقيمة والا فهي من قسم المباح وقد تنقسم الى الاحكام الخمسة (قوله والتي ينامون عنها أفضل) هذا تصريح بمنه بان الصلاة في آخر الليل أفضل من أوله لكن ليس فيه ان الصلاة في قيام الليل فرادى أفضل من الجميع * (تكميل) لم يقع في هذه الرواية عدد الركعات التي كان يصلي بها أبي بن كعب وقد اختلف في ذلك ففي المواطن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد انها إحدى عشرة ورواه سعيد بن منصور من وجه آخر وزاد فيه وكانوا يقرؤن بالمائتين ويقومون على العصي من طول القيام ورواه محمد بن نصر المروزي عن طريق محمد بن اسحق عن محمد بن يوسف فقال ثلاث عشرة ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال إحدى وعشرين وروى مالك عن طريق يزيد بن خنيفة عن السائب بن يزيد عشرين ركعة وهذا محمول على غير التواتر وعن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمان عمر بثلاث وعشرين وروى محمد بن نصر عن طريق عطاء قال أدر كتهم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات التواتر والجمع بين هذه الروايات يمكن باختلاف الاحوال ويحتمل ان ذلك الاختلاف يجب تطويل القراءة وتخفيفها حيث يطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس وبذلك جزم الداودي

يجمعهم على أبي بن كعب
ثم خرجت معه ليلة أخرى
والناس يصلون بصلاة قارئهم
قال عمر نعم البدعة هذه
والتي ينامون عنها أفضل
من التي يقومون يريد آخر
الليل وكان الناس يقومون
أوله

(٣) قوله فخرج ليلة والناس
يصلون بصلاة قارئهم
هذه الرواية هي التي وقعت
للشارح والافرواية المتني
الذي يابدين كمتراه
بالهامش وهي التي شرح
عليها القسطلاني اه صحيحه

٢٢٠ أخبرنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله

عليه وسلم أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى
وذلك في رمضان * وحدثنى
يحيى بن بكير حدثنا الليث
عن عقيل عن ابن شهاب
أخبرني عروة أن عائشة
رضي الله عنها أخبرته أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
خرج ليلة من جوف الليل
فصلى في المسجد وصلى
رجال بصلاته فاصبح الناس
فقدنوا فاجتمع أكثر منهم
فصلى فصلوامعه فأصبح
الناس فقدنوا فكثروا أهل
المسجد من الليلة الثالثة
فخرج رسول الله صلى الله
عليه وسلم فصلى بصلاته
فلما كانت الليلة الرابعة
عجز المسجد عن أهله حتى
خرج لصلاة الصبح فلما قضى
الغبار أقبل على الناس
فشهد ثم قال أما بعد فانه لم
يأتني على مكانكم ولكني
خشيت أن تفرض عليكم
فتعجزوا عنها فتوفي رسول
الله صلى الله عليه وسلم
والامر على ذلك * حدثنا
اسماعيل قال حدثني مالك عن
سعيد المقبري عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن أنه سأل عائشة
رضي الله عنها كيف كانت
صلاة رسول الله صلى الله

وغيره والعدد الاول موافق لحديث عائشة المذکور بعده هذا الحديث في الباب والثاني قريب منه والاختلاف فيما زاد عن العشرين راجع الى الاختلاف في الوتر وكأنه كان تارة بوتر واحدة وتارة بثلاث وروى محمد بن نصر من طريق داود بن قيس قال أدرکت الناس في امامة أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز يعني بالمدينة يقومون بسب وثلاثين ركعة وبوتر وثلاثين ركعة وقال مالك هو الاصل القديم عندنا وعن الزعفراني عن الشافعي رأيت الناس يقومون بالمدينة بتسعة وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين وليس في شيء من ذلك ضيق وعنه قال إن أطالوا القيام وأقلوا السجود فحسن وإن كثروا السجود وأخفوا القراءة فحسن والاول أحب الى وقال الترمذي أكثر ما قيل فيه أنه صلى إحدى وأربعين ركعة يعني بالوتر كذا قال وقد نقل ابن عبد البر عن الاسود بن يزيد أنه صلى أربعين وبوتر بسبع وقيل ثمان وثلاثين ذكره محمد بن نصر عن ابن أبي عمير عن مالك وهذا يمكن رده الى الاول بانضمام ثلاث الوتر لكن صرح في روايته بأنه بوتر واحدة فتكون أربعين الواحدة قال مالك وعلى هذا العمل منذ بضع ومائة سنة وعن مالك ست وأربعين وثلاث الوتر وهذا هو المشهور عنه وقد رواه ابن وهب عن العمرى عن نافع قال لم أدرک الناس الا وهم يصلون تسعا وثلاثين بوتر وثلاثين ركعة وعن زرارة بن أوفى أنه كان يصلي بهم بالبصرة أربعين وبوتر وعن سعيد بن جبيرة أربعين وبوتر وعن قيس بن عتبة عن غير الوتر روى عن أبي مجلز عند محمد بن نصر وأخرج من طريق محمد بن اسحق حدثني محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد قال كان صلى زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة قال ابن اسحق وهذا أثبت ما سمعت في ذلك وهو موافق لحديث عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من الليل والله أعلم **(قوله حدثنا اسمعيل)** هو ابن أبي أويس **(قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى وذلك في رمضان)** هكذا وردة مقصرا على شيء من أوله وشيء من آخره وقد ورد تاما في أبواب التهجد بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس فذكر الحديث الى قوله خشيت أن تفرض عليكم وذلك في رمضان وقد تقدم شرحه مستوفى هناك **(قوله خشيت أن تفرض عليكم)** قال ابن المنير في الحاشية يؤخذ منه أن الشروع ملزم اذا تظاهر مناسبة بين كونهم يفعلون ذلك ويفرض عليهم الا ذلك انتهى وفيه نظر لانه محتمل أن يكون السبب في ذلك الظهور اقتدارهم على ذلك من غير تكلف فيفرض عليهم **(قوله في آخر طريق عقيل فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك)** هذه الزيادة من قول الزهري كما بينته في الكلام على الحديث الاول **(قوله ما كان يزيد في رمضان الخ)** تقدم الكلام عليه مستوفى في أبواب التهجد وأما ما رواه ابن أبي شيبة عن حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر فاسناده ضعيف وقد عارضه حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع كونها أعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم ليلا من غيرها والله أعلم **(قوله يا فضل ليلة القدر وقال الله تعالى أنا أنزلناه في ليلة القدر وما أدرنا ليلة القدر الى آخر السورة)** ثبت في رواية أبي ذر قبل الباب بسبعة وفي رواية غيره

عليه وسلم في رمضان فقالت ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا فلا تسال عن حسنهن وقول وطولهن ثم يصلي أربعا فلا تسال عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثا فقلت يا رسول الله أتنام قبل أن توتر قال يا عائشة ان عيني تنام ولا ينام قلبي (باب فضل ليلة القدر) وقال الله تعالى إنا أنزلنا في ليلة القدر وما أدرالك المالة القدر الى آخر السورة

قال ابن عينة ما كان في

القرآن وما أدرى فقد أعلمه

وما قال وما يدريك فانه لم يعلم

حدثنا علي بن عبد الله

حدثنا سفيان قال حفظناه

وأما حفظ من الزهري عن

أبي سلمة عن أبي هريرة رضي

الله عنه عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال من صام ليلة

رمضان إيماناً واحتساباً غفر

له ما تقدم من ذنبه ومن قام

ليلة القدر إيماناً واحتساباً

غفر له ما تقدم من ذنبه

تابعه سليمان بن كثير عن

الزهري (باب التماس ليلة

القدر في السبع الأواخر)

حدثنا عبد الله بن يوسف

أخبرنا مالك عن نافع عن ابن

عمر رضي الله عنهم أن رجلاً

من أصحاب النبي صلى الله

عليه وسلم أروا ليلة القدر في

المنام في السبع الأواخر

(٣) قوله حفظناه من

الزهري (أما حفظ) هكذا

في نسخ الشرح التي بأيدينا

ولعلها الرواية التي وقعت

له والافسرواية المتن الذي

بأيدينا كما ترى بالهامش

وهي رواية أبي ذر وقد ثبتت بحجة

عليها القسطلاني وشرحها

والرواية التي شرح عليها

القسطلاني أولانصها قال

حفظناه وأما حفظ من

الزهري فتأمل وحرز هـ

وقول الله عز وجل أي وتفسير قول الله وساق في رواية كريمة السورة كلها ومناسبة ذلك للترجمة من جهة ان نزول القرآن في زمان بعينه يقتضي فضل ذلك الزمان والضمير في قوله أنا أنزلناه القرآن لقوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وما تضمنته السورة من فضل ليلة القدر تنزل الملائكة فيها وسيأتي في التفسير ذكر الاختلاف في سبب نزولها وغير ذلك من تفسيرها واختلف في المراد بالقدر الذي أضيفت إليه الليلة فقيل المراد به التعظيم كقوله تعالى وما قدروا الله حق قدره والمعنى انها ذات قدر لنزول القرآن فيها أو لما يقع فيها من تنزل الملائكة أو لما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة أو ان الذي يحسبها يصير ذا قدر وقيل القدر هنا التصديق كقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه ومعنى التصديق فيها اخفاؤها عن العلم بتعيينها أو لان الارض تصيب فيها من الملائكة وقيل القدر هنا بمعنى القدر بفتح الدال الذي هو موأخى القضاء والمعنى انه يقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وبه صدر النورى كلامه فقال قال العلماء سميت ليلة القدر لما تكسب فيها الملائكة من الاقدار لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد وعكرمة وقادة وغيرهم وقال الثوري شتى انما جاء القدر بكون الدال وان كان الشائع في القدر الذي هو موأخى القضاء فتح الدال ليعلم انه لم يرد به ذلك وانما أريد به تفصيل ما جرى به القضاء واطهاره وتحديد في تلك السنة لتحصيل ما يليق اليهم فيها مقدار ان مقدار (قوله قال ابن عينة الخ) وصله محمد بن يحيى بن أبي عمري كتاب الايمان له من روايته أي حاتم الرازي عنه قال حدثنا سفيان بن عينة قد كره بلفظ كل شيء في القرآن وما أدرى فقد أخبر به وكل شيء نفسه وما يدريك فلم يخبر به انتهى وعزاه مغلطاي فيما قرأت بخطه لتفسير ابن عينة رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه وقد راجعت منه نسخة بخط الحافظ الضياء فلم أجده فيه ومقصود ابن عينة انه صلى الله عليه وسلم كان يعرف تعيين ليلة القدر وقد تعقب هذا الحصر بقوله تعالى لعليزكي فانه انزلت في ابن أم مكتوم وقد علم صلى الله عليه وسلم بحاله وانه عن تركي ونفعته الذكري (قوله حفظناه من الزهري أيما حفظ) (٣) برفع أي وما زائد وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره حفظ ومن الزهري متعلق بحفظناه وروى بنصب أيما على انه مفعول مطلق لحفظ المقدور (قوله من صام رمضان) تقدم في الباب قبله من رواية مالك عن الزهري بسنده بلفظ قام بدل صام وتقدم الكلام عليه وزاد ابن عينة في روايته هنا ومن قام ليلة القدر الخ (قوله تابعه سليمان بن كثير عن الزهري) وصله الذهلي في الزهريات وقد تقدم شرحه في الباب قبله وسند كريمة الكلام على ليلة القدر قريبا (قوله يا التماس ليلة القدر في السبع الأواخر) في رواية الكشميني التماسا بصيغة الامر وهذه الترجمة والتي بعدها وهي تحوي ليلة القدر معقودان لبيان ليلة القدر وقد اختلف الناس فيها على مذاهب كثيرة سأذكرها مفصلة بعد الفراغ من شرح أحاديث البابين (قوله أن رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) لم أقف على تسمية أحدهم هؤلاء (قوله أروا ليلة القدر) أروا بضم أوله على البناء للمجهول أي قبل لهم في المنام انها في السبع الأواخر والظاهر ان المراد به أواخر الشهر وقيل المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين فعلى الاول لا تدخل ليلة احدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين وعلى الثاني تدخل الثانية فقط

ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين وقد رواه المصنف في التعبير من طريق الزهري عن سالم عن أبيه
 أن ناساً رأوا ليلة القدر في السبع الآخر وأن ناساً رأوا أنها في العشر الآخر فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم التمسوها في السبع الآخر وكان صلى الله عليه وسلم نظراً إلى المتفق عليه من
 الروايتين فأمر به وقد رواه أحمد عن ابن عينة عن الزهري بلفظ رأى رجل أن ليلة القدر ليلة
 سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم التمسوها في العشر البواق في الوتر منها
 ورواه أحمد من حديث علي بن مرفوعاً أن غلبتم فلا تغلبوا في السبع البواق ولمسلم عن جبه بن
 سحيم عن ابن عمر بلفظ من كان يلمسها فليتمسها في العشر الآخر ولمسلم من طريق عقبة بن
 حريث عن ابن عمر التمسوها في العشر الآخر فإن ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلب على السبع
 البواق وهذا السياق يرجح الاحتمال الأول من تفسير السبع (قوله أرى) بفتحين أي أعلم
 والمراد أبصر مجازاً (قوله رؤياكم) قال عياض كذا جاء بأفراد الرؤيا والمراد هم أئمتكم لأنهم
 تمكن رؤيا واحدة وإنما أراد الجنس وقال ابن التين كذا روى بتوحيد الرؤيا وهو جازئ لأنها
 مصدر قال وأقص منه رؤياكم جمع رؤيا ليكون جمعاً في مقابلة جمع (قوله تواطأت) بالهمزة
 أي توافقت وزناً ومعنى وقال ابن التين روى بغير همز والصواب بالهمز وأصله أن يطاء الرجل
 برجله مكان وطء صاحبه وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستناد إليها في
 الاستدلال على الأمور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية وسند كرسط القول
 في أحكام الرؤيا في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى (قوله حدثنا هشام) هو الدستوائي ويحيى
 هو ابن أبي كثير ويأتي في الاعتكاف من طريق علي بن المبارك عن يحيى سمعت أبا سلمة (قوله)
 سألت أبا سعيد وكان لي صديقاً فقال اعتكفا لم يذكر المسؤول عنه في هذه الطريق وفي رواية
 على المذكورة سألت أبا سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر ليلة القدر فقال نعم
 فذكر الحديث ولمسلم من طريق معمر عن يحيى تذاكر ليلة القدر في نفر من قريش فأتيت
 أبا سعيد فذكره وفي رواية همام عن يحيى في باب السجود في الماء والطين من صفة الصلاة
 انطلقت إلى أبي سعيد فقلت ألا تخبرني بما إلى النخل فتحدث فخرج فقلت حدثني ما سمعت من
 النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة القدر فأدري أن سبب السؤال وفيه تأنيس الطالب للشيخ في
 طلب الاختلاف به ليمكن مما يريد من مسأله (قوله اعتكفا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 العشر الأوسط) هكذا وقع في أكثر الروايات والمراد بالعشر الليالي وكان من حقها أن توصف
 بلفظ التانيث لكن وصفت بالمد كره على إرادة الوقت أو الزمان أو التقدير المثلث كأنه قال الليالي
 العشر التي هي الثلث الأوسط من الشهر ووقع في الموطأ العشر الأوسط بضم الواو والسين جمع
 وسطى ويروى بفتح السين مثل كبير وكبرى ورواه البايع في الموطأ بأسكانها على أنه جمع واسط
 كازل وبزل وهذا هو اتفاق رواية الأوسط ووقع في رواية محمد بن إبراهيم في الباب الذي يليه كان
 يجاور العشر التي في وسط الشهر وفي رواية مالك الأتية في أول الاعتكاف كان يعني كف
 والاعتكاف مجاورة مخصوصة ولمسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد اعتكف العشر
 الأوسط من رمضان يلمس ليلة القدر قبل أن تبارك له فلما اتقضى أجره بالبنا فقوض ثم أئتمت
 له أنما في العشر الآخر فأمر بالبنا فأعيد وزاد في رواية عمارة من غزوة عن محمد بن إبراهيم أنه

فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أرى رؤياكم قد
 تواطأت في السبع الآخر
 فمن كان متحرماً فليتحرمها في
 السبع الآخر * حدثنا
 معاذ بن فضالة حدثنا هشام
 عن يحيى عن أبي سلمة قال
 سألت أبا سعيد وكان لي
 صديقاً فقال اعتكفا مع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 العشر الأوسط من رمضان

٢٠١٦

م

نسخة

٤٤١٩

اعتكف العشر الأول ثم اعتكف العشر الأوسط ثم اعتكف العشر الاواخر ومثله في رواية
 همام المذكور في روضة دفين ان جبريل أتاه في المرتين فقال له ان الذي تطلب أمامك وهو بفتح
 الهمزة والميم أي قد أمك قال الطيبي وصف الاول والاوسط بالمفرد والآخر بالجمع اشارة الى تصوير
 ليلة القدر في كل ليلة من ليالي العشر الاخير دون الاولين (قوله فخرج صبيحة عشرين فخطبنا)
 في رواية مالك المذكورة حتى اذا كان ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من
 صبيحتها من اعتكافه وظاهره بخلاف رواية الباب ومقتضاه ان خطبته وقعت في أول اليوم
 الحادي والعشرين وعلى هذا يكون أول ليالي اعتكافه الاخير ليلة اثنتين وعشرين وهو مغاير
 لقوله في آخر الحديث قال بصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى جبهته أثر الماء والطين
 من صبح احدى وعشرين فانه ظاهر في أن الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين ووقوع المطر
 كان في ليلة احدى وعشرين وهو الموافق لبقية الطرق وعلى هذا فكان قوله في رواية مالك
 المذكورة وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها أي من الصبح الذي قبلها ويكون في اضافة الصبح
 اليها تجوز وقد أطلال ابن دحية في تقرير أن الليلة تضاف لليوم الذي قبلها ورد على من منع ذلك
 ولكن لم يوافق على ذلك فقال ابن حزم رواية ابن أبي حازم والدروري يعني رواية حديث الباب
 مستقيمة ورواية مالك مشككة وأشار الى تأويلها بنحو عماد كرهه ويؤيده ان في رواية الباب
 الذي يليه فاذا كان حين يمسي من عشرين ليلة تضي ويستقبل احدى وعشرين يرجع الى
 مسكنه وهذا في غاية الايضاح وأفاد ابن عبد البر في الاستدكار أن الرواة عن مالك اختلفوا
 عليه في لفظ الحديث فقال بعد ذكر الحديث هكذا رواه يحيى بن يحيى ويحيى بن بكير والشافعي
 عن مالك يخرج في صبيحتها من اعتكافه ورواه ابن القاسم وابن وهب والقعنبي وجماعة عن
 مالك فقالوا وهي الليلة التي يخرج فيها من اعتكافه قال وقد روى ابن وهب وابن عبد الحكم
 عن مالك فقال من اعتكف أول الشهر أو وسطه فانه يخرج اذا غابت الشمس من آخر يوم من
 اعتكافه ومن اعتكف في آخر الشهر فلا يتصرف الى بيته حتى يشهد العيد قال ابن عبد البر
 ولا خلاف في الاول وانما الخلاف فيمن اعتكف العشر الاخير هل يخرج اذا غابت الشمس
 أو لا يخرج حتى يصبح قال وأظن الوهم دخل من وقت خروج المعتكف (قلت) وهو بعيد لما
 قرره هو من بيان محل الاختلاف وقد وجه شيخنا الامام البلقيني رواية الباب بان معنى قوله
 حتى اذا كانت ليلة احدى وعشرين أي حتى اذا كان المستقبل من الليالي ليلة احدى
 وعشرين وقوله وهي الليلة التي يخرج الضمير يعود على الليلة الماضية ويؤيد هذا قوله من
 كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاواخر لانه لا يستتم ذلك الا باذخال الليلة الاولى
 (قوله أريت) بضم اوله على البناء الفير معين وهي من الرؤيا أي أعلمت بها أو من الرؤية أي
 أبصرتها وانما أرى علامتها وهو السجود في الماء والطين كما وقع في رواية همام المشار اليها
 بلنظ حتى رأيت أثر الماء والطين على جبهة رسول الله صلى الله عليه وسلم تصديق رؤياه (قوله)
 ثم أنسيتها وأنسيتها) شد من الراوى هل انساه غيره اياها أو نسيتها هو من غير واسطة ومنهم من
 ضبط نسيها بضم أوله والتشديد فهو بمعنى أنسيتها والمراد أنه أنسى علم تعيينها في تلك السنة
 وسيأتي سبب التسيان في هذه القصة في حديث عبادة بن الصامت بعد باب (قوله أنى أسجد) في

فخرج صبيحة عشرين
 فخطبنا وقال انى أريت ليلة
 القدر ثم أنسيتها وأنسيتها
 فالتسوها في العشر الاواخر
 في الورتواى رأيت أنى أسجد
 في ماء وطن

رواية الكشي عن أن اسجد (قوله) من كان اعتكف سعي فليرجع) في رواية همام المذكورة من
اعتكف مع النبي وفيه التفات (قوله) قزعة) يفتح القاف والراء أي قطعة من سحاب رقيقة
(قوله) فطرت) بفتحين في الباب الذي يليه من وجه آخر فاستملت السماء فأمطرت (قوله) حتى
سال سقف المسجد) في رواية مالك فوكف المسجد أي قطر الماء من سقفه وكان على عريش أي
مثل العريش والافا العريش هو نفس سقفه والمراد أنه كان مظلالا بالجريد والحوص ولم يكن محكم
البناء بحيث يكن من المطر الكثير (قوله) يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته)
وفي رواية مالك على جبهته أثر الماء والطين وفي رواية ابن أبي حازم في الباب الذي يليه انصرف
من الصبح ووجهه ممتلئ طينا وماء وهذا يشعر بأن قوله أثر الماء والطين لم يرد به محض الأثر
وهو ما بقي بعد إزالة العين وقدم في البحث في ذلك في صفة الصلاة وفي حديث أبي سعيد عن
القوائد ترك مسج جبهة المصلي والسجود على الخائل ووجه الجمهور على الأثر الخفيف لكن
يعكز عليه قوله في بعض طرقه ووجهه ممتلئ طينا وماء وأجاب النووي بأن الامتلاء المذكور
لا يستلزم ستر جميع الجهة وفيه جواز السجود في الطين وقد تقدم أكثر ذلك في أبواب
الصلاة وفيه الأمر بطلب الأولى والارشاد إلى تحصيل الأفضل وإن النسيان جائز على
النبي صلى الله عليه وسلم ولا نقص عليه في ذلك لاسيما فيما يؤذن له في تبلغه وقد يكون في ذلك
مصلحة تتعلق بالتشريع كإتيان السهولة في الصلاة أو بالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة لأن
ليلة القدر لو عنت في ليلة يعينها حصل الاقتصاد عليها ففادت العبادة في غيرها وكان هذا
هو المراد بقوله عسى أن يكون خير لكم كما سيأتي في حديث عبادة وفيه استعمال رمضان بدون
شهر واستحب الاعتكاف فيه وترجع اعتكاف العشر الأخير وأن من الرؤيا ما يقع تعبيره
مطابقا وترتب الأحكام على رؤيا الأنبياء وفي أول قصة أي سلمة مع أبي سعيد المشي في طلب
العلم وإثارة المواضع الخالية للسؤال وإجابة السائل لذلك واجتناب المشقة في الاستفادة
وإبداء الطالب بالسؤال وتقديم الخطبة على التعليم وتقريب البعيد في الطاعة وتسهيل
المشقة فيها بحسن التلطف والتدريج إليها قبل ويستبسط منه جواز تغيير مادة البناء من
الأوقاف بما هو أقوى منها وانفع ﴿قوله﴾ **باب** تحري ليلة القدر في التور من العشر
الأواخر) في هذه الترجمة إشارة إلى رجحان كون ليلة القدر منحصرة في رمضان ثم في
العشر الأخيرة ثم في أواخره لا في ليلة منه بعينها وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الأخبار الواردة
فيها وقد ورد دليله القدر علامات أكثرها لا تظهر إلا بعد انقضاء منها في صحيح مسلم عن أبي بن
كعب أن الشمس تطلع في صبيحتها لا شعاع لها وفي رواية لأحمد من حديثه مثل الطست ونحوه
لأحمد من طريق أبي عون عن ابن مسعود وزاد صافية ومن حديث ابن عباس نحوه ولا بن
خزيمة من حديثه من فوعا ليلة القدر طلقة لا حارة ولا باردة تصبح الشمس يومها جارا ضعيفة
ولأحمد من حديث عبادة بن الصامت من فوعا أنها صافية بلجة كأن فيها قرا ساطعا ساكنة
صاحبة لا حرق فيها ولا برد ولا يحل للكوكب يرمي به فيها ومن أماراتها أن الشمس في صبيحتها تخرج
مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر لا يحل للشيطان أن يخرج معها يومئذ ولا بن أبي
شعبة من حديث ابن مسعود أيضا أن الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان الا صبيحة ليلة القدر

فمن كان اعتكف معي
فليرجع فرجعنا وما نرى
في السماء قزعة فجاءت
سحابة فطرت حتى سال
سقف المسجد وكان من
جريد النخل وأقيمت الصلاة
فرايت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يسجد في الماء
والطين حتى رأيت أثر الطين
في جبهته * (باب تحري
ليلة القدر في التور من العشر
الأواخر) *

نق

٢٠٥/٣

فيه عبادة * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا اسمعيل بن جعفر حدثنا أبو سهل (٢٢٥) عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها

أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال تحروا ليلة

القدر في الوتر من العشر

الأواخر من رمضان * حدثنا

ابراهيم بن حنيفة قال حدثني

ابن أبي حازم والدروري

عن يزيد بن محمد بن ابراهيم

عن أبي سلمة عن أبي سعيد

الخدري رضي الله عنه قال

كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم يجاور في رمضان

العشر التي في وسط الشهر

فاذا كان حين عيسى من

عشرين ليلة تمضي ويستقبل

احدى وعشرين رجع

الى مسكنه ورجع من كان

يجاور معه وأنه أقام في

شهر جاور فيه الليلة التي

كان يرجع فيها فخطب

الناس فأمرهم ماشاء الله

ثم قال كنت أجاور هذه

العشر ثم قد بدت الى أن أجاور

هذه العشر الاخرى فكن كان

اعتكف معي فليست في

معتكفه وقد آريت هذه

الليلة ثم أنسيتها فابتغوها في

العشر الاخرى وابتغوها في

كل وتر وقد رأيتني أسجد في

ماء وطن فاستهت السماء

في تلك الليلة فأمرت

فوكف المسجد في مصلى

النبي صلى الله عليه وسلم ليلة

احدى وعشرين فبصرت

عيني رسول الله صلى الله

عليه وسلم وتظرت اليه انصرف من الصبح ووجهه عمتلى طينا وماء وحدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى

عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التمسوا ويحدثني محمد أخبرنا عبيدة عن هشام

وله من حديث جابر بن سمرة من قوال ليلة القدر ليلة مطر وريح ولا ين خزيمة من حديث جابر
من قوال ليلة القدر وهي ليلة طلقة بلجة لا حارة ولا باردة تتضح كواكبها ولا يخرج شيطانها
حتى يضيئ فجرها ومن طريق قتادة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة من قوال الملائكة تلك الليلة
أكثر في الأرض من عدد الحصى وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد لا يرسل فيها شيطان ولا
يحدث فيها داء ومن طريق الفخالك يقبل الله التوبة فيها من كل تائب وتفتح فيها أبواب السماء
وهي من غروب الشمس الى طلوعها وذكر الطبري عن قوم ان الأشجار في تلك الليلة تسقط الى
الأرض ثم تعود الى منابتها وان كل شئ يسجد فيها وروى البيهقي في فضائل الاوقات من طريق
الاوزاعي عن عبيدة بن أبي لبابة أنه سمعه يقول ان المياه المالحنة تعذب تلك الليلة وروى ابن
عبد البر من طريق زهرة بن معبد نحوه (قوله فيه عبادة) أي يدخل في هذا الباب حديث عبادة
ابن الصامت وأشار الى ما أخرجه في الباب الذي يليه بلفظ التمسوها في التاسعة والسابعة
والخامسة ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * الأول حديث عائشة أورده من وجهين
وفصل بينهما بحديث أبي سعيد فالوجه الأول (قوله أبو سهل عن أبيه) هو نافع بن مالك بن أبي
عامر الاصمجي وليس لأبيه في الصحيح عن عائشة غير هذا الحديث (والوجه الثاني) قوله حدثنا
يحيى هو القطان عن هشام هو ابن عروة ووقع في رواية يوسف القاضي في كتاب الصيام حدثنا
محمد بن أبي بكر المقدسي حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام أخرجه أبو نعيم من طريقه ومن
طريق مسند أحمد عن يحيى أيضا وأخرجه الاسماعيلي من طريق ابن زنجويه عن أحمد فدخل
بين يحيى وهشام شعبة وهو غريب وقد أخرجه الاسماعيلي من وجهين عن يحيى عن هشام بغير
واسطة مصر حافيه بالحديث بينهما (قوله كان يجاور) أي يعتكف وقوله العشر التي في وسط
الشهر حذف الطرف في رواية الكشميهني وقوله يعضين في رواية الكشميهني تعضي بالمشاة
وحذف النون (قوله فليست) كذا لا أكثر من الثبات وفي رواية فليست من اللبث ومعناها
مقارب (قوله فابتغوها) بالغين المعجمة وتقديم الموحدة الحديث الثالث حديث ابن عباس
أورده من أوجه (قوله فبصرت) بفتح الموحدة وضم المهملة وذكر العين بعد البصر تأكيده
كقوله أخذت يدي وانما يقال ذلك في أمر مستغرب اظهار التعجب من حصوله (قوله
التمسوا) كذا اقتصر على هذه اللفظة من الخبر وكأنه حال يقيسه على الطريق التي بعدها وهي
طريق عبدة عن هشام ولفظه تحروا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان وهو مشعر بانها
متفقان الا في هذه اللفظة فقال يحيى التمسوا وقال عبدة تحروا وعلى ذلك اعتمد المزي وغيره من
أصحاب الأطراف فترجوا رواية يحيى كذلك ولكن لفظ يحيى عند أحمد وسائر من ذكرت قبل
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الاواخر ويقول التمسوها في العشر الاواخر
يعني ليلة القدر وبين اللفظين من التغاير ما لا يخفى (قوله حدثني محمد أخبرنا عبدة) محمد هو ابن
سلام كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ويحتمل أن يكون هو محمد بن المثنى فيكون الحديث عنده عن
يحيى وعبدة معافا عنه البخاري عنه على لفظ أحدهما ولم يقع في شئ من طرق هشام في هذا
الحديث التقييد بالوتر وكان البخاري أشار بادخاله في الترجمة الى أن مطلقه يحمل على المقيد في
رواية أبي سهل * الحديث الثاني حديث أبي سعيد وقد سبق الكلام عليه في الباب الذي قبله

النبى صلى الله عليه وسلم ليلة

احدى وعشرين فبصرت

عيني رسول الله صلى الله

عليه وسلم وتظرت اليه انصرف من الصبح ووجهه عمتلى طينا وماء وحدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى

عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التمسوا ويحدثني محمد أخبرنا عبيدة عن هشام

عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التمسوا ويحدثني محمد أخبرنا عبيدة عن هشام

عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التمسوا ويحدثني محمد أخبرنا عبيدة عن هشام

عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التمسوا ويحدثني محمد أخبرنا عبيدة عن هشام

(٢٩ - فتح الباري ح)

عليه وسلم وتظرت اليه انصرف من الصبح ووجهه عمتلى طينا وماء وحدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى

عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التمسوا ويحدثني محمد أخبرنا عبيدة عن هشام

عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التمسوا ويحدثني محمد أخبرنا عبيدة عن هشام

عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التمسوا ويحدثني محمد أخبرنا عبيدة عن هشام

عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التمسوا ويحدثني محمد أخبرنا عبيدة عن هشام

ت

نحلة

١٧٠٦١

ابن عروة عن أبيه عن عائشة
قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يجاور في
العشر الاواخر من رمضان
ويقول تحروا ليلة القدر
في العشر الاواخر من

رمضان * حدثنا موسى بن

اسماعيل حدثنا وهيب حدثنا

أيوب عن عكرمة عن ابن

عباس رضي الله عنهما أن

نحلة النبي صلى الله عليه وسلم

قال التمسوها في العشر

الاواخر من رمضان ليلة

القدر في تاسعة تبقى في سابعة

تبقى في خامسة تبقى * حدثنا

عبد الله بن أبي الاسود

حدثنا عبد الواحد حدثنا

عاصم عن أبي مجلز وعكرمة

نحلة قال قال ابن عباس رضي

الله عنهما قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم هي في

العشر الاواخر هي في تسع

بعضين أو في سبع يقيين

يعني ليلة القدر * تابعه

عبد الوهاب عن أيوب

ع

٢٠٥/٣

خت

نحلة

٥٩٩٤

(قوله التمسوها) كذا فيه باضمار المفعول والمراد به ليلة القدر وهو مفسر بما بعده
وسياق أنه تقدم قبل ذلك كلام يحسن معه عود الضمير وانما وقع في هذه الرواية اختصار
(قوله ليلة القدر) بالنصب على البديل من الضمير في قوله التمسوها ويجوز الرفع (قوله في
الطريق الثانية عبد الواحد) هو ابن زياد وعاصم هو الاحول (قوله عن أبي مجلز وعكرمة) قال
قال ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أخرجه مختصرا وقد أخرجه
أحمد عن عفان والاسماعيلي من طريق محمد بن عتبة كلاهما عن عبد الواحد في أوله
قصة وهي قال عمر بن عبد الله القدر فقال ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذكره وبمـ إذا يظهر عود الضمير المبهم في رواية الباب وقد توقف الاسماعيلي في اتصال هذا
الحديث لان عكرمة وأبا مجلز ما أدركا عمر فاحضر القصة المذكورة والجواب ان الغرض منه
أنهما أخذوا ذلك عن ابن عباس فقد رواه معمر عن عاصم عن عكرمة عن ابن عباس وسياقه
أبسط من هذا كما سند كرهه وان كان موصولا عن ابن عباس فهو المقصود بالاصالة فلا يضر
الارسال في قصة عمر فانهم مذكورة على طريق التبعية ان لو سلمنا انها مرسله (قوله في تسع بعضين
أو في سبع يقيين) كذا لا كثر بتقديم السين في الثاني وتأخيرها في الأول و بلفظ الماضي في
الأول والبقا في الثاني والكشيم في بلفظ الماضي فيهما وفي رواية الاسماعيلي بتقديم السين
في الموضوعين وقد اعترض على تحريجه هذا الحديث من وجه آخر فان المرفوع منه قد رواه
عبد الرزاق موقوفا فروى عن معمر عن قتادة وعاصم أنهم سمعوا عكرمة يقول قال ابن عباس
دعا عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألهم عن ليلة القدر فاجمعوا على انها في العشر
الاواخر قال ابن عباس فقلت لعمر اني لأعلم أو أظن أي ليلة هي قال عمر أي ليلة هي فقلت
سابعة تمضي أو سابعة تبقى من العشر الاواخر فقال من أين علمت ذلك قلت خلق الله سبع سموات
وسبع أرضين وسبعة أيام والديريدو في سبع والانس خلق من سبع وياكل من سبع
ويسجد على سبع والطواف والجار وأشباه ذلك فقلت لأمرفاظنا له فعلى
هذا فقد اختلف في رفع هذه الجملة ووقفها فخرج عند البخاري المرفوع فأخرجه وأعرض عن
الموقوف وللموقوف عن عمر طريق أخرى أخرجهما السحق بن راهويه في مسنده والحاكم من
طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس وأوله ان عمر كان اذا دعا الاشياخ من الصحابة قال
لا بن عباس لا تسلمكم حتى تسلموا فقال ذات يوم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال التمسوها
ليلة القدر في العشر الاواخر وترأى الوتر هي فقال رجل برأيه تاسعة سابعة خامسة ثالثة فقال لي
مالك لا تسلمكم يا ابن عباس قلت أتسلمكم برأى قال عن رأيك اسألك قلت فذكر نحوه وفي آخره
فقال عمر اعجزتم أن تكونوا مثل هذا الغلام الذي ما استوت شؤن رأسه ورواه محمد بن نصر
في قيام الليل من هذا الوجه وزاد فيه وان الله جعل النسب في سبع والصر في سبع ثم تلا
حرمت عليكم أمهاتكم وفي رواية الحاكم اني لأرى القول كما قلت (قوله تابعه عبد الوهاب عن
أيوب) هكذا وقعت هذه المتابعة عند اكثر من رواية القريري هنا وعند النسفي عقب طريق
وهيب عن أيوب وهو الصواب وأصلها ابن عساكر في نسخة كذلك وقد وصله أحمد وابن أبي
عمر في مسندهما عن عبد الوهاب وهو ابن عبد الحميد الثقفي عن أيوب متابع الوهاب في اسناده

ولفظه وأخرجه محمد بن نصر في قيام الليل عن اسحق بن راهويه عن عبد الوهاب مثله وزاد في آخره أو آخر ليلة (قوله) وعن خالد عن عكرمة عن ابن عباس التمسوا في أربع وعشرين (ظاهره أنهم من رواية عبد الوهاب عن خالد أيضا لكن جزم المزني بأن طريق خالد هذه معلقة والذي أظن أنهم موصولة بالاسناد الأول وإنما حذفها أصحاب المسندات لكونها موقوفة وقدر روى أحد من طريق سمك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال أتيت وأنا نائم فقبل لي الليلة ليلة القدر فقممت وأنا نائم فتعلق ببعض أطناب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يصلي قال فنظرت في تلك الليلة فاذا هي ليلة أربع وعشرين وقد استشكل هذا مع قوله في الطريق الأخرى إنها في وتر وأجيب بأن الجمع ممكن بين الروايتين أن يحمل ما ورد مما ظاهره الشفع أن يكون باعتبار الابتداء بالعدد من آخر الشهر فتكون ليلة الرابع والعشرين هي السابعة ويحتمل أن يكون مراد ابن عباس بقوله في أربع وعشرين أي أول ما يرجي من السبع البواقى فيوافق ما تقدم من التماسها في السبع البواقى وزعم بعض الشراح أن قوله تاسعة تبقى يلزم منه أن تكون ليلة اثنين وعشرين أن كان الشهر ثلاثين ولا تكون ليلة إحدى وعشرين إلا أن كان ذلك الشهر تسعا وعشرين وما ادعاه من الحصر مردود لأنه ينبغي على أن المراد بقوله تبقى هل هو تبقى باليلة المذكورة أو خارجا عنها فبناه على الأول ويجوز بناءه على الثاني فيكون على عكس ما ذكر والذي يظهر أن في التعبير بذلك الإشارة إلى الاحتمالين فإن كان الشهر مثلاً ثلاثين فالتسع معناها غير الليلة وإن كان تسعا وعشرين فالتسع بانضمامهما والله أعلم وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافا كثيرا وتحصل لنا من مذاهبهم في ذلك أكثر من أربعين قولاً كما وقع لنا نظير ذلك في سائر الجمعة وقد اشتركا في إخفاء كل منهما ليقع الجدل في طلبهما * القول الأول أنها رفعت أصلاً ورأساً حكاه المتولي في التمهة عن الرافض والفاكهاني في شرح العمدة عن الحنفية وكنائه خطأ منه والذي حكاه السروجي أنه قول الشيعة وقدر روى عبد الرزاق من طريق داود بن أبي عاصم عن عبد الله بن يحنس قلت لابي هريرة زعموا أن ليلة القدر رفعت قال كذب من قال ذلك ومن طريق عبد الله بن شريك قال ذكر الحاج ليلة القدر فكانه أنكرها فأراد من جيبش أن يخصه فنهقه قومه * الثاني أنها خاصة ببيتها واحدة وقعت في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم حكاه الفاكهاني أيضاً * الثالث أنها خاصة بهذه الأمة ولم تكن في الأمم قبلهم جزم به ابن حبيب وغيره من المالكية ونقله عن الجمهور وحكاه صاحب العدة من الشافعية ورجمه وهو مختص بحديث أبي ذر عند النسائي حيث قال فيه قالت يا رسول الله أن تكون مع الأنبياء فإذا ما توارفت قال لا بل هي باقية وعمدتهم قول مالك في الموطأ بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تقاصر أعمار أمته عن أعمار الأمم الماضية فأعطاها الله ليلة القدر وهذا يحتمل التأويل فلا يدفع الصريح في حديث أبي ذر * الرابع أنها ممكنة في جميع السنة وهو قول مشهور عن الحنفية حكاه فاضل خان وأبو بكر الرازي منهم وروى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم وزيف المهلب هذا القول وقال لعل صاحبه بناء على دوران الزمان لنقصان الأهل وهو فاسد لأن ذلك لم يعتبر في صيام رمضان فلا يعتبر في غيره حتى تنقل ليلة القدر عن رمضان اهـ وما أخذ ابن مسعود كما ثبت في صحيح مسلم عن أبي بن كعب أنه

* وعن خالد عن عكرمة عن
ابن عباس التمسوا في أربع
وعشرين

ن

٢٠٥/٢

ن

ن

٢٠٦٣

أراد أن لا يتكل الناس * الخامس أنها مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه وهو قول ابن عمر
رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه وروى مرفوعاً عنه أخرجه أبو داود وفي شرح الهداية
الجزم به عن أبي حنيفة وقال به ابن المنذر والمحاملي وبعض الشافعية ورجحه السبكي في شرح
المنهاج وحكاها ابن الحاجب رواية وقال السروجي في شرح الهداية قول أبي حنيفة أنها تنقل
في جميع رمضان وقال صاحباه أنها في ليلة معينة منه مهمة وكذا قال النسفي في المنظومة

وليلة القدر بكل الشهر * دائرة وعيناها فادر

وهذا القول حكاه ابن العربي عن قوم وهو السادس * السابع أنها أول ليلة من رمضان حكى
عن أبي رزين العقيلي الصماني وروى ابن أبي عاصم من حديث أنس قال ليلة القدر أول ليلة من
رمضان قال ابن أبي عاصم لا تعلم أخذاً قال ذلك غيره * الثامن أنها ليلة النصف من رمضان حكاه
شيخنا سراج الدين بن الملقن في شرح العمدة والذي رأيت في المفهم للقرطبي حكاية قول أنها
ليلة النصف من شعبان وكذا نقله السروجي عن صاحب الطراز فإن كان محفوظين فهو القول
التاسع ثم رأيت في شرح السروجي عن المحيط أنها في النصف الأخير * العاشر أنها ليلة سبع
عشرة من رمضان روى ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم قال ما أشك ولا أمتري أنها
ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة أنزل القرآن وأخرجه أبو داود عن ابن مسعود أيضاً القول
الحادي عشر أنها مهمة في العشر الأوسط حكاه النووي وعزاه الطبري لعثمان بن أبي العاص
والحسن البصري وقال به بعض الشافعية * القول الثاني عشر أنها ليلة ثمان عشرة قرأه بخط
القطب الحلبي في شرحه وذكره ابن الجوزي في مشكله * القول الثالث عشر أنها ليلة تسع عشرة
رواه عبد الرزاق عن علي وعزاه الطبري لزيد بن ثابت وابن مسعود ووصله الطحاوي عن ابن
مسعود * القول الرابع عشر أنها أول ليلة من العشر الأخير وإلى مال الشافعي وجرم به جماعة
من الشافعية ولكن قال السبكي أنه ليس محرز وما به عندهم لا اتفاقهم على عدم حدث من علق
يوم العشرين عتق عبده في ليلة القدر أنه لا يعتق تلك الليلة بل بانتضاء الشهر على الصحيح بناء على
أنها في العشر الأخير وقيل بانتضاء السنة بناء على أنها لا تختص بالعشر الأخير بل هي في رمضان
* القول الخامس عشر مثل الذي قبله إلا أنه ان كان الشهر تاماً فهي ليلة العشرين وإن
كان ناقصاً فهي ليلة إحدى وعشرين وهكذا في جميع الشهر وهو قول ابن حزم وزعم أنه يجمع
بين الأخبار بذلك ويدل له ما رواه أحمد والطحاوي من حديث عبد الله بن أنيس قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التمسوها الليلة قال وكانت تلك الليلة ليلة ثلاث وعشرين
فقال رجل هذه أولى بثمان بقين قال بل أولى بسبع بقين فإن هذا الشهر لا يتم * القول السادس
عشر أنها ليلة اثنين وعشرين وسأني حكايته بعدد روى أحمد من حديث عبد الله بن أنيس أنه سأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر وذلك صبيحة إحدى وعشرين فقال كم الليلة قلت
ليلة اثنين وعشرين فقال هي الليلة أو القابلة * القول السابع عشر أنها ليلة ثلاث وعشرين
رواه مسلم عن عبد الله بن أنيس مرفوعاً رأيت ليلة القدر ثم نسيتها فذكر مثل حديث
أبي سعيد لكنه قال فيه ليلة ثلاث وعشرين بدل إحدى وعشرين وعنه قال قلت يا رسول
الله إن لي بادية أكون فيها ثم في ليلة القدر قال أنزل ليلة ثلاث وعشرين وروى ابن أبي شيبة

باسناد صحيح عن معاوية قال ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين ورواه اسحق في مسنده من طريق
 أبي حازم عن رجل من بني ياضة له صحبة مر فوعا وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن
 نافع عن ابن عمر مر فوعا من كان متحريها فليتحريها ليلة سابعة قال وكان أيوب يعتسل ليلة
 ثلاث وعشرين ويعس الطيب وعن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس انه كان
 يوقظ أهله ليلة ثلاث وعشرين وروى عبد الرزاق من طريق يونس بن سيف سمع سعيد بن
 المسيب يقول استقام قول القوم على انها ليلة ثلاث وعشرين ومن طريق ابراهيم عن الأسود
 عن عائشة ومن طريق مكحول انه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين * القول الثامن عشر انها ليلة
 أربع وعشرين كما تقدم من حديث ابن عباس في هذا الباب وروى الطيالسي من طريق أبي
 نضرة عن أبي سعيد مر فوعا ليلة القدر ليلة أربع وعشرين وروى ذلك عن ابن مسعود
 والشعبي والحسن وقتادة وبحثهم حديث واثله ان القرآن نزل لاربع وعشرين من رمضان
 وروى أحمد من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير الصنابحي عن بلال
 مر فوعا التسو ليلة القدر ليلة أربع وعشرين وقد أخطأ ابن لهيعة في رفعه فقد رواه عمرو
 ابن الحرث عن يزيد بهذا الاسناد موقوفا بغير لفظه كما سيأتي في آخر المغازي بلفظ ليلة القدر
 أول السبع من العشر الاواخر * القول التاسع عشر انها ليلة خمس وعشرين حكاه ابن العربي
 في العارضة وعزاه ابن الجوزي في المشكل لابي بكر * القول العشرون انها ليلة ست وعشرين
 وهو قول لم أره صريحا الا ان عياضا قال ما من ليلة من ليالي العشر الاخير الا وقد قيل انها فيه
 * القول الحادي والعشرون انها ليلة سبع وعشرين وهو الجادة من مذهب أحمد ورواه عنه
 أبي حنيفة وبه جزم أبي بن كعب وحلف عليه كما أخرجه مسلم وروى مسلم ايضا من طريق أبي
 حازم عن أبي هريرة قال تذاكرنا ليلة القدر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيكم يذكر حين
 طلع القمر كأنه شق جفنة قال أبو الحسن الفارسي أي ليلة سبع وعشرين فان القمر يطلع
 فيها بتلك الصفة وروى الطبراني من حديث ابن مسعود سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 ليلة القدر فقال أيكم يذكر ليلة الصهاوات قلت انا وذلك ليلة سبع وعشرين ورواه ابن أبي
 شيبة عن عمرو بن حفص وناس من الصحابة وفي الباب عن ابن عمر عندهم رأي رجل ليلة القدر ليلة
 سبع وعشرين ولا جرم من حديثه مر فوعا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين ولا ابن المنذر من كان
 متحريها فليتحريها ليلة سبع وعشرين وعن جابر بن سمرة نحوه أخرجه الطبراني في الأوسط وعن
 معاوية نحوه أخرجه أبو داود وحكاها صاحب الخلية من الشافعية عن أكثر العلماء وقد تقدم
 استنباط ابن عباس عند معرفته وموافقته له وزعم ابن قدامة ان ابن عباس استنبط ذلك من
 عدد كلمات السورة وقد وافق قوله فيها هي سابع كلمة بعد العشرين وهذا نقله ابن حزم عن بعض
 المالكية وبالغ في انكاره نقله ابن عطية في تفسيره وقال انه من ملح التفسير وليس من متين العلم
 واستنبط بعضهم ذلك من جهة أخرى فقال ليلة القدر تسعة أحرف وقد أعدت في السورة
 ثلاث مرات فذلك سبع وعشرون وقال صاحب الكافي من الخفية وكذا المحيط من قال
 لزوجته أنت طالق ليلة القدر طلقت ليلة سبع وعشرين لان العامة تتقدم انها ليلة القدر
 * القول الثاني والعشرون انها ليلة ثمان وعشرين وقد تقدم توجيهه قبل بقول * القول الثالث

والعشرون انها ليلة تسع وعشرين حكاه ابن العزبي * القول الرابع والعشرون انها ليلة
 ثلاثين حكاه عياض والسر وحي في شرح الهداية ورواه محمد بن نصر والطبري عن معاوية وأجد
 من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة * القول الخامس والعشرون انها في أو تار العشر الاخير وعليه
 يدل حديث عائشة وغيره في هذا الباب وهو أرجح الاقوال وصار اليه أبو ثور والمزني وابن
 خزيمة وجماعة من علماء المذاهب * القول السادس والعشرون مثله بزيادة الليلة الاخير
 رواه الترمذي من حديث أبي بكر وأحمد من حديث عباد بن الصامت * القول السابع
 والعشرون تنتقل في العشر الاخير كله قاله أبو قلابة ونص عليه مالك والثوري وأحمد
 وإسحق وزعم الماوردي انه متفق عليه وكأنه أخذه من حديث ابن عباس ان الصحابة اتفقوا
 على انها في العشر الاخير ثم اختلفوا في تعيينها منه كما تقدم ويؤيد كونها في العشر الاخير
 حديث أبي سعيد الصحيح ان جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما اعتكف العشر الاوسط
 ان الذي تطلب أمامك وقد تقدم ذكره قريسا وقد تقدم ذكر اعتكافه صلى الله عليه وسلم العشر
 الاخير في طلب ليلة القدر واعتكافه أزواجه بعده والاجتهاد فيه كما في الباب الذي بعده
 واختلف القائلون به فمنهم من قال هي فيه محتملة على حدس واعتكافه الراعي عن مالك وضعفه ابن
 الحاجب ومنهم من قال بعض لياليه أربع من بعض فقال الشافعي أرجاه ليلة احدى وعشرين
 وهو القول الثامن والعشرون وقيل أرجاه ليلة ثلاث وعشرين وهو القول التاسع والعشرون
 وقيل أرجاه ليلة سبع وعشرين وهو * القول الثلاثون * القول الحادي والثلاثون
 انها تنتقل في السبع الاواخر وقد تقدم بيان المراد منه في حديث ابن عمر هل المراد ليالي
 السبع من آخر الشهر أو آخر سبعة تعد من الشهر ويخرج من ذلك القول الثاني والثلاثون
 * القول الثالث والثلاثون انها تنتقل في النصف الاخير ذكره صاحب المحيط عن أبي يوسف
 ومحمد وحكاه امام الحرمين عن صاحب التقریب * القول الرابع والثلاثون انها ليلة ست
 عشرة أو سبع عشرة رواه الحرث بن أبي اسامة من حديث عبد الله بن الزبير * القول الخامس
 والثلاثون انها ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة أو احدى وعشرين رواه سعيد بن منصور ومن
 حديث أنس باسناد ضعيف * القول السادس والثلاثون انها في أول ليلة من رمضان أو آخر
 ليلة رواه ابن أبي عاصم من حديث أنس باسناد ضعيف * القول السابع والثلاثون انها أول
 ليلة أو تاسع ليلة أو سابع عشرة أو احدى وعشرين أو آخر ليلة رواه ابن مردويه في تفسيره
 عن أنس باسناد ضعيف * القول الثامن والثلاثون انها ليلة تسع عشرة أو احدى عشرة
 أو ثلاث وعشرين رواه أبو داود من حديث ابن مسعود باسناد فيه مقال وعبد الرزاق من
 حديث علي باسناد منقطع وسعيد بن منصور من حديث عائشة باسناد منقطع أيضا * القول
 التاسع والثلاثون ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهو مأخوذ من حديث ابن عباس
 في الباب حيث قال سبع يقين أو سبع يمضين ولا أحد من حديث النعمان بن بشير سابعة تمضي
 أو سابعة تبقى قال النعمان فحن نقول ليلة سبع وعشرين وأنتم تقولون ليلة ثلاث وعشرين
 * القول الاربعون ليلة احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين كما هي في
 الباب الذي بعده من حديث عباد بن الصامت ولا يرد أبو داود من حديثه بلفظ تاسعة تبقى سابعة

تبقى خامسة تبقى قال مالك في المدونة قوله تاسعة تبقى ليلة احدى وعشرين الى آخره * القول
 الحادي والاربعون انها منحصرة في السبع الاواخر من رمضان لحديث ابن عمر في الباب الذي
 قبله * القول الثاني والاربعون انها ليلة اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين لحديث عبد الله بن
 أنيس عند أحمد * القول الثالث والاربعون انها في أشفع العشر الوسط والعشر الاخير قرأته
 بخط مغلطاي * القول الرابع والاربعون انها ليلة الثالثة من العشر الاخير أو الخامسة منه
 رواه أحمد من حديث مهاذين جبل والفرق بينه وبين ما تقدم ان الثالثة تحتل ليلة ثلاث
 وعشرين وتحتل ليلة سبع وعشرين فتحتل الى انها ليلة ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين
 أو سبع وعشرين وبهذا يتغير هذا القول عما مضى * القول الخامس والاربعون انها في
 سبع أو ثمان من أول النصف الثاني روى الطحاوي من طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن
 أبيه انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر فقال تحرها في النصف الاخير ثم عاد فسأله
 فقال الى ثلاث وعشرين قال وكان عبد الله يحكي ليلة ست عشرة الى ليلة ثلاث وعشرين ثم
 يقصر * القول السادس والاربعون انها في أول ليلة أو آخر ليلة أو الوتر من الليل أخرجه أبو
 داود في كتاب المراسيل عن مسلم بن ابراهيم عن أبي خلد عن أبي العالية أن أعرابياً أتى النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو يصلي فقال له متى ليلة القدر فقال اطلبوها في أول ليلة وآخر ليلة والوتر من
 الليل وهذا امر سل رجاله ثقات وجميع هذه الاقوال التي حكيناها بعد الثالث فهل جازمتنفة
 على امكان حصولها والحث على التماسها وقال ابن العربي الصحيح انها لا تعلم وهذا يصلح ان
 يكون قولاً آخر وأنكر هذا القول النووي وقال قد تظاهرت الاحاديث بامكان العلم بها وأخبر
 به جماعة من الصالحين فلامعني لا تكر ذلك ونقل الطحاوي عن أبي يوسف قولاً جواز فيه أنه
 يرى انها ليلة أربع وعشرين أو سبع وعشرين فان ثبت ذلك عنه فهو قول آخر هذا آخر
 ما وقفت عليه من الاقوال وبعضها يمكن رده الى بعض وان كان ظاهرها التغير وأرجحها كلها
 انها في وتر من العشر الاخير وانها تنقل كما يفهم من أحاديث هذا الباب وأرجحها وأثار العشر
 وأرجحها وأثار العشر عند الشافعية ليلة احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين على ما في حديثي
 أبي سعيد وعبد الله بن أنيس وأرجحها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين وقد تقدمت أدلة ذلك
 قال العلماء الحكمة في اخفاء ليلة القدر ليحصل الاجتهاد في التماسها بخلاف ما لو عرفت لها
 ليلة لاقتصر عليها كما تقدم فحده في ساعة الجمعة وهذه الحكمة مطردة عند من يقول انها في
 جميع السنة أو في جميع رمضان أو في جميع العشر الاخير أو في أواخر خاصة الآن الأول ثم الثاني
 أليق به واختلفوا هل لها علامة تظهر لمن وقف له أم لا فقيل يرى كل شيء ساجدا وقيل الانوار في
 كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة وقيل يسمع سلاماً أو خطاباً من الملائكة وقيل علامتها
 استجابة دعاء من وقف له واختار الطبري أن جميع ذلك غير لازم وأنه لا يشترط حصولها
 رؤية شيء ولا سماعه واختلفوا أيضاً هل يحصل الثواب المرتب عليها لمن اتفق له أنه قامها
 وان لم يظهر له شيء أو يتوقف ذلك على كشفها له والى الأول ذهب الطبري والمهلب وابن
 العربي وجماعة والى الثاني ذهب الاكثر ويدل له ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ من

يقم ليلة القدر فيوافقه في حديث عبادته عند أحد من قامها إيماناً واحتساباً ثم وفقت له قال
النووي معنى يوافقها أي يعلم أنها ليلة القدر فيوافقها ويحتمل أن يكون المراد يوافقها في نفس
الامر وان لم يعلم هو ذلك وفي حديث زر بن حبیش عن ابن مسعود قال من يقم الحول يصب ليلة
القدر وهو محتمل للقولين أيضاً وقال النووي أيضاً في حديث من قام رمضان وفي حديث من قام
ليلة القدر معناه من قامه ولو لم يوافق ليلة القدر حصل له ذلك ومن قام ليلة القدر فوافقها حصل
له وهو جار على ما اختاره من تفسير الموافقة بالعلم بها وهو الذي يترجح في نظري ولا أنكر حصول
الثواب الجزيل لمن قام لا بقاء ليلة القدر وان لم يعلم بها ولو لم يوفق له وانما الكلام على حصول
الثواب المعين الموعود به وفرعوا على القول باشتراط العلم بها أنه يختص بها شخص دون شخص
فيكشف لواحد ولا يكشف لآخر ولو كانا معاً بيت واحد وقال الطبري في إخفاء ليلة القدر
دليل على كذب من زعم أنه يظهر في تلك الليلة للعيون ما لا يظهر في سائر السنة اذ لو كان ذلك حقاً
لم يحتج على كل من قام ليالي السنة فضلاً عن ليالي رمضان وتعبه ابن المنير في الحاشية بأنه
لا ينبغي إطلاق القول بالكذب لذلك بل يجوز أن يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من
عباده فيختص بها قوم دون قوم والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحصر العلامة ولم ينف الكرامة وقد
كانت العلامة في السنة التي حكاها أبو سعيد نزول المطر ونحن نرى كثيراً من السنين يتقضى
رمضان دون مطر مع اعتقادنا أنه لا يخالف رمضان من ليلة القدر قال ومع ذلك فلا نعتقد أن ليلة
القدر لا يتأهلها الا من رأى الخوارق بل فضل الله واسع ورب قائم تلك الليلة لم يحصل منها الا على
العبادة من غير رؤية خارق وآخر رأى الخارق من غير عبادة والذي حصل على العبادة أفضل
والعبادة انما هي بالاستقامة فانها تستحيل أن تكون الا كرامة بخلاف الخارق فقد يقع كرامة
وقد يقع قسوة والله أعلم وفي هذه الاحاديث رد لقول أبي الحسن الحولي المغربي أنه اعتبار ليلة
القدر فلم يقته طول عمره وأنها تكون دائماً ليلة الاحد فان كان أول الشهر ليلة الاحد كانت ليلة
تسع وعشرين وهلم جرا ولم من ذلك أن تكون في ليلتين من العشر الوسط لضرورة أن أو ثار
العشر خمسة وعارضة بعض من تأخر عنه فقال انها تكون دائماً ليلة الجمعة وذكر نحو قول أبي
الحسن وكلاهما لا أصل له بل هو مخالف لاجماع الصحابة في عهد عمر كما تقدم وهذا كاف في الرد
وبالله التوفيق (تنبيه) وقعت هنا في نسخة الصغاني زيادة سأذكرها في آخر الباب الذي يلي هذا
بعباب آخر ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس**
أي بسبب تلاحي الناس وقيد الرفع بمعرفة إشارة إلى أنها لم ترفع أصلاً ورأساً قال الزين بن المنير
يستفاد هذا التقييد من قوله التمسوها بعد اخبارهم بانها رفعت ومن كون أن وقوع التلاحي في
تلك الليلة لا يستلزم وقوعه فيما بعد ذلك ومن قوله فعسى أن يكون خيراً فان وجه الخبرية من
جهة أن خفاءها يستدعي قيام كل الشهر أو العشر بخلاف ما لو بقيت معرفة تعيينها (قوله عن
أنس عن عبادة بن الصامت) كذا رواه أكثر أصحاب جريد عن أنس ورواه مالك فقال عن جريد
عن أنس قال خرج علينا ولم يقل عن عبادة قال ابن عبد البر والصواب اثبات عبادة وأن الحديث
من مسنده (قوله فتلاحي) بالمهملة أي وقعت بينهما ملاحة وهي المحاصمة والمنازعة والمشاقة
والاسم اللجاء بالكسر والمد في رواية أبي نضرة عن أبي سعيد عند مسلم في آخره جلان يحتصمان

* (باب رفع معرفة ليلة
القدر لتلاحي الناس) *
حدثني محمد بن المثنى حدثني
خالد بن الحرث حدثنا جريد
حدثنا أنس عن عبادة بن
الصامت قال خرج النبي
صلى الله عليه وسلم ليخبرنا
بليلة القدر فتلاحي

٢٠٢٣

س

نسخة

٥٥٧١

معهما الشيطان ونحوه في حديث القلتان عند ابن أبي عمير وزاد أنه لقيهما عند سدّة المسجد فجن بينهما فاتفقت هذه الأحاديث على سبب النسيان وروى مسلم أيضا من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أريت ليلة القدر ثم أيقظني بعض أهلي فنبهتها وهذا سبب آخر فأما أن يحمل على التعدد بأن تكون الرؤيا في حديث أبي هريرة من أنما فيكون سبب النسيان الإيقاظ وأن تكون الرؤية في حديث غيره في اليقظة فيكون سبب النسيان ما ذكر من الخاصمة أو يحمل على اتحاد القصة ويكون النسيان وقع مرتين عن سببين ويحتمل أن يكون المعنى أيقظني بعض أهلي فسمعت تلاحي الرجلين ففقت لا أجزي بينهما فنسيتهما للاشتغال بهما وقد روى عبد الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب أنه صلى الله عليه وسلم قال ألا أخبركم بليلة القدر قالوا بلى فسكت ساعة ثم قال لقد قلت لكم وأنا أعلمها ثم أتيتها فلم يذكر سبب النسيان وهو بما يقوى الجدل على التعدد **(قوله رجلان)** قيل هما عبد الله بن أبي حنيفة وكعب بن مالك ذكره ابن دحية ولم يذكر له مستندا **(قوله لا أخبركم بليلة القدر)** أي بتعيين ليلة القدر **(قوله فرفعت)** أي من قلبي فنسيته تعيينها للاشتغال بالتخاصمين وقيل المعنى فرفعت بركتها في تلك السنة وقيل التاء في رفعت للملائكة لا لآلئها وقال الطبري قال بعضهم رفعت أي معرفتها والحامل له على ذلك أن رفعها مسبوق بوقوعها فإذا وقعت لم يكن لرفعها معنى قال ويمكن أن يقال المراد برفعها أنها شرعت أن تقع فلما اتخا صما رفعت بعد تنزيل الشروع منزلة الوقوع وإذا قرأ أن الذي ارتفع علم تعيينها تلك السنة فهل أعلم النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بتعيينها فيه احتمال وقد تقدم قول ابن عيينة في أول الكلام على ليلة القدر أنه أعلم وروى محمد بن نصر من طريق واهب المغيرة أنه سأل زينب بنت أم سلمة هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم ليلة القدر فقالت لا لو علمها لما أقام الناس غيرها اه وهذا قاله احتمال الأول ليس بلام لاحتمال أن يكون التعبد وقع بذلك أيضا فيحصل الاجتهاد في جميع العشر كما تقدم واستنبط السبكي الكبير في الحاشيات من هذه القصة استحباب كتمان ليلة القدر لمن رآها قال ووجه الدلالة أن الله قدر لنبينا أنه لم يخبر بها واخبركم فيما قدر له فيستحب اتباعه في ذلك وذكر في شرح المنهاج ذلك عن الخاوي قال والحكمة فيه أنها كرامة والكرامة فيبقى كتمانها بلا خلاف بين أهل الطريق من جهة رؤية النفس فلا يمان السلب ومن جهة أن لا يمان الرياء ومن جهة الأدب فلا يتشاغل عن الشكر لله بالنظر إلى ما ذكرها للناس ومن جهة أنه لا يمان الحسد فيوقع غيره في المحذور ويستأنس له بقول يعقوب عليه السلام يا بني لا تقصص رؤياك على أخوتك الآية **(قوله فالتسوها في التاسعة والسابعة والخامسة)** يحتمل أن يريد بالتاسعة تاسع ليلة من العشر الأخيرة تكون ليلة تسع وعشرين ويحتمل أن يريد بها تاسع ليلة تبقى من الشهر فتكون ليلة إحدى أو اثنين بحسب تمام الشهر وتقصانه ويرجع الأول قوله في رواية اسمعيل بن جعفر عن حميد الماضية في كتاب الإيمان بلفظ التسوها في التسع والسبع والخمس أي في تسع وعشرين وسبع وعشرين وخمس وعشرين وفي رواية لاحد في تاسعة تبقى والله أعلم **(قوله ما)** العمل في العشر الاواخر من رمضان وفي رواية المستتلي في رمضان **(قوله عن أبي يعفور)** بفتح التحتية وسكون المهملة وضم الفاء ولا جد عن سفيان

رجلان من المسلمين فقال
خرجت لا أخبركم بليلة القدر
فتلاحي فلان وفلان فرفعت
وعسى أن يكون خير لكم
فالتسوها في التاسعة
والسابعة والخامسة
* (باب العمل في العشر
الاواخر من رمضان) * حدثنا
علي بن عبد الله حدثنا ابن
عينة عن أبي يعفور عن
أبي الغضائري عن مسروق عن
عائشة رضي الله عنها

٢٠٢٤

م ه س ق

نطة

١٧٦٢٧

عن أبي عبيد بن نسطاس وهو أبو يعفور المذكور واسمه عبد الرحمن وهو كوفي تابعي صغير ولهم
أبو يعفور آخر تابعي كبير اسمه وقدان (قوله إذا دخل العشر) أي الأخير وصرح به في حديث
على عند ابن أبي شيبه والبيهقي من طريق عاصم بن ضمرة عنه (قوله شد منزله) أي اعتزل
النساء وبذلك جزم عبد الرزاق عن الثوري واستشهد بقول الشاعر

قوم إذا حاربوا شدوا ما زرعهم * عن النساء ولو باتت باطهار

وذكر ابن أبي شيبه عن أبي بكر بن عياش نحوه وقال الخطابي يحتمل أن يريد به الجد في العبادة كما
يقال شددت لهذا الأمر منزلي أي تشمرت له ويحتمل أن يراد التشمير والاعتزال معا ويحتمل أن
يراد الحقيقة والمجاز كمن يقول طويل النجاد طويل القامة وهو طويل النجاد حقيقة

فيكون المراد شد منزله حقيقة فلم يحله واعتزل النساء وشمل العبادة (قلت) وقد وقع في رواية
عاصم بن ضمرة المذكورة شد منزله واعتزل النساء فغطفه بالواو فيستقوى الاحتمال الأول
(قوله وأحي ليله) أي سهره فاحياه بالطاعة وأحي نفسه بسهره فيه لان النوم أخو الموت
وأضافه الى الليل اتساعا لان القاء إذا حي باليقظة أحي ليله بحياته وهو نحو قوله لا تجلسوا

بوتكم قبوراً أي لا تناموا فتكونوا كالاموات فتكون موتكم كالقبور (قوله وأيقظ
أهله) أي للصلاة وروى الترمذي ومحمد بن نصر من حديث زينب بنت أم سلمة لم يكن النبي صلى
الله عليه وسلم إذا بقي من رمضان عشرة أيام يدع أحدا من أهله يطيق القيام إلا قامه قال

القرطبي ذهب بعضهم الى أن اعتزاله النساء كان بالاعتكاف وفيه نظر لقوله فيه وأيقظ أهله فإنه
يشعر بأنه كان معهم في البيت فلو كان معتكفا لكان في المسجد ولم يكن معه أحد وفيه نظر
فقد تقدم حديث اعتكفت مع النبي صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه وعلى تقدير أنه لم
يعتكف أحد منهم فيحتمل أن يوقظهن من موضعه وأن يوقظهن عندما يدخل البيت لحاجته

(نبيه) * وقع في نسخة الصغاني قبل هذا الباب في آخر باب تحري ليله القدر مانصه قال أبو
عبد الله قال أبو نعيم كان هبيرة مع المختار يجهز على القتلى قال أبو عبد الله فلم أخرج حديث هبيرة
عن علي له هذا ولم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لان عامة حديثه مضطرب انتهى وأراد

بحديث هبيرة ما أخرجه أحد والترمذي من طريق أبي اسحق السبيعي عن هبيرة بن يريم وهو
بفتح الباء المثناة من تحت بوزن عظيم عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوقظ أهله في
العشر الاخير من رمضان وأخرجه أحد وابن أبي شيبه وأبو يعلى من طرق متعددة عن أبي

اسحق وقال الترمذي حسن صحيح وأراد بحديث الحسن بن عبيد الله ما أخرجه مسلم والترمذي
أيضا والنسائي وابن ماجه من رواية عبد الواحد بن زياد عنه عن ابراهيم النخعي عن الاسود بن
يزيد عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في
غيرها قال الترمذي بعد تحريجه حسن غريب وأما قول أبي نعيم في هبيرة فعنائه انه كان ممن
أعان المختار وهو ابن أبي عبيد الثقفي لما غلب على الكوفة في خلافة عبد الله بن الزبير ودعا الى
الطلب بدم الحسين بن علي فاطاعه أهل الكوفة ممن كان يوالي أهل البيت فقتل المختار في الحرب
وغيرهما ممن اتهم بقتل الحسين خلائق كثيرة وكان من وثق هبيرة لم يؤثر ذلك فيه عنده قد حاله

كان مما ولاؤك صحيح الترمذي حديثه ومن وثق هبيرة ومعنى قوله يجهز وهو بضم أوله

قالت كان النبي صلى الله
عليه وسلم إذا دخل العشر
شد منزله وأحي ليله وأيقظ
أهله

بياض في غالب النسخ التي
بأيدنا اه معجحه

وجيم وزاي يكمل القتل وأما الحسن بن عبيد الله فهو كوفي فنجي قدم يحيى القطان عليه الحسن
ابن عمرو وقال ابن معين ثقة صالح ووثقه أبو حاتم والنسائي وغيرهما وقال الدارقطني ليس بقوي
ولا يقاس بالأعمش انتهى وقد تقدم بهذا الحديث عن إبراهيم وتقدم به عبد الواحد بن زياد عن
الحسن ولذلك استغربه الترمذي وأما مسلم فصح حديثه لشواهد على عادته وتجنب حديث
على للمعنى الذي ذكره البخاري وأولغيره واستغنى البخاري عن الحديثين بما أخرجه في هذا
الباب من طريق مسروق عن عائشة وعلى هذا فحل الكلام المذكور أن يكون عقب حديث
مسروق في هذا الباب لا قبله وكأن ذلك من بعض النساخ والله أعلم وفي الحديث الحرص على
مداومة القيام في العشر الأخيرة إشارة إلى الحث على تجويد الجماعة ختم الله لنا بخير آمين **(قوله)**
أبواب الاعتكاف كذا المستمل وسقط لغيره إلا النسبي فإنه قال كتاب وثبت له بسمله
نقدمة للمستمل مؤخره والاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه وشرعا المقام في
المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة وليس بواجب اجبا على الأعل من نذره وكذا
من شرع فيه فقطعه عامدا عند قوم واختلف في اشتراط الصوم له كما سأتى في باب مفرد
واتقدم سويد بن غفلة باشتراط الطهارة له **(قوله)** **باب** الاعتكاف في العشر الأواخر
والاعتكاف في المساجد كلها أي مشروطة بالمسجد له من غير تخصيص بمسجد دون مسجد
(قوله) لقوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد الآية ووجه الدلالة من الآية
أنه لو صح في غير المسجد لم يختص بتحريم المباشرة به لأن الجماع منافي للاعتكاف بالاجماع فعلم
من ذكر المساجد أن المراد أن الاعتكاف لا يكون الا فيها ونقل ابن المنذر الاجماع على أن المراد
بالمباشرة في الآية الجماع وروى الطبري وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية **كانوا**
إذا اعتكفوا تخرج رجل لحاجته فليأمر أنه جامعها إن شاء فتركت واتفق العلماء على
مشروطة المسجد للاعتكاف إلا محمد بن عمر بن لبابة المالكي فأجازه في كل مكان وأجاز
الخفصة للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المعد للصلاة فيه وفيه قول للشافعي قديم
وفي وجه لاصحابه ولما ألكية يجوز للرجال والنساء لأن التطوع في البسوت أفضل وذبح أبو
حنيفة وأجد إلى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات وخصه أبو يوسف بالواجب منه
وأما النقل ففي كل مسجد وقال الجمهور بعمومه في كل مسجد إلا أن تلزمه الجمعة فاستحب له
الشافعي في الجامع وشرطه مالك لأن الاعتكاف عندهما يتقطع بالجمعة ويجب بالشرع
عند مالك وخصه طائفة من السلف كالزهري بالجامع مطلقا وأساء إليه الشافعي في القديم
وخصه حديثه بن البان بالمساجد الثلاثة وعطاء بمسجد مكة والمدينة وابن المسيب بمسجد
المدينة واتفقوا على أنه لا أحدا كثره واختلفوا في أقله فمن شرط فيه الصيام قال أقله يوم ومنهم
من قال يصح مع شرط الصيام في دون اليوم حكاه ابن قدامة وعن مالك يشترط عشرة أيام وعنه
يوم أو يومان ومن لم يشترط الصوم قالوا أقله ما يطلق عليه اسم لبث ولا يشترط القعود وقيل يكفي
المرور مع النية كوقوف عرفة وروى عبد الرزاق عن يعلى بن أمية الصحابي أني لا مكث في
المسجد الساعة وما أمكث إلا لا اعتكف واتفقوا على فسادهم بالجامع حتى قال الحسن والزهري من
جامع فيه لزمته الكفارة وعن مجاهد يصدق بدنيارين واختلفوا في غير الجامع في المباشرة أقوال
ثلاث إن أنزل بطل والافلا ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أحدها حديث ابن عمر كان

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أبواب الاعتكاف **(باب)**

الاعتكاف في العشر

الأواخر والاعتكاف في

المساجد كلها **(قوله)** تعالى

ولا تبشروهن وأنتم

عاكفون في المساجد

قلك حدود الله فلا تقربوها

كذلك بين الله آياته للناس

لعلهم يتقون **حدثنا**

إسماعيل بن عبد الله قال

حدثني ابن وهب عن يونس

أن نافعا أخبره عن عبد الله

ابن عمر رضي الله عنهما قال

كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم يعتكف العشر

الأواخر من رمضان **حدثنا**

عبد الله بن يوسف حدثنا

الليث عن عقيل

٢٠٢٦

م د م

نطة

١٦٥٢٨

عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير (٢٣٦) عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه

وسلم كان يعتكف العشر

الاول من رمضان حتى

توفاه الله تعالى ثم اعتكف

أزواجه من بعده * حدثنا

اسماعيل قال حدثني مالك

عن يزيد بن عبد الله بن الهاد

عن محمد بن ابراهيم بن

الحارث التيمي عن أبي سلمة بن

عبد الرحمن عن أبي سعيد

الخدري رضي الله عنه أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم كان يعتكف في

العشر الاوسط من رمضان

فاعتكف عاما حتى اذا كان

ليلة احدى وعشرين وهي

الليلة التي يخرج من صبيحتها

من اعتكافه قال من كان

اعتكف معي فليعتكف

العشر الاواخر فقد أريت

هذه الليلة ثم أنسيتم او قد

رايتني أسجد في ماء وطين من

صبيحتهم فالتسوها في العشر

الاولى والتسوها في كل

وترفطرت السماء تلك الليلة

وكان المسجد على عريش

فوكف المسجد فبصرت

عيناي رسول الله صلى الله

عليه وسلم على جبهته أثر

الماء والطين من صبح احدى

وعشرين * (باب الحائض

ترجل رأس المعتكف) *

رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان وقد أخرجه مسلم من هذا

الوجه وزاد قال نافع وقد أراني عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يعتكف فيه من المسجد وزاد ابن ماجه من وجه آخر عن نافع ان ابن عمر كان اذا اعتكف طرح له

فراشه وراءه اسطوانة التوبة * ثانيها حديث عائشة مثل حديث ابن عمر وزاد حتى توفاه الله ثم

اعتكف أزواجه من بعده فيؤخذ من الاول اشتراط المسجد ومن الثاني انه لم ينسخ وليس من

الخصائص واما قول ابن نافع عن مالك فكرت في الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة اتباعهم

للاثر فوقع في نفسي أنه كالواصل وأراههم تركوه لشدة ولهم يغني عن أحد من السلف انه

اعتكف الا عن أبي بكر بن عبد الرحمن اه وكأنه أراد صفة مخصوصة والافقد حكمناه عن

غير واحد من الصحابة ومن كلام مالك أخذ بعض أصحابه أن الاعتكاف جائز وأنكر ذلك

عليهم ابن العربي وقال انه سنة مؤكدة وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم

ما يدل على تأكده وقال أبو داود عن أحمد لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا أنه مسنون (قوله

عن ابن شهاب) زاد معمر فيه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وخالفه الليث

عن الزهري فقال عن عروة عن عائشة موصولا وعن سعيد بن مسروق * ثالثها حديث أبي سعيد وقد

تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله * (قوله يا **الحائض** ترجل رأس المعتكف) أي

تمشطه وتدهنه (قوله يصغي الى) بضم أوله أي يميل (قوله وهو مجاور) في رواية أحد والنسائي

كان يأتيه وهو معتكف في المسجد فيسكن على باب حجرتي فاعسل رأسه وسأله في المسجد وقد

تقدمت فوائده في كتاب الحيض ويؤخذ منه ان المجاورة والاعتكاف واحد وفرق بينهما مالك

وفي الحديث جواز التنظف والتطيب والتغسل والحلق والتزين الحاقا بالترجل والجمهور على

انه لا يكره فيه الا ما يكره في المسجد وعن مالك تكره فيه الصنائع والحرق حتى طلب العلم

وفي الحديث استخدام الرجل امرأته برضاها وفي اخر اجبه رأسه دلالة على اشتراط المسجد

للاعتكاف وعلى ان من أخرج بعض بدنه من مكان حلف ان لا يخرج منه لم يحنث حتى يخرج

رجليه ويعتمد عليهما * (قوله يا **لا يدخل**) أي المعتكف (البيت الحاجة) كأنه

أطلق على وفق الحديث (قوله عن عروة) أي ابن الزبير (وعمرة) كذا في رواية الليث جمع بينهما

ورواه يونس عن الازاعي عن الزهري عن عروة وحده ورواه مالك عنه عن عروة عن عمرة قال

أبو داود وغيره لم يتابع عليه وذكر البخاري ان عبيد الله بن عمر تابعه مالكا وكذا دارقطني ان أبا

اويس رواه كذلك عن الزهري واتفقوا على أن الصواب قول الليث وان الباقي اختصروا

منه ذكره وان ذكر عمر في رواية مالك من الزيد في متصل الاسانيد وقد رواه بعضهم عن مالك

فوافق الليث آخره النسائي أيضا وله أصل من حديث عروة عن عائشة كما سيأتي من طريق

هشام عن أبيه وهو عند النسائي من طريق عيم بن سلمة عن عروة (قوله وكان لا يدخل البيت

الحاجة) زاد مسلم الحاجة الانسان وفسرها الزهري بالبول والغائط وقد اتفقوا على

حدثنا محمد بن المنذر حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي استنماهما

صلى الله عليه وسلم يصغي الى رأسه وهو مجاور في المسجد فأرجله وأنا حائض * (باب لا يدخل البيت الحاجة) * حدثنا

قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة وعمر بن عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت وان

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل على رأسه وهو في المسجد فأرجله وكان لا يدخل البيت الحاجة اذا كان معتكفا

٢٠٢٩

ع

١٧٩٢١

١٦٥٧٩

(باب غسل المعتكف)

حدثنا محمد بن يوسف حدثنا

سفيان عن منصور عن

ابراهيم عن الاسود عن

عائشة رضي الله عنها قالت

كان النبي صلى الله عليه

وسلم يباشرني وأنا حائض

وكان يخرج رأسه من

المسجد وهو معتكف

فاغسله وأنا حائض*(باب

الاعتكاف ليلا)* حدثنا

مسدد حدثني يحيى بن سعيد

عن عبيد الله أخبرني نافع

عن ابن عمر رضي الله عنهما

أن عمر سأل النبي صلى الله

عليه وسلم قال كنت نذرت

في الجاهلية أن أعتكف ليلة

في المسجد الحرام قال أوف

ينذرك

٢٠٢٢

م

نصف

٨١٥٧

استثنى هما واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب ولو خرج لهما فتوضأ خارج
المسجد لم يبطل ويلتحق بهما التي والفصل بينهما احتاج إليه ووقع عند أبي داود من طريق
عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت السنة على المعتكف ان لا يعود
مريضاً ولا يشهد جنازة ولا عرس امرأته ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد منه قال أبو داود
غير عبد الرحمن لا يقول فيه البتة وجرم الدارقطني بان القدر الذي من حديث عائشة قولها
لا يخرج الحاجته وما عداه من دونها وروى عن علي والنخعي والحسن البصري ان شهد
المعتكف جنازة أو عاد مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه وبه قال الكوفيون وابن المنذر
في الجمعة وقال الثوري والشافعي واسحق ان شرط شيأ من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يبطل
اعتكافه بفعله وهو رواية عن أحمد **(قوله يا)** غسل المعتكف ذكر فيه حديث
عائشة أيضاً وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحيض **(قوله فيه فاعمله)** زاد النسائي من رواية
حامد عن ابراهيم فاعمله بخطمي **(قوله يا)** الاعتكاف ليلا أي بغير نهار **(قوله)**
حدثنا مسدد حدثني يحيى بن سعيد وهو القطان كذا رواه مسدد من مسند ابن عمرو وافقه
المقدم وغيره عند مسلم وغيره وخالفهم يعقوب بن ابراهيم عن يحيى فقال عن ابن عمر عن عمر
أخرجه النسائي وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد لكنه في المسند كما قال مسدد قاله أعلم فاختلف
فيه على عبيد الله بن عمر عن نافع وعلى أيوب عن نافع وسيأتي لذلك مزيد بيان في فرض الخمس وفي
غزوة حنين **(قوله أن عمر سأل)** لم يذكر مكان السؤال وسيأتي في النذر من وجه آخر ان ذلك كان
بالجعرانة لما رجعوا من حنين ويستفاد منه الرد على من زعم ان اعتكاف عمر كان قبل المنع من
الصيام في الليل لان غزوة حنين متأخرة عن ذلك **(قوله كنت نذرت في الجاهلية)** زاد حفص
ابن غياث عن عبيد الله عند مسلم فلما أسألت سألت وفيه رد على من زعم ان المراد بالجاهلية ما قبل
فتح مكة وأنه إنما نذر في الاسلام وأصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن بشر
عن عبيد الله بلفظ نذر عمران يعتكف في الشرك **(قوله أن اعتكف ليلة)** استدله على جواز
الاعتكاف بغير صوم لان الليل ليس ظرفاً للصوم فلو كان شرطاً لأمره النبي صلى الله عليه وسلم
به وتعب بأن في رواية شعبة عن عبيد الله عند مسلم يوماً بديل ليلة فجمع ابن حبان وغيره بين
الرويتين بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة فن أطلق ليلة أراد يومها ومن أطلق يوماً أراد بيلته وقد
ورد الأمر بالصوم في رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر صريحاً لكن أسندها ضعيف وقد زاد فيها
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له اعتكف وصم أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله
ابن بديل وهو ضعيف وذكر ابن عدي والدارقطني انه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار ورواية
من روى يوماً شاذة وقد وقع في رواية سليمان بن بلال الآية بعد أبواب فاعتكف ليلة فدل
على أنه لم يزد على نهره شيئاً وان الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له حد معين
(قوله في المسجد الحرام) زاد عمرو بن دينار في روايته عند الكعبة وقد ترجم البخاري لهذا
الحديث بعد أبواب من لم ير عليه اذا اعتكف صوماً وترجمة هذا الباب مستلزمة للثانية لان
الاعتكاف اذا ساع ليلاً بغير نهار استلزم صحته بغير صيام من غير عكس وباشترط الصيام قال
ابن عمرو وابن عباس أخرجه عبد الرزاق عنهما باسناد صحيح وعن عائشة فقوه وبه قال مالك

والأوزاعي والخنفية واختلف عن أحمد واسحق واحتج عياض بأنه صلى الله عليه وسلم لم يعتكف
 إلا بصوم وفيه نظر لما في الباب الذي بعده أنه اعتكف في شوال كما سنده كرهوا احتج بعض
 المالكية بأن الله تعالى ذكر الاعتكاف أثر الصوم فقال ثم أتموا الصيام إلى الليل ولا تباشروهن
 وأنتم عاكفون وتعقب بأنه ليس فيها ما يدل على تلازمهما والاعتكاف لا يصوم إلا باعتكاف ولا
 قائل به وسنده كبرية فوائده حديث عمر في كتاب النذور إن شاء الله تعالى وفي الحديث أيضاً ردد على
 من قال أقل الاعتكاف عشرة أيام أو أكثر من يوم وقد تقدم نقله في أول الاعتكاف وتظهر
 فائدة الخلاف فيمن نذر اعتكافاً فامهم ما والله أعلم **(قوله باب اعتكاف النساء)**
 أي ما حكمه وقد أطلق الشافعي كراهة له في المسجد الذي صلى فيه الجماعة واحتج بحديث
 الباب فإنه دال على كراهة الاعتكاف للمرأة إلا في مسجد بيتها لأنها تتعرض لكثرة من يراها
 وقال ابن عبد البر لولا أن ابن عيينة زاد في الحديث أي حديث الباب أن ابن استاذن النبي صلى الله
 عليه وسلم في الاعتكاف لقطع بان اعتكاف المرأة في مسجد الجماعة غير جائز انتهى وشرط
 الخنفية لصحة اعتكاف المرأة أن تكون في مسجد بيتها وفي رواية لهم أن لها الاعتكاف في
 المسجد مع زوجها وبه قال أحمد **(قوله حديثنا يحيى)** هو ابن سعيد الأنصاري ونسبه خلف بن
 هشام في روايته عن حماد بن زيد عند الأسماعيلي **(قوله عن عمرة)** في رواية الأوزاعي الآتية
 في أواخر الاعتكاف عن يحيى بن سعيد حدثني عمرة بنت عبد الرحمن **(قوله عن عائشة)** في
 روايته أي عوانة من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن عمرة حدثني عائشة **(قوله)**
كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف في العشر الأواخر من رمضان فكنت أضرب له
خباء أي يكسر المجمة ثم موحدة وقوله فصلى الصبح ثم يدخله وفي رواية ابن فضيل عن يحيى بن
 سعيد الآتية في باب الاعتكاف في شوال كان يعتكف في كل رمضان فإذا صلى الغداة دخل
 واستدل بهذا على أن مبدأ الاعتكاف من أول النهار وسأني نقل الخلاف فيه **(قوله فاستأذنت**
حفصة عائشة أن تضرب خباء) في رواية الأوزاعي المذكورة فاستأذنت عائشة فأذن لها وسألت
 حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت وفي رواية ابن فضيل المذكورة فاستأذنت عائشة أن
 تعتكف فأذن لها فضربت قبة فسمعت بها حفصة فضربت قبة زاد في رواية عمرو بن الحارث
 لتعتكف معه وهذا شهر بانها فعلت ذلك بغير إذن لكن رواية ابن عيينة عند النسائي ثم
 استأذنته حفصة فأذن لها وقد ظهر من رواية حماد والأوزاعي أن ذلك كان على لسان عائشة
(قوله فلما رآته زينب بنت جحش ضربت خباء آخر) وفي رواية ابن فضيل وسمعت بها زينب
 فضربت قبة أخرى وفي رواية عمرو بن الحارث فلما رآته زينب ضربت معها وكانت امرأة
 غيور ولم أقف في شيء من الطرق أن زينب استأذنت وكان هذا هو أحد ما بعث على الإنكار
 الآتي **(قوله فلما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم رأى الأخبية)** في رواية مالك التي بعدها
 فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه إذا أخبية وفي رواية ابن فضيل فلما انصرف
 من الغداة أبصر أربع قباب يعني قبة له وثلاثاً للثلاثة وفي رواية الأوزاعي وكان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم إذا صلى انصرف إلى بناءة الذي يليه ليعتكف فيه ووقع في رواية أبي معاوية عند
 مسلم وأبي داود فامرت زينب بخبائها فضرب وأمر غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم

* (باب اعتكاف النساء)
 حدثنا أبو النعمان حدثنا
 حماد بن زيد حدثنا يحيى عن
 عمرة عن عائشة رضي الله
 عنها قالت كان النبي
 صلى الله عليه وسلم
 يعتكف في العشر الأواخر
 من رمضان فكنت أضرب
 له خباء فصلى الصبح ثم يدخله
 فاستأذنت حفصة عائشة أن
 تضرب خباء فأذنت لها
 فضربت خباء فلما رآته
 زينب بنت جحش ضربت
 خباء آخر فلما أصبح النبي
 صلى الله عليه وسلم رأى
 الأخبية فقال ما هذا فأخبر

٢٠٣٣

ع

تحفة

١٧٩٣٥

بجانبها فضرِب وهذا يقتضي تعميم الأزواج بذلك وليس كذلك وقد فسرت الأزواج في الروايات الأخرى بعائشة وحفصة وزينب فقط وبين ذلك قوله في هذه الرواية أربع قباب وفي رواية ابن عيينة عندها التسائي فلما صلى الصبح إذا هو بأربعة أبنية قال لمن هذه قالوا العائشة وحفصة وزينب (قوله ألب) بهمزة استفهام ممدودة وبغير مدو ألب بالنصب وقوله ترون بهن بضم أوله أي تظنون وفي رواية مالك ألب يقولون بهن أي تظنون والقول يطلق على الظن قال الأعشى

أما الرحيل فدون بعد غد * فتي تقول الدار تجمعنا

أي تظن ووقع في رواية الأوزاعي ألب اردن بهذا وفي رواية ابن عيينة ألب يقولون برن بهذا والخطاب للحاضرين من الرجال وغيرهم وفي رواية ابن فضال ما جعلهن على هذا ألب أنزعوها فلا رها فترعت وما استفهامية وألب في هذه الرواية مرفوع وقوله فلا رها زعم ابن التين أن الصواب حذف الالف من أراها قال لأنه مجزوم بالتهى وليس كما قال (قوله فترك الاعتكاف) في رواية أبي معاوية فأمر بجبايته فقوض وهو بضم القاف وتشديد الواو المكسوة بعده ضام مجع أي نقض وكأنه صلى الله عليه وسلم خشي أن يكون الحامل لهن على ذلك المباشرة والتنافس الناشئ عن الغيرة حرصا على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضوعه أولا إذن لعائشة وحفصة ولا مكان ذلك خفيفا بالنسبة إلى ما يفيض إليه الأمر من توارد بقبعة التسوية على ذلك فيضيق المسجد على المصلين أو بالنسبة إلى أن اجتماع التسوية عنده يصيره كالجالس في بيته وربما شغلته عن التخلي لما قصد من العبادة فيفوت مقصود الاعتكاف (قوله فترك الاعتكاف ذلك الشهر ثم اعتكف عشرة من شوال) في رواية الأوزاعي فرجع فلما ان اعتكف وفي رواية ابن فضال فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال وفي رواية أبي معاوية فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من شوال ويجمع بينه وبين رواية ابن فضال بأن المراد بقوله آخر العشر من شوال انتهاء اعتكافه قال الأسماعيلي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن أول شوال هو يوم الفطر وصومه حرام وقال غيره في اعتكافه في شوال دليل على أن التوافل المعتادة إذا قامت تقضى استحبابا واستدل به المالكية على وجوب قضاء العمل لمن شرع فيه ثم أبطله ولا دلالة فيه لما ساقى وقال ابن المنذر وغيره في الحديث إن المرأة لا تعتكف حتى تستاذن زوجها وإنها إذا اعتكفت بغير إذنه كان له أن يخرجها وإن كان باذنه فله أن يرجع فيمنعها وعن أهل الرأي إذا أذن لها الزوج ثم منعها ثم بذلك وامتنعت وعن مالك ليس له ذلك وهذا الحديث حجة عليهم وفيه جواز ضرب الأخيصة في المسجد وإن الأفضل للنساء أن لا يعتكفن في المسجد وفيه جواز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه وإنه لا يلزم بالنية ولا بالشروع فيه ويستتبط منه سائر التطوعات خلافا لمن قال بالزوم وفيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الأوزاعي والليث والثوري وقال الأئمة الأربعة وطائفة يدخل قبيل غروب الشمس وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ولكن إنما تخلى بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح وهذا الجواب يشكك على من منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجاب

فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألب ترون بهن فترك الاعتكاف ذلك الشهر ثم اعتكف عشرة من شوال

٢٠٢٤

ع

تحفة

١٧٩٢٠

* (باب الاخبية في المسجد) *
 * حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن يحيى بن
 سعيد عن غيرة بنت عبد
 الرحمن عن عائشة رضي الله
 عنها أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أراد أن يعتكف فلما
 انصرف إلى المكان الذي
 أراد أن يعتكف إذا أخبية
 خباء عائشة وخباء حفصة
 وخباء زينب فقال آبر
 تقولون بهن ثم انصرف فلم
 يعتكف حتى اعتكف
 عشر من شوال * (باب هل
 يخرج المعتكف لحوائجه
 إلى باب المسجد) * حدثنا
 أبو النعمان أخبرنا شعيب
 عن الزهري قال أخبرني
 علي بن الحسين رضي الله
 عنهما أن صفية زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم أخبرته

٢٠٢٥

م د ص ق

تحفة

١٥٩٠٩

عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وانما هم
 به ثم عرض له المانع المذكور فتركه فعلى هذا فاللزم أحد الأمرين إما أن يكون شرع في
 الاعتكاف فيدل على جواز الخروج منه وإما أن لا يكون شرع فيدل على أن أول وقته بعد
 صلاة الصبح وفيه أن المسجد شرط للاعتكاف لأن النساء شرعن لهن الاحتجاب في البيوت فلم
 يكن المسجد شرطاً ما وقع ما ذكر من الأذن والمنع ولا كفي لهن بالاعتكاف في مساجد
 بيوتهن وقال إبراهيم بن عيسى في قوله لا يرتدون دلالة على أنه ليس لهن الاعتكاف في المسجد
 إذ مفهومة أنه ليس بيلهن وما قاله ليس بواضح وفيه شؤم الغيرة لأنها ناشئة عن الحسد
 المفضي إلى ترك الأفضل لأجله وفيه ترك الأفضل إذا كان فيه مصلحة وإن من خشى على عمله
 الرياء جازله تركه وقطعه وفيه أن الاعتكاف لا يجب بالنسبة وأما قضاءه صلى الله عليه وسلم
 له فعلى طريق الاستحباب لأنه كان إذا عمل عملاً أثبتته ولهذا لم ينقل أن نساءه لم اعتكفن معه
 في شوال وفيه أن المرأة إذا اعتكفت في المسجد استحباباً لم يجر لها ما يستترها ويشترط
 أن تكون أقامته في موضع لا يضيق على المصلين وفي الحديث بيان مرتبة عائشة في كون
 حفصة لم تستأذن الأبواستطاعوا يحتمل أن يكون سبب ذلك كونه كان تلك الليلة في بيت عائشة
 * (قوله) * (باب الاخبية في المسجد) ذكر فيه الحديث الماضي في الباب قبله مختصراً
 من طريق مالك عن يحيى بن سعيد فوقع في أكثر الروايات عن عيرة عن عائشة وسقط قوله عن
 عائشة في رواية النسفي والكشيميني وكذا هو في الموطأ كلها وأخرجه أبو نعيم في المستخرج
 من طريق عبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه هر سلاً أيضاً وجرم بن البخاري أخرجه
 عن عبد الله بن يوسف موصولاً قال الترمذي رواه مالك وغير واحد عن يحيى هر سلاً وقال
 الدارقطني تابع مالكاً على إرساله عبد الوهاب الثقفي ورواه الياس عن يحيى موصولاً وقال
 الاسماعيلي تابع مالكاً أنس بن عياض وجماد بن زيد على اختلاف عنه انتهى وأخرجه أبو
 نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن نافع عن مالك موصولاً فصلنا على جماعة وصلوه وقد
 تقدمت مباحث في الباب الذي قبله * (قوله) * (باب هل يخرج المعتكف لحوائجه
 إلى باب المسجد) أو رده هذه الترجمة على الاستفهام لاحتمال القضية ما ترجم له لكن تقيده
 ذلك بباب المسجد مما لا يتأتى فيه الخلاف حتى يتوقف عن بت الحكم فيه وانما الخلاف في
 الاستئصال في المسجد بغير العبادة * (قوله) أن صفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته (عند ابن
 حبان في رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن علي بن الحسين حدثتني صفية وهي صفية
 بنت حيي بمهمله وتحتانية مصغر ابن أخطب كان أبو هارثيس خبير وكانت تكنى أم يحيى وسياق
 شرح تزويجها في المغازي أن شاء الله تعالى وفي تصريح علي بن الحسين بأنها حدثته رد على من
 زعم أنها ماتت سنة ست وثلاثين أو قبل ذلك لأن عليها أنما ولد بعد ذلك سنة أربعين أو نحوها
 والصحيح أنها ماتت سنة خمسين وقيل بعدها وكان علي بن الحسين حين سمع منها صغيراً وقد
 اختلفت الرواة عن الزهري في وصل هذا الحديث وسياق تفصيل ذلك في كتاب الأحكام أن شاء
 الله تعالى واعتمد المصنف الطريق الموصولة وحل الطريق المرسلة على أنها عند علي عن صفية

فلم يجعلها علة للموصول كما صنع في طريق ما لك في الباب قبله (قوله) انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوره في اعتكافه (وفي رواية معمر) الآية في صفة ابليس فآتيته أزوره ليلًا وفي رواية هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد وعنده أزواجه فرحن وقال لصفية لا تجلي حتى انصرف معك والذي يظهر ان اختصاص صفية بذلك لكون مجيها تاتر عن رفقها فامرهابا تاخير التوجه ليحصل لها التساوى في مدة جلوسهن عنده أو أن يوت رفقتهما كانت أقرب من منزلها فغشى النبي صلى الله عليه وسلم عليهما وكان مشغولا فامرهابا تاخير ليرغ من شغله ويشيعها وروى عبد الرزاق من طريق حمران بن سعيد بن المعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان معتكفا في المسجد فاجتمع اليه نسائه ثم تفرقن فقال لصفية ألقيك الى بيتك فذهب معها حتى أدخلها بيتها وفي رواية هشام المذكورة وكان بيتها في دار أسامة زادي رواية عبد الرزاق عن معمر وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد أي الدار التي صارت بعد ذلك لأسامة بن زيد لأن أسامة إذا ذاك لم يكن له دار مستقلة بحيث تسكن فيها صفية وكانت بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حوالى أبواب المسجد وبهذا يتبين صحة ترجمة المصنف (قوله) فتحدثت عنده ساعة (زاد ابن أبي عتيق عن الزهري كما ساق في الأدب ساعة من العشاء) (قوله) ثم قامت تنقلب (أي ترد الى بيتها فقام معها يقلبها بفتح أوله وسكون القاف أي يردّها الى منزلها) (قوله) حتى اذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة) في رواية ابن أبي عتيق اننى عند مسكن أم سلمة والمراد بهذا المكان الذي لقيه الرجلان فيه لا تيان مكان بيت صفية (قوله) مترجلان من الانصار) لم أقف على تسميتهما في شيء من كتب الحديث إلا أن ابن العطار في شرح العمدة زعم انهما أسيد بن خضير وعباد بن بشر ولم يذكر ذلك مستندا ووقع في رواية سفيان الآية بعد ثلاثة أبواب فابصره رجل من الانصار بالافراد وقال ابن التين انه وهم ثم قال يحتمل تعدد القصة (قلت) والاصل عدمه بل هو محمول على ان أحدهما كان تبعا للآخر أو خص أحدهما بخطاب المشافهة دون الآخر ويحتمل ان يكون الزهري كان يشك فيه فيقول تارة رجل وتارة رجلان فقد رواه سعيد بن منصور عن هشيم عن الزهري فلقبه رجل أو رجلان بالشك وليس لقوله رجل مفهوم نعم رواه مسلم من وجه آخر من حديث أنس بالافراد ووجهه ما قدمته من أن أحدهما كان تبعا للآخر فثبت أفرد ذكر الاصل وحيث ثبت ذكر الصورة (قوله) فسما على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية معمر فتظر الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم أجاز أي مضيا يقال جاز وأجاز بمعنى ويقال جاز الموضع اذا سار فيه وأجازته اذا قطعه وخلفه وفي رواية ابن أبي عتيق ثم نفذ وهو بالقاء المعجزة أي خلفاه وفي رواية معمر فلما رأيا النبي صلى الله عليه وسلم أسرعا أي في المشي وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عند ابن حبان فلما رأياه استحييا فرجعا فافاد سبب رجوعهما وكانهما لو استراذا هيين الى مقصدهما ما ردهما بل لما رأى أنهما تراجعا فادسب رجوعهما (قوله) على رسلكما) بكسر الراء ويجوز فتحها أي على هيتكما في المشي فليس هنا شيء تكرر هانه وفيه شيء محذوف تقديره امشيا على هيتكما وفي رواية معمر فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم تعاليا وهو بفتح اللام قال الداودي أي قضاوا نكره ابن التين وقد أخرجه عن معناه بغير دليل وفي رواية سفيان فلما ابصره دعاه

أنها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوره في اعتكافه في المسجد في العشر الاواخر من رمضان فتحدثت عنده ساعة ثم قامت تنقلب فقام النبي صلى الله عليه وسلم معها يقلبها حتى اذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة مترجلان من الانصار فسما على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم على رسلكما

فقال تعال (قوله انما هي صفية بنت حيي) في رواية سفيان هذه صفية (قوله فقال سبحان الله
يا رسول الله وكبر عليهما) زاد النسائي من طريق بشر بن شعيب عن أبيه ذلك ومثله في رواية ابن
مسافر الا تيسر في الخمس وكذا للاسماعيلي من وجه آخر عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه وفي
رواية ابن أبي عتيق عند المصنف في الادب وكبر عليهما ما قال وله من طريق عبد الاعلى عن
معمر فذكر ذلك عليهما وفي رواية هشيم فقال يا رسول الله هل تظن بك الاخيرا (قوله ان
الشیطان يبلغ من ابن آدم مبلغ القدم) كذا في رواية ابن مسافر وابن أبي عتيق وفي رواية
معمر يجري من الانسان مجرى الدم وكذا لابن ماجه من طريق عثمان بن عمر التيمي عن الزهري
زاد عبد الاعلى فقال اني خفت ان تظنا ان الشيطان يجري الى آخره وفي رواية عبد الرحمن
ابن اسحق ما اقول لك هذا ان تكونا تظنان شرا ولكن قد علمت ان الشيطان يجري من ابن
آدم مجرى الدم (قوله ابن آدم) المراد جنس أولاد آدم فيدخل فيه الزجال والنساء كقوله يا بني آدم
وقوله يا بني اسرائيل بلفظ المذكور الا ان العرف عمه فادخل فيه النساء (قوله واني خشيت ان
يقذف في قلوبكم شيئا) كذا في رواية ابن مسافر وفي رواية معمر سوءا وقال شيئا وعند مسلم واني
داود وأحمد من حديث معمر شرا عجمه ورا عبد سوءا وفي رواية هشيم اني خفت ان يدخل عليكم
شيئا والمحصل من هذه الروايات ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينسبهما الى انهما يظنان به سوءا لما
تقرر عنده من صدق ايمانهما ولكن خشى عليهما ان يوسوس لهما الشيطان ذلك لانهما غير
معصومين فقد يفضي بهما ذلك الى الهلاك فيبادر الى اعلامهما حاسما للمادة وتعلما لمن بعدهما
اذا وقع له مثل ذلك كما قاله الشافعي رحمه الله تعالى فقد روى الحاكم ان الشافعي كان في مجلس
ابن عيينة فسأله عن هذا الحديث فقال الشافعي انما قال لهما ذلك لانه خاف عليهما الكفر ان
ظنا به التهمة فيبادر الى اعلامهما نصيحة لهما قبل ان يقذف الشيطان في نفوسهما شيئا لم يكن
به (قلت) وهو بين من الطرق التي أسلفتها وغفل البزار قطع في حديث صفية هذا واستبعد
وقوعه ولم يأت بطائل والله الموفق وقوله يبلغ أو يجري قبل هو على ظاهره وان الله تعالى أقدره
على ذلك وقيل هو على سبيل الاستعارة من كثرة اغوائه وكونه لا يفارق كالدوم فاشترى كافي شدة
الاتصال وعدم المفارقة وفي الحديث من القوائد جواز اشتغال المعتكف بالامور المباحة من
تشبيع زائره والقيام معه والحديث مع غيره واباحة خلوة المعتكف بالزوجة وزيارة المرأة
للمعتكف وبيان شفقتة صلى الله عليه وسلم على أمته وارشادهم الى ما يدفع عنهم الاثم وفيه التحرز
من التعرض لسوء الظن والاحتفاظ من كيد الشيطان والاعتذار قال ابن دقيق العيد وهذا
متاكد في حق العلماء ومن يقتدى به فلا يجوز لهم ان يفعلوا فعلا يوجب سوء الظن بهم وان كان
لهم فيه خلص لان ذلك سبب الى ابطال الانتفاع بعلومهم ومن ثم قال بعض العلماء ينبغي للحاكم ان
يبين المحكوم عليه وجه الحكم اذا كان خافيا نفيا للثمة ومن هنا يظهر خطأ من يتظاهر عظامه
السوء ويعتذر بانه يحرب بذلك على نفسه وقد عظم البلاء بهذا الصنف والله أعلم وفيه اضافة
بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اليهن وفيه جواز خروج المرأة ليلا وفيه قول سبحان الله
عند التمجيد وقد وقعت في الحديث لتعظيم الامر وتهويله والحياء من ذكره كما في حديث أم سليم
واستدل به لابي يوسف ومحمد في جواز تعادي المعتكف اذا خرج من مكان اعتكافه حاجته

انما هي صفية بنت حيي
فقال سبحان الله يا رسول الله
وكبر عليهما فقال النبي صلى
الله عليه وسلم ان الشيطان
يبلغ من ابن آدم مبلغ الدم
واني خشيت ان يقذف في
قلوبكم شيئا

* (باب الاعتكاف وخروج النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين) * (٢٤٣) حدثني عبد الله بن منير سمع هرون بن اسمعيل

حدثنا علي بن المبارك قال

حدثني يحيى بن ابي كثير قال

سمعت ابا سلمة بن عبد الرحمن

قال سالت ابا سعيد الخدري

قلت هل سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يذ كر ليلة

القدر قال نعم اعتكفنا مع

رسول الله صلى الله عليه

وسلم العشر الاوسط من

رمضان قال فخرجنا صبيحة

عشرين قال فخطبتا رسول

الله صلى الله عليه وسلم

صبيحة عشرين فقال اني

اريت ليلة القدر واني

نسيتهما فالتسوها في العشر

الاواخر في وتر فاني رايت

اني اسجد في ماء وطين ومن

كان اعتكف مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم فليرجع

فرجع الناس الى المسجد

وما نرى في السماء قرعة قال

فما من سجادة قطرت واقمت

الصلاة فسجد رسول الله

صلى الله عليه وسلم في الطين

والماء حتى رايت الطين

في ارنبتة وجهته * (باب

اعتكاف المستحاضة) *

واقام زمنا يسيرا زائدا عن الحاجة ما لم يستغرق اكثر اليوم ولادلالة فيه لانه لم يثبت ان منزل
صفية كان بينه وبين المسجد فاصل زائد وقد حدث بعضهم اليسير بنصف يوم وليس في الخبر ما يدل
عليه **(قوله يا)** الاعتكاف وخروج النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين
أورد فيه حديث أبي سعيد وقد تقدم الكلام عليه قريبا وكأنه أراد بالترجعة تأويل ما وقع
في حديث مالك من قوله فلما كانت ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من اعتكافه
صبيحتها وقد تقدم توجيه ذلك وأن المراد بقوله صبيحتها الصبيحة التي قبلها قال ابن بطال هو مثل
قوله تعالى لم يلبسوا الاغشية أو ضحاها فاضاف الضحى الى العشي وهو قبلها وكل شيء متصل بشيء
فهو مضاف اليه سواء كان قبله أو بعده **(قوله أريت)** بضم أوله وكسر الراء وفي رواية
الكشميهني رأيت بتقديم الراء وقتها **(قوله نسيتهما)** بفتح النون والكشميهني بضمها وتنقل
السين **(قوله رأيت اني اسجد)** في رواية الكشميهني رأيت أن اسجد قال القفال معناه أنه رأى
من يقول له في النوم ليلة القدر ليلة كذا وكذا او علامتها كذا وكذا وليس معناه أنه رأى ليلة
القدر نفسها ثم نسيها لأن مثل ذلك لا ينسى (قلت) وقد تقدم للمصنف أن جبريل هو المخبر بذلك
(قوله يا) اعتكاف المستحاضة) أورد فيه حديث عائشة (اعتكف مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم امرأة مستحاضة من أزواجه) قد تقدم الكلام عليه في كتاب الحيض وفي هذا
اللفظ رد لقول من قال يحمل على أن قوله امرأته من نساءه أي من النساء اللواتي لهن به تعلق لانه
لم ينقل أن امرأته من أزواجه صلى الله عليه وسلم استحاضت وتقدم ذكر المستحاضة في عهده
والخلاف فيهن ويستدل هنا أن تسمية هذه الزوجة وقع في رواية سعيد بن منصور عن اسمعيل
وهو ابن علي حدثنا خالد وهو الحذاء الذي أخرجه المصنف من طريقه فذكر الحديث وزاد فيه
قال وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة فاذا بذلك
معرفة عنها وازداد بذلك عدد المستحاضات والله أعلم **(قوله يا)** زيارة المرأة زوجها
في اعتكافه ذكر فيه حديث صفية من وجهين عن الزهري أحدهما من طريق عبد الرحمن
ابن خالد بن مسافر وهي موصولة والاخرى طريق هشام بن يوسف عن معمر وهي مرسلة وساقه
هنا على لفظ معمر وأعاد بالاسناد المذكور هنا من طريق ابن مسافر في فرض الخمس على لفظه
وقد بينت ما فيه من التواتر قريبا **(قوله في أنفسكم)** هو مثل قوله في الرواية الاخرى في قلوبكم
واضافة لفظ الجمع الى المثني كثير مسموع كقوله تعالى فقد صغت قلوبكم **(قوله يا)**
هل يدرا بفتح أوله وسكون الدال بعد هاء ثم همزة مضمومة أي يدفع وقوله عن نفسه أي

حدثنا قتيبة حدثنا يزيد بن زريع عن خالد عن عكرمة عن عائشة رضي الله عنها قالت اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

امرأة مستحاضة من أزواجه فكانت ترى الحرة والصفرة قربا وضعنا الطست تحتها وهي تصلي * (باب زيارة المرأة زوجها في

اعتكافه) * حدثنا سعيد بن عفيرة قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن علي بن الحسين أن صفية

زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته ح وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر عن الزهري عن علي بن

حسين كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد وعنده أزواجه فخرج فقال لصفية بنت حيي لا تعجلي حتى أنصرف معك وكان بينهما

في دار أسامة فخرج النبي صلى الله عليه وسلم معها فلقه رجلان من الانصار فنظرا الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم أجازا فقال لهما

النبي صلى الله عليه وسلم تعاليا انها صفية بنت حيي فقالا سبحان الله يا رسول الله قال ان الشيطان يجري من الانسان مجرى الدم

واني خشيت أن يلقي في أنفسكما شيئا * (باب هل يدرا الله مكف عن نفسه) * حدثنا اسمعيل بن عبد الله قال أخبرني أخي عن سليمان

عن محمد بن أبي عتيق عن الزهري عن (٢٤٤) علي بن حسين رضي الله عنهم أن صفية أخبرته ح وحدثنا علي بن عبد الله

حدثنا سفيان قال سمعت

الزهري يخبر عن علي بن

حسين أن صفية رضي الله

عنها أنها أتت النبي صلى الله عليه

وسلم وهو معتكف فلما

رجعت مشى معها فابصره

رجل من الأنصار فلما أبصره

دعاها فقال تعال هي صفية

وربما قال سفيان هذه

صفية فإن الشيطان يجري

من ابن آدم مجرى الدم قلت

لسفيان أنته نيل قال وهل

هو إلا ليل (باب من خرج

من اعتكافه عند الصبح) *

حدثنا عبد الرحمن بن بشر

حدثنا سفيان عن ابن جريح

عن سليمان الأحمول قال

ابن أبي نجيح عن أبي سلمة عن

أبي سعيد ح قال سفيان

وحدثنا محمد بن عمرو عن أبي

سليمة عن أبي سعيد قال وأظن

أن ابن أبي ليلى حدثنا عن

أبي سلمة عن أبي سعيد قال

اعتكفنا مع رسول الله صلى

الله عليه وسلم العشر الأوسط

فلما كان صبيحة عشرين

نقلنا متاعنا فأتانا رسول

الله صلى الله عليه وسلم فقال

من كان اعتكف فليرجع

بالقول والفعل وقد دل الحديث على الدفع بالقول فيلحق به الفعل وليس المعتكف بأشرف ذلك
من المصلي ثم أورد المصنف فيه حديث صفية أيضا من وجهين عن الزهري أحدهما طريق ابن
أبي عتيق وهي موصولة واسم عبد الله شيخه هو ابن أبي أويس وأخوه أبو بكر وسليمان
هو ابن بلال والاسناد كله مدينون والآخرى طريق سفيان وهي مرسله وساقه على لفظ
سفيان وأعادها بالاسناد المذكور ههنا من طريق ابن أبي عتيق في الأدب على لفظه وقد بينت
ما فيه أيضا (قوله قلت لسفيان) وهو ابن عيينة القائل هو علي بن عبد الله بن المديني شيخ
البخاري وقوله وهل هو إلا ليل أي وهل وقع الأتيان إلا في الليل وليس المراد في مكانه بل في
وقوعه وقد وقع عند النساء من طريق عبد الله بن المبارك عن سفيان بن عيينة في نفس الحديث
أن صفية أتت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة (قوله) باب من خرج من
اعتكافه عند الصبح ذكر فيه حديث أبي سعيد أيضا وقد تقدم الكلام عليه مستوفي وهو
محمول على أنه أراد اعتكاف الليالي دون الأيام وسيل من أراد ذلك أن يدخل قبل غروب
الشمس ويخرج بعد طلوع الفجر فإن أراد اعتكاف الأيام خاصة فدخل مع طلوع الفجر ويخرج
بعد غروب الشمس فإن أراد اعتكاف الأيام والليالي معا فدخل قبل غروب الشمس ويخرج
بعد غروب الشمس أيضا وقد وقع في حديث الباب فلما كان صبيحة عشرين نقلنا متاعنا وهو
مشعر بانهم اعتكفوا الليالي دون الأيام وحله المهلب على نقل انقالهم وما يحتاجون اليه من
آلة الأكل والشرب والنوم إذا حاجتهم في ذلك اليوم فإذا كان المساء خرجوا خفا فإلا
ولذلك نقلنا متاعنا ولم يقل خرجنا وقد تقدم في باب تحري ليلة القدر من وجه آخر فإذا كان حين
عيسى من عشرين ليلة ويستقبل إحدى وعشرين رجوع وبذلك يجمع بين الطريقين فإن القصة
واحدة والحديث واحد وهو حديث أبي سعيد (قوله) حدثنا عبد الرحمن بن بشر كذا لا أكثر
وليس في رواية الأصل وكريمة قوله ابن بشر وذكره النسفي وحده تعليقا فقال وعبد الرحمن
حدثنا سفيان وهو ابن عيينة (قوله) عن ابن جريح في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان حدثنا
ابن جريح (قوله) عن سليمان زاد الحميدي ابن أبي مسلم (قوله) وحدثنا محمد بن عمرو القائل هو
سفيان وهو ابن عيينة وهو القائل أيضا وأظن أن ابن أبي ليلى حدثنا والحاصل أن لسفيان فيه
ثلاثة أشياخ حدثوه عن أبي سلمة وقد أخرجه أحمد عن سفيان قال حدثنا محمد بن عمرو عن أبي
سليمة وابن أبي ليلى عن أبي سلمة سمعت أبا سعيد ولم يقل وأظن وحدثنا محمد بن عمرو هو ابن علقمة الليثي
ولم يخرج له البخاري إلا مقرونا (قوله) باب الاعتكاف في شوال ذكر فيه حديث عمرة
عن عائشة وقد تقدم الكلام عليه مستوفي في باب اعتكاف النساء (قوله) حدثنا محمد في رواية
كريمة هو ابن سلام (قوله) فإذا صلى الغداة دخل مكانه في رواية الكشميري حل بعملة وتشديد

إلى معتكفه فأتى هذه الليلة ورأى أتى أسجد في ما عوطين فلما رجع إلى معتكفه قال وهاجت السماء (قوله)

فطرنا فوالذي بعثه بالحق لقد هاجت السماء من آخر ذلك اليوم وكان المسجد عريشا فلقد رأيت على أنفه وأرنبته أثر الماء والطين

(باب الاعتكاف في شوال) * حدثنا محمد حدثنا محمد بن فضيل بن غزوان عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة

رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف في كل رمضان فإذا صلى الغداة دخل مكانه الذي اعتكف فيه قال

فاستأذنته عائشة أن تعتكف فاذن لها فاضربت فيه قبة فسمعت بها حقة فاضربت فيه وسمعت زينب بها فاضربت فيه أخرى

فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغداة أبصر أربع قباب فقال ما هذا فاجاب خبرن فقال ما جلهن على هذا آبر

انزعوها فلا أراها فزعت فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من (٢٤٥) سؤال * (باب من لم ير عليه اذا اعتكف

قوله باب من لم ير عليه اذا اعتكف صوما ذكر فيه قصة عمر في نذره اعتكاف ليلة وقد تقدمت مباحثه في باب الاعتكاف ليلة **قوله باب** اذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم أي هل يلزمه الوفاء بذلك أم لا ذكر فيه قصة عمر أيضا وترجم له في أبواب النذر اذا نذر وأحلف لا يكلم انسا في الجاهلية ثم أسلم وكأنة ألحق اليمن بالنذر لا شرا كهما في التعليق وفيه إشارة الى أن النذور واليمين يعتقدي الكفر حتى يجب الوفاء بهما على من أسلم وستانى مباحثه في كتاب النذر ان شاء الله تعالى **قوله** قال أراه ليلة بضم أوله أي أظنه والقائل ذلك هو عبيد شيخ البخاري أو البخاري نفسه فقد رواه الاسماعيلي وغيره من طريق أخرى عن أبي أسامة بغير شك **قوله باب** الاعتكاف في العشر الاوسط من رمضان كانه أشار بذلك الى أن الاعتكاف لا يختص بالعشر الاخير وان كان الاعتكاف فيه أفضل **قوله** حدثنا أبو بكر هو ابن عباس وأبو حصين يفتح أوله هو عثمان بن عاصم والاسناد الى أبي صالح كوفيون **قوله** يعتكف في كل رمضان عشرة أيام في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عباس عند النسائي يعتكف العشر الاواخر من رمضان قال ابن بطال مواظبته صلى الله عليه وسلم على الاعتكاف تدل على أنه من السنن المؤكدة وقد روى ابن المنذر عن ابن شهاب انه كان يقول عباد الله سلين تركوا الاعتكاف والنبي صلى الله عليه وسلم لم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله اه وقد تقدم قول مالك أنه لم يعلم أن أحدا من السلف اعتكف الا أبو بكر بن عبد الرحمن وأن تركهم لذلك لما فيه من الشدة **قوله** فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين قيل السبب في ذلك انه صلى الله عليه وسلم علم بانقضاء اجله فاراد أن يستكثر من أعمال الخير ليلين لامته الاجتهاد في العمل اذا بلغوا أقصى العمر ليلقوا الله على خير أحوالهم وقيل السبب فيه أن جبريل كان يعارضه بالقرآن في كل رمضان مرة فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به مرتين فلذلك اعتكف قدر ما كان يعتكف مرتين ويؤيده أن عند ابن ماجه عن هناد عن أبي بكر بن عباس في آخر حديث الباب متصلا به وكان يعرض عليه القرآن في كل عام مرة فلما كان العام الذي قبض فيه عرضه عليه مرتين وقال ابن العربي يحتمل أن يكون سبب ذلك انه لما ترك الاعتكاف في العشر الاخير بسبب ما وقع من أزواجه واعتكف بدله عشر من سؤال اعتكف في العام الذي يليه عشرين ليتحقق قضاء العشر في رمضان اه وأقوى من ذلك انه انما اعتكف في ذلك العام عشرين لانه كان في العام الذي قبله مسافرا وبطل لذلك ما أخرجه النسائي واللفظ له وأبو داود وصححه ابن حبان وغيره من حديث أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان مسافرا عما فلم يعتكف فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين ويحتمل تعدد هذه القصة بتعدد السبب فيكون مرة بسبب ترك الاعتكاف لعذر السفر ومرة بسبب عرض القرآن مرتين وأما مطابقة الحديث للترجمة فان الظاهر باطلاق العشرين انها متوالية فيسعين لذلك العشر الاوسط وأنه جل المطلق في هذه الرواية على المقيد في الروايات الاخرى **قوله باب** من أراد أن يعتكف ثم بداه أن يخرج أو رده في حديث عمرة

صوما * حدثنا اسمعيل ابن عبد الله عن أخيه عن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله نذرت اني نذرت في الجاهلية أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أوف بنذرك فاعتكف ليلة * (باب اذا نذرت في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم) * حدثنا عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنه نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام قال أراه ليلة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أوف بنذرك * (باب الاعتكاف في العشر الاوسط من رمضان) * حدثنا عبد الله بن أبي شبة قال حدثنا أبو بكر عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف في كل رمضان عشرة أيام فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين يوما * (باب من أراد أن يعتكف ثم بداه

أن يخرج) * حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن سعيد قال حدثني عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر أن يعتكف العشر الاواخر من رمضان فاستأذنته عائشة فاذن لها ووسلت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت فلما رأته ذلك زين بنت جحش أمرت ببناء فمقي لها قالت وكان

رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى انصرف الى بناءه فأبصر الأبنية فقال ما هذا قالوا بناء عائشة وحفصة وزينب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبرأردن بهذا ما أنا بعتكف فرجع فلما أفطر اعتكف عشر من شوال * (باب المعتكف يدخل رأسه البيت للغسل) * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام

ابن يوسف أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وسلم وهي حائض وهو معتكف في المسجد وهي في حجرها ينالها رأسه

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب البيوع)

وقول الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم * (باب ما جاء في قول الله عز وجل فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله إلى آخر السورة) * وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم * حدثنا أبو الهيثم قال حدثنا

شعيب عن الزهري

عن عائشة وقد تقدمت مباحثه وفيه إشارة إلى الجزم بأنه لم يدخل في الاعتكاف ثم خرج منه بل تركه قبل الدخول فيه وهو ظاهر السياق خلافاً لمن خالف فيه * (قوله يا معتكف يدخل رأسه البيت للغسل) * وأورد فيه حديث عائشة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عنها وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الإعتكاف * (تنبيه) * الرأس منذ كراتفاقاً ووههم من أنشئه من الفقهاء وغيرهم * (خاتمة) * اشتملت أحاديث التراويح ولبلة القدر والاعتكاف من الأحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثاً المعلق منها حديثان المكرر منها فيه وفيها مضى ثلاثون حديثاً والخالص منها تسعة أحاديث وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عباس في لبلة القدر وحديث أبي هريرة في اعتكاف عشرين ليلة وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أثر عظيم في جمع الناس على أبي بن كعب في التراويح وهو موصول وأثر الزهري في ذلك وأثر ابن عينة في لبلة القدر وأثر ابن عباس في التماس لبلة القدر ليلة أربع وعشرين والله أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب البيوع)

وقول الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم كذا لا كثر ولم يذكر النسق ولا أبو ذر الآيتين والبيوع جمع بيع وجمع لا اختلاف أنواعه والبيع نقل ملك إلى الغير بمن والشراء قبوله ويطلق كل منهما على الآخر وأجمع المسلمون على جواز البيع والحكمة تقتضيه لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يده صاحبه غالباً وصاحبه قد لا يذله في تشرع البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج والآية الأولى أصل في جواز البيع وللعلماء فيها أقوال أصحها أنه عام مخصوص فان اللفظ لفظ عموم يتناول كل بيع فيقتضي إباحة الجميع لكن قد منع الشارع بيعاً أخرى وحرّمها فهو عام في الإباحة مخصوص بالأيدي الدليل على منعه وقيل عام أي يده بالخصوص وقيل مجمل ينشئ السنة وكل هذه الأقوال تقتضي أن المقرد المحل بالالف واللام يعم والقول الرابع أن اللام في البيع للعهد وانما نزلت بعد أن أباح الشارع بيعاً وحرّم بيعاً فأريد بقوله وأحل الله البيع أي الذي أحله الشارع من قبل ومباحث الشافعي وغيره تدل على أن البيوع الفاسدة تسمى بيعاً وان كانت لا يقع بها الحنف لبناء الإيمان على العرف والآية الأخرى تدل على إباحة التجارة في البيوع الحالية وأولها في البيوع المؤجلة * (قوله يا) * ما جاء في قول الله عز وجل فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله إلى آخر السورة) كذا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم) والآية الأولى يؤخذ منها مشروعية البيع من طريق عموم ابتغاء الفضل لأنه يشمل التجارة وأنواع التكسب واختلف في الأمر المذكور فالأكثر على أنه للإباحة ونكتتها مخالفة أهل الكتاب في منع ذلك يوم السبت فلم يحظر ذلك على المسلمين وقال الداودي الشارح هو على الإباحة لمن له كفاف ولمن لا يطبق التكسب وعلى الوجوب للقادر الذي لا شيء عنده لئلا يحتاج إلى السؤال وهو محرم عليه مع القدرة على التكسب وسبقنا بقية تفسير الآيتين في

قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه (٢٤٧) قال انكم تقولون ان أبا هريرة يكثر

الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون ما بال المهاجرين والانصار لا يحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث أبي هريرة وان اخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصنف بالاسواق وكنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم على مل بطني فاشهد اذا غابوا وحفظ اذا نسوا وكان يشغل اخوتي من الانصار عمل أموالهم وكنت امرأ مسكينة من مساكين الصفة أرى حين ينون وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث يحدثه انه لن يسطأ أحد ثوبه حتى أقضى مقالتي هذه ثم يجمع اليه ثوبه الاوعى ما أقول فبسطت غمرة على حتى اذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالته جعته الى صدري فأنسيت من مقالته رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك من شيء حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا ابراهيم بن سعد عن أبيه عن جده قال قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لما قلنا المدينة آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بني وبين سعد بن الربيع فقال سعد بن الربيع اني أكره الانصار ما لا أقسم لك نصف مالي وانظر أي زوجتي هويت

تفسير الجملة وأغرب بعض الشراح فقال ان الآيات المذكورة ظاهرة في اباحة التجارة الا الاخيرة فهي الى النهي عنها أقرب بقوله واذا راوا تجارة أو لهوا الى آخره ثم أجاب بان التجارة المذكورة مقيدة بالصفة المذكورة فمن ثم أشير الى ذمها فلو خلت عن المعارض لم تذبم والذي يظهر ان مراد البخاري بهذه الترجمة قوله واستغوا من فضل الله وأما ذكر التجارة فيها فقد أفرد به بترجمة تأتي بعد ثمانية أبواب والآية الثانية فيها قيد التجارة بالمباحة بالتراضي وقوله أموالكم أي مال كل انسان لا يصرفه في محرم أو المعنى لا يأخذ بضعكم مال بعض وقوله الا أن تكون الاستثناء منقطع اتفاقا والتقدير لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل لكن ان حصلت بينكم تجارة وتراضيتهم فليس يبطل وروى أبو داود من حديث أبي سعيد مر فوعا انما البيوع عن تراض وهو طرف من حديث طويل وروى الطبري من مرسل أي قلابة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتفرق بيعان الا عن رضا ورجاله ثقات ومن طريق أبي زرعة بن عمرو انه كان اذا باع رجلا يقول له خيري ثم يقول قال أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفترق اثنان يعني في البيع الا عن رضا وأخرجه أبو داود أيضا وسيأتي الكلام في الخيار قرىبان شاء الله تعالى ومن طريق أبي سعيد عن قتادة انه قال هذه الآية فقال التجارة رزق من رزق الله لمن طلبها بصدقها ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث الاول حديث أبي هريرة (قوله) أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة) كذا في رواية شعيب وقد تقدم في آخر كتاب العلم من طريق مالك عن الزهري فقال عن الاعرج وهو صحيح عن الزهري عن كل منهم وطريقه عن الاعرج مختصرة وسيأتي في الاعتصام من طريق سفيان عن الزهري أتم منه وقد تقدمت مباحث الحديث هناك والمقصود منه قول أبي هريرة ان اخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصنف بالاسواق والصنف بفتح المهملة ووقع في رواية القابسي بالسین وسكون الفاء بعدها قاف والمراد به التبايع وسميت البيعة صنفه لانهم اعتادوا عند لزوم البيع ضرب كف أحدهما بكف الآخر اشارة الى أن الاملاك تضاف الى الايدي فكان يد كل واحد استقرت على ماصار له ووجه الدلالة منه وقوع ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وسلم واطلاعه عليه وتقريره (قوله على مل بطني) أي مقتنعا بالقوت أي فلم تكن له غيبة عنه (قوله غمرة) بفتح النون وكسر الميم أي كساء ما نوا وقال ثعلب هي ثوب مخطط وقال القزاز رداة تلبس فيها سواد وبيض وقد تقدمت بقية مباحثه في آخر كتاب العلم لانه ساق هذا الكلام الاخير هناك من وجه آخر عن أبي هريرة يأتى شيء من ذلك في كتاب الاعتصام الحديث الثاني حديث عبد الرحمن بن عوف (قوله عن جده) هو ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (قوله قال قال عبد الرحمن بن عوف) في رواية أبي نعيم في المستخرج من طريق يحيى الجاني عن ابراهيم بن سعد بسنده عن عبد الرحمن بن عوف فهو من مسند عبد الرحمن وقد أخرجه المصنف في فضائل الانصار عن اسمعيل بن عبد الله وهو ابن أبي أويس عن ابراهيم بن سعد فقال عن أبيه عن جده قال لما قدموا المدينة آخى الخ فهو من هذه الطريق مرسل وقد تبين لي بالطريق التي في هذا الباب أنه موصول (قوله آخى) تقدم في الايام بيان وقت المواخاة في قصة سلمان وأبي الدرداء (قوله سعد بن الربيع) ساذ كررت جمته في فضائل الانصار

نزلت لك عنها فاذا حلت تزوجتها قال فقال له (٢٤٨) عبد الرحمن لا حاجة لي في ذلك هل من سوق فيه مجارة قال سوق قبضة اع

(قوله نزلت لك عنها) أي طلقتم الاجل وحلت أي انتقضت عدتها وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في الوليمة من كتاب النكاح ان شاء الله تعالى قال ابن التين كان هذا القول من سعد قبل أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم الانصار أن يكفوا المهاجرين العمل ويعطوهم نصف الثمرة (قوله قينقاع) يفتح القاف وسكون التحتانية وضم النون بعدها فاف قبيلة من اليهود نسب السوق اليهم وذ كر ابن التين أنه ضبط قينقاع بكسر النون في أكثر نسخ القابلي وهو صواب أيضا وقد حكى قبحها أيضا ويجوز صرف قينقاع على ارادة الحى وتركه على ارادة القبيلة (قوله تابع الغدو) أي دوام الذهاب الى السوق للتجارة الحديث الثالث حديث أنس في قصة عبد الرحمن بن عوف المذكورة وقد أورده المصنف من طرق عن حميد وعن ثابت وعن عبد العزيز بن صهيب كلهم عن أنس وليس في شيء منها أن أنسا حله عن عبد الرحمن الاما وقع في رواية لمسلم وللنسائي من طريق عبد العزيز عن أنس فقال عن عبد الرحمن بن عوف قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى قد كرا الحديث ووقع عند الله ارقطى من طريق مالك عن حميد عن أنس عن عبد الرحمن بن عوف أيضا وذكر أن روح بن عباد تفرد به عن مالك والمحموظ عنه كإرواه للجامعة وسيأتي الكلام على حديث أنس وبيان فوائد طرقه واختلافها في الوليمة ان شاء الله تعالى والغرض من ايراد هذين الحديثين اشتغال بعض الصحابة بالتجارة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وتقريره على ذلك وفيه ان الكسب من التجارة ومحوها أولى من الكسب من الهبة ونحوها الحديث الرابع حديث ابن عباس في ذكر اسواق الجاهلية وتقريرها في الاسلام وقد تقدم الكلام عليه في انشاء كتاب الحج وقوله فيه وكان الاسلام أي وجاء الاسلام فكان هنا تامة وتأثروا أي طرحوا الاثم والمعنى تركوا التجارة في الحج حذرا من الاثم وقراءة ابن عباس في مواسم الحج معدودة من الشاذ الذي صح اسناده وهو حجة وليس بقرآن (قوله باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات) ذكر فيه حديث النعمان بن بشير بلفظ الترجمة وزيادة فأورده من طريقين عن الشعبي عنه والثانية من طريقين عن أبي فروة عن الشعبي فأورده أولا من طريق عبد الله بن عون عن الشعبي ثم من طريق ابن عيينة عن أبي فروة عن الشعبي صرح تارة بالتحديث لابن عيينة عن أبي فروة وثانيا بالصرح بسماع أبي فروة من الشعبي وقد أخرجه الحميدي في مسنده عن ابن عيينة فصرح فيه بتحديث أبي فروة وبسماع أبي فروة من الشعبي وبسماع الشعبي من النعمان على المنبر وبسماع النعمان من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ساقه المصنف من طريق سفيان وهو الثوري عن أبي فروة وساقه على لفظه كما صرح بذلك أبو نعيم في المستخرج وأما لفظ ابن عيينة فقد أخرجه ابن خزيمة

قال فعدا اليه عبد الرحمن فأتى بأقط وسمن قال ثم تابع الغدو فالبث أن جاء عبد الرحمن عليه أثر صفرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجت قال نعم قال ومن قال امرأته من الانصار قال كم بقت قال زنة نواة من ذهب أو نواة من ذهب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة * حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا حميد عن أنس رضى الله عنه قال قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع الانصاري وكان سعد ذا غنى فقال لعبد الرحمن أفاسمك مالى نصفين وأزوجه قال بارك الله لك في أهلك ومالك دلوني على السوق فارجع حتى استفضل أقطا وسمن فأتى به أهل منزله فكنثا يسيرا أو ما شاء الله فجاء وعليه وضمن صفرة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم مهيم قال يا رسول الله تزوجت امرأته من الانصار

قال ما سقت اليها قال نواة من ذهب أو وزن نواة من ذهب قال أولم ولو بشاة * حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن عمرو بن ابن عباس رضى الله عنهما قال كانت عكاظ ومجنة وذو الجارز اسواقا في الجاهلية فلما كان الاسلام فكأنهم تأثروا فيه فنزلت ليس عليكم جناح أن تبغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج قرأها ابن عباس * (باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات * حدثني محمد بن المثنى حدثني ابن أبي عدي عن ابن عون عن الشعبي قال سمعت النعمان بن بشير رضى الله عنه يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ح وحدثنا علي بن عبد الله حدثنا ابن عيينة حدثنا أبو فروة عن الشعبي قال سمعت النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم ح وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن أبي فروة قال سمعت الشعبي سمعت النعمان بن بشير رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ح حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أبي فروة عن

٢٠٥١

ع

تحفة

١٦٢٤

الشعبي عن النعمان بن بشير
رضي الله عنه قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم الحلال
بين والحرام بين وبينهما
أمر ومشتبه فمن ترك ما شبه
عليه من الأثم كان لنا
استبمان أترك ومن اجتراء
على ما يشك فيه من الأثم
أو شك أن يواقع ما استبمان
والمعاصي حتى الله من يرتع
حول الحجي يوشك أن يواقع
(باب تفسير المشتبهات)

في صحيحه والاسماعيل من طريقه ولفظه حلال بين وحرام بين ومشتبهات بين ذلك فذكره
وفي آخره ولكل ملك حي وحى الله في الأرض معاصيه وأما لفظ ابن عون فأخرجه أبو داود
والنسائي وغيرهما بلفظ ان الحلال بين وان الحرام بين وبينهما أمور مشتبهات وأحياناً يقول
مشتبه وسأضرب لكم في ذلك مثلاً ان الله حي وحى وان حى الله ما حرم وانه من يرتع حول
الحجي يوشك أن يخالطه وانه من يخالط الرية يوشك أن يجسر وأبوفروة المذكور هو الألب
واسمه عروبة بن الحرث الهمداني الكوفي ولهم أبوفروة الأضرع الجعفي الكوفي واسمه مسلم بن
سالم ماله في البخاري سوى حديث واحد في أحاديث الأنبياء (قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم)
في الرواية الأولى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وقد قدمت في الإيمان الردي على من نفى سماعه من
النبي صلى الله عليه وسلم (قوله الحلال بين والحرام بين الخ) فيه تقسيم الأحكام إلى ثلاثة أشياء
وهو صحيح لأن الشيء إما أن ينص على طلبه مع الوعيد على تركه أو ينص على تركه مع الوعيد على
فعله أولاً ينص على واحد منهما فالأول الحلال البين والثاني الحرام البين فمضى قوله الحلال بين أي
لا يحتاج إلى بيان أو يشترط في معرفته كل أحد والثالث مشتبه خلفائه فلا يدري هل هو حلال
أو حرام وما كان هذا أسيله ينبغي اجتنابه لانه ان كان في نفس الأمر حراماً فقد برئ من تبعها
وان كان حلالاً فقد أجر على تركها بهذا القصد لان الأصل في الأشياء مختلف فيه حظر وإباحة
والاولان قد يردان جميعاً فان علم المتأخر منهما والافهم من حيز القسم الثالث وسأذكر ما فسرت
به الشبهة بعد هذا الباب والمراد انها مشتبهة على بعض الناس بدليل قوله عليه السلام لا يعلمها
كثير من الناس وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى هذا الحديث مستوفى في باب فضل من استبرأ
لدينه وعرضه من كتاب الإيمان وقد ورد كثيراً كثر الأئمة المخرجين له على إرادته في كتاب البيوع
لان الشبهة في المعاملات تقع فيها كثيراً وله تعلق أيضاً بالنكاح وبالصيد والذبايح والاطعمة
والأشربة وغير ذلك مما لا يخفى والله المستعان وفيه دليل على جواز الجرح والتعديل قاله
البعوي في شرح السنة واستنبط منه بعضهم منع اطلاق الحلال والحرام على ما لا نص فيه لانه
من جملة ما لم يستين لكن قوله صلى الله عليه وسلم لا يعلمها كثير من الناس يشعر بأن منهم من يعلمها
وقوله في هذه الطريق استبمان أي ظهر تحريمه وقوله أو شك أي قرب لان متعاطي الشبهات
قد يصادف الحرام وان لم يتعمده أو يقع فيه لاعتياده التساهل (قوله باب تفسير
المشتبهات) بتشديد الموحدة والنسبي بضمين مخففاً بغريم ولابن عساكر بضم الميم وزيادة تاء لما
تقدم في حديث النعمان بن بشير أن الشبهات لا يعلمها كثير من الناس واقتضى ذلك ان بعض
الناس يعلمها أراد المصنف أن يعرف الطريق إلى معرفتها التجنب فذكرها ولا ما يضبطها ثم أورد
أحاديث يؤخذ منها مراتب ما يجب اجتنابه منها ثم ثنى بياب فيه بيان ما يستحب منها ثم ثلث بياب
فيه بيان ما يكره وشرح ذلك أن الشيء إما أن يكون أصله التحريم أو الإباحة أو يشك فيه
فالاول كالصيد فانه يحرم كانه قبل ذلك كانه فاذ اشك فيها لم يزل عن التحريم الا يتبين واليه الإشارة
بحديث عدي بن حاتم والثاني كالطهارة اذا حصلت لا ترفع الا يتبين الحديث واليه الإشارة
بحديث عبد الله بن زيد في الباب الثالث ومن أمثله من له زوجة وعبد وشك هل طلق أو أعتق
فلا عبرة بذلك وهما على ملكه والثالث ما لا يتحقق أصله ويتردد بين الحظر والإباحة فالاول تركه

وقال حسان بن أبي سنان ما رأيت شيئا ٢٥٠ أهون من الورع دع ما يريك الى ما لا يريك * حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان

أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حنيفة حدثنا عبد الله بن أبي مليكة عن عتبة بن الحرث رضي الله عنه أن امرأته سوداء جاءت فرزعت أنهما أرضعتهم ما فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فأعرض عنه وتبسم النبي صلى الله عليه وسلم قال كف وقد قيل وقد كانت تحتها ابنة أبي اهاب التميمي * حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت كان عتبة بن أبي وقاص عهدا إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة منى فأقبضه قالت فلما كان عام الفتح أخذ سعد بن أبي وقاص وقال ابن أخي قد عهدت الي فيه فقام عبد بن زمعة فقال أخي وابن وليدة أبي ولدت علي فراشه فتساقوا إلى الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله ابن أخي كان قد عهدت الي فيه فقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولدت علي فراشه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد بن زمعة ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم أنت زوج النبي صلى الله عليه وسلم احتجبي منه يا سوداء ما رأي من شبهه بعتبة فإراها حتى لقي الله * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الله بن أبي السرف عن الشعبي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجراض فقال إذا أصاب جحده فكل وإذا أصاب بهرضه فقتل فلا تأكل فإنه وقيد قلت يا رسول الله أرسل كلبي وأسمي فأجده على الصيد كلبا آخر لم أسم عليه ولا أدري أيهما أخذ قال لا تأكل إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر

والله الإشارة بحديث التمرة الساقطة في الباب الثاني (قوله وقال حسان بن أبي سنان) هو البصري أحد العباد في زمن التابعين وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وقد وصله أحد في الزهد وأبو نعيم في الحلية عنه بلفظ إذا شئ كنت في شيء فتركه ولا يني نعيم من وجه آخر اجتمع يونس بن عبيد وحسان بن أبي سنان فقال يونس ما عالجت شيئا أشد علي من الورع فقال حسان ما عالجت شيئا أهون علي منه قال كيف قال حسان تركت ما يربني الى ما لا يربني فاسترحمت قال بعض العلماء تكلم حسان على قدر مقامه والترك الذي أشار اليه أشد علي كثير من الناس من يحمل كثير من المشاق الفعلية وقد ورد قوله دع ما يريك الى ما لا يريك مر فوعا آخر جده الترمذي والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي وفي الباب عن أنس عند أحمد من حديث ابن عمر عند الطبراني في الصغير ومن حديث أبي هريرة ورواه ابن الاسقع ومن قول ابن عمر أيضا وابن مسعود وغيرهما (قوله يريك) بفتح أوله ويجوز الضم يقال رابه يربه بالفتح وأراه يره يربه بالضم ربه وهي الشك والتردد والمعنى إذا شككت في شيء فدعه وترك ما يشك فيه أصل عظيم في الورع وقد روى الترمذي من حديث عطية السعدي مر فوعا لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرا عما به البأس وقد تقدمت الإشارة اليه في كتاب الايمان قال الخطابي كل ما شككت فيه فالورع اجتنابه ثم هو على ثلاثة أقسام واجب ومستحب ومكروه فالواجب اجتناب ما يستلزم ارتكاب المحرم والمندوب اجتناب ما ماله من أكثر ماله حرام والمكروه اجتناب الرخص المشروعة على سبيل التسلط * الحديث الاول حديث عتبة بن الحرث في الرضاع ووجه الدلالة منه قوله وكيف وقد قيل فإنه يشعر بأن أمره بفراق امرأته إنما كان لاجل قول المرأة أنها أرضعتهم ما فاحتمل ان يكون صحيحا فيترك الحرام فأمره بفراقها احتياطا على قول الأكثر قيل بل قبل شهادة المرأة وحدها على ذلك وستأتي مباحثه في كتاب النكاحات ان شاء الله تعالى * الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وسألتني مباحثه في كتاب الفرائض ووجه الدلالة منه قوله صلى الله عليه وسلم احتجبي منه يا سوداء مع حكمه بأنه أخوها لا يملكها لكن لما رأى الشبهة البين فيه من غير زمعة أمر سوداء بالاحتجاب منه احتياطا في قول الأكثر واعتراض الداودي فقال ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء وأجاب ابن التين بأن وجهه ان المشبهات ما أشبهت الحلال من وجه والحرام من وجه ويانه من هذه القصة ان الحاقه بزمعة يقتضي ان لا يحتجب منه سوداء والشبه بعتبة يقتضي ان يحتجب وقال ابن القصار إنما يجب سوداء منه لان الزوج ان يمنع زوجته من أخيها وغيره من أقاربها وقال غيره بل يجب ذلك لغلط أمر الحجاب في حق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولو اتفق مثل ذلك لغيره لم يجب الاحتجاب كوقوع في حق الأعرابي الذي قال له لعله نزع عرق * الحديث الثالث حديث عدي بن حاتم في الصيد ووجه

الدلالة

وسلم هو لك يا عبد بن زمعة ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر ثم قال لسودة

بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم احتجبي منه يا سوداء ما رأي من شبهه بعتبة فإراها حتى لقي الله * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الله بن أبي السرف عن الشعبي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجراض فقال إذا أصاب جحده فكل وإذا أصاب بهرضه فقتل فلا تأكل فإنه وقيد قلت يا رسول الله أرسل كلبي وأسمي فأجده على الصيد كلبا آخر لم أسم عليه ولا أدري أيهما أخذ قال لا تأكل إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر

الدلالة منه قوله انما سميت على كذا ولم تسم على الاخر فبين له وجه المنع وهو ترك التسمية
 وأبعد من استدلال به على سد الذرائع **(قوله يا)** ما يتزه (بضم أوله أي يجتنب) (من
 الشبهات) ولا الكشميهني يكره بدل يتزه **(قوله)** حدثنا سفيان (هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز
 وطحمة هو ابن مطرف) والاسناد كله كوفيون الا الصحابي فانه سكن البصرة وقد دخل الكوفة
 مرارا وصرح يحيى القطان بالحديث بين منصور وسفيان **كما سياتي في اللقطة (قوله)**
 مسقوطة) كذا لاكثر وفي رواية كريمة مسقوطة بضم أوله وفتح القاف قال ابن التيمي قوله
 مسقوطة كلمة غريبة لان المشهور ان سقط لازم والعرب قد تذكر الفاعل بلفظ المفعول
 واستشهد به الخطابي بقوله تعالى كان وعده ما تبا أي آتيا وقال ابن التين مسقوطة بمعنى ساقطة
 كقوله حجابا مستورا أي ساترا وقال ابن مالك في الشواهد قوله مسقوطة بمعنى مسقطة ولا فعل
 له ونظيره مرقوق بمعنى مرق أي مسترق عن ابن جني قال وكما جاء مفعول ولا فعل له جاء فعل
 ولا مفعول له كقراءة النخعي عموا وصموا بضم أوله ما ولم يجي مصموم اكتفاء باصم (قلت) وقد
 أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال مطر وحة وأخرجه أبو نعيم
 من وجهين آخرين عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال بكرة ولم يقل مسقوطة ولا مسقطة **(قوله)**
 وقال همام الخ) وصله في اللقطة بتمامه ولفظه اتي لا قلب الى أهلي فأجد التمرة ساقطة على
 فراشي فارتفعها لا كلها ثم أخشى أن تكون صدقة فالتقيها (قلت) ولم يستحضر الكرماني لفظ
 رواية همام فقال تمام الحديث غير مذكور وهو لولا أن تكون صدقة لا كلها (قلت)
 والنكسة في ذكره هنا ما فيه من تعيين المحل الذي رأى فيه التمرة وهو فراشه صلى الله عليه وسلم
 ومع ذلك لم يالكها وذلك أبلغ في الورع قال المهلب لعنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم الصدقة ثم
 يرجع الى أهله فيعلق بثوبه من تمر الصدقة شيء فيقع في فراشه والافاء الفرق بين هذا وبين أكله
 من اللحم الذي تصدق به على بريرة (قلت) ولم ينحصر وجود شيء من تمر الصدقة في غير بيته حتى
 يحتاج الى هذا التأويل بل يحتمل أن يكون ذلك التمر جل الى بعض من يستحق الصدقة ممن هو
 في بيته وناخر تسليم ذلك له أو جل الى بيته فقصه فبقيت منه بقية وقد روى أحمد من طريق عمرو
 ابن شعيب عن أبيه عن جده قال تصور النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقبل له ما أسهره قال
 اني وجدت تمره ساقطة فاكلته ثم ذكرت تمرا كان عندها من تمر الصدقة فادري أمن ذلك كانت
 التمرة أو من تمر أهلي فذلك أسهرني وهو محمول على التعدد والله اعلم اتفق له أكل التمرة كما في هذا
 الحديث وأقلقه ذلك صار بعد ذلك اذا وجد مثلها بما يدخل التردد تركه احتياطا ويحتمل أن
 يكون في حالة أكله اياها كان في مقام التشريع وفي حال تركه كان في خاصة نفسه وقال
 المهلب انما تركها صلى الله عليه وسلم تورعا وليس بواجب لان الاصل ان كل شيء في بيت الانسان
 على الاباحة حتى يقوم دليل على التحريم وفيه تحريم قليل الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم
 ويؤخذ منه تحريم كثيرها من باب أولى **(قوله يا)** من لم ير الوساوس ونحوها من
 الشبهات) في رواية الكشميهني من المشبهات بعم وتنقيل وفي نسخة بمشاة بدل التنقيل والكل
 بمعنى مشكلات وهذه الترجمة معقودة لبيان ما يكره من التسطع في الورع قال الغزالي الورع
 أقسام ورع الصديقين وهو ترك ما لا يتناول بغيرنية القوة على العبادة وورع المتقين وهو ترك

٢٠٥٤

م ه س

تحفة

١٨٦٢

* (باب ما يتزه من الشبهات) *

حدثنا قبيصة حدثنا سفيان

عن منصور عن طلحة عن

أنس رضي الله عنه قال خر

النبي صلى الله عليه وسلم

بتمره مسقوطة فقال لولا أن

تكون صدقة لا كلها

* وقال همام عن أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال أجد

تمره ساقطة على فراشي

* (باب من لم ير الوساوس

ونحوها من الشبهات) *

٢٠٥٥

م س

تحفة ٩٢٢

نغ ٢١١/٤

خت

تحفة ١٤٨٥

م و ص ق
نحلة
٥٢٩٦
٥٢٩٩

حدثنا أبو نعيم حدثنا ابن
عيسى عن الزهري عن عباد
ابن تميم عن عمه قال شكى الى
النبي صلى الله عليه وسلم
الرجل يجدف الصلاة شيئا
أيقطع الصلاة قال لا حتى
يسمع صوتاً أو يجدر بجا
* وقال ابن أبي حفصة عن
الزهري لا وضوء الا فيما
وجدت الريح أو سمعت
الصوت * حدثنا أحمد بن
المقدام العجلي حدثنا محمد بن
عبد الرحمن الطفاوي حدثنا
هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها أن
قوما قالوا يا رسول الله ان
قوما يأتوننا بالبحر لا ندري
أذكروا اسم الله عليه أم لا
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم سموا الله عليه
وكوه ٢٠٥٧

نحلة

٩٧٢٢٥

قوله سمعت هشاماً عن
معمراً عن هشام هكذا في
النسخ فتأمل وحرروا معن
اه مصححه

ملا شبهة فيه ولكن يحشى أن يجر الى الحرام وورع الصالحين وهو ترك ما يطررق اليه احتمال
التحريم بشرط ان يكون لذلك الاحتمال موقع فان لم يكن فهو ورع الموسوسين قال ووراء ذلك
ورع الشهود وهو ترك ما يقطع الشهادة أي أعم من ان يكون ذلك المتروك حراماً أم لا انتهى
وغرض المصنف هنا بيان ورع الموسوسين كمن يتنعم من أكل الصيد خشية ان يكون الصيد
كان لانسان ثم أفلت منه ولكن يترك شراء ما يحتاج اليه من مجهول لا يدري أهله حلال أم حرام
وليست هناك علامة تدل على الثاني ولكن يترك تناول الشيء الخبر ورد فيه متفق على ضعفه
وعدم الاحتجاج به ويكون دليل باحتجاقه وتناوله تمتنع أو تمتنع ثم ذكر فيه حديثين
* الاول (قوله عن الزهري) في رواية الجدي عن سفيان حدثنا الزهري (قوله عن عباد بن تميم
عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني وفي رواية الجدي المذكورة أخبرني سعيد هو ابن
المسيب وعباد بن تميم عن عبد الله بن زيد وقد تقدم في الطهارة عن أبي نعيم عن سفيان وسابقه
يشعربان طريق سعيد هرسله وطريق عباد موصولة ولم يتعرض المزي لتمييز ذلك في الاطراف
(قوله وقال ابن أبي حفصة) هو محمد وكنيته أبو سامة واسم والد أبي حفصة ميسرة وهو بصري
نزل الجزيرة ووطن الكرماني ان محمد اهدا وسالم ابن أبي حفصة وعمار بن أبي حفصة اخوة فخرم
بذلك فاهمهم فيه وهما فاحشاقان والد سالم لا يعرف اسمه وهو كوفي والد عمار اسمه ثابت
بالنون ثم موحد ثم مشاة وهو بصري أيضاً لكن ميسرة مولى ثابت عربي وسالم بن أبي حفصة
من طبقة أعلى من طبقة الاثنين (قوله لا وضوء الخ) وصل أحمد اثر ابن أبي حفصة المذكور من
طريق ووقع لنا بعنق مسند أبي العباس السراج ولقد تقدم عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه
مر فوعا باللفظ المعاق وشي بعض السراج على ظاهر قول البخاري عن الزهري لا وضوء الخ
فخرم بان هذا المتن من كلام الزهري وليس كما ظن لما ذكرته عن مسند أبي حفصة والسراج وقد
جرت عادة البخاري بهذا الاختصار كثيراً والتقدير عن الزهري بهذا السند الى النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا وضوء الحديث وأقرب أمثلة ذلك ما مضى في الصوم في باب اذا أفطر في رمضان
ثم طلعت الشمس فانه أورد حديث الباب من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة
عن أسماء قالت أفطرنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم طلعت الشمس قبل لهشام أمروا
بالقضاء قال ويد من قضاء قال البخاري وقال معمر سمعت هشاماً لا أدري أقضوا أم لا فهذا
أضافه حذف تقديره سمعت هشاماً عن معمر عن هشام بالسند والمتن وقال في آخره فقال
انسان لهشام أقضوا أم لا قال لا أدري وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر كذلك وأوردته من
مسند عبد بن حميد عاليا عن عبد الرزاق عن معمر سمعت هشاماً عن فاطمة عن أسماء فذكرت
الحديث قال فقال انسان لهشام أقضوا أم لا قال لا أدري * (تنبيه) * اختصار ابن أبي حفصة
هذا المتن اختصاراً محققاً فان لفظه يعبر ما ذاق وقع الشك داخل الصلاة وخارجها ورواية غيره من
أثبت أصحاب الزهري تقتضي تخصيص ذلك بمن كان داخل الصلاة ووجهه ان خروج الريح
من المصلي هو الذي يقع له غالباً بخلاف غيره من النواقص فانه لا يهجم عليه الا نادراً وليس المراد
حصراً بقض الوضوء وجود الريح * الثاني حديث عائشة في التسمية على الذبيحة وقد استدلل
به على ان التسمية ليست شرط الصحة الذبح وقد استدلل به على أن التسمية ليست شرطاً في

٢٠٥٨ م ت س تحفة ٢٢٣٩
 * (باب قول الله عز وجل واذا رآوا تجارة أولهوا انقضوا اليها) * حدثنا طلق بن (٢٥٣) غنام حدثنا زائدة عن حصين عن سالم

قال حدثني جابر رضي الله عنه قال بينما نحن نصلّي مع النبي صلى الله عليه وسلم اذ أقبلت من الشام عير تحمل طعاما فالتفتوا اليها حتى ما بقى مع النبي صلى الله عليه وسلم الا اثنا عشر رجلا فنزلت واذا رآوا تجارة أولهوا انقضوا اليها * (باب

من لم يبال من حيث كسب المال) * حدثنا آدم حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء بما خدمنه أمن الحلال أم من الحرام * (باب التجارة في البر وغيره وقوله عز وجل رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) * وقال قتادة كان القوم يتبايعون ويتجرون ولكنهم اذا تابعتهم حق من حقوق الله لم تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله حتى يؤدوه الى الله * حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال كنت أتجبر في الصرف فسألت زيدا بن أرقم رضي الله عنه فقال قال النبي صلى الله

جواز الاكل من الذبيحة وسياق تقرر به والجواب عما أورد عليه وسائر مما حثه في كتاب الذبائح مستوفى ان شاء الله تعالى وهو أصل في تحسين الظن بالمسلم وان أموره محمولة على السكال ولا سيما أهل ذلك العصر * (قوله) * قال الله عز وجل واذا رآوا تجارة أولهوا انقضوا اليها) كانه أشار بهذه الترجمة الى أن التجارة وان كانت مدحوة باعتبار كونها من المكاسب الحلال فانها قد تدم اذا قدمت على ما يجب تقديمه عليها وقد أورد في الباب حديث جابر في قصة انقضاء الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب ومضى الكلام عليه مبسوطا في كتاب الجمعة ويأتي بعضه في تفسير سورة الجمعة ان شاء الله تعالى * (قوله) * من لم يبال من حيث كسب المال) في هذه الترجمة إشارة الى ذم ترك التحري في المكاسب (قوله) يأتي على الناس زمان) في رواية أحمد عن يزيد عن ابن أبي ذئب بسنده ليأتين على الناس زمان وللنساء من وجه آخر يأتي على الناس زمان ما يبالي الرجل من أين أصاب المال من حل أو حرام وهذا أوردته النساء من طريق محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي عن أبي هريرة وهم المزني في الاطراف فظن أن محمد بن عبد الرحمن هو ابن أبي ذئب فترجم به للنساء مع طريق البخاري هذه عن ابن أبي ذئب وليس كما ظن فاني لم أقف عليه في جميع النسخ التي وقفت عليها من النساء الا عن الشعبي لا عن سعيد ومحمد بن عبد الرحمن المذكور عنه أظنه ابن أبي ليلى لا ابن أبي ذئب لاني لا أعرف لابن أبي ذئب رواية عن الشعبي وقال ابن التين أخيرا النبي صلى الله عليه وسلم بهذا التحذير من قسنة المال وهو من بعض دلائل نبوته لاخباره بالامور التي لم تكن في زمانه ووجه الذم من جهة التسوية بين الامرين والا فخذ المال من الحلال ليس مذموما من حيث هو والله أعلم * (قوله) * التجارة في البر وغيره) لم يقع في رواية الا كثر قوله وغيره وثبت عند الاسماعيلي وكريمة واختلف في ضبط البر فالأكثر على انه بالزاي وليس في الحديث ما يدل عليه بخصوصه بل بطريق عموم المكاسب المباحة وصوب ابن عساكر انه بالراء وهو أليق بمواخاة الترجمة التي بعد هذه مباب وهو التجارة في البحر وكذا ضبطها الدمشاطي وقرأت بخط القطب الحلبي ما يدل على انها مضبوطة عند ابن بطل وغيره بضم الموحدة وبالراء قال وليس في الباب ما يقتضي تعيينه من بين أنواع التجارات انتهى وقد أخطأ من زعم انه بالراء تصحيف اذ ليس في الآية ولا الحديث ولا الاثر الا في أو ردها في الباب ما يرجح أحد اللفظين (قوله) وقوله عز وجل رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) أي وتفسير ذلك وقد روي عن أبي طلحة عن ابن عباس ان المعنى لا تلهيهم عن الصلاة المكتوبة وتسمك به قوم في مدح ترك التجارة وليس بواضح (قوله) وقال قتادة كان القوم يتبايعون الخ) لم أقف عليه موصولا عنه وقد وقع لي من كلام ابن عمر أخرجه عبد الرزاق عنه أنه كان في السوق فاقيمت الصلاة فاعلقوا حوائثهم ودخلوا المسجد فقال ابن عمر فيه سم زلت فذكر الآية وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود نحوه وفي الحلية عن سفیان الثوري كانوا يتبايعون ولا يدعون الصلوات المكتوبات في الجماعة ثم أورد المصنف حديث زيد بن أرقم والبراء بن عازب في الصرف وسياق الكلام عليه في باب

عليه وسلم ح وحدثني الفضل بن يعقوب حدثني الحجاج بن محمد قال ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار وعاصم بن مصعب انهما سمعا أبا المنهال يقول سألت البراء بن عازب وزيدا بن أرقم عن الصرف فقال كذا جري على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت البراء عن الصرف فقال ان كان يد يد فلا بأس تحفة ٧٨٨ - ١ - ٣٩٧٥

يسع الورق بالذهب نسيئة بعد نصف وستين بابا وموضع الترجمة منه قوله فيه وكانا تاجر بن علي عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خفي ذلك على القطب فقرأت بخطه لم يذكر أحد من الشراح
مناسبة الترجمة لهذا الحديث فينظر * (تنبه) * أبو المنهال المذکور في هذا الاسناد غير أبي
المنهال صاحب أبي برزة الاسلمي في حديث المواقيت واسم هذا عبد الرحمن بن مطعم واسم
صاحب أبي برزة سيار بن سلامة وأخرج البخاري الطريق الثانية بنزول رجل لاجل زيارة
عامر بن مصعب مع عمرو بن دينار في رواية ابن جريج عنهما عن أبي المنهال المذکور وعامر بن
مصعب ليس له في البخاري سوى هذا الموضع الواحد (قوله نسيئا) بكسر المهملة وسكون
التحتانية بعدها همزة وللكشيمية نساء بفتح النون والمهملة ومدة (قوله باب) الخروج
في التجارة وقول الله عز وجل فانتشروا في الارض واستغوا من فضل الله) قال ابن بطال هو اباحم
بعد خطر كقوله تعالى راد اذ حلتم فاصطادوا وقال ابن المنير في الحاشية غرض البخاري اجازة
الحركات في التجارة ولو كانت بعدة خلا فمن ينقطع ولا يحضر السوق كما سيأتي في مكانه ان شاء الله
تعالى (قوله) ان ابا موسى استأذن علي عمر فلم يؤذن له زاد بشر بن سعيد عن أبي سعيد كما سيأتي في
الاستئذان انه استأذن ثلاثا (قوله فقال كانوا هم بذلك) في الرواية المذكورة انه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذ استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع (قوله فذهب بأبي سعيد)
في الرواية المذكورة فأخبرت عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وفيه الدلالة على أن قول
الحباب كانوا هم بكذا المحمول على الرقع ويقوى ذلك اذا ساقه مساق الاستدلال وفيه أن الحبابي
الكبير القدر الشديد الزوم لرسول الله صلى الله عليه وسلم قد يخفى عليه بعض أمره ويستمعه من
هو دونه وادعى بعضهم أنه يستفاد منه أن عمر كان لا يقبل الخبر من شخص واحد وليس كذلك
لان في بعض طرقه ان عمر قال اني أحببت أن أتثبت وستأتي قوائمه مستوفاة في كتاب
الاستئذان ان شاء الله تعالى وقد قبل عمر خبر الخياط بن سفيان وحده في الديبة وغير ذلك (قوله)
فقال عمر أخفى علي هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ألهماني الصفاق بالاسواق يعني
الخروج الى التجارة) كذا في الاصل وأطلق عمر على الاشتغال بالتجارة لهُوالانها ألهمته عن طول
ملازمته النبي صلى الله عليه وسلم حتى سمع غيره منه ما لم يسمعه ولم يقصد عمر ترك أصل الملازمة
وهي أمر نسي وكان احتياج عمر الى الخروج للسوق من أجل الكسب لعماله والتعفف عن
الناس وأما أبو هريرة فكان وحده فذلك أكثر ملازمته وملازمة عمر للنبي صلى الله عليه وسلم
لا تخفى كما سيأتي في ترجمته في المناقب والله مطلقا ما يلهمي سواء كان حراما أو حلالا وفي الشرع
ما يحرم فقط (قوله باب) التجارة في البحر أي اباحه ركوب البحر للتجارة وفي بعض
النسخ وغيره فان ثبت قوى قول من قرأ البر فيما سبق باب بضم أوله أو بالزاي (قوله وقال مطر
الح) هو مطر الوراق البصري مشهور في التابعين ووقع في رواية الجوى وحده وقال مطرف
وهو تصحيف وبانه الوراق وصفه المزى والقطب وآخرون وقال السكرماني الظاهر أنه ابن الفضل
المروزي شيخ البخاري وكان ظهور ذلك له من حيث ان الذين أفردوا رجال البخاري كالكلاباذي
لم يذكر وافهم الوراق المذکور لانهم لم يستوعبوا من علق لهم وقد أخرج ابن أبي حاتم عن طريق
عبد الله بن شاذان عن مطر الوراق انه كان لا يرى بر كوي البحر بأسا ويقول ما ذكره الله تعالى

وان كان نسيئا فلا يصلح
(باب الخروج في التجارة)
وقول الله عز وجل فانتشروا
في الارض واستغوا من فضل
الله * حدثني محمد أخبرنا
محمد بن يزيد أخبرنا ابن
عسبرج قال أخبرني عطاء عن
عبيد بن عمير أن ابا موسى
استأذن علي عمر رضي
تعالى الله عنه فلم يؤذن له
وكانه كان مشغولا فرجع
أبو موسى ففرغ عمر فقال
ألم أسمع صوت عبد الله بن
قيس ائذ نواله قيل قد رجع
فدعاه فقال كانوا هم بذلك
فقال تأتي على ذلك بالينة
فانطلق الى مجالس الانصار
فسألهم فقالوا لا يشهدك
علي هذا الا أصغرنا أبو سعيد
الخدري فذهب بأبي سعيد
الخدري فقال عمر أخفى علي
هذا من أمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم ألهماني الصفاق
بالاسواق يعني الخروج الى
التجارة * (باب التجارة في
البحر) * وقال مطر الوراق
به وما ذكره الله في القرآن
الاجم ثم تلاوتني الفاك
مواخر فيه ولتستغوا من
فضله

نخ

الفلك السفن الواحد والجمع سواء وقال مجاهد تخمر السفن الريح ولا تخمر ٢٥٥ الريح شيامن السفن الا الفلك العظام

* وقال الليث حدثني جعفر

ابن ربيعة عن عبد الرحمن

ابن هرم عن أبي هريرة

رضي الله عنه عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم أنه

ذكر رجلا من بني اسرائيل **نحفة**

خرج في البحر فمضى حاجته

وساق الحديث حدثني

عبد الله بن صالح حدثنا

الليث **باب** واذا راوا

تجارة أولهوا انقضوا اليها

وقوله لا تلهمهم تجارة ولا

بيع عن ذكر الله * وقال

قتادة كان القوم يتجرون

ولكنهم كانوا اذا نابهم حتى

من حقوق الله لم تلهمهم تجارة

ولا بيع عن ذكر الله حتى

يؤدوه الى الله * حدثني

محمد قال حدثني محمد بن

فضيل عن حسين عن سالم

ابن أبي الجعد عن جابر رضي

الله عنه قال أقبلت عبر

ونحن نصلي مع النبي صلى

الله عليه وسلم الجمعة فانقض

الناس الا اثني عشر رجلا

فتزلت هذه الآية واذا راوا **نحفة**

تجارة أولهوا انقضوا اليها

وتركوا قائما **باب**

قوله أنفقوا من طبيات

ما كسبتم * حدثنا عثمان

ابن أبي شبة قال حدثنا

جرير عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أنفقت المرأة من

طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها بما كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا * حدثني

يحيى بن جعفر حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن همام قال سمعت ابا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا

أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فلا ينصف أجره **نحفة**

١٤٦٩٥

٢٠٦٦ م

١٤٦٩٥

في القرآن لا يجمع وجهه جل مطر ذلك على الاباحة انه اسميقت في مقام الامتنان وتضمن ذلك الرد على من منع ركوب البحر وسيأتي بسط ذلك في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى **قوله** الفلك السفن الواحد والجمع سواء هو قول أكثر أهل اللغة ويدل عليه قوله تعالى في الفلك المشحون وقوله حتى اذا كنتم في الفلك وجريتم بهم قد كره في الافراد والجمع بلفظ واحد وقيل ان الفلك بالضم والاسكان جمع فلك بفحوتين مثل أسد وأسود وقال صاحب المحكم السفينة فعلة بمعنى فاعله سميت سفينة لانها تسفن وجه الماء أي تفسره والجمع سفن وسفائن وسفين **قوله** وقال مجاهد الخ واصله الفريابي في تفسيره وكذلك عبد بن حميد من وجه آخر قال عياض ضبطه الاكثر نصب السفن وعكسه الاصيل والصواب الاول عند بعضهم بناء على أن الريح الفاعل وهي التي تصرف السفينة في الاقبال والادبار وضبط الاصيل صواب وهو ظاهر القرآن اذا جعل الفعل للسفينة فقال مواخرفيه وقوله تخمر بفتح الميم أي تشق يقال تخمرت السفينة اذا شقت الماء بصوت وقيل الخجر الصوت نفسه وكان مجاهدا اراد ان شق السفينة للبحر بصوت انما هو بواسطة الريح ومعنى قوله ولا تخمر الخ ان الصوت لا يحصل الا من كبار السفن أو لا يحصل من الصغار غالبا **قوله** وقال الليث الخ هو طرف من حديث ساقه بتمامه في كتاب الكفالة كما سيأتي وسند كرام الكلام عليه ثم وجهه تعلقه بالترجمة ظاهر من جهة ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا لم يرد في شرعنا ما ينسخه ولا سيما اذا ذكره صلى الله عليه وسلم مقرر الله أو في سياق الشاء على فاعله أو ما أشبه ذلك ويحتمل أن يكون مراد المصنف بإيراد هذا ان ركوب البحر لم يزل متعارفا ما لوفا من قديم الزمان فيحمل على أصل الاباحة حتى يرد دليل على المنع **قوله** في آخره حدثني عبد الله ابن صالح حدثنا الليث **باب** فيه التصريح بوصول المعلق المذكور ولم يقع ذلك في أكثر الروايات في الصحيح ولا ذكره أبو ذر الا في هذا الموضع وكذا وقع في رواية أبي الوقت **قوله** **باب** واذا راوا تجارة أولهوا انقضوا اليها وقوله لا تلهمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وقال قتادة كان القوم يتجرون الى آخره كذا وقع جميع ذلك معاد في رواية المستبلى وسقط لغيره الا النسق فانه ذكرها ههنا وحذفها مما مضى وكذا وقع مكررا في نسخة الصغاني وهذا يؤيد ما تقدم من النقل عن أبي ذر الهروي أن أصل البخاري كان عند الفربري وكانت فيه الحاقات في الهوامش وغيرها وكان من ينسخ الكتاب يضع الملق في الموضع الذي يظنه لا ثقبه فنشأ عنه التكرار التقديم والتأخير ويراها ان بعضهم احتاط فكتب الملق في الموضعين فنشأ عنه التكرار وقد تكلف بعض الشراح في توجيهه بان قال ذكر الآية ههنا لمنطوقها وهو الذم وذكرها ههنا لمنطوقها وهو تخصيص وقتها بحالة غير المتلبسين بالصلاة وسماع الخطبة وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفي **قوله** **باب** قوله أنفقوا من طبيات ما كسبتم أي تفسيره وحكي ابن بطل انه وقع في الاصل كوا بئلا أنفقوا وقال انه غلط اه وكذا رأيت في رواية النسق وقد ساق الآية في كتاب الزكاة على الصواب وقد تقدم النقل عن مجاهد انه قال في تفسيرها ان المراد

بها التجارة ثم ذكر البخاري حديث عائشة مرفوعا اذا انفقت المرأة من طعام بيتها الحديث وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الزكاة ثم اورد حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ اذا انفقت المرأة من كسب زوجها عن غير امره فلها نصف أجره وفيه رد على من عينه فيما أذن لها في ذلك والاولى أن يحمل على ما اذا انفقت من الذي يخصها به اذا تصدقت به بغير استئذانه فانه يصدق كونه من كسبه فيؤجر عليه وكونه بغير امره ويحتمل أن يكون أذن لها بطريق الاجال لكن المنقح ما كان بطريق التفصيل ولا بد من الجمل على أحد هذين المعنيين والاختصاص كان من ماله بغير اذنه لا اجالا ولا تفصيلا فهي مأزورة بذلك لا مأجورة وقد ورد فيه حديث عن ابن عمر عند الطيالسي وغيره وأما قوله في حديث أبي هريرة فلها نصف أجره فهو محمول على ما اذا لم يكن هناك من يعينها على تنفيذ الصدقة بخلاف حديث عائشة ففيه ان للخادم مثل ذلك أو المعنى بالتصنيف في حديث أبي هريرة أن أجره وأجرها اذا جعلا كان لها النصف من ذلك فللكل منهما أجر كامل وهما اثنان فكانت ما نصنفان **(قوله يا من أحب البسط أي التوسع في الرزق)** وجواب من محذوف تقديره ما في الحديث وهو فليصل رجه ويستفاد منه جواز هذه المحبة خلافا لمن كرهها مطلقا **(قوله حدثنا محمد بن أبي يعقوب)** اسم أبيه اسحق بن منصور وقيل ان منصور اسم أبيه وقيل ان أبا يعقوب جده الكرماني بكسر الكاف وذكر الكرماني الشارح ان النووي ضبطها بفتح الكاف وتعقبه وسلف النووي في ذلك أبو سعيد بن السمعاني وهو أعلم الناس بذلك فلعن الصواب فيها في الاصل الفتح ثم كثرت معاملة لها بالكسر تغييرا من العامة وقد نزل محمد المذكور بالبصرة ووثقه ابن معين وغيره ولم يعرف أبو حاتم الرازي حاله وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير المائدة وآخر في أوائل الاحكام والثلثة اسنادها واحدا الى الزهري وشيخه حسان هو ابن ابراهيم الكرماني ويونس هو ابن يزيد **(قوله قال محمد هو الزهري)** كذا في الاصل وفي رواية أبي نعيم من وجه آخر عن حسان عن يونس بن يزيد عن الزهري **(قوله عن أنس)** يأتي في الادب من وجه آخر عن الزهري أخبرني أنس **(قوله وينسأ)** بضم أوله وسكون النون به دهاهم ملة ثم همزة أي يؤخر له والثرهنا بقية العمر قال زهير والمرء ما عاش بمدوده أمل * لا ينتهى الطرف حتى ينتهى الاثر

وسأني الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى قال العلماء معنى البسط في الرزق البركة فيه وفي العمر حصول القوة في الجسد لان صلته اقارب صدقة والصدقة تربي المال وتزيد فيه فينبغيها ويزكو لان رزق الانسان يكتب وهو في بطن أمه فلذلك احتج الى هذا التأويل أو المعنى انه يكتب مقبدا بشرط كأن يقال ان وصل رجه فله كذا أو لا فكذا أو المعنى بقاء ذكره الجمل بعد الموت وأغرب الحكم الترمذي فقال المراد بذلك قوله البقاء في البرزخ وقال ابن قتيبة يحتمل ان يكتب أجل العبد مائة سنة وتزكته عشرين فان وصل رجه زاد التزكية وقال غيره المكتوب عند الملك الموكل به غير المعلوم عند الله عز وجل فالاول يدخل فيه التغيير وتوجيهه ان المعاملات على الظواهر والمعلوم الباطن خفي لا يتعلق عليه الحكم فذلك الظاهر الذي اطلع عليه الملك هو الذي يدخله الزيادة والنقص والمحو والاثبات والحكمة فيه ابلاغ ذلك الى المكلف ليعلم فضل البر وشؤم القطيعة وسأني ذكر هذه المسئلة مبسوطا في كتاب القدر وما في الكلام على اثار الغنى

* (باب من أحب البسط في الرزق) * حدثنا محمد بن أبي يعقوب الكرماني حدثنا حسان حدثنا يونس قال محمد هو الزهري عن أنس ابن مالك رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سره أن يبسط له في رزقه أو ينسأ له في أثره فليصل رجه

قوله وينسأ كذا بالواو في النسخ التي بأيدينا وفي نسخ المتن باو بدل الواو اهـ

٢٠٦٧

م ه س

تحفة

١٥٥٥

على الفقر في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب** شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة بكسر المهملة والمدى بالاجل قال ابن بطلان الشراء بالنسيئة جائز بالاجماع (قلت) لعل المصنف تخيل ان احدا يتخيل انه صلى الله عليه وسلم لا يشتري بالنسيئة لانها دين فاراد دفع ذلك التخيل وأورد المصنف فيه حديثي عائشة وأنس في أنه صلى الله عليه وسلم اشترى شعرا الى أجل ورهن عليه درعه وسياقي الكلام عليهما مستوفى في أول الرهن ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ في طريق عائشة ذكرنا عند ابراهيم هو النخعي وقوله الرهن في السلم أي السلف ولم يرد به السلم العرفي وقوله في حديث أنس حدثنا مسلم هو ابن ابراهيم وقوله في الطريق الثانية أسباط هو بفتح الهمزة وسكون المهملة بعدها موحدة وقوله أبو اليسع بفتح التحتية والمهملة وهو بصري وكذا بقية رجال الاسناد وليس لأسباط في البخاري سوى هذا الموضع وقد قيل ان اسم أبيه عبد الواحد وقد ساقه المصنف هنا على لفظ أبي اليسع وساقه في الرهن على لفظ مسلم بن ابراهيم والنسبة في جميعها هنا مع ان طريق مسلم أعلى من اعاءة الغالب من عادة ان لا يذكر الحديث الواحد في موضعين باسناد واحد ولان أبا اليسع المذكور فيه مقال فاحتاج ان يقرنه بمن يعضده وقوله فيه ولقد سمعته يقول هو كلام أنس والضمير في سمعته للنبي صلى الله عليه وسلم أي قال ذلك لما رهن الدرع عند اليهودي مظهر السبب في شرائه الى أجل وذهل من زعم انه كلام قتادة وجعل الضمير في سمعته لأنس لانه اخرج للسياق عن ظاهره بغير دليل والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** كسب الرجل وعمله بيده عطف العمل باليد على الكسب من عطف الخاص على العام لان الكسب أعم من ان يكون عملا باليد أو بغيرها وقد اختلف العلماء في أفضل المكاسب قال الماوردي أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة والاشبه بمذهب الشافعي أن أطيها التجارة قال والارجح عندي ان أطيها الزراعة لانها أقرب الى التوكل وتعبه التووي بحديث المقدم الذي في هذا الباب وان الصواب أن اطيها الكسب ما كان بعمل اليد قال فان كان زراعا فهو أطيها المكاسب لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد وما فيه من التوكل وما فيه من النفع العام لا دعي وللدواب ولانه لا بد فيه في العادة ان يوكل منه بغير عوض (قلت) وفوق ذلك من عمل اليد ما يكسب من اموال الكفار بالجهاد وهو مكسب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو أشرف المكاسب لما فيه من اعلاء كلمة الله تعالى وخذلان كلمة اعدائه والنفع الاخرى قال ومن لم يعمل بيده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا (قلت) وهو مبني على ما بحث فيه من النفع المتعدى ولم ينحصر النفع المتعدى في الزراعة بل كل ما يعمل باليد فنفعه متعدداً فيه من تهيئة اسباب ما يحتاج الناس اليه والحق ان ذلك يختلف المراتب وقد يختلف باختلاف الاحوال والاشخاص والعلم عند الله تعالى قال ابن المنذر انما يفضل عمل اليد سائر المكاسب اذا نصح العاقل كما جاء مصرحاً به في حديث أبي هريرة (قلت) ومن شرطه ان لا يعتقد ان الرزق من الكسب بل من الله تعالى بهذه الواسطة ومن فضل العمل باليد الشغل بالامر المباح عن البطالة والله هو وكسر النفس بذلك والتعفف عن ذلة السؤال والحاجة الى الغير ثم أورد المصنف في الباب أحاديث أولها في التجارة والثاني في الزراعة والثالث وما بعده في الصناعة الحديث الاول ﴿قوله﴾ حدثني اسمعيل بن عبد الله (هو ابن أبي أنس) ﴿قوله﴾

* (باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة) *
حدثنا علي بن أنس * حدثنا محمد
عبد الواحد حدثنا الاشمس *
قال ذكرنا عند ابراهيم *
الرهن في السلم فقال حدثني *
الاسود عن عائشة رضي *
الله عنها أن النبي صلى الله *
عليه وسلم اشترى طعاما من *
يهودي الى أجل ورهنه درعا *
من حديد * حدثنا مسلم *
حدثنا هشام حدثنا قتادة *
عن أنس ح وحدثني *
محمد بن عبد الله بن حوشب *
حدثنا أسباط أبو اليسع *
البصري حدثنا هشام *
الدستوائي عن قتادة عن *
أنس رضي الله عنه أنه مشى *
الى النبي صلى الله عليه وسلم *
بخبز شعير واهالة سخة ولقد *
رهن النبي صلى الله عليه *
وسلم درعا له بالمدينة عند *
يهودي وأخذ منه شعيرا *
لا الهه ولقد سمعته يقول *
ما أحسى عند آل محمد صلى *
الله عليه وسلم صاع بـ رولا *
صاع حب وان عنده لتسع *
نسوة * (باب كسب الرجل *
وعمله بيده) * حدثني *
اسمعيل بن عبد الله حدثني *
علي بن وهب عن يونس عن *
ابن شهاب

لقد علم قومي) أي قريش أو المسلمون (قوله حرفتي) بكسر المهملة وسكون الراء بعدها فاء أي
 جهة اكتسابي والحرفة جهة الاكتساب والتصرف في المعاش وأشار بذلك إلى أنه كان كسوبا
 لمؤنته ومؤنة عياله بالتجارة من غير عجز تخشع على سبيل الاعتذار عما يأخذه من مال المسلمين إذا
 احتاج إليه (قوله وشغلت) جملة حالبة أي إن القيام بأمور الخلافة شغله عن الاحتراف وقد
 روى ابن سعد وابن المنذر بإسناد صحيح عن مسروق عن عائشة قالت لما مرض أبو بكر مرضه
 الذي مات فيه قال انظروا ما زاد في مالي منذ دخلت الامارة فابعدوا به إلى الخليفة بعدى قالت
 فلما مات نظرنا فإذا عبد قومي كان يحمل صبيانه وناضح كأن يسقى يستأنه فبعثنا بهما إلى عمر
 فقال رجة الله على أبي بكر لقد أنعب من بعده وأخرج ابن سعد عن طريق القاسم بن محمد عن
 عائشة فحواه وزاد أن الخادم كان صيقلا يعمل سيوف المسلمين ويخدم آل أبي بكر ومن طريق
 ثابت عن أنس فحواه وفيه قد كنت حريصا على أن أوفر مال المسلمين وقد كنت أصبت من اللحم
 واللبن وفيه وما كان عنده دينار ولا درهم ما كان الخادم ولقحة ومجلب (قوله آل أبي بكر) أي
 هو نفسه ومن تلزمه ثقته وقيل أراد نفسه بدليل قوله احترف حكاها الطيبي قال ويدل عليه
 نسق الكلام لانه أسند الاحتراف إلى ضمير المتكلم عاطفاله على فسيما كل فالو كان المراد الأهل
 لتساfranتهى وحزم البضاوى بأن قوله آل أبي بكر عدول عن المتكلم إلى الغيبة على طريق
 الالتفات قال وقيل أراد نفسه والاول مقحم لقوله واحترف وليس بشئ بل المعنى أتى كنت
 أكتسب لهم ما يكونه والا أن أكتسب للمسلمين قال الطيبي فائدة الالتفات انه جرد من نفسه
 شخصا كسوبا لمؤنة الأهل بالتجارة فامتنع لشغله بأمر المسلمين عن الاكتساب وفيه اشعار بالعلة
 وإن من اتصف بالشغل المذكور تحقيق انيا كل هو وعياله من بيت المال وخص الاكل من
 بين الاحتياجات لكونه أهمها ومعظمها قال ابن التين وفيه دليل على ان للعامل أن يأخذ من
 عرض المال الذي يعمل فيه قدر حاجته اذا لم يكن فوقه امام يقطع له أجره معاومة وسبقه إلى
 ذلك الخطابي (قلت) لكن في قصة أبي بكر ان القدر الذي كان يتناوله فرض له باتفاق من الصحابة
 فروى ابن سعد بإسناد مرسل رجاله ثقات قال لما استخلف أبو بكر أصبح غاديا إلى السوق على رأسه
 أثواب يتجر بها فلقبه عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح فقال كيف تصنع هذا وقد وليت
 أمر المسلمين قال فنأين أطمع عيالي قالوا نفرض لك فنرضوا له كل يوم شطر شاة (قوله واحترف)
 في رواية الكشميهني ويحترف قال ابن الأثير اربا احترامه للمسلمين نظره في أمورهم وتيسير
 مكاسبهم وارتاقهم وكذا قال البيضاوي المعنى أكتسب للمسلمين في أموالهم بالسعي في
 مصالحهم ونظم أحوالهم وقال غيره يقال احترف الرجل اذا جازى على خبر أو شرو وقال المهلب
 قوله احترف لهم أي أتجر لهم في مالهم حتى يعود عليهم من ربحه بقدر ما آكل أو أكثر وليس
 بواجب على الامام أن يتجر في مال المسلمين بقدر مؤنته الا ان يطوع بذلك كما تطوع أبو بكر
 (قلت) والتوجيه الذي ذكره ابن الأثير أوجه لان أبي بكر بين السبب في ترك الاحتراف وهو
 الاشتغال بالامارة فحق يتفرغ للاحتراف لغيره اذ لو كان يمكنه الاحتراف لاحتراف لنفسه كما
 كان الا ان يحمل على انه كان يعطى المال لمن يتجر فيه ويجعل ربحه للمسلمين وقد روى
 الاسماعيلي في حديث الباب من طريق معمر عن الزهري فلما استخلف عمر آكل هو وأهله من

٢٠٧٠

تحفة

٦٦٣٤

١٦٧٢٠

قال أخبرني عروة بن الزبير
 أن عائشة رضي الله عنها
 قالت لما استخلف أبو بكر
 الصديق قال لقد علم قومي
 أن حرفتي لم تكن تجزعن
 مؤنة أهلي وشغلت بأمر
 المسلمين فسيما كل آل
 أبي بكر من هذا المال
 واحترف المسلمين فيه

٩٦٢٩٢ تحفة

* حدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله

ابن يزيد حدثنا سعيد قال

حدثني أبو الأسود عن عروة

قال قالت عائشة رضي الله

عنها كان أصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم عمال

أنفسهم فكان يكون لهم

أرواح فقبل لهم وأغسلهم

رواه هشام عن هشام عن

أبيه عن عائشة * حدثنا

أبراهيم بن موسى أخبرني

عن ثور عن خالد بن معدان

عن المقدم رضي الله عنه

عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال ما كل أحد طعاما

قط خيرا من أن يأكل من

عمل يده وإن نبي الله داود

عليه السلام كان يأكل من

عمل يده * حدثنا يحيى بن

موسى حدثنا عبد الرزاق

أخبرنا معمر عن هشام بن

منبه حدثنا أبو هريرة عن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم إن داود النبي عليه

السلام كان لا يأكل إلا من

عمل يده

٢ قوله يفتح الرأ هكذا

بالنسخ التي بأيدينا وصوابه

بكسر الرأ اه مصححه

٢٠٧٣

تحفة

١٤٧٢٩

المال أي مال المسلمين واحترق في مال نفسه * (تنبيه) * حديث أبي بكر هذا وإن كان ظاهره الوقف لكنه بما اقتضاه من أنه قبل أن يستخلف كان يحترف للحصول مؤنة أهله يصير مرفوعا لأنه يصير كقول الصحابي كأنه فعل كذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ابن ماجه وغيره من حديث أم سلمة أن أبا بكر خرج تاجرا إلى بصرى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وتقدم في حديث أبي هريرة في أول البيوع أن اخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصق بالأسواق وياي حديث عائشة أن الصحابة كانوا أعمال أنفسهم وهذا هو السرفي أراد البخاري له عقب حديثها عن أبي بكر * الحديث الثاني (قوله) حدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يزيد (كذا ثبت في جميع الروايات الأرواية أي علي بن شيويه عن الفربري عن البخاري حدثنا عبد الله بن يزيد فعمد على هذا هو المصنف وعبد الله بن يزيد هو المقبري وقد أكثر عنه البخاري وروى عنه غيره بواسطة وسعيد هو ابن أبي أيوب وأبو الأسود هو النوفلي المعروف ببيتهم عروة وجرم الحاكيم بن محمد أدهنا هو الذهلي (قوله) رواه هشام (يعني ابن يحيى) (عن هشام) يعني ابن عروة وهذا التعليق وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق هدية عنه يلفظ كان القوم خدام أنفسهم وكانوا يروحون إلى الجمعة فامروا أن يغتسلوا وبهذا اللفظ رواه قريش بن أنس عن هشام عند ابن خزيمة والبارز وقد تقدم هذا الحديث من وجه عن عروة ومن وجه آخر عن عروة وقد تقدم شرحه مستوفي والغرض منه هنا قوله كانوا أعمال أنفسهم وقوله يكون لهم أرواح جمع ربح لأن أصل ربح ٢ روح يفتح الرأ وسكون الواو ويقال في جمعه أيضا أرواح بقله * الحديث الثالث والرابع (قوله عن ثور) هو ابن زيد الشامي لا ابن زيد المدني (قوله عن المقدم) هو ابن معد يكرب الكندي من صفار الصحابة مات سنة بضع وثمانين بمصر وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الأطعمة (قوله ما كل أحد) زاد الاسماعيل من بني آدم (قوله طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده) في رواية الاسماعيل خير بالرفع وهو جائز وفي رواية له من كد يديه والمراد بالخيرية ما يستلزم العمل باليد من الغنائم الناس ولا ابن ماجه من طريق عمر بن سعد عن خالد بن معدان عنه ما كسب الرجل أطيب من عمل يديه ولا ابن المنذر من هذا الوجه ما كل رجل طعاما قط أحل من عمل يديه وفي فوائد هشام بن عمار عن بقية حديثي عمر بن سعد بهذا الإسناد مثل حديث الباب وزاد من بات كالامن عمل يات معفور الله وللنساء من حديث عائشة أن أطيب ما كل الرجل من كسبه وفي الباب من حديث سعيد بن عيسى عن عمه عند الحاكم ومن حديث وافع بن خديج عند أحمد ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود (قوله وإن داود الخ) في رواية الاسماعيل يحدف الواو وفي روايته من كسب يده (قوله لا يأكل إلا من عمل يده) وهو صريح في الحصر بخلاف الذي قبله وحديث أبي هريرة هذا طرف من حديث سميأتى في ترجمة داود من أحاديث الأنبياء ووقع في المستدرک عن ابن عباس بسندواه كان داود زرادا وكان آدم حرا وأبو كان نوح نجارا وكان أدريس خياطا وكان موسى راعيا وفي الحديث فضل العمل باليد وتقديم ما يشره الشخص بنفسه على ما يشره غيره والحكمة في تخصيص داود بالذكر أن اقتصاره في آكله على ما يعمل يده لم يكن من الحاجة لأنه كان خليفة في الأرض كما قال الله تعالى وإنما ابتغى الآكل من طريق الفضل ولهذا أورد النبي

تحفة ١٢٩٣١

* حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
الليث عن عقيل عن ابن
شهاب عن أبي عبيد مولى
عبد الرحمن بن عوف أنه
سمع أبا هريرة رضي الله عنه
يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لأن يحتطب
أحدكم حزمة على ظهره خير
من أن يسأل أحدا فيعطيه
أو يعنه * حدثنا يحيى بن
موسى حدثنا وكيع حدثنا
هشام بن عروة عن أبيه عن
الزبير بن العوام رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لأن يأخذ
أحدكم أحبله * (باب
السهولة والسماحة في
الشراء والبيع ومن طلب
حقا فليطلبه في عفاف) *
* حدثنا علي بن عياش
حدثنا أبو غسان قال حدثني
محمد بن المنكدر عن جابر بن
عبد الله رضي الله عنهما
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال رحم الله رجلا
سماحا إذا باع وإذا اشترى
وإذا اقتضى * (باب من
أنظر موسرا) *

٢٠٧٢

٢٠٨٠

تحفة ٢٠٨٠

صلى الله عليه وسلم قصته في مقام الاحتجاج بها على ما قدمه من أن خير الكسب عمل اليد وهذا
بعد تقرير أن شرع من قبلنا شرع لنسألا سيما إذا ورد في شرعنا مدحه وتحسينه مع عموم قوله
تعالى فيه مداهم اقتده وفي الحديث أن التكسب لا يقدح في التوكل وإن ذكر الشيء بدليله أو وقع في
نفس سامعه * الحديث الخامس والسادس (قوله لأن يحتطب أحدكم) تقدم الكلام عليه في
باب الاستعفاف عن المسئلة وأخرجه هناك من طريق الأعرج عن أبي هريرة وبعد أبواب من
طريق أبي صالح عنه وهنا من طريق أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف وهو مولى ابن أهر
وقد تقدم الكلام على ترجمته في آخر الصيام وحديث الزبير بن العوام في ذلك وأوردناه هنا
مختصرا وساقه في باب الاستعفاف من الزكاة بتمامه وتقدم الكلام عليه هناك وقوله أحبله بفتح
أوله وضم الموحدة جمع حبل مثل فلس وفلس (قوله) باب السهولة والسماحة
في الشراء والبيع) يحتمل أن يكون من باب ألف والنشر مرتباً وغير مرتب ويحتمل كل منهما
لكل منهما إذا السهولة والسماحة متقاربان في المعنى فحذف أحدهما على الآخر من التأكيد
اللفظي وهو ظاهر حديث الباب والمراد بالسماحة ترك المضاجرة وتجوهاً لا المكايسة في ذلك
(قوله ومن طلب حقاً فليطلبه في عفاف) أي عملاً لا يحل أشار به هذا القدر إلى ما أخرجه الترمذي
وابن ماجه وابن حبان من حديث نافع عن ابن عمر وهما ثبته هر فوعا من طلب حقاً فليطلبه في
عفاف وإني أو غير وافي (قوله) حدثنا علي بن عياش (بالتحانية والمجتمعة) (قوله) رحم الله رجلاً
يحتمل الدعاء ويحتمل الخبر وبالأول جزم ابن حبيب المالكي وابن بطال ورجحه الداودي ويؤيد
الثاني ما رواه الترمذي من طريق زيد بن عطاء بن السائب عن ابن المنكدر في هذا الحديث بالفظ
غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلاً إذا باع الحديث وهذا يشعر بأنه قصد رجلاً بعينه في
حديث الباب قال الكرمانى ظاهره الأخبار لكن قرينة الاستقبال المستفاد من إذا تجمله
دعاء وتقديره رحم الله رجلاً يكون كذلك وقد يستفاد العموم من تقييده بالشرط (قوله) سماحاً
بسكون الميم وبالمهملة أي سهلاً وهي صفة مشبهة تدل على الثبوت فلذلك كرر أحوال البيع
والشراء والتقاضي والسمح الجوايد يقال سمح بكذا إذا جاد والمراد هنا السهولة (قوله) وإذا
اقتضى أي طلب قضاء حقه بسهولة وعدم الحفاف في رواية حكاه ابن التين وإذا اقتضى أي
أعطى الذي عليه بسهولة بغير مطال وللترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة مر فوعا أن الله
يجب سمح البيع سمح الشراء سمح القضاء وللنسائي من حديث عثمان رفعه أدخل الله الجنة
رجلاً كان سهلاً مشترى أو بائعاً وقاضياً ومقتضياً ولا جرم من حديث عبد الله بن عمرو نحوه
وفيه الحذف على السماحة في المعاملة واستعمال معالي الأخلاق وترك المشاحنة والحض على
ترك التصديق على الناس في المطالبة وأخذ العفو منهم (قوله) باب من أنظر موسراً
أي فضل من فعل ذلك وحكمه وقد اختلف العلماء في حد الموسر فقبل من عنده مؤنة ومؤنة
من تزره نفقته وقال الثوري وابن المبارك وأجدوا سحق من عنده خمسون درهماً أو قيمته من
الذهب فهو موسر وقال الشافعي قد يكون الشخص بالدرهم غنياً مع كسبه وقد يكون بالآلاف
فقيراً مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله وقبل الموسر والمعسر رجلاً إلى العرف فمن كان حاله
بالنسبة إلى مثله يعد ساراً فهو موسر وعكسه وهذا هو المعتمد وما قبله إنما هو في حد من تجوز له

٢٠٧٧

٢٤

تحفة ٢٣٩٥

٢١٦/٣

حدثنا أحمد بن يونس حدثنا
 زهير حدثنا من صور أن ربي
 ابن حراش حدثه أن حذيفة
 رضى الله عنه حدثه قال
 قال النبي صلى الله عليه وسلم
 تلقت الملائكة روح رجل
 ممن كان قبلكم فقالوا أعلمت
 من الخير شيئا قال كنت أمر
 فتباني أن يتظروا ويتجاوزوا
 عن الموسر قال فتجاوزوا
 عنه قال أبو عبد الله وقال
 أبو مالك عن ربي كنت
 أيسر على الموسر وأتظر المعسر
 * وتابعه شعبة عن عبد الملك
 عن ربي وقال أبو عوانة عن
 عبد الملك عن ربي أنظر
 الموسر وأتجاوز عن المعسر
 وقال نعيم بن أبي هند عن
 ربي فأقبل من الموسر
 وأتجاوز عن المعسر * (باب
 من أنظر معسرا) *

المسئلة والاخذ من الصدقة (قوله منصور) هو ابن المعتمر (قوله ان حذيفة حدثه) زاد مسلم في
 روايته من طريق نعيم بن أبي هند عن ربي اجتمع حذيفة وأبو مسعود فقال حذيفة رجل لقي ربه
 فذكر الحديث وفي آخره فقال أبو مسعود هكذا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثله رواية
 أبي عوانة عن عبد الملك عن ربي كما سيأتي في هذا الباب (قوله تلقت الملائكة) أي استقبلت
 روحه عند الموت وفي رواية عبد الملك بن عمر عن ربي في ذكر بني اسرائيل أن رجلا كان فيمن
 كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه (قوله أعلمت من الخير شيئا) وفي رواية بتجذف همزة
 الاستفهام وهي مقدرة زاد في رواية عبد الملك المذكورة فقال ما أعلم قيل انظر قال ما أعلم شيئا
 غير أني قد كرهت ولمسلم من طريق شقيق عن أبي مسعود رفعه حوسب رجل ممن كان قبلكم فلم
 يوجد له من الخير شيئا إلا أنه كان يحالط الناس وكان موسرا وفي رواية أبي مالك المعلقة هنا
 ووصلها عند مسلم أي الله يعبد من عباده أتاه الله ما لا فقال له ما علمت في الدنيا قال ولا يكتمون
 الله حديثا قال يارب آتيتني مالك فكنت أبايع الناس وكان خلق الجواز الحديث وفي رواية
 ابن أبي عمير في هذا الحديث فيقول يارب ما علمت لك شيئا أرجو به كثيرا إلا أنك كنت أعطيتني
 فضلا من مال قد كره (قوله فتباني) بكسر أوله جمع فتى وهو الخادم حرا كان أو غملا (قوله أن
 يتظروا ويتجاوزوا عن الموسر) كذا وقع في رواية أبي ذر والنسائي وهو لا يخالف الترجمة
 والباقي ان يتظروا المعسر ويتجاوزوا عن الموسر وكذا أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ
 البخاري فيه وظاهره غير مطابق للترجمة ولعل هذا هو السرفي ايراد التعاليق الآية لان فيها
 ما يطابق الترجمة (قوله وقال أبو مالك عن ربي كنت أيسر على الموسر وأتظر المعسر)
 وهذه الطريق عن حذيفة في هذا الحديث وصلها مسلم من طريق أبي خالد الاجر عن
 أبي مالك كما تقدم أولا وقال في آخره فقال أبو مسعود الانصاري وعقبه بن عامر الجهني هكذا
 سمعناه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وتابعه شعبة عن عبد الملك) يعني ابن
 عمر (عن ربي) أي عن حذيفة يعني في قوله وأتظر المعسر وقد وصله ابن ماجه من طريق أبي
 عامر عن شعبة بهذا اللفظ ووصله المؤلف في الاستقراض عن مسلم بن ابراهيم عن شعبة
 بلفظ فاتجاوز عن الموسر وأخفف عن المعسر وفي آخره قول أبي مسعود هكذا سمعت (قوله
 وقال أبو عوانة عن عبد الملك الخ) وصله المؤلف في ذكر بني اسرائيل مطولا وهو كما قال أنظر
 الموسر وأتجاوز عن المعسر وفي آخره قول أبي مسعود هكذا سمعت (قوله وقال نعيم
 بن أبي هند الخ) وصله مسلم من طريق مغيرة بن مقسم عنه وقد تقدم لفظه وفيه قول أبي مسعود
 أيضا قال ابن التين رواية من روى وأنظر الموسر أولى من رواية من روى وأنظر المعسر لان
 انظار المعسر واجب (قلت) ولا يلزم من كونه واجبا أن لا يؤثر صاحبه عليه أو يكفر عنه
 بذلك من سببا به وساذكر الاختلاف في الوجوب في الباب الذي يليه (قوله ما
 من أنظر معسرا) روى مسلم من حديث أبي اليسر بفتح التحتية والمهملة ثم الراء رفعه من أنظر
 معسرا أو وضع له أظله الله في ظل عرشه وله من حديث أبي قتادة رضي فوعا من سره أن ينجي الله
 من كرب يوم القيامة فلينقم عن معسرا أو يضح عنه ولا جد عن ابن عباس نحوه وقال وقاه الله
 من فيج جهنم واختلف السلف في تفسير قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فروى

حدثنا هشام بن عمار حدثنا يحيى بن حمزة حدثنا الزبيدي عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله أنه سمع أباه يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان تاجر يدين الناس فإذا رأى معسرا قال لقيتاه تجاوزوا عنه لعل الله أن يتجاوز عنا فتجاوز الله عنه * (باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونحما) * ويذكر عن العداء بن خالد قال كتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم هذا ما اشتري محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العداء بن خالد يبيع المسلم من المسلم لاداء ولا خبثة

٢١٨٦٣

خت م

تحفة

٩٨٤٨

الطبري وغيره من طريق إبراهيم النخعي ومجاهد وغيرهما أن الآية نزلت في دين الربا خاصة وعن عطاء أنها عامة في دين الربا وغيره واختار الطبري أنها نزلت في دين الربا ولا يتحقق به سائر الديون لحصول المعنى الجامع بينهما فإذا أسر المديون وجب انظاره ولا سبيل إلى ضربه ولا إلى حبسه (قوله حدثنا الزبيدي) بالضم (قوله عن عبد الله بن عبد الله) أي ابن عتبة بن مسعود في رواية يونس عند مسلم عن الزهري أن عبد الله بن عبد الله حدثه (قوله كان تاجر يدين الناس) في رواية أبي صالح عن أبي هريرة عند النسائي أن رجلا لم يعمل خيرا قط وكان يدين الناس (قوله تجاوزوا عنه) زاد النسائي فيقول لرسوله خذ ما يسروا وترك ما عسروا وتجاوز ويدخل في لفظ التجاوز الانظار والوضيعة وحسن التقاضي وفي حديث الباب والذي قبله أن اليسير من الحسنات إذا كان خالصا لله كفر كثيرا من السيئات وفيه إن الأجر يحصل لمن يصر به وإن لم يتول ذلك بنفسه وهذا كله بعد تقرير أن شرع من قبلنا إذا جاء في شرعنا في سياق المدح كان حسنا عندنا (قوله يا) إذا بين البيعان) بفتح الموحدة وتشديد التحتانية أي البائع والمشتري (قوله ولم يكتما) أي ما فيه من عيب وقوله ونحما من العام بعد الخاص وحذف جواب الشرط للعلم به وتقديره بورك لهما في بيعهما كما في حديث الباب وقال ابن بطال أصل هذا الباب أن نصيحة المسلم واجبة (قوله ويذكر عن العداء) بالتحقيق وأخره همزة بوزن الفعل ابن خالد بن هودة بن ربيعة بن عمرو بن عاصم بن مصلصة صحابي قليل الحديث أسلم بعد حين (قوله هذا ما اشتري محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العداء بن خالد) هكذا وقع هذا التعليق وقد وصل الحديث الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن الجارود وابن منده كلهم من طريق عبد المجيد بن أبي يزيد عن العداء بن خالد فاتفقوا على أن البائع النبي صلى الله عليه وسلم والمشتري العداء عكس ما هنا فقل أن الذي وقع هنا مقابله وقيل هو صواب وهو من الرواية بالمعنى لأن المشتري وباع بمعنى واحد ولمن من ذلك تقديم اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على اسم العداء وشرحه ابن العربي على ما وقع في الترمذي فقال فيه البداء باسم المفضول في الشروط إذا كان هو المشتري قال وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم له ذلك وهو ممن لا يجوز عليه نقض عهده لتعليم الخلق قال ثم إن ذلك على سبيل الاستحباب لأنه قد يتعاطى صفقات كثيرة بغير عهدة وفيه كتابة الاسم واسم الأب والجد في العهدة إلا إذا كان مشهورا بصفة تخصه ولذلك قال محمد رسول الله فاستغنى بصفته عن نسيبه ونسب العداء بن خالد قال وفي قوله هذا ما اشتري ثم قال يبيع المسلم المسلم إشارة إلى أن لا فرق بين الشراء والبيع (قوله يبيع المسلم المسلم) فيه أنه ليس من شأن المسلم الخديعة وإن تصدير الوثائق بقول الكاتب هذا ما اشتري أو أصدق لا بأس به ولا عبرة بوسوسة من منع من ذلك وزعم أنهم اتلبس بما النافية (قوله لاداء) أي لا عيب والمراد به الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال قاله المطرزي وقال ابن المنير في الحاشية قوله لاداء أي يكتمه البائع والافلو كان بالعبداء وبينه البائع لكان من يبيع المسلم للمسلم ومحصله أنه لم يرد بقوله لاداء في الداء مطلقا بل في داء مخصوص وهو ما لم يطلع عليه (قوله ولا خبثة) بكسر الخاء وبضمها وسكون الموحدة بعد هاء مثلثة أي مبيها من قوم لهم عهد قاله المطرزي وقيل المراد بالخبثة الخبثة كالإلقي وقال صاحب العين الرية وقيل المراد بالحرام كعبر عن الحلال

بالطيب وقال ابن العربي الداء ما كان في الخلق بالفتح والخبث ما كان في الخلق بالضم والغائلة
سكوت البائع على ما يعلم من مكروه في المبيع (قوله ولا غائلة) بالمجته أي ولا جور وقيل المراد
الاباق وقال ابن بطل هومن قولهم اغتالي فلان اذا احتال بحيلة يتلف بها مالي (قوله قال
قتادة الخ) وصله ابن منده من طريق الاصمعي عن سعيد بن أبي عروبة عنه قال ابن قرقول
الظاهر أن تفسير قتادة يرجع الى الخبث والغائلة معا (قوله وقيل لابراهيم) أي النخعي (ان
بعض النخاسين) بالنون والخاء المجمية أي الدلائل (قوله يسمى آري) بفتح الهمزة الممدودة
وكسر الراء وتشديد التحتانية هو صرب الدابة وقيل معلقها ورده ابن الأنباري وقيل هو جبل
يدفن في الارض ويبرز طرفه تشدبه الدابة أصله من الحبس والاقامة من قولهم تأري الرجل
بالمكان أي أقام به والمعنى ان النخاسين كانوا يسمون مرابط دوابهم باسماء البلاد ليدلسوا على
المشتري بقولهم ذلك ليوهو وأنه مجلوب من خراسان وسجستان فيحرص عليها المشتري ويظن
انها قريبة العهد بالجلب قال عياض وأظن أنه سقط من الاصل لفظة دوابهم قلت أو سقطت
الالف واللام التي للجنس كأنه كان فيه يسمى الآري أي الاصطيل أو سقط الضمير كأنه كان فيه
يسمى آريه وقد تحققت هذه الحكمة في رواية أبي زيد المروزي قد كرها آري بفتحين بغير مد
وقصر آخره وزن دعا وفي رواية أبي ذر الهروي مثله لكن بضم الهمزة أي أظن واضطرب فيها
غيرهما فحكى ابن التين انهار وبت بفتح الهمزة وسكون الراء قال وفي رواية ابن نظيف قرى بضم
القاف وفتح الراء والاول هو المعتمد قال الراعي

فقد خروا بخلهم علينا * لنا آريهن على معد

وقد بين الصواب في ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة عن ابراهيم قال قيل له ان ناسا
من النخاسين وأصحاب الدواب يسمى احدهم اصطبل دوابه خراسان وسجستان ثم ياتي السوق
فيقول جاءت من خراسان وسجستان قال فذكره ذلك ابراهيم ورواه سعيد بن منصور عن هشيم
ولفظه ان بعض النخاسين يسمى آريه خراسان الخ والسبب في كراهة ابراهيم ذلك ما تضمنه من
الغش والخداع والتدليس (قوله وقال عقبة بن عامر لا يحل لأمرئ يبيع سلعة يعلم ان بهاء
الآخره) في رواية الكشميهني أخبر به وهذا الحديث وصله أحمد وابن ماجه والحاكم من طريق
عبد الرحمن بن شماسه يكسر المجمة وتحفيف الميم وبعد الف مهملة عن عقبة بن فوعا
بلفظ المسلم أخو المسلم ولا يحل لمسلم باع من أخيه يبيع فيه غش الا يئنه له وفي رواية أحمد يعلم
فيه عيبا واستاده حسن (قوله عن صالح أبي الخليل) في الرواية التي بعد باين سمعت أبا الخليل
(قوله رفعه الى حكم بن حزام) في الرواية المذكورة عن حكيم وسياتي الكلام عليه مستوفى
في باب كم يجوز الخيار بعد عشرين حديثا والغرض منه قوله فان صدقا وبيننا برك لهما في
بيعهما الخ وقوله صدقا أي من جانب البائع في السوم ومن جانب المشتري في الوفاء وقوله
وبينا أي لما في الثمن والمثمن من عيب فهو من جانبهما وكذا انقصه وفي الحديث حصول البركة
لهم ان حصل منهما الشرط وهو الصدق والتبين ومحققهما ان وجد صدقهما وهو الكذب
والكتم وهل تحصل البركة لاحدهما اذا وجد منه المشروط دون الآخر ظاهر الحديث
بتقصيه ويحتمل ان يعود شؤم أحدهما على الآخر بان تنزع البركة من المبيع اذا وجد الكذب

ولا غائلة قال قتادة الغائلة
الزنا والسرقة والاباق
وقيل لابراهيم ان بعض
النخاسين يسمى آري خراسان
وسجستان فيقول جاء من
من خراسان وجاء اليوم من
سجستان فكراهه كراهة
شديدة وقال عقبة بن عامر
لا يحل لأمرئ يبيع سلعة
يعلم أن بهاء الآخره
حدثنا سليمان بن حرب حدثنا
شعبة عن قتادة عن صالح
أبي الخليل عن عبد الله بن
الحريث رفعه الى حكيم بن
حزام رضي الله عنهم قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
السبعان بالخيار ما لم يتفرقا
أو قال حتى يتفرقا فان صدقا
وبينا برك لهما في بيعهما
وان كتما وكذا تحققت بركة

بيعهما

٢٠٧٩

م ت س

تحفة

٢٤٢٧

*(باب بيع الخلط من التمر) حدثنا (٢٦٤) أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي سعيد رضي الله عنه قال كان

نرزق تمر الجلع وهو الخلط من التمر وكان يبيع صاعين بصاع فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صاعين بصاع ولا درهمين بدرهم *(باب ما قيل في اللحم والجزار) * حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال

حدثني شقيق عن أبي مسعود قال جاء رجل من الأنصار يكنى أبا شعيب فقال لغلाम له قصاب اجعل لي طعما ما يكنى خمسة من الناس فاني أريد أن ادعو النبي صلى

الله عليه وسلم خامس خمسة فاني قد عرفت في

وجهه الجوع فدعاهم فجاءهم رجل فقال النبي

صلى الله عليه وسلم ان هذا قد تعنفان شئت ان تأذن

له وان شئت أن يرجع رجع فقال لا بل قد أذنت

له *(باب ما يحق الكذب والكتمان في البيع) *

حدثنا عبد بن الحبيب حدثنا شعبه عن قتادة قال سمعت أبا

الخليل يحدث عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن

حزام رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

السمان بالخيار ما لم يتفرقا أو قال حتى يتفرقا فان صدقا

وبينا وركل لهما في بيعهما وان كنما وكذبا محقت بركة

بيعهما *(باب قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة الآية) *

(قوله باب اللحم والجزار) كذا بالنسخ التي يابى والذي في نسخ المتن باب ما قيل في اللحم والجزار اه

أو الكتم من كل واحد منهم ما وان كان الاجر ثابنا للصادق المدين والوزر حاصل للكاذب الكاتم وفي الحديث ان الدنيا لا يتم حصولها الا بالعمل الصالح وان شؤم المعاصي يذهب بخير الدنيا والاخرة *(قوله) ببيع الخلط من التمر الخلط بكسر المعجمة التمر الجمع من أنواع متفرقة وقوله في الحديث كان رزق بضم النون أوله أي نعطاه وكان هذا العطاء مما كان صلى الله عليه وسلم يقسمه فيهم عما أفاء الله عليهم من خير وتمر الجمع بفتح الجيم وسكون الميم فسر بالخلط وقيل هو كل لون من النخل لا يعرف اسمه والغالب في مثل ذلك أن يكون رديئه أكثر من جيده وفائدة هذه الترجمة رفع توهم من يتوهم ان مثل هذا لا يجوز بيعه لاختلاف جيده برديئه لان هذا الخلط لا يقدح في البيع لانه متميز ظاهر فلا يعد ذلك عيبا بخلاف ما لو خلط في أوعية موجهة يرى جيدها ويخفى رديئه وفي الحديث النهي عن بيع التمر بالتمر متفاضلا وكذا الدراهم وسياقي الكلام على ذلك مستوفى في باب اذا أراد بيع تمر بتمر خيره منه في أواخر السورع ان شاء الله تعالى *(قوله) اللحم والجزار كذا وقعت هذه الترجمة هنا وفي رواية ابن السكن بعد خمسة أبواب وهو أليق لتوالي تراجم الصناعات *(قوله) فقال لغلाम له قصاب بفتح القاف وتشديد المهملة وآخره موحدة وهو الجزار وسياقي في المطالم من وجه آخر عن الأعمش بلفظ كان له غلام لحام واتفقت الطرق على أنه من مسند أبي مسعود الامارواه أجد عن ابن عمر عن الأعمش بسنده فقال فيه عن رجل من الأنصار يكنى أبا شعيب قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرفت في وجهه الجوع فأتيت غلاما لي فذكر الحديث وكذا رويناه في الجزء التاسع من أمالي المحاملي من طريق ابن عمر زاد مسلم في بعض طرقه وعن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر وسياقي الكلام على فوائد هذا الحديث مستوفى في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى *(قوله) ما يحق الكذب والكتمان أي من البركة (في البيع) ذكر فيه حديث حكيم بن حزام المذكور قبل بابين وهو واضح فيما ترجمه له *(قوله) قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة الآية هكذا للنسفي ليس في الباب سوى الآية وساق غيره فيه حديث أبي هريرة الماضي في باب من لم يبال من حيث كسب المال باسناده وثقه وهو بعيد من عادة البخاري ولا سيما مع قرب العهد ولعله أشار بالترجمة الى ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا ياتي على الناس زمان يا كلون الربا فن لم يأكله أصابه من غباره وروى مالك عن زيد بن أسلم في تفسير الآية قال كان الربا في الجاهلية ان يكون الرجل على الرجل حق الى أجل فاذا حل قال أتقضى أم تربي فان قضاه أخذوا الأراذمة في حقه وزادوا الاخر في الاجل وروى الطبري من طريق عطاء من طريق مجاهد نحوه ومن طريق قتادة ان ربا أهل الجاهلية يبيع الرجل البيع الى أجل مسمى فاذا حل الاجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زادوا آخر عنه والربا مقصور وحكي مده وهو شاذ وهو من ربا يربو فيكذب بالالف ولكن قد وقع في خط المصحف بالواو وأصل الربا الزيادة اما في نفس الشيء كقوله تعالى اهتزت وربت واما في مقابلة كدرهم بدرهمين فقيل هو حقيقة فيهما وقيل حقيقة في الاول مجاز في الثاني زاد ابن سيرين أنه في الثاني حقيقة شرعية وبطلان الربا على كل بيع محرم *(قوله)

* (باب آكل الربا وشاهده

وكاتبه قول الله تعالى الذين
يا كلون الربا لا يقومون
الا كما يقوم الى آخر الآية) *

* حدثنا محمد بن بشار حدثنا

غندر عن شعبة عن منصور

عن أبي الضحى عن مسروق

عن عائشة رضي الله عنها

قالت لما نزلت آخر البقرة

قرأهن النبي صلى الله عليه

وسلم عليهن في المسجد ثم

حرم التجارة في الخمر حدثنا

موسى بن اسمعيل حدثنا

جرير بن حازم حدثنا أبو رجا

عن سمرة بن جندب رضي الله

عنه قال قال النبي صلى الله

عليه وسلم رأيت الليلة رجلين

أتيا نيا فخر جاني الى أرض

مقدسة فأنطقنا حتى أتينا

على نهر من دم فيه رجل قائم

وعلى وسط النهر رجل بين

يديه حجارة فأقبل الرجل

الذي في النهر فاذا أراد أن

يخرج رمى الرجل بحجر من تحفة

الحجارة في فيه فمرته حيث كان

فجعل كلما جاء ليخرج رمى في

فيه بحجر فخرج كما كان

فقلت ما هذا فقال الذي

رأيت في النهر آكل الربا

* (باب موكل الربا بقول الله

عز وجل يا أيها الذين آمنوا

اتقوا الله وذروا ما بيني من

الربا ان كنتم مؤمنين الى

قوله وهم لا يظلمون) وقال

ابن عباس هذه آخرة نزلت

على النبي صلى الله عليه وسلم

باب آكل الربا وشاهده وكاتبه) أي بيان حكمهم والتقدير باب آثم أو ذم في رواية
الاسماعيلي وشاهده بالتثنية (قوله قول الله تعالى الذين يا كلون الربا لا يقومون الا كما يقوم
الى آخر الآية) وهو قوله هم فيها خالدون روى الطبري من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس في
قوله لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس قال ذلك حين يبعث من قبره ومن
طريق سعيد عن قتادة قال تلك علامة أهل الربا يوم القيامة يبعثون وبهم خبل وأخرجه الطبري
من حديث أنس نحوه من فواعيل معناه ان الناس يخرجون من الاجداث سرا عا لکن آكل
الربا يربو الربا في بطنه فيريد الاسراع فيسقط فيصير غزلة المتخبط من الجنون وذكر الطبري في
قوله تعالى ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا انهم لما قيل لهم هذا ربا لا يحل قالوا لا فرق ان زدنا
الغن في أول البيع أو عند محله فأكذبهم الله تعالى قال الطبري انما خص الاكل بالذكر لان
الذين نزلت فيهم الايات المذكورة كانت طعمتهم من الربا والافالو عيده حاصل لكل من عمل به
سواء أكل منه أم لا ثم ساق البخاري في الباب حديثين * أحدهما حديث عائشة لما نزلت آخر
البقرة قرأهن النبي صلى الله عليه وسلم ثم حرم التجارة في الخمر وقد تقدم الكلام عليه في أبواب
المساجد من كتاب الصلاة وياتي الكلام على تحريم التجارة في الخمر في آخر البيوع * ثانيهما
حديث سمرة في المنام الطويل وقد تقدم بطوله في كتاب الجنائز واقصر منه هنا على قصة آكل
الربا وقال ابن التين ليس في حديثي الباب ذكر لكاتب الربا وشاهده وأجيب بأنه ذكرهما على
سبيل الإلحاق لا عانتها للآكل على ذلك وهذا انما يقع على من واطأ صاحب الربا عليه فاما من
كتبه أو شهد القصة ليشهد بها على ما هي عليه ليعمل فيها بالحق فهذا جميل القصد لا يدخل في
الوعيد المذكور وانما يدخل فيه من أعان صاحب الربا بكتابه وشهادته فينزل منزلة من قال انما
البيع مثل الربا أو يضاف قد تضمن حديث عائشة نزول آخر البقرة ومن جملة ما فيه قوله تعالى
وأحل الله البيع وحرم الربا وفيه اذا تدانتم بين الى أجل مسمى فاكتموه وفيه وأشهدوا اذا
شايتم فاهربا بالكتابة والشهادة في البيع الذي أحله فافهم النهي عن الكتابة والشهادة في الربا
لأن حرمه ولعل البخاري أشار الى ما ورد في الكتاب والشاهد صريحاً فقدم مسلم وغيره من
بخديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده وقال هم في
الآثم سواء ولا يحاب السنن وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن
أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه وفي رواية الترمذي
بالتثنية وفي رواية النسائي من وجه آخر عن ابن مسعود آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه
مليون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم (قوله يا موكل الربا) أي مطعمه
والتقدير فيه كالذي قبله (قوله لقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بيني من
الربا ان كنتم مؤمنين الى قوله وهم لا يظلمون) هكذا في جميع الروايات ووقع عند الداودي الى
قوله لا تظلمون ولا تظلمون وفسره أي لا تظلمون باخذ الزيادة ولا تظلمون بان يحبس عنكم رؤس
أموالكم ثم اعترض بما سياتي (قوله وقال ابن عباس هذه آخرة نزلت) وصله المصنف في
التفسير من طريق الشعبي عنه واعترضه الداودي فقال هذا اما ان يكون وهما واما ان يكون
اختلافاً عن ابن عباس لان الذي أخرجه المصنف في التفسير عنه فيه التخصيص على ان آخرة

٢٠٨٦

تحفة

٩٩٨١١

* حدثنا أبو الوليد حدثنا
شعبة عن عون بن أبي جحينة
قال رأيت أبي اشترى عبدا
جاما فسالته فقال نهى
النبي صلى الله عليه وسلم
عن ثمن الكلب وثن الدم
ونهى عن الواشمة والموشومة
وآكل الربا وموكله ولعن
المصور * (باب يحق الله
الربا ويربى الصدقات والله
لا يحب كل كفار أثيم) *
حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
الليث عن يونس عن ابن
شهاب قال ابن المسيب ان
أبا هريرة رضى الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول الحلف
منفقة للسلعة محكمة للبركة

٢٠٨٧

م د هـ

تحفة

٩٣٣٢١

نزلت قوله تعالى واتقوا يوم ماترجعون فيه الى الله الآية قال فلعن الناقل وهم لقربها منها انتهى
وتعقبه ابن التين بأنه هو الواهم لان من جملة الآيات التي أشار اليها البخاري في الترجمة قوله تعالى
واتقوا يوم ماترجعون فيه الى الله الآية وهي آخر آية ذكرها لقوله الى قوله وهم لا يظلمون واليهما
أشار بقوله هذه آخر آية أنزلت انتهى وكان البخاري أراد به كره هذا الاثر عن ابن عباس تفسير
قول عائشة لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة (قوله عن عون بن أبي جحينة) في رواية آدم
عن شعبة حدثنا عون وسياتي في أواخر أبواب الطلاق (قوله رأيت أبي اشترى عبدا جاما
فسالته) كذا وقع هنا وظاهره أن السؤال وقع عن سبب مشتراه وذلك لا يتناسب جوابه بحدوث
النهي ولكن وقع في هذا السياق اختصار بينه ما أخرجه المصنف بعده هذا في آخر البيوع من
وجه آخر عن شعبة بلفظ اشترى جاما فامر بمحاجته فكسرت فسالته عن ذلك ففيه البيان بأن
السؤال انما وقع عن كسر المحاجم وهو المناسب للجواب وفي كسر أبي جحينة المحاجم ما يشعر
بأنه فهم أن النهي عن ذلك على سبيل التحريم فاراد حسم المادة وكأله فهم منه أنه لا يطبع
النهي ولا يترك التكسب بذلك فذلك كسر محاجمه وسياتي الكلام على كسب المحاجم بعد
أبواب ويند كرهناك بقية قوائده ان شاء الله تعالى (قوله ونهى عن الواشمة والموشومة) أي نهى
عن فعلهما لان الواشم والموشوم لا ينهى عنهما وانما ينهى عن فعلهما (قوله وآكل الربا
وموكله) هكذا وقع في هذه الرواية مضمون ما على النهي عن الواشمة والجواب عنه كالتى قبله ثم
ظهر لي أنه وقع في هذه الرواية تغيير فابدل اللعن بالنهي فسياتي في أواخر البيوع وفي أواخر الطلاق
بلفظ ولعن الواشمة والمستوشمة وآكل الربا وموكله والله أعلم (قوله باب يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم) روى ابن أبي حاتم من طريق الحسن قال
ذاك يوم القيامة يحق الله الربا ويؤمئذ وأهله وقال غيره المعنى ان أمره يقول الى قلة وأخرج
ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان قال ما كان من ربا وان زاد حتى يغبط صاحبه فان الله
يحققه وأصله من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه وأحمد بإسناد حسن مرفوعا ان الربا وان كثر
عاقبته الى قل وروى عبد الرزاق عن معمر قال سمعنا انه لا ياتى على صاحب الربا بأربعين سنة حتى
يحق (قوله عن يونس) هو ابن يزيد (قوله الحلف) بفتح المهملة وكسر اللام أى اليمين الكاذبة
(قوله منفقة) بفتح الميم والفاء بينهما تون ساكنة مفعلة من التفاق بفتح التون وهو الزواج ضد
الكساد والسلعة بكسر السين المتاع وقوله محكمة بالمهملة والقاف وزن الاول وحكى عياض
ضم أوله وكسر الحاء والمحق النقص والابطال وقال القرطبي المحدثون يشددونها والاول
أصوب والهاء للمبالغة ولذلك صح خبرا عن الحلف وفي مسلم اليمين ولا جد اليمين الكاذبة وهي
أوضح وهما في الاصل مصدران فزيدان محدودان بمعنى التفاق والمحق (قوله للبركة) تابعه
عنيسة بن خالد عن يونس عند أبي داود وفي رواية ابن وهب وابى صفوان عند مسلم للريح
وتابعهما أنس بن عياض عند الاسماعيلي ورواه الليث عند الاسماعيلي بلفظ محكمة للكسب
وتابعه ابن وهب عند التسائي ومال الاسماعيلي الى ترجيح هذه الرواية وان من رواه بلفظ
للبركة أو رده بالمعنى لان الكسب اذا محق محقت البركة وقد اختلف في هذه اللفظة على الليث كما
اختلف على يونس ووقع للنزى في الاطراف في نسبة هذه اللفظة لمن أخرجهما وهم يعرف بها

(باب ما يكره من الخلف في البيع) * حدثنا عمرو بن محمد حدثنا هشيم أخبرنا (٢٦٧) العوام عن ابراهيم بن عبد الرحمن عن

عبد الله بن أبي أوفى رضى
الله عنه أن رجلاً أقام

سلعة وهو في السوق خلفاً

بالله لقد أعطى بها ما لم يعط

ليوقع فيها رجلاً من المسلمين

فنزلت ان الذين يشترون

بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلاً

* (باب ما قيل في الصواع) *

وقال طاوس عن ابن عباس

رضي الله عنهم ما قال النبي

صلى الله عليه وسلم لا يحتل

خلاها وقال العباس الا

الاذخر فانه لقينهم ويوتهم

فقال الا الاذخر * حدثنا

عبدان أخبرنا عبد الله

أخبرنا يونس عن ابن شهاب

قال أخبرني علي بن حسين

أن حسين بن علي رضى الله

عنهما أخبره أن علياً قال

كانت لي شارف من قصبي

من المغنم وكان النبي صلى

الله عليه وسلم أعطاني شارفاً

من الخس فلما أردت أن

أبتني بفاطمة بنت رسول

الله صلى الله عليه وسلم

واعدت رجلاً صواغاً من بني

قبيص أن يرخص لي فأتاني

بأذخر أردت أن أبيع من

حرته قال ابن المنير مناسبة حديث الباب للترجمة انه كالتفسير للاية لان الربا الزيادة والمحق

النقص فقال كيف تجتمع الزيادة والنقص فوضح الحديث أن الخلف الكاذب وان زاد في

المال فانه يحق البركة فكذلك قوله تعالى يحق الله الربا أي يحق البركة من البيع الذي فيه

الربا وان كان العدد زائداً لكن يحق البركة يقضى الى اضمحلال العدد في الدنيا كما مر

في حديث ابن مسعود أو الى اضمحلال الابحر في الآخرة على التاويل الثاني * (قوله

باب ما يكره من الخلف في البيع) أي مطلقاً فان كان كذباً فهو كراهة تحريراً وان كان

صدقة فتزبه وفي السنن من حديث قيس بن أبي غرزة بفتح المججمة والراء والراءى مر فوعا

بامعشر التجار ان البيع يحضره اللغو والخلف فشوبه بالصدقة (قوله عن عبد الله بن أبي أوفى)

في رواية يزيد عن العوام سمعت عبد الله بن أبي أوفى وسأني في التفسير مع بقية الكلام عليه وقد

نعقب بأن السبب المذكور في الحديث خاص والترجمة عامة لكن العموم مستفاد من قوله في

الآية وإيمانهم وسأني في الشهادات في سبب نزولها من حديث ابن مسعود ما يقوى حمله على

العموم * (قوله باب ما قيل في الصواع) بفتح اوله على الافراد وبضمه على الجمع

يقال صانع وصواغ وصياغ بالتحانية وأصله عمل الصياغة قال ابن المنير فائدة الترجمة لهذه

الصياغة وما بعدها التنبية على أن ذلك كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وأقره مع العلم به فيكون

كالنص على جوازهم وما عداه يؤخذ بالقياس (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو

ابن زيد ورواية ابن شهاب بالاسناد المذكور مما قيل فيه انه أصح الاسانيد (قوله كانت لي

شارف) بمجمة وآخره فاعوزن فاعل الناقصة المستنة (قوله أبتني بفاطمة) أي أدخل بها وسأني

الكلام على هذا الحديث في فرض الخس والغرض منه قوله واعدت رجلاً صواغاً من بني قبيص

وقد قدمنا انهم رهط من اليهود فيؤخذ منه جواز معاملته الصانع ولو كان غير مسلم ويؤخذ منه

انه لا يلزم من دخول الفساد في صنعة أن تترك معاملته صاحبها ولو تعاطاها أراذل الناس مثلاً

ولعل المصنف أشار الى حديث كذب الناس الصباغون والصواغون وهو حديث مضطرب

الاسناد أخرجه أحمد وغيره (قوله حدثنا اسحق) هو ابن شاهين وخالد هو الطحان وشيخه خالد

هو الخداء وقوله في أول الباب وقال طاوس وقوله في آخره وقال عبد الوهاب الخ تقدم وصل

هذين التعليقين في كتاب الحج وكذلك شرح الحديث المذكور وغرض الترجمة منه ذكر

الصياغة وتقرير النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك * (قوله باب ذكر القين) بفتح

القاف (والحداد) قال ابن زيد أصل القين الحداد ثم صار لكل صانع عند العرب قينا وقال الزجاج

الصواغين وأسعين به في ولية عرسى * حدثنا اسحق حدثنا خالد بن عبد الله عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة ولم يحل لاحد قبلي ولا لاحد بعدي وانما أحلت لي ساعة لا يأتني خلالها ولا يعصدها

شجرها ولا يتفرص صيدها ولا يلتقط لقطتها الا المعروف * وقال عباس بن عبد المطلب الا الاذخر لصاغتنا وسقف بيوتنا فقال الا

الاذخر فقال عكرمة هل تدري ما يتفرص صيدها هو أن تحبسه من النمل وتزل مكانه قال عبد الوهاب عن خالد لصاغتنا وقبورنا * (باب

ذكر القين والحداد) * حدثني محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبي الضحى عن مسروق عن خباب قال

كنت قينا في الجاهلية وكان لي علي العاصي بن وائل دين فأتته أقتاضاه قال لا أعطيك حتى تنكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم فقلت

لا أكفر حتى يميتك الله ثم تبعث قال دعني حتى أموت وأبعث فسأوتني ما لو اودا فاقضيتك فنزلت أقرأيت الذي كفر بما تناووا قال

لاؤتين ما لو اودا أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهدا ٢٠٩١ م ف س تحفة ٣٥٢٠

تحفة

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

باب ما يكره من الخلف في البيع

* (باب الخطاط) * حدثنا عبد الله بن يوسف (٢٦٨) أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع انس بن مالك رضي الله

عنه يقول ان خطاطا دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعام صنعه قال انس بن مالك رضي الله عنه فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذلك الطعام فقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبز او تمر فافيه دباء وقد يد فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء من حوالى القصعة قال فلم أرل أحب الدباء من يومئذ * (باب التساج) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال سمعت سهل بن سعد رضي الله عنه قال جاءت امرأة ببرة قال أتدرون ما البردة فقيل له نعم هي الشهلة منسوجة في حاشيتها قالت يا رسول الله انى نسجت هذه بيدي كسوكها فاخذها النبي صلى الله عليه وسلم

القين الذي يصلح الاسنة والقين أيضا الحداد كان البخارى اعتمد القول الصائر الى التغير بينهما وليس في الحديث الذي أورده في الباب الا ذكر القين وكأنه ألحق الحداد به في الترجمة لا شترأ كهما في الحكم وسيأتى الكلام على الحديث في تفسير سورة مريم ان شاء الله تعالى وأما قول أم أين أنا فبنت عائشة فعندها زينتها قال الخليل التقيين التزيين ومنه سميت المغنية فبنة لان من شأنها الزينة * (قوله) * (باب الخطاط) بالمعجمة والتحتانية قال الخطاطى في أحاديث هذه الابواب دلالة على جواز الاجارة وفي الخطاطة معنى زائد لان الغالب أن يكون الخط من عند الخطاط فيجتمع فيها الى الصنعة الآلة وكان القياس أنه لا تصح اذلا تميز احدهما عن الاخرى غالباً لكن الشارع أقر لما فيه من الارقاق واستقر على الناس عليه وسيأتى الكلام على حديث السباب في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى وفيه دلالة على أن الخطاطة لا تنافى المروءة * (قوله) * (باب التساج) بالنون والمهملة وآخره جيم أو رديه حديث سهل في البردة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من استعد الكفن في كتاب الجنائز وقوله فاخذها النبي صلى الله عليه وسلم محتاج اليها أى وهو محتاج اليها كخنف المبتدأ والكشميرى محتاج اليها بالنصب على الحال * (قوله) * (باب التجار) بالنون والجيم والكشميرى بكسر النون وتحفيف الجيم وزيادة هاء فى آخره وهو ترجم أبو نعيم في المستخرج والاول أشبه بسباق بقية التراجم وأورديه حديث سهل أيضاً في قصة المنبر وحديث جابر في ذكر المنبر وخنين الخذع وقد تقدم الكلام على فوائد ههما في كتاب الجمعة وقوله في آخر الحديث الذى يسكت بضم أوله وتشديد الكاف وقوله قال بكت على ما كانت تسمع من الذكري يحتمل أن يكون فاعل قال راوى الحديث لكن صرح وكيع في روايته عن عبد الواحد بن أيمن بأنه النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أحدوا بن أبي شيبه عنه * (قوله) * (باب شراء الامام الخوارج بنفسه) كذا لاني ذرع عن غير الكشميرى وسقطت الترجمة للباقيين ولبعضهم شراء الخوارج بنفسه أى الرجل وفائدة الترجمة رفع توهم من توهم أن تعاطى ذلك يقدر في المروءة * (قوله) وقال ابن عمر اشترى النبي صلى الله عليه وسلم جلا من عمر) هو طرف من حديث سيأتي موصولاً في كتاب الهبة * (قوله) واشترى ابن عمر نفسه) هذا التعليق ثبت في رواية الكشميرى وحده وسيأتي موصولاً

بعد

محتاج اليها فخرج اليها وانما ازاره فقال رجل من القوم يا رسول الله اكسنيها فقال نعم فجلس

النبي صلى الله عليه وسلم في المجلس ثم رجع فطواها ثم أرسل بها اليه فقال له القوم ما أحسنت سالتنا اياه لقد عرفت أنه لا يرد سائلاً فقال الرجل والله ما سألته الا لتكون كفتى يوم أموت قال سهل فكانت كفته * (باب التجار) * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز عن أبي حازم قال أتى رجال سهل بن سعد يسألونه عن المنبر فقال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى فلانة امرأة قد سماها سهل أن تهرى غلامك التجار يعمل لي أعواداً أجلس عليهن اذا كلمت الناس فامرته بعملها من طرفاء الغابة ثم جاءها فارسلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بها فامر بها فوضعت فجلس عليه * حدثنا خلا بن يحيى حدثنا عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن امرأة من الانصار قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله لا أجعل لك شيئاً ففعل عليه فان لي غلاماً فجاء قال ان شئت فعملت له المنبر فلما كان يوم الجمعة ففعل النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر الذى صنع فصاحت التحلة التى كان يخطب عندها حتى كادت أن تنشق ففعل النبي صلى الله عليه وسلم حتى أخذها فوضعتها اليه فجعلت تن

وقال عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما جاء مشرك بغنم فاشترى النبي صلى (٢٦٩) الله عليه وسلم منه شاة واشترى من جابر

بعيرا * حديثنا يوسف بن عيسى حديثنا أبو معاوية * حديثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودى طعاما ثمنه بنسئة ورهنه درعه * (باب شراء الدواب والحير) في رواية أبي ذر الحريصين وليس في حديثي الباب ذكر للحمر وكأنه أشار إلى إلحاقها في الحكم بالابل لأن حديثي الباب أغفقت ما ذكره غير وجل ولا اختصاص في الحكم المذكور بدابة دون دابة فهذا وجه الترجمة (قوله) وإذا اشترى دابة أو جلا وهو (أي البائع) عليه هل يكون ذلك قبضا يعني أو يشترط في القبض قدر زائد على مجرد التخلية وهي مسألة خلافية سيأتي شرحها قريباً في باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته (قوله) قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بعينه يعني جلاصعباً هذا طرف من حديث سيأتي في الباب المذكور ثم أورد حديث جابر في قصة بيع جله وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط أن شاء الله تعالى ويقال إن الغزوة التي كان فيها هي غزوة ذات الرقاع وقوله فيه يحججه بقع أوله وسكون المهملة وضم الجيم أي يطعمه وقوله أبكر أتم ثيباً بالنصب فيه ما يتقدير أن تزوج ويجوز الرفع بتقدير أهي * (قوله) (باب الاسواق التي كانت في الجاهلية فتبايع بها الناس في الاسلام) قال ابن بطال فقه هذه الترجمة أن مواضع المعاصي وأفعال الجاهلية لا تمنع من فعل الطاعة فيها ثم أورد المصنف فيه حديث ابن عباس وقد تقدم التنبيه عليه في أول البيوع وأن شرحه مضى في كتاب الحج * (قوله) (باب شراء الابل الهيم) بكسر الهاء جمع الهيم للمذكرو يقال للأنثى هيمي (قوله) (أو الأجر) في رواية النسفي والأجر وهو من عطف المفرد على الجمع في الصفة لأن الموصوف هنا هو الابل وهو اسم جنس صالح للجمع والمفرد فكانه قال شراء الابل الهيم وشراء الابل الجرب (قوله) الهائم المخالف للقصد في كل شيء قال ابن السكيت ليس الهائم واحد الهيم وما أدري لم ذكر البخاري الهائم هنا انتهى وقد أثبت غيره ما نفاه قال الطبري في تفسيره الهيم جمع أهيم ومن العرب من يقول هائم ثم يجمعونه على هيم كما قالوا غائط وغيظ قال والابل الهيم

بحججه ثم قال اركب فركبت فلقد رأيته أ كفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تزوجت قلت نعم قال بكراً أم ثيباً قلت بل ثيباً قال أفلا جارية تلاحها وتلاعبك قلت إن لي أخوات فأحببت أن تزوج امرأة تجمعهن وتضطهن وتقوم عليهن قال أما إنك فإدعيت فالكيس الكيس ثم قال أتبيع جملك قلت نعم فاشترامني بأوقية ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلي وقد كنت بالغداه فأتينا إلى المسجد فوجدته على باب المسجد قال الآن قدمت قلت نعم قال فدع جملك فادخل فصل ركعتين فدخلت فصليت فأمر بلال أن يزن له أوقية فوزن لي بلال فأرجح لي في الميزان فأنطلقت حتى وليت فقال ادعوا لي جابراً قلت الآن يرد علي الجبل ولم يكن شيء أتبعني إلى منه قال خذ جملك ولك ثمنه * (باب الاسواق التي كانت في الجاهلية فتبايع بها الناس في الاسلام) * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كانت عكاظ ومجنة وذو الحجاز أسواقاً في الجاهلية فلما كان الاسلام تأمروا من التجارة فيها فأنزل الله ليس عليكم جناح في مواسم الحج قرأ ابن عباس كذا * (باب شراء الابل الهيم أو الأجر) * الهائم المخالف للقصد في كل شيء

بعيرا * حديثنا يوسف بن عيسى حديثنا أبو معاوية * حديثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودى طعاما ثمنه بنسئة ورهنه درعه * (باب شراء الدواب والحير) في رواية أبي ذر الحريصين وليس في حديثي الباب ذكر للحمر وكأنه أشار إلى إلحاقها في الحكم بالابل لأن حديثي الباب أغفقت ما ذكره غير وجل ولا اختصاص في الحكم المذكور بدابة دون دابة فهذا وجه الترجمة (قوله) وإذا اشترى دابة أو جلا وهو (أي البائع) عليه هل يكون ذلك قبضا يعني أو يشترط في القبض قدر زائد على مجرد التخلية وهي مسألة خلافية سيأتي شرحها قريباً في باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته (قوله) قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بعينه يعني جلاصعباً هذا طرف من حديث سيأتي في الباب المذكور ثم أورد حديث جابر في قصة بيع جله وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط أن شاء الله تعالى ويقال إن الغزوة التي كان فيها هي غزوة ذات الرقاع وقوله فيه يحججه بقع أوله وسكون المهملة وضم الجيم أي يطعمه وقوله أبكر أتم ثيباً بالنصب فيه ما يتقدير أن تزوج ويجوز الرفع بتقدير أهي * (قوله) (باب الاسواق التي كانت في الجاهلية فتبايع بها الناس في الاسلام) قال ابن بطال فقه هذه الترجمة أن مواضع المعاصي وأفعال الجاهلية لا تمنع من فعل الطاعة فيها ثم أورد المصنف فيه حديث ابن عباس وقد تقدم التنبيه عليه في أول البيوع وأن شرحه مضى في كتاب الحج * (قوله) (باب شراء الابل الهيم) بكسر الهاء جمع الهيم للمذكرو يقال للأنثى هيمي (قوله) (أو الأجر) في رواية النسفي والأجر وهو من عطف المفرد على الجمع في الصفة لأن الموصوف هنا هو الابل وهو اسم جنس صالح للجمع والمفرد فكانه قال شراء الابل الهيم وشراء الابل الجرب (قوله) الهائم المخالف للقصد في كل شيء قال ابن السكيت ليس الهائم واحد الهيم وما أدري لم ذكر البخاري الهائم هنا انتهى وقد أثبت غيره ما نفاه قال الطبري في تفسيره الهيم جمع أهيم ومن العرب من يقول هائم ثم يجمعونه على هيم كما قالوا غائط وغيظ قال والابل الهيم

٢٠٩٩

تحفة

٧٢٥٦

* حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان قال قال عمرو
كان ههنا رجل
اسمه نواس وكانت عنده
ابل هيم فذهب ابن عمر رضي
الله عنهم فاشترى تلك
الابل من شريك له فجاء اليه
شريكه فقال بعنا تلك الابل
فقال من بيعها فقال من شيخ
كذا وكذا فقال ويحك ذلك
والله ابن عمر جاءه فقال ان
شريكى باعك ابل هيم ولم
يعرفك قال فاستقها قال
فلما ذهب يستاقها فقال
دعها رضىنا بقضاء رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لاعدوى سمع سفيان عمرا
* (باب بيع السلاح في
الفتنة وغيرها) * وكره عمران
ابن حصين بيعه في الفتنة

ع

٢٢٥١٢

التي أصابها الهيام بضم الهاء وبكسر هاء اء تصير منه عطشى تشرب فلا تروى وقيل الابل
الهيم المطلية بالقطران من الحرب قصير عطشى من حرارة الحرب وقيل هو داء ينشأ عنه الحرب
ثم أسند من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس من قوله فشاربون شرب الهيم قال الابل
العطاش ومن طريق عكرمة هي الابل يأخذها العطش فتشرب حتى تهلك (قوله قال عمرو) هو
ابن دينار و قول البخاري في آخر الحديث سمع سفيان عمرا هو مقول شيخه علي بن عبد الله وقد رواه
الجميدى في مسنده عن سفيان قال حدثنا عمرو به (قوله كان ههنا) أى بمكة وفى رواية ابن أبي
عمر عن سفيان عند الاسماعيلى من أهل مكة (قوله اسمه نواس) بفتح النون والتشديد لاكثر
وللقايسى بالكسر والتخفيف والكشميني كالاول لكن بزيادة ياء النسب (قوله من شريك له)
لم أقف على اسمه (قوله ابل هيم) فى رواية ابن أبي عمريهما ما بكسر أوله (قوله ولم يعرفك)
بسكون العين من المعرفة لاكثر وللمستقلى بضم أوله وفتح العين والتشديد من التعريف
(قوله فاستقها) بالمهملة فعل أمر من الاستياق والقائل ابن عمر والمقول له نواس وفى رواية
ابن أبي عمري قال فاستقها اذا أى ان كل الامر كما تقول فارتحبها (قوله فقال دعها) القائل هو
ابن عمر وكان نواسا أراد ان يرتحبها فاستدرك ابن عمر فقال دعها (قوله رضىنا بقضاء
رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى رضيت بحكمه حيث حكم لأعدوى ولا طيرة وعلى التأويل
الذى اختاره ابن التين بصير الحديث موقوفا من كلام ابن عمر وعلى الذى اختاره جري الجميدى فى
جمعه فأورد هذه الطريق عقب حديث الزهرى عن سالم وحزرة بن عبد الله بن عمر عن أبيهما
مرفوعا لأعدوى ولا طيرة كأنه اعتمد على أنه حديث واحد وفى الحديث جواز بيع الشيء
المعيب اذا بينه البائع ورضى به المشتري سواء بينه البائع قبل العقد أو بعده لكن اذا أخرجه
عن العقد ثبت الخيار للمشتري وفيه اشتراء الكبير حاجته بنفسه وتوقى ظلم الرجل الصالح
وذكر الجميدى فى آخر الحديث قصة قال وكان نواس يجالس ابن عمرو وكان يضحكه فقال يوما
وددت ان لى أباقيس ذهباً فقال له ابن عمر ما تصنع به قال أموت عليه (قوله لأعدوى) قال
الخطابى لأعرف للعدوى هنا معنى الآن يكون الهيام داء من شأنه ان من وقع به اذا رعى مع
الابل حصل لها مثله وقال غيره لها معنى ظاهر أى رضيت بهذا البيع على ما فيه من العيب
ولا أعدى على البائع حاكما واختاره هذا التأويل ابن التين ومن تبعه وقال الداودى معنى قوله
لاعدوى النهى عن الاعتداء والظلم وقال أبو على الهجرى فى النوادر الهيام داء من أدواء
الابل يحدث عن شرب الماء النجل اذا كثر طجله ومن علامة حدوثه اقبال البير على الشمس
حيث دارت واستمراره على أكله وشربه وبذنه ينقص كالذائب فاذا أراد صاحبه استبانة أمره
استبان له فان وجد ريحه منل ريح الخيرة فهو أهيم فن شمن بوله أو بعره أصابه الهيام انتهى
وبهذا يتضح المعنى الذى خفي على الخطابى وأبداه احتمالا وبه يتضح صحة عطف البخاري
الاجرب على الهيم لا شرا كهما فى دعوى العدوى وما يقويه ان الحديث على هذا التأويل يصير
فى حكم المرفوع ويكون قول ابن عمر لأعدوى تفسير للقضاء الذى تضمنه (قوله يا
بيع السلاح فى الفتنة وغيرها) أى هل يمنع أم لا (قوله وكره عمران بن حصين بيعه فى الفتنة)
أى فى أيام الفتنة وهذا ابن عدى فى الكامل من طريق أبي الاشهب عن أبي رجاء عن عمران

٢١٠٠
م د ن
تحفة
١٢١٢٢

* حدثنا عبد الله بن مسلمة
عن مالك عن يحيى بن سعيد
عن عمر بن كثير عن أبي محمد
مولي أبي قتادة عن أبي قتادة
رضي الله عنه قال خرجنا
مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم عام حنين فبعت الدرع
فابتعت به مخرفا في بنى سيلة
فانه لا أول مال تأتله في
الاسلام * (باب في العطار
وبيع المسك) * حدثنا
موسى بن اسمعيل حدثنا
عبد الواحد حدثنا أبو بردة
ابن عبد الله قال سمعت
أبا بردة بن أبي موسى عن
أبيه رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم مثل المجلس الصالح
والجلس السوء كمثل
صاحب المسك وكبير الحداد
لا يبعد منك صاحب المسك

٢١٠١

م
تحفة
٩٠٥٩

ورواه الطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي رجاء عن عمران مرفوعا وإسناده ضعيف
وكان المراد بالفتنة ما يقع من الحروب بين المسلمين لان في بيعه اذ ذاك اعانة لمن اشتراه وهذا
محله اذا اشتبه الحال فاما اذا تحقق الباعى فالبيع للطائفة التي في جانبها الحق لا باس به قال ابن
بطلان انما كره بيع السلاح في الفتنة لانه من باب التعاون على الاثم ومن ثم كره مالك والشافعي
وأحمد واسحق بيع العنب ممن يتخذ خمر او ذهب مالك الى فسخ البيع وكان المصنف أشار الى
خلاف الثوري في ذلك حيث قال بيع حلالك ممن شئت (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري
وعمر بن كثير هو ابن أفلح وقع في رواية يحيى بن يحيى الاندلسي عمرو بفتح العين وهو تصحيف
والاسناد كله مديون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق أولهم يحيى (قوله خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم عام حنين فبعت الدرع) كذا وقع مختصرا فقال الخطابي سقط شيء من
الحديث لا يتم الكلام الابه وهو أنه قتل رجلا من الكفار فاعطاه النبي صلى الله عليه وسلم
سلبه وكان الدرع من سلبه وتعقبه ابن التين بأنه تعسف في الرد على البخاري لانه انما أراد
جواز بيع الدرع فذكر موضعه من الحديث وحذف سائر ما وكذا يفعل كثيرا (قلت)
وهو كما قال وليس ما قاله الخطابي بدفع وسياق الحديث مستوفى مع الكلام عليه في غزوة
حنين من كتاب المغازي وقد استشكل مطابقتها لترجمة قال الاسماعيلي ليس في هذا الحديث
من ترجمة الباب شيء وأجيب بان الترجمة مشتملة على بيع السلاح في الفتنة وغيرها الحديث
أبي قتادة منزل على الشق الثاني وهو بيعه في غير الفتنة وقرأ أن يخط القطب في شرحه يحتمل
أن يكون الرجل لما قال فارضه منه فاراد أن يأخذ الدرع ويعرضه عنه النبي صلى الله عليه
وسلم وكأنه بمنزلة البيع وكان ذلك وقت الفتنة انتهت ولا يخفى تعسف هذا التاويل والحق
أن الاستدلال بالبيع انما هو في بيع أبي قتادة الدرع بعد ذلك لانه باع الدرع فاشترى بثمنه
البستان وكان ذلك في غير زمن الفتنة ويحتمل أن المراد بإيراد هذا الحديث جواز بيع
السلاح في الفتنة لمن لا يخشى منه الضرر لان بأقتادة باع درعه في الوقت الذي كان القتال
فيه فاعاين المسلمين والمشركين وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك والظن به انه لم يبعه ممن
يعين على قتال المسلمين فيستفاد منه جواز بيعه في زمن القتال لمن لا يخشى منه (قوله مخرفا)
بالمعجمة الساكنة والفاء مفتوح الاول هو البستان وبكسر الميم الوعاء الذي يجمع فيه الثمار
(قوله بنى سيلة) بكسر اللام (قوله تأتله) بالمثلثة قبل اللام أى حفته قاله ابن فارس وقال
القزاز أى جعلته أصل مالى وأتله كل شيء أصله (قوله با) في العطار وبيع
المسك ليس في حديث الباب سوى ذكر المسك وكأنه الحق العطار به لا شرا كهما
في الرائحة الطيبة (قوله حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد وابو بردة بن عبد الله هو زيد بن
عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى (قوله كمثل صاحب المسك) في رواية أبي أسامة عن
بريد بن كميلى في الذبائح كمال المسك وهو أعم من أن يكون صاحبه أولا (قوله وكبير الحداد)
بكسر الكاف بعدها تحتانية ساكنة معروف وفي رواية أبي أسامة كمال المسك ونافع الكبير
وحقيقته البناء الذي يركب عليه الرق والرق هو الذي ينفع فيه فاطلق على الرق اسم الكبير مجازا
لمجاوزه له وقيل الكبير هو الرق نفسه وأما البناء فاسمه الكور (قوله لا يبعد منك) بفتح واو

اما شتره أو تجدر يحه وكير الحاد (٢٧٢) يحرق بيتك أو ثوبك أو مجد منه ربحا خبيثة * (باب ذكر الخجام) * حدثنا عبد الله

وكذلك الدال من العدم أي لا يعدمك أحد الخصلتين أي لا يعدمك تقول ليس يعدمني هذا
الامر أي ليس يعدوني وفي رواية أي ذر بضم أوله وكسر الدال من الاعداد أي لا يعدمك
صاحب المسك أحد الخصلتين (قوله) اما شتره أو تجدر يحه في رواية أي أسامة اما أن يحذيك
واما أن يتناع منه ورواية عبد الواحد أرجح لان الاحذاء وهو الاعطاء لا يتعين بخلاف الرائحة
فانها لازمة سواء وجد البسيع أو لم يوجد (قوله) وكير الحاد يحرق بيتك أو ثوبك في رواية أي
أسامة ونافع الكراما ان يحرق ثيابك ولم يتعرض لذكر البيت وهو أوضح وفي الحديث النهي
عن مجالسة من يتأذى بمجالسته في الدين والدنيا والترغيب في مجالسة من ينتفع بمجالسته فيهما
وفيه جواز بيع المسك والحكم بطهارته لانه صلى الله عليه وسلم مدحه ورغب فيه فقيه الرد على
من كرهه وهو منقول عن الحسن البصري وعطاء وغيرهما ثم انقض هذا الخلاف واستقر
الاجماع على طهارة المسك وجواز بيعه وسيأتي لذلك مزيد بيان في كتاب الذبايح ولم يترجم المصنف
للمداد لانه تقدم ذكره وفيه ضرب المثل والعمل في الحسب بالاشباه والنظائر (قوله)
باب ذكر الخجام قال ابن المنير ليست هذه الترجمة تصويبا للصنع الخامة فانه قد ورد
فيها حديث يخصها وان كان الخجام لا يظلم أجره فالتنهي على الصانع لاعلى المستعمل والفرق
بينهما ضرورة المحتجم الى الخامة وعدم ضرورة الخجام لكثرة الصنائع سواها (قلت) ان أراد
بالتصويب التحسين والنسب اليها فهو كما قال وان أراد التمييز فلا فانه يسوغ للمستعمل
تعاطيها للضرورة ومن لازم تعاطيها للمستعمل تعاطي الصانع لها فلا فرق الا بما أشرت اليه
اذ لا يلزم من كونها من المكاسب الدينية ان لا تشرع قال الكساح أسوأ حالا من الخجام ولو
تواطأ الناس على تركه لأضر ذلك بهم وسيأتي الكلام على كسب الخجام في كتاب الاجارة ويأتي
الكلام هناك عن حديث الباب عن أنس وابن عباس ان شاء الله تعالى (قوله) **باب**
التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء أي اذا كان مما ينتفع به غير من كرهه لبسه اما لا منفعة
فيه شرعية فلا يجوز بيعه أصلا على الراجح من أقوال العلماء وذكر فيه حديثين أحدهما
حديث ابن عمر في قصة عمر في حلة عطاردة وفيه قوله صلى الله عليه وسلم انما بعثت بها اليك
لتستمتع بها يعني تبيعها وسياتي في اللباس من وجه اخر بلفظ انما بعثت بها اليك لتبيعها
أو لتكسوها وهو واضح فيما ترجم له هنا من جواز بيع ما يكره لبسه للرجال والتجارة وان
كانت أخص من البسيع لكنها جزؤه المستلزمة له واما ما يكره لبسه للنساء فبالقياس عليه
أو لاراد بالكرهية في الترجمة ما هو أعم من التحريم والتزويج فيدخل فيه الرجال والنساء فعرف
بهذا جواب ما اعترض به الاسماعيلي من أن حديث ابن عمر لا يطابق الترجمة حيث ذكر فيها
النساء * الثاني حديث عائشة في قصة النرقفة المصورة وسياتي الكلام عليه وعلى الذي قبله
مستوفى في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى ووجه الدلالة منه انه صلى الله عليه وسلم لم يفسخ البسيع
في النرقفة وسياتي ان في بعض طرق الحديث المذكور انه صلى الله عليه وسلم نو

حدثنا ابن يوسف أخبرنا مالك عن
حميد عن أنس بن مالك رضى
الله عنه قال جهم أبو طيبة
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأمره بصاع من تمر وأمر
أهله أن يخففوا من خراجه
* حدثنا مسدد حدثنا خالد
هو ابن عبد الله حدثنا خالد
حدثنا عن عكرمة عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال احتجيم
النبي صلى الله عليه وسلم
وأعطى الذي حجه ولو
كان حراما لم يعطه * (باب
التجارة فيما يكره لبسه
للرجال والنساء) * حدثنا
آدم حدثنا شعبه حدثنا
أبو بكر بن حفص عن سالم بن
عبد الله بن عمر عن أبيه قال
حدثنا أرسل النبي صلى الله عليه
وسلم الى عمر رضى الله عنه
بجلة حرير أو سرياء فراها
عليه فقال اني لم أرسل بها
اليك لتلبسها انما يلبسها من
لا خلاف له انما بعثت اليك
لتستمتع بها يعني تبيعها
* حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن نافع عن
القاسم بن محمد عن عائشة
أم المؤمنين رضى الله عنها
حدثنا أنها أخبرته أنها اشترت غمرة
فيها تصاوير فلما رآها رسول
الله صلى الله عليه وسلم قام على
الباب فلم يدخله فعرفت في وجهه الكراهة فقلت يا رسول الله أتوب
الي الله والى رسوله صلى الله عليه وسلم ماذا أذنبت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال هذه الغمرة قلت اشتريتها لآلتي ففعلت
عليها وتوسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أصحاب هذه الصور يوم القيامة يعدنون فيقال لهم أحيوا ما خلقتم وقال
ان البيت الذي فيه الصورة لا تدخله الملائكة

عليها
الى الله والى رسوله صلى الله عليه وسلم
ان البيت الذي فيه الصورة لا تدخله الملائكة

عليها بعد ذلك والثوب الذي فيه الصورة يشترك في المنع منه الرجال والنساء فهو مطابق للترجمة
من هذه الحثية بخلاف ما اعترض به الاسماعيلي وقال ابن المنير في الترجمة اشعار بجمل قوله انما
يلبس هذه من لاخلق له على العموم حتى يشترك في ذلك الرجال والنساء لكن الحق أن ذلك
خاص بالرجال وانما الذي يشترك فيه الرجال والنساء المنع من الخرقه وحاصله ان حديث ابن عمر
يدل على بعض الترجمة وحديث عائشة يدل على جميعها **(قوله يا)** صاحب السلعة
أحق بالسوم (فتح المهملة وسكون الواو أي ذكر قدر معين للثمن وقال ابن بطال لاخلق بين
العلماء في هذه المسئلة وان متولى السلعة من مالك أو وكيل أو بالسوم من طالب شرائها
(قلت) لكن ذلك ليس بواجب فسماني في قصة جل جابر أنه صلى الله عليه وسلم بدأه بقوله بعينه
بأوقية الحديث **(قوله)** حدثنا عبد الوارث هو ابن سعيد والاسناد كله بصريون **(قوله)** ثامنوني
بثلثة على وزن فاعولني وهو أمر لهم بذكر الثمن معينا باختيارهم على سبيل السوم ليدكر هولهم
ثما معينا يختاره ثم يقع التراضي بعد ذلك وهذا مطابق للترجمة وقال المازري معنى قوله ثامنوني
أي يبيعوني بالثمن أي ولا آخذ هبة قال فليس فيه إلا أن المشتري يبدأ بذكر الثمن وتعقبه عياض
بان الترجمة انما هي لذكر الثمن معينا وأما مطلق ذكر الثمن فلا فرق فيه في الاولوية بين البائع
والمشتري (قلت) وقد سبق هذا الحديث في أبواب المساجد وياتي الكلام عليه مستوفى في أول
الجزء ان شاء الله تعالى **(قوله يا)** بالتسوين (كم يجوز الخيار) والخيار بكسر
الخاء اسم من الاختيار أو التخيير وهو طلب خير الامرين من امضاء البيع أو فسخه وهو خيار ان
خير المجلس وخيار الشرط وزاد بعضهم خيار النقيصة وهو مندرج في الشرط فلا يزداد
والكلام هنا على خيار الشرط والترجمة معقودة لبيان مقدارها وليس في حديثي الباب بيان لذلك
قال ابن المنير لعله أخذ من عدم تحديده في الحديث أنه لا يتقيد بغير يقوض الامر فيه الى الحاجة
لنفاوت السلع في ذلك (قلت) وقد روى البيهقي من طريق أبي علقمة الغروي عن نافع عن ابن عمر
مرفوعا الخيار ثلاثة أيام وهذا كائنه مختصر من الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق
محمد بن اسحق عن نافع في قصة حبان بن منقذ وسأذكره بعد خمسة أبواب وبه احتج للحنفية
والشافعية في أن أمد الخيار ثلاثة أيام وأنكر مالك التوقيت في خيار الشرط ثلاثة أيام بغير زيادة
وان كانت في الغالب يمكن الاختيار فيها لكن لكل شيء أمد يحسبه بخير فيه فلا دابة مثلاً
والثوب يوم أو يومان والجارية جمعة وللدار شهر وقال الاوزاعي يمتد الخيار شهر أو أكثر بحسب
الحاجة اليه وقال الثوري يختص الخيار بالمشتري ويمتدله الى عشرة أيام أو أكثر ويقال انه انفراد
بذلك وقد صح القول بامتداد الخيار عن عمرو وغيره وسباني شيء منه في أبواب الملازمة ويحتمل أن
يكون مراد البخاري بقوله كم يجوز الخيار رأى كم يخير أحد المتبايعين الاخر مرة وأشار الى ما في
الطريق الا تيسر بعد ثلاثة أبواب من زيادة همام ويختار ثلاث مرار لكن لما لم تكن الزيادة
ثلاثة أتت الترجمة على الاستفهام كعادته **(قوله)** حدثنا صدقة هو ابن الفضل المروزي
وعبد الوهاب هو النقي ويحيى بن سعيد هو الانصاري **(قوله)** ان المتبايعين بالخيار كذا لاكثر
وحكى ابن التين في رواية القاسي ان المتبايعان قال وهي لغة وفي رواية أيوب عن نافع في الباب
الذي يليه البيهقي بتشديد التحيانية والبيع معنى البائع كضيق وضائق وصين وصائن وليس كمين

٢١٠٦

م د س ق

تحفة

٩٦٩١

* (باب) * صاحب السلعة
أحق بالسوم * حدثنا موسى بن
اسماعيل حدثنا عبد الوارث
عن أبي التياح عن أنس
رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يا بني النجار ثامنوني
بجأطكم وفيه خرب ونخل
* (باب) * كم يجوز الخيار
* حدثنا صدقة أخبرنا
عبد الوهاب قال سمعت
يحيى بن سعيد قال سمعت
نافعا عن ابن عمر رضي الله
عنهما عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ان المتبايعين
بالخيار في بيعهما

٢١٠٧

م د س

تحفة

٨٥٢٢

وبائن فانه مما تم تبارك ان كقيم وقائم واستعمال البيع في المشتري اما على سبيل التغليب أو لان
 كلاهما ياتع (قوله ما لم يتفرقا) في رواية التيسار يفترقا بتقديم الفاء ونقل ثعلب عن
 الفضل بن سلمة اقترقا بالكلام وتفرقا بالابدان ورده ابن العربي بقوله تعالى وماتفرقا الذين
 أو ثوا الكتاب فانه ظاهر في التفرق بالكلام لأنه بالاعتقاد وأجيب بانه من لازمه في الغالب لان
 من خالف آخر في عهده كانه مستدعيًا لمفارقة اياه يبدنه ولا يخفى ضعف هذا الجواب
 والحق جل كلام المفضل على الاستعمال بالحقيقة وانما استعمال أحدهما في موضع
 الآخر اتساعا (قوله أو يكون البيع خيارا) سيأتي شرحه بعد باب (قوله قال نافع وكان ابن
 عمر الى آخره) هو موصول بالاسناد المذکور وقد ذكره مسلم أيضا من طريق ابن جريج عن نافع
 وهو ظاهر في أن ابن عمر كان يذهب الى ان التفرق المذکور بالابدان كما سيأتي وفي الحديث ثبوت
 الخيار لكل من المتبايعين مادام في المجلس وسيأتي بعد باب (قوله عن أبي الخليل) في رواية
 شعبة الا تسمية بعد باب عن قتادة عن صالح أبي الخليل وفي رواية أحمد عن غندر عن
 شعبة عن قتادة سمعت أبا الخليل (قوله عن عبد الله بن الحرث) هو ابن نوفل بن الحرث
 ابن عبد المطلب ولم ينسب في شيء من طرق حديثه في الصحيحين لكن وقع لاحد من طريق
 سعيد بن قتادة عبد الله بن الحرث الهاشمي ورواه ابن خزيمة والاسماعيلي عنه من وجه
 آخر عن شعبة فقال عن قتادة سمعت أبا الخليل يحدث عن عبد الله بن الحرث بن نوفل
 وعبد الله هذا مذکور في الصحابة لانه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأتى به فخنكه وهو
 معهود من حيث الرواية في كبار التابعين وقاتله وشيخه تابعيان أيضا وليس له في البخاري
 سوى هذا الحديث وحديث آخر عن العباس في قصة أبي طالب (قوله وزاد أحمد حدثنا بهز) **باب**
 أي ابن أسد وهذه الطريق وصلها أبو عوانة في صحيحه عن أبي جعفر الدارمي واسمه أحمد بن سعيد
 عن بهز به ولم أره في مسند أحمد بن حنبل وزعم بعضهم أنه أحمد المذکور وروستائي هذه
 الزيادة من وجه آخر عن همام بعد ثلاثة ابواب باوضح من سياقها وفي صحيح همام فائدة طلب
 علو الاسناد لان بينه وبين أبي الخليل في اسناده الاول رجلين وفي الثاني رجل واحد (قوله **باب**
 اذا لم يوقت الخيار) أي اذا لم يعين البائع أو المشتري وقتا للخيار وأطلقاه (هل يجوز
 البيع) وكأنه أشار بذلك الى الخلاف الماضي في حد خيار الشرط والذي ذهب اليه الشافعية
 والحنفية انه لا يزاد فيه على ثلاثة أيام وذهب ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وأحمد واسحق
 وأبو ثور وآخرون الى انه لا أمدة خيار الشرط بل البيع جائز والشرط لازم الى الوقت الذي
 يشترطه وهو اختيار ابن المنذر فان شرطاً أو أحدهما الخيار مطلقا فقال الاوزاعي وابن
 أبي ليلى هو شرط باطل والبيع جائز وقال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي يبطل البيع أيضا
 وقال أحمد واسحق للذي شرط الخيار ابدًا (تنبيه) * قوله أو يقول أحدهما كذا هو في جميع
 الطرق باثبات الواو في يقول وفي اثباتها نظر لانه محذور وعطفا على قوله ما لم يتفرقا فاعمل الضمة
 أشبعت كما أشبعت الياء في قراءة من قرأ انه من يتقى ويصبر ويحتمل ان تكون بمعنى الآن فيقرأ
 حينئذ نصب اللام وبه جزم النووي وغيره ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر من وجه
 آخر عن نافع وفيه أو يكون بيع خيار والمعنى ان المتبايعين اذا قال أحدهما لصاحبه اختر
 امضاء البيع أو فسخته فاختار امضاء البيع مثلاً أن البيع يتم وان لم يتفرقا وهذا قال الثوري

ما لم يتفرقا أو يكون البيع

خيارا وقال نافع وكان ابن

عمر اذا اشترى شيئا يعجبه

فارق صاحبه حدثنا حماد

ابن عمر حدثنا همام عن

قتادة عن أبي الخليل عن

عبد الله بن الحرث عن حكيم

ابن حزام رضي الله عنه عن

النبي صلى الله عليه وسلم

قال البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا

وزاد أحمد حدثنا بهز قال

قال همام فذكر ذلك لأبي

التياح فقال كنت مع أبي

الخليل لما حدثه عبد الله بن

الحرث هذا الحديث (باب)

اذا لم يوقت الخيار هل

يجوز البيع * حدثنا

أبو النعمان حدثنا جاد بن

زيد حدثنا أيوب عن نافع

عن ابن عمر رضي الله عنهما

قال قال النبي صلى الله عليه

وسلم البيهقي بالخيار ما لم

يتفرقا أو يقول أحدهما

لصاحبه اختر ورعا قال

أو يكون بيع خيار

٢١٠٩

٧٥١٢

والأوزاعي والشافعي واسحق وآخرون وقال أحمد لا يتم البيع حتى يتفرقا وقيل إنه تنفرد بذلك
وقيل المعنى بقوله أو يكون بيع خيار أي أن يشترط الخيار مطلقا فلا يبطل بالتفرق وسيأتي
البحث فيه بعد ما بين مستوفى أن شاء الله تعالى **(قوله باب)** البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
وبه قال ابن عمر) أي بخيار المجلس وهو بين من صدقه الذي مضى قبل باب وأنه كان إذا اشترى
شيئا بعينه فارق صاحبه وللمزني من طريق ابن فضيل عن يحيى بن سعيد وكان ابن عمر إذا ابتاع
بعضا وهو قاعد قام ليحب له ولابن أبي شيبه من طريق محمد بن إسحاق عن نافع كان ابن عمر إذا باع
أنصرف ليحب له البيع وسلم من طريق ابن جريج قال أُمِّي على نافع فذكر الحديث وفيه قال
نافع وكان إذا باع رجلا فإراد أن لا يقبله قام فغشي هنيئة ثم رجع إليه وسيأتي صنيع ابن عمر ذلك
من وجه آخر بعد ما بين وروى سعيد بن منصور عن خالد بن عبد الله عن عبد العزيز بن حكيم
رأيت ابن عمر اشترى من رجل بعيرا فاخرج ثمنه فوضعه بين يديه فخير بين بعيره وبين الثمن **(قوله)**
وشرى (والشعبي) أي قال بخيار المجلس وهذا وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن محمد بن علي
سمعت أبا الضحى يحدث أنه شهد شريحا واختصم إليه رجلان اشترى أحدهما من الآخر دارا
باربعة آلاف فوجبه الله ثم بدله في بيعها قبل أن يفارق صاحبها فقال لي لا حاجة لي فيها فقال
البائع قد بعته فوجب لك فاخصم إلي شريحا فقال هو بالخيار ما لم يتفرقا قال محمد وشهدت
الشعبي قضى بذلك وروى ابن أبي شيبه عن وكيع عن شعبة عن الحكم عن شريح قال البيعان
بالخيار ما لم يتفرقا وعن جرير عن مغيرة عن وكيع عن الشعبي أنه أتى في رجل اشترى من رجل
برذونا فإراد أن يردده قبل أن يتفرقا فتقضى الشعبي أنه قد وجب البيع فشهد عنده أبو الضحى أن
شريحا أتى في مثل ذلك فردده على البائع فرجع الشعبي إلى قول شريح **(قوله وطائوس)** قال
الشافعي في الأم أخبرنا ابن عيينة عن عبد الله بن طاووس عن أبيه قال خير رسول الله صلى الله
عليه وسلم رجلا بعد البيع قال وكان أبي يحلف ما الخيار إلا بعد البيع **(قوله)** وعطاء وابن أبي
مليكة وصلها ابن أبي شيبه عن جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة وعطاء قال لا
البيعان بالخيار حتى يتفرقا عن رضا ونقل ابن المنذر القول به أيضا عن سعيد بن المسيب
والزهري وابن أبي ذئب من أهل المدينة وعن الحسن البصري والأوزاعي وابن جريج وغيرهم
وبالغ ابن حزم فقال لا نعلم لهم مخالفا من التابعين إلا النخعي وحده ورواية مكذوبة عن شريح
والصحيح عنه القول به وأشار إلى ما رواه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن ججاج عن الحكم
عن شريح قال إذا تكلم الرجل بالبيع فقد وجب البيع واستناده ضعيف لاجل ججاج وهو
ابن أوطاة **(قوله)** حدثنا اسحق قال أبو علي الحياتي لم أره منسوب إلى شيء من الروايات ولعله
اسحق بن منصور فان مسلما روى عن اسحق بن منصور عن حبان بن هلال (قلت) قد رأيت
منسوب إلى رواية أبي علي بن شيبويه عن الفربري في هذا الحديث اسحق بن منصور ولم أره في
مسند اسحق بن راهويه من روايته عن حبان فقوى ما قال أبو علي رحمه الله ثم رأيت أن أنعم
استخرجه من طريق اسحق بن راهويه عن حبان وقال أخرجه البخاري عن اسحق قاله أعلم
(قوله) حبان بن هلال هو بفتح الحاء بعد هاء واحدة ثقيلة **(قوله)** حدثنا شعبة (سيأتي بعد باب
من هذا الوجه عن همام بدل شعبة وهو محمول على أنه كان عند حبان عن شيخين حدثاه عن

ن

٢٢٧ / ٣

* (باب) البيعان بالخيار ما لم يتفرقا * وبه قال ابن عمر وشرى والشعبي وطائوس وعطاء وابن أبي مليكة * حدثنا اسحق أخبرنا حبان ابن هلال قال حدثنا شعبة قال قتادة أخبرني عن صالح بن أبي الخليل عن عبد الله بن الحرث قال سمعت حكيم بن حزام رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار

٢١١٠

م د س

تحفة

٢٤٢٧

شيخ واحد (قوله ما لم يتفرقا) في رواية همام الماضية قبل باب ما لم يتفرقا وفي رواية سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر وعن عطاء عن ابن عباس مرفوعا ما لم يفارقه صاحبه فان فارقه فلا خيار له وقد اختلف القائلون بان المراد ان يتفرقا بالابدان هل للتفرق المذكور حديثه في البه والمشهور الراجح من مذهب العلماء في ذلك انه موكل الى العرف فكل ما عد في العرف تفرقا حكم به وما لا فلا والله أعلم (قوله فان صدقا وبيننا) أي صدق البائع في اخبار المشتري مثلا وبين العيب ان كان في الصدق المشتري في قدر الثمن مثلا وبين العيب ان كان في الثمن ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد وكذا أحدهما تارة كيد لا آخر (قوله) محقق بركة بينهما) يحتمل أن يكون على ظاهره وأن شؤم التدليس والكذب وقع في ذلك العقد فحق بركته وان كان الصادق مأجورا والكاذب مأزورا ويحتمل أن يكون ذلك مختصا بغير وقع منه التدليس والعيب دون الآخر وجه ابن أبي جرة في الحديث فضل الصدق والحث عليه ودم الكذب والحث على منعه وانه سبب لذهاب البركة وان عمل الآخرة يحصل خير الدنيا والآخرة (قوله الا يبيع الخيار) أي فلا يحتاج الى التفرق كما سأتى شرحه في الباب الذي يليه وفي رواية أيوب عن نافع في الباب الذي قبله ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر وهو ظاهر في حصر لزوم البيع بهذين الأمرين وفيه دليل على اثبات خيار المحاسن وقدمضى قبل بيابان ابن عمر جله على التفرق بالابدان وكذلك أيوب رتبة الاسمي ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة وخالف في ذلك ابراهيم النخعي فروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عنه قال البيهقي جاز وان لم يتفرقا ورأى سعيد بن منصور عنه بلفظ اذا وجبت الصفقة فلا خيار وبذلك قال المالكية الا ابن حبيب والحنفية كلهم قال ابن حزم لانعلم لهم سلفا الا ابراهيم وحده وقد ذهبوا في الجواب عن حديثي الباب فرقا فتنهم من ردله كونه معارضا لما هو أقوى منه ومنهم من صححه ولكن أوله على غير ظاهره فقالت طائفة منهم هو منسوخ بحديث المسلمون على شروطهم والخيار بعد لزوم العقد يفسد الشرط ويحدث التحالف عند اختلاف المتبايعين لانه يقتضي الحاجة الى المين وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت الخيار لكان كافيا في رفع العقد وبقوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم والاشهاد ان وقع بعد التفرق لم يطابق الأمر وان وقع قبل التفرق لم يصادف محلا ولا جهة في شيء من ذلك لان النسخ لا يثبت بالاحتمال والجمع بين الدليلين مهما أمكن لا يصار معه الى الترجيح والجمع هنا يمكن بين الأدلة المذكورة بغير تعسف ولا تكلف وقال بعضهم هو من رواية مالك وقد عمل بخلافه فدل على انه عارضه ما هو أقوى منه والراوى اذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن المروى عنده وتعقب بان مالكا لم يتفرقه فقد روى غيره وعمل به وهم أكثر عدد ارواية وعملا وقد خص كثير من محققى أهل الأصول الخلاف المشهور فيما اذا عمل الراوى بخلاف ما روى بالصحابة دون من جاء بعدهم ومن قاعدتهم ان الراوى أعلم بما روى وابن عمر هو راوى الخبر وكان يفارق اذا باع بيده فاتباعه أولى من غيره وقالت طائفة هو معارض بعمل أهل المدينة ونقل ابن التين عن أشهب بانه مخالف لعمل أهل مكة أيضا وتعقب بانه قال به ابن عمر ثم سعيد بن المسيب ثم الزهري ثم ابن أبي ذئب كما مضى وهو لا

ما لم يتفرقا فان صدقا وبيننا
بورك لهما في بيعهما وان
كذبا وكما صحقت بركة
بيعهما * حدثنا عبد الله بن
يوسف أخبرنا مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال المتبايعان
كل واحد منهما بالخيار على
صاحبه ما لم يتفرقا الا يبيع
الخيار

٢١١١

م د هـ

تحفة

٨٢٤١

من أكابر علماء أهل المدينة في اعصارهم ولا يحفظ عن أحد من علماء المدينة القول بخلافه
 سوى عن ربيعة وأما أهل مكة فلا يعرف أحد منهم القول بخلافه فقد سبق عن عطاء
 وطاوس وغيرهما من أهل مكة وقد استندوا بكرا بن عبد البر وابن العربي على من زعم من
 المالكية أن ما كاترك العمل به لكون عمل أهل المدينة على خلافه قال ابن العربي انما يأخذ به
 مالك لأن وقت التفرق غير معلوم فاشبهه بيوع الفرر كالللمسة وتعقب بأنه يقول بخيار الشرط
 ولا يحده بوقت معين وما ادعاه من الفرر موجود فيه وبأن الفرر في خيار المجلس معدوم لأن
 كلامهما ممكن من امضاء البيع أو فسخه بالقول أو بالفعل فلا غرر وقالت طائفة هو خير
 واحد فلا يعمل به الا فيما تم به الباي وروايته مشهور فيعمل به كما ادعوا نظير ذلك في خبر
 القهقهة في الصلاة واجاب الوتر وقال آخرون هو مخالف للقياس الجلي في الحاق ما قبل التفرق
 بما بعده وتعقب بان القياس مع النص فاسد الاعتبار وقال آخرون التفرق بالابدان محمول
 على الاستحباب تحسينا للمعاملة مع المسلم لا على الوجوب وقال آخرون هو محمول على الاحتياط
 للخروج من الخلاف وكلاهما على خلاف الظاهر وقالت طائفة المراد بالتفرق في الحديث
 التفرق بالكلام كما في عقد النكاح والاجارة والعقود وتعقب بأنه قياس مع ظهور الفارق لأن
 البيع ينقل فيه ملك رقبته المبيع ومنفعته بخلاف ما ذكر وقال ابن حزم سواء قلنا التفرق
 بالكلام أو بالابدان فان خيار المجلس بهذا الحديث ثابت أما حيث قلنا التفرق بالابدان فواضح
 وحيث قلنا بالكلام فواضح أيضا لأن قول أحد المتبايعين مثلاً بعتك بعشرة وقول الآخر بل
 بعشرين مثلاً افتراق في الكلام بلا شك بخلاف ما لو قال اشتريت بعشرة فانهم حينئذ متوافقان
 فيتعين ثبوت الخيار لهما حين يتفقان لاجل يتفرقان وهو المدعى وقيل المراد بالمتبايعين
 المتساويان وروايته مجاز والحمل على الحقيقة أو ما يقرب منها أولى واحتج الطحاوي بأخبار
 وأحاديث استعمل فيها المجاز وقال من انكر استعمال لفظ البائع في السام فقد غفل عن
 اتساع اللغة وتعقب بأنه لا يلزم من استعمال المجاز في موضع طرده في كل موضع فالاصل من
 الاطلاق الحقيقة حتى يقوم الدليل على خلافه وقالوا أيضا وقت التفرق في الحديث هو ما بين
 قول البائع بعتك هذا بكذا وبين قول المشتري اشتريت قالوا فالمشتري بالخيار في قوله اشتريت
 أو تركه والبائع بالخيار الى أن يوجب المشتري وهكذا حكمه الطحاوي عن عيسى بن أبان منهم
 وحكامه ابن خويرمندا عن مالك قال عيسى بن أبان وفائدة تطهر فيما لو تفرقا قبل القبول فان
 القبول يتعذر وتعقب بان تسميتهما متبايعين قبل تمام العقد مجاز أيضا وأجيب بان تسميتهما
 متبايعين بعد تمام العقد مجاز أيضا لأن اسم الفاعل في الحال حقيقة وفيما عداه مجاز فلو كان
 الخيار بعد انعقاد البيع لكان لغير البيعين والحديث يردّه فتعين حمل التفرق على الكلام
 وأجيب بأنه اذا نهذرا للجل على الحقيقة تعين المجاز واذا تعارض المجازان فالاقرب الى الحقيقة
 أولى وأيضا فالمتبايعان لا يكونان متبايعين حقيقة الا في حين تمام العقد هما لا يتم
 الا باحدا من امابايرام العقد والتفرق على ظاهر الخبر فصح أنهم ما تعاقدا ما دام في مجلس
 العقد فعلى هذا تسميتهما متبايعين حقيقة بخلاف حمل المتبايعين على المتساويين فانه مجاز
 باقتضاق وقالت طائفة التفرق يقع بالا قول كقوله تعالى وان يتفرقا يغن الله كلا من سعته

وأجيب بأنه سمي بذلك لكونه يفضي الى التفرق بالابدان قال البيضاوى ومن نفي خيار المجلس
ارتكب مجازين بحمله التفرق على الاقوال ووجهه المتبايعين على المتساومين وأيضا فكل كلام
الشارع ببيان عن الحمل عليه لانه يصير تقديره ان المتساومين ان شاء العقد البيع وان شاء الم
يعقده وهو تحصيل الحاصل لان كل أحد يعرف ذلك ويقال لمن زعم ان التفرق بالكلام ما هو
الكلام الذى يقع به التفرق أهو الكلام الذى وقع به العقد أم غيره فان كان غيره فما هو فليس
بين المتعاقدين كلام غيره وان كان هو ذلك الكلام بعينه لزم أن يكون الكلام الذى اتفقا عليه
وتم بيعهما به هو الكلام الذى افترقا به وانفسخ بيعهما به وهذا في غاية الفساد وقال آخرون
العمل بظاهر الحديث متعذر فيعين تأويله وبيان تعذره ان المتبايعين ان اتفقا في الفسخ
أو الامضاء لم يثبت لواحد منهما على الآخر خيار وان اختلفا فالجوع بين الفسخ والامضاء جمع بين
النقيضين وهو مستحيل وأجيب بان المراد أن لكل منهما الخيار في الفسخ وأما الامضاء فلا
احتياج الى اختياره فانه مقتضى العقد والحال يفضي اليه مع السكوت بخلاف الفسخ وقال
آخرون حديث ابن عمر هذو حكيم بن حزام معارض بحديث عبد الله بن عمر وذلك فيما أخرجه
أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من فوعا البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
الآن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية ان يستقبله قال ابن العربي
ظاهر هذه الزيادة مخالف لاول الحديث في الظاهر فان تأولو الاستقالة فيه على الفسخ تأولنا
الخيار فيه على الاستقالة واذا تعارض التأويلان فزع الى الترجيح والقياس في جانب الفسخ
وتعقب بان حل الاستقالة على الفسخ أو وضع من حل الخيار على الاستقالة لانه لو كان المراد
حقيقة الاستقالة لم تمنعه من المفارقة لانها لا تختص بمجلس العقد وقد أثبت في أول الحديث
الخيار ومده الى غاية التفرق ومن المعالوم أن من له الخيار لا يحتاج الى الاستقالة فتعين حلها
على الفسخ وعلى ذلك حله الترمذى وغيره من العلماء فقالوا معناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع
خشية ان يختار فسخ البيع لان العرب تقول استقلت ما فات عني اذا استدركه فالمراد بالاستقالة
فسخ النادم منهما البيع وحلواني الحل على الكراهة لانه لا يليق بالمرأة وحسن معاشرته المسلم
الا ان اختيار الفسخ حرام قال ابن حزم احتجاجهم بحديث عمرو بن شعيب على التفرق بالكلام
لقوله فيه خشية ان يستقبله لكون الاستقالة لا تكون الا بعد تمام البيع وصحة انتقال الملك
تستلزم ان يكون الخبر المذكور لا فائدة له لانه يلزم من حل التفرق على القول باحصة المفارقة
خشى ان يستقبله أو لم يخش وقال بعضهم التفرق بالابدان في الصرف قبل القبض يطل العقد
فكيف يثبت العقد ما يطله وتعقب باختلاف الجهة وبالمعارضة بنظيره وذلك ان النقد وترك
الاجل شرط لصحة الصرف وهو يفسد السلم عندهم واحتج بعضهم بحديث ابن عمر الاتى بعد
بابين في قصة البكر الصعب وسبب ان توجبه وجوابه واحتج الطحاوى بقول ابن عمر ما أدركت
الصفقة حيا مجموعا فهو من مال المبتاع وتعقب بأنهم يحالفونه أما الخفية فقالوا هو من مال
البائع ما لم يره المبتاع أو ينقله والمالكية قالوا ان كان غائبا غيبة بعينه فهو من البائع وانه لا حجة
فيه لان الصفقة فيه محمولة على البيع الذى انبرم لا على ما لم ينبرم جميعا بين كلاميه وقال بعضهم
معنى قوله حتى يتفرقا أى حتى يتوافقا يقال للقوم على ماذا انفارقت أى على ماذا انفقت وتعقب

بما ورد في بقية حديث ابن عمر في جميع طرقه ولا سيما في طريق الليث التي في الباب الذي بعد هذا وقال بعضهم حديث البيعان بالخيار جاء بالفاظ مختلفة فهو مضطرب لا يحتج به وتعقب بأن الجمع بين ما اختلف من الفاظه ممكن بغير تكلف ولا تعسف فلا يضره الاختلاف وشرط المضطرب ان يتعدا الجمع بين مختلف ألفاظه وليس هذا الحديث من ذلك وقال بعضهم لا يتعين حل الخيار في هذا الحديث على خيار الفسخ فلهذا أريد به خيار الشراء أو خيار الزيادة في الثمن أو الثمن واجب بأن اليهود في كلامه صلى الله عليه وسلم حيث يطلق الخيار ارادة خيار الفسخ كما في حديث المصراة أو كما في حديث الذي يمدح في السوء وأيضا فإذا ثبت ان المراد بالتبايعين المتعاقدان في عقد صدور العقد لا خيار في الشراء ولا في الثمن وقال ابن عبد البر قد أكثر المالكية والحنفية من الاحتجاج لرده هذا الحديث بما يطول ذكره وأكثره لا يحصل منه شيء وحكي ابن السمعاني في الاصطلاح عن بعض الحنفية قال البيع عقد مشروط بوصف وحكم فوصفه الزوم وحكمه الملك وقد تم البيع بالعقد فوجب ان يتم بوصفه وحكمه فاما تأخير ذلك الى ان يفترقا فليس عليه دليل لان السبب اذا تم يفيد حكمه ولا ينتفي الا بهارض ومن ادعاه فعليه البيان وأجاب بان البيع سبب للايقاع في التدم والتدم يحوج الى النظر فأثبت الشارع خيار المجلس نظر المتعاقدين ليس لما من التدم ودليله خيار الرؤية عندهم وخيار الشرط عندنا قال ولولزم العقد بوصفه وحكمه لما شرعت الاقالة لكنها شرعت نظر المتعاقدين الا انها شرعت لاستدراك التدم بتفرقه أحدهما فلم يجب وخيار المجلس شرع لاستدراك التدم بشرط كان فيه فوجب **قوله باب** اذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع (أي وقبل التفرق) فقد وجب البيع (أي وان لم يتفرقا) ورد فيه حديث ابن عمر من طريق الليث عن نافع بلفظ اذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار لم يتفرقا أي فينقطع الخيار وقوله وكانا جميعا كما ذلك وقوله أو يخير أحدهما الآخر أي فينقطع الخيار وقوله قبايعا على ذلك فقد وجب البيع أي وبطل الخيار وقوله وان تفرقا بعد أن تبايعا ولم يترك أحدهما البيع أي لم يفسخه فقد وجب البيع أي بعد التفرق وهذا ظاهر جدا في انفساخ البيع بفسخ أحدهما قال الخطابي هذا أوضح شيء في ثبوت خيار المجلس وهو مبطل لكل تأويل يخالف لظاهر الحديث وكذلك قوله في آخره وان تفرقا بعد أن تبايعا فيه البيان الواضح ان التفرق بالبدن هو القاطع للخيار ولو كان معناه التفرق بالقول لخلا الحديث عن فائدة انتهى وقد أقدم الداودي على رده هذا الحديث المتفق على صحته بما لا يقبل منه فقال قول الليث في هذا الحديث وكانا جميعا الخ ليس محفوظ لان مقام الليث في نافع ليس ك مقام مالك ونظر انه انتهى وهو رد لما اتفق الأئمة على ثبوته بغير مستند أو أي لوم على من روى الحديث مفسرا لأحد محتملاته حافظا من ذلك ما لم يحفظه غيره مع وقوع تعدد المجلس فهو محمول على ان شيخهم حدثهم به تارة مفسرا وتارة مختصرا وقد اختلف العلماء في المراد بقوله في حديث مالك البيع الخيار فقال الجمهور هو بجزم الشافعي هو استثناء من امتداد الخيار الى التفرق والمراد أنهم ما ان اختارا امضاء البيع قبل التفرق لزم البيع حيثئذ وبطل اعتبار التفرق فالتقدير الا البيع الذي جرى فيه التحاير قال النووي اتفق أصحابنا على ترجيح هذا التأويل وأبطل كثير منهم ما سواه وغلطوا

* (باب) اذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع * حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار لم يتفرقا وكانا جميعا أو يخير أحدهما الآخر قبايعا على ذلك فقد وجب البيع وان تفرقا بعد أن تبايعا ولم يترك أحدهما البيع فقد وجب البيع

٢١١٢

م س ق

نحلة

٨٢٧٢

٣١١٣

*(باب اذا كان البائع

بالخيار هل يجوز البيع)*

حدثنا محمد بن يوسف حدثنا

سفيان عن عبد الله بن دينار

عن ابن عمر رضي الله عنهما

عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال كل بيعين لا بيع

بينهما حتى يتفرقا لا بيع

الخيار * حدثني اسحق

أخبرنا جنان حدثناهما

حدثنا قتادة عن أبي الخليل

عن عبد الله بن الحرث

عن حكيم بن حزام رضي الله

عنه أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال البيعان بالخيار حتى

يتفرقا قال همام وجدت

في كتابي يختار ثلاث مرار

فان صدقا وينا بورك لهما

في بيعهما وان كذبا وكتمان

ففسى أن يربح أحدهما ويخسر

الآخر بركة بيعهما قال وحدثنا

همام حدثنا أبو التياح أنه

سمع عبد الله بن الحرث

يحدث بهذا الحديث عن

حكيم بن حزام عن النبي

صلى الله عليه وسلم * (باب

اذا اشترى شيئا فوهب من

ساعته قبل ان يتفرقا ولم

ينكر البائع على المشتري

٣١١٤

م د ت

٢٤٢٧ تحفة

قائله انتهى ورواية الليث ظاهرة جدا في ترجيحها وقيل هو استثناء من انقطاع الخيار بالتفرق
 وقيل المراد بقوله أو يفرق أحدهما الآخر أي فيشترط الخيار مدة معينة فلا يتقضى الخيار
 بالتفرق بل يبقى حتى تمضي المدة حكماء ابن عبد البر عن أبي ثور رويح الأول بأنه أقل في الاضرار
 وتعينه رواية النسائي من طريق اسمعيل قيل هو ابن أمية وقيل غيره عن نافع بلفظ الآن يكون
 البيع كان عن خيار فان كان البيع عن خيار وجب البيع وقيل هو استثناء من اثبات
 خيار المجلس والمعنى أو يخير أحدهما الآخر فيختار في خيار المجلس فينتقي الخيار وهذا
 أضعف هذه الاحتمالات وقيل قوله الآن يكون بيع خيار أي هما بالخيار ما لم يتفرقا الآن
 يتخاروا ولو قبل التفرق والآن يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفرق وهو قول يجمع
 التأويلين الأولين ويؤيده رواية عبد الرزاق عن سفيان في حديث الباب الذي يليه حيث قال
 فيه لا بيع الخيار أو يقول لصاحبه اختران جلنا أو على التقسيم لا على الشك * (تأنيده) قوله
 أو يخير أحدهما الآخر باسكان الراء من يخير عطفًا على قوله ما لم يتفرقا ويحتمل نصب الراء على
 ان أو بمعنى الآن كما تقدم قريبا مثله في قوله أو يقول أحدهما لصاحبه اختر * (قوله)
 اذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع) كانه أراد الرد على من حصر الخيار
 في المشتري دون البائع فان الحديث قد سوى بينهما في ذلك (قوله كل بيعين) بتشديد التحياتية
 (قوله لا بيع بينهما) أي لازم (قوله حتى يتفرقا) أي فيلزم البيع حيثما بالتفرق (قوله لا بيع
 الخيار) أي فيلزم باشتراطه كما تقدم البحث فيه وظاهره حصر لزوم البيع في التفرق أو في شرط
 الخيار والمعنى ان البيع عقد جائز فاذا وجد أحدهما من الاثنين كان لازما (قوله حدثني
 اسحق) هو ابن منصور وحبان هو ابن هلال (قوله حتى يتفرقا) في رواية الكشميهني ما لم يتفرقا
 (قوله قال همام وحدثني في كتابي يختار ثلاث مرار) أشار أبو داود إلى أن هماما تفرد بذلك عن
 أصحاب قتادة ووقع عند أحمد عن عقان عن همام قال وحدثني في كتابي الخيار ثلاث مرار ولم
 يصرح همام بمن حدثه بهذه الزيادة فان ثبت فهي على سبيل الاختيار وقد أخرجه الاسماعيلي
 من وجه آخر عن حبان بن هلال فذكر هذه الزيادة في آخر الحديث (قوله وحدثناهما) القائل
 هو حبان بن هلال المذکور وقد تقدم قبل باين من وجه آخر عن همام قال الكرماني القائل
 هو حبان فان قيل لم قال حدثنا وقال قبل ذلك قال همام فالجواب أنه حيث قال قال كان سمع
 ذلك في المذاكرة وحيث قال حدثنا سمع منه في مقام التحديث اه وفي جزمه بذلك نظروا الذي
 يظهر أنه حيث ساقه بالاسناد عبر بقوله حدثنا وحيث ذكر كلام همام عبر عنه بقوله قال
 (قوله) اذا اشترى شيئا فوهب من ساعته قبل ان يتفرقا ولم ينكر البائع على
 المشتري) أي هل ينقطع خياره بذلك قال ابن المير أراد البخاري اثبات خيار المجلس بحديث ابن
 عمر ثاني حديثي الباب وفيه قصته مع عثمان وهو بين في ذلك ثم خشي أن يعترض عليه بحديث
 ابن عمر في قصة البعير الصعب لان النبي صلى الله عليه وسلم تصرف في البكر بنفس عام العقد
 فاسلف الجواب عن ذلك في الترجمة بقوله ولم ينكر البائع يعني أن الهبة المذكورة انما كانت
 بادضاء البائع وهو بكونه المنزل منزلة قوله وقال ابن التين هذا تعسف من البخاري ولا ينظن
 بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه وهب ما فيه لاحد خيار ولا انكار لانه انما بعث ميينا اه وجوابه

أنه صلى الله عليه وسلم قد بين ذلك بالأحاديث السابقة المصروفة بخيار المجلس والجمع بين
الحديثين يمكن أن يكون بعد العقد فارق عمر بنان تقدمه أو تأخر عنه مثلاً ثم وهب وليس في
الحديث ما يثبت ذلك ولا ما ينفيه فلا معنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية في إبطال ما دلت
عليه الأحاديث الصريحة من إثبات خيار المجلس فإنها إن كانت متقدمة على حديث البيعان
بأختيار حديث البيعان فاض عليها وإن كانت متأخرة عنه حل على أنه صلى الله عليه وسلم
اكتفى بالبيان السابق واستغنى عنه أن المشتري إذا تصرف في المبيع ولم ينكر البائع كان
ذلك قاطعاً لخيار البائع كما فهمه البخاري والله أعلم وقال ابن بطال أجمعوا على أن البائع إذا لم
ينكر على المشتري ما أحدثه من الهبة والعنق أنه يبيع جائزاً واختلفوا فيما إذا أنكر ولم يرض
فالذين يرون أن البيع يتم بالكلام دون اشتراط التفريق بالابدان يجيزون ذلك ومن يرى التفريق
بالابدان لا يجيزونه والحديث حجة عليهم اهـ وليس الأمر على ما ذكره من الإطلاق بل فرقا
بين المبيعات فاتفقوا على منع بيع الطعام قبل قبضه كما ساقوا واختلفوا فيما عدا الطعام على
مذاهب أحدها لا يجوز بيع شيء قبل قبضه مطلقاً وهو قول الشافعي ومحمد بن الحسن ثانيها
يجوز مطلقاً إلا الدور والأرض وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ثالثها يجوز مطلقاً إلا المكمل
والموزون وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحق رابعها يجوز مطلقاً إلا الماكول والمشروب وهو
قول مالك وأبي ثور واختار ابن المنذر واختلفوا في الاعتاق فالجمهور على أنه يصح الاعتاق
ويصير قبضاً سواء كان للبائع حق الحبس بأن كان الثمن حالاً ولم يدفع أم لا والاصح في الوقف أيضاً
صحته وفي الهبة والرهن خلاف والاصح عند الشافعية فيهما أنهما لا يصحان وحديث ابن عمر
في قصة البعير الصعب حجة لمقابلته ويمكن الجواب عنه بأنه يحتمل أن يكون ابن عمر كان وكيلاً في
القبض قبل الهبة وهو اختيار البغوي قال إذا أذن المشتري للموهوب له في قبض المبيع كفى
وتم البيع وحصلت الهبة بعده لكن لا يلزم من هذا اتحاد القابض والمقبض لأن ابن عمر كان
راكب البعير حينئذ وقد احتج به للمالكية والحنفية في أن القبض في جميع الأشياء بالتخلية
واليه مال البخاري كما تقدم له في باب شراء الدواب والجر إذا اشترى دابة وهو عليها هل يكون ذلك
قبضاً وعند الشافعية والحنابلة تسكني التخلية في الدور والأرض وما أشبهها دون المتقولات
ولذلك لم يجز مال البخاري بالحكم بل أورد الترجمة مورد الاستقهاً وقال ابن قدامة ليس في الحديث
تصريح بالبيع فيحتمل أن يكون قول عمر هو لك أي هبة وهو الظاهر فإنه لم يذكر ثمناً (قلت)
وفيه غفلة عن قوله في حديث الباب فباعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وقع في بعض
طرق هذا الحديث عند البخاري فأشتراه وسياق في الهبة فعلى هذا فهو بيع وكون الثمن
لم يذكر لا يلزم أن يكون هبة مع التصريح بالشراء وكما لم يذكر الثمن يحتمل أن يكون القبض
المشترط وقع وإن لم ينقل قال الحب الطبري يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ساقه
بعد العقد كما ساقه أولاً وسوقه قبضاً له لأن قبض كل شيء بحسبه (قوله أو اشترى عبداً فاعتقه)
جعل المصنف مسألة الهبة أصلاً ألحق بها مسألة العنق لوجود النص في مسألة الهبة
دون العنق والشافعية نظروا إلى المعنى في أن العنق قوة وسراية ليست الغيرة ومن ألحق به
منهم الهبة قال إن العنق اتلاف للمالية والاتلاف قبض فكذلك الهبة والله أعلم

أو اشترى عبداً فاعتقه

شكلاً

الساعة على الرضا ثم باعها
 وجبت له والرجح له وقال
 الحميدى حدثنا سفيان
 حدثنا عمرو عن ابن عمر رضى
 الله عنهما قال كان مع النبي
 صلى الله عليه وسلم في سفر
 فكنيت على بكر صعب لعمر
 فكان يغلبني فيتقدم أمام
 القوم فيزجره عمر ويردّه ثم
 يتقدم فيزجره عمر ويردّه
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لعمر بعني قال هو لك
 يا رسول الله قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعني
 فباعه من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم
 هو لك يا عبد الله بن عمر
 تصنع به ما شئت * قال
 أبو عبد الله وقال الليث
 حدثني عبد الرحمن بن خالد
 عن ابن شهاب عن سالم بن
 عبد الله عن عبد الله بن
 عمر رضى الله عنهما قال
 بعث من أمير المؤمنين عثمان
 ابن عفان رضى الله عنهما
 مالا بالوادى بماله بخير
 تحفة فلما تباعنا رجعت على عتي
 حتى خرجت من بيته خشية
 أن يرادني البيع وكانت
 السنة أن المتبايعين بالخيار
 حتى يتفرقا قال عبد الله فلما
 وجب بيعي وبيعه رأيت أني
 قد غبتني باني سفته الى أرض
 ثمود بثلاث ليال وساقني
 الى المدينة بثلاث ليال

(قوله وقال طاوس فمن يشتري السلعة على الرضا ثم باعها وجبت له والرجح له) وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق من طريق ابن طاوس عن أبيه نحوه وزاد عبد الرزاق وعن معمر عن أيوب عن ابن سيرين اذا بعث شيئا على الرضا فان الخیار لهما حتى يتفرقا عن رضا (قوله وقال الحميدى) في رواية ابن عساكر باسناد البخاري قال لنا الحميدى وحزم الاسماعيلي وأبو نعيم بانه علقه وقد رويناه أيضا موصولا في مسند الحميدى وفي مستخرج الاسماعيلي وسياقي من وجه آخر عن سفيان في الهبة موصولا (قوله في سفر) لم أقف على تعيينه (قوله على بكر) ينتج الموحدة وسكون الكاف ولد الناقة أول ما يركب (قوله صعب) أي نشور (قوله فباعه) زاد في الهبة فاشتراه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال هو لك يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت وفي هذا الحديث ما كان الصحابة عليه من توقيهم للنبي صلى الله عليه وسلم وان لا يتقدموه في المشي وفيه جواز زجر الدواب وانه لا يشترط في البيع عرض صاحب السلعة بسلعته بل يجوز أن يشترط في بيعها وجواز التصرف في المبيع قبل بذل الثمن ومراعاة النبي صلى الله عليه وسلم أحوال الصحابة وحرصه على ما يدخل عليهم السرور (قوله وقال الليث) وصله الاسماعيلي من طريق ابن زنجويه والرمادي وغيرهما وأبو نعيم من طريق يعقوب بن سفيان كلهم عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث به وذكر البيهقي أن يحيى بن بكير رواه عن الليث عن يونس عن الزهري نحوه وليس ذلك بعلة فقد ذكر الاسماعيلي أيضا أن أبا صالح رواه عن الليث كذلك فوضع أن الليث فيه شين وقد أخرجه الاسماعيلي أيضا من طريق أيوب عن سويد عن يونس عن الزهري (قوله بعث من أمير المؤمنين عثمان بن عفان مالا) أي أرضا أو عقارا (قوله بالوادى) يعني وادي القرى (قوله فلما تباعنا رجعت على عتي) في رواية أيوب بن سويد فطفقت أنكص على عتي القهقري (قوله يرادني) بتشديد الدال أصله يرادني أي يطلب مني استرداده (قوله وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا) يعني أن هذا هو السبب في خروجه من بيت عثمان وأنه فعل ذلك ليجب له البيع ولا يبقى لعثمان خيار في فسخه واستبدل ابن بطال بقوله وكانت السنة على أن ذلك كان في أول الأمر فاما في الزمن الذي فعل ابن عمر ذلك فكان التفريق بالابدان متروكا فلذلك فعله ابن عمر لانه كان شديد الاتباع هكذا قال وليس في قوله وكانت السنة ما ينبغي استمرارها وقد وقع في رواية أيوب بن سويد كما اذا تباعنا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يفتقر المتبايعان فتابعت أنا وعثمان فذكر القصة وفيها اشعار باستمرار ذلك وأغرب ابن رشد في المقدمات له فزعم أن عثمان قال لابن عمر ليست السنة بافتراق الابدان قد اتسخ ذلك وهذه الزيادة لم أر لها اسنادا ولو صححت لم تخرج المسئلة على الخلاف لان أكثر الصحابة قد نقل عنهم القول بان الافتراق بالابدان (قوله سفته الى أرض ثمود بثلاث ليال) أي زدت المسافة التي بينه وبين أرضه التي صارت اليه على المسافة التي كانت بينه وبين أرضه التي باعها بثلاث ليال (قوله وساقني الى المدينة بثلاث ليال) يعني انه نقص المسافة التي بيني وبين أرضي التي أخذتها عن المسافة التي كانت بيني وبين أرضي التي بعثتها بثلاث ليال وانما قال الى المدينة لانهم جميعا كانوا باقراي ابن عمر الغبطة في القرب من المدينة فلذلك قال رأيت أني قد غبتني وفي هذه القصة جواز بيع العين الغائبة على الصفة وسياقي نقل الخلاف فيها في باب بيع الملامسة وجواز التحيل في ابطال الخيار وتقديم المصلحة لنفسه على مصلحة غيره

غيره وفيه جواز بيع الارض بالارض وفيه ان الغبن لا يرد به البيع **(قوله)** ما
ما يكره من الخداع في البيع **(قوله)** كأنه أشار بهذه الترجمة الى أن الخداع في البيع مكره ولكنه
لا يفسخ البيع الا ان شرط المشتري الخيار على ما تشعر به القصة المذكورة في الحديث **(قوله)**
ان رجلا في رواية أحمد من طريق محمد بن اسحق حدثني نافع عن ابن عمر كان رجلا من الانصار
زاد ابن الجار ودفي المنتقى من طريق سفيان عن نافع انه حبان بن منقذ وهو بفتح المهملة
والموحدة الثقيلة ورواه الدارقطني من طريق عبد الاعلى والبيهقي من طريق يونس بن بكير
كلاهما عن ابن اسحق به وزاد فيه قال ابن اسحق فحدثني محمد بن يحيى بن حبان قال هو جدي
منقذ بن عمرو وكذلك رواه ابن منده من وجه آخر عن ابن اسحق **(قوله)** ذكر النبي صلى الله عليه
وسلم في رواية ابن اسحق فمشى الى النبي صلى الله عليه وسلم ما يليق من الغبن **(قوله)** أنه يخذع في
البيع **(قوله)** بين ابن اسحق في روايته المذكورة سبب شكواه وهو ما يليق من الغبن وقد أخرجه
أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث أنس بلقظ ان رجلا كان يبايع وكان في
عقده ضعف **(قوله)** لا خلافة بكسر المعجمة وتخفيف اللام أى لا خديعة ولا تلقى الجنس أى
لا خديعة في الدين لان الدين النصيحة زاد ابن اسحق في رواية يونس بن بكير وعبد الاعلى عنه
ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعت اثنان لئلا فان رضيت فامسك وان سخطت فارددت حتى
أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثير الناس في زمن عثمان وكان اذا اشترى شيئا
فقبل له انك غبت فيرجع به فيشهد له الرجل من الصحابة بان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعله
بالخيار ثلاثا فإيرده اراهه قال العلماء لقنه النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول لئلا يظن به عند
البيع فيطالع به صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة فيرى له كما
يرى لنفسه لما تقر من حض المتبايعين على أداء النصيحة كما تقدم في قوله صلى الله عليه وسلم في
حديث حكيم بن حزام فان صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما الحديث واستدل بهذا الحديث لا أحمد
وأحمد قولى ما لك انه يرد الغبن القاضى لمن لم يعرف قيمة السلعة وتعقب بانه صلى الله عليه وسلم
انما جعل له الخيار لضيق عقله ولو كان الغبن يملك به الفسخ لما احتاج الى شرط الخيار وقال
ابن العربي يحتمل أن الخديعة في قصة هذا الرجل كانت في العيب أو في الكذب أو في الثمن أو في
الغبن فلا يحتاج بها في مسئلة الغبن بخصوصها وليست قصة عامة وانما هي خاصة في واقعة عين
فيحتاج بها في حق من كان بصفة الرجل قال واماماروى عن عمر انه كلم في البيع فقال ما أجدلكم
شيا أوسع مما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن منقذ ثلاثة أيام فداره على ابن لهيعة
وهو ضعيف انتهى وهو كما قال أخرجه الطبراني والدارقطني وغيرهما من طريقه لكن
الاحتمالات التي ذكرها قد تعينت بالرواية التي صرح بها بانه كان يغبن في البيوع واستدل به
على أن أمد الخيار المشروط ثلاثة أيام من غير زيادة لانه حكم ورد على خلاف الاصل فيقتصر به
على أقصى ما ورد فيه ويؤيده جعل الخيار في المصراة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع
وأغرب بعض المالكية فقال انما قصره على ثلاث لان معظم بيعه كان في الرقيق وهذا يحتاج
الى دليل ولا يكتفى فيه بمجرد الاحتمال واستدل به على أن من قال عند العقد لا خلافة انه يصير في
ثلاث الصفة بالخيار سواء وجد فيه حبيب أو غنيا أم لا وبالغ ابن حزم في جوده فقال لو قال

* (باب ما يكره من الخداع
في البيع) * حدثنا عبد الله
ابن يوسف أخبرنا مالك عن
عبد الله بن دينار عن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما ان
رجلا ذكر النبي صلى الله
عليه وسلم أنه يخذع في
البيع فقال اذا بايعت فقل
لا خلافة

٢١١٧

د س

تحفة ٧٢٢٩

قوله عقده أى عقله اه
عنى اه من هامش
الاصل

ع

٢٢٢/٢

(باب ما ذكر في الاسواق)
وقال عبد الرحمن بن عوف
لما قدمنا المدينة هل من
سوق فيه تجارة فقال سوق
قينقاع وقال أنس قال
عبد الرحمن دلوني على السوق
وقال عمر الهاني الصفي
بالاسواق * حدثني محمد بن
الصباح حدثنا اسمعيل بن
زكريا عن محمد بن سوقة عن
نافع بن جبير بن مطعم قال
حدثتني عائشة رضي الله
عنها قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم يغزو
جيش الكعبة فإذا كانوا
بيداء من الارض

٢١١٨

تحفة

١٧٦٧١

لا خديعة أو لا غش أو ما أشبه ذلك لم يكن له الخيار حتى يقول لا خلابة ومن أسهل ما رده عليه
أنه ثبت في صحيح مسلم أنه كان يقول لا خبابة بالتحمانية بدل اللام وبالذال الممجة بدل اللام أيضا
وكانه كان لا يفتح باللام للثقة لسانه ومع ذلك لم يتغير الحكم في حقه عند أحد من الصحابة الذين
كانوا يشهدون له بان النبي صلى الله عليه وسلم جعل له بالخيار فدل على أنهم اقتصروا في ذلك
بالمعنى واستدل به على أن الكبير لا يحجر عليه ولو تبين سفيهة لما في بعض طرق حديث أنس أن
أهل أوثا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله احجر عليه فدعا فنهاه عن البيع فقال لأصبر
عنه فقال إذا بايعت فقل لا خلابة وتعب بانه لو كان الحجر على الكبير لا يصح لانكر عليهم وأما
كونه لم يحجر عليه فلا يدل على منع الحجر على السفيه واستدل به على جواز البيع بشرط الخيار
وعلى جواز شرط الخيار للمشتري وحده وفيه ما كان أهل ذلك العصر عليه من الرجوع إلى
الحق وقبول خبر الواحد في الحقوق وغيرها (قوله يا ماذ كرفي الاسواق) قال
ابن بطلال أراد به كرا الاسواق اياحة المتاجر ودخول الاسواق للأشراف والفضلاء وكانه أشار
إلى ما لم يثبت على شرطه من أنها شر البقاع وهو حديث أخرجه أحمد والزار وصححه الحاكم
من حديث جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أحب البقاع إلى الله المساجد وأبغض
البقاع إلى الله الاسواق واسناده حسن وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضا من حديث ابن عمر
نحوه قال ابن بطلال وهذا خرج على الغالب والأقرب سوق يذكر فيها الله أكثر من كثير
من المساجد (قوله وقال عبد الرحمن بن عوف الخ) تقدم موصولا في أوائل البيوع والغرض
منه هنا ذكر السوق فقط وكونه كان موجودا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان يتعاهده
الفضلاء من الصحابة لتحصيل المعاش للكفاف ولتتدفق عن الناس (قوله وقال أنس قال
عبد الرحمن بن عوف) تقدم أيضا موصولا هنا (قوله وقال عمر الهاني الصفي بالاسواق)
تقدم موصولا أيضا هنا في أثناء حديث أبي موسى الأشعري ثم أورد المصنف في الباب خمسة
أحاديث * الأول حديث عائشة (قوله عن محمد بن سوقة) بضم المهملة وسكون الواو بعدها
قاف كوفي ثقة عابديكي أبا بكر من صغار التابعين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث
وآخر تقدم في العمدن (قوله عن نافع بن جبير) أي ابن مطعم النوفلي وليس له في البخاري عن
عائشة سوى هذا الحديث ووقع في رواية محمد بن بكر عن اسمعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة
سمعت نافع ابن جبير أخرجه الاسماعيلي (قوله حدثتني عائشة) هكذا قال اسمعيل بن زكريا
عن محمد بن سوقة ونحوه سفيان بن عيينة فقال عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن أم
سلمة أخرجه الترمذي ويحتمل أن يكون نافع بن جبير سمعه منها فان روايته عن عائشة أم من
روايته عن أم سلمة وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة وروى من حديث حفصة شيئا
منه وروى الترمذي من حديث صفية نحوه (قوله يغزو جيش الكعبة) في رواية مسلم
عبد النبي صلى الله عليه وسلم في منامة فقتلناه صحت شيئا لم يكن تفعله قال العجب ان ناسا
من أمي يؤمنون هذا البيت لرجل من قريش وزاد في رواية أخرى ان أم سلمة قالت ذلك زمن ابن
الزبير وفي أخرى ان عبد الله بن صفوان أحد رواة الحديث عن أم سلمة قال والله ما هو هذا الحديث
(قوله ببيداء من الارض) في رواية مسلم بالبيداء وفي حديث صفية على الشك وفي رواية مسلم عن

يخسف بأولهم وآخرهم قالت قلت يا رسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم ٢٨٥ وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم قال

أبي جعفر الباقر قال هي ببدء المدينة انتهى والبيداء مكان معروف بين مكة والمدينة تقدم شرحه في كتاب الحج (قوله يخسف بأولهم وآخرهم) زاد الترمذي في حديث صفية ولم ينبج أوسطهم وزاد مسلم في حديث حفصة فلا يبقى إلا الشريد الذي يخبر عنهم واستغنى بهذا عن تكاف الجواب عن حكم الأوسط وأن العرف يقضى بدخوله فيمن هلك أو لكونه آخر بالنسبة للأول وأولا بالنسبة للآخر فيدخل (قوله وفيهم أسواقهم) كذا عند البخاري بالمهمة والقاف جمع سوق وعليه ترجم والمعنى أهل أسواقهم أو السوق منهم وقوله ومن ليس منهم أي من رافقهم ولم يقصد موافقتهم ولا بني نعيم من طريق سعيد بن سليمان عن اسمعيل بن زكريا وفيهم أشرفهم بالجمعة والراء والقاء وفي رواية محمد بن بكار عند اسماعيل وفيهم سواهم وقال وقع في رواية البخاري أسواقهم فأظنه تصحيفا فان الكلام في الخسف بالناس لا بالأسواق (قلت) بل لفظ سواهم تخفيف فانه بمعنى قوله ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار بخلاف رواية البخاري نعم أقرب الروايات إلى الصواب رواية أبي نعيم وليس في لفظ أسواقهم ما يمنع أن يكون الخسف بالناس فالمراد بالأسواق أهلها أي يخسف بالمقاتلة منهم ومن ليس من أهل القتال كالباعة وفي رواية مسلم فقلنا ان الطريق يجمع الناس قال نعم فيهم المستبصر أي المستبين لذلك القاصد للمقاتلة والمجبور بالحليم والموحدة أي المكروه ابن السبيل أي سالك الطريق معهم وليس منهم والغرض ككلها أنها استشكلت وقوع العذاب على من لا ارادة له في القتال الذي هو سبب العقوبة فوقع الجواب بان العذاب يقع عام الحضور آجالهم ويعثون بعد ذلك على نياتهم وفي رواية مسلم يكون مهلكا واحدا ويصدرون مصادرتي وفي حديث أم سلمة عند مسلم فقلت يا رسول الله فكيف بن كان كارها قال يخفف به ولكن يعث يوم القيامة على نيتة أي يخسف بالجميع لشؤم الأشرار ثم يعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده قال المهلب في هذا الحديث ان من كثرت أسواقهم في المعصية مختارا أن العقوبة تلزمه معهم قال واستنبط منه مالك عقوبة من يجالس شربة الخمر وان لم يشرب وتعقبه ابن المنير بان العقوبة التي في الحديث هي الهجمة السماوية فلا يقاس عليها العقوبات الشرعية ويؤيده آخر الحديث حيث قال ويعثون على نياتهم وفي هذا الحديث أن الأعمال تعتبر بنية العامل والتحذير من مصاحبة أهل الظلم ومجالستهم وكثير سوادهم إلا لمن اضطر إلى ذلك ويتردد النظر في مصاحبة التاجر لاهل الفتن هل هي اعانة لهم على ظلمهم أو هي من ضرورة البشرية ثم يعتبر عمل كل أحد بنيتة وعلى الثاني يدل ظاهر الحديث وقال ابن التين يحتمل أن يكون هذا الجيش الذي يخسف بهم هم الذين يهدمون الكعبة فينتقم منهم فيخسف بهم وتعقب بأن في بعض طرقه عند مسلم أن ناسا من أمي والذين يهدمونهم كفارا الحبشة وأيضا فقتضى كلامه أنهم يخسف بهم بعد أن يهدمونها ويرجعوا وظاهر الخبر أنه يخسف بهم قبل أن يصلوا إليها * الحديث الثاني حديث أبي هريرة وقد تقدم مستوفى في أبواب الجماعة والغرض منه ذكر السوق وجواز الصلاة فيه وقوله لا ينهز بهضم أوله وسكون النون وكسر الهاء بعدها زاي ينهزه وزنا ومعنى والمراد لا ينهزه والجملة بيان الجملة التي قبلها وهي لا يريد إلا الصلاة وقوله اللهم صل عليه بيان لقوله يصلي عليه أي يقول اللهم صل عليه وقوله ما لم يؤذ فيه أي يحصل منه أذى للملائكة أو لمسلم بالفعل أو بالقول * الحديث

يخسف بأولهم وآخرهم ثم يعثون على نياتهم * حدثنا قتيبة حدثنا جابر عن ص الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة أحدكم في جماعة تزيد على صلاته في تحفة سوقه وسببته بضعا وعشرين درجة وذلك بأنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا يريد إلا الصلاة لا ينهزه إلا الصلاة لم يخط خطوة إلا رفع به درجة أو حطت عنه بها خطيئة والملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه الذي يصلي فيه اللهم صل عليه اللهم ارحمه ما لم يحدث فيه ما لم يؤذ فيه وقال أحمد في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه * حدثنا آدم بن أبي أياس حدثنا شعبة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في السوق فطفه فقال رجل يا أبا القاسم قالت ابني النبي صلى الله عليه وسلم فقال انما دعوت هذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم سمعوا باسمي ولا تكتبوا بكنيتي * حدثنا مالك بن اسمعيل حدثنا زهير عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال دعا رجل بالبقيع يا أبا

القاسم قالت ابني النبي صلى الله عليه وسلم فقال لم أعنك قال سمعوا باسمي ولا تكتبوا بكنيتي

الثالث حديث أنس في سبب قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا تكونوا يكتنوني أو رده من طريقين عن حميد عنه وسيأتي في كتاب الاستئذان والغرض منه هنا قوله في أول الطريق الأولى كان النبي صلى الله عليه وسلم في السوق وفائدة إيراد الطريق الثانية قوله فيها أنه كان بالبيع فإشارته إلى أن المراد بالسوق في الرواية الأولى السوق الذي كان بالبيع وقد قال سبحانه وتعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق الحديث الرابع حديث أبي هريرة (قوله عن عبيد الله) بالتصغير في رواية مسلم عن أحمد بن حنبل عن سفيان حدثني عبيد الله ولكنه أو رده مختصرا جدا (قوله عن نافع بن جبير) هو المذکور في الحديث الأول وليس له أيضا عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث (قوله في طائفة من النهار) أي في قطعة منه وحكي الكرماني أن في بعض الروايات صائفة بالصاد المهملة بدل طائفة أي في حر النهار يقال يوم صائف أي حار (قوله لا يكلمني ولا أكلمه) أما من جانب النبي صلى الله عليه وسلم فلم فعله كان مشغول الفكر بوحى أو غيره وأما من جانب أبي هريرة فالتوقيف وكان ذلك من شأن الصحابة إذ لم يروا منه نشاطا (قوله حتى أتى سوق بني قينقاع فجلس بفناء بيت فاطمة فقال) هكذا في نسخ البخاري قال الداودي سقط بعض الحديث عن الناقل أو أدخل حديثا في حديث لأن بيت فاطمة ليس في سوق بني قينقاع انتهى وما ذكره أو لا احتمالا هو الواقع ولم يدخل للراوي حديث في حديث وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمير عن سفيان فأنبت ما سقط منه ولفظه حتى جاء سوق بني قينقاع ثم انصرف حتى أتى فناء فاطمة وكذلك أخرجه إسماعيل من طرق عن سفيان وأخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان فقال فيه حتى أتى فناء عائشة فجلس فيه والأول أرجح والفناء بكسر الفاء بعدها نون ممدودة أي الموضع المتسع أمام البيت (قوله أثم لكع) بهمة الاستفهام بعدها مثلثة مفتوحة ولكع بضم اللام وفتح الكاف قال الخطابي اللكع على معنيين أحدهما الصغير والآخر اللثيم والمراد هنا الأول والمراد بالثاني ما ورد في حديث أبي هريرة أيضا يكون أسعد الناس بالدين الكع بن لكع وقال ابن التين زاد ابن فارس أن العبد أيضا يقال له لكع انتهى ولعل من أطلقه على العبد أراد أحد الأهرين المذکورين وقال بلال بن جبر التميمي الكع في لثنتنا الصغير وأصله في المهر ونحوه وعن الأصمعي الكع الذي لا يهتدى لمنطق ولا غيره ما خوذ من الملا كبع وهي التي تخرج من السلا قال الأزهرى وهذا القول أرجح الأقوال هنا لأنه أراد أن الحسن صغير لا يهتدى لمنطق ولم يرد أنه لثيم ولا عبد (قوله فجلسه شيا) أي منعه من المبادرة إلى الخروج إليه قليلا والفاعل فاطمة (قوله فظننت أنها تلبسه سخايا) بكسر المهملة بعدها همزة مخفية وموحدة قال الخطابي هي قلادة تتخذ من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة وقال الداودي من قرنفل وقال الهروي هو خيط من خرز يلبسه الصبيان والجواري وروى إسماعيل عن ابن أبي عمير أحدر واه هذا الحديث قال السحاب شيء يعمل من الخنظل كالقميص والوشاح (قوله أو تغسله) في رواية الحميدي وتغسله بالواو (قوله فخاء يشد) أي يسرع في المشي في رواية عمر بن موسى عند إسماعيل فخاء الحسن وفي رواية ابن أبي عمير عند إسماعيل فخاء الحسن أو الحسين وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمير فقال في روايته أثم لكع يعني حسنا وكذا قال الحميدي في مسنده وسيأتي في اللباس من طريق ورقاء

* خندشاعلى بن عبد الله
خندشاسفيان عن عبيد الله
ابن أبي يزيد عن نافع بن جبير
ابن مطعم عن أبي هريرة
الدوسي رضي الله عنه قال
خرج النبي صلى الله عليه
وسلم في طائفة النهار لا يكلمني
ولا أكلمه حتى أتى سوق بني
قينقاع فجلس بفناء بيت
فاطمة فقال أثم لكع أثم
لكع فجلسه شيا فظننت
أنها تلبسه سخايا أو تغسله
فخاء يشد

٢١٢٢

م س ق

نحلة

١٤٦٢٤

حق عاتقه وقبله فقال اللهم احبه وأحب من يحبه * قال سفيان قال عبيد الله ٢٨٧ أخبرني أنه رأى نافع بن جبير وأبو زر كعبه

* حدثنا إبراهيم بن المنذر
حدثنا أبو ضمرة حدثنا
موسى بن عقبة عن نافع
حدثنا ابن عمر أنهم كانوا
يشترون الطعام من الركان
على عهد النبي صلى الله عليه
عليه وسلم فيبيع عليهم من
ينعهم أن يبيعوه حيث
اشترؤوه حتى يتقلوه حيث
يباع الطعام قال وحدثنا
ابن عمر رضي الله عنهما قال
نهي النبي صلى الله عليه
وسلم أن يباع الطعام إذا
اشترأه حتى يستوفيه
* (باب كراهية السخب في
الاسواق) * حدثنا محمد بن
سنان حدثنا قليح حدثنا
هلال عن عطاء بن يسار
قال لقيت عبد الله بن عمرو
ابن العاصي رضي الله عنهما
قلت أخبرني عن صفوة رسول
الله صلى الله عليه وسلم في
التوراة قال أجل والله أنه
لموصوف في التوراة ببعض
صفته في القرآن يا أيها النبي
انا أرسلناك شاهدا ومبشرا
ونذيرا وحرزا للأميين أنت
عبدى ورسولى سميتك
المتوكل ليس بفظ ولا غليظ
ولا سخاب في الاسواق ولا
يدفع بالسيئة السيئة ولكن
يعفو ويغفر ولن يقبضه الله
حتى يقيم به الملة العوجاء بان
يقولوا لا اله الا الله ويفتح
بها عين عمى واذ ان صم وقلوب غلف * تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال وقال سعيد عن هلال عن عطاء

عن عبيد الله بن أبي يزيد بلفظ فقال أين لكع ادع الحسن بن علي فقام الحسن بن علي يمشي (قوله)
فما يشتد حتى عاتقه وقبله) في رواية ورقاء فقال النبي صلى الله عليه وسلم بيده هكذا أى مدها
فقال الحسن بيده هكذا (قوله فقال اللهم أحبه) بفتح أوله بلفظ الدعاء وفي رواية
الكشميني أحبه بفتح الادغام زاد مسلم عن ابن أبي عمير فقال اللهم انى أحبه فاحبه وفي
الحديث بيان ما كان الصحابة عليه من توقير النبي صلى الله عليه وسلم والمشي معه وما كان عليه
من التواضع من الدخول في السوق والجلوس بقاء الدار ورجة الصغير والمزاح معه ومعاقبته
وتقبيله ومنقبته للحسن بن علي * وسياق الكلام عليهم في مناقبه ان شاء الله تعالى (قوله قال
سفيان) هو ابن عيينة وهو موصول بالاسناد المذكور (قوله عبيد الله أخبرني) فيه تقديم
اسم الراوى على الصيغة وهو جائز وعبيد الله هو شيخ سفيان في الحديث المذكور وأراد
البحاري ياراد هذه الزيادة بيان لقي عبيد الله لنافع بن جبير فلا تضر الغنينة في الطريق
الموصولة لأن من ليس عدلس اذا ثبت لقائه لمن حدث عنه جلت غننته على السماع اتفاقا
وانما الخلاف في المدلس أوفين لم يثبت لقيه لمن روى عنه وأبعد الكرماني فقال انما ذكر الوتر
هنا لأنه لما روى الحديث الموصول عن نافع بن جبير انتزعت الفرصة لبيان ما ثبت في الوتر مما اختلف
في جوازه والله أعلم * الحديث الخامس حديث ابن عمر في نقل الطعام من المكان الذي يشتري
منه الى حيث يباع الطعام وفيه حديثه في النهي عن بيع الطعام حتى يستوفيه وسياق
الكلام عليهم ما بعد أربعة أبواب وقد استشكل ادخال هذا الحديث في باب الاسواق وأجيب
بان السوق اسم لكل مكان وقع فيه التبايع بين من يتعاطى البيع فلا يختص الحكم المذكور
بالمكان المعروف بالسوق بل يعم كل مكان يقع فيه التبايع فالعموم في قوله في الحديث حيث
يباع الطعام * (قوله باب كراهية السخب في الاسواق) بفتح المهملة والخاء المعجمة
بعد هاء موحدة ويقال فيها السخب بالصاد المهملة بدل السين وهو رفع الصوت بالخصام وقد تقدم
ذكره في الكلام على حديث أبي سفيان في قصة هرقل في أول الكتاب وأخذت الكراهية من نقي
الصفة المذكورة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما تفتت عنه صفة الغظاظ والغظة وأورد
المصنف فيه حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي في صفة النبي صلى الله عليه وسلم والغرض منه
قوله فيه ولا سخاب في الاسواق وسياق الكلام على شرحه مستوفى في تفسير سورة الفتح
ويستفاد منه أن دخول الامام الاعظم السوق لا يحط من مرتبته لان النبي انما ورد في ذم
السخب فيها لا عن أصل الدخول وهلال المذكور في اسناده هو ابن علي ويقال له هلال بن أبي
هلال وليس لشيخه عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو في الصحيح غير هذا الحديث وقوله فيه
وحرزا بكسر المهملة أى حافظا وأصل الحرز الموضع الحصين وهو استعارة وقوله حتى يقيم به
الملة العوجاء أى ملة العرب وصفها بالعوج لما دخل فيها من عبادة الاصنام والمراد باقامتها أن
يجزأ أهلها من الكفر الى الايمان وقوله وقلوب غلف وقع في رواية النسفي والمستمل قال
أبو عبد الله يعنى المصنف الغلف كل شئ في غلاف يقال سيف أغلف وقوس غلفاء ورجل أغلف
اذا لم يكن محتونا انتهى وهو كلام أبي عبيدة في كتاب المجاز (قوله تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عن
هلال) سياتى هذه المتابعة موصولة في تفسير سورة الفتح (قوله وقال سعيد عن هلال عن عطاء

بها عين عمى واذ ان صم وقلوب غلف * تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال وقال سعيد عن هلال عن عطاء

عن ابن سلام* (باب الكيل
على البائع والمعطى وقول
الله عز وجل وإذا كالوهم
أو وزنوهم يخسرون يعني
كالواهم أو وزنواهم
كقوله يسمعونكم يسمعون
لكم)* وقال النبي صلى الله
عليه وسلم اكالوا حتى
تستوفوا ويزكر عن عثمان
رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال إذا بيعت
فكل وإذا اشترت فاكل
* حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن نافع عن
عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من ابتاع
طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه
* حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل
عن مغيرة عن الشعبي عن
جابر رضي الله عنه قال توفي
عبد الله بن عمرو بن حرام
وعليه دين فاستغنت النبي
صلى الله عليه وسلم على
عمرائه أن يضعوا من دينه
تحفة قطب النبي صلى الله عليه
وسلم إليهم فلم يفعلوا فقال لي
النبي صلى الله عليه وسلم
أذهب قصفك أصفافا
الجمرة على حدة وعذق ابن
زيد على حدة ثم أرسل إلى
فعلت ثم أرسلت إلى النبي
صلى الله عليه وسلم

عن ابن سلام) سعيد هو ابن أبي هلال وقد خالف عبد العزيز وقلبي في تعيين الصحابي وطريقه
هذه وصلها الدارقي في مسنده ويعقوب بن سفيان في تاريخه والطبراني جميعا بإسناد واحد عنه
ولما منع أن يكون عطاء بن يسار حمله عن كل منهما فقد أخرجه ابن سعد من طريق زيد بن أسلم
قال بلغنا أن عبد الله بن سلام كان يقول فذكره وأظن المبالغ لزيد هو عطاء بن يسار فإنه معروف
بالرواية عنه فيكون هذا شاهد الرواية سعيد بن أبي هلال والله أعلم وسأذكر رواية عبد الله بن
سلام متابعات في تفسير سورة الفتح ومما جاء عنه في ذلك مجمل ما أخرجه الترمذي من طريق
محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه عن جده قال مكتوب في التوراة صفة محمد صلى الله
عليه وسلم وعيسى بن مريم يدفن معه **(قوله يا الكيل على البائع والمعطى)** أي
مؤنة الكيل على المعطى بآئها كان أو موفى دين أو غير ذلك ويلحق بالكيل في ذلك الوزن فيما يؤزن
من السلع وهو قول فقهاء الأمصار وكذلك مؤنة وزن الثمن على المشتري لا نقد الثمن فهو على
البائع على الأصح عند الشافعية **(قوله وقول الله عز وجل وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون)**
يعني كالواهم أو وزنواهم) هو تفسير أبي عبيدة في الجواز وبه جزم الفراء وغيره وخالفهم عيسى
ابن عمر فكان يقف على كالواهم أو وزنواهم ثم يقول هم وزيفه الطبري والجمهور أعربوه على حذف
الجار وصل الفعل وقال بعضهم يحتمل أن يكون على حذف المضاف وهو المكيل مثلا أي
كالواهم وقوله كقوله يسمعونكم أي يسمعون لكم ومعنى الترجمة أن المرء يكيل له غيره إذا
اشترى ويكيل هو إذا باع **(قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم اكالوا حتى تستوفوا)** هذا
طرف من حديث وصله النسائي وابن حبان من حديث طارق بن عبد الله المخاري قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين فذكر الحديث وفيه فلما أظهر الله الإسلام خرجنا إلى
المدينة فبينما نحن قعود إذ أتى رجل عليه ثوبان ومعهنا جمل أحمق فقال أتبيعون الجمل قلنا نعم
فقال بكم قلنا بكذا وكذا اصاعا من تمر قال قد أخذت فأخذ بنظام الجمل ثم ذهب حتى توارى فلما
كان العشاء أتانا رجل فقال أنا رسول رسول الله اليكم وهو يا عمر أن تاكلوا من هذا التمر حتى
تشبعوا وتكتالوا حتى تستوفوا ففعلنا ثم قدمنا فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يحظب
فذكر الحديث ومطابقه للترجمة أن الكيل يستعمل لما يأخذه المرء لنفسه كما يقال اشتوى
إذا اتخذ الشواء واكتسب إذا حصل الكسب وينسب ذلك حديث عثمان المذكور بعده
(قوله ويزكر عن عثمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له إذا بيعت فكل وإذا اشترت فاكل)
وصله الدارقطني من طريق عبيد الله بن المغيرة المصري عن منقذ مولى ابن سراقه عن عثمان
بهذا ومنقذ مجهول الحال لكن له طريق أخرى أخرجهما أحمد وابن ماجه والبراز من طريق
موسى بن وردان عن سعيد بن المسيب عن عثمان به وفيه ابن لهيعة ولكنه من قديم حديثه
لأن ابن عبد الحكم أو ردفه في قنوق مصر من طريق الليث عنه وأشار ابن التين إلى أنه لا يطابق
الترجمة قال لأن معنى قوله إذا بيعت فكل أي فاوفى وإذا اشترت فاكل أي فاستوف قال والمعنى
أنه إذا أعطى أو أخذ لا يزيد ولا ينقص أي لا لك ولا عليك انتهى لكن في طريق الليث زيادة
تساعدا أشار إليه البخاري ولقطه أن عثمان قال كنت أشتري التمر من سوق بني قينقاع ثم أجلبه
إلى المدينة ثم أفرغه لهم وأخبرهم بما فيه من المكيلة فيعطوني ما رضيت به من الرج

ويأخذونه بخبري فيبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال قطهران المراد بذلك تعاطى الكيل بحقيقة لا خصوص طلب عدم الزيادة والنقصان وله شاهد مرسل أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق الحكم قال قدم لعثمان طعام فذكر نحوه بمعناه ثم أورد المصنف حديث ابن عمر من باع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه وسياق الكلام عليه بعد أبواب وحديث جابر في قصة دين أبيه وسياق الكلام عليه وعلى ما اختلف من ألفاظه وطرقه في علامات النبوة ان شاء الله تعالى والغرض منه قوله فيه ثم قال كل للقوم فانه مطابق لقوله في التبرجة الكيل على المعطى وقوله فيه صنف ترك أصنافا أي اعزل كل صنف منه وحده وقوله فيه وعذق ابن زيد العذق بفتح العين التخله وبكسرهما العرجون والذال فيه ما معجزة وابن زيد شخص نسب اليه النوع المذكور من التمرو أصناف تمر المدينة كثيرة جدا فقد ذكر الشيخ أبو محمد الجويني في الفروق أنه كان بالمدينة فبلغه أنهم عدوا عند أميرها صنوف التمرا السود خاصة فزادت على الستين قال والتمر الأحمر أكثر من الأسود عندهم (قوله وقال فراس عن الشعبي الخ) هو طرف من الحديث المذكور وصله المؤلف في آخر أبواب الوصايا بتمامه وفيه اللفظ المذكور (قوله وقال هشام عن وهب عن جابر قال النبي صلى الله عليه وسلم جذله فأوف له) وهذا أيضا طرف من حديثه المذكور وقد وصله المؤلف في الاستقراض بتمامه وهشام المذكور هو ابن عروة وهب هو ابن كيسان وقوله جذ بلفظ الأمر من الجذاذ بالجم والذال المعجمة وهو قطع العراجين وبين في هذه الطريق قدر الدين وقد رددت فضل بعد وفائه وقد تضمن قوله فلو فله معنى قوله كل للقوم (قوله ما يستحب من الكيل) أي في المبايعات (قوله الوليد) هو ابن مسلم (قوله عن ثور) هو ابن زيد الدمشقي في رواية الاسماعيلي من طريق دحيم عن الوليد حدثنا ثور (قوله عن خالد بن معدان عن المقدم بن معد يكرب) هكذا رواه الوليد وتابعه يحيى بن حمزة عن ثور وهكذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك عن ثور أخرجه أحمد عنه وتابعه يحيى بن سعد عن خالد بن معدان وخالفه عنهم أبو الربيع الزهراني عن ابن المبارك فأدخل بين خالد والمقدم جبير بن نفير أخرجه الاسماعيلي أيضا وروايته من المزيد في متصل الأسانيد ووقع في روايته اسمعيل بن عياش عند الطبراني ونفيه عنه وعبدان ما حجه كلاهما عن يحيى بن سعيد عن خالد بن معدان عن المقدم عن أبي أيوب الأنصاري زاد فيه أبا أيوب وأشار الدارقطني إلى رجحان هذه الزيادة (قوله يبارك لكم) كذا في جميع روايات البخاري ورواه أكثر من تقدم ذكره فزادوا في آخره فيه قال ابن بطال الكيل مندوب اليه فيما يتفق المرء على عباله ومعنى الحديث أخر جوابا كذا معلوم يبلغكم إلى المدة التي قدوة مع ما وضع الله من البركة في مد أهل المدينة بدعونه صلى الله عليه وسلم وقال ابن الجوزي يشبه أن تكون هذه البركة التسمية عليه عند الكيل وقال المهلب ليس بين هذا الحديث وحديث عائشة كان عندى شطر شعيراً كل منه حتى طال على فكلته ففنى يعني الحديث الآتي ذكره في الرقاق معارضة لان معنى حديث عائشة أنها كانت تخرج قوتها وهوشى يسير بغير كيل فبورك لها فيه مع بركة النبي صلى الله عليه وسلم فلما كالت علمت المدة التي يبلغ اليها عند انقضائها اه وهو صرف لما يتبادر إلى الذهن من معنى البركة وقد وقع في حديث عائشة المذكور عند ابن حبان فصار لنا ما كل منه حتى كالت الحارية فلم نلبث أن فنى

بجاء الخلف على أعلاه أوفى
وسطه ثم قال كل للقوم
فكلتهم حتى أوفيتهم الذي
لهم وبقي عرى كالت لم ينقص
منه شيء وقال فراس عن
الشعبي حدثني جابر عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
زال يكيل لهم حتى أداه
وقال هشام عن وهب عن
جابر قال النبي صلى الله عليه
وسلم جذله فأوف له (باب
ما يستحب من الكيل) *
* حدثنا إبراهيم بن موسى
حدثنا الوليد عن ثور عن
خالد بن معدان عن المقدم
ابن معد يكرب رضى الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال كيلوا طعامكم

ينارك لكم

٢١٢٨

تحفة

١١٥٥٨

نسخ * (باب بركة صاع النبي

صلى الله عليه وسلم ومده) *

فيه عائشة رضي الله عنها

عن النبي صلى الله عليه وسلم

* حدثنا موسى حدثنا

وهيب حدثنا عمرو بن يحيى

عن عباد بن تميم الانصاري

عن عبد الله بن زيد رضي

الله عنه عن النبي صلى الله

عليه وسلم ان ابراهيم حرم

مكة ودعا لها وحرمت

المدينة كما حرم ابراهيم مكة

ودعوت لها في مدها

وصاعها مثل ما دعا ابراهيم

لمكة * حدثني عبد الله بن

مسلم عن مالك عن اسحق

ابن عبد الله بن أبي طلحة عن

أنس بن مالك رضي الله عنه

أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال اللهم بارك لهم

في ميكلهم وبارك اللهم في

صاعهم ومدهم يعني أهل

المدينة * (باب ما يذكر في

بيع الطعام والحكرة) *

حدثني اسحق بن ابراهيم

أخبرنا الوليد بن مسلم عن

نسخة الاوزاعي عن الزهري عن

سالم عن أبيه رضي الله عنه

قال رأيت الذين يشترون

الطعام مجازفة بضربون

على عهد رسول الله صلى

عليه وسلم أن يبيعوه

حتى يؤووه الى رحالهم

ولم تكله لجوت أن يبقى أكثر وقال المحب الطبري لما أمرت عائشة بكيال الطعام ناظرة

الى مقتضى العادة غافلة عن طلب البركة في تلك الحسالة ردت الى مقتضى العادة اه والذي

يظهر لي أن حديث المقدم محمول على الطعام الذي يشتري قال بركة تحصل فيه بالكيل لامتنال

أمر الشارع واذ لم يمتثل الامر فيه بالا كسبال نزعته منه لشؤم العصيان وحديث عائشة

محمول على انها كالتة للاختبار فلذلك دخله النقص وهو شبهه بقول أبي رافع لما قال له النبي

صلى الله عليه وسلم في الثالثة ناولني الذراع قال وهل للشاة الا ذراعان فقال لو لم تقل هذا لناولني

مادمت أطلب منك فخرج من شؤم المعارضة انتزاع البركة ويشهد لما قلته حديث لا تخصي

فيخصي الله عليك الا آتي والحاصل أن الكيل بمجرد لا تحصل به البركة ما لم ينضم اليه أمر آخر

وهو امتثال الامر فيما يشترع فيه الكيل ولا تنزع البركة من المكيل بمجرد الكيل ما لم ينضم

اليه أمر آخر كالمعارضة والاختبار والله أعلم ويحتمل أن يكون معنى قوله كيلوا طعامكم أي اذا

ادخرتموه طالدين من الله البركة واثقين بالاجابة فكان من كاله بعد ذلك انما يكيله ليعرف

مقداره فيكون ذلك شكافي الاجابة فيعاقب بسرعة نفاذه قاله المحب الطبري ويحتمل أن تكون

البركة التي تحصل بالكيل بسبب السلامة من سوء الظن بالخادم لانه اذا أخرج بغير حساب قد

يقرغ ما يخرجوه وهو لا يشعر فيتهم من يتولى أمره بالا خدمته وقد يكون بر يا واذا كاله أمن من

ذلك والله أعلم وقد قيل ان في مسند الزائر ان المراد بكيال الطعام تصغير الارعة ولم أتتحقق ذلك

ولا خلافه (قوله) **باب** بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومده في رواية النسفي

ومدهم بصيغة الجمع وكذا الابن دمر عن غير الكشميني وبه جزم الاسماعيلي وأبو نعيم والضمير يعود

للمحذوف في صاع النبي أي صاع أهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ومدهم ويحتمل ان يكون

الجمع لارادة التعظيم وشرح ابن بطال على الاول (قوله) فيه عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم

يشير الى ما أخرجه موصولا من حديثها في آخر الحج عنها قالت وعك أبو بكر وبلال الحديث

وفيه اللهم بارك لنا في صاعنا ومدهنا (قوله) حدثنا موسى (هو ابن اسمعيل وقد تقدم الكلام على

ما تضمنه حديث عبد الله بن زيد وهو ابن عاصم المذكور هنا في أواخر الحج وكذا حديث أنس

وسعاد في كتاب الاعتصام) (تنبيهه) * اراد المصنف هذه الترجمة عقب التي قبلها يشيران

البركة المذكورة في حديث المقدم مقيدة بما اذا وقع الكيل عند النبي صلى الله عليه وسلم وصاعه

ويحتمل أن يتعدى ذلك الى ما كان موافقا لهم لا الى ما يخالفهم ما والله أعلم (قوله)

باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة) أي بضم المهملة وسكون الكافي حبس السلع

عن البيع هذا مقتضى اللغة وليس في أحاديث الباب للحكرة ذكر كما قال الاسماعيلي وكان

المصنف استنبط ذلك من الامر بنقل الطعام الى الرحال ومنع بيع الطعام قبل استيفائه فلو كان

الاحتكار حراما لم يامر بما يؤول اليه وكأنه لم يثبت عنده حديث معمر بن عبد الله مرفوعا

لا يحتكر الا حاطي أخرجه مسلم لكن مجرد ايواء الطعام الى الرحال لا يستلزم الاحتكار الشرعي

لان الاحتكار الشرعي امسالك الطعام عن البيع وانتظار الغلاء مع الاستغناء عنه وحاجة

الناس اليه وبهذا افسره مالك عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب وقال مالك فمن رفع طعاما

من ضيعته الى بيته ليست هذه بحكرة وعن أحمد انما يحرم احتكار الطعام المقتات دون غيره من

الاشياء ويحتمل أن يكون البخاري أراد بالترجمة بيان تعريف الحكرة التي نهى عنها في غير هذا الحديث وأن المراد بها قدر زائد على ما يفسره أهل اللغة فساق الاحاديث التي فيها تمكين الناس من شراء الطعام ونقله ولو كان الاحتكار ممنوعا للعوام من نقله أو لين لهم عند نقله الامد الذي ينهون اليه أولا أخذ على أيديهم من شراء الشيء الكثير الذي هو مظنة الاحتكار وكل ذلك مشعر بأن الاحتكار انما يمنع في حالة مخصوصة بشروط مخصوصة وقد ورد في ذم الاحتكار أحاديث منها حديث معمر المذكور أولا وحديث عمر مرفوعا من احتكر على المسلمين طعامهم ضرب به الله بالجذام والافلاس رواه ابن ماجه واسناده حسن وعنه مرفوعا قال الخالب مرفوعا والمحتمل ملعون أخرجه ابن ماجه والحاكم واسناده ضعيف وعن ابن عمر مرفوعا من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ منه أخرجه أحمد والحاكم وفي اسناده مقال وعن أبي هريرة مرفوعا من احتكر حكرة يريد أن يغالي بها على المسلمين فهو خاطئ أخرجه الحاكم ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث الاول حديث ابن عمر في تأديب من يبيع الطعام قبل أن يؤويه الى رحله وسياتي الكلام عليه بعد في باب الثالث حديث ابن عباس وابن عمر في النهي عن بيع الطعام قبل أن يستوفي وسياتي الكلام عليه في الباب الذي يليه الرابع حديث عمر الذهب بالورق وباومطابقة للترجمة لما فيه من اشتراط قبض الشعير وغيره من الرويات في المجلس فانه داخل في قبض الطعام بغير شرط آخر وقد استشعر ابن بطل مبانته للترجمة فادخله في ترجمة باب بيع ما ليس عندك وهو مغاير للنسخ المروية عن البخاري وقوله في حديث عمر حدثنا علي هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وقوله كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهري عن مالك بن أوس أنه قال من عنده صرف فقال طلحة أي ابن عبيد الله أنا حتى يجي خازننا من الغابة تأتي بقيته في رواية مالك عن الزهري بعد نيف وعشرين بابا (قوله قال سفيان) هو ابن عيينة بالاسناد المذكور وقوله هذا الذي حفظناه من الزهري ليس فيه زيادة أشار الى القصة المذكورة وأنه حفظ من الزهري المتن بغير زيادة وقد حفظها مالك وغيره عن الزهري وأبعد الكرماني فقال غرض سفيان تصديق عمرو وأنه حفظ نظير ما روى (قوله الذهب بالورق) هكذا رواه أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهي رواية أكثر أصحاب الزهري وقال بعضهم فيه الذهب بالذهب كما سيأتي شرحه في المكان المذكور ان شاء الله تعالى (قوله في آخر حديث ابن عباس قال أبو عبد الله) أي المصنف (مرجؤن) أي مؤخرون وهذا في رواية المستطلى وحده وهو موافق لتفسير أي عبدة حيث قال في قوله وآخر من رجؤن لا امر الله أي مؤخرون لا امر الله يقال أرجأتك أي أخرتك وأراد به البخاري شرح قول ابن عباس والطعام مر جا أي مؤخر ويجوز همز مر جا وترك همزه ووقع في كتاب الخطابي بتشديد الجيم بغير همز وهو للمبالغة (قوله باب) بيع الطعام قبل أن يقبض ويبع ما ليس عندك لم يذكر في حديثي الباب بيع ما ليس عندك وكأنه لم يثبت على شرطه فاستنبطه من النهي عن البيع قبل القبض ووجه الاستدلال منه بطريق الاولى وحديث النهي عن بيع ما ليس عندك أخرجه أصحاب السنن من حديث حكيم بن حزام بلفظ قلت يا رسول الله يا بني الرجل فيسألني البيع ليس عندي أبيع منه ثم أتباعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك وأخرجه الترمذي

* حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا وهيب عن ابن طاوس
عن أبيه عن ابن عباس رضي
الله عنهم أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى أن
يبيع الرجل طعاما حتى
يستوفيه قلت لابن عباس تحفة
كيف ذلك قال ذلك دراهم
بدراهم والطعام مر جا
قال أبو عبد الله مرجؤن
مؤخرون * حدثني أبو الوليد
حدثنا شعبة حدثنا عبد الله
ابن دينار قال سمعت ابن عمر
رضي الله عنهم يقول قال تحفة
النبي صلى الله عليه وسلم
من ابتاع طعاما فلا يبعه
حتى يقبضه * حدثنا علي
حدثنا سفيان كان عمرو بن
دينار يحدث عن الزهري
عن مالك بن أوس أنه قال
من عنده صرف فقال
طلحة أنا حتى يجي خازننا من
الغابة قال سفيان هو الذي
حفظناه من الزهري ليس
فيه زيادة فقال أخبرني
مالك بن أوس أنه سمع عمر بن
الخطاب رضي الله عنه يخبر
عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال الذهب بالورق ربا
الاهاء وهاء والبر بالبر ربا
الاهاء وهاء والتمر بالتمر ربا
الاهاء وهاء والشعير بالشعير
ربا الاهاء وهاء * (باب بيع
الطعام قبل أن يقبض
وبيع ما ليس عندك) *

* حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان قال الذي
حفظناه من عمرو بن دينار
سمع طاوساً يقول سمعت ابن
عباس رضي الله عنهما يقول
أما الذي نهى عنه النبي
صلى الله عليه وسلم فهو
الطعام أن يباع حتى يقبض
قال ابن عباس ولا أحسب
كل شيء إلا مثله * حدثنا
عبد الله بن مسleme حدثنا
مالك عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من
ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى
يستوفيه زاد اسمعيل فلا
يبعه حتى يقبضه

مختصراً وافظله في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندي قال ابن المنذر وبيع
ما ليس عندي كالمثل معينين أحدهما أن يقول ببيعك عبداً أو داراً معينة وهي غائبة فيسقط
بيع الغرر لا محالة إن تلف أو لا يرضاهما فإن يقول هذه الدار بكذا على أن أشتريها لك من
صاحبها أو على أن يسلمها لك صاحبها اهـ وقصة حكيم موافقة للاحتمال الثاني (قوله حدثنا
سفيان) هو ابن عيينة وقوله الذي حفظناه من عمرو بن دينار يعني بشير بن أبي ربيعة غير
عمرو بن دينار عن طاوس زيادة على ما حدثهم به عمرو بن دينار عنه كسوال طاوس من ابن
عباس عن سبب النهي وجوابه وغير ذلك (قوله عن ابن عباس) أما الذي نهى عنه (الخ) أي وأما
الذي لم أحفظ نهيه فإسوى ذلك (قوله فهو الطعام أن يباع حتى يقبض) في رواية مسند
عن عبد الملك بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه قال
مسعر وأظنه قال أو علفناه وهو يفتح المهملة واللام والفاء (قوله قال ابن عباس) لا أحسب كل
شيء إلا مثله (ولمسلم من طريق مسعر عن ابن طاوس عن أبيه) وأحسب كل شيء بمنزلة الطعام وهذا
من تفقّه ابن عباس ومالك ابن المنذر إلى اختصاص ذلك بالطعام واحتج باتفقهم على أن من
اشترى عبداً فاعتمقه قبل قبضه أن عتمقه جائز قال فالبيع كذلك وتذهب بالفارق وهو تشويف
الشارع إلى العتق وقول طاوس في الباب قبله قلت لابن عباس كيف ذلك قال ذاك دراهم
بدراهم والطعام مراً جامعاً أنه استوفى عن سبب هذا النهي فأجاب ابن عباس بأنه إذا باع
المشتري قبل القبض وناسخ المبيع في يد البائع فكأنه يباعه دراهم بدراهم وبين ذلك ما وقع في
رواية سفيان عن ابن طاوس عن مسعر قال طاوس قلت لابن عباس لم قال ألا تراهم يتبايعون
بالذهب والطعام مراً جأى فإذا اشترى طعاماً بمائة دينار مثلاً ودفعه للبائع ولم يقبض منه
الطعام ثم باع الطعام لآخر بمائة وعشرين ديناراً وقبضه والطعام في يد البائع فكأنه يباع مائة
دينار بمائة وعشرين ديناراً وعلى هذا التفسير لا يختص النهي بالطعام ولذلك قال ابن عباس
لا أحسب كل شيء إلا مثله ويؤيده حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم أن
تباع السلم حيث تباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان قال
القرطبي هذه الأحاديث حجة على عثمان الليثي حيث أجاز بيع كل شيء قبل قبضه وقد أخذ
بظاهرها مالك فحمل الطعام على عمومها وألحق بالنسبة جميع المعامشات وألحق الشافعي وابن
حبيب ومحمد بن بالطعام كل ما فيه حتى توفيه وزاد أبو حنيفة والشافعي فعدياه إلى كل مشتري
الآن أبو حنيفة استثنى العقار وما لا ينقل واحتج الشافعي بحديث عبد الله بن عمرو قال نهى
النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يضمن أخرجه الترمذي (قلت) وفي معناه حديث حكيم بن
حزام المذكور في صدر الترجمة وفي صنعة القبض عن الشافعي تفصيل لما تناول باليد كالدرهم
والدنانير والثوب فقبضه بالتناول وما لا ينقل كالعقار والتمر على الشجر فقبضه بالتخلية وما
ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان لا اختصاص للبائع به
وفيه قول أنه يكفي فيه التخلية (قوله عقب حديث ابن عمر زاد اسمعيل فلا يبعه حتى يقبضه) يعني
أن اسمعيل بن أبي أويس روى الحديث المذكور عن مالك بن مسنده بلفظ حتى يقبضه بدل قوله
حتى يستوفيه وقد وصله المصنف من طريق اسمعيل كذلك وقال الاسماعيلي وأحق اسمعيل

كان التزامه منه لا يتبعها بالثمن واخراجها عن مالك أبي بكر اه وليس ما قاله بواضح لان
 القصة ما سبقت لبيان ذلك فلذلك اختصر فيها قدر الثمن وصفة العقد فيحمل كل ذلك على أن
 الراوى اختصره لانه ليس من غرضه في سياقه وكذلك اختصر صفقة القبض فلا يكون
 فيه حجة في عدم اشتراط القبض وقال ابن المنير مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن
 البخارى أراد أن يحقق انتقال الضمان فى الدابة ونحوها الى المشتري بنفس العقد فاستدل بذلك
 بقوله صلى الله عليه وسلم قد أخذتها بالثمن وقد علم أنه لم يقبضها بل أبقاها عند أبي بكر ومن
 المعلوم أنه ما كان ليستقيم فى ضمان أبي بكر لما يقتضيه مكارم أخلاقه حتى يكون المالك له والضمان
 على أبي بكر من غير قبض ثمن ولا سيما فى القصة ما يدل على ائثار المنفعة على أبي بكر حيث أن
 يأخذها الا بالثمن (قلت) ولقد تعسف فى هذا كما تعسف من قبله وليس فى الترجمة ما يلجى الى ذلك
 فان دلالة الحديث على قوله فوضعه عند البائع ظاهرة جدا وقد قدمت أنه لا يستلزم صحة
 المبيع بخير قبض وأما دلالة على قوله أو مات قبل أن يقبض فهو وارد على سبيل الاستقحام
 ولم يجزم بالحكم فى ذلك بل هو على الاحتمال فلا حاجة لتحمله ما لم يتحمل نعم ذكره لاثار
 ابن عمر فى صدر الترجمة مشعر باختيار ما دل عليه فلذلك احتج الى ابداء المناسبة والله الموفق
 (قوله وقال ابن عمر ما أدركت الصفقة أى العقد حيا) أى بجملة وتحتانية مثقلة (مجموعا) أى
 لم يتغير عن حالته (فهو من المبتاع) أى من المشتري وهذا التعليق وصله الطحاوى والدارقطنى
 من طريق الاوزاعى عن الزهرى عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقال فى روايته فهو من
 مال المبتاع ورواه الطحاوى أيضا من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهرى مثله لكن ليس
 فيه مجموعا واسناد الادراك الى العقد مجاز أى ما كان عند العقد موجودا وغير منفصل قال
 الطحاوى ذهب ابن عمر الى أن الصفقة اذا أدركت شيئا حيا فهلاك بعد ذلك عند البائع فهو من
 ضمان المشتري فدل على أنه كان يرى أن البيع يتم بالاقرار قبل الفرقة بالابدان اه وما قاله
 ليس بالازم وكيف يحتج بما هو محتمل فى معارضة أمر مصرح به فابن عمر قد تقدم عنه التصريح
 بأنه كان يرى الفرقة بالابدان والمنقول عنه هنا محتمل أن يكون قبل التفرق بالابدان ومحتمل أن
 يكون بعده فحمله على ما بعده أولى جمع بين حديثيه وقال ابن حبيب اختلف العلماء فى بيع
 عبدا واحتبسه بالثمن فهلك فى يديه قبل أن يأتى المشتري بالثمن فقال سعيد بن المسيب وربيعة
 هو على البائع وقال سليمان بن يسار هو على المشتري ورجع اليه مالك بعد أن كان أخذ بالاول
 وتابعه أحمد واسحق وأبو ثور وقال بالاول الحنفية والشافعية والاصل فى ذلك اشتراط القبض
 فى صحة البيع فمن اشترطه فى كل شئ جعله من ضمان البائع ومن لم يشترطه جعله من ضمان
 المشتري والله أعلم وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس فى ذلك تفصيلا قال ان قال البائع
 لا أعطيكه حتى تنقدنى الثمن فهلك فهو من ضمان البائع والا فهو من ضمان المشتري وقد سطر
 بعض الشراح المبتاع فى أثر ابن عمر بالعين المبيعة وهو جيد وقد سئل الامام أحمد عن اشترى
 طعاما فطلب من يحملة فرجع فوجده قد احترق فقال هو من ضمان المشتري وأورد ابن عمر
 المذكور بلنظ فهو من مال المشتري وفرع بعضهم على ذلك أن المبيع اذا كان معينا دخل فى
 ضمان المشتري بمجرد العقد ولو لم يقبض بخلاف ما يكون فى الذمة فانه لا يكون من ضمان المشتري

٢٨٢ / ٢

وقال ابن عمر رضى الله
 عنهما ما أدركت الصفقة
 حيا مجموعا فهو من المبتاع
 * حدثنا فروة بن أبي المغراء
 أخبرنا علي بن مسهر عن
 هشام عن أبيه عن عائشة
 رضى الله عنها قالت لقل يوم
 كان يأتى على النبي صلى الله
 عليه وسلم الا يأتى فيه بيت
 أبى بكر أحد طرفى النهار
 فلما أذن له فى الخروج الى
 المدينة لم ير عنا الا وقد آتانا
 ظهرا فخر به أبو بكر فقال
 ما جاءنا النبي صلى الله عليه
 وسلم فى هذه الساعة الا
 لأمر حدث فلما دخل عليه

٢٨٢

تحفة

١٧٩

الابعد القبض كما لو اشترى قفيزا من صبرة والله أعلم وسياق الكلام على حديث عائشة في أول
الهجرة ان شاء الله تعالى فقد أوردته هناك من وجه آخر عن عروة أنهم من السياة الذي هنا والله
التوفيق ﴿قوله﴾ لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى ياذن له
أو يترك أورد فيه حديثي ابن عمر وأبي هريرة في ذلك وأشار بالتقييد إلى ما ورد في بعض طرقه
وهو ما أخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمرو عن نافع في هذا الحديث بلفظ لا يبيع الرجل على
بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن ياذن له وقوله إلا أن ياذن له يحتمل أن يكون استثناء
من الحكمين كما هو قاعده الشافعي ويحتمل أن يختص بالآخر ويؤيد الثاني رواية المصنف
في النكاح من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب
الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخطاب قبله أو ياذن له الخطاب ومن ثم نشأ خلاف للشافعية
هل يختص ذلك بالنكاح أو يلتحق به البيع في ذلك والصحيح عدم الفرق وقد أخرجه النسائي من
وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه حتى يبتاع أو يذروا ترجم
البخاري أيضا بالسوم ولم يقع له ذكر في حديثي الباب وكأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه
أيضا وهو ما أخرجه في الشروط من حديث أبي هريرة بلفظ وإن يستام الرجل على سوم أخيه
وأخرجه مسلم في حديث نافع عن ابن عمر أيضا وذكر المسلم لكونه أقرب إلى امتثال الأمر من
غيره وفي ذكره اذنان بأنه لا يليق به أن يستأثر على مسلم مثله (قوله لا يبيع) كذا لا كثر باثبات
الباء في بيع على ان لا نافية ويحتمل ان تكون نافية وأشعبت الكسرة كقراءة من قرأ أنه من
يتقى ويصبر ويؤيده رواية الكشيميني بلفظ لا يبيع بصيغة النهي (قوله بعضكم على بيع
أخيه) كذا أخرجه عن اسمعيل عن مالك وسياق في باب النهي عن تلقى الركبان عن عبد الله بن
يوسف عن مالك بلفظ على بيع بعض وظاهر التقييد بأخيه أن يختص ذلك بالمسلم وبه قال
الأوزاعي وأبو عبيد بن حروبه من الشافعية وأصرح من ذلك رواية مسلم من طريق العلاء
عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ لا يسوم المسلم على سوم المسلم وقال الجمهور لا فرق في ذلك بين المسلم
والذي وذكر الأخ خرج للغالب فلا يفهم له (قوله في حديث أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد ولا تناجشوا الخ) عطف بصيغة النهي على معناها فتقدير قوله
نهى أن يبيع حاضر لباد أي قال لا يبيع حاضر لباد فعطف عليه ولا تناجشوا وسياق الكلام على
بيع الحاضر للبادي بعد في باب مفرد وكذا على النجش في الباب الذي يليه وقوله هنا ولا تناجشوا
ذكره بصيغة التفاعل لان التاجر إذا فعل لصاحبه ذلك كان يصد أن يفعل له مثله ويأتي الكلام
على الخطبة في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى قال العلماء البيع على البيع حرام وكذلك الشراء
على الشراء وهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار افسخ لا يبعك يا تقص أو يقول للبائع
افسخ لا اشترى منك يا زيد وهو جمع عليه وأما السوم فصورته ان ياخذ شيئا يشتريه فيقول له رده
لا يبعك خيرا منه بثمنه أو مثله بآخر أو يقول للمالك استرده لا اشتريه منك يا كثر ومجمله بعد
استقرار الثمن وركون أحدهما إلى الآخر فان كان ذلك صريحا فلا خلاف في التحريم وان
كان ظاهرا ففيه وجهان للشافعية ونقل ابن حزم اشتراط الركون عن مالك وقال ان لفظ
الحديث لا يدل عليه وتعقب بأنه لا بد من أمرين لموضع التحريم في السوم لان السوم في

قال لابي بكر أخرج
من عندك قال يا رسول الله
انما هما ابتناي يعني عائشة
وأسماء قال أشعرت أنه
قد أذن لي في الخروج قال
الصعبة يا رسول الله قال
الصعبة قال يا رسول الله ان
عندي ناقتين أعددتهمما
للخروج فخذ أحدهما قال
قد أخذتها بالثمن * (باب
لا يبيع على بيع أخيه ولا
يسوم على سوم أخيه حتى
ياذن له أو يترك) * حدثنا
اسمعيل قال حدثني مالك
عن نافع عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لا يبيع بعضكم على بيع
أخيه * حدثنا علي بن
عبد الله حدثنا سفيان
حدثنا الزهري عن سعيد
ابن المسيب عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال نهى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يبيع حاضر لباد
ولا تناجشوا ولا يبيع
الرجل على بيع أخيه ولا
يخطب على خطبة أخيه
ولا تسأل المرأة طلاق أختها
لتكفما في أمانتها

السلعة التي تباع فيمن يزید لا يحرم اتفاقا كما نقله ابن عبد البر رحمه الله أن السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر ما لا يمكن المشتري مغبونا غبنا فاحشا ربه قال ابن حزم واحتج بحديث الدين النصيحة لكن لم تقتصر النصيحة في البيع والسوم فله ان يعرفه أن قيمتها كذا وانك ان بيعتها بكذا مغبون من غير أن يزيد فيها فيجمع بذلك بين المصلحةين وذهب الجمهور إلى صحة البيع المذكور مع تأييد فاعله وعند المالكية والحنابلة في فساده وإيتان وبدجزم أهل الظاهر والله أعلم **بقوله** **باب** بيع المزايدة لما أن تقدم في الباب قبله النهي عن السوم أراد أن يبين موضع التحريم منه وقد أوضحته في الباب الذي قبله وورد في البيع فيمن يزید حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم باع حلسا وقد حاء وقال من يشتري هذا الحلس والقدح فقال رجل أخذته ما بدرهم فقال من يزید على درهم فاعطاه رجل درهمين فباعهما منه أخرجه أحمد وأصحاب السنن مطولا ومختصرا واللفظ للترمذي وقال حسن وكان المصنف أشار بالترجمة إلى نفسه ما أخرجه البزار من حديث سفيان بن وهب سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع المزايدة فإن في اسماده ابن لهيعة وهو ضعيف **بقوله** وقال عطاء أدركت الناس لا يرون بأسا ببيع المغنم فيمن يزید * حدثنا بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا الحسين المكتب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رجلا أعتق غلاما له عن دبر فاحتاج فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني فاشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه إليه * **باب النجش** ٢١٢١ م س تحفة ٢٤٠٨

السلعة التي تباع فيمن يزید لا يحرم اتفاقا كما نقله ابن عبد البر رحمه الله أن السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر ما لا يمكن المشتري مغبونا غبنا فاحشا ربه قال ابن حزم واحتج بحديث الدين النصيحة لكن لم تقتصر النصيحة في البيع والسوم فله ان يعرفه أن قيمتها كذا وانك ان بيعتها بكذا مغبون من غير أن يزيد فيها فيجمع بذلك بين المصلحةين وذهب الجمهور إلى صحة البيع المذكور مع تأييد فاعله وعند المالكية والحنابلة في فساده وإيتان وبدجزم أهل الظاهر والله أعلم **بقوله** **باب** بيع المزايدة لما أن تقدم في الباب قبله النهي عن السوم أراد أن يبين موضع التحريم منه وقد أوضحته في الباب الذي قبله وورد في البيع فيمن يزید حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم باع حلسا وقد حاء وقال من يشتري هذا الحلس والقدح فقال رجل أخذته ما بدرهم فقال من يزید على درهم فاعطاه رجل درهمين فباعهما منه أخرجه أحمد وأصحاب السنن مطولا ومختصرا واللفظ للترمذي وقال حسن وكان المصنف أشار بالترجمة إلى نفسه ما أخرجه البزار من حديث سفيان بن وهب سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع المزايدة فإن في اسماده ابن لهيعة وهو ضعيف **بقوله** وقال عطاء أدركت الناس لا يرون بأسا ببيع المغنم فيمن يزید * حدثنا بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا الحسين المكتب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رجلا أعتق غلاما له عن دبر فاحتاج فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني فاشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه إليه * **باب النجش** ٢١٢١ م س تحفة ٢٤٠٨

السلعة التي تباع فيمن يزید لا يحرم اتفاقا كما نقله ابن عبد البر رحمه الله أن السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر ما لا يمكن المشتري مغبونا غبنا فاحشا ربه قال ابن حزم واحتج بحديث الدين النصيحة لكن لم تقتصر النصيحة في البيع والسوم فله ان يعرفه أن قيمتها كذا وانك ان بيعتها بكذا مغبون من غير أن يزيد فيها فيجمع بذلك بين المصلحةين وذهب الجمهور إلى صحة البيع المذكور مع تأييد فاعله وعند المالكية والحنابلة في فساده وإيتان وبدجزم أهل الظاهر والله أعلم **بقوله** **باب** بيع المزايدة لما أن تقدم في الباب قبله النهي عن السوم أراد أن يبين موضع التحريم منه وقد أوضحته في الباب الذي قبله وورد في البيع فيمن يزید حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم باع حلسا وقد حاء وقال من يشتري هذا الحلس والقدح فقال رجل أخذته ما بدرهم فقال من يزید على درهم فاعطاه رجل درهمين فباعهما منه أخرجه أحمد وأصحاب السنن مطولا ومختصرا واللفظ للترمذي وقال حسن وكان المصنف أشار بالترجمة إلى نفسه ما أخرجه البزار من حديث سفيان بن وهب سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع المزايدة فإن في اسماده ابن لهيعة وهو ضعيف **بقوله** وقال عطاء أدركت الناس لا يرون بأسا ببيع المغنم فيمن يزید * حدثنا بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا الحسين المكتب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رجلا أعتق غلاما له عن دبر فاحتاج فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني فاشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه إليه * **باب النجش** ٢١٢١ م س تحفة ٢٤٠٨

كن يجزئانه اشترى سلعة باكثر مما اشتراها به ليغتر غير بذلك كما ساقى من كلام الصحابي في هذا
 الباب وقال ابن قتيبة النجش الختل والحديعة ومنه قيل للصائد ناجش لانه يحتل الصيد
 ويحتال له (قوله ومن قال لا يجوز ذلك البيع) كانه يشير الى ما أخرجه عبد الرزاق من طريق
 عمر بن عبد العزيز أن عاملا له باع سيفا فقال له لولا اني كنت أزيد فانفقته لكان كاسدا فقال له
 عمر هذا نجش لا يحل فبعث مناديا ينادي ان البيع مردود وان البيع لا يحل قال ابن بطال أجمع
 العلماء على أن الناجش عاص بفعله واختلفوا في البيع اذا وقع على ذلك وتقل ابن المنذر عن
 طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور
 عند الحنابلة اذا كان ذلك بمواطاة البائع أو صنعه والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت
 الخيار وهو وجه للشافعية قياسا على المصراة والاصح عندهم صحة البيع مع الاثم وهو قول
 الحنفية وقال الرافعي أطلق الشافعي في المختصر تعصية الناجش وشرط في تعصية من باع على
 بيع أخيه أن يكون عالما بالنهي وأجاب الشارحون بان النجش خديعة وتحريم الخديعة
 واضح لكل أحد وان لم يعلم هذا الحديث بخصوصه بخلاف البيع على بيع أخيه فقد لا يشترك
 فيه كل أحد واستشكل الرافعي الفرق بين البيع على بيع أخيه اضرار والاضرار يشترك في
 علم تحريمه كل أحد قال فالوجه تخصيص المعصية في الموضوعين عن علم التحريم اه وقد حكى
 البيهقي في المعرفة والسنن عن الشافعي تخصيص التعصية في النجش أيضا عن علم النهي فظهر أن
 ما قاله الرافعي بحثا منصوص ولفظ الشافعي النجش ان يحضر الرجل السلعة تباع فيعطى بها
 الشيء وهو لا يريد شراءه ليقصد به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا
 سومة من نجش فهو عاص بالنجش ان كان عالما بالنهي والبيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش
 عليه (قوله وقال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خائن) هذا طرف من حديث أورده المصنف
 في الشهادات في باب قول الله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ثم ساق فيه من
 طريق السكسكي عن عبد الله بن أبي أوفى قال أقام رجل سلعة فحلف بالله لقد أعطى فيها ما لم
 يعط فنزلت قال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خائن أورده من طريق يزيد بن هرون عن
 السكسكي وقد أخرجه ابن أبي شيبه وسعيد بن منصور عن يزيد مقتصرين على الموقوف
 وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن ابن أبي أوفى من فروع الكن قال ملعون يدل خائن اه وأطلق
 ابن أبي أوفى على من أخبر بأكبر مما اشترى به انه ناجش لمشاركته لمن يزيد في السلعة وهو
 لا يريد أن يشتريها في غرور الغير فاشترى كافي الحكم لذلك وكونه آكل ربا بهذا التفسير وكذلك
 يصح على التفسير الاول ان واطاء البائع على ذلك وجعل له عليه جعلاف يشترى كان جميعا في الحياة
 وقد اتفق أكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم وقيد ابن عبد البر وابن العربي
 وابن حزم التحريم بان تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل قال ابن العربي فلو أن رجلا رأى
 سلعة رجل تباع بدون قيمة فأراد فيها لتنتهي الى قيمتها لم يكن ناجشا عاصيا بل يؤجر على ذلك
 بنيتة وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وفيه نظر اذ لم تعين النصيحة في أن يؤهم
 أنه يريد الشراء وليس من غرضه بل غرضه أن يزيد على من يريد الشراء أكثر مما يريد أن يشتري به
 فلذلك يريد النصيحة منه بدوحة عن ذلك أن يعلم البائع بان قيمة سلعة أكثر من ذلك ثم هو

ومن قال لا يجوز ذلك
 البيع * وقال ابن أبي أوفى
 الناجش آكل ربا خائن

نح

٢٩٨ / ٢

بأختياره بعد ذلك ويحتمل أن لا يتعين عليه إعلانه بذلك حتى يسأله للحديث الآتي دعوا
الناس يرزق الله بعضهم من بعض فاذا استنصح أحدكم أخاه فليصحه والله أعلم (قوله وهو
خداع باطل لا يحل) هو من تفقه المصنف وليس من تمة كلام ابن أبي أوفى وقد ذكرنا توجيهه
ما قاله المصنف قبل (قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم الخديعة في النار ومن عمل عملا ليس عليه
أمرنا فهو رد) أما الحديث الثاني فسيأتي موضولا من حديث عائشة في كتاب الصلح
وأما حديث الخديعة في النار فهو من أئمة في الكامل لابن عدي من حديث قيس بن سعد بن عبادة
قال لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المكرو والخديعة في النار لكنت من أمكر
الناس وإسناده لا يأس به وأخرجه الطبراني في الصغير من حديث ابن مسعود والحاكم في
المستدرک من حديث أنس وأصحق بن راهويه في مسنده من حديث أبي هريرة وفي إسناده كل
منهما مقال لكن مجموعهما يدل على أن للمثنى أصلا وقدر واه ابن المبارك في البر والصلوة عن عوف
عن الحسن قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره (قوله عن النجش) تقدم
أن المشهور أنه بفتح الجيم وحكى المطرزي فيه السكون (قوله يا سبيع الغرر) بفتح
المججمة وبرأين (و) بفتح (حبل الحبل) بفتح المهملة والموحدة وقيل في الأول يسكون الموحدة
وعطفه عباس وهو مصدر جلت بحبل حبلوا والحبل جمع حابل مثل ظلمة وظالم وكتبة و كاتب
والهاء فيه للمبالغة وقيل للأشعار بالاثوثة وقد ندر فيه امرأه طيلة فالهاء فيه للتأنيث وقيل
حبله مصدر يسمى به المحبول قال أبو عبيد لا يقال لشيء من الحيوان حبات إلا الآدميات
الأمور في هذا الحديث وأثبت صاحب المحكم قولهم قولا فقال اختلفوا هل للأنث عامة أم
للا ذميات خاصة وانشد في التعميم قول الشاعر * أودى حبة جلي مجمع مقرب * وفي ذلك
تعقب على نقل النووي اتفاق أهل اللغة على التخصيص ثم ان عطف بيع حبل الحبل على بيع
الغرر من عطف الخاص على العام ولم يذكر في الباب بيع الغرر صريحا وكأنه أشار إلى ما أخرجه
أحمد من طريق ابن اسحق حدثني نافع وابن حبان من طريق سليمان التيمي عن نافع عن ابن عمر
قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر وقد أخرج مسلم النهي عن بيع الغرر من
حديث أبي هريرة وابن ماجه من حديث ابن عباس والطبراني من حديث سهل بن سعد
ولاحد من حديث ابن مسعود رفعه لا تشتر والسك في الماء فانه غرر وشراء السمك في الماء نوع
من أنواع الغرر يلتحق به الطير في الهواء والمعدوم والمجهول والابق ونحو ذلك قال النووي
النهي عن بيع الغرر أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جدا ويستثنى من بيع
الغرر أمران أحدهما ما يدخل في المبيع تبعا فلا يفردهم ببيع بعه والثاني ما يتساح بمثله أما
لحقارته أو للمشقة في تمييزه وتعيينه فمن الأول بيع أساس الدار والدابة التي في ضرعها اللبن
والحامل ومن الثاني الحبة المحشوة والشرب من السقاء قال وما اختلف العلماء فيه مبنى على
اختلافهم في كونه حقيرا أو يشق تمييزه أو تعيينه فيكون الغرر فيه كالمعدوم فيصحب البيع
وبالعكس وقال ومن يبيع الغرر ما اعتاده الناس من الاستجرار من الأسواق بالأوراق مثلا
فانه لا يصح لأن الثمن ليس حاضر فيه يكون من المعاطاة ولم توجد صيغة يصح بها العقد وروى
الطبري عن ابن سيرين بإسناد صحيح قال لا أعلم ببيع الغرر بأسا قال ابن بطال لعله لم يبلغه النهي

٢١٤٢

م س ق

نقطة

٨٢٤٨

وهو خداع باطل لا يحل
* قال النبي صلى الله عليه
وسلم الخديعة في النار ومن
عمل عملا ليس عليه أمرنا
فهو رد * حدثنا عبد الله بن
مسلمة حدثنا مالك عن نافع
عن ابن عمر رضي الله عنهما
قال نهى النبي صلى الله عليه
وسلم عن النجش * (باب بيع
الغرر وحبل الحبل) * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن نافع عن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع حبل الحبل

٢١٤٢

م س

نقطة

٨٢٧٠

والافكل ما يمكن أن يوجد وأن لا يوجد لم يصح وكذلك إذا كان لا يصح غالباً فإن كان يصح غالباً كالتمر في أول بدو صلاحها أو كان مستتراً تبعاً كالجل مع الحامل جاز لقلته الغرر ولعل هذا هو الذي أراد ابن سيرين لكن منع من ذلك ما رواه ابن المنذر عنه أنه قال لا بأس ببيع العبد إلا بقا إذا كان علمهما فيه واحداً فهذا يدل على أنه يرى بيع الغرر أن سلم في المال والله أعلم **(قوله وكان)** أي يبيع جبل الحبلية (يعايتبايعه أهل الجاهلية الخ) كذا وقع هذا التفسير في الموطأ متصل بالحديث قال الأسماعيلي وهو مدرج يعني أن التفسير من كلام نافع وكذا ذكر الخطيب في المدرج وسياق في آخر السلم عن موسى بن اسمعيل التبوذكي عن جويرة التصريح بأن نافع هو الذي فسره لكن لا يازم من كون نافع فسر لجويرة أن لا يكون ذلك التفسير عما حله عن مولاة ابن عمر فسبأ في أيام الجاهلية من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى جبل الحبلية وجبل الحبلية أن تنتج الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تجت فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فظاهر هذا السياق أن هذا التفسير من كلام ابن عمر ولهذا جزم ابن عبد البر بأنه من تفسير ابن عمر وقد أخرجه مسلم من رواية الليث والترمذي والنسائي من رواية أيوب **ك** كلاهما عن نافع بدون التفسير وأخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عمر بدون التفسير أيضاً **(قوله الجزور)** بفتح الجيم وضم الزاي هو البعير ذكر أو أنثى إلا أن لفظه مؤنث تقول هذه الجزور وأن أرت ذكراً فيحتمل أن يكون ذكره في الحديث قيداً فيما كان أهل الجاهلية يفعلونه فلا يتبايعون هذا البعير إلا في الجزور أو لحم الجزور ويحتمل أن يكون ذكره على سبيل المثال وأما في الحكم فلا فرق بين الجزور وغيره في ذلك **(قوله إلى أن تنتج)** بضم أوله وفتح ثالثة أي تلد ولداً والناقة فاعل وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل المسند إلى المفعول وهو حرف نادر وقوله ثم تنتج التي في بطنها أي ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد وهذا القدر زائد على رواية عبيد الله بن عمر فإنه اقتصر على قوله ثم تحمل التي في بطنها ورواية جويرة أخصر منهما ولفظه أن تنتج الناقة ما في بطنها وبظاهر هذه الرواية قال سعيد بن المسيب فيما رواه عنه مالك وقال به مالك والشافعي وجماعة وهو أن يبيع بئناً إلى أن يلد ولد الناقة وقال بعضهم أن يبيع بئناً إلى أن تحمل الدابة وتلد ويحمل ولدها وبه جزم أبو اسحق في التبعية فلم يشترط وضع حمل الولد كرواية مالك ولم أر من صرح بما اقتضته رواية جويرة وهو الوضع فقط وهو في الحكم مثل الذي قبله والمنع في الصور الثلاث للجهالة في الاجل ومن حقه على هذا التفسير أن يذكر في السلم وقال أبو عبيدة وأبو عبيد وأحمد واسحق وابن حبيب المالكي وأكثر أهل اللغة وبه جزم الترمذي هو يبيع ولد تاج الدابة والمنع في هذا من جهة أنه يبيع معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه فيدخل في بيع الغرر ولذلك صدر البخاري بذكر الغرر في الترجمة لكنه أشار إلى التفسير الأول بإيراد الحديث في كتاب السلم أيضاً ورجح الأول لكونه موافقاً للحديث وإن كان كلام أهل اللغة موافقاً للثاني لكن قد روى الامام أحمد من طريق ابن اسحق عن نافع عن ابن عمر ما وافق الثاني ولفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر قال إن أهل الجاهلية كانوا يتبايعون ذلك البعير يتاع الرجل بالشارف جبل الحبلية فنهوا عن ذلك وقال

وكان يباع يتبايعه أهل
الجاهلية كان الرجل يتاع
الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم
تنتج التي في بطنها

ابن التين محصل الخلاف هل المراد البسيع الى أجل أو بسيع الجنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الأم أو ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد بسيع الجنين الاول أو بسيع جنين الجنين فصارت أربعة أقوال انتهى وحكي صاحب المحكم قولاً آخر أنه بسيع ما في بطون الانعام وهو أيضاً من يسوع الغر لكن هذا التفسير به سعيد بن المسيب كما رواه مالك في الموطأ بسيع المضامين وفسر به غيره بسيع الملاقح واتفقت هذه الأقوال على اختلافها على ان المراد بالجنين جملته جابل أو حابلة من الحيوان الامانة كما صاحب المحكم وغيره عن ابن كيسان ان المراد بالجنين الكرمه وان انتهى عن بسيع جملتها أي جملتها قبل ان تبلغ كفاً من بسيع عمر الجنين قبل ان تزهي وعلى هذا فالجنين ناسكان الموحدة وهو خلاف ما ثبت به الروايات لكن حكى في الكرمه فتح الباء وادعى السهيلي تفرد ابن كيسان به وليس كذلك فقد حكاه ابن السكيت في كتاب الالفاظ ونقله القرطبي في المتفهم عن ابن العباس المبرد والهاعلى هذا المبالغة وجهها واحداً (قوله بسيع الملامسة قال أنس بن مولى النبي صلى الله عليه وسلم عنه) ثم قال باب بسيع المنابذة وعلق عن أنس مثله وأورد في البابين حديث أبي سعيد من وجهين وحديث أبي هريرة من وجهين فاما حديث أنس فسياً في موصولاً بعد ثلاثين باباً في بسيع المنابذة (قوله في حديث أبي سعيد بن مولى النبي عن المنابذة وهي طرح الرجل ثوبه بالسبع الى أو ينظر اليه ونهى عن الملامسة والملاسة لمس الثوب لا ينظر اليه * حديثنا قتيبة طرح يونس عن الزهري بلفظ والملاسة لمس الرجل ثوب الاخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقبله الا بذلك والمنابذة ان يندرج الرجل الى الرجل ثوبه وينبذ الاخر ثوبه ويكون بيعهما عن غير نظر ولا تراض ولا في عوانة من طريق أخرى عن يونس وذلك ان يتبايع القوم السلع لا يتظرون اليها ولا يخبرون عنها أو يتبايع القوم السلع كذلك فهذه من أبواب القمار وفي رواية ابن ماجه من طريق سفيان عن الزهري والمنابذة أن يقول القى الى ما معك وألقى اليك ما معي والنسائي من حديث أبي هريرة الملامسة أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوباً بثوبك ولا يتظروا أحدهما الى ثوب الاخر ولكن يلبسهما والمنابذة أن يقول أبيعك ما معي وتبذ ما معك يشتري كل واحد منهما من الاخر ولا يدري كل واحد منهما ما كم مع الاخر ونحو ذلك ولم يذكر التفسير في طريق أبي سعيد الثانية هنا ولا في طريق أبي هريرة وقد وقع التفسير أيضاً عند أحمد من طريق معمر هذه أخرجه عن عبد الرزاق عنه وفي آخره والمنابذة أن يقول اذا نبذت هذا الثوب فقلدو جب البسيع والملاسة أن يلبس بيده ولا يشتره ولا يقبله اذا مسه وجب البسيع ولمسلم من طريق عطاء بن ميناء عن أبي هريرة أما الملامسة فأن يلبس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمنابذة أن يندرج كل واحد منهما ثوبه الى الاخر لم ينظر واحد منهما الى ثوب صاحبه وقد تقدم في الصيام من هذا الوجه وليس فيه التفسير وهذا التفسير الذي في حديث أبي هريرة أقعد بلفظ الملامسة والمنابذة لانها مقالة فتستدعي وجود الفعل من الجانبين واختلاف العلماء في تفسير الملامسة على ثلاث صور وهي أوجه للشافعية أصحها ان يأتي بثوب مطوى أو في ظلمة فيلبسه المستام فيقول له صاحب الثوب بعثك بكذا بشرط ان يقوم لمسلماً مقام نظرك ولا خيار لك اذا رأيته وهذا موافق للتفسيرين اللذين في

* (باب بسيع الملامسة) قال

أنس بن مولى النبي صلى الله عليه

وسلم عنه * حدثنا سعيد بن

عقير قال حدثني الليث قال

حدثني عقيل عن ابن شهاب

قال أخبرني عامر بن سعد أن

أبا سعيد رضى الله عنه أخبره

أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم نهى عن المنابذة وهي

طرح الرجل ثوبه بالسبع الى

رجل قبل أن يقبله أو ينظر

اليه ونهى عن الملامسة

والملامسة لمس الثوب

لا ينظر اليه * حديثنا قتيبة

حدثنا عبد الوهاب حدثنا

أبوب عن محمد عن أبي هريرة

رضي الله عنه قال نهى عن

ليستين أن يجتبي الرجل في

الثوب الواحد ثم يرفعه على

منكبه وعن يبعثين اللباس

والتبازد * (باب بسيع المنابذة)

وقال أنس بن مولى النبي صلى

الله عليه وسلم عنه * حدثنا

اسماعيل قال حدثني مالك عن

محمد بن يحيى بن حبان عن

أبي الزناد عن الأعرج عن

أبي هريرة رضي الله عنه أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم

نهى عن الملامسة والمنابذة

٢١٤١

٩٣٩٩٩

٩٣٨٢٢

تحفة

الحديث الثاني ان يجعل لنفسه اللبس بعبارة صيغة زائدة الثالث ان يجعل للفس شرطاً في قطع خيار المجلس وغيره والبيع على التاويلات كلها باطل وما أخذ الاول عدم شرط رؤية المبيع واشترط نفي الخيار وما أخذ الثاني اشتراط نفي الصيغة في عقد البيع فهو خد من بطلان بيع المعاوضة مطلقاً ~~لكن~~ من أجاز المعاوضة قيداً لها بالمحقرات أو بما جرت فيه العادة بالمعاوضة وأما الملامسة والمنازعة عند من يستعملهما فلا يخصهما بذلك فعلى هذا يجتمع بيع المعاوضة مع الملامسة والمنازعة في بعض صور المعاوضة فلن يجزى بيع المعاوضة ان يخص النهى في بعض صور الملامسة والمنازعة بما جرت العادة فيه بالمعاوضة وعلى هذا يحمل قول الرافعي ان الأئمة أجازوا في بيع الملامسة والمنازعة الخلاف الذي في المعاوضة والله أعلم وما أخذ الثالث شرط نفي خيار المجلس وهذه الأقوال هي التي اقتصر عليها الفقهاء وتخرج عما ذكرناه من طرق الحديث زيادة على ذلك وأما المنازعة فاختلافها فيها أيضاً على ثلاثة أقوال وهي أوجه للشافعية أحدها ان يجعل لنفسه التذبيعاً كما تقدم في الملامسة وهو الموافق للتفسير في الحديث المذكور والثاني أن يجعل التذبيع بعبارة صيغة والثالث ان يجعل التذبيع قاطعاً للخيار واختلفوا في تفسير التذبيع فقيل هو طرح الثوب كما وقع تفسيره في الحديث المذكور وقيل هو نبذ الحصة والصحيح انه غيره وقد روى مسلم النهى عن بيع الحصة من حديث أبي هريرة واختلف في تفسير بيع الحصة فقيل هو أن يقول بعثك من هذه الاثواب ما وقعت عليه هذه الحصة ويرى حصة أو من هذه الارض ما انتهت اليه في الرمي وقيل هو أن يشترط الخيار الى ان يرى الحصة والثالث ان يجعل لنفسه الرمي بعبارة وقوله في الحديث لمس الثوب لا ينظر اليه استدل به على بطلان بيع الغائب وهو قول الشافعي في الجديد وعن أبي حنيفة يصح مطلقاً ويثبت الخيار اذا رآه وحكى عن مالك والشافعي أيضاً وعن مالك يصح ان وصفه والا فلا وهو قول الشافعي في القديم واجدوا سحقوا بنى ثور وأهل الظاهر واختاروه البثوى والرويانى من الشافعية وان اختلفوا في تفاصيله ويؤيده قوله في رواية أبي عوانة التي قدمتها لا ينظرون اليها ولا يجنبون عنها وفي الاستدلال لذلك وفاؤ خلافاً طول واستدل به على بطلان بيع الاعمى مطلقاً وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب لكون الاعمى لا يراه بعد ذلك فيكون كبيع الغائب مع اشتراط نفي الخيار وقيل يصح اذا وصفه له غيره به قال مالك وأجدو عن أبي حنيفة يصح مطلقاً على تفاصيل عندهم أيضاً * (تنبيهات) * الاول وقع عند ابن ماجه ان التفسير من قول سفيان بن عيينة وهو خطأ من قاله بل الظاهر أنه قول الصحابي كما سأئنه بعد * الثاني حديث أبي سعيد اختلف فيه على الزهري فرواه معمر وسفيان وابن أبي حفصة وعبد الله بن بديل وغيرهم عنه عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد ورواه عقيل ويونس وصالح بن كيسان وابن جريج عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبي سعيد وروى ابن جريج بعضه عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن أبي سعيد وهو محمول عند البخاري على انها كلها عند الزهري واقتصر مسلم على طريق عامر بن سعد وحده وأعرض عما سواها وقد خالفهم كلهم الزبيدي فرواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة وخالفهم أيضاً جعفر بن برقان فرواه عن الزهري عن سالم عن أبيه وزاد في آخره وهي يوع كانوا يتبايعون بها في الجاهلية آخرجهما النسائي وخطأ رواية جعفر

* حديث شاعياش بن الوليد
حدثنا عبد الأعلى حدثنا
معمر عن الزهري عن عطاء
ابن يزيد عن أبي سعيد رضى
الله عنه قال نهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن لبستين
وعن بيعتين الملامسة
والمنازمة * (باب النهى للبائع
ان لا يحفل الابل والبقر
والغنم وكل محفلة) *
والمصرة التي صرى لبنها
وحقن فيه وجع فلم يحلب
أياماً وأصل التصرية حبس
الماء يقال منه صريت الماء
إذا حبسته * حدثنا ابن بكير
حدثنا الليث عن جعفر بن
ربيعه عن الأعرج قال
أبو هريرة رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
لأنصروا ٢١٤٨

قوله رأت غلاماً مخ كذا
بالأصول التي بأيدينا وفي
الصحاح في مادة صرى

رب غلامه قد صرى في فقرته
ماء الشباب عنقوان سنبت
اه مصححه

الثالث حديث أبي هريرة أخرجه البخاري عنه من طرق ^{ثالثها} طريق حفص بن عاصم عنه وهو
في مواقيت الصلاة ولم يذكر في شيء من طرقه عنه تفسير المنازمة واللامسة وقد وقع تفسيرهما
في رواية مسلم والنسائي كما تقدم وظاهر الطرق كلها ان التفسير من الحديث المرفوع لكن وقع في
رواية النسائي ما يشعر بأنه من كلام من دون النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه وزعمهم ان الملامسة
أن يقول الخ فالأقرب ان يكون ذلك من كلام الصحابي ليعبد أن يعبر الصحابي عن النبي صلى الله
عليه وسلم بلفظ زعم ولوقوع التفسير في حديث أبي سعيد الخدري من قوله أيضاً كما تقدم الرابع
وقع في حديث أبي هريرة في الطريق الأولى هنا نهى عن لبستين واقصر على لبسة واحدة ولم
يذكره في موضع آخر وقد وقع بيان الثانية عند أحمد من طريق هشام عن محمد بن سيرين ولفظه
أن يحتب الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء وان يرتدي في ثوب يرفع طرفه على عاتقه
(قوله ما) النهى للبائع ان لا يحفل الابل والبقر والغنم كذا في معظم الروايات
ولازمة وقد ذكره أبو نعيم بدون لا ومحتمل ان تكون ان مفسرة ولا يحفل بيان للنهي وفي
رواية النسائي نهى البائع ان يحفل الابل والغنم وقيد النهى بالبائع إشارة الى ان المالك لو حفل
بجمع اللبن للولد أو لعياله أو لضيفه لم يحرم وهذا هو الرابع كما سألني وذكره البقر في الترجمة وان لم
يذكر في الحديث إشارة الى انها في معنى الابل والغنم في الحكم خلافاً لداود وانما اقتصر عليه لما
لغلبته ما عندهم والتحفل بالمهمله والناء التجميع قال أبو عبيد سميت بذلك لان الابن يكثر في
ضرعها وكل شيء كثرته فقد حفلته تقول خرع حافل أي عظيم واحتفل القوم اذا كثر جمعهم
ومنهم من سمي المحفل (قوله وكل محفلة) بالنصب عطف على المفعول وهو من عطف العام على
الخاص إشارة الى أن الخاق غير النعم من ما كحل اللحم بالنعم للجامع بينهما وهو تغير المشتري
وقال الحنابلة وبعض الشافعية يختص ذلك بالنعم واختلصوا في غير الماء كقول كالاتان
والجارية قال أصبح لا يردلبن عوضاً عنه قال الحنابلة في الاتان دون الجارية (قوله والمصرة)
يفتح المهمله وتشديد الراء (التي صرى لبنها وحقن فيه) أي في الثدي (وجع فلم يحلب) وعطف
الحقن على التصرية عطف تفسيري لانه بعينه (قوله وأصل التصرية حبس الماء يقال منه
صريت الماء اذا حبسته) وهذا التفسير قول أبي عبيدوا كثر أهل اللغة وقال الشافعي هو ربط
اخلاف النساق أو الشاة وترك حلبها حتى يجمع لبنها فيكثر فيطن المشتري ان ذلك عادة ما فيزيد
في ثمنها المابري من كثرة لبنها (قوله لا تصروا) بضم أوله وفتح ثانيه بوزن تزكوا يتسال صرى
يصرى تصرية كزكي يزكي تزكية والابل بالنصب على المفعولية وقيد بعضهم بفتح أوله وضم
ثانيه والاول أصح لانه من صريت اللبن في الضرع اذا جمعته وليس من صررت الشيء اذا ربطته
اذ لو كان منه لصيل مصرورة أو مصرية ولم يقل مصرة على انه قد سمع الاحران في كلام العرب
قال الاغلب

رأت غلاماً قد صرى في فقرته * ماء الشباب عنقوان سيرته

وقال مالك بن نويرة

فقلت لقومي هذه صدقاتكم * مصرة أخلافها لم تحرر

وضبطه بعضهم بضم أوله وفتح ثانيه لكن بغير واو على البناء للمجهول والمشهور الاول (قوله

الابل والغنم) لم يذكر البقر وقد تقدم بيانه في الترجمة وظاهر النسي تحريم التصريه سواء قصد
 التدليس أم لا وسيأتي في الشروط من طريق أبي حازم عن أبي هريرة نهي عن التصريه
 وبهذا جزم بعض الشافعية وعلمه بما فيه من ايداء الحيوان لكن أخرج النسائي حديث الباب
 من طريق سيفيان عن أبي الزناد عن الأعرج بلفظ لاتصروا الابل والغنم للبيع وله من طريق
 أبي كثير السجستاني عن أبي هريرة اذا باع أحدكم الشاة أو اللقحة فلا يحفلها وهذا هو الراجح
 وعلمه يدل تعليل الاكثر بالتدليس ويحجب عن التعليل بالايداء بانه ضرر يسير لا يستقر في غنم
 لتحصيل المنفعة (قوله فن ابتاعها بعد) أي من اشتراها بعد التحفيل زاد عبيد الله بن عمر عن أبي
 الزناد فهو بالخيار ثلاثة أيام أخرجه الطحاوي وسيأتي ذكر من وافقه على ذلك وابتداء هذه المدة
 من وقت بيان التصريه وهو قول الحنابلة وعند الشافعية أنهم من حين العقد وقيل من التفرق
 ويلزم عليه أن يكون الفرر أوسع من الثلاث في بعض الصور وهو ما اذا تأخر ظهور التصريه
 الى آخر الثلاث ويلزم عليه أيضا أن تحسب المدة قبل التمكن من الفسخ وذلك يقوت مقصود
 التوسع بالمدة (قوله بخير النظرين) أي الرأيين (قوله ان يحتلها) كذا في الاصل وهو بكسر الهمزة
 على أنها شرطية وخبر يحتلها ولا بن خزيمة والاسماعيلي من طريق أسيد بن موسى عن الليث
 بعد أن يحتلها بفتح ان ونصب يحتلها وظاهر الحديث ان الخيار لا يثبت الا بعد الحلب والجمهور
 على أنه اذا علم بالتصريه ثبت له الخيار ولو لم يحل لم يثبت لما كانت التصريه لا تعرف غالبا الا بعد
 الحلب ذكر قيد في ثبوت الخيار فلو ظهرت التصريه بغير الحلب فالخيار ثابت (قوله ان شاء
 أمسك) في رواية مالك عن أبي الزناد في آخر الباب ان رضى أمسكها أي أبقاها على ملكه وهو
 يقتضى صحة بيع المصرة واثبات الخيار للمشتري فلو اطلع على عيب بعد الرضا بالتصريه فردها
 هل يلزم الصانع فيه خلاف والاصح عند الشافعية وجوب الرد وتقلوانص الشافعي على أنه لا يرد
 وعند المالكية قولان (قوله وان شاء ردها) في رواية مالك وان سخطها ردها وظاهره اشتراط
 الفور وقياسا على سائر العيوب لكن الرواية التي فيها ان له الخيار ثلاثة أيام مقدمة على هذا
 الاطلاق ونقل أبو حامد والروائي في نص الشافعي وهو قول الأكثر وأجاب من صحح الاول بأن
 هذه الرواية محمولة على ما اذا لم يعلم أنها مصرة الا في الثلاث لكون الغالب أنها لا تعلم فيما دون ذلك
 قال ابن دقيق العيد والثاني أرجح لان حكم التصريه قد خالف القياس في أصل الحكم لاجل
 النص فيطرد ذلك ويتبع في جميع موارد (قلت) ويؤيده أن في بعض روايات أحمد والطحاوي
 من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة فهو بأحد النظرين بالخيار الى أن يجوزها أو يردّها وسيأتي
 (قوله وصاع عمر) في رواية مالك وصاعا من تمر والواو عاطفة للصاع على الضمير في ردها ويجوز
 أن تكون الواو بمعنى مع ويستفاد منه فورية الصاع مع الرد ويجوز أن يكون مفعولا معه
 ويعكر عليه قول جمهور النحاة ان شرط المفعول معه أن يكون فاعلا فان قيل التعبير بالرد في
 المصرة واضح فامعنى التعبير بالرد في الصاع فالجواب أنه مثل قول الشاعر
 * علفتما تبنّا وما باردا * أي علفتما تبنّا وسقيتما ما باردا أو يجعل علفتما مجازا عن فعل شامل
 للامرين أي ناولتمافيحمل الرد في الحديث على نحو هذا التأويل واستدل به على وجوب رد
 الصاع مع الشاة اذا اختار فسخ البيع فلو كان اللبن باقيا ولم يتغير فاراد رده هل يلزم البائع قبوله

الابل والغنم فن ابتاعها
 بعد فانه بخير النظرين
 ان يحتلها ان شاء أمسك
 وان شاء ردها وصاع عمر

فيه وجهان أحدهما لالذهاب طراوته ولاختلاطه بما تجدد عند المبتاع والتنصيص على التمر
 يقتضى تعيينه كما سيأتى (قوله) ويذكر عن أبي صالح وجهاهد والوليد بن رباح وموسى بن يسار الخ
 يعنى أن أبا صالح ومن بعده وقع في رواياتهم تعيين التمر فأما رواية أبي صالح فوصلها أحمد ومسلم من
 طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه بلفظ من ابتاع شاة مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام فإن شاء
 أمسكها وإن شاء ردها ورد معها اصاعا من تمر وأما رواية مجاهد فوصلها الزار قال مغطاي
 لم أرها إلا عنده (قلت) قد وصلها أيضا الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن مسلم الطائي
 عن ابن أبي نجيح والدارقطني من طريق ليث بن أبي سليم كلاهما عن مجاهد وأول رواية ليث
 لا تبعوا المصراة من الأبل والغنم الحديث وليث ضعيف وفي محمد بن مسلم أيضا لين وأما رواية
 الوليد بن رباح وهو يفتح الرء وبالموحدة فوصلها أحمد بن منيع في مسنده بلفظ من اشترى
 مصراة فليرد معها اصاعا من تمر وأما رواية موسى بن يسار وهو بالخيار ثمانية والمهمل فوصلها
 مسلم بلفظ من اشترى شاة مصراة فلينقلب بها فليجلبها فإن رضى بها أمسكها وإلا ردها ومعها
 صاع من تمر وسياقه يقتضى الفورية (قوله) وقال بعضهم عن ابن سيرين صاعا من طعام وهو
 بالخيار ثلاثا وقال بعضهم عن ابن سيرين صاعا من تمر ولم يذكر ثلاثا) أما رواية من رواه بلفظ
 الطعام والثلاث فوصلها مسلم والترمذي من طريق قررة بن خالد عنه بلفظ من اشترى مصراة فهو
 بالخيار ثلاثة أيام فإن ردها رد معها اصاعا من طعام لاسمراء وأخرجه أبو داود من طريق جاذب
 سلمة عن هشام وحبيب وأيوب عن ابن سيرين نحوه وأما رواية من رواه بلفظ التردون ذكر
 الثلاث فوصلها أحمد من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين بلفظ من اشترى شاة مصراة فإنه
 يجلبها فإن رضى بها أخذها وإلا ردها ورد معها اصاعا من تمر وقد رواه سفيان عن أيوب قد ذكر الثلاث
 أخرجه مسلم من طريقه بلفظ من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام إن شاء أمسكها
 وإن شأ ردها وصاعا من تمر لاسمراء ورواه بعضهم عن ابن سيرين بذكر الطعام ولم يقل ثلاثا أخرجه
 أحمد والحاوي من طريق عون عن ابن سيرين وخلاص بن عمرو كلاهما عن أبي هريرة بلفظ
 من اشترى لقبة مصراة أو شاة مصراة فليجلبها فهو بأحد النظرين بالخيار إلى أن يجوزها أو
 يردّها وإناء من طعام فوصلنا عن ابن سيرين على أربع روايات ذكر التمر والثلاث ذكر التمر
 بدون الثلاث والطعام بدل التمر كذلك والذي يظهر في الجمع بينها أن من زاد الثلاث معه زيادة علم
 وهو حافظ ويحمل الأمر فيمن لم يذكرها على أنه لم يحفظها أو اختصرها ويحمل الرواية التي فيها
 الطعام على التمر وقد روى الطحاوي من طريق أيوب عن ابن سيرين أن المراد بالسمراء الخنطة
 الشامية وروى ابن أبي شيبة وأبو عوانة من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين لاسمراء يعنى
 الخنطة وروى ابن المنذر من طريق ابن عون عن ابن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول لاسمراء
 تمر ليس يرفه هذه الروايات تبين أن المراد بالطعام التمر ولما كان المتبادر إلى الذهن أن المراد بالطعام
 القمح نقاه بقوله لاسمراء لكن يعكز على هذا الجمع ما رواه الزار من طريق أشعث بن عبد الملك
 عن ابن سيرين بلفظ أن ردها ردها ومعها اصاعا من تمر لاسمراء وهذا يقتضى أن المتبقي في قوله
 لاسمراء خنطة مخصوصة وهى الخنطة الشامية فيكون المثبت بقوله من طعام أى من قمح ويحتمل
 أن يكون روايته رواه بالمعنى الذى ظنه مساويا وذلك أن المتبادر من الطعام البرقظ الراوى أنه البر

تف

٢٤٧ / ٣

* ويذكر عن أبي صالح
 ومجاهد والوليد بن رباح
 وموسى بن يسار عن أبي
 هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم صاع تمر * وقال
 بعضهم عن ابن سيرين صاعا
 من طعام وهو بالخيار ثلاثا
 * وقال بعضهم عن ابن
 سيرين صاعا من تمر ولم يذكر
 ثلاثا

تف

٢٤٧ / ٣

تحفة

٧٤٦٢٩

خت م من

والتمر أكثر

فغيره وإنما أطلق لفظ الطعام على التمر لأنه كان غالب قوت أهل المدينة فهذا طريق الجمع بين مختلف الروايات عن ابن سيرين في ذلك لكن يعكس على هذا ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة نحو حديث الباب وفيه فإن ردها ردم معها أصا من طعام أو صاعا من تمر فإن ظاهره يقتضي التخيير بين التمر والطعام وأن الطعام غير التمر ويحتمل أن تكون أو شكاً من الراوي لا تخيراً وإذا وقع الاحتمال في هذه الروايات لم يصح الاستدلال بشيء منها ف يرجع إلى الروايات التي لم يختلف فيها وهي التمر فهي الراجحة كما أشار إليه البخاري وأما ما أخرجه أبو داود ومن حديث ابن عمر بلفظ أن ردها ردم معها مثل أو مثلي لئلا يحافظ في أسناده ضعف وقد قال ابن قدامة أنه متروك الظاهر بالاتفاق (قوله والتمر أكثر) أي أن الروايات الناصة على التمر أكثر عدداً من الروايات التي لم تنص عليه أو أبدلت به بذكر الطعام فقد رواه بذكر التمر غير من تقدم ذكره ثابت بن عياض كما يأتي في الباب الذي يليه وهمام بن منبه عن مسلم وعكرمة وأبو إسحق عند الطحاوي ومحمد بن زياد عند الترمذي والشمسي عند أحمد وابن خزيمة كلهم عن أبي هريرة وأما رواية من رواه بذكر الأناة فيفسر هاروايه من رواه بذكر الصاع وقد تقدم ضبطه في الزكاة وقد أخذ بظاهر هذا الحديث جمهور أهل العلم وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن الذي احتلب قليلاً أو كثيراً ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلاد أم لا وخالف في أصل المسئلة أكثر الحنفية وفي فروعها آخرون أما الحنفية فقالوا لا يرد بهيب التصريفة ولا يجب رد صاع من التمر وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور إلا أنه قال يتخير بين صاع تمر أو نصف صاع بر وكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية إلا أنهم قالوا لا يتعين صاع التمر بل قيمته وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن قالوا يتعين قوت البلد قياساً على زكاة الفطر وحكي البغوي أن لا خلاف في المذهب أنهم مالوا تراضيها بغير التمر من قوت أو غيره كفي وأثبت ابن كعب الخلاف في ذلك وحكي الماوردي وجهين فيما إذا عجز عن التمر هل تلزمه قيمته ببلده أو بأقرب البلاد التي قيم التمر اليه وبالثاني قال الحنابلة واعتذروا الحنفية عن الأخذ بحديث المصراة باعتذار شتى فنههم من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كابن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بما رواه مخالف القياس الحلبي وهو كلام آذى قائليه بنفسه وفي حكايته غنى عن تكلف الرد عليه وقد ترك أبو حنيفة القياس الحلبي لرواية أبي هريرة ومثاله كما في الوضوء بنسب التمر ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك وأظن أن لهذه التكنة أو رد البخاري حديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة إشارة منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى بوفق حديث أبي هريرة فلو لا أن خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الحلبي في ذلك وقال ابن السمعاني في الاصطلاح التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة وقد اختص أبو هريرة بعز يد الحفظ لدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم له يعني المتقدم في كتاب العلم وفي أول البيوع أيضاً وفيه قوله أن اخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصنفق بالأسواق وكنت أؤزم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشهد إذا غابوا وأحفظ إذا نسوا الحديث ثم مع ذلك لم ينفر أبو هريرة برواية هذا الأصل فقد أخرجه أبو داود ومن حديث ابن عمر وأخرجه

الطبراني من وجه آخر عنه وأبو يعلى من حديث أنس وأخرجه البيهقي في الخلافيات من
حديث عمرو بن عوف المزني وأخرجه أحمد من رواية رجل من الصحابة لم يسم وقال ابن عبد البر
هذا الحديث يجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذه بأشياء لا حقيقة لها
ومنهم من قال هو حديث مضطرب لذكر الترقية تارة والقمح أخرى واللبن أخرى واعتبار بالصاع
تارة وبالمثل أو المثلين تارة وبالأداء أخرى والجواب أن الطرق الصحيحة لا اختلاف فيها كما
تقدم والضعيف لا يعمل به الصحيح ومنهم من قال هو دعاء عرض لعموم القرآن كقوله تعالى وإن
عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وأجيب بأنه من ضمان المتلفات لا العقوبات والمتلفات تضمن
بالمثل وبغير المثل ومنهم من قال هو منسوخ وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ولا دلالة على
النسخ مع مدعيه لأنهم اختلفوا في النسخ فقبل حديث النهي عن بيع الدين بالدين وهو حديث
أخرجه ابن ماجه وغيره من حديث ابن عمر ووجه الدلالة منه أن لبن المصرة يصير ديناً في
ذمة المشتري فإذا أُرجم بصاع من تمر نيئة صار ديناً بالدين وهذا جواب الطحاوي وتعقب بأن
الحديث ضعيف باتفاق المحققين وعلى التزل فالتمر انما شرع في مقابل الحلب سواء كان اللبن
موجوداً أو غير موجود فلم يتعين في كونه من الدين بالدين وقيل ناسخه حديث الخراج بالضمنان
وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن عائشة ووجه الدلالة منه أن اللبن فضله من فضلات
الشاة ولو هلك لكان من ضمان المشتري فكذلك فضلاتها تكون له فكيف يغرم بدلهما البائع
حكاه الطحاوي أيضاً وتعقب بأن حديث المصرة أصبح منه باتفاق فكيف يقدم المرجوح
على الراجح ودعوى كونه بهذه الأدليل عليها وعلى التزل فالمشتري لم يؤمر بغرامة ما حدث في
ملكه بل بغرامة اللبن الذي ورد عليه العقد ولم يدخل في العقد فليس بين الحديثين على هذا
تعارض وقيل ناسخه الأحاديث الواردة في رفع العقوبة بالمال وقد كانت مشروعة قبل ذلك
كما في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده في مانع الزكاة فانا آخذوها وشرط ماله
وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في الذي يسرق من الجرين يغرم مثليه وكلاهما
في السنن وهذا جواب عيسى بن أبيان في حديث المصرة من هذا القبيل وهي كلها منسوخة
وتعقبه الطحاوي بأن التصرية انما وجدت من البائع فلو كان من ذلك الباب للزومه التفرغ
والفرض أن حديث المصرة يقتضي تغريم المشتري فاقتربا ومنهم من قال ناسخه حديث
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وهذا جواب محمد بن شعاع ووجه الدلالة منه أن الفرقة تقطع
الخيار فثبت أن الخيار يبعدها الأمان استثناءه الناسخ بقوله لا يبيع الخيار وتعقبه الطحاوي
بأن الخيار الذي في المصرة من خيار الردي العيب وخيار الردي العيب لا تقطعه الفرقة ومن الغريب
أنهم لا يقولون بخيار المجلس ثم يحتجون به فيما لم يرد فيه ومنهم من قال هو خبر واحد لا يفيد
الأظن وهو مخالف لقياس الأصول المقطوع به فلا يلزم العمل به وتعقب بأن التوقف في خبر
الواحد انما هو في مخالفة الأصول لا في مخالفة قياس الأصول وهذا الخبر انما خالف قياس
الأصول بدليل أن الأصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس والكتاب والسنة في الحقيقة
هما الأصل والآثران مردودان إليهما فالسنة أصل والقياس فرع فكيف يرد الأصل
بالفرع بل الحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يقال إن الأصل يخالف نفسه وعلى

تقدير التسليم يكون قياس الاصول يفيد القطع وخبر الواحد لا يفيد الا الظن فتناول الاصل
لا يخالف هذا الخبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء محله عن ذلك الاصل قال ابن دقيق العيد
وهذا أقوى مفسد في الرد على هذا المقام وقال ابن السمعاني متى ثبت الخبر صار أصلاً من
الاصول ولا يحتاج الى عرضه على أصل آخر لانه ان وافقه فذاك وان خالفه فلا يجوز رد أحدهما
لانه رد الخبر بالقياس وهو مردود باتفاق فان السنة مقدمة على القياس بخلاف الى أن قال
والاولى عندي في هذه المسئلة تسليم الاقيسة لكنها ليست لازمة لان السنة الثابتة مقدمة عليها
والله تعالى أعلم وعلى تقدير التزل فلان سلم أنه مخالف لقياس الاصول لان الذي ادعوه عليه من
المخالفة ينوها باوجه أحدها أن المعلوم من الاصول أن ضمان المثليات بالمثل والمتقومات بالقيمة
وههنا ان كان اللبن مثلياً فليضمن باللبن وان كان متقوماً فليضمن بأحد النقيدين وقد وقع هنا
مضموناً بالتميز مخالف الاصل والجواب منع الحصر فان الحري يضمن في دينه بالابل وليست مثله
ولا قيمة وأيضاً فضمن المثل بالمثل ليس مطرداً فقد يضمن المثل بالقيمة اذا تعذر المماثلة كمن
أثلف شاة لبونا كان عليه قيمتها ولا يجعل بازا لبنيها لبنا آخر لتعذر المماثلة ثانياً أن القواعد
تقتضي أن يكون المضمون مقدراً الضمان بقدر التالف وذلك مختلف وقد قدر هنا بمقدار واحد
وهو الصاع فخرج عن القياس والجواب منع التعميم في المضمونات كالموضحة فأرسلها بمقدار مع
اختلافها بالكبر والصغر والفرقة مقدرة في الجنين مع اختلافه والحكمة في ذلك ان كل ما يقع فيه
التنازع فليقدر بشئ معين لقطع التنازع وتقدم هذه المصلحة على تلك القاعدة فان اللبن الحادث
بعد العقد اختلط باللبن الموجود وقت العقد فلم يعرف مقداره حتى يوجب نظيره على المشتري ولو
عرف مقداره فوكل الى تقديرهما أو تقدير أحدهما لا فضي الى النزاع والخصام فقطع الشارع
النزاع والخصام وقدره بمقدار لا يتعدى به فصلاً للخصومة وكان تقديره بالتميز أقرب الاشياء الى اللبن
فانه كان قوتهم اذ ذاك كاللبن وهو مكمل كاللبن ومقتات فاشترى كافي كون كل واحد منهما
مطعمو ما مقتاتاً مكمل واشترى كافي أن كلا منهما يقتات به بغير صنعة ولا علاج ثالثاً أن
اللبن التالف ان كان موجوداً عند العقد فقد ذهب جرم من المعقود عليه من أصل الخلقة وذلك
مانع من الرد فقد حدث على ملك المشتري فلا يضمنه وان كان مختلطاً كان منه موجوداً عند
العقد وما كان جاداً لم يجب ضمانه والجواب أن يقال انما يتبع الرد بالنقص اذا لم يكن
لاستعلام العيب والا فلا يتبع وهما كذلك رابعاً أنه خالف الاصول في جعل الخيار فيه
ثلاثاً مع أن خيار العيب لا يقدر بالثلاث وكذا خيار المجلس عند من يقول به وخيار الرؤية عند
من يثبتها والجواب بأن حكم المصراة انفراداً بصله عن مماثلة فلا يستغرب أن ينفرد بوصف رائد
على غير ذلك والحكمة فيه أن هذه المدة هي التي يبين بها اللبن الخلقة من اللبن المجتمع بالتدليس غالباً
فشرعت لاستعلام العيب بخلاف خيار الرؤية والعيب فلا يتوقف على مدة أو ما خيار المجلس
فليس لاستعلام العيب فظهر الفرق بين الخيار في المصراة وغيرها خامساً أنه يلزم من الأخذ به
الجمع بين العوض والمعوض فيما اذا كانت قيمة الشاة صاعاً من تمر فانها ترجع اليه من الصاع
الذي هو مقدار ثمنها والجواب أن التمر عوض عن اللبن لا عن الشاة فلا يلزم ما ذكره سادساً
أنه مخالف لقاعدة الرابعية اذا اشترى شاة بصاع فاذا استرد معها صاعاً فقد استرجع الصاع الذي

هو الثمن فيكون قد باع شاة وصاعا بصاع والجواب أن الربا ناعية تبت في العقود لا الفسوخ
بدليل أنهم لو تبايعا ذهبا بفضة لم يحجز أن يتفرقا قبل القبض فلو تبايعا في هذا العقد بعينه جاز
التفرق قبل القبض سابعها أنه يلزم منه ضمان الاعيان مع بقائها فيما إذا كان اللبن موجودا
والاعيان لا تضمن بالبدل الا مع فواتها كالمغصوب والجواب ان اللبن وان كان موجودا لكنه
تعذر رده لاختلاطه باللبن الحادث بعد العقد وتعذر تميزه فاشبهه الا ببق بعد الغصب فانه يضمن
قيمه مع بقاء عينه لتعذر الرد ثامنها أنه يلزم منه اثبات الرد بغير عيب ولا شرط أما الشرط فلم
يوجد وأما العيب فنقصان اللبن لو كان عيبا ثبت به الرد من غير نصريه والجواب أن
الخيار يثبت بالتدليس كمن باع رجي دائرة بما جعه لها بغير علم المشتري فإذا اطلع عليه المشتري
كان له الرد أيضا فالمشتري لما رأى ضرعا علموا بالبناظر أنه عادة لها فكان البائع شرطه ذلك
قتبين الامر بخلافه فثبت له الرد لفقد الشرط المعنوي لان البائع يظهر صفة المبيع تارة بقوله
وتارة بفعله فإذا أظهر المشتري على صفة فبان الامر بخلافها كان قد دلس عليه فشرع له
الخيار وهذا هو محض القياس ومقتضى العدل فان المشتري انما يبدل ماله بناء على الصفة التي
أظهرها له البائع وقد أثبت الشارع الخيار للربكان اذا تلقوا واشتري منهم قبل أن يهبطوا الى
السوق ويعلموا السعر وليس هنالك عيب ولا خلف في شرط ولكن لما فيه من الغش والتدليس
وممنهم من قال الحديث صحيح لا اضطراب فيه ولا علة ولا نسخ وانما هو محمول على صورة
مخصوصة وهو ما اذا اشترى شاة بشرط أنها تحلب مثلا خمسة أرطال وشرط فيها الخيار فالشرط
فاسد فان اتفاقا على اسقاطه في مدة الخيار صح العقد وان لم يتفق بطل العقد ووجب رد الصاع
من القمرا لانه كان قيمة اللبن يومئذ وتعقب بأن الحديث ظاهر في تعليق الحكم بالتصريه
وما ذكره هذا القائل يقتضي تعليقه بفساد الشرط سواء وجدت التصريه أم لا فهو تأويل
متعسف وأيضا فلفظ الحديث لفظ عموم وما ادعوه على تقدير تسليمه فرد من افراد ذلك العموم
فيحتاج من ادعى قصر العموم عليه الدليل على ذلك ولا وجود له قال ابن عبد البر هذا الحديث
أصل في النهي عن الغش وأصل في ثبوت الخيار لمن دلس عليه بعيب وأصل في أنه لا يفسد أصل
البيع وأصل في أن مدة الخيار ثلاثة أيام وأصل في تحريم التصريه وثبوت الخيار بها وقدر روى
أحمد وابن ماجه عن ابن مسعود مرفوعا يبيع المحفلات خلابة ولا تحل الخلابة لمسلم وفي اسناده
ضعف وقدر روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق موقوفًا باسناد صحيح وروى ابن أبي شيبة من طريق
قيس بن أبي حازم قال كان يقال التصريه خلابة واسناده صحيح واختلف القائلون به في أشياء
منها لو كان عالما بالتصريه هل يثبت له الخيار فيه وجهه للشافعية ويرجح أنه لا يثبت رواية
عكرمة عن أبي هريرة في هذا الحديث عند الطحاوي فان لفظه من اشترى مصراة ولم يعلم أنها
مصراة الحديث ولو صار لبن المصراة عادة واستقر على كثرته هل له الرد فيه وجه لهم أيضا خلافا
للحنابلة في المسئلتين ومنها لو تحفلت بنفسها او صرها للمالك انقصته ثم بدله فباعها فهل
يثبت ذلك الحكم فيه خلاف فنظر الى المعنى أثبت لان العيب مثبت للخيار ولا يشترط فيه
تدليس للبائع ومن نظر الى أن حكم التصريه خارج عن القياس خصه بعوده وهو حالة العمد
فان النهي انما تناولها فقط ومنها لو كان الضرر عملا أو الجاؤنه المشتري لبنا فاشترى اها على ذلك

٢١٤٩ م

حدثنا مسدد حدثنا معتمر

قال سمعت أبي يقول حدثنا

أبو عثمان عن عبد الله بن

مسعود رضي الله عنه قال

من اشترى شاة مخفلة فردها

فليرد معها اصاعا من ثروته

النبي صلى الله عليه وسلم أن

تلقى اليسوع * حدثنا عبد الله

ابن يوسف أخبرنا مالك عن

أبي الزناد عن الأعرج عن

أبي هريرة رضي الله عنه أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال لا تلقوا الركبان

ولا يسع بعضكم على يسع

بعض ولا تناجشوا ولا يسع

حاضر لباد ولا تنصروا الغنم

ومن ابتاعها فهو بخير

النظرين بعد أن يحلبها إن

رضيها أمسكها وإن سخطها

ردّها وصاعا من ثمر * (باب

إن شاء رد المصراة وفي حلبتها

صاع من ثمر) * حدثنا محمد

ابن عمرو حدثنا المكي

أخبرنا ابن جريج قال

أخبرني زياد أن ثابتا مولى

عبد الرحمن بن زيد أخبره أنه

سمع أبا هريرة رضي الله عنه

يقول قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم من اشترى

غنما مصراة فاحتلبها فان

رضيها أمسكها وإن سخطها

ففي حلبتها صاع من ثمر

ثم ظهر له أنه لحم هل ثبت له الخيار فيه وجهان حكاهما بعض المالكية ومنها لو اشترى غير
مصراة ثم اطلع على عيب بها بعد حلبها فقد نص الشافعي على جواز الرد حجة بالآلة قليلة غير معتنى
بجمعة وقيل يرد بدل اللبن كالمصراة وقال البغوي يرد صاعا من ثمر (قوله) حدثنا مسدد حدثنا
معتمر) سيأتي في باب النهي عن تلقي الركبان بعد سبعة أبواب عن مسدد عن يزيد بن زريع
وكان الحديث عند مسدد عن شيخين فذكره المصنف عنه في موضعين وسيأخذه عن معتمر ثم
(قوله سمعت أبي) هو سليمان التيمي وأبو عثمان هو النهدي ورجال الاسناد بصرون سوى
الصحابي (قوله) قال من اشترى شاة مخفلة فردها فليرد معها اصاعا من ثروته النبي صلى الله عليه
وسلم أن تلقى اليسوع) هكذا رواه الاكثر عن معتمر بن سليمان موقوفا وأخرجه الاسماعيلي
من طريق عبيد الله بن معاذ عن معتمر مرفوعا وذكر أن رفعه غلط ورواه أكثر أصحاب سليمان
عنه كما هنا حديث المخفلة موقوف من كلام ابن مسعود وحديث النهي عن التلقي مرفوع
وخالفهم أبو خالد الأجر عن سليمان التيمي فرواه بهذا الاسناد مرفوعا أخرجه الاسماعيلي
وأشار إلى وهمه أيضا (قوله) فردها أي أراد ردّها بقرينة قوله فليرد معها اصاعا بحقيقة المعية
أو تحمل المعية على البعدي فلا يحتاج الرد إلى تأويل وقد وردت مع معنى البعدي كقوله تعالى
وأسلمت مع سليمان الآية (قوله) في رواية مالك لا تلقوا الركبان يأتي الكلام عليه بعد أبواب
وعلى يسع الحاضر للبادي قريبا ومضى الكلام على اليسع وعلى النجش ومضى الكلام على
التصريح بما يغني عن اعادته * (قوله) يا أن شاء رد المصراة وفي حلبتها يسكون
اللام على أنه اسم الفاعل ويجوز الفتح على إرادة المحلوب وظاهره أن الترم مقابل للعبة وزعم
ابن حزم أن الترفي مقابل للهاب لا في مقابلة اللبن لأن اللعبة حقيقة في الحلب مجاز في اللبن
والحمل على الحقيقة أولى فلذلك قال يجب رد التمر واللبن معا وشذبه ذلك عن الجمهور (قوله)
حدثنا محمد بن عمرو) كذا لا أكثر غير منسوب ووقع في رواية عبد الرحمن الهمداني عن
المستمل محمد بن عمرو بن جبلة وكذا قال أبو أحمد الجرجاني في روايته عن الفربري وفي رواية
أبي علي بن شبويه عن الفربري حدثنا محمد بن عمرو يعني ابن جبلة وأهمله الباقون وجزم
الدارقطني بأنه محمد بن عمرو وأبو غسان الرازي المعروف بزئج وجزم الحاكم والكلابي بأنه محمد بن
عمرو والسواق البلخي والاولى وأولى والله أعلم (قوله) حدثنا المكي) هو ابن ابراهيم وهو من مشايخ
البحاري وسأني روايته عنه بلا واسطة في باب لا يشتري حاضر لباد (قوله) أخبرني زياد) هو
ابن سعد الخراساني (قوله) أن ثابتا) هو ابن عياض وعبد الرحمن بن زيد مولا من فوق أي ابن
الخطاب (قوله) من اشترى غنما مصراة فاحتلبها) ظاهره أن صاع التمر متوقف على الحلب كما
يقدم (قوله) ففي حلبتها صاع من ثمر) ظاهره أن صاع الترفي مقابل المصراة سواء كانت واحدة
أو أكثر وقوله من اشترى غنما ثم قال ففي حلبتها صاع من ثمر ونقله ابن عبد البر عن استعمال
الحديث وابن بطال عن أكثر العلماء وابن قدامة عن الشافعية والخنابلة وعن أكثر المالكية
يرد عن كل واحدة صاعا حتى قال المازري من المستبشع أن يغرّم متلف لبن ألف شاة كما يغرّم
متلف لبن شاة واحدة وأجيب بأن ذلك مغتفر بالنسبة إلى ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار
الصاع قطع النزاع فجعل حدًا يرجع إليه عند التخاصم فاستوى القليل والكثير ومن المعلوم

(باب بيع العبد الزاني) وقال شريح ٣١٠ ان شاء رذن الزنا حديثنا عبد الله بن يوسف حديثنا الليث قال حدثني سعد

المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمعه يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا زنت الامة فتبين زناها فليجلدها ولا يثر ب ثم ان زنت فليجلدها ولا يثر ب ثم ان زنت الثالثة فليبعها ولو مجبل من شعر حديثنا اسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الامة اذا زنت ولم تحصن قال ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فبيعوها ولو بغير قال ابن شهاب لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة * (باب الشراء والبيع مع النساء) * حديثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال عروة بن الزبير قالت عائشة رضي الله عنها دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى وأعتق فأثما الولاء لمن أعتق ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم من العشي

أن ابن الشاة الواحدة أو الناقة الواحدة يختلف اختلافا متباينا ومع ذلك فالمعتبر الصاع سواء قل اللبن أم كثر فكذلك هو معتبر سواء قلت المصرة أو كثر والله تعالى أعلم * (قوله يا سبيع العبد الزاني) أي جواز بيعه مع بيان عيبه (قوله وقال شريح ان شاء رذن الزنا) واصله سعيدين منصور من طريق ابن سيرين أن رجلا اشترى من رجل جارية كانت فجرت ولم يعلم بذلك المشتري فخاصمه الى شريح فقال ان شاء رذن الزنا واسناده صحيح ثم أورد المصنف في الباب حديث اذا زنت الامة فليجلدها الحديث وأورده من وجهين وشاهد الترجمة منه قوله في آخره فليبعها ولو مجبل من شعر فانه يدل على جواز بيع الزاني ويشعر بان الزنا عيب في المبيع لقوله ولو مجبل من شعر وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى قال ابن بطال فائدة الامر ببيع الامة الزانية المبالة في تبقي فعلها والاعلام بان الامة الزانية لاجراء لها الا البيع ابدأ وانها لا تبقى عند سيد زجر الها عن معاودة الزنا وله ذلك يكون سببا لاعناقها اما أن يزوجه المشتري أو يعفها بنفسه أو يصونها بغيره * (قوله يا سبيع الشراء والبيع مع النساء) أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في قصة شراء بريرة وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الشروط ان شاء الله تعالى وشاهد الترجمة منه قوله ما بال رجل يشترطون شروطا ليست في كتاب الله لاشعاره بان قصة المباحة كانت مع رجال وكان الكلام في هذا مع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في آخر حديث ابن عمر قلت لنافع الخ هو قول همام الراوي عنه وسأني ذكر الاختلاف في زوج بريرة هل كان حرا أو عبدا في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى وحسان أول السند وقع عند المستمل ابن أبي عباد وعند غيره حسان بن حسان وهما واحد * (قوله يا سبيع هل يبيع حاضر لباد بغير أجر وهل يعينه أو ينجه) قال ابن المنير وغيره جل المصنف انتهى عن بيع الحاضر للبادي على معنى خاص وهو البيع بالاجر أخذا من تنسيع ابن عباس وقوى ذلك بعموم أحاديث الدين النصيحة لان الذي يبيع بالاجر لا يكون غرضه نصح البائع غالبا وانما غرضه تحصيل الاجرة فاقضى ذلك اجازه بيع الحاضر للبادي بغير اجر فمن باب النصيحة (قلت) وبؤيده ما سبأني في بعض طرق الحديث المعلق أول أحاديث الباب وكذلك ما أخرجه أبو داود ومن طريق سالم المكي أن أعمرا باحده أنه قدم بجلوبه على طلحة بن عبيد الله فقال له ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد ولو كان اذهب الى السوق فانظر من يابى لك فشاوري حتى آمر لك وأهلك * (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا استنصح أحدكم أخاه فليستصحه له) هو طرف من حديث واصله أحد من حديث عطاء بن السائب عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه حديثني أي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فإذا استنصح الرجل الرجل فليستصحه له ورواه البيهقي من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي الزبير عن جابر مر فو عامثله وقد أخرجه

فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال ما بال الناس يشترطون شروطا ليس في كتاب الله من اشترط شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان اشترط مائة شرط شرط الله أحق وأوثق * حديثنا حسان بن أبي عباد حديثنا همام قال سمعت نافعا عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن عائشة رضي الله عنهما سلوا عن بريرة فخرج الى الصلاة فلما جاء قالت انهم أبو أن يبيعوها الا أن يشترطوا الولاء فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق قلت لنافع حرا كان زوجها أو عبدا فقال ما يدري * (باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر وهل يعينه أو ينجه) * وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا استنصح أحدكم أخاه فليستصحه له

في

٢٥٢/٢

ورخص فيه عطاء حدثنا
 علي بن عبد الله حدثنا
 سفيان عن اسمعيل عن قيس
 قال سمعت جري را رضي الله
 عنه يقول يا بعث رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 على شهادة أن لا اله الا الله تحفة
 وأن محمدا رسول الله وأقام
 الصلاة وآتاه الزكاة والسمع
 والطاعة والنصح لكل مسلم
 * حدثنا الصلت بن محمد
 حدثنا عبد الواحد حدثنا
 معمر عن عبد الله بن طاوس
 عن أبيه عن ابن عباس رضي
 الله عنهما قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تلقوا
 الركبان ولا يبيع حاضر لباد
 قال قلت لابن عباس ما قوله
 لا يبيع حاضر لباد قال
 لا يكون له سمسارا

نقطة

٥٧٠٦

مسلم من طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير بلفظ لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم
 من بعض (قوله ورخص فيه عطاء) أي في بيع الحاضر للبادي وصله عبد الرزاق عن الثوري
 عن عبد الله بن عثمان أي ابن خثيم عن عطاء بن أبي رباح قال سأله عن أعرابي يبيع له فرخص
 لي وأما ما رواه سعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال انما نهى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد لانه أراد أن يصيب المسلمون غرتهم فأما اليوم فلا بأس فقال
 عطاء لا يصلح اليوم فقال مجاهد ما أرى أبا محمد الا لو أتاه ظئر له من أهل البادية الا يبيع له
 فالجمع بين الرويتين عن عطاء أن يحمل قوله هذا على كراهة التنزيه ولهذا نسب اليه مجاهد
 ما نسب وأخذ بقول مجاهد في ذلك أبو حنيفة وكتبوا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم
 الدين النصيحة ورعوا انه ناسخ لحديث النهي وحمل الجمهور حديث الدين النصيحة على عمومها
 الا في بيع الحاضر للبادي فهو خاص فيقتضي على العام والنسخ لا يثبت بالاحتمال وجمع البخاري
 بينهما بتخصيص النهي بمن يبيع له بالاجرة كالسمسار وأما من ينصح في عمله بأن السعر كذا
 مثلا فلا يدخل في النهي عنده والله أعلم ثم أورد المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث
 جري في النصح لكل مسلم وقد تقدم الكلام عليه في آخر كتاب الايمان * والثاني حديث ابن عباس
 (قوله حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد (قوله لا تلقوا الركبان) زاد الكشي في روايته
 للبيع وسيأتي الكلام عليه قريبا (قوله لا يكون له سمسار) بهما ملتين هو في الأصل القيم بالامر
 والحفاظ له ثم استعمل في متولى البيع والشراء لغيره وفي هذا التفسير تعقب علي من فسر الحاضر
 بالبادي بأن المراد نهى الحاضر أن يبيع للبادي في زمن الغلاء شيئا يحتاج اليه أهل البلد فهذا
 مذكور في كتب الحنفية وقال غيرهم صورته أن يجي البلد غريب بسلعته يريد بيعها بسعر
 الوقت في الحال فيأتيه بادي فيقول له ضعه عندي لا يبعه لك على التدريج باغلي من هذا السعر
 فعملوا الحكم بنحو طابا بالبادي ومن شاركه في معناه قال وانما ذكر البادي في الحديث لكونه
 الغالب فألحق به من شاركه في عدم معرفة السعر الحاضر واضرار أهل البلد بالاشارة عليه بان
 لا يبادر بالبيع وهذا تفسير الشافعية والحنابلة وجعل المالكية البداة قيدا وعن مالك
 لا يلحق بالبدوي في ذلك الا من كان يشبهه قال فأما أهل القرى الذين يعرفون أثمان السلع
 والاسواق فليسوا داخلين في ذلك قال ابن المنذر اختلفوا في هذا النهي فالجمهور أنه على التحريم
 بشرط العلم بالنهي وان يكون المتاع المطلوب مما يحتاج اليه وان يعرض الحضري ذلك على
 البدوي فلو عرضه البدوي على الحضري لم يمنع وزاد بعض الشافعية عموم الحاجة وان يظهر
 يبيع ذلك المتاع السعة في تلك البلد قال ابن دقيق العيد أكثر هذه الشروط تدور بين اتباع
 المعنى أو اللفظ والذي ينبغي ان ينظر في المعنى الى الظهور والحقا حيث يظهر يخص النص
 أو يعمم وحيث يخفى قابض اللفظ أولى فاما اشتراط أن يلتمس البادي ذلك فلا يقوى لعدم دلالة
 اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فان الضرر الذي علل به النهي لا يقترب الحال فيه بين سؤال
 البادي وعدمه وأما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعوا الحاجة اليه فتوسط بين الظهور وعدمه
 وأما اشتراط ظهور السعة فكذلك أيضا لاحتمال أن يكون المقصود مجرد تقويت الریح والرزق
 على أهل البلد وأما اشتراط العلم بالنهي فلا اشكال فيه وقال السبكي شرط حاجة الناس اليه

معتبر ولم يذكر جماعة عمومها وانما ذكره الرافعي تبعاً للبعوى ويحتاج الى دليل واختلفوا أيضاً
 فيما اذا وقع البيع مع وجود الشرط والمذكورة هل يصح مع التحريم أو لا يصح على القاعدة
 المشهورة **(قوله يا)** من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر) وبه قال ابن عباس أي
 حيث فسر ذلك بالسماز كما في الحديث الذي قبله **(قوله)** نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 يبيع حاضر لباد) كذا أورده من حديث ابن عمر ليس فيه التقييد بالاجر كما في الترجمة قال ابن
 بطال أراد المصنف أن يبيع الحاضر للبادي لا يجوز بأجر ويجوز بغير أجر واستدل على ذلك
 بقول ابن عباس وكأني قديمه مطلق حديث ابن عمر قال وقد أجاز لا وزاعى أن يشتر الحاضر على
 البادي وقال ليست الإشارة ببعاء وعن الليث وأبي حنيفة لا يشتر عليه لانه اذا أشار عليه فقد
 باعه وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجح منهما الجواز لانه انما نهى عن البيع له وليس
 الإشارة ببعاء وقد ورد الامر بنحوه فدل على جواز الإشارة **(تنبيه)** حديث ابن عمر قد غريب
 لم أره الا من رواية أبي علي الحنفى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وقد ضاع مخرجه على
 الاسماعيلي وعلى أبي نعيم فلم يخرجاه الا من طريق البخارى وله أصل من حديث ابن عمر أخرجه
 الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر وليس هو في الموطأ قال البيهقي عسده في أفراد الشافعي
 وقد تابعه القعنبى عن مالك ثم ساقه باسنادين الى القعنبى **(قوله يا)** لا يشتري حاضر
 لباد بالسمة) أي قيا على البيع له أو استعمال اللفظ البيع في البيع والشراء قال ابن حبيب
 المالكي الشراء للبادي مثل البيع لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبيع بعضكم على بعض فان
 معناه الشراء وعن مالك في ذلك روايتان **(قوله)** وكرهه ابن سيرين وابراهيم للبايع والمشتري
 أما قول ابن سيرين فوصله أبو عوانة في صحيحه من طريق سلمة بن علقمة عن ابن سيرين قال لقيت
 أنس بن مالك فقلت لا يبيع حاضر لباد أنهيتم ان تبعوا أو تبتاعوا الهسم قال نعم قال محمد وصدق
 انها كلمة جامعة وقد أخرجه أبو داود من طريق أبي بلال عن ابن سيرين عن أنس بلفظ كان يقال
 لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئاً ولا يبتاع له شيئاً وأما ابراهيم فهو الخبي فلم أقف
 عنه كذلك صريحاً **(قوله)** قال ابراهيم ان العرب تقول بيع لي ثوباً وهي تعنى الشراء) هذا قاله
 ابراهيم استدلالاً لما ذهب اليه من التسوية بين البيع والشراء في الكراهة ثم ذكر المصنف في
 الباب حديثين * أحدهما حديث أبي هريرة **(قوله)** عن ابن شهاب) في رواية الاسماعيلي من
 طريق أبي عاصم عن أبي جريح أخبرني ابن شهاب **(قوله)** لا يبيع المرء) كذا لا كذا للكشميهني
 لا يبتاع وهو خبر يمتحنى النهى وقد تقدم البحث فيه قبل بابواب وكذا على قوله لا تبتاعوا * ثانيهما
 حديث أنس **(قوله)** عن محمد) هو ابن سيرين **(قوله)** نهى أن يبيع حاضر لباد) زاد مسلم والنسائي
 من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أنس وإن كان أخاه أو أباه أو وراه أو داود والنسائي
 من وجه آخر عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره وعرف
 بهذه الرواية أن الناهي المهي في الرواية الاولى هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقوى المذهب
 الصحيح ان لقول الصحابي نهى عن كذا حكم الرفع وانتهى في قوة قوله قال النبي صلى الله عليه
 وسلم **(قوله يا)** النهى عن تلقى الركبان وأن يبعه مردود لان صاحبه غاص آثم اذا
 كان به عالماً وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز) جزم المصنف بان البيع مردود لانه على أن

* (باب من كره أن يبيع حاضر
 لباد بأجر) * حديثي عبد الله
 ابن صباح حدثنا أبو علي
 الحنفى عن عبد الرحمن بن
 حنيفة عبد الله بن دينار قال
 حدثني أبي عن عبد الله بن
 عمر رضى الله عنهما قال
 نهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أن يبيع حاضر
 لباد وبه قال ابن عباس
 * (باب لا يشتري حاضر لباد
 بالسمة) * وكرهه ابن
 سيرين وابراهيم للبايع
 والمشتري قال ابراهيم ان
 العرب تقول بيع لي ثوباً وهي
 تعنى الشراء * حديثنا المكي
 ابن ابراهيم قال أخبرني ابن
 جريح عن ابن شهاب عن
 سعيد بن المسيب أنه سمع
قوله أي أبا هريرة رضى الله عنه
 يقول قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا يبيع المرء
 على بيع أخيه ولا تبتاعوا
 ولا يبيع حاضر لباد * حديثي
 محمد بن المثني حدثنا معاذ
 حدثنا ابن عون عن محمد
 قال أنس بن مالك رضى الله
 عنه نهى أن يبيع حاضر
 لباد * (باب النهى عن تلقى
 الركبان وان يبعه مردود
 لان صاحبه غاص آثم اذا
 كان به عالماً وهو خداع في
 البيع والخداع لا يجوز) *

٢١٦٢
نخبة
١٢٩٩٠

حدثنا محمد بن بشار حدثنا
عبد الوهاب حدثنا عبيد الله
العمري عن سعيد بن أبي
سعيد عن أبي هريرة رضي
الله عنه قال نهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن التلق وأن
يباع حاضر لباد * حدثنا
عباس بن الوليد حدثنا عبد
الاعلى حدثنا معمر عن ابن
طاوس عن أبيه قال سألت
ابن عباس رضي الله عنهما
ما معنى قوله لا يبيع حاضر
لباد فقال لا يكون له سمسارا
* حدثنا مسدد حدثنا يزيد
ابن زريع قال حدثني النبي
عن أبي عثمان عن عبد الله
رضي الله عنه قال من
اشتري محفلة فليرد معها صاعا
قال ونهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن تلقى البيوع
* حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن نافع عن نخبة
عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا يبيع
بعضكم على بيع بعض

٢١٦٥
م ل س ن
نخبة
٨٢٢٩

النهى يقتضى الفساد لكن محل ذلك عند المحققين فيما يرجع الى ذات المنهى عنه لا ما اذا كان
يرجع الى امر خارج عنه فيصح البيع ويثبت الخيار بشرطه الا حتى ذكره وأما كون صاحبه
عاصيا أو ثامنا والاستدلال عليه بكونه خادعا فصحيح ولكن لا يلزم من ذلك ان يكون البيع
مردودا لان النهى لا يرجع الى نفس العقد ولا يخل بشئ من اركانه وشرائطه وانما هو لدفع
الاضرار بالركان والقول بطلان البيع صار اليه بعض المالكية وبعض الحنابلة ويمكن أن
يحمل قول البخاري ان البيع مردود على ما اذا اختار البائع رده فلا يخالف الراجح وقد تعقبه
الاسماعيلي أو الزمته التناقض ببيع المصراة فان فيه خداعا ومع ذلك لم يطل البيع و بكونه
فصل في بيع الحاضر للبادي بين أن يبيع له باجرا أو بغير أجر واستدل عليه أيضا بحديث حكيم
ابن حزام الماضي في بيع الخيار فقيهه فان كذبا وكتمانا محقق بركة يبعهما قال فلم يبطل بيعهما
بالكذب والكتمان للعيب وقد ورد بإسناد صحيح ان صاحب السلعة اذا باعها لمن تلقاه يصير
بالخيار اذا دخل السوق ثم ساقه من حديث أبي هريرة قال ابن المنذر أجاز أبو حنيفة التلق
وكرهه الجمهور (قلت) في كتب الحنفية يكره التلق في حالتين أن يضرب أهل البلد وان
يلتبس السعر على الواردين ثم اختلفوا فقال الشافعي من تلقاه فقد أساء وصاحب السلعة
بالخيار وجهته حديث أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
تلقى الجلب فان تلقاه فاشتره فصاحبه بالخيار اذا أتى السوق (قلت) وهو حديث أخرجه أبو
داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من طريق أيوب وأخرجه مسلم من طريق هشام عن ابن
سيرين بلفظ لا تلقوا الجلب فن تلقاه فاشترى منه فاذا أتى سيده السوق فهو بالخيار وقوله فهو
بالخيار أرى اذا قدم السوق وعلم السعر وهل يثبت له مطلقا أو بشرط أن يقع له في البيع غبن
وجهان أحكمهما الاول وبه قال الحنابلة وظاهره أيضا أن النهى لا أجل منفعه البائع وازالة
الضرر عنه وصيائه عن يتجده قال ابن المنذر وجهه مالك على نفع أهل السوق لا على نفع رب
السلعة والى ذلك جريح الكوفيون والاوزاعي قال والحديث حجة للشافعي لانه أثبت الخيار
للبائع لا لاهل السوق انتهى واحتج مالك بحديث ابن عمر المذكور في آخر الباب وسأني الكلام
على ذلك وقد ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث * أولها حديث أبي هريرة (قوله) حدثنا
عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد النخعي (قوله) عن سعيد بن أبي سعيد) هو المقبري (قوله) عن
التلق) ظاهره منع التلق مطلقا سواء كان قريبا أم بعيدا سواء كان لأجل الشراء منهم أم لا
وسأني البحث فيه * ثانيها حديث ابن عباس (قوله) حدثنا عبد الاعلى) هو ابن عبد الاعلى
(قوله) سألت ابن عباس) كذا رواه مختصر اولى ليس فيه للتلق ذكر وكأنه أشار على عادته الى أصل
الحديث فقد سبق قبل ما بين من وجه آخر عن معمر وفي أوله لا تلقوا الركبان وكذا أخرجه مسلم
من وجه آخر عن معمر والقول في حديث ابن عباس كالقول في حديث أبي هريرة وقوله
لا تلقوا الركبان خرج مخرج الغالب في أن من يجلب الطعام يكونون عددا ركابا ولا مفهوم له
بل لو كان الجلب عددا مشاة أو واحدا راكبا أو ماشيا لم يختلف الحكم وقوله للبيع يشمل
البيع لهم والبيع منهم ويفهم منه اشتراط قصد ذلك بالتلق فلو تلقى الركبان أحدا لاسلام
أو الفرجة أو خرج الحاجة له فوجدهم فيما بينهم هل يتناوله النهى فيه احتمال فنظر الى المعنى
لم يفترق عنده الحكم بذلك وهو الاصح عند الشافعية وبشرط بعض الشافعية في النهى أن يتبدى

المتلق فيطلب من الجالب البيع فلوا بدأ الجالب بطلب البيع فاشتري منه المتلق لم يدخل في
 النهي وذكر امام الحرمين في صورة التلق المحرم أن يكذب في سعر البلد ويشترى منهم بأقل من
 عن المثل وذكر المتولى فيها أن يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول وذكر أبو اسحق الشيرازي
 أن يخبرهم بكساد ما معهم ليغيبهم وقد يؤخذ من هذه التقييدات اثبات الخيار لمن وقعت له ولم
 يكن هنالك تلقى لكن صرح الشافعية أن كون اخباره كذبا ليس شرطا لشوب الخيار وانما
 يشتب له الخيار اذا ظهر الغبن فهو المعتبر وجودا وعدمه * ثالثا حديث ابن مسعود وقد مضى
 الكلام عليه في المصرة والغرض منه هنا قوله ونهى عن تاتي البيوع فانه يقتضي تقييد النهي
 المطلق في التلق بما اذا كان لاجل المبايعه رابعها حديث ابن عمر وسألت الكلام عليه في الباب
 الذي بعده فدللت الطريقة الثالثة وهي في الباب الذي يليه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع
 ان الوصول الى أول السوق لا يلقى حتى يدخل السوق والى هذا ذهب أحمد واسحق وابن المنذر
 وغيرهم وصرح جماعة من الشافعية بان منتهى النهي عن التلق لا يدخل البلد سواء وصل
 الى السوق أم لا وعند المالكية في ذلك اختلاف كثير في حد التلق (قوله ولا تعلقوا السلم)
 بفتح أوله واللام وتشديد القاف المفتوحة وضم الواو أي تعلقوا فخذت احدي التائين ثمان
 مطلق النهي عن التلق يتناول طول المسافة وقصرها وهو ظاهر اطلاق الشافعية وقيد
 المالكية محل النهي بمحد مخصوص ثم اختلفوا فيه فقيل ميل وقيل فرسخان وقيل يومان وقيل
 مسافة القصر وهو قول الثوري وأما ابتداءها فسيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده
 (قوله باب منتهى التلق) أي وابتدائه وقد ذكرنا أن الظاهر أنه لا حد لانهائه
 من جهة الجالب وأما من جهة المتلق فقد أشار المصنف بهذه الترجمة الى أن ابتداءه الخروج
 من السوق أخذ من قول الصحابي انهم كانوا يتبايعون بالطعام في أعلى السوق فيبيعونه في
 مكانه فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه في مكانه حتى يتناولوه ولم ينههم عن التبايع
 في أعلى السوق فدل على أن التلق الى أعلى السوق جائز فان خرج عن السوق ولم يخرج من
 البلد فقد صرح الشافعية بأنه لا يدخل في النهي وحذا ابتداء التلق عندهم الخروج من البلد
 والمعنى فيه أنهم اذا قدموا البلد أمكنهم معرفة السعير وطالب الحظ لانفسهم فان لم يفعلوا ذلك
 فهو من تقصيرهم وأما امكان معرفتهم ذلك قبل دخول البلد فنادر والمعروف عند المالكية
 اعتبار السوق مطلقا كما هو ظاهر الحديث وهو قول أحمد واسحق وعن الليث كراهة التلق ولو
 في الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل الساعة السوق (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف
 (قوله هذا في أعلى السوق) أي حديث جويرية عن نافع بلفظ كالتلق الركان فاشتري منهم
 الطعام الحديث قال البخاري وبيته حديث عبيد الله بن عمر يعني عن نافع أي حيث قال كانوا
 يتبايعون الطعام في أعلى السوق الحديث مثله وأراد البخاري بذلك الرد على من استدل به على
 جواز تلقى الركان لاطلاق قول ابن عمر كالتلق الركان ولادلالة فيه لان معناه أنهم كانوا
 يتلقونهم في أعلى السوق كما في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع وقد صرح مالك في روايته عن نافع
 بقوله ولا تعلقوا الساع حتى يهبط بها السوق فدل على أن التلق الذي لم ينه عنه انما هو ما بلغ
 السوق والحديث يفسر بعضه بعضا ودعى الطحاوي التعارض في هاتين الروايتين وجمع بينهما
 بوقوع الضرر لاصحاب السلم وعدمه قال فيحمل حديث النهي على ما اذا حصل الضرر

ولا تعلقوا السلم حتى يهبط

بها الى السوق * (باب منتهى

التلق) * حديثنا موسى

ابن اسمعيل قال حدثنا

جويرية عن نافع عن عبد

الله رضى الله عنه قال كنا

تلقى الركان فاشتري منهم

الطعام فنهانا النبي صلى الله

عليه وسلم أن نبيعه حتى يبلغ

به سوق الطعام * قال أبو

عبد الله هذا في أعلى السوق

وبينه حديث عبيد الله

* حديثنا مسدد حدثنا يحيى

عن عبيد الله قال حدثني

نافع عن عبد الله رضى الله

عنه قال كانوا يتاعون

الطعام في أعلى السوق

فيبيعونه في مكانه فنهاهم

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أن يبيعوه في مكانه حتى

يتناولوه

* (باب اذا اشترط في البيع شروطا لا تحل) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك ٣١٥ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة

رضي الله عنها قالت جاءتني بريرة فقالت كاتبت أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعني فقلت ان أحب أهلك ان أعد هاهم ويكون ولاؤك لي فعلت فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم فأبوا ذلك عليها فجاءت من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرت عائشة رضي الله عنها النبي

صلى الله عليه وسلم فقال خذيها واشترطي لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في التام فحمد الله تعالى وأثنى عليه ثم قال أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط

وحديث الاباحه على ما اذا لم يحصل ولا يحق رجحان الجمع الذي جمع به البخاري والله أعلم * (تنبيه) * وقع قول البخاري هذا في أعلى السوق عقب رواية عبيد الله بن عمر في رواية أبي ذر ووقع في رواية غيره عقب حديث جويرية وهو الصواب * (قوله) **باب** اذا اشترط في البيع شروطا لا تحل) أي هل يفسد البيع بذلك أم لا وأورد فيه حديثي عائشة وابن عمر في قصة بريرة وكان غرضه بذلك أن النهي يقتضي الفساد فيصح ما ذهب اليه من أن النهي عن تلقي الركنان يرد به البيع وسيأتي الكلام عليه في كتاب الشروط ان شاء الله تعالى * (قوله) **باب** بيع التمر بالتمر) أورد فيه حديث عمر مختصرا وسيأتي الكلام عليه بعد باب * (قوله) **باب** بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن المزانية من طريقين وسيأتي الكلام عليه بعد خمسة أبواب وفي الطريق الثانية حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت في العرايا وسيأتي الكلام عليه بعد سبعة أبواب وذكر في الترجمة الطعام بالطعام وليس في الحديث الذي ذكره للطعام ذكره كذلك ذكر فيها الزبيب بالزبيب والذي في الحديث الزبيب بالكرم قال الاسماعيلي لعله أخذ ذلك من جهة المعنى قال ولو ترجم الحديث ببيع التمر في رؤس الشجر بمثله من جنسه يابس الكان أولى اقتصي ولم يحل البخاري بذلك كما سيأتي بعد ستة أبواب وأما هنا فكانه أشار الى ما وقع في بعض طرقه من ذكر الطعام وهو في رواية الليث عن نافع كما سيأتي ان شاء الله تعالى وروى مسلم من حديث معمر بن عبيد الله مرفوعا الطعام بالطعام مثلاً بمثل * (قوله) **باب** بيع الشعير بالشعير) أي ما حكمه (قوله) أنه التمس صرفا) يقع الصادق المسملة أي من الدراهم يذهب كان معه وبين ذلك الليث في روايته عن ابن شهاب واقطعه عن مالك بن أنس بن الحدثان قال أقبلت أقول من يصطرق الدراهم (قوله) فتراوضنا) بضاد معجمة أي تجارنا بالكلام في قدر العوض بالزيادة والنقص كأن كلا منهما كان يروض صاحبه ويسهل خلقه وقيل المراوضة هنا المواصفة بالسلعة وهو أن يصف كل منهما صاحبه لرفيقه (قوله) فأخذ الذهب بقلها) أي الذهب والذهب يذ كرويت فيقال ذهب وذهبة أو يحمل على أنه ضمن الذهب معنى العدد المذ كور وهو المائة فإنه لذلك وفي رواية الليث فقال طلحة اذا جاء خادمنا نعطيك ورقك ولم أقف على تسمة الخازن الذي أشار اليه طلحة (قوله من الغاية) بالغين المعجمة وبعد الألف موحدة أي شرح أمرها في أواخر الجهاد في قصة

ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وانما الولاء لمن أعتق * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري جارية فتعتقها فقال أهلها تبعكها علي أن ولاها فلما نفذت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك فانما الولاء لمن أعتق * (باب بيع التمر بالتمر) * حدثنا أبو الوليد حدثنا ثابث عن ابن شهاب عن مالك بن أنس سمع ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البر بالبر بالاهاء وهاء والشعير بالشعير بالاهاء وهاء والتمر بالتمر بالاهاء وهاء * (باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام) * حدثنا اسمعيل حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية والمزانية بيع التمر بالتمر كيلا وبيع الزبيب بالكرم كيلا * حدثنا أبو النعمان حدثنا جابر بن زيد عن أنس عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية قال والمزانية أن يبيع التمر بكيل ان زاد في وان نقص فعلى * قال وحديثي زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا بخيرها * (باب بيع الشعير بالشعير) * حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أنس أخبره أنه التمس صرفا بمائة دينار فدعا في طلحة بن عبيد الله فتراوضنا حتى اصطرف مني فأخذ الذهب بقلها في يده ثم قال حتى يأتي خازني من الغاية وعمر يسمع ذلك فقال والله لا تفارقه

تركة الزبير بن العوام وكان طلحة كان له مال من نخل وغيره وأشار إلى ذلك ابن عبد البر (قوله حتى تأخذ منه) أي عوض الذهب في رواية الليث والله لتعطينه ورقه أو لتردن إليه ذهبه فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره (قوله الذهب بالورق ربا) قال ابن عبد البر لم يختلف على مالك فيه وحله عنه الحفاظ حتى رواه يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن مالك وتابعه معمر والليث وغيرهما وكذلك رواه الحفاظ عن ابن عينة وشاذ أبو نعيم عنه فقال الذهب بالذهب وكذلك رواه ابن اسحق عن الزهري ويجوز في قوله الذهب بالورق الرفع أي يبيع الذهب بالورق فحذف المضاف للعلم به أو المعنى الذهب يباع بالذهب ويجوز النصب أي يبعوا الذهب والذهب يطلق على جميع أنواعه المضروبة وغيرها والورق الفضة وهو بفتح الواو وكسر الراء وباسكانها على المشهور ويجوز فتحهما وقيل بكسر الواو والمضروبة ويفتحها المال والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير مضروبة (قوله الاهاه وهاء) بالمد فيهما وفتح الهمزة وقيل بالكسر وقيل بالسكون وحكي القصر بغير همزة خطاها الخطابي ورد عليه النووي وقال هي صحيحة لكن قليلة والمعنى خذوها وحكي هاء زيادة كاف مكسورة ويقال هاء يكسر الهمزة بمعنى هات ويفتحها بمعنى خذ بغير تنوين وقال ابن الأثير هاء وهاء أن يقول كل واحد من السبعين هاء فيعطيه ما في يده كالحديث الآخر الا يدا بيد يعني مقابضة في المجلس وقيل معناه خذوا أعط وقال وغير الخطابي يحذفها السكون على حذف العوض ويتنزل منزلة هاء التي للتبعية وقال ابن مالك هاء اسم فعل بمعنى خذ وان وقعت بعد الا فيجب تقدير قول قبله يكون به محكما فكأنه قيل ولا الذهب بالذهب الامقولا عنده من المتبايعين هاء وهاء وقال الخليل كلمة تستعمل عند المناولة والمقصود من قوله هاء وهاء أن يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاء فيقبضان في المجلس قال ابن مالك حقها أن لا تقع بعد الا كما لا يقع بعدها خذ قال فالتقدير لا تبيعوا الذهب بالورق الامقولا بين المتعاقدين هاء وهاء واستدل به على اشتراط التقابض في الصرف في المجلس وهو قول أبي حنيفة والشافعي وعن مالك لا يجوز الصرف الا عند الايجاب بالكلام ولو اتفقا من ذلك الموضع الى آخر لم يصح تقابضهما ومنه أنه لا يجوز عنده تراخي القبض في الصرف سواء كانا في المجلس أو تفرقا ورجل قول عمر لا يفارقه على الفور حتى لو أخر الصبر في القبض حتى يقوم الى قعود كأنه ثم يفتح صندوقه لما جاز (قوله البر بالبر) بضم الموحدة ثم راء من أسماء الحنطة والشعير بفتح أوله معروف وحكي جواز كسره واستدل به على أن البر والشعير صنفان وهو قول الجمهور وخالف في ذلك مالك والليث والأوزاعي فقالوا هما صنف واحد قال ابن عبد البر في هذا الحديث إن الكبير يلى البيع والشراء لنفسه وإن كان له وكلامه وأعوان يكفونه وفيه المما كسة في البيع والمراوضة وتقلب السلعة وقائده الامن من الغبن وأن من العلم ما يخفى على الرجل الكبير القدر حتى يذكره غيره وأن الامام اذا سمع أو رأى شيئا لا يجوز ينهى عنه ويرشد الى الحق وأن من أفتى بحكم حسن أن يذ كر دليله وأن يتفقد أحوال رعيته ويهتم بمصالحهم وفيه المين لتأ كيد الخبر وفيه الحجة بخبر الواحد وان الحجة على من خالف في حكمهم من الاحكام التي في كتاب الله وأحاديث رسوله وفيه أن النسبة لا تجوز في بيع الذهب بالورق واذالم يجوز فيهما مع تفاضلهما بالنسبة فأحرى أن لا يجوز في الذهب بالذهب وهو جنس واحد وكذا الورق بالورق يعني اذا لم تكن رواية ابن اسحق ومن تابعه محفوظة فيؤخذ الحكم من دليل الخطاب وقد نقل ابن عبد البر وغيره الاجماع على هذا

قوله قوله الذهب بالورق ربا
هكذا في نسخة الشارح
والذي في المتن ما تراه ولعلها
رواية أخرى اه معجمه

حتى تأخذ منه قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الذهب
بالذهب ربا الاهاه وهاء والبر
بالبر ربا الاهاه وهاء والشعير
بالورق ربا الاهاه وهاء
والتمر بالتمر ربا الاهاه وهاء

* (باب بيع الذهب بالذهب) *

حدثنا صدقة بن الفضل
أخبرنا اسمعيل بن علي
قال حدثني يحيى بن أبي
اسحق قال حدثنا عبد
الرحمن بن أبي بكرة قال
أبو بكرة رضي الله عنه قال **تحفة**
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تبعوا الذهب
بالذهب الا سواء بسواء
والفضة بالفضة الا سواء
بسواء وبيعوا الذهب بالفضة
والفضة بالذهب كيف
شئتم * (باب بيع الفضة
بالفضة) * حدثني عبيد الله
ابن سعد حدثنا عبيد الله
ابن أبي الزهري عن عبيد
الله بن سالم بن عبد الله
عن عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما ان ابا سعيد
الخدرى حدثنا عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال يا ابا سعيد
ما هذا الذي يحدث
عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال ابو سعيد
في الصرف سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول الذهب مثل بمثل
والورق بالورق مثل بمثل
* حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن نافع عن
أبي سعيد الخدرى رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا تبعوا
الذهب بالذهب الا بمثل

الحكم أي التسوية في المنع بين الذهب بالذهب وبين الذهب بالورق فيستغنى حينئذ بذلك عن
القياس **قوله** يا **بيع الذهب بالذهب** تقدم حكمه في الباب الذي قبله وذكر
المصنف فيه حديث أبي بكرة ثم أورده بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن يحيى بن أبي اسحق
ورجال الاسنادين بصريون كلهم وأخذ حكمهم ببيع الذهب بالورق من قوله وبيعوا الذهب
بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم وفي الرواية الاخرى وأمرنا أن نتبع الذهب بالفضة كيف
شئنا الحديث وسأق الكلام عليه **قوله** يا **بيع الفضة بالفضة** تقدم حكمه
أيضا **قوله** حدثني عبيد الله بن سعد (زاد في رواية المستملي وهو ابن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم
ابن عبد الرحمن بن عوف وابن أخى الزهري هو محمد بن عبد الله بن مسلم **قوله** عن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما أن ابا سعيد الخدرى حدثه مثل ذلك حديثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلقبه عبد الله بن عمر فقال يا ابا سعيد ما هذا الذي يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
أبو سعيد في الصرف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول) فذكر الحديث هكذا سابقه وفيه
اختصار وتقدم وتأخير وقد أخرجه الاسماعيلي من وجهين عن يعقوب بن ابراهيم شيخ شيخ
البخاري فيه بلفظ ان ابا سعيد حدثه حديثا مثل حديث عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الصرف فقال أبو سعيد قد كره فظهر بهذه الرواية معنى قوله مثل ذلك أي مثل حديث عمر
أي حديث عمر الماضي قريبا في قصة طلحة بن عبيد الله وتكلف الكرماني هنا فقال قوله مثل
ذلك أي مثل حديث أبي بكرة في وجوب المساواة ولو وقف على رواية الاسماعيلي لماعدل عنها
وقوله فلقبه عبد الله أي بعد أن كان سمع منهم الحديث فأراد ان يستثبت فيه وقد وقع لابي سعيد
مع ابن عمر في هذا الحديث قصة وهي هذه وقعت له فيه مع ابن عباس قصة أخرى كافي الباب
الذي بعده فأما قصته مع ابن عمر فانه فردها البخاري من طريق سالم وأخرجهما مسلم من طريق
الليث عن نافع ولفظه ان ابن عمر قال له رجل من بني ليث ان ابا سعيد الخدرى يأثر هذا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نافع فذهب عبد الله وأما معه واليثة حتى دخل على أبي سعيد
الخدرى فقال ان هذا أخبرني أنك تخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الورق
بالورق الامثلة الحديث فأشار أبو سعيد بأصبعه الى عينيه وأذنيه فقال أبصرت عيناى
وسمعت أذناى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تبعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل الحديث
ولمسلم من طريق أبي نضرة في هذه القصة لابن عمر مع أبي سعيد أن ابن عمر نهى عن ذلك بعد أن
كان أفتى به لما حدثه أبو سعيد بنهى النبي صلى الله عليه وسلم وأما قصة أبي سعيد مع ابن عباس
فسأذكرها في الباب الذي يليه **قوله** في الرواية الاولى الذهب بالذهب يجوز في الذهب الرفع
والنصب وقد تقدم توجيهه ويدخل في الذهب جميع أصنافه من مضر وب ومنقوش وجيد
وردي وصحيح ومكسر وحلي وتبر وخالص ومغشوش ونقل التوى تبعالغيره في ذلك الاجماع
قوله مثل بمثل كذا في رواية أبي ذر بالرفع ولغير أبي ذر مثلا بمثل وهو مصدر في موضع الحال
أي الذهب يباع بالذهب موزون بموزون أو مصدر مؤن كذا في وزن وزناوزن وزاد مسلم في
رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه الاوزن بمثل سواء بسواء **قوله** ولا تشفوا بضم أوله
وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء أي تفضلوا وهو رباى من أشف والشف بالكسر الزيادة
الذهب بالذهب الامثلة بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبعوا الورق بالورق الامثلة بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض

وتطلق على النقص (قوله ولا تتبعوا منها غايبا بناجر) بنون وجيم وزاي مؤجلا بحال أي والمراد بالغائب أعم من المؤجل كالغائب عن المجلس مطلقا مؤجلا كان أوحالا والناجر الحاضر قال ابن بطال فيه حجة للشافعي في قوله من كان له على رجل دراهم ولا آخر عليه دنائير لم يجوز أن يقاض أحدهما إلا آخر بما له لأنه يدخل في معنى بيع الذهب بالورق دينا لأنه إذا لم يجوز غائب بناجر فأخرى أن لا يجوز غائب بغائب وأما الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن عن ابن عمر قال كنت أبيع الابل بالبيع أبيع بالدنانير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا بأس به إذا كان يسهر يومه ولم تنترقا وبينكما شيء فلا يدخل في بيع الذهب بالورق دينا لأن النهي بقبض الدراهم عن الدنانير لم يقتضد إلى التأخير في الصرف فإله ابن بطال واستدل بقوله مثلما جعل على بطلان البيع بقاعدة مدعوجة وهو أن يبيع مدعوجة ودينار بدينارين مثلا وأسرح من ذلك في الاستدلال على المنع حديث فضالة بن عبيد عند مسلم في رد البيع في القلادة التي فيها خرز وذهب حتى تفصل أخرجه مسلم وفي رواية أبي داود فقلت إنما أردت الحجارة فقال لا حتى تميز بينهما (قوله ما يبيع الدينار بالدينار نساء) بفتح النون وبالمهملة والمد والتسوين منصوبا أي مؤجلا مؤخرا يقال نساء نساء ونسبة (قوله الفخالك بن مخلد) هو أبو عاصم شيخ البخاري وقد حدث في مواضع عنه بواسطة كهذا الموضع (قوله سمع أبا سعيد الخدري يقول الدينار بالدينار والدراهم بالدراهم) كذا وقع في هذه الطريق وقد أخرجه مسلم من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار زاد فيه مثلما جعل من زاد أو زاد فقد أربى (قوله ابن عباس لا يقوله) في رواية مسلم يقول غير هذا (قوله فقال أبو سعيد سألته) في رواية مسلم لقد أقيمت ابن عباس فقلت له (قوله فقال كل ذلك لا أقول) بنصب كل على أنه منقول مقدم وهو في المعنى تطير قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ذي الديدن كل ذلك لم يكن فالنقي هو المجموع وفي رواية مسلم فقال لم أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا وجدته في كتاب الله عز وجل ولمسلم من طريق عطاء أن أبا سعيد لقي ابن عباس فذكر نحوه وفيه فقال كل ذلك لا أقول أما رسول الله نأتم علم يدوأما كتاب الله فلا أعلمه أي لا أعلم هذا الحكم فيه وإنما قال لا يسمع أتم أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم مني لكون أبي سعيد وأظناره كانوا أسن منه وأكثر ملازمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي السياق دليل على أن أبا سعيد وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطلب إلا من الكتاب أو السنة (قوله لا ربا لافي النسبة) في رواية مسلم الربا في النسبة وله من طريق عبيد الله بن أبي يزيد وعطاء جيعا عن ابن عباس إنما الربا في النسبة زاد في رواية عطاء إنما الربا وزاد في رواية طاوس عن ابن عباس لا ربا فيما كان يدايد وروى مسلم من طريق أبي نضرة قال سألت ابن عباس عن الصرف فقال أيدايد قلت نعم قال فلا بأس فأخبرت أبا سعيد فقال أو قال ذلك أنا سنكتب إليه فلا يفتيكومه وله من وجه آخر عن أبي نضرة سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأسا فاني لقاعد عند أبي سعيد فسألته عن الصرف فقال ما زاد فهو ربا فأنكرت ذلك لقوله ما قد كرا الحديث قال فحدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه والصرف بفتح المهملة دفع ذهب وأخذ فضة وعكسه وله شرطان منع النسبة مع اتفاق النوع واختلافه وهو الجمع عليه

ولا تتبعوا منها غايبا بناجر
* (باب * بيع الدينار بالدينار نساء) * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا الفخالك بن مخلد حدثنا ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار أن أبا صالح الزيات أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول الدينار بالدينار والدراهم بالدراهم فقلت له إن ابن عباس لا يقوله فقال أبو سعيد سألته فقلت سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم أو وجدته في كتاب الله تعالى فقال كل ذلك لا أقول وأنت أعلم برسول الله مني ولكني أخبرني أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ربا لافي النسبة

٢١٧٨

٢١٧٩

من

تحفة

٢٠٢

٩٤

م

تحفة ١٧٨٨

٢٦٧٥

* (باب) بيع الورق بالذهب
 نسيئة) حدثنا حفص بن عمر
 حدثنا شعبة قال أخبرني
 حبيب بن أبي ثابت قال
 سمعت أبا المنهال قال سألت
 البراء بن عازب وزيد بن أرقم
 رضي الله عنهم عن الصرف
 فكل واحد منهما يقول
 هذا خير مني فكلاهما
 يقول نهى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن بيع الذهب
 بالورق دينا * (باب) بيع
 الذهب بالورق يدا بيد * حدثنا
 عمران بن ميسرة حدثنا
 عباد بن العوام أخبرنا يحيى
 بن أبي اسحق حدثنا عبد
 الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه
 رضي الله عنه قال نهى النبي
 صلى الله عليه وسلم عن
 الفضة بالفضة والذهب
 بالذهب الاسواء بسواء
 وأمرنا أن نبتاع الذهب
 بالفضة كيف شئنا والفضة

(٢) كذا بياض بالاصل

٢١٨٢

م

تحفة ١٩٦٨٩

ومنع التفاضل في النوع الواحد منهما وهو قول الجمهور وخالف فيه ابن عمر ثم رجع وابن
 عباس واختلف في رجوعه وقدر روى الحاكم من طريق حبان العدوي وهو بالمهملة والتخمينية
 سألت أبا مجاز عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به بأسا زمانا من عمره ما كان منه عينا
 بعين يدا بيدو كان يقول انما الربا في النسيئة فلقية أبو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه التمر
 بالتمر والخنطة بالخنطة والشعر بالشعر والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدا بيد مثل الجمل فن زاد
 فهو ربا فقال ابن عباس أستغفر الله وأتوب اليه فكان ينهى عنه أشد النهي واتفق العلماء على
 صحة حديث أسامة واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقبل منسوخ لكن النسخ
 لا يثبت بالاحتمال وقيل المعنى في قوله لا ربا لربا الا غلط الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب
 الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد الا زيد مع أن فيها علماء غيره وانما القصد في الاكل لا في
 الاصل وأيضا فتني تحريم ربا الفضل من حديث أسامة انما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث
 أبي سعيد لان دلالة بالمنطوق ويحمل حديث أسامة على الربا الا كبر كما تقدم والله أعلم وقال
 الطبري معنى حديث أسامة لا ربا الا في النسيئة اذا اختلفت أنواع البيع والفضل فيه يدا بيد
 ربا جعلا يشوب بين حديث أبي سعيد * (تنبيه) * وقع في نسخة الصغاني هنا (قال أبو عبد الله) يعني
 البخاري سمعت سليمان بن حرب يقول لا ربا الا في النسيئة هذا عندنا في الذهب بالورق والخنطة
 بالشعر متفاضلا ولا بأس به يدا بيد ولا خير فيه نسيئة (قلت) وهذا موافق ٢ وفي قصة
 أبي سعيد مع ابن عمر ومع ابن عباس أن العالم ينظر العالم ويوقفه على معنى قوله ويرده من
 الاختلاف الى الاجتماع ويحتج عليه بالدلة وفيه اقرار الصغير الكبير بفضل التقدم * (قوله)
 * (باب) بيع الورق بالذهب نسيئة) البيع كله اما بالنقد أو بالعرض حالا أو مؤجلا فهي
 أربعة أقسام فيبيع النقدا ما بمثله وهو المراطلة أو بنقده غيره وهو الصرف وبيع العرض بنقد
 يسمى النقديتنا والعرض عوضا وبيع العرض بالعرض يسمى مقايضة والحال في جميع ذلك
 جائز وأما التأجيل فان كان النقدا بالنقد مؤخر افلا يجوز وان كان العرض جاز وان كان العرض
 مؤخر افهو السلم وان كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائر الا في الحوالة عند من يقول
 انها بيع والله أعلم (قوله عن الصرف) أي بيع الدراهم بالذهب أو عكسه وسمى به لصرفه عن
 مقتضى البياعات من جواز التفاضل فيه وقيل من الصرف وهو توصيتهما في الميزان وسألت
 في أوائل الهجرة من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال باع شريك دراهم أي
 بذهب في السوق نسيئة فقلت سبحان الله أي صلح هذا فقال لقد بعتهما في السوق فعاياه على أحد
 فسألت البراء بن عازب فذكره (قوله هذا خير مني) في رواية سفيان المذكورة قال قال زيد بن
 أرقم فأسأله فانه كان أعظمنا تجارة فسأله فذكره وفي رواية الجندی في مسنده من هذا الوجه
 عن سفيان فقال صدق البراء وقد تقدم في باب التجارة في البر من وجه آخر عن أبي المنهال لفظ
 ان كان يدا بيد فلا بأس وان كان نسيئة فلا يصلح وفي الحديث ما كان عليه الصحابة من التواضع
 وانصاف بعضهم بعضا ومعرفة أحدهم حق الآخر واستظهار العالم في القيا بنظيره في العلم وسألت
 بعد الكلام على هذا الحديث في الشركة ان شاء الله تعالى * (قوله) * (باب) بيع الذهب
 بالورق يدا بيد) ذكر فيه حديث أبي بكرة الماضي قبل بثلاثة أبواب وليس فيه التقييد بالحلول

ث

٢٥٧ / ٢

في الذهب كيف شئنا* (باب
بيع المزانية)* وهي بيع التمر
بالتمر وبيع الزبيب بالكرم
وبيع العرايا قال أنس بن
النبي صلى الله عليه وسلم
عن المزانية والمحاولة* حدثنا
يحيى بن بكير حدثنا الليث
عن عقيل عن ابن شهاب
قال أخبرني سالم بن عبد الله
عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا تتبعوا التمر
حتى يبدو صلاحه ولا
تبعوا التمر بالتمر* قال سالم
وأخبرني عبد الله عن زيد
ابن ثابت أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

٢١٨٢

م

تحفة

٦٨٨١

وكأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه فقد أخرجه مسلم عن أبي الربيع عن عباد الذي
أخرجه البخاري من طريقه وفيه فسأله رجل فقال يدا بيد فقال هكذا سمعت وأخرجه مسلم من
طريق يحيى بن أبي كثير عن يحيى بن أبي اسحق فلم يسق لفظه فسأله أبو عوانة في مستخرجه فقال
في آخره والفضة بالذهب كيف شئتم يدا بيد واشترط القبض في الصرف متفق عليه وإنما وقع
الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد واستدل به على بيع الربويات بعضها ببعض إذا كان
يدا بيد وأصرح منه حديث عبادة بن الصامت عند مسلم بلفظ فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا
كيف شئتم* (قوله بأ) بيع المزانية بالزاي والموحدة والنون متفاعلة من الزين
بفتح الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها وقيل
للبيع الخصوص المزانية لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه أو لأن أحدهما إذا
وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفسخه وأراد ألا يخرجه عن هذه الإرادة بأداء
البيع (قوله وهي بيع التمر) بالمثناة والسكون (بالتمر) بالمثناة وفتح الميم والمراد به الرطب خاصة
وقوله بيع الزبيب بالكرم أي بالعنب وهذا أصل المزانية وألحق الشافعي بذلك كل بيع مجهول
بمجهول أو بمعلوم من جنس يجري الزباني فقهه قال وأما من قال أضمن لك صبرتك هذه بعشرين
صاعا مثلاً فزاد في وما نقص فعلى فهو من القمار وليس من المزانية (قلت) لكن تقدم في
باب بيع الزبيب بالزبيب من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر والمزانية أن يبيع التمر بكيل
زاد في وان نقص فعلى قُتبت أن من صور المزانية أيضاً هذه الصورة من القمار ولا يلزم من
كونها قماراً أن لا تسمى مزانية ومن صور المزانية أيضاً بيع الزرع بالحنطة كيلاً وقدر واه
مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ والمزانية يبيع تمر النخل بالتمر كيلاً وبيع العنب
بالزبيب كيلاً وبيع الزرع بالحنطة كيلاً وستأتي هذه الزيادة للمصنف من طريق الليث عن
نافع بعد أبواب وقال مالك المزانية كل شيء من الخراف لا يعلم كيلاً ولا وزنه ولا عدده إذا بيع
بشيء مسمى من الكيل وغيره سواء كان من جنس يجري الزباني فقهه أم لا وسبب النهي عنه
ما يدخله من القمار والغرر قال ابن عبد البر نظر مالك إلى معنى المزانية لغة وهي المدافعة
ويدخل فيها القمار والمخاطرة وفسر بعضهم المزانية بأنها بيع التمر قبل بدو صلاحه وهو خطأ
فالغاية بينهما ظاهرة من أول حديث في هذا الباب وقيل هي المزارعة على الجزء وقيل غير ذلك
والذي تدل عليه الأحاديث في تفسيرها أولى (قوله قال أنس الخ) يأتي موصولاً في باب بيع
الحاضرة وفيه تفسير المحاولة ثم أورد المصنف حديث ابن عمر من رواية ابنه سالم ومن رواية
نافع كلاهما عنه ثم حديث أبي سعيد في ذلك وفي طريق نافع تفسير المزانية وظاهرهما من
المرفوع ومثله في حديث أبي سعيد في الباب وأخرجه مسلم من حديث جابر كذلك ويؤيد كونه
مرفوعاً رواية سالم وإن لم يتعرض فيها لذكر المزانية وعلى تقدير أن يكون التفسير من
هؤلاء الصحابة فهم أعرف بتفسيره من غيرهم وقال ابن عبد البر لا يخالف لهم في أن مثل هذا
من ابنة وإنما اختلفوا هل يلحق بذلك كل ما لا يجوز إلا مثلاً بمثل فلا يجوز فمسه كبل بجزاف
ولا جزاف بجزاف فالجهور على الإلحاق وقيل يخص ذلك بالنخل والكرم والله أعلم (قوله قال
سالم) هو موصول بالاستناد المذكور وقد أورد حديث زيد بن ثابت في آخر الباب من طريق نافع

٢١٨٤
 م ت س ق
 تحفة
 ٢٧٢٢

رخص بعد ذلك في بيع
 العرايا بالرطب أو بالتمر ولم
 يرخص في غيره * حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا
 مالك عن نافع عن عبد الله
 ابن عمر رضي الله عنهما
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن
 المزينة والمزينة بيع التمر
 بالتمر كيلا وبيع الكرم
 بالزبيب كيلا * حدثنا عبد
 الله بن يوسف أخبرنا مالك

٢١٨٥
 م ت س ق
 تحفة
 ٨٢٦٠

عن ابن عمر عنه وقد تقدم قبل أبواب من وجه آخر عن نافع مضموم في سياق واحد وأخرجه
 الترمذي من طريق محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت ولم يفصل حديث ابن
 عمر من حديث زيد بن ثابت وأشار الترمذي إلى أنه وهم فيه والنصواب التفصيل ولفظ الترمذي
 عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزينة إلا أن قد أذن لأهل العرايا
 أن يبيعوها بمثل خرصها ومما راد الترمذي أن التصريح بالنهي عن المزينة لم يرد في حديث زيد بن
 ثابت وإنما رواه ابن عمر بغير واسطة وروى ابن عمر استثناء العرايا بواسطة زيد بن ثابت فإن
 كانت رواية ابن اسحق محفوظة احتمل أن يكون ابن عمر جل الحديث كله عن زيد بن ثابت
 وكان عنده بعضه بغير واسطة واستدل بالحديث الباب على تحريم بيع الرطب باليابس منه ولو
 تساوى في الكيل والوزن لأن الاعتبار بالتساوي إنما يصح حالة الكيل والرطب قد ينقص إذا
 جف عن اليابس نقصا لا يتقدر وهو قول الجمهور وعن أي حنفية الاكتفاء بالمساواة حالة
 الرطوبة وخالفه صاحباه في ذلك لصحة الأحاديث الواردة في النهي عن ذلك وأصرح من ذلك
 حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أيقص
 الرطب إذا جف قالوا نعم قال فلا إذا أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة
 وابن حبان والحاكم (قوله رخص بعد ذلك) أي بعد النهي عن بيع التمر بالتمر (في بيع العرايا)
 وهذا من أصرح ما ورد في الرد على من حل من الحنفية النهي عن بيع التمر بالتمر على عموه
 ومنع أن يكون بيع العرايا مستثنى منه وزعم أنهم ما حكوا مختلفان وردا في سياق واحد وكذلك
 من زعم منهم كما حكاه ابن المنذر عنهم أن بيع العرايا منسوخ بالنهي عن بيع التمر بالتمر لأن
 المنسوخ لا يكون بعد النسخ (قوله بالرطب أو بالتمر) كذا عند البخاري ومسلم من رواية عقيل
 عن الزهري بلفظ أو وهي محتملة أن تكون لتخصيص وان تكون للشك وأخرجه النسائي والطبراني
 من طريق صالح بن كيسان والبيهقي من طريق الأوزاعي كلاهما عن الزهري بلفظ بالرطب
 وبالتمر ولم يرخص في غير ذلك هكذا ذكره بالواو وهذا يؤيد كون أو بمعنى التخصيص لا الشك
 بخلاف ما جزم به النووي وكذلك أخرجه أبو داود ومن طريق الزهري أيضا عن خارجة بن زيد
 ابن ثابت عن أبيه واسناده صحيح وليس هو اختلافا على الزهري فإن ابن وهب رواه عن يونس
 عن الزهري بالاسنادين أخرجهما النسائي وفرقهما وإذا ثبت هذه الرواية كانت فيها حجة للوجه
 الصائر إلى جواز بيع الرطب بالخروص على رؤس النخل بالرطب الخروص أيضا على الأرض
 وهو رأي ابن خيران من الشافعية وقيل لا يجوز وهو رأي الاصطخري وصححه جماعة وقيل إن
 كانا نوعا واحدا لم يجز إذا لا حاجة اليه وإن كانا نوعين جاز وهو رأي أبي اسحق وصححه ابن أبي
 عمير وهذا كله فيما إذا كان أحدهما على النخل والآخر على الأرض وقيل ومثله ما إذا كانا
 معا على النخل وقيل إن محله فيما إذا كانا نوعين وفي ذلك فروع آخر يطول ذكرها وصرح
 الماوردي بالحاق البسر في ذلك بالرطب (قوله بيع التمر) بالثلثة وتحريك الميم وفي رواية مسلم
 عن النخل وهو المراد هنا وليس المراد التمر من غير النخل فإنه يجوز بيعه بالتمر بالثلثة والسكون
 وإنما وقع النهي عن الرطب بالتمر لكونه متفاضلا من جنسه (قوله كيلا) يأتي الكلام عليه في
 الحديث الذي بعده (قوله وبيع الكرم بالزبيب كيلا) في رواية مسلم وبيع العنب بالزبيب

٢١٨٦

ق م

تحفة ٤٩٨ *

عن داود بن الحصين عن
 أبي سفيان مولى ابن أبي
 أحمد عن أبي سعيد الخدري
 رضي الله عنه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عن المزانة والمحاقلة والمزانة
 اشتراء الثمر بالتمر على رؤس
 النخل * حدثنا مسدد حدثنا
 أبو معاوية عن الشيباني
 عن عكرمة عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال نهى
 النبي صلى الله عليه وسلم عن
 المحاقلة والمزانة * حدثنا
 عبد الله بن مسلمة حدثنا مالك
 عن نافع عن ابن عمر عن زيد
 ابن ثابت رضي الله عنهم
 أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أرخص لصاحب العريه
 أن يبيعها بخمرها * (باب
 بيع التمر على رؤس النخل
 بالذهب أو الفضة) * حدثنا
 يحيى بن سليمان حدثنا ابن
 وهب أخبرني ابن جريج

٢١٨٧

تحفة ٤٩٩ *

٢١٨٨

٢١٨٩

٢١٩٠

٢١٩١

٢١٩٢

٢١٩٣

٢١٩٤

٢١٩٥

كيلا والكرم بفتح الكاف وسكون الراء هو شجر العنب والمراد منه هنا نفس العنب كما وضحته
 رواية مسلم وفيه جواز تسمية العنب كما وقد ورد النهي عنه كما سيأتي الكلام عليه في الأدب
 ويجمع بينهما يحمل النهي على التنزيه ويكون ذكره هنا لبيان الجواز وهذا كله بناء على أن
 تفسير المزانة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وعلى تقدير كونه موقوفا فلا حجة على الجواز
 فيحمل النهي على حقيقة واختلاف السلف هل يلحق العنب أو غيره بالطب في العرايا ف قيل لا
 وهو قول أهل الظاهر واختاره بعض الشافعية منهم المحب الطبري وقيل يلحق العنب خاصة
 وهو مشهور مذهب الشافعي وقيل يلحق كل ما يدخر وهو قول المالكية وقيل يلحق كل ثمرة وهو
 منقول عن الشافعي أيضا (قوله عن داود بن الحصين) هو المذنب وكلهم مذبذبون الأشيخ
 البخاري وليس لداود ولا لشيخه في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الباب الذي يليه وشيخه
 هو أبو سفيان مولى بن أبي أحمد ووقع في رواية مسلم أن أبي سفيان أخبره أنه سمع أبي سعيد وأبو
 سفيان مشهور بكنيته حتى قال النووي تبع الثمرة لا يعرف اسمه وسبقهم إلى ذلك أبو أحمد
 الحاكم في الكنى لكن حكى أبو داود في السنن في روايته لهذا الحديث عن القعبي شيخه فيه أن
 اسمه قزمان وابن أبي أحمد هو عبد الله بن أبي أحمد بن جحش الأسدي ابن أخي زينب بنت جحش
 أم المؤمنين وحكى الواقدي أن أبي سفيان كان مولى لابي عبد الله الأشهل وكان يجالس عبد الله بن
 أبي أحمد فنسب إليه (قوله والمزانة اشتراء الثمر بالتمر على رؤس النخل) زاد ابن مهدي عن مالك
 عند الاسماعيلي كيلا وهو موافق لحديث ابن عمر الذي قبله وذكر الكيل ليس بقيد في
 هذه الصورة بل لانه صورة المبايعه التي وقعت اذ ذاك فلا منهوم له لخروجه على سبب أوله
 مفهوم لكنه مفهوم الموافقة لان المسكوت عنه أولى بالمنع من المنطوق ويستفاد منه أن
 معيار التمر والزبيب الكيل وزاد مسلم في آخر حديث أبي سعيد والمحاقلة كراء الارض وكذا هو
 في الموطأ (قوله عن الشيباني) هو أبو إسحق ووقع في رواية الاسماعيلي من وجه آخر عن أبي
 معاوية حدثنا الشيباني وسيأتي الكلام على المحاقلة في باب بيع الخاضرة ووقع في رواية محمد بن
 عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد عقب هذا الحديث منسلا والمزانة في النخل والمحاقلة في الزرع
 (قوله أرخص لصاحب العريه) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد التحتانية الجمع عرايا وقد ذكرنا
 تفسيرها لغة (قوله أن يبيعها بخمرها) زاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن القعبي شيخ
 البخاري فيه كيلا ومثله للمصنف من رواية موسى بن عقبة عن نافع وسيأتي بعد باب ورواه
 مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك فقال بخمرها من التمر ونحوه للمصنف من رواية يحيى بن سعيد
 عن نافع في كتاب الشرب وسلم من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بلفظ رخص في
 العريه يأخذها أهل البيت بخمرها تريا كأنها رطباً ومن طريق الليث عن يحيى بن سعيد بلفظ
 رخص في بيع العريه بخمرها تريا قال يحيى العريه أن يشتري الرجل تمر النخلات بطعام أهل رطباً
 بخمرها تريا وهذه الرواية تبين أن في رواية سليمان ادراجاً وأخرجه الطبراني من طريق جاد بن
 سلمة عن أيوب وعبد الله بن عمر عن نافع بلفظ رخص في العرايا النخله والنخلتين يوهبان للرجل
 فيبيعهما بخمرها تريا زاد فيه يوهبان للرجل وليس بقيد عند الجمهور كما سيأتي شرحه بعد باب
 (قوله باب بيع الثمر) بفتح المثلثة والميم (على رؤس النخل) أي بعد أن يطيب

٢١٨٩

٢١٨٩

٢١٨٩

٢١٨٩

٢١٨٩

عن عطاء وأبي الزبير عن جابر
رضي الله عنه قال نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيع
التمر حتى يطيب ولا يباع شيء
منه إلا بالدينار والدرهم إلا
العرايا * حدثنا عبد الله
ابن عبد الوهاب قال سمعت
مالكاً وسأله عبيد الله بن
الربيع أحدثك داود عن
أبي سفيان عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم رخص في بيع
العرايا في خمسة أوسق أو دون

خمس أوسق

٢١٩٠

٢١٩٠

٢١٩٠

٢١٩٠

وقوله بالذهب أو الفضة اتبع فيه ظاهر الحديث وسيأتي البحث فيه (قوله عن عطاء) هو ابن أبي
رياح وأبو الزبير هو محمد بن مسلم كذا جمع بينهما ابن وهب وتابعه أبو عاصم عند مسلم ويحيى بن
أيوب عند الطحاوي وكلاهما عن ابن جريج ورواه ابن عينة عند مسلم عن ابن جريج عن عطاء
وحده ووقع في روايته عن ابن جريج أخبرني عطاء (قوله عن جابر) في رواية أبي عاصم المذكورة
أنهم اسمعها جابر بن عبد الله (قوله عن بيع التمر) بفتح المثناة أي الرطب (قوله حتى يطيب) في
رواية ابن عينة حتى يبدو صلاحه وسيأتي تفسيره بعد باب (قوله ولا يباع شيء منه إلا بالدينار
والدرهم) قال ابن بطلان إنما اقتصر على الذهب والفضة لأنهما أجل ما يتعامل به الناس والأفلا
بخلاف بين الأمة في جواز بيعه بالعروض يعني بشرطه (قوله إلا العرايا) زاد يحيى بن أيوب في
روايته فان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيها أي فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يجز
ويعرف قدره بقدر ذلك من التمر كسأقي البحث فيه قال ابن المنذر ادعى الكوفيون أن بيع
العرايا ينسوخ بنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر وهذا مردود لأن الذي روى النهي
عن بيع التمر بالتمر هو الذي روى الرخصة في العرايا فأثبت النهي والرخصة معاً (قلت) ورواية
سالم الماضية في الباب الذي قبله تدل على أن الرخصة في بيع العرايا وقع بعد النهي عن بيع
التمر بالتمر ولفظه عن ابن عمر فوعا ولا تبعوا التمر بالتمر قال وعن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه
وسلم رخص بعد ذلك في بيع العربية وهذا هو الذي يقتضيه لفظ الرخصة فإنها تكون بعد منع
وكذلك بقية الأحاديث التي وقع فيها استثناء العرايا بعد ذكر بيع التمر بالتمر وقد قدمت أيضاً
ذلك (قوله حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) هو الحنفي بفتح المهملة والجيم ثم موحدة بصرية
مشهور (قوله سمعت مالكاً الخ) فيه إطلاق السماع على ما قرئ على الشيخ فأقر به وقد استقر
الاصطلاح على أن السماع مخصوص بما حدث به الشيخ لفظاً (قوله وسأله عبيد الله) هو
بالتصغير والربيع أبوهم هو حبيب المنصور وهو والد الفضل وزير الرشيد (قوله رخص) كذا
للاكثر بالتشديد وللكشميرى أرخص (قوله في بيع العرايا) أي في بيع تمر العرايا لأن العربية
هي الخلعة والعرايا جمع عربية كما تقدم فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه (قوله في خمسة
أوسق أو دون خمسة أوسق) شك من الرواية بين مسلم في روايته أن الشك فيه من داود بن الحصين
ولله مصنف في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله وذكر ابن التين تبعاً لغيره أن داود تفرد
بهذا الإسناد قال ومارواه عنه الإمامك بن أنس والوسق ستون صاعاً وقد تقدم بيان في كتاب
الزكاة وقد اعتبر من قال يجوز بيع العرايا بمفهوم هذا العدد ومنعوا ما زاد عليه واختلفوا
في جواز الخمسة لأجل الشك المذكور والخلاف عند المالكية والشافعية والراجح عند
المالكية الجواز في الخمسة فادونها وعند الشافعية الجواز فيما دون الخمسة ولا يجوز في الخمسة
وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر فأخذ المنع أن الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ منه
بما يتحقق منه الجواز فيلغى ما وقع فيه الشك وسبب الخلاف أن النهي عن بيع المزبنة هل ورد
متقدماً ثم وقعت الرخصة في العرايا أو النهي عن بيع المزبنة وقع موقراً وبالرخصة في بيع العرايا
فعلى الأول لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم ويرجح
الأول رواية سالم المذكورة في الباب قبله واحتج بعض المالكية بأن لفظه دون صالحه لجميع

ما تحت الخمسة فلو علمنا به الزم رفع هذه الرخصة وتعقب بان العمل بها ممكن بأن يحمل على أقل ما تصدق عليه وهو المفتي به في مذهب الشافعي وقد روى الترمذي حديث الباب من طريق يزيد بن الحباب عن مالك بلفظ أرخص في بيع العرايا فيمادون خمسة أو سق ولم يتردد في ذلك وزعم المازري أن ابن المنذر ذهب إلى تحديد ذلك بأربعة أو سق لوروده في حديث جابر من غير شك فيه فتعين طرح الرواية التي وقع فيها الشك والاختلاف بالرواية المتفق عليها والزم المزي الشافعي القول به اه وفيما نقله نظراً ما ابن المنذر فليس في شيء من كتبه ما نقله عنه وانما فيه ترجيح القول الصائر إلى أن الخمسة لا تجوز وانما يجوز ما دونها وهو الذي أكره المزي أن يقول به الشافعي كما هو بين من كلامه وقد حكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم قالوا واحتجوا بحديث جابر ثم قالوا ولا خلاف بين الشافعي ومالك ومن اتبعهما في جواز العرايا في أكثر من أربعة أو سق مما لم يبلغ خمسة أو سق ولم يثبت عندهم حديث جابر (قلت) حديث جابر الذي أشار إليه أخرجه الشافعي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم أخرجه كلهم من طريق ابن اسحق حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسم بن حبان عن جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين أذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بخبرها يقول الوسق والوسقين والثلاثة والأربع لفظ أحمد وترجم عليه ابن حبان الاحتياط أن لا يزيد على أربعة أو سق وهذا الذي قاله يتعين المصدر البه وأما جعله حداً لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح واحتج بعضهم لمالك بقول سهل بن أبي حنمة أن العربية تكون ثلاثة أو سق أو أربعة أو خمسة وسبأني ذكره في الباب الذي يليه ولا حجة فيه لانه موقوف ومن فروع هذه المسئلة ما لو زاد في صفقة على خمسة أو سق فإن البيع يبطل في الجميع وخرج بعض الشافعية من جواز تفريق الصفقة أنه يجوز وهو بعيد لوضوح الفرق ولو باع مادون خمسة أو سق في صفقة ثم باع مثلاً البائع بعينه للمشتري بعينه في صفقة أخرى جاز عند الشافعية على الأصح ومنعه أحمد وأهل الظاهر والله أعلم (قوله قال نعم) القائل هو مالك وكذلك أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى قال قلت لمالك أحد ثلث داود فذكره وقال في آخره نعم وهذا التحمل يسمى عرض السماع وكان مالك يختاره على التحديث من لفظه واختلاف أهل الحديث هل يشترط أن يقول الشيخ نعم أم لا والصحيح أن سكوتة ينزل منزلة إقراره إذا كان عارفاً ولم ينعه مانع وإذا قال نعم فهو وأولى بلا نزاع (قوله سفيان) هو ابن عيينة (قوله قال يحيى بن سعيد) هو الانصاري وسبأني في آخر الباب ما يدل على أن سفيان صرح بتحديث يحيى بن سعيد له به وهو السر في إيراد الحكاية المذكورة (قوله سمعت بشيراً) بالوحدة والمجوعة مصغراً وهو ابن يسار بالتحانية ثم المهملة تخفيفاً الانصاري (قوله سمعت سهل بن أبي حنمة) زاد الوليد بن كثير عند مسلم عن بشير بن يسار أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنمة حدثاه ولمسلم من طريق سليمان ابن بلال عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم سهل بن أبي حنمة (قوله ان تباع بخبرها) هو بفتح الخاء المعجمة وأشار ابن التين إلى جواز كسرها وجرم ابن العربي بالكسر وأنكر الفتح وجوزهما النووي وقال الفتح أشهر قال ومعناه تقدماً فيها إذا صار تمرأفن فتح قال هو اسم الفعل ومن كسر قال هو اسم للشيء الخروض اه والخرص هو التخمين والحديث وسبأني الكلام عليه في الباب الذي يليه في تفسير العرايا

قال نعم * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال قال يحيى بن سعيد سمعت بشيراً قال سمعت سهل بن أبي حنمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالتمرور خص في العربية أن تباع بخبر صهاياً كلها أهلها رطباً

٢١٩١

م د هـ

تحفة

٤٦٤٩

(قوله) وقال سفيان مرة أخرى الخ) هو كلام علي بن عبد الله والغرض أن ابن عيينة حدثهم به مرتين على لفظين والمعنى واحد واليه الإشارة بقوله هو سواء أى المعنى واحد (قوله) قال سفيان (أى بالاسناد المذكور) (فقلت ليحيى) أى ابن سعيد لما حدث به (قوله) وأنا غلام) جملة حالته والغرض الإشارة الى قدم طلبه وتقدم فطنته وأنه كان فى سن الصبا ينظر شيوخه ويناحثهم (قوله) رخص لهم فى بيع العرايا محل الخلاف بين رواية يحيى بن سعيد ورواية أهل مكة أن يحيى بن سعيد قيد الرخصة فى بيع العرايا بالحرص وأن يأكلها أهلها رطباً وأما ابن عيينة فى روايته عن أهل مكة فأطلق الرخصة فى بيع العرايا ولم يقيد بها بشئ مما ذكر (قوله) قلت انهم يروونه عن جابر (فى رواية أحمد فى مسنده عن سفيان قلت أخبرهم عطاء أنه سمع من جابر (قلت) ورواية ابن عيينة كذلك عن ابن جبريج عن عطاء عن جابر تقدمت الإشارة إليها وأنها تاتى فى كتاب الشرب وهى على الاطلاق كما فى روايته التى فى أول الباب (قوله) قال سفيان (أى بالاسناد المذكور) (انما أردت) أى الحامل الى على قول ليحيى بن سعيد أنهم يروونه عن جابر (ان جابر من أهل المدينة) فيرجع الحديث الى أهل المدينة وكان ليحيى بن سعيد أن يقول له وأهل المدينة روى وأيضافه التقييد فيحمل المطلق على المقيد حتى يقوم الدليل على العمل بالاطلاق والتقييد بالحرص زيادة حافظ فتعين المصير إليها وأما التقييد بالكل فالذى يظهر أنه لسان الواقع لأنه قد وسى أى عن أى عبيد أنه شرطه والله أعلم (قوله) قيل لسفيان لم أقف على تسمية القائل (قوله) أليس فيه) أى فى الحديث المذكور (نهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال لا) أى ليس هو فى حديث سهل بن أبى حمزة وان كان هو صحيحاً من رواية غيره وسى أى بعد باب وقد حدث به عبد الجبار بن العلاء عن سفيان فى حديث الباب بهذا اللفظ الذى نفاه سفيان وحكى الاسماعيلى عن ابن صاعد أنه أشار الى أنه هوهم فيه (قلت) قد أخرجه النسائى عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الزهرى عن سفيان كذلك فظهر أن عبد الجبار لم ينفر بذلك (قوله) بـ تفسير العرايا) هى جمع عرية وهى عطية تمر النخل دون الرقبة كان العرب فى الجلب يتطوع أهل النخل بذلك على من لا تمر له كما يتطوع صاحب الشاة أو الابل بالمنجة وهى عطية اللبن دون الرقبة قال حسان بن ثابت فيما ذكر ابن التين وقال غيره هى لسويد بن الصلت

ليست بسنهاء ولا رجيبة * ولكن عرايا فى السنين الجوائح

ومعنى سنهاء ان تحمل سنة دون سنة والرجيبة التى تدعم حين تميل عن الضعف والعريفة فعيلة بمعنى تفعلة أو فاعلة يقال عرى النخل بفتح العين والراء بالتعدية يعروها اذا أفردها عن غيرها بان أعطاها لا آخر على سبيل المنجة لئلا كل تمرها وتبقى رقبته المعطى بها ويقال عريت النخل بفتح العين وكسر الراء تعرى على انه قاصر فكأنها عريت عن حكم أخواتها واستثبتت بالعطية واختلف فى المراد بها شرعا (قوله) وقال مالك العرية أن يعرى الرجل الرجل النخلة) أى يهبها له أو يهب له تمرها (ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له) أى للواهب (ان يشتريها) أى يشتري رطبها (منه) أى من الموهوبة له (بتمر) أى يابس وهذا التعليق وصله ابن عبد البر من طريق ابن وهب عن مالك وزوى الطحاوى من طريق ابن نافع عن مالك ان العرية النخلة للرجل فى حائط غيره

وقال سفيان مرة أخرى الا انه رخص فى العرية يبيعها أهلها بالحرص أى كلونها رطباً قال هو سواء قال سفيان فقلت ليحيى وأنا غلام ان أهل مكة يقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص لهم فى بيع العرايا فقال وما يدري أهل مكة قلت انهم يروونه عن جابر فسكت قال سفيان انما أردت ان جابر من أهل المدينة قيل لسفيان أليس فيه نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال لا * (باب تفسير العرايا) وقال مالك العرية ان يعرى الرجل الرجل النخلة ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له ان يشتريها منه بتمر

تف

وكانت العادة انهم يخرجون باهليهم في وقت الثمار الى البساتين فيكره صاحب النخل الكثير دخول الاخر عليه فيقول له انا اعطيتك بخرص فخلتكم ثم افرخص له في ذلك ومن شرط العربية عند مالك ان لا تكون بهذه المعاملة الا مع المعري خاصة لما يدخل على المالك من الضرر بدخول حائطه او ليدفع الضرر عن الاخر بقيام صاحب النخل بالسقي والكفاف ومن شرطها ان يكون البيع بعد بدو صلاح وان يكون بقرموجل وخالفه الشافعي في الشرط الاخير فقال يشترط التقابض (قوله وقال ابن ادريس العربية لا تكون الا بالكيل من التمريدا يسدولا تكون بالجزاف) ابن ادريس هذاريح ابن التين انه عبد الله الاودي الكوفي وتردد ابن بطال ثم السبكي في شرح المهذب وجزم المزني في التهذيب بأنه الشافعي والذي في الام للشافعي وذكره عنه البيهقي في المعرفة من طريق الربيع عنه قال العرايا ان يشتري الرجل ثمر النخلة فأكثر بخرصه من التمريداً ينخرص الرطب ثم يقدر كم ينقص اذا يس ثم يشتري بخرصه ثم افرغان تفرقا قبل ان يتقابض فسد البيع انتهى وهذا وان غاير ما علقه البخاري لفظا فهو يوافق في المعنى لان محصلهما ان لا يكون جزافا ولا نسيئة وقد جاء عن الشافعي بلفظ آخر قرأته بخط أبي علي الصدفي بهامش نسخة قال لفظ الشافعي ولا يتباع العربية بالتمر الا ان تخرص العربية كما يخرص المعشر فيقال فيها الا ان كذا وكذا من الرطب فاذا يس كان كذا وكذا فسد دفع من التمر بكيله خرصا ويقبض النخلة بثمرها قبل ان يتفرقا فان تفرقا قبل قبضها فسد (قوله وعما يقويه) أي قول الشافعي بأن لا يكون جزافا (قول سهل بن أبي حنيفة بالوسق الموسقة) وقول سهل هذا أخرجه الطبري من طريق الليث عن جعفر بن زبيدة عن الاعرج عن سهل موقوفا ولفظه لا يباع الثمر في رؤس النخل بالالوساق الموسقة الا وسقا ثلاثة أو أربعة أو خمسة يأكلها الناس وما ذكره المصنف عن الشافعي هو شرط العربية عند أصحابه وضابط العربية عندهم أنها بيع رطب في نخل يسكون خرصه اذا صار تمر أقل من خمسة وسق بنظيره في التكيل من التمر مع التقابض في المجلس وقال ابن التين احتجاج البخاري لابن ادريس بقول سهل بالالوسق الموسقة لا دليل فيه لأنها لا تكون مؤجلة وانما يشبه له قول سفيان بن حسين يعني الا في (قلت) لعله أراد ان مجموع ما اورده بعد قول ابن ادريس يقوى قول ابن ادريس ثم ان صور العربية كثيرة منها أن يقول الرجل لصاحب حائط يعني ثمر نخلات بأعينهم بخرصها من التمر فيخرصها ويبيعه ويقبض منه التمر ويسلم اليه النخلات بالتخيلية فينتفع برطبها ومنها أن يهب صاحب الحائط لرجل نخلات أو ثمر نخلات معاومة من حائطه ثم يتضرر بدخوله عليه فيخرصها ويشتري منه رطبها بقدر خرصه بتمر بجله ومنها أن يهبه اياها فيتضرر الموهوب له بانتظار ضرورة الرطب ترا ولا يجب أكلها رطبا لاحتياجه الى التمر فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الواهب او من غيره بتمر يأخذه مجلا ومنها أن يبيع الرجل ثمر حائطه بعد بدو صلاحه ويستثنى منه نخلات مغلومة يقيمها لنفسه او لغيره وهي التي عني له عن خرصها في الصدقة وسميت عرايا لأنها أعريت من أن تخرص في الصدقة فرخص لاهل الحاجة الذين لا تقلدهم وعندهم فضول من تمر قوتهم أن يتاعوا بذلك التمر من رطب تلك النخلات بخرصها وعما يطلق عليه اسم عربية ان يعري رجلا ثمر نخلات يبيع له أكلها والتصرف فيها وهذه هبة مخصوصة ومنها أن

وقال ابن ادريس العربية لا تكون الا بالكيل من التمريدا يسدولا تكون بالجزاف ومما يقويه قول سهل بن أبي حنيفة بالالوسق الموسقة

يعرى عامل الصدقة لصاحب الحائط من حائطه فخلات معاودة لا يخرصها في الصدقة وهاتان
 الصورتان من العرايا لا يبيع فيها جميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور وقصر
 مالك العربية في البيع على الصورة الثانية وقصرها أبو عبيد على الصورة الأخيرة من صور
 البيع وزاد أنه رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشتروه لتجارة ولا ادخار ومنع أبو حنيفة
 صور البيع كلها وقصر العربية على الهبة وهو أن يعرى الرجل تمر نخله من نخله ولا يسلم ذلك له
 ثم يبدله في ارتجاع تلك الهبة فرخص له أن يحتبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب
 بخرصه تمر أو حله على ذلك أخذ به عموم النحوي عن بيع التمر بالتمر وتعقب بالتصريح باستثناء
 العرايا في حديث ابن عمر كما تقدم وفي حديث غيره وحكي الطحاوي عن عيسى بن أبان من أصحابهم
 أن معنى الرخصة أن الذي وهبت له العربية لم يملكها إلا أن الهبة لا تلك إلا بالقبض فلما جازله أن
 يعطى بدلها تمر أو هو لم يملك المبدل منه حتى يستحق المبدل كان ذلك مستثنى وكان رخصة وقال
 الطحاوي بل معنى الرخصة فيه أن المرء ما مور بأعضاء ما وعده ويعطى بدله ولو لم يكن واجبا
 عليه فلما أذن له أن يحتبس ما وعده ويعطى بدله ولا يكون في حكم من أخلف وعده ظهر بذلك
 معنى الرخصة واحتج لمذهبه بأشياء تدل على أن العربية العطية ولا حجة في شيء منها لأنه لا يلزم من
 كون أصل العربية العطية أن لا تطلق العربية شرعا على صوراً أخرى قال ابن المنذر الذي رخص
 في العربية هو الذي نهى عن بيع التمر بالتمر في لفظ واحد من رواة جماعة من الصحابة قال
 ونظير ذلك الأذن في السلم مع قوله صلى الله عليه وسلم لا تبع ما ليس عندك قال فن أجاز السلم مع
 كونه مستثنى من بيع ما ليس عندك ومنع العربية مع كونها مستثناة من بيع التمر بالتمر فقد
 تناقض وأما حلهم الرخصة على الهبة فبعد مع تصريح الحديث بالبيع واستثناء العرايا منه
 فلو كان المراد الهبة لما استثنيت العربية من البيع ولأنه عبر بالرخصة والرخصة لا تكون إلا بعد
 ممنوع والمنع إنما كان في البيع لا الهبة وبأن الرخصة قيدت بخمسة أو سق أو مادونها والهبة
 لا تقيد لأنهم لم يفرقوا في الرجوع في الهبة بين ذي رحم وغيره وبأنه لو كان الرجوع جائزا
 فليس أعطاه التمر بدل الرطب بل هو تجديد هبة أخرى فان الرجوع لا يجوز فلا يصح تأويلهم
 (قوله) وقال ابن اسحق في حديثه عن نافع عن ابن عمر كانت العرايا أن يعرى الرجل الرجل في ماله
 النخلة والتخلتين) أما حديث ابن اسحق عن نافع فوصله الترمذي دون تفسير ابن اسحق وأما
 تفسيره فوصله أبو داود وعنه بلفظ التخلات وزاد فيه فيسحق عليه فيبيعها بمثل خرصها وهذا قريب
 من الصورة التي قصر مالك العربية عليها (قوله) وقال يزيد يعني ابن هرون (عن سفيان بن حسين
 العرايا النخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما
 شاءوا من التمر) وهذا وصلة الامام أحمد في حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه
 عن زيد بن ثابت مر فوعا في العرايا قال سفيان بن حسين فذكره وهذه إحدى الصور المتقدمة
 واحتج لمالك في قصر العربية على ما ذكره بمحدث سهل بن أبي حنيفة المذکور في الباب الذي قبله
 بلفظ يأكلها أهلها رطبا فتمسك بقوله أهلها والظاهر أنه الذي أعراها ويحتمل أن يراد بالاهل من
 تصير اليه بالشرء والاحسن في الجواب أن حديث سهل دل على صورة من صور العربية وليس
 فيه التعرض لكون غيرها ليس عربية وحكي عن الشافعي تقييدها بالمساكين على ما في حديث

وقال ابن اسحق في حديثه
 عن نافع عن ابن عمر رضي الله
 عنهما كانت العرايا أن يعرى
 الرجل الرجل في ماله النخلة
 والتخلتين * وقال يزيد عن
 سفيان بن حسين العرايا نخل
 كانت توهب للمساكين فلا
 يستطيعون أن ينتظروا
 بها فرخص لهم أن يبيعوها بما
 شاءوا من التمر

نوع ٢ / ٢٥٧

هبة
 نخل

٨٤١٥

سفيان بن حسين وهو اختيار المزني وأما الشيخ أبو حامد فقلده عن الشافعي ولعل مستند من
أثبتته ما ذكره الشافعي في اختلاف الحديث عن محمود بن لبيد قال قلت لزيد بن ثابت ما عراياكم
هذه قال فلان وأصحابه شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرطب يحضر وليس عندهم
ذهب ولا فضة يشترون به ما منه وعندهم فضل تمر من قوت سنتهم فخص لهم أن يشتروا العرايا
بخرصها من التمريا كونهما رطبا قال الشافعي وحديث سفيان يدل لهذا فان قوله يا كاه أهلها
رطبا يشعريان مشتري العربية يشتريها باليا كلها وأنه ليس له رطب يا كاه غير ها ولو كان المرخص
له في ذلك صاحب الحائط يعني كما قال مالك لكان لصاحب الحائط في حائطه من الرطب ما يا كاه
غير ها ولم يقتصر إلى بيع العربية وقال ابن المنذر هذا الكلام لا أعرف أحدا ذكره غير الشافعي
وقال السبكي هذا الحديث لم يذكره الشافعي أسنده وكل من ذكره إنما حكاه عن الشافعي ولم يجد
البيهقي في المعرفة له إسنادا قال ولعل الشافعي أخذ من السير يعني سير الواقدي قال وعلى تقدير
صحته فليس فيه حجة للتقييد بالفقير لأنه لم يقع في كلام الشارع وإنما ذكره في القصة فيحتمل أن
تكون الرخصة وقعت لأجل الحاجة المذكورة ويحتمل أن يكون للسؤال فلا يتم الاستدلال مع
إطلاق الأحاديث المنصوصة من الشارع وقد اعتبر هذا القيد الحناية مضموما إلى ما اعتبره
مالك فعندهم لا تجوز العربية إلا لحاجة صاحب الحائط إلى البيع أو لحاجة المشتري إلى الرطب
والله أعلم (قوله حديثنا محمد) كذا لا كثر غير منسوب ووقع في رواية أبي ذر هو ابن مقاتل
وعبد الله هو ابن المبارك (قوله قال موسى بن عقبة) أي بالأسناد المذكور إليه (قوله والعرايا
تخلت معلومات تانيها فتشترى) أي تشتري ثمرتها بقر معلوم وكأنه اختصر ما لم يعلم به ولم أجده في شيء
من الطرق عنه إلا هكذا ولعله أراد أن يبين أنها مشتقة من عروت إذا أتيت وترددت إليه لامن
العري بمعنى التجرد قاله الكرماني وقد تقدم قول يحيى بن سعيد العربية أن يشتري الرجل ثمر
التخلات طعام أهل رطبا بخرصها تمرا وفي لفظ عنه أن العربية التخله تجعل للقوم فيبيعونها
بخرصها تمرا وقال القرطبي كأن الشافعي اعتمد في تفسير العربية على قول يحيى بن سعيد
وليس يحيى صحاحيا حتى يعتمد عليه مع معارضة رأي غيره له ثم قال وتفسير يحيى هو جوح بأنه عين
المزانية المنهى عنها في قصة لا ترق إليها حاجة أكيدة ولا تندفع بها مفسدة فإن المشتري لها بالتمر
متمكن من بيع ثمره بعين وشراؤه بالعين ما يريد من الرطب فإن قال يتعذر هذا قيل له فاجز بيع
الرطب بالتمر ولو لم يكن الرطب على التخل وهو لا يقول بذلك انتهى والشافعي أقعد باتباع أحاديث
هذا الباب من غيره فانما ناطقة باستثناء العرايا من بيع المزانية وأما الزايمه الأخير فليس يلزم
لأنها رخصة وقعت مقيدة بقيد فيتبع القيد وهو كون الرطب على رؤس التخل مع أن كثيرا من
الشافعية ذهبوا إلى إلحاق الرطب بعد القطع بالرطب على رؤس التخل بالمعنى كما تقدم والله أعلم
وكل ما ورد من تفسير العرايا في الأحاديث لا يخالفه الشافعي فقد روى أبو داود ومن طريق عمرو
بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد وهو أخو يحيى بن سعيد قال العربية الرجل يعري الرجل التخله أو
الرجل يستثنى من ماله التخله يا كاه رطبا فيبيعها تمرا وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه حديثنا
وكنع قال سمعنا في تفسير العربية أنها التخله ترثها الرجل أو يشتريها في بستان الرجل وإنما يجبه
الاعتراض على من تمسك بصورة من الصور الواردة في تفسير العربية ومنع غيرها وأما من عل

* حديثنا محمد أخبرنا عبد الله
أخبرنا موسى بن عقبة عن
نافع عن ابن عمر عن زيد بن
ثابت رضي الله عنهم أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
رخص في العرايا أن تباع
بخرصها كذا قال موسى بن
عقبة والعرايا تخلات
معلومات تانيها فتشترى

٢١٩٢

م
ن
ن
ن
ن
ن

تحفة

٢٧٢٣

بها كلها ونظمها في ضابط يجمعها فلا اعتراض عليه والله أعلم **(قوله ما)** بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها) يبدو ويغيرهم زأي يظهر والثمار بالمثلثة جمع ثمرة بالتحريك وهي أعم من الرطب وغيره ولم يجزم بحكم في المسئلة لقوة الخلاف فيها وقد اختلف في ذلك على أقوال فقيل يبطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى والثوري ووههم من نقل الاجماع على البطلان وقيل يجوز مطلقا ولو شرط التبقية وهو قول يزيد بن أبي حبيب ووههم من نقل الاجماع فيه أيضا وقيل ان شرط القطع لم يبطل والابطال وهو قول الشافعي وأحد وجهي الجمهور ورواية عن مالك وقيل يصح ان لم يشترط التبقية والنهي فيه محمول على بيع الثمار قبل ان توجد أصلا وهو قول أكثر الخنفية وقيل هو على ظاهره لكن النهي فيه للتنزيه وحديث زيد بن ثابت المصدريه الباب يدل للاخير وقد يحمل على الثاني وذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث * الأول حديث زيد بن ثابت **(قوله وقال)** الليث عن أبي الزناد الخ لم أره موصولا من طريق الليث وقدرناه سعيد بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه نحو حديث الليث ولكن بالاسناد الثاني دون الاول وأخرجه أبو داود والطحاوي من طريق يونس بن يزيد عن أبي الزناد بالاسناد الاول دون الثاني وأخرجه البيهقي من طريق يونس بالاسنادين معا **(قوله من بني حارثة)** بالمهملة والمثلثة وفي هذا الاسناد رواية تابعي عن مثله عن صحابي عن مثله والاربعه مديون **(قوله فاذا جذا الناس)** بالجيم والذال المعجمة الثقيلة أي قطعوا غر النخل أي استحق الثمر القطع وفي رواية أبي ذر عن المستملي والسرخسي أجذب زيادة ألف ومثله للنسفي قال ابن التين معناه دخلوا في زمن الجذاذ كاطم اذا دخل في الظلام والجذاذ صرام النخل وهو قطع ثمرها وأخذها من الشجر **(قوله وحضر تقاضيمهم)** بالصاد المعجمة **(قوله قال المبتاع)** أي المشتري **(قوله الدمان)** بفتح المهملة وتحفيف الميم ضبطه أبو عبيد وضبطه الخطابي بضم أوله قال عياض هما صحبان والضم رواية القاسبي والفتح رواية السرخسي قال ورواه بعضهم بالكسر وذكره أبو عبيد عن أبي الزناد يلفظ الادمان زادا في أوله ألف وفتحها وفتح الدال وفسره أبو عبيد بأنه فساد الطلع وتعقنه وسواده وقال الاصمعي الدمال باللام العفن وقال القزاز الدمان فساد النخل قبل ادراكه وانما يقع ذلك في الطلع يخرج قلب النخلة أسود معفونا ووقع في رواية يونس الدمار بالراء بدل النون وهو تحفيف كما قاله عياض ووجهه غيره بأنه أراد الهلاك كأنه قرأه بفتح أوله **(قوله أصابه مرض)** في رواية الكشميهني والنسفي مراض بكسر أوله لا أكثر وقال الخطابي بضمه وهو اسم لجميع الامراض بوزن اصداغ والسعال وهو داء يقع في الثمرة فتهلك يقال أمرض اذا وقع في ماله عاهة وزاد الطحاوي في رواية أصابه عفن وهو بالمهملة والفاء المفتوحين **(قوله قشام)** بضم القاف بعدها همزة خفيفة زاد الطحاوي في روايته والقشام شيء يصيبه حتى لا يطيب وقال الاصمعي هو أن ينقص غر النخل قبل أن يصير لحما وقيل هو كالم يقع في الثمر **(قوله عاهات)** جمع عاهة وهو بدل من المذكورات أولا والعاهة العيب والافتقار المراد بها هنا ما يصاب الثمر مما ذكر **(قوله فامالا)** أصلها ان الشرطية وما زائدة فادغمت قال ابن الأنباري هي مثل قوله فاماتين من البشر أحدا فاكفي بلفظه عن الفعل وهو تطير قواهم من أكرمني أكرمه ومن لا أي ومن لم يكرمني لم أكرمه والمعنى ان لا تفعل كذا فافعل كذا وقد نطقت العرب بامالة لا امالة خفيفة والعامة تشبع امالتها

* (باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها) * وقال الليث عن أبي الزناد كان عروة بن الزبير يحدث عن سهل بن أبي حنيفة الانصاري من بني حارثة أنه حدثه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الثمار فاذا جذا الناس وحضر تقاضيمهم قال المبتاع انه أصاب الثمر الدمان أصابه مرض أصابه قشام عاهات يحتجون بها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كثر عنده الخصومة في ذلك فامالا فلا يتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر

٢١٩٢

خ ت هـ

تحفة

٣٧١٩

ن ج

٢٦٠ / ٢

وهو خطأ (قوله كالمشورة) بضم المعجمة وسكون الواو وسكون المعجمة وفتح الواو ولغتان فعلى الاول
فهى فعولة وعلى الثانى مفعولة وزعم الحريرى ان الاسكان من لحن العامة وليس كذلك فقد
أثبتها الجامع والصحاح والمحكم وغيرهم (قوله وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت) القائل هو أبو
الزناد (قوله حتى تطلع الثريا) أى مع الفجر وقد روى أبو داود من طريق عطاء عن أبي هريرة
مر فوعا قال اذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة عن كل بلد وفي رواية أبي حنيفة عن عطاء رفعت
العاهة عن الثمار والنجم هو الثريا وطوعها صباحا يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد
الحرق في بلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار فالمعتبر في الحقيقة التضييق وطول النجم علامة له وقد بينه
في الحديث بقوله ويتبين الاصفر من الاحمر وروى أحمد من طريق عثمان بن عبد الله ابن سراقبة
سألت ابن عمر عن بيع الثمار فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى تذهب
العاهة قلت ومتى ذلك قال حتى تطلع الثريا ووقع في رواية ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة عن
أبيه قد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نتبايع الثمار قبل أن يبدو صلاحها فسمع
خصوصية فقال ما هذا فذكر الحديث فاذا مع ذكر السبب وقت صدور النهى المذكور (قوله
ورواه على بن بحر) هو القطان الرازى أحد شيوخ البخارى وحكام هو ابن سلم بفتح المهملة
وسكون اللام رازى أيضا وعنيسة بسكون النون وفتح الواو بعد هاء سمي له هو ابن سعيد بن
الضريس بالصاد المعجمة مصغر ضرس كوفي ولى قضاء الرى فمصرف بالرازى وقد روى أبو داود
حديث الباب من طريق عنيسة بن خالد عن يونس بن يزيد وهو غير هذا وقد خفي هذا على أبي
على الصدق في فرأيت بخطه في هامش نسخة ما نصه حديث عنيسة الذى أخرجه البخارى عن
حكام أخرجه الباقى من طريق أبي داود عن أحمد بن صالح عن عنيسة انتهى فظن أنها
واحد وليس كذلك بل هما اثنان وشيخهما مختلف وليس لعنيسة بن سعيد هذا فى البخارى سوى
هذا الموضع الموقوف بخلاف عنيسة بن خالد وكذا ذكر شيخه وهو ابن خالد الرازى ولا أعرف
عنه راويا غير عنيسة بن سعيد المذكور وقوله عن سهل أى ابن أبي حنيفة المتقدم ذكره وزيد هو ابن
ثابت والغرض أن الطريق الاولى عن أبي الزناد ليست غريبة فردة الحديث الثانى حديث
نافع عن ابن عمر بلفظ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري أما البائع
فلئلا ياكل مال أخيه بالباطل وأما المشتري فلئلا يضيع ماله ويساعد البائع على الباطل وفيه
أيضا قطع النزاع والتخاصم ومقتضاه جواز بيعها بعد بدو صلاح مطلقا سواء اشترط الابقاء أم لم
يشترط لأن ما بعد الغاية مخالف لما قبلها وقد جعل النهى ممتدا الى غاية بدو صلاح والمعنى
فيه أن تؤمن فيها العاهة وتغلب السلامة فيشتق المشتري بمحصولها بخلاف ما قبل بدو صلاح
فانه يصدد الغرر وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أيوب عن نافع فزاد في الحديث حتى يأمن
العاهة وفي رواية يحيى بن سعيد عن نافع بلفظ وتذهب عنه الافة يبدو صلاحه جرحه وصغرته
وهذا التفسير من قول ابن عمر يئنه مسلم في روايته من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن
عمر فقيل لابن عمر ما صلاحه قال تذهب عاهته والى الفرق بين ما قبل ظهور صلاحه وبعد تذهب
الجمهور وعن أبي حنيفة انما يصح بيعها في هذه الحالة حيث لا يشترط الابقاء فان شرطه لم يصح
البيع وحكى النووى في شرح مسلم عنه أنه أوجب شرط القطع في هذه الصورة وتعقب بأن الذى

ن

٢٦٠ / ٢

ن

تحفة

٢٧٩٩

كالمشورة يشير بها الكثرة
خصوصتهم * وأخبرني خارجة
ابن زيد بن ثابت أن زيد بن
ثابت لم يكن يبيع ثمار
أرضه حتى تطلع الثريا فيتبين
الاصفر من الاحمر * قال أبو
عبد الله رواه على بن بحر
* حدثنا حكيم حدثنا عنيسة
عن زكريا عن أبي الزناد عن
عروة عن سهل عن زيد
* حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن نافع عن
عبد الله بن عمر رضى الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن بيع
الثمار حتى يبدو صلاحها
نهى البائع والمبتاع
* حدثنا ابن مقاتل

٢١٩٤

ن

تحفة

٢٥٥

٢١٩٥

نحلة

٢١٩٥

أخبرنا عبد الله أخبرنا جريد
الطويل عن أنس رضي الله
عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى أن تباع ثمرة
النخل حتى ترهق * قال أبو
عبد الله يعني حتى تحمر
* حدثنا مسدد حدثنا يحيى
ابن سعيد عن سليمان بن حبان
حدثنا سعيد بن ميناء قال
سمعت جابر بن عبد الله
رضي الله عنهم قال نهى
النبي صلى الله عليه وسلم أن
تباع الثمرة حتى تشقق فقبل
وما تشقق قال تحمار وتصفار
ويؤكل منها

٢١٩٦

نحلة

نحلة

٢٢٥٩

صرح به أصحاب أبي حنيفة أنه صحح البيع حالة الاطلاق قبل بدو الصلاح وبعده وأبطله بشرط
الابقاء قبله وبعده وأهل مذهبه أعرف به من غيرهم واختلف السلف في قوله حتى يبدو
صلاحها هل المراد به جنس الثمار حتى لو بدا الصلاح في بستان من البلد مثلاً جاز بيع ثمرة
جميع البساتين وإن لم يبد الصلاح فيها أولاً بل من بدو الصلاح في كل بستان على حدة أولاً بد
من بدو الصلاح في كل جنس على حدة أو في كل شجرة على حدة على أقوال والاول قول الليث
وهو عند المالكية بشرط أن يكون الصلاح متلاحقاً والثاني قول أحمد وعنه رواية كالرابع
والثالث قول الشافعية ويمكن أن يؤخذ ذلك من التعبير بدو الصلاح لأنه دال على الاكتفاء
بسمي الزهاء من غير اشتراط تكامله فيؤخذ منه الاكتفاء برهق بعض الثمرة ويزهق بعض
الشجرة مع حصول المعنى وهو الأمن من العاهة ولولا حصول المعنى لكان تسميتها زهية بازهاء
بعضها قد لا يكتفي به لكونه على خلاف الحقيقة وأيضاً لو قيل بازهاء الجميع لآدى الى فساد
الخطأ أو أكثره وقدم الله تعالى بكون الثمار لا تطيب دفعة واحدة بل طول زمن التفكه بها
الحديث الثالث حديث أنس (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله عن أنس) سيأتي في
الباب الذي يليه من وجه آخر عن جريد قال حدثنا أنس (قوله نهى أن تباع ثمرة النخل) كذا وقع
التقسيد بالنخل في هذه الطريق وأطلق في غيرها ولا فرق في الحكم بين النخل وغيره وإنما ذكر
النخل لكونه كان الغالب عندهم (قوله قال أبو عبد الله يعني حتى تحمر) كذا وقع هنا أبو
عبد الله هو المصنف ورواية الاسماعيلي تشعر بأن قائل ذلك هو عبد الله بن المبارك فلهل أداة
الكنية في روايته من يدو سياً في هذا التفسير في الباب الذي يليه في نفس الحديث ونذكر فيه من
حكى أنه مدرج * الحديث الرابع حديث جابر (قوله حتى تشقق) بضم أوله من الرابع يقال
اشقق ثمر النخل اشقا إذا اجراً واصفرو الاسم الشقق بضم المجهة وسكون القاف بعدها مملو
وذكره مسلم من وجه آخر عن جابر بلفظ حتى تشقه فأبدل من الحاءاء اقربها منها (قوله فقبل
وما تشقق) هذا التفسير من قول سعيد بن ميناء روى الحديث بين ذلك أحمد في روايته لهذا
الحديث عن بهز بن أسد عن سليمان بن حبان أنه هو الذي سأل سعيد بن ميناء عن ذلك فأجابته بذلك
وكذلك أخرجه مسلم من طريق بهز وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن
سليمان بن حبان فقال في روايته قلت لجابر ما تشقق الخ فظهر أن السائل عن ذلك هو سعيد والذي
فسره هو جابر وقد أخرج مسلم الحديث من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي الوليد عن جابر مطولاً
وفيه وأن يشترى النخل حتى يشقه والاشقاء أن يحمر أو يصفر أو يؤكل منه شيء وفي آخره فقال
زيد فقلت لطاء اسمت جابر أريد هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم وهو محتمل أن يكون
من إسناده بقوله هذا جميع الحديث فيدخل فيه التفسير ويحتمل أن يكون مراده أصل الحديث
لا التفسير فيكون التفسير من كلام الراوي وقد ظهر من رواية ابن مهدي أنه جابر والله أعلم
ومما يقوى كونه مرغوعاً وقوع ذلك في حديث أنس أيضاً وفيه دليل على أن المراد بدو الصلاح
قدر زائد على ظهور الثمرة وسبب النهي عن ذلك خوف الغرر لكثرة الجوائح فيها وقد بين ذلك في
حديث أنس الآتي في الباب بعده فإذا اجرت وأكل منها أمنت العاهة عليها أي غالباً (قوله
تحمار وتصفار) قال الخطابي لم يرد بذلك اللون الخالص من الصفرة والجره وإنما أراد جرّة أو

صفرة بكمودة فلذلك قال تحمار وتصفار قال ولو أراد اللون الخالص لقال تحمر وتصفر وقال
ابن التين التشقيح تغيير لونها إلى الصفرة والحرة فأراد بقوله تحمار وتصفار ظهوراً وأصل الحرة
والصفرة قبل أن تشبع قال وإنما يقال تصفر في اللون الغير المتكهن إذا كان يتلون وأنكر هذا
بعض أهل اللغة وقال لا فرق بين تحمر وتصفر وتحمار وتصفار ويحتمل أن يكون المراد بالغة في
احمرارها واصفرارها كما تقرر أن الزيادة تدل على التكثير والمبالغة (تكميل) قال الداودي
الشارح قول زيد بن ثابت كالمشورة يشربها عليهم تاويل من بعض قائله الحديث وعلى تقدير
أن يكون من قول زيد بن ثابت فلهذا كان في أول الأمر ثم ورد الحزم بالنهي كما بينه حديث ابن
عمر وغيره (قلت) وكان البخاري استشهد بذلك فرتب أحاديث الباب بحسب ذلك فافاد حديث
زيد بن ثابت سبب النهي وحديث ابن عمر التصريح بالنهي وحديث أنس وجابر بيان الغاية التي
ينتهي إليها النهي (قوله) **باب** بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها (قوله) هذه الترجمة
معقودة لبيان حكم بيع الأصول والتي قبلها الحكم ببيع الثمار (قوله) معلى بن منصور (هو من
كبار مشيوخ البخاري وأما روى عنه في الجامع بواسطة ووقع في نسخة الصغاني في آخر الباب
قال أبو عبد الله كتب أناس من معلى بن منصور الآتي لم يكتب عنه هذا الحديث (قوله) حتى
يزهو) يقال زها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته وسيأتي في الباب الذي بعده بلفظ حتى ترزهي وهو
من أرزهي يزهى إذا اجترأ واصفر (قوله) قيل وما يزهو) لم يسم السائل عن ذلك في هذه الرواية
ولا المسؤول وقدرناه اسمعيل بن جعفر كما سيأتي بعد خمسة أبواب عن جيد وفيه قلنا لأنس
ما زهوها قال تحمر وفي رواية مسلم من هذا الوجه فقلت لأنس وكذلك رواه أحمد عن يحيى
القطان عن حماد بن زيد قال قيل لأنس ما ترزهي (قوله) **باب** إذا باع الثمار قبل أن
يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع (جاء البخاري في هذه الترجمة إلى صحة البيع وإن لم
يبدو صلاحه لكنه جعله قبل الصلاح من ضمان البائع ومقتضاه أنه إذا لم يفسد فالبيع صحيح
وهو في ذلك متابع للزهري كما أورده عنه في آخر الباب (قوله) حتى ترزهي) قال الخطابي هذه
الرواية هي الصواب فلا يقال في النخل ترزها وإنما يقال ترزهي لا غير وأثبت غيره ما نقاه فقال زها
إذا طال واكتمل وأرزهي إذا اجترأ واصفر (قوله) قيل وما ترزهي) لم يسم السائل في هذه الرواية
ولا المسؤول أيضاً وقدرناه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بلفظ قيل يا رسول
الله وما ترزهي قال تحمر وهكذا أخرجه الطحاوي من طريق يحيى بن أيوب وأبو عوانة من طريق
سليمان بن بلال كلاهما عن جيد وظاهره الرفع ورواه اسمعيل بن جعفر وغيره عن جيد موقوفاً
على أنس كما تقدم في الباب الذي قبله (قوله) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيت إذا منع الله
الثمره الحديث) هكذا صرح مالك برفع هذه الجملة وتابعه محمد بن عباد عن الدراوردي عن جيد
مقتصر على هذه الجملة الأخيرة وحزم الدارقطني وغير واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه وبذلك
حزم ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه وأبي زرعة والخطابي رواية عبد العزيز بن محمد بن عباد فقد
رواه إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي كرواية اسمعيل بن جعفر إلا أن ذكرها ورواه معمر بن
سليمان وبشر بن المفضل عن جيد فقال فيه قال أفأرأيت الخ قال فلا أدري أنس قال لم يستحل
أوحديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه الخطيب في المدرج ورواه اسمعيل بن جعفر

٢١٩٧

تحفة

٧٢٢

(باب) بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها (حديث)
علي بن الهيثم حدثنا معلى بن هشيم أخبرنا حميد
حدثنا أنس بن مالك رضي
الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه نهى عن بيع
الثمره حتى يبدو صلاحها
وعن النخل حتى يزهو قيل
وما يزهو قال يحمار أو يصفار
(باب) إذا باع الثمار قبل
أن يبدو صلاحها ثم أصابته
عاهة فهو من البائع (حديث)
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن حميد عن أنس
ابن مالك رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن بيع الثمار حتى
ترزهي فقيل له وما ترزهي قال
حتى تحمر فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أرأيت إذا
منع الله الثمره ثم ياخذ أحدكم
مال أخيه

٢١٩٨

تحفة

٧٢٢

١٩٩٢ هـ

تحفة ٦٩٨٤

٢٩١/٢

عن زيد بن هرون والخطيب من طريق أبي خالد الأحمر كلاهما عن حميد بن بلفظ قال أنس أرايت أن
منع الله الثمرة الحديث ورواه ابن المبارك وهشيم كما تقدم أنقاع عن حميد فلم يذكر هذا القدر
المختلف فيه وتابعهما جماعة من أصحاب حميد عنه على ذلك (قلت) وليس في جميع ما تقدم ما يمنع
أن يكون التفسير مرفوعا لأن مع الذي رفعه زيادة على ما عند الذي وقفه وليس في رواية الذي
وقفه ما يثني قول من رفعه وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ما يقوى رواية الرفع في
حديث أنس ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بعث من أخيك ثم أفاضلته عاهة فلا
يحل لك أن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ ما لا أخيك بغير حق واستدل بهذا على وضع الجوائع في الثمر
يشترى بعد بدو صلاحه ثم تصيبه جائحة فقال مالك يضع عنه الثالث وقال أحمد وأبو عبيد يضع
الجميع وقال الشافعي والليث والكوفيون لا يرجع على البائع بشئ وقالوا إنما ورد وضع الجائحة
فيما إذا بيعت الثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر
على ما قبله في حديث أنس والله أعلم واستدل الطحاوي بحديث أبي سعيد أصيب رجل في ثمار
اتباعها فكثرت ثمرته فقال النبي صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاء به فقال خذوا
ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال فلما لم يطل دين الغرماء بندها
الثمار وفيهم باعتمها ولم يؤخذ الثمن منهم دل على أن الأمر بوضع الجوائع ليس على عمومته والله
أعلم وقوله يستحل أحدكم مال أخيه أي لو تلف الثمر لا تنفي في مقابلته العوض فكيف
بأكله بغير عوض وفيه إجماع الحكم على الغالب لأن طرق التلف إلى ما بدو صلاحه ممكن وعدم
التطرق إلى ما لم يبدو صلاحه ممكن فأنيط الحكم بالغالب في الحالتين (قوله) وقال الليث حدثني
يونس الخ (هذا التعليق وصله الذهلي في الزهريات وقد تقدم الحديث عن يحيى بن بكير عن
الليث عن عقيل بن هذا وأتم منه والغرض منه هنا ذكر استنباط الزهري للحكم المترجم به من
الحديث (قوله) شراء الطعام إلى أجل ذكر فيه حديث عائشة في شرائه صلى
الله عليه وسلم طعاما إلى أجل وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الرهن أن شاء الله تعالى (قوله)
بأ إذا أراد بيع تمر بتمر خيره (أي ما يصنع ليسلم من الزبا) (قوله) عن عبد المجيد
بتمر مفتوحة بعد هاجم ومن قاله بالمهملة ثم الميم فقد صحف وسيأتي ذلك في الوكالة (قوله)
عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن زاد في الوكالة من هذا الوجه ابن عوف (قوله) عن
سعيد بن المسيب في رواية سليمان بن بلال عن عبد المجيد أنه سمع سعيد بن المسيب أخرجه
المصنف على الاعتصام (قوله) عن أبي سعيد وعن أبي هريرة في رواية سليمان أن أباسعيد وأبا
هريرة حدثاه قال ابن عبد البر ذكر أبي هريرة لا يوجد في هذا الحديث إلا لعبد المجيد وقد رواه
قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد وخده وكذلك رواه جماعة من أصحاب أبي سعيد عنه
(قلت) رواية قتادة أخرجهما التيساني وابن حبان من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه ولكن
سابقه مغاير لسباق قصة عبد المجيد وسباق قتادة يشبه سابق عقبة بن عبد الغافر عن أبي سعيد
كما ستأتي الإشارة إليه في الوكالة (قوله) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على
خير في رواية سليمان المذكورة بعث أخا بني عدي من الأنصار إلى خيبر فامر عليها

تحفة

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

٢٩١

وأخرجه أبو عوانة والدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد المجيد فسماه سواد بن غزفة وهو
 بفتح السين المهملة وتخفيف الواو وفي آخره دال مهملة وغزفة بفتح زاي ومجدة وزاي وتحتانية نقية
 بوزن عطية وسبأني ذكر ذلك في المغازي في غزوة خيبر (قوله بقر جنيب) بجمع ونون وتحتانية
 وموحدة وزن عظيم قال مالك هو الكيس وقال الطحاوي هو الطيب وقيل الصلب وقيل الذي
 أخرج منه حشفه ورديته وقال غيرهم هو الذي لا يخلط بغيره بخلاف الجمع (قوله بالصاعين)
 زاد في رواية سليمان من الجمع وهو ينتج الجيم وسكون الميم التمر المختلط (قوله بالثلاث) كذا
 لكثير وللقاسبي بالثلاثة وكلاهما جائز لأن الصاع يذكرون يوث (قوله لا تفعل) زاد سليمان
 ولكن مثلاً بمنزل أي بيع المنزل بالمثل وزاد في آخره وكذلك الميزان وكذا وقع ذكر الميزان في
 الطريق التي في الوكالة أي في بيع ما يوزن من المقتنيات بمثله قال ابن عبد البر كل من روى عن
 عبد المجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك (قلت) وفي هذا الحصر نظر لما في الوكالة
 وهو أمر مجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه كل يقول على أصله أن كل ما دخله الراب من جهة
 التفاضل فالكيل والوزن فيه واحد ولكن ما كان أصله الكيل لا يباع إلا كيلاً وكذلك الوزن ثم
 ما كان أصله الوزن لا يبيع أن يباع بالكيل بخلاف ما كان أصله الكيل فإن بعضهم يحذف
 الوزن ويقول إن المماثلة تدرك بالوزن في كل شيء قالوا جمعوا على أن التمر بالتمر لا يجوز بيع
 بعضه ببعض الأمثلة بمنزلة وسواء فيه الطيب واللون وأنه كله على اختلاف أنواعه جنس واحد
 قالوا أما سكوت من سكت من الرواة عن فسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع أما
 ذهبوا وما اكتفاء بان ذلك معلوم وقد ورد النسخ من طريق أخرى كأنه يشير إلى ما أخرجه مسلم
 من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد نحو هذه القصة وفيه فتال هذا الر باقر دونه قال ويحتمل تعدد
 القصة وأن القصة التي لم يقع فيها الرد كانت قبل تحريم ربا الفضل والله أعلم وفي الحديث قيام
 عذرون لا يعلم التحريم حتى يعلم وفيه جواز الزفق بالنفس وترك الحل على النفس لاختيار أكل
 الطيب على الردى بخلاف ما من منع ذلك من المترهدين واستدل به على جواز بيع العينة وهو
 أن يبيع السلعة من رجل بقدر ثم يشتريها منه بأقل من الثمن لأنه لم يخص بقوله ثم اشترى بالدرهم
 جنيناً غير الذي باع له الجمع وتذهب بأنه مطلق والمطلق لا يشمل ولكن يشيع فإذا عمل به في صورة
 سقط الاحتجاج به فيما عداها ولا يصح الاستدلال به على جواز الشراء ممن باعه تلك السلعة
 بعينها وقيل إن وجه الاستدلال بذلك من جهة ترك الاستفصال ولا يخفى ما فيه وقال القرطبي
 استدلال بهذا الحديث من لم يقل بسد الذرائع لأن بعض صور هذا البيع يؤدي إلى بيع التمر بالتمر
 متفاضلاً ويكون الثمن لفوا قال ولا حجة في هذا الحديث لأنه لم ينص على جواز شراء التمر الثاني
 ممن باعه التمر الأول ولا يتناول ظاهر السياق بعمومه بل باطلاقة والمطلق يحتمل التقييد اجالا
 فوجب الاستفسار وإذا كان كذلك فتقييده بأدنى دليل كاف وقد دل الدليل على سد الذرائع
 فلتكن هذه الصورة ممنوعة واستدل بعضهم على الجواز بما أخرجه سعيد بن منصور من طريق
 ابن سيرين أن عمر خطب فقال إن الدرهم بالدرهم سواء أيسر أيدأيد فقال له ابن عوف فتعطيني
 الجنيب وتأخذ غيره قال لا ولكن ابتع بهذا عرضاً فإذا قبضته وكان له فيه نية فاهضم ما شئت وخذ
 أي تقدشت واستدل أيضاً بالاتفاق على أن من باع السلعة التي اشتراها ممن اشتراها منه بعد

جاءه بقر جنيب فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أكل تمر خيبر هكذا قال
 لا والله يا رسول الله أنا لنأخذ
 الصاع من هذا بالصاعين
 والصاعين بالثلاث فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا تفعل بيع الجمع بالدرهم
 ثم ابتع بالدرهم جنيناً

٢٢٠١

٢٢٠٢

م س

تحفة

٤٥٤٤

١٤٠٩٦

مدة فالبيع صحيح فلا فرق بين التجمل في ذلك والتاجيل فدل على أن المعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه فان تشارط على ذلك في نفس العقد فهو باطل أو قبله ثم وقع العقد بغير شرط فهو صحيح ولا يخفى الورع وقال بعضهم ولا يضر ارادة الشراء اذا كان بغير شرط وهو كن أراد أن يرتى بأمرأة ثم عدل عن ذلك فخطبها وتزوجها فانه عدل عن الحرام الى الحلال بكلمة الله التي اباحها وكذلك البيع والله اعلم وفي الحديث جواز اختيار طيب الطعام وجواز الوكالة في البيع وغيره وفيه أن البيوع الفاسدة ترد وفيه حجة على من قال ان بيع الربا جائز باصلا من حيث انه بيع ممنوع بوصفه من حيث انه ربا فعلى هذا يسقط الربا ويصح البيع قاله القرطبي قال ووجه الرد أنه لو كان كذلك لما ردد النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصفقة ولا أمره برد الزيادة على الصاع **(قوله)** باب من باع فخلأ قد أبرت أو أرضا من روعة أو باجارة أي أخذ شيئا مما ذكر باجارة والنخل اسم جنس يذكر ويؤنث والجمع فخليل وقوله أبرت بضم الهمزة وكسر الموحدة مخففة على المشهور ومشددا أو الراعم فتوحة يقال أبرت النخل أبره أبرابوزن أكلت الشيء أكله كالأول ويقال أبرته بالتشديد أبره تأبير ابوزن علمته اعلمه تعلما والتأبير التشقيق والتلقيج ومعناه شق طلع النخلة الاثني ليسذر فيه شيء من طلع النخلة الذكروا الحكم مستمر بمجرد التشقيق ولو لم يضع فيه شيئا وروى مسلم من حديث طلحة قال مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم على رؤس النخل فقال ما يوضع هؤلاء قالوا يلقحونه يجعلون الذكروا في الاثني فيلقح الحديث **(قوله)** وقال لي ابراهيم يعني ابن موسى الرازي وهشام شيخه هو ابن يوسف الصنعاني **(قوله)** أيما فخل هكذا رواه ابن جريج عن نافع موقوفا قال البيهقي ونافع يروى حديث النخل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث العبد عن ابن عمر عن عمر موقوفا (ثلاث) وقد أسند المؤلف حديث العبد مرفوعا كما سيأتي التيسير عليه في كتاب الشرب ونذكره هنا ان شاء الله تعالى ما وقع لصاحب العمدة وشارحه من الوهم فيه وحديث الحرث لم يروه غير ابن جريج والرواية الموصولة ذكرها مالك والليث كما تراهم في هذا الباب وفي الباب الذي يلي الباب الذي بعده ووصل مالك والليث وغيرهما عن نافع عن ابن عمر قصة النخل دون غيرها واختلف على نافع وسالم في رفع ما عدا النخل فرواه الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا في قصة النخل والعبد معا هكذا أخرجه الحفاظ عن الزهري وخالفهم سفيان بن حسين فزاد فيه ابن عمر عن عمر مرفوعا لجميع الاحاديث أخرجه النسائي وروى مالك والليث وأيوب وعبيد الله ابن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قصة النخل وعن ابن عمر عن عمر قصة العبد موقوفة كذلك أخرجه أبو داود ومن طريق مالك بالاسنادين معا وسيأتي في الشرب من طريق مالك في قصة العبد موقوفة وجرم مسلم والنسائي والدارقطني بترجيح رواية نافع المفضلة على رواية سالم ومال على بن المديني والبخاري وابن عبد البر الى ترجيح رواية سالم وروى عن نافع رفع القصتين أخرجه النسائي من طريق عبد ربه بن سعيد عنه وهو وهم وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال ما هو الا عن عمر شأن العبد وهذا لا يدفع قول من صحح الطريقتين وجوز أن يكون الحديث عند نافع عن ابن عمر على الوجهين **(قوله)** وكذلك العبد والحرث (يشير بالعبد الى حديث من باع عبدا وله مال فحاله للبائع الا أن يشترط المبتاع وصورة تشبيهه بالنخل من جهة

* (باب من باع فخلأ قد أبرت أو أرضا من روعة أو باجارة) * قال أبو عبد الله وقال لي ابراهيم أخبرنا هشام أخبرنا ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يخبر عن نافع مولى ابن عمر أيما فخل بيعت قد أبرت لم يذكر الثمر قال الثوري السدي أبرها وكذلك العبد والحرث سمى له نافع هؤلاء الثلاثة * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

٢٢٠٤

موسى

تحفة

٨٢٢٥

الزوائد في كل منهما وأما الحرث فقال القرطبي إيا كل شيء بحسب ما جرت العادة أنه إذا فعل فيه
 نبتت ثمرة وانعقدت فيسه ثم قد يعبر به عن ظهور الثمرة وعن انعقادها وإن لم يفعل فيها شيء (قوله
 من باع نخلا قد أبرت) في رواية نافع إلا أنه بعد يسير أيام رجل أبر نخلا ثم باع أصلها الخ وقد
 استدل بمنطوقه على أن من باع نخلا وعليها ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تسمر على ملك
 البائع ويظهر منه على أنها إذا كانت غير مؤبرة أنها تدخل في البيع وتكون للمشتري
 وبذلك قال جمهور العلماء وخالفهم الأوزاعي وأبو حنيفة فقالا لا تكون للبائع قبل التأبير
 وبعده وعكس ابن أبي ليلى فقال تكون للمشتري مطلقا وهذا كله عند إطلاق بيع النخل
 من غير تعرض للثمرة فإن شرطها المشتري بأن قال اشتريت النخل بثمرتها كانت للمشتري وإن
 شرطها البائع لنفسه قبل التأبير كانت له وخالف مالك فقال لا يجوز شرطها للبائع فالخاص
 أنه يستفاد من منطوقه حكمان ومن مفهومه حكمان أحدهما بمفهوم الشرط والآخر بمفهوم
 الاستثناء قال القرطبي القول بدليل الخطاب يعني بالمفهوم في هذا ظاهر لأنه لو كان حكمه غير
 المؤبرة حكم المؤبرة لكان قبضه بالشرط لغوا الفائدة فيه (تنبيه) * لا يشترط في التأبير أن
 يؤبره أحد بل لو تأبير بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع الناميين به (قوله الآن يشترط المبتاع)
 المراد بالمبتاع المشتري يتبرئ منه الإشارة إلى البائع بقوله من باع وقد استدل بهذا الإطلاق
 على أنه يصح اشتراط بعض الثمرة كما يصح اشتراط جميعها وكأنه قال الآن يشترط المبتاع شيئا
 من ذلك وهذه هي النكتة في حذف المنعول وانفراد ابن القاسم فقال لا يجوز له شرط بعضها
 واستدل به على أن المؤبر يختلف في الحكم غير المؤبر وقال الشافعية لو باع نخلة بعضها مؤبر
 وبعضها غير مؤبر فالجميع للبائع وإن باع نخلتين فكذلك يشترط اتحاد الصنفين فإن أفرده لكل
 حكمه ويشترط كونهما في بستان واحد فإن تعدد فكل كل حكمه ونص أحمد على أن الذي يؤبر
 للبائع والذي لا يؤبر للمشتري وجعل المالكية الحكم للأغلب وفي الحديث جواز التأبير
 وأن الحكم المذكور مختص بآثار النخل دون ذكره وأما ذكره فللبائع نظرا إلى المعنى ومن
 الشافعية من أخذ بظاهر التأبير فلم يفرق بين أن يؤبر أو لا يؤبر فباع نخلة وبقيت ثمرتها
 له ثم خرج طلع آخر من تلك النخلة فقال ابن أبي هريرة هو للمشتري لأنه ليس للبائع إلا ما وجد
 دون ما لم يوجد وقال الجمهور هو للبائع لكونه من ثمرة المؤبر دون غيرها ويستفاد من
 الحديث أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع فلا يدخل في النهي عن بيع
 وشرط واستدل الطحاوي بحديث الباب على جواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها واحتج به لذهب
 الذي حكيناه في ذلك وقد تعقبه البيهقي وغيره بأنه يستدل بالشئ في غير ما ورد فيه حتى إذا جاء
 ما ورد فيه استدلل بغيره عليه كذلك فيستدل لجواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بحديث التأبير
 ولا يعمل بحديث التأبير بل لافرق عنده كما تقدم في البيع قبل التأبير وبعده فإن الثمرة في ذلك
 للمشتري سواء شرطها البائع لنفسه أو لم يشترطها والجمع بين حديث التأبير وحديث النهي عن
 بيع الثمرة قبل بدو صلاح سهل بأن الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل وفي حديث النهي مستقلة
 وهذا واضح جدا والله أعلم بالصواب (قوله با) بيع الزرع بالطعام كيلا ذكر فيه
 حديث ابن عمر في النهي عن المزانية وفيه وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام قال ابن بطال أجمع

قال من باع نخلا قد أبرت
 فثمرتها للبائع إلا أن يشترط
 المبتاع * (باب بيع الزرع
 بالطعام كيلا) * حدثنا قتيبة
 حدثنا الليث عن نافع عن
 ابن عمر رضي الله عنهما قال
 نهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن المزانية أن
 يبيع غرسا طمعه أن كان
 نخلا بقر كيلا وإن كان كرما
 أن يبيعه بزيب كيلا وإن كان
 زرعاً أن يبيعه بكيل طعام
 ونهى عن ذلك كله

٢٢٠٥

م

تحفة

٨٢٧٤

العلماء على أنه لا يجوز بيع الزرع قبل أن يقطع بالطعام لانه بيع مجهول معلوم وأما بيع رطب ذلك يبابه بعد القطع وامكان المماثلة فالجمهور لا يجيزون بيع شيء من ذلك بنفسه لامتفاضلا ولا تماثلا انتهى وقد تقدم البحث في ذلك قبل أبواب واحتج الطحاوي لابي حنيفة في جواز بيع الزرع الرطب بالحلب اليابس بأنهم أجمعوا على جواز بيع الرطب بالرطب مثلاً بمنزل مع ان رطوبة أحدهما ليست كرطوبة الآخر بل تختلف اختلافاً متبايناً وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد وبأن الرطب بالرطب وان تفاوت لكنه نقصان يسير فعفى عنه لقلته بخلاف الرطب بالتمر فان تفاوته تفاوت كثيراً والله أعلم **(قوله يا)** بيع النخل بأصله ذكر فيه حديث ابن عمر في التآبير وقد تقدم البحث فيه قبل باب وأورد ههنا من رواية الليث عن نافع بلفظ ايما امرئ أبرغخلا ثم باع أصلها قال ابن بطال ذهب الجمهور الى منع من اشترى النخل وحده أن يشتري ثمرة قبل بدو صلاحه في صفقة أخرى بخلاف ما لو اشتراه تبعاً للنخل فيجوز وروى ابن القاسم عن مالك الجواز مطلقاً قال والاول أولى لعدم النهي عن ذلك **(قوله يا)** بيع الخاضرة بالخاء والصاد المجتمعين وهي مقابلة من الخضرة والمراد بيع الثمار والحبوب قبل أن يدو صلاحها **(قوله يا)** حديث اسحق بن وهب أي العلاف الواسطي وهو ثقة ليس له ولا شيخه ولا الشيخ شيخه في البخاري غير هذا الموضع **(قوله يا)** حديث اسحق بن يونس حديث أبي هو يونس بن القاسم اليمامي من بني حنيفة وثقه يحيى بن معين وغيره وهو قليل الحديث **(قوله يا)** عن الحاقلة قال أبو عبيد هو بيع الطعام في سنبلة بالبرء مأخوذ من الحقل وقال الليث الحقل الزرع اذا تشعب من قبل أن يغلف سوقه والمنهى عنه بيع الزرع قبل ادراكه وقيل بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وقيل بيع ما في رؤس النخل بالتمر وعن مالك هو كراء الارض بالخطئة أو بـ كـيل طعام أو ادم والمشهور أن الحاقلة كراء الارض ببعض ما تنبت وسيأتي البحث فيه في كتاب المزارعة ان شاء الله تعالى وقد تقدم الكلام على الملازمة والمنازمة في بابها وكذلك المنازمة زاد الاسماعيل في روايته قال يونس بن القاسم والخاضرة بيع الثمار قبل أن تطعم وبيع الزرع قبل أن يثد ويترك منه وللطحاوي قال عمر بن يونس فسر لي أبي في الخاضرة قال لا يشتري من تمر النخل حتى يوضع يحمر أو يصفر وبيع الزرع الاخضر مما يحدد بطنا بعد بطن مما يهتم معرفة الحكم فيه وقد أجازة الحنفية مطلقاً وبثت الخيارات اذا اختلف وعند مالك يجوز اذا بدو صلاحه ولا يشتري ما يتجدد منه بعد ذلك حتى يقطع ويقطر الغرر في ذلك الحاجة وشبهه بجواز كراء خدمة العبد مع أنها تتجدد وتختلف وبكراء المرضعة مع أن لبنها يتجدد ولا يدري كم يشرب منه الطفل وعند الشافعية يصح بعد بدو صلاحه مطلقاً وقبله يصح بشرط القطع ولا يصح بيع الحب في سنبلة كالجوز واللوز ثم ذكر في الباب حديث أنس في النهي عن بيع تمر النخل حتى يزنه وقد تقدم البحث فيه قريباً **(قوله يا)** بيع الجاروا كله بضم الجيم وتشديد الميم هو قلب النخلة وهو معروف ذكر فيه حديث ابن عمر من الشجر شجرة كل رجل المؤمن وقد تقدمت مباحثه في كتاب العلم وليس فيه ذكر البيع لكن الاكل منه يقتضي جواز بيعه قاله ابن المنير ويحتمل أن يكون أشار الى أنه لم يجد حديثاً على شرطه يدل بمطابقته على بيع الجار وقال ابن بطال بيع الجاروا كله من المباحات بلا

* (باب بيع النخل بأصله) *

* حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا

الليث عن نافع عن ابن عمر

رضي الله عنهما أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال أيما

امرئ أبرغخلا ثم باع أصلها

فلذي أبرغخلا النخل الآن

يشتري المستاع * (باب بيع

الخاضرة) * حدثنا اسحق

ابن وهب حدثنا عمر بن يونس

حدثنا أي قال حدثني

اسحق بن أبي طلحة الانصاري

عن أنس بن مالك رضي الله

عنه قال نهى رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن

الحاقلة والخاضرة والملازمة

والمنازمة والمزانية * حدثنا

قتيبة حدثنا اسمعيل بن

جعفر عن جعد عن أنس

رضي الله عنه أن النبي صلى

الله عليه وسلم نهى عن بيع

تمر الترحقي يز هو فقلنا لأنس

ما زهوها قال تحمرو وتصفر

أرأيت ان منع الله الثمر

تستحل مال أخيك * (باب

بيع الجاروا كله) * حدثنا

أبو الوليد هشام بن عبد الملك

حدثنا أبو عوانة عن أبي

بشر عن مجاهد عن ابن عمر

رضي الله عنهما قال كنت

عند النبي صلى الله عليه

وسلم وهو يأكل جارا فقال

من الشجر شجرة كل رجل

المؤمن فاردت أن أقول هي

النخلة فإذا أنا أحدثهم

قال هي الخلة * (باب من أجرى ٣٣٨ امر الامصار على ما تعارفون بينهم في البيوع والاجارة والكيل والوزن وسنهم

على نياتهم ومذاهمهم

المشهوره * وقال شريح

للغزاليين سنتكم بينكم

وقال عبد الوهاب عن ايوب

عن محمد لا بأس العشرة

بأحد عشر وبأخذ النفقة

رجا وقال النبي صلى الله

عليه وسلم لهخذ خذى

ما يكفك وولدك بالمعروف

وقال تعالى ومن كان فقيرا

فلما كل بالمعروف واكثرى

الحسن من عبد الله بن

مرداس جارا فقال بكم

قال بدا نقين فركبه ثم جاء

مرة أخرى فقال الجار

الجار فركبه ولم يشارطه

فبعث اليه بنصف درهم

حدثنا عبد الله بن يوسف

أخبرنا مالك عن حميد

الطويل عن أنس بن مالك

رضي الله عنه قال جهم

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أبو طيبة فأمره رسول

الله صلى الله عليه وسلم

بصاع من تمر وأمر أهله أن

يخففوا عنه من خراجه

حدثنا أبو نعيم حدثنا

سفيان عن هشام عن عروة

عن عائشة رضي الله عنها

قالت هندا أم معاوية رسول

الله صلى الله عليه وسلم أن

أبا سفيان رجل شحيح فهل

٣ قوله ومقابل بعوض الخ

كذا بالنسخ التي بايدينا وعل

قبل ذلك سقطا من النسخ

خلاف وكل ما اتفق به لاد كل في بيعه جائز (قلت) فائدة الترجمة رفع توهم المنع من ذلك لانه

قد يظن افساد او اضعاف وليس كذلك وفي الحديث أكل النبي صلى الله عليه وسلم بحضرة القوم

فبرذلك على من كره اظهار الاكل واستحب اخفاءه قياسا على اخفاء مخرجه * (قوله

من أجرى أمر الامصار على ما تعارفون بينهم في البيوع والاجارة والكيل

والوزن وسنهم على نياتهم ومذاهمهم المشهورة) قال ابن المنير وغيره مقصودهم بهذه الترجمة اثبات

الاعتماد على العرف وأنه يقضى به على ظواهر الالفاظ ولأن رجلا وكل رجلا في بيع سلعة

فباعها بغير النقد الذي عرف الناس لم يجز وكذا الوبايع موزونا ومكيلا بغير الكيل أو الوزن المعتاد

وذكر القاضي الحسين من الشافعية أن الرجوع الى العرف أحد القواعد الخمس التي بني عليها

الفقه فنها الرجوع الى العرف في معرفة أسباب الاحكام من الصفات الاضافية كصغر ضبة

الفضة وكبرها وغالب الكثافة في اللحية ونادرها وقرب منزلها وبعده وكثرة فعل أو كلام وقلة في

الصلاة ومقابل بعوض في البيع وعينا وثمان مثل ومهر مثل وكف نكاح وموثة ونفقة وكسوة

وسكنى وما يليق به ال الشخص من ذلك ومنها الرجوع اليه في المقادير كالحيض والظهور وأكثر

مدة الحمل وسن البأس ومنها الرجوع اليه في فعل غير منضبط يترتب عليه الاحكام كاحياء

الموات والاذن في الضيافة ودخول بيت قريب وتبسط مع صديق وما يصدق قبضا ويدا عا وهذه

وغصبا وحفظ وديعة واتقاعا بعارية ومنها الرجوع اليه في أمر مخصص كالفاظ الايمان

وفي الوقف والوصية والتفويض ومقادير المكاييل والموازين والنقد وغير ذلك (قوله وقال

شريح للغزاليين) بالمعجمة وتشديد الزاي (قوله سنتكم بينكم) أي جائز وهذا على أن يقرأ

سنتكم بل رفع ويحتمل أن يقرأ بالنصب على حذف فعل أي الزموا وهذا وصله سعيد بن منصور

من طريق ابن سيرين أن ناسا من الغزاليين اختصموا الى شريح في شيء كان بينهم فقالوا ان ستمنا

بيننا كذا وكذا فقال سنتكم بينكم * (نبيه) وقع في بعض نسخ الصحيح سنتكم بينكم

رجا وقوله رجلا فقطرة زائدة لامعنى لها هنا وانما هي في آخر الاثر الذي بعده (قوله وقال

عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد (عن ايوب عن محمد) هو ابن سيرين وهذا وصله أبو بكر بن أبي

شيبه عن عبد الوهاب هذا (قوله لا بأس العشرة بأحد عشر) أي لا بأس أن يبيع ما اشتراه

بمائة دينار مثالا كل عشرة منه بأحد عشر فيكون رأس المال عشرة والربح دينار قال

ابن بطال أصل هذا الباب بيع الصبرة كل قفيز درهم من غير أن يعلم مقدار الصبرة فاجازه قوم

ومنه آخرون (قلت) وفي كون هذا الفرع هو المراد من أثر ابن سيرين نظرا لا يخفى وأما قوله

وبأخذ النفقة رجما فاختلفوا فيه فقال مالك لا يأخذ الا فيماله تأثير في السلعة كالصبيغ

والخياطة وأما جرة السمسار والدلى والشدة فلا قال فان أرجحه المشتري على مالا تأثيره جازا اذا

رضى بذلك وقال الجمهور للبائع أن يحسب في المراجعة جميع ما صرفه ويقول قام على تكذا

ووجه دخول هذا الاثر في الترجمة الاشارة الى أنه اذا كان في عرف البلد أن المشتري بعشرة

درهم يباع بأحد عشر فبعه المشتري على ذلك العرف لم يكن به بأس (قوله وقال النبي صلى الله

عليه وسلم لهخذ) أي بنت عتقة ورج أبي سفيان وتذكر قصة موصولة في الباب (قوله

واكثرى الحسن) أي البصري (من عبد الله بن مرداس جارا الخ) وصله سعيد بن منصور وعن

هشيم

قبل ذلك سقطا من النسخ

على جناح أن آخذ من ماله

سرا قال خذي أنت وبنوك

ما يكفيك بالمعروف

* حدثني اسحق حدثنا ابن

غير أخبرنا هشام وحدثني

محمد بن سلام قال سمعت عثمان

ابن فرقد قال سمعت هشام

ابن عروة يحدث عن أبيه أنه

سمع عائشة رضي الله عنها **تحفة**

تقول ومن كان غنيا

فليستعفف ومن كان فقيرا

فليأكل كل بالمعروف أنزلت

في والي اليتيم الذي يقيم عليه

ويصلح في ماله ان كان فقيرا

أكل منه بالمعروف * (باب

بيع الشريك من شريكه) *

حدثني محمود حدثنا

عبد الرزاق أخبرنا معمر

عن الزهري عن أبي سلمة عن

جابر رضي الله عنه قال جعل

رسول الله صلى الله عليه وسلم

الشفعة في كل مال لم يقسم

فإذا وقعت الحدود وصرفت

الطرق فلا شفعة * (باب

بيع الأرض والدور والعروض

مشاعا غير مقسوم) * حدثنا

محمد بن محبوب حدثنا عبد

الواحد حدثنا معمر عن

الزهري عن أبي سلمة بن عبد

الرحمن عن جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما قال قضى

النبي صلى الله عليه وسلم

بالشفعة في كل مال لم يقسم

فإذا وقعت الحدود وصرفت

الطرق فلا شفعة * حدثنا

مسدد حدثنا عبد الواحد

هشيم عن يونس فذكر مثله وقوله الجار الجار بالنصب فيهما بفعل مضمرا أي أحضر أو أطلب ويجوز الرفع أي المطلوب والدائق بالمهملة ونون خفيفة مكسورة بعد هاء قاف وزن سدس درهم ووجه دخوله في الترجمة ظاهر من جهة أنه لم يشارطه اعتمادا على الاجرة المتقدمة وزاده بعد ذلك على الاجرة المذكورة على طريق الفضل ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * أحدها حديث أنس في قصة أبي طيبة وقد تقدم ذكره في أوائل البيوع وساقه فيه بهذا الاسناد ووجه دخوله في الترجمة كونه صلى الله عليه وسلم لم يشارطه على أجرته اعتمادا على العرف في مثله * ثانيها حديث عائشة في قصة هند وسأني الكلام عليه في كتاب النفقات والمراد منها قوله خذي من ماله ما يكفيك بالمعروف فأحالها على العرف فيما ليس فيه تحديد شرعي * ثالثها حديث عائشة في قوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف وسأني الكلام عليه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى فإنه ساقه عن اسحق هذا بهذا الاسناد فظهر من سياقه أنه هنا بلفظ عثمان بن فرقد وهما بللفظ عبد الله بن غير وقد ذكره هنا بلفظ والي اليتيم الذي يقيم عليه وقال ابن التين الصواب يقوم لأنه من القيام لا من الإقامة (قلت) وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن هشام ولم يقع في رواية ابن عيسى من ذلك ولا في رواية أبي أسامة في الوصايا ورواية يقيم موجهة أي يلزمه أو يقيم نفسه عليه واسحق شيخ البخاري فيه هو ابن منصور كما جزم به خلف وغيره في الأطراف وقد استخرج أبو نعيم من مسند اسحق بن راهويه عن ابن نمير وقال أخرجه البخاري عن اسحق وقال في التفسير أخرجه البخاري عن اسحق بن منصور وهشام هو ابن عروة وعثمان بن فرقد بقاء وقاف وزن جعفر هذا هو العطار البصري فيه مقال لكن لم يخرج له البخاري موصولا سوى هذا الحديث وقد قرنه باب نمير وذكره آخر تعليقي في المغازي والمراد منه في الترجمة حواله والي اليتيم في آكله من ماله على العرف * (قوله) ببيع الشريك من شريكه قال ابن بطال هو جائز في كل شيء مشاع وهو كبيع من الاجنبي فإن باعه من الاجنبي فلا شريك الشفعة وان باعه من الشريك ارتفعت الشفعة وذكر فيه حديث جابر في الشفعة وسأني الكلام عليه في بابيه وحاصل كلام ابن بطال مناسبة الحديث للترجمة وقال غيره دعني الترجمة حكم بيع الشريك من شريكه والمراد منه حض الشريك أن لا يبيع ما فيه الشفعة الا من شريكه لأنه ان باعه لغيره كان للشريك أخذه بالشفعة قهرا وقيل وجه المناسبة أن الدار اذا كانت بين ثلاثة قباع أحدهم لآخر كان للثالث أن يأخذ بالشفعة ولو كان المشتري شريكا وقيل ينبغي على الخلاف هل الأخذ بالشفعة أخذ من المشتري أو من البائع فان كان من المشتري فيكون شريكا وان كان من البائع فهو شريك شريكه وقيل هو أنه أن الشفيع ان كان له الأخذ قهرا فللبائع اذا كان شريكا أن يبيع له ذلك بطريق الاختيار بل أولى والله أعلم * (قوله) ببيع الأرض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم ذكر فيه حديث جابر في الشفعة أيضا وسأني في مكانه وذكره هنا اختلاف الرواة في قوله كل ما لم يقسم أو كل مال لم يقسم فقال عبد الواحد بن زياد وهشام بن يوسف عن معمر كل ما لم يقسم وقال عبد الرزاق عن معمر كل مال وكذا قال عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري وطريق هشام وصلها المؤلف في ترك الحيل وطريق عبد الرزاق وصلها في الباب الذي قبله وطريق عبد الرحمن بن اسحق وصلها مسددا في

هذا وقال في كل مال يقسم
الزهرى * (باب اذا اشترى
شيئا غيره بغير اذنه فرضي) *
حدثنا يعقوب بن ابراهيم
حدثنا ابو عاصم اخبرنا ابن
جريح قال اخبرني موسى
ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال خرج
ثلاثة نفر يشون فاصابهم
المطر فدخلوا في غاري جبل
فانحطت عليهم صخرة قال
فقال بعضهم لبعض ادعوا
الله بأفضل عمل علموه فقال
أحدهم اللهم اني كان لي
أخوان شيخان كبيران
فكنت أخرج فأرى ثم أجيء
فأحلب فأجيء بالحلاب فأجيء
به أبوي فيشربان ثم أسقي
الصبيسة وأهلي وامراتي
فاحتست لملء فحيت فاذا
هما نائمان قال فكرهت أن
أوقظهما والصدية تصاغون
عند رجلي فلم يزل ذلك دأبي
ودأبهما حتى طلع النجبر
اللهم ان كنت تعلم أني فعلت
ذلك ابتغاء وجهك فافرج
عنا فرجة تری منها السماء
قال ففرج عنهم وقال الآخر
اللهم ان كنت تعلم اني كنت
أحب امرأه من بنات عبي

مسند عن بشر بن المفضل عنه ووقع عند السرخسي في رواية عبد الرزاق وفي رواية عبد الواحد
في الموضوعين كل مال وللباقيين كل ما في رواية عبد الواحد وكل مال في رواية عبد الرزاق
وقد رواه اسحق عن عبد الرزاق بلفظ قضى بالشفعة في الاموال ما لم تقسم وهو يرجح رواية غير
السرخسي والله أعلم قال الكرماني الفرق بين هذه الثلاث يعني قوله تابعه وقال ورواه أن
المتابعة أن يروي الراوي الآخر الحديث بعينه والرواية انما تستعمل عند المذاكرة والقول أهم
وما ادعاه من الاتحاد في المتابعة مردود فانها أهم من أن تكون باللفظ أو بالمعنى وحصره الرواية
في المذاكرة مردود أيضا فان في هذا الكتاب ما عبر عنه بقوله رواه فلان ثم أسنده هو في موضع
آخر بصيغة حدثنا وأما الذي هنا بخصوصه فعبد الرحمن بن اسحق ليس على شرطه ولذلك حذفه مع
كونه أخرج الحديث عن مسدد الذي وصله عن عبد الرحمن (قوله يا) اذا اشترى
شيئا غيره بغير اذنه فرضي هذه الترجمة معقودة بسبع الفضولي وقد مال البخاري فيها الى الجواز
وأورد فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انحطت عليهم الصخرة في الغار وسيأتي شرحه في
أواخر أحاديث الانبياء وموضع الترجمة منه قول أحدهم اني استأجرت أجيرا بفرق من ذرة
فأعطيته فأبي فعمدت الى الفرق فزعمته حتى اشتريت منه بقرا وراعيها فان فيه تصرف الرجل
في مال الاجير بغير اذنه ولكنه لما عمر له ونماه وأعطاه أخذه ورتى وطريق الاستدلال به ينبغي على
أن شرع من قبلنا شرع لنا والجمهور على خلافه والخلاف فيه شهير امكن بتقرير أن النبي صلى الله
عليه وسلم ساقه مساق المدح والثناء على فاعله وأقره على ذلك ولو كان لا يجوز لايمنه فهذا الطريق
يصح الاستدلال به لا بمجرد كونه شرع من قبلنا وفي اقتصار البخاري على الاستنباط لهذا الحكم
به هذه الطريق دلالة على أن الذي أخرجه في فضل الخيل من حديث عروة البارقي في قصة بينه
الشاة لم يقصده الاستدلال لهذا الحكم وقد أجيب عن حديث الباب بأنه يحتمل أنه استأجره
بفرق في الذمة ولما عرض عليه الفرق فلم يقبضه استمر في ذمة المستأجر لان الذي في الذمة لا يتعين
الا بالقبض فلما تصرف فيه المالك مع تصرفه سواء اعتمده لنفسه أو لاجير ثم انه تبرع بما جتمع
منه على الاجير برضا منه والله أعلم قال ابن بطال وفيه دليل على صحة قول ابن القاسم اذا أودع
رجل رجلا طعاما فباعه المودع بمن فروض المودع فله الخيارات ان شاء أخذ الثمن الذي يباع به وان
شاء أخذ مثل طعامه ومنع أشهب قال لانه طعام بطعام فيه خيار واستدل به لابي ثور في قوله ان
من غصب قحافز رعه ان كل ما أخرجت الارض من القمح فهو لصاحب الحنطة وسيأتي بقية
الكلام على هذا الشرع وما يتعلق به مع الكلام على بقية فوائده حديث أهل الغاري أو آخر
أحاديث الانبياء وقوله في هذه الطريق اخبرنا ابن جريح اخبرني موسى بن عقبة عن نافع فيه
ادخال الواسطة بين ابن جريح ونافع وابن جريح قد سمع الكثيرين نافع ففيه دلالة على قوة
تدليس ابن جريح وروايته عن موسى من نوع رواية الاقران وفي الاسناد ثلاثة من التابعين

كما شدي ما يحب الرجل النساء فقال لا تنال ذلك منها حتى تعطيهما مائة دينار فبعتهما فلما قعدت في
بين رجلها قالت انق الله ولا تنقض الخاتم الا بحقه فقامت وتركتهما فان كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا فرجة قال
ففرج عنهم الثلثين وقال الآخر اللهم ان كنت تعلم أني استأجرت أجيرا بفرق من ذرة فأعطيته وأبي ذلك أن يأخذ فعمدت الى
ذلك الفرق فزعمته حتى اشتريت منه بقرا وراعيها ثم جاف فقال يا عبي الله أعطني حتى فقلت انطلق الى تلك البقرا وراعيها فقال
أنسني بي قال فقلت ما أسهرني بك ولكنك انك اللهم ان كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا فاكشف عنهم

٢٢١٦

نصفه

٩٦٨٩

* (باب الشراء والبيع مع
المشركين وأهل الحرب) *
حدثنا أبو النعمان حدثنا
معتمر بن سليمان عن أبيه عن
أبي عثمان عن عبد الرحمن بن
أبي بكر رضي الله عنهم ما قال
كأن مع النبي صلى الله عليه
وسلم ثم جاء رجل مشرك
مشعان طويل بغنم يسوقها
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم أبيعكم أم عطية أم قال أم
هبة قال لا بل يبيع فاشتري
منه شاة * (باب شراء المملوك
من الحرب وهبته وعتقه) *
وقال النبي صلى الله عليه
وسلم لسان كاتب وكان
حرا فظلموه وباعوه وسبي
عمار وصهيب وبلال

نصفه

٢٦٤ / ٢

في نسق وقوله في المتن الحلاب بكسر المهملة وتخفيف اللام آخره موحدة الاء الذي يحلب فيه
أو المراد اللبن وقوله يتضاغون يعجمتين أي يتباكون من الضغاء وهو البكاء بصوت وقوله فرحة
بضم الفاء ويجوز الفتح والفرق تقدم في الزكاة والذرة بضم المعجمة وتخفيف الراء معروف
* (قوله باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب) قال ابن بطال معاملة الكفار
جائزة لا يبيع ما يستعين به أهل الحرب على المسلمين واختلف العلماء في مبايعة من غالب ماله الحرام
وحجة من رخص فيه قوله صلى الله عليه وسلم للمشرك أبيعكم أم هبة وفيه جواز بيع الكافر
وأثبت ملكه على ما في يده وجواز قبول الهدية منه وسأني حكم هدية للمشركين في كتاب الهبة
(قلت) وأورد المصنف فيه حديث الباب بإسناده هذا أتم سياقا منه ويأتي الكلام عليه هناك
إن شاء الله تعالى وقوله فيه مشعان بضم الميم وسكون المعجمة بعد هامة ملة وآخره نون ثقيلة أي
طويل شعث الشعر وسأني تفسيره للمصنف في الهبة وقوله أبيعكم أم عطية منصوب بفعل مضمر
أي أتبعه ونحو ذلك ويجوز الرفع أي أهدا وقد تقدم قريبا في باب بيع السلاح في الفتنة ما يتعلق
بمبايعة أهل الشرك * (قوله باب شراء المملوك من الحرب وهبته وعتقه) قال ابن
بطال غرض البخاري بهذه الترجمة إثبات ملك الحربى وجواز تصرفه في ملكه بالبيع والهبة
والعتق وغيرها إذا أقر النبي صلى الله عليه وسلم سلمان عندما ملكه من الكفار وأمره أن يكتب
وقبل الخليل هبة الجبار وغير ذلك مما تضمنه حديث الباب (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم
لسلمان أي الفارسي (كاتب وكان حرا فظلموه وباعوه) هذا طرف من حديث وصله أحمد
والطبراني من طريق ابن اسحق عن عاصم بن عمر بن حماد بن يسيد عن سلمان قال كنت رجلا
فارسيًا فذكر الحديث بطوله وفيه ثم هرب من كلب تجار فخره لوني معهم حتى إذا قدموا بي
وادي القرى ظلموني فباعوني من رجل يهودي الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم كاتب يا سلمان قال فسكتت صاحبي على ثلثمائة ودية وأخرجني ابن حبان والحاكم في
صحيحهم ما من وجه آخر عن زيد بن صوحان عن سلمان نحوه وأخرج أبو أحمد وأبو يعلى والحاكم
من حديث يزيد بن جهم * (تنبيه) * قوله كان حرا فظلموه وباعوه من كلام البخاري لخصه من قصته
في الحديث الذي علقه وطعن التكرمانى أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بعد قوله لسلمان
كاتب يا سلمان فقال قوله وكان حرا حال من قال النبي لاسن قوله كاتب ثم قال كيف أمره
بالكتابة وهو حر وأجيب بأنه أراد بالكتابة صورته بالكتابة كانه أراد أن يفسد نفسه ويخلص
من الظلم كذا قال وعلى تسليم أن قوله وكان حرا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لا يتعين
منه جعل الكتابة على الجواز لا احتمال أن يكون أراد بقوله وكان حرا أي قبل أن يخرج من بلده
فتقع في أسر الذين ظلموه وباعوه ويستفاد من هذا كله تقرير أحكام المشركين على ما كانوا عليه
قبل الإسلام وقد قال الطبري إنما أقر اليهودي على تصرفه في سلمان بالبيع ونحوه لأنه لما ملكه لم
يكن سلمان على هذه الشريعة وإنما كان قد تنصر وحكم هذه الشريعة أن من غلب من
الكفار على نفس غيره أو ماله ولم يكن المغلوب فيمن دخل في الإسلام أنه يدخل في ملك الغالب
(قوله وسبي عمار وصهيب وبلال) أما قصة سبي عمار فظاهر في المراد منها لأن عمارا كان عربيا
عنسيبا بالنون والمهملة ما وقع عليه سبي وانما سكن أبوه بأسر مكة وحالف بني مخزوم فزوجه
سبية وهي من مواليهم فولدت له عمارا فيحتمل أن يكون المشركون عمارا عمارا معاملة السبي

وقال تعالى والله فضل بعضكم (٣٤٢) على بعض في الرزق فالذين فضلوا برأى رزقهم على ما ملكت أيانهم الى قوله

أفبعضه الله يجحدون
* حدثنا أبو اليمان أخبرنا
شعيب حدثنا أبو الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة رضي
الله عنه قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم هاجر إبراهيم
عليه السلام بسارة فدخل
بها قرية فيها ملك من الملوكة
أوجبها من الجبارة فقيل
دخل إبراهيم بأمرأة هي من
أحسن النساء فأرسل اليه أن
يا إبراهيم من هذه التي معك
قل أختي ثم رجع اليها فقال
لا تكذبي حديثي فاني
* أخبرتهم أنك أختي والله ان
علي الأرض من مؤمن غيري
وغيرك فأرسل بها اليه فقام
اليها فقامت توضأ وتصلي
ف قالت اللهم ان كنت آمنت
بك ورسولك وأحصنت
فرجى الأعلى زوجي فلا
تسلط على الكافر فخط حتى
ركض برجله قال الأعرج
قال أبو سلمة بن عبد الرحمن
* حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال قال

لكون أمه من مواليتهم داخل في رزقهم وأما صيب فذكر ابن سعد أن أباه من النخريين قاسط وكان
عاملا لكسرى فسبب الروم صهيبا لما غزت أهل فارس فابتاعه منهم عبد الله بن جدعان وقيل
بل هرب من الروم الى مكة فخالف ابن جدعان وستأى الاشارة الى قصته في الكلام على الحديث
الثالث واما بلال فقال مسدد في مسنده حدثنا معمر عن أبيه عن نعيم بن أبي هند قال كان بلال
لا يتام أي جهل فعذب به في بيت أبو بكر رجلا فقال اشترى بلالا فأعتقه وروى عبد الرزاق عن
طريق سعيد بن المسيب قال قال أبو بكر للعباس اشترى بلالا فاشتراه فاعتقه أبو بكر وفي المغازي
لابن اسحق حدثني هشام بن عروة عن أبيه قال مر أبو بكر بامية بن خلف وهو يعذب بلالا
فقال ألا تتقي الله في هذا المسكين قال أنقذه أنت مما ترى فأعطاه أبو بكر غلاما أجلم منه وأخذ
بلالا فأعتقه ويجمع بين القصتين بأن كلام من أمية وأبي جهل كان يعذب بلالا وله ما شوب
فيه (قوله وقال الله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق الآية) موضع الترجمة منه قوله
تعالى على ما ملكت أيانهم فأبى لهم ملك المؤمنين مع كون ملكهم غالبا كان على غير الأوضاع
الشرعية وقال ابن المنير مقصوده صحة ذلك الحربي وملك المسلم عنه والمخاطب في الآية
المشركون والتوبيخ الذي وقع لهم بالنسبة الى ما علموا به أصنامهم من التعظيم ولم يعاملوا بهم
بذلك وليس هذا من غرض هذا الباب ثم ذكر المصنف في الباب أربعة احاديث أحدها حديث
أبي هريرة في قصة إبراهيم عليه السلام وسارة مع الجبار وفيه أنه أعطاهما جرحا ووقع هنا آجر
بهمزة بديل الهاء وقوله كبت بفتح الكاف والموحدة بعدها مائة أي آخره وقيل ردها بواب وقيل
آخره وقيل صرعه وقيل صرفه وقيل أدله حكاهما كلها ابن التين وقال انها متقاربة وقيل اصل
كبت كبد أي بلغ اللهم كبد فابذل الدال مائة وقوله أخدم أي مكن من الخدمة وسأى
الكلام عليه مستوفى في احاديث الانبياء وموضع الترجمة منه قول الكافر أعطوهاهاجر
وقبول سارة منه وامضاء إبراهيم عليه السلام ذلك فقيهه صحة هبة الكافر * ثانيها حديث عائشة
في قصة ابن وليدة زمعة وقد تقدم قريبا في الكلام عليه في الباب المحال عليه ثم وموضع
الترجمة منه تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ملك زمعة للوليدة واجراء أحكام الرق عليها * ثالثها
حديث صهيب (قوله عن سعد) أي ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (قوله قال عبد الرحمن
ابن عوف لصهيب اتق الله ولا تدع الى غيرك) كأن صهيب يقول انه ابن سنان بن مالك

اللهم ان يمت يقال هي قتله فارس ثم قام اليها فقامت توضأ وتصلي وتقول اللهم ان كنت آمنت بك ورسولك
وأحصنت فرجى الأعلى زوجي فلا تسلط على هذا الكافر فخط حتى ركض برجله قال عبد الرحمن قال أبو سلمة قال أبو هريرة فقالت
اللهم ان يمت فيقال هي قتله فارس في الثانية أو في الثالثة فقال والله ما أرسلت الى الا شيطانا رجعوها الى إبراهيم عليه السلام
وأعطوها آجر فرجعت الى إبراهيم عليه السلام فقالت أشعرت أن الله كبت الكافر وأخدم وليدة * حدثنا قتيبة حدثنا الليث
عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا
يارسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد الى أنه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخي يارسول الله ولده على فراش
أبي من وليدته فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى شبهه فرأى شيئا بينا بعثية فقال هو لك يا عبد الولد للفراش وللعاهر الحجر
واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة فلم تره سودة قط * حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سعد عن أبيه قال عبد الرحمن
ابن عوف رضي الله عنه لصهيب اتق الله ولا تدع الى غيرك فقال صهيب ما يسرني أن لي كذا وكذا أو أني قلت ذلك ولكني سرفت
وأنا صبي * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال يارسول الله

تحفة

أرأيت أمورا كنت أتحث
أو أتحث بها في الجاهلية
من صله وعتاقة وصدقة
هل لي فيها أجر قال حكيم رضي
الله عنه قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أسأت على
ما سلف لك من خير * (باب
جلود الميتة قبل أن تدبغ) *
* حدثنا زهير بن حرب حدثنا
يعقوب بن إبراهيم حدثنا
أبي عن صالح قال حدثني
ابن شهاب أن عبيد الله بن
عبد الله أخبره أن عبد الله
ابن عباس رضي الله عنهما
أخبره أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم تربى شاة ميتة
فقال هلا استمتع بهاها
قالوا إنها ميتة قال إنما حرم
أكلها * (باب قتل الخنزير) *
وقال جابر حرم النبي صلى الله
عليه وسلم بيع الخنزير
* حدثنا قتيبة بن سعيد
حدثنا الليث عن ابن شهاب
عن ابن المسيب أنه سمع أبا
هريرة رضي الله عنه يقول
قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم والذي نفسي بيده
ليوشكن أن ينزل فيكم ابن
مريم حكما مقسطا فيكسر
الصليب ويقتل الخنزير
ويضع الجزية ويفيض المال
حتى لا يقبله أحد

ابن عبد عمرو بن عقيل ويسوق نسبها ينتهي الى النمر بن قاسط وان أمه من بني عيم وكان لسانه
أعجميا لانه ربي بين الروم فغلب عليه لسانهم وقد روى الحاكم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة
عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه قال قال عمر لمهيب ما وجدت عليك في الاسلام
الا ثلاثة أشياء اكتنيت أيا يحيى وأنت لا تتسك شيئا وتدعي الى النمر بن قاسط فقال أما الكنية فان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كنى وأما النفقة فان الله يقول وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وأما
النسب فلو كنت من روثه لا تنسب اليها ولكن كان العرب تسيب بعضهم بعضا فسباني ناس بعد
أن عرفت مولدي وأهلي فباعوني فأخذت بلسانهم يعني لسان الروم ورواه الحاكم أيضا وأحمد
وأبو يعلى وابن سعد والطبراني من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن حصة بن صهيب عن أبيه
انه كان يكنى أيا يحيى ويقول انه من العرب ويطعم الكثير فقال له عمر فقال ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كنى واني رجل من النمر بن قاسط من أهل الموصل ولكن سبني الروم غلاما صغيرا بعد
أن عقت قومي وعرفت نسبي وأما الطعام فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خياركم من
أطعم الطعام ورواه الطبراني من طريق يزيد بن أسلم عن أبيه قال خرجت مع عمر حتى دخلنا على
صهيب فلما رآه صهيب قال يا ناس يا ناس فقال عمر ما له يدعو الناس فقيل انما يدعو غلامه
يحنس فقال يا صهيب ما فيك شيء أعيبه الا ثلاث خصال قد كرتنحوه وقال فيه وأما اتسائي الى
العرب فان الروم سبني وأنا صغيري واني لأذكر أهل بيتي ولو أني انقلقت عن روثه لا تنسب اليها
فهذه طرق تقوى بعضها ببعض فلهذا اتفقت له هذه المراجعة بينه وبين عمر مرة وبينه وبين
عبد الرحمن بن عوف أخرى ويدل عليه اختلاف السياق رابعها حديث حكيم بن حزام أنه قال
يا رسول الله أرأيت أمورا كنت أتحث بها الحديث وقد تقدم الكلام عليه في الزكاة وموضع
الترجمة منه ما تضمنه الحديث من وقوع الصدقة والعتاقة من المشرك فانه يتضمن صحة ملك
المشرك اذ صحة العتق متوقفة على صحة الملك وسيأتي الكلام على قوله أتحث هل هو بالمثلثة
أو بالمشناة في كتاب الادب وذكر الكرماني أنه روى هنا أن محبب بن وحدين وكان الاولي ان ينسبها
لقائلها * (قوله) **جلود الميتة قبل أن تدبغ** أي هل يصح بيعها أم لا وأورد فيه
حديث ابن عباس في شاة ممونة وكأنه أخذ جواز البيع من جواز الاستمتاع لان كل ما ينتفع به
يصح بيعه وما لا فلا وبهذا يجاب عن اعتراض الاسماعيلي بأنه ليس في الخبر الذي أوردته تعرض
للبيع والاتقاع بجلود الميتة مطلقا قبل الدباغ وبعد مشهور من مذهب الزهري وكأنه
اختار البخاري وحجته مفهومة قوله صلى الله عليه وسلم إنما حرم أكلها فانه يدل على ان كل ما
عدا أكلها مباح وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الذبايح ان شاء الله تعالى * (قوله)
يا قتل الخنزير أي هل يشرع كما شرع تحريم أكله ووجه دخوله في أبواب البيع
الاشارة الى ان ما أمر بقتله لا يجوز بيعه قال ابن التين شذبه بعض الشافعية فقال لا يقتل الخنزير
اذ لم يكن فيه ضراوة قال والجوهر على جواز قتله مطلقا والخنزير بوزن غريب ونونه أصلية
وقيل زائدة وهو محتار الجوهرى * (قوله) **وقال جابر حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الخنزير**
هذا طرف من حديث وصله المؤلف كما سيأتي بعد تسعة أبواب ثم ذكر المصنف في الباب حديث
أبي هريرة في نزول عيسى بن مريم فيكسر الصليب ويقتل الخنزير وسيأتي الكلام عليه

مستوفى في أحاديث الانبياء وموضع الترجمة منه قوله ويقتل الخنزير أى يأمر بإعدامه مبالغة
في تحريم أكله وفيه توخي عظيم للنصارى الذين يدعون أنهم على طريقة عيسى ثم يستحلون
أكل الخنزير ويبالغون في محبته **(قوله باب)** لا يذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه
رواه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم) أى روى عنه وسبب أتى شرح ذلك في باب بيع الميتة
والاصنام **(قوله)** بلغ عمر بن الخطاب أن فلانا باع خرا في رواية مسلم وابن ماجه عن أبي بكر بن
أبي شيبة عن سفيان بن عيينة بهذا الاسناد أن سمرة باع خرا فقال قاتل الله سمرة زاد البيهقي من
طريق الزعفراني عن سفيان عن سمرة بن جندب قال ابن الجوزي والقرطبي وغيرهما اختلف
في كيفية بيع سمرة للخمر على ثلاثة أقوال أحدها أنه أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية
فباعها منهم معتقدا جواز ذلك وهذا حكم ابن الجوزي عن ابن ناصر ووجهه وقال كان ينبغي
له أن يوليهم بيعها فلا يدخل في محظور وان أخذها ثمنها منهم بعد ذلك لأنه لم يتعاط محرم ما يكون
شبهة بقصة تبريرة حيث قال هو عليها صدقة ولنا هدية والثاني قال الخطابي يجوز أن يكون باع
العصير عن يتخذه خرا والعصير يسمى خرا كما قد يسمى العنب به لأنه يؤكل اليه قاله الخطابي قال
ولا يظن بسمرة أنه باع عين الخمر بعد أن شاع تحريمها وانما باع العصير والثالث أن يكون خلل
الخمر وباعها وكان عمر يعتق ذلك لا يحلها كما هو قول أكثر العلماء واعتقد سمرة الجواز
كما تأوله غيره أنه يحل التحليل ولا ينحصر الحل في تحليلها بنفسها قال القرطبي تعالى ابن الجوزي
والاشبه الأول (قلت) ولا يتعين على الوجه الأول أخذها عن الجزية بل يحتمل أن تكون حصلت
له عن غنمة أو غيرها وقد أبدى الاسماعيلي في المدخل فيه احتمالا آخر وهو أن سمرة علم تحريم
الخمر ولم يعلم تحريم بيعها ولذلك اقتصر عمر على ذمه دون عقوبته وهذا هو الظن به ولم أرفق شيئا
من الاخبار أن سمرة كان واليا للمصر على شيء من أعماله إلا أن ابن الجوزي أطلق أنه كان واليا
على البصرة لعمر بن الخطاب وهو وهم فأنما ولى سمرة على البصرة لزياد وابنه عبيد الله بن زياد بعد
عمر بدهر وولادة البصرة لهم وقد ضبطوا وليس منهم سمرة ويحتمل أن يكون بعض أمرائها استعمل
سمرة على قبض الجزية **(قوله)** حرمت عليهم الشحوم أى أكلها والافلح حرم عليهم بيعها لم يكن
لهم حيلة فيما صنعوه من أذابها **(قوله)** بفمها (قوله) بنخ الخميم والميم أى أذابوها يقال جله إذا ذابه
والجمل الشحم المذاب ووجه تشبيهه ببيع المسلمين الخمر ببيع اليهود المذاب من الشحم
الاشتراك في النهي عن تناول كل منهما المكن ليس كل ما حرم تناوله حرم بيعه كالخمر الأهلية وسباع
الطير فالظاهر أن اشتراكهما في كون كل منهما صار بالنهي عن تناوله نجسا هكذا حكم ابن بطال
عن الطبري وأقره وليس بواضح بل كل ما حرم تناوله حرم بيعه وتناول الجرو والسباع وغيرهما مما
حرم أكله انما يتأتى بعد ذبحه وهو بالذبح يصير ميتة لأنه لا ذكاة له وإذا صار ميتة صار نجسا ولم
يجز بيعه فالإيراد في الأصل غير وارد هذا قول الجمهور وإن خالف في بعضه بعض الناس وأما
قول بعضهم الابن إذا ورث جارية آية حرم عليه وطؤها وجاز له بيعها وأكل غنمها فأجاب عباس
عنه بأنه تعالى لأنه لم يحرم عليه الانتفاع بها مطلقا وانما حرم عليه الاستمتاع بها الأمر خارجي
والانتفاع بالغيره في الاستمتاع وغيره حلال إذا ملكها بخلاف الشحوم فإن المقصود منها وهو
الأكل كان محرما على اليهود في كل حال وعلى كل شخص فاقترقا وفي الحديث ابن العاصي المعين

*** (باب) * لا يذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه * رواه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا الحمادي حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن دينار قال أخبرني طاوس أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول بلغ عمر أن فلانا باع خرا فقال قاتل الله فلانا ألم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فمألوها فباعوها**

٢٢٢٢

م من ي

نقطة

٩٠٥٠٩

ولكن يحتمل ان يقال ان قول عمر قاتل الله سمرة لم يرد به ظاهره بل هي كلمة تقولها العرب عند ارادة الزجر فقالها في حقه تغليظا عليه وفيه اقاله ذوى الهيات زلاتهم لان عمرا كفى بتلك الكلمة عن مزيد عقوبة ونحوها وفيه ابطال الخيل والوسائل الى الحرم وفيه تحريم بيع الخمر وقد نقل ابن المنذر وغيره في ذلك الاجماع وشذ من قال يجوز بيعها ويجوز بيع العنقود المستحيل باطنه خمر او اختلف في علة ذلك فقيل لخباستها وقيل لانه ليس فيها منفعة مباحة مقصودة وقيل للمبالغة في التنفير عنها رقيه ان الشيء اذا حرم عينه حرم ثمنه وفيه دليل على ان بيع المسلم الخمر من الذمى لا يجوز وكذا لو كبل المسلم الذمى في بيع الخمر وأما تحريم بيعها على أهل الذمة فبني على الخلاف في خطاب الكافر بالفروع وفيه استعمال القياس في الاشباه والتظاير واستدل به على تحريم بيع حشة الكافر اذا اقتاناه واراد الكافر شراءه وعلى منع بيع كل محرم نجس ولو كان فيه منفعة كالسرقة وازدك الكوفيون وذهب بعض المالكية الى جواز ذلك للمشتري دون البائع لاحتياج المشتري ذونه وسأى في باب بيع الميتة من حديث جابر بن انس الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم هذه المقالة وفيه البحث عن الاتقاع بشحم الميتة وان حرم بيعها وما يستثنى من تحريم بيع الميتة ان شاء الله تعالى (قوله اخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد (قوله قاتل الله يهودا) كذا بالتسوين على ارادة المطن وفي رواية يغير تسوين على ارادة القبيلة وقد ذكر المصنف في رواية المستمل في آخر الباب ان معناه لعنهم واستشهد بان قوله تعالى قتل الخراصون معناه لعن وهو تفسير ابن عباس في قتل وقوله الخراصون الكذابون هو تفسير مجاهد رواهما الطبري في تفسيره عنهما وقال الهروي معنى قاتلهم قتلهم قال وفاعل أصلها أن يقع الفعل بين اثنين وربما جاء من واحد كسافرت وطارقت النعل وقال غيره معنى قاتلهم عاداهم وقال الداودي من صار عدوا لله وجب قتله وقال البيضاوي قاتل أى عادى وقتل وأخرج في صورة المبالغة أو غير عنه بما هو مسبب عنهم فانهم بما اخترعوا من الخيلة اتصّبوا بخاربة الله ومن حاربه من قاتله قتل (قوله) بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما يكره من ذلك أى من الاتخاذ أو البيع أو الصنعة أو ما هو أعم من ذلك والمراد بالتصاوير الاشياء التي تصور ثم ذكر المرافرجه الله حديث ابن عباس مر فوعا من صور صورة فان الله معذبه الحديث ووجه الاستدلال به على كراهية البيع وغيره واضح وسعيد بن أبي الحسن راويه عن ابن عباس هو أخو الحسن البصري وهو أسن منه ومات قبله وليس له في البخاري موصولا سوى هذا الحديث وسأى الكلام عليه مستوفى في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى (قوله قاتل الرجل) بالراء والموحدة أى انبغض قال الخليل ر بالرجل أصابه نفس في جوفه وهو الربو والربوة وقيل معناه دعر وامتلأ خوفا وقوله ربوة بضم الراء وبفتحها (قوله فعليك بهذا الشجر كل شئ ليس فيه روح) كذا في الاصل بخفض كل على انه بدل كل من بعض وقد جوز بعض النحاة ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أى عليك بمثل الشجر أو على حذف واو العطف أى وكل شئ ومثله قوله في التحيات الصلوات اذا المعنى والصلوات وبهذا الاخير جزم الحميدى في جمعه وكذا ثبت في رواية مسلم والاسماعيلي بلفظ فاصنع الشجر وما لا نفس له ولا نبى نعيم من طريق هوذة عن عوف

* حدثنا عبد الله بن أحمد

عبد الله اخبرنا يونس عن

ابن شهاب قال سمعت سعيد

ابن المسيب عن أبي هريرة

رضي الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

قاتل الله يهودا حرمت

عليهم الشحوم فباعوها

وأكلوا أثمانها * قال أبو

عبد الله قاتلهم الله لعنهم

قتل لعن الخراصون

* (باب بيع التصاوير التي

ليس فيها روح وما يكره

من ذلك) * حدثنا عبد الله

ابن عبد الوهاب حدثنا يزيد

ابن زريع اخبرنا عوف عن

سعيد بن أبي الحسن قال

كنت عند ابن عباس رضي

الله عنهما اذا تأمر رجل فقال

يا أبا عباس انى انسان انما

معيشتى من صنعة يدى

وانى أصنع هذه التصاوير

فقال ابن عباس لا أحدثك

الا ما سمعت من رسول الله

صلى الله عليه وسلم سمعته

يقول من صور صورة فان

الله معذبه حتى ينفخ فيها

الروح وليس ينفخ فيها

أبداف بالرجل ربوة شديدة

واصفرو وجهه فقال ويحك

ان ابيت الا أن تصنع فعليك

بهذا الشجر كل شئ ليس فيه

روح

فعليك بهذا الشجر وكل شيء ليس فيه روح باثبات واو العطف وقال الطيبي قوله كل شيء
هو بيان للشجر لانه لما منع من التصوير وأرشدته الى الشجر كان غير وافي بمقصوده ولانه
قصد كل ما لا روح فيه ولم يقصد خصوص الشجر وقوله كل بالخفض ويجوز ان نصب (قوله)
قال أبو عبد الله (هو المصنف) (قوله سمع سعيد بن أبي عروبة من النضر بن أنس هذا الواحد)
أي الحديث سقطت هذه الزيادة من رواية النسفي هنا وأشار بذلك الى ما أخرجه في اللباس
من طريق عبد الأعلى عن سعيد عن النضر عن ابن عباس بمعناه وسأذكر ما بين الروايتين من
التغاير هناك ان شاء الله تعالى ثم وجدت في نسخة الصغاني قبل قوله سمع سعيد مانصه قال أبو
عبد الله وعن محمد بن عبد الله عن سعيد بن أبي عروبة سمعت النضر بن أنس قال كنت عند ابن
عباس بهذا الحديث وبعبده قال أبو عبد الله سمع سعيد الخزاز الاشكال بهذا ولم أجده هذا
في شيء من نسخ البخاري الا في نسخة الصغاني ومحمد المذكور هو ابن سلام وعبد الله هو ابن سليمان
(قوله يا) تحريم التجارة في الخمر تقدم نظيره هذه الترجمة في أبواب المساجد لكن
بقيد المسجد وهذه أهم من تلك (قوله وقال جابر حرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الخمر)
سبأ أي موصولا بعد ستة أبواب وقد كرر تحرير المسئلة هناك ان شاء الله تعالى ثم أورد حديث
عائشة بلفظ حرمت التجارة في الخمر وقد تقدم في باب كل الراب من هذا الوجه أتم سياقا
ولا جدوا الطبراني من حديث تميم الداري مرفوعا ان الخمر حرام شرأوها وعتها (قوله)
يا (ثم من باع حرا) أي عالما بمعصيته او الحار الظاهر ان المراد به من بني آدم ويحتمل أن
يكون أعم من ذلك فيدخل مثل الموقوف (قوله حدثنا بشر بن مرحوم) هو بشر بن
عباس بمهمة ثم موحدة مصغر ابن مرحوم بن عبد العزيز بن مهران العطار فنسب الى جده
وهو شيخ بصري ما أخرجه عنه من الستة البخاري وقد أخرج حديثه هذا في الاجارة عن شيخ
آخر وافق بشر في روايته له عن شيخهما (قوله حدثنا يحيى بن سليم) بالتصغير هو الطائفي
نزىل مكة مختلف في وثيقته وليس له في البخاري موصولا سوى هذا الحديث وذكره في الاجارة
من وجه آخر عنه والتحقيق أن الكلام فيه انما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة وهذا
الحديث من غير روايته وافق الرواة عن يحيى بن سليم على أن الحديث من رواية سعيد المقبري
عن أبي هريرة وخالفهم أبو جعفر النعماني فقال عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة قاله البيهقي
والحفظ قول الجماعة (قوله ثلاثة أنا خصمهم) زاد ابن خزيمة وابن حبان والاسماعيل
في هذا الحديث ومن كنت خصمه خصمته قال ابن التين هو سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين
الا انه أراد التشديد على هؤلاء بالنصريح والخصم يطلق على الواحد وعلى الاثنين وعلى أكثر
من ذلك وقال الهروي الواحد بكسر أوله وقال الفراء الأول قول الفصحاء ويجوز في الاثنين
خصمان والثلاثة خصوم (قوله أعطى بي ثم غدر) كذا الجميع على حذف المفعول والتقدير
أعطى يمينه بي أي عاهد عهدا وحلف عليه بالله ثم نقضه (قوله باع حرافا كل ثمنه) خص الا كل
بالذكر لانه أعظم مقصود ووقع عند أبي داود من حديث عبد الله بن عمر مرفوعا ثلاثة لا تقبل
منهم صلاة قد كرههم ورجل اعتد حذرا وهذا أعم من الاول في الفعل واخص منه في المفعول
به قال الخطابي اعتد الحذر وقع بأمرين أن يعتقه ثم يكتم ذلك أو يبيحده والثاني أن يستخدمه

* قال أبو عبد الله سمع
سعيد بن أبي عروبة من
النضر بن أنس هذا الواحد
(باب تحريم التجارة في

الخمر) وقال جابر حرم النبي
صلى الله عليه وسلم بيع الخمر
* حدثنا مسلم حدثنا شعبة

عن الأعمش عن أبي الضحى
عن مسروق عن عائشة
رضي الله عنهما لما نزلت

آيات سورة البقرة عن آخرها
خرج النبي صلى الله عليه

وسلم فقال حرمت التجارة
في الخمر * (باب ثم من باع

حرا) * حدثني بشر بن
مرحوم حدثنا يحيى بن

سليم عن اسمعيل بن أمية عن
سعيد بن أبي سعيد عن أبي

هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم

قال قال الله ثلاثة أنا
خصمهم يوم القيامة رجل

أعطى بي ثم غدر ورجل باع
حرافا كل ثمنه

٢٢٢٢

ن

ن

٢٢٢٢

كرها بعد العتق والاول أشدهما (قلت) وحديث الباب أشد لان فيه مع كتم العتق أو بحده العمل بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن فمن ثم كان الوعيد عليه أشد قال المهلب وإنما كان أعمه شديدا لان المسلمين أكفاء في الحرية فمن باع حرافقه ممنعه التصرف فيما أباح الله له وأرغمه الذل الذي أنقذه الله منه وقال ابن الجوزي الحر عبد الله فمن جنى عليه فخصه سيده وقال ابن المنذر لم أختلفوا في أن من باع حرافقه أنه لا قطع عليه يعني إذا لم يسرقه من حر مثله إلا ما روى عن علي بن أبي طالب من باع حرافقه وكان في جوار بيع الحر خلاف قديم ثم ارتفع فروى عن علي قال من أقر على نفسه بأنه عبد فهو عبد (قلت) يحتمل أن يكون محله فيمن لم تعلم حرته لكن روى ابن أبي شيبة من طريق قتادة أن رجلا باع نفسه فقضى عمر بانه عبد وجعل عنه في سبيل الله ومن طريق زرارة بن أوفى أحد التابعين أنه باع حرافقه في دين ونقل ابن حزم أن الحر كان يباع في الدين حتى نزلت وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ونقل عن الشافعي مثل رواية زرارة ولا يثبت ذلك أكثر الأصحاب واستقر الإجماع على المنع (قوله) ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره هو في معنى من باع حرافقه وأكل ثمنه لانه استوفى منفعة بغير عوض وكأنه أكلها ولانه استخدمه بغير أجره وكأنه استعبده (قوله) يا أبا عبد الله صلى الله عليه وسلم اليهود يبيع أرضهم كذا في رواية أبي ذر يفتح الراو كسر الضاد المججمة جمع أرض وهو جمع شاذ لانه جمع جمع السلامة ولم يبق مفردة سالما لان الراء في المفرد ساكنة وفي الجمع محركة (قوله) حين أجلاهم أي من المدينة (قوله) فيه المقبري عن أبي هريرة) يشير إلى ما أخرجه في الجهاد في باب إخراج اليهود من جزيرة العرب من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة قال بينا نحن في المسجد أخرج علينا النبي صلى الله عليه وسلم فقال انطلقوا إلى اليهود وفيه فقال أتريد أن أجليكم فمن وجد منكم عماله شيئا فليبعه وهذه القصة وقعت لبنى النضير كما سيأتي بيان ذلك في موضعه وكأن المصنف أخذ يبيع الأرض من عموم بيع المال وقد تقدم في أبواب الخيارات قصة عثمان وابن عمر إطلاق المال على الأرض وغفل الكرماني عن الإشارة إلى هذا الحديث فقال انما ذكر البخاري هذا الحديث بهذه الصيغة مقتضاها لكونه لم يثبت الحديث المذكور على شرطه والصواب أنه اكتفى هنا بالإشارة إليه لاتحاد مخرجه عنده فقرر من تكرار الحديث على صورته بغير فائدة زائدة كما هو الغالب من عادته (قوله) يا أبا عبد الله صلى الله عليه وسلم اليهود يبيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة) التقدير يبيع العبد بالعبد نسيئة والحيوان بالحيوان نسيئة وهو من عطف العام على الخاص وكأنه أراد بالعبد جنس من يستعبد فيدخل فيه الذكرو الأنثى ولذلك ذكر قصة صفية وأشهر إلى الحاق حكم الذكرو بحكم الأنثى في ذلك لعدم الفرق قال ابن بطال اختلفوا في ذلك فذهب الجمهور إلى الجواز لكن شرط مالك أن يختلف الجنس ومنع الكوفيون وأحمد مطلقا الحديث بمرة المخرج في السنن ورجالته ثقات إلا أنه اختلف في سماع الحسن من سمرة وفي الباب عن ابن عباس عند البزار والطحاوي ورجالته ثقات أيضا إلا أنه اختلف في وصله وارساله فربح البخاري وغير واحد رساله وعن جابر عند الترمذي وغيره واسناده لين وعن جابر بن سمرة عند عبد الله بن زياد المسند وعن ابن عمر عند الطحاوي والطبراني واحتج الجمهور بحديث عبد الله بن عمرو وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا وفيه فابتاع البعير بالبعير بن

ورجل استأجر أجيرا
فاستوفى منه ولم يعطه أجره
(باب أمر النبي صلى
الله عليه وسلم اليهود يبيع
أرضهم حين أجلاهم)
فيه المقبري عن أبي هريرة
(باب يبيع العبد والحيوان
بالحيوان نسيئة)*



المغاني وصارت أحاديثها داخله في بيع الرقيق وتوجيهها واضح وكذا هو في رواية النسقي
وأورد المصنف فيه حديثين كل منهما من طريقين الأول حديث جابر في بيع المدبر (قوله
حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي خالد وعطاء هو ابن أبي رباح وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق
اسمعيل وسلمة وعطاء فاسمعيل وسلمة قرينان من صغار التابعين وعطاء من أوساطهم (قوله
باع النبي صلى الله عليه وسلم المدبر) هكذا أوردته مختصرا وأخرجه ابن ماجه من طريق وكيع
كذلك وأخرجه أحمد عن وكيع كذلك لكن زاد عن سفيان واسمعيل جميعا عن سلمة وأخرجه
الاسماعيلي من طريق أبي بكر بن خلاد عن وكيع ولفظه في رجل أعتق غلاما له عن دبر وعليه
دين فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمانمائة درهم وقد أخرجه المصنف في الأحكام عن
ابن غير شيخه فيه هنا لكن قال عن محمد بن بشر بدل وكيع عن اسمعيل بن أبي خالد ولفظه بلغ
النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا من أصحابه أعتق غلاما له عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه
بثمانمائة درهم ثم أرسل بثمنه إليه وترجم عليه بيع الإمام علي الناس أموالهم وقال في الترجمة وقد
باع النبي صلى الله عليه وسلم مدبرا من نعيم بن النحام وأشار بذلك إلى ما أخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر أن رجلا من الانصار يقال له أبو مذكور
أعتق غلاما له يقال له يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره فدعا به رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال من يشتريه فاشترته نعيم بن عبد الله النحام بثمانمائة درهم فدفعها إليه الحديث وقد
تقدم في باب بيع الزائدة من وجه آخر عن عطاء بلفظ أن رجلا أعتق غلاما له عن دبر فاحتاج
فاخذه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني فاشترته نعيم بن عبد الله فأفاد في هذه الرواية
مضبب ببعه وهو الاحتياج إلى غنمه وفي رواية ابن خلاد زيادة في تفسير الجاهل وهو الذي قصد
ترجمه في الاستقراض من باع مال المقلس فقصمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه
وكأنه أشار بالاول إلى ما تقدم من رواية وكيع عند الاسماعيلي في قوله وعليه دين وإلى
ما أخرجه النسائي من طريق الأعمش عن سلمة بن كهيل بلفظ أن رجلا من الانصار أعتق غلاما
له عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمانمائة درهم
فأعطاه وقال اقض دينك وبالثاني إلى ما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير
عن جابر قال أعتق رجل من بني عذرة عبد الله عن دبر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألك
مال غيره فقال لا الحديث وفيه فدفعها إليه ثم قال أبدأ بنفسك فتصدق عليها الحديث وفي رواية
أيوب المد كورة فحواه ولفظه إذا كان أحدكم فقيرا فليبدل نفسه فان كان فضيل فعلى عياله
الحديث فكيفت هذه الروايات على أن يبيع المدبر كان في حياة النبي دبره الامار وامر بك عن
محمد بن كهيل في هذا الاسناد أن رجلا مات وترك مدبرا ودين فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم
فباعه في دينه بثمانمائة درهم أخرجه الأرقطني ونقل عن شيخه أبي بكر النيسابوري أن
شريكا أخطأ فيه والصحيح ما رواه الأعمش وغيره عن سلمة وفيه ودفع ثمنه إليه وفي رواية النسائي
من وجه آخر عن اسمعيل بن أبي خالد ودفع ثمنه إلى مولا (قلت) وقد رواه أحمد عن اسود بن عامر
عن شريك بلفظ أن رجلا دبر عبد الله وعليه دين فباعه النبي صلى الله عليه وسلم في دين مولا له
وهذا شبيه برواية الأعمش وليس فيه الموت ذكر وشريك كان تغير حفظه لما ولي القضاء وسمع

٢٢٢٠

د س ق

نحلة

٢٤١٦

حدثنا وكيع حدثنا اسمعيل
عن سلمة بن كهيل عن عطاء
عن جابر رضي الله عنه قال
باع النبي صلى الله عليه
وسلم المدبر حدثنا قتيبة

٢٢٢١

م س ق

نحلة

٢٥٢٦

من جملة عنه قبل ذلك أصبح ومنهم اسود المذكور * (تنبيهات) * الاول اتفقت الطرق على أن
ثمة ثمانمائة درهم الاما أخرجه أبو داود من طريق هشيم عن اسمعيل قال سبعمائة أو تسعمائة
(الثاني) وجدت لو كيع في حديث الباب اسنادا آخر أخرجه ابن ماجه من طريق أبي
عبد الرحمن الادري عن عني عن أبي عمرو بن العلاء عن عطاء مشل لفظ حديث الباب مختصرا
(الثالث) وقع في رواية الاوزاعي عن عطاء عند أبي داود زيادة في آخر الحديث وهو أنت أحق
بثمنه والله أغنى عنه * (قوله عن عمرو) هو ابن دينار وفي رواية الحميدي في مسنده
حدثنا عمرو بن دينار (قوله باعه رسول الله صلى الله عليه وسلم) هكذا أخرجه أيضا مختصرا ولم
يذكر من يعود الضمير عليه وقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن سفيان فزاد في آخره
يعني المدبر وأخرجه مسلم عن اسحق بن ابراهيم وأبي بكر بن أبي شيبة جميعا عن سفيان بلفظ دبر
رجل من الانصار غلاما له لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتراه ابن
الحمام عبد اقبطيا مات عام أول في اماره ابن الزبير وهكذا أخرجه أحمد عن سفيان بتمامه نحوه
وقد أخرجه المصنف في كفارات الايمان من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن نحو ولم يقل في اماره ابن
الزبير ولا عين الثمن قال القرطبي وغيره اتفقوا على مشروعية التدبير واتفقوا على أنه من الثلث
غير الثلث وزفر فأنهما قالان من رأس المال واختلفوا هل هو عقد جائز أو لازم فن قال لازم منع
التصرف فيه الا بالعق ومن قال جائز أجازوا بالاول قال مالك والاوزاعي والكوفيون وبالثاني
قال الشافعي وأهل الحديث وجمهور حديث الباب ولأنه تعليق للعق بصفة انفراد السيد بها
فيمكن من بيعه كمن علق عقده بدخول الدار مثلا ولأن من أوصى بعق شخص يخص جاز له بيعه
باتفاق فيلحق به جواز بيع المدبر لأنه في معنى الوصية وقيد الليث الجواز بالحاجة والافيكه
وأجاب الاول بأنها قضية عين لا عموم لها فيحمل على بعض الصور وهو اختصاص الجواز بما
إذا كان عليه دين وهو مشهور مذهب أحمد والخلاف في مذهب مالك أيضا وأجاب بعض
المالكية عن الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم لم يتصرف هذا الرجل لكونه لم يكن له مال غيره
فيستدل به على رد تصرف من تصدق بجميع ماله وادعى بعضهم أنه صلى الله عليه وسلم اغلغ
خدمة المدبر لا رقبته واحتج بما رواه ابن فضيل عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر أنه
صلى الله عليه وسلم قال لأبأس يبيع خدمة المدبر أخرجه الدارقطني ورجال اسناده ثقات الا أنه
اختلف في وصالة وارساله ولو صح لم يكن فيه حجة اذ لا دليل فيه على أن البيع الذي وقع في قصة
المدبر الذي اشتراه نعيم بن الحزام كان في منفعة دون رقبته * الحديث الثاني حديث أبي هريرة
وزيد بن خالد في بيع الامة اذ انت وقد تقدمت الاشارة اليه في باب بيع العبد الزاني وأورده هنا
من وجه آخر عن أبي هريرة ووجه دخوله في هذا الباب عموم الامر ببيع الامة اذ انت فيشمل
ما إذا كانت مدبرة أو غير مدبرة فيؤخذ منه جواز بيع المدبر في الجملة وأما ما وقع في رواية النسفي
وفي نسخة الصغاني فلا يحتاج الى اعتذار (قوله با) هل يسافر بالجارية قبل أن
يستبرأها هكذا قيد بالسفر وكأن ذلك لكونه مظنة الملامسة والمباشرة غالبا (قوله ولم ير
الحسن باسا أن يقبلها أو يباشرها) وصلة ابن أبي شيبة من طريق يونس بن عبيد عنه قال وكان
ابن سيرين يكره ذلك وروى عبد الزراق من وجه آخر عن الحسن قال يصيب مادون القبح قال

حدثنا سفيان عن عمرو سمع

جابر بن عبد الله رضي الله

عنهما يقول باعه رسول الله

صلى الله عليه وسلم * حدثني

زهير بن حرب حدثنا يعقوب

حدثنا أبي عن صالح قال

حدث ابن شهاب أن عبيد الله

أخبره ان زيد بن خالد أبا

هريرة رضي الله عنهما

أخبراه أنهم سمعوا رسول

الله صلى الله عليه وسلم يسئل

عن الامة تزني ولم تحصن

قال اجلدوها ثم ان زنت

فاجلدوها ثم يعوها بعد

الثالثة والرابعة * حدثنا

عبد العزيز بن عبد الله

قال أخبرني الليث عن سعيد

عن أبيه عن أبي هريرة قال

سمعت النبي صلى الله عليه

وسلم يقول اذ انت أمة

تخلع أحدكم قسيتين زناها فليجلدها

الحد ولا يثرب عليها ثم ان

زنت فليجلدها الحد ولا

يثرب عليها ثم ان زنت الثالثة

قسيتين زناها فليبيعها ولو

يجيل من شعر * (باب)

هل يسافر بالجارية قبل

أن يستبرأها ولم ير الحسن

باسا أن يقبلها أو يباشرها

نعم

٢٧٢ / ٢

وقال ابن عمر رضي الله عنهما اذا وهبت الوليدة التي توطأ أبيع وأعتقت فليستبرأ (٣٥١)

الداودي قول الحسن ان كان في المسبية صواب وتعقبه ابن التين بأنه لا فرق في الاستبراء بين المسبية وغيرها **قوله** وقال ابن عمر اذا وهبت الوليدة التي توطأ أبيع وأعتقت فليستبرأ رخصها بجبضة ولا تستبرأ العذراء) أما قوله الاول فوصله ابن أبي شيبه من طريق عبد الله عن نافع عنه وأما قوله ولا تستبرأ العذراء فوصله عبد الرزاق من طريق أيوب عن نافع عنه وكأنه يرى أن البكارة تمنع الحمل أو تدل على عدمه أو عدم الوطء وفيه نظروا على تقديره في الاستبراء شائبة تعبد ولهذا استبرأ التي أيست من الحيض **قوله** وقال عطاء لأبأس أن يصيب من جاريته الحامل ما دون الفرج قال الله تعالى الأعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم قال ابن التين ان أراد عطاء بالحامل من حلت من سيدها فهو فاسد لانه لا يرتاب في حله وان أراد من غيره ففيه خلاف (قلت) والثاني أشبه بمراده ولذلك قيده بما دون الفرج ووجه استدلاله بالآية أنها دلت على جواز الاستمتاع بجميع وجوهه فخرج الوطء بدليل فبقى الباقي على الاصل ثم ذكر المستفاد في الباب حديث أنس في قصة صفية وسيأتي مبسوطا في المقارن والغرض منه هنا قوله حتى بلغنا سد الروحاء حلت فبني بها فان المراد بقوله حلت أي طهرت من حيضها وقدر روى البيهقي بإسنادين أنه صلى الله عليه وسلم استبرأ صفية بجبضة وأما ما رواه مسلم من طريق ثابت عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم ترك صفية عند أم سليم حتى انقضت عدها فقد شك جادرا وبه عن ثابت في رفعه وفي ظاهره نظر لانه صلى الله عليه وسلم دخل بها منصرفه من خير بعد قتل زوجها يسير فلم يحض زمن يسع انقضاء العدة ولا تقولوا انها كانت حاملا فحمل العدة على طهرها من الحيض وهو المطلوب والصريح في هذا الباب حديث أبي سعيد مر فو عالا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حصة قاله في سبأيا أو طاس آخر جه أبو داود وغيره وليس على شرط الصحيح **قوله** (باب بيع الميثة والاصنام) أي تحريم ذلك والميثة بنت الميم مازالت عنه الحياة لا بد كاهة شرعية والميثة بالكسر الهيئة وليست مرادها هنا وتقل ابن المنذر وغيره الاجماع على تحريم بيع الميثة ويستثنى من ذلك السمك والجراد والاصنام جمع صنم قال الجوهري هو الوثن وقال غيره الوثن ماله جنة والصنم ما كان مصورا فينهما عموم وخصوص وجهي فان كان مصورا فهو وثن وصنم **قوله** (عن عطاء) يعني في الرواية المعلقة تلو هذه الرواية المتصلة ان يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من عطاء وإنما كتب به اليه ولين يفيقه استناد آخر ذكره أبو حاتم في العلل من طريق حاتم بن اسمعيل عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد بن عبيدة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال قد رواه محمد بن اسحق عن يزيد بن عطاء بن يزيد لم يسمع من عطاء ولا أعلم أحدا من المصريين رواه عن يزيد بن عبيد الله بن جعفر فان كان حفظه فهو صحيح لان محله الصدق قلت قد اختلف فيه على عبد الحميد ورواية أبي عاصم عنه الموافقة لرواية غيره عن يزيد أرجح فتكون رواية حاتم بن اسمعيل شاذة **قوله** (عن جابر) في رواية أحمد عن حجاج بن محمد عن الليث بسنده سمعت جابر بن عبد الله بمكة **قوله** (وهو بمكة عام النخ) فيه بيان تاريخ ذلك وكان ذلك في رمضان سنة ثمان من الهجرة ويحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم أعاده صلى الله عليه وسلم ليسمعه من لم يكن سمعه **قوله** (ان الله ورسوله حرم) هكذا وقع في الصحيحين بإسناد الفعل الى ضمير الواحد

رجها بجبضة ولا تستبرأ العذراء وقال عطاء لأبأس أن يصيب من جاريته الحامل ما دون الفرج وقال الله تعالى الأعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم * حدثنا عبد الغفار ابن داود حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر فلما فتح الله عليه الحصن ذكر له جال **قوله** صفية بنت حيي بن أخطيب وقد قتل زوجها وكانت عروسا فاصطفاها رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه فخرج بها حتى بلغنا سد الروحاء حلت فبني بها ثم صنع حيسا في نطع صغير ثم طال رسول الله صلى الله عليه وسلم آدن من حولك فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم على صفية ثم خرجنا الى المدينة قال فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحوي لها وراعه بعبادة ثم يجلس عند بعيره فيضع ركبته فتضع صفية رجلها على ركبته حتى تركب * (باب بيع الميثة والاصنام) * حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو بمكة عام الفتح ان الله ورسوله حرم بيع الجمر والميثة والخنزير

٢٢٢٦

ع

تحفة

٢٤٩٤

والاصنام فقبل يارسول
الله أرايت شحوم الميتة
قائه يطلى بها السفن ويدهن
بها الجلود ويستصحب بها
الناس فقال لا هو حرام ثم
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم عند ذلك قاتل
الله اليهود ان الله لما حرم
شحومها جعلوه ثم باعوه
فأكلوا ثمنه وقال أبو عاصم
حدثنا عبد الحميد حدثنا
يزيد كتب الى عطاء سمعت
جابر ارضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم

نخ

٢٧٢ / ٢

وكان الاصل حراما فقال القرطبي انه صلى الله عليه وسلم تأدب فلم يجمع بينه وبين اسم الله في
ضمير الاثنين لانه من نوع ما رتبته على الخطيب الذي قال ومن يعصهما كذا قال ولم تتفق الرواية
في هذا الحديث على ذلك فان في بعض طرقه في الصحيح ان الله حرم ليس فيه ورسوله وفي رواية
لابن مردويه من وجه آخر عن الليث ان الله ورسوله حراما وقد صح حديث أنس في النهي
عن أكل الجوارح الا هلية ان الله ورسوله ينهيا نكحهم ووقع في رواية النسائي في هذا الحديث ينهياكم
والتحقيق جواز الافراد في مثل هذا وجهه الاشارة الى أن أمر النبي ناشئ عن أمر الله وهو
نحو قوله والله ورسوله أحق أن يرضوه والخلاف في هذا ان الجملة الاولى حذفت دلالة الثانية
عليها والتقدير عند سيوبه والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه وهو كقول الشاعر
نحن بعامدنا واثنت بعامتنا * ذلك راض والرائى مختلف

وقيل أحق أن يرضوه خبر عن الاسمين لان الرسول تابع لأمر الله (قوله فقبل يارسول الله) لم
أقف على تسمية القاتل وفي رواية عبد الحميد الاتية فقال رجل (قوله أرايت شحوم الميتة قائه
يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصحب بها الناس) أي فهل يحل بيعها لما ذكر من المنافع
فانها مقتضية للحمية البيع (قوله فقال لا هو حرام) أي البيع هكذا افسره بعض العلماء كالشافعي
ومن اتبعه ومنهم من جعل قوله وهو حرام على الاتقاع فقال يحرم الاتقاع بها وهو قول أكثر
العلماء فلا ينتفع من الميتة أصلا عندهم الا ما خص بالدليل وهو الجلد المدبوغ واختلفوا فيما
يتحس من الأشياء الطاهرة فالجمهور على الجواز وقال أحمد وابن المباحشون لا ينتفع بشيء
من ذلك واستدل الخطابي على جواز الاتقاع باجماعهم على أن من مات له دابة ساع له اطعامها
لكلاب الصيد فكذلك يسوغ دهن السقينة بشحم الميتة ولا فرق (قوله ثم قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود الخ) وسياقه مشعر بقوة ما أوله الا كثر أن المراد بقوله
هو حرام البيع لا الاتقاع وروى أحمد والطبراني من حديث ابن عمر عن فوعا الويل لبي اسرائيل
انه لما حرم عليهم الشحوم باعوها فأكلوها وكذا ثمن الخمر عليكم حرام وقد مضى في باب
تحريم تجارة الخمر حديث عيم الداري في ذلك (قوله وقال أبو عاصم حدثنا عبد الحميد) هو ابن
جعفر وهذه الطريق وصلها أحمد عن أبي عاصم وأخرجها مسلم عن أبي موسى عن أبي عاصم ولم
يسق لفظه بل قال مثل حديث الليث والظاهر انه أراد أصل الحديث والافق سياقه بعض
مخالفة قال أحمد حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن عبد الحميد بن جعفر أخبرني يزيد بن أبي
حبيب ولفظه يقول عام الفتح ان الله حرم بيع الخنازير وبيع الميتة وبيع الخمر وبيع الاصنام
قال رجل يارسول الله فأتري في بيع شحوم الميتة فانها تدهن بها السفن والجلود ويستصحب بها
فقال قاتل الله يهود الحديث فظهر بهذه الرواية ان السؤال وقع عن بيع الشحوم وهو يؤيد
ما قرناه ويؤيده أيضا ما أخرجه أبو داود ومن وجه آخر عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم
قال وهو عند الركن قاتل الله اليهود ان الله حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا ثمنها وان الله
اذا حرم على قوم كل شيء حرم عليهم ثمنه قال جمهور العلماء العلة في منع بيع الميتة والخمر
والخنزير النجاسة فيسدى ذلك الى كل نجاسة ولكن المشهور عند مالك طهارة الخنزير والعلة في
منع بيع الاصنام عدم المنفعة المباحة فعلى هذا ان كانت بحيث اذا كسرت ينتفع برضاها

٢٢٢٧

ع
تحفة

١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥

* (باب عن الكلب) *
حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن أبي بكر بن عبد الرحمن
عن أبي مسعود الانصاري
رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن
ثمن الكلب ومهر البغي
وحلوان الكاهن * حدثنا
حجاج بن منهال حدثنا شعبة
قال أخبرني عون بن أبي
جحيفة قال رأيت أبي اشتري
حجاما فامر بجأجه فكسرت
فسأله عن ذلك فقال ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن ثمن الدم وثن
الكلب وكسب الأمة ولعن
الواشمة والمستوشمة وكل
الربا وموكله ولعن المصور

٢٢٢٨

تحفة

١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١

بيعهما عند بعض العلماء من الشافعية وغيرهم والاكثر على المنع جلالته نهي على ظاهره والظاهر
ان النهي عن بيعها للمباغسة في التفسير عنها ويلحق بها في الحكم الصلابة التي تعظمها
النصارى ويحرم فتح جميع ذلك وصنفته وأجمعوا على تحريم بيع الميتة والخنزير
الاما تقدمت الإشارة اليه في باب تحريم الخمر ولذلك رخص بعض العلماء في القليل من شعر
الخنزير لخرز حكاة ابن المنذر عن الاوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية فعلى هذا فيجوز
بيعه ويستثنى من الميتة عند بعض العلماء ما لا تحل الحياة كالشعر والصوف والوبر فانه طاهر
فيجوز بيعه وهو قول أكثر المالكية والحنفية وزاد بعضهم العظم والسن والقرن والطلق
وقال بن جاسة الشعور الحسن واليث والاوزاعي ولكنها تطهر عندهم بالغسل وكانها متنجسة
عندهم بما يتعلق بها من رطوبات الميتة لا نجاسة العين ونحوه قول ابن القاسم في عظم الفيل انه
يطهر اذا سلق بالماء وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في باب لا يذاب شحم الميتة * (قوله
باب ثمن الكلب) * وأورد فيه حديثين * أحدهما عن أبي مسعود انه صلى الله عليه
وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن * ثانيهما حديث أبي جحيفة نهى عن
ثمن الدم وثن الكلب وكسب الأمة الحديث وقد تقدم في باب موكل الربا في أوائل البيع واشتدل
هذان الحديثان على أربعة أحكام أو خمسة ان غايرنا بين كسب الأمة ومهر البغي * الاول عن
الكلب وظاهر النهي تحريم بيعه وهو عام في كل كلب معلما كان أو غيره مما يجوز اقتناؤه أو
لا يجوز ومن لازم ذلك ان لا قيمة على متلفه وبذلك قال الجمهور وقال مالك لا يجوز بيعه ويجب
القيمة على متلفه وعنه كجمهور وعنه كقول أبي حنيفة يجوز ويجب القيمة وقال طائفة النخعي
يجوز بيع كلب الصيد دون غيره وروى أبو داود من حديث ابن عباس مر فوعا نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وقال ان جاء يطلب ثمن الكلب فاملا كفه ترابا واسناده
صحيح وروى أيضا باسناد حسن عن أبي هريرة مر فوعا لا يحل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن
ولامهر البغي والعله في تحريم بيعه عند الشافعي نجاسته مطلقا وهي قائمة في العلم وغيره وعله
المنع عندهم لا يرى نجاسته النهي عن اتخاذه والامر بقتله ولذلك خص منه ما أذن في اتخاذه
وبدل عليه حديث جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد
أخرجه النسائي باسناد رجاله ثقات الا انه طعن في صحته وقد وقع في حديث ابن عمر عند ابن أبي
حاتم بلفظ نهى عن ثمن الكلب وان كان ضاريا يعنى مما يصيد وسنده ضعيف قال أبو حاتم هو
من كروفي رواية لا جد نهى عن ثمن الكلب وقال طعمة جاهلية ونحوه للطبراني من حديث
مeyer بن سعد وقال القرطبي مشهور مذهب مالك جواز اتخاذه الكلب وكراهية بيعه ولا يفسخ
ان وقع وكما لا يمكن عنده نجسا وأذن في اتخاذه لما نفعه الجائزة كان حكمه حكم جميع
المبيعات لكن الشرع نهى عن بيعه تنزيها لانه ليس من مكارم الاخلاق قال وأما نسويته في
النهي بينه وبين مهر البغي وحلوان الكاهن فمحمول على الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه وعلى
تقدير العموم في كل كلب فالنهي في هذه الثلاثة في القدر المستتر من الكراهة أهم من التنزيه
والتحريم اذ كل واحد منهما منهي عنه ثم تؤخذ خصوصية كل واحد منهما من دليل آخر فانا
عرفنا تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن من الاجماع لا من مجرد النهي ولا يلزم من الاشتراك في

العطف الاشتراقي جميع الوجوه اذ قد يعطف الامر على النهي والايجاب على النفي * الحكم
 الثاني مهر البغي وهو ما تأخذ الزانية على الزنا سماه مهر انجازا والبغي بفتح الموحدة وكسر المجمة
 وتشديد التحتانية وهو فاعيل بمعنى فاعله وجمع البغي بغاياو البغاء بكسر أوله الزنا والفجور وأصل
 البغاء الطلب غيراته أكثر ما يستعمل في الفساد واستدل به على ان الامة اذا أكرهت على الزنا
 فلا مهر لها وفي وجه الشافعية يجب للسيد * الحكم الثالث كسب الامة وسيأتي في الاجارة باب
 كسب البغي والاماء وفيه حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب
 الامة زاد أبو داود من حديث رافع بن خديج عن النبي عن كسب الامة حتى يعلم من أين هو فعرف
 بذلك النبي والمراد به كسبها بالزنا لا بالعمل المباح وقدرى أبو داود أيضا من حديث رفاع بن
 رافع مرفوعا عن كسب الامة الاما علمت بيدها وقال هكذا بيده نحو الغزل والنفس وهو
 بالفاء أي تنف الصوف وقيل المراد بكسب الامة جميع كسبها وهو من باب سد الذرائع لانها
 لا تؤمن اذا ألزمت بالكسب ان تكسب بفرجها فالمعنى ان لا يجعل عملها خراج معلوم تؤديه
 كل يوم * الحكم الرابع حلوان الكاهن وهو حرام بالاجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر
 باطل وفي معناه التحميم والضرب بالخصي وغير ذلك مما يعناه العرافون من استطلاع الغيب
 والحلوان مصدر حلونه حلوانا اذا أعطيه وأصله من الخلاوة شبه بالشيء الحلون حيث انه
 يأخذه سهلا بلا كلفة ولا مشقة يقال حلونه اذا طعمته الحلوا والحلوان أيضا الرشوة والحلوان
 أيضا أخذ الرجل مهر ابنته لنفسه وسيأتي الكلام على الكهانة وأصلها وحكمها في أواخر كتاب
 الطب من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى * الحكم الخامس عن الدم واختلف في المراد به فقيل
 أجرة الحجامة وقيل هو على ظاهره والمراد تحريم بيع الدم كما حرم بيع الميتة والخنزير وهو حرام
 اجماعا أعني بيع الدم وأخذ ثمنه وسيأتي الكلام على حكم أجرة الحجامة في الاجارة ان شاء الله تعالى
 * (خاتمة) * أشتمل كتاب البيوع من المرفوع (٢) على مائتي حديث وسبعة وأربعين حديثا المعلق
 منها ستة وأربعون وماعداها موصول المكرر منه فيه وفيما مضى مائة وتسعة وثلاثون حديثا
 والخالص مائة وثمانية وأحاديث وافقه مسلم على تحريمها سوى تسعة وعشرين حديثا وهي
 حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة تزويجه وحديث أبي هريرة في التمرة الساقطة وحديث
 عائشة في التسمية على الذبيحة وحديث أبي هريرة يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال
 وحديث أبي بكر قد علم قومي أن حرفتي وحديث المقدام أطيب مأكل من كسبه وحديث أبي
 هريرة ان داود كان يأكل من كسبه وحديث جابر رحم الله عبد اسمعا وحديث العداء في العولة
 وحديث أبي جحيفة في الحجامة وحديث ابن عباس آخر آية أنزلت وحديث ابن أبي أوفى أن رجلا
 أقام سلعة وحديث ابن عمر كان على رجل صعب وحديثه في الابل الهيم وحديث اكلوا حتى
 تستوفوا وحديث اذ ابعت فكل وحديث جابر في دين أبيه وحديث المقدام كبلوا طعامكم
 وحديث عائشة في شأن الهجرة وحديث المكر والخديعة في النار وحديث أنس في الملامة
 والمناذرة وحديث اذ استنصحت أحدكم أخاه فليصحه وحديث ابن عمر لا يبيع حاضر لباد وحديث
 ابن عباس في المزاينة وحديث زيد بن ثابت في بيع الثمار وحديث سلمان في مكاتبته وحديث
 عبد الرحمن بن عوف مع صهيب وحديث أبي هريرة ثلاثة أنا خصمهم وحديثه في اجلاء اليهود

(٢) قوله من المرفوع في نسخة
 من المرفوعات

قوله لا يبيع بالرفع ولا يبي ذر
 لا يبيع بالخزم اه معججه

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب السلم)

(باب السلم في كيل معلوم)

حدثني عمرو بن زرارة أخبرنا

اسماعيل بن علية أخبرنا ابن

أبي نجيح عن عبد الله بن كثير

عن أبي المنهال عن ابن عباس

رضي الله عنهما قال قدم

رسول الله صلى الله عليه وسلم

المدينة والناس يسلفون في

التمر العام والعامين أو قال

عامين أو ثلاثة شك اسمعيل

فقال من سلف في تمر فليسلف

في كيل معلوم ووزن معلوم

* حدثنا محمد أخبرنا اسمعيل

عن ابن أبي نجيح هذا في كيل

معلوم ووزن معلوم * (باب

السلم في وزن معلوم) * حدثنا

صدقة أخبرنا ابن عيينة

أخبرنا ابن أبي نجيح عن

عبد الله بن كثير عن أبي

المنهال عن ابن عباس رضي

الله عنهما قال قدم النبي

صلى الله عليه وسلم المدينة

وهم يسلفون بالتمر السنتين

والثلاث فقال من أسلف

في شيء ففي كيل معلوم ووزن

معلوم إلى أجل معلوم * حدثنا

علي حدثنا سفيان قال حدثني

ابن أبي نجيح وقال فليسلف

في كيل معلوم إلى أجل معلوم

* حدثنا قتيبة حدثنا سفيان

عن ابن أبي نجيح عن عبد الله

ابن كثير عن أبي المنهال قال

سمعت ابن عباس رضي الله

عنهما يقول قدم النبي صلى

وفيه من الاستار عن الصحابة والتابعين اثنان وخمسون أثرا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب السلم)

باب السلم في كيل معلوم)

كذا في رواية المسقلى والبسالة متقدمة عنده ومتوسطة في رواية الكشميني بين كتاب
وباب وحذف النسق كتاب السلم وأثبت الباب وآخر البسالة عنه والسلم بفتح السين السلف وزنا
ومعنى وز كراما وردى ان السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز وقيل السلف تقديم
رأس المال والسلم تسليمه في المجلس فالسلف أعم والسلم شرعا بيع موصوف في الذمة ومن قبله
بلفظ السلم زاده في الحد ومن زاد فيه يدل يعطى عاجلا فيه نظر لانه ليس داخل في حقيقة
واتفق العلماء على مشروعيته الا ما حكى عن ابن المسيب واختلفوا في بعض شروطه واتفقوا
على انه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس واختلفوا هل هو عقد مدغور
جوز الحاجة أم لا وقول المصنف باب السلم في كيل معلوم أي فيما يكال واشترط تعيين الكيل
فيما يسلم فيه من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكاييل الا أن لا يكون في البلد سوى
كيل واحد فانه ينصرف اليه عند الاطلاق ثم أورد حديث ابن عباس مرفوعا من أسلف في شيء
الحديث من طريق ابن علية وفي الباب الذي بعده من طريق ابن عيينة كلاهما عن ابن أبي نجيح
وذ كرم بعد من طرق أخرى عنه ومدا رة على عبد الله بن كثير وقد اختلف فيه فجزم القابسي
وعبد الغنى والمزني بانه المكي القاري المشهور وجزم الكلابي وابن طاهر والدمياطي
بأنه ابن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي وكلاهما ثقة والاول أرجح فانه مقتضى
صنيع المصنف في تاريخه وأبو المنهال شيخه هو عبد الرحمن بن مطم الذي تقدمت روايته
قريبا عن البراء وزيد بن أرقم (قوله عامين أو ثلاثة شك اسمعيل) يعني ابن علية ولم يشك سفيان
فقال وهم يسلفون في التمر السنتين والثلاث وقوله عامين وقوله السنتين منصوب اما على نزع
الخافض أو على المصدر (قوله من سلف في تمر) كذا لا بن علية بالتشديد وفي رواية ابن عيينة
من أسلف في شيء وهي أشمل وقوله وزن معلوم الواو بمعنى أو والمراد اعتبار الكيل فيما يكال
والوزن فيما يوزن (قوله حدثنا محمد أخبرنا اسمعيل) هو ابن علية واختلف في محمد فقال
الجبالي لم أره منسوباً وعندي انه ابن سلام وبه جزم الكلابي زاد السفيانيان إلى أجل معلوم
وسمى الجبالي في باب (قوله بالسلم في وزن معلوم) أي فيما يوزن وكانه يذهب
إلى أن ما يوزن لا يسلم فيه مكلا ولا بالعكس وهو أحد الوجهين والاصح عند الشافعية الجواز
وحله امام الحرمين على ما بعد الكيل في مثله ضابطا واتفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم
فيه من المكيل كصاع الحجاز وقفيز العراق وأردب مصر بل مكاييل هذه البلاد في نفسها مختلفة
فإذا أطلق صرف إلى الأغلب وأورد فيه حديثين * أحدهما حديث ابن عباس المأثور في
الباب قبله ذكره عن ثلاثة من مشايخه حديثه عن ابن عيينة قال في الاولى من أسلف في شيء
ففي كيل معلوم الحديث وقال في الثانية من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم

الله عليه وسلم وقال في كيل

معلوم ووزن معلوم الى أجل

معلوم * حدثنا أبو الوليد حدثنا

شعبة عن ابن أبي الجالد ح

وحدثنا يحيى حدثنا وكيع

عن شعبة عن محمد بن أبي

الجالد حدثنا حقه بن عمر

حدثنا شعبة قال أخبرني محمد

أبو عبد الله بن أبي الجالد

قال اختلف عبد الله بن

شاذان وأبو بردة في السلف

فبعثوني الى ابن أبي أوفى

رضي الله عنه فسالته فقال

انا كان خلف على عهد رسول

الله صلى الله عليه وسلم وأبي

بكر وعمر في الخنطة والشعر

والزبيب والتمر وسألت ابن بزي

فقال مثل ذلك * (باب السلم

الى من ليس عنده أصل) *

حدثنا موسى بن اسمعيل

حدثنا عبد الواحد حدثنا

الشياني حدثنا محمد بن أبي

محمد قال بعثني عبد الله بن

شاذان وأبو بردة الى عبد الله

ابن أبي أوفى رضي الله عنهما

فقالا سله هل كان أصحاب

النبي صلى الله عليه وسلم في

عهد النبي صلى الله عليه وسلم

يسلقون في الخنطة فقال

عبد الله كان سلف نبط اهل

السام في الخنطة والشعر

والزيت في كيل معلوم الى

أجل معلوم قلت الى من

كان أصله عنده قال ما كان

نسألهم عن ذلك ثم بعثاني

الى عبد الرحمن بن أبي بزي

ولم يذكر الوزن وذكره في الثالثة وصرح في الطريق الاولى بالخبار بن ابن عينة و ابن أبي نعيم
وقوله في شيء أخذ منه جواز السلم في الحيوان الخا قال لا يعد ديا السكيل والمخالف فيه الخنفية وسألت
القول بخصته عن الحسن بعد ثلاثة أبواب * ثانيا ما حديث ابن أبي أوفى (قوله عن ابن أبي
الجالد) كذا أبهم أبو الوليد عن شعبة وسماه غيره عنه محمد بن أبي الجالد ومنهم من أورده على
الشك محمدا وعبد الله وذكر البخاري الروايات الثلاث وأورده النسائي من طريق أبي داود
الطبراني عن شعبة عن عبد الله وقال مرة محمد وقد أخرجه البخاري في الباب الذي يليه من
رواية عبد الواحد بن زياد وجماعة عن أبي اسحق الشيباني فقال عن محمد بن أبي الجالد لم يشك
في اسمه وكذلك ذكره البخاري في تاريخه في الحمديين وجرم أبو داود بأن اسمه عبد الله وكذا قال
ابن حبان ووصفه بأنه كان صهر مجاهد وبأنه كوفي ثقة وكان مولى عبد الله بن أبي أوفى وثقه
أيضا يحيى بن معين وغيره وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد (قوله اختلف عبد الله
ابن شاذان) أي ابن الهادي الليثي وهو من صفار الصحابة وأبو بردة أي ابن أبي موسى الأشعري
(قوله في السلف) أي هل يجوز السلم الى من ليس عنده المسلم فيه في تلك الحالة أم لا وقد ترجم له
كذلك في الباب الذي يليه (قوله وسألت ابن أبي بزي) هو عبد الرحمن الخزاعي أحد صفار الصحابة
ولا يسه أبزي صحبة على الأرجح وهو بالموحدة والزاي وزن أعلا ووجه إيراده هذا الحديث في
باب السلم في وزن معلوم الإشارة الى ما في بعض طرقه وهو في الباب الذي يليه بلفظ فنسلفهم في
الخنطة والشعر والزيت لان الزيت من جنس ما يوزن قال ابن بطال أجمعوا على انه ان كان في
السلم ما يكال أو يوزن فلا بد فيه من ذكر الكيل والمعلوم والوزن المعلوم فان كان فيما لا يكال ولا
يوزن فلا بد فيه من عدم معلوم (قلت) أوزرع معلوم والعسد والذرع ملحق بالكيل والوزن
لجامع بينهما وهو عدم الجهالة بالمقدار ويجري في الذرع ما تقدم شرطه في الكيل والوزن من
تعين الذراع لاجل اختلافه في الاماكن وأجمعوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه
صفة تميزه عن غيره وكأنه لم يذكر في الحديث لانهم كانوا يعملون به وانما تعرض له كرماء كانوا
يعملونه * (قوله بالسلم الى من ليس عنده أصل) أي مما أسلم فيه وقيل المراد
بالأصل أصل الشيء الذي يسلم فيه فاصل الحب مثلا الزرع وأصل الثمر مثلا الشجر والغرض
من الترجعة ان ذلك لا يشترط وأورده المصنف حديث ابن أبي أوفى من طريق الشيباني فأورده أولا
من طريق عبد الواحد وهو ابن زياد عنه فذكر الخنطة والشعر والزيت ومن طريق خالد عن
الشياني ولم يذكر الزيت ومن طريق جرير عن الشيباني فقال الزيت بدل الزيت ومن طريق
سفيان عن الشيباني فقال وذكره بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن سفيان كذلك (قوله نبط
أهل السام) في رواية سفيان أنباط من أنباط السام وهم قوم من العرب دخلوا في الغجم والروم
واختلطت انسابهم وفسدت أسنتهم وكان الذين اختلطوا بالغجم منهم ينزلون البطائح بين
العراقين والذين اختلطوا بالروم ينزلون في بوادي السام ويقال لهم النبط بفتح النون والنبط بفتح
أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية والانباط قيل سمو بذلك لغيرتهم بانباط الماء أي استخراجها
لكثرة معالجتهم الفلاحة (قوله قلت الى من كان أصله عنده) أي المسلم فيه وسألت من طريق
سفيان بلفظ قلت أكان لهم زرع أو لم يكن لهم (قوله ما كان أصلهم عن ذلك) كأنه استفاد

فَسأَلَهُ فَقَالَ كَانَ أَصْحَابُ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

يَسْلُقُونَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ نَسْأَلَهُمْ أَلْهَمَ

حَرْثُ أُمٍّ لَا * حَدَّثَنَا اسْحَقُ

حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ

الشَّيْبَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي

مُجَالِدٍ قَالَ قَالَ فَتَسْلَفُهُمْ

فِي الْخُطَّةِ وَالشَّعِيرِ * وَقَالَ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ

سُقْيَانَ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ وَقَالَ

وَالزَّيْتُ * حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ

حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ

وَقَالَ فِي الْخُطَّةِ وَالشَّعِيرِ

وَالزَّيْبُ * حَدَّثَنَا آدَمُ

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا عَنْ

سَمْعَتِ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ الطَّائِي

قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ السَّلْمِ فِي التَّخْلِ

فَقَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ التَّخْلِ

حَتَّى يُوَكَّلَ مِنْهُ وَحَتَّى يُوَزَنَ

فَقَالَ رَجُلٌ مَا يُوَزَنُ فَقَالَ لَهُ

رَجُلٌ إِلَى جَانِبِهِ حَتَّى يَحْزَرَ

* وَقَالَ مُعَاذٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ

سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ * (بَابُ

السَّلْمِ فِي التَّخْلِ) * حَدَّثَنَا أَبُو

الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو

عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ قَالَ سَأَلْتُ

ابْنَ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ

السَّلْمِ فِي التَّخْلِ فَقَالَ نَهَى

عَنْ بَيْعِ التَّخْلِ حَتَّى يَصْلَحَ

وَعَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ نَسَاءُ بَنَاجِزَ

الْحَكَمُ مِنْ عَدَمِ الِاسْتِفْصَالِ وَتَقَرَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ (قَوْلُهُ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ) هُوَ الْعَدْنِيُّ وَسُقْيَانُ هُوَ الثَّوْرِيُّ وَطَرِيقُهُ مَوْصُولَةٌ فِي جَامِعِ سُقْيَانَ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْهَلَالِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَذْكُورِ وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى صِحَّةِ السَّلْمِ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ مَكَانَ الْقَبْضِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْحَقُ وَأَبِي ثَوْرٍ وَبِهِ قَالَ مَالُكَ وَزَادُوا يَقْبِضُهُ فِي مَكَانِ السَّلْمِ فَإِنْ اخْتَلَفَا فَقَوْلُ الْبَائِعِ وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَجُوزُ السَّلْمُ فِيمَا لَهُ حِلٌّ وَمَوْتُهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرَطَ فِي تَسْلِيمِهِ مَكَانًا مَعْلُومًا وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ السَّلْمِ فِيمَا لَيْسَ مَوْجُودًا فِي وَقْتِ السَّلْمِ إِذَا امْتَنَعَ وَجُودُهُ فِي وَقْتِ حُلُولِ السَّلْمِ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَلَا يَضُرُّ انْقِطَاعُهُ قَبْلَ الْحُلِّ وَبَعْدَهُ عَنْدهُمْ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَصِحُّ فِيمَا يَنْقُطِعُ قَبْلَهُ وَلَوْ أَسْلَمَ فِيمَا يَمُوتُ فَانْقَطَعَ فِي مَحَلٍّ لَمْ يَنْفَسَخِ الْبَيْعُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَفِي وَجْهِ الشَّافِعِيَّةِ يَنْفَسَخُ وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ التَّفَرُّقِ فِي السَّلْمِ قَبْلَ الْقَبْضِ لِكَوْنِهِ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ إِنْ كَانَ بَغِيرَ شَرْطٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْكَوْفِيُّونَ يَفْسُدُ بِالْإِفْتِرَاقِ قَبْلَ الْقَبْضِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مِنْ بَابِ بَيْعِ الدِّينِ بِالْدِّينِ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ جَوَازُ مَبَايِعَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالسَّلْمِ إِلَيْهِمْ وَرُجُوعِ الْمُخْتَلِفِينَ عِنْدَ التَّنَازُعِ إِلَى السَّنَةِ وَالِاحْتِجَاجِ بِتَقَرُّرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنْ السَّنَةُ إِذَا أُورِدَتْ بِتَقَرُّرِ حَكَمٍ كَانَ أَصْلًا بِرَأْسِهِ لَا يَضُرُّهُ مَخَالَفَةُ أَصْلٍ آخَرَ ثُمَّ أُورِدَ الْمَصْنُفُ فِي الْبَابِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْآتِي فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ وَزَعَمَ ابْنُ بَطَالٍ أَنَّهُ غَلَطَ مِنَ النَّاسِخِ وَأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ إِذْ لَمْ يَذْكُرْ السَّلْمَ فِيهِ وَغَفَلَ عَمَّا وَقَعَ فِي السِّيَاقِ مِنْ قَوْلِ الرَّاوي أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ السَّلْمِ فِي التَّخْلِ وَأَجَابَ ابْنُ الْمُنِيرُ أَنَّ الْحَكَمَ مَأْخُوذٌ بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سَأَلَ عَنِ السَّلْمِ مَعَ مَنْ لَهُ تَخْلٌ فِي ذَلِكَ التَّخْلِ وَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ بَيْعِ الثَّامِرِ قَبْلَ بَدْوِ الصَّلَاحِ فَإِذَا كَانَ السَّلْمُ فِي التَّخْلِ الْمَعِينِ لَا يَجُوزُ تَعِينُ جَوَازِهِ فِي غَيْرِ الْمَعِينِ لِلْأَمْنِ فِيهِ مِنْ غَائِلِهِ الْإِعْتِمَادُ عَلَى ذَلِكَ التَّخْلِ بَعِيْنَهُ لَوْلَا يَدْخُلُ فِي بَابِ بَيْعِ الثَّامِرِ قَبْلَ بَدْوِ الصَّلَاحِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ السَّلْمَ مَعْنَاهُ اللِّغْوَى أَيْ السَّلْمُ لِمَا كَانَتِ الثَّمَرَةُ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهَا فَكَانَتْ هِيَ مَوْصُوفَةً فِي الذِّمَّةِ (قَوْلُهُ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ رُوَايَةِ مُسْلِمٍ عَمْرُو بْنُ مَرَّةٍ وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الْأَسْمَاعِيُّ مِنْ طَرُقٍ عَنْ شُعْبَةَ (قَوْلُهُ فَقَالَ رَجُلٌ مَا يُوَزَنُ) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ وَزَعَمَ الْكِرْمَانِيُّ أَنَّهُ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ فَقَسَمَ لِقَوْلِهِ فِي بَعْضِ طَرُقِهِ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ بِالْعَرَبِيِّ (قَوْلُهُ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ إِلَى جَانِبِهِ) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ وَقَوْلُهُ حَتَّى يَحْزَرَ بِتَقْدِيمِ الرَّاءِ عَلَى الزَّيْ أَيْ يَحْفَظُ وَيَصَانُ وَفِي رُوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ بِتَقْدِيمِ الزَّيْ عَلَى الرَّاءِ أَيْ يُوَزَنُ أَوْ يَحْزَرُ وَفَائِدَةُ ذَلِكَ مَعْرِفَةُ كَيْفَةِ حَقْقِ الْفُقَرَاءِ قَبْلَ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ الْمَالُكَ وَصَوَّبَ عِيَاضُ الْأَوَّلِ وَلَكِنْ الثَّانِي أَلْبَقِيَ بِذِكْرِ الْوُزْنِ وَرَأَيْتُهُ فِي رُوَايَةِ النَّسَائِيِّ حَتَّى يَحْزَرَ بَرَاءُ ابْنِ الْأَوَّلِ ثَقِيلٌ وَلَكِنَّهُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (قَوْلُهُ وَقَالَ مُعَاذٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) وَصَلَّى الْأَسْمَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ (قَوْلُهُ بَابُ السَّلْمِ فِي التَّخْلِ) أَيْ فِي ثَمَرِ التَّخْلِ (قَوْلُهُ فَقَالَ) أَيْ ابْنُ عَمْرِو (نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّخْلِ حَتَّى يَصْلَحَ) أَيْ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ التَّخْلِ وَاتَّفَقَتْ الرُّوَايَاتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى أَنَّهُ نَهَى عَلَى الْبَيْعِ لِلْمُجْهُولِ وَاخْتَلَفَتْ فِي الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ رُوَايَةُ غُنْدَرٍ فَتَعَدَّ ابْنُ ذَرُوبٍ أَيْ الْوَقْتُ فَقَالَ نَهَى عَمْرُو عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ الْحَدِيثِ وَفِي رُوَايَةِ غَيْرِهِمَا نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاقْتَصَرَ مُسْلِمٌ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (قَوْلُهُ وَعَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ) أَيْ بِالْمَذْهَبِ كَمَا فِي الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ (قَوْلُهُ نَسَاءُ) يَخْتَصُّ النُّونَ وَالْمُهْمَلَةَ وَالْمَدَّ أَيْ تَأْخِيرَ تَقْوِيلِ نَسَاءُ لِلدِّينِ أَيْ

وسألت ابن عباس عن السلم

في النخل فقال نهى النبي

صلى الله عليه وسلم عن بيع

النخل حتى يؤكل منه أو

ياكل منه حتى يوزن * حدثنا

محمد بن بشار حدثنا غندر

حدثنا شعبة عن عمرو عن

أبي الجعفي سأل ابن عمر

تحفة رضي الله عنهما عن السلم

في النخل فقال نهى النبي

صلى الله عليه وسلم عن بيع

التمر حتى يصلح ونهى عن

الورق بالذهب نساء بنابر

وسألت ابن عباس فقال

نهى النبي صلى الله عليه

وسلم عن بيع النخل حتى

ياكل أو يؤكل وحتى يوزن

قلت وما يوزن قال رجل

عنده حتى يحزر * (باب

الكفيل في السلم) * حدثني

محمد بن سلام حدثنا يعلى

حدثنا الأعمش عن إبراهيم

عن الأسود عن عائشة رضي

الله عنها قالت اشترى

رسول الله صلى الله عليه

تحفة وسلم طعاما من يهودي

نسيئة ورهنه درعاه من

حديدي * (باب الرهن في

السلم) * حدثني محمد بن محبوب

حدثنا عبد الواحد حدثنا

الأعمش قال نذاكرنا عند

إبراهيم الرهن في السلم

فقال حدثني الأسود عن

عائشة رضي الله عنها أن

النبي صلى الله عليه وسلم

اشترى من يهودي طعاما إلى أجل معلوم وارهن منه درعاه من حديدي * (باب) * السلم إلى أجل معلوم

تحفة ١٥٩ ٤٨

آخره نساء أي تأخير أو سيأتي البحث في اشتراط الاجل في السلم في الباب الذي يليه وحديث ابن
 عمر ان صح فمحمول على السلم الحال عند من يقول به أو ما قرب أجله واستدل به على جواز السلم في
 النخل المعين من البستان المعين لكن بعد بدو صلاحه وهو قول المالكية وقد روى أبو داود وابن
 ماجه من طريق البخاري عن ابن عمر قال لا يسلم في نخل قبل أن يطلع فان رجلا أسلم في حديقة
 نخل قبل أن يطلع فلم تطلع ذلك العام شيئا فقال المشتري هولي حتى تطلع وقال البائع انما بيعتك
 هذه السنة فاختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اردد عليه ما أخذت منه ولا تسلبوا في
 نخل حتى يبدو صلاحه وهذا الحديث فيه ضعف ونقل ابن المنذر اتفاق الاكثر على منع السلم في
 بستان معين لانه غرر وقد جمل الاكثر الحديث المذكور على السلم الحال وقد روى ابن حبان
 والحاكم والبيهقي من حديث عبد الله بن سلام في قصة اسلام زيد بن سحنة بفتح السين المهمة
 وسكون العين المهمة بعد هاتون انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم هل لك أن تبيعني تمرا
 معلوما إلى أجل معلوم من حائط بني فلان قال لا أبيعك من حائط مسمى بل أبيعك أو سقا صماء
 إلى أجل مسمى (قوله) (باب الكفيل في السلم) أو ردفه حديث عائشة اشترى النبي
 صلى الله عليه وسلم طعاما من يهودي نسيئة ورهنه درعاه من حديد ثم ترجم له باب الرهن في السلم
 وهو ظاهر فيه وأما الكفيل فقال الاسماعيلي ليس في هذا الحديث ما ترجم به ولعله أراد الحاق
 الكفيل بالرهن لانه حق ثبت الرهن به فيجوز أخذ الكفيل فيه (قلت) هذا الاستنباط بعينه
 سبق إليه ابراهيم النخعي راوى الحديث والى ذلك أشار البخاري في الترجمة فسيأتي في الرهن عن
 مسدد عن عبد الواحد عن الأعمش قال نذاكرنا عند ابراهيم الرهن والكفيل في السلم فذكر
 ابراهيم هذا الحديث فوضح انه هو المستنبط لذلك وأن البخاري أشار بالترجمة الى ما ورد في بعض
 طرق الحديث على عادته وفي الحديث الرد على من قال ان الرهن في السلم لا يجوز وقد أخرج
 الاسماعيلي من طريق ابن نمير عن الأعمش ان رجلا قال لابراهيم النخعي ان سعيد بن جبير
 يقول ان الرهن في السلم هو الربا المضمون فرد عليه ابراهيم بهذا الحديث وسيأتي بقية الكلام
 على هذا الحديث في كتاب الرهن ان شاء الله تعالى قال الموفق رويت كراهة ذلك عن ابن عمر
 والحسن والاوزاعي واحدى الروايتين عن أحمد ورخص فيه الباقر والحجة فيه قوله تعالى اذا
 تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه الى أن قال فلهن مقبوضة واللفظ عام فيدخل السلم في
 عمومه لانه أحد نوعي البيع واستدل لاحمد بما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد من أسلم
 في شيء فلا يصرفه الى غيره وجه الدلالة منه أنه لا يأمن هلاك الرهن في يده بعد وان فيه ضمير
 مستوفيا لحقه من غير المسلم فيه وروى الدارقطني من حديث ابن عمر رفعه من أسلف في شيء
 فلا يشترط على صاحبه غير قضائه واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على شرط ينافي مقتضى
 العقد والله أعلم (قوله) (باب السلم إلى أجل معلوم) يشير الى الرد على من أجاز
 السلم الحال وهو قول الشافعية وذهب الاكثر الى المنع وحمل من أجاز الامر في قوله الى أجل
 معلوم على العلم بالاجل فقط فالتقدير عندهم من أسلم الى أجل فليسلم الى أجل معلوم لا مجهول
 وأما السلم لا الى أجل فجواز به طريق الاولى لانه اذا جازع الاجل وفيه الفرع رفع الحال أولى
 لكونه أبعد عن الفرع وتعب بالكتابة وأجيب بالفرق لأن الاجل في الكتابة شرع لعدم

وبه قال ابن عباس وأبو سعيد والحسن والاسود وقال ابن عمر لا بأس في الطعام (٣٥٩) الموصوف بسفر معلوم الى أجل معلوم

قدرة العبد غالباً (قوله وبه قال ابن عباس) أى باختصاص السلم بالأجل وقوله وأبو سعيد هو الخدرى والحسن أى البصرى والاسود أى ابن يزيد النخعي فاما قول ابن عباس فوصله الشافعي من طريق أى حسان الاعرج عن ابن عباس قال أشهد ان السلف المضمون الى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وأخرجه الحاكم من هذا الوجه وصححه وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس قال لا يسلف الى العطاء ولا الى الحصاد واضرب أجلا ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس بلفظ آخر سياتى وأما قول أبي سعيد فوصله عبد الرزاق من طريق نعيم بن وهب ورواه عنه ومهمله مصغر وهو العزري بفتح المهملة والتون ثم الزاى الكوفي عن أبي سعيد الخدرى قال السلم بما يقوم به السعربا ولكن أسلف في كيل معلوم الى أجل معلوم وأما قول الحسن فوصله سعيد بن منصور من طريق يونس بن عبيد عنه انه كان لا يرى بأسا بالسلف في الحيوان اذا كان شيئا معلوما الى أجل معلوم وأما قول الاسود فوصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن أبي اسحق عنه قال سألت عن السلم في الطعام فقال لا بأس به ككيل معلوم الى أجل معلوم ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس قال اذا سميت في السلم قفيرا وأجلا فلا بأس وعن شريك عن أبي اسحق عن الاسود مثله واستدل بقول ابن عباس الماضي لا تسلف الى العطاء لا شرائا تعيين وقت الاجل بشئ لا يختلف فان زمن الحصاد يختلف ولو يوم وكذلك خروج العطاء ومثله قدوم الحاج وأجاز ذلك مالك ووافقه أبو ثور واختار ابن خزيمة من الشافعية تأقيته الى الميسرة واحتج بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث الى يهودى ابعتلى ثوبين الى الميسرة وأخرجه النسائي وطعن ابن المنذر في صحته بما وهم فيه والحق أنه لا دلالة فيه على المطالب لانه ليس في الحديث الا مجرد الاستدعاء فلا يمنع انه اذا وقع العقد قيد بشرطه ولذلك لم يصف الثوبين (قوله وقال ابن عمر لا بأس في الطعام الموصوف بسعر معلوم الى أجل معلوم ما لم يكن ذلك في زرع لم يبد صلاحه) وصله مالك في الموطأ عن نافع عنه قال لا بأس أن يسلف الرجل في الطعام الموصوف فذكر مثله وزادا وغيره لم يبد صلاحها وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع نحوه وقدمضى حديث ابن عمر في ذلك مرفوعا في الباب الذي قبله ثم أورد المصنف حديث ابن عباس المذکور في أول أبواب السلم (قوله وقال عبد الله بن الوليد حديثا سفيان حديثا بن أبي نعيم) هو موصول في جامع سفيان من طريق عبد الله بن الوليد المذکور وهو العدي عنه وأراد المصنف بهذا التعليق بيان التحديث لان الذي قبله مذکور بالضعفة ثم أورد حديث ابن أبي أوفى وابن أبي وقد تقدم الكلام عليه مستوفى عن قريب (قوله بالسلم الى ان تنتج الناقة) أورد فيه حديث ابن عمر في انهى عن بيع حمل الحبله وقد تقدمت مباحثه في كتاب البيوع ويؤخذ منه ترك جواز السلم الى أجل غير معلوم ولو أسند الى شيء يعرف بالعادة خلافا لما لك ورواية عن أحمد (خاتمة) * اشتمل كتاب السلم على أحد وثلاثين حديثا المعلق منها أربعة والبقية موصولة الخالص منها خمسة أحاديث والبقية مكررة وواقعه مسلم على تخريج حديثي ابن عباس خاصة وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثار

عن عبد الله رضي الله عنه قال كانوا يتبايعون الجزو إلى جبل الخبلة فهي النبي صلى الله عليه و

ما لم يكن ذلك في زرع لم يبد
 صلاحه * حدثنا أبو نعيم
 حدثنا سفيان عن ابن أبي
 نجيم عن عبد الله بن كثير
 عن أبي المنهال عن ابن
 عباس رضى الله عنهما
 قال قدم النبي صلى الله عليه
 وسلم المدينة وهم يسلفون
 في الثمار الستين والثلاث
 فقال أسلفوا في الثمار في
 كيل معلوم الى أجل معلوم
 * وقال عبد الله بن الوليد
 حدثنا سفيان - حدثنا ابن
 أبي نجيم وقال في كيل معلوم
 ووزن معلوم * حدثنا محمد
 ابن مقاتل أخبرنا عبد الله
 أخبرنا سفيان عن سليمان
 الشيباني عن محمد بن أبي
 المجالد قال أوسلى أبو بردة
 وعبد الله بن شداد الى عبد
 الرحمن بن أبيزى وعبد الله
 ابن أبي أوفى فسالتهما عن
 السلف فقالا كلنا نصيب
 المغنم مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فكان ياتينا
 أنباط من أنباط الشام
 فنسلفهم في الحنطة والشعير
 والزيت الى أجل مسمى
 قال قلت أكان لهم زرع أو
 لم يكن لهم زرع قال ما كانوا
 نساألهم عن ذلك * (باب
 السلم الى أن تنتج الناقة) *
 * حدثني موسى بن اسمعيل
 أخبرنا جويرية عن نافع
 لم عنه فبهره نافع الى أن تنتج

* قوله كتاب الشفعة *

بسم الله الرحمن الرحيم * السلم في الشفعة * كذا للمستقلى وسقط ما سوى البسطة للباقين وثبت
للجميع باب الشفعة فيما لم يقسم والشفعة بضم المعجمة وسكون القاء وغلط من حركها وهي
ما خوذت لغة من الشفع وهو الزوج وقيل من الزيادة وقيل من الاعانة وفي الشرع انتقال حصة
شريك الى شريك كانت انتقلت الى اجنبي بمثل العوض المسمى ولم يختلف العلماء في
مشروعيتها الا ما نقل عن أبي بكر الاصم من انكارها (قوله حديثنا عبد الواحد) هو ابن زياد وقد
تقدمت الاشارة الى روايته في باب بيع الارض من كتاب البيوع والاختلاف في قوله كل مال
يقسم أو كل مال لم يقسم واللفظ الاول يشعر باختصاص الشفعة بما يكون قابلا للقسم بخلاف
الثاني (قوله) فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة أي بينت مصارف الطرق
وشوارعها كانه من التصرف أو من التصريف وقال ابن مالك معناه خلصت وبانت وهو
مشتق من الصرف بكسر المهملة الخالص من كل شيء وهذا الحديث أصل في ثبوت الشفعة
وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر بلفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالشفعة في كل شرك لم يقسم ربعة أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ
وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به وقد تضمن هذا الحديث ثبوت الشفعة في المباح
وصدره يشعر بثبوتها في المنقولات وسياقه يشعر باختصاصها بالعقار وبما فيه العقار وقد
أخذ بنعمومها في كل شيء مالك في رواية وهو قول عطاء وعن أحمد ثبت في الحيوانات دون
غيرها من المنقولات وروى البيهقي من حديث ابن عباس حرقوا الشفعة في كل شيء ورواه
ثقات الا انه أعل بالارسال وأخرج الطحاوي له شاهد من حديث جابر باسناد لا بأس برواه
قال عياض واقتصر في الحديث على القطعة الاولى لكانت فيه دلالة على سقوط شفعة الجوار
ولكن أضاف اليها صرف الطرق والمترقب على أمرين لا يلزم منه ترتبه على أحدهما واستدل
به على عدم دخول الشفعة فيما لا يقبل القسمة وعلى ثبوتها لكل شريك وعن أحمد لا شفعة
لذئ وعن الشعبي لا شفعة لمن لم يسكن المصغر * (تنبيهان) * الاول اختلف على الزهري في
هذا الاسناد فقال مالك عنه عن أبي سلمة وابن المسيب مرسلان كذا رواه الشافعي وغيره
ورواه أبو عاصم والمجاشون عنه فوصله بكراي هريرة أخرجه البيهقي ورواه ابن جريج
عن الزهري كذلك لكن قال عنهما أو عن أحدهما أخرجه أبو داود والحفظ روايته عن
أبي سلمة عن جابر موصولا وعن ابن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلان وما سوى
ذلك شذوذ فمن رواه ويقوى طريقه عن أبي سلمة عن جابر متابعه يحيى بن أبي كثير عن أبي
سلمة عن جابر ثم ساقه كذلك (الثاني) حكى ابن أبي حاتم عن أبيه ان قوله فاذا وقعت الحدود والم
مدرج من كلام جابر وفيه نظر لان الاصل ان كلما ذكر في الحديث فهو منه حتى ثبت الادراج
بدليل وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه انه رجع رفعها (قوله) **باب** عرض الشفعة
على صاحبها قبل البيع أي هل تبطل بذلك شفعتها أم لا وسيأتي في كتاب ترك الخيل مزيد
بيان لذلك (قوله) وقال الحكم اذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له وقال الشعبي من بيعت شفعة
وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له) أما قول الحكم فوصله ابن أبي شيبة بلفظ اذا أذن المشتري

التاقي ما في بطنها

* (كتاب الشفعة) *

بسم الله الرحمن الرحيم
* السلم في الشفعة * (باب
الشفعة فيما لم يقسم) *
فاذا وقعت الحدود فلا
شفعة * حديثنا مسدد
حديثنا عبد الواحد حدثنا
معمر عن الزهري عن أبي
سلمة بن عبد الرحمن عن جابر
ابن عبد الله رضي الله عنهما
قال قضى النبي صلى الله
عليه وسلم بالشفعة في كل مال
يقسم فاذا وقعت الحدود
وصرفت الطرق فلا شفعة
* (باب عرض الشفعة على
صاحبها قبل البيع) * وقال
الحكم اذا أذن له قبل
البيع فلا شفعة له وقال
الشعبي من بيعت شفعة
وهو شاهد لا يغيرها فلا
شفعة له * حديثنا المكي بن
ابراهيم أخبرنا ابن جريج
أخبرني ابراهيم بن ميسرة

في الشراء فلا شفعة له وأما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة أيضا بنحوه (قوله عن عمرو بن الشريد) في رواية سفيان الأثمة في ترك الحبل عن إبراهيم بن ميسرة سمعت عمرو بن الشريد والشريد يفتح المجمة وزن طويل صحابي شهير وولده من أوساط التابعين ووهبهم من ذكره في الحماية وماله في البخاري سوى هذا الحديث وقد أخرج الترمذي معلقا والنسائي وابن ماجه هذا الحديث من وجه آخر عنه عن أبيه ولم يذكر القصة فيحتمل أن يكون سمعه من أبيه ومن أبي رافع قال الترمذي سمعت محمدا يعني البخاري يقول كلا الحديثين عندى صحيح (قوله) وقفت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي (قوله) في رواية سفيان المذكورة مخالفة لهذا يأتي بيانها إن شاء الله تعالى (قوله) أتبع مني بيتي في دارك (أي الكائنين في دارك) (قوله) فقال المسور والله لتبتاعنهما) بين سفيان في روايته أن أبا رافع سأل المسور أن يساعده على ذلك (قوله) أربعة آلاف) في رواية سفيان أربعة مائة وفي رواية النوري في ترك الحبل أربعة مائة مثقال وهو يدل على أن المثقال اذذاك كان بعشرة دراهم (قوله) منجمة أو مقطعة) شئ من الراوى والمراد مؤجلة على أقساط معلومة (قوله) الجار أحق بسقبة) بفتح المهملة والقاف بعدها موحدة والسقب بالسين المهملة وبالصاد أيضا ويجوز فتح القاف واسكانها القرب والملاصقة ووقع في حديث جابر عند الترمذي الجار أحق بسقبة ينظر به إذا كان غائبا إذا كان طريقهما واحدا قال ابن بطلال استدل به أبو حنيفة وأصحابه على اثبات الشفعة للجار وأوله غيرهم على أن المراد به الشريك بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيتين ولذلك دعاه إلى الشراء منه قال وأما قولهم أنه ليس في اللغة ما يقتضى تسمية الشريك جارا فردود فان كل شئ قريب شيا قليل له جار وقد قالوا لا امرأة الرجل جارة لما بينهما من المخالطة انتهى ونعقبه ابن المنبر بأن ظاهر الحديث أن أبا رافع كان عاكف بيتين من جملة دار سعد لا شقفا شائعا من منزل سعد وكره من شبه أن سعدا كان اتخذ دارين بالبلاط متقابلتين بينهما عشرة أذرع وكانت التي عن يمين المسجد منهما لابي رافع فاشترى ما ساعده منه ثم ساق حديث الباب فاقضى كلامه أن سعدا كان جارا لابي رافع قبل أن يشتري منه داره لا شريكا وقال بعض الحنفية يلزم الشافعية القائلين بحمل اللفظ على حقيقته ومجازه أن يقولوا بشفعة الجار لأن الجار حقيقة في الجوار مجاز في الشريك وأجيب بأن محل ذلك عند التجرد وقد قامت القرينة هنا على الجواز فاعتبر للجمع بين حديثي جابر وأبي رافع حديث جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك وحديث أبي رافع مصروف الظاهر اتفاقا لأنه يقتضى أن يكون الجار أحق من كل أحد حتى من الشريك والذين قالوا بشفعة الجار قدموا الشريك مطلقا ثم المشارك في الطريق ثم الجار على من ليس بجار وفعلى هذا فيستعين تأويل قوله أحق بالحبل على الفضل أو التعهد ونحو ذلك واحتج من لم يقل بشفعة الجوار أيضا بان الشفعة ثبتت على خلاف الأصل لمعنى معدوم في الجار وهو أن الشريك ربما دخل عليه شر بكذا فتأذى به فدعت الحاجة إلى مقاسمته فيدخل عليه الضرر بنقص قيمة ملكه وهذا لا يوجد في المقسوم والله أعلم (قوله) باب أي الجوار أقرب) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن لفظ الجار في الحديث الذي قبله ليس على مرتبة واحدة (قوله) حدثنا حجاج) هو ابن منهال وقد روى البخاري لحجاج بن محمد بواسطة واشتركا في

عن عمرو بن الشريد قال
وقفت على سعد بن أبي
وقاص فجاء المسور بن مخرمة
فوضع يده على إحدى
منكبي أذ جاء أبو رافع مولى
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا سعد أتبع مني بيتي
في دارك فقال سعد والله
ما أتباعهما فقال المسور
والله لتبتاعنهما فقال سعد
والله لأزيدك على أربعة
آلاف منجمة أو مقطعة
قال أبو رافع لقد أعطيت
بها خمسمائة دينار ولولا أني
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول الجار أحق
بسقبة ما أعطيتكها
بأربعة آلاف وأنا أعطيت بها
خمسائة دينار فأعطاها إياه
(باب) أي الجوار أقرب
* حدثنا حجاج

٢٢٥٩

نسخة

١٦١٦٢

الرواية عن شعبة لكنه سمع من ابن منهال دون ابن محمد (قوله وحدثنا علي) كذا لا كغير
منسوب وفي رواية ابن السكن وكريمة علي بن عبد الله ولا بن شبيب عليه علي بن المديني ورجح أبو علي
الحياثي أنه علي بن سلمة اللبقي بفتح اللام والموحدة بعدها قاف وبه جزم الكلبي وأبو طاهر
وهو الذي ثبت في رواية المستملي وهذا يشعر بأن البخاري لم ينسبه وانما نسبه من نسبة من الرواة
بحسب ما ظهر له فان كان كذلك فالارجح أنه ابن المديني لان العادة ان الاطلاق انما ينصرف لمن
يكون أشهر وابن المديني أشهر من اللبقي ومن عادة البخاري اذا أطلق الرواية عن علي انما يقصده
علي بن المديني * (تنبيه) * ساق المتن هنا على لفظ علي المذكور وقد أخرجه المصنف في كتاب الادب
عن حجاج بن منهال وحده وساقه هناك على لفظه (قوله حدثنا أبو عمران) هو الجوني (قوله
سمعت طلحة بن عبد الله) جزم المزني بأنه ابن عثمان بن عبيد الله بن معمر التيمي وقال بعضهم
هو طلحة بن عبد الله الخزاعي لان عبد الرحمن بن مهدي روى عن الثوري عن سعد بن ابراهيم عن
طلحة بن عبد الله عن عائشة حديثا غير هذا او يترجح ما قال المزني بأن المصنف أخرجه حديث
الباب في الهبة من طريق غندر عن شعبة فقل طلحة بن عبد الله رجل من بني تميم من مرة وليس
طلحة بن عبد الله في البخاري سوى هذا الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الادب
ان شاء الله تعالى والجواربضم الجيم وبكسرهما وقوله قال الى أقربهما يروى قال أقربهما
بجذف حرف الجر وهو بالرفع ويجوز الجر على ابقاء عمل حرف الجر بعد حذفه أى أقرب الجارين
قال ابن بطال لا حاجة في هذا الحديث لمن أوجب الشفعة بالجوار لان عائشة انما سألت عن تبدأه
من جيرانها بالهدية فأخبرها بأن الاقرب أولى وأجيب بأن وجه دخوله في الشفعة أن حديث
أبي رافع ثبتت شفعة الجوار فاستنبط من حديث عائشة تقديم الاقرب على الابدال لعله في
مشروعية الشفعة لما يحصل من الضرر بمشاركة الغير الاجنبي بخلاف الشريك في نفس الدار
والصديق للدار * (خاتمة) * جميع ما في الشفعة ثلاثة أحاديث موصولة الاول منها ذكر
والاخر ان انفرد به المصنف عن مسلم وفيه من الآثار اثنان غير قصة المسور أبي رافع مع
سعد وهي موصولة والله أعلم

حدثنا شعبة نح وحدثنا
علي حدثنا شبابة حدثنا
شعبة حدثنا أبو عمران قال
سمعت طلحة بن عبد الله عن
عائشة رضي الله عنها قلت
يا رسول الله ان لي جارين
فألي أيهما أهدي قال الى
أقربهما منك يايا

* (كتاب الاجارة) *

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (في الاجارات) *

* (باب استئجار الرجل

الصالح وقول الله تعالى ان

خير من استأجرت القوى

الامين

* (قوله كتاب الاجارة) *

(بسم الله الرحمن الرحيم * في الاجارات) كذا في رواية المستملي وسقط للنسفي قوله في الاجارات
وسقط للباقين كتاب الاجارة والاجارة بكسر أوله على المشهور وحكي ضمها وهي لغة الاثنية يقال
اجرت بالمد وغير المد اذا آتته واصطلاحا تملك منفعة رتبة بعوض (قوله يا
استئجار الرجل الصالح وقول الله تعالى ان خير من استأجرت القوى الامين) في رواية أبي ذر
وقال الله وأشار بذلك الى قصة موسى عليه السلام مع ابنة شعيب وقدر روى ابن جرير من طريق
شعيب الجبلي بفتح الجيم والموحدة بعدها همزة مقصورة رآته قال اسم المرأة التي تزوجها موسى
صفورة واسم اختها ليا وكذا روى من طريق ابن اسحق الا انه قال اسم اختها شرفا وقيل ليا
وقال غيره ان اسمها صفورا وعبروا بينهما كاتبا أو ماوذ كرا بن جرير اختلاف في ان أباهما هل
هو شعيب النبي أو ابن أخيه أو آخر اسمه بنون أو يثري أقوال لم يرجح منها شيئا وروى من

طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ان خير من استأجرت القوى الامين قال قوى
فما ولي أمين فمما استودع وروى من طريق ابن عباس ومجاهد في آخره ان اباها سألها عما
رأت من قوته وأمانته فذكرت قوته في حال السقي وأمانته في غرض طرفه عنها قوله لها المشي
خلفي ودلني على الطريق وهذا آخر جبهه البيهقي باسناده صحيح عن عمر بن الخطاب وزاد فيه
فزوجهم وأقام موسى معه يكفيه (٢) ويعمل له في رعاية غنمه (قوله) والخازن الامين ومن لم يستعمل
من أراد (ثم أورد في الباب من طريق أبي موسى الأشعري حديث الخازن الامين أحد
المصدقين وحديثه الآخر في قصة الرجلين اللذين جاأ يطلبان من النبي صلى الله عليه وسلم أن
يستعملهما والاول قدمضى الكلام عليه في الزكاة والثاني سياتى شرحه مستوفى في كتاب
الاحكام قال الاسماعيلي ليس في الحديثين جميعا معنى الاجارة وقال الداودي ليس حديث
الخازن الامين من هذا الباب لانه لا ذكر للاجارة فيه وقال ابن التين وانما أراد البخاري ان الخازن
لا شيء له في المال وانما هو أجير وقال ابن بطال انما أدخله في هذا الباب لان من استؤجر على شيء
فهو أمين فيه وليس عليه في شيء منه ضمان ان قد أوفى أو تلف الا ان كان ذلك بتضييعه اه وقال
الكرمانى دخول هذا الحديث في باب الاجارة للاشارة الى أن خازن مال الغير كالاجير صاحب
المال وأما دخول الحديث الثاني في الاجارة فظاهر من جهة ان الذي يطلب العمل انما يطلبه
غالب التحصيل الاجرة التي شرعت للعامل والعمل المطلوب يشمل العمل على الصدقة في جمعها
وتفريقها في وجهها وله سهم منها كما قال الله تعالى والعاملين عليها فدخلوه في الترجمة من جهة
طلب الرجلين أن يستعملهما النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة وغيرها ويكون لهما على
ذلك أجرة معلومة (قوله) في الحديث الثاني ومعنى رجلان من الأشعريين قال فقلت ما علمت
انهما يطلبان العمل كذا وقع مختصرا وسأيت في استنابة المرتدين بهذا الاسناد بعينه تاما
وفيه ومعنى رجلان من الأشعريين وكلاهما سأل أئى للعمل فقلت والذي بعثت ما اطلعت على
ما في أنفسهما ولا علمت انهما يطلبان العمل الحديث (قوله) قال ابن أولانستعمل على عملنا من
أراد (هكذا ثبت في جميع الروايات التي وقفت عليها وهو شك من الراوى هل قال ابن أو قال لا
وحكى ابن التين أنه ضبط في بعض النسخ أولى بضم الهمزة وفتح الواو وتشديد اللام مع كسرهما
فعل مستقبل من الولاية قال القطب الحلبي فعلى هذه الرواية يكون لفظ نستعمل زائدا
ويكون تقدير الكلام لن أولى على عملنا وقد وقع هذا الحديث في الاحكام من طريق يزيد بن
عبد الله عن أبي بردة بلفظ اننا لا نولى على عملنا وهو يعضد هذا التقرير والله أعلم قال المهلب
لما كان طلب العمالة دليلا على الحرص استغنى أن يحتس من الحريص فلذلك قال صلى الله عليه
وسلم لا نستعمل على عملنا من أراد وظاهر الحديث منع تولية من يحرس على الولاية اما على
سبيل الحریم أو الكراهة والى الحریم جنح القرطبي لكن يستغنى من ذلك من تعين عليه
(قوله) باب رعى الغنم على قراريط (على بمعنى الباء وهي للسبيبة أو المعاوضة
وقيل انها هنا للظرفية كما سنين (قوله) عمرو بن يحيى عن جده) وهو سعيد بن عمرو بن سعيد بن
العاص الاموى (قوله) الارعى الغنم في رواية الكشميهنى الارعى الغنم (قوله) على قراريط
لاهل مكة في رواية ابن ماجه عن سويد بن سعيد عن عمرو بن يحيى كنت أربعاها لاهل مكة

(٢) قوله يكفيه في نسخة
يكريه

والخازن الامين ومن لم
يستعمل من أراد (حدثنا
محمد بن يوسف حدثنا سفيان
عن أبي بردة قال أخبرني
جدي أبو بردة عن أبيه أبي
موسى الأشعري رضى الله عنه
عنه قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم الخازن الامين
الذى يؤدى ما أمر به طيب
نفسه أحد المتصدقين
حدثنا مسدد حدثنا يحيى
عن قرة بن خالد قال حدثني
جيد بن هلال حدثنا أبو
بردة عن أبي موسى قال
أقبلت الى النبي صلى الله
عليه وسلم ومعى رجلان من
الأشعريين فقلت ما علمت
انهما يطلبان العمل قال
لن أولانستعمل على
عملنا من أراد (باب رعى
الغنم على قراريط) حدثنا
أجد بن محمد المكي حدثنا
عمرو بن يحيى عن جده عن
أبي هريرة رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال ما بعث الله نبيا الارعى
الغنم فقال أصحابه وأنت
فقال نعم كنت أربعاها على
قراريط لاهل مكة

ع

٢٧٩ / ٤

* (باب استئجار المشركين عند الضرورة أو إذا لم يوجد أهل الاسلام وعامل النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر) * حدثني ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها واستأجر النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر جلا من بني الدليل ثم من بني عبد بن عدى

٢٢٦١

تحفة

١٦١٥٢

بالقراريط وكذا رواه الاسماعيلي عن المنيعي عن محمد بن حسان عن عمرو بن يحيى قال سويده أحد رواه يعني كل شاة بقيراط يعني القيراط الذي هو جزء من الدينار والدرهم قال ابراهيم الحاربي قراريط اسم موضع بمكة ولم يرد القراريط من الفضة وصوبه ابن الجوزي تبعا لابن ناصر وخطا سويده في تفسيره لكن رجح الاول لان أهل مكة لا يعرفون بها مكانا يقال له قراريط وأما ما رواه النسائي من حديث نصر بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي بعد هانون قال اقتحروا أهل الأبل وأهل الغنم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث موسى وهوراعى غنم وبعث داود وهوراعى غنم وبعث وأنا راعى غنم أهلي بجياد فزعم بعضهم ان فيه رد التأويل سويدين سعيد لانه ما كان يرعى بالاجرة لاهله فيستعين انه أراد المكان فعبارة بجياد وتارة بقراريط وليس الرد بجياد اذ لا مانع من الجمع بين أن يرعى لاهله بغير أجره ولغيرهم بأجرة أو المراد بقوله أهلي أهل مكة فيتحدد الخبران ويكون في أحدهما حديثين بين الاجرة وفي الآخر بين المكان فلا ينافي ذلك والله أعلم وقال بعضهم لم تكن العرب تعرف القيراط الذي هو من النقد ولذلك جاء في الصحيح يستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط وليس الاستدلال لما ذكر من نفي المعرفة بواضح قال العلماء الحكمة في الهام الانبياء من رعى الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم الثمن برعيها على ما يكفونه من القيام بأمر أمتهم ولأن في مخالطتها ما يحصل لهم الحلم والشفقة لانهم اذا صبروا على رعيها وجعلها بعد تفرقها في المرى ونقلها من مسرح الى مسرح ودفع عدوها من سبع وغيره كالسارق وعلموا اختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها الى المعاهدة لقوام ذلك الصبر على الامة وعرفوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها فخيروا كسر هارور فقوموا بضعفها وأحسنوا التماسا لها فيكون تحملهم لشفقة ذلك أسهل مما لو كفروا القيام بذلك من أول وهلة لما يحصل لهم من التدريج على ذلك برعى الغنم وخصت الغنم بذلك لكونها أضعف من غيرها ولان تفرقها أكثر من تفرق الأبل والبقر لا مكان ضبط الأبل والبقر بالربط دونها في العادة المألوفة ومع أكثرية تفرقها فهي أسرع انقياداً من غيرها وفي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لذلك بعد أن علم كونه أكرم الخلق على الله ما كان عليه من عظيم التواضع لربه والتصريح بجمته عليه وعلى اخوانه من الانبياء صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر الانبياء **(قوله يا)** استئجار المشركين عند الضرورة أو إذا لم يوجد أهل الاسلام وعامل النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر هذه الترجمة مشعرة بأن المصنف يرى بامتناع استئجار المشرك حرييا كان أو ذميا الا عند الاحتياج الى ذلك كتعذر وجود مسلم يكفي في ذلك وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب قال لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم عمال يعملون بها نخل خيبر وزرعها فدعا النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر فدفعها اليهم الحديث وفي استشهاده بقصة معاملة النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر على أن يزعموها واستجاره الدليل المشرك لما هاجر على ذلك نظرا لانه ليس فيهما ما تصرع بالمقصود من منع استئجارهم وكأنه أخذ ذلك من هذين الحديثين مضموما الى قوله صلى الله عليه وسلم اننا لانستعين بمشرك آخرجه مسلم وأصحاب السنن فأراد الجمع بين الاخبار بما ترجم به قال ابن بطال عامة الفقهاء يميزون استئجارهم عند الضرورة وغيرها لما في ذلك من المذلة لهم وانما الممتنع أن يؤاجر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من اذلال المسلم اهـ وحديث معاملة أهل خيبر يأتي في أواخر كتاب

هاديا الماهر بالهداية قد غمس عين حلف في آل العاصي بن وائل وهو على دين ٣٦٥ كفار قريش فامناه فدفعنا اليه راحلتيهما

وواعدنا غار ثور بعد ثلاث

ليال فأتاهما براحلتيهما

صبيحة ليل ثلاث فارتحلا

وانطلق معهما عاصم بن

فهيبة والدليل الديلي

فأخذهم أسفل مكة وهو

طريق الساحل * (باب اذا

استأجر أجيرا ليعمله

بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو

بعد سنة جاز وهما على

شرطهما الذي اشترطاه اذا

جاء الاجل) * حدثنا يحيى

ابن بكير حدثنا الليث

عن عقيل قال ابن شهاب

فأخبرني عروة بن الزبير أن

عائشة رضى الله عنها زوج

النبي صلى الله عليه وسلم

قالت واستأجر رسول الله

صلى الله عليه وسلم وأبو بكر

رجلا من بني الدليل هاديا

خريتا وهو على دين كفار

قريش فدفعنا اليه راحلتيهما

وواعدنا غار ثور بعد ثلاث

ليال فأتاهما براحلتيهما

صبح ثلاث * (باب الاجير في

الغزو) * حدثني يعقوب بن

ابراهيم حدثنا اسمعيل بن

عليه أخبرنا ابن جريج قال

أخبرني عطاء عن صفوان

ابن يعلى عن يعلى بن أمية

رضي الله عنه قال غزوت مع

النبي صلى الله عليه وسلم

جيش العسرة فكان من

أوثق اعمالى في نفسي فكان لي أجير فقال انسا نافع

أصبح صاحبه فاقترع اصبعه فأنشربته فسقطت فأنطلق الى

النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر ثنيتي وقال أقيدع اصبعه في فيك تقضمها قال أحسبه قال كما يقضم الفحل

الاجارة موصولا وأشار في الترجمة بقوله اذا لم يوجد أهل الاسلام الى ما أخرجه أبو داود عن طريق
حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر أحسبه عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قاتل
أهل خيبر فذكر الحديث وقال فيه وأراد أن يجليهم فقالوا يا محمد دعنا نعمل في هذه الارض ولنا
الشرط ولكم الشرط الحديث وانما أجابهم الى ذلك لمعرفة ما يصلح أرضهم دون غيرهم فنزل
المصنف من لا يعرف منزلة من لم يوجد وحديث الدليل يأتي الكلام عليه مستوفى في أول
الهجرة ان شاء الله تعالى وقوله في أول الحديث استأجر وقوع في رواية الاصيلي وأبي الوقت
واستأجر بزيادة واو وهي ثابتة في الاصل في نفس الحديث الطويل لان القصة معطوفة على
قصة قبلها وقد ساقه المصنف في الترجمة بعدها بسنده الا أن مطولا وقع هنا فاستأجر بالقاء
ووه من زعم أن المصنف زاد الواو والتنبيه على انه اقتطع هذا القدر من الحديث (قوله هاديا)
زاد الكشميهني في روايته خريتا وهو بكسر المعجمة وتشديد الراء بعدها تحماتية ساكنة ثم منامة
وقوله الماهر بالهداية كذا وقع في نفس الحديث وهو مدرج من قول الزهري كما سنينه هناك
ونحكي الخلاف في تسمية الهادي المذكور وفي الحديث استأجر المسلم الكافر على هداية
الطريق اذا أمن اله واستأجر الاثنى واحد على عمل واحد (قوله باب اذا
استأجر أجيرا ليعمله بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو بعد سنة جاز وهما على شرطهما الذي
اشترطاه اذا جاء الاجل) أو ردفه طرفا من حديث عائشة المذكور وفيه أنهم ما واعد الدليل
براحلتيهما بعد ثلاث وتعبه الاسماعيلي بأنه ليس في الخبر على انهما استأجرا على أن لا يعمل
الا بعد ثلاث بل الذي في الخبر أنهما استأجراه وابتدأ في العمل من وقته بتسليم راحلتيهما
منهم ما رعاهما ويحفظهما الى أن ينهيا لهما الخروج قلت ليس في ترجمة البخاري ما ألزمه به
والذي ترجم به هو ظاهر القصة ومن قال بطلان الاجارة اذا لم يشرع في العمل من حين الاجارة
هو المحتاج الى دليل والله أعلم وقد قال ابن المنير متعبا على من اعترض على البخاري بذلك أن
الخدمة المقصودة بالاجارة المذكورة كانت على الدلالة على الطريق من غير زيادة على ذلك
ولاشك أنها تأخرت قلت ويؤيده أن الذي كان يرعى رواحلهما عاصم بن فهيبة لا الدليل وقال
ابن المنير ليس في هذا الحديث تصريح بهذا الحكم لا ثباتا ولا تنقيا وقد يحتل في المدة القصيرة
لندور الغزويها ما لا يحتل في المدة الطويلة وهذا مذهب مالك حيث حد الجواز في البيع بما
لا تغير السلعة في مثله واستنبط من هذا القصة جواز اجارة الدار مدته معلومة قبل مجيئ أول
المنقو وهو مبني على صحة الاصل فليحق به الفرع والله أعلم (قوله باب الاجير في
الغزو) قال ابن بطلان استأجر الاجير للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الغزو وغيره سواء اه
ويحتمل أن يكون أشار الى أن الجهاد وان كان القصد به تحصيل الاجر فلا ينافي ذلك الاستعانة
بمن يخدم المجاهد ويكفيه كثيرا من الامور التي لا يعطاهما بنفسه (قوله عن صفوان بن يعلى)
في رواية همام الماضية في الحج حدثني صفوان بن يعلى (قوله العسرة) بضم العين وسكون
السين المهملة عن غزوة تبوك وسأني الكلام على الحديث في الديار ورواية همام المذكورة
مختصرة (قوله فأنذر) اي أسقط (قوله فأنذر) اي لم يجعل له دية ولا قصاصا (قوله تقضمها) بفتح

النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر ثنيتي وقال أقيدع اصبعه في فيك تقضمها قال أحسبه قال كما يقضم الفحل

٢٢٦٧

٢٢٦٧

٢٢٦٧

هناك ان شاء الله تعالى وانما يتم الاستدلال بهذه القصة اذا قلنا ان شرع من قبلنا شرع لنا القول
 موسى لو شئت لاتخذت عليه أجرا أى لو تشارطت على عمله باجرة معينة لنفعلن ذلك قال ابن المنير
 وقصد البخارى ان الاجارة تضبط بتعين العمل كما تضبط بتعين الاجل (قوله يا
 الاجارة الى نصف النهار) أى من أول النهار وترجم في الذي بعده الاجارة الى صلاة العصر
 والتقدير ايضا ان الابتداء من أول النهار ثم ترجم بعد ذلك باب الاجارة من العصر الى الليل أى الى
 أول دخول الليل قيل أراد البخارى اثبات صحة الاجارة باجر معلوم الى أجل معلوم من جهة ان
 الشارع ضرب المثل بذلك ولولا الجواز ما أقره ويحتمل أن يكون الغرض من كل ذلك اثبات
 جواز الاستئجار لقطع من النهار اذا كانت معينة دفعات توهم من يوههم ان أقل المعلوم أن
 يكون يوما كاملا (قوله مثلكم ومثل أهل الكتابين) كذا في رواية أيوب والمراد بأهل
 الكتابين اليهود والنصارى (قوله كمثل رجل) في السياق حذف تقديره مثلكم مع نبيكم ومثل
 أهل الكتابين مع أنبيائهم كمثل رجل استأجر فائلا مضروب للامة مع نبيهم والممثل به الاجراء
 مع من استأجرهم (قوله على قيراط) زاد في رواية عبد الله بن دينار على قيراط وهو المراد
 (قوله فعملت اليهود) زاد ابن دينار على قيراط قيراط وزاد الزهري عن سالم عن أبيه كما تقدم في
 الصلاة حتى اذا اتصف النهار بعجزوا فاعطوا قيراطا قيراطا وكذا وقع في بقية الامم والمراد
 بالقيراط النصيب وهو في الاصل نصف دانق والدانق سدس درهم (قوله الى صلاة العصر) يحتمل
 أن يريد به أول وقت دخولها ويحتمل أن يريد أول حين الشروع فيها والثاني يرفع الاشكال
 السابق في المواقت على تقدير تسليم ان الوقتين متساويان أى ما بين الظهر والعصر وما بين
 العصر والمغرب فكيف يصح قول النصارى انهم أكثر عملا من هذه الامة وقد قدمت هناك عدة
 أجوبة عن ذلك فلترجع من ثم ومن الاجوبة التي لم تقدم ان قائل مالنا أكثر عملا اليهود خاصة
 ويؤيده ما وقع في التوحيد بلفظ فقال أهل التوراة ويحتمل أن يكون كل من الفريقين قال ذلك
 أما اليهود فلانهم أطول زمانا فاستلزم أن يكونوا أكثر عملا وأما النصارى فلانهم وازنوا كثرة
 اتباعهم بكثرة زمن اليهود لان النصارى آمنوا بموسى وعيسى جميعا أشار الى ذلك الاسماعيلي
 ويحتمل أن تكون أكثرية النصارى باعتبار انهم عمالوا الى آخر صلاة العصر وذلك بعد دخول
 وقتها أشار الى ذلك ابن القصار وابن العربي وقد قدمنا انه لا يحتاج اليه لان المدة التي بين الظهر
 والعصر أكثر من المدة التي بين العصر والمغرب ويحتمل ان تكون نسبة ذلك اليهم على سبيل
 التوزيع فالتقائل نحن أكثر عملا اليهود والقائل نحن أقل أجز النصارى وفيه بعد وحكى ابن التين
 أن جماعة من الفريقين جميعا أكثر زمانهم أطول وهو خلاف ظاهر السياق (قوله فغضبت
 اليهود والنصارى) أى الكفار منهم (قوله مالنا أكثر عملا وأقل عطاء) بنصب أكثر وأقل
 على الحال كقوله تعالى فإلههم عن التذكرة معرضين وقد تقدمت مباحث هذه الجملة في كتاب
 المواقت (قوله من حقكم) أطلق لفظا الحق لقصد المائلة والا فالكل من فضل الله تعالى (قوله
 فذلك فضلى أوتيته من أشياء) فيه حجة لاهل السنة على أن الثواب من الله على سبيل الاحسان
 منه جل جلاله (قوله يا) الاجارة الى صلاة العصر ذكر فيه حديث ابن عمر من
 طريق مالك عن عبد الله بن دينار وليس في سياقه ان يصري بالعمل الى صلاة العصر وانما يؤخذ

٢٢٦٨

٢٢٦٨

٢٢٦٨

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي ٣٦٨ مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ

ذلك من قوله ثم أتم الذين يعملون من صلاة العصر فإن ابتداء عمل الطائفة عند انتهاء عمل الطائفة التي قبلها نعم في رواية أيوب في الباب قبله التصريح بذلك حيث قال من يعمل من نصف النهار إلى صلاة العصر (قوله في رواية عبد الله بن دينار أنما مثلكم اليهود والنصارى) هو بخفض اليهود عطفًا على الضمير المحرور بغير إعادة الجار قال ابن التين وأما يأتي على رأي الكوفيين وقال ابن مالك يجوز الرفع على تقدير ومثل اليهود والنصارى على حذف المضاف وإعطاء المضاف إليه اعرابه (قلت) ووجدته مضبوطًا في أصل أبي ذر بالنصب وهو وجه على إرادة المعية ويرجح توجيه ابن مالك ما سألت في أحاديث الأنبياء من طريق الليث عن نافع بلفظ وأنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى (قوله في رواية الشمس) كذا ثبت في رواية مالك بلفظ الجمع وكأنه باعتبار الأزمنة المتعددة باعتبار الطوائف ووقع في رواية سفيان الآتية في فضائل القرآن إلى مغرب الشمس على الأفراد وهو الوجه ومثله في رواية الليث عن نافع الآتية في أحاديث الأنبياء ونحوه في رواية أيوب في الباب الذي بعده بلفظ إلى أن تعيب الشمس (قوله هل ظلمتكم) أي نقصتكم كما في رواية نافع في الباب الذي قبله وسأذكر بقية فوائد بعد بيان (قوله يا) ثم من منع أجر الأجير أو ردفه حديث أبي هريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب ثم من باع حرا في أواخر البيوع (تنبه) * آخر ابن بطلان هذا الباب عن الذي بعده وكأنه صنع ذلك للمناسبة (قوله يا) الإشارة من العصر إلى الليل) أي من أول وقت العصر إلى أول دخول الليل أو ردفه حديث أبي موسى وقد مضى سنده ومثله في المواقيت وشيخه أبو كريب المذکور هناك هو محمد بن العلاء المذکور هناك ويريد بالوحدة والتصغير هو ابن عبد الله بن أبي بردة (قوله كمثل رجل استأجر قوما) هو من باب القلب والتقدير كمثل قوم استأجرهم رجل أو هو من باب التشبيه بالمركب (قوله يعملون له عملا) أي إلى الليل هذا بخلاف حديث ابن عمر لأن فيه أنه استأجرهم على أن يعملوا إلى نصف النهار وقد تقدم ذكر التوفيق بينهما في المواقيت وأنهما حديثان سيقا في قصتين نعم ووقع في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية في المواقيت الآتية في التوحيد ما وافق رواية أبي موسى فربحها الخطأ إلى رواية نافع وعبد الله بن دينار لكن يحتمل أن تكون القصستان جميعا كما تعمد ابن عمر فحدث بهما في وقتين وجمع بينهما ابن التين باحتمال أن يكونوا غصبا أو لا فقالوا ما قالوا الإشارة إلى طلب الزيادة فلما لم يعطوا قدر أزيد أتركوا فقالوا لك ما عملنا باطل انتهى وفيه مع بعده فالقصة أصح ما وقع في رواية الزهري في المواقيت وفي التوحيد ففيها قالوا ربنا أعطيت ولا قيراطين قيراطين وأعطينا قيراطا قيراطا ونحن كأكثر عملا ففيه التصريح بأنهم أعطوا ذلك الآن يحمل قوله هم أعطيتنا أي أهرت لنا أو وعدتنا ولا يستلزم ذلك أنهم أخذوه لا يعني أن الجمع يكونهما قصتين أوضح وظاهر المثل الذي في حديث أبي موسى أن الله تعالى لليهود آذنا وبسرلى إلى يوم القيامة فأمنوا بموسى إلى أن بعث عيسى فكفروا به وذلك في

رضى الله عنهم ما أنزل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 إنما مثلكم واليهود
 والنصارى كرجل استعمل
 نحفه عما لا فقال من يعمل لى الى
 نصف النهار على قيراط قيراط
 فعملت اليهود على قيراط
 قيراط ثم عملت النصارى
 على قيراط قيراط ثم أنتم الذين
 تعملون من صلاة العصر
 الى مغارب الشمس على
 قيراطين قيراطين فغضبت
 اليهود والنصارى وقالوا
 نحن أكثر عملا وأقل عطاء
 قال هل ظلمتكم من
 حقكم شيئا قالوا لا قال
 فذلك فضلى أوتيه من
 أشياء (باب اثم من منع أجر
 الاجير) * حدثنا يوسف بن
 محمد حدثني يحيى بن سليم عن
 اسمعيل بن أمية عن سعيد
 ابن أبي سعيد عن أبي هريرة
 رضى الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال قال الله
 تعالى ثلاثة أنا خصمهم يوم
 القيامة رجل أعطى بى ثم
 غدر ورجل باع عرا فآكل
 ثمنه ورجل استأجر أجيرا
 فاستوفى منه ولم يعطه أجره
 * (باب الاجارة من العصر
 الى الليل) * حدثنا محمد بن

العلاء حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قل
انه قال مثل المسلمين واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قوما يعملون له عملا يوما الى الليل على أجر معلوم فعملوا له الى نصف
النهار فقالوا لا حاجة لنا الى أجره الذي شرطت لنا وما عملنا باطل فقال لهم لا تفعلوا اكلوا بقية عملكم وخذوا أجركم كاملا
فأبوا وتركوها واستأجر آخرين بعدهم فقال اكلوا بقية يومكم هذا ولكم الذي شرطت لهم من الاجر فعملوا

حتى اذا كان حين صلاة العصر قالوا لك ما علمنا باطل ولك الاجر الذي جعلت لنا فيه (٣٦٩)

فقال لهم اكلوا بقية علمكم

فان ما بقي من النهار شي

يسر فأبوا فاستأجر قوما

أن يعملوا له بقية يومهم

فعملوا بقية يومهم حتى

غابت الشمس واستكملوا

أجر الفريقين كليهما فذلك

مثلهم ومثل ما قبلوا من

هذا النور * (باب من

استأجر أجيرا فترك أجره

فعمل فيه المستأجر فزاد

أو من عمل في مال غيره

فاستفضل) * حدثنا أبو اليمان

أخبرنا شعيب عن الزهري

حدثني سالم بن عبد الله ان

عبد الله بن عمر رضي الله

عنهما قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم

يقول انطلق ثلاثة رهط

عن مكان قبلكم حتى أووا

الميت الى غار فدخلوه

فانحدرت صخرة من الجبل

فسلبت عليها الغلوف فقالوا

الله لا ينحسركم من هذه

الصخرة الا أن تدعو الله

بصالح أعمالكم فقال رجل

منهم اللهم كان لي أبوان

شبان كبيران وكنت لا أعقب قبلهما أهلا ولا مالا فنادى بي في طلب شي يوم اقام أرح عليهما حتى

نأما خلت لهما غنم ففقدتهما ففكرت أن أعقب قبلهما أهلا أو مالا فلبنت والقدح على يدي أنتظر استقائهما

حتى برق الفجر فاستيقظا ففقدتهما ففكرت أن أعقب قبلهما أهلا أو مالا فلبنت والقدح على يدي أنتظر استقائهما

شيألا يستطيعون الخروج قال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس الى فأردتها عن

نفسها فاستغفرتني حتى ألت بها سنة من السفين ففأعطينا عشرين ومائة دينار على أن تخلي بيني وبين نفسها ففعلت

حتى اذا قدرت عليها قالت لا أحل لك أن تغض الخاتم الابحمة ففخرجت من الوقوع عليها فانصرفت عنها وهي أحب الناس

الى وتركت الذهب الذي أعطيتها اللهم ان كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه فانفرجت الصخرة غير أنهم

لا يستطيعون الخروج منها * قال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الثالث اللهم اني استأجرت أجرا فأعطينتهم أجرا غير رجل

واحد ترك الذي له وذهب ففمتر أجره حتى كثرت منه الاموال فجاءني بعد حين فقال يا عبد الله ادي الى أجرى فقلت له كل ما ترى

قد رخص المدة التي من مبعث موسى الى قيام الساعة فقولهم لا حاجة لنا الى أجره اشارة الى انهم كفروا وتولوا واستغنى الله عنهم وهذا من اطلاق القول واردة لازمة لان لازمه ترك العمل المعبر به عن ترك الايمان وقولهم وما علمنا باطل اشارة الى احباط علمهم بكفرهم بعيسى اذ لا ينفعهم الايمان بموسى وحده بعد بعثة عيسى وكذلك القول في النصارى الا أن فيه اشارة الى أن مدتهم كانت قدر نصف المدة فاقصروا على نحو الربع من جميع النهار وقوله ولكم الذي شرطت زاد في رواية الاسماعيلي الذي شرطت لهؤلاء من الاجر يعني الذين قبلهم وقوله فاما بقي من النهار شي يسير أي بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بقي من الدنيا وقوله واستكملوا أجر الفريقين أي بايمانهم بالانبياء الثلاثة وتضمن الحديث الاشارة الى قصر المدة التي بقيت من الدنيا ومبأى الكلام عليه في قوله بعتت أنا والساعة كهاتين (قوله حتى اذا كان حين صلاة العصر) هو نصب حين ويجوز فيه الرفع (قوله واستكملوا أجر الفريقين كليهما) كذا لا يذر وغيره وحكي ابن التين ان في روايته كلاهما بالرفع وخطاه وليس كازعم بل له وجه (قوله فذلك مثلهم) أي المسلمين (ومثل ما قبلوا من هذا النور) في رواية الاسماعيلي فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا ما أمرهم الله به واستدل به على أن بقاء هذه الامة يز يد على الالف لانه يقتضى ان مدة اليهود ونظير مدتي النصارى والمسلمين وقد اتفق أهل النقل على أن مدة اليهود الى بعثة النبي صلى الله عليه وسلم كانت أكثر من ألفي سنة ومدة النصارى من ذلك ستمائة وقيل أقل فتكون مدة المسلمين أكثر من ألف قطعا وتضمن الحديث ان أجر النصارى كان أكثر من أجر اليهود لان اليهود عملوا نصف النهار بقيراط والنصارى نحو ربع النهار بقيراط ولعل ذلك باعتبار ما حصل لمن آمن من النصارى بموسى وعيسى فحصل لهم تضعيف الاجر مرتين بخلاف اليهود فانهم لم يبعث عيسى كفروا به وفي الحديث تفضيل هذه الامة وتوقير أجرها مع قلة عملها وفيه جواز استدامة صلاة العصر الى أن تغيب الشمس وفي قوله فاما بقي من النهار شي يسير اشارة الى قصر مدة المسلمين بالنسبة الى مدة غيرهم وفيه اشارة الى أن العمل من الطوائف كان مساويا في المقدار وقد تقدم البحث في ذلك في المواقيت مشروحة (قوله يا) من استأجر أجيرا فترك أجره في رواية الكشميهني فترك الاجر أجره (قوله فعمل فيه المستأجر) أي انجز فيه أو زرع (فزاد) أي ربح (قوله ومن عمل في مال غيره فاستفضل) هو من عطف العام على الخاص لان العامل في مال غيره أعظم من أن

(٤٧ فتح الباري ع) شيخان كبيران وكنت لا أعقب قبلهما أهلا ولا مالا فنادى بي في طلب شي يوم اقام أرح عليهما حتى

نأما خلت لهما غنم ففقدتهما ففكرت أن أعقب قبلهما أهلا أو مالا فلبنت والقدح على يدي أنتظر استقائهما

حتى برق الفجر فاستيقظا ففقدتهما ففكرت أن أعقب قبلهما أهلا أو مالا فلبنت والقدح على يدي أنتظر استقائهما

شيألا يستطيعون الخروج قال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس الى فأردتها عن

نفسها فاستغفرتني حتى ألت بها سنة من السفين ففأعطينا عشرين ومائة دينار على أن تخلي بيني وبين نفسها ففعلت

حتى اذا قدرت عليها قالت لا أحل لك أن تغض الخاتم الابحمة ففخرجت من الوقوع عليها فانصرفت عنها وهي أحب الناس

الى وتركت الذهب الذي أعطيتها اللهم ان كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه فانفرجت الصخرة غير أنهم

لا يستطيعون الخروج منها * قال النبي صلى الله عليه وسلم وقال الثالث اللهم اني استأجرت أجرا فأعطينتهم أجرا غير رجل

واحد ترك الذي له وذهب ففمتر أجره حتى كثرت منه الاموال فجاءني بعد حين فقال يا عبد الله ادي الى أجرى فقلت له كل ما ترى

من أجلك من الابل والبقر
والغنم والرقيق فقال يا عبد
الله لا تستهزئ بي فقلت اني
لا أستهزئ بك فأخذته كله
فاستاقه فلم يترك منه شياً
اللهم فان كنت فعلت ذلك
ابتغاء وجهك فافرج عنا
ما نحن فيه فانفجرت
الصخرة فخرجوا عيشون
(باب من آجر نفسه
ليحمل على ظهره ثم تصدق
به وأجر الجال) * حدثني
سعيد بن يحيى بن سعيد
القرشي حدثنا أي حدثنا
الاعمش عن شقيق عن أبي
معوذ الانصاري رضى
الله عنه قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا
أمرنا بالصدقة انطلق أحدنا
الى السوق فيحامل فيصيب
الدينار لبعضهم لمائة ألف
قال ما زلت اراة ان نفسه * (باب
أجر السمرة) * ولم ير ابن
سيرين وعطاء وبرايم
والحسن باجر السمسار
بأسا * وقال ابن عباس
لابأس أن يقول بع هذا
الثوب فزاد على كذا وكذا
فهو لك * وقال ابن سيرين
اذا قال بعه بكذا فافا كان
من ربح فلك أو يني وبينك
فلا بأس به

(٢) قوله وسيأتي شرحه في
نسخة وسيأتي بقیة مباحثه

يكون مستأجراً أو غير مستأجر ولم يذكروا المصنف الجواب إشارة الى الاحتمال كعادته ثم ذكر فيه
حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار وقد تقدم من وجه آخر قريباً وقد تعقب
المهلب ترجمة البخاري بأنه ليس في القصة دليل لما ترجم له وإنما انجر الرجل في أجر أجيره ثم أعطاه
له على سبيل التبرع وإنما الذي كان يلزمه قدر العمل خاصة وقد تقدم ذلك في أثناء كتاب البيوع
وسيأتي شرحه (٢) مستوفى في آخر أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية
لا أعقب هو من الغبوق بالغين المعجمة والموحدة وآخره قاف شرب العشي وضبطوه بفتح الهمزة
أعقب من الثلاثي الا الاصيل قبضهما من الرباعي وخطئوه وقوله أهلاً ولا مالاً المراد بالاهل ماله
من زوج وولد وبالمال ماله من رقيق وخدم وزعم الداودي أن المراد بالمال الدواب وتعقبوه وله
وجه وقوله فنأى بفتح النون والهمزة مقصوراً بوزن سعى أي بعد وفي رواية كريمة والاصلي فناء
بعد النون بوزن جاء وهو معنى الاول وقوله فلم أر ح بضم الهمزة وكسر الراء وقوله برق الفجر
بفتح الراء أي أضاء وقوله فافرج بالوصل وضم الراء وبهمزة قطع وكسر الراء من الفرج أو من
الافراج وقوله كل ما ترى من أجلك كذا الكشميني ولا ي زيد المروزي والباقي من أجر ك ولكل
وجه (قوله يا) من آخر نفسه ليحمل على ظهره ثم تصدق به في رواية الكشميني
ثم تصدق منه وقوله وأجر الجال أي وباب أجر الجال (قوله حدثنا أي) هو الاموي صاحب
المغازي وقوله عن شقيق هو أبو وائل وقوله فيحامل أي يطلب أن يحمل بالاجرة وقوله بالمدأى
يحمل المتاع بالاجرة وهي مذن طعام والمخاملة مفاعلة وهي تكون بين اثنين والمراد ههنا ان
الحمل من أحدهما والاجرة من الآخر كالساقاة والمزارعة ووقع للنسائي من طريق منصور
عن أبي وائل ينطلق أحدنا الى السوق فيحامل على ظهره (قوله وان لبعضهم لمائة ألف) هذه
اللام للتأكيده وهي ابتداءية لدخولها على اسم ان وتقدم الخبر وهي كقوله تعالى ان في ذلك
لعبرة ومراده ان ذلك في الوقت الذي حدث به وقد تقدم في الزكاة بلفظ وان لبعضهم اليوم مائة
ألف زاد النسائي وما كان له يومئذ درهم أي في الوقت الذي كان يحمل فيه (قوله قال ما تراه
الاتقسه) بين ابن ماجه من طريق زائدة عن الاعمش ان قائل ذلك هو أبو وائل الراوي للحديث
عن أبي مسعود وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الزكاة (قوله يا) أجر
السمرة أي حكمه وهي مهملة (قوله ولم ير ابن سيرين وعطاء وبرايم والحسن باجر السمسار
بأسا) أما قول ابن سيرين وبرايم فوصله ابن أبي شيبة عنهما بلفظ لا بأس باجر السمسار اذا اشترى
يبدأ به وأما قول عطاء فوصله ابن أبي شيبة أيضاً بلفظ سئل عطاء عن السمرة فقال لا بأس
بها وكان المصنف أشار الى الرد على من كرهاها وقد نقله ابن المنذر عن الكوفيين (قوله وقال
ابن عباس لا بأس أن يقول بع هذا الثوب فزاد على كذا وكذا فهو لك) وصله ابن أبي شيبة
من طريق عطاء نحوه وهذه أجرة سمرة أيضاً لكنها مجهولة ولذلك لم يجرها الجمهور وقالوا ان باع
له على ذلك فله أجر مثله وحمل بعضهم اجازة ابن عباس على انه أجره مجرى المقارض وبذلك
أجاب أحمد واسحق ونقل ابن التين ان بعضهم شرط في جواز ان يعلم الناس ذلك الوقت ان ثمن
السلعة يساوي أكثر مما سمي له وتعقبه بأن الجهل بمقدار الاجرة باق (قوله وقال ابن سيرين اذا
قال بعه بكذا فافا كان من ربح فلك أو يني وبينك فلا بأس به) وصله ابن أبي شيبة أيضاً من طريق

يونس عنه وهذا أشبه بصورة المقارض من السفسار (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 المسلمون عند شروطهم) هذا أحد الأحاديث التي لم يوصلها المصنف في مكان آخر وقد جاء من
 حديث عمرو بن عوف المزني وأبي هريرة وغيرهما ما حديث عمرو بن عوف فأخرجه اسحق في
 مسنده من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده من فوعا بلفظه وزاد
 شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً وكثير بن عبد الله ضعيف عند الأكثر لكن البخاري ومن تبعه
 كالترمذي وابن خزيمة يقيمون أمره وأما حديث أبي هريرة فوصله أحمد وأبو داود والحاكم من
 طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح وهو بموحدة عن أبي هريرة بلفظه أيضاً دون زيادة كثير
 فزاد بها والصلح جائز بين المسلمين وهذه الزيادة أخرجهما الدارقطني والحاكم من طريق أبي رافع
 عن أبي هريرة قولاً بن أبي شيبه من طريق عطية بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤمنون
 عند شروطهم وللدارقطني والحاكم من حديث عائشة مثله وزاد ما وافق الحق (تنبه)*
 ظن ابن التين أن قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون على شروطهم بقية كلام ابن سيرين
 فشرح على ذلك فوههم وقد تعقبه القطب الحلبي ومن تبعه من علمائنا ثم أورد المصنف حديث
 ابن عباس الماضي في البيوع والمراد منه قوله في تفسير المنع ليسع الحاضر للبادي أن لا يكون له
 سمساراً فإن مفهومه أنه يجوز أن يكون سمساراً في بيع الحاضر للحاضر ولكن شرط الجمهور أن
 تكون الاجرة معلومة وعن أبي حنيفة أن دفعه الفاعل أن يشتري بها بئراً بجرعة عشرة فهو
 فاسد فإن اشترى فله أجره المثل ولا يجوز ما سمي من الاجرة وعن أبي ثور إذا جعل له في كل ألف
 شيئاً معلوماً لم يجز لأن ذلك غير معلوم فإن عمل فله أجر مثله وحجة من منع أنها اجارة في أمر لا مد
 غير معلوم وحجة من أجازها أنه إذا عين له الاجرة كفي ويكون من باب الجمالة والله أعلم (قوله)
 يأت هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب) أورد فيه حديث خباب
 وهو أن ذلك مسلم في عمله للعاص بن وائل وهو مشرك وكان ذلك بمكة وهي آنذاك دار حرب
 وأطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وأقره ولم يجزم المصنف بالحكم لاحتمال أن يكون
 الجواز مقيداً بالضرورة أو أن جواز ذلك كان قبل الاذن في قتال المشركين ومنابتهم وقبل
 الأمر بعدم اذلال المؤمن نفسه وقال المهلب كره أهل العلم ذلك الا لضرورة بشرطين أحدهما
 أن يكون عمله فيما يحل للمسلم فعله والاخر أن لا يعينه على ما يعود ضرره على المسلمين وقال
 ابن المنير استقرت المذاهب على أن الصناعة في حوائجهم يجوز لهم العمل لأهل الذمة ولا يبعد
 ذلك من الذمة بخلاف أن يخدمه في منزله وبطريق التبعية له والله أعلم وقد تقدم حديث خباب
 في البيوع ويأتي بقية شرحه في تفسير سورة مريم (قوله) ما يعطى في الرقية على
 أحياء العرب بفاتحة الكتاب) كذا ثبتت هذه الترجمة للجميع والأحياء بالفتح جمع حي والمراد
 به طائفة من العرب مخصوصة قال الهمداني في الانساب الشعب والحي بمعنى وسمى الشعب
 لأن القبيلة تتشعب منه وقد اعترض على المصنف بأن الحكم لا يختلف باختلاف الامكنة
 ولا باختلاف الاجناس وتقييده في الترجمة بأحياء العرب يشعر بحصره فيه ويمكن الجواب بأنه
 ترجم بالواقع ولم يتعرض لنفي غيره وقد ترجم عليه في الطب الشروط في الرقية بقطيع من الغنم
 ولم يقيده بشيء وترجم فيه أيضاً الرقية بفاتحة الكتاب والرقية كلام يستثنى به من كل عارض

* وقال النبي صلى الله عليه

وسلم المسلمون عند شروطهم

* حدثنا مسدد حدثنا عبد

الواحد حدثنا معمر عن ابن

طاوس عن أبيه عن ابن

عباس رضى الله عنهم قال

نهى النبي صلى الله عليه وسلم

أن يبتلى الركب ولا يبيع

حاضر لبادقلى ابن عباس

ما قوله لا يبيع حاضر لباد

قال لا يكون له سمساراً

* (باب) هل يؤاجر الرجل

نفسه من مشرك في أرض

الحرب * حدثنا عمر بن حفص

حدثنا أبي حدثنا الأعمش

عن مسلم عن مسروق حدثنا

خباب رضى الله عنه قال

كنت رجلاً قينا فعملت

للعاص بن وائل فاجتمع لى

عنده فأتته أبقاضاً فقال

لا والله لأفصيك حتى تكفر

بمحمد فقلت أما والله حتى

تموت ثم تبعته فلا قال وانى

لمت ثم مبعوث قلت نعم قال

فانه سيكون لى ثم مال وولد

فأفصيت فأنزل الله تعالى

أفرأيت الذى كفر بآياتنا

وقال لأوتين ما لا وولدا

* (باب) ما يعطى في الرقية

على أحياء العرب بفاتحة

الكتاب *

أشار إلى ذلك ابن درستويه وسيأتي تحقيق ذلك في كتاب الطب إن شاء الله تعالى (قوله وقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله) هذا طرف من حديث وصلة المؤلف رحمه الله في الطب واستدل به للجمهور في جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن وخالف الحنفية فنعوه في التعليم وأجازوه في الرقي كالذوا قالوا لأن تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله وهو القياس في الرقي لأنهم أجازوه فيه لهذا الخبر وجل بعضهم الأجر في هذا الحديث على الثواب وسياق القصة التي في الحديث يأبى هذا التأويل وادعى بعضهم نسخته بالأحاديث الواردة في الوعيد على أخذ الأجرة على تعليم القرآن وقدروها أبو داود وغيره وتعقب بأنه إثبات للنسخ بالاحتمال وهو مردود وبأن الأحاديث ليس فيها تصريح بالمنع على الإطلاق بل هي وقائع أحوال محتملة للتأويل لتوافق الأحاديث الصحيحة كحديثي الباب وبأن الأحاديث المذكورة أيضاً ليس فيها ما تقوم به الحجة فلا تعارض الأحاديث الصحيحة وسيكون لتساويعه إلى البحث في ذلك في كتاب النكاح في باب التزويج على تعليم القرآن (قوله وقال الشعبي لا يشترط المعلم إلا أن يعطى شيئاً فليقبله وقال الحكم لم أسمع أحداً كره أجر المعلم وأعطى الحسن دراهم عشرة) أما قول الشعبي فوصلة ابن أبي شبة بلفظ وإن أعطى شيئاً فليقبله وأما قول الحكم فوصلة الغوري في الجعديات حدثنا علي بن الجعد عن شعبة سألت معاوية بن قرة عن أجر المعلم فقال أرى له أجرًا وسألت الحكم فقال ما سمعت فقيهاً يكرهه وأما قول الحسن فوصلة ابن سعد في الطبقات من طريق يحيى بن سعيد بن أبي الحسن قال لما حدثت قلت لعمى يا عمه إن المعلم يريد شيئاً قال ما كانوا يأخذون شيئاً ثم قال أعطه خمسة دراهم فلم أزل به حتى قال أعطه عشرة دراهم وروى ابن أبي شبة من طريق أخرى عن الحسن قال لا بأس أن يأخذ على الكتابة أجرًا وكره الشرط (قوله ولم ير ابن سيرين بأجر القسام بأساً وقال كان يقال السحت الرشوة في الحكم) أما قوله في أجرة القسام فاختلفت الروايات عنه فروى عبد بن حميد في تفسيره من طريق يحيى بن عتيق عن محمد وهو ابن سيرين أنه كان يكره أجور القسام ويقول كان يقال السحت الرشوة على الحكم وأرى هذا حكماً يؤخذ عليه الأجرة وروى ابن أبي شبة من طريق قتادة قال قلت لابن المسيب ما ترى في كسب القسام فكرهه وكان الحسن يكرهه كسبه وقال ابن سيرين إن لم يكن حسناً فلا أدري ما هو وجاءت عنه رواية يجمع بها بين هذا الاختلاف قال ابن سعد حدثنا عمار حدثنا جاد عن يحيى عن محمد وهو ابن سيرين أنه كان يكره أن يشارط القسام وكأنه بكرهه أخذ الأجرة على سبيل المشاركة ولا يكرهها إذا كانت بغير اشتراط كما تقدم عن الشعبي ونظير مما أخرج ابن أبي شبة أن قول البخاري وكان يقال السحت الرشوة بقية كلام ابن سيرين وأشار ابن سيرين بذلك إلى ما جاء عن عمرو بن عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت من قولهم في تفسير السحت أنه الرشوة في الحكم أخرج ابن جرير بإسناد عنهم ورواه من وجه آخر من فروعه وأورجالة ثقات ولكنه مرسل ولقطة كل لحم أنبته السحت فالتأويل به قيل يا رسول الله وما السحت قال الرشوة في الحكم (تنبيه) القسام بفتح القاف فعال من القسم بفتح القاف وهو القاسم وشرحه الكرماني على أنه بضم القاف جمع قاسم والسحت بضم السين وسكون الحاء المهملة تين وحكي ضم الحاء وهو شاذ وضبطه بعضهم بما يلزم من أكله العار فهو أعم من الحرام والرشوة بفتح الراء وقد تكسر

وقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله * وقال الشعبي لا يشترط المعلم إلا أن يعطى شيئاً فليقبله * وقال الحكم لم أسمع أحداً كره أجر المعلم * وأعطى الحسن دراهم عشرة ولم ير ابن سيرين بأجر القسام بأساً وقال كان يقال السحت الرشوة في الحكم

وتضم وقيل بالفتح المصدر وبالكسر الاسم (قوله) وكانوا يعطون على الخرص) هو بفتح المعجمة
 وسكون الراء ثم صاد مهملة هو الخرز وزنا ومعنى وقد تقدم تفسيره في البيوع اى كانوا
 يعطون أجرة الخارص وفي ذلك دلالة على جواز أجرة القسام لا اشترا كهما في ان كلا منهما
 يفصل التنازع بين المتخاصمين ولان الخرص يقصد للقسمة ومناسبة ذكر القسام والخارص
 للترجمة الاشترا في ان جنسهما وجنس تعليم القرآن والزقصة واحد ومن ثم كره مالك أخذ
 الاجرة على عقد الوثائق لكونها من فروض الكفايات وكره أيضا أجرة القسام وقيل انما
 كرهها لانه كان يرزق من بيت المال فكره له ان يأخذ أجرة أخرى وأشار سخنون الى الجواز
 عند فساد أمور بيت المال وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة أحدث الناس ثلاثة
 أشياء لم يكن يؤخذ عليهم أجر ضرب الفحل وقسمة الاموال والتعليم اه وهذا مرسل
 وهو يشعر بانهم كانوا قبل ذلك يتبرعون بها فلما قضا الشئ طلبوا الاجرة فهد ذلك من غير مكارم
 الاخلاق فتحمل كراهة من كرهها على التنزيه والله أعلم (قوله عن أبي بشر) هو جعفر بن أبي
 وحشية مشهور بكنيته أكثر من اسمه كأيبه اسمه اياس وهو مشهور بكنيته (قوله عن أبي
 المتوكل) هو الناجي وقد ذكر المصنف في آخر الباب وهشيم كما أخرجه مسلم والنسائي وخالفهم الاعمش فرواه
 على هذا الاسناد شعبه كما في آخر الباب وهشيم كما أخرجه مسلم والنسائي وخالفهم الاعمش فرواه
 عن جعفر بن أبي وحشية عن أبي نضرة عن أبي سعيد جعل بدل أبي المتوكل أبا نضرة أخرجه
 الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريقه فاما الترمذي فقال طريق شعبة أصح من طريق
 الاعمش وقال ابن ماجه انها الصواب ورجحها الدارقطني في العلل ولم يرجح في السنن شيئا وكذا
 النسائي والذي يترجح في نقدي ان الطريقين محفوظان لاشتغال طريق الاعمش على زيادات في
 المتن ليست في رواية شعبة ومن تابعه فكأنه كان عند أبي بشر عن شيخين حدث به تارة عن هذا
 وتارة عن هذا ولم يصيب ابن العربي في دعواه ان هذا الحديث مضطرب فقد رواه عن أبي سعيد
 أيضا معبد بن سيرين كما سيأتي في فضائل القرآن وسليمان بن قتة وهو بفتح القاف وتشديد المثناة
 كما أخرجه أحمد والدارقطني وسأذكر ما في رواياتهم من الفوائد (قوله انطلق نقر) لم أقف على اسم
 أحد منهم سوى أبي سعيد وليس في سياق هذه الطريق ما يشعر بان السفر كان في جهاد لكن في
 رواية الاعمش ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثهم وفي رواية سليمان بن قتة عند أحمد بعثنا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بعثنا زاد الدارقطني فيه بعث سرية عليها أبو سعيد ولم أقف على تعيين هذه
 السرية في شيء من كتب المنازى بل لم يتعرض لذكرها أحد منهم وهي واردة عليهم ولم أقف
 على تعيين الحى الذين نزلوا بهم من أى القبائل هم (قوله فاستضافوهم) أى طلبوا منهم الضيافة
 وفي رواية الاعمش عند غير الترمذي بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثين رجلا فنزلنا بقوم
 ليلا فسالناهم القرى فافادت عدد السرية ووقت النزول كما أفادت رواية الدارقطني تعيين أمير
 السرية والقرى بكسر القاف مقصورا الضيافة (قوله قابوا ان يضيفوهم) بالتشديد لاكثر
 وبكسر الصاد المعجمة مخففا (قوله فلدغ) بضم اللام على البناء للمجهول واللدغ بالذال المهملة
 والعين المعجمة وهو اللسع وزنا ومعنى وأما اللدغ بالذال المعجمة والعين المهملة فهو الاحراق
 الخفيف واللدغ المذكور في الحديث هو ضرب ذات الحية من حية أو عقرب وغيرهما وأكثر

وكانوا يعطون على الخرص
 * حدثنا أبو النعمان
 حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر
 عن أبي المتوكل عن أبي سعيد
 رضى الله عنه قال انطلق
 نقر من أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم في سفرة سافروها
 حتى نزلوا على حى من أحياء
 العرب فاستضافوهم قابوا
 أن يضيفوهم فلدغ سيد
 ذلك الحى

٢٢٧٦

ع

تحفة

٤٢٤٩

ما يستعمل في العقرب وقد أفادت رواية الأعمش تعيين العقرب وأما ما وقع في رواية هشيم عند النساء أنه مصاب في عقله أو ليدخ فشك من هشيم وقد رواه الباقر فلم يشكوا في أنه ليدخ ولا سيما تصریح الأعمش بالعقرب وكذلك ما سياتي في فضائل القرآن من طريق معبد بن سيرين عن أبي سعيد بلفظ أن سيدنا الحى سليم وكذا في الطب من حديث ابن عباس أن سيدنا الحى سليم والسليم هو اللديغ نعم وقعت للصحابه قصة أخرى في رجل مصاب بعقله فقرا عليه بعضهم فأنحه الكتاب فبرأ أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى من طريق خارجة بن الصلت عن عمه أنه مر يقوم وعندهم رجل مجنون موثق في الحديد فقالوا انك جئت من عنده هذا الرجل يخبر فاروقنا هذا الرجل الحديث قال الذى يظهر أنهم ما قصستان لكن الواقع في قصة أبي سعيد أنه ليدخ (قوله) فسعوا له بكل شئ أى مما جرت به العادة أن يتداوى به من لدغة العقرب كذا لا أكثر من السعى أى طلبوا له ما يداويه وللكشميين فشفوا بالمجمعة والنفاء وعلا به شرح الخطاى فقال معناه طلبوا الشفاء تقول شئى الله مريض أى أبرأه وشفى له الطبيب أى عالجه بما يشفيه أو وصف له ما فيه الشفاء لكن ادعى ابن التين أنه تصحيف (قوله) لو أتيتهم هؤلاء الرهط (قال ابن التين قال مرة نقرأ وتارة رهطا والنفر ما بين العشرة والثلاثة والرهط ما دون العشرة وقيل يصل إلى الأربعين) (قلت) وهذا الحديث يدل له (قوله) فأتوهم في رواية معبد بن سيرين أن الذى جاء في هذه الرسالة جارية منهم فيحمل على أنه كان معها غيرها زاد البرزقي حديث جابر فقالوا لهم قد بلغنا أن صاحبكم جاء بالنور والشفاء قالوا نعم (قوله) وسعينا في رواية الكشميين وشفينا بالمجمعة والنفاء وقد تقدم ما فيها (قوله) فهل عند أحد منكم من شئ زاد أبو داود في روايته من هذا الوجه بنفع صاحبنا (قوله) فقال بعضهم في رواية أبي داود فقال رجل من القوم نعم والله أنى لأرقى بكسر القاف وبين الأعمش أن الذى قال ذلك هو أبو سعيد راوى الخبر ولفظه قلت نعم أنا ولكن لأرقيه حتى تعطونا غمفا فإديان جنس الجعل وهو بضم الجيم وسكون المهملة ما يعطى على عمل وقد استشكل كون الراقى هو أبو سعيد راوى الخبر مع ما وقع في رواية معبد بن سيرين فقام معهما رجل ما كان ظنه يحسن رقية وأخرجه مسلم وسألت المصنف في فضائل القرآن بلفظ آخر وفيه فلما رجع قلنا له أ كنت تحسن رقية ففى ذلك اشعار بأنه غيره والجواب أنه لا مانع من أن يكنى الرجل عن نفسه فلعل أبا سعيد صرح تارة وكفى أخرى ولم يتفرد الأعمش بتعيينه وقد وقع أيضا في رواية سليمان بن رقية بلفظ فأتيتهم فرفيته بفاتحة الكتاب وفي حديث جابر عند البرزقي فقال رجل من الانصار أنا رقيه وهو مما يقوى رواية الأعمش فان أبا سعيد أنصارى وأما حمل بعض الشارحين ذلك على تعدد القصة وان أبا سعيد روى قصتين كان فى أحدهما راقيا وفى الأخرى كان الراقى غيره فبعد جد ولا سيما مع اتحاد المخرج والسياق والسبب ويكنى في رد ذلك أن الأصل عدم التعدد ولا حامل عليه فان الجمع بين الروايتين يمكن بدونه وهذا بخلاف ما قدمته من حديث خارجة بن الصلت عن عبد فان السياقين مختلفان وكذا السبب فكان الحمل على التعدد فيه قريبا (قوله) فصالحوهم أى وافقوهم (قوله) على قطيع من الغنم قال ابن التين القطيع هو الطائفة من الغنم وتعقب بأن القطيع هو الشئ المقتطع من غنم كان أو غيرها وقد صرح بذلك ابن قرقول وغيره وزاد بعضهم أن الغالب استعماله فيما بين العشرة والأربعين ووقع

فسعوا له بكل شئ لا ينفعه شئ فقال بعضهم لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا العله أن يكون عند بعضهم شئ فأتوهم فقالوا يا أيها الرهط أن سيدنا لدغ وسعينا له بكل شئ لا ينفعه فهل عند أحد منكم من شئ فقال بعضهم نعم والله انى لأرقى ولكن والله لقد استضعفناكم فلم تضيفونا فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلا فصالحوهم على قطيع من الغنم

في رواية الاعمش فقالوا انا نعطيكم ثلاثين شاة وكذا ثبت ذكر عدد الشياه في رواية معبد بن سيرين وهو مناسب لعدد السرية كما تقدم في أول الحديث وكأنتهم اعتبروا عدد هم جعلوا الجعل بازائه (قوله فانطلق يتقل) بضم القاء وبكسر هاء وهو نفخ معه قليل براق وقد تقدم البحث فيه في أوائل كتاب الصلاة قال ابن أبي حمزة محل النقل في الرقية يكون بعد القراءة لتحصيل بركة القراءة في الجوارح التي يمر عليها الرقي فتحصل البركة في الرقي الذي يتقله (قوله ويقرأ الحمد لله رب العالمين) في رواية شعبة فجعل يقرأ عليها بفتح الكاف وكذا في حديث جابر وفي رواية الاعمش فقرأت عليه الحمد لله ويستفاد منه تسمية الفاتحة الحمد والحمد لله رب العالمين ولم يذكر في هذه الطريق عدد ما قرأ الفاتحة لكنه بينه في رواية الاعمش وأنه سبع مرات ووقع في حديث جابر ثلاث مرات والحكم للزائد (قوله فكأنتما نشط) كذا للجميع بضم النون وكسر المعجمة من الثلاثي قال الخطابي وهو لغة والمشهور نشط اذا عقد وأنشط اذا حل وأصله الانشوطه بضم الهمزة والمعجمة بينهما نون ساكنة وهي الحبل وقال ابن التين حكى بعضهم ان معنى أنشط حل ومعنى نشط أقيم بسرعة ومنه قولهم رجل نشيط ويحتمل أن يكون معنى نشط فزع ولو قرئ بالتشديد لكان له وجه أي حل شأفاً (قوله من عقال) بكسر المهملة بعدها قاف هو الحبل الذي يشده ذراع البهيمة (قوله ومابه قلبه) بحر كات أي علة وقيل للعله قلبه لان الذي تصيبه يقاب من جنب الى جنب ليعلم موضع الداء قاله ابن الاعراب ومنه قول الشاعر * وقد برئت فاني الصدر من قلبه * وفي نسخة الديمياطي بخطه قال ابن الاعرابي القلب داء مأخوذ من القلاب يأخذ البعير فيألم قلبه فيموت من يومه (قوله فقال بعضهم اقسموا) لم أقف على اسمه (قوله فقال الذي رقى) بفتح القاف وفي رواية الاعمش فلما قبضنا الغنم عرض في أنفسنا منها شيء وفي رواية معبد بن سيرين فامر لنا بثلاثين شاة وسقانا لبنا وفي رواية سليمان بن قتة فبعث الينا بالشياه والنزل فاكلنا الطعام وأبوا أن يأكلوا الغنم حتى آتينا المدينة وبين في هذه الرواية ان الذي منعهم من تناولها هو الرقي وأما في باقي الروايات فابهم (قوله فنظر ما يأمرنا) أي فتبعه ولم يريدوا أنهم يخبرون في ذلك (قوله وما يدريك أنها رقية) قال الداودي معناها وما أدراك وقد روى كذلك وأعله هو المحفوظ لان ابن عيينة قال اذا قال وما يدريك فلم يعلم واذا قال وما أدراك فقد أعلم وتعقبه ابن التين بان ابن عيينة إنما قال ذلك فيما وقع في القرآن كما تقدم في آخر الصيام والافلا فرق بينهما في اللغة أي في نفي الدراية وقد وقع في رواية هشيم وما أدراك ونحوه في رواية الاعمش وفي رواية معبد بن سيرين وما كان يدريه وهي كلمة تقال عند التعجب من الشيء وتستعمل في تعظيم الشيء أيضا وهو لا نطق هنا زاد شعبة في روايته ولم يذكر منه فيما أي من النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وزاد سليمان بن قتة في روايته بعد قوله وما يدريك أنها رقية قلت ألقى في روعي وللدارقطن من هذا الوجه فقلت يا رسول الله شيء ألقى في روعي وهو ظاهر في أنه لم يكن عنده علم متقدم بعشر وعيسة الرقي بالقائمة ولهذا قال له أحمله لارجع ما كنت تحسن رقية كما وقع في رواية معبد بن سيرين (قوله ثم قال قد أصبتم) يحتمل أن يكون صوب فعلهم في الرقية ويحتمل أن ذلك في توقعهم عن التصرف في الجعل حتى أسأدونه ويحتمل أنهم من ذلك (قوله واخبروا الى معكم سهما) أي اجعلوا الى منه نصيبا وكأنته

فانطلق يتقل عليه ويقرأ
الحمد لله رب العالمين
فكأنتما نشط من عقال
فانطلق يشي ومابه قلبه
قال فأوفوهم جعلهم
الذي صالحوهم عليه فقال
بعضهم اقسموا فقال الذي
رقى لا تفعلوا حتى تأتي النبي
صلى الله عليه وسلم فنذكره
الذي كان فنظر ما يأمرنا
فقدموا على رسول الله صلى
الله عليه وسلم فنذكره
فقال وما يدريك أنها رقية
ثم قال قد أصبتم اقسما
واخبروا الى معكم سهما
فخجل النبي صلى الله عليه
وسلم قال أبو عبد الله

أراد المبالغة في تانيستهم كما وقع له في قصة الحمار الوحشي وغير ذلك (قوله) وقال شعبة حدثنا أبو
 بشر سمعت أبا المتوكل (هذه الطريق بهذه الصيغة وصلها الترمذي وقد أخرجه المصنف في الطب
 من طريق شعبة لكن بالعنعنة وهذا هو السرفى عزوه الى الترمذي مع كونه في البخاري وغفل
 بعض الشراح عن ذلك فعاب على من نسبه الى الترمذي وفي الحديث جواز الرقية بكتاب الله
 ويلتحق به ما كان بالذكور والدعاء بالمأثور وكذا غير المأثور مما لا يخالف ما في المأثور وأما الرقية
 بما سوى ذلك فليس في الحديث ما يثبت ولا ما ينفيه وسيأتي حكم ذلك مبسوطا في كتاب الطب
 وفيه مشروعية الضيافة على أهل البوادي والتزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل
 القرى أو الشراة وفيه مقابلة من امتنع من المكرمة بنظر صنيعة لمصنعه الحكابي من الامتناع
 من الرقية في مقابلة امتناع أولئك من ضيافتهم وهذه طريق موسى عليه السلام في قوله تعالى لو
 شئت لأتخذت عليه أجرا ولم يعتذر الخضر عن ذلك إلا بأمر خارجي وفيه امضاء ما يلزمه المرء على
 نفسه لأن أبا سعيد الترمذي أن يرقى وإن يكون الجعل له ولا صحابه وأمره النبي صلى الله عليه وسلم
 بالوفاء بذلك وفيه الاشتغال في الموهوب إذا كان أصله معلوما وجواز طلب الهدية ممن يعلم رغبته
 في ذلك وأجابته اليه وفيه جواز قبض الشيء الذي ظاهره الحل وترك التصرف فيه إذا عرضت فيه
 شبهة وفيه الاجتهاد عند فقد النص وعظمة القرآن في صدور الصحابة خصوصا الفاتحة وفيه
 أن الرزق المقسوم لا يستطيع من هو في يده منعه ممن قدس له لأن أولئك منعوا الضيافة وكان الله
 قسم للصحابة في مالهم نصيبا فنعوههم فسبب لهم لدغ العقرب حتى سيق لهم ما قسم لهم وفيه
 الحكمة البالغة حيث اختص بالعقاب من كان رأسا في المنع لأن من عادة الناس الإيتار بأمر
 كبيرهم فلما كان رأسهم في المنع اختص بالعقوبة دونهم جزاء عوفا وكون الحكمة فيه أيضا
 إرادة الاجابة الى ما يلتمسه المطالب منه الشفاء ولو كثر لأن الملدوغ لو كان من آحاد الناس لعلم
 يكن يقدر على القدر المطلوب منهم ﴿ (قوله) يا — ضريبة العبد وتعاهد ضرائب
 الاماء) الضريبة بفتح الميم فاعلة بمعنى مفعولة ما يقدره السيد على عبده في كل يوم وضرائب
 جمعها ويقال لها أراج وعلة بالغين المعجمة وأجروا قد وقع جميع ذلك في الحديث ثم أورد المصنف
 فيه حديث أنس أن أبا طيبة جهم النبي صلى الله عليه وسلم وكلمه مواله تخففوا عنه من ضريبة
 ودلالته على الترجمة ظاهرة فإن المراد بها بيان حكم ذلك وفي تقرير النبي صلى الله عليه وسلم له
 دلالة على الجواز وسأذكر كم كان قدر الضريبة بعد باب وأما ضرائب الاماء فيؤخذ منه بطريق
 اللاحق واختصاصها بالتعاهد لكونها مظنة تطرق الفساد في الأغلب والافكا يخشى من
 اكتساب الامة بفرجها يخشى من اكتساب العبد بالسرقه مثلا ولعلنا أشار بالترجمة الى
 ما أخرجه هو في تاريخه من طريق أبي داود الأجرى قال خطبنا حديثه حين قدم المدائن فقال
 تعاهدوا ضرائب امائكم وهو عند أبي نعيم في الحلية بلفظ ضرائب غلمانكم واسم الأجرى
 هذا مالك وأورده سعيد بن منصور في السنن مطولا من طريق شاذان بن القرات قال حدثنا
 أبو داود شيخ من أهل المدائن قال كنت تحت منبر حديثه وهو يخطب ولابي داود من حديث
 رافع بن خديج مرفوعا عن أبي عن كسب الامة حتى يعلم من أين هو وقد تقدم ذكر ذلك
 في آخر البيوع وقال ابن المنير في الحاشية كأنه أراد بالتعاهد التقديرا لضرورة الامة

ن

٢٨٦ / ٢

وقال شعبة حدثنا أبو بشر
 سمعت أبا المتوكل بهذا
 * (باب ضريبة العبد
 وتعاهد ضرائب الاماء) *
 * حدثنا محمد بن يوسف
 حدثنا سفيان عن جند
 الطويل عن أنس بن مالك
 رضى الله عنه قال جهم أبو
 طيبة النبي صلى الله عليه
 وسلم فأمره بصاع أو صاعين
 من طعام وكلمه مواله تخفف
 عن غلمه أو ضريبة

٢٢٧٧

ن

٦٧٦

تحفة ٩٧٠

* (باب خراج الحجام) *

* حدثنا موسى بن اسمعيل

حدثنا وهب حدثنا ابن

طاوس عن أبيه عن ابن

عباس رضي الله عنهما قال

احتجم النبي صلى الله عليه

وسلم وأعطى الحجام أجره

* حدثنا مسدد حدثنا يزيد

ابن زريع عن خالد عن عكرمة

عن ابن عباس رضي الله عنهما

عنهما قال احتجم النبي صلى

الله عليه وسلم وأعطى الحجام

أجره ولو علم كراهية لم يعطه

* حدثنا أبو نعيم حدثنا سمر

عن عمرو بن عامر قال سمعت

أنس رضي الله عنه يقول

كان النبي صلى الله عليه وسلم

يحتجم ولم يكن يظلم أحدا

أجره * (باب من كلف

موالي العبد أن يخففوا عنه

من خراجه) * حدثنا آدم

حدثنا شعبة عن حميد

الطويل عن أنس بن مالك

رضي الله عنه قال دعا النبي

صلى الله عليه وسلم غلاما

جماما فجعله وأمره

٢٢٨١ م

تحفة

٩٩٩

لا احتمال أن تكون ثقيلة فتحتاج إلى التكسب بالبيع ورود لاته من الحديث أمره عليه الصلاة والسلام بتحقيق ضريبة الحجام فلزوم ذلك في حق الأمة أقعدوا ولي لأجل الغائلة الخاصة بها

(قوله يا) خراج الحجام) أورده حديث ابن عباس احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى الحجام أجره وزاد من وجه آخر ولو علم كراهية لم يعطه وهو ظاهر في الجواز وتقدم في البيوع بلفظ ولو كان حراما لم يعطه وعرف به أن المراد بالكرهية هنا كراهية التحريم وكان ابن عباس أشار بذلك إلى الرد على من قال إن كسب الحجام حرام واختلف العلماء بعد ذلك في هذه المسئلة فذهب الجمهور إلى أنه حلال واحتجوا بهذا الحديث وقالوا هو كسب فيه ذنابة وليس بمحرم فحملوا الزجر عنه على التنزيه ومنهم من ادعى النسخ وأنه كان حراما ثم أبيع وجنح إلى ذلك الطحاوي والنسخ لا يثبت بالاحتمال وذهب أحد وجاعة إلى الفرق بين الحر والعبد فكرهوا الحر الاحتراق بالحجامة ويحرم عليه الاتفاق على نفسه منها ويجوز له الانفاق على الرقيق والأواب منها وأباحوها للعبد مطلقا وعمدتهم حديث محبسة أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام فنهاه فذكر له الحاجة فقال اعلفه فأنفق أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن ورجاله ثقات وذكر ابن الجوزي أن أجر الحجام إنما كره لانه من الأشياء التي تجب للمسلم على المسلم اعانة له عند الاحتياج له فما كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك أجر أو جمع ابن العربي بين قوله صلى الله عليه وسلم كسب الحجام خيث وبين إعطائه الحجام أجره بأن محل الجواز ما إذا كانت الأجرة على عمل معلوم ويحمل الزجر على ما إذا كان على عمل مجهول وفي الحديث إباحة الحجامة ويحقق به ما يتداوى به من إخراج الدم وغيره وسأني مزيد لذلك في كتاب الطب وفيه الأجرة على المعالجة بالطب والشقاعة إلى أصحاب الحقوق أن يخففوا منها وجواز مخارجة السيد لعبده كان يقول له أذنت لك أن تكسب على أن تعطيني كل يوم كذا وما زاد فهو لك وفيه استعمال العبد بغير إذن سيده الخاص إذا كان قد تضمن تمكنه من العمل أذنه العام **(قوله عن عمرو بن عامر)** هو الانصاري وليست له رواية في البخاري إلا عن أنس وقد تقدم له حديث في الطهارة وآخر في الصلاة وهذا هو جميع ما له عنده **(قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يحتجم)** فيه إشعار بالمواظبة بخلاف الأول وقوله ولم يكن يظلم أحدا أجره فيه إثبات إعطائه أجره الحجام بطريق الاستنباط بخلاف الرواية التي قبلها ففيها الجزم بذلك على طريق التنصيص **(قوله يا)** من كلف موالى العبد أن يخففوا عنه من خراجه) أي على سبيل التفضل منهم لا على سبيل الإلزام لهم ويحتمل أن يكون على الإلزام إذا كان لا يطيق ذلك **(قوله عن حميد الطويل عن أنس)** في رواية الاسماعيلي من هذا الوجه عن حميد سمعت أنس **(قوله دعا النبي صلى الله عليه وسلم غلاما)** هو أبو طيبة كما تقدم قبل باب واسم أبي طيبة نافع على الصحيح فقد روى أحدوا بن السكن والطبراني من حديث محبسة بن مسعود أنه كان له غلام جمام يقال له نافع أبو طيبة فأنطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن خراجه الحديث وحكي ابن عبد البر في اسم أبي طيبة أنه دينار ووجهه في ذلك أن دينار الحجام تابعي روى عن أبي طيبة لأنه اسم أبي طيبة أخرجه حديثه ابن مند من طريقه باسم الحجام عن دينار الحجام عن أبي طيبة الحجام قال حجت النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وبذلك جزم أبو أحمد

الحاكم في الكنى أن دينار الحمام يروى عن أبي طيبة لأنه أبو طيبة نفسه وذكر البغوي في
 الصحابة بأسناد ضعيف أن اسم أبي طيبة ميسرة وأما العسكري فقال الصحيح أنه لا يعرف اسمه
 وذكر ابن الخداف في رجال الموطاء أنه عاش مائة وثلاثاً وأربعين سنة (قوله بصاع أو صاعين
 أو مدا أو مدين) شك من شعبة وقد تقدم في رواية سفيان صاعاً أو صاعين على الشك أيضاً ولم
 يتعرض لذكر المد وقد تقدم في البيهقي من رواية مالك عن حميد فأمر له بصاع من تمر ولم يشك
 وأفادني عن ما في الصاع وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث علي قال أمرني النبي صلى الله
 عليه وسلم فأعطيت الحمام أجره فأفادني عن من بأشراً العطية ولا بن أبي شيبه من هذا الوجه
 أنه صلى الله عليه وسلم قال الحمام كم خراجك قال صاعان قال فوضع عنه صاعاً وكان هذا هو
 السبب في الشك الماضي وهذه الرواية تجمع الخلاف وفي حديث ابن عمر عن ابن أبي شيبه أن
 خراجهم كان ثلاثة أصع وكذا لا يعل عن جابر فإن صح جمع بينهما بأنه كان صاعين وزيادة فن
 قال صاعين ألقى الكسروم قال ثلاثة جبره (قوله وكلم فيه) لم يذكر المفعول وقد ذكره قبل
 بسبب من وجه آخر عن حميد فقال كلم مواليه ومواليههم بنوحارة على الصحيح ومولاه منهم
 حميد بن مسعود كما تراهنا وانما جمع الموالي مجازاً كما يقال بنو فلان قتلا ورجلا ويكون
 القتلى منهم واحداً وأما ما وقع في حديث جابر أنه مولى بني يباضة فهو وهم فإن مولى بني يباضة
 آخر يقال له أبو هند (قوله ما كسب البغي والاماء) بين البغي والاماء خصوص
 وعموم وجهي فقد تكون البغي أمة وقد تكون حرة والبغي بفتح اللام وحدة وكسر المعجمة
 وتشديد الباء وزن فاعل يعني قاعله أو مفعولة وهي الزانية ولم يصرح المصنف بالحكم كانه
 نه على أن الممنوع كسب الامه بالفجور لا بالصنائع الجائرة (قوله وكراه ابراهيم) أي النخعي
 (أجر الناحية والغنية) وصله ابن أبي شيبه من طريق أبي هاشم عنه وزادوا الكاهن وكان
 البخاري أشار بهذا الاثر إلى أن النهي في حديث أبي هريرة محمول على ما كانت الحرفة فيه
 ممنوعة أو تجزأ إلى أمر ممنوع شرعاً جامع ما بينهما من ارتكاب المعصية (قوله وقول الله عز
 وجل ولا تكرر هو اقسا تكم على البغاء إلى آخر الآية قال مجاهد قسما تكم اماءكم) وقع هذا في
 رواية المسقلى وقد روى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله ولا
 تكرر هو اقسا تكم على البغاء قال لا تكرر هو اماءكم على الزنا وأخرجه هو وعبد بن حميد
 والطبري من طريق ابن أبي نجيم عن مجاهد قال في قوله ولا تكرر هو اقسا تكم قال اماءكم على
 الزنا وزاد أن عبد الله بن أبي أمر أمة له بالزنا فزنت فجاءت يبرد فقال أرجعي فإني على آخر فقالت
 والله ما أنا براجعة فزنت وهذا أخرجه مسلم من طريق أبي سفيان عن جابر بن جابر فوعا وبما
 الزهري عن عمرو بن ثابت معاذة وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري هر سلا في قصة
 طويلة وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق عكرمة هر سلا واتفقوا على تسجيتهام معاذة وروى
 أبو داود والنسائي من طريق أبي الزبير أنه سمع جابراً قال جاءت مسيكة أمة لبعض الانصار
 فقالت ان سيدى يكرهنى على البغاء فنزلت فالظاهر أنها نزلت فيها وزعم مقاتل أنهم ما معا
 كاتاً أميين لعبد الله بن أبي وزاد معهن غيرهن وقوله تعالى ان أردن تحصنا لا مفهوم له بل خرج
 مخرج الغالب ويحتمل أن يقال لا يمتصراً لا كراه اذا لم يردن التعفف لانهم حينئذ في مقام

بصاع أو صاعين أو مدا أو
 مدين وكلم فيه تخفف من
 ضريته * (باب كسب البغي
 والاماء) * وكراه ابراهيم أجر
 الناحية والغنية وقول الله
 تعالى ولا تكرر هو اقسا تكم
 على البغاء ان أردن تحصنا
 لتبتغوا عرض الحياة الدنيا
 ومن يكرههن فإن الله من
 بعدا كراههن غفور رحيم
 وقال مجاهد قسما تكم اماءكم

* حدثنا قتيبة بن سعيد عن
 مالك عن ابن شهاب عن أبي
 بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
 بن هشام عن أبي مسعود
 الانصاري رضى الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن ثمن الكلب
 ومهر البغي وحلوان الكاهن

* حدثنا مسلم بن ابراهيم
 حدثنا شعبة عن محمد بن
 مجاهد عن أبي حازم عن أبي
 هريرة رضى الله عنه قال
 نهى النبي صلى الله عليه
 وسلم عن كسب الاماء

٢٢٨٣

٤

تحفة

١٣٤٦

الاختبار وقوله وقال مجاهد فبئس لكم اماء كم وقع هذا في رواية المستقلى وذ كره النسقى لكن لم
 ينسبه لمجاهد ولفظه قال فبئس لكم الاماء وهو في تفسير القرطبي عن ورقاء عن ابن ابي نجيح عن
 مجاهد في قوله تعالى ولا تسكر هو اقبائكم يقول اماء كم على البغاء على الزنا ثم اورد المصنف
 حديث ابي مسعود في النهي عن مهر البغي وغيره وحديث ابي هريرة في النهي عن كسب
 الاماء وقد تقدم في اواخر البيوع وفي الباب الذي قبله من شرحهما ما فيه مزيد كفاية **(قوله)**
باب عيب الفحل اورد فيه حديث ابن عمر في النهي عنه والعيب بفتح العين
 واسكان السين المهملتين وفي آخره موحدة ويقال له العيب ايضا والفحل الذكرك من كل
 حيوان فرسا كان او جلا او نيسا او غير ذلك وقد روى النسائي من حديث ابي هريرة نهى عن
 عيب التيس واختلف فيه فقيل هو غن ماء الفحل وقيل اجرة الجماع وعلى الاخير جرى المصنف
 ويؤيد الاول حديث جابر عند مسلم نهى عن بيع ضرب ابجل وليس بصريح في عدم الجمل على
 الاجارة لان الاجارة بيع منفعة ويؤيد الجمل على الاجارة لانه لا الثمن ما تقدم عن قتادة قبل اربعة
 أبواب أنهم كانوا يكرهون أجر ضرب ابجل وقال صاحب الافعال أعيب الرجل عيبا كثر
 منه فلا ينزيه وعلى كل تقدير فبيعه واجارته حرام لانه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على
 تسليمه وفي وجهه للشافعية والحنابلة تجوز الاجارة مدة معلومة وهو قول الحسن وابن سيرين
 ورواية عن مالك قواها الا بهري وغيره وحل النهي على ما اذا وقع لامد مجهول واما اذا استأجره
 مدة معلومة فلا بأس كما يجوز الاستئجار لتلقيج النخل وتعقب بالفرق لان المقصود هنا ماء الفحل
 وصاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التلقيج ثم النهي عن الشراء والكراء انما صدر لما فيه من
 الضرر واما عارية ذلك فلا خلاف في جوازها فان اهدى للمعير هدية من المستعير بغير شرط جاز
 ولترمذي من حديث أنس ان رجلا من كلاب سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عيب الفحل
 فنهاه فقال يا رسول الله انا طرق الفحل فنكرتم فرخص له في الكرامة ولا ينحسب في صحبه من
 حديث ابي كبشة مرفوعا من أطرق فرسا فاعقب كان له كاجر سبعين فرسا **(قوله)** عن علي بن
 الحكم هو البناقي بضم الموحدة بعدها تون خفيفة بصري ثقة عند الجميع ولينه أبو الفتح
 الأزدي بلا مستند وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد أخرج الحاكم في المستدرک هذا
 الحديث عن مسدد شيخ البخاري فيه وقال علي بن الحكم ثقة من أعز البصريين حديثا انتهى
 وقد وهم في استدراكه وهو في البخاري كما ترى وكأنه لم يرد في كتاب البيوع توهم أن البخاري لم
 يخرج **(قوله)** اذا استأجر أراضا فأت أحدهما أى هل تقسح الاجارة أم لا
 والجهور على عدم الفسخ وذهب الكوفيون والليث الى الفسخ واحتجوا بان الوارث ملك
 الرقبة والمنفعة تبع لها فارتفعت يد المستأجر عنها بموت الذي آجره وتعقب بان المنفعة قد تنفك
 عن الرقبة كما يجوز بيع مملوك المنفعة فينتقل ملك المنفعة باق للمستأجر بمقتضى العقد وقد
 اتفقوا على أن الاجارة لا تنفسخ بموت فاطر الوقت فكذلك هنا **(قوله)** وقال ابن سيرين ليس
 لاهل الميت (ان يخرجوه) أى يخرجوه المستأجر (الى تمام الاجل) وقال الحسن
 والحكم وياس بن معاوية تقتضى الاجارة الى أجلها (وصلة ابن ابي شيبة من طريق جيد عن
 الحسن وياس بن معاوية ومن طريق أيوب عن ابن سيرين نحوه ثم اورد المصنف حديث ابن عمر

* (باب عيب الفحل) *
 * حدثنا مسدد حدثنا عبد
 الوارث واسماعيل بن ابراهيم
 عن علي بن الحكم عن نافع
 عن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال نهى النبي صلى الله عليه
 وسلم عن عيب الفحل **نقطة**
 * (باب) * اذا استأجر أرضا
 فأت أحدهما * وقال ابن
 سيرين ليس لاهله أن يخرجوه
 الى تمام الاجل وقال
 الحكم والحسن وياس بن
 معاوية تقتضى الاجارة الى
 أجلها وقال ابن عمر أعطى
 النبي صلى الله عليه
 وسلم خيبر باشرط فكان
 ذلك على عهد النبي صلى
 الله عليه وسلم وأبي بكر
 وصدرأ من خلافة عمر ولم
 يذكر أن أبا بكر جدد
 الاجارة بعد ما قبض النبي
 صلى الله عليه وسلم * حدثنا
 موسى بن اسماعيل حدثنا
 جويرية بن أسماء عن نافع
 عن عبد الله رضي الله عنه **نقطة**
 قال أعطى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم خيبر اليهودان
 يعملوها ويرعوها ولهم
 شطر ما يخرج منها وان ابن
 عمر حذوه أن المزارع كانت
 تمكرى على شئ هما نافع
 ذأ حفظه وان رافع بن خديج
 حدث أن النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن كراء
 المزارع وقال عبد الله عن **نقطة**
 نافع عن ابن عمر حتى أجلاهم عمر

أعطى النبي صلى الله عليه وسلم خبير اليهود على أن يعملوها وسأى الكلام عليه مستوفى في
المزارعة وكذلك الطريق المعلقة آخر الباب وهي قوله وقال عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر
حتى أجلاهم عمر يريد أن عبيد الله حدث بهذا الحديث عن نافع كما حدث به جويرية عن نافع
وزاد في آخره حتى أجلاهم عمر قال الكرماني القائل وقال عبيد الله هو موسى بن اسمعيل الراوي
عن جويرية وهو من تمة حديثه وبه تحصل الترجمة فاما قوله انه موسى فغلط واضح لان موسى
لا رواية له عن عبيد الله بن عمر أصلا والقائل وقال عبيد الله هو البخاري وهو تعلق بسأى سانه
وقد وصله مسام من طرق عن نافع وقال في آخرها حتى أجلاهم الى تيماء وأريحاء وأما قوله وهو
من تمة حديثه ان كان أراد به انه حدث به فقد ثبت انه غلط وان أراد أنه من تمة لكن من
رواية غيره فصحيح وكذا قوله وبه تحصل الترجمة والغرض منه هنا الاستدلال على عدم فسخ
الاجارة بموت أحد المتأجرين وهو ظاهر في ذلك وقد أشار اليه بقوله ولم يذكر ان أبابكر جدد
الاجارة بعد النبي صلى الله عليه وسلم وذكر فيه حديث ابن عمر في كراء المزارع وحديث رافع بن
خديج في النهي عنه وسأى شرحهما في المزارعة أيضا ان شاء الله تعالى (خاتمة) اشمل كتاب
الاجارة من الاحاديث المرفوعة على ثلاثين حديثا المعلق منها خمسة والبقية موصولة المكرر
منها فيه وفيما مضى ستة عشر حديثا والبقية خالصة وافقه مسلم على تحزيجهما سوى حديث
أبي هريرة في رعي الغنم وحديث المسلمون عند شروطهم وحديث ابن عباس أحق ما أخذتم
عليه أجر اكاب الله وحديث ابن عمر في النهي عن عيب الفحل وفيه من الآثار عن الصحابة
والتابعين ثمانية عشر اثر او الله سبحانه وتعالى أعلم ﴿قوله﴾ بسم الله الرحمن الرحيم
باب الحوالة كذا لاكثر وزاد النسفي والمستقلى بعد البسملة كتاب الحوالة
* والحوالة بفتح الحاء وقد تكسر مشتقة من التحويل أو من الحول تقول حال عن العهد اذا
انتقل عنه حولا وهي عند الفقهاء تنقل دين من ذمة الى ذمة واختلقوا هل هي بيع دين بدين
رخص فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء وقيل هي عقد ارفاق مستقل
ويشترط في صحته ارضا المحيل بالاخلاف والاحتال عند الاكثر والمحال عليه عند بعض شذ
ويشترط أيضا تماثل الحقيقتين في الصفات وان يكون في شيء معلوم ومنهم من خصها بالنقدين
ومنعهما في الطعام لانه يبيع طعام قبل أن يستوفى ﴿قوله﴾ وهل يرجع في الحوالة هذا اشارة الى
خلاف فيها هل هي عقد لازم أو جائز ﴿قوله﴾ وقال الحسن وقتادة اذا كان أي المحال عليه
(يوم أحال عليه مليا جاز) أي بلار جوع ومفهومه أنه اذا كان مفلسا فله أن يرجع وهذا الاثر
أخرجه ابن أبي شيبة والاثرم واللفظ له من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن أنهما
سئلا عن رجل احتال على رجل فافلس قالان كان مليا يوم احتال عليه فليس له أن يرجع وقيل
أجمعا اذا لم يعلم المحتال بالفلاس المحتال عليه وعن الحكم لا يرجع الا اذا مات المحال عليه وعن
الثوري يرجع بالموت وأما بالفلس فلا يرجع الا بمحضر المحيل والمحال عليه وقال أبو حنيفة يرجع
بالفلس مطلقا سواء عاش أو مات ولا يرجع بغير الفلاس وقال مالك لا يرجع الا ان غره كان علم فليس
المحال عليه ولم يعلم بذلك وقال الحسن وشريح وزفر الحوالة كالكفالة فيرجع على أيهما شأوا به
يشعر ادخال البخاري أبواب الكفالة في كتاب الحوالة وذهب الجمهور الى عدم الرجوع مطلقا

(بسم الله الرحمن الرحيم)
* (باب الحوالة وهل يرجع
في الحوالة) * وقال الحسن
وقتادة اذا كان يوم أحال
عليه مليا جاز

٢٨٨ / ٣

واحتم الشافعي بان معنى قول الرجل أحلته وإبرأني حوت حقه عني وأثبتته على غيري وذ كرأن
 محمد بن الحسن احتج لقوله بحديث عثمان انه قال في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها لا توى أى
 لا هلاك على مسلم قال فسأله عن اسناده فذكره عن رجل مجهول عن آخر معروف لكنه منقطع
 بينه وبين عثمان فبطل الاحتجاج به من أوجه قال البيهقي أشار الشافعي بذلك الى ما رواه شعبة
 عن خليف بن جعفر عن معاوية بن قرة عن عثمان قال المجهول خليف والانتقطاع بين معاوية بن قرة
 وعثمان وليس الحديث مع ذلك فزفوعا وقد شكراويه هل هو في الحوالة أو الكفالة (قوله وقال
 ابن عباس يتخارج الشريكان الخ) وصله ابن أبي شيبة بمعناه قال ابن التين محله ما اذا وقع ذلك
 بالتراضى مع استواء الدين وقوله توى بفتح المثناة وكسر الواو أى هلك والمراد أن يخلص من عليه
 الدين أو يموت أو يجهل فيختلف حيث لا يثبتة ففي كل ذلك لا يرجوع لمن رضى بالدين قال ابن المنير
 ووجهه أن من رضى بذلك فذلك فهو في ضمانه كما لو اشترى عينا فتلقت في يده وألحق البخارى
 الحوالة بذلك وقال أبو عبيد اذا كان بين ورثة أو شركاء مال وهو في يدي بعضهم دون بعض فلا بأس
 أن يتبايعوه بينهم (قوله عن الأعرج عن أبي هريرة) قدرناه همهم عن أبي هريرة ورواه ابن عمر
 وجابر عن أبي هريرة (قوله مطلق الغنى ظلم) في رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عن التميمي وابن
 ماجه المطلق ظلم الغنى والمعنى أنه من الظلم وأطلق ذلك للمبالغة في التفسير عن المطلق وقدرناه
 الجوزي من طريقهم عن أبي هريرة بلغة ان من الظلم مطلق الغنى وهو يفسر الذي قبله وأصل
 المطلق المطلق قال ابن فارس مطلبت الحديد أمطلها مطلقا اذا مددتها لتطول وقال الأزهري المطلق
 المدافعة والمراد هنا ما أخرجهما استحق أدأوه بغير عذر والغنى مختلف في تقريره ولكن المراد به هنا
 من قدر على الاداء فأخره ولو كان فقيرا كما سيأتي البحث فيه وهل يوصف بالمطل من ليس القدر
 الذي استحق عليه حاضرا عند لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلاً أطلق أكثر الشافعية
 عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطاقا وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب
 بسبب بعضي به فيجب والأفلا وقوله مطلق الغنى هو من إضافة المصدر للفاعل عند الجمهور والمعنى
 أنه يحرم على الغنى القادر أن يعطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز وقيل هو من إضافة
 المصدر للمفعول والمعنى أنه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنيا ولا يكون غناه سبباً لآخر حقه
 عنه واذا كان كذلك في حق الغنى فهو في حق الفقير أولى ولا يخفى بعد هذا التأويل (قوله فاذا
 أتبع أحدكم على ملي فليتبّع) المشهور في الرواية واللغة كما قال النووي اسكان المثناة في أتبع
 وفي فليتبّع وهو على البناء للمجهول مثل اذا أعلم فليعلم تقول تبع الرجل بحق أتبعه بتابعة الفتح
 اذا طلبته وقال القرطبي أما أتبع فبضم الهمزة وسكون التاء مبني على اسم فاعله عند الجميع
 وأما فليتبّع فالأكثر على التخفيف وقيده بعضهم بالتشديد والاول أجود انتهى وما ادعاه من
 الاتفاق على أتبع يردّه قول الخطابي أن أكثر المحدثين يقولونه بتشديد التاء والصواب التخفيف
 ومعنى قوله أتبع فليتبّع أى أحيل فليحتل وقدرناه بهذا اللفظ أجود عن وكيع عن سفيان
 الثوري عن أبي الزناد وأخرج البيهقي مثله من طريق يعلى بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه
 وأشار الى تفرد يعلى بذلك ولم يفرده كما تراه ورواه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ فاذا
 أحلت على ملي فأتبعه وهذا بتشديد التاء بخلاف والملي بالهمزة مأخوذ من الملاية قال

وقال ابن عباس يتخارج
 الشريكان وأهل الميراث
 فيأخذ هذا عينا وهذا دينا
 فان توى لاحدهما لم يرجع على
 صاحبه حدثنا عبد الله بن
 يوسف أخبرنا مالك عن أبي
 الزناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة رضى الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال مطلق الغنى ظلم فاذا
 أتبع أحدكم على ملي فليتبّع

٢٢٨٧

م ك س

تحفة

١٢٨٠٣

ملوا الرجل بضم اللام أى صار ملياً وقال السكرماني الملى كالغنى لفظاً ومعنى فاقضى أنه بغير
همز وليس كذلك فقد قال الخطابي أنه في الأصل بالهمز ومن رواه بتر كما فقد سمله والأمر في
قوله فليتبّع للاستحباب عند الجمهور ورواهم من نقل فيه الإجماع وقيل هو أمر بإباحة وإرشاد
وهو شاذ وجهه أكثر الخبايلة وأبو ثور وابن جرير وأهل الظاهر على ظاهره وبعبارة الخرق ومن
أحبل بحقه على ملى فواجب عليه أن يحتال * (تنبيه) * ادعى الرافعي أن الأشهر في الروايات
وإذا أتبع وأنهم ما جلتان لا تعلق لاحداهما بالآخرى وزعم بعض المتأخرين أنه لم يرد إلا بالواو
وغفل عما في صحيح البخاري هنا فإنه بالقاء في جميع الروايات وهو كالتوطئة والعلة لقبول
الحوالة أى إذا كان المظلّم ظلماً فليقبل من يحتال بدينه عليه فإن المؤمن من شأنه أن يحتزر عن
الظلم فلا يظلم نعم رواه مسلم بالواو وكذا البخاري في الباب الذي بعده لكن قال ومن أتبع
ومناسبة الجملة التي قبلها أنه لما دل على أن مظلّم الغنى ظلم عقبه بانه ينبغي قبول الحوالة على الملى
لما في قبولها من دفع الظلم الحاصل بالمظلّم فإنه قد تكون مطالبة المحال عليه سمله على احتمال
دون المحيل ففي قبول الحوالة اعانة على كفه عن الظلم وفي الحديث الزجر عن المظلّم واختلف هل
يعتقله عمداً كبيرة أم لا فالجمهور على أن فاعله يفسق لكن هل يثبت فسقه بمطله مرة واحدة
أم لا قال النووي مقتضى مذهبنا اشتراط التكرار ورده السبكي في شرح المنهاج بان مقتضى
مذهبنا عدمه واستدل بان منع الحق بعد طلبه وانتفاء العذر عن ادائه كالغصب والغصب كبيرة
وتسميته ظماً يشعر بكونه كبيرة والكبيرة لا يشترط فيها التكرار نعم لا يحكم عليه بذلك إلا بعد
أن يظهر عدم عذره انتهى واختلفوا هل يفسق بالتأخير مع القدرة قبل الطلب أم لا فالذي
يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لأن المظلّم يشعر به ويدخل في المظلّم كل من لزمه حق
كالزوج وزوجه والسيد لعبده والحاكم لرعيته وبالعكس واستدل به على أن العاجز عن الأداء
لا يدخل في الظلم وهو بطريق المفهوم لأن تعليق الحكم بصفة من صفات الذات يدل على نفي
الحكم عن الذات عند انتفاء تلك الصفة ومن لم يقل بالمفهوم أجاب بان العاجز لا يسمى ماطلاً
وعلى أن الغنى الذي ماله غائب عنه لا يدخل في الظلم وهل هو مخصوص من عموم الغنى أو ليس هو
في الحكم بغنى الأظهر الثاني لأنه في تلك الحالة يجوز إعطاؤه من سهم الفقراء من الزكاة ولو كان
في الحكم غنياً لم يجوز ذلك واستنبط منه أن المعسر لا يجبّس ولا يطالب حتى يوسع قال الشافعي
لو جازت مؤاخذه لكان ظالماً والقرض أنه ليس بظالم لعجزه وقال بعض العلماء أنه يجسبه وقال
آخرون له إن يلزمه واستدل به على أن الحوالة إذا صحت ثم تعذر القبض بمحدث جاد كوت
أو فليس لم يكن للمحتال الرجوع على المحيل لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة فلما
شرطت علم أنه انتقل انتقالاً لا رجوعاً له كالمعوض عنه عنه بعوض ثم تلف العوض في يد
صاحب الدين فليس له رجوع وقال الحنفية يرجع عند التعذر وشبهوه بالضمان واستدل به على
ملازمة المماطل والزامه بدفع الدين والتوصل إليه بكل طريق وأخذ منه قهراً واستدل به على
اعتبار رضا المحيل والمحتمل دون المحال عليه لكونه لم يذكر في الحديث وبه قال الجمهور وعن
الحنفية يشترط أيضاً وبه قال الاصطخري من الشافعية وفيه الإرشاد إلى ترك الأسباب
القاطعة لاجتماع القلوب لأنه زجر عن المماطلة وهي تؤدي إلى ذلك ﴿قوله﴾ **باب**

ان أحال دين الميت على رجل جازوا إذا أحال على ملي فليس له رد) كذا ثبت عند أبي ذر والترجمة الثانية مقدمة عند غيره على الباب في باب مفرد وفيه حديث أبي هريرة مطلق الفتي ظلم عن محمد بن يوسف عن سفیان وهو الثوري عن أبي الزناد ومناسبة للترجمة واضحة وهو يشعر بأنه في ذلك موافق للجمهور على عدم الرجوع وقد تقدمت مباحث ذلك في الذي قبله وقد ذكر أبو مسعود أن هذه الطريق ثبتت في رواية النعماني عن الفربري وأنهم لم تقع عند الجوى قال وقد رواها حماد بن شاذان عن البخاري (قلت) وثبتت أيضا عند أبي زيد المروزي عن الفربري ورواها أيضا إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري ويؤيد صريح النسفي ومن تبعه أنه ترجم بعد أبواب الحديث سلمة باب من تكفل عن ميت دينه فليس له أن يرجع فلو كان ما صنعه أبو ذر محفوظا لكان قد كرر الترجمة لحديث واحد (تنبيهان) الأول محمد بن يوسف لا قرابة بينه وبين عبد الله بن يوسف فمحمد هو ابن يوسف بن واقد بن عثمان القرطبي صاحب سفیان الثوري وعبد الله هو ابن يوسف بن عبد الله التنيسي صاحب مالك ولم يلق القرطبي مالك ولا التنيسي سفیان والله أعلم (الثاني) قال ابن بطال انما ترجم بالحالة فقال ان أحال دين الميت ثم أدخل حديث سلمة وهو في الضمان لان الحوالة والضممان عند بعض العلماء مقاربان واليه ذهب أبو ثور لانهما ينتظمان في كون كل منهما نقل ذمة رجل الى ذمة رجل آخر والضممان في هذا الحديث نقل ما في ذمة الميت الى ذمة الضامن فصار كالحوالة سواء (قلت) وقد ترجم له بعد ذلك بالكفالة على ظاهر الخبر (قوله) إذا أتى بجنائز لم أقف على اسم صاحب هذه الجنائز ولا على الذي بعده وللحاكم من حديث جابر مات رجل فغسلناه وكفنناه وخطبناه ووضعناه حيث نوضع الجنائز عند مقام جبريل ثم أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم به (قوله) فقال هل عليه دين) سيأتي بعد أربعة أبواب سبب هذا السؤال من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه قضاء فان حدث أنه ترك لدينه وفاء صلى الله عليه وآله وقال للمسلمين صلوا على صاحبكم الحديث وبين فيه أنه ترك ذلك بعد أن فتح الله عليه الفتوح (قوله) ثم أتى بجنائز أخرى) ذكر في هذا الحديث أحوال ثلاثة وترك حال رابع الأول لم يترك مالا وليس عليه دين والثاني عليه دين وله وفاء والثالث عليه دين ولا وفاء والرابع من لا دين عليه وله مال وهذا حكمه أن يصلى عليه أيضا وإن لم يترك مالا لكونه لم يقع بل لكونه كان كثيرا (قوله) ثلاثة دنائير) في حديث جابر عند الحاكم ديناران وأخرجه أبو داود ومن وجه آخر عن جابر نحوه وكذلك أخرجه الطبراني من حديث أسماء بنت يزيد ويجمع بينهما بأنهما كانا دينارين وشرطا فن قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران ألغاه أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته ديناران وبني عليه ديناران فن قال ثلاثة فباعبصار الأصل ومن قال ديناران فباعبصار ما بقي من الدين والأول أليق ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي قتادة ثمانية عشر درهما وهذا دون دينارين وفي مختصر المزني من حديث أبي سعيد الخدري درهمين ويجمع ان ثبت بالتعدد (قوله) فقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلي عليه) وفي رواية ابن ماجه من حديث أبي قتادة نفسه فقال أبو قتادة وأنا تكفل به زاد الحاكم في حديث جابر فقال هما عليك وفي مالك والميت منهما برى قال نعم فصلي عليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أبا قتادة يقول ما صنعت

* (باب ان أحال دين الميت على رجل جازوا إذا أحال على ملي فليس له رد) *
حدثنا محمد بن يوسف حدثنا
سفیان عن ابن ذكوان
عن الأعرج عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال مطلق الفتي ظلم
فليتبسع * (باب) * إذا أحال
دين الميت على رجل جاز
* حدثنا المكي بن إبراهيم
حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن
سلمة بن الأكوع رضي الله
عنه قال كانا جلوسا عند النبي
صلى الله عليه وسلم إذا أتى
بجنائز فقالوا صل عليها فقال
هل عليه دين قالوا لا قال
فهل ترك شيئا قالوا لا فصلي
عليه ثم أتى بجنائز أخرى
فقالوا يا رسول الله صل عليها
قال هل عليه دين قيل نعم قال
فهل ترك شيئا قالوا ثلاثة
دنائير فصلي عليها ثم أتى بالثلاثة
فقالوا صل عليها قال هل ترك
شيئا قالوا لا قال فهل عليه
دين قالوا ثلاثة دنائير قال
صلوا على صاحبكم فقال
أبو قتادة صل عليه يا رسول
الله وعلى دينه فصلي عليه

الدينار حتى كان آخر ذلك أن قال قد قضيت ما يارسول الله قال الآن حين بردت عليه جلده
وقد وقعت هذه القصة مرة أخرى فروى الدارقطني من حديث علي كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا أتى بجماعة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه فان قيل عليه دين كف
وان قيل ليس عليه دين صلى فأتى بجماعة فلما قام ليكبر سأل هل عليه دين فقالوا ديننا وان فعدل
عنه فقال علي هما علي يارسول الله وهو يرى منهما فصرى عليه ثم قال له لي جزاك الله خيرا وفك
الله رها تلك الحديث قال ابن بطال ذهب الجمهور الى صحة هذه الكفالة ولا رجوع له في مال
الميت وعن مالك أنه ان يرجع ان قال انما ضمنت لأرجع فاذا لم يكن للميت مال وعلم الضامن
بذلك فلا رجوع له وعن أبي حنيفة ان ترك الميت وفاء بآثار الضامن بقدر ما ترك وان لم يترك وفاء
لم يصح ذلك وهذا الحديث حجة للجمهور وفي هذا الحديث اشعار بصعوبة أمر الدين وأنه
لا ينبغي تحميله الا من ضرورة وسأني الكلام على الحكمة في تركه صلى الله عليه وسلم الصلاة على
من عليه دين في أول الأمر عند الكلام على حديث أبي هريرة بعد أربعة أبواب ان شاء الله
تعالى وفي الحديث وجوب الصلاة على الجماعة وقد تقدم البحث في ذلك في موضعه ﴿قوله﴾
الكفالة في القرض والدين بالابدان وغيرها ذكر الدين بعد القرض من عطف
العام على الخاص والمراد بغير الابدان الأموال ﴿قوله﴾ وقال أبو الزناد الخ هو مختصر من قصة
أخرجها الطحاوي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد حدثني أبي حدثني محمد بن حمزة بن عمرو
الاسلمى عن أبيه أن عمر بن الخطاب بعثه للصدقة فاذا رجل يقول لأمرأة صدق مال دولالة واذا
المرأة تقول بل أنت صدق قال ابنك فسأل حمزة عن أمرهم ما أخبر أن ذلك الرجل زوج تلك
المرأة وأنه وقع على جارية لها فولدت ولدا فأعتقته امرأته ثم ورثت من أمه ما لا يقل جزاء لرجل
لا رجلك فقال له أهل الماء ان أمرهم رفع الى عمر بن الخطاب فمأهله لم ير عليه رجلا قال فأخذ حمزة
بالرجل كفيلا حتى قدم على عمر فسأله فصدقهم عمر بذلك مع قولهم وانما ادرا عمر عنه الرحم لانه
عذره بالجهالة واستفيد من هذه القصة مشروعية الكفالة بالابدان فان حمزة بن عمرو الاسلمى
صاحبي وقد فعله ولم يشكر عليه عمر مع كثرة الصحابة حينئذ وأما جلد عمر للرجل فالظاهر
أنه عزمه بذلك قاله ابن التين قال وفيه شاهد لمذهب مالك في مجاوزة الامام في التعزير بقدر الحد
وتعقب بانه فعل صحابي عارضه مرفوع صحيح فلا حجة فيه وأيضا فليس فيه التعصير بانه جلده
ذلك تعزير فاعل مذهب عمر أن الزاني المحصن ان كان عالما بجرم وان كان جاهلا جلده ﴿قوله﴾
وقال جرير أي ابن عبد الله الجلي (والاشعث) أي ابن قيس الكندي (لعبد الله بن مسعود في
المرتدين استتبهم وكفلهم قتابوا وكفلهم عشائرهم) وهذا أيضا مختصر من قصة أخرجها البيهقي
بطولها من طريق أبي اسحق عن حارثة بن مضرب قال صليت الغداة مع عبد الله بن مسعود فلما
سلم قام رجل فأخبره انه انتهى الى مسجد بني حنيفة فسمع مؤذنا عبد الله بن النواحة يشهد أن
مسلم رسول الله فقال عبد الله على باب النواحة وأصحابه فجي بهم فأمر قرظة بن كعب
فضرب عنق ابن النواحة ثم استشار الناس في أولئك النفر فأشار عليه عدي بن حاتم بقتلهم
فقام جرير والاشعث فقالا بل استتبهم وكفلهم عشائرهم قتابوا وكفلهم عشائرهم وروى
ابن أبي شيبة من طريق قيس بن أبي حازم أن عددا من كورين كانت مائة وسبعين رجلا قال

٢٢٩٠

ت

نظرة

١٠٤٣٥

﴿باب الكفالة في القرض
والدين بالابدان وغيرها﴾
وقال أبو الزناد عن محمد بن
حمزة بن عمرو الاسلمى عن
أبيه أن عمر رضي الله عنه
بعثه مصدقا فوق رجل
على جارية امرأته فأخذ حمزة
من الرجل كفيلا حتى قدم
على عمر وكان عمر قد جلده
مائة جلدة فصدقهم وعذرهم
بالجهالة * وقال جرير
والاشعث لعبد الله بن مسعود
في المرتدين استتبهم وكفلهم
قتابوا وكفلهم عشائرهم

ت

٢٨٩ / ٢

تغ

٢٨٩ / ٣

وقال حماد اذا تكفل بنفس
فات فلا شيء عليه وقال
الحكم يضمن * قال
أبو عبد الله وقال الليث
حدثني جعفر بن ربيعة عن
عبد الرحمن بن هرم عن
أبي هريرة رضي الله عنه عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه ذكركم رجل من بني
اسرائيل سأل بعض بني
اسرائيل أن يسلفه ألف
دينار فقال اتيت بالشهداء
أشهدهم فقال كفي بالله
شهيدا قال فأتيت بالكفيل
قال كفي بالله كفيلًا قال
صدقت فدفعها اليه الى
أجل مسمى فخرج في البحر
فقضى حاجته ثم التمس
مركبا ركبه يقدّم عليه
للاجل الذي أجله فلم يجد
مركبا فأخذ خشبة فنقرها
فأدخل فيها ألف دينار
وصحيفة منه الى صاحبه

٢٢٩١

س

نقطة ١٢٩٢٠

تغ ٢٨٩ / ٣

ابن المنير أخذ البخاري الكفالة بالابدان في الديون من الكفالة بالابدان في الحدود بطريق الأولى
والكفالة بالنفس قال به الجمهور ولم يختلف من قال به ان المكفول بمجدا أو قصاص اذا غاب
أو مات ان لا حصد على الكفيل بخلاف الدين والفرق بينهما أن الكفيل اذا أدى المال وجب
له على صاحب المال مثله * (تنبيه) * وقع في أكثر الروايات في هذا الاثر فتأبوا من التوبة
ووقع في رواية الاصيلي والقاسبي وعمدوس فأبوا بغير مشقة قبل الالف قال عياض وهو وهم
منفسد للمعنى (قلت) والذي يظهر لي أنه فأتوا به سمة ممدودة وهي بمعنى فرجعوا فلا يفسد
المعنى (قوله وقال حماد) أي ابن أبي سليمان (اذا تكفل بنفس فات فلا شيء عليه) وقال الحكم
يضمن) وصله الأثر من طريق شعبة عن حماد والحكم وبذلك قال الجمهور وعن ابن القاسم
صاحب مالك يفصل بين الدين الحال والمؤجل فيغرم في الحال ويفصل في المؤجل بين ما اذا كان
لوقدم لا دركه أم لا (قوله وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة الخ) وقع هنا في نسخة الصغاني
حدثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث وقد تقدم في باب التجارة في البحر ان أباهذا الوقت وصله
في آخره قال البخاري حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به وصله أبو ذرهما من روايته عن
شيخه علي بن وصيف حدثنا محمد بن عثمان حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني حدثنا عبد الله بن
صالح به وكذلك وصله بهذا الاسناد في باب ما يستخرج من البحر من كتاب الزكاة ولم ينقر عبد الله
ابن صالح فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق عاصم بن علي وأدم بن أبي اياس والنسائي من طريق
داود بن منصور كلهم عن الليث وأخرجه الامام أحمد عن يونس بن محمد عن الليث أيضا له طريق
أخرى عن أبي هريرة علقها المصنف في كتاب الاستئذان من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن
أبي هريرة ووصلها في الادب المفرد وابن حبان في صحيحه من هذا الوجه (قوله أنه ذكركم رجل من
بني اسرائيل سأل بعض بني اسرائيل أن يسلفه ألف دينار) في رواية أبي سلمة أن رجلا من بني
اسرائيل كان يسلف الناس اذا أتاه الرجل بكفيل ولم أقف على اسم هذا الرجل لكن رأيت في
مسند الصحابة الذين نزلوا مصر لمحمد بن الربيع الجيزي باسناده فيه مجهول عن عبد الله بن عمرو
ابن العاص يرفعه أن رجلا جاء الى النجاشي فقال له اسلفني ألف دينار الى أجل فقال من الجبل
بك قال الله فأعطاه الالف فضرب بها الرجل أي سافر بها في تجارة فلما بلغ الاجل أراد الخروج
اليه فخبسته الرمح فعمل تابوتان فذكر الحديث نحو حديث أبي هريرة واستفدنا منه ان الذي
أقرض هو النجاشي فيجوز أن تكون نسبته الى بني اسرائيل بطريق الاتباع لهم لأنه من
نسبهم (قوله قال فأتيت بالكفيل قال كفي بالله كفيلًا قال صدقت) في رواية أبي سلمة فقال
سبحان الله نعم (قوله فدفعها اليه) أي الالف دينار في رواية أبي سلمة فعذله ستمائة دينار والاول
أخرج لموافقة حديث عبد الله بن عمرو ويمكن الجمع بينهما باختلاف العدد والوزن فيكون الوزن
مثلا ألفا والعدد ستمائة أو بالعكس (قوله فخرج في البحر فقضى حاجته) في رواية أبي سلمة فركب
الرجل البحر بالمال يتجرفه فقد رآه الله ان حل الاجل واربح البحر بينهما (قوله فلم يجد مركبا) زاد
في رواية أبي سلمة وغدارب المال الى الساحل يسأل عنه ويقول اللهم اخلقني وانما أعطيت لك
(قوله فأخذ خشبة فنقرها) أي حفرها وفي رواية أبي سلمة فحفر خشبة وفي حديث عبد الله
ابن عمرو فعمل تابوتان وجعل فيه الالف (قوله وصحيفة منه الى صاحبه) في رواية أبي سلمة وكتب

ثم زج موضعها ثم أتى بها إلى البحر فقال ٣٨٦ اللهم انك تعلم أني كنت تسلفت فلانا ألف دينار فسألني كفيلا فقلت كفي بالله

كفيلا فرضي بك وسألني شهيدا فقلت كفي بالله شهيدا فرضي بذلك وأني جهدت أن أجدهم كما أبعث إليه الذي له فلم أقدر وأني استودعها فرمى بها في البحر حتى ولجت فيه ثم انصرف وهو في ذلك يلتصق بها كما يخرج إلى بلد يخرج الرجل الذي كان أسلفه ينظر لعل مركا قد جاء به فإذا بالخشبة التي فيها المال فأخذها لاهله حطبا فلما نشرها وجد المال والصحيفة ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار فقال والله ما زلت جاهدا في طلب مركب لا تسبك بمالك فما وجدت مركا قبل الذي أتيت فيه قال هل كنت بعثت إلى بشي قال أخبرك أتى لم أجدهم كما قبل الذي جئت فيه قال فإن الله قد أدى عنك الذي بعثت الخشبة وانصرف بالألف الدينار راشدا * (باب قول الله عز وجل والذين عاقدت أيمانكم فأتوهم نصيهم) * حدثنا الصلت بن محمد حدثنا أبو أسامة عن إدريس

إليه صحيفة من فلان إلى فلان أني دفعت مالك إلى وكيلي الذي توكل بي (قوله ثم زج موضعها) كذا للجميع بن زاي وجمين قال الخطابي أي سوى موضع النقر وأصلحه وهو من تزجج الحواجب وهو حذف زوائد الشعر ويحتمل أن يكون مأخوذا من الزج وهو التصل كأن يكون النقر في طرف الخشبة فشد عليه زج ليسكه ويحفظ ما فيه وقال عياض معناه سهرها عساير كالزج أو حشى شقوق لصاقها بشي ورقيقة بالزج وقال ابن التين معناه أصلح موضع النقر (قوله تسلفت فلانا) كذا وقع فيه والمعروف تعديته بحرف الجر كما وقع في رواية الاسماعيلي استسلفت من فلان (قوله فرضي بذلك) كذا الكشيميني وغيره فرضي به وفي رواية الاسماعيلي فرضي بك (قوله وأني جهدت) بفتح الجيم والهاء وزاد في حديث عبد الله بن عمرو فقال اللهم أدمك (قوله حتى ولجت فيه) بخفيف اللام أي دخلت في البحر (قوله فأخذها لاهله حطبا فلما نشرها) أي قطعها بالنشار (وجد المال) في رواية النسائي فلما كسرها وفي رواية أبي سلمة وغدارب المال يسأل عن صاحبه كما كان يسأل فيجد الخشبة فيحملها إلى أهله فقال أو قد واهند فكسروها فانتزعت الدنانير منها والصحيفة فقرواها وعرف (قوله ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار) وفي رواية أبي سلمة ثم قدم بعد ذلك فأتاه رب المال فقال يا فلان مالي قد طالت النظرة فقال أما مالك فقد صدقته إلى وكيلي وأما أنت فهذا مالك وفي حديث عبد الله بن عمرو أنه قال له هذه ألفك فقال النجاشي لا أقبلها منك حتى تخبرني ما صنعت فأخبره فقال لقد أدى الله عنك (قوله وانصرف بالألف الدينار راشدا) في حديث عبد الله بن عمرو قد أدى الله عنك وقد بلغتنا الألف في التابوت فأمسك عليك ألفك زاد أبو سلمة في آخره قال أبو هريرة ولقد رأيتنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر مرأونا ولغطنا أيهما آمن وفي الحديث جواز الأجل في القرض وجوب الوفاء به وقيل لا يجب بل هو من باب المعروف وفيه التحدث عما كان في بني إسرائيل وغيرهم من العجائب للاتعاظ والانتساء وفيه التجارة في البحر وجواز ركوبه وفيه بداءة الكاتب بنفسه وفيه طلب الشهود في الدين وطلب الكفيل به وفيه فضل التوكل على الله وإن من صم نوكله تكفل الله بنصره وعونه وسيأتي حكم أخذ ما لقطه البحر في كتاب اللقطة إن شاء الله تعالى ووجه الدلالة منه على الكفالة تحدث النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وتقريره له وانما ذكر ذلك لیسأى به فيه واللام يكن لذكره فائدة * (قوله يا) قول الله عز وجل والذين عاقدت أيمانكم فأتوهم نصيهم) * أورد فيه حديث ابن عباس الآتي في تفسير سورة النساء بسنده ومثله وسيأتي الكلام عليه هناك والمقصود منه هنا الإشارة إلى أن الكفالة التزام مال بغير عوض تطوعا فيلزم كالزم استحقاق الميراث بالخلف الذي عقد على وجه التطوع وروى أبو داود في الناسخ من طريق يزيد النخعي عن عكرمة في هذه الآية كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب فيرث أحدهما الآخر فنسخ ذلك قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في

عن طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما ولكل جعلنا موالى قال ورثة

والذين عاقدت أيمانكم قال كان المهاجرون لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ورث المهاجرون الانصاري دون ذوي وجه الاخوة التي آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فلما زلت ولكل جعلنا موالى نسخت ثم قال والذين عاقدت أيمانكم الانصاري والرفادة والنصيحة وقد ذهب الميراث ويوصي له * حدثنا قتيبة حدثنا اسمعيل بن جعفر عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فآخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الزبيع * حدثنا محمد بن الصباح

كتاب الله ثم أورد المصنف حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين عبد الرحمن بن
 عوف وسعد بن الربيع وهو مختصر من حديث طويل تقدم في البيوع وعرضه اثبات الحلف في
 الاسلام ثم أورد حديث أنس أيضا في اثبات الحلف في الاسلام (قوله حدثنا عاصم) هو ابن
 سليمان المعروف بالاحول (قوله قلت لأنس بن مالك أبلغك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا حلف في الاسلام) الحلف بكسر الميم وسكون اللام بعدها فاء العهد والمعنى أنهم
 لا يتعاقدون في الاسلام على الاشياء التي كانوا يتعاقدون عليها في الجاهلية كما ساذكروا كان
 عاصمًا يشير بذلك الى ما رواه سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جبير بن مطعم
 عن فروع الا حلف في الاسلام وأما حلف كان في الجاهلية لم يزد الاسلام الا شدة أخرجه مسلم
 ولهذا الحديث طرق منها عن أم سلمة مثله أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة عن أبيه وعن عمرو بن
 شعيب عن جده قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم على درج الكعبة فقال أيها الناس
 قد كرموه أخرجه عمر بن شبة وأصله في السنن وعن قيس بن عاصم أنه سأل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن الحلف فقال لا حلف في الاسلام ولكن تمسكوا بحلف الجاهلية أخرجه أحمد وعمر
 ابن شعبة واللفظ له ومنها عن ابن عباس رفعه ما كان من حلف في الجاهلية لم يزد الاسلام
 الا شدة وحديث أخرجه عمر بن شعبة واللفظ له وأحمد وصححه ابن حبان ومن مرسل عدى بن ثابت
 قال أرادت الاوس ان يحالف سلمان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث قيس
 ابن عاصم أخرجه عمر بن شعبة ومن مرسل الشعبي رفعه لا حلف في الاسلام وحلف الجاهلية
 مشفوذ ذكر عمر بن شعبة ان أول حلف كان بمكة خلف الاحابيش ان امرأته من بني خزوم
 شكت لرجل من بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة تسلط على بكر بن عبد مناة بن كنانة عليهم فأبى
 قومه فقال لهم ذلت قريش لبني بكر فأنصروا اخوانكم فركبوا الى بني المصطلق من خزاعة
 فسمعت بهم بنو الهون بن خزاعة من مدوكة فاجتمعوا بين حبش بفتح الميم وسكون الواو وحدة
 بعد هامة وهو جبل بافضل مكة فتحالفوا باليد على غيرنا ما روى حبش بمكة وكان هذا
 مبدأ الاحابيش وعنده عمر بن شعبة عن مرسل عروة بن الزبير مثله ثم دخلت فيهم القارة قال
 عبد العزيز بن عمار عاصموا الاحابيش فحالفهم عند حبش ثم استدعى عائشة انه على عشرة
 أميال من مكة ومن طريق حماد الى اوية فحالفهم أي فحالفهم قال عمر بن شعبة ثم كان حلف
 قريش وثقيف ودوس وذلك أن قريشا رعت فروع وهو من الطائفة التي من الشجر والزرع
 تخافهم ثقيف فحالفهم وأدخلت معهم بني دوس وكانوا اخوانهم وجيرانهم ثم كان حلف
 المطيين وأبيدوا أسندين طريق أبي سلمة رفعه ما شهدت من حلف الاحلف المطيين وما أحب ان
 أن يكتبوا لي خبر النعم ومن مرسل طلحة بن عوف نحوه وزادوا دعيت به اليوم في الاسلام
 لاجبت ومن حديث عبد الرحمن بن عوف رفعه شهدت وأما غلام حلفا مع عمو من المطيين
 فما أحب ان لي جر النعم واني نكته قال وحلف الفضول وهم فضل وفضالة ومفضل فحالفوا قبل
 وقع حلف المطيين بين هاشم والمطلب وأسود وحررة قالوا حلف تحلف الفضول وكان حلفهم ان
 لا يعين ظالم مظلوما بمكة وذكر في سبب ذلك أشياء مختلفة محصلها ان القادم من أهل البلاد
 كان يقدم مكة فربما ظله بعض أهلها فيسكوه الى من بها من القبائل فلا يفيد فاجتمع بعض

٢٢٩٢

نحلة

٥٧٦

حدثني اسمعيل بن زكريا
 حدثنا عاصم قال قلت لأنس
 ابن مالك أبلغك أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 لا حلف في الاسلام

٢٢٩٢

هـ هـ

نحلة

٩٣٠

فقال قد حالف رسول الله

صلى الله عليه وسلم بين قريش

والانصار في دارى * (باب

من تكفل عن ميت ديناً

فليس له أن يرجع) * وبه قال

الحسن * حدثنا أبو عاصم

عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة

ابن الأكو عن رضى الله عنه

أن النبي صلى الله عليه وسلم

أتى بجنازة ليصلى عليها فقال

هل عليه من دين فقالوا لا

فصلى عليه ثم أتى بجنازة

أخرى فقال هل عليه من

دين قالوا نعم قال فصلوا على

صاحبكم قال أبو قتادة على

دينه يا رسول الله فصلى عليه

* حدثنا علي بن عبد الله

حدثنا سفيان حدثنا عمرو

سمع محمد بن علي عن جابر بن

عبد الله رضى الله عنهم قال

قال النبي صلى الله عليه

وسلم لو قد جاء مال البحرين

قد أعطيتك هكذا وهكذا فلم

يحيى مال البحرين حتى قبض

النبي صلى الله عليه وسلم فلما

جاء مال البحرين أمر أبو

بكر فنادى من كان له عند

النبي صلى الله عليه وسلم

علمة أو دين فليأتنا فأتته

فقلت ان النبي صلى الله

عليه وسلم قال لي كذا وكذا

فخالي حشة فعدتها فإذا

هي جسمانة وقال خذ مثلها

من كان يكره الظلم ويستقيحه الى أن عقدوا الحلف وظهر الاسلام وهم على ذلك وسيأتي بيان
ما وقع في الاسلام من ذلك في أوائل مناقب الانصار وفي أوائل الهجرة (قوله قد حالف رسول الله
صلى الله عليه وسلم) قال الطبري ما استدله أنس على اثبات الحلف لا ينافي حديث جابر بن مطعم
في نفيه فان الاخاء المذكور كان في أول الهجرة وكانوا يتوارثون به ثم نسخ من ذلك الميراث وبقي
ما لم يطله القرآن وهو التعاون على الحق والنصر والاحذ على يد الظالم كما قال ابن عباس الانصر
والنصيحة والرفادة ويوصى له وقد ذهب الميراث (قلت) وعرف بذلك وجه ايراد حديثي أنس مع
حديث ابن عباس والله أعلم وقال الخطابي قال ابن عينة حالف بينهم أي أخي بينهم يريد أن معنى
الحلف في الجاهلية معنى الاخوة في الاسلام لكنه في الاسلام جار على أحكام الدين وحدوده
وحلف الجاهلية جرى على ما كانوا يتواضعونه بينهم بأرائهم فبطل منه ما خالف حكم الاسلام
وبقي ما عدا ذلك على حاله واختلاف الصحابة في الحد الفاصل بين الحلف الواقع في الجاهلية
والاسلام فقال ابن عباس ما كان قبل نزول الآية المذكورة جاهلي وما بعدها اسلامي وعن علي
ما كان قبل نزول لثيلاف قريش جاهلي وعن عثمان كل حلف كان قبل الهجرة جاهلي وما بعدها
اسلامي وعن عمر كل حلف كان قبل الحديبية فهو مشدود وكل حلف بعدها منقوض أخرج كل
ذلك عمر بن شبة عن أبي غسان محمد بن يحيى بأسانيدهم واطن قول عمر أقواها ويمكن الجمع بان
المذكورات في رواية غيره مما يدل على تأكيده حلف الجاهلية والذي في حديث عمر ما يدل
على نسخ ذلك (قوله) **باب** من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع وبه قال
الحسن) يحتمل قوله فليس له أن يرجع أي عن الكفالة بل هي لازمة له وقد استقر الحق في ذمته
ويحتمل ان يريد فليس له أن يرجع في التركة بالقدر الذي تكفل به والاول اليبقى بمقصوده ثم اورد
فيه حديث سلمة بن الأكو عن المتقدم قبل بابين وقد سبق القول فيه ووجه الاخذ منه انه لو كان
لابي قتادة ان يرجع لما صلى النبي صلى الله عليه وسلم على المديان حتى يوفي أبو قتادة الدين لاحتمال
ان يرجع فيكون قد صلى على مديان دينه باق عليه قد دل على انه ليس له ان يرجع * (تنبية) *
اقتصر في هذه الطرق على ذكر اثنين من الاموات الثلاثة وقد تقدم في تلك الطريق تأما وقد ساقه
الاسماعيلي هنا تأما وساق في قصته المحذوف انه عليه الصلاة والسلام قال ثلاث كانت وكأنة
ذكر ذلك لكونه كان من اهل الصفة فلم يعجبه ان يدخر شيئاً واستدل به على جواز ضمان ما على
الميت من دين ولم يترك وفاء وهو قول الجمهور خلافاً لابن حنيفة وقد بالغ الطحاوي في نصرة قول
الجمهور ثم اورد فيه حديث جابر (قوله حدثنا عمرو) هو ابن دينار (قوله سمع محمد بن علي) أي
ابن الحسين بن علي وقد سمع عمرو بن دينار من جابر الكثير وربما أدخل بينه وبينه واسطة
ولسفيان في هذا الحديث اسناداً آخر سيأتي بيانه في فرض الخمس (قوله لو قد جاء مال البحرين)
هو مال الخزبة كما سيأتي بيانه في المغازي وكان عامل النبي صلى الله عليه وسلم على البحرين العلاء
ابن الحضرمي كما سيأتي في باب انجاز الوعد من كتاب الشهادات في حديث جابر هذا (قوله)
قد أعطيتك هكذا وهكذا) في الطريق التي في الشهادات هكذا وهكذا وهكذا فبسط يديه ثلاث
مرات وبهذا تظهر مناسبة قوله في آخر حديث الباب فعدتها فإذا هي جسمانة فقال خذ
مثلها وعرف بقوله فيه حتى لي حشة تغفير قوله خذ هكذا كأنه أشار بيده جميعاً وسيأتي بسط

* (باب جوار أبي بكر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقده) * حدثنا يحيى (٢٨٩) بن بكير حدثنا الليث عن عقيل قال ابن

شهاب فأخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت لم أعقل أبوي الا وهما يدينان الدين * وقال أبو صالح حدثني عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها قالت لم أعقل أبوي قط الا وهما يدينان الدين ولم يصر علينا يوم الا يأتينا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفي النهار بكرة وعشية فلما أتتني المسلمون خرج أبو بكر مهاجرا قبل الحبشة حتى

شرحه في كتاب فرض الخس ان شاء الله تعالى ووجه دخوله في الترجمة ان أبا بكر لما قام مقام النبي صلى الله عليه وسلم تكفل بما كان عليه من واجب أو تطوع فلما التزم ذلك لزمه أن يوفي جميع ما عليه من دين أو عدة وكان صلى الله عليه وسلم يحب الوفاء بالوعد فقدم أبو بكر ذلك وقد عد بعض الشافعية من خصائصه صلى الله عليه وسلم وجوب الوفاء بالوعد أخذ من هذا الحديث ولا دلالة في سياقه على الخصوصية ولا على الوجوب وفيه قبول خبر الواحد العدل من الصحابة ولو جرد ذلك ففقدى له بعلمه فيستدل به على جواز مثل ذلك الحاكم **(قوله)** جوار أبي بكر (الصديق تكسر الجيم وتضم والمراد به الذمام والامان) **(قوله)** في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقده) أو ردفه حديث عائشة في شأن الهجرة مطولا **(قوله)** فأخبرني عروة) فيه محذوف تقديره أخبرني فلان بكذا وأخبرني عروة بكذا والغرض من هذا الحديث هنارضا أي بكر بجوار ابن الدغنة وتقرير النبي صلى الله عليه وسلم له على ذلك ووجه دخوله في السكفالة انه لا يثق بكفالة الابدان لأن الذي أجاره كآفة تكفل بنفس المجران أن لا يضام قاله ابن المنير * (تنبيه) * ساق البخاري الحديث هنا (٢) على لفظ يونس عن الزهري وساقه في الهجرة على لفظ عقيل وساءلين ما بينهما من التفاوت هناك وذكر فيه الاختلاف في اسم ابن الدغنة وضبطه وضبطه بك الغمادان شاء الله تعالى **(قوله)** وقال أبو صالح حدثني عبد الله عن يونس هذا التعليق سقط من روايه أبي ذر وساق الحديث عن عقيل وحده وأبو صالح هذا اتفق أبو نعيم

اذ بلغ بك الغماد لقيه ابن الدغنة وهو سيد القارة فقال أين تريد يا بكر فقال أبو بكر أخرجني قومي فأنا أريد أن أسير في الأرض وأعبدي قال ابن الدغنة ان مثلك لا يخرج ولا يخرج فأنك تكسب المعدم وتصل الرحم وتحمل الكل وتقرى الضيف وتعين على نوائب الحق وأنت جارفار جرح فاعبد بك سيلا ذلك فارتحل ابن الدغنة فخرج مع أبي بكر فطاق في أشرف كفار قريش فقال لهم ان أبا بكر لا يخرج مثله ولا يخرج أخرجون رجلا يكسب المعدم ويصل الرحم ويحمل الكل ويقرى الضيف وتعين على نوائب الحق فانفذت قريش جوار ابن الدغنة وأمنوا أبا بكر وقالوا لابن الدغنة من أبا بكر فليعبد به في داره فليصل وليقرأ ما شاء ولا يؤذينا بذلك ولا يستعلن به فاننا قد خشينا أن يقتل أبناءنا ونساءنا قال ذلك ابن الدغنة لأبي بكر فطعن أبو بكر بعبد به في داره ولا يستعلن بالصلاة ولا القراءة في غير داره ثم بدا لأبي بكر فابتنى مسجدا بفناء داره وبرز فكان يصلي فيه ويقرأ القرآن فيستصف عليه نساء المشركين وأبناء وهم يحجبون وينظرون اليه وكان أبو بكر رجلا بكاء لا يملك دمه حين يقرأ القرآن فأفرغ ذلك أشرف قريش من المشركين فأرسلوا إلى ابن الدغنة فقدم عليهم فقالوا له انا كأجرنا أبا بكر على أن يعبد به في داره وأنه جاوز ذلك فابتنى مسجدا بفناء داره وأعلن الصلاة والقراءة وقد خشينا أن يقتل أبناءنا ونساءنا فأنه فأن أجب أن يقتصر على أن يعبد به في داره فعلن وان أي الا أن يعلن ذلك فسله أن يراد اليك ذمتك فانا كرهنا أن نخفرك ولستنا نقرب من لاني بكر الاستعلان قالت عائشة فأتى ابن الدغنة أبا بكر فقال قد علمت الذي عقدت لك عليه فاما أن تقتصر على ذلك واما أن ترد إلى دمتي فإني لأحب أن تسمع العرب أني أخفرت في رجل عقدت له قال أبو بكر فأتى أبا بكر جوارك وأرضى بجوار الله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ بمكة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أريت دار هجرتكم رأيت من خذات نخل بين لابتي وهما الخرتان فهاجر من هاجر قبل المدينة حين ذك ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجع إلى المدينة فبعض من كان هاجر إلى أرض الحبشة وتجهز أبو بكر مهاجرا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على رسلك فأتى رجوا أن يؤذن لي قال أبو بكر هل ترجو فلما أتت قال نعم فجلس أبو بكر نفسه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحبه وعلق راحلتي كاتبا عنده ورق المر أربعة أشهر **(٢)** قوله الحديث هنا الخ هو الطريق الثاني لا الاول اه صحيحه

٢٢٩٨

م

تحفة

١٥٢١٦

* (باب الدين) * حدثنا يحيى
ابن بكير حدثنا الليث عن
عقيل عن ابن شهاب عن
أبي سلمة عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يوقى
بالرجل المتوقى عليه الدين
فيسأل هل ترك لدينه فضلا
فإن حدث أنه ترك لدينه وفاء
صلى والاقال للمسلمين
صلوا على صاحبكم فلما فتح
الله عليه الفتوح قال أنا
أولى بالمؤمنين من أنفسهم
فمن توفى من المؤمنين فترك
دينا فعلى قضاؤه ومن ترك
مالا فلورثته

(٣) قوله وقوله كذا الخ
ليست هذه الكلمة في رواية
التي التي بأيدينا ولعلها
رواية للشارح وحرر نظامها
اه صححه

والاصلي والحياني وغيرهم انه سليمان بن صالح المروزي ولقبه سلموية وشيخه عبد الله هو ابن
المبارك وبذلك جزم الاصلي وجزم الاسماعيلى بانه أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث
وشيخه عبد الله على هذا هو ابن وهب وزعم الدماطي انه أبو صالح محبوب بن موسى الفراء
الانطاكي ولم يذكر ذلك مستندا ولم يسبقه أحد الى عدم محبوب بن موسى في شيوخ
البخاري والمعتمد هو الاول فقد وقع في رواية ابن السكن عن القريبي عن البخاري قال قال
أبو صالح سلموية حدثنا عبد الله بن المبارك **قوله ما** (باب الدين) كذا للاصلي
وكريمة وسقط الباب وترجمته من رواية أبي ذر وأبي الوقت وسقط الحديث أيضا من رواية
المستقلى ووقع للنسفي وابن شبيب باب بغير ترجمة وبه جزم الاسماعيلى وأما ابن بطال فذكر هذا
الحديث في آخر باب من تكفل عن ميت بدين وصنيعه ألقى لان الحديث لا يتعلق به بترجمة جوار
أبي بكر حتى يكون منها أو ثبت باب بلا ترجمة فيكون كالفصل منها وأما من ترجم له باب الدين
فبعد اذ اللاتق بذلك أن يكون في كتاب القرض **قوله** عن أبي سلمة عن أبي هريرة (هكذا رواه
عقيل وتابعه يونس وابن أخي ابن شهاب وابن أبي ذئب كما أخرجه مسلم وخالفهم معمر فرواه عن
الزهري عن أبي سلمة عن جابر أخرجه أبو داود والترمذي **قوله** هل ترك لدينه فضلا) أي قدرا
زائد على مؤنة تجهيزه وفي رواية الكشي في قضاء بدل فضلا وكذا هو عند مسلم وأصحاب السنن
وهو أولى بدليل قوله فان حدث أنه ترك لدينه وفاء **قوله** فترك ديننا في رواية همام عن أبي هريرة
عند مسلم فترك ديننا أوضحة وسيأتي في تفسير سورة الاحزاب من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة
عن أبي هريرة بلفظ ما من مؤمن الا وانا أولى الناس به في الدنيا والاخرة فأيا مؤمن مات
فذكره وفيه ومن ترك ديننا أوضعا قليلا تني وسيأتي الكلام على هذه الزيادة التي في أوله هناك أن
شاء الله تعالى والضياح بفتح المعجمة بعدها تخمانية قال الخطابي هو وصف لمن خلفه الميت بلفظ
المصدر أي ترك ذوى ضياح أي لاشئ لهم وقوله كذا (٣) بفتح أوله أصله الثقيل والمراد به هنا
العيال **قوله** فلورثته في رواية مسلم فهو لورثته وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة فليورثه عصيته
ولمسلم من طريق الاعرج عن أبي هريرة قال في العصبه من كان وسيأتي البحث فيه في كتاب
القرائض ان شاء الله تعالى قال العلماء كان الذي فعله صلى الله عليه وسلم من ترك الصلاة على من
عليه دين ليعرض الناس على قضاء الديون في حياتهم التوصل الى البراءة منها الثلاث فبوتهم صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم وهل كانت صلاته على من عليه دين محرمة عليه أو جائزة وجهان قال
النووي الصواب الجزم بجوازهم مع وجود الضامن كما في حديث مسلم وحكي القرطبي انه ربما كان
يتمنع من الصلاة على من ادين ديناً غير جائز وأما من استدان لاهر هو جائز فاما كان يتمنع وفيه
نظر لان في حديث الباب ما يدل على التعميم حيث قال من توفى وعليه دين ولو كان الحال مختلفا
لبينه نعم جاء من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما امتنع من الصلاة على من
عليه دين جاء جبريل فقال انما الظالم في الديون التي جلت في البغي والاسراف فأما المتعفف
ذوالعيال فأيا ضامن له أودى عنه فصرى عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعد ذلك من ترك
ضياحا الحديث وهو ضعيف وقال الحارثي بعد أن أخرجه لأبأس في المنايا وليس فيه أن
التفصيل المذكور كان مستمرا وانما فيه انه طرأ بعد ذلك وانه السبب في قوله صلى الله عليه وسلم

من ترك ديناً فعلى وفي صلته صلى الله عليه وسلم على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه الفتوح
اشعار بأنه كان يقضيه من مال المصالح وقيل بل كان يقضيه من خالص نفسه وهل كان
القضاء واجباً عليه أم لا وجهان وقال ابن بطال قوله من ترك ديناً فعلى ناسخ لتترك الصلاة على من
مات وعليه دين وقوله فعلى قضاءه أي عما يقضي الله عليه من الغنائم والصدقات قال وهكذا يلزم
التولي لأمر المسلمين أن يفعل به عن مات وعليه دين فإن لم يفعل فالاثم عليه إن كان حق الميت في
بيت المال يني بقدر ما عليه من الدين والأفقيسطه* (خاتمة)* اشقل كتاب الحوالة وما معه من
الكفالة على اثني عشر حديثاً المعلق منها طريقتان والبقية موصولة المكرر منه وفيه وفيما مضى
ستة أحاديث والستة الأخرى خالصة وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث سبعة بن الأكواع
في الصلاة على من عليه دين وحديث ابن عباس في الميراث وفيه من الآثار عن الصحابة فمن
بعدهم ثمانية آثار والله المستعان

(قوله كتاب الوكالة)

* بسم الله الرحمن الرحيم * وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها) كذا لا يبي ذر وقد غميره
البسمة وزادوا والتسني كتاب الوكالة ووكالة الشريك وغيره باب بدل الواو والوكالة بفتح الواو
وقد تكسر التفويض والحفظ تقول وكلت فلانا اذا استحفظته ووكلت الامر اليه بالتخفيف اذا
فوضته اليه وهي في الشرع اقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً ومقيداً (قوله) وقد أشرك
النبي صلى الله عليه وسلم علياً في هديه ثم أمره بقسمتها) هذا الكلام ملحق من حديثين عند المصنف
* أحدهما حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً أن يقسم على احرامه وأشركه في
الهدى وسيأتي موصولاً في الشركة وهوهم من زعم من الشراح أنه مضي في الحج * ثانيهما حديث
على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يقوم على بنته وأن يقسم بدنه كلها وقد تقدم موصولاً
في الحج من طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه وقد ذكرنا طرفاً من الحديث موصولاً في الامر
بالتصدق بجلال البدن وقد تقدم في الحج بهذا السند والمتن مع الكلام عليه ومقصود منه هنا
ظاهر فيما ترجم له في القسمة وأما قوله في الترجمة وغيرها أي وفي غير القسمة فيؤخذ بطريق اللاحق
والجلال بكسر الجيم وقد تقدم شرحها ثم أورد المصنف حديث عقبة بن عامر أن النبي صلى الله
عليه وسلم أعطاه غنماً يقسمها الحديث وسيأتي شرحه في كتاب الاضاحي وشاهد الترجمة منه
قوله ضحيت فانه علم به انه كان من جملة من كان له حظ في تلك القسمة فكانه كان شريكاً لهم
وهو الذي روي القسمة بينهم وأبي ابن المنذر احتمالاً أن يكون صلى الله عليه وسلم وهب لكل
واحد من المقسومين ما صار اليه فلا تجب الشركة وأجاب بأنه ساق الحديث في الاضاحي من
طريق أخرى بلفظ انه قسم بينهم ضحياً قال فدل على انه عين تلك النعم الضحيا فوهب لهم جملتها
ثم أمر عقبة بقسمتها فيصح الاستدلال به لما ترجم له قال ابن بطال ووكالة الشريك جائزة كما
يجوز شركة الوكيل لأعلم فيه خلافاً واستدل الداودي بحديث علي بن جوارز تفويض
الامر الى رأى الشريك ونعقبه ابن التين باحتمال ان يكون عين له من يعطيه كما عين له ما يعطيه
فلا يكون فيه تفويض (قوله عتود) بفتح المهملة وضم النون وسكون الواو والصغير من العزاد



7945

(كتاب الوكالة)

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

• (وكالة الشريك) *

* (الشريك في القسمة

وغیرها) * وقد أشرك النبي صلى

اللہ علیہ وسلم علیا فی ہدیہ

ثم أصره بقسمتها * حله ثنا

قصيدة حدثنا سفيان عن ابن

أبي نعيم عن مجاهد عن عبد

الرحمن بن أبي ليلى عن علي

رضی اللہ عنہ قال امرنی

رسول الله صلى الله عليه

وَسَلَّمَ أَنْ أَتَدَقَّ مَجَالِلُ

البدن التي محترق ومجاودها

حدثنا عمرو بن خالد حدثنا

البيت عن يزيد عن أبي الخير

عن عقبه بن عامر رضى الله

عنه ان النبي صلى الله عليه

وسلم اعطاء عجايبها

علي صاحب بيتي عروفا له

البي صلى الله عليه وسلم

9900

فَقَالَ ضَمِيمٌ يَا نَبِيَّ اللَّهِ (بَابُ إِذَا وَكَلَّ الْمُسْلِمُ ٣٩٢) حَرِيصًا فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ جَازٍ * حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ

حدثني يوسف بن الماجشون
عن صالح بن ابراهيم بن
عبد الرحمن بن عوف عن
أبيه عن جده عبد الرحمن
ابن عوف رضي الله عنه
قال كانت أمية بن
خلف كذابا بأن يحفظني في
صاغيتي بمكة وأحفظه
في صاغيته بالمدينة فلما
ذكرت الرجن قال لا أعرف
الرجن كاتبي باسمك الذي
كان في الجاهلية فكاتبته
عبد عمر و فلما كان في يوم
بدر خرجت الى جبل
لا حرمه حين نام الناس
فابصره بالال فخرج حتى
وقف على مجلس من الانصار
فقال أمية بن خلف لا نجوت
ان نجا أمية فخرج معه
فريق من الانصار في آثارنا
فلما خشيت أن يلحقونا
خلفت لهم ابنه لا شغلهم
فقتلوه ثم أبو احتى تابعونا
وكان رجلا ثقيلا فلما
أدركونا قلت له ابرك فبرك
فألقيت عليه نفسي لامنعه
فتجملوه بالسيف من تحتي
قتلوه وأصاب أحدهم رجلى
بسيفه وكان عبد الرحمن بن
عوف يرى ذلك الاثني
ظهور قدمه قال أبو عبد الله
سمع يوسف صالحا و ابراهيم

قوى وقيل اذا أتى عليه حول وقيل اذا قدر على السفاد **(قوله)** يا — اذا وكل المسلم
حر ياتي دار الحرب أو في دار الاسلام جاز) أي اذا كان الحربى في دار الاسلام بامان **(قوله)** عن
صالح بن ابراهيم) يأتى تصريحه منه بالسماع آخر الباب **(قوله)** كاتبت أمية بن خلف) اى كتبت
بيني وبينه **كتابا** وفي رواية الاسماعيلى عاهدت أمية بن خلف وكاتبته **(قوله)** بان يحفظنى
فى صاغيتى) الصاغية بصادمهملته وغين معجمة خاصة الرجل مأخوذة من صغى اليه اذا مال قال
الصمعى صاغية الرجل كل من ميل اليه ويطلق على الاهل والمال وقال ابن التين روى الدواوى
ظاعنى بالظاء المشالة المعجمة والعين المهملة بعدها تون ثم فسر به انه الشئ الذى يسفر اليه قال
ولم أر هذا غيره **(قوله)** لا أعرف الرحمن) أى لا أعترف بتوحيده وزاد ابن اسحق فى حديثه ان
أمية بن خلف كان يسميه عبد الاله **(قوله)** حين نام الناس) أى رقدوا وأراد بذلك اعتنام غفلتهم
ليصون دمه **(قوله)** فقال أمية بن خلف) بالنصب على الاغراء أى عليكم أمية وفي رواية أبى ذر
بالرفع على انه خبر مبتدأ مضمرة أى هذا أمية **(قوله)** خلقت لهم ابنه) هو على بن أمية سماه ابن
اسحق فى روايته فى هذه القصة من وجه آخر وسأأتى خبر يبدسط لهذه القصة فى شرح غزوة بدر
وند كرسمية من باشر قتل أمية ومن باشر قتل ابنه على بن أمية ومن أصاب رجلا عبد الرحمن
بالسيف ان شاء الله تعالى ووجه أخذ الترجمة من هذا الحديث ان عبد الرحمن بن عوف وهو
مسلم فى دار الاسلام فوض الى أمية بن خلف وهو كافر فى دار الحرب ما يتعلق بأمره والظاهر
اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم ينكره قال ابن المنذر نو كيل المسلم حريام متأمنا
وتو كيل الحربى المستأمن مسلما لا خلافا فى جوازه **(قوله)** وكان رجلا ثقيلا) أى ضخم الجثة
(قوله) فقبلوه بالسيف) بالجيم أى عشوه كذا اللاصبى ولا بى ذر وغيرهما بالخاء المعجمة أى
أدخلوا أسيافهم خلا له حتى وصلوا اليه وطعنوه بها من تحتى من قولهم خللته بالرمح واختله
اذا طعنته به وهذا أشبه بسباق الخبر ووقع فى رواية المستمل فتخلوه بلازم واحدة ثقيلة **(قوله)** سمع
يوسف صالحا و ابراهيم أباه) كذا ثبت لابی ذر عن المستمل وقد وقع فى آخر القصة ما يدل على
سماع ابراهيم من أبيه حيث قال فى آخر الحديث فكان عبد الرحمن بن عوف يرى بذلك الاثر فى
ظهر قدمه **(قوله)** يا — الوكالة فى الصرف والميزان) قال ابن المنذر أجمعوا على
أن الوكالة فى الصرف جائزة حتى لو وكل رجلا يصرف له دراهم و وكل آخر يصرف له دنائير
فلا قباص وتصارف مصر فامعتبر بشرطه جاز ذلك **(قوله)** وقد وكل عمرو ابن عمرو فى الصرف) اما أثر
عمر فوصله سعيد بن منصور من طريق موسى بن أنس عن أبيه ان عمر أعطاه أنية مموهة بالذهب
فقال له اذهب فبعها فباعها من يهودى بضعف وزنه فقال له عمر اردده فقال له اليه ودى أزيدك
فقال له عمر لا الابوزنه وأما أثر ابن عمر فوصله سعيد بن منصور أيضا من طريق الحسن بن سعد
قال كانت لى عند ابن عمر دراهم فأصبت عنده دنائير فأرسل معى رسولا الى السوق فقال اذا
قامت على سعر فأعرضها عليه فان أخذها والا فاشتره حقه ثم اقضه اياه واسناد كل منهما صحيح
(قوله) عن عبد المجيد بن سهيل) كذا لاكثر بتقديم الميم على الجيم وهو الصواب وحكى ابن

اباه (باب الوكالة في الصرف والميزان) وقد وكل عمرو ابن عمرو في الصرف * حدثنا عبد الله
ابن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الحميد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة
رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

استعمل رجلا على خبير
 فجاءهم بقر خبيث فقال
 أكل تمر خبير هكذا فقال
 انالناخذ الصاع بالصاعين
 والصاعين بالثلاثة فقال
 لا تفعل مع الجمع بالدراهم
 ثم اتبع بالدراهم خبيثا
 وقال في الميزان مثل ذلك
 * (باب اذا أبصر الراعي أو
 الوكيل شاة تموت أو شيئا
 يفسد ذبح أو أصلح ما يخاف
 عليه الفساد) * حدثني اسحق
 ابن ابراهيم سمع المعمر أبا
 عبيد الله عن نافع أنه سمع ابن
 كعب بن مالك يحدث عن
 أبيه أنه كانت له غنم ترى
 بسلح فأبصرت جارية لنا
 بشاة من غنمنا موتا فكسرت
 حجرافذ مجتاهة فقال لهم
 لاتأكلوا حتى أسأل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أو
 أرسل الى النبي صلى الله
 عليه وسلم من يسأله وانه
 سأل النبي صلى الله عليه
 وسلم عن ذلك أو أرسل
 فأمره بأكلها * قال
 عبيد الله فيجبني أنها أمة
 وأنا ذبحت * تابعه عبدة
 عن عبيد الله * (باب) * وكلة
 الشاهد والغائب جائزة
 * وكتب عبد الله بن عمرو الى
 قهرمانه وهو غائب عنه أن
 يركب عن أهله الصغير
 والكبير

عبد البر أنه وقع في رواية عبد الله بن يوسف عبد الجسد بجاء مهملة قبل الميم ولم أر ذلك في شيء من
 نسخ البخاري عن عبد الله بن يوسف قلعه وقع كذلك في رواية غير البخاري قال وكذلك وقع ليحيى
 ابن يحيى الليثي عن مالك وهو خطأ (قوله استعمل رجلا على خبير) تقدم في البيوع أنه أنصاري
 وإن اسمه سواد بن غزية وتقدم الكلام عليه هناك وقوله في آخره وقال في الميزان مثل ذلك أي
 والموزون مثل ذلك لا يباع رطل برطلين وقال الداودي أي لا يجوز التمر بالتمر الا كيلا بكيل أو وزنا
 بوزن وتعقبه ابن التين بأن التمر لا يوزن وهو عجيب فقلعه التمر بالمثلثة وقع الميم ومناسبة الحديث
 للترجمة ظاهرة لتقوى الله عليه وسلم أمر ما يكال ويوزن الى غيره فهو في معنى الوكيل عنه
 ويلتحق به الصرف قال ابن بطال يبيع الطعام يدايه مثل الصرف سواء أي في اشتراط ذلك
 قال ووجه أخذ الوكالة منه قوله صلى الله عليه وسلم لعامل خبير بيع الجمع بالدراهم بعد أن كان
 باع على غير السنة فنهأ عن بيع الر باؤذن له في البيع بطريق السنة (قوله يا إذا
 أبصر الراعي أو الوكيل شاة تموت أو شيئا يفسد ذبح أو أصلح ما يخاف عليه الفساد) كذا الا في ذكر
 والتسقي وعليه جرى الاسماعيلي ولا بن شبيب فأصلح بدل أو أصلح وجواب الشرط محذوف
 أي جاز ونحو ذلك وفي شرح ابن التين محذوف أو فصار الجواب أصلح ما يخاف عليه الفساد
 وأما الاصل في فعله أو شيئا يفسد ذبح أو أصلح وقد أورده في حديث ابن كعب بن مالك عن أبيه
 أنه كانت له غنم ترى بسلح الحديث قال ابن المنير ليس غرض البخاري بحديث الباب
 الكلام في تحليل الذبيحة أو تحريمها وانما غرضه اسقاط الضمان عن الراعي وكذا الوكيل وقد
 اعترض ابن التين بأن التي ذبحت كانت ملكا لصاحب الشاة وليس في الخبر أنه أراد تضمينها
 والذي يظهر أنه أراد رفع الحرج عن فعل ذلك وهو أعم من التضمين (قوله أنه سمع ابن كعب بن
 مالك) جزم المزني في الاطراف بأنه عبد الله لكن روى ابن وهب عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب
 عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه طرفا من هذا الحديث فالظاهر أنه عبد الرحمن (قوله
 قال عبيد الله) هو ابن عمر العمري راوى الحديث وهو موصول بالاسناد المذكور اليه (قوله
 تابعه عبدة) أي ابن سليمان (عن عبيد الله) هو العمري المذكور بالاستاد المذكور وسيأتي
 موصولا في كتاب النبايح وياتي الكلام عليه هناك ونذكر الاختلاف فيه على نافع وعلى غيره
 واستدل به على تصديق المؤمن على ما أوتى عليه ما لم يظهر دليل الخيانة وعلى أن الوكيل اذا
 أنزى على ائاث الماشية فلا يغير اذن المالك حيث يحتاج الى ذلك فهلكت أنه لا ضمان عليه
 (قوله يا) بالتسوين (وكالة الشاهد) أي الحاضر (والغائب جائزة) قال ابن
 بطال أخذ الجمهور بجواز توكيل الحاضر بالبلد بخبر عنده ومنعه أبو حنيفة الا بعذر مرض
 أو سفر أو برضا الخصم واستثنى مالك من بينه وبين الخصم عداوة وقد بالغ الطحاوي في نصرة
 قول الجمهور واعتمد في الجواز حديث الباب قال وقد اتفق الصحابة على جواز توكيل الحاضر
 بغير شرط قال ووكله الغائب مفتقرة الى قبول الوكيل الوكالة باتفاق واذا كانت مفتقرة الى
 قبول حكم الغائب والحاضر سواء (قوله وكتب عبد الله بن عمرو) أي ابن العاص
 (الى قهرمانه) أي خازنه القيم بأمره وهو الوكيل واللفظة فارسية (قوله أن يركب عن أهله)
 أي زكاة الفطر ولم أقف على اسم هذا القهرمان وقد أورده في حديث ابى هريرة كان لرجل على

حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن سامة ٣٩٤ بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رجل على النبي

صلى الله عليه وسلم

يجل ستن من الابل فجاءه

يتقاضاه فقال أعطوه فطلبوا

سنه فلم يجدوا له الاسنان

فوقها فقال أعطوه فقال

أوفيتني أوفى الله بك قال

تحفة النبي صلى الله عليه وسلم

ان خياركم أحسنكم قضاء

*) (باب الوكالة في قضاء

الديون) * حدثنا سليمان بن

حرب حدثنا شعبه عن سامة بن

كهيل قال سمعت أبا سلمة بن

عبد الرحمن عن أبي هريرة

رضي الله عنه أن رجلا أتى

النبي صلى الله عليه وسلم

يتقاضاه فأغلظ فهم به أصحابه

فقال رسول الله صلى الله

تحفة عليه وسلم دعوهم فان لصاحب

الحق مقالا ثم قال أعطوه

سنا مثل سنة قالوا يا رسول

الله الأمثل من سنه فقال

أعطوه فان من خيركم

أحسنكم قضاء *) (باب)

اذا وهب شيئا لو كيل أو شفع

قوم جاز * لقول النبي صلى

الله عليه وسلم لو قد هوازن

حين سأله المغام فقال النبي

صلى الله عليه وسلم نصبي لكم * حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال وزعم

للوسائط

عروة أن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين فسألوه أن

يرد إليهم أموالهم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب الحديث إلى أصدقاه فاختاروا إحدى الطائفتين أما

السبي وأما المال فقد كنت استأيت بهم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتظرهم بضعة عشرة ليلة حين قفل من الطائف

فلما تبين لهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا فانا نختار سينا فقام رسول الله صلى الله

عليه وسلم في المسلمين فأتى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فان اخوانكم هؤلاء قد جاؤنا سائرين واني قد رأيت أن أرد إليهم سبيهم

فمن أحب منكم أن يطيب بذلك فليفعل ومن أحب منكم أن يكون على خطه حتى نعطيه إياه من أول ما بيني والله علينا فليفعل

فقال الناس قد طيبنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا لا ندرى من أذن منكم في ذلك فمن

لم يأتن فارجعوا حتى يرفعوا الينا عرفاؤكم أمركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم ثم رجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه

النبي صلى الله عليه وسلم جل ستن من الابل فجاءه يتقاضاه فقال أعطوه الحديث وسما في شرحه في كتاب القرض وموضع الترجمة منه لو كالة الحاضر واضح وأما الغائب فيستقادمه بطريق الأولى لان الحاضر اذا جازله التوكيل مع اقتداره على المباشرة بنفسه فجاز له الغائب عنه أولى لاحتياجه اليه وقال الكرماني لفظ أعطوه يتناول وكلاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حضورا وغيبا * (قوله يا) الوكالة في قضاء الديون) أو ردفه حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبله من وجته آخر وهو ظاهر فيما ترجم به وقوله قال أعطوه سنا مثل سنة قالوا يا رسول الله الأمثل من سنه كذا جميع الرواة وفيه حذف يظهر من سياق الذي قبله والتقدير فقالوا لم نجد الأمثل الخ قال ابن المنير فقه هذه الترجمة أنه ربما توهم متوهم أن قضاء الدين لما كان واجبا على الفور امتنع الوكالة فيه لأنها تأخير من الموكل إلى الوكيل فين أن ذلك جائز ولا يعد ذلك مطلا * (قوله يا) اذا وهب شيئا لو كيل أو شفع قوم جاز يجوز في وكيل التنوين ويجوز تركه على حذف قوله بين ذراعي وجهه الاسد ووقع عند الاسماعيلي لو كيل قوم أو شفع قوم (قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم لو قد هوازن حين سأله المغام فقال النبي صلى الله عليه وسلم نصبي لكم) وهو طرف من حديث أخرجه ابن اسحق في المغازي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وسيأتي بيانه في كتاب الخس ان شاء الله تعالى وقد ورد المصنف هنا حديث المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم في قصة وفد هوازن أيضا وسيأتي شرحه في غزوة خيبر من كتاب المغازي وشاهد الترجمة منه قوله فيه واني قد رأيت ان أرد إليهم سبيهم الحديث قال ابن بطال كان الوفد رسلا من هوازن وكانوا وكلاء وشفعاء في رد سبيهم فشفعهم النبي صلى الله عليه وسلم فيهم فاذا طلب الوكيل أو الشفع لنفسه وغيره فاعطى ذلك حكمه حكمهم وقال الخطابي فيه أن اقرار الوكيل على موكله مقبول لان العرفاء بمنزلة الوكلاء فيما أقبلوا منه من أمرهم وبهذا قال أبو يوسف وقيده أبو حنيفة ومحمد بالخاء وقال مالك والشافعي وابن أبي ليلى لا يصح اقرار الوكيل على الموكل وليس في الحديث حجة للجواز لأن العرفاء ليسوا وكلاء وانما هم كالأمراء عليهم فقبول قولهم في حقهم بمنزلة قبول قول الحاكم في حق من هو حاكم عليه والله أعلم واستدل به على القرض إلى أجل مجهول لقوله حتى نعطيه إياه من أول ما بيني والله علينا وسيأتي البحث فيه في بابيه وقال ابن المنير قوله صلى الله عليه وسلم للوفد وهم الذين جاؤا شفعاء في قومهم نصبي لكم قد يوهم أن الموهبة وقعت

صلى الله عليه وسلم نصبي لكم * حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال وزعم للوسائط عروة أن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة أخبراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين فسألوه أن يراد إليهم أموالهم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب الحديث إلى أصدقاه فاختاروا إحدى الطائفتين أما السبي وأما المال فقد كنت استأيت بهم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتظرهم بضعة عشرة ليلة حين قفل من الطائف فلما تبين لهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا فانا نختار سينا فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين فأتى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فان اخوانكم هؤلاء قد جاؤنا سائرين واني قد رأيت أن أرد إليهم سبيهم فمن أحب منكم أن يطيب بذلك فليفعل ومن أحب منكم أن يكون على خطه حتى نعطيه إياه من أول ما بيني والله علينا فليفعل فقال الناس قد طيبنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا لا ندرى من أذن منكم في ذلك فمن لم يأتن فارجعوا حتى يرفعوا الينا عرفاؤكم أمركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم ثم رجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه

للو سائط وليس كذلك بل المقصودهم وجيع من تكلموا بسببه فيستفاد منه أن الأمور تنزل على المقاصد لا على الصور وأن من شفع لغيره في هبة فقال المشفوع عند الشفيع قد وهبنا ذلك فليس للشفيع أن يتعلق بظاهر اللفظ ويخص بذلك نفسه بل الهبة للمشفوع له ويلحق به من وكل على شراشيئ بعينه فاشترى الوكيل ثم ادعى أنه اتماوى نفسه فانه لا يقبل منه ويكون المبيع للموكل انتهى وهذا قاله على مقتضى مذهبه وفي المسألة خلاف مشهور (قوله) **ما** اذا وكل رجل رجلا أن يعطى شيا ولم يبين كم يعطى فاعطى على ما يتعارفه الناس) أي فهو جاز في قصة يعطيه الجمل وسيأتي شرحه في كتاب الشروط وشاهد الترجمة منه قوله فيه يا بلال اقضه وزده فأعطاه أربعة دنانير وزاده قيراطا فانه لم يذكر قدر ما يعطيه عند أمره فأعطاه الزيادة فاعتمد بلال على العرف في ذلك فزاده قيراطا (قوله) عن عطائ بن أبي رباح وغيره يزيد بعضهم على بعض ولم يبلغه كله رجل منهم) كذا لا أكثر وكذا وقع عند الاسماعيلي أي ليس جميع الحديث عند واحد منهم بعينه وإنما عند بعضهم منه ما ليس عند الآخر ووقع لبعضهم لم يبلغه كلهم رجل واحد منهم وعليه شرح ابن التين وزعم أن معناه أن بين بعضهم وبين جابر فيه واسطة وعند أبي نعيم في المستخرج لم يبلغه كله إلا رجل واحد عن جابر ومثله الحميدي في جمعه ويخط المصاطبي في نسخته من البخاري لم يبلغه بالتشديد وقال الكرماني قوله يزيد بعضهم الضمير فيه يرجع إلى الغيروي لم يبلغه إلى الحديث أو الرسول ورجل يدل من كل (قلت) الضمير للحديث جزم لا للرسول لأن السند متصل ثم قال الكرماني وفي أكثر الروايات لقطة وغيره بالجرح وأما رفعه فعلى الابتدأ ويزيد خبره ويحتمل أن يكون رجل فاعل فعل مقدر لم يبلغه وعلى التقدير لا يخفى ما في هذا التركيب من التجرف (قلت) اتماجا التجرف من عدم فهم المراد والافتنى الكلام أن ابن جريج روى هذا الحديث عن عطاء وعن غير عطاء كلهم عن جابر لكنه عنده عنهم بالتوزيع روى عن كل واحد قطعة من الحديث وقوله لم يبلغه كله رجل أي لم يسقه بتمامه فهو بيان منه لصورة تحمله وهو كقول الزهري في حديث الأفلح وكل حديثي طائفة من حديثها لكنه زاد عليه نفي أن يكون كل واحد منهم ساقه بتمامه فأى تجرف في هذا والعجب من شارح ترك الرواية المشهورة التي لا قلق في تركها وتساغل بتجويز شيء لم يثبت في الرواية ثم يطلق على الجميع التجرف أفهذه أشار أو جرح ووقفت من تسمية من روى ابن جريج عنه هذا الحديث عن جابر على أبي الزبير وقد تقدم في الحج شيء من ذلك (قوله) على جل ثقال) بفتح المثلثة بعدها فاء خفيفة هو البعير البطيء السريقال ثقال وثقيل وأما الثقال بكسر الهمزة فهو ما وضع تحت الرحى لينزل عليه الدقيق وقال ابن التين من ضبط الثقال الذي هو البعير بكسر أوله فقد أخطأ وقوله أربعة دنانير كذا الجميع وذكره الداودي الشارح بلفظ أربع الدنانير وقال سقطت الهاء لما دخلت الالف واللام وذلك جاز فيمادون العشرة وتعقبه ابن التين بأنه قول مخترع لم يقله أحد غيره وقوله فلم يكن القيراط يفارق قيراب جابر كذا لا في ذرو والنسفي بقاف قال الداودي الشارح يعني خريطته وتعقبه ابن التين بأن المراد قيراب سيقه وأن الخريطة لا يقال لها قيراب انتهى وقد وقع في رواية الأثر جراب فهو الذي حمل الداودي على تأويله المذكور وقد زاد مسلم في آخره فأخذ أهل الشام يوم الحرة قال ابن بطال فيه الاعتماد على العرف لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعين قدر الزيادة في قوله وزده

اذا وكل رجل رجلا أن يعطى شيا ولم يبين كم يعطى فاعطى على ما يتعارفه الناس * حدثنا المكي بن ابراهيم حدثنا ابن جريج عن عطائ بن أبي رباح وغيره يزيد بعضهم على بعض ولم يبلغه كله رجل منهم عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فكنت على جل ثقال انما هو في آخر القوم فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم فقال من هذا قلت جابر بن عبد الله قال مالك قلت انى على جل ثقال قال أمعلك قضيب قلت نعم قال أعطينه فأعطيته فضربه فزجره فكان من ذلك المكان من أول القوم قال بعينه قال بل هو لك يا رسول الله قال بل بعينه قد أخذته بأربعة دنانير ولك ظهره إلى المدينة فلما دنونا من المدينة أخذت أو تحل قال أين تريد قلت تزوجت امرأة قد خلا منها قال فهلا جارية تلاعها وتلاعبك قلت ان أئى توفى وتركة بنات فأردت أن أنكح امرأة قد جربت خلا منها قال فذلك فلما قدمنا المدينة قال يا بلال اقضه وزده فأعطاه أربعة دنانير وزاده قيراطا قال جابر لا تغارنى زيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن القيراط يفارق قيراب جابر بن عبد الله

وَقُلْتُ لَا رَفْعَ لَكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنِّي مَحْتَاجٌ وَعَلَى عِيَالٍ وَلِي ٣٩٧ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ قَالَ خَلَيْتُ عَنْهُ فَأَصْبَحْتُ

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أَبَاهُ رِيْرَةٌ مَا فَعَلَ أُسْرُكُ الْبَارِحَةَ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَاهُ حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا فَرَجَّتْهُ خَلَيْتُ سَبِيلَهُ قَالَ أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سَيَعُودُ فَرَصَدْتُهُ فَعَمَلْتُ بِمَنْحُومٍ مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ لَا رَفْعَ لَكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ دَعْنِي فَإِنِّي مَحْتَاجٌ وَعَلَى عِيَالٍ لَا أَعُودُ فَرَجَّتْهُ خَلَيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أَبَاهُ رِيْرَةٌ مَا فَعَلَ أُسْرُكُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَاهُ حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا فَرَجَّتْهُ خَلَيْتُ سَبِيلَهُ قَالَ أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ فَرَصَدْتُهُ فَعَمَلْتُ بِمَنْحُومٍ مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ لَا رَفْعَ لَكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَاتٍ أَنْتَ تَزْعُمُ لَا تَعُودُ ثُمَّ تَعُودُ قَالَ دَعْنِي أَعْمَلُ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا قُلْتُ مَا هُنَّ إِذَا أَوْبِتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَأَقْرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ لَا فَقَالَ لَهُ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَأْخُذَهُ فَقُلْ سُبْحَانَ مَنْ سَخَّرَكَ لِمُحَمَّدٍ قَالَ قُلْتُ مَا أَفَازُ أَفَازُهُ قَائِمٌ بَيْنَ يَدَيَّ فَأَخَذْتُهُ (قَوْلُهُ لَا رَفْعَ لَكَ) أَيُّ لَأَذْهَبَ بِكَ أَشْكُوكُ يَقَالُ رَفْعُهُ إِلَى الْخَاكِمِ إِذَا أَحْضَرَهُ لِلشَّكْوَى (قَوْلُهُ إِنِّي مَحْتَاجٌ وَعَلَى عِيَالٍ) أَيُّ نَفَقَةٍ عِيَالٍ أَوْ عَلَى بَعْضِي لِي وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّ الْمَتَوَكَّلَ فَقَالَ إِنَّمَا أَخَذْتُهُ لِأَهْلِ بَيْتٍ فَقَرَأَ مِنَ الْجَنِّ وَفِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَلَا أَعُودُ (قَوْلُهُ وَلِي حَاجَةٌ) فِي رِوَايَةِ الْكُشَمِيْنِيِّ وَبِي حَاجَةٌ (قَوْلُهُ فَرَصَدْتُهُ) أَيُّ رَقِيبَتِهِ (قَوْلُهُ فَعَمَلْتُ) فِي رِوَايَةِ الْكُشَمِيْنِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيْ جَاءَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ (قَوْلُهُ قَالَ دَعْنِي أَعْمَلُ) فِي رِوَايَةِ أَبِي الْمَتَوَكَّلِ خَلَّ عَنِّي (قَوْلُهُ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا) فِي رِوَايَةِ أَبِي الْمَتَوَكَّلِ إِذَا قَاتَلْتُمْ لَمْ يَقْرَبْكَ ذِكْرُ لَانْتِي مِنَ الْجَنِّ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ الضَّرِيرِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَا يَقْرَبُكَ مِنَ الْجَنِّ ذِكْرُ وَلَا أَتَى صَغِيرٌ وَلَا كَبِيرٌ (قَوْلُهُ قُلْتُ مَا هُنَّ) فِي رِوَايَةِ الْكُشَمِيْنِيِّ مَا هُوَ أَيُّ الْكَلَامِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْمَتَوَكَّلِ قُلْتُ وَمَا هُوَ لَا الْكَلِمَاتُ (قَوْلُهُ إِذَا أَوْبِتَ إِلَى فِرَاشِكَ) فِي رِوَايَةِ أَبِي الْمَتَوَكَّلِ عِنْدَ كُلِّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ (قَوْلُهُ آيَةُ الْكُرْسِيِّ) اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ مِنْ أَوَّلِهَا حَتَّى تَخْتِمَهَا وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ الضَّرِيرِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْمَتَوَكَّلِ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَفِي حَدِيثٍ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ مِنَ الزِّيَادَةِ وَخَاتَمَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ آمَنَ الرَّسُولُ إِلَى آخِرِهَا وَقَالَ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ ضَمُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَى الصَّدَقَةَ فَكُنْتُ أَجْدِفُهُ كُلَّ يَوْمٍ تَقْصَانَا فَشَكُوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي هُوَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ فَارْصُدْهُ فَرَصَدْتُهُ فَأَقْبَلُ فِي صُورَةٍ قَبِيلٍ فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْبَابِ دَخَلَ مِنْ خِلَالِ الْبَابِ فِي غَيْرِ صُورَةٍ فَدَنَا مِنْ التَّرْبُوعِ فَعَمَلُ يَلْتَقِمُهُ فَشَدَدْتُ عَلَى ثِيَابِي فَتَوَسَّطْتُهُ وَفِي رِوَايَةِ الرُّوَايَاتِي فَأَخَذْتُهُ فَالْتَفَتَ يَدِي عَلَى وَسْطِهِ فَقُلْتُ يَا عَدُوَّ اللَّهِ وَثَبْتُ إِلَى تَرَى الصَّدَقَةَ فَأَخَذْتُهُ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَذَا مِنْكَ لَا رَفْعَ لَكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَفْضَحُكَ وَفِي رِوَايَةِ الرُّوَايَاتِي مَا أَدْخَلَ بَيْتِي تَأْ كُلُّ التَّرْبُوعِ قَالَ أَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَقَبِيرٌ ذُو عِيَالٍ وَمَا أَتَيْتُكَ إِلَّا مِنْ نَصِيْبَيْنِ وَلَوْ أَصْبَتْ شَيْئًا دُونَهُ مَا أَتَيْتُكَ وَلَقَدْ كَفَى مَدِينَتَكُمْ هَذِهِ حَتَّى بَعَثَ صَاحِبُكُمْ فَلَمَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِ آيَاتُ تَفَرَّقْنَا مَتَى فَأَنْ خَلَيْتُ سَبِيلِي عَمَلْتُ كَمَا قُلْتَ نَعَمْ قَالَ آيَةُ الْكُرْسِيِّ وَآخِرُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ قَوْلِهِ آمَنَ الرَّسُولُ إِلَى آخِرِهَا (قَوْلُهُ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ) فِي رِوَايَةِ الْكُشَمِيْنِيِّ لَمْ يَزَلْ وَوَقَعَ عَكْسُ ذَلِكَ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي وَقَعَ فِي صَفْحَةِ إِبْلِيسَ وَهُوَ رِوَايَةُ النَّسَائِيِّ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ (قَوْلُهُ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ) أَيُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ أَوْ مِنْ جِهَةِ أَمْرِ اللَّهِ أَوْ مِنْ بَأْسِ اللَّهِ وَتَقَمَّتْهُ (قَوْلُهُ وَلَا يَقْرَبُكَ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَضَمِّ الْمَوْحِدَةِ (قَوْلُهُ وَكَانُوا) أَيُّ الصَّحَابَةِ (أَحْرَصُ شَيْءٌ عَلَى الْخَيْرِ) فِيهِ التَّفَاتُ إِذَا السِّيَاقُ يَقْتَضِي أَنْ يَقُولَ وَكَأَنَّ أَحْرَصَ شَيْءٍ عَلَى الْخَيْرِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكَلَامُ مَدْرَجًا مِنْ كَلَامِ بَعْضِ رِوَايَاتِهِ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَهُوَ مَسْئُوقٌ لِلْإِعْتِزَالِ عَنْ تَخْلِيَةِ سَبِيلِهِ بَعْدَ الْمَرَّةِ الثَّلَاثَةِ حَرَصًا عَلَى تَعْلِيمِ مَا يَنْفَعُ (قَوْلُهُ صَدَقْتُ وَهُوَ كَذُوبٌ) فِي حَدِيثِ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ صَدَقَ الْخَبِيثُ وَهُوَ كَذُوبٌ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْمَتَوَكَّلِ أَوْ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ كَذَلِكَ (قَوْلُهُ)

اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ فَإِنَّ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تَصْبِحَ خَلَيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا فَعَلَ أُسْرُكُ الْبَارِحَةَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمْتُ أَنَّهُ يَعْلَمُ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا خَلَيْتُ سَبِيلَهُ قَالَ مَا هِيَ قُلْتُ إِذَا أَوْبِتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَأَقْرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ مِنْ أَوَّلِهَا حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَقَالَ لِي لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تَصْبِحَ وَكَانُوا أَحْرَصَ شَيْءٍ عَلَى الْخَيْرِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَا أَنَّهُ قَدْ صَدَقْتُ وَهُوَ كَذُوبٌ تَعْلَمُ مِنْ مَخَاطِبِ

مذثلاث) في رواية الكشميني مذثلاث (قوله ذاك الشيطان) كذا الجميع أي شيطان من الشياطين ووقع في فضائل القرآن ذاك الشيطان واللام فيه العهد الذهني وقد وقع أيضا لابي بن كعب عند النسائي وأبي أيوب الأنصاري عند الترمذي وأبي أسيد الأنصاري عند الطبراني وزيد بن ثابت عند ابن أبي الدنيا قصص في ذلك إلا أنه ليس فيها ما يشبه قصة أبي هريرة إلا قصة معاذ بن جبل التي ذكرتها وهو محمول على التعدد ففي حديث أبي بن كعب أنه كان له جرن فيه تمر وأنه كان يتعاهده فوجده ينقص فاذا هو بدهاية شبه الغلام المحتم فقلت له أجنى أم انسى قال بل جنى وفيه أنه قال له بلغنا أنك تحب الصدقة وأجينا أن نصيب من طعامك قال فما الذي يجيرنا منك قال هذه الآية الكريمة فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صدق الحديث وفي حديث أبي أيوب أنه كانت له سهوة أي بفتح المهملة وسكون الهاء وهي الصفة فيها تمر وكانت الغول تجي عفتا خذمنه فشكى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إذا رأيتهم فقل بسم الله أحبي رسول الله فأخذها خلفت أن لا تعود فذكر ذلك ثلاثا فقلت إنى ذا ذكرت لك شيئا آية الكريمة اقرأها في بيتك فلا يقر بك شيطان ولا غيره الحديث وفي حديث أبي أسيد الساعدي أنه لما قطع تمر حائطه جعلها في غرفة وكانت الغول تخالفه فتسرق تمره وتفسده عليه فذكر نحو حديث أبي أيوب سواء وقال في آخره وأدلك على آية تقرؤها في بيتك فلا يخالف إلى أهلك وتقرؤها على أئمتك فلا يكتف عطاؤه وهي آية الكريمة ثم حلت استهافضرت الحديث وفي حديث زيد بن ثابت أنه خرج إلى حائطه فسمع جلبة فقال ما هذا قال رجل من الجن أصابنا السنة فأردت أن أصيب من غماركم قال له فما الذي يعيدنا منكم قال آية الكريمة (قوله وهو كذوب) من التميم البليغ الغاية في الحسن لأنه أثبت له الصدق فأوهم له صفة المدح ثم استدرك ذلك بصفة المبالغة في الذم بقوله وهو كذوب وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم أن الشيطان قد يعلم ما ينتفع به المؤمن وأن الحكمة قد يتلقاها الفاجر فلا ينتفع بها وتؤخذ عنه فينتفع بها وأن الشخص قد يعلم الشيء ولا يعمل به وإن الكافر قد يصدق ببعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون بذلك مؤمنا وإن الكذاب قد يصدق وإن الشيطان من شأنه أن يكذب وأنه قد يتصور بعض الصور فتتمكن رؤيته وأن قوله تعالى أنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم مخصوص بما إذا كان على صورته التي خلق عليها وأن من أقسم في حلف شيء عسمى وكيل وأن الجن يأكلون من طعام الناس وأنهم يظهرون للناس لكن بالشرط المذكور وأنهم يتكلمون بكلام الناس وأنهم يسرقون ويخذعون وفيه فضل آية الكريمة وقيل آخر سورة البقرة وأن الجن يصيرون من الطعام الذي لا يذكر باسم الله عليه وفيه أن السارق لا يقطع في الجماعة ويحتمل أن يكون القدر المسروق لم يبلغ النصاب ولذلك جاز للصحابي العقوبة قبل تبليغه إلى الشارع وفيه قبول العذر والستر على من يظن به الصدق وفيه اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على المغيبات ووقع في حديث معاذ بن جبل أن جبريل عليه السلام جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأعلمه بذلك وفيه جواز جمع زكاة الفطر قبل ليلة الفطر وتوكيل البعض لحفظها وتفرقتها (قوله يا اذاباع الوكيل شيئا فاسدا فبسيحه مر دود) أو ردفه حديث أبي سعيد جاء بلال إلى النبي صلى الله عليه وسلم بتمر برني الحديث وليس فيه تمر يرح بالرد بل فيه أشعاره ولعله أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه فحمد مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد في نحو هذه القصة فقال هذا

مذثلاث ليل يا أباهريرة
قال لا قال ذاك شيطان
*(باب) * اذاباع الوكيل
شيئا فاسدا فبسيحه مر دود

تخله

١٢٢٩

حدثنا اسحق بن عمار حدثنا يحيى بن
ابن صالح حدثنا معاوية بن وهب
ابن سلام عن يحيى قال
سمعت عقبة بن عبد الغافر
أه سمع أبا سعيد الخدري
رضي الله عنه قال جاء بلال
إلى النبي صلى الله عليه
وسلم بتمر برني فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم من أين
هذا قال بلال كان
عندي تمر ردي فبعت منه
صاعين بصاع لنطم النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
عند ذلك آوه آوه عين الربا
عين الربا لا تقبل ولكن إذا
أردت أن تشتري فبع التمر
ببيع آخر ثم اشتريه باب
الوكالة في الوقف ونفقته
وأن يطعم صديقاً له وياً كل
بالمعروف) حدثنا حنيفة
ابن سعيد حدثنا سفيان عن
عمر بن قيس قال صدقة عمر رضي
الله عنه ليس على الولي
جناح أن يأت كل ويؤكل
صديقاً له غير متأهل مالا

٢٣١٣

تخله

١٢٣٠

الربا فرده وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في باب من أراشرا تمر بتمر خير منه من كتاب اليسوع
وفيه قول ابن عبد البر أن القصة وقعت مرتين مرة لم يقع فيه الأمر بالرد وكان ذلك قبل العلم
بتحريم الربا ومرة وقع فيها الأمر بالرد وذلك بعد تحريم الربا والعلم به ويدل على التعدد أن الذي
تولى ذلك في إحدى القصتين سواد بن غزية عامل خيبر وفي الأخرى بلال وعند الطبري من
طريق سعيد بن المسيب عن بلال قال كان عندي تمر دون فابتعت منه تمر أجود منه الحديث
وفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا الربا بعينه انطلق فرده على صاحبه وخذ تمرك وبعه
بمخضة أو شعير ثم اشتريه من هذا التمر ثم جئني به (قوله حدثنا اسحق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو
نعيم وجرم أبو علي الجبائي بأنه ابن منصور واحتج بأن مسلماً أخرج هذا الحديث بعينه عن اسحق
ابن منصور عن يحيى بن صالح بهذا الإسناد ولكن ليس ذلك يلزم ويؤيد كونه ابن راهويه تغاير
السياقين متساوياً سنداً فهنا قال اسحق أخبرنا يحيى بن صالح وعند مسلم حدثنا يحيى ومن عادة
اسحق أن يراهم في التعبير عن مشابهة الأخبار لا التحديث ووقع هنا عن يحيى وعند مسلم أباناً
يحيى وهو ابن أبي كثير وكذلك وقعت المغايرة في سياق المتن في عدة أماكن ويحتمل أن يكون
أحدهما ذكره عن اسحق بن منصور بالمعنى (قوله جاء بلال إلى النبي صلى الله عليه وسلم بتمر
برني) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم تحتانية مشددة ضرب من التمر معروف قيل له
ذلك لأن كل ثمرة تشبه البرنية وقد وقع عند أحمد بن حنبل فوقع غير أنكم البرني يذهب الداء ولاداء
فيه (قوله كان عندي) في رواية الكشميهني عندنا (قوله ردي) بالهمزة وزن عظيم (قوله
لنطم النبي صلى الله عليه وسلم) بالنون المضمومة وغير أبي ذر بالتحانية المفتوحة والعين
مفتوحة أيضاً وفي رواية مسلم لطم النبي صلى الله عليه وسلم بالميم (قوله آوه آوه عين الربا
عين الربا) كذا فيه بالتكرار مرتين ووقع في مسلم مرة واحدة وعمر بن عبد العزيز اليماني نفسه وقوله
آوه كلمة يقال عند التوجع وهي مشددة الواو مفتوحة وقد كسر الهاء ساكنة وربما
حذفوها ويقال بسكون الواو وكسر الهاء وحكي بعضهم هذا الهمز قبل التشديد قال
ابن التين إنما آوه ليكون الهمز في الزجر وقاله أمالنا من هذا الفعل وأما من سوء الفهم (قوله
فبع التمر ببيع آخر ثم اشتريه) في رواية مسلم ولكن إذا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر
ثم اشتريه وبينهما مغايرة لأن التمر في رواية الباب المراد به التمر الذي هو الضمير فيه يعود إلى التمر
أي بالتمر الذي هو المفعول مخدوف أي اشتريه تمر أجيد وأما رواية مسلم قال الربا التمر الجيد والضمير
في قوله ثم اشتريه للجيد وفي الحديث البحث عما يترتب به الشخص حتى ينكشف حاله وفيه
النص على تحريم الربا الفضل والاهتمام بالإمام بأمر الدين وتعليمه لمن لا يعلمه وإرشاده إلى التوصل
إلى الباطن وخبرها واهتمام التابع بأمر متبوعه واتقاء الجيد من أنواع المطعومات
وغيرها وفيه أن صفقة الربا لا تصح وقد تقدم ذلك مبسوطاً في موضعه (قوله ما
الوكالة في الوقف ونفقته وأن يطعم صديقاً له وياً كل بالمعروف) ذكر فيه قصة عمر في وقفه
مختصرة غير موصولة (قوله عن عمر) هو ابن دينار المكي (قوله في صدقة عمر) أي في روايته
لها عن ابن عمر كما جزم بذلك المزني في الأطراف ويوضحه رواية الأسماعيلي من طريق ابن أبي عمير
عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر (قوله غير متأهل) بمثناة أي غير جامع وإنما

فكان ابن عمر هو بلي صدقة عمر يهدي ٤٠٠ لناس من أهل مكة كان ينزل عليهم* (باب الوكالة في الحدود)* حدثنا أبو الوليد

كان ابن عمر يهدي منه أخذاً بالشرط المذكور وهو أن يطعم صديقه ويحتمل أن يكون إنما يطعمهم من نصيبه الذي جعل له أن يأكل منه بالمعروف فكان يوفيه ليهدي لأصحابه منه (قوله فكان ابن عمر) هو موصول بالاسناد المذكور كما هو بين في رواية الاسماعيلي قال الكرماني قوله في صدقة عمر صدقة بالتسوين وعمر فاعل قال وهو بصورة الارسال لأنه يعني عمرو بن دينار لم يذكر عمر قال وفي بعض الروايات بالإضافة أي قال عمرو بن دينار في وقف عمر ذلك قال وفي بعض الروايات عمرو بالواو (قلت) هذه الاخيرة غلط وقوله صدقة بالتسوين غلط محض وصدقة عمر بالإضافة هي التي عند جميع رواة هذا الحديث في البخاري ومعنى هذا الكلام ان سفيان بن عيينة روى عن عمرو بن دينار أنه حكى عن صدقة عمر ما ذكره واستدفي ذلك الى صنيع ابن عمر فكانت له حل ما ذكره مما فهمه من فعل ابن عمر فيكون الخبر موصولاً بهذا التقرير وبهذا ترجم المزني في مسند ابن عمر عمرو بن دينار عن ابن عمر ثم ساق هذا الحديث بهذا السند (قوله لناس) بين الاسماعيلي انهم آل عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العاص قال المهلب أخذ عمر شرط وقعه من كتاب الله حيث قال في ولى اليتيم ومن كان فقيراً فليأكل كل بالمعروف والمعروف ما يتعارفه الناس بينهم (قوله باب الوكالة في الحدود) أو رده فيه طرفاً من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف مقتصر منها على قوله واغنياً أي نيس الى امرأة هذا فان اعترفت فأرجها وهذا القدر هو المحتاج اليه في هذه الترجمة وسيأتى هذا الحديث بتمامه والكلام عليه في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى (قوله جى بالنعيمان) بالتصغير (قوله أو ابن النعيمان) هو شك من الراوى ووقع عند الاسماعيلي في رواية جى بنعيمان أو نعيمان فشك هل هو بالتكبير أو التصغير ويأتى مثلهما للكشمة في كتاب الحدود وفي رواية للاسماعيلي جئت بالنعيمان بغير شك ويستفاد منه تسمية الذي احضر النعيمان وانه النعيمان بغير شك وقد وقع عند الزبير بن بكارة في النسب من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه قال كان بالمدينة رجل يقال له النعيمان يصيب الشراب فذكر الحديث نحوه وروى ابن منده عن حديث مروان بن قيس السلمي من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم هرير رجل سكران يقال له نعيمان فأمر به فضرب الحديث وهو النعيمان بن عمرو بن رفاعة بن الحارث بن سواد بن مالك بن غنم بن مالك بن النجارى الانصارى عن شهيد بن راوكان من احا (قوله شاربا) سيأتى في الحدود من وجه آخر وهو سكران وزاد فيه فشق عليه وسيأتى بقية الكلام عليه هناك وشاهد الترجمة منه قوله فيه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان في البيت أن يضربوه فان الامام لم يمتلأ بول أقامة الحديث نفسه ولا غيره كان ذلك بمنزلة توكيله لهم في أقامته ويؤخذ منه ان حد الحجر لا يستأنى به الا فاقة كحد الحامل لتضع الحمل (قوله باب الوكالة في البدن وتعاهدها) أو رده فيه حديث عائشة في قتلها القلائد وتقليد النبي صلى الله عليه وسلم لها يديه وبعضه اياها مع أبي بكر وهو ظاهر فيما ترجم له من الوكالة في البدن وأما تعاهدها فقلعه يشير به الى ما تضمنه الحديث من مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم اياها بنفسه حتى قلدها بيديه فن شأن أبي بكر أن يعتنى بما اعتنى به وقد سبق الكلام عليه في الحج (قوله باب الوكالة في البدن) اذا قال الرجل لو كيله ضعه حيث أراك الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت (قوله أى فوضعه

أخبرنا الليث عن ابن شهاب
عن عبيد الله بن عبد الله عن
زيد بن خالد وأبي هريرة رضي
الله عنهما عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال واغد
بأنيس الى امرأته هذا فان
اعترفت فأرجها* حدثنا
ابن سلام اخبرنا عبد الوهاب
الثقفي عن أيوب عن ابن أبي
مليك عن عقبة بن الحارث
قال جى بالنعيمان أو ابن
النعيمان شاربا فأمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
كان في البيت أن يضربوه
قال فكنت أنا فبين ضربه
فضر بنا ما نتعال والجريد
* (باب الوكالة في البدن
وتعاهدها)* حدثنا اسمعيل
ابن عبد الله قال حدثني
مالك عن عبد الله بن أبي
بكر بن حزم عن عمرة بنت
عبد الرحمن أنها أخبرته
قالت عائشة رضي الله عنها
أنافلت قلادته هدى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يهدى ثم قلدها رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيديه ثم
بعث بها مع أبي فلم يحرم على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نبي أحله الله له حتى
نحر الهدي* (باب اذا قال
الرجل لو كيله ضعه حيث
أراك الله وقال الوكيل قد
سمعت ما قلت)* حدثني
يحيى بن يحيى قال قرأت على
مالك عن يحيى بن عبد الله أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول كان أبو طحمة أكرانصارى بالمدينة حيث

حيث أجاز أو روي فيه حديث أنس في قصة صدقة أبي طلحة عند نزول قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وشاهد الترجمة منه قول أبي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم أنها صدقة الله أرجو برها وذخرها عند الله نضعها بإرسول الله حيث شئت فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه ذلك وإن كان ما وضعها بنفسه بل أمره أن يضعها في الأقربين لكن الحق فيه تقريره صلى الله عليه وسلم على ذلك ويؤخذ منه أن الوكالة لا تتم إلا بالقبول لأن أبا طلحة قال وضعها حيث أراكم الله فرد عليه ذلك وقال أرى أن تجعلها في الأقربين (قوله أفعلى بإرسول الله) مضبوط في الطرق كلها بمنزلة قطع على أنه فعل مستقبل وحكي الداودي فيه صيغة الأمر أي أفعلى ذلك أنت بإرسول الله فتعقبه ابن التين فإنه لم تثبت الرواية وإن السياق ياباه (قوله تابعه اسمعيل عن مالك) يأتي موصولا في تفسير آل عمران (قوله وقال روح عن مالك راجح) يعني أن روح بن عبادة وافق في الرواية عن مالك في الأسناد والمتمن في هذه اللفظة وروايته المذكورة أخرجها الإمام أحمد عنه وقد تقدم بيان الاختلاف في هذه اللفظة في باب الزكاة على الآثار من كتاب الزكاة وتقدم هناك ضبط برجاهو يأتي شرح الحديث في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى (قوله) — وكالة الأمين في الخزنة ونحوها) أو روي فيه حديث أبي موسى في الخازن الأمين وقد سبق مبسوطا في كتاب الزكاة وذكره طريقا أخرى في أول الأجارة كما تقدم (خاتمة) * اشتمل كتاب الوكالة على ستة وعشرين حديثا المعلق منها ستة والبقية موصولة المكر منها فيه وفيما مضى اثنا عشر حديثا والبقية خالصة واقفة مسلم على تحريرها سوى حديث عبد الرحمن بن عوف في قتل أمية بن خلف وحديث كعب بن مالك في الشاة المذبوحة وحديث وفد هوازن من طريقه وحديث أبي هريرة في حفظ زكاة رمضان وحديث عتبة بن الحارث في قصة النعمان وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم ستة آثار والله أعلم

* (تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس أوله كتاب المزارعة) *



مالا وكان أحب أمواله إليه
يرجاء وكانت مستقيمة
المسجد وكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يدخلها
ويشرب من ماء فيها طيب
فلما نزلت لن تنالوا البر حتى
تنفقوا مما تحبون قام أبو
طلحة إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله إن الله تعالى يقول في
كاتبه لن تنالوا البر حتى
تنفقوا مما تحبون وإن أحب
أموالي إلى يرجاء وإنها
صدقة لله أرجو برها وذخرها
عند الله فضعها بإرسول الله
حيث شئت فقال بئ ذلك
مال رائج ذلك مال رائج قد
سمعت ما قلت فيها وأرى أن
يجعلها في الأقربين قال
أفعل بإرسول الله فضعها
أبو طلحة في آثاره وبني عمه
* تابعه اسمعيل عن مالك
وقال روح عن مالك راجح
* (باب وكالة الأمين
في الخزنة ونحوها) * حدثني
محمد بن العلاء حدثنا أبو
اسامة عن يزيد بن عبد الله
عن أبي بردة عن أبي موسى
رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال الخازن
الأمين الذي يتقو وزعا
قال النبي يعطى ما أمر به
كاملا موفرا طيبا نفسه إلى
الذي أمر به أحد المتصدقين

فهرست الجزء الرابع من فتح الباری

* (فهرست الجزء الرابع من فتح الباري) *

صفحة	صفحة
٤٥ باب ما ينهى من الطيب المحرم والمحرمه	٢ ابواب المحصر وجزاء الصيد
٤٨ باب الاعتسال للمحرم	٣ باب اذا احصر المعتمر
٤٩ باب لبس الخفين للمحرم اذا لم يجد النعلين	٦ باب الاحصار في الحج
٥٠ باب اذا لم يجد الازار فلبس السراويل	٨ باب النحر قبل الحلق في المحصر
٥٠ باب لبس السلاح للمحرم	٩ باب من قال ليس على المحصر يدل
٥٠ باب دخول الحرم ومكة بغير احرام	١٠ باب قول الله تعالى فمن كان منكم من مرضا
٥٤ باب اذا احرم جاهلا وعليه قيد	أو به أدى من رأسه ففدية من صيام أو
٥٤ باب المحرم يموت بعرفة ولم يأمر النبي صلى	صدقة أو نسك الحج
الله عليه وسلم أن يؤدى عنه بقية الحج	١٣ باب قول الله عز وجل أو صدقة
٥٥ باب سنة المحرم اذا مات	١٤ باب الاطعام في الفدية نصف صاع
٥٥ باب الحج والنذور عن الميت والرجل	١٥ باب النسك شاة
يحج عن المرأة	١٧ باب قول الله عز وجل فلا رفث
٥٦ باب الحج عن لا يستطيع الثبوت على	١٧ باب قول الله عز وجل ولا فسوق ولا
الراحلة	جدال في الحج
٥٧ باب حج المرأة عن الرجل	١٧ باب جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى
باب حج الصبيان	لا تقتلوا الصيد الى آخر الآية
٦١ باب حج النساء	١٨ باب اذا صاد الحلال فأهدى للمحرم
٦٧ باب من نذر المشي الى الكعبة	الصيد أكله
٦٩ باب حرم المدينة	٢٢ باب اذا رأى المحرمون صيدا ففحكهوا
٧٥ باب فضل المدينة وأنها تنقي الناس	فقطن الحلال
باب المدينة طابة	٢٢ باب لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد
باب لا يبق المدينة	٢٣ باب لا يبر المحرم الى الصيد لكن يصطاده
باب من رغب عن المدينة	الحلال
٨٠ باب الايمان يارز الى المدينة	٢٦ باب اذا أهدى للمحرم حمارا وحشيا حيا
باب انهم من كاد أهل المدينة	لم يقبل
باب آطام المدينة	٢٩ باب ما يقتل المحرم من الدواب
باب لا يدخل الدجال المدينة	٣٥ باب لا يعضد شجر الحرم
باب المدينة تنقي الخبث	٤٠ باب لا ينقر صيد الحرم
باب	٤٥ باب لا يحل القتال بمكة
باب كراهية النبي صلى الله عليه وسلم أن	٤٣ باب الجحامة للمحرم
تعري المدينة	٤٥ باب تزويج المحرم

صفحة	باب	صفحة	باب
٨٥	باب	١٢٠	باب اذا نوى بالنهار صوما
٨٧	*(كتاب الصوم)*	١٢٣	باب الصائم يصبح جنباً
٨٧	باب وجوب صوم رمضان	١٢٨	باب المباشرة للصائم
٨٧	باب فضل الصوم	١٣١	باب القبلة للصائم
٩٥	باب الصوم كفارة	١٣٣	باب اغتسال الصائم
٩٥	باب الريان للصائمين	١٣٤	باب الصائم اذا اكل أو شرب فاسمى
٩٦	باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان	١٣٦	باب سواك الرطب واليابس للصائم
	ومن رأى كله واسعا	١٣٨	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا
٩٨	باب من صام رمضان ايماناً واحتساباً		توضأ فليستشقي بمنزله الماء
٩٩	باب أجود ما كان النبي صلى الله عليه	١٣٩	باب اذا جامع في رمضان
	وسلم يكون في رمضان	١٤١	باب اذا جامع في رمضان
٩٩	باب من لم يدع قول الزور والعمل به في	١٥١	باب المجامع في رمضان هل يطعم أهله من
	الصوم		الكفارة اذا كانوا محاييج
١٠١	باب هل يقول اني صائم اذا شتم	١٥١	باب الحجامة والقيء للصائم
١٠١	باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة	١٥٦	باب الصوم في السفر والافطار
١٠١	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا	١٥٧	باب اذا صام أياماً من رمضان ثم سافر
	رأيت الهلال فصوموا	١٥٩	باب
١٠٦	باب شهر اعياد الايتقصان	١٥٩	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن
١٠٨	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم		ظلل عليه واشتد الحر ليس من البر
	لا تكتب ولا تحسب		الصيام في السفر
١٠٩	باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا	١٦٣	باب لم يعب أصحاب النبي صلى الله عليه
	يومين		وسلم بعضهم بعضاً في الصوم والافطار
١١٠	باب قول الله عز وجل أحل لكم ليلة	١٦٣	باب من أفطر في السفر ليراه الناس
	الصيام الرفث الى نسائكم الى قوله	١٦٣	باب وعلى الذين يطيقونه فدية طعام
	ما كتب الله لكم		مسكين
١١٣	باب قول الله عز وجل وكلوا واشربوا	١٦٤	باب متى يقضى قضاء رمضان
	حتى يبين لكم الى آخر الآية	١٦٧	باب الحائض تترك الصوم والصلاة
١١٧	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم	١٦٨	باب من مات وعليه صوم
	لا يمنعكم من سحوركم اذان بلال	١٧١	باب متى يحل فطر الصائم
١١٨	باب تعجيل السحور	١٧٢	باب يفطر بما تيسر من الماء أو غيره
١١٨	باب قدركم بين السحور وصلاة الفجر	١٧٣	باب تعجيل الافطار
١١٩	باب بركة السحور من غير ايجاب الخ	١٧٣	باب اذا أفطر في رمضان
		١٧٤	باب صوم الصبيان

صحيحة	صحيحة
باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر ٢٢١	باب الوصال ومن قال ليس في الليل صيام ١٧٥
باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر ٢٢٤	باب التمكن من أكثر الوصال ١٧٩
باب رفع معرفة ليلة القدر لتسليح الناس ٢٣٢	باب الوصال إلى السحر ١٨١
باب العمل في العشر الأواخر من رمضان ٢٣٣	باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفق له ١٨٢
باب الاعتكاف في العشر الأواخر *(أبواب الاعتكاف)* ٢٣٥	باب صوم شعبان ١٨٦
باب الاعتكاف في العشر الأواخر والاعتكاف في المساجد كلها ٢٣٥	باب ما يذكر من صوم النبي صلى الله عليه وسلم وافتطاره ١٨٨
باب الحائض ترجل رأس المعتكف ٢٣٦	باب حق الضيف في الصوم ١٨٩
باب لا يدخل البيت الحاجة ٢٣٦	باب حق الجسم في الصوم ١٨٩
باب غسل المعتكف ٢٣٧	باب صوم الدهر ١٩١
باب الاعتكاف ليلا ٢٣٧	باب حق الأهل في الصوم ١٩٢
باب اعتكاف النساء ٢٣٨	باب صوم يوم وافتطاريوم ١٩٥
باب الإخية في المسجد ٢٤٠	باب صوم داود عليه السلام ١٩٥
باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد ٢٤٠	باب صيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ١٩٦
باب الاعتكاف وخروج النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة عشرين ٢٤٣	باب من زار قوما فلم يفطر عندهم ١٩٨
باب اعتكاف المستحاضة ٢٤٣	باب الصوم من آخر الشهر ٢٠٠
باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه ٢٤٣	باب صوم يوم الجمعة وإذا أصبح صائما ٢٠٢
باب هل يدرك المعتكف عن نفسه ٢٤٣	يوم الجمعة فعليه أن يفطر
باب من خرج من اعتكافه عند الصبح ٢٤٤	باب هل يخص شيئا من الأيام ٢٠٥
باب الاعتكاف في شوال ٢٤٤	باب صوم يوم عرفة ٢٠٦
باب من لم ير عليه إذا اعتكف صوما ٢٤٥	باب صوم يوم القدر ٢٠٨
باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم ٢٤٥	باب صوم يوم النحر ٢٠٩
باب الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان ٢٤٥	باب صيام أيام التشريق ٢١٠
باب من أراد أن يعتكف ثم بدله أن يخرج ٢٤٥	باب صيام يوم عاشوراء ٢١٢
	(كتاب صلاة التراويح) ٢١٧
	باب فضل من قام رمضان ٢١٧
	باب فضل ليلة القدر ٢٢٠

صفحة	صفحة
باب المنة كف يدخل رأسه البيت ٢٤٦	باب بيع الخلط من النمر ٢٦٤
للغسل ٢٤٦	باب الحمام والجزار ٢٦٤
* (كتاب البيوع) * ٢٤٦	باب ما يحق الكذب والكتمان في البيع ٢٦٤
باب ما جاء في قول الله عز وجل فإذا ٢٤٦	باب قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا
قضيت الصلاة فاتشروا في الأرض ٢٤٦	لاتأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة الآية ٢٦٤
وابتغوا من فضل الله إلى آخر السورة ٢٤٨	باب آكل الربا وشاهده وكتبه ٢٦٥
باب الحلال بين والحرام بين وبينهما ٢٤٨	باب موكل الربا ٢٦٥
مشتبهات ٢٤٩	باب يحق الله الربا ويرى الصدقات ٢٦٦
باب تفسير المشتبهات ٢٥١	والله لا يحب كل كفار أثيم ٢٦٦
باب ما يتزه من الشبهات ٢٥١	باب ما يكره من الخلف في البيع ٢٦٧
باب من لم ير الوسوس وتحوها من ٢٥١	باب ما قيل في الصواع ٢٦٧
الشبهات ٢٥٣	باب ذكر القين والحداد ٢٦٧
باب قول الله عز وجل وإذا رأت تجارة ٢٥٣	باب الخياط ٢٦٨
أولها وانفضوا إليها ٢٥٣	باب النسيج ٢٦٨
باب من لم يسأل من حيث كسب المال ٢٥٣	باب النجار ٢٦٨
باب التجارة في البر وغيره ٢٥٣	باب شراء الامام الخوارج بنفسه ٢٦٨
باب الخروج في التجارة وقول الله عز ٢٥٤	باب شراء الدواب والحجر ٢٦٩
وجل فاتشروا في الأرض وابتغوا من ٢٥٤	باب الاسواق التي كانت في الجاهلية ٢٦٩
فضل الله ٢٥٤	فتبايع بها الناس في الاسلام ٢٦٩
باب التجارة في البحر ٢٥٥	باب شراء الابل الهيم ٢٦٩
باب وإذا رأت تجارة أولها وانفضوا ٢٥٥	باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها ٢٧٠
إليها وقوله لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ٢٥٥	باب في العطار وبيع المسك ٢٧١
ذكر الله ٢٥٥	باب ذكر الحجام ٢٧٢
باب قوله أنفقوا من طيبات ما كسبتم ٢٥٥	باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال ٢٧٢
باب من أحب البسط في الرزق ٢٥٦	والنساء ٢٧٢
باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم ٢٥٧	باب صاحب السلعة أحق بالسوم ٢٧٣
بالنسبة ٢٥٧	باب كم يجوز الخيار ٢٧٣
باب كسب الرجل وعمله بيده ٢٥٧	باب إذا لم يؤقت الخيار ٢٧٤
باب السهولة والسماحة في الشراء ٢٦٠	باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ٢٧٥
والبيع ٢٦٠	باب إذا خيرا أحدهما صاحبه بعد البيع ٢٧٩
باب من أنظر موسرا ٢٦٠	
باب من أنظر معسرا ٢٦١	
باب إذا بين البيعان ولم يكتموا ونصحا ٢٦٢	

صفحة	صفحة
باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر وهل يعينه أو ينصحه ٣١٠	٢٨٠ باب اذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع
باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر ٣١٢	٢٨٠ باب اذا اشترى شيئا فهو ب من ساعته
باب لا يشتري حاضر لباد بالسمرة ٣١٢	قبل ان يتفقد وقا ولم ينكر البائع على المشتري
باب النهي عن تلقي الركان وان يبعه ٣١٢	باب ما يكره من الخداع في البيع ٢٨٣
باب من دواخ ٣١٤	باب ما ذكر في الاسواق ٢٨٤
باب اذا اشترط في البيع شروطا لا تحل ٣١٥	باب كراهية السخب في الاسواق ٢٨٧
باب بيع التمر بالتمر ٣١٥	باب الكيل على البائع والمعطى ٢٨٨
باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام ٣١٥	باب ما يستحب من الكيل ٢٨٩
باب بيع الشعير بالشعير ٣١٥	باب بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومده ٢٩٠
باب بيع الذهب بالذهب ٣١٧	باب ما ذكر في بيع الطعام والحكمة ٢٩٠
باب بيع الفضة بالفضة ٣١٧	باب بيع الطعام قبل أن يقبض ويبع ٢٩١
باب بيع الدينار بالدينار نساء ٣١٨	ماليس عندك
باب بيع الورق بالذهب نسيئة ٣١٩	باب من رأى اذا اشترى طعاما جازا فان لا يبيعه حتى يؤويه الى رحله والادب في ذلك ٢٩٣
باب بيع الذهب بالورق يدايد ٣١٩	باب اذا اشترى متاعا أو دابة فوضعها عند البائع أو مات قبل أن يقبض ٢٩٥
باب بيع الزبينة ٣٢٠	باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك ٢٩٦
باب بيع التمر على رؤس النخل ٣٢٢	باب بيع الزائدة ٢٩٦
باب تقشير العرايا ٣٢٥	باب النجش ٢٩٦
باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ٣٢٩	باب بيع الغرر وحبل الخيلة ٢٩٨
باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها ٣٣٢	باب بيع الملامسة ٣٠٠
باب اذا باع الثمار قبل ان يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع ٣٣٣	باب النهي للبائع ان لا يحفل الابل والبقرة والغنم الخ ٣٠٢
باب شراء الطعام الى أجل ٣٣٣	باب ان شاء مرد المصرة وفي حلبته اصاع من تمر ٣٠٩
باب اذا أراد بيع تمر بتمر خيره منه ٣٣٣	باب بيع العبد الزاني ٣١٠
باب من باع نخلا قد أبرت أو أرضا خروعة أو باجارة ٣٣٥	باب الشراء والبيع مع النساء ٣١٠
باب بيع الزرع بالطعام كيلا ٣٣٦	
باب بيع النخل باصله ٣٣٧	
باب بيع الخاضرة ٣٣٧	
باب بيع الجمار وأكله ٣٣٧	

صفحة	صفحة
٣٧٠ باب من أجر نفسه ليعمل على ظهره ثم تصدق به وأجر الحال	٣٩١ وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها
٣٧٠ باب أجر السمسة	٣٩٢ باب إذا وكل المسلم حرياً في دار الحرب أو في دار الإسلام جاز
٣٧١ باب هل يؤجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب	٣٩٢ باب الوكالة في الصرف والميزان
٣٧١ باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفتح الكتاب	٣٩٣ باب إذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة تموت أو شيئاً يفسد ذبح أو أصلح ما يخاف عليه الفساد
٣٧٦ باب ضريبة العبد وتعاهد ضرائب الامام	٣٩٣ باب وكالة الشاهد والغائب جائز
٣٧٧ باب خراج الخجام	٣٩٤ باب الوكالة في قضاء الديون
٣٧٧ باب من كلف موالى العبد أن يخففوا عنه من خراجهم	٣٩٤ باب إذا وهب شيئاً لو كسب أو شفيح قوم جاز
٣٧٨ باب كسب البقي والاماء	٣٩٥ باب إذا وكل رجل رجلاً أن يعطى شيئاً ولم يبين كم يعطى فأعطى على ما يتعارفه الناس
٣٧٩ باب عيب الفعل	٣٩٦ باب وكالة المرأة الامام في النكاح
٣٧٩ باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما	٣٩٦ باب إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجاز له الموكل فهو جائز الخ
٣٨٠ باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة	٣٩٨ باب إذا باع الوكيل شيئاً فاسد فبيعه مردود
٣٨٢ باب أن أحال دين الميت على رجل جاز وإذا أحال على مولى فليس له رد	٣٩٩ باب الوكالة في الوقف ونفقته وأن يطعم صديقاً له ويأكل بالمعروف
٣٨٣ باب	٤٠٠ باب الوكالة في الحدود
٣٨٤ باب الكفالة في القرض والديون بالابدان وغيرها	٤٠٠ باب الوكالة في البدن وتعاهدتها
٣٨٦ باب قول الله عز وجل والذين عاقدت أيمانكم فأتوهم نصيهم	٤٠٠ باب إذا قال الرجل لو كيله ضعه حيث أراك الله وقال الوكيل قد سمعت ما قلت
٣٨٨ باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع	٤٠١ باب وكالة الامين في الخزائنه ونحوها
٣٨٩ باب جوار أبي بكر	
٣٩٠ باب الدين	
٣٩١ * (كتاب الوكالة) *	

* (تمت) *

